

کتاب

مختصر المیزانی

ج ۱ عقیقہ صر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني رحمه الله اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ومن معنى قوله لأقربه على من أراده مع إعلاميه نهيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه لدينه ويحاط فيه لنفسه ، وبالله التوفيق .

باب الطهارة

(قال الشيخ إني) قال الله عز وجل « وأنزلنا من السماء ماء طهوراً » وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في البحر « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » و(قال الشيخ إني) فكل ماء من بحر عذب أو مالح أو بر أو سماء أو برد أو تلج مسخن وغير مسخن فسواء والتطهر به جائز ولا أكره الماء المشمس إلا من جهة الطب^(١) لكراهية عمر عن ذلك وقوله : إنه يورث البرص وما عدا ذلك من ماء ورد أو شجر أو عرق ماء أو زعفران أو عصفر أو نبيذ أو ماء بل فيه خبز أو غير ذلك مما لا يقع عليه اسم ماء مطلق حتى يضاف إلى ماخالطه أو خرج منه فلا يجوز التطهر به .

باب الآنية

(قال الشيخ إني) رحمه الله ويتوضأ في جلود الميتة إذا دبغت واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم « أيما إهاب دبغ فقد طهر » (قال) وكذلك جلود مالا يؤكل لحمه من السباع إذا دبغت إلا جلد كلب أو خنزير لأنهما نجسان وهما حيان (قال) ولا يظهر بالديباغ إلا الإهاب وحده ولو كان الصوف والشعر والريش لا يموت بموت ذوات الروح أو كان يظهر بالديباغ كان ذلك في قرن الميتة وسنها وجزا في عظامها لأنه قبل الديباغ وبعده سواء (قال) ولا يدهن في عظم فيل واحتج بكراهية ابن عمر لذلك (قال) فأما جلد كل ذكي يؤكل لحمه فلا بأس بالوضوء فيه وإن لم يدبغ (قال) ولا أكره من الآنية إلا الذهب والفضة لقول النبي صلى الله عليه وسلم « الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجر جر في جوفه نار جهنم » (قال) وأكره ماضب بالفضة لثلاثا يكون شاربا على فضة (قال) ولا بأس بالوضوء من ماء مشرك وبفضل وضوئه ما لم يعلم نجاسته توضأ عمر رضي الله عنه من ماء في جرة نصرانية .

(١) ضمن الكراهية معنى النفور والامتناع فعداه «من» . كتبه مسجحه .

باب السواك

(قال الشافعي) وأحب السواك للصلوات وعند كل حال تغير فيه الغم الاستيقاظ من النوم والأزهر وكل ما يغير الغم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » (قال الشافعي) ولو كان واجبا لأمرهم به شق أو لم يشق .

باب نية الوضوء

(قال الشافعي) ولا يجزئ طهارة من غسل ولا وضوء ولا نية ولا نية واحتج على من أجاز الوضوء بغير نية بقوله صلى الله عليه وسلم « الأعمال بالنيات » ولا يجوز التيمم بغير نية وهما طهارة فكيف يفتقران (قال) وإذا توضأ لنافلة أو إقراءه مصحف أو لجنازة أو لسجود قرآن أجزأ وإن صلى به فريضة (قال) وإن نوى قنوصاً ثم عزبت نيته أجزأته نية واحدة ما لم يحدث نية أن يتبرد أو يتنظف بالماء فيعيد ما كان غسله ليتدبر أو تنظف .

باب سنة الوضوء

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده » قال المزني أشك في ثلاث (قال) فإذا قام الرجل إلى الصلاة من نوم أو كان غير متوضئ فأحب أن يسمى الله ثم يفرغ من إنائه على يديه ويغسلهما ثلاثاً ثم يدخل يده اليمنى في الإناء فيفرغ غرفة لفيه وأنته ويتعضمض ويستشق ثلاثاً ويبلغ خياشيمه الماء إلا أن يكون صائماً فيفرق ثم يغرف الماء الثانية بيديه فيفسل وجهه ثلاثاً من منابت شعر رأسه إلى أصول أذنيه ومنتهى اللحية إلى ما أقبل من وجهه وذقنه فإن كان أورد غسل بشرة وجهه كلها وإن نبتت لحيته وعارضاه أفاض الماء على لحيته وعارضيه وإن لم يصل الماء إلى بشرة وجهه التي تحت الشعر أجزأه إذا كان شعره كثيراً ثم يغسل ذراعه اليمنى إلى المرفق ثم اليسرى مثل ذلك ويدخل المرفقين في الوضوء في الغسل ثلاثاً ثلاثاً وإن كان أقطع اليدين غسل ما بقي منهما إلى المرفقين وإن كان أقطعهما من المرفقين فلا فرض عليه فيهما وأحب أن لومس موضعه الماء ثم يمسح رأسه ثلاثاً وأحب أن يتحرى جميع رأسه وصديقه يبدأ بمقدم رأسه ثم يذهب بهما إلى فقهه ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه ويمسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما بماء جديد ويدخل أصبعيه في صخاخي أذنيه ثم يغسل رجله ثلاثاً ثلاثاً إلى الكعبين والكعبان هما الناثان وهما مجتمع مفصل الساق والقدم وعليهما المفصل كالمرفقين ويحثل أصابعهما لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لقيط بن صبرة بذلك وذلك أكل الوضوء إن شاء الله (قال) وأحب أن يمر الماء على ماسقط من اللحية عن الوجه وإن لم يفعل فيها قولان (قال) يجزئه في أحدهما ولا يجزئه في الآخر (قال المزني) قلت أنا يجزئه أشبه بقوله لأنه لا يجعل ماسقط من منابت شعر الرأس من الرأس فكذلك يلزمه أن لا يجعل ماسقط من منابت شعر الوجه من الوجه (قال الشافعي) وإن غسل وجهه مرة ولم يغسل يديه قبل أن يدخلهما في الإناء ولم يكن فيهما قدر وغسل ذراعيه مرة مرة ومسح بعض رأسه بيده أو ببعضها ما لم يخرج عن منابت شعر رأسه أجزأه واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته وعلى عمامته (قال الشافعي) والزعتان من الرأس وغسل رجله مرة مرة وعم بكل مرة ما غسل أجزأه واحتج بأن النبي

صلى الله عليه وسلم توضع مرة ثم قال «هذا وضوء لا يقبل الله تبارك تعالى صلاة إلا به» ثم توضأ مرتين مرتين ثم قال «من توضأ مرتين مرتين آتاه الله أجره مرتين» ثم توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال «هذا وضوء الأنبياء قبل وضوء خليلي إبراهيم صلى الله عليه وعليهم» (قال) وفي تركه أن يتمضمض ويستنشق ويمسح أذنيه ترك للسنن وليست الأذان من الوجه فيعتسلا ولا من الرأس فيجزى مسحه عليهما فهما سنة على حيالهما واحتج بأنه لما لم يكن على ما فوق الأذنين مما يليهما من الرأس ولا على ما وراءهما مما يلي منابت شعر الرأس إليهما ولا على ما يليهما إلى العنق مسح وهو إلى الرأس أقرب كانت الأذان من الرأس أبعد (قال المزني) أو كانتا من الرأس أجزأ من حج حلقهما عن تقصير الرأس فصح أنهما سنة على حيالهما (فألله الشافعي) والفرق بين ما يجرى من مسح بعض الرأس ولا يجرى إلا مسح كل الوجه في التيمم أن مسح الوجه بدل من الغسل يقوم مقامه ومسح بعض الرأس أصل لا بدل من غيره (قال) وإن فرق وضوءه وغسله أجزاء واحتج في ذلك بآية عمر (قال) وإن بدأ بذراعيه قبل وجهه رجع إلى ذراعيه فغسلهما حتى يكونا بعد وجهه حتى يأتى الوضوء ولا كما ذكره الله تبارك وتعالى قال «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين» - (هكذا قرأه المزني إلى الكعبين) فإن صلى بالوضوء على غير ولاء رجع فبنى على الولاء من وضوئه وأعاد الصلاة واحتج بقول الله عز وجل وعن «إن الصفا والمروة من شعائر الله» فبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصفا وقال «نبدأ بما بدأ الله به» (قال) وإن قدم يسرى قبل يميني أجزأه ولا يحمل المصحف ولا يمس إلا طاهرا ولا يمنع من قراءة القرآن إلا جنبا (قال أبو إبراهيم) إن قدم الوضوء وآخر بعيد الوضوء والصلاة .

باب الاستطابة

(فألله الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إنما أنا لكم مثل الوالد فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بغائط ولا ببول وليستنجد بثلاثة أحجار» ونهى عن الروث والرمة (فألله الشافعي) وذلك في الصحارى لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد جلس على لبنتين مستقبل بيت المقدس فدل أن البناء مخالف للصحارى (قال) وإن جاء من الغائط أو خرج من ذكره أو من دبره شيء فليستنجد بالماء وليستطب بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع ولا عظم ولا يمسح بحجر قد مسح به مرة إلا أن يكون قد طهره بالماء والاستنجاء من البول كالاستنجاء من الخلاء ويستنجى بشبهه وإن استطاب بما يقوم مقام الحجارة من الخرف والأجر وقطع الخشب وما أشبهه فأنقى ما هنالك أجزاء ما لم يعد الخرج فإن عدا الخرج فلا يجرئه فيه إلا الماء وقال في القديم يستطب بالأحجار إذا لم ينتشر منه إلا ما ينتشر من العامة في ذلك الموضع وحوله والفرق بين أن يستطيب بيمينه فيجزى وبالعظم فلا يجرى أن اليمين أداة والنهى عنها أدب والاستطابة طهارة والعظم ليس بطاهر فإن مسح بثلاثة أحجار فلم ينق أعاده حتى يعلم أنه لم يبق أثر إلا أثر لا يصلا لا يخرج به إلا الماء ولا بأس بالجلد المدبوغ أن يستطب به وإن استطاب بحجر له ثلاثة أحرف كان كالثلاثة أحجار إذا انتهى ولا يجرى أن يستطيب بعظم ولا نجس (فألله الشافعي) والذي يوجب الوضوء الغائط والبول والنوم مضطجعا وقائما وراكعا وساجدا وزائلا عن مستوى الجلوس قليلا كان النوم أو كثيرا والغلبة على العقل يجنون أو مرض مضطجعا كان أو غير مضطجع والريح يخرج من الدبر وملامسة الرجل المرأة والملامسة أن يفضى بشيء منه إلى جسدها أو تفضى إليه لا حائل بينهما أو بقبليها ومس الفرج يطن الكف

من نفسه ومن غيره ومن الصغير والكبير والحلى والميت والذكر والأنثى وسواء كان الفرج قبل أو دبراً أو من الحلقة نفسها من الدبر ولا وضوء على من مس ذلك من بهيمة لأنه لا حرمة لها ولا تعبد عليها وكل ما خرج من دبر أو قبل من دود أو دم أو مذى أو ودى أو بلك أو غيره فذلك كله يوجب الوضوء كما وصفت ولا استنجاء على من نام أو خرج منه ريح (قال) ونحب للناثم قاعدة أن يتوضأ ولا يبين أن أوجه عليه لما روى أنس بن مالك أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا ينتظرون العشاء فينامون أحسبه قال قعوداً وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان ينام قاعدة ويصلى فلا يتوضأ (قال المزني) قد قال الشافعي لو صرنا إلى النظر كان إذا غلب عليه النوم توضأ بأى حالته كان (قال المزني) قلت أنا وروى عن صفوان بن عسال أنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سفراً أن لا نترج خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من بول وغائط ونوم (قال المزني) فلما جعلهم النبي صلى الله عليه وسلم ، بأى هو وأمى ، فى معنى الحدث واحداً استوى الحدث فى جميعهم مضطجعا كان أو قاعدة ولو اختلف حدث النوم لاختلاف حال النائم لاختلف كذلك حدث التاميط والبول ولأبانه عليه السلام كما أبان أن الأكل فى الصوم عامداً مفطر وناسياً غير مفطر وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « العيان وكاء السه فإذا نامت العيان استطلق الوكاء » مع ما روى عن عائشة من استجمع نوماً مضطجعا أو قاعدة وعن أبى هريرة من استجمع نوماً ففعله الوضوء وعن الحسن إذا نام قاعدة أو قائماً توضأ (قال المزني) فهم اختلفوا يوجب النظر وقد جعله الشافعي فى النظر فى معنى من أغشى عليه كيف كان توضأ فكذلك النائم فى معناه كيف كان توضأ واحتج فى الملامسة بقول الله جل وعز « أو لامستم النساء » ويقول ابن عمر قبله الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة وعن ابن مسعود قريب من معنى قول ابن عمر واحتج فى مس الذكر بحديث بسرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ » وقاس الدبر بالفرج مع ما روى عن عائشة أنها قالت إذا مست المرأة فرجها توضأت واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من اعتق شركاً له فى عبد قوم عليه » فكانت الأمة فى معنى العبد فكذلك الدبر فى معنى الذكر (قال) وما كان من سوى ذلك من قىء أو رعاف أو دم خرج من غير مخرج الحدث فلا وضوء فى ذلك كما أنه لا وضوء فى الجشاء المتغير ولا البصاق لخروجهما من غير مخرج الحدث وعليه أن يغسل فاه وما أصاب القىء من جسده واحتج بأن ابن عمر عصر بئر بوجهه فخرج منها دم فداكه بين أصبعيه ثم قام إلى الصلاة ولم يغسل يده وعن ابن عباس اغسل أثر المحاجم عنك وحسبك وعن ابن المسيب أنه رعى فمسح أنفه بصوفة ثم صلى وعن القاسم ليس على المحتجم وضوء (قال) وليس فى فقهية المصلى ولا فى مست النار وضوء لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أكل كتف شاة فضلى ولم يتوضأ (قال) وكل ما أوجب الوضوء فهو بالعمد والسهو سواء (قال) ومن استيقن الطهر ثم شك فى الحدث أو استيقن الحدث ثم شك فى الطهر فلا يزول اليقين بالشك .

باب ما يوجب الغسل

(قال الشافعى) أخبرنا الثقة هو الوليد بن مسلم عن الأوزاعى عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت « إذا التقي الحثانان فقد وجب الغسل » فقلت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتسلناه . ورواه من جهة أخرى عن عائشة أنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا التقي الحثانان وجب الغسل » (قال) حدثنا إبراهيم قال حدثنا موسى بن عامر الدهمشى وغيره قالوا حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعى فى هذا الحديث منه

(قال) وإذا التقي الحثانان والتقاؤهما أن تغيب الحشفة في الفرج فيكون ختانه حذاء ختانها فذلك التقاؤهما كما يقال التقي الفارسان إذا تحاذيا وإن لم يتضاما فقد وجب الغسل عليهما (قال المزني) التقاء الحثانين أن يحاذي ختان الرجل ختان المرأة لا أن يصيب ختانه ختانها وذلك أن ختان المرأة مستعمل ويدخل الذكر أسفل من ختان المرأة (قال المزني) وسمعت الشافعي يقول : العرب تقول إذا حاذى الفارس الفارس التقي الفارسان (قال الشافعي) وإن أنزل الماء الدافق متعمداً أو نائماً أو كان ذلك من المرأة فقد وجب الغسل عليهما وماء الرجل الذي يوجب الغسل هو المني الأبيض التخين الذي يشبه رائحة الطلع فمضى خرج المني من ذكر الرجل أو رأت المرأة الماء الدافق فقد وجب الغسل وقبل البول وبعده سواء (قال) وتغتسل الحائض إذا طهرت والنفساء إذا ارتفع دمها .

باب غسل الجنابة

(قال الشافعي) يبدأ الجنب فيغسل يديه ثلاثاً قبل إدخالها الإناء ثم يغسل ما به من الأذى ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يدخل أصابعه العشر في الإناء يخلل بها أصول شعره ثم يحثي على رأسه ثلاث حثيات ثم يفيض الماء على جسده حتى يعم جميع جسده وشعره ويمر يديه على ما قدر عليه من جسده وروى نحوه هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) فإن ترك إمرار يديه على جسده فلا يضره وفي إفاضة النبي صلى الله عليه وسلم الماء على جلده دليل أنه إن لم يدلكه أجزأه وبقوله « إذا وجدت الماء فأمسسه جلدك » (قال) وفي أمره الجنب المتيمم إذا وجد الماء اغتسل ولم يأمره بوضوء دليل على أن الوضوء ليس بفرض (قال) وإن ترك الوضوء للجنابة والمضضة والاستنشاق فقد أساء ويجزئه ويستأنف المضضة والاستنشاق وقد فرض الله تبارك وتعالى غسل الوجه من الحدث كما فرض غسله مع سائر البدن من الجنابة فكيف يجزئه ترك المضضة والاستنشاق من أحدهما ولا يجزئه من الآخر وكذلك غسل المرأة إلا أنها تحتاج من غمر صفائها حتى يبلغ الماء أصول الشعر إلى أكثر مما يحتاج إليه الرجل . وروى أن أم سلمة سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إني امرأة أشد ضفر رأسي أفأتقضه للغسل من الجنابة ؟ فقال « لا إنما بكفك أن تحثي عليه ثلاث حثيات من ماء ثم تفيض عليك الماء » (قال) وأحب أن يغسل الماء في أصول الشعر وكما وصل الماء إلى شعرها وبشرها أجزأها وكذلك غسلها من الحيض والغاس ولما أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغسل من الحيض قال « خذي فرصة - والفرصة القطعة من مسك - فتطهري بها » فقالت عائشة تنبهي بها أثر الدم (قال الشافعي) فإن لم تجد فطيباً فإن لم تفعل فالماء كاف وما بدأ به الرجل والمرأة في الغسل أجزأهما (قال) وإن أدخل الجنب أو الحائض أيديهما في الإناء ولا نجاسة فيها لم يضره .

باب فضل الجنب وغيره

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بالوضوء فوضع يده في الإناء وأمر الناس أن يتوضأوا منه فرأيت الماء ينبع من تحت أصابعه حتى توضأ الناس من عند آخرهم وعن ابن عمر أنه قال : كان الرجال والنساء يتوضأوا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم في إناء واحد جميعاً وروى عن عائشة أنها قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد تنقي من الجنابة وأنها كانت تغسل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حائض (قال الشافعي) ولا بأس أن يتوضأ ويغتسل بفضل الجنب والحائض لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل وعائشة

من إناء واحد فقد اغتسل كل واحد منهما بفض صاحبه (قال) وليست الحيفة في اليد ولا المزن بنجس إنما تعيد إن يمس الماء في بعض حالاته وكذلك ما روى ابن عمر أن كل واحد منهما توضع بفض صاحبه في كل ذلك دلالة أنه لا يوقيت فيما يظهر به الغتسل والتوضؤ إلا على ما أمره الله به وقد يغرق بالكثير فلا يكتفى ويرفق بالقليل فيكتفى (قال) وأحب أن لا ينقص عما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه توضأ بالماء واغتسل بالصاع .

باب التيمم

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى « وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الماء أو لا سمحتم النساء فلم تجدوا ماء » الآية وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تيمم فمسح وجهه وذراعيه (قال) ومعقول إذا كان بدلا من الوضوء على الوجه واليدين أن يؤتى بالتيمم على ما يؤتى بالوضوء عليه وعن ابن عمر أنه قال : ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين (قال الشافعي) والتيمم أن يضرب يديه على الصعيد وهو التراب من كل أرض سبخها ومدرها ويطعها وغيره مما يعلق باليد منه غبار ما لم تخلطه نجاسة وينبى بالتيمم الفريضة فيضرب على التراب ضربة ويفرق أصابعه حتى يثير التراب ثم يمسح يده وجهه كما وصفت في الوضوء ثم يضرب ضربة أخرى كذلك ثم يمسح ذراعه اليمنى فيضع كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى وأصابعها ثم يمرها على ظهر الذراع إلى مرفقه ثم يدبر كفه إلى بطن الذراع ثم يقلبها إلى كوعه ثم يمرها على ظهر إبهامه ويكون بطن كفه اليمنى لممسها شيء من يده فيمسح بها اليسرى كما وصفت في اليمنى ويمسح إحدى الراحتين بالأخرى ويخلل بين أصابعها فإن أبقى شيئا مما كان يمر عليه الوضوء حتى صلى أعاد ما بقي عليه من التيمم ثم يصلي وإن بدأ بيديه قبل وجهه كان عليه أن يعود ويمسح يديه حتى يكونا بعد وجهه مثل الوضوء سواء وإن قدم يسرى يديه على اليمنى أجزاء (قال) ولو نسي الجنابة فتيمم للحدث أجزاء لأنه لو ذكر الجنابة لم يكن عليه أكثر من التيمم (قال المزني) ليس على المحدث عندي معرفة أى الأحداث كان منه وإنما عليه أن يتطهر للحدث ولو كان عليه معرفة أى الأحداث كان منه كما عليه معرفة أى الصلوات عليه لوجب أو توضأ من ربح ثم علم أن حدثه بول أو اغتسل امرأة تنوى الحيض وإنما كانت جنباً أو من حيض وإنما كانت نفسها لم يجزئ أحد منهم حتى يعلم الحدث الذي تطهر منه ولا يقول بهذا أحد تعلمه ولو كان الوضوء محتاج إلى النية لما يتوضأ له لا جاز لمن يتوضأ لقراءة مصحف أو صلاة على جنازة أو تطوع أن يصلي به الفرض فلما صلى به الفرض ولم يتوضأ للفرض أجزاء أن لا ينوى لأى الفروض ولا لأى الأحداث توضأ ولا لأى الأحداث اغتسل (قال) وإذا وجد الجنب الماء بعد التيمم اغتسل وإذا وجد الماء الذي ليس يجب توضأ وإذا تيمم ففرغ من تيممه بعد طلب الماء ثم رأى الماء فعليه أن يعود إلى الماء وإن دخل في الصلاة ثم رأى الماء بعد دخوله بنى على صلاته وأجزأته الصلاة (وقال المزني) وجود الماء عندي ينقض طهر التيمم في الصلاة وغيرها سواء كما أن ما تنقض الطهر في الصلاة وغيرها سواء ولو كان الذي منع نقض طهره الصلاة لما ضره الحدث في الصلاة وقد أجمعوا والشافعي معهم أن رجلين لو توضأ أحدهما وتيمم الآخر في سفر لعدم الماء أنهما طاهران وأنهما قد أدبا فرض الطهر فإن أحدث المتوضئ ووجد التيمم الماء أنهما في نقض الطهر قبل الصلاة سواء فلم لا كانا في نقض الطهر بعد الدخول فيها سواء ؟ وما الفرق (١) وقد قال في جماعه العلماء أن عدة من لم تحض الشهر فإن اعتدت بها إلا يوما

ثم حاضت أن المشهور تنتقض لوجود الحيز في بعض الظهر فكذلك التيمم ينتقض وإن كان في الصلاة وجود الماء، كما ينتقض طهر المتوضئ، وإن كان في الصلاة إذا كان الحدث وهذا عندى بقوله أولى (قال) ولا يجمع بالتيمم صلاتي فرض بل يجدد لكل فريضة طلبا للماء وتيمما بعد الطلب الأول لقوله جل وعز « إذا قمتم إلى الصلاة » وقول ابن عباس « لا تصلى المكتوبة إلا بتيمم » (قال) ويصلى بعد الفريضة التوافل وعلى الجنائز ويقرأ في المصحف ويسجد سجود القرآن وإن تيمم بزنيخ أو نورة أو ذراوة ونحوه لم يجزه .

باب جامع التيمم

(قال الشافعي) وليس المسافر أن يتيمم إلا بعد دخول وقت الصلاة وإعواز الماء بعد طلبه والمسافر أن يتيمم أقل ما يقع عليه اسم سفر طال أو قصر واحتج في ذلك بظاهر القرآن وبأن ابن عمر ولا يتيمم مريض في شتاء ولا صيف إلا ما به قرع له غور أو به ضئ من مرض يخاف إن عساه الماء أن يكون منه التلف أو يكون منه المرض الخوف لالشين ولا لإبطاء براء (قال) في القديم يتيمم إذا خاف إن مسه الماء شدة الضئ (قال) وإن كان في بعض جسده دون بعض غسل ما لا ضرر عليه ويتيمم لايجزئه أحدهما دون الآخر وإن كان على قرحه دم يخاف إن غسله تيمم وأعاد إذا قدر على غسل الدم وإذا كان في المصير في حش أو موضع نجس أو مربوطا على خشبة صلى يومئذ ويعيد إذا قدر (قال) ولو الصق على موضع التيمم اصوقا نزع الاصوق وأعاد ولا يعدو الجبائر موضع السكر ولا يضعها إلا على وضوء كالخفين فإن خاف السكر غير متوضئ التلف إذا ألقيت الجبائر فيها قولان . أحدهما : يسمح عليها ويعيد ماصلى إذا قدر على الوضوء والقول الآخر لا يعيد وإن صح حديث على رضي الله عنه أنه انسكر إحدى زنديه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يسمح على الجبائر قلت به وهذا مما استخبر الله فيه (قال المزني) أولى قوله بالحق عندى أن يجزئه ولا يعيد وكذلك كل ما عجز عنه المصلى وفيما رخص له في تركه من طهر وغيره وقد أجمعت العلماء والشافعي معهم أن لا تعيد المستحاضة والحدث في صلاتها دائم والنجس قائم ولا المريض الواحد الماء ولا الذى معه الماء يخاف العطش إذا صليا بالتيمم ولا العريان ولا المسافى يصلى إلى غير القبلة يومئذ إيماء ففضى ذلك من إجماعهم على طرح ما عجز عنه المصلى ورفع الإعادة وقد قال الشافعى من كان معه ماء يوضئه في سفره وخاف العطش فهو كمن لم يجد (قال المزني) وكذلك من على قروحوه دم يخاف إن غسلها كمن ليس به نجس (قال الشافعي) ولا يتيمم صحيح في مصر مكتوبة ولا الجنابة ولو جاز ما قال غيرى يتيمم للجنابة لحوف الفوت لزمه ذلك لفوت الجمعة والمكتوبة فإذا لم يجز عنده لفوت الأوكد كان من أن يجوز فيها دونه أبعد . وروى عن ابن عمر أنه كان لا يصلى على جنازة إلا متوضئا (قال الشافعي) وإن كان معه في السفر من الماء ما لا يفسله للجنابة غسل أى بدنه شاء وتيمم وصلى وقال في موضع آخر يتيمم ولا يفسل من أعضائه شيئا وقال في القديم لأن الماء لا يظهر بدنه (قال المزني) قلت أنا هذا أشبه بالحق عندى لأن كل بدل لعدم فحكم ما وجد من بعض المعدم حكم المعدم كالتفائل خطأ يجد بعض رقية فحكم البعض كحكم المعدم وليس عليه إلا البديل ولو لزمه غسل بعضه لوجود بعض الماء وكال بديل لزمه عتق بعض رقية لوجود البعض وكال البديل ولا يقول بهذا أحد نعلمه وفي ذلك دليل وبالله التوفيق (قال الشافعي) وأحب تعجيل التيمم لاستنجابى تعجيل الصلاة وقال في الإملاء لو أخره إلى آخر الوقت رجاء أن يجد الماء كان أحب إلى (قال المزني) قلت أنا كأن التعجيل بقوله أولى لأن السنة أن يصلى ما بين

أول الوقت وآخره فلما كان أعظم لأجره في أداء الصلاة بالوضوء فالتيم مثله وبالله التوفيق (قال) فإن لم يجد الماء
نم علم أنه كان في رحله أعاد وإن وجده بشئ في موضعه وهو واجد الثمن غير خائف إن اشتراه الجوع في سفره
فليس له التيمع وإن أعطيه بأكثر من الثمن لم يكن عليه أن يشتريه ويتيمع ولو كان مع رجل ماء فأجنب رجل
وطهرت امرأة من الحيض ومات رجل ولم يسمعهم الماء كان الميت أحبهم إلى أن يجودوا بالماء عليه ويتيمع الحيان
لأنهم قد يقدران على الماء والميت إذا دفن لم يقدر على غسله فإن كان مع الميت ماء فهو أحقهم به فإن خافوا العطش
شربوه ويموه وأدوا ثمنه في ميراثه .

باب ما يفسد الماء

(قال الشيخ أبي) وإذا وقع في الإناء نقطة خمر أو بول أو دم أو أى نجاسة كانت نجاسة كانت مما يدركه
الطرف فقد فسد الماء ولا تجزئ به الطهارة وإن توضأ رجل ثم جمع وضوءه في إناء نظيف ثم توضأ به أو غيره
لم يجزه لأنه أدى به الوضوء الفرض مرة وليس بنجس لأن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ولشك أن من بلل الوضوء
ما يصيب ثيابه ولا نعله غسله ولا أحدا من المسلمين فعله ولا يتوضأ به لأن على الناس تعبداً في أنفسهم بالطهارة من
غير نجاسة وليس على ثوب ولا أرض تعبد ولا أن يمس ماء من غير نجاسة . وإذا ولغ الكلب في الإناء فقد نجس
الماء وعليه أن يهريقه ويغسل منه الإناء سبع مرات أو لاهن بتراب كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) فإن
كان في بحر لا يجد فيه تراباً فغسله بما يقوم مقام التراب في التنظيف من أشتان أو نخالة أو ما أشبهه فيه قولان
أحدهما أن لا يظهر إلا بأن يمس التراب والآخر يظهر بما يكون خلفاً من تراب أو أنظف منه كما وصفت كما نقول
في الاستنجاء (قال الزنى) قلت أنا هذا أشبه بقوله لأنه جعل الحزف في الاستنجاء كالجارية لأنها تنقى إنقاهاها
فكذلك يلزمه أن يجعل الأشتان كالتراب لأنه ينقى إنقاؤه أو أكثر وكما جعل معامل عمل القرظ والشث في الإهاب
في معنى القرظ والشث فكذلك الأشتان في تطهير الإناء في معنى التراب (قال الزنى) الشث شجرة تكون بالحجاز
(قال) ويغسل الإناء من النجاسة سوى ذلك ثلاثاً أحب إلى فإن غسله واحدة تأنى عليه طهر ومامس الكلب والخنزير
من الماء من أبدانها نجسه وإن لم يكن فيهما قدر واحتج بأن الخنزير أسوأ حالا من الكلب فغاسه عليه وقاس ماسوى
ذلك من النجاسات على أمر النبي صلى الله عليه وسلم أسماء بنت أبي بكر في دم الحيضة يصيب الثوب أن تحته ثم تقرر
بالماء وتصلى فيه ولم يوقت في ذلك سبعا واحتج في جواز الوضوء بفضل ماسوى الكلب والخنزير بحديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه مثل أتوضأ بما أفضلت آخر ؟ قال « نعم وبما أفضلت السباع كلها » ومحدث أبي قتادة
في المرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إنها ليست بنجس » وبقوله عليه الصلاة والسلام « إذا سقط
الذباب في الإناء فامقلوه » فدل على أنه ليس في الأحيا نجاسة إلا ما ذكرت من الكلب والخنزير (قال) وغمس
الذباب في الإناء ليس بقتله والذباب لا يؤكل فإن مات ذباب أو خفساء أو نحوها في إناء نجسه (وقال في موضع آخر)
إن وقع في الماء الذي ينجسه مثله نجسه إذا كان ماله نفس سائلة (قال الزنى) هذا أولى بقول العلماء وقوله معهم
أولى به من انفرداه عنهم (قال) وإن وقعت فيه جراد مية أو حوت لم تنجسه لأنهما ما كولان ميتين (قال) ولما
الدواب وعرقها قياساً على بنى آدم (قال) وأما إهاب ميتة ديبغ بما يدبغ به العرب أو نحوهم فقد طهر وحل بيعه
وتروى فيه إلا جلد كلب أو خنزير لأنهما نجسان وهما حيان ولا يظهر بالديباغ عظم ولا صوف ولا شعر لأنه قبل
الديباغ وبعده سواء .

باب الماء الذى ينجس والذى لا ينجس

(قال الشيخ زيني) أخبرنا الثقة عن الوليد بن كثير الخزومي عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله ابن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا كان الماء قنطين لم يحمل نجساً أو قال خبثاً » وروى الشافعي أن ابن جريج رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد لا يحضر الشافعي ذكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا كان الماء قنطين لم ينجس نجساً » وقال في الحديث « بقلال حجر » قال ابن جريج وقد رأيت قلال حجر فالقلة تسع قربتين أو قربتين وشيئاً (قال الشيخ زيني) فالاحتياط أن تكون القلتان خمس قرب (قال) وقرب الحجاز كبار واحتج بأنه قيل يا رسول الله إنك تتوضأ من بئر بضاعة وهي تطرح فيها الحياض والحوم السكاب وما ينجى الناس فقال « الماء لا ينجسه شيء » قال ومعنى لا ينجسه شيء إذا كان كثيراً لم يغيره النجس . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « خلق الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير ريحه أو طعمه » وقال فيما روى عن ابن عباس أنه نزع زمزم من زنجي مات فيها إنا لا نعرفه وزعم عندنا وروى عن ابن عباس أنه قال « أربع لا ينجس » فذكر الماء وهو لا يخالف النبي صلى الله عليه وسلم وقد يكون الدم ظهر فيها فزحها إن كان فعل أو تنظيفاً لا واجباً (قال) وإذا كان الماء خمس قرب كبار من قرب الحجاز فوقع فيه دم أو أى نجاسة كانت فلم يغير طعمه ولا لونه ولا ريحه لم ينجس وهو بحاله طاهر لأن فيه خمس قرب فصاعداً وهذا فرق ما بين الكثير الذى لا ينجسه إلا ما غيره وبين القليل الذى ينجسه ما لم يغيره فإن وقعت ميتة في بئر فغيرت طعمها أو ريحها أو لونها أخرجت الميتة ونزحت البئر حتى يذهب تغيرها فتطهر بذلك (قال) وإذا كان الماء أقل من خمس قرب فحداطته نجاسة ليست بقائمة نجسته فإن صب عليه ماء أو صب على ماء آخر حتى يكون الماء جميعاً خمس قرب فصاعداً فطهر لم ينجس واحد منهما صاحبه (قال) فإن فرقا بعد ذلك لم ينجسا بعد ما طهرا إلا بنجاسة تحث فيهما وإن وقع في الماء القليل ما لا يختلط به مثل العنبر أو عود أو الدهن الطيب فلا بأس به لأنه ليس بموضوء به وإذا كان معه في السفر إناءان يستيقن أن أحدهما قد نجس والآخر ليس بنجس تأخى وأراق النجس على الأغلب عنده وتوضأ بالطاهر لأن الطهارة تمكن والماء على أصله طاهر .

باب المسح على الخفين

(قال الشيخ زيني) أخبرنا الثقة يعني عبد الوهاب عن المهاجر أبي محمد عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلة إذا تطهر وبس خفيه أن يمسح عليهما (قال) وإذا تطهر الرجل المقيم بغسل أو وضوء ثم أدخل رجله الخفين وهما طاهران ثم أحدث فإنه يمسح عليهما من وقت ما أحدث يوماً وليلة وذلك إلى الوقت الذى أحدث فيه فإن كان مسافراً مسح ثلاثة أيام ولياليهن إلى الوقت الذى أحدث فيه وإذا جاوز الوقت فقد انقطع المسح فإن توضأ ومسح وصلى بعد ذهاب وقت المسح أعاد غسل رجله والصلاة ولو مسح في الحضر ثم سافر أتم مسح مقيم ولو مسح مسافراً ثم أقام مسح مسح مقيم وإذا توضأ بغسل إحدى رجله ثم أدخلها الخف ثم غسل الأخرى ثم أدخلها الخف لم يجزئه إذا أحدث أن يمسح حتى يكون طاهراً بكلاهما قبل لبسه أحد خفيه فإن نزع الخف الأول المتبوس قبل تمام طهارته ثم لبسه (١٣٢ - ٨)

حار له أن يمسح لأن لاه مع الذي قبله مد كل الطهارة (قال الزنى) كيفما مسح لبس خفيه على ظهر حار له المسح عندي (قال الشافعى) وإن تحرق من مقدم الخف شيء بان منه بعض الرجل وإن قل لم يحزه أن يمسح على خف غير ساتر لجميع القدم وإن كان خرقه من فوق السكبين لم يضره ذلك ولا يمسح على الجوربين إلا أن يكون الجوربان مجلدى القدمين إلى السكبين حتى يقيهما مقام الخفين وما لبس من خف خشب أو ما قام مقامه أحراه أن يمسح عليه ولا يمسح على جرموفين قال في القديم يمسح عليهما (قال المزنى) قلت أنا ولا أعلم بين العلماء في ذلك اختلافاً وقوله معهم أولى به من افتراده عنهم وزعم إنما أريد بالمسح على الخفين المرتق فكذلك الجرمدوقان مرفق وهو بالخف شبه (قال) وإن نزع خفيه بعد مسحهما غسل قدميه وفي القديم وكتاب ابن أبي ليلى يتوضأ (قال المزنى) قلت أنا والذي قبل هذا أولى لأن غسل الأعضاء لا ينتقص في السنة إلا بالحدث وإنما انتقص طهر القدمين لأن المسح عليهما كان لعدم ظهورهما كسج التيم لعدم الماء فلما كان وجود المذوم من الماء بعد المسح يبطل المسح ويوجب التمسك كذلك ظهور القدمين بعد المسح يبطل المسح ويوجب الفسل وسائر الأعضاء سوى القدمين مغسول ولا غسل عليها ثانية إلا بمحدث ثان .

باب كيف المسح على الخفين

(قال الشافعى) أخبرنا ابن أبي يحيى عن ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة ابن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخف وأسفله واحتج بأثر ابن عمر أنه كان يمسح أعلى الخف وأسفله (قال) وأحب أن يغمس يديه في الماء ثم يضع كفه اليسرى تحت عقب الخف وكفه اليمنى على أطراف أصابعه ثم يمر اليمنى إلى ساقه واليسرى إلى أطراف أصابعه (قال) فإن مسح على باطن الخف وترك الظاهر أعاد وإن مسح على الظاهر وترك الباطن أجزاءه وكيفما أتى بالمسح على ظهر القدم بكل اليد أو يعضه أجزاءه .

باب الفسل للجمعة والأعياد

(قال الشافعى) والاختيار في السنة لكل من أراد صلاة الجمعة الاغتسال لها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الفسل واجب على كل محتلم » يريد وجوب الاختيار لأنه قال صلى الله عليه وسلم « من توضأ فيها وسمعته ومن اغتسل فالغسل أفضل » وقال عمر لعثمان رضى الله عنهما حين راح والوضوء أيضاً ؟ وقد عدت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل ولو علما وجوبه لرجع عثمان وما تركه عمر (قال) ويجزئه غسله لها إذا كان بعد الفجر وإن كان جنباً فاغتسل لها جميعاً أجزاءه (قال) وأحب الفسل من غسل الميت (قال) وكذلك الفسل للأعياد سنة اختياراً وإن ترك الفسل للجمعة والعيد أجزاءه الصلاة وإن نوى الفسل للجمعة والعيد لم يجزه من الجنابة حتى يسوي الجنابة وأولى الفسل أن يجب عندي بعد غسل الجنابة الفسل من غسل الميت والوضوء من مسه مفضيا إليه ولو ثبت الحديث بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت به ثم غسل الجمعة ولا نرخص في تركه ولا نوجبه بإيجاباً لا يجزئ غيره (قال المزنى) إذا لم يثبت فقد ثبت تأكيد غسل الجمعة فهو أولى وأجمعوا إن مس خنزيراً أو مس ميتة أنه لا غسل ولا وضوء عليه إلا غسل ما أصابه فكيف يجب عليه ذلك في أخيه المؤمن !! .

باب حيض المرأة وطهرها واستحاضتها

(قال الشافعي) رحمه الله : قال الله تبارك وتعالى « فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن » (قال الشافعي) « من الحيض فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله » (قال الشافعي) تطهرن بالماء (قال) وإذا اتصل بالمرأة الدم نظرت فإن كان دمها نجسًا محتمداً بضرب إلى السواد له رائحة فذلك الحيضة نفسها فلتدع الصلاة فإذا ذهب ذلك الدم وجاءها الدم الأحمر الرقيق المشرق فهو عرق وليست الحيضة وهو الطهر وعليها أن تنسل كما وصفت وتصلى وبأنتها زوجها ولا يجوز لها أن تستظهر بثلاثة أيام لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « فإذا ذهب قدرها - يريد الحيضة - فاعلى الدم عنك وصلى » ولا يقول لها النبي صلى الله عليه وسلم إذا ذهب قدرها إلا وهي به عارفة (قال) وإن لم يتصل دمها بما وصفت ثم فتعرفه وكان مشتبهاً نظرت إلى ما كان عليه حبضتها فيما مضى من دهرها فتركت الصلاة للوقت الذي كانت تحبض فيه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « لتنظر عدة الليالي والأيام التي كانت تحبضن من الشهر قبل أن يصيبها ما أصابها فلتدع الصلاة فإذا خلت ذلك فلتغتسل ثم لتستفر بشرب ثم تصلى » (قال) والصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض ثم إذا ذهب ذلك اغتسلت وصلت وإن كان الدم مبتدئاً لا معرفة لها به أمسكت عن الصلاة ثم إذا جاوزت خمسة عشر يوماً استيقنت أنها مستحاضة وأشكل وقت الحيض عليها من الاستحاضة فلا يجوز لها أن تترك الصلاة إلا أقل ما تحبض له النساء وذلك يوم وليلة فعلينا أن تغتسل وتضي الصلاة أربعة عشر يوماً (قال الشافعي) وأكثر الحيض خمسة عشر وأكثر النفاس ستون يوماً (قال الشافعي) الذي يبتلى بالمسذى فلا يقطع مثل المستحاضة يتوضأ لكل صلاة فريضة بعد غسل فرجه ويصعبه

باب وقت الصلاة والأذان والعذر فيه

(قال الشافعي) والوقت للصلاة وقتان وقت مقام ورفاهية ووقت عذر وضرورة فإذا زالت الشمس فهو أول وقت الظهر والأذان ثم لا يزال وقت الظهر قائماً حتى يصير ظل كل شيء مثله فإذا جاوز ذلك بأقل زيادة فقد دخل وقت العصر والأذان ثم لا يزال وقت العصر قائماً حتى يصير ظل كل مثليه فمَن جاوزه فقد فاتته وقت الاختيار ولا يجوز أن أقول فانت لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » فإذا غرت الشمس فهو وقت المغرب والأذان ولا وقت للمغرب إلا وقت واحد فإذا غاب الشفق الأحمر فهو أول وقت العشاء الآخرة والأذان ثم لا يزال وقت العشاء قائماً حتى يذهب ثلث الليل ولا أذان إلا بعد دخول وقت الصلاة خلا الصبح فإنها يؤذن قبلها بليل وليس ذلك بقباس ولكن اتبعنا فيه النبي صلى الله عليه وسلم لقوله « إن بلالا ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم » ثم لا يزال وقت الصبح قائماً بعد الفجر ما لم يسفر فإذا طلعت الشمس قبل أن يصلي ركعة منها فقد خرج وقتها فاعتمد في ذلك على إمامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم ولما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك (قال) والوقت الآخر هو وقت العذر والضرورة فإذا أغشى على رجل فأفاق وطهرت امرأة من حيض أو نفاس وأسلم نصراني وبلغ صبي قبل مغيب الشمس بركعة أعادوا الظهر والعصر ، وكذلك قبل الفجر بركعة أعادوا المغرب والعشاء ، وكذلك قبل طلوع الشمس بركعة أعادوا الصبح وذلك وقت إدراك الصلوات في العذر والضرورات واحتج بأن النبي

صلى الله عليه وسلم قال « من أدرك ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطاع الشمس فقد أدرك الصبح » وأنه جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر برفقة وبين المغرب والعشاء في وقت العشاء بمزدلفة فدل على أن وقتها للضرورات واحد وقد قال الشافعي إن أدرك الإحرام في وقت الآخرة صلاحها جميعا (قال المزني) ليس هذا عندى بشيء وزعم الشافعي أن من أدرك من الجمعة ركعة بسجدين أعيا جمعة ومن أدرك منها سجدة أعيا ظهرا لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة » ومعنى قوله عندى إن لم تفته وإذا لم تفته صلاحها جمعة والركعة عند الشافعي بسجدين (قال المزني) قلت وكذلك قوله عليه السلام « من أدرك من الصلاة ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » لا يكون مدركا لها إلا بكامل سجدين فكيف يكون مدركا لها والظاهر معها بإحرام قبل المغرب فأحد قوليه يقتضى على الآخر .

باب صفة الأذان وما يقام له من الصلوات ولا يؤذن

(قال الشافعي) ولا أحب للرجل أن يكون في أذانه وإقامته إلا مستقبلا القبلة لاتزول قدماه ولا وجهه عنها ويقول « الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله ثم يرجع فيعد صوته فيقول أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله حتى على الصلاة حتى على الصلاة حتى على الفلاح حتى على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله » واحتج بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم أبا محذورة هذا الأذان (قال) ويلزى في حتى على الصلاة حتى على الفلاح يمينا وشمالا ليسمع النواحي وحسن أن يضع أصبعيه في أذنيه ويكون على طهر فإن أذن جنبا كرهته وأجزأه وأحب رفع الصوت لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به وأن لا يتكلم في أذانه فإن تكلم لم يعد وما فات وقته أقام ولم يؤذن واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم حبس يوم الحندق حتى بعد المغرب بهوى من الليل فأمر بلالا فأقام لكل صلاة ولم يؤذن وجمع برفقة بأذان وإقامتين وبمزدلفة بإقامتين ولم يؤذن فدل أن من جمع في وقت الأولى منهما بأذان وفي الآخرة بإقامة وغير أذان ولا أحب لأحد أن يصلى في جماعة ولا وحده إلا بأذان وإقامة فإن لم يفعله أجزأه وأحب للمرأة أن تقيم فإن لم تفعل أجزأها ومن سمع المؤذن أحببت أن يقول مثل ما يقول إلا أن يكون في صلاة فإذا فرغ قاله وترك الأذان في السفر أخف منه في الحضر والإقامة فرادى إلا أنه يقول قد قامت الصلاة مرتين وكذلك كان يفعل أبو محذورة مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم فإن قال قائل قد أمر بلال بأن يوتر الإقامة قيل له فأنثى الله أكبر الله أكبر فنجعلها مرتين (وقال المزني) قد قال في القديم يزيد في أذان الصبح التثويب وهو « الصلاة خير من النوم » مرتين ورواه عن بلال مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي رضي الله عنه وكرهه في الجديدين لأن أبا محذورة لم يحكه عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال المزني) وقياس قوله أن الريادة أولى به في الأخبار كما أخذ في التشهد بالزيادة وفي دخول النبي صلى الله عليه وسلم البيت بزيادة أنه صلى فيه وترك من قال لم يفعل (قال) وأحب أن لا يحمل مؤذن الجماعة إلا عدلا ثقة لإشراقه على الناس وأحب أن يكون صيتا^(١) وأن يكون حسن الصوت أرق لسماعه وأحب أن يؤذن ترسلا بغير تمطيط ولا يقف فيه وأحب الإقامة إدراجا مبينا وكيفما جاء بهما أجزأ (قال) وأحب أن يكون المصلى به فاضلا عالما قارئا وأمى

(١) قوله أن يكون حسن الصوت أرق الخ عبارة الأم « وأن يكون حسن الصوت فإنه أحرى أن يسمع من لا يسمعه الضعيف وحسن الصوت أرق الخ » تأمل . كتبه مصححه .

الناس وأذن وصلى أجزأه وأحب أن يكون المؤذنون اثنين لأنه الذى حفظناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال وابن أم مكتوم فإن كان المؤذنون أكثر أذنوا واحداً بعد واحد ولا يرزقهم الإمام وهو يحد متطوعاً فإن لم يجد متطوعاً فلا بأس أن يرزق مؤذناً ولا يرزقه إلا من خمس الخمس سهم النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يرزقه من الخي، ولا من الصدقات لأن لكل مالكا موصوفاً وأحب الأذان لما جاء فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الائمة ضمنا والمؤذنون أمنا فأرشد الله الأئمة وغفر للمؤذنين» ويستحب للإمام تعجيل الصلاة لأول وقتها إلا أن يشتد الحر فيبرد بها في مساجد الجماعات لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة» وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله» وأقل ما للمصلي في أول وقتها أن يكون عليها محافظاً ومن الخطايرة بالنسيان والشغل والآفات خارجاً ورضوان الله إنما يكون للمحسنين والعفو يشبه أن يكون للامة صرين . والله أعلم .

باب استقبال القبلة ولا فرض إلا الخمس

(قال الشافعى) ولا يجوز لأحد صلاة فريضة ولا نافلة ولا سجود قرآن ولا جنازة إلا متوجهاً إلى البيت الحرام ما كان يقدر على رؤيته إلا في حالتين إحداهما النافلة في السفر راكباً وطويل السفر وقصره سواء وروى من ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى على راحلته في السفر أينما توجهت به وأنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير وأن علياً رضى الله عنه كان يوتر على الراحلة (قال الشافعى) وفي هذا دلالة على أن الوتر ليس بفرض ولا فرض إلا الخمس لقول النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي حين قال هل على غيرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم «لا إلا أن تطوع» والحالة الثانية شدة الخوف لقول الله عز وجل «فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً» قال ابن عمر مستقبلي القبلة وغير مستقبليها فلا يصلى في غير هاتين الحالتين إلا إلى البيت إن كان معانين بالصواب وإن كان مغيباً فبالاجتهاد بالدلائل على صواب جهة القبلة فإن اختلف اجتهد راحلين لم يسع أحدهما اتباع صاحبه فإن كان الغيم وخفيت الدلائل على رجل فهو كالأعمى وقال في موضع آخر ومن دله من المسادين وكان أعمى وسعه اتباعه ولا يسع بصيراً خفيت عليه الدلائل اتباعه (قال المزنى) لافرق بين من جهل القبلة لعدم العلم وبين من جهلها لعدم البصر وقد جعل الشافعى من خفيت عليه الدلائل كالأعمى فيها سواء (قال) ولا تتبع دلالة مشترك بحال (قال الشافعى) ومن اجتهد فصلى إلى المشرق ثم رأى القبلة إلى التعرب استأنف لأن عليه أن يرجع من خطأ جهتها إلى يقين صواب جهتها ويعد الأعمى ماضى معه متى أعلمه وإن كان شرقاً ثم رأى أنه منحرف وتلك جهة واحدة كان عليه أن ينحرف ويمتد بما مضى وإن كان معه أعمى ينحرف باعترافه وإذا اجتهد به رجل ثم قال له رجل آخر قد أخطأ بك فصدقه تحرف حيث قال له وما مضى مجزى عنه لأنه اجتهد به من له قبول اجتاده (قال المزنى) قد احتج الشافعى في كتاب الصيام فيمن اجتهد ثم علم أنه أخطأ أن ذلك يجزئه بأن قال وذلك أنه لو تأخى القبلة ثم علم بعد كمال الصلاة أنه أخطأ أجزأت عنه كما يجزى ذلك في خطأ عرفة واحتج أيضاً في كتاب الطهارة بهذا المعنى فقال إذا تأخى في أحد الإنايين أنه طاهر والآخر نجس فصلى ثم أراد أن يتوضأ ثانية فكان الأغلب عنده أن الذى تركه هو الظاهر لم يتوضأ بواحد منهما ويقيم ويعد كل صلاة صالها بتييم لأن معه ماء متيقناً وليس كالقبلة بتأخاها في موضع ثم رآها في غيره لأنه ليس من ناحية إلا وهى قيلة لقوم (قال المزنى) فقد أجاز صلاته وإن أخطأ القبلة في هذين الموضعين لأنه أدى ما كلف ولم يجعل عليه إصابة العين للعجز عنها في حال الصلاة (قال المزنى) وهذا

القياس على ما عجز عنه المصلي في الصلاة من قيام وقعود وركوع وسجود وستر أن فرض الله كله ساقط عنه دون ما قدر عليه من الإيماء عرباناً فإذا قدر من بعد لم يعد فكذا إذا عجز عن التوجه إلى عين القبلة كان عنه إسقاط وقد حوت القبلة ثم صلى أهل قباء ركعة إلى غير القبلة ثم أتاهم أت فأخبرهم أن القبلة قد حوت فاستداروا وبثوا بعد بقيتهم أنهم صلوا إلى غير قبلة ولو كان صواب عين القبلة الحول إليها فرضاً ما أحزاهم خلاف الفرض لجهلهم به كما لا يجزى* من تواضع ماء طاهر لجهله به ثم استيقن أنه غير طاهر فتفهم رحمك الله (قال المزني) ودخل في قياس هذا الباب أن من عجز عما عليه من نفس الصلاة أو ما أمر به فيها أو لما أن ذلك ساقط عنه لا يبعد إذا قدر وهو أولى بأحد قوليه من قوله فيمن صلى في ظلمة أو خفيت عليه الدلائل أو به دم لا يجده ما ينسله به أو كان عبوساً في نجس أنه يصلي كيف أمكنه ويعد إذا قدر (قال الشيخان) ولو دخل غلام في صلاة فلم يكملها أو صوم يوم فلم يكمله حتى استكمل خمس عشرة سنة أحببت أن يتم ويعد ولا بين أن عليه إعادة (قال المزني) لا يمكنه صوم يوم هو في آخره غير صائمه ويمكنه صلاة هو في آخر وقتها غير مصل ألا ترى أن من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب أنه يبتدىء العصر من أولها ولا يمكنه في آخر يوم أن يبتدىء صومه من أوله فيعيد الصلاة لإمكان القدرة ولا يبعد الصوم لارتفاع إمكان القدرة ولا تكليف مع العجز .

باب صفة الصلاة وما يجوز منها وما يفسدها وعدد سجود القرآن وغير ذلك

(قال الشيخان) وإذا أحرم إماماً أو وحده نوى صلاته في حال التكبير لا قبله ولا بعده ولا يجزئه إلا قوله الله أكبر أو الله الأكبر فإن لم يحسن بالعربية كبر بلسانه وكذلك الذكر وعليه أن يتعلم ولا يكبر إن كان إماماً حتى تستوى الصفوف خلفه ويرفع يديه إذا كبر حذو منكبيه ويأخذ كوعه الأيسر بكفه اليمنى ويجعلها تحت صدره ثم يقول « وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين » ثم يتعوذ فيقول « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ثم يقرأ مرتين بأم القرآن ويبتدئها بـ « بسم الله الرحمن الرحيم » لأن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بأم القرآن وعدها آية فإذا قال « ولا الضالين » قال آمين فيرفع بها صوته ليقبض به من خلفه لقول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا أمن الإمام فأمنوا » وبالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر بها وأمر الإمام بالجمهور بها (قال الشيخان) رحمه الله وليسمع من خلفه أنفسهم ثم يقرأ بعد أم القرآن بسورة فإذا فرغ منها وأراد أن يركع ابتداء التكبير قائماً فكان فيه وهو يهوي رأكماً ويرفع يديه حذو منكبيه حين يبتدىء التكبير ويضع راحتيه على ركبتيه ويفرق بين أصابعه ويمد ظهره وعنقه ولا يخفض عنقه عن ظهره ولا يرفعه ويكون مستويًا ويجافي رقبته عن جنبه ويقول إذا ركع سبحان « ربّي العظيم » ثلاثاً وذلك أدنى الكمال وإذا أراد أن يرفع ابتداء قوله مع الرفع « سمع الله لمن حمده » ويرفع يديه حذو منكبيه فإذا استوى قائماً قال أيضاً « ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء » يمد ويقولها من خلفه وروى هذا القول عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا هوى ليسجد ابتداء التكبير قائماً ثم هوى مع ابتدائه حتى يكون انقضاء تكبيره مع سجوده فأول ما يقرأ منه على الأرض ركبته ثم يدها ثم وجهه وأنفه ويكون على أصابع رجله ويقول في سجوده « سبحان ربّي الأعلى » ثلاثاً وذلك أدنى الكمال ويجافي رقبته عن جنبه حتى إن لم يكن عليه مايستره ريثم عفرة إبطيه ويفرج بين رجله ويقل بطنه عن فخذه ويوجه أصابعه نحو القبلة ثم يرفع مكبراً كذلك حتى يعتدل جالساً على رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى ويسجد سجدة أخرى كذلك فإذا استوى قاعداً نهض معتمداً

على الأرض بيديه حتى يعتدل قائماً ولا يرفع يديه في السجود ولا في القيام من السجود ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك ويجلس في الثانية على رجله اليسرى ونصب اليمنى ويسبط يده اليسرى على فخذه اليسرى ويقبض أصابع يده اليمنى على فخذه اليمنى إلا المسبحة يشير بها متشهداً (قال المزني) ينوي بالمسبحة الإخلاص لله عز وجل (قال) فإذا فرغ من التشهد قام مكبراً معتمداً على الأرض بيديه حتى يعتدل قائماً ثم يصلي الركعتين الأخريين مثل ذلك يقرأ فيهما بأتم القرآن سراً فإذا قعد في الرابعة أطام رجله جميعاً وأخرجهما جميعاً عن وركه اليمنى وأضى بمقعده إلى الأرض وأضجع اليسرى ونصب اليمنى ووجه أصابعها إلى القبلة وبسط كفه اليسرى على فخذه اليسرى ووضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعها إلا المسبحة وأشار بها متشهداً ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويذكر الله ويمجده ويدعو قديراً أقبل من التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويخفف على من خلفه ويفعلون مثل فعله إلا أنه إذا أسر قراً من خلفه وإذا جهر لم يقرأ من خلفه (قال المزني) رحمه الله قد روى أصحابنا عن الشافعي أنه قال يقرأ من خلفه وإن جهر بأتم القرآن (قال) محمد بن عاصم وإبراهيم بقولان سمعنا الربيع يقول (**فَاللَّشْتَانِي**) يقرأ خلف الإمام جهر أو لم يجهر بأتم القرآن قال محمد وسمعت الربيع يقول (**فَاللَّشْتَانِي**) ومن أحسن أقول من سبع آيات من القرآن فأم أو صلى منفرداً ردد بعض الآي حتى يقرأ به سبع آيات فإن لم يفعل لم أر عليه يعني إعادة (**فَاللَّشْتَانِي**) وإن كان وحده لم أكره أن يبطل ذكر الله وتمجيده والدعاء رجاء الإجابة ثم يسلم عن يمينه « السلام عليكم ورحمة الله » ثم عن شماله « السلام عليكم ورحمة الله » حتى يرى خداه ولا يثبت ساعة يسلم إلا أن يكون معه نساء فيثبت لينصرفن قبل الرجال وينصرف حيث شاء عن يمينه وشماله ويقرا بين كل سورتين « بسم الله الرحمن الرحيم » فعلة ابن عمر وإن كانت الصلاة ظهراً أو عصراً أسر بالقراءة في جميعها وإن كانت عشاء الآخرة أو مغرباً جهر في الأوليين منها وأسر في باقيهما وإن كانت صباحاً جهر فيها كلها (قال) وإذا رفع رأسه من الركعة الثانية من الصبح وفرغ من قوله « سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد » قال وهو قائم « اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولاني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقضى شر ما قضيت إنك تقضى ولا يقضى عليك وإنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت » والجلسة فيها كالجلسة في الرابعة في غيرها (قال) حدثنا إبراهيم قال حدثنا محمد بن عمرو الغزي قال حدثنا أبو نعيم عن أبي جعفر الداردي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك قال مازال النبي صلى الله عليه وسلم يقنت حتى فارق الدنيا واحتج في القنوت في الصبح بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قنت قبل قتل أهل بئر معونة ثم قنت بعد قتلهم في الصلاة سواها ثم ترك القنوت في سواها وقت عمر وعلى بعد الركعة الآخرة (**فَاللَّشْتَانِي**) رحمه الله والتشهد أن يقول « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله » يقول هذا في الجلسة الأولى وفي آخر صلاته فإذا تشهد صلى على النبي فيقول « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد » (قال) حدثنا عبد الأعلى ابن واصل بن عبد الأعلى الكوفي قال حدثنا أبو نعيم عن خالد ابن إلياس عن المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « آتاني جبريل عليه السلام فعلمني الصلاة فقام النبي صلى الله عليه وسلم فكبر بنا فقرأ بنا بسم الله الرحمن الرحيم فجهر بها في كل ركعة » (قال) ومن ذكر صلاة وهو في أخرى أتمها ثم قضى (قال) حدثنا إبراهيم قال الربيع أخبرنا

الشافعي قال اشهد بهما مبلغ من أحد يشهد ابن مسعود لم يعف إلا أن في تشهد ابن عباس زيادة ولا فرق بين الرجال والنساء في عمل الصلاة إلا أن المرأة يستحب لها أن تصم بعضها إلى بعض وأن تلتصق بطنها في السجود بفخذها أكثر ما يكون وأحب ذلك لها في الركوع وفي جميع عمل صلاة وأن تكشف جلبابها وتغديه راحة وساجدة ثلاثا تصفها ثيابها وأن تخفض صوتها وإن نأها شيء في صلاتها صفقت فأعما التمسيح للرجال والنصف للرجال والنصف للنساء كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) وعلى المرأة إذا كانت حرة أن تستتر في صلاتها حتى لا يظهر منها شيء إلا وجهها وكفها فإن ظهر منها شيء سوى ذلك أعادت الصلاة فإن صلت الأمة مكشوفة الرأس أجزاها وأحب أن يصلي الرجل في قميص ورداء وإن صلى في إزار واحد أو سراويل أجزأ وكل ثوب يصف ماتحته ولا يستر لم تجزى الصلاة فيه * ومن سلم أو تكلم ساهيا أو نسي شيئا من صلب الصلاة بنى ما لم يتناول ذلك وإن تناول استأنف الصلاة وإن تكلم أو سلم عامدا أو أحدث فيها بين إحرامه وبين سلامه استأنف لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « تخليها للنساء » وإن عمل في الصلاة عملا قليلا مثل دفعه المار بين يديه أو فتاحه أو ما أشبه ذلك لم يضره وينصرف حيث شاء عن ميته وشماله فإن لم يكن له حاجة أحببت اليمين لما كان عليه السلام يحب من التيامن (قال) وإن فات رجل مع الإمام ركعتان من الظهر قضاها بأمر القرآن وسورة كما فاتته وإن كانت نربا وفاته منها ركعة قضاها بأمر القرآن وسورة وقعد وما أدرك من الصلاة فهو أول صلاته (قال المزني) قد جعل هذه الركعة في معنى أولى بقرا بأمر القرآن وسورة وليس هذا من حكم الثالثة وجعلها في معنى الثالثة من الترتب بالعود وليس هذا من حكم الأولى فجعلها آخرة أولى وهذا متناقض وإذا قال ما أدرك أول صلاته فالباقي عليه آخر صلاته وقد قال بهذا المعنى في موضع آخر (قال المزني) وقد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن ما أدرك فهو أول صلاته وعن الأوزاعي أنه قال ما أدرك فهو أول صلاته (قال المزني) فيقرأ في الثالثة بأمر القرآن ويسر ويقعد ويسلم فيها وهذا أصح لقوله وأقرب على أصله لأنه يجعل كل فصل لنفسه لا يفسدها عليه بفسادها على إمامه وقد أجمعوا أنه يتتدى صلاته بالدخول فيها بالإحرام بها فإن فاتته مع الإمام بعضها فكذلك الباقي عليه منها آخرها (قال الشيخان) ويصلي الرجل قد صلى مرة مع الجماعة كل صلاة والأولى فرضه والثانية سنة بطاعة نبيه صلى الله عليه وسلم لأنه قال « إذا جئت فصل وإن كنت قد صليت » (قال) ومن لم يستطع إلا أن يومي أو ما وجعل السجود أخفض من الركوع (قال) وأحب إذا قرأ آية رحمة أن يسأل أو آية عذاب أن يستعذ بالناس (قال) ولما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك في صلاته (قال) وإن صلت إلى جنبه امرأة صلاة هو فيها لم تفسد عليه وإذا قرأ السجدة سجد فيها وسجد القرآن أربع عشرة سجدة سوى سجدة « ص » فإنها سجدة شكر وروى عن عمر رضي الله عنه أنه سجد في الحج سجدتين وقال فضلت بأن فيها سجدتين وكان ابن عمر يسجد فيها سجدتين (قال) وسجد النبي صلى الله عليه وسلم في « إذا السماء انشقت » وعمر في « والنجم » (قال الشيخان) وذلك دليل على أن الفصل سجودا ومن لم يسجد فليست بفرض واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم سجد وترك عمر بن الخطاب رضي الله عنه إن الله عز وجل لم يكتبها علينا إلا أن نشاء * ويصلي في السكبة الفريضة والنافلة وعلى ظهرها إن كان عليه من البناء ما يكون سترة لمصل فإن لم يكن لم يكن إلى غير شيء من البيت ، ويقضى المرتد كل ما ترك في الردة .

باب سجود السهو وسجود الشكر

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : ومن شك في صلاته فلم يدر أثلثا صلى أم أربعة فعليه أن يني على ما استيقن وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا فرغ من التشهد سجد سجدتي السهو قبل التسليم واحتج في ذلك بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وبحديث ابن بخينة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد قبل التسليم (قال) وإن ذكر أنه في الخامسة سجد أو لم يسجد فقد في الرابعة أو لم يقعد فإنه يحسب للرابعة ويتشهد ويسجد للسهو فإن نسي الجلوس من الركعة الثانية فذكر في ارتفاعه وقبل انصافه فإنه يرجع إلى الجلوس ثم يني على صلاته وإن ذكر بعد اعتداله فإنه يني وإن جلس في الأولى فذكر قام وبني وعليه سجدتا السهو وإن ذكر في الثانية أنه ناس لسجدة من أولى بعد ما اعتدل قائما فليسجد للأولى حتى تتم قبل الثانية وإن ذكر بعد أن يفرغ من الثانية أنه نسي سجدة من الأولى فإن عمله في الثانية كلا عمل فإذا سجد فيها كانت من حكم الأولى وتمت الأولى بهذه السجدة وسقطت الثانية وإن ذكر في الرابعة أنه نسي سجدة من كل ركعة فإن الأولى صحيحة إلا سجدة وعمله في الثانية كلا عمل فلما سجد فيها سجدة كانت من حكم الأولى وتمت الأولى وبطلت الثانية وكانت الثالثة ثانية فلما قام في ثالثة قبل أن يتم الثانية التي كانت عنده ثالثة كان عمله كلا عمل فلما سجد فيها سجدة كانت من حكم الثانية فتتمت الثانية وبطلت الثالثة التي كانت عنده رابعة ثم يقوم فيأتي بركعتين ويسجد للسهو بعد التشهد وقبل السلام وعلى هذا الباب كله وقياسه (قال) وإن شك هل سها أم لا ؟ فلا سهو عليه وإن استيقن السهو ثم شك هل سجد للسهو أم لا ؟ سجدهما وإن شك هل سجد سجدة أو سجدتين سجد أخرى وإن سها سهو من أو أكثر فليس عليه إلا سجدتا السهو وما سها عنه من تكبير سوى تكبيرة الافتتاح أو ذكر في ركوع أو في سجود أو جهر فيما يسر بالقراءة أو أسر فيها يجهر فلا يسجد للسهو إلا في عمل البدن وإن ذكر سجدتي السهو بعد أن سلم فإن ذكر قريبا أعادها وسلم وإن تطاول ذلك لم يعد ومن سها خلف إمامه فلا يسجد عليه وإن سها إمامه سجد معه فإن لم يسجد إمامه سجد من خلفه فإن كان قد سبقه إمامه ببعض صلاته سجدتها بعد القضاء اتباعا لإمامه لا لما يبقى من صلاته (قال المزني) التماس على أصله أنه إنما أسجد معه ما ليس من فرضي فيها أدركت معه اتباعا لفعله فإذا لم يفعل سقط عنى اتباعه وكل يصلي عن نفسه (قال المزني) سمعت الشافعي رحمه الله يقول إذا كانت سجدتا السهو بعد التسليم تشهد لهما وإذا كانتا قبل التسليم أجزأه التشهد الأول (قال الشافعي) فإذا تكلم عامدا بطلت صلاته وإن تكلم ساهيا بنى وسجد للسهو لأن أبا هريرة رضي الله عنه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تكلم بالمدينة ساهيا فبني وكان ذلك دليلا على ما روى ابن مسعود من نفيه عن الكلام في الصلاة بمكة لما قدم من أرض الحبشة وذلك قبل الهجرة وأن ذلك على العمدة (قال الشافعي) وأحب سجود الشكر ويسجد الراكب إتماما والمشي على الأرض ويرفع يديه حذو منكبيه إذا كبر ولا يسجد إلا طاهرا (قال المزني) وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى ناعشا فسجد شكرا لله وسجد أبو بكر حين بلغه فتح اليمامة شكرا (قال المزني) النعاش الناقص الخلق .

باب أقل ما يجزئ من عمل الصلاة

(قال الشافعي) وأقل ما يجزئ من عمل الصلاة أن يحرم ويقرأ بأتم القرآن يتدبها بـ « بسم الله الرحمن الرحيم » إن أحسنها ويركع حتى يطمئن راكعا ويرفع حتى يعتدل قائما ويسجد حتى يطمئن ساجدا على الجبهة ثم يرفع حتى

يعتدل جالساً ثم يسجد الأخرى كما وصفت ثم يقوم حتى يفعل ذلك في كل ركعة ويجلس في الرابعة ويقبض ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويسلم تسليمة يقول « السلام عليكم » فإذا فعل ذلك أجزأته صلاته وضيق حظ نفسه فيما ترك وإن كان لا يحسن أم القرآن فيجهد الله ويكبره مكان أم القرآن لا يجزئه غيره وإن كان يحسن غير أم القرآن قرأ بقدرها سبع آيات لا يجزئه دون ذلك (قال) فإن ترك من أم القرآن حرفاً وهو في الركعة رجع إليه وأتمها وإن لم يذكر حتى خرج من الصلاة وتناول ذلك أعاد .

باب طول القراءة وقصرها

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : وأحب أن يقرأ في الصبح مع أم القرآن بطوال المفصل وفي الظهر شبيهاً بقراءة الصبح وفي العصر نحواً مما يقرؤه في العشاء وأحب أن يقرأ في العشاء بسورة الجمعة و « إذا جاءك المائقون » وما أشبهها في الطول وفي المغرب بالعاديات وما أشبهها .

باب الصلاة بالنجاسة ومواضع الصلاة من مسجد وغيره

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : وإذا صلى الجنب يقوم أعاد ولم يبدؤا واحتج في ذلك بهمر بن الخطاب والعباس (قال المزني) يقول كما لا يجزئ عن فعل إمامي فكذلك لا يفسد على فساد إمامي ولو كان معناه في إفساده معناه لما جاز أن يحدث فينصرف وأبى ولا أنصرف وقد بطلت إمامته واتباعه له ولم تبطل صلاتي ولا طهاري باتساق طهره (قال الشافعي) ولو صلى رجل في ثوبه نجاسة من دم أو قيح وكان قليلاً مثل دم البراغيث وما يتعاقاه الناس لم يعد وإن كان كثيراً أو قليلاً بولاً أو عذرة أو خراً وما كان في معنى ذلك أعاد في الوقت وغير الوقت (قال المزني) ولا يعدو من صلى بنجاسة من أن يكون مؤدياً فرضه أو غير مؤدٍ وليس ذهاب الوقت بجزيل منه فرضاً لم يؤده ولا إمكان الوقت بموجب عليه إعادة فرض قد أدامه (قال الشافعي) وإن كان معه ثوبان أحدهما طاهر والآخر نجس ولا يعرفه فإنه يتحرى أحد الثوبين فيصلي فيه ويجزئه وكذلك إناء من ماء أحدهما طاهر والآخر نجس فإنه يتوضأ بأحدهما على التحري ويجزئه وإن خفي موضع النجاسة من الثوب غسله كله لا يجزئه غيره وإن أصاب ثوب المرأة من دم حيضها قرصته بالماء حتى تنقيه ثم تصلي فيه ويجوز أن يصلي بثوب الخائض والثوب الذي جامع فيه الرجل أهله وإن صلى في ثوب نصراني أجزأه ما لم يعلم فيه قدراً وغيره أحب إلى منه وأصل الأبول وما خرج من مخرج حتى مما يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه فكل ذلك نجس إلا ماددت عليه السنة من الرش على بول الصبي ما لم يأكل الطعام ولا يتبين لى فرق بينه وبين بول الصبية ولو غسل كان أحب إلى ويفرك التي فإن صلى به ولم يفركه فلا بأس لأن عائشة رضي الله عنها قالت « كنت أفرك التي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيه » وروى عن ابن عباس أنه قال أمطه عنك بإذخرة فأعما هو كبصاق أو غائط (قال الشافعي) ويصلي على جلد ما يؤكل لحمه إذا ذكي وفي صوفه وشعره وبرشه إذا أخذ منه وهو حي ولا يصل ما انكسر من عظمه إلا بعظم ما يؤكل لحمه ذكياً فإن رقبه بعظم ميتة أجبره السلطان على قلعه فإن مات صار ميتاً كله والله حسيبه ولا تصل المرأة شعرها بشعر إنسان ولا شعر مالا يؤكل لحمه بحال وإن بال رجل في مسجد أو أرض يظهر بأن يصب عليه ذنوب من ماء لقول النبي صلى الله عليه وسلم في بول الإعرابي حين بال في المسجد « صبوا عليه ذنوباً من ماء » (قال الشافعي) وهو الذي

العظيم وإن بال اثنان لم يطهره إلا دلوان والحجر في الأرض كالبول وإن لم تذهب ريحه وإن صلى فوق قبر أو إلى جنبه ولم ينش أجزأه وما خالط التراب من نجس لا تنشفه الأرض إنما يتفرق فيه^(١) فلا يطهره إلا الماء وإن ضرب لبن فيه بول لم يطهر إلا بما تطهر به الأرض من البول والنار لا تطهر شيئا والبساط كالأرض إن صلى في موضع منه طاهر والباقي نجس ولم تسقط عليه ثيابه أجزأه ولا بأس أن يمر الجنب في المسجد مارا ولا يقيم فيه وتأول قول الله جل ذكره « ولا جنبا إلا عابري سبيل » (قال) وذلك عندى موضع الصلاة (قال) وأكره عمر الحائض فيه (قال) ولا بأس أن يبيت المشرک في كل مسجد إلا المسجد الحرام لقول الله جل وعز « فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا » (قال المزي) فإذا بات فيه المشرک فالسلم الجنب أولى أن يجلس فيه ويبت وأحب إعظام المسجد عن أن يبيت فيه المشرک أو يقعد فيه (قال الشافعي) والتهى عن الصلاة في أعطان الإبل اختيار أقول النبي صلى الله عليه وسلم « فإنها جن من جن خلقت » وكما قال حين ناموا عن الصلاة « اخرجوا بنا من هذا الوادى فإن به شيطانا » فسكروه قربه لالتجاسة الإبل^(٢) ولا موضعا فيه شيطان وقد مر بالنبي صلى الله عليه وسلم شيطان فخنقه ولم تفسد عليه صلاته ومراح الغنم الذى تجوز فيه الصلاة الذى لا بول فيه ولا بعر والعطن موضع قرب البر الذى يتحنى إليه الإبل ليرد غيرها الماء لا المراح الذى تبيت فيه .

باب الساعات التى يكره فيها صلاة التطوع

ويحجز فيها القضاء والجنائز والفرصة

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس » وعن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك وقال النبي صلى الله عليه وسلم « إلا بمكة إلا بمكة إلا بمكة » وعن الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقتها فإذا استوت فارقتها فإذا رالت فارقتها فإذا دنت للغروب فارقتها فإذا غربت فارقتها » ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة وعن جابر ابن مطعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يا بني عبد مناف من ولى منك أمر الناس شيئا فلا يمنع أحدا طاف بهذا البيت أو صلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار (قال الشافعي) وبهذا أقول والنهى عن الصلاة في هذه الأوقات عن التطوع إلا يوم الجمعة للتجيز حتى يخرج الإمام فأما صلاة فرض أو جنازة أو أمور بها مؤكدة وإن لم تكن فرضا أو كان يصليها فأغفلها فوصلى في هذه الأوقات بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله « من نسي صلاة أو نام عنها فليصاها إذا ذكرها » وبأنه عليه السلام رأى قيسا يصلى بعد الصبح فقال ما هاتان الركعتان ؟ قال ركعتا الفجر فلم يشكره وبأنه عليه السلام صلى ركعتين بعد العصر فسالته عنهما

(١) قوله : فلا يطهره إلا الماء ، كذا في الأصل وأصل « إلا » زائدة من الساسخ وعبارة الأم « فإن ذهب الأجساد في التراب حتى تختلط بها فلا تميز منها كانت كالقابر لا يصلى فيها ولا تظهر فإن التراب غير متميز من الجرم المختلط » اهـ ، كتبه مصححه .

(٢) قوله : ولا موضعا فيه شيطان ، كذا في النسخ وانظر ، كتبه مصححه اهـ .

أم سلمة فقال « هما ركعتان كنت أصليهما فشتغلني عنهما الوفد » وثبت عنه عليه السلام أنه قال « أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل » فأحب فضل الدوام وصلى الناس على جنازتهم بعد العصر وبعد الصبح فلا يجوز أن يكون نهيهم عن الصلاة في الساعات التي نهى فيها عنها إلا على ما وصفت والنهي فيها سوى ذلك ثابت بالإجماع وليس من هذه الأحاديث شيء مختلف (قال المزني) قلت أنا هذا خلاف قوله فيمن نسي ركعتي الفجر حتى صلى الظهر والوتر حتى صلى الصبح أنه لا يعيد والذي قبل هذا أولى بقوله وأشبهه عندي بأصله (قال الشافعي) ومن ذكر صلاة وهو في أخرى أتتها ثم قضى وإن ذكر خارج الصلاة بدأ بها فإن خاف فوت وقت التي حضرت بدأ بها ثم قضى (قال المزني) قال أصحابنا يقول الشافعي التطوع وجهان . أحدهما : صلاة جماعة مؤكدة لا أجيز تركها لمن قدر عليها وهي صلاة العيدين وكسوف الشمس والقمر والاستسقاء وصلاة منفرد وصلاة بعضها أو كد من بعض فأؤكد ذلك الوتر ويشبه أن يكون صلاة التهجد ثم ركعتا الفجر ومن ترك واحدة منهما أسوأ حالا ممن ترك جميع النوافل وقالوا إن فاته الوتر حتى تقام الصبح لم يقض وإن فاته ركعتا الفجر حتى تقام الظهر لم يقض ولا أرخص لمسلم في ترك واحدة منهما وإن لم أوجبهما (وقال) إن فاته الوتر لم يقض وإن فاه ركعتا الفجر حتى تقام صلاة الظهر لم يقض وقالوا فأما صلاة فريضة أو جنازة أو مأمور بها مؤكدة وإن لم تكن فرضا أو كان يصلها فأغفلها فبطل في الأوقات التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله « من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها » وبأنه عليه السلام رأى قيسا يصلي بعد الصبح فقال « ما هاتان الركعتان ؟ » فقال ركعتا الفجر فلم ينكره وبأنه صلى ركعتين بعد العصر فسألته عنهما أم سلمة فقال « هما ركعتان كنت أصليهما فشتغلني عنهما الوفد » وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل » وأحب فضل الدوام (قال المزني) يقال لهم فإذا سويتهم في القضاء بين التطوع الذي ليس بأؤكد وبين الفرض لدوام التطوع الذي ليس بأؤكد فلم أبيتهم قضاء الوتر الذي هو أؤكد ثم ركعتي الفجر اللتين تليان في التأكد اللتين هما أؤكد ؟ أفقتضون الذي ليس بأؤكد ولا تقتضون الذي هو أؤكد ؟ وهذا من القول غير مشكل وبالله التوفيق ومن احتجناكم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في قضاء التطوع « من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها » فقد خالفتم ما احتججتكم به في هذا فإن قالوا فيكون القضاء على القرب لاعلى البعد قيل لهم لو كان كذلك لكان ينبغي على معنى ما قلتم أن لا يقضى ركعتي الفجر نصف النهار بعد قضاها من طلوع الفجر وأنتم تقولون يقضى ما لم يصل الظهر وهذا متباعد وكان ينبغي أن تقولوا إن صلى الصبح عند الفجر أن له أن يقضى الوتر لأن وقتها إلى الفجر أقرب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح فليوتر » فهذا قريب من الوقت وأنتم لا تقولونه وفي ذلك إبطال ما اعتلتم به .

باب خلاصة التطوع وقيام شهر رمضان

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : الفرض خمس في اليوم والليلة لقول النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي حين قال هل على غيرها ؟ قال « لا إلا أن تطوع » (قال الشافعي) والتطوع وجهان أحدهما صلاة جماعة مؤكدة فلا أجيز تركها لمن قدر عليها وهي صلاة العيدين وكسوف الشمس والقمر والاستسقاء وصلاة منفرد وبعضها أؤكد من بعض فأؤكد ذلك الوتر ويشبه أن يكون صلاة التهجد ثم ركعتا الفجر ولا أرخص لمسلم في ترك واحدة

منها ولا أوجبها ومن ترك واحدة منها أسوأ حالا من ترك جميع النوافل (قال) وإن فاتته الوتر حتى يصلي الصبح لم يقض قال ابن مسعود الوتر فيما بين العشاء والفجر (قال) فإن فاتته ركعة الفجر حتى تقام الظهر لم يقض لأن أبا هريرة قال « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » وروى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الليل مثنى مثنى » وفي ذلك دلالتان . أحدها : أن النوافل مثنى مثنى بسلام مقطوعة والمكتوبة موصولة والأخرى أن الوتر واحدة فصلى النافلة مثنى مثنى قائما وقاعدا إذا كان مقما وإن كان مسافرا فحيث توجهت به دابته كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الوتر على راحلته أينما توجهت به (قال) فأما قيام شهر رمضان فصلاة المنفرد أحب إلى منه ورأيهم بالمدينة يقومون بتسعة وثلاثين وأحب إلى عشرون لأنه روى عن عمر وكذلك يقومون بمكة وبوترون بثلاث (قال) ولا يقنت في رمضان إلا في النصف الأخير وكذلك كان يفعل ابن عمر ومعاذ الغاري (قال) وآخر الليل أحب إلى من أوله فإن جزأ الليل اثلاثا فالأوسط أحب إلى أن يقوم به (قال المزني) قلت أنا في كتاب اختلافه ومالك قلت للشافعي أيجوز أن يوتر بواحدة ليس قبلها شيء ؟ قال نعم والذي أختاره ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة والحجة في الوتر بواحدة السنة والآثار . روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة توتر له ما قد صلى » وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة وأن ابن عمر كان يسل بين الركعة والركعتين من الوتر حتى يأمر ببعض حاجته وأن عثمان كان يحيي الليل بركعة هي وتره وعن سعد بن أبي وقاص أنه كان يوتر بواحدة وأن معاوية أوتر بواحدة فقال ابن عباس أصاب (قال المزني) قلت أنا فهذا به أولى من قوله يوتر بثلاث وقد أنكر على مالك قوله لا يجب أن يوتر بأقل من ثلاث ويسلم بين الركعة والركعتين من الوتر واحتج بأن من سلم من اثنين فقد فصلهما بما بعدهما وأنكر على السكوفي يوتر بثلاث كالغرب فالوتر بواحدة أولى به (قال المزني) ولا أعلم للشافعي ذكر موضع الفتوى من الوتر ويشبه قوله بعد الركوع كما قال في فتوى الصبح ولما كان من رفع رأسه بعد الركوع يقول « سمع الله لمن حمده » وهو دعاء كان هذا الموضع بالفتوى الذي هو دعاء أشبه ولأن من قال يقنت قبل الركوع يأمره أن يكبر قائما ثم يدعو وإنما حكم من كبر بعد القيام إنما هو للركوع فهذه تكبيرة زائدة في الصلاة لم تثبت بأصل ولا قياس .

باب فضل الجماعة والعذر بتركها

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة » (قال الشافعي) ولا أرخص لمن قدر على صلاة الجماعة في ترك إتيانها إلا من عذر وإن جمع في بيته أو في مسجد وإن صغر أجرا عنه والمسجد الأعظم وحيث كثرت الجماعات أحب إلى منه وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر مناديه في الليلة الطويلة والليالي ذات الريح أن يقول لا صلوا في رحالكم وأنه صلى الله عليه وسلم قال « إذا وجد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة » قال فيه أقول لأن الغائط يشغله عن الحشوع قال فإذا حضر فطره أو طعام مطروبه إليه حاجة وكانت نفسه شديدة التوفان إليه أرخصت له في ترك إتيان الجماعة (قال المزني) وقد احتج في موضع آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا وضع العشاء فأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء » (قال المزني) فتأوله على هذا المعنى لئلا يشغله منازعة نفسه عما يلزمه من فرض الصلاة .

باب صلاة الإمام قائماً بقعود أو قاعداً بقيام أو بعله ما تحدث وصلاة من بلغ أو احتلم

(قال الشافعي) وأحب للإمام إذا لم يستطع القيام في الصلاة أن يستخلف فإن صلى قاعداً وصلى الذين خلفه قياماً أجزأته وإياهم وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه وفعله الآخر ناسخ لفعله الأول وفرض الله تبارك وتعالى على المريض أن يصلي جالساً إذا لم يقدر قائماً وعلى الصحيح أن يصلي قائماً بكل فذل أدى فرضه فإن صلى الإمام لنفسه جالساً ركعة ثم قدر على القيام قام فأنتم صلاته فإن ترك القيام أفسد على نفسه وتمت صلاتهم إلا أن يعلموا بصحته وتركه القيام في الصلاة فيقبلونه وكذلك إن صلى قائماً ركعة ثم ضعف عن القيام أو أصابته علة مانعة فله أن يقعد ويصلي على صلاته وإن صلت أمة ركعة مكشوفة الرأس ثم أعتقت فعليها أن تستتر إن كان الثوب قريباً منها وتبني على صلاتها فإن لم تفعل أو كان الثوب بعيداً منها بطلت صلاتها (قال المزني) قلت أنا وكذلك المصلي عرياناً لا يجد ثوباً ثم يحده والمصلي خائفاً ثم يأمن والمصلي مريضاً يوهي ثم يصح أو يصلي ولا يحسن أم القرآن ثم يحسن أن ما ضي جائر على ما كلف وما بقي على ما كلف وهو معنى قول الشافعي (قال الشافعي) وعلى الآباء والأمهات أن يؤدبوا أولادهم ويعلموهم الطهارة والصلاة ويضربوهم على ذلك إذا عقلوا فمن احتلم أو حاض أو استكمل خمس عشر سنة لزمه الفرض .

باب اختلاف نية الإمام والمأموم وغير ذلك

(قال الشافعي) وإذا صلى الإمام بقوم الظهر في وقت العصر وجاء قوم فصلوا خلفه ينوون العصر أجزأهم الصلاة جميعاً وقد أدى كل فرضه وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بن جيل أن يصلي معه المكتوبة ثم يصلي بقومه حتى له نافلة ولهم مكتوبة وقد كان عطاء يصلي مع الإمام القنوت ثم يعتد بها من العتمة فإذا سلم الإمام قام فبقي ركعتين من العتمة (قال المزني) وإذا جاز أن يأتي المصلي نافلة خلف المصلي فربضة فكذلك المصلي فربضة خلف المصلي نافلة وفربضة والله التوفيق (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أحس الإمام برجل وهو راكع لم ينتظره ولنسكن صلاته خالصة لله (قال المزني) قلت أنا ورأيت في رواية بعضهم عنه أنه لا بأس بانتظاره والأولى عندي أولى بالصواب لتقدمها على من قصر في إتمامها (قال الشافعي) ويؤتم بالأعمى وبالعمد وأكره إمامة من يلحن لأنه قد يحيل المعنى فإن أحال أو لفظ بالعجمية في أم القرآن أجزأته دونهم وإن كان في غيرها أجزأهم وأكره إمامة من به تمتمة أو فائفة فإن أم أجزأ إذا قرأ ما يجزى في الصلاة ولا يؤم أرت ولا ألغ ولا يأتيهم رجل بامرأة ولا يخفى فإن فعل أعاد وأكره إمامة الفاسق والمظهر للبدع ولا يعيد من أتم بها فإن أم أمي بمن يقرأ أعاد القارئ وإن أتم به مثله أجزأه (قال المزني) قد أجاز صلاة من أتم بجنب والجنب ليس في صلاة فكيف لا يجوز من أتم بأمي والأمي في صلاة وقد وضعت القراءة عن الأمي ولم يوضع الظهر عن المصلي وأصله أن كلامه مصل عن نفسه فكيف يجزئه خلف العاصي بترك التسليم ولا يجزئه خلف المطيع الذي لم يقصر وقد احتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى قاعداً بقيام وفقد القيام أشد من فقد القراءة ففهم (قال المزني) القياس أن كل مصل خلف جنب وامرأة ومجنون وكافر يجزئه صلاته إذا لم يعلم بحالهم لأن كل مصل لنفسه لا يفسد عليه صلاته فسادها على غيره قياساً على

أصل قول الشافعي في صلاة الخوف للطائفة الثانية ركعتها مع الإمام إذا نسي سجدة من الأولى وقد بطلت هذه الركعة الثانية على الإمام وأجزأهم عنده (قال) ولا يكون هذا أكثر من ترك أم القرآن فقد أجاز لمن صلى ركعة يقرأ فيها بأم القرآن وإن لم يقرأ بها إمامه وهو في معنى ما وصفت (قال الشافعي) فإن انتم تكافرون ثم عمل أعاد ولم يكن هذا إسلاماً منه وعزر لأن السكافر لا يكون إماماً محال والمؤمن يكون إماماً في الأحوال الظاهرة (قال الشافعي) ومن أحرم في مسجد أو غيره ثم جاء الإمام فقدم بجاءة فأحب إلى أن يكمل ركعتين ويسلم يكونان له نافلة ويبتدئ الصلاة معه وكرهت له أن يفتتحها صلاة أفراد ثم يجعلها صلاة جماعة وهذا يخالف صلاة الذين افتتح بهم النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة ثم ذكر فأنصرف فاعتزل ثم رجع فأتمهم لأنهم افتتحوا الصلاة جماعة وقال في القديم قال قائل يدخل مع الإمام ويعتد بما مضى (قال المزني) هذا عندى على أصله أفيئس لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في صلاة فلا يضرهم وصح إحرامهم ولا إمام لهم ثم ابتدأ بهم وقد سبقوه بالإحرام وكذلك سبقه أبو بكر ببعض الصلاة ثم جاء فأحرم وانتم به أوبكر وهكذا القول بهذين الحديثين وهو القياس عندى على فعله صلى الله عليه وسلم .

باب موقف المأموم مع الإمام

(قال الشافعي) وإذا أم رجل رجلاً قام المأموم عن يمينه وإن كان خنفي مشكلاً أو امرأة قام كل واحد منهما خلفه وحده وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أم أنسا ومحجوزا منفردة خلف أنس وركع أبو بكر وحده وخاف أن تفوته الركعة فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يأمره بإعادة (قال) وإن صلت بين يديه امرأة أجزأته صلاته كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وعائشة معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنابة (قال) وإن صلى رجل في طرف المسجد والإمام في طرفه ولم تتصل الصفوف بينه وبينه أو فوق ظهر المسجد بصلاة الإمام أجزأه ذلك صلى أبو هريرة فوق ظهر المسجد بصلاة الإمام في المسجد (قال) فإن صلى قرب المسجد وقربه ما يعرفه الناس من أن يتصل بشيء بالمسجد لا حائل دونه فصلى منقطعاً عن المسجد أو فئنه على قدر مائتي ذراع أو ثلثمائة أو نحو ذلك فإذا جاوز ذلك لم يحجزه وكذلك الصحراء والسفينة والإمام في أخرى ولو أجزت أبعاد من هذا أجزت أن يصلي على ميل ومذهب عطاء أن يصلي بصلاة الإمام من علمها ولا أقول بهذا (قال المزني) قد أجاز القريب للإبل بلا تأقيت وهو عندى أولى لأن التأقيت لا يدرك إلا بخبر (قال الشافعي) فإن صلى في دار قرب المسجد لم يحجزه إلا بأن تتصل الصفوف ولا حائل بينه وبينها فأما في علوها فلا يحجز بحال لأنها بابتنة من المسجد وروى عن عائشة أن نسوة صليين في حجرتها فقالت لا تصلين بصلاة الإمام فإن كن دونه في حجاب (قال الشافعي) ومن خرج من إمامة الإمام فأتم لنفسه لم يبين أن يعيد من قبل أن الرجل خرج من صلاة معاذ بعد ما افتتح معه فصلى لنفسه فأعلم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فلم يعلمه أمره بالإعادة .

باب صلاة الإمام وصفة الأئمة

(قال الشافعي) وصلاة الأئمة ما قال أنس بن مالك ما صليت خلف أحد قط أخف ولا أتم صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنه عليه السلام أنه قال « فليخفف فإن فيهم السقيم والضعيف » (قال) فيؤمهم أفروهم وأقهمهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « يؤمهم أفروهم لكتاب الله تعالى فإن لم يجتمع ذلك في واحد فإن قدم أقهمهم إذا كان يقرأ ما يكتبي به في الصلاة فحسن وإن قدم أفراهم إذا علم ما يلزمه فحسن ويقدم هذان على أسن

منهما وإنما قيل يؤمهم أفروهم أن من وفق كانوا يسلمون كباراً فيتفقون قبل أن يقرؤوا ومن بعدهم كانوا يقرؤون صغاراً قبل أن يتفقوا فإن استؤوا أمهم أسنهم فإن استؤوا فقد ذو النسب فحسن وقال في القديم فإن استؤوا فأقدمهم هجرة وقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الأئمة من قریش» (قال) فإن أم من بلغ غاية في خلاف الحمد في الدين أجزأ صلى ابن عمر خلف الحجاج (قال) ولا يتقدم أحد في بيت رجل إلا بإذنه ولا في ولاية سلطان بغير أمره ولا في بيت رجل أو غيره لأن ذلك يؤدي إلى تأذيه .

باب إمامة المرأة

(قال الشيخ إني) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ليث عن عطاء عن عائشة أنها صلت بنسوة العصر فقامت وسطهن وروى عن أم سلمة أنها أمتن قامت وسطهن وعن علي بن الحسين رضي الله عنهما أنه كان يأمر جارية له تقوم بأهله في رمضان وعن صفوان ابن سليم قال من السنة أن تصلي المرأة بنساء تقوم وسطهن .

باب صلاة المسافرين والجمع في السفر

(قال الشيخ إني) وإذا سافر الرجل سفرأ يكون ستة وأربعين ميلاً بالهاشمي فله أن يقصر الصلاة سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم أميالا فقصر وقال ابن عباس أقصر إلى جدة وإلى الطائف وعسفان (قال الشيخ إني) وأقرب ذلك إلى مكة ستة وأربعون ميلاً بالهاشمي وسافر ابن عمر إلى ريم فقصر قال مالك وذلك نحو من أربعة برد (قال) وأكره ترك القصر رغبة عن السنة فأما أنا فلا أحب أن أقصر في أقل من ثلاثة أيام احتياطاً على نفسي وإن ترك القصر مباح لي قصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتم (قال) ولا يقصر إلا في المظهر والمصر والمعشاء الآخرة فأما المغرب والصبح فلا يقصران وله أن يفطر في أيام رمضان في سفره ويقضي فإن صام فيه أجزاءه وقد صام النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان في سفر وإذا نوى السفر فلا يقصر حتى يفارق المنزل إن كان حضرياً ويفارق موضعه إن كان بدوياً فإن نوى السفر فأقام أربعة أيام أتم الصلاة وصام واحتج فيمن أقام أربعة يتم بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً وبأن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمكة ثلاثاً يقصر وقدم مكة فأقام قبل خروجه إلى عرفة ثلاثاً يقصر ولم يحسب اليوم الذي قدم فيه لأنه كان فيه سائراً ولا يوم التروية الذي خرج فيه سائراً وأن عمر أجلى أهل التمة من الحجاز وضرب ابن يقدم منهم تاجراً مقام ثلاثة أيام فأشبهه ما وصفت أن يكون ذلك مقام السفر وما جاوزه مقام الإقامة وروى عن عثمان بن عفان من أقام أربعة أتم وعن ابن المسيب من أجمع إقامة أربع أتم (قال الشيخ إني) فإذا جاوز أربعة حاجة أو مرض وهو عازم على الخروج أتم وإن قصر أعاد إلا أن يكون في خوف أو حرب فيقصر قصر النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح لحرب هوازن سبع عشرة أو ثمان عشرة (وقال في الإملاء) إن أقام على شيء ينجح اليوم واليومين أنه لا يزال يقصر ما لم يجمع مكاناً فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عام الفتح سبع عشرة أو ثمان عشرة يقصر حتى خرج إلى حنين (قال المزني) ومشهور عن ابن عمر أنه أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر يقول أخرج اليوم وأخرج غداً (قال المزني) فإذا قصر النبي صلى الله عليه وسلم في حربه سبع عشرة أو ثمان عشرة ثم ابن عمر ولا عزم على وقت إقامة فالجرب وغيرها سواء عندي في القياس وقد قال الشافعي لو قاله قائل كان مذهباً (قال الشيخ إني) فإن خرج في آخر وقت الصلاة قصر وإن كان بعد الوقت لم يقصر (قال المزني) أشبه بقوله أن يتم لأنه يقول إن أمكنت المرأة الصلاة فلم تصل حتى

حاضت أو أغشى عليها لزمها وإن لم تسكن لم تلزمها فكذا ذلك إذا دخل عليه وقتها وهو مقيم لزمته صلاة مقيم وإنما نحب عنده بأول الوقت والإمكان وإنما وسع له التأخير إلى آخر الوقت (قال الشافعي) وليس له أن يصلي ركعتين في السفر إلا أن ينوي القصر مع الإحرام فإن أحرم ولم ينو القصر كان على أصل فرضه أربع ولو كان فرضها ركعتين ماضى مسافر خلف مقيم (قال الزنى) ليس هذا بحجة وكيف يكون حجة وهو يحجز صلاة فريضة خلف نافلة وليست النافلة فريضة ولا بعض فريضة وركعتا المسافر فرض وفي الأربع مثل الركعتين فرض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن نسي صلاة في سفر فذكرها في حضر فعليه أن يصليها صلاة حضر لأن علة القصر هي النية والسفر فإذا ذهبت العلة ذهب القصر وإذا نسي صلاة حضر فذكرها في سفر فعليه أن يصليها أربعاً لأن أصل الفرض أربع فلا يجزئه أقل منها وإنما أُرخص له في القصر مادام وقت الصلاة قائماً وهو مسافر فإذا زال وقتها ذهبت الرخصة (قال) وإن أحرم ينوي القصر ثم نوى الإتمام أربعاً ومن خلفه من المسافرين ولو أحرم في مركب ثم نوى السفر لم يكن له أن يقصر وإن أحرم خلف مقيم أو خلف من لا يدري فأحدث الإمام كان على المسافر أن يتم أربعاً وإن أحدث إمام مسافر بمسافرين فسدت صلاته فإن علم المأموم أنه صلى ركعتين لم يكن عليه إلا ركعتان وإن شك لم يجزه إلا أربع فإن رعب وخلفه مسافرون ومقيمون فقدم مقيماً كان على جميعهم وعلى الراعب أن يصلوا أربعاً لأنه لم يكمل واحد منهم الصلاة حتى كان فيها في صلاة مقيم (قال الزنى) هذا غلط الراعب يبتدىء ولم يأتهم بمقيم فليس عليه ولا على المسافر إتمام ولو صلى المستخلف بعد حدثه أربعاً لم يصل هو إلا ركعتان لأنه مسافر لم يأتهم بمقيم (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان له طريقان يقصر في أحدهما ولا يقصر في الآخر فإن سلك الأبعد لحوف أو حزونة في الأقرب قصر وإلا لم يقصر وفي الإتمام إن سلك الأبعد قصر (قال الزنى) وهذا عندي أقيس لأنه سفر مباح (قال الشافعي) رحمه الله وليس لأحد سافر في معصية أن يقصر ولا يمسح مسح المسافر فإن فعل أعاد ولا تخفيف على من سفره في معصية وإن صلى مسافر بمقيمين ومسافرين فإنه يصلي والمسافرون ركعتين ثم يسلم بهم ويأمر المقيمين أن يتموا أربعاً وكل مسافر فله أن يتم وإتمام رخص له أن يقصر الصلاة إن شاء فإن أتم فله الإتمام وكان عثمان بن عفان يتم الصلاة * واحتج في الجمع بين الصلاتين في السفر بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع في سفره إلى تبوك بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء وأما ابن عباس قال ألا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر ؟ كان إذا زالت الشمس وهو في منزله جمع بين الظهر والعصر في وقت الزوال وإذا سافر قبل الزوال أخر الظهر حتى يجمع بينهما وبين العصر في وقت العصر (قال الشافعي) وأحسبه في المغرب والعشاء مثل ذلك وهكذا فعل بعرفة لأنه أرفق به تقديم العصر ليتصل له الدعاء وأرفق به بالمزدلفة تأخير المغرب ليتصل له السفر فلا يتقطع بالزوال للمغرب لما في ذلك من التضيق على الناس فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن من له القصر فله الجمع كما وصفت والجمع بين الصلاتين في أي الوقتين شاء ولا يؤخر الأولى عن وقتها إلا بنية الجمع وإن صلى الأولى في أول وقتها ولم ينو مع التسليم الجمع لم يكن له الجمع فإن نوى مع التسليم الجمع كان له الجمع (قال الزنى) هذا عندي أولى من قوله في الجمع في المطر في مسجد الجاعات بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء لا يجمع إلا من افتتح الأولى بنية الجمع واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة في غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك في مطر (قال الشافعي) والسنة في المطر كالسنة في السفر (قال الزنى) والقياس عندي إن سلم ولم ينو الجمع فجمع

في قرب ماسلم بقدر ما لو أراد الجمع كان ذلك فصلا قريبا بينهما أن له الجمع لأنه لا يكون جمع الصلاتين إلا وبينهما انفصال فكذا ذلك كل جمع وكذا كل من سها فصل من اثنين فلم يطق فصل ما بينهما أنه يتم كما أتم النبي صلى الله عليه وسلم وقد فصل ولم يكن ذلك قطعا لاتصال الصلاة في الحكم فكذا ذلك عندى بإصال جمع الصلاتين أن لا يكون تفرق بينهما إلا بمقدار ما لا يطول .

باب وجوب الجمعة وغيره من أمرها

(قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني سلمة بن عبيد الله الخطمي عن محمد بن كعب القرظي أنه سمع رجلا من بني وائل يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم « تحب الجمعة على كل مسلم إلا امرأة أو صبي أو مملوكا » (قال الشافعي) وتحب الجمعة على أهل المصر وإن كثرت أهله حتى لا يسمع النداء لأن الجمعة تحب على أهل المصر الجامع وعلى كل من كان خارجا من المصر إذا سمع النداء وكان المنادي صبيتا وكان ليس بأصم مستمعا والأصوات هادئة والرياح ساكنة ولو قلنا حتى يسمع جميعهم ما كان على الأصم جمعة ولكن إذا كان لهم السبيل إلى علم النداء بمن يسمعه منهم فليعلم الجمعة لقول الله تبارك وتعالى « إذا نودى للصلاة » الآية وإن كانت قرية مجتمعة البناء والمنار وكان أهلها لا يظعنون عنها شتاء ولا صيفا إلا ظلمن حاجة وكان أهلها أربعين رجلا حرا بالغا غير مغلوب على عقله وجبت عليهم الجمعة واحتج بما لا يشته أهل الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة جمع بأربعين رجلا وعن عبيد الله بن عبد الله أنه قال « كل قرية فيها أربعون رجلا فليعلم الجمعة » ومثله عن عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) فإن خطب بهم وهم أربعون ثم انقضوا عنه ثم رجعوا مكانهم صلوا صلاة الجمعة وإن لم يعودوا حتى تباعد أحببت أن يبتدىء الخطبة فإن لم يفعل صلاها بهم ظهرا فإن انقضوا بعد إحرامهم بهم ففيها قولان أحدهما إن بقي معه اثنان حتى تكون صلاته صلاة جماعة أجزأهم الجمعة . والقول الآخر لا تحزمهم بحال حتى يكون معه أربعون يكمل بهم الصلاة (قال المزني) قلت أنا ليس لقوله إن بقي معه اثنان أجزأهم الجمعة معنى لأنه مع الواحد والاثنين في الاستقبال في معنى المنفرد في الجمعة ولا جماعة تجب بهم الجمعة عنده أقل من الأربعين فلو جازت باتنين لأنه أحرم بالأربعين جازت بنفسه لأنه أحرم بالأربعين فليس لهذا وجه في معناه هذا والذي هو أشبه به إن كان صلى ركعة ثم انقضوا صلى أخرى منفردا كما لو أدرك معه رجل ركعة صلى أخرى منفردا ولا الجمعة له إلا بهم ولهم إلا به فأدأه ركعة بهم كأدأهم ركعة به عندى في القياس ومما يدل على ذلك من قوله أنه لو صلى بهم ركعة ثم أحدث بثوا وحدانا ركعة وأجزأهم (قال الشافعي) ولو ركع مع الإمام ثم زحم فلم يقدر على السجود حتى قضى الإمام سجوده تبع الإمام إذا قام واعتد بها فإن كان ذلك في الأولى فلم يتمكن السجود حتى يركع الإمام في الثانية لم يكن له أن يسجد للركعة الأولى إلا أن يخرج من إمامته لأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إنما سجدوا للعدو قبل ركوع الثانية فيركع معه في الثانية وتسقط الأخرى وقال في الإملاء فيها قولان : أحدها لا يتبعه ولو ركع حتى يفرغ مما بقي عليه والقول الثاني : إن قضى ما فات لم يتد به وتبعه فيما سواه (قال المزني) قلت أنا الأول عندى أشبه بقوله قياسا على أن السجود إنما يحسب له إذا جاء والإمام يصلى بإدراك الركوع ويسقط بسقوط إدراك الركوع وقد قال إن سها عن ركعة ركع الثانية معه ثم قضى التي سها عنها وفي هذا من قوله لأحد قولي دليل وبالله التوفيق (قال الشافعي) وإن أحدث في صلاة الجمعة فتقدم رجل بأمره أو بغير أمره وقد كان دخل مع الإمام قبل حديثه فإنه يصلى بهم ركعتين وإن لم يكن أدرك معه التسكيرة صلاها ظهرا لأنه صار مبتدئا (قال المزني) قلت أنا يشبه أن يكون هذا إذا كان إحرامه بعد حدث الإمام .

(قال الشافعي) ولا الجمعة على مسافر ولا عبد ولا امرأة ولا مريض ولا من له عذر وإن حضروها أجزأتهم ولا أحب لمن ترك الجمعة بالعذر أن يصلي حتى يتأخر انصراف الإمام ثم يصلي جماعة فمن صلى من الذين لا الجمعة عليهم قبل الإمام أجزأتهم وإن صلى من عليه الجمعة قبل الإمام أعادها ظهراً بعد الإمام (قال الشافعي) ومن مرض له ولد أو والد فراه منزولاً به أو خاف فوت نفسه فلا بأس أن يدع الجمعة وكذلك إن لم يكن له ذو قرابة وكان ضائعاً لاقيم له غيره أو له قيم غيره له شغل عنه في وقت الجمعة فلا بأس أن يدع له الجمعة تركها ابن عمر لمنزول به ومن طلع له الفجر فلا يسافر حتى يصلها .

باب الغسل للجمعة والخطبة وما يجب في صلاة الجمعة

(قال الشافعي) والسنة أن يغتسل للجمعة كل محتلم ومن اغتسل بعد طلوع الفجر من يوم الجمعة أجزأه ومن ترك الغسل لم يعد لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من نوضاً فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل » فإذا زالت الشمس وجلس الإمام على المنبر وأذن المؤذنون فقد انقطع الركوع فلا يركع أحد إلا أن يأتي رجل لم يكن ركع فركع . وروى أن سليكا العطفاني دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له « أركعت ؟ » قال : لا قال « فضل ركعتين » وأن أبا سعيد الخدري ركهما ومروان يخطب وقال ما كنت لأدعها بعد شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) « ويصنع الناس ويخطب الإمام قائماً خطبتين يجلس بينهما جلسة خفيفة » إلا أن يكون مريضاً فيخطب جالساً ولا بأس بالكلام ما لم يخطب ويحول الناس وجوههم إلى الإمام ويستمعون الذكر فإذا فرغ أقيمت الصلاة فصلى بالناس ركعتين يقرأ في الأولى بأم القرآن يبتدئها بـ « بسم الله الرحمن الرحيم » وبسورة الجمعة ويقرأ في الثانية بأم القرآن « إذا جاءك المنافقون » ثم يتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويخبر الإمام بالقراءة ولا يقرأ من خلفه ومضى دخل وقت العصر قبل أن يسلم الإمام من الجمعة فعليه أن يتعها ظهراً ومن أدرك مع الإمام ركعة بسجدةين أتمها جمعة وإن ترك سجدة فلم يدر أمن التي أدرك أم الأخرى حسبها ركعة وأتمها ظهراً لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة » ومعنى قوله إن لم تفته ومن لم تفته صلى ركعتين وأفلها ركعة بسجدة واحدة وحكي في أداء الخطبة استواء النبي صلى الله عليه وسلم على الدرجة التي تلي المستراح قائماً ثم سلم وجلس على المستراح حتى فرغ المؤذنون ثم قام فخطب الأولى ثم جلس ثم قام فخطب الثانية وروى أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا خطب اعتمد على عنزته اعتماداً وقيل على قوس (قال) وأحب أن يعتمد على ذلك أو ما أشبهه فإن لم يفعل أحببت أن يسكن جسده ويديه إما بأن يجعل اليمنى على اليسرى أو يقرها في موضعها ويقبل بوجهه قصد وجهه ولا يلتفت يمينا ولا شمالاً وأحب أن يرفع صوته حتى يسمع وأن يكون كلامه مترسلاً مبيناً معرباً بغير ما يشبه المعنى وغير التمهيط وتمطيع الكلام ومده ولا ما يستكثر منه ولا العجلة فيه على الأفهام ولا ترك الإفصاح بالقصد وليكن كلامه قصيراً بليغاً جامعاً وأقل ما يقع عليه اسم خطبة منهما أن يحمده الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله وطاعته ويقرأ آية في الأولى ويحمد الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله ويدعو في الآخرة لأن معقولا أن الخطبة جمع بعض الكلام من وجهه إلى بعض وهذا من أوجزه وإذا حصر الإمام لقن وإذا قرأ سجدة فزّل فسجد لم يكن به بأس كما لا يقطع الصلاة (قال) وأحب أن يقرأ في الآخرة بآية ثم يقول أستغفر الله لي ولكم وإن سلم رجل والإمام يخطب كرهته ورأيت أن يرد عليه بعضهم لأن الرد فرض

ويعبى شعبت العاطس لأنها سنة وقال في القديم لا يشمته ولا يرد السلام إلا إشارة (قال الزنى) رحمه الله قلت : أنا الجديد أولى به لأن الرد فرض والشميت سنة والفرض أولى من السنة وهو يقول أن النبي صلى الله عليه وسلم كلم قتلة ابن أبي الحقيق في الخطبة وكلم سليكا العطفاني وهو يقول يشكم الرجل فيما يعنيه ويقول لو كانت الخطبة صلاة ما تكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الزنى) وفي هذا دليل على ما وصفت ، وبالله التوفيق . (باللائق) رحمه الله والجمعة خلف كل إمام صلاحها من أمير وأمور ومتغلب على بلد وغير أمير جائزة وخلف عبد ومسافر كما تجزى الصلاة في غيرها * ولا يجمع في مصر وإن عظم وكثرت مساجده إلا في مسجد واحد منها وأما جمع فيه فبدأ بها بعد الزوال فهي الجمعة وما بعدها فإتساها ظهر يصلونها أربعاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده صلوا في مسجده وحول المدينة مساجد لا تعلم أحدا منهم جمع إلا فيه ولو جاز في مسجدين لجاز في مساجد العشرات .

باب التذكير إلى الجمعة

(قال الشافعي) أنبأنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة قال فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر » (باللائق) وأحب التذكير إليها وأن لا تؤتى إلا مشياً لا يزيد على سعية مشيته وركوبه ولا يشبك بين أصابعه لقول النبي صلى الله عليه وسلم « فإن أحدكم في صلاة ما كان يعد إلى الصلاة » .

باب الهيئة للجمعة

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن الزهري عن ابن السباق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في جمعة من الجمع « يا معشر المسلمين إن هذا يوم جعله الله تبارك وتعالى عيداً للمسلمين فاغتسلوا ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه وعليكم بالسواك » (باللائق) رحمه الله تعالى وأحب أن يتنظف بغسل وأخذ شعر وظفر وعلاج لما يقطع تغير الريح من جميع جسده وسواك ويستحسن ثيابه ما قدر عليه ويطيبها اتباعاً للسنة ولأن يؤذى أحداً قاربه وأحب ما يلبس إلى البياض فإن جاوزه بعصب اليمن والقطري وما أشبهه مما يصنع غزله ولا يصبغ بعد ما ينسج يحسن وأكره للنساء الطيب وما يشتهون به وأحب للإمام من حسن الهيئة أكثر وأن يعتم ويرتدى يرد فإنه يقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتم ويرتدى يرد .

باب صلاة الخوف

(قال الشافعي) وإذا صلوا في سفر صلاة الخوف من عدو غير مأمون صلى الإمام بطائفة ركعة وطائفة وجاءه العدو فإذا فرغ منها قام فثب قائماً وأطال القيام وأتمت الطائفة الركعة التي بقيت عليها تقرأ بأمر القرآن وسورة وتخفف ثم تسلم وتصرف فتقف وجاء العدو وتأتي الطائفة الأخرى فيصل بها الإمام الركعة الثانية التي بقيت عليه فيقرأ فيها بعد إتيانهم بأمر القرآن وسورة قصيرة ويثبت جالساً وتقوم الطائفة فتتم لأنفسها الركعة التي

بقيت عليها بأمر القرآن وسورة قصيرة ثم تجلس مع الإمام قدر ما يعلمهم تشهدوا ثم يسلم بهم وقد صلت الطائفتان جميعاً مع الإمام وأخذت كل واحدة منهما مع إمامها ما أخذت الأخرى منه واحتج بقول الله تبارك وتعالى « وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك » الآية واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل نحو ذلك يوم ذات الرقاع (قال الشيخان) والطائفة ثلاثة فأكثر وأكره أن يصلي بأقل من طائفة وأن يحرسه أقل من طائفة وإن كانت صلاة المغرب فإن صلى بالطائفة الأولى ركعتين وثبت قائماً وأتموا لأنفسهم فحسن وإن ثبت جالساً وأتموا لأنفسهم فجائز ثم تأتي الطائفة الأخرى فيصلي بها ما بقي ثم يثبت جالساً حتى تقضى ما بقي عليها ثم يسلم بهم وإن كانت صلاة حضر فليتظر جالساً في الثانية أو قائماً في الثالثة حتى تتم الطائفة التي معه ثم تأتي الطائفة الأخرى فيصلي بها كما وصفت في الأخرى ولو فرقه أربع فرق فصلي بفرقة ركعة وثبت قائماً وأتموا لأنفسهم ثم بفرقة ركعة وثبت جالساً وأتموا ثم بفرقة ركعة وثبت جالساً وأتموا كان فيها قولان أحدهما أنه إساء ولا إعادة عليه . والثاني أن صلاة الإمام فاسدة وتتم صلاة الأولى والثانية لأنهما خرجتا من صلاته قبل فسادها لأن له انتظاراً واحداً بعد آخر وتقصد صلاة من علم من الباقيتين بما صنع واتم به دون من لم يعلم (قال) وأحب له الصلوة أن يأخذ سلاحه في الصلاة ما لم يكن نجساً أو ينعى من الصلاة أو يؤذى به أحداً ولا يأخذ المرمح إلا أن يكون في حاشية الناس ولوسمها في الأولى أشار إلى من خلفه بما يفهمون أنه سها فإذا قضوا سجدوا للسهو ثم سلموا وإن لم يسه هو وسهوا هم بعد الإمام سجدوا للسهو وتسجد الطائفة الأخرى معه للسهو في الأولى وإن كان خوفاً أشد من ذلك وهو المسايعة والتحام القتال ومطاردة العدو حتى يخافوا إن ولوا أن يركبوا أكتافهم فتكون هزئهم فيصلوا كيف أمكنهم مستقبل القبله وغير مستقبلها وقعوداً على دوابهم وقياماً في الأرض على أقدامهم يومئون برء وسهم واحتج بقول الله عز وجل « فإن ختمتم فرجالاً أو ركبانا » وقال ابن عمر مستقبل القبله وغير مستقبلها قال نافع لا أرى ابن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) ولو صلى على فرسه في شدة الخوف ركعة ثم أمن نزل فصلي أخرى مواجهة القبله وإن صلى ركعة آمناً ثم سار إلى شدة الخوف فركب ابتداءً لأن عمل الزول خفيف والركوب أكثر من الزول (قال المزني) قلت أنا قد يكون الفارس أخف ركوباً وأقل شغلاً لفروسيته من نزول ثقيل غير فارس (قال الشيخان) ولا بأس أن يضرب في الصلاة الضربة ويطن الطعنة فأما إن تابع الضرب أو ردد الطعنة في المعركة أو عمل ما يطول بطلت صلاته ولو رآوا سواداً أو جماعة أو إبلا فظنهم عدواً فصلوا صلاة شدة الخوف يومئون إيماءً ثم بان لهم أنه ليس عدو أو شكوا أعداء وقال في الإملاء لا يبعدون لأنهم صلوا والملة موجودة (قال المزني) قلت أنا أشبه بقوله عندي أن يعيدوا (قال الشيخان) وإن كان العدو قليلاً من ناحية القبله والمسلمون كثيراً يأمنونهم في مستوى لا يسترهم شيء إن حملوا عليهم رأوهم صلى الإمام بهم جميعاً وركع وسجد بهم جميعاً إلا صفاً يلبه أو بعض صف ينظرون العدو فإذا قاموا بعد السجدين^(١) سجد الذين حرسوه أولاً إلا صفاً أو بعض صف يحرسه منهم فإذا سجدوا سجدتين وجلسوا سجد الذين حرسوهم ثم يتشهدون ثم يسلم بهم

(١) قوله : سجد الذين حرسوه أولاً إلا صفاً الخ ، كذا في النسخ ، وعبارة الأم « سجد الذين قاموا ينظرون الإمام ثم قاموا معه ثم ركع وركعوا معاً ورفع ورفعوا معاً وسجد وسجد معه الذين سجدوا معه أولاً إلا صفاً الخ » فتأمل . كتبه مصححه .

جميعاً معاً وهذا نحو صلاة النبي صلى الله عليه وسلم يوم عسفان (قال الشيخان) ولو تأخر الصف الذي حرسه إلى الصف الثاني وتقدم الثاني فحرسه فلا بأس ولو صلى في الخوف بطائفة ركعتين ثم سلم ثم صلى بالطائفة الأخرى ركعتين ثم سلم فهذا صلاة النبي صلى الله عليه وسلم يظن نخل (قال المزني) وهذا عندى يدل على جواز فريضة خلف من يصلي نافلة لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالطائفة ثمانية فريضة لهم ونافلة له صلى الله عليه وسلم (قال الشيخان) وليس لأحد أن يصلي صلاة الخوف في طلب العدو لأنه آمن وطلبهم تطوع والصلاة فرض ولا يصلها كذلك إلا خائفاً .

باب من له أن يصلي صلاة الخوف

(قال الشيخان) كل قتال كان فرضاً أو مباحاً لأهل المكفر والبنى وقطاع الطريق ومن أراد دم مسلم أو ماله أو حريمه فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل دون ماله فهو شهيد فلو أن يصلي صلاة الخوف ومن قاتل على مالا يحل له فليس له ذلك فإن فعل أعاد ولو كانوا مولين المشركين أدبارهم غير متحرفين لقتال ولا متحيزين إلى فئة وكانوا يوشون أعداؤهم حينئذ عاصون والرخصة لا تكون لعاص (قال) ولو غشيم سيل ولا يجدون نجوة صلوا يوشون عدوا على أقدامهم وركابهم .

باب في كراهية اللباس والمبارزة

(قال الشيخان) وأكره لبس الدباج والدرع المنسوجة بالذهب والقباء بأزرار الذهب فإن فاجأته الحرب فلا بأس ولا أكره لمن كان يعلم من نفسه في الحرب بلاء أن يعلم ولا أن يركب الأبق قد أعلم حمزة يوم بدر ولا أكره البراز قد بارز عبيدة وحمزة وعلى بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وبليس فرسه وأذاته جلد ماسوى الكلب والخنزير من جلد قرد وقيل وأسد ونحو ذلك لأنه جنة للفرس ولا تعبد على الفرس .

باب صلاة العيدين

(قال الشيخان) ومن وجب عليه حضور الجمعة وجب عليه حضور العيدين وأحب الغسل بعد الفجر للعدو إلى المصلي فإن ترك الغسل تارك أجزاءه (قال) وأحب إظهار التكبير جماعة وفرداً في ليلة الفطر وليلة النحر مقيمين وسفراً في منازلهم ومساجدهم وأوقافهم ويدعون إذا صلوا الصبح ليأخذوا بحبالهم وينتظرون الصلاة ويكبرون بعد العدو حتى يخرج الإمام إلى الصلاة وقال في غير هذا الكتاب حتى يفتتح الإمام الصلاة (قال المزني) هذا أفتى لأن من لم يكن في صلاة ولم يحرم إمامه ولم يخطب فجأز أن يتكلم واحتج بقول الله تعالى في شهر رمضان « ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم » وعن ابن السبب وعروة وأبي سلمة وأبي بكر يكبرون ليلة الفطر في المسجد يجهرون بالتكبير وشبه ليلة النحر بها إلا من كان حاجاً فذكره التلبية (قال الشيخان) وأحب للإمام أن يصلي بهم حيث هو أرفق بهم وأن يمتشي إلى المصلي ويلبس عمامة ويمشي الناس ويلبسون العمامة ويمشون من طيهم قبل أن يدعوا وروى الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ماركب في عيد ولا جنازة قط (قال الشيخان) وأحب ذلك إلا أن يضعف فيركب وأحب أن يكون خروج الإمام في الوقت الذي يوفى فيه الصلاة وذلك حين تبرز الشمس ويؤخر الخروج في الفطر عن ذلك قليلاً وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب

إلى عمرو بن حزم « أن عمل الأضحية وآخر الفطر وذكر الناس » وروى أنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس برد حبرة ويعتم في كل عيد ويطلع يوم الفطر قبل اتدو وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يطلع قبل الخروج إلى الجبان يوم الفطر ويأمر به وعن ابن المسيب قال كان المسلمون يأكلون يوم الفطر قبل الصلاة ولا يفعلون ذلك يوم النحر وروى عن ابن عمر أنه كان يدعو إلى المصلي في يوم الفطر إذا طلعت الشمس فيكبر حتى يأتي المصلي فيكبر بالمصلي حتى إذا جلس الإمام على المنبر ترك التكبير وعن عروة وأبي سلمة أنهما كانا يجهران بالتكبير حين يغدوان إلى المصلي (قال) وأحب أن ينس أحسن ما يجد فإذا بلغ الإمام المصلي نودي « الصلاة جامعة » بلا أذان ولا إقامة ثم يحرم بالتكبير فيرفع يديه حذو منكبيه ثم يكبر سبع تكبيرات سوى تكبيرة الإحرام ويرفع كلا كبر يديه حذو منكبيه ويقف بين كل تكبيرتين بقدر قراءة آية لاطويلة ولا قصيرة يهلل الله ويكبره ويحمده ويعجده فإذا فرغ من سبع تكبيرات قرأ بأم القرآن ثم يقرأ بـ « ق » والقرآن المجيد » ويحمر بقراءته ثم يركع ويسجد فإذا قام في الثانية كبر خمس تكبيرات سوى تكبيرة انقيام من الجلوس ويقف بين كل تكبيرتين كقدر قراءة آية لاطويلة ولا قصيرة كما وصفت فإذا فرغ من خمس تكبيرات قرأ بأم القرآن وبـ « اقتربت الساعة وانشق القمر » ثم يركع ويسجد ويتشهد ويسلم ولا يقرأ من خلفه واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كبروا في العيدين سبعا وخمسا وصلوا قبل الخطبة وجهروا بالقراءة وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الأضحية والفطر بـ « ق » والقرآن المجيد » و « اقتربت الساعة وانشق القمر » (قال) ثم يخطب فإذا ظهر على المنبر يسلم ويرد الناس عليه لأن هذا يروى غالبا وينصتون ويستمعون منه ويخطب قائما خطبتين يجلس بينهما جلسة خفيفة وأحب أن يعتمد على شيء وأن يثبت يديه وجميع بدنه فإن كان افطر أمرهم بطاعة الله وحضهم على الصدقة والتقرب إلى الله جل ثناؤه والكف عن معصيته ثم ينزل فيصرف (قال) ولا بأس أن يتنفل المؤمن قبل صلاة العيد وبعدها في بيته والمسجد وطريقه وحيث أهكته كما يصلي قبل الجمعة وبعدها وروى أن سهلا الساعدي ورافع بن خديج كانا يصليان قبل العيد وبعده ويصلي العيدين المنفرد في بيته والمسافر والعبد والمرأة (قال) وأحب حضور العجايز غير ذات الهيئة العيدين وأحب إذا حضر النساء العيدين أن يتنظفن بالماء ولا يلبسن شهرة من الثياب وتزين الصبيان بالصبغ والحلى وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يغدو من طريق ويرجع من أخرى (قال) وأحب ذلك للإمام والمؤمن (قال) وإذا كان العذر من مطر أو غيره أمرته أن يصلي في المساجد وروى أن عمر صلى بالناس في يوم مطر في المسجد في يوم الفطر (قال) ولا أرى بأسا أن يأمر الإمام من يصلي بضعفة الناس في موضع من المصر ومن جاء والإمام يخطب جلس حتى يفرغ فإذا فرغ قضى مكانه أو في بيته (قال) وإذا كان العيد أضحية علمهم الإمام كيف ينحرون وأن على من نحر من قبل أن يجب وقت نحر الإمام أن يعيد ويحجره بما يجوز من الأضاحي وما لا يجوز ويسن ما يجوز من الإبل والبقر والغنم وأنهم يضحون يوم النحر وأيام التشريق كلها (قال) وكذلك قال الحسن وعطاء ثم لا يزال يكبر خلف كل صلاة فريضة من الظهر من النحر إلى أن يصلي الصبح من آخر أيام التشريق فيكبر بعد الصبح ثم يقطع ويلبنا نحو ذلك عن ابن عباس قال والصبح آخر صلاة بمنى والناس لهم تبع .

باب التكبير في العيدين

(**فَاللَّيْثَانِيُّ**) التكبير كما كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوات (قال) فآحب أن يبدأ الإمام فيقول الله أكبر ثلاثاً تسقاً وما زاد من ذكر الله فحسن ومن فاتته شيء من صلاة الإمام قضى ثم كبر وبكبر خلف الفرائض والنوافل (قال المزني) الذي قبل هذا عندى أولى به لا يكبر إلا خلف الفرائض (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) ولو شهد عدلان في الفطر بأن الهلال كان بالأمس فإن كان ذلك قبل الزوال صلى بالناس العيد وإن كان بعد الزوال لم يصلاؤه لأنه عمل في وقت إذا جاوزه لم يعمل في غيره كعرفة وقال في كتاب الصيام وأحب أن ذكر فيه شيئاً وإن لم يكن ثابتاً أن يعمل من التمدد ومن بعد التمدد (قال المزني) قوله الأول أولى به لأنه احتج فقال لو جاز أن يقضى كان بعد الظهر أجوز وإلى وقته أقرب (قال المزني) وهذا من قوله على صواب أحد قوله عندى دليل وبالله التوفيق .

باب صلاة كسوف الشمس والقمر

(**فَاللَّيْثَانِيُّ**) في أى وقت خسفت الشمس في نصف النهار أو بعد العصر فسواء ويتوجه الإمام إلى حيث يصلى الجمعة فيأمر بالصلاة جامعة ثم يكبر ويقرا في القيام الأول بعد أم القرآن بسورة البقرة إن كان يحفظها أو قدرها من القرآن إن كان لا يحفظها ثم يركع فيطيل ويجعل ركوعه قدر قراءة مائة آية من سورة البقرة ثم يرفع فيقول سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ثم يقرأ بأم القرآن وقدر مائتي آية من البقرة ثم يركع بقدر ما يلى ركوعه الأول ثم يرفع فيسجد سجدتين ثم يقوم في الركعة الثانية فيقرأ بأم القرآن وقدر مائة وخمسين آية من البقرة ثم يركع بقدر سبعين آية من البقرة ثم يرفع فيقرأ بأم القرآن وقدر مائة آية من البقرة ثم يركع بقدر خمسين آية من البقرة ثم يرفع ثم يسجد وإن جاوز هذا أو قصر عنه فإذا قرأ بأم القرآن أجزاء ويسر في خسوف الشمس بالقراءة لأنها من صلاة النهار واحتج بأن ابن عباس قال خسفت الشمس فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قياماً طويلاً قال نحواً من سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم انصرف وقد تجلت الشمس فقال « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله » ووصف عن ابن عباس أنه قال كنت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم فما سمعت منه حرفاً (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) لأنه أسر ولو سمعه ما قدر قراءته وروى أن ابن عباس صلى في خسوف القمر ركعتين في كل ركعة ركعتين ثم ركب فخطبنا فقال إنما صليت كما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى قال وبلغنا عن عثمان أنه صلى في كل ركعة ركعتين (**فَاللَّيْثَانِيُّ**) وإن اجتمع عيد وخسوف واستسقاء وجنابة بدئ بالصلاة على الجنابة فإن لم يكن حضر الإمام أمر من يقوم بها وبدئ بالخسوف ثم يصلى العيد ثم آخر الاستسقاء إلى يوم آخر وإن خاف فوت العيد صلاها وخفف ثم خرج منها إلى صلاة الخسوف ثم يخطب للعيد وللخسوف ولا يضره أن يخطب بعد الزوال لها وإن كان في وقت الجمعة بدأ بصلاة الخسوف وخفف فقرأ في كل ركعة بأم القرآن وقل هو الله أحد أحد وما أشبهها ثم يخطب للجمعة ويذكر فيها الخسوف ثم يصلى

الجمعة وإن خسف القمر صلى كذلك إلا أنه يجهر بالقراءة لأنها صلاة الليل فإن خسف به في وقت قوت بدأ بالحسوف قبل الوتر وقبل ركعتي الفجر وإن فاتتا لأتبعهما صلاة انفراد ويخطب بعد صلاة الحسوف ليلاً ونهاراً ويحضر الناس على الخير ويأمرهم بالنوبة والتقرب إلى الله جل وعز ويصلي حيث يصلي الجمعة لا حيث يصلي الأعياد فإن لم يصل حتى تغيب كاسفة أو منجلية أو خسف القمر فلم يصل حتى تجلي أو تطلع الشمس لم يصل للحسوف فإن غاب خاسفاً صلى للحسوف بعد الصبح ما لم تطلع الشمس ويخفف للفراغ قبل طلوع الشمس فإن طلعت أو أحرم فتجلى أتموها فإن جلاها سحبا أو حائل فهي على الحسوف حتى يستيقن تجلي جميعها وإذا اجتمع أمران فخاف فوت أحدهما بدأ بالذي يخاف فوته ثم رجع إلى الآخر وإن لم يقرأ في كل ركعة من الحسوف إلا بأمر القرآن أجزاء ولا يجوز عندي تركها لاسفار ولا لقيم بإمام ومنفردين ولا أمر بصلاة جماعة في سواها وأمر بالصلاة منفردين .

باب صلاة الاستسقاء

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويستسقى الإمام حيث يصلي العبد ويخرج منتظفاً بالماء وما يقطع تغير الرائحة من سواك وغيره في ثياب تواضع وفي استكانة وما أحبته للإمام من هذا أحبته للناس كافة وبروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه خرج في الجمعة والعيدين بأحسن هيئة وروى أنه صلى الله عليه وسلم خرج في الاستسقاء متواضعاً وقال أحسب الذي رواه قال مبتذلاً (قال) وأحب أن تخرج الصبيان وينظفوا للاستسقاء وكبار النساء ومن لاهيته لها منهن وأكره إخراج من يخالف الإسلام للاستسقاء في موضع مستسقى المسلمين وأمنعهم من ذلك وإن خرجوا متميزين لم أمنعهم من ذلك ويأمر الإمام الناس قبل ذلك أن يصوموا ثلاثاً ويخرجوا من المظالم وينقروا إلى الله جل وعز بما استطاعوا من خير ويخرج بهم في اليوم الرابع إلى أوسع ما يجد وينادي « الصلاة جامعة » ثم يصلي بهم الإمام ركعتين كما يصلي في العيدين سواء ويجهر فيها وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعلى رضي الله عنهم أنهم كانوا يجهرون بالقراءة في الاستسقاء ويصلون قبل الخطبة ويكبرون في الاستسقاء سبعا وخمسا وعن عثمان بن عفان أنه كبر سبعا وخمسا وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال يكبر مثل صلاة العيدين سبعا وخمسا قال ثم يخطب الخطبة الأولى ثم يجلس ثم يقوم فيخطب بقصر الخطبة الآخرة مستقبل الناس في الخطبتين ويكثر فيها الاستغفار ويقول كثيراً « استغفروا ربكم إنه كان غفاراً * يرسل السماء عليكم مدراراً » ثم يحول وجهه إلى القبلة ويحول رداءه فيجعل طرفه الأسفل الذي على شقه الأيسر على عاتقه الأيمن وطرفه الأسفل الذي على شقه الأيمن على عاتقه الأيسر وإن حوله ولم يتكسسه أجزاء وإن كان عليه ساج جعل ماعلى عاتقه الأيسر على عاتقه الأيمن وما على عاتقه الأيمن على عاتقه الأيسر ويفعل الناس مثل ذلك وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كانت عليه خميصة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها فما ثقلت عليه قلبها (قال) ويدعو سراً ويدعو الناس معه ويكون من دعائهم « اللهم أنت أمرتنا بدعائك ووعدتنا إجابتك فقد دعوناك كما أمرتنا فأجبنا كما وعدتنا اللهم فامنن علينا بغيره ماقارفنا وإجابتك إيانا في سقانا وسعة رزقنا » ثم يدعو بما يشاء من دين ودنيا ويبدعون ويبدأ الإمام بالاستغفار ويفصل به كلامه ويختم به ثم يقبل على الناس بوجهه فيحضرهم على طاعة ربهم ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ويقرأ آية أو آيتين ويقول أستغفر الله لي ولكم ثم ينزل فإن سقامه الله وإلا عادوا من الغد للصلاة والاستسقاء حتى يسقيهم الله (قال) وإذا حولوا أروبيتهم أفروها محولة كما هي حتى ينزعوها

مق نزعوها وإن كانت ناحية جذبة وأخرى خصبة فحسن أن يستسقى أهل الحصة لأهل الجذبة وللمسلمين ويسألوا الله الريادة للخصبين فإن ما عند الله واسع ويستسقى حيث لا يجمع من بادية وقرية ويفعله المسافرون لأنه سنة وليس بإحالة فرض ويفعلون ما يفعل أهل الأمصار من صلاة وخطبة ويجزى أن يستسقى الإمام بغير صلاة وخلف صلواته .

باب الدعاء في الاستسقاء

(قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني خالد بن رباح عن المطب بن حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا استسقى قال « اللهم سقيا رحمة ولا سقيا عذاب ولا محق ولا بلاه ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب ومنابت الشجر اللهم حوالينا ولا علينا » (قال الشافعي) وروى عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا استسقى قال « اللهم اسقنا غيثا مغيثا مربيا هنيئا مربيا غدقا مجللا عاما طبقا سدا دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم إن بالأماد والبلاد والبهائم والخلق من البلاء والجهد والذنك مالا تشكو إلا إليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الأرض اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء مالا يكشفه غيرك اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا » وأحب أن يفعل هذا كله ولا وقت في الدعاء لا يجاوز .

باب الحسبكم في تارك الصلاة متعمدا

(قال الشافعي) يقال لمن ترك الصلاة حتى يخرج وقتها بلا عذر لا يصلها غيرك فإن صليت وإلا استتبتك فإن تبت وإلا قتلناك كما يكفر فنقول إن آمنت وإلا قتلناك وقد قيل يستتاب ثلاثا فإن صلى فيها وإلا قتل وذلك حسن إن شاء الله (قال المزني) قد قال في المرتد إن لم يتب قتل ولم ينتظر به ثلاثا لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من ترك دينه فاضربوا عنقه » وقد جعل تارك الصلاة بلا عذر كتارك الإيمان فله حكمه في قياس قوله لأنه عنده مثله ولا ينتظر به ثلاثا .

﴿ كتاب الجنائز ﴾

باب إغماض الميت

(قال الشافعي) أول ما يبدأ به أولياء الميت أن يتولى أرفقهم به إغماض عينيه بأسهل ما يقدر عليه وأن يشد عليه الأسفل بعصابة عريضة ويربطها من فوق رأسه ثلاثاً يسترخى عليه الأسفل فينتفح فوه فلا ينطبق ويرد ذراعيه حتى يلمصقهما بعضديه ثم يمدحهما أو يردحهما إلى فخذه ويفعل ذلك بمفاصل ركبتيه ويرد فخذه إلى بطنه ثم يمدحها ويلين أصابعه حتى يتبقى لونه على غاسله ويخلع عنه ثيابه ويجعل على بطنه سيف أو حديد ويسجى بثوب يغطي به جميع جسده ويجعل على لوح أو سرير .

باب غسل الميت وغسل الزوج امرأته والمرأة زوجها

(قال الشافعي) ويفضى بالميت إلى مغتسله ويكون كالنحدر قليلاً ثم يعاد تليين مفاصله ويطرح عليه ما يوارى ما بين ركبتيه إلى سترته ويسترموضه الذي يغسل فيه فلا يراه أحد إلا غاسله ومن لا بد له من معونته عليه ويضون أبصارهم عنه إلا فيما لا يمكن غيره ليعرف الغاسل ما غسل وما بقي ويتخذ إناءين إناء يعرف به من الماء المجموع فيصب في الإناء الذي يلي الميت فما تطاير من غسل الميت إلى الإناء الذي يليه لم يصب الآخر وغير المسخن من الماء أحب إلى إلا أن يكون برد أو يكون بالميت مالا يتقيه إلا المسخن فيغسل به ويغسل في قبص ولا يس عورة الميت بيده وبعد خرقتين نظفتين لذلك قبل غسله ويلقى الميت على ظهره ثم يبدأ غاسله فيجلسه إجلاساً رقيقاً ويمر يده على بطنه إمراراً بليغاً والماء يصب عليه ليخفي شيء إن خرج منه وعلى يده إحدى الخرقتين حتى ينقي ما هنالك ثم يلقها لنفسه ثم يأخذ الأخرى ثم يبدأ فيدخل أصبعه في فيه بين شفتيه ولا يفقر فاه فيمرها على أسنانه بالماء ويدخل طرف أصبعه في منخريه بشيء من ماء ينقي شيئاً إن كان هنالك ويوضئه وضوء الصلاة ويغسل رأسه ولحيته حتى ينقيهما ويسرحهما تسريحاً رقيقاً ثم يغسله من صفحة عنقه اليمنى وشق صدره وجنبه وفخذه وساقه ثم يعود إلى شقه الأيسر فيصنع به مثل ذلك ثم يحرفه إلى جنبه الأيسر فيغسل ظهره وقفاه وفخذه وساقه اليمنى وهو يراه متمكناً ثم يحرفه إلى شقه الأيمن فيصنع به مثل ذلك ويغسل ماتحت قدميه وما بين فخذه وإليته بالخرقة ويستقصي ذلك ثم يصب على جميعه الماء القراح وأحب أن يكون فيه كافور (قال) (١) وأقل غسل الميت فنياً أحب ثلاثاً فإن لم يبلغ الإناء فخمساً لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن غسل ابنته « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر إن رأيتهن ذاك بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور (قال) ويجعل في كل ماء قراح كافوراً وإن لم يعمل إلا في الآخرة أجزأه ويتبع ما بين أظافره بهود ولا يخرج حتى يخرج ماتحتها من الوسخ وكلما صب عليه الماء القراح بعد الصدر حسبه غسلًا

(١) عبارة الأم « وأقل ما أحب أن يغسل ثلاثاً الخ » فانظره . كتبه مصححه .

واحدا ويتعاهد مسح بطنه في كل غسلة ويقعده عند آخر غسلة فإن خرج منه شيء، ألقاه بالخرقة كما وصفت وأعاد عليه غسلة ثم ينشف في ثوب ثم يصير في أكفانه وإن غسل بالماء القراح مرة أجزاء ومن أصحابنا من رأى خلق الشعر وتقليم الأظفار ومنهم من لم يره (قال المزني) وتركه أعجب إلى لأنه يصير إلى بلى عن قليل ونسأل الله حسن ذلك المصير (قال الشافعي) ولا يقرب المحرم الطيب في غسلة ولا حنوطه ولا يغمر رأسه اقل النبي صلى الله عليه وسلم «كفوه في ثوبيه اللذين مات فيهما ولا تخمروا رأسه» ولقوله صلى الله عليه وسلم «لا تقربوه طيبا فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا» وإن ابنا العثمان توفي محرما فلم يغمر رأسه ولم يقربه طيبا (قال) وأحب أن يكون بقرب الميت عجمرة لاتقطع حتى يفرغ من غسلة فإذا رأى من الميت شيئا لا يتحدث به لما عليه من ستر أخيه (قال) وأولاهم بغسله أولاهم بالصلاة عليه ويغسل الرجل امرأته والمرأة زوجها غسلا أسما بنت عميس زوجها أبا بكر الصديق رضي الله عنه . وعلى أمراته فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت عائشة لو استقبلنا من أمرنا ما استقبلنا ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نساءه (قال) وليس للعدة معنى يحل لأحدها فيها ما لا يحل له من صاحبه ويغسل المسلم قرابته من المشركين ويتبع جنازته ولا يصلى عليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عليا فغسل أبا طالب .

باب عدد الكفن وكيف الحنوط

(قال الشافعي) وأحب عدد الكفن إلى ثلاثة أثواب بيض رباط ليس فيها قميص ولا عمامة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض سجولية ليس فيها قميص ولا عمامة (قال) ويجمر بالورد حتى يعيق بها ثم يبسط أحسنها وأوسعها ثم الثانية عليها ثم التي تلي الميت ويذر فيما بينها الحنوط ثم يجعل الميت فيوضع فوق العليا منها مستلقيا ثم يأخذ شيئا من قطن مزروع الحب فيجعل فيه الحنوط والكافور ثم يدخله بين أليتيه إدخالا بليغا ويكثر ليرد شيئا إن جاء منه عند تحريكه إذا حمل وزعرع ويشد عليه خرقة مشققة الطرف تأخذ أليتيه وعاتيه ثم يشد عليه كما يشد التبان الواسع (قال المزني) لا أحب ما قال من إبلاغ الحشو لأن في ذلك قبحا يتناول به حرمة ولكن يجعل كاللوزة من القطن فيما بين أليتيه وسفرة قطن تحتها ثم يضم إلى أليتيه والشداد من فوق ذلك كاتبان يشد عليه فإن جاء منه شيء يمنع ذلك من أن يظهر منه فهذا أحسن في كرامته من انتهاك حرمة (قال الشافعي) وبأخذ القطن فيضع عليه الحنوط والكافور فيضعه على فيه ومنخره وعينه وأذنيه وموضع سجوده وإن كانت به جراح نافذة وضع عليها ويحيط رأسه ولحيته بالكافور وعلى مساجده وموضع الميت من الكفن بالموضع الذي يبقى منه من عند رجله أقل من مما يبقى من عند رأسه ثم يثنى عليه ضيق الثوب الذي يليه على شقه الأيمن ثم يثنى ضيق الثوب الآخر على شقه الأيسر كما وصفت كما يشتعل الحى بالساج ثم يصنع بالأثواب كلها كذلك ثم يجمع ما عند رأسه من الثياب جمع العمامة ثم يرد على وجهه ثم يرد ما على رجله على ظهور رجله إلى حيث بلغ فإن خافوا أن تنتشر الأكفان عقدوها عليه فإذا أدخلوه القبر حلوها وأضجعوه على جنبه الأيمن ووسدوا رأسه بلبنة وأسندوه لثلا يستلقى على ظهره وأدنوه إلى اللحد من مقدمه لثلا ينكب على وجهه وينصب اللابن على اللحد ويسد فرج اللابن ثم يمال التراب عليه والإهالة أن يطرح من على شفير القبر التراب يديه جميعا ثم يمال بالمساحي ولا أحب أن يرد في القبر أكثر من ترابه لثلا يرتفع جدا ويشخص عن وجه الأرض قدر شبر وبرش عليه الماء ويوضع عليه الحصباء ويوضع عند رأسه صخرة أو علامة ما كانت فإذا فرغ من القبر فقد أكل وينصرف من شاء وعن إراد أن ينصرف إذا وري

فذلك له واسع (قال) وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سطح قبر ابنه إبراهيم عليه السلام ووضع عليه حصبا من حصباء العرصة وأنه عليه السلام رش على قبره وروى عن القاسم قال رأيت قبر النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر مسطحة (قال) ولا تبنى قبور ولا تحصص (قال) والمرأة في غسلها كالرجل وتتعمد بأكثر ما يتعمد به الرجل وأن يضر شعر رأسها ثلاثة قرون فيلقين خلفها لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك أم عطية في ابنته وبأمره غسلها (قال المزني) وتسكن بخمسة أبواب خمار وإزار وثلاثة أبواب (قال المزني) وأحب أن يكون أحدها درعا لما رأيت فيه من قول العلماء وقد قال به الشافعي مرة معها ثم خط عليه (قال الشافعي) ومؤنة الميت من رأس ماله دون ورثته وغرمائه فإن اشتجروا في السكينة فثلاثة أبواب إن كان وسطا لاموسراً ولا مقلا ومن الخوطة بالمعروف لاسرفا ولا تقصيرا (قال) ويغسل السقط ويصلى عليه إن استهل وإن لم يستهل غسل وكفن ودفن والحرقة التي تواريه لغافة تكفيه .

باب الشهيد ومن يصلى عليه ويغسل

(قال الشافعي) رحمه الله والشهداء الذين عاشوا وأكلوا الطعام أو بقوا مدة ينقطع فيها الحرب وإن لم يطعموا كثيرهم من الموتى والذين قتلهم المشركون في المعركة يكفنون بشياهم التي قتلوا بها إن شاء أولياؤهم وتنزع عنهم الخفاف والفراء والجلود وما لم يكن من عام لباس الناس ولا يغسلون ولا يصلى عليهم وروى عن جابر بن عبد الله وأنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يصل عليهم ولم يغسلهم (قال) وعمر شهيد غير أنه لما لم يقتل في المعركة غسل وصلى عليه والغسل والصلاة سنة لا يخرج منها إلا من أخرجه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

باب حمل الجنائز

(قال الشافعي) وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حمل في جنازة سعد بن معاذ بين العمودين وعن سعد بن أبي وقاص أنه حمل سرير ابن عوف بين العمودين على كاهله وأن عثمان حمل بين عمودي سرير أمه فلم يفارقه حتى وضع وعن أبي هريرة أنه حمل بين عمودي سرير سعد بن أبي وقاص وأن ابن الزبير حمل بين عمودي سرير المسور (قال) ووجه حملها من الجوانب أن يضع يأسرة السرير المقدمة على عاتقه الأيمن ثم يأسرته المؤخرة ثم يأسرته السرير المقدمة على عاتقه الأيسر ثم يأسرته المؤخرة فإن كثر الناس أحببت أن يكون أكثر حمله بين العمودين ومن أين حمل فحسن .

باب المشي أمام الجنائز

(قال الشافعي) والمشي بالجنائز الإسراع وهو فوق سجية المشي والمشي أمامها أفضل لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يمشون أمام الجنائز .

باب من أولى بالصلاة على الميت

(قال الشافعي) والولى أحق بالصلاة من الوالى لأن هذا من الأمور الخاصة وأحق قرابته الأب ثم الجد من قبل الأب ثم الولد وولد الولد ثم الأخ للأب والأُم ثم الأخ للأب ثم أقربهم به عتبة فإن اجتمع له أولياء

في درجة فأحبههم إلى أسنهم فإن : بحمد حاله فأفضلهم وأفقههم فإن استوبوا أقرع بينهم والولى الحر أولى من
الولى المملوك .

باب الصلاة على الجنائز

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى ويصلى على الجنائز فى كل وقت وإن اجتمعت جناز الرجال والنساء والصبيان
وأرادوا المبادرة جعلوا النساء مما إلى القبلة ثم الصبيان يلونهم ثم الرجال مما إلى الإمام (قال المزنى) قلت أنا
والحنافى فى معناه (١) يكون النساء بينهن وبين الصبيان كما جعلهم فى الصلاة بين الرجال والنساء .

باب هل يسمن القيام عند ورود الجنائز للصلاة وفى كيفية الصلاة والدفن

(قال) حدثنا إبراهيم قال حدثنا الربيع عن الشافعى قال القيام فى الجنائز منسوخ واحتج بحديث على رضى
الله عنه قال إبراهيم قال حدثنا يوسف بن مسلم المصيصى قال حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج قال أخبرنى
موسى بن عقبة عن قيس بن مسعود بن الحسين عن أبيه أنه شهد جنازة مع على بن أبى طالب فرأى الناس قياما
ينظرون أين توضع فأشار إليهم بدرة أو سوطاً اجلسوا فإن النبى صلى الله عليه وسلم قد جلس بعد ما كان يقوم
قال ابن جريج وأخبرنى نافع بن جبير عن مسعود عن على مثله .

باب التكبير على الجنائز ومن أولى بأن يدخله القبر

(قال الشافعى) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كبر أربعاً وقرأ بأمر القرآن بعد التكبير الأولى وروى عن ابن عباس أنه قرأ بفاتحة الكتاب
وجهر بها وقال إنما فعلت لتعلموا أنها سنة وعن ابن عمر أنه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنائز وعن ابن المسيب
وعروة مثله (قال) وبكبر المصلى على الميت ويرفع يديه حذو منكبيه ثم يقرأ بفاتحة الكتاب ثم يكبر الثانية ويرفع
يديه كذلك ثم يحمد الله ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ثم يكبر الثالثة ويرفع يديه
كذلك ويدعو للميت فيقول « اللهم عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعها ومحبوه وأحبوه فيها إلى ظلمة القبر
وما هو لاقبه وكان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم إن كان محسناً فزد في
به وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غنى عن عذابه وقد جئتكَ راغبين إليك شفاعاً له اللهم إن كان محسناً فزد في
إحسانه وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له فى قبره وجاف الأرض
عن جنيبه ولقه برحمتك الأمان من عذابك حتى تبعته إلى جنتك يا أرحم الراحمين » ثم يكبر الرابعة ثم يسلم عن يمينه
وشماله ويغشى القراءة والدعاء ويحجر بالسلام (قال) ومن فاتته بعض الصلاة افتتح ولم ينتظر تكبير الإمام ثم
قضى مكانه ومن لم يدرك صلى على القبر . وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى على القبر وعن عمر وابن
عمر وعائشة مثله (قال) ولا يدخل الميت قبره إلا الرجال ما كانوا موجودين ويدخله منهم أفقههم وأقرهم به
رحماً ويدخل المرأة زوجها وأقرهم بها رحماً ويستتر عليها بثوب إذا أنزلت القبر (قال الشافعى) وأحب أن

(١) قوله « يكون النساء بينهن وبين الصبيان » كذا فى الأصل والذى يؤخذ من كلام الأئم ومن قياسه بعد أن
الألق فى العبارة « يكونون بين النساء وبين الصبيان » والظاهر أنه تحريف من الناسخ ، تأمل . كتبه مصححه .

يكونوا وترا ثلاثة أو خمسة (قال) ويسل الميت سلا من قبل رأسه وروى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه (قال) حدثنا إبراهيم بن محمد قال حدثنا الفضل بن أبي الصباح قال حدثنا يحيى عن المنهال عن خليفة عن حجاج عن عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبرا ليلا فأسرج له وأخذه قبل من القبلة (قال) حدثنا إبراهيم بن محمد قال حدثنا ابن منيع عن هشيم عن خالد الحذاء عن ابن سيرين أن رجلا من الأنصار مات فشهده أنس بن مالك فأدخله من قبل رجل القبر .

باب ما يقال إذا أدخل الميت قبره

(قال الشيخان) وإذا أدخل الميت قبره قال الذين يدخلونه « بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم سلمه إليك الأشقاء من ولده وأهله وقرابته وإخوانه وفارق من كان يحب قبره وخرج من سعة الدنيا والحياة إلى ظلمة القبر وضيقه ونزل بك وأنت خير منزل به إن عاقبته بذنبه وإن عفوت فأنت أهل العفو أنت غنى عن عسائه وهو فقير إلى رحمتك اللهم اشكر حسناته واغفر سيئاته وأعذه من عذاب القبر واجمع له برحمتك الأمن من عذابه واكفه كل هول دون الجنة اللهم اخلقه في تركته في القابرين وارفعه في عليين وعد عليه بفضل رحمتك يا أرحم الراحمين » .

باب التعزية وما يهيا لأهل الميت

(قال الشيخان) وأحب تعزية أهل الميت رجاء الأجر بتعزيته وأن يخص بها خيارهم وضعفاؤهم عن احتمال مصيبتهم ويعزى المسلم بموت أبيه النصراني فيقول « أعظم الله أجرك وأخلف عليك » ويقول في تعزية النصراني لقرباته « أخلف الله عليك ولا نقص عدوك » (وقال) وأحب لقراءة الميت وجيرانه أن يعملوا لأهل الميت في يومهم وليتهم طعاما يسعهم فإنه سنة وقيل أهل الخير .

باب البكاء على الميت

(قال الشيخان) رحمه الله تعالى وأرخص في البكاء بلا نذب ولا نباحة لما في النوح من تجديد الحزن ومنع الصبر وعظيم الإثم وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الميت ليعذب ببكاء أهله » عليه وذكر ذلك ابن عباس عاثة فقالت رحم الله عمر والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله ليعذب الميت ببكاء أهله عليه » ولكن قال « إن الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه » (قال) وقالت عائشة حسبكم القرآن « لا تزر وازرة وزر أخرى » وقال ابن عباس عند ذلك الله أضحك وأبكى (قال الشيخان) ما روت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه عليه بدلالة الكتاب والسنة قال الله جل وعز « لا تزر وازرة وزر أخرى » وقال « لتجزى كل نفس بما تسعى » وقال عليه السلام لرجل في ابنه « إنه لا ينجي عليك ولا تجنى عليه » وما زيد في عذاب الكافر فباستحبابه له لا يذنب غيره (قال المزني) بلغني أنهم كانوا يوصون بالبكاء عليه وبالنياحة أو بهما وهي معصية ومن أمر بها فعملت بعده كانت له ذنبا فيجوز أن يزداد بذنبه عذابا - كما قال الشافعي - لا يذنب غيره .

— كتاب الزكاة —

باب فرض الإبل السائمة

(قال الشافعي) أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر عن المثنى بن أنس أو ابن فلان بن أنس شك الشافعي عن أنس بن مالك قال هذه الصدقة « بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله جل وعز بها فمن سئلها على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعطه في أربع وعشرين من الإبل فما دونها الفتم في كل خمس شاة فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض فإن لم تكن بنت مخاض فأبى لبون ذكر فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنى فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجبل فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها ابنتا لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجبل فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ومن بلغت صدقته جذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فإنها تقبل منه ويجعل معها شاتين إن استبرمتا عليه أو عشرين درهما فإذا بلغت عليه الحقة وليست عنده حقة وعنده جذعة فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين » (قال الشافعي) حديث أنس بن مالك ثابت من جهة حماد بن سلمة وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عمر أن هذه نسخة كتاب عمر في الصدقة التي كان يأخذ عليها فعكس هذا المثنى من أوله إلى قوله « في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة » (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ (قال الشافعي) ولا تجب الزكاة إلا بالحوول وليس فيها دون خمس من الإبل شيء ولا فيما بين الفريضتين شيء وإن وجبت عليه بنت مخاض فلم تكن عنده فأبى لبون ذكر فإن جاء بأبى لبون وابنة مخاض لم يكن له أن يأخذ أبى لبون ذكر وابنة مخاض موجودة وإبانة أن في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة أن تكون الإبل مائة وإحدى وعشرين فيكون فيها ثلاث بنات لبون وليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وثلاثين فإذا كملتها ففيها حقة وابنتا لبون وليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وأربعين فإذا كملتها ففيها حقتان وابنة لبون وليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وستين فإذا كملتها ففيها أربع بنات لبون وليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وسبعين فإذا كملتها ففيها حقة وثلاث بنات لبون ولا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائة وثمانين فإذا بلغت مائة ففيها حقتان وابنتا لبون وليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة وتسعين فإذا بلغت مائة ففيها ثلاث حقات وابنة لبون ولا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائتين فإذا بلغت مائة ففيها أربع حقات منها خيرا من خمس بنات لبون أخذها المصدق وإن كانت خمس بنات لبون خيرا منها أخذها لايحل له غير ذلك فإن أخذ من رب المال النصف الأدنى كان حقا عليه أن يخرج الفضل فيعطيه أهل السهمان فإن وجد أحد الصنفين ولم يجد الآخر أخذ الذي وجد ولا يفرق

الفريضة وإن كان الفرضان معيين بمرض أو هيام أو جرب أو غير ذلك وسائر الإبل صحاح قيل له إن جئت بالصحيح وإلا أخذنا منك الدين التي هي أعلى ورددنا أو السن التي هي أسفل وأخذنا والخيار في الشاتين أو العنبرين درهما إلى الذي أعطى ولا يختار الساعى إلا ما هو خير لأهل السهجان وكذلك إن كانت أعلى بسنين أو أسفل فالحيار بين أربع شياه أو أربعين درهما ولا يأخذ مريضاً وفي الإبل عذد صحيح وإن كانت كلها معيبة لم يكلفه صحيحاً من غيرها ويأخذ جبر المعيب وإذا وجبت عليه جذعة لم يكن له أن يأخذ منه ماخضاً إلا أن يتطوع ولو كانت إبلة معيبة وفريضتها شاة وكانت أكثر ثمانية من غير منها قيل لك الخيار في أن تعطى بعيراً منها تطوعاً مكانها أو شاة من غنمك تجوز أضحية فإن كانت غنمه معزاً فثنية أو ضأناً فيجذعة ولا أنظر إلى الأعلب في البلد لأنه إنما قيل أن عليه شاة من شاء بلده تجوز في صدقة الغنم وإذا كانت إبلة كراماً لم يأخذ منه الصدقة دونها كما لو كانت اثناً لم يكن لنا أن نأخذ منها كراماً وإذا عد عليه الساعى فلم يأخذ منه حتى نقصت فلا شيء عليه وإن فرط في دفعها فعليه الضمان وما هلك أو نقص في يدي الساعى فهو أمين حدثنا إبراهيم بن محمد قال حدثنا حرمي بن يونس بن محمد عن أبيه عن حماد بن سلمة عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أسى مثله .

باب صدقة البقر السائمة

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن حميد بن قيس عن طائوس أن معاذاً أخذ من ثلاثين بقرة تبعها ومن أربعين بقرة مسنة (قال) وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر معاذاً أن يأخذ من ثلاثين تبعها ومن أربعين مسنة نصاً (قال الشافعي) وهذا مالا أعلم فيه بين أحد من أهل العلم لقيته خلافاً وروى عن طائوس أن معاذاً كان يأخذ من ثلاثين بقرة تبعها ومن أربعين بقرة مسنة وأنه أتى بدون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئاً وقال لم أسمع فيه شيئاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ألقاه فأسأله فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ وأن معاذاً أتى بوقص البقرة فقال لم يأمرني فيه النبي صلى الله عليه وسلم بشيء (قال الشافعي) الوقص ما لم يبلغ الفريضة (قال) وبهذا كله نأخذ وليس فيما بين الفريضتين شيء وإذا وجبت عليه إحدى السنين وهما في بقرة أخذ الأفضل وإذا وجد إحداها لم يكلفه الأخرى ولا يأخذ المعيب وفيها صحاح كما قلت في الإبل .

باب صدقة الغنم السائمة

(قال الشافعي) رحمه الله ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدقة الغنم معي ما أذكر إن شاء الله تعالى وهو أن ليس في الغنم صدقة حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت فيها شاة ولا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائة وإحدى وعشرين فإذا بلغت فيها شاتان وليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائتين وشاة فإذا بلغت فيها ثلاث شياه ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ أربعاً فإذا بلغت فيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة وما نقص عن مائة فلا شيء فيها وتسد عليهم السخلة قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه أساعيه اعتد عليهم بالسخلة يروح بها الراعى ولا تأخذها ولا تأخذ الأوكولة ولا الربي ولا الماخض ولا فعل الغنم وخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غذاء المال وخياره (قال الشافعي) والربي هي التي يتبعها ولدها والماخض الحامل والأوكولة السمينة تعد للذبيح (قال الشافعي) وبلغنا

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إمام « إياك وكراثم أموالهم » (نال السبي) فهذا تأخذا ولما لم يختلف أهل العلم فيما عرفت مع ما وصفت في أن لا يؤخذ أقل من جذعة أو ثنية إذا كانت في غنمه أو أعلى منها دل على أنهم إنما أرادوا ما تجوز أضحية ولا يؤخذ أعلى إلا أن يطوع ويختار الساعي السن التي وجبت له إذا كانت الغنم كلها واحدة فإن كانت كلها فوق الثنية خير ربهما^(١) فإن جاء بنية إن كانت معزا أو بجذعة إن كانت ضائنا إلا أن يطوع فيعطى منها إلا أن يكون بها نقص لا تجوز أضحية وإن كانت أكثر قيعه من السن التي وجبت عليه قبلت منه إن جازت أضحية إلا أن تكون تيسا فلا تقبل بحال لأنه ليس في فرض الغنم ذكر و هكذا البقر إلا أن يجب فيها تببيع والبقر ثيران فيعطى ثورا فيقبل منه إذا كان خيرا من تببيع وكذلك قال في الإبل بهذا المعنى لا تأخذ ذكرًا مكان أنثى إلا أن تكون ماشيته كلها ذكورا (قال) ولا يعتد بالسخله على رب الماشية إلا بأن يكون السخل من غنمه قبل الحول ويكون أصل الغنم أربعين فصاعدا فإذا لم تكن الغنم مما فيه الصدقة فلا يعتد بالسخل حتى تتم بالسخل أربعين ثم يستقبل بها الحول والوقول في ذلك قول رب الماشية (قال) ولو كانت له أربعون فأمكنه أن يصدقها فلم يفعل حتى ماتت أو بعضها فعليه شاة ولو لم يمكنه حتى ماتت منها شاة فلا زكاة في الباقي لأنها أقل من أربعين شاة ولو أخرجها بعد حولها فلم يمكنه دفعها إلى أهلها أو الوالي حتى هلكت لم تجز عنه فإن كان فيها بقي ما يجب في مثله الزكاة زكي وإلا فلا شيء عليه وكل فائدة من غير تناجها فهي لحولها ولو نتجت أربعين قبل الحول ثم ماتت الأمهات ثم جاء المصدق وهي أربعون جديا أو همة أو بين جدى وهمة أو كان هذا في إبل فجاء المصدق وهي فصال أو في بقرة وهي عجول أخذ من كل صنف من هذا وأخذ من الإبل والغنم أنثى ومن البقر ذكرًا وإن لم يجد إلا واحدا إن كانت البقر ثلاثين وإن كانت أربعين فأنتى فإذا كانت عجول إنانا ووجب تببيع قبل ين شئت فأت بدكر مثل أحدها وإن شئت أعطيت منها أنثى وأنت متطوع بالفضل واحتج الشافعي في أنه لم يطل عن الصغار الصدقة لأن حكمها حكم الأمهات مع الأمهات فسكذلك إذا حال عليها حول الأمهات ولا نكفها كبيرة من قبل أنه لما قيل في دفع الربي والماخض وذات الدر وفحل الغنم وخذ الجذعة واثنية عقلت أنه قيل في دفع خيرا مما تأخذ إذا كان عنده خير منه ودونه وخذ العدل بين الصغير والكبير وما يشبهه ربع عشر ماله فإذا كانت عنده أربعون تسوى عشرين درهما وكلفه شاة تسوى عشرين درهما فلم يأخذ عدلا بل أخذت قيعه ماله كله فلا أخذ صغيرا وعنده كبير فإن لم يكن إلا صغير أخذت الصغير كما أخذت الأوسط من التمر ولا أخذ الجعور فإذا لم يكن إلا الجعور أخذت منه الجعور ولم تنقص من عدد الكبير ولكن نقصنا من الجودة لما لم نجد الجيد كذلك نقصنا من السن إذا لم نجدها ولم تنقص من العدد ولو كانت ضائنا ومعزا كانت سواء أو بقرًا وجواميس وعرايا ودرمانية وإبلا مختلفة فالقياس أن تأخذ من كل بقدر حصته فإن كان إبله خمسا وعشرين عشر مهريه وعشر أرحبية وخمس عيديه فمن قال يأخذ من كل بقدر حصته قال يأخذ ابنة بخاض بقيمة خمسي مهريه وخمسي أرحبية وخمس عيديه ولو أدى في أحد البلدين عن أربعين شاة متفرقة كرهت ذلك وأجراه وعلى صاحب البلد الآخر أن يصدق فإن اتهمه أحلفه ولو قال المصدق هي ودية أو لم يحل عليها الحول صدقة وإن اتهمه أحلفه ولو شهد الشاهدان أن له هذه المائة بعينها من رأس الحول فقال قد بعيتها ثم اشتريتها صدق ولو مرت به سنة وهي أربعون فنتجت شاة فحالت عليها سنة ثانية وهي إحدى وأربعون

(١) قوله « فإن جاء بنية النخ » عبارة الأم في هذا المقام « وإذا كانت لرجل أربعون شاة فوق الثنية خير

المصدق رب الماشية على أن يأتيه بنية إن كان النخ » . كتبه مصححه .

فتجت شاة فحالت عليها سنة ثالثة وهي اثنتان وأربعون فعليه ثلاث شياه ولو ضلت أو غضبها أحوالا فوجدتها زكاهها لأحوالها والإبل التي فريضتها من الغنم ففيها قولان أحدهما أن الشاة التي فيها في رقاها يباع منها بعير فتؤخذ منه إن لم يأت بها وهذا أشبه القولين واثاني إن في خمس من الإبل حال عليها ثلاثة أحوال ثلاث شياه في كل حَوْل شاة (قال الزنى) الأول أولى به لأنه يقول في خمس من الإبل لا يسوى واحدا شاة لعيوها إن سلم واحدا منها فليس عليه شاة (قال الشافعى) ولو ارتد فعاد الحول على غنمه أوقفته فإن تاب أخذت صدقتها وإن قتل كانت فيئا خمسها لأهل الخمس وأربعة أخماسها لأهل الفيء ولو غل صدقته عزز إن كان الإمام عدلا إلا أن يدعى الجهالة ولا يعزر إذا لم يكن الإمام عدلا ولو ضربت غنمه فعول الظباء لم يكن حكم أولادها حكمكم الغنم كما لم يكن للبغل في السهمان حكم الخيل .

باب صدقة الخطاء

(قال الشافعى) جاء الحديث « لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خايطين فإتھما يتراجعا بينهما بالسوية » (قال الشافعى) رحمه الله والذي لا أشك فيه أن الشريكين ما لم يقبلا المشاية خايطان وتراجعهما بالسوية أن يكونا خايطين في الإبل فيها الغنم فتوجد الإبل في يدى أحدهما فيؤخذ منه صدقتها فيرجع على شريكه بالسوية (قال) وقد يكون الخايطان الرجلين يتخاطبان بما شيتهما وإن عرف كل واحد منهما ماشيته ولا يكونان خايطين حتى يريحا ويسرحا ويحلبا معا ويسقى معا ويكون فعولتهما مختلطة فإذا كانا هكذا صدقا صدقة الواحد بكل حال ولا يكونان خايطين حتى يحول عليهما الحول من يوم اختلطا ويكونان مسلمين فإن تفرقا في مراح أو مسرح أو سقى أو فحل قبل أن يحول الحول فليسا خايطين ويصدقان صدقة الاثنين وهكذا إذا كانا شريكين (قال) ولما لم أعلم مخالفا إذا كان ثلاثة خطاء لو كانت لهم مائة وعشرون شاة أخذت منهم واحدة وصدقوا صدقة الواحد فقصوا السأكين شاتين من مال الخطاء الثلاثة الذين لو تفرق ما لهم كانت فيه ثلاثة شياه لم يجوز إلا أن يقولوا لو كانت أربعون شاة من ثلاثة كانت عليهم شاة لأنهم صدقوا الخطاء صدقة الواحد (قال) وبهذا أقول في المشاية ككها والزرع والحائط أرايت لو أن حائطا صدقته مجزأة على مائة إنسان ليس فيه إلا عشرة أوسق أما كانت فيه صدقة الواحد؟ وما قلت في الخطاء معنى الحديث نفسه ثم قول عطاء وغيره من أهل العلم وروى عن ابن جريج قال سألت عطاء عن الاثنين أو نفر يكون لهم أربعون شاة فقال عليهم شاة « الشافعى الذي شك » (قال) ومعنى قوله « لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة » لا يفرق بين ثلاثة خطاء في عشرين ومائة شاة وإنما عليهم شاة لأنها إذا فرقت كان فيها ثلاث شياه ولا يجمع بين مفترق رجل له مائة شاة وشاة ورجل له مائة شاة فإذا تركا مفترقين فعليهما شاتان وإذا جمعتا ففيها ثلاث شياه والخشية خشية الساعى أن تقل الصدقة وخشية رب المال أن تسكر الصدقة فأمر أن يقر كل على حاله (قال) ولو وجبت عليهما شاة وعدتهما سواء فظلم الساعى وأخذ من غنم أحدهما عن غنمه وغنم الآخر شاة ربي فأراد المأخوذ منه الشاة الرجوع على خيطه بنصف قيمة ما أخذ عن غنمهما لم يكن له أن يرجع عليه إلا بقية نصف ما وجب عليه إن كانت جذعة أو ثنية لأن الزباة ظلم (قال) ولو كانت له أربعون شاة فأقامت في يده ستة أشهر ثم باع نصفها ثم حال الحول عليها أئذ من نصيب الأول نصف شاة لحوله الأول فإذا حال حوله الثاني أخذ منه نصف شاة لحوله ولو كانت له غنم يجب فيها الزكاة فخالطه رجل بفتح تجب فيها

الزكاة ولم يكونا شائعا زكيت ماشية كل واحد منهما على حوله ولم يزكيا زكاة الخليطين في العام الذي اختلفا فيه فإذا كان قابل واحد خيلطان كما هما زكيا زكاة الخليطين لأنه قد حال عليهما الحول من يوم اختلفا فإن كانت ماشيتهما ثمانين وحول أحدهما في الحرم وحول الآخر في صفر أخذ منهما نصف شاة في الحرم ونصف شاة في صفر ولو كان بين رجلين أربعون شاة ولأحدهما بيلد آخر أربعون شاة أخذ المصدق من التريكين شاة ثلاثة أرباعها عن صاحب الأربعين اثنية وربعها عن الذي له عثرون لأنى أضمر مال كل رجل إلى ماله .

باب من تجب عليه الصدقة

(قال الشافعي) وتجب الصدقة على كل مالك تام الملك من الأحرار وإن كان صغيرا أو معتوها أو امرأة لافرق بينهم في ذلك كما تجب في مال كل واحد منهم ما لزم ماله بوجه من الوجوه جناية أو ميراث أو نفقة على والده أو ولد زمن محتاج وسواء ذلك في الماشية والزرع وزكاة الفطرة وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « ابتغوا في أموال اليتيم - أو قال في أموال اليتامى - لأننا كلنا الزكاة » وعن عمر بن الخطاب وابن عمر وعائشة أن الزكاة في أموال اليتامى (قال) فأما مال المكاتب فخارج من ملك مولاه إلا بالعجز وماله غير تام عليه فإن عتق فسكانه استفاد من ساعته وإن عجز فسكان مولاه استفاد من ساعته .

باب الوقت الذي تجب فيه الصدقة وأين يأخذها المصدق

(قال الشافعي) وأحب أن يبعث الوالي المصدق فيوأي أهل الصدقة مع حلول الحول فيأخذ صدقاتهم وأحب ذلك في الحرم وكذا رأيت السعاة عند ما كان الحرم شتاء أو صيفا (قال) ويأخذها على يباه أهل الماشية وعلى رب الماشية أن يوردها الماء لتؤخذ صدقتها عليه وإذا جرت الماشية عن الماء فملى المصدق أن يأخذها في بيوت أهلها وأقنيتهم وليس عليه أن يتبعها راعية ويحصرها إلى مضيق يخرج منه واحدة واحدة فيعدها كذلك حتى يأتي على عدتها .

باب تعجيل الصدقة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا فجاءته إبل من إبل الصدقة والصدقة لا تحل له إلا وقد تسلف لأهلها ما يقضيه من مالهم وقال صلى الله عليه وسلم في الخائف بالله « فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » وعن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يحلف ويكفر ثم يحنث وعن ابن عمر أنه كان يبعث بصدقة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين (قال) فبهذا نأخذ (قال المزني) ونجعل في هذا الموضع ما هو أولى به أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تسلف صدقة العباس قبل حلولها (قال الشافعي) وإذا تسلف الوالي لهم فمهلك منه قبل دفعه إليهم وقد فرط أو لم يفرط فهو ضامن في ماله لأن فيهم أهل رشد لا يولي عليهم وليس كولي اليتيم الذي يأخذ له مالا صلاح له إلا به ولو استسلف لرجلين بعيرا فأنتفاه وماتا قبل الحول فله أن يأخذ من أموالهما لأهل السهمان لأنهما لمسا لم يبلغا الحول علما أنه لاحق لهما في صدقة قد حلت في حول لم يبلغاه ولو ماتا بعد الحول كانا قد استوفيا الصدقة ولو أيسرا

قبل الحول فإن كان يسرها مما دفع إليهما فإنما بورك لها في حقهما فلا يؤخذ منهما وإن كان يسرها من غير ما أخذ أخذ منهما مادفع إليهما لأن الحول لم يأت إلا وهما من غير أهل الصدقة ولو عجل رب المال زكاة مائتي درهم قبل الحول وهلك ماله قبل الحول فوجد عين ماله عند المعطى لم يكن له الرجوع به لأنه أعطى من ماله متطوعا لغير ثواب ولو مات المعطى قبل الحول وفي يدي رب المال مائتا درهم إلا خمسة دراهم فلا زكاة عليه وما أعطى كما تصدق به أو أنفق في هذا المعنى ولو كان رجل له مال لا يجب في مثله الزكاة فأخرج خمسة دراهم فقال إن أذنت مائتي درهم فهدم زكاته لم يجز عنه لأنه دفعها بلا سبب مال يجب في مثله الزكاة فيكون قد عجل شيئا ليس عليه إن حال عليه فيه حول وإذا عجل شاتين من مائتي شاة فعجل الحول وقد زادت شاة أخذ منها شاة ثالثة فيجزى عنه ما أعطى منه ولا يسقط تقديمه الشاتين الحق عليه في الشاة الثالثة لأن الحق إنما يجب عليه بعد الحول كما لو أخذ منها شاتين فعجل الحول وليس فيها إلا شاة رد عليه شاة .

باب النية في إخراج الصدقة

(قال الشافعي) وإذا ولي إخراج زكاته لم يجزه إلا بنية أنه فرض ولا يجزئه ذهب عن ورق ولا ورق عن ذهب لأنه غير ما وجب عليه ولو أخرج عشرة دراهم فقال إن كان مالي الغائب سالما فهدم زكاه أو نافلة فيسكن ماله سالما لم يجزئه لأنه لم يقصد بالية قصد فرض خالص إنما جعلها مشتركة بين فرض ونافلة ولو قال عن مالي الغائب إن كان سالما فإن لم يكن سالما فنافلة أجزأت عنه لأن إعطائه عن غائب هكذا وإن لم يقله ولو أخرجا ليقسمها وهي خمسة دراهم فهلك ماله كان له حبس الدراهم ولو ضاعت منه القى أخرجا من غير تقرير رجوع إلى ما بقي من ماله فإن كان في مثله الزكاة زكاه وإلا فلا شيء عليه وإذا أخذ الوالي من رجل زكاته بلا نية في دفعها إليه أجزأت عنه كما يجزى في القسم لها أن يقسمها عليه وليه أو السلطان ولا يقسمها بنفسه وأحب أن يتولى الرجل قسمها عن نفسه ليكون على يقين من أدائها .

باب ما يسقط الصدقة عن الماشية

(قال الشافعي) روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « في سائمة الغنم زكاة » وإذا كان هذا ثابتا فلا زكاة في غير سائمة وروى عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ليس في البقر والإبل العوامل صدقة حتى تكون سائمة والسائمة الرابية وذلك أن يجتمع فيها أمران أن لا يكون لها مؤنة في العلف ويكون لها ماء الرعى فأما إن علفت فالعلاف مؤنة تحيط بفضلها وقد كانت التواضع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خلفائه فلم أعلم أحدا روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ منها صدقة ولا أحدا من خلفائه (قال) وإن كانت العوامل ترعى مدة وتترك أخرى أو كانت غنما تعاف في حين وترعى في آخر فلا يبين لى أن في شيء منها صدقة وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة » (قال) ولا صدقة في خيل ولا في شيء من الماشية عدا الإبل والبقر والغنم بدلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك (قال المزني) قال قائلون في الإبل والبقر والغنم المستعملة وغير المستعملة ومعلوفة وغير معلوفة سواء فالزكاة فيها لأن النبي صلى الله عليه وسلم فرض فيها الزكاة وهو قول المدنيين يقال لهم وبالله التوفيق وكذلك فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في الذهب والورق كما فرضها في الإبل والبقر فزعمتم أن ما استعمل من الذهب والورق فلا زكاة فيه وهي ذهب وورق كما أن الماشية

إبل وبقر فإذا أزلتم الزكاة عما استعمل من الذهب والورق فأزيلوها عما استعمل من الإبل والبقر لأن مخرج قول النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك واحد .

باب المبادلة بالماشية والصدقات منها

(قال الشافعي) وإذا بادل إبلا بإبل أو غنماً بغنم أو بقرًا ببقر أو صنفًا بصنف غيرها فلا زكاة حتى يحول الحول على الثانية من يوم يملكها وأكره الفرار من الصدقة وإنما تجب الصدقة بالملك والحول لا بالفرار ولو رد أحدها بيع قبل الحول استأنف بها الحول ولو أقامت في يده حولًا ثم أراد ردها بالعيب لم يكن له ردها ناقصة عما أخذها عليه ويرجع بما نقص العيب من الثمن ولو كانت المبادلة فاسدة زكي كل واحد منهما لأن ملكه لم يزل ولو حال الحول عليها ثم بادل بها أو باعها فيها قولان أحدهما أن مبتاعها بالخيار بين أن يرد البيع بنقص الصدقة أو يبيع البيع ومن قال بهذا قال فإن أعطى رب المال البائع المصدق ما وجب عليه فيها من ماشية غيرها فلا خيار للمبتاع لأنه لم ينقص من البيع شيء والقول الثاني أن البيع فاسد لأنه باع ما يملك وما لا يملك فلا يجوز إلا أن يجددًا يباع مستأنفًا ولو أصدقها أربعين شاة بأعيانها فقبضتها أو لم تقبضها وحال عليها الحول فأخذت صدقتها ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها بنصف الغنم ونصف قيمة التي وجبت فيها وكانت الصدقة من حصتها من النصف ولو أدت عنها من غيرها رجع عليها بنصفها لأنه لم يؤخذ منها شيء هذا إذا لم تزد ولم تنقص وكانت بحالها يوم أصدقها أو يوم قبضتها منه ولو لم تخرجها بعد الحول حتى أخذت نصفها فاستهلكته أخذ من النصف الذي في يدى زوجها شاة ورجع عليها بقيمتها .

باب رهن الماشية التي تجب فيها الزكاة

(قال الشافعي) ولو رهنه ماشية وجبت فيها الزكاة أخذت منها وما بقي فرهن ولو باعه يباع على أن يرهنه إياها كان له فسخ البيع كرهن شيئاً له وشيئاً ليس له ولو حال عليها حول وجبت فيها الصدقة فإن كانت إلا فريضة الغنم يبيع منها فاستوفيت صدقتها وكان ما بقي رهناً وما نتج منها خارجاً من الرهن ولا يباع منها ما خض حتى تضع إلا أن يشاء الراهن .

باب زكاة الثمار

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة » (قال) فهذا نأخذ والوسق ستون صاعاً رسول الله صلى الله عليه وسلم والصاع أربعة أمداد بمد النبي صلى الله عليه وسلم « بأبي هو وأمي » والخليلطان في أصل النخل يصدقان صدقة الواحد فإن ورثوا تخللاً فاستسموها بعد ما حل بيع ثمرها وكان في جماعتها خمسة أوسق فعلمهم الصدقة لأن أول وجوبها كان وهم شركاء اقتسموها قبل أن يحل بيع ثمرها فلا زكاة على أحد منهم حتى تبلغ حصته خمسة أوسق (قال المزني) هذا عندي غير جائز في أصله لأن القسم عنده كالبيع ولا يجوز قسم الثمر جزأً وإن كان معه نخل كما لا يجوز عنده عرض بعرض مع كل عرض ذهب تبع له أو غير تبع (قال الشافعي) وثمر النخل يختلف فثمر النخل يحد بهامة وهي بنجد بسر وإباح

فيضم بعض ذلك إلى بعض لأنها ثمرة عام واحد ولو كان بينها الشهر والشهران وإذا أثمرت في عام قابل لم يضم وإذا كان آخر إطلاع ثم أطلعت قبل أن يجد فالإطلاع التي بعد بلوغ الآخرة كإطلاع تلك النخل عاما آخر لا تضم لإطلاعة إلى العام قبلها (قال) ويترك لصاحب الحائط جيد النمر من البردى والسكيس ولا يؤخذ الجعرور ولا مصران الفأرة ولا عذق ابن حبيب ويؤخذ وسط من التمر إلا أن يكون ثمرة برديا كله فيؤخذ منه أو جمرورا كله فيؤخذ منه (قال) وإن كان له نخل مختلفة واحد يحمل في وقت والآخر يحملين أو سنة حملين فهما مختلفان .

باب كيف تؤخذ زكاة النخل والعنب بالحرص

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن الزهري عن ابن المسيب عن عتاب بن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في زكاة السكرم « يحرص كما يحرص النخل ثم تؤدي زكاته زبيبا كما تؤدي زكاة النخل تمرا » وبإسناده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث من يحرص على الناس كرومهم وثمارهم واحتج بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليهود خيبر حين افتتح خيبر « أفرمكم على ما أفرمكم الله على أن التمر بيننا وبينكم » قال فكان يبعث عبد الله بن رواحة فيحرص عليهم ثم يقول إن شئتم فلكم وإن شئتم فلي فكانوا يأخذونه (قال الشافعي) رحمه الله ووقت الحرص إذا حل البيع وذلك حين يرى في الحائط الحمرة أو الصفرة وكذلك حين يتعمه العنب ويوجد فيه ما يؤكل منه (قال) وبأني الحارص النخلة فيطيف بها حتى يرى كل ما فيها ثم يقول خرصها رطبيا وكذا وينقص إذا صار أكلها وكذا فيبنيها على كيلها تمرا ويصنع ذلك بجميع الحائط وهكذا العنب ثم يخلى بين أهله وبينه فإذا صار تمرا أو زبيبا أخذ العشر على خرصه فإن ذكر أهله أنه أصابته جائحة أذهبت أو شيئا منه صدقوا فإن اتهموا فحلفوا وإن قال قد أحصيت مكيلة ما أخذت وهو كذا وما بقى كذا فهذا خطأ في الحرص صدق لأنها زكاة هو فيها أمين وإن قال سرق بعد ما صيرته إلى الجرين فإن كان بعد ما يبس وأمكنه أن يؤدي إلى الوالي أو إلى أهل السيمان فقد ضمن ما أمكنه أن يؤدي ففرط وإن لم يمكنه فلا ضمان عليه وقال في موضع بعد هذا ولو استهلك رجل ثمرة وقد خرص عليه أخذ ثمن عشر وسطها والقول قولهم وإن استهلكه رطبيا أو بسرأ بعد الحرص ضمن مكيلة خرصه وإن أصاب حائطه عطش يعلم أنه إن ترك ثمرة أخرى بالنخل وإن قطعها بعد أن يحرص بطل عليه كثير من ثمنها كان له قطعها ويؤخذ ثمن عشرها أو عشرها مقطوعة ومن قطع من ثمرة نخلة قبل أن يخلى بيعه لم يكن عليه فيه عشر وأكره ذلك له إلا أن يأكله أو يطمعه أو يخفقه عن نخله وإن أكل رطبيا ضمن عشره تمرا مثل وسطه وإن كان لا يكون تمرا أعلم الوالي ليأمر من يبيع معه عشره رطبيا فإن لم يفعل خرصه ليصير عليه عشره ثم صدق ربه فيما بلغ رطبه وأخذ عشر ثمنه فإن أكل أخذ منه قيمة عشره رطبيا وما قلت في النخل وكان في العنب فهو مثله وقد دوى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه بعث مع ابن رواحة غيره (قال الشافعي) وفي كل أحب أن يكون خارصان أو أكثر وقد قيل يجوز خارص واحد كما يجوز حاكم واحد ولا تؤخذ صدقة شيء من الشجر غير العنب والنخل فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الصدقة منهما وكلاهما قوت ولا شيء في الزيتون لأنه يؤكل أدما ولا في الجوز ولا في اللوز وغيرهما يكون أدما ويبس ويدخر لأنه فاكهة لا أنه كان بالحجاز قوتا علمناه ولأن الجوز في النخل والعنب خاص .

باب صدقة الزرع

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في قول الله تبارك وتعالى « وآتوا حقه يوم حصاده » دلالة على أنه إنما جعل الزكاة على الزرع (قال) فما جمع أن يزرعه الآدميون ويبيع ويدخروا ثمنه ما كولا خيرا وسروقا أو يطبخا فيه الصدقة وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الصدقة من الحنطة والشعير والذرة وهذا مما يزرع ويقتات فيؤخذ من العسل وهو الحنطة والسلت والقطنية كلها إذا بلغ الصنف الواحد خمسة أوسق والعسل والقمح صنف واحد ولا يضم صنف من القطنية انفرادا باسم إلى صنف ولا شعير إلى حنطة ولا حبة عرفت باسم منفرد إلى غيرها فاسم القطنية يجمع المعدس والخص قيل ثم ينفرد كل واحد باسم دون صاحبه وقد يجمعها اسم الحبوب فإن قيل فقد أخذ عمر العشر من النبط في القطنية قيل وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم العشر من التمر والزبيب وأخذ عمر العشر من القطنية والزبيب أضيف ذلك كله ؟ قال ولا يبين أن يؤخذ من الثمن وإن كان قوتا ولا من حب الحنظل ولا من حب شجرة برية كما لا يؤخذ من بقر الوحش ولا من الظباء صدقة ولا من الثمن ولا الاسفيوش ولا من حب البقول وكذلك القنا والبطيخ وحبه ولا من العصفور ولا من حب الفجل ولا من السمسم ولا من التمرس لأن لا علمه يؤكل لإدواء أو تنسكها ولا من الأبقار ولا يؤخذ زكاة شيء مما يبيع حتى يبيع ويداس ويبيع زبيبه وتمره وينتهي وإن أخذه رطبا كان عليه رده أو رد قيمته إن لم يوجد وأخذه بابسا ولا أجبر يبيع بعضه ببعض رطبا لاختلاف نقصانه والعشر مقاسمة كالبيع ولو أخذه من عنب لا يصير زبيبا أو من رطب لا يصير تمرا أمرته برده لما وصفت وكان شريكا فيه يبيعه ولو قسمه عنباً موازنة كرهته له ولم يكن عليه غرم

باب الزرع في أوقات

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : الذرة تزرع مرة فتخرج فتحصد ثم تستخلف في بعض المواضع فتحصد أخرى فهو زرع واحد وإن تأخرت حصده الأخرى وهكذا بذر اليوم وبذر بعد شهر لأنه وقت واحد للزرع وتلاحقه فيه متقارب (قال) وإذا زرع في السنة ثلاث مرات في أوقات مختلفة في خريف وريبع وصيف فبها أقاويل منها أنه زرع واحد إذا زرع في سنة وإن أدرك بعضه في غيرها ومنها أن يضم ما أدرك في سنة واحدة وما أدرك في السنة الأخرى ضم إلى ما أدرك في الأخرى ومنها أنه مختلف لا يضم (قال الشافعي) في موضع آخر وإذا كان الزرعان وحصادهما معا في سنة فهما كالزرع الواحد وإن كان بذر أحدهما قبل السنة وحصاد الآخر متأخر عن السنة فهما زرعان لا يضمان ولا يضم زرع سنة إلى زرع سنة غيرها .

باب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولاً معناه ماسق بنضح أو غرب ففيه نصف العشر وما سقى بغيره من عين أو سماء ففيه العشر وروى عن ابن عمر معنى ذلك ولا أعلم في ذلك مخالفاً وبهذا أقول وما سقى من هذا بنهر أو سيل أو ما يكون فيه العشر فلم يكتب به حتى يسقي بالغرب فالقياس أن ينظر إلى ما عاش في السقين فإن عاش بهما نصفين ففيه ثلاثة أرباع العشر وإن عاش بالسيل أكثر زيد فيه بقدر ذلك وقد قيل ينظر إليهما عاش به أكثر فيكون صدقته به والقياس ما وصفت والقول قول رب الزرع مع بمره وأخذ العشر إن يكال لرب المال تسعة ويأخذ المصدق العاشر وهكذا نصف العشر مع خراج الأرض وما زاد مما قل أو كثر في حسابها .

باب صدقة الورق

(قال الشيخ إبي) رحمه الله تعالى : أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » (قال) وبهذا نأخذ فإذا بلغ الورق خمس أواق وذلك مائتا درهم بدراهم الإسلام وكل عشرة دراهم من دراهم الإسلام وزن سبعة مثاقيل ذهب بمثقال الإسلام في الورق صدقة ولو كانت له مائتا درهم تنقص حبة أو أقل أو تجوز جواز الوازنة أولها فضل على الوازنة غيرها فلا زكاة فيها كما لو كانت له أربعة أوسق بردى خير قيمة من مائة وسق غيره لم يكن فيها زكاة ولو كانت له ورق رديئة وورق جيدة أخذ من كل واحدة منها بقدرها وأكره له الورق المشوش لثلا يقر به أحداً ولو كانت له فضة خلطها بذهب كان عليه أن يدخلها النار حتى يميز بينهما فيخرج الصدقة من كل واحدة منهما ولو كانت له فضة ملطوخة على لجام أو بموه بها سقف بيت وكانت تميز فتكون شيئاً إن جمعت بالدار فعليه إخراج الصدقة عنها وإلا فهي مستهلكة وإذا كان في يده أقل من خمس أواق وما يتم خمس أواق ديناً له أو غائباً عنه أحصى الحاضرة وانتظر الغائبة فإن اقتضاها أدى ربع عشرها وما زاد ولو قيراطاً فبحسابه وإن ارتد ثم حال الحول ففيها قولان أحدهما أن فيه الزكاة والثاني يوقف فإن أسلم ففيه الزكاة ولا يسقط عنه الفرض بالردة وإن قتل لم يكن فيه زكاة وبهذا أقول (قال المزي) أولى بقوله عندي القول الأول على معناه (قال المزي) وحرام أن يؤدي الرجل الزكاة من شر ماله لقول الله جل وعز « ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه » يعني والله أعلم لا تعطوا في الزكاة ما خبيث أن تأخذوه لأنفسكم وتركوا الطيب عندهم .

باب صدقة الذهب وقدر ما لا تجب فيه الزكاة

(قال الشيخ إبي) رحمه الله تعالى : ولا أعلم اختلافاً في أن ليس في الذهب صدقة حتى يبلغ عشرين مثقالاً جيداً كان أو رديئاً أو إناء أو تبراً فإن نقصت حبة أو أقل لم يؤخذ منها صدقة ولو كانت له معها خمس أواق فضة إلا قيراطاً أو أقل لم يكن في واحد منهما زكاة وإذا لم يجمع التمر إلى الزبيب وهما نخرصان ويعشران وهما حلوان ، عا وأشد تقارباً في الثمن والخالقة والوزن من الذهب إلى الورق فكيف يجمع جامع بين الذهب والفضة ولا يجمع بين التمر والزبيب ؛ ومن فعل ذلك فقد خالف سنة النبي صلى الله عليه وسلم لأنه قال « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » فأخذها في أقل فإن قال ضمت إليها غيرها قيل تضم إليها بقرا فإن قال ليست من جنسها قيل وكذلك فالذهب ليس من جنس الورق (قال) ولا يجب على رجل زكاة في ذهب حتى يكون عشرين مثقالاً في أول الحول وآخره ، فإن نقصت شيئاً ثم تمت عشرين مثقالاً فلا زكاة فيها حتى تستقبل بها حولاً من يوم تمت عشرين .

باب زكاة الحلي

(قال الشيخ إبي) رحمه الله تعالى : أخبرنا مالك عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها كانت على بنات أخيها أينما في حجرها فلا تخرج منه زكاة وروى عن ابن عمر أنه كان يحلى بناته وجواريه ذهباً ثم لا يخرج زكاته (قال) ويروى عن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص أن في الحلي الزكاة وهذا مما استخبر الله فيه فمن قال

فيه الزكاة زكى خاتمه وحلية سيفه ومنطقته ومصحفه ومن قال لازكاة فيه قال لازكاة في خاتمه ولا حلية سيفه ولا منطقته إذا كانت من ورق فإن اتخذ من ذهب أو اتخذ لنفسه حلى امرأة ففيه الزكاة وللرأى أن تحلى ذهباً أو ورقاً ولا أجل في حليها زكاة فإن اتخذ رجل أو امرأة إناء من ذهب أو ورق زكاه في القولين جميعاً لأنه ليس لواحد منهما اتخاذه فإن كان وزنه ألفاً وقيمته مصوغا الفين فإنما زكاه على وزنه لأعلى قيمته وإن انكسر حليها فلا زكاة فيه ولو ورث رجل حلياً أو اشتراه فأعطاه امرأة من أهله أو خدمه هبة أو عارية أو أرسده لذلك لم يكن عليه زكاة في قول من قال لازكاة فيه إذا أرسده لما يصلح له فإن أرسده لما لا يصلح له فعليه الزكاة في القولين جميعاً (قال المزني) وقد قال الشافعي في غير كتاب الزكاة ليس في الحلى زكاة وهذا أشبه بأصله لأن أصله أن في الماشية زكاة وليس على المستعمل منها زكاة فكذلك الذهب والورق فهما لزكاة وليس في المستعمل منهما زكاة .

باب ما لا يكون فيه زكاة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : وما كان من لؤلؤ أو زبرجد أو باقوت ومرجان وحلية بحر فلا زكاة فيه ولا في سلك ولا عنبر قال ابن عباس في العنبر إنما هو شيء دسره البحر (قال الشافعي) ولا زكاة في شيء مما خالف الذهب والورق والماشية والحلث على ما وصفت .

باب زكاة التجارة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سلمة ، عن أبي عمرو بن حماس أن أباه حماساً قال مررت على عمر بن الخطاب وعلى عتيق آدمه أحملها فقال ألا تؤدي زكاتها يا حماس ؟ فقلت يا أمير المؤمنين مالي غير هذه وأهب في القرض فقال ذلك مال فضع فوضعها بين يديه فحسبها فوجدها قد وجبت فيها الزكاة فأخذ منها الزكاة (قال الشافعي) وإذا أجز في مائتي درهم فصارت ثلثمائة قبل الحول ثم حال عليها الحول زكى المائتين لحولها والمائة التي زادت لحولها ولا يضم ما ربح إليها لأنه ليس منها وإنما صرفها في غيرها ثم باع ما صرفها فيه ولا يشبه أن يملك مائتي درهم ستة أشهر ثم يشتري بها عرضاً للتجارة فيحول الحول والعرض في يديه فيقوم العرض بزيادته أو ينقصه لأن الزكاة حينئذ تحولت في العرض بذية التجارة وصار العرض كالدراهم يحسب عليها لحولها فإذا ضمن العرض بعد الحول أخذت الزكاة من ثمنه بالغاً ما بلغ (قال) ولو اشتري عرضاً للتجارة بعرض فحال الحول على عرض التجارة قوم بالأغلب من نقد بلده دنائير أو دراهم وإنما قومته بالأغلب لأنه اشتراه للتجارة بعرض (قال) وبخرج زكاته من الذي قوم به ولو كان في يديه عرض للتجارة تجب في قيمته الزكاة وأقام في يديه ستة أشهر ثم اشتري به عرضاً للتجارة بدنانير فأقام في يديه ستة أشهر فقد حال الحول على المائتين ما وقام أحدهما مكان صاحبه فيقوم العرض الذي في يديه وبخرج زكاته ولو اشتري عرضاً للتجارة بدنانير أو بدراهم أو شيء تجب فيه الصدقة من الماشية وكان إفادة ما اشتري به ذلك العرض من يومه لم يقوم العرض حتى يحول الحول من يوم أفاد ثمن العرض ثم يزكاه بعد الحول ولو أقام هذا العرض في يديه ستة أشهر ثم باعه بدراهم أو دنائير فأقامت في يديه ستة أشهر زكاه (قال المزني) إذا كانت فائدتها نقداً فعول العرض من حين أفاد النقد لأن معنى قيمة العرض للتجارة والنقد في

الزكاة ربع عشر وليس كذلك زكاة الماشية ألا ترى أن في خمس من الإبل السائمة بالحوول شاة أفبضم مافي حوله زكاة شاة إلى مافي حوله زكاة ربع عشر ومن قوله لو أبدل إبلا ببقرا أو بقرا بغنم لم يضمها في حوله لأن معناها في الزكاة مختلف وكذلك لا ينبغي أن يضم فائدة ماشية زكاتها شاة أو تبضع أو بنت لبون أو بنت مخاض إلى حوله عرض زكاته ربع عشر فحول هذا العرض من حين اشتراؤه لامن حين أفاد الماشية التي بها اشتراه (قال الشيخ إني) ولو كان اشترى العرض بمائتي درهم لم يقوم بالإبدارهم وإن كان الدنانير الأغلب من نقد البلد ولو باعه بعد الحول بدنانير قوم الدنانير بدراهم وزكيت الدنانير بقيمة الدراهم لأن أصل ما اشترى به العرض الدراهم وكذلك لو اشترى بالدنانير لم يقوم العرض إلا بالدنانير ولو باعه بدراهم وعرض قوم بالدنانير ولو أقامت عنده مائة دينار أحد عشر شهراً ثم اشترى بها ألف درهم أو مائة دينار فلا زكاة في الدنانير الأخيرة ولا في الدراهم حتى يحول عليها الحول من يوم ملكها لأن الزكاة فيها بأنفسها ولو اشترى عرضاً لغير تجارة فهو كالو ملك بغير شراء فإن نوى به التجارة فلا زكاة عليه ولو اشترى شيئاً للتجارة ثم نواه لقتية لم يكن عليه زكاة وأحب لو فعل ولا يشبه هذا السائمة إذا نوى علفها فلا ينصرف عن السائمة حتى يعلفها ولو كان يملك أقل مما تجب في مثله الزكاة زكي فمن العرض من يوم ملك العرض لأن الزكاة تحوّل فيه بعينها ألا ترى أنه لو اشترى بعشرين ديناراً وكانت قبضته يوم يحول الحول أقل سقطت عنه الزكاة لأنها تحوّل فيه وفي عمه إذا بيع لأفياً اشترى به (قال) ولا تمنع زكاة التجارة في الرقيق زكاة الفطر إذا كانوا مسلمين ألا ترى أن زكاة الفطر على عدد الأحرار الذين ليسوا بمسلم إنما هي ظهور لمن لزمه اسم الإيمان وإذا اشترى نخلاً أو زرعاً للتجارة أو ورثها زكاهها زكاة النخل والزرع ولو كان مكان النخل غراس لازكاة فيها زكاهها زكاة التجارة والخطاء في الذهب والورق كالخطاء في الماشية والحارث على ما وصفت سواء .

باب الزكاة في مال القرابة

(قال الشيخ إني) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل ألف درهم قراضاً على النصف فاشترى بها سلعة وحال الحول عليها وهي تساوي ألفين ففيها قولان أحدهما أنه تزكي كلها لأنها ملك لرب المال أبداً حتى يسلم إليه رأس ماله وكذلك لو كان العامل نصرانياً فإذا سلم له رأس ماله اقتسم الربح وهذا أشبه والله أعلم والقول الثاني أن الزكاة على رب المال في أذنت والخمسة وثلاثون زكاة خمسمائة فإن حال عليها حوله من يوم صارت للعامل زكاهها إن كان مسلماً فإذا لم يبلغ ربحه إلا مائة درهم زكاهها لأنه خليط بها ولو كان رب المال نصرانياً والعامل مسلماً فلا ربح لمسلم حتى يسلم إلى النصراني رأس ماله في القول الأول ثم يستقبل بربحه حوله والقول الثاني يحصى ذلك كله فإن سلم له ربحه أدى زكاته كما يؤدي مامر عليه من السنين منذ كان له في المال فضل (قال المزني) أولى بقوله عندي أن لا يكون على العامل زكاة حتى يحصل رأس المال لأن هذا معناه في القراض لأنه يقول لو كان له شركة في المال ثم نقص قدر الربح كان له في الباقي شرك فلا ربح له إلا بعد أداء رأس المال .

باب الدين مع الصدقة وزكاة اللقطة وكراء الدور والنعمة

(قال الشيخ إني) رحمه الله تعالى وإذا كانت له مائتا درهم وعليه مثلها فاستعدي عليه السلطان قبل الحول ولم يقض عليه بالدين حتى حال الحول أخرج زكاتها ثم قضى غرامه بقبضها ولو قضى عليه بالدين وجعل لهم ماله حيث

وجده قبل الحول ثم حال الحول قبل أن يقبضه الغرماء لم يكن عليه زكاة لأنه صار لهم دونه قبل الحول وهكذا في الزرع والتمر والماشية التي صدقتها منها كالمزني للشيء فيكون المزمين ماله فيه ولا غرماء فضله (قال) وكل مال رهن فعال عليه الحول أخرج منه الزكاة قبل الدين (وقال المزني) وقد قال في كتاب اختلاف ابن أبي ليلى إذا كانت له مائتا درهم وعليه مثله فلا زكاة عليه والأول من قوله مشهور (قال) وإن كان له دين بقدر على أحده نمائمه تمجيل زكاته كأودعة ولو جدد ماله أو غصبه أو غرق فأقام زمانا ثم قدر عليه فلا يجوز فيه إلا واحد من قولين أن لا يكون عليه زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم قبضه لأنه مغلوب عليه أو يكون عليه الزكاة لأن ماله لم يزل عنه ماضى من السنين فإن قبض من ذلك مافي مثله الزكاة زكاه لما مضى وإن لم يكن في مثله زكاة فسكان له مال ضمه إليه وإلا حسبه فإذا قبض ما إذا جمع إليه ثبت فيه الزكاة زكى لما مضى (قال) وإذا عرف لقطعة سنة ثم حال عليها أحوال ولم يزكها ثم جاء صاحبها فلا زكاة على الذي وجدها لأنه لم يكن لها مالسا قط حتى جاء صاحبها والقول فيها كما وصفت في أن عليه الزكاة لما مضى لأنها ماضى أو في سقوط الزكاة عنه في مقامها في يد الملتقط بعد السنة لأنه أصبح له أكليا (قال المزني) أشبه الأمر بقوله عندي أن يكون عليه الزكاة لقوله إن ماله لم يزل عنه وقد قال في باب صدقات الغنم ولو ضلت غنمه أو غصبها أحوالا ثم وجدها زكاهما لأحوالهما قضى المم يختلف من قوله في هذا لأحد قوله في أن عليه الزكاة كما قطع في ضوال الغنم والله التوفيق (قال الشيخانبي) ولو أكرى دارا أربع سنين بمائة دينار فالسكراء حال إلا أن يشترط أجلا فإذا حال الحول زكى خمسة وعشرين دينارا وفي الحول الثاني خمسين سنتين إلا قدر زكاة الخمسة والعشرين دينارا وفي الحول الثالث خمسة وسبعين دينارا لثلاث سنين إلا قدر زكاة السنتين الأوليين وفي الحول الرابع زكى مائة لأربع سنين إلا قدر زكاة ماضى ولو قبض المسكرى المال ثم اتهمت الدار انتسخ السكراء ولم يكن عليه زكاة إلا فيما سلم له ولا يشبه حديق المرأة لأنها ملكته على السكالك فإن طلق انتقض النصف والإجارة لا يملك منها شيء إلا بسلامة منفعة المستأجر مدة يكون لها حصص من الإجارة (قال المزني) هذا خلاف أصله في كتاب الإجازات لأنه يجعلها حالة يملكها المسكرى إذا سلم ما أكرى كتمن الساعة إلا أن يشترط أجلا وقوله هاها أشبه عندي بأقوال العلماء في الملك لأعلى ما عير في الزكاة (قال) ولو غنمو فلم يقسمه الوالي حتى حال الحول فقد أساء إن لم يكن له عذر ولا زكا في فضة منها ولا ذهب حتى يستقبل بها حولا بعد القسم لأنه لا يملك لأحد فيه بعينه وأن للامام أن يمتنعهم قسمته إلا أن يمكنه ولأن فيها خمسا وإذا عزل سهم النبي صلى الله عليه وسلم منها لما ينوب المسلمين فلا زكاة فيه لأنه ليس لملك بعينه .

باب البيع في المسالك الذي تجب فيه الزكاة بالخيار وغيره

وبيع المصدق وما قبض منه وغير ذلك

(قال الشيخانبي) ولو باع بيعا صحيحا على أنه بالخيار أو المشتري أوهما قبض أو لم يقبض فعال الحول من يوم ملك البائع وجبت عليه فيه الزكاة لأنه لا يتم بخروجه من ملكه حتى حال الحال الحول والمشتريه الرد بالتغير الذي دخل فيه بالزكاة (قال المزني) وقد قال في باب زكاة الفطر أن الملك يتم بخيارها وبخيار المشتري وفي الشفعة أن الملك يتم بخيار المشتري وحده (قال المزني) الأول إذا كانا جميعا بالخيار عندي أشبه بأصله لأن قوله لم يختلف في رجل حلف بعق عبده أن لا يبيعه فباعه أنه عتيق والسند عنده أن التبايعين جميعا بالخيار ما لم يتفرقا تفرق الأبدان فلاول أنه ملكه

ما عتق عليه عبده (**فَاللَّشْتَانِيُّ**) ومن ملك ثمرة نخل ملكا صحيحا قبل أن ترى فيه الصفرة أو الحرة فالزكاة على مالكها الآخر يزكها حين تزهر ولو اشترى الثمرة بعد ما يبدو صلاحها (١) فالعشر فيها والبيع فيها مفسوخ كما لو باعه عبدين أحدهما له والآخر ليس له ولو اشتراها قبل بدو صلاحها على أن يجدها أخذ بجدها فإن بدا صلاحها فسخ البيع لأنه لا يجوز أن تقطع فيمنع الزكاة ولا يجبر رب النخل على تركها وقد اشترط قطعها ولو رضا الترك فالزكاة على المشتري ولو رضى البائع الترك وأبى المشتري ففيها قولان . أحدهما : أن يجبر على الترك والثاني أن يفسخ لأنها اشترطا القطع ثم بطل بوجوب الزكاة (قال المزني) فأشبه هذين القولين بقوله أن يفسخ البيع قياسا على فسخ المسألة قبلها (**فَاللَّشْتَانِيُّ**) ولو استهلك رجل ثمرة وقد خرصت أخذ بثمن عشر وسطها والقول في ذلك قوله مع يمينه ولو باع المصدق شيئا فعليه أن يأتي بمثله أو يقسمه على أهله لا يجزى غيره وأفسخ يمينه إذا قدرت عليه (**فَاللَّشْتَانِيُّ**) وأكره للرجل شراء صدقته إذا وصلت إلى أهلها ولا أفسخه .

باب زكاة المعدن

(**فَاللَّشْتَانِيُّ**) رحمه الله تعالى : ولا زكاة في شيء مما يخرج من المعادن إلا ذهباً أو ورقاً فإذا خرج منها ذهب أو ورق فكان غير متميز حتى يعالج بالنار أو الطحن أو التحصيل فلا زكاة فيه حتى يصير ذهباً أو ورقاً فإن دفع منه شيئاً قبل أن يحصل ذهباً أو ورقاً فالمصدق ضامن والقول فيه قوله مع يمينه إن استهلكه ولا يجوز بيع تراب المعدن بحال لأنه ذهب أو ورق مختلط بغيره (**فَاللَّشْتَانِيُّ**) وذهب بعض أهل ناحيتنا إلى أن في المعادن الزكاة وغيرهم ذهب إلى أن المعدن ركاز ففيها الخمس (قال) وما قيل فيه الزكاة فلا زكاة فيه حتى يبلغ الذهب منه عشرين مثقالاً والورق منه خمس أواق (قال) وبضم ما أصاب في الأيام المتتابعة فإن كان المعدن غير حاقط فقطع العمل فيه ثم استأنفه لم يضم كثر القطع عنه له أو قل وانقطع ترك العمل لغير عذر أذاه أو علة مرض أو هرب عبداً لا وقت فيه إلا ما وصفت ولو تابع فحقد ولم يقطع العمل فيه ضم ما أصاب منه بالعمل الآخر إلى الأول (قال المزني) وقال في موضع آخر والذي أنا فيه واقف الزكاة في المعدن والتبر والخلوق في الأرض (قال الزني) إذا لم يثبت له أصل فأولى به أن يجعله فائدة يزكي لحوله وقد أخبرني عنه بذلك من أثق بقوله وهو القياس عندي وبالله التوفيق .

باب ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة لمن يأخذها منه

(**فَاللَّشْتَانِيُّ**) رحمه الله تعالى : قال الله تبارك وتعالى لبيه صلى الله عليه وسلم « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم » (**فَاللَّشْتَانِيُّ**) والصلاة عليهم الدعاء لهم عند أخذ الصدقة منهم فحق على الوالي إذا أخذ صدقة امرئ أن يدعو له وأحب أن يقول « آجرك الله فيما أعطيت وجعله طهوراً لك وبارك لك فيما أقيمت » .

(١) قوله : فالعشر فيها الخ عبارة الأم « فالزكاة في الثمرة من مال مالكها الأول اه » وهو مراد المختصر وقوله « فإن بدا صلاحها فسخ البيع » عبارة الأم « فإن تركها حتى يبدو صلاحها ففيها الزكاة فإن أخذها رب الحائط يقطعها ففسخنا البيع بينهما » كتبه مصححه .

باب من تلزمه زكاة الفطر

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر وعبد ذكر وأني من المسلمين . وروى عنه صلى الله عليه وسلم من حديث آخر قال « ممن يموتون » (قال الشافعي) فلم يفرضها إلا على المسلمين فالعبد لا مال لهم وإنما فرضهم على سيدهم فهم والمرأة ممن يموتون فكل من لزمته مؤنة أحد حتى لا يكون له تركها أدى زكاة الفطر عنه وذلك من أجبرناه على نفقته من ولده الصغار والسكران الزمنى الفقراء وآبائهم وأمهاتهم الزمنى الفقراء وزوجته وخادم لها ويؤدي عن عبده الحضور والغيب وإن لم يرج رجعتهم إذا علم حياتهم وقال في موضع من هذا الكتاب وإن لم يعلم حياتهم واحتج في ذلك بأبن عمر بأنه كان يؤدي عن غلمانه بوادي القرى (قال المزني) وهذا من قوله أولى (قال الشافعي) ويذكر عن كان مهرانا ومغصوبا على كل حال ورقيق رقيقه ورقيق الخدمة والتجارة سواء . وإن كان فيمن يموت كافر لم يترك عنه لأنه لا يظهر بالزكاة إلا مسلم قال محمد وابن عاصم قال سمعت المصنوب الذي لا منفعة فيه وإن كان ولده في ولايته لهم أموال زكى منها عنهم إلا أن يتطوع فيجزى عنهم فإن تطوع حر ممن يموت فأخرجها عن نفسه أجزاء وإنما يجب عليه أن يترك عن كان عنده منهم في شيء من نهار آخر يوم من شهر رمضان وغابت الشمس ليلة شوال فيزكى عنه . وإن مات من ليلته وإن ولده بعد ما غربت الشمس ولد أو ملك عبدا فلا زكاة عليه في عامه ذلك . وإن كان عبد بينه وبين آخر فعلى كل واحد منهما بقدر ما يملك منه ولو كان يملك نصفه ونصفه حر فعليه في نصفه نصف زكاته فإن كان للعبد ما بقوته ليلة الفطر ويومه أدى النصف عن نصفه الحر لأنه مالك لما اكتسب في يومه وإن باع عبدا على أن له الخيار فأهل شوال ولم يختر إنفاذ البيع ثم أنفذه فزكاة الفطر على البائع . وإن كان الخيار للمشتري فالزكاة على المشتري والمالك له وهو كمتخار الرد بالعيب . وإن كان الخيار لهما جميعا فزكاة الفطر على المشتري (قال المزني) هذا غلط في أصل قوله لأنه يقول في رجل لو قال عبدي حر إن بعته فباعه أنه يعتق لأن الملك لم يتم للمشتري لأنها جميعا بالخيار ما لم يتفرقا تفرق الأبدان فهما في خيار التفرق كهو في خيار الشرط بوقت لا فرق في القياس بينهما (قال الشافعي) ولو مات حين أهل شوال وله رقيق فزكاة الفطر عنه وعنهم في ماله مبدأة على الدين وغيره من ميراث ووصايا ولو ورثوا رقيقا ثم أهل شوال فعليه زكاتهم بقدر ما ورثهم ولو مات قبل شوال وعليه دين زكى عنهم الورثة لأنهم في ملكهم ولو أوصى لرجل بعبد يخرج من الثلث فمات ثم أهل شوال أوقفنا زكاته فإن قبل فهي عليه لأنه خرج إلى ملكه وإن رد فهي على الوارث لأنه لم يخرج من ملكه ولو مات الموصى له فورثته يقومون مقامه فإن قبلوا فزكاة الفطر في مال أبيهم لأنهم بملكه ملكوه ومن دخل عليه شوال وعنده قوته وقوت من بقوت ليومه وما يؤدي به زكاة الفطر عنه وعنهم أداها فإن لم يكن عنده بعد القوت ليومه إلا ما يؤدي عن بعضهم أدى عن بعضهم وإن لم يكن عنده إلا قوت يومه فلا شيء عليه فإن كان أحد ممن بقوت واجدا فزكاة الفطر لم أرخص له في ترك أدائها عن نفسه ولا يبين لي أن تجب عليه لأنها مفروضة على غيره ولا بأس أن يأخذها بعد أدائها إذا كان محتاجا وغيرها من الصدقات المفروضة والتطوع وإن زوج أمته عبدا أو مكاتباً فعليه أن يؤدي عنها فإن زوجها حرا فعلى الحر الزكاة عن امرأته فإن كان محتاجا فعلى سيدها فإن لم يدخلها عليه أو منعها منه فعلى السيد .

باب مكيلة زكاة الفطر

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير (قال الشافعي) وبين في سنته صلى الله عليه وسلم أن زكاة الفطر من البقل مما يقتات الرجل وما فيه الزكاة (قال) وأى قوت كان الأغلب على الرجل أدى منه زكاة الفطر كان حنطة أو ذرة أو علساً أو شعيراً أو تمرأ أو زبيباً وما أدى من هذا أدى صاعاً بصاع النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقوم الزكاة ولو قوت كان لو أدى ثمن صاع زبيب ضروع أدى ثمن أصع حنطة (قال) ولا يؤدي إلا الحب نفسه لا يؤدي دقيقاً ولا سويقاً ولا قيمة وأحب إلى لأهل البادية أن لا يؤديوا أفضلاً لأنه وإن كان لهم قوتاً فالقت قوت وقد يقتات الحنظل والذي لا أشك فيه أنهم يؤديون من قوت أقرب البلدان بهم إلا أن يقتاتوا ثمرة لازكاة فيها فيؤديون من ثمرة فيها زكاة ولو أدوا أفضلاً لم أر عليهم إعادة (قال المزني) قياس ما مضى أن يرى عليهم إعادة لأنه لم يجعلها فيما يقتات إذا لم يكن ثمرة فيها زكاة أو يجيز القوت وإن لم يكن فيه زكاة (قال الشافعي) ولا يجوز أن يخرج الرجل نصف صاع حنطة ونصف صاع شعيراً إلا من صنف واحد وإن كان قوته حنطة لم يكن له أن يخرج شعيراً ولا يخرج من مسوس ولا مريب فإن كان قديماً لم يتغير طعمه ولا لونه أجزاء وإن كان قوته حبواً مختلفة فأختار له خيرها ومن أين أخرجه أجزاء . ويقسمها على من تقسم عليه زكاة المال وأحب إلى ذوو رحمته إن كان لا تلزمه نفقتهم بحال وإن طرحها عند من تجمع عنده أجزاء إن شاء الله تعالى . سأله رجل سالماً فقال ألم يكن ابن عمر يدفعها إلى السلطان ؟ فقال : بلى ، ولكن أرى أن لا يدفعها إليه .

باب الاختيار في صدقة التطوع

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « خير الصدقة عن ظهر غنى وليبدأ أحدكم بمن يعول » (قال) فهكذا أحب أن يبدأ بنفسه ثم بمن يعول لأن نفقة من يعول فرض والفرض أولى به من النفل ثم قرأته ثم من شاء وروى أن امرأة ابن مسعود كانت صناعاً وليس له مال فقالت لقد شغلني أنت وولدك عن الصدقة فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال « لك في ذلك أجران فأنتقي عليهم » والله أعلم .

كتاب الصيام

باب النية في الصوم

(قال الشافعي) ولا يجوز لأحد صيام فرض من شهر رمضان ولا نذر ولا كفارة إلا أن ينوي الصيام قبل الفجر فأما في التطوع فلا بأس إن أصبح ولم يطمع شيئاً أن ينوي الصوم قبل الزوال واحتج في ذلك بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدخل على أرواحه فيقول «هل من غداء؟» فإن قالوا لا قال «إني صائم» ولا يجب عليه صوم شهر رمضان حتى يستيقن أن الهلال قد كان أو يستكمل شعبان ثلاثين فيعلم أن الحادى والثلاثين من رمضان لقول النبي صلى الله عليه وسلم «لا تصوموا حتى تروه» فإن غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين يوماً» وكان ابن عمر يتقدم الصيام بيوم وإن شهد شاهدان أن الهلال روى قبل الزوال أو بعده فهو لليلة المستقبلة وجوب الصيام ولو شهد على رؤيته غدل واحد رأيت أن أقبله للأثر فيه والاحتياط ورواه عن علي رضي الله عنه وقال علي عليه السلام «أصوم يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان» (قال) والقياس أن لا يقبل على غيب إلا شاهدان (قال) وعليه في كل ليلة نية الصيام للغد ومن أصبح جنباً من جماع أو احتلام اغتسل وأتم صومه لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً من جماع ثم يصوم (قال) وإن كان يرى الفجر لم يجب وقد وجب وأرى أن الليل قد وجب ولم يجب أعاد وإن طلع الفجر وفيه طعام لفظه فإن ازدردده أفسد صومه وإن كان مجامعاً أخرجه مكانه فإن مكث شيئاً أو تحرك لغير إخراجهِ أفسد وقضى كفر وإن كان بين أمانته ما يجرى به الريق فلا قضاء عليه وإن تقيأ عامداً أفطر وإن ذرعه الشيء لم يفطر واحتج في الشيء بأن عمر رضي الله عنه (قال المزني) وقد رويناه عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال المزني) أقرب ما يحضرنى للشافعي فيما يجرى به الريق أنه لا يفطر ما غلب الناس من القبار في الطريق وغربة الدقيق وهم الرجل الدار وما يتظار من ذلك في العيون والأنوف والأفواه وما كان من ذلك يصل إلى الحلق حين يفتحه فيدخل فيه فيشبهه ما قال الشافعي من قلة ما يجرى به الريق (قال) وحديث إبراهيم قال سمعت الربيع أخبر عن الشافعي قال الذي أحب أن يفطر يوم الشك أن لا يكون صوماً كان يصومه ويحتمل مذهب ابن عمر أن يكون متطوعاً قبله ويحتمل خلافه (قال) وإن أصبح لا يرى أن يومه من رمضان ولم يطمع ثم استبان ذلك له فعليه صيامه وإعادته ولو نوى أن يصوم غداً فإن كان أول الشهر فهو فرض وإلا فهو تطوع فإن بان له أنه من رمضان لم يجزئه لأنه لم يصمه على أنه فرض وإنما صامه على الشك ولو عقد رجل على أن غداً عنده من رمضان في يوم شك ثم بان له أنه من رمضان أجزأه وإن أكل شاكاً في الفجر فلا شيء عليه وإن وطئ امرأته وأولج عامداً فعلهما القضاء والكفارة واحدة عنه وعنها وإن كان ناسياً فلا قضاء عليه للخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أكل الناسي (قال) والكفارة عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن أفطر فيهما ابتداءً فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكناً لكل مسكين بد النبي صلى الله عليه وسلم واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبره الواطي أنه لا يجد رقبة ولا يستطيع صيام شهرين

متابعين ولا يجد طعام ستين مسكينا أتى بعرق فيه تمر (قال) سفيان والعرق المسكتل فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهب تنصديق به (قال الشيخان) والمسكتل خمسة عشر صاعا وهو ستون مدا (قال الشيخان) وإن دخل في الصوم ثم وجد رقبة فله أن يتم صومه وإن أكل عامدا في صوم رمضان فعليه القضاء والعقوبة ولا كفارة إلا بالجماع في شهر رمضان (قال) وإن تلدز بمرأته حتى ينزل فقد أفطر ولا كفارة وإن أدخل في دبرها حتى يغييه أو في بهيمة أو تلوط ذاكرة للصوم فعليه القضاء والكفارة والحامل والمرضع إذا خافتا على ولدهما أفطرتا وعليهما القضاء وتصدق كل واحدة منهما عن كل يوم على مسكين بمد من حنطة (قال المازني) كيف يكفر من أبيح له الأكل والإفطار ولا يكفر من لم يبيح له الأكل فأكل وأفطر وفي القياس أن الحامل كالمرضى وكالسافر وكل يساح له الإفطر فهو في القياس سواء واحتج بالخبر « من استقاء عامدا فعليه القضاء ولا كفارة » (قال المزني) ولم يجعل عليه أحد من العلماء علمته فيه كفارة وقد أفطر عامدا وكذا قالوا في الحصة يتلعبها الصائم (قال) ومن حركت القبلة شهوته كرهتها له وإن فعل لم ينقض صومه وتركه أفضل (قال إبراهيم) سمعت الربيع يقول فيه قول آخر أنه فطر إلا أن يبله فيكون في معنى السكره يبقى ما بين أسنانه وفي فيه من الطعام فيجبرى به الريق وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقبل وهو صائم قالت عائشة وكان أمسككم لإربه بأبي هو وأمي (قال) وروى عن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يكرهانها للشباب ولا يكرهانها للشيخ (قال) وإن وطئ دون الفرج فأفطر ولم يكفر وإن تلدز بالنظر فأفطر وإذا أغمى على رجل فغضى له يوم أو يومان من شهر رمضان ولم يكن أكل ولا شرب فعليه القضاء فإن أفاق في بعض النهار فهو في يومه ذلك صائم وكذلك إن أصبغ راقدا ثم استيقظ (قال المزني) إذا نوى من الليل ثم أغمى عليه فهو عندى صائم أفاق أو لم يبق وأيام الثاني ليس بصائم لأنه لم ينو في الليل وإذا لم ينو في الليل فأصبح مقيما فليس بصائم (قال الشيخان) وإذا حاضت المرأة فلا صوم عليها فإذا طهرت قضت الصوم ولم يكن عليها أن تعيد من الصلاة إلا ما كان في وقتها الذي هو وقت العذر والضرورة كما وصفت في باب الصلاة (قال) وأحب تعجيل الفطر وتأخير السجور اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا سافر الرجل بالمرأة سفرا يكون سنة وأربعين ميلا بالمهاشمي كان لهما أن يفطرا في شهر رمضان ويأتى أهله فإن صاما في سفرهما أجزأهما وليس لأحد أن يصوم في شهر رمضان^(١) دينا ولا قضاء لغيره فإن فعل لم يجزه لرمضان ولا لغيره صام رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر وأفطر وقال حمزة رضي الله عنه « إن شئت فضم وإن شئت فافطر » (قال) وإن قدم رجل من سفر نهارا مفطرا كان له أن يأكل حيث لا يراه أحد وإن كانت امرأته حائضا فطهرت كان له أن يجامعها ولو ترك ذلك كان أحب إلى ولو أن مقيما نوى الصوم قبل الفجر ثم خرج بعد الفجر مسافرا لم يفطر يومه لأنه دخل فيه مقيما (قال المزني) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صام في مكة في رمضان حتى بلغ كراع التميم وصام الناس معه ثم أفطر وأمر من صام معه بالإفطار ولو كان لا يجوز فطره ماقل النبي صلى الله عليه وسلم (قال) ومن رأى الهلال وحده وجب عليه الصيام فإن رأى هلال شوال حل له أن يأكل حيث لا يراه أحد ولا يعرض نفسه للتهمة بترك فرض الله والعقوبة من السلطان (قال) ولا أقبل على رؤية الفطر إلا عدلين (قال المزني) هذا

(١) قوله « دينا » كذا في النسخ ولعله محرف من الناسخ عن « نذرا » أو نحوه فحرفه، كتيبه مصححه .

بعض^(١) لأحد قوله أن لا يقبل في الصوم إلا عدلين (قال) حدثنا إبراهيم قال حدثنا الربيع قال الشافعي لا يجوز أن يصام بشهادة رجل واحد ولا يجوز أن يصام إلا بشاهدين ولأنه الاحتياط قال^(٢) « وإن صعد قبل الزوال أفطر وصلى بهم الإمام صلاة العيد وإن كان بعد الزوال فلا صلاة في يومه وأحب إلى أن يصلى العيد من التمدد لما ذكر فيه وإن لم يكن ثابتاً (قال المزني) وله قول آخر أنه لا يصلى من التمدد وهو عند أبيس لأنه لو جاز أن يقضى جاز في يومه وإذا لم يجز القضاء في أقرب الوقت كان فيما بعده أبعد ولو كان ضحى غداً مثل ضحى اليوم لزم في ضحى يوم بعد شهر لأنه مثل ضحى اليوم قال ومن كان عليه الصوم من شهر رمضان لمرض أو سفر فلم يقضه وهو يقدر عليه حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر كان عليه أن يصوم الشهر ثم يقضى من بعده الذي عليه ويكفر السكندر يوم مدياً لمسكين بعد النبي صلى الله عليه وسلم فإن مات أطعم عنه وإن لم يمكنه القضاء حتى مات فلا كفارة عليه (قال) ومن قضى متفرقاً أجزاءً ومتتابعاً أحب إلى ولا يصام يوم الفطر ولا يوم النحر ولا أيام منى فرضاً أو نفلاً (قال) وإن بلغ حصاة أو ماليس بطعام أو احتقن أو داوى جرحه حتى يصل إلى جوفه أو استعط حتى يصل إلى جوف رأسه فقد أفطر إذا كان ذا كرا ولا شيء عليه إذا كان ناسياً وإذا استنشق رفق فإن استيقن أنه قد وصل إلى الرأس أو الجوف في الضمضة وهو عائد إذا كر أصومه أفطر (وقال) في كتاب ابن أبي ليلى لا يلزمه حتى يحدث ازدرداً فأما إن كان أراد المضمضة فسبقه لإدخال النفس وإخراجه فلا بعيد وهذا خطأ في معنى النسيان أو أخف منه (قال المزني) إذا كان الآكل لا يشك في الليل فيروى الفجر مفطراً بإجماع وهو بالناسي أشبه لأن كليهما لا يعلم أنه صائم والسابق إلى جوفه الماء يعلم أنه صائم فإذا أفطر في الأشبه بالناسي كان الأبعد عندى أولى بالفطر (قال الشافعي) وإن اشتبهت الشهوة على أمير فتجرى شهر رمضان فوافقه أو ما بعده أجزاءً ولصائم أن يكتحل وينزل الحوض فيغتسل فيه ويحتجم كان ابن عمر يحتجم صائماً قال وما سمعت من الربيع (قال الشافعي) ولا أعلم في الحجامة شيئاً ثبت ولو ثبت الحديثان حديث «أفطر الحاجم» وحديث آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم فإن حديث ابن عباس احتجم وهو صائم ناسخ للأول^(٣) وأن فيه بيان وأنه زمن الفتح وحجامة النبي صلى الله عليه وسلم بعده وأكره العلل لأنه يحل الربيع قال وصوم شهر رمضان واجب على كل بالغ من رجل وامرأة وعبد ومن احتلم من القلمان أو أسلم من الكفار بعد أيام من شهر رمضان فإنهما يستقبلان الصوم ولا قضاء عليهما فيما مضى وأحب للصائم أن يتره صيامه عن اللفظ القبيح والاشاعة وإن شوتهم أن يقول إن صائم بالخبر في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصوم ويقدر على الكفارة يتصدق عن كل يوم بمد من حنطة^(٤) وروى عن ابن عباس في قوله جل وعز « وعلى

(١) قوله « بعض لأحد قوله » كذا في الأصل وفي نسخة « بقض » وليحذر اللفظ . كتيبه مصححه .

(٢) قوله « وإن صعد الخ » كذا في الأصل وعبارة الأم « وإن غاب أي هلال رمضان وشوال فجاهتهم البيئة أنهم صاموا يوم الفطر أفطروا أي ساعة جاءتهم البيئة فإن جاءتهم البيئة قبل الزوال صلوا صلاة العيد الخ اه » وبها يعلم ما هنا . كتيبه مصححه .

(٣) وأن فيه بيان ، وأنه زمن الفتح كذا في الأصل وأظن العبارة محرفة فحررها . كتيبه مصححه .

(٤) قوله وروى عن ابن عباس في قوله جل وعز « وعلى الذين يطيقونه » عبارة الكشف بعد أن فسر الآية على القراءة المشهورة « وقرأ ابن عباس يطيقونه تفعليل من الطوق أي يكافونه أو يقلدونه ويقال لهم صوموا وعنه يطيقونه بمعنى يشكفونه ويطوقونه بإدغام التاء في الطاء ويطيقونه ويطيقونه بمعنى يطوقونه وأصلها يطيقونه ويطيقونه على أنهما من فاعل وتفعليل من الطوق اه ملخصاً » وهذا عام ما هنا . كتيبه مصححه .

الذين يطبقونه فدية طعام مسكين » قال المرأة اللهم والشيخ الكبير اللهم يطران ويطعمان لكل يوم مسكينا (قال الشيخ إبي) وغيره من المفسرين يقرءونها « يطبقونه » وكذلك نقرأها ونزوم أنها نزلت حين نزل فرض الصوم ثم نسخ ذلك قال وآخر الآية يدل على هذا المعنى لأن الله عز وجل قال « فدية طعام مسكين فمن تطوع خيرا » فزاد على مسكين « فهو خير له » ثم قال « وأن تصوموا خير لكم » قال فلا يأمر بالصيام من لا يطبقه ثم بين فقال « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » وإلى هذا ذهب وهو أشبه بظاهر القرآن (قال المزي) هذا بين في التنزيل مستغنى فيه عن التأويل (قال الشيخ إبي) ولا أكره في الصوم السواك بالعود الرطب وغيره وأكرهه بالمعنى لما أحب من خلوف فم الصائم .

باب صوم التطوع

(قال الشيخ إبي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن طلحة بن يحيى بن طلحة عن عمته عائشة بنت طلحة أنها قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فقالت خبأنا لك حيسا فقال « أما إني كنت أريد الصوم ولكن قريه » قال وقد صام رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره حتى بلغ كراع النعميم ثم أفطر وركع عمر ركعة ثم انصرف فقيل له في ذلك فقال إنما هو تطوع فمن شاء زاد ومن شاء نقص وما ثبت عن علي رضي الله عنه مثل ذلك وعن ابن عباس رحمه الله وجابر أنهما كانا لا يريان بالإفطار في صوم التطوع بأسا وقال ابن عباس في رجل صلى ركعة ولم يصل معها له أجر ما احتسب (قال الشيخ إبي) رحمه الله تعالى : فمن دخل في صوم أو صلاة فأحب أن يستتم وإن خرج قبل النمام لم يعد .

باب النهي عن الوصال في الصوم

(قال الشيخ إبي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال ففيل يارسول الله إنك تواصل قال « إني لست مثلكم إني أطعم وأسقي » (قال الشيخ إبي) وفرق الله بين رسوله صلى الله عليه وسلم وبين الناس في أمور أباحها له حظرها عليهم وفي أمور كتبها عليه خففها عنهم .

باب صوم يوم عرفة ويوم عاشوراء

(قال الشيخ إبي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا داود بن شاپور وغيره عن أبي قزعة عن أبي الخليل عن أبي حرملة عن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صيام يوم عرفة كفارة السنة والسنة التي تليها وصيام يوم عاشوراء يكفر سنة » قال فأحب صومها إلا أن يكون حاجا فأحب له ترك صوم يوم عرفة لأنه حاج مضى مسافر ولترك النبي صلى الله عليه وسلم صومه في الحج وليقوى بذلك على الدعاء وأفضل الدعاء يوم عرفة .

باب النهي عن صيام يومي الفطر والأضحى وأيام التشريق

(قال الشيخ إبي) وأنهى عن صيام يوم الفطر ويوم الأضحى وأيام التشريق لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها ولو صامها متمتع لا يجد هديا لم يجز عنه عندنا (قال المزي) قد كان قال يحجزه ثم رجع عنه .

باب فضل الصدقة في رمضان وطلب القراءة

(قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في شهر رمضان وكان جبريل عليه السلام يلقاه في كل ليلة في رمضان فيعرض عليه القرآن فإذا لقيه كان أجود بالخير من الريح المرسلة (قال الشافعي) وأحب للرجل الزيادة بالجوّد في شهر رمضان افتداء به والحاجة الناس فيه إلى مصالحهم ولتشاغل كثير منهم بالصوم والصلاة عن مكاسبهم .

باب الاعتكاف

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الهيثم عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الأوسط من شهر رمضان فلما كانت ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه قال صلى الله عليه وسلم « من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر » قال « وأريت هذه الليلة ثم أنسيتها » قال « ورأيتني أسجد في صبيحتها في ماء وطين فالتمسوها في العشر الأواخر والتمسوها في كل وتر » فطرت السماء من تلك الليلة وكان المسجد على غريش فوكف المسجد قال أبو سعيد فأبهرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف علينا وعلى جبهته وأنه أنزل الماء والطين في صبيحة إحدى وعشرين (قال الشافعي) وحديث النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أنها في العشر الأواخر والذي يشبه أن يكون فيه ليلة إحدى أو ثلاث وعشرين ولا أحب ترك طلبها فيها كلها وروى حديث عائشة أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف يدنى إلى رأسه فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان وقالت عائشة ففسلته وأنا حائض (قال الشافعي) فلا بأس أن يدخل المعتكف رأسه في البيت ليفسل ويرجل والاعتكاف سنة حسنة ويجوز بغير صوم وفي يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق (قال المزني) لو كان الاعتكاف يوجب الصوم وإنما هو تطوع لم يحز صوم شهر رمضان بغير تطوع وفي اعتكافه صلى الله عليه وسلم في رمضان دليل على أنه لم يصم الاعتكاف فتفهموا رحمكم الله ودليل آخر لو كان الاعتكاف لا يجوز إلا مقارنا للصوم لخرج منه الصائم بالليل لخروجه فيه من الصوم فلما لم يخرج منه من الاعتكاف بالليل وخرج فيه من الصوم ثبت منفردا بغير الصوم وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر أن يعتكف ليلة كانت عليه نذرا في الجاهلية ولا يصام فيها (قال الشافعي) ومن أراد أن يعتكف العشر الأواخر دخل فيه قبل الترويب فإذا هل شوال فقد أتم العشر ولا بأس أن يشترط في الاعتكاف الذي أوجبه بأن يقول إن عرض لي عارض خرجت ولا بأس أن يعتكف ولا ينوي أياما متى شاء خرج واعتكفه في المسجد الجامع أحب إلى فإن اعتكف في غيره فمن الجمعة إلى الجمعة (قال) ويخرج للعائط والبول إلى منزله وإن بعد ولا بأس أن يسأل عن المريض إذا دخل منزله وإن أكل فيه فلا شيء عليه ولا يقيم بعد فراغه ولا بأس أن يشتري ويبيع ويخط ويحاسب العلماء ويحدث بما أحب ما لم يكن مائما ولا يفسده سباب ولا جدال ولا يعود المرضى ولا يشهد الجنازة إذا كان اعتكافه واجبا (قال) ولا بأس إذا كان مؤذنا أن يصعد المنارة وإن كان خارجا يؤذيه . الأذان بالصلاة للوالة وإن كانت عليه شهادة فعليه أن يجيب فإن فعل خرج من اعتكافه وإن مرض أو أخرجه السلطان واعتكافه واجب فإذا برى أو خلى عنه بنى فإن مكث بعد برئه شيئا من غير عذر ابتداء وإن خرج

لغير حاجة نقض اعتكافه فإن نذر اعتكافا بصوم فأفطر استأنف (وقال) في باب ما جمعت له من كتاب الصيام والسنن والآثار لا يباشر المعتكف فإن فعل أفسد اعتكافه (وقال) في موضع من مسائل في الاعتكاف لا يفسد الاعتكاف من الوطء إلا ما يوجب الحد (قال المزني) هذا أشبه بقوله لأنه منهي في الاعتكاف والصوم والحج عن الجماع فلما لم يفسد عنده صوم ولا حج بمباشرة دون ما يوجب الحد أو الإنزال في الصوم كانت المباشرة في الاعتكاف كذلك عندى في القياس (قال الشافعي) وإن جعل على نفسه اعتكاف شهر ولم يقل متابعاً أحببته متابعاً (قال المزني) وفي ذلك دليل أنه يجرئه متفرقاً (قال) وإن نوى يوماً فدخل في نصف النهار اعتكف إلى مثله وإن قال لله على اعتكاف يوم دخل فيه قبل الفجر إلى غروب الشمس وإن قال يومين فإلى غروب الشمس من اليوم الثاني إلا أن يكون له نية النهار دون الليل ويجوز اعتكافه ليلة وإن قال لله على أن أعتكف يوم يقدم فلان فقدم في أول النهار اعتكف في ما بقى فإن كان مريضاً أو محبوساً فإذا قدر قضاء (قال المزني) يشبه أن يكون إذ قدم في أول النهار أن يقضى مقدار ما مضى من ذلك اليوم من يوم آخر حتى يكون قد أكمل اعتكاف يوم وقد يقدم في أول النهار لطاوع الشمس وقد مضى بعض يوم فيقضى بعض يوم فلا بد من قضاؤه حتى يتم يوم ولو استأنف يوماً حتى حتى يكون اعتكافه موصلاً كان أحب إلى (قال الشافعي) ولا بأس أن يلبس المعتكف والمعتكفة وبأكلهما ونظيئهما شاءا وإن هلك زوجها خرجت فاعتدت ثم بنت ولا بأس أن توضع المائدة في المسجد وغسل اليدين في الطشت ولا بأس أن ينكح نفسه وينكح غيره والمرأة والعبد والمسافرون يعتكفون حيث شاءوا لأنه لا جمعة عليهم

- كتاب الحج -

(قال الشافعي) فرض الله تبارك وتعالى الحج على كل حر بالغ استطاع إليه سبيلا بدلالة الكتاب والسنة ومن حج مرة واحدة في دهره فليس عليه غيرها (قال الشافعي) والاستطاعة وجهان أحدهما أن يكون مستطيعا يبدنه واجدا من ماله ما يبايعه الحج يزاد وراحلة لأنه قبل بإرسول الله ما الاستطاعة؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم « زاد وراحلة » والوجه الآخر أن يكون معضوبا في بدنه لا يقدر أن يثبت على مركب بحال وهو قادر على من يطيعه إذا أمره أن يحج عنه بطاعته له أو من يستأجره فيكون هذا ممن لزمه فرض الحج كما قدر . ومعروف من لسان العرب أن يقول الرجل أنا مستطيع لأن ابني دارى أو أخيط نوبى يعنى بالإجارة أو بمن بطعنى وروى عن ابن عباس أن امرأة من خثعم قالت بإرسول الله إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبى شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستمسك على راحلته فهل ترى أن أحج عنه ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم « نعم » فقالت بإرسول الله فهل ينفعه ذلك ؟ فقال « نعم » كما لو كان على أهلك دين ففضيته نفعه » (قال الشافعي) فجعل النبي صلى الله عليه وسلم قضاءها الحج عنه كقضاءها الدين عنه فلا شيء أولى أن يجمع بينه مما جمع النبي صلى الله عليه وسلم بينه وروى عن عطاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع رجلا يقول لبيك عن شربة فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إن كنت حججت قلب عنه وإلا فاحجج » وروى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال لشيوخ كعب بن عجاج إن شئت فجهز رجلا يحج عنك .

باب الاستطاعة بالغير

(قال الشافعي) وإذا استطاع الرجل فأمكنه مسير الناس من بلده فقد لزمه الحج فإن مات قضى عنه وإن لم يمكنه لبعده داره ودنو الحج منه ولم يعش حتى يمكنه من قابل لم يلزمه وإن كان عام جدد أو عطش ولم يقدر على ما لا بد له منه أو كان خوف عدو أشبه أن يكون غير واجد للسبيل لم يلزمه ولم يبين على أن أوجب عليه ركوب البحر للحج إذا قدر عليه وروى عن عطاء وطاوس أنهما قالوا الحجة الواجبة من رأس المال وهو القياس (قال الشافعي) فليستأجر عنه في الحج والعمره بأقل ما يؤجر من ميقاته ولا يحج عنه إلا من قد أدى الفرض مرة فإن لم يكن حج فهي عنه ولا أجرة له وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمع رجلا يلبى عن فلان فقال له « إن كنت حججت قلب عنه وإلا فاحجج عن نفسك » وعن ابن عباس أنه سمع رجلا يقول « لبيك عن شربة » فقال : ويحك ! « ومن شربة » فأخبره فقال « احجج عن نفسك ثم حج عن شربة » (قال) وكذلك لو أحرمت طوعا وعليه حج كان فرضه أو عمره كانت فرضه .

باب بيان وقت فرض الحج وكونه على التراخي

(قال الشافعي) أنزلت فريضة الحج بعد الهجرة وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر على الحج وتختلف صلى الله عليه وسلم بالمدينة بعد منصرفه من تبوك لا يحاربها ولا مشغولا بشيء . وتختلف أكثر المسلمين قادرين على الحج وأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان كمن ترك الصلاة حتى يخرج وقتها مات ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الفرض ولا ترك المتخلفون عنه ولم يحج صلى الله عليه وسلم بعد فرض الحج إلا حجة الإسلام وهى حجة الوداع

وروى عن جابر ابن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بالمدينة تسع سنين ولم يحج ثم حج (قال الشيخان في) فوقت الحج ما بين أن يجب عليه إلى أن يموت .

باب بيان وقت الحج والعمرة

(قال الشيخان في) قال الله جل وعز « الحج أشهر معلومات » الآية (قال الشيخان في) وأشهر الحج شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة وهو يوم عرفة فمن لم يدركه إلى الفجر من يوم النحر فقد فاتته الحج وروى أن جابر بن عبد الله سئل أيهل بالحج قبل أشهر الحج ؟ قال لا وعن عطاء أنه قيل له أرايت رجلا جاء مهلا بالحج في رمضان ما كنت قاضيا له ؟ قال ! قول له اجعلها عمرة وعن عكرمة قال لا ينبغي لأحد أن يحرم بالحج إلا في أشهر الحج من أجل قول الله جل وعز « الحج أشهر معلومات » (قال) فلا يجوز لأحد أن يحج قبل أشهر الحج فإن فعل فإنها تكون عمرة كرجل دخل في صلاة قبل وقتها فتكون نافلة (قال) ووقت العمرة متى شاء ومن قال لا يعتمر إلا مرة في السنة خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه أعمار عائشة في شهر واحد من سنة واحدة مرتين وخالف فعل عائشة نفسها وعلى رضى الله عنه وابن عمر وأنس رحمهم الله .

باب بيان أن العمرة واجبة كالحج

(قال الشيخان في) قال الله جل ذكره « وآتوا الحج والعمرة لله » فقرن العمرة به وأشبهه بظاهر القرآن أن تكون العمرة واجبة واعتمر النبي صلى الله عليه وسلم قبل الحج ومع ذلك قول ابن عباس والذي نقى بيده إنها اقترنتما في كتاب الله « وآتوا الحج والعمرة لله » وعن عطاء قال ليس أحد من خلق الله إلا وعليه حجة وعمرة واجبتان (قال) وقال غيره من (١) مكينا وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قران العمرة مع الحج هديا ولو كانت نافلة أشبه أن لا تفرق مع الحج وقال رسول صلى الله عليه وسلم « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » وروى أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم أن العمرة هي الحج الأصغر .

باب القران وغير ذلك

(قال الشيخان في) ويجزئه أن يقرن العمرة مع الحج ويهريق دما والقارن أخف حالا من المتمتع وإن اعتمر قبل الحج ثم أقام بمكة حتى ينشئ الحج أنشأه من مكة لامن الميقات ولو أفرد الحج وأراد العمرة بعد الحج خرج من الحرم ثم أهل من أين شاء فسقط عنه بإحرامه بالحج من الميقات والميقات وأحرم بها من أقرب المواضع من ميقاتها ولا ميقات لها دون الحل كما يسقط ميقات الحج إذا قدم العمرة قبله لدخول أحدهما في الآخر (قال) وأحب إلى أن من الجمرات لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر منها فإن أخطأه ذلك فمن التعميم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعمار عائشة منها وهي أقرب الحل إلى البيت فإن أخطأه ذلك فمن الحديدية لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد أن يدخل بعمرة منها .

باب بيان إفراد الحج عن العمرة وغير ذلك

(قال الشيخان في) في مختصر الحج وأحب إلى أن يفرد إلى أن اثابت عندنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد وقال في كتاب اختلاف الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما

(١) قوله « مكينا » كذا في المختصر ومثله في أصل الأم وهو جمع مكى نسبة إلى مكة أضيف إلى الضمير. كتبه مصححه

سقت الهدى ولجعتها عمرة» (قال الشافعي) ومن قال إنه أفرد الحج يشبه أن يقول قاله على ما يعرف من أهل العلم^(١) الذي أدرك وفد رسول الله ﷺ أن أحدا لا يكون مقيا على حج إلا وقد ابتدا إحرامه بحج وأحسب عروة حين حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم بحج ذهب إلى أنه سمع عائشة تقول يفعل في حجه على هذا المعنى وقال فيها اختلفت فيه الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في عجزه ليس شيء من الاختلاف أيسر من هذا وإن كان الغلط فيه قبيحا من جهة أنه مباح لأن الكتاب ثم السنة ثم مالا أعلم فيه خلافا يدل على أن التمتع بالعمرة إلى الحج وإفراذ الحج والقرآن واسع كله وثبت أنه خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو فيما بين الصفا والمروة وأمر أصحابه أن من كان منهم أهل ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى ولجعتها عمرة» (فإن قال قائل) فمن أين أثبت حديث عائشة وجابر وابن عمر وطاوس دون حديث من قال قرن؟ (قيل) لتقدم صحبة جابر النبي صلى الله عليه وسلم وحسن سياقه لابتداء الحديث وآخره ولرواية عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفضل حفظها عنه وقرب ابن عمر منه ولأن من وصف انتظار النبي صلى الله عليه وسلم القضاء إذ لم يحج من المدينة بعد نزول فرض الحج طلب الاختيار فيها وسع الله من الحج والعمرة يشبه أن يكون أحفظ لأنه قد أتى في المتلاعنين فانتظر القضاء كذلك حفظ عنه في الحج ينتظر القضاء (قال المزني) إن ثبت حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرن حتى يكون معارضا للأحاديث سواء أفصل قول الشافعي أن العمرة فرض وأداء الفرضين في وقت الحج أفضل من أداء فرض واحد لأن من كثر عمله لله كان أكثر في ثواب الله .

باب بيان التمتع بالعمرة وبيان المواقيت وغير ذلك

. (قال الشافعي) قال الله جل وعز « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج » الآية فإذا أهل بالحج في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة صار متمتعاً فإن له أن يصوم حين يدخل في الحج وهو قول عمرو بن دينار (قال) وعليه أن لا يخرج من الحج حتى يصوم إذا لم يجد هدياً وأن يكون آخر ماله من الأيام الثلاثة في آخر صيامه يوم عرفة لأنه يخرج بعد عرفة من الحج ويكون في يوم لا صوم فيه يوم النحر ولا يصام فيه ولا أيام منى انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها وأن من طاف فيها فقد حل ولم يحز أن أقول هذا في حج وهو خارج منه وقد كنت أراه وقد يكون من قال يصوم أيام منى ذهب عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها (قال المزني) قوله هذا قياس لأنه لا خلاف في أن النبي صلى الله عليه وسلم سوي في نهيه عنها وعن يوم النحر فإذا لم يحز صيام يوم النحر انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه فكذلك أيام منى انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها (قال) ويصوم السبعة إذا رجع إلى أهله فإن لم يصم حتى مات تصدق عما أمكنه فلم يصمه عن كل يوم مداً من حنطة فإن لم يمت ودخل في الصوم ثم وجد الهدى فليس عليه الهدى وإن أهدي فحسن وحاضرو المسجد الحرام الذين لا تمتعه عليهم من كان أهله دون ليلتين وهو حينئذ أقرب المواقيت ومن سافر إليه صلى صلاة الحضر ومنه يرجع من لم يكن آخر عهده الطواف بالبيت حتى يطوف فإن جاوز ذلك إلى أن يصير مسافراً أجزأه دم .

(١) قوله : الذي أدرك وفد النبي كذا في الأصل ولعل في الكلام تحريفاً ، فخرر . كتبه مصححه ،

باب مواقيت الحج

(قال الشيخ أبي) ميقات أهل المدينة من ذى الحليفة وأهل الشام ومصر والمغرب وغيرها من الجحفة وأهل تهامة اليمن يلم بأهل نجد اليمن قرن وأهل المشرق ذات عرق ولو أهدلوا من العتيق كان أحب إلى والمواقيت لأهلها ولكل من يمر بها من أراد حجا أو عمرة وأهم مر بميقات غيره ولم يأت من بلده كان ميقاته ميقات ذلك البلد الذي يري به والمواقيت في الحج والعمرة والقران سواء ومن سلك برا أو بحرا تأخى حتى يهل من حذو المواقيت أو من ورائها ولو أتى على ميقات لا يريد حجا ولا عمرة فجاوزه ثم بدا له أن يحرم أحرم منه وذلك ميقاته ومن كان أهله دون الميقات فميقاته من حيث يحرم من أهله لا يجاوزه وروى عن ابن عمر أنه أهل من الفرع وهذا عندنا أنه مر بميقاته لا يريد إحراما ثم بدا له فأهل منه أو جاء إلى الفرع من مكة أو غيرها ثم بدا له فأهل منه ، وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن يهل حتى تنبث به راحلته .

باب الإحرام والتلبية

(قال الشيخ أبي) وإذا أراد الرجل الإحرام اغتسل لإحرامه من ميقاته وتجرد ولبس إزارا ورداء أبيضين وتطيب لإحرامه إن أحب قبل أن يحرم ثم يصلي ركعتين ثم يركب فإذا توجهت به راحلته لي وبكفيه أن ينوي حجا أو عمرة عند دخوله فيه وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالغتسل وتطيب لإحرامه وتطيب ابن عباس وسعد بن أبي وقاص (قال) فإن أبي يحج وهو يريد عمرة فهي عمرة وإن لي بعمرة يريد حجا فهو حج وإن لم يرد حجا ولا عمرة فليس بشئ وإن لي بريد الإحرام ولم ينو حجا ولا عمرة فله الخيار أيهما شاء وإن لي بأحدهما فنتسبه فهو قارن ويرفع صوته بالتلبية لقول النبي صلى الله عليه وسلم «أتأني جبريل عليه السلام فأمرني أن آمر أصحابي أو من معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية» (قال) ويلبي المحرم قائما وقاعدا وراكبا ونازلا وجنبا ومنظفرا وعلى كل حال رافعا صوته في جميع مساجد الجماعات وفي كل موضع وكان السلف يستحبون التلبية عند (١) اضطظام الرفاق وعند الإشراف والهويط وخلف الصلوات وفي استقبال الليل والنهار وبالأشجار ونحوه على كل حال (قال) والتلبية أن يقول «لبك اللهم لبيك لبك لا شريك لك لبك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك» لأنها تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يضيق أن يزيد عليه وأختار أن يفرد تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقصر عنها ولا يجاوزها إلا أن يرى شيئا يعجبه فيقول «لبك إن العيش عيش الآخرة» فإنه لا يروى عنه من وجه يثبت أنه زاد غير هذا فإذا فرغ من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله رضا الجنة واستعاذ برحمته من النار فإنه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال) والمرأة في ذلك كالرجل إلا ما أمرت به من السر وأستر لها أن تخفض صوتها بالتلبية وإن لها أن تلبس القميص والقباء والدرع والسر اويل والخمار والحففين والقفازين وإحرامها في وجهها فلا تحرمه وتسدل عليه الثوب وتحافيه عنه ولا تمسه وتحرم رأسها فإن خمرت وجهها عامدة اقتدت وأحب إلى أن تحتضب للإحرام قبل أن تحرم وروى عن عبد الله بن عبيد وعبد الله بن دينار قال من السنة أن تمسح المرأة بيديها شيئا من الحناء ولا تحرم وهي (٢) غفل وأحب لها أن تطوف ليلا ولا رمل عليها ولكن تطوف على هيتها .

(١) اضطظام الرفاق : أى ازدحامهم اشتغال من « الضم » . كتبه مصححه .

(٢) قوله غفل بضم العين وسكون الفاء أى خالية من الحضاب لا أثر عليها منه مأخوذ من قولهم « ناقة غفل » لا أثر عليها ولا علامة ، كذا في كتب اللغة . كتبه مصححه .

باب فيما يمتنع على المحرم من اللبس

(قال الشافعي) ولا يلبس المحرم قميصا ولا عمامة ولا برنسا ولا خفين إلا أن لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين وإن لم يجد إزارا تلبس سراويل لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك كله ولا يلبس ثوبا مسه زعفران ولا ورس ولا شيء من الطيب ولا يغطي رأسه وله أن يغطي وجهه فإن احتاج إلى تغطية رأسه ولبس ثوب محيط وخفين ففعل ذلك من شدة برد أو حر إن فعل ذلك كله في مكانه كانت عليه فدية واحدة وإن فرق ذلك شيئا بعد شيء كان عليه لكل لبسة فدية وإن احتاج إلى حلق رأسه فحلقه ففدية وإن تطيب ناسيا فلا شيء عليه وإن تطيب عامدا فعليه الفدية والفرق في التطيب بين الجاهل والعالم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الأعرابي وقد أحرم وعليه خلو قنبر الحية وغسل الصفرة ولم يأمره في الخبر بفدية (قال المزني) في هذا دليل أن ليس عليه فدية إذا لم يكن في الخبر ^(١) وهكذا روى في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصائم يقع على امرأته فقال النبي صلى الله عليه وسلم « أعتق وأتمل » ولم يذكر أن عليه القضاء وأجمعوا أن عليه القضاء (قال الشافعي) وما شتم من نبات الأرض مما لا يتخذ طيباً أو أكل تفاحاً أو أخرج أو دهن جسده بغير طيب فلا فدية عليه وإن دهن رأسه أو لحيته بدهن غير طيب فعليه الفدية لأنه موضع الدهن وترجيل الشعر (قال المزني) ودهن المحرم الشجاع في مواضع ليس فيها شعر من الرأس ولا فدية (قال المزني) والقياس عندي أنه يجوز له الزيت بكل حال يدهن به المحرم الشعر بغير طيب ^(٢) ولو كان فيه طيب ما أكله (قال الشافعي) وما أكل من خبيص فيه زعفران يصبغ اللسان فعليه الفدية وإن كان مستهلكاً فلا فدية فيه والعصفر ليس من الطيب وإن مس طيباً يابسا لا يبيق له أثر وإن بقي له ريح فلا فدية وله أن يجلس عند العطار ويشترى الطيب مالم يمس به شيء من جسده ويجلس عند السكبية وهي تجمر وإن مسها ولا يعلم أنها رطبة فمعلق يده طيب غسله فإن تعمد ذلك افتدى وإن حلق وتطيب عامدا فعليه فديتان وإن حلق شعرة فعليه مد وإن حلق شمرتين فمدان وإن حلق ثلاث شعرات فدم وإن كانت متفرقة ففي كل شعرة مد وكذلك الأظفار والعمد فيها والخطأ سواء ويحلق المحرم شعر الحبل وليس للمحل أن يحلق شعر المحرم فإن فعل بأمر المحرم فالفدية على المحرم وإن فعل بغير أمره مكرهاً كان أو نائماً رجع على الحلال بفدية وتصدق بها فإن لم يصل إليه فلا فدية عليه (قال المزني) وأصبت في سماعي منه ثم خط عليه أن يقتدى ويرجع بالفدية على المحل وهذا أشبه بمعناه عندي (قال الشافعي) ولا بأس بالسكحل مالم يكن فيه طيب فإن كان فيه طيب افتدى ولا بأس بالاعتسال ودخول الحمام اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم ودخل ابن عباس حمام الجحفة فقال ما يباي الله بأوساخكم شيئاً (قال) ولا بأس أن يقطع العرق ويختنم مالم يقطع شعرا واحتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم محرماً ولا يبتكح المحرم ولا يبتكح لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك وقال فإن نكح أو أنكح فالسكاح فاسد ولا بأس بأن يرجع امرأته إذا طلقها تطليقة مالم تنقض العدة ويلبس المحرم المنطقة للنفقة ويستظل في الحمل ونازلاً في الأرض .

(١) قوله : وهكذا روى في الحديث الخ كذا في الأصل ولعل في العبارة سقطاً أو تحريفاً ، فلتنحصر .

كتبته مصححه .

(٢) قوله « ولو كان فيه الخ » كذا في الأصل وانظر . كتبته مصححه

باب ما يلزم عند الإحرام وبيان الطواف والسعي وغير ذلك

(قال الشافعي) وأحب للمحرم أن يغتسل من ذى طوى لدخول مكة وبدخل من ثنية كذا وتقتل المرأة الحائض لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماء بذلك وقوله عليه السلام للحائض « افعلي مايفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت » (قال) فإذا رأى البيت قال « اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وعظمه بمن حجه أو اعتمره تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة » (وقال) وتقول « اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام » ويفتتح الطواف بالاستلام فيقبل الركن الأسود ويستلم اليمنى يده ويقبلها ولا يقبله لأنى لم أعلم روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قبل إلا الحجر الأسود واستلم اليمنى وأنه لم يهرج على شيء دون الطواف ولا يبتدىء بشيء غير الطواف إلا أن يجد الإمام في المكتوبة أو يخاف فوت فرض أو ركعتي الفجر (قال) ويقول عند ابتدائه الطواف والاستلام « باسم الله والله أكبر اللهم بإيمانا بك وتصديقا بكتابتك ووفاء بهدئك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم » ويضطبط للطواف لأن النبي صلى الله عليه وسلم اضطبط حين طاف ثم عمر (قال) والاضطباع أن يستعمل بردائه على منكبيه الأيسر ومن تحت منكبيه الأيمن فيكون منكبيه الأيمن مكشوفاً حتى يكل سعيه والاستلام في كل وتر أحب إلى منه في كل شفع (قال الشافعي) ويرمل ثلاثاً ويمشي أربعاً ويبتدىء الطواف من الحجر الأسود ويرمل ثلاثاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الأسود حتى انتهى إليه ثلاثاً والرمل هو الحلب لاشدة السعي والدنو من البيت أحب إلى وإن لم يمكنه الرمل وكان إذا وقف وجد فرجة وقف ثم رمل فإن لم يمكنه أحببت أن يصير حاشية في الطواف إلا أن يمنعه كثرة النساء فيتحرك حركة مشيه متقارباً ولا أحب أن يثب من الأرض وإن ترك الرمل في الثلاث لم يقض في الأربع وإن ترك الاضطباع والرمل والاستلام فقد أساء ولا شيء عليه وكذا حاذى الحجر الأسود كبر وقال في رمله « اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيًا مشكوراً » ويقول في سعيه « اللهم اغفر وارحم واغف عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » ويدعو فيها بين ذلك بما أحب من دين ودنيا ولا يجرى الطواف إلا بما تجزى به الصلاة من الطهارة من الحدث وغسل النجس فإن أحدث توضأً وابتدأ وإن بقى على طوافه أجزاء وإن طاف فسلك الحجر أو على جدار الحجر أو على شاذروان السكبة لم يعتد به في الطواف وإن نكس الطواف لم يجزه بحال (قال المزني) الشاذروان تأزير البيت خارجاً عنه وأحسبه على أساس البيت لأنه لو كان مبانيلاً لأساس البيت لأجزاء الطوف عليه (قال الشافعي) فإذا فرغ صلى ركعتين خلف المقام يقرأ في الأولى بأم القرآن و « قل يا أيها الكافرون » وفي الثانية بأم القرآن و « قل هو الله أحد » (قال الشافعي) ثم يعود إلى الركن فيستلمه ثم يخرج من باب الصفا فيرق عليها فيكبر ويهمل ويدعو الله فيها بين ذلك بما أحب من دين ودنيا ثم ينزل فيمشي حتى إذا كان دون الميل الأخضر المعلق في ركن المسجد بنحو من ستة أذرع سعى سعيًا شديداً حتى يحاذي الميلى الأخضرين اللذين بفناء المسجد ودار العباس ثم يمشي حتى يرق على المروة فيصنع عليها كما صنع على الصفا حتى يتم سعيه يبدأ بالصفا ويختم بالمروة فإن كان معتمراً وكان معه هدى نحر وحلق أو قصر وحلق أفضل وقد فرغ من العمرة ولا يقطع المعتمر التلبية حتى يفتتح الطواف مستلماً أو غير مستلم وهو قول ابن عباس وليس على النساء حلق ولكن يقصرن وإن كان حاجاً أو قارناً أجزاء طواف واحد لاجبه وعمرته لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة وكانت قارئة « طوافك يكفيك لحجبتك وعمرتك » غير أن على القارن الهدى لقراءته ويقم على إحرامه

حتى يتم حجه مع إمامه ويخطب الإمام يوم السابع من ذي الحجة بعد الظهر بمكة ويأمرهم بالعدو من التمد إلى متى ليوافوا الظهر متى فيصلى بها الإمام الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة والصبح من التمد ثم يعدو إذا طلعت الشمس إلى عرفة وهو على تلبيته فإذا زالت الشمس صعد الإمام فيجلس على المنبر فيخطب الخطبة الأولى فإذا جلس أخذ المؤذنون في الأذان وأخذ هو في السلام وخفف السلام الآخر حتى ينزل بقدر فراغ المؤذن من الأذان ويقم المؤذن ويصلى الظهر ثم يقم فيصلى العصر ولا يحجر بالقراءة ثم يركب فيروح إلى الموقف عند الصخرات ثم يستقبل القبلة بالدعاء وجنبا وقف الناس من عرفة أجزأهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « هذا موقف وكل عرفة موقف » (قال) حدثنا إبراهيم قال حدثنا الربيع قال سمعت الشافعي يقول « عرفة كل سهل وجبل أقبل على الموقف فيما بين التلعة التي تقضى إلى طريق نعمان وإلى حصين وما أقبل من كسكب » وأحب للحاج ترك صوم عرفة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصمه وأرى أنه أتوى للذفطر على الدعاء وأفضل الدعاء يوم عرفة فإذا غربت الشمس دفع الإمام وعليه الوقار والسكينة فإن وجد فرجة أسرع فإذا أتى المزدلفة جمع مع الإمام المغرب والعشاء بإقامتين لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما بها ولم يناد في واحدة منهما إلا بإقامة ولا يسبح بينهما ولا على إثر واحدة منهما ويبيت بها فإن لم يبيت بها فعليه دم شاة وإن خرج منها بعد نصف الليل قال ابن عباس كنت فيمن قدم النبي صلى الله عليه وسلم مع ضعة أهله يعني من مزدلفة إلى منى (قال) وبأخذ منها الحصى للرمل يكون قدر حصى الخذف لأن بقدرها رمى النبي صلى الله عليه وسلم ومن حيث أخذ أجزأ إذا وقع عليه اسم حجر مرمر أو يرام أو كذبان أو فهر فإن كان كحلا أو زرينجا أو ما أشبهه لم يحزه وإن رمى بما قدرمى به مرة كرهته وأجزأ عنه ولو رمى ف وقعت حصاة على محمل ثم استندت ف وقعت في موضع الحصى أجزأه وإن وقعت في ثوب رجل ففضها لم يحزه فإذا أصبح صلى الصبح في أول وقتها ثم يقف على قرح حتى يسفر قبل طلوع الشمس ثم يدفع إلى منى فإذا صار في بطن محسر حرك دابته قدر رمية حجر فإذا أتى منى رمى جمرة العقبة من بطن الوادى سبع حصيات ويرفع يديه كلما رمى حتى يرى بياض ماتحت منكبيه ويكبر مع كل حصاة وإن رمى قبل الفجر بعد نصف الليل أجزأ عنه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أم سلمة أن تعجل الإفاضة وتوافي صلاة الصبح بمكة وكان يومها فأحب أن يوافيه صلى الله عليه وسلم ولا يمكن أن تكون رمت إلا قبل الفجر ثم ينحر الهدى إن كان معه ثم يحلق أو يقصر وبأكل من لحم هديه وقد حل من كل شيء إلا النساء فقط ولا يقطع التلبية حتى يرمى الجمرة بأول حصاة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى رمى الجمرة وعمر وابن عباس وعطاء وطاوس ومجاهد لم يزالوا يلبيون حتى رموا الجمرة (قال) ويتطيب إن شاء حلله قبل أن يطوف بالبيت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم تطيب لحله قبل أن يطوف بالبيت ويخطب الإمام بعد الظهر يوم النحر ويعلم الناس النحر والرمى والتعميل لمن أرادته في يومين بعد النحر ومن حلق قبل أن يذبح أو نحر قبل أن يرمى أو قدم الإفاضة على الرمي أو قدم نسكا قبل نسك مما يفعل يوم النحر فلا حرج ولا فدية واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم ما سئل يومئذ عن شيء قدم أو أخر إلا قال « افعل ولا حرج » ويطوف بالبيت طواف الفرض وهي الإفاضة وقد حل من كل شيء النساء وغيرهن ثم يرمى أيام منى الثلاثة في كل يوم إذا زالت الشمس الجمرة الأولى بسبع حصيات والثانية بسبع والثالثة بسبع فإن رمى بخصاتين أو ثلاث في مرة واحدة فهن كواحدة وإن نسي من اليوم الأول شيئا من الرمي رماه في اليوم الثاني وما نسيه في الثاني رماه في الثالث (قال) ولا بأس إذا رمى الرعاء الجمرة يوم النحر أن يصدروا ويدعوا المبيت يعني ليبيتهم ويدعوا الرمي من الغد

من يوم البحر ثم يأتيان من بعد الغد وهو يوم النحر الأول فيرمون لليوم الماضي ثم يعودوا فيستأنقوا يومهم ذلك ويخطب الإمام بعد الظهر يوم الثالث من يوم النحر وهو النفر الأول فيودع الحاج ويعلمهم أن من أراد التعجيل فذلك له وبأمرهم أن يختموا حجهم بتقوى الله وطاعته واتباع أمره فمن لم يتعجل حتى يمسي رمى من الغد فإذا غربت الشمس انقضت أيام منى وإن تدارك عليه رميان في أيام منى ابتداء الأول حتى يكمل ثم عاد فابتداء الآخر ولم يجزه أن يرمى بأربع عشرة حصاة في مقام واحد فإن آخر ذلك حتى تنقضي أيام الرمي وترك حصاة فعليه مد طعام بمد النبي صلى الله عليه وسلم لمسكين وإن كانت حصانان فمدان لمسكينين وإن كانت ثلاث حصيات قدم وإن ترك البيت ليلة من ليالى منى فعليه مد وإن ترك ليلتين فعليه مدان وإن ترك ثلاث ليال قدم والدم شاة يذبحها لمسكين الحرم ولا رخصة في ترك البيت بمنى إلا لرعاء الإبل وأهل سقاية العباس دون غيرهم ولا رخصة فيها إلا لمن ولي القيام عليها منهم وسواء من استعمل عليها منهم أو من غيرهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص لأهل السقاية من أهل بيته أن يبيتوا بمكة ليلالى منى وبغول الصبي في كل أمره ما يفعل الكبير وما عجز عنه الصبي من الطواف والسعى حمل وفعل ذلك به وجعل الحصى في يده ليرمي فإن عجز رمى عنه وليس على الحاج بعد فراغه من الرمي أيام منى إلا وداع البيت فيودع البيت ثم ينصرف إلى باده والوداع الطواف بالبيت وبركع ركعتين بعده فإن لم يخطف وانصرف فعليه دم لمسكين الحرم وليس على الخائف وداع لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص لها أن تنفر بلا وداع وإذا أصاب الحرم امرأته المحرمة فغيب الحشفة ما بين أن يحرم إلى أن يرمى الجرة فقد أفسد حجه وسواء وطئ مرة أو مرتين لأنه فساد واحد وعليه الهدى بدنة ويحج من قابل بامرأته ويجزى عنهما هدى واحد وما تلذ منها دون الجماع فشاة تجزئه فإن لم يجد المفسد بدنة بفجرة فإن يجد فسبعا من نتم فإن لم يجد قومت البدنة دراهم بمكة والدراهم طعاما فإن لم يجد صام عن كل مد يوما هكذا كل واجب عليه يعسر به ما لم يأت فيه نص خبر ولا يكون الطعام والهدى إلا بمكة أو منى والصوم حيث شاء لأنه لا منفعة لأهل الحرم في الصوم ومن وطئ أهله بعد رمى الجمار فعليه بدنة وبهم حجه (قال المزني) قرأت عليه هذه المسألة قلت أنا إن لم تسكن البدنة إجماعا أو أصلا فالقياس شاة لأنها هدى عندي (قال الشيخانبي) ومن أفسد العمرة فعليه القضاء من الميقات الذي ابتدأها منه فإن قيد فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة أن تقضي العمرة من التعميم فليس كما قال إنما كانت قارنا وكان عمرها شيئا استحسنه فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بها لا أن عمرها كانت قضاء أقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لها «طوافك بكفك لحجك وعمرتك» (قال الشيخانبي) ومن أدرك عرفة قبل الفجر من يوم النحر فقد أدرك الحج واحتج في ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم «من أدرك عرفة قبل الفجر من يوم النحر فقد أدرك الحج» (قال) ومن فاتته ذلك فاته الحج فأمره أن يحل بطواف وسعى وحلاق (قال) وإن حل بعمل عمرة فليس أن حجه صار عمرة وكيف يصبر عمرة وقد ابتداء حجبا (قال المزني) إذا كان عمله عنده عمل حج لم يخرج منه إلى عمرة فقياس قوله أن يأتي بياق الحج وهو البيت بمنى والرمي بها مع الطواف والسعى وتأول قول عمر افعل ما فعل المعتز إنما أراد أن الطواف والسعى من عمل الحج لا أنها عمرة (قال الشيخانبي) ولا يدخل مكة إلا بإحرام في حج أو عمرة ليازيها جميع البلدان إلا أن من أصابنا من رخص لأعطائين ومن يدخله لنافع أهله أو كسب نفسه (قال الشيخانبي) ولعل حظايبهم عبيد ومن دخلها بغير إحرام فلا قضاء عليه .

باب من لم يدرك عرفة

(قال الشيخان) أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه قال « ومن لم يدرك عرفة قبل الفجر فقد فاتته الحج فليأت البيت وليطف به وليسع بين الصفا والمروة ثم ليحلق أو يقصر إن شاء وإن كان معه هدى فليغيره قبل أن يحلق ويرجع إلى أهله فإذا أدرك الحج قابلا فليحجج وليهدى » وروى عن عمر أنه قال لأبي أيوب الأنصاري « وقد فاتته الحج » اصنع ما يصنع المعتمر ثم قد حلت فإذا أدركت الحج قابلا فاحجج وأهد ما استيسر من الهدى » وقال عمر رضى الله عنه أيضا لحبار بن الأسود مثل معنى ذلك وزاد « فإن لم تجد هدبا فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعت » (قال الشيخان) فبهذا كله نأخذ (قال) وفي حديث عمر دلالة أنه استعمل أبا أيوب عمل المعتمر لأن إحرامه صار عمرة .

باب الصبي إذا بلغ والعبد إذا عتق والدمي إذا أسلم وقد أحرموا

(قال الشيخان) وإذا بلغ غلام أو عتق عبد أو أسلم ذمي وقد أحرموا ثم وافوا عرفة قبل طلوع الفجر من يوم النحر فقد أدركوا الحج وعليهم دم (قال) وفي موضع آخر أنه لا يبين له أن الغلام والعبد عليهما في ذلك دم وأوجه على الكافر لأن إحرامه قبل عرفة وهو كافر ليس بإحرام (قال المزني) فإذا لم يبين عنده أن على العبد والصبي دما وهما مسلمان فالكافر أحق أن لا يكون عليه دم لأن إحرامه مع الكفر ليس بإحرام والإسلام يجب ما كان قبله وإنما وجب عليه الحج مع الإسلام بعرفات فيسكنها منزله أو كرجل صار إلى عرفة ولا يريد حجا ثم أحرم أو كمن جاوز الميقات لا يريد حجا ثم أحرم فلا دم عليه وكذلك نقول (قال الشيخان) ولو أفسد العبد حجه قبل عرفة ثم عتق والمرأى بوطء قبل عرفة ثم احتلم أنما ولم تجز عنهما من حجة الإسلام لأنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة رفعت إليه من محفنتها صبيا فقالت يا رسول الله ألهذا أحج قال « نعم ولك أجر » (قال) وإذا جعل له حجا فالحاج إذا جامع أفسد حجه (قال المزني) وكذلك في معناه عندى يعيد ويهدى (قال الشيخان) وإذا أحرم العبد بغير إذن سيده أحببت أن يدعه فإن لم يفعل فله حبسه وفيه قولان أحدهما تقوم الشاة دراهم والدرهم طعاما ثم يصوم عن كل مد يوما ثم يحل والآخر لا شيء عليه حتى يعتق فيكون عليه شاة (قال المزني) أولى بقوله وأشبهه عندى بنذهبه أن يحل ولا يظلم مولاة بغيته ومنع خدمته فإذا أعتق أهرق دما في معناه (قال الشيخان) ولو أذن له أن يتمتع فأعطاه دما لتمتع لم يجز عنه إلا الصوم ما كان مملوكا ويجزى أن يعطى عنه ميتا كما يعطى عن ميت قضاء لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سعدا أن يتصدق عن أمه بعد موتها .

باب هل له أن يحرم بحجتين أو عمرتين وما يتعلق بذلك

(قال الشيخان) من أهل بحجتين أو عمرتين معا أو حج ثم أدخل عليه حجا آخر أو بعمرتين معا أو بعمرته ثم أدخل عليها أخرى فهو حج واحد وعمره واحدة ولا قضاء عليه ولا فدية (قال المزني) لا يخلو من أن يكون في حجتين أو حجة فإذا أجمعا أنه لا يعمل عمل حجتين في حال ولا عمرتين ولا صوميتين في حال دل على أنه لا معنى إلا لواحدة منهما فبطلت الأخرى .

باب الإجارة على الحج والوصية به

(قال الشافعي) ولا يجوز أن يستأجر الرجل من يحج عنه إذا لم يقدر على مركب لضعفه أو كبره إلا بأن يقول يحرم عنه من موضع كذا وكذا فإن وقت له وقتاً فأحرم قبله فقد زاده وإن تجاوزه قبل أن يحرم فرجع محرماً أجزأه وإن لم يرجع فعليه دم من ماله ويرد من الأجرة بقدر ماترك وما وجب عليه من شيء بفعله فمن ماله دون مال المستأجر فإن أفسد حجه أفسد إجارته وعليه الحج لما أفسد عن نفسه ولو لم يفسد فمات قبل أن يتم الحج فله بقدر عمله ولا يحرمه عن رجل إلا من قد حج مرة ولو أوصى أن يحج عنه وارث لم يسم شيئاً أحج عنه بأقل ما يوجد أحد يحج به فإن لم يقبل أحج عنه غيره ولو أوصى لرجل بمائة دينار يحج بها عه فما زاد على أجر مثله فهو وصية له فإن امتنع لم يحج عنه أحد إلا بأقل ما يوجد به من يحج عنه .

باب جزاء الصيد

(قال الشافعي) وعلى من قتل الصيد الجزاء، عمدًا كان أو خطأ والكفارة فيهما سواء لأن كلا ممنوع بحرمته وكان فيه الكفارة وقياس ما اختلفوا من كفارة قتل المؤمن عمدًا على ما أجمعوا عليه من كفارة قتل الصيد عمدًا (قال) والعائد أولى بالكفارة في القياس من المخطئ .

باب كيفية الجزاء

(قال الشافعي) قال الله جل وعز « فجزاء مثل ما قتل من النعم » (قال الشافعي) والنعم الإبل والبقر والغنم (قال) وما أكل من الصيد صنفان دواب وطائر فما أصاب الحرم من الدواب نظر إلى أقرب الأشياء من المقتول شبيهاً من النعم ففدى به وقد حكم عمر وعثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وغيرهم في بلدان مختلفة وأزمان شتى بالمثل من النعم فحكم حاكمهم في العامة ببذنه وهي لا تسوى بذنه وفي حمير الوحش ببقرة وهو لا يسوى ببقرة وفي الضبيع بكبش وهو لا يسوى بكبشا وفي الغزال بعنز وقد يكون أكثر من ثمنها أضعافاً ودونها ومثلها وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بحفرة وهما لا يساويان عنافاً ولا جفرة فدل ذلك على أنهم نظروا إلى أقرب ما يقتل من الصيد شبيهاً بالبدل من النعم لا بالقيمة ولو حكموا بالقيمة لاختلقت لاختلاف الأسعار وتباينها في الأزمان وكل دابة من الصيد لم نسمها ففداؤها قياساً على ما مبيتنا ففداه منها لا يختلف ولا ينفى إلا من النعم وفي صغار أولادها صغار أولاد هذه وإذا أصاب صيدا أعور أو مكسوراً ففداه بمثله والصحيح أحب إلى وهو قول عطاء (قال) ويفدى الذكر بالذكر والأنثى بالأنثى وقال في موضع آخر ويفدى بالإناث أحب إلى وإن جرح ظلياً فنقص من قيمته العشر فعليه العشر من ثمن شاة وكذلك إن كان النقص أقل أو أكثر (قال المزني) عليه عشر الشاة أولى بأصله وإن قتل الصيد فإن شاء جزاء بمثله وإن شاء قوم المتسل دراهم ثم الدراهم طعاماً ثم تصدق به وإن شاء صام عن كل مد يوماً ولا يجزئه أن يتصدق بشيء من الجزاء إلا بمكة أو بني فأمّا الصرم فبعث شاة لأنه لا منفعة فيه لمساكين الحرم وإن أكل من لحمه فلا جزاء عليه إلا في قتله أو جرحه ولولد على صيد كان مسيئاً ولا جزاء عليه كالأمر بقتل مسلم لم يقتص منه وكان مسيئاً ومن قطع من شجر الحرم شيئاً جزاء محرماً كان أو حلالاً وفي الشجرة الصغيرة شاة وفي الكبيرة بقرة وذكروا هذا عن ابن الزبير وعطاء

(قال) وسواء ما قتل في الحرم أو في الإحرام مفرداً كان أو قارناً فجزاء واحد ولو اشتراكوا في قتل صيد لم يكن عليهم إلا جزاء واحد وهو قول ابن عمر وما قتل من الصيد لإنسان فعليه جزاءه للعساكين وقيعته لصاحبه ولو جاز إذا تحول حال الصيد من التوحش إلى الاستئناس أن يصير حكمه حكم الأنيس جاز أن يضحي به ويجزى به ما قتل من الصيد وإذا توحش الإنسي من البقر والإبل أن يكون صيدا يجزى به الحرم ولا يضحي به ولكن كل على أصله وما أصاب من الصيد فداء إلى أن يخرج من إحرامه وخروجه من العمرة بالطواف والسعي والحلق وخروجه من الحج خروجاً الأول الرمي والحلق وهكذا لو طاف بعد عرفة وحلق وإن لم يرم فقد خرج من الإحرام فإن أصاب بعد ذلك صيداً في الحل فليس عليه شيء .

باب جزاء الطائر

(قال الشافعي) والطائر صنفان حمام وغير حمام فما كان منها حماماً ففيه شاة اتباعاً لعمر وعثمان وابن عباس ونافع بن عبد الحرث وابن عمر وعاصم بن عمر وسعيد بن المسيب (قال) وهذا إذا أصيب بتمكة أو أصابه الحرم قال عطاء في القمري والدبسي شاة (قال) وكل ما عاب وهدر فهو حمام وفيه شاة وما سواه من الطير ففيه قيمته في المكان الذي أصيب فيه وقال عمر لسكعب في جرادتين ما جعلت في نفسك قال درهمين قال بيع درهمان خيبر من مائة جرادة أفل ما جعلت في نفسك وروى عنه أنه قال في جرادة تمره وقال ابن عباس في جرادة تصدق بقبضة طعام ولأخذن بقبضة جرادات فدل ذلك على أنهما رأيا في ذلك القيمة فأمر بالاحتياط وما كان من يئس طير يؤكل ففي كل قبضة قيمتها وإن كان فيها فرخ ففيه قيمتها في الموضع الذي أصابها فيه ولا يأكلها محرم لأنها من الصيد وقد يكون فيها صيد (قال) وإن نشف طيراً فعليه بقدر ما تنص النصف فإن تلف بعد فلا احتياط أن يفديه والقياس أن لا شيء عليه إذا كان متمتعاً حتى يعلم أنه مات من نشفه فإن كان غير متمتع حبسه وألقطه وسقاه حتى يصير متمتعاً وفدى ما نقص النصف منه وكذلك لو كسره فجعره فصار أعرج لا يمتنع فذاه كاملاً .

باب ما يحل للمحرم قتله

(قال الشافعي) والمحرم أن يقتل الحية والعقرب والفأرة والحدأة والعراب والكلب العقور وما أشبه الكلب العقور مثل السبع والنمر والفهد والثبب صغار ذلك وكباره سواء وليس في الرخم والخناس والقردان والظلم وما لا يؤكل لحمه جزاء لأن هذا ليس من الصيد وقال الله جل وعز « وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً » فدل على أن الصيد الذي حرم عليهم ما كان لهم قبل الإحرام حالاً لأنه لا يشبه أن يحرم من الإحرام خاصة إلا ما كان مباحاً قبله .

باب الإحصار

(قال الشافعي) قال الله جل وعز « فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى » وأحصر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية فحصر البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال) وإذا أحصر بعدو كافر أو مسلم أو سلطان مجبى في سجن نحر هدياً لإحصاره حيث أحصر في حل أو حرم ولا قضاء عليه إلا أن يكون واجباً فيقتضى وإذا لم يجد هدياً يشتره أو كان معسراً ففيها قولان أحدهما أن لا يحل إلا بهدي والآخر أنه إذا لم يقدر على شيء حل وأتى به إذا قدر عليه وقيل إذا لم يقدر أجزاءه وعليه إطعام أو صيام فإن لم يجد ولم يقدر فحق قدر (وقال) في موضع آخر أشبههما بالقياس

إذا أمر بالرجوع للخوف أن لا يؤمر بالمقام للصيام والصوم يجزئه في كل مكان (قال المزني) القياس عنده حتى وقد زعم أن هذا أشبه بالقياس والصوم عنده إذا لم يجد الهدى أن يقوم الشاة دراهم ثم الدراهم طعاما ثم يصوم مكان كل مد يوما وروى عن ابن عباس أنه قال لا حصر إلا حصر العدو وذهب الحصر الآن وروى عن ابن عمر أنه قال لا يحل محرم حبسه بلا حتى يطوف إلا من حبسه عدو (قال) فيقيم على إحرامه قال فإن أدرك الحج وإلا طاف وسعى وعليه الحج من قابل وما استيسر من الهدى فإن كان معتمرا أجزاءه ولا وقت للعمرة فتفوته والفرق بين المحصر بالعدو والمرضى أن المحصر بالعدو خائف القتل إن أقام وقد رخص لمن لقي المشركين أن يتعرف لقتال أو يتحيز إلى فئة فينتقل بالرجوع من خوف قتل إلى أمن والمرضى حاله واحدة في التقدم والرجوع والإحلال رخصة فلا يعمد بها موضعها كما أن المسح على الخفين رخصة فلم يقس عليه مسح عامة ولا قفازيين ولو جاز أن يقاس حل المريض على حصر العدو جاز أن يقاس حل مخطيء الطريق ومخطيء العدد حتى يفوته الحج على حصر العدو . وبالله التوفيق .

باب إحرام العبد والمرأة

(قال الشافعي) وإن أحرم العبد بغير إذن سيده والمرأة بغير إذن زوجها فهما في معنى الإحصار والسيد والزوجة منعهما وهما في معنى العدو في الإحصار وفي أكثر من معناه فإن لهما منعهما وليس ذلك للعدو ومخالفون له في أنهما غير خائفين خوفا .

باب يذكر فيه الأيام المعلومات والمعدودات

(قال الشافعي) والأيام المعلومات العشر وآخرها يوم النحر والمعدودات ثلاثة أيام بعد النحر (قال المزني) سبأه الله عز وجل باسيتين مختلفتين وأجمعوا أن الاسمين لم يقعا على أيام واحدة وإن لم يقعا على أيام واحدة فأشبهه الأمرين أن تكون كل أيام منها غير الأخرى كما أن اسم كل يوم غير الآخر وهو ما قاله الشافعي عندي (قال المزني) فإن قيل لو كانت المعلومات العشر لكان النحر في جميعها فلا يجوز النحر في جميعها بطل أن تكون المعلومات فيها يقال له قال الله عز وجل « سبع سموات طباقا » وجعل القمر فبين نوراً « وليس القمر في جميعها وإنما هو في واحدة أفبطل أن يكون القمر فبين نوراً كما قال الله جل وعز وفي ذلك دليل لما قاله الشافعي وبالله التوفيق .

باب الهدى

(قال الشافعي) والهدى من الإبل والبقر والغنم فمن نذر لله هدبا فسمى شيئا فهو على ما سمى وإن لم يسمه فلا يجزئه من الإبل والبقر^(١) والغنم الأثني فصاعدا ويجزئه الذكر والأثني ولا يجزئه من الضأن إلا الجذع فصاعدا وليس له أن ينحر دون الحرم وهو محلها لقول الله جل وعز « ثم محلها إلى البيت العتيق » إلا أن يحصر فينحر حيث أحصر كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الحديبية وإن كان الهدى بدنة أو بقرة قلدها نعلين وأشعرها وضرب شقها

(١) قوله « والغنم » المراد به المعزى كما هو صريح عبارة الأم ونصها « فلا يجزئه من الإبل ولا البقر ولا المعزى الأثني فصاعدا ويجزئه من الضأن وحده الجذع » مصححه .

الأئمن من موضع السنام بحديدة حتى يدميها وهي مستقبلة القبلة وإن كانت شاة قلدها^(١) خرب القرب ولا يشعرها وإن ترك التقليد والإشعار أجزاءه (قال) ويجوز أن يشترك السبعة في البدنة الواحدة وفي البقرة كذلك وروى عن جابر ابن عبد الله أنه قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البدنة بالحديبية عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال) وإن كان الهدى ناقة فتنجبت سيق معها فضيلها وتنجر الإبل والغنم أجزاء ذلك وكرهته له فإن كان معتمرا نحره بعد باركة ويذبح البقر والغنم فإن ذبح الإبل ونحر البقر والغنم أجزاء ذلك وكرهته له فإن كان معتمرا نحره بعد مايطوف بالبيت ويسمى بين الصفا والمروة قبل أن يحلق وحيث نحر من شاء أجزاءه وما كان منها تطوعا أكل منها لقول الله جل ونحره بعد مايرمى جرة العقبة قبل أن يحلق وحيث نحر من شاء أجزاءه وما كان منها تطوعا أكل منها لقول الله جل وعز «فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها» وأكل النبي صلى الله عليه وسلم من لحم هديه وأطعم وكان هديه تطوعا وما عطب منها نحرها وخلى بينها وبين المساكين ولا بدل عليه فيها وما كان واجبا من جزاء الصيد أو غيره فلا يأكل منها شيئا فإن أكل فعليه بقدر ما أكل لمساكين الحرم وما عطب منها فعليه مكانه .

(١) الخرب :- جمع خربة بضم ففتح ، وهي - كما في اللسان - عروة المزاودة ، و «القرب» يكسر ففتح جمع القرية المعروفة . كتبه مصححه .

﴿ كتاب البيع ﴾

باب ما أمر الله تعالى به ونهى عنه من المبيعات وسنن النبي صلى الله عليه وسلم فيه

(قال الشافعي) قال الله جل وعز «ولأننا كلوا أمرناكم ببائكم بالبطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم» فلما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع تراضى بها المتبايعان استدللنا أن الله جل وعز أحل البيع إلا ما حرم الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أو ما كان في معناه فإذا عقدا بيعا مما يجوز واختلفا عن تراض منهما به لم يكن لأحد منهما رده إلا بعيب أو بشرط خيار (قال المزني) وقد أجاز في الإماء وفي كتاب الجديد والتقديم وفي الصداق وفي الصلح خيار الرؤية^(١) وهذا كله غير جائز في معناه (قال المزني) وهذا يعني خيار الرؤية أولى به إذ أصل قوله ومعناه أن البيع يعان لثالث لها صفة مضمونة وعين معروفة وأنه يبطل بيع الثوب لم ير بصفه لجهله به فكيف يحجز شراء مالم ير شيئا منه قط ولا يدري أنه ثوب أم لا حتى يجعل له خيار الرؤية .

باب خيار المتبايعين مالم يتفرقا

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار مالم يتفرقا إلا بيع الخيار » (قال الشافعي) وفي حديث آخر أن ابن عمر كان إذا أراد أن يوجب البيع مئتي قيلانهم رجوع وفي حديث أبي الوضئ قال كنا في غزاة فباع صاحب لنا فرسا من رجل فلما أردنا الرحيل خاصمه فيه إلى أبي برزة فقال أبو برزة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «البيعان بالخيار مالم يتفرقا» (قال) وفي الحديث مالم يحضر يحيى بن حسان حفظه وقد سمعته من غيره أنها باتا ليلة ثم غدوا عليه فقال لا أراكم تفرقنا وجعل لها الخيار إذ بقيا في مكان واحد بعد البيع وقال عطاء بخير بعد وجوب البيع وقال شريح شاهدا عدل أنكما تفرقنا بعد رضا ببيع أو خير أحدهما صاحبه بعد البيع (قال الشافعي) وهذا نأخذ وهو قول الأكثر من أهل الحجاز والأكثر من أهل الآثار بالمدان (قال) وهما قبل التساوم غير متساويين ثم يكونان متساويين ثم يكونان متبايعين فلو تساوما فقال رجل امرأتى طالق إن كنتا تبايعتا كان صادقا وإنما جعل لها النبي صلى الله عليه وسلم الخيار بعد التبايع مالم يتفرقا فلا تفرق بعد ما صارا متبايعين إلا تفرق الأبدان فكل متبايعين في سلعة وعين وصرف وغيره فلكل واحد منهما فسخ البيع حتى يتفرقا تفرق الأبدان على ذلك أو يكون بيعهما عن خيار وإذا كان يجب التفرق بعد البيع فكذلك يجب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع وكذلك قال طاوس خير رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا بعد البيع فقال الرجل عمر لك الله بمن أنت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « امرؤ من قريش » (قال) فكان طاوس يخاف ما الخيار إلا بعد البيع (قال) فإن اشترى جارية فأعتقها المشتري قبل التفرق أو الخيار واختار البائع نقض البيع كان له وكان عتق المشتري باطلا لأنه أعتق مالم يتم ملكه فإن أعتقها البائع كان جائزا ولو عجل المشتري فوطئها فأجلها قبل التفرق في غفلة من البائع فاختار البائع فسخ البيع كان على المشتري مهر مثلها وقيمة ولده منها يوم تلده واجقه بالشبهة وإن وطئها البائع فهي أمته

(١) قوله « وهذا كله غير جائز » إلى « قوله إذ أصل قوله » كذا في الأصل الذي بيدنا وفي العبارة تحريف ظاهر ، فانظر ، وحرر . كتبه مصححه .

والوطء اختيار لفسخ البيع (قال المزني) وهذا عندى دليل على أنه إذا قال لامرأين له إحداهما طالق فمكن له الخيار فإن وطئ، إحداهما أشبه أن يكون قد اختارها وقد طأقت الأخرى كما جعل الوطء اختيارا لفسخ البيع (قال الشافعي) فإن مات أحدهما قبل أن يتفرقا فالخيار لوارثه وإن كانت جميعه فتبعت قبل التفريق ثم تفرقا فولدها للمشتري لأن العقد وقع وهو حمل وكذلك كل خيار بشرط جائز في أصل العقد ولا بأس بنقد الثمن في بيع الخيار ولا يجوز شرط خيار أكثر من ثلاث ولولا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخيار ثلاثة أيام في المصراة ولخيان ابن منقذ فيما اشترى ثلاثا لما جاز بعد التفريق ساعة ولا يكون للبائع الانتفاع بالثمن ولا للمشتري الانتفاع بالخيارية فلما أجازته النبي صلى الله عليه وسلم على ما وصفناه ثلاثا اتبعناه ولم نتجاوز ذلك أن أمره يشبه أن يكون ثلاثا حدا .

باب الربا وما لا يجوز بعضه ببعض متفاضلا ولا مؤجلا والصرف

سمعت المزني يقول (قال الشافعي) أخبرني عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تتبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بعين يداً بيد والسكن بيعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر والتمر بالملح والملح بالتمر يداً بيد كيف شئتم » (قال) ونقص أحدهما التمر والملح وزاد الآخر فمن زاد أو استزاد فقد أربى (قال الشافعي) وهو موافق الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصرف وبه قلنا وبها تركنا قول من روى عن أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إنما الربا في النسيئة لأنه يحمله وكل ذلك مفسر فيحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الربا أفى صنفين مختلفين ذهب بورق أو تمر بخنطة ؟ فقال « الربا في النسيئة » فحفظه فأدى قول النبي صلى الله عليه وسلم ولم يؤدي المسألة (قال) ويحتمل قول عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « الذهب بالورق ربا إلا هاه وهاء » يعطى يداً ويأخذ بأخرى فيكون الأخذ مع الإعطاء ويحتمل أن لا يتفرق المتبايعان من مكانهما حتى يتقاضا فلما قال ذلك عمر للمالك ابن أوس أن تفرقه حتى تعطيه ورقه أو ترد إليه ذهبه وهو راوى الحديث دل على أن يخرج « هاء وهاء » تقابضهما قبل أن يتفرقا والربا من وجهين . أحدهما في النقد بالزيادة وفي الوزن والكيل والآخر يكون في الدين بزيادة الأجل وإنما حرمتا غير مسمى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الماء كالمكيل والموزون لأنه في معنى مسمى ولم يجز أن تقبس الوزن على الوزن من الذهب والورق لأنهما غير ما كولين ومباينان لما سواهما وهكذا قال ابن المسيب لا ربا إلا في ذهب أو ورق أو ما يكال أو يوزن مما يؤكل ويشرب (قال) وهذا صحيح ولو قسمنا عليهما الوزن لزمنا أن لا نسلم ديناراً في موزون من طعام كما لا يجوز أن نسلم ديناراً في موزون من ورق ولا أعلم بين المسلمين اختلافاً أن الدينار والدرهم يسلمان في كل شيء ولا يسلم أحدهما في الآخر غير أن من الناس من كره أن يسلم دينارا أو درهما في فلوس وهو عندنا جائز لأنه لا زكاة فيها ولا في غيرها وإنما ليست بشئ من الأشياء المتلفة وإنما أنظر في التبر إلى أصله والنحاس مما لا ربا فيه وقد أجاز عدد منهم إبراهيم النخعي السلف في الفلوس وكيف يكون مضروب الذهب دنائير ومضروب الورق دراهم في معنى الذهب والورق غير مضروبين ولا يكون مضروب النحاس فلوسا في معنى النحاس غير مضروب (قال الشافعي) ولا يجوز أن يسلف شيئا بما يكال أو يوزن من الماء كالمشروب في شيء منه وإن اختلف الجنس جازا متفاضلين يداً بيد قياساً على الذهب الذي لا يجوز أن يسلف في الفضة والفضة التي لا يجوز أن تسلف في الذهب وكل ما خرج من

المأكول والمشروب والذهب والفضة فلا بأس ببيع بعضه متفاضلا إلى أجل وإن كان من صنف واحد فلا بأس أن يسلف بغيراً في بعيرين أريد بهما الذبح أو لم يرد ورطل نحاس برطلين وعرض بعرضين إذا دفع العاجل ووصف الآجل وما أكل أو شرب مما لا يكال ولا يوزن فلا يباع منه بإس برطب قياساً عندى على ما يكال ويوزن مما يؤكل أو يشرب وما يبق ويبذر أو لا يبق ولا يدخر وكان أولى بنا من أن نقيسه بما يباع عدداً من غير المأكول من الثياب والخشب وغيرها ولا يصالح على قياس هذا القول رمانة برمانتين عدداً ولا وزناً ولا سفرجلة بسفرجلتين ولا بطيخة بيطيختين ونحو ذلك ويباع جنس منه بمنس من غيره متفاضلاً وجزافاً بدأ بيد ولا بأس برمانة بسفرجلتين كما لا بأس بمد حنطة بمدين من تمر ونحو ذلك وما كان من الأدوية هليلجها وبلبلجها وإن كانت لانتقات فقد تعد ما كولة ومشروبة فهي بأن تقاس على الماء كوكول والمشروب للقول لأن جميعها في معنى الماء كوكول والمشروب لمنفعة البدن أولى من أن تقاس على ما خرج من الماء كوكول والمشروب من الحيوان والثياب والخشب وغيرها وأصل الحنطة والتمر السكيل فلا يجوز أن يباع الجنس الواحد بمثله وزناً يوزن ولا وزناً بكيل لأن الصاع يكون وزنه أوطالاً وصاع دونه أو أكثر منه فلو كلال كان صاع بأكثر من صاع كيلاً ولا يجوز بيع الدقيق بالحنطة مثلاً بمثل من قبل أنه يكون متفاضلاً في نحو ذلك ولا بأس بمثل الغنم مثلاً بمثل فأما مثل الزبيب فلا خير في بعضه ببعض مثلاً بمثل من قبل أن الماء يقل فيه ويكثر فإذا اختلفت الأجناس فلا بأس ولا خير في التحرى فيها في بعضه ببعض ربا ولا خير في مد عجوة ودرهم بمدى عجوة حتى يكون التمر بالتمر مثلاً بمثل وكل زيت ودهن لوز وجوز وبزور لا يجوز من الجنس الواحد إلا مثلاً بمثل فإذا اختلف الجنس فلا بأس به متفاضلاً بدأ بيد ولا يجوز من الجنس الواحد مطبوخ ببنى منه بمال إذا كان إنما يدخر مطبوخاً ولا مطبوخ منه بمطبوخ لأن النار تنقص من بعض أكثر مما تنقص من بعض وليس له غاية ينتهى إليها كما يكون للتمر في اليبس غاية ينتهى إليها (قال المزني) ما أرى لاشتراطه - يعني الشافعي - إذا كان إنما يدخر مطبوخاً معنى لأن القياس أن ما ادخر وما لم يدخر واحد والنار تنقصه (قال الشافعي) ولا يباع غسل نخل بعسل نخل إلا مصفيين من الشمع لأنهما لو يباع وزناً وفي أحدهما شمع وهو غير العسل كان العسل بالعسل غير معلوم وكذلك لو يباع كيلاً ولا خير في مد حنطة فيها فصل أوزوان بمد حنطة لاشيء فيها من ذلك لأنها حنطة بحنطة متفاضلة ومجهولة وكذلك كل ما اختلط به إلا أن يكون لا يزيد في كيله من قليل التراب وما دق من تبنه فأما الوزن فلا خير في مثل هذا ولبن الغنم ماعزه وضائه صنف ولبن البقر عرابها وجواميسها صنف ولبن الإبل مهرها وعرابها صنف واحد فأما إذا اختلف الصنفان فلا بأس متفاضلاً بديده ولا خير في زبد غنم بلبن غنم لأن الزبد شيء من اللبن ولا خير في من غنم بزبد غنم وإذا أخرج منه الزبد فلا بأس أن يباع بزبد وضمن ولا خير في شاة فيها لبن يقدر على حلبه بلبن من قبل أن في الشاة لبناً لا أدري كم حصته من اللبن الذي اشترت به نقداً وإن كانت نسيئة فهو أفدأ للبيع وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم اللبن النصرية بدلاً ولعنا اللبن في الضرع كالجوز واللوز المبيع في قشره يستخرجه صاحبه أفي شاء وليس كالكول لا يقدر على استخراجه وكل ما لم يجز التفاضل فيه فالقسم فيه كالبيع ولا يجوز بيع تمر برطب بمال لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «أبغض الرطب إذا ييس» فنبه عنه فظفر إلى التعقب فكذلك لا يجوز بيع رطب برطب لأنهما في التعقب مجعولان المثل تمراً وكذلك لا يجوز قمع مبلول بقمع جاف (قال) وإذا كان التبايعان الذنب بالورق بأعيانها إذا تفرقا قبل القبض كانا في معنى من لم يبايع دل على أن كل سلعة باعها فمسلكت قبل القبض فمن مال بائعها لأنه كان عليه تسليمها فمدا

هلك لم يكن له أخذ منها (قال الشافعي) وإذا اشترى بالدنانير دراهم بأعيانها فليس لأحد أن يعطى غير ما وقع عليه البيع فإن وجد بالدنانير أو الدراهم عيا فهو بالخيار إن شاء حبس الدنانير بالدراهم سواء قبل التفرق أو بعده أو حبس الدراهم بالدنانير أو نقض البيع وإذا تباعا ذلك بغير عين الدنانير والدراهم وتفاضل ثم وجد بالدنانير أو ببعض الدراهم عيا قبل أن يتفرقا أبدل كل واحد منهما صاحبه المبيع وإن كان بعد تفرق ففيه أقاويل أحدها أنه كالجواب في العين والثاني أن يبدل المبيع لأنه يبيع صفة أجازها المسلمون إذا قبضت قبل التفرق ويشبه أن يكون من حجه كما لو اشترى سلما بصفة ثم قبضه فأصاب به عيا أخذ صاحبه بمثله (قال) وتنوع الصفات غير تنوع الأعيان ومن أجاز بعض الصفة رد المبيع من الدراهم بحصتها من الدينار (قال المزني) إذا كان يبيع العين والصفات من الدنانير بالدراهم فيما يجوز بالقبض قبل الافتراق سواء وفيما يفسد به البيع من الافتراق قبل القبض سواء لزم أن يكون في حكم المبيع بعد القبض سواء وقد قال يرد الدراهم بقدر حصتها من الدينار (قال الشافعي) ولو راطل مائة دينار عتق مروانية ومائة دينار من ضرب مكروه بمائتي دينار من ضرب وسط خير من المكروه ودون المروانية لم يجز لأن لم أر بين أحد ممن لقيت من أهل العلم اختلافا في أن ما جمعه الصفة من عبد ودار أن الثمن مقسوم على كل واحد منهما بقدر قيمته من الثمن فكان قيمة الجيد من الذهب أكثر من الرديء والوسط أقل من الجيد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ولا بأس أن يشتري الدراهم من الصراف ويبيعها منه إذا قبضها بأقل من الثمن أو أكثر وعادة وغير عادة سواء .

باب بيع اللحم باللحم

(قال الشافعي) واللحم كله صنف وحشي وإنسيه وطائره لا يجل فيه البيع حتى يكون بابسا وزنا يوزن وقال في موضع آخر فيها قولان فخرجهما ثم قال في آخره ومن قال اللحمان صنف واحد لزمه إذا حده بجمع اللحم أن يقوله في جماع الثمر فيجعل الزبيب والتمر وغيرهما من الثمار صنفا واحدا وهذا مما لا يجوز لأحد أن يقوله (قال المزني) فإذا كان يصير اللحمان صنفا واحدا قياسا لا يجوز بحال وأن ذلك ليس على الأسماء الجامعة وإنما على الأصناف والأصناف الخاصة فقد قطع بأن اللحمان أصناف (قال المزني) وقد قطع قبل هذا الباب بأن إلبان البقر والغنم والإبل أصناف مختلفة فلعومها التي هي أصل الإلبان بالاختلاف أولى وقال في الإملاء على مسائل مالك المجموعة فإذا اختلفت أجناس الحيتان فلا بأس بعضها ببعض متفاضلا وكذلك لحوم الطير إذا اختلفت أجناسها (قال المزني) وفي ذلك كفاية لما وصفنا . والله التوفيق .

بيع اللحم بالحيوان

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن ابن السيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان وعن ابن عباس أن جزورا نحررت على عهد أبي بكر رضي الله عنه فجاء رجل بغناق فقال أعطوني جزءا أي هذه الغناق فقال أبو بكر لا يصح هذا وكان القاسم بن محمد وابن السيب وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن بن محرم بن بيع اللحم بالحيوان هاجلا وأجلا يعظمون ذلك ولا يرضون فيه (قال) وهذا نأخذ كان اللحم مختلفا أو غير مختلف ولا يعلم أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خالف في ذلك أبا بكر وإرسال ابن المسيب عندنا حسن (قال المزني) إذا لم يشهد

الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قياس عندى أنه جائز وذلك أنه كان فصل يجوز قائمين جائزا ولا يجوزان مذبحين لأنهما طعامان لا يخل إلا مثلا بمثل فهذا لحم وهذا حيوان وهما مختلفان فلا بأس به في القياس إن كان فيه قول متقدم ممن يكون بقوله اختلاف إلا أن يكون الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتا فيكون ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

باب بيع الثمر

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من باع نخلا بعد أن يؤبر فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع » (قال الشافعي) فإذا جعل الله صلى الله عليه وسلم الإبر حدا للملك البائع فقد جعل ما قبله حدا للملك المشتري وأقل الإبر أن يؤبر شيء من حائطه وإن قل وإن لم يؤبر الذى إلى جنبه فيكون فى معنى ما أبر كله ولو تشقق طلع إنائه أو شيء منه فهو فى معنى ما أبر كله وإن كان فيها فحول نخل بعد أن يؤبر الإناث فثمرتها للبائع وحى قبل الإبر وبعده فى البيع فى معنى ما لم يختلف فيه من أن كل ذات حمل من نى آدم ومن البهائم يبعث فحملها تبع لها كعضومنها لأنه لم يزلها فإن بيعت بعد أن ولدت فالولد للبائع إلا أن يشترط المبتاع والكسوف إذا بيع أصله كالنخل إذا خرج جوزة ولم يتشقق فهو للمشتري وإذا تشقق فهو للبائع (قال) ويخالف الثمار من الأغصان وغيرها النخل فتكون كل ثمرة خرجت بارزة وترى فى أول ما تخرج كما ترى فى آخره فهو فى معنى ثمر النخل بارز من الطلع فإذا باعه شجرة مشعرا فهو للبائع إلا أن يشترطه المبتاع لأن الثمر فارق أن يكون مستودعا فى الشجر كما يكون الحمل مستودعا فى الأمة ومعقول إذا كانت الثمرة للبائع أن على المشتري تركها فى شجرها إلى أن تبلغ الجسد أو اللقاط فى الشجر فإذا كان لا يصلحها إلا السقي فعلى المشتري تخلي الثمرة وما يكتفى من السقي وإنما له من الماء ما فيه صلاح ثمره فإذا كانت الشجرة مما تكون فيه الثمرة ظاهرة ثم تخرج منها قبل أن تبلغ الخارجة ثمرة غيرها فإن تميز فللبائع الثمرة الخارجة ولمشتري الحادثة وإن كان لا يميز فيها قولان أحدهما لا يجوز البيع إلا أن يسلمه البائع الثمرة كلها فيكون قد زاده حقا له أو يتركه المشتري للبائع فيعفو له عن حقه والقول الثانى أن البيع مفسوخ وكذلك قال فى هذا الكتاب وفى الإملاء على مسائل مالك مفسوخ وهكذا قال فى بيع الباذنجان فى شجره والخربز وهكذا قال فيمن باع قوطا جزءه عند بلوغ الجزاء فتركه المشتري حتى زاد كان البائع بالخيار فى أن يدع له الفضل الذى له بلا ثمن أو ينقص البيع كما لو باعه حنطة فاشتات عليها حنطة فله الخيار فى أن يسلم له الزيادة أو يفسخ لاختلاط ما باع بها لم يبيع (قال المزني) هذا عندى أشبه بمذهبه إذا لم يكن قبض لأن التسليم عليه مضمون بالثمن مادام فى يده ولا يكلف ما لا يسيل له إليه (قال المزني) قلت أنا فإذا كان بعد القبض لم يضر البيع شيء لتامه وهذا المختلط لها برأضيان فيه بما شاء إذ كل واحد منهما يقول لا أدرى مالى فيه وإن تداعيا فالقول قول الذى كانت الثمرة فى يده والآخر مدع عليه (قال الشافعي) وكل أرض بيعت فللمشتري جميع ما فيها من بناء وأصل والأصل ماله ثمرة بعد ثمرة من كل شجر مشعر وزرع مشعر وإن كان فيها زرع فهو للبائع يترك حتى يحصد وإن كان زرعاً يجز مرارا فللبائع جزء واحدة وما بقى فكالأصل وإن كان فيها حب قد بذره فالمشتري بالخيار إن أحب نقض البيع أو ترك البذر حتى يبلغ فيحصد وإن كانت فيها حجارة مستودعة فعلى البائع نقلها وتسوية الأرض على حالها لا يتركها حفرا ولو كان

غرس عليها شجرا فإن كانت تضر بعروق الشجر فلهمشتري الخيار وإن كانت لاتضر بها وبضرها إذا أراد قلعها قيل للبائع أنت بالخيار إن سلمتها فالبيع جائز وإن أبيت قبل للمشتري أنت بالخيار في الرد أو يقبله ويكون عليه قيمة ما أفسد عليك .

باب لا يجوز بيع الثمر حتى يبدو صلاحه

(قال الشيخان) أخبرنا مالك عن حميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تزهى قيل يا رسول الله وما تزهى؟ قال « حتى تحمر » وروى عنه صلى الله عليه وسلم ابن عمر « حتى يبدو صلاحها » وروى غيره « حتى تتجوز من العاهة » (قال) فهذا نأخذ في قوله صلى الله عليه وسلم « إذا منع الله جل وعز الثمرة فيه بأخذ أحدكم مال أخيه ؟ » « دلالة على أنه إنما نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع اشجرة التي ترك حتى تبلغ غاية إبانها لا أنه نهى عما يقطع منها وذلك أن ما يقطع منها لا آفة تأتي عليه تمنعه إنما يمنع ما يترك مدة يكون في مثلها الآفة كالبلع وكل مادون البسر يحل بيعه على أن يقطع مكانه وإذا أذن صلى الله عليه وسلم في بيعه إذا صار أحمر أو أصفر فقد أذن فيه إذا بدا فيه النضج واستطيع أكله خارجا من أن يكون كله بلعا وصار عامته في تلك الحال يتمتع في الظاهر من العاهة لغلظ نواته في عامته وبسره (قال) وكذلك كل ثمرة من أصل يرى فيه أول النضج لا كام عليها وللخبر نضج كنعج الرطب فإذا رأى ذلك فيه حل بيع خبرزه والقضاء يؤكل صفارا طيبا فبدو صلاحه أن ينهائى عظمه أو عظم بعضه ثم يترك حتى يتلاحق صفاره بكباره ولا وجه لمن قال يجوز إذا بدا صلاحها ويكون لمشتريها ما ثبت أصلهما أن يأخذ كل ما خرج منهما وهذا محرم وكيف لم يجز بيع القضاء والخبر حتى يبدو صلاحها كما لا يحل بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ويحل ما لم ير ولم يخلق منهما ولو جاز لبدو صلاحها شراء ما لم يخلق منهما لجاز لبدو صلاح ثمرة النخل شراء ما لم يحمل النخل سنين وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين (قال) وكل ثمرة وزرع دونها حائل من قشر أو كمام وكانت إذا صارت إلى ما ينبت أخرجهما من قشرها وكمامها بلفساد عليها إذا ادخروها فالذي اختار فيها أن لا يجوز بيعها في شجرها ولا موضوعة بالأرض للحائل وقياس ذلك على شراء لحم شاة مذبوحة عليها جلدها للحائل دون لحمها (قال) ولم أجد أحدا من أهل العلم يأخذ عشر الحبوب في أكمامها ولا يجز بيع الحنطة بالحنطة في سنبها فإن قال قائل فأنما أجيز بيع الحنطة في سنبها لزمه أن يجيزه في تنبها (١) أو فضة في تراب بالتراب وعلى الجوز قشرتان واحدة فوق القشرة التي يرفعها الناس عنها فلا يجوز بيعه وعليه القشرة العليا لأنه يصلح أن يرفع بدون العليا وكذلك (٢) الرانج وما كانت عليه قشرتان ولا يجوز أن يستثنى من الثمر مدا لأنه لا يدري كم المد من الحائط أسهم من ألف سهم أو من مائة أو أقل أو أكثر فهذا مجهول ولو استثنى ربه أو تخلت بعينها فجائز وإن باع ثم حائط وفيه الزكاة ففيها قولان أحدهما أن يكون للمشتري الخيار في أن يأخذ ما جاوز الصدقة بحصته من الثمن أو الرد والثاني إن شاء أخذ الفضل عن الصدقة بجميع الثمن أو الرد وللإسقاط أخذ العشر من الثمرة (قال المزني) هذا خلاف قوله فيمن اشترى ما فيه الزكاة أنه يعمل أحد القولين أن البيع فيه باطل ولم يقبله ههنا (قال الشيخان) ولا يرجع من اشترى الثمرة وسلمت إليه بالجائحة على البائع ولو لم يكن سفيان وهن حديثه في الجائحة لصرت إليه فإني سمعته منه ولا

(١) أو فضة الخ الذي في الأم « لزمه أن يجز بيع حنطة في تنبها أو حنطة في تراب وأشبه هذا اه » .

(٢) الرانج بكسر النون ثم أمليس كالتعضوض واحدة بهاء والجوز الهندي . كذا في القاموس ، كتبه مصححة .

بذكر الحاجة ثم ذكرها وقال كان كلام قبل وضع الجوائح لم أحفظه ولو صرت إلى ذلك لو ضمت كل قليل وكثير أصيب من الدماء غير جنباً أحد فأما أن يوضع الثلث فصاعداً ولا يوضع مادونه فهذا لا خبر ولا قياس ولا معقول .

باب المحاقلة والمزابنة

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة ، والمحاقلة أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة والمزابنة أن يبيع النعير في رؤوس النخل بمائة فرق تمر (قال) وعن ابن جريج قلت لعطاء ما المحاقلة؟ قال : المحاقلة في الحرق كهينة المزابنة في النخل سواء يبيع الزرع بالتمع قال ابن جريج فقلت لعطاء أفسر لكم جابر المحاقلة كما أخبرني؟ قال نعم (قال الشافعي) وبهذا نقول إلا في العرايا وجماع المزابنة أن ينظر كل ما عقده مما الفضل في بعضه على بعض يبدأ يبدأ فلا يجوز منه شيء يعرف بشيء منه جزافاً ولا جزافاً بخلاف من صنفه فأما أن يقول أضمن لك صبرتكم هذه بعشرين صاعاً فما زاد فلي وما نقص فعلى تمامها فهذا من القمار والخاطرة وليس من المزابنة .

باب العرايا

أخبرنا المزي قال الشافعي أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا فيها دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق الشك من داود وقال ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر إلا أنه أرخص في بيع العرايا (قال المزي) وروى الشافعي حديثاً فيه قلت للحمود ابن لبيد أو قال محمود بن لبيد لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إما زيد بن ثابت وإما غيره ما عراياكم هذه؟ فقال فلان وفلانة وسمى رجلاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن الرطب يأتي ولا نقد بأيديهم يبتاعون به رطباً يأكلونه مع الناس وعندهم فضول من قوتهم من التمر فرخص لهم أن يبتاعوا العرايا بخيرها من التمر الذي في أيديهم يأكلونها رطباً (قال الشافعي) وحديث سفيان يدل على مثل هذا أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر بالتمر إلا أنه أرخص في العرايا أن تباع بخيرها من التمر يأكلها أهلها رطباً (قال المزي) اختلف ما وصف الشافعي في العرايا وكرهت الإكثار فأصبح ذلك عندي ما جاء فيه الخبر وما قال في كتاب « اختلاف الحديث » وفي الإملاء أن قوما شكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا نقد عندهم ولهم تمر من فضل قوتهم فأرخص لهم فيها (قال الشافعي) وأحب إلى أن تكون العرية أقل من خمسة أوسق ولا أنفسخه في الحنطة وأنفسخه في أكثر (قال المزي) يلزمه في أصله أن يفسخ البيع في خمسة أوسق لأنه شك وأصل بيع التمر في رؤوس النخل بالتمر حرام يقيّن ولا يحل منه إلا ما أرخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيّن فأقل من خمسة أوسق يقيّن على ما جاء به الخبر وليست الحنطة يقيّن فلا يطل اليقين بالشك (قال الشافعي) ولا يبتاع الذي يشتري العرية بالتمر إلا بأن يخرص العرية كما يخرص العنبر فيقال فيها الآن رطباً كذا وإذا بيع كان كذا فبدفع من التمر مكيلة خرصها تمراً ويقبض النخلة بتمرها قبل أن يتفرقا فإن تفرقا قبل دفعه فسد البيع (قال) وبييع صاحب الحائط لكل من أرخص له وإن أتى على جميع حائطه والعرايا من العنبر كهي من التمر لا يخلفان لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن الخرص في تمرتهما ولا حائل دون الإحاطة بهما .

باب البيع قبل القبض

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه » وقال ابن عباس أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الطعام أن يباع حتى يكتال وقال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء إلا مثله (قال الشافعي) وإذا نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يقبض لأن ضمانه من البائع ولم يتكامل المشتري فيه تمام ملك فيجوز به البيع كذلك قسنا عليه بيع العروض قبل القبض لأنه يبيع ما لم يقبض ويربح ما لم يضمن ومن ابتاعه جزافا فقبضه أن ينقله من موضعه وقد روى عمر وابن عمر أنهم كانوا يتبايعون الطعام جزافا فبيعت النبي صلى الله عليه وسلم من يأمرهم بقوله من الموضع الذي ابتاعوه فيه إلى موضع غيره ومن ورث طعاما كان له يبعه قبل أن يقبضه لأنه غير مضمون على غيره ولو أسلم في طعام وباع طعاما آخر فأحضر المشتري من أكتاله من بائعه وقال أكتاله لك لم يجز لأنه يبيع الطعام قبل أن يقبض فإن قال أكتاله لنفسى وخذه بالكيل الذي حضرته لم يجز لأنه باع كيلا فلا يبرأ حتى يكبله لمشتريه ويكون له زيادته وعليه نقصانه وكذا روى الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام حتى تجرى فيه الصيعان ولا يقبض الذي له طعام من طعام يشتره لنفسه لأنه لا يكون كيلا لنفسه مستوفيا لها قابضا منها (قال) ولو حل له عليه طعام فأحال به على رجل له عليه طعام أسلفه إياه لم يجز من قبل أن أصل ما كان له يبيع وإحالته به يبيع منه له بطعام على غيره ولو أعطاه طعاما فصدقه في كبلة لم يجز فإن قبض فانقول قول القابض مع يمينه فيها وجد ولو كان الطعام سائغا جاز أن يأخذ منه ماشاء يدا بيد .

باب بيع المصراة

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصروا الإبل والتمم للبيع فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر » (قال الشافعي) والتصرية أن تربط أخلاف الناقة أو الشاة ثم تترك من الحلاب اليوم واليومين والثلاثة حتى يجتمع لها لبن فيراه مشتريها كثيرا فيزيد في ثمنها لذلك ثم إذا حلبها بعد تلك الحلبنة حلبه أو اثنتين عرف أن ذلك ليس بلبنها لتقصانه كل يوم عن أوله وهذا غرور للمشتري والعلم محيط أن اللبن الإبل والتمم مختلفة في السكرة والأثمان ففعل النبي صلى الله عليه وسلم بدلها ثمن واحد صاعا من تمر (قال) وكذلك البقر فإن كان رضيها المشتري وحلبها زمانا ثم أصابها عيبا غير التصرية فله ردها بالعيب ويرد معها صاعا من تمر ثمنها للبن التصرية ولا يرد اللبن الحادث في ملكه لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن أن الحراج بالضمان .

باب الرد بالعيب

(قال الشافعي) أخبرني من لا أتهم عن ابن أبي ذئب عن محمد بن خفاف أنه ابتاع غلاما فاستغله ثم أصاب به عيبا فقصى له عمر بن عبد العزيز برده وغلته فأخبر عروة عمر عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في مثل هذا أن الحراج بالضمان فرد عمر قصاه وقضى لمحمد بن خفاف برد الحراج (قال الشافعي) فهذا تأخذ

فما حدث في ملك المشتري من غلة وتناج ماشية وولد أمة فكله في معنى الغلة لا يرد منها شيئاً ويرد الذي ابتاعه وحده إن لم يكن ناقصاً عما أخذه به وإن كانت أمة ثيباً فوطئها فالوطء أوفى من الخدمة وإن كانت بكرًا فافضها لم يكن له أن يردّها ناقصة كما لم يكن عليه أن يقبلها ناقصة ويرجع بما بين قيمتها معيبة وصحيحة من الثمن^(١) ولو أصاب المشتريان صفقة واحدة من رجل بجماعة عيباً فأراد أحدهما الرد والآخر الإمسك فذلك لهما لأن موجوداً في شراء الاثنين أن كل واحد منهما مشتر للنصف بنصف الثمن ولو اشتراها جمعة فوجدتها بسيطة فله الرد ولو كان باعها أو بعضها ثم علم بالعيب لم يكن له أن يرجع على البائع بشيء^(٢) ولا من قيمة العيب وإنما له قيمة العيب إذا فانت بموت أو عتق أو حدث بها عنده عيب لا يرضى البائع أن يرد به إليه فإن حدث عنده عيب كان له قيمة العيب الأول إلا أن يرضى البائع أن يقبها ناقصة فيكون ذلك له إلا إن شاء المشتري حبسها ولا يرجع بشيء ولو اختلفا في العيب ومثله يحدث فالقول قول البائع مع يمينه على البت لقد باعه بريئاً من هذا العيب (قال المزني) يحلف بالله ما بعته هذا العبد وأوصلته إليك وبه هذا العيب لأنه قد بيّعه إياه وهو برى ثم يصيحه قبل أن يوصله إليه (قال المزني) ينبغي في أصل قوله أن يحلفه لقد أقبطه إياه وما به هذا العيب من قبل أنه يضمن ما حدث عنده قبل دفعه إلى المشتري ويجعل المشتري رده بما حدث عند البائع ولو لم يحلفه إلا على أنه باعه بريئاً من هذا العيب أمكن أن يكون صادقاً وقد حدث العيب عنده قبل الدفع فنكون قد ظلمنا المشتري لأن له الرد بما حدث بعد البيع في يد البائع فهذا يبين لك ما وصفنا أنه لازم في أصله على ما وصفنا من مذهبه (قال المزني) وصحت الشافعي يقول كل ما اشتريت مما يكون مأكولاً في جوفه فكسرتة فأصبته فاسداً فلك رده وما بين قيمته فاسداً صحيحاً وقيمتها فاسداً مكسوراً وقال في موضع آخر فيها قولان أحدهما أن ليس له الرد إلا أن يشاء البائع وللمشتري ما بين قيمته صحيحاً وفاسداً إلا أن لا يكون له فاسداً قيمة فيرجع بجميع الثمن (قال المزني) هذا أشبه بأصله لأنه لا يرد^(٣) الرائج مكسوراً كما لا يرد الثوب مقطوعاً إلا أن يشاء البائع (قال الشافعي) ولو باع عبده وقد جنى فيها قولان أحدهما أن البيع جائز كما يكون العتق جائزاً وعلى السيد الأقل من قيمته أو أرض جانيته والثاني أن البيع مفسوخ من قبل أن الجناية في عقه كاره من فريد البيع ويباع فيعطى رب الجناية جانيته وبهذا أقول إلا أن يتطوع السيد بدفع الجناية أو قيمة العبد إن كانت جانيته أكثر كما يكون هذا في الرهن (قال المزني) قلت أنا قوله كما يكون العتق جائزاً تجوز منه للعتق وقد سوى في الرهن بين إبطال البيع والعتق فإذا جاز العتق في الجناية فالبيع جائز مثله ؟ (قال الشافعي) ومن اشترى عبداً وله مال فله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع فيكون مبيعاً معه فما جاز أن يبيعه من ماله جاز أن يبيعه من ماله عبده وما حرم من ذلك حرم من هذا فإن قال قائل قال النبي صلى الله عليه وسلم «من باع عبداً وله مال فله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع» (قال الشافعي) فدل على أن مال العبد لمالك العبد فالعبد لا يملك شيئاً ولو كان اشترط ماله مجهولاً وقد يكون ديناً واشتراه بدين كان هذا بيع الغرر وشراء الدين بالدين

(١) قوله : « ولو أصاب المشتريان الخ » أحسن من هذا عبارة الأم ونصها : « وإذا اشترى الرجلان الجارية صفقة واحدة من رجل فوجدا بها عيباً الخ » .

(٢) قوله : « ولا من قيمة العيب » كذا في الأصل ولعل هنا سقطاً أو تكون كلمة « ولا » من زيادة النسخ ككتبه مصححه .

(٣) الرائج : بالراء والنون المكسورة : هو الجوز الهندي . ككتبه - صححه .

فمن قوله « إلا أن يشترطه المتاع » على معنى ما حل كما أباح الله ورسوله البيع مطلقا على معنى ما حل لأعلى ما يحرم (قال المزني) قلت أنا وقد كان الشافعي قال يجوز أن يشترط ماله وإن كان مجهولا لأنه تبع له كما يجوز حمل الأمة تبعها لها وحقوق الدار تبعها لها ولا يجوز بيع الحل دون أمه ولا حقوق الدار دونها ثم رجع عنه إلى ما قال في هذا الكتاب (قال المزني) والذي رجع إليه أصح (قال الشافعي) وحرام التدليس ولا ينتقض به البيع (قال أبو عبد الله محمد ابن عاصم) سمعت المزني يقول هذا غلط عندى فلو كان الثمن محرما بالتدليس كان البيع بالثمن المحرم منتقضا وإذا قال لا ينتقض به البيع فقد ثبت تحليل الثمن غير أنه بالتدليس مأثوم فتفهم فلو كان الثمن محرما وبه وقعت العقدة كان البيع فاسداً أرايت^(١) لو اشتراها بجارية فدلس المشتري بالثمن كما دلس البائع بما باع فهذا إذا حرام بحرام يطل به البيع فليس كذلك إنما حرم عليه التدليس والبيع في نفسه جائز ولو كان من أحدهما سبب يحرم فليس السبب هو البيع ولو كان هو السبب حرم البيع وفسد الشراء فتفهم (قال الشافعي) واكره بيع العصير بمن يعصر الحجر والسيف بمن يعصى الله به ولا أنقض البيع .

باب بيع البراءة

(قال الشافعي) إذا باع الرجل شيئا من الحيوان بالبراءة فالذي أذهب إليه قضاء عثمان رضى الله عنه أنه يرى من كل عيب لم يعلمه ولا يبرأ من عيب علمه ولم يسمه له ويقفه عليه^(٢) تقليداً فإن الحيوان مفارق لما سواه لأنه لا يفتدى بالصحة والسقم وتحول طبائعه فقلما يبرأ من عيب يخفى أو يظهر وإن أصح في القياس لولا ما وصفنا من افتراق الحيوان وغيره أن لا يبرأ من عيوب تخفى له لم يرها ولو سماها لاختلافها أو يبرأ من كل عيب والأول أصح .

باب بيع الأمة

(قال الشافعي) إذا باعه جارية لم يكن لأحد منهما فيها مواضة فإذا دفع الثمن أزم البائع التسليم ولا يجبر واحد منهما على إخراج ماله من يده إلى غيره ولو كان لا يلزم دفع الثمن حتى تحيض وتطهر كان البيع فاسداً للجهل بوقت دفع الثمن وفساد آخر أن الجارية لامشترأة شراء العين فيكون لصاحبها أخذها ولا على بيع الصفة فيكون الأجل معلوماً ولا يجوز بيع العين إلى أجل ولا للمشتري أن يأخذ منه حميلاً بمعدة ولا بوجه وإنما التحفظ قبل الشراء .

باب البيع مراهجة

(قال الشافعي) فإذا باعه مراهجة على العشرة واحد وقال قامت على بمائة درهم ثم قال أخطأت ولكنكها قامت على بتسعين فهي واجبة للمشتري برأس مالها وبمحضته من الربح فإن قال ثمنها أكثر من مائة وأقام على ذلك بينة لم يقبل منه وهو مكذب لها ولو علم أنه خانه حططت الحيانة وحضته من الربح ولو كان المبيع قائماً كان للمشتري أن يردّه ولم أفسد البيع لأنه لم ينقصد على محرم علمها معا إنما وقع محرماً على الخائن منها كما يدل على بالعيب فيكون التدليس محرماً وما أخذ من ثمنه محرماً وكان للمشتري في ذلك الخيار .

(١) قوله : « لو اشتراها بجارية » كذا في النسخ ، وبظهر أن في العبارة تحريفاً ولعل الصواب « لو اشترى شيئاً مجازفة » فانظر وحرر . كتبه مصححه .

(٢) قوله : « تقليداً » وقوله بعد « يفتدى » كذا في الأصل ولعل اللطيفين محرران ، فحرر . كتبه مصححه .

باب الرجل يبيع الشيء إلى أجل ثم يشتريه بأقل من الثمن

(قال الشيخ أبي) ولا بأس بأن يبيع الرجل الساعة إلى أجل ويشتريها من المشتري بأقل بنقد وعرض وإلى أجل قال بعض الناس إن امرأة أنت عاتشة فساتنها عن بيع باعته من زيد بن أرقم بكذا وكذا إلى العطاء ثم اشترته منه بأقل فقالت عاتشة بشما اشتريت وبشما ابتعت أخبرني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب (قال الشيخ أبي) وهو يجعل ولو كان هذا ثابتاً فقد تكون عاتشة عابت البيع إلى العطاء لأنه أجل غير معلوم وزيد صحابي وإذا اختلفوا فذهبنا للقياس وهو مع زيد ونحن لا نثبت مثل هذا على عاتشة وإذا كانت هذه الساعة لي كسائر مالي لم لا أبيع ملكي بما شئت وشاء المشتري ؟

باب تفريق صفة البيع وجمعها

(قال المزني) اختلف قول الشافعي رحمه الله في تفريق الصفة وجمعها وبيض له موضعاً لأجمع فيه شرح أولى قوله فيه إن شاء الله ^(١) (قال الشيخ أبي) رحمه الله في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى وإذا اشترى ثوبين صفقة واحدة فهلك أحدهما في يده ووجد بالآخر عيباً واختلفا في ثمن الثوب فقال البائع قيمته عشرة وقال المشتري قيمته ثمانية فالقول قول البائع من قبل أن الثمن كله قد لزِم المشتري فإن أراد رد الثوب بأكثر من الثمن أو أراد الرجوع بالعيب بأكثر من الثمن فلا يعطيه بقوله الزيادة وقال في كتاب الصلح أنه كالبيع وقال فيه في موضعين مختلفين إن صلحه من دار بمائة وبعد ثمنه مائة ثم وجد به عيباً أن له الخيار إن شاء رد العبد وأخذ المائة بنصف الصلح ويسترد نصف الدار لأن الصفة وقعت على شيئين وقال في شوز الرجل على المرأة وفي كتاب الشروط لو اشترى عبداً واستحق نصفه إن شاء رد الثمن وإن شاء أخذ نصفه بنصف الثمن وقال في الشفعة إن اشترى شقصاً وعرضاً صفقة واحدة أخذت الشفعة بحصتها من الثمن وقال في الإماء على مسائل مالك وإذا صرف ديناراً بعشرين درهماً فقبض تسعة عشر درهماً ولم يجد درهماً فلا بأس أن يأخذ التسعة عشر بحصتها من الدينار ويتناقصه البيع بحصة الدرهم ثم إن شاء اشترى منه بحصة الدينار ما شاء يتقاضاه قبل التفريق أو تركه سمداً متى شاء أخذه وقال في كتاب البيوع الجديد الأول لو اشترى بمائة دينار مائة صاع تمر ومائة صاع حنطة ومائة صاع عسل جاز وكل نصف منها بقيته من المائة وقال في الإماء على مسائل مالك المجموعة وإذا جمعت الصفة بردياً وبحجوة بعشرة وقيمة البردي خمسة أسداس الثمن وقيمة العجوة سدس العشرة فالبردي بخمسة أسداس الثمن والعجوة بسدس الثمن وهذا المعنى قال في الإماء لا يجوز ذهب جيد وردي بذهب وسط ولا تمر جيد وردي بتمر وسط لأن لكل واحد من الصنفين حصّة في القيمة فيكون الذهب بالذهب والتمر بالتمر مجزولاً وهذا المعنى قال لا يجوز أن يسلف مائة دينار في مائة صاع تمر ومائة صاع حنطة لأن ثمن كل واحد منهما مجزول وقال في الإماء على مسائل مالك المجموعة إن الصفة إذا جمعت شيئين مختلفين فكل واحد منهما مبيع بحصته من الثمن وقال في بعض كتبه لو ابتاع

(١) قوله : (قال الشيخ أبي) إلى آخر الباب وجدنا في بعض نسخ المختصر ما ملخصه « هذه الفروع كلها

نقلها الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الدائم البرماوي من نسخة قديمة من المختصر وعرضها على السراج البلقيني فأقرها » كتبه مصححه .

عنها حال عليها الحول المصدق الصدقة منها فاشترى الخيار في رد البيع لأنه لم يسلم له كما اشترى كاملاً أو يأخذ ما بقي بحصته من الثمن وقال إن أسلف في رطب ففرد رجع بحصة ما بقي وإن شاء أخر إلى قابل وقال في كتاب الصداق ولو أصدق أربع نسوة ألفاً قسعت على مهورهن (قال) ولو أصدقها عبداً فاستحق نصفه كان الخيار لها أن تأخذ نصفه والرجوع بنصف قيمته أو الرد (قال المزي) رحمه الله (فأما قبيعة ما استحق من العبد فهذا غلط في معناه وكيف تأخذ قبيعة ما لم تملكه قط؟ بل قياس قوله بهذا ترجع بنصف مهر مثلها كما لو استحق كله كان لها مهر مثلها وقال في الإملاء على الموطأ ولو اشترى جارية أو جارتين فأصاب بإحدهما عيباً فليس له أن يردّها بحصتها من الثمن وذلك أنها صفقة واحدة فلا ترد إلا معاً كما يكون له لو يبيع من دار ألف سهم وهو شفعيها أن يأخذ بعض السهمان دون بعض وإنما منعت أن يرد العيب بحصته من الثمن أنه وقع غيره معلوم القبيعة وإنما يعلم بعد وأى شيء عقدها برضاها عليه كذلك كان فاسداً لا يجوز أن أقول اشترى منك الجارية بهاتين الجارتين على أن كل واحدة منهما بقيةتها منها ولو سميت أمتهم أرفع لأن ذلك على أمر غير معلوم وقال فإن فانت إحدى الجارتين بموت أو بولادة لم يكن له رد التي يبيع ويرجع بقية العيب من الجارية كانت قبيعة التي فانت عشرين والتي بقيت ثلاثين وقبيعة الجارية التي اشترى بها خمسون فصار حصة العيبة من الجارية ثلاثة أخماسها وكان العيب ينقصها العشر فيرجع بعشر الثمن وهو ثلاثة وقال في كتاب الإملاء على الموطأ ولو صرف الدينار بالدرهم فوجد منها زائفاً فهو بالخيار بين أخذه ورده وينقص الصرف لأنها صفقة واحدة وقال فيه أيضاً في موضع آخر فإن كان الدرهم زائفاً من قبل السكة أو قبض الفضة فلا بأس على المشتري في أن يقبله فإن رده رد الصرف كله لأنهابيعة واحدة وإن زاف على أنه نحاس أو تبرغير فضة فلا يكون له أن يقبضه والبيع منتقض وقال في كتاب الإملاء على مسائل مالك المجموعة ولا يجوز بيع ذهب بذهب ولا ورق بورق ولا شيء من المأكول أو المشروب إلا مثلاً بمثل فإن تفرقا من مقامهما وبقي قبل أحد منهما شيء فسد وقال في كتاب الصالح إنه كالبيع فإن صالحه من دار بمائة وعبد قيمته مائة وأصاب بالعبد عيباً فليس له إلا أن ينقض الصالح كله أو يجزئه معاً وقال في هذه المسألة بعينها ولو استحق العبد انتقض الصالح كله وقال في الصداق فإذا ذهب بعض البيع لم أرد الباقي وقال في كتاب المكناب نصفه عبد ونصفه حر كان في معنى من باع ما يملك وما لا يملك وفسدت الكتابة (قال المزي) وهذا كله منع تقريظ صفقة (قال المزي) فإذا اختلف قوله في الشيء الواحد تنافيا وكانا كلا معنى وكان أولاهما به ما أشبه قوله الذي لم يختلف (قال) وأخبرني بعض أصحابنا عن المزي رحمه الله أنه يختار تقريظ الصفقة وبراه أولى قولي الشافعي .

باب اختلاف المتبايعين وإذا قال كل واحد منهما لا أدفع حتى أقبض

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان عن محمد بن مجلان عن عون بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع والمتابع بالخيار » (قال) وقال مالك إنه بلغه عن ابن مسعود أنه كان يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « أيما يعين تابعا فالقول قول البائع أو يترادان » (قال الشافعي) قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن البيعة على المدعى واليعين على المدعى عليه فإذا تابعا عبداً فقال البائع بألف والمشتري بخمسةائة فالبايع يدعى فضل الثمن والمشتري يدعى السلعة بأقل من الثمن فيتحالفان فإذا حلغا معاً قيل للمشتري أنت بالخيار في أخذه بألف أو رده ولا يلزمك ما لا تنقر به فأيهما نكل عن اليعين وحلف صاحبه حكم له (قال) وإذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم وهما متصادقان على البيع ومختلفان في

التمن بنقض البيع ووجدنا الفأنت في كل مانقض فيه القائم منتقضا فعلى المشتري رده إن كان قائماً أو قبضته إن كان فائتاً كانت أقل من التمن أو أكثر (قال المزني) يقول صاراً في معنى من لم يتبايع فيأخذ البائع عبده قائماً أو قبضته متلفاً (قال) فرجع محمد بن الحسن إلى ماقلنا وخالف صاحبه وقال لا أعلم ماقلنا إلا خلاف القياس والسنة (قال) والمعقول إذا تناقضا والسلة قائمة تناقضا وهي قائمة لأن الحكم أن يفسخ العقد ففأتم وفأنت سواء (قال المزني) ولو لم يختلفا وقال كل واحد منهما لا أدفع حتى أقبض فآلذي أحب الشافعي من أقاويل وصفها أن يؤمر البائع بدفع السلة ويجبر المشتري على دفع التمن من ساعته فإن غاب وله مال أشهد على وقف ماله وأشهد على وقف السلة فإذا دفع أطلق عنه الوقف وإن لم يكن له مال فهذا مفلس والبائع أحق بسلعته ولا يدع الناس يتابعون الحقوق وهو يقدر على أخذها منهم (قال) ولو كان التمن عرضاً أو ذهباً بعينه فتلف من يدى المشتري أو تلفت السلة مع يدى البائع انتقض البيع (قال) ولا أحب مبيعة من أكثر ماله من ربا أو من حرام ولا أفسخ البيع لإمكان الحلال فيه .

باب البيع الفاسد

(قال الشافعي) إذا اشترى جارية على أن لا يبيعها أو على أن لا خساراً عليه من ثمنها فالبيع فاسد ولو قبضها فأعتقها لم يجز عتقها وإن أولدها ردت إلى ربها وكان عليه مهر مثلها وقيمة ولده يوم خرج منها فإن مات الولد قبل الحكم أو بعده فسواء ولو كان باعها ففسد البيع حتى ترد إلى الأول فإن ماتت فعليه قيمتها كان أكثر من التمن الفاسد أو أقل ولو اشترى زرعاً واشترط على البائع حصاده كان فاسداً . ولو قال بعني هذه الصبرة كل أردب بدرهم على أن تزيدني إردباً أو أنقصك إردباً كان فاسداً وكل ما كان من هذا النحو فالبيع فيه فاسد ولو اشترط في بيع السمن أن يزنه بظروفه ماجاز وإن كان على أن يطرح عنه وزن الظروف جاز ولو اشترط الخيار في البيع أكثر من ثلاث بعد التفرق ففسد البيع .

باب بيع الغرر

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر قال ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن عسب الفعل ولا يجوز بحال ومن يبيع الغرر عندنا بيع ما ليس عندك وبيع الحمل في بطن أمه والعبد الآبق والطير والحوث قبل أن يصاد وما أشبه ذلك ومما يدخل في هذا المعنى أن يبيع الرجل عبداً لرجل ولم يوكله فالعقد فاسد أجازته السيد أو لم يجزه كما اشترى أبقاً فوجده لم يجز البائع لأنه كان على فساد إذ لم يدر أيجده أو لا يجده وكذلك مشتري العبد بغير إذن سيده لا يدرى أيجزه المالك أو لا يجزه ولو اشترى مائة ذراع من دار لم يجز لجهله بالأذرع ولو علما ذرعها فاشترى منها أذرعاً مشاعة جاز ولا يجوز بيع اللبث في الضروع لأنه مجهول كان ابن عباس يكره بيع الصوف على ظهر الغنم واللبث في ضرعوها إلا بكيل ولا يجوز بيع المسك في فأرة لأنه مجهول لا يدرى كم وزنه من وزن جلوده (قال المزني) يجوز أن يشتريه إذا رآه بعينه حتى يحيط به علماً جزافاً .

باب بيع حبل الحبله والملاسة والمنابطة وشراء الأعمى

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الحبله وكان يبعها بغيره أهل الجاهلية كان الرجل يتنازع الجوزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها (قال الشافعي) فإذا عقدا البيع على هذا فمفسوخ للجهل بوقته وقد لا تنتج أبداً وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الملاسة والمنابطة والملاسة عندنا أن يأتي الرجل بشبهه مطلوباً فيلتمسه المشتري أو في ظلمة فيقبل رب الثوب أبيعك هذا على أنه إذا وجب البيع فظنك إليه اللمس لا خيار لك إذا نظرت إلى جوفه أو طوله وعرضه والمنابطة أن أنبذ إليك ثوباً وتنبذ إلى ثوبك على أن كل واحد منهما بالآخر ولا خيار إذا عرفنا الطول والعرض وكذلك أنبذه إليك بثمن معلوم (قال) ولا يجوز شراء الأعمى وإن ذاق ماله طعم لأنه يختلف في الثمن باللون إلا في السلم بالصفة وإذا وكل بصيراً يقبض له على الصفة (قال المزني) يشبه أن يكون أراد الشافعي بلفظة الأعمى الذي عرف الألوان قبل أن يعنى فأما من خلق أعمى فلا معرفة له بالألوان فهو في معنى من اشترى ما يعرف طعمه ويجهل لونه وهو يفسده فتفهمه ولا تغاوط عليه .

باب البيع بالثمن المجهول وبيع النجش ونحو ذلك

(قال الشافعي) أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعه (قال الشافعي) وهما وجهان أحدهما أن يقول قد بعثك هذا العبد بألف نقداً أو بألفين إلى سنة قد وجب لك بأيهما شئت أنا وشئت أنت فهذا بيع الثمن فهو مجهول . والثاني أن يقول قد بعثك عبيد هذا بألف على أن تبقي دارك بألف فإذا وجب لك عبيد وجبت لي دارك لأن ما نقص من كل واحد منهما مما باع ازداده فيما اشترى فالبيع في ذلك مفسوخ ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النجش (قال الشافعي) والنجش خديعة وليس من أخلاق أهل الدين وهو أن يخسر السالمة بتاع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد شراءها ليقبض بها السوام فيعطى بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يعلموا سره فهو عاصي لله بنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقد الشراء نافذ لأنه غير النجش وقال صلى الله عليه وسلم « لا يبيع على بيع بعض » (قال الشافعي) وبين في معنى نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع على بيع أخيه أن يتوажبا السالمة فيكون المشتري مغتبطاً أو غير نادم فأيته رجل قبل أن يتفرقا فيعرض عليه مثل سلعته أو خيراً منها بأقل من الثمن فيفسخ بيع صاحبه بأن له الخيار قبل التفرق فيكون هذا إفساداً وقد عصى الله إذا كان بالحديث عالماً والبيع فيه لازم (قال المزني) وكذلك المدلس عصى الله به والبيع فيه لازم وكذلك الثمن حلال (قال الشافعي) الثمن حرام على المدلس .

باب النهي عن بيع حاضر لباد والنهي عن تلقى السلم

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يبيع حاضر لباد » وزاد غير الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » (قال) فإن باع حاضر لباد فهو عاص إذا كان عالماً بالحديث ولم يفسخ لأن في قوله صلى الله عليه وسلم « دعوا الناس

يرزق الله بعضهم من بعض يتبين أن عقدة البيع جائزة ولو كانت مفسوخة لم يكن بيع حاضر لباد يمنع المشتري شيئاً من فضل البيع وإنما كان أهل البوادي إذا قدموا بسلعهم يبيعونها بسوق يومهم لغوثة عليهم في حبسها واحتباسهم عليها ولا يعرف من قلة سلعته وحاجة الناس إليها ما يعلم الحاضر فيصيب الناس من يبيعهم رزقا وإذا توكل لهم أهل القرية المقيمون تربصوا بها لأنه لا مؤنة عليهم في القيام بها فلم يصب الناس ما يكون في بيع أهل البادية وقال النبي صلى الله عليه وسلم « لا تلتقوا الركبان للبيع » (قال الشافعي) وسمعت في هذا الحديث « فمن تلقاها فصاحب الساعة بالخيار بعد أن يقدم السوق » (قال) وبهذا نأخذ إن كان ثابتاً وهذا دليل أن البيع جائز غير أن اصحابها الخبار بعد قدوم السوق لأن شراءها من البدوي قبل أن يصير إلى موضع المتساومين من التردد بوجه النقص من الثمن فله الخيار

باب بيع وسلف

(قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وسلف (قال الشافعي) وذلك أن من سفته صلى الله عليه وسلم أن تكون الأثمان معلومة والبيع معلوم فلما كنت إذا اشتريت منك داراً بمائة على أن أسلفك مائة كنت لم أشتريها بمائة مفردة ولا بمائتين والمائة السلف عارية له بها منفعة مجهولة وصار الثمن غير معلوم ولا خير في أن يسلفه مائة على أن يقبضه خيراً منها ولا على أن يعطيه إياها في بلد كذا ، ولو أسلفه إياها بلا شرط فلا بأس أن يشكره فيقبضه خيراً منها ولو كان له على رجل حق من بيع أو غيره حال فأخذه به مدة كان له أن يرجع متى شاء وذلك أنه ليس بإخراج شيء من ماله ولا أخذ منه عوضاً فيلزمه وهذا معروف لا يجب له أن يرجع فيه .

باب تصرف الوصي في مال موليه

(قال الشافعي) وأحب أن يتجر الوصي بأموال من يلى ولا ضمان عليه قد أجاز عمر بمال يقيم وأباحت عائشة بأموال بني محمد بن أبي بكر في البحر وهم أيتام تلبهم وإذا كنا نأمر الوصي أن يشتري بمال اليتيم عقاراً لأنه خير له لم يجوز أن يبيع له عقاراً إلا لقطعة أو حاجة .

باب تصرف الرقيق

(قال الشافعي) وإذا ادان العبد بغير إذن سيده لم يلزمه ما كان عبداً ومتى عتق اتبع به وكذلك ما أقر به من جنابة ولو أقر بسرقة من حرزها يقطع في مثلها قطعناه وإذا صار حراً أغرمناه لأنه أقر بشيئين أحدهما لله في يديه فأخذناه والآخر للناس في ماله ولا مال له فأخبرناه به كالعسر نؤخره بما عليه فإذا أفاد أغرمناه ولم يجوز إقراره في مال سيده .

باب بيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البني وحلوان الكاهن (قال الشافعي) وقال صلى الله عليه وسلم (٢٣٢ - ٨)

عليه وسل « من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو ضارياً نقص من أجره كل يوم قيراطان » (قال) ولا يحل للكلاب أن
يخال ولو جاز ثمنه جاز حلوان الكاهن ومهر البغي ولا يجوز اقتناؤه إلا لصاحب صيد أو حرث أو ماشية أو ما كان
في معناه وما سوى ذلك مما فيه منفعة في حياته يبيع وحل ثمنه وقيعته وإن لم يكن يؤكل من ذلك الفهد يعلم للصيد
والبازي والشاهين والصقور من الجوارح العلة ومثل الهر والحمار الإنسي والبغل وغير ذلك مما فيه منفعة حيا
وكل مالا منفعة فيه من وحش مثل الحداة والرخمة والبغاة والفأرة والجردان والوزغان والحافس وما أشبه ذلك
فأرى - والله أعلم - أن لا يجوز شراؤه ولا بيعه ولا قيعة على من قتله لأنه لا معنى للمنفعة فيه حيا ولا مذبحاً فقتله
كأكل المسال بالباطل .

باب السلم

(قال الشيخان) أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن أبي كثير أو ابن كثير (١) الشك من المزني
عن أبي المنهال عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قدم المدينة وهم يسلفون في التمر السنة وربما قال
السنتين والثلاث فقال صلى الله عليه وسلم « من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم »
(قال الشيخان) قد أذن الله جل وعز في الرهن والسلم فلا بأس بالرهن والجعل فيه (قال الشيخان) وإذا جاز
السلم في التمر السنتين والتمر قد يكون رطباً فقد دل على أنه أجاز الرطب سلفاً مضموناً في غير حينه الذي يطيب
فيه لأنه إذا أسلف سنتين كان في بعضها في غير حينه (قال) وإن فقد الرطب أو العنب حتى لا يبقى منه شيء في البلد
الذي أسلفه فيه قبل المسلف بالخيار بين أن يرجع بما بقي من سلفه بمحضته أو يؤخر ذلك إلى رطب قابل وقيل بنفسه
بمحضته ونهى النبي صلى الله عليه وسلم حكماً عن بيع ما ليس عنده وأجاز السلف فدل أنه نهى حكماً عن بيع
ما ليس عنده إذا لم يكن مضموناً وذلك يبيع الأعيان فإذا أجازاه صلى الله عليه وسلم بصفة مضموناً إلى أجل كان مالا
أجوز ومن التمر أبعده فأجازاه عطاء حالاً (قال المزني) قلت أنا والذي اختار الشافعي أن لا يسلف جزافاً من
ثياب ولا غيرها ولو كان درهما حتى يصفه بوزنه وسكنه وبأنه وضع أو أسود كما يصف ما أسلم فيه (قال المزني) قلت
أنا فقد أجاز في موضع آخر أن يدفع سلعة غير مكيلة ولا موزونة في سلم (قال المزني) وهذا أشبه بأصله والذي
احتج به في تجوز السلم في الحيوان أن النبي صلى الله عليه وسلم تسلف بكرا فصار به عليه حيواناً مضموناً وأن
علياً رضي الله عنه باع حملاً بعشرين حملاً إلى أجل وأن ابن عمر اشترى راحلة بأربعة أبعرة إلى أجل (قال المزني) قلت
أنا وهذا من الجزاف العاجل في الموصوف الآجل (قال الشيخان) ولو لم يذكر في السلم أجل فذكرناه قبل أن يترد
جاز ولو أوجباه بعد التفريق لم يجر (قال) ولا يجوز في السلم حتى يدفع الثمن قبل يفارقه ويكون ما سلف فيه
موصوفاً وإن كان ما سلف فيه بصفة معلومة عند أهل العلم بها وأجل معلوم جاز قال الله تبارك وتعالى « يسألونك
عن الأثمة قل هي مواقيت للناس والحج » فلم يجعل لأهل الإسلام علماً إلا بها فلا يجوز إلى الحصاد والعطاء لتأخر
ذلك وتقديمه ولا إلى فصيح النصارى وقد يكون عاماً في شهر و عاماً في غيره على حساب يفتشون فيه أياماً فلو أجزأه

(١) قوله : الشك من المزني ثبت الحديث المذكور في نسخ الأم جميعه بالفظ « عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال »

وفي خلاصة التذهيب - « عبد الله بن كثير السكتاني مولاهم روى عنه عبد الله بن أبي نجيح اه » وليس فيها من اسمه
عبد الله بن أبي كثير بزيادة « أبي » كتبه مصححه .

كنا قد عملنا في ديننا بشهادة التصاري وهذا غير حلال للمسلمين واو كان أجله إلى يوم كذا فحق يطاع فجر ذلك اليوم (قال) وإن كان ماسلف فيه مما يكال أو يوزن سيما ميكالا معروفا عند العامة ويكون السلف فيه مأموماً في محله فإن كان تمراً قال صباحي أو بردى أو كذا وإن كان حنطة قال شامية أو ميسانية أو كذا وإن كان يختلف في الجنس الواحد بالحدارة والريقة وصفاً ما يضبطانه به وقال في كل واحد جديداً وأجلاً معلوماً أو قال حلالاً وعتيقاً من الطعام أو جديداً وأن يصف ذلك بخصاد عام كذا مسمى أصبح ويكون الموضع معروفاً ولا يستغنى في العسل من أن يصفه بيباض أو صفرة أو خضرة لأنه يتبين في ذلك ولو اشترط أجود الطعام أو أرداه لم يجوز لأنه لا يوقف عليه ولو كان ما أسلف فيه رقيقاً قال عبداً نوبياً خامسياً أو سداسياً أو محدماً ووصف سنه وأسود هو أو وصى أبيض أو أصفر أو أسحم وكذلك إن كانت جارية وصفها ولا يجوز أن يشترط معها ولدها ولا أنها حبلى وإن كان في بعير قال من نعم نبي فلان من ثني غير مودن نقي من العيوب سبط الخلق أحمر بجهر الجنبين راع أو قال بازل وهكذا الدواب يصفها بنتاجها وجنسها وألوانها وأستانها ويصف الثياب بالجنس من كنان أو قطن أو وشي إسكندرافي أو عاني ونسج بلده وذرعه من عرض وطول أو صفادة أو دفة أو جودة وهكذا النحاس يصفه أبيض أو شبه أو أحمر ويصف الحديد ذكرراً أو أنثى ويجنس إن كان له في نحو ذلك وإن كان في لحم قال لحم ماعز ذكر خصي أو غير خصي أو لحم ماعزة ثنية أو ثني أو جذع رضيع أو فطيم وسمن أو منقي من فخذ أو يد ويشترط الوزن في نحو ذلك ويقول في لحم البعير خاصة بعير راع من قبل اختلاف لحم الراعي ولحم العلوف وأكره اشتراط الأعجب والشوى والمطبوخ ويجوز السلم في لحوم الصيد إذا كانت يلد لا تختلف ويقول في السمن سمن ماعز أو ضأن أو بقر وإن كان منها شيء يختلف يلد سهاً ويصف اللبن كالسمن فإن كان لبن إبل قال لبن عود أو أوارك أو حضية ويقول راعية أو معلوفة لا يختلف ألوانها في الشمن والصحة ويقول حلب يومه ولا يسلط في اللبن الحقيق لأن فيه ماء وهكذا كل مختلط بغيره لا يعرف أو مصالح بغيره (قال المزني) يدخل في هذا الطب اغالية والأدهان المريبة ونحوها (قال الشافعي) ولا خير في أن يسمى لبناً حامضاً لأن زيادة حموضته زيادته قص ويوصف اللبن كاللبن إلا أنه موزون ويقول في الصوف صوف ضأن بلد كذا لا يختلف في البلدان ويسمى لوناً لا تختلف ألوانها ويقول جيداً نقياً ومغسولاً لما يعاق به به فيشغل فيسمى قصاراً أو طوالاً يوزن وإن اختلف صوف فجولها من غيرها وصفاً ما يختلف وكذلك الوبر والشعر ويقول في الكرسف كرسف بلد كذا ويقول جيداً أبيض نقياً أو أسمر وإن اختلف قديمه وجديده سهاً وإن كان يكون ندياً سهاً جافاً يوزن (قال إبراهيم) وحدثنا الربيع قال سمعت الشافعي يقول^(١) ولا يجوز السلف فيها حتى يسمى أخضر أو أبيض أو درهماً أو سدالاً وبأن لا يكون فيه عرق ولا كلى ويقول في الحظب سمر أو سلم أو حمض أو أزال أو عرعر ويقول في عيدان اقمى عود شوحطة جلد مستوى البنية

(١) قوله ولا يجوز السلف فيها أي في الحجارة كما في عبارة الأم ونصها (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في حجارة البنيان والحجارة تفاضل في الألوان والأجناس والعظم ولا يجوز السلف فيها حتى يسمى أخضر الخ اه وقوله بعد أو درهماً أو سدالاً كذا في الأم والمختصر بدون نقط وحرر هذه النسبة فإنما لم تقف على صحة اللفظين وقوله ولا كلى قال في الأم «والكلى حجارة مخلوقة مدورة صلاب لا تجيب الحديد إذا ضربت تكسرت من حيث لا يريد الضارب اه » ولم يظهر لنا ضبطه وأعله بضم الكاف جمع الكلى المعروفة سمى بها الصنف المذكور من الحجارة تسعة اصطلاحية » فحرر . كتبه مصححه .

(قال) ولا بأس أن يسلف في الشيء، كيلا وإن كان أصله وزنا ويسلف في لحم الطير بصفة ووزن غير أنه لاسن له يعني يعرف فيوصف بصغير أو كبير وما احتمل أن يباع مبعضا وصف موضعه وكذلك الحيتان وما ضبطت صفته من خشب ساج أو عيدان قسي من طول أو عرض جاز فيه السلم وما لم يكن لم يجز وكذلك حجارة الأرحاء والبياض والآنية (قال) ويجوز السلف فيما لا يتقطع من العطر في أيدي الناس بوزن وصفة كغبيره والعنبر منه الأشهب والأخضر والأبيض ولا يجوز حتى يسمى وإن سماء قطعة أو قطعا صحاحا لم يكن له أن يعطيه مفتتا ومتاع الصاولة كناع المطارين ولا خير في شراء شيء خالطه لحوم الحيات من الدراياق لأن الحيات محرّمات ولا مآخظه لهن ما لا يؤكل لحمه من غير الآدميين ولو أقاله بعض السلم وقبض بعضا فجائر قال ابن عباس ذلك المعروف وأجازوه عطاء (قال) وإذا أقاله فبطل عنه الطعام وصار عليه ذهابا تبايعا بعد بالذهب ماشاءا وتقاضا قبل أن يتفرقا من عرض وغيره ولا يجوز في السلف الشركة ولا التولية لأتبعهما بيع والإقالة فسخ يبيع ولو عجل له قبل محله أدنى من حقه أجرته ولا أجل للتهمة موضعا .

باب ما لا يجوز السلم فيه

(قال الشافعي) ولا يجوز السلم في الثيل لأنه لا يقدر على ذرع نخانتها لرقبتها ولا وصفه ما فيها من ريش وعقب وغيره ولا في اللؤلؤ ولا في الزبرجد ولا الياقوت من قبل أني لو قلت لؤلؤة مدرجة صافية صحيحة مستطيلة وزنها كذا فقد تكون الثقلة الوزن وزن شيء وهي صغيرة وأخرى أخف منها وهي كبيرة متفاوتتين في الثمن ولا أضبط أن أصفها بالعظم ولا يجوز السلم في جوز ولا رانج ولا قناء ولا بطيخ ولا رمان ولا سفرجل عددا لتباينها إلا أن يضبط بكيل أو وزن فيوصف بما يجوز (قال) وأرى الناس تركوا وزن الرءوس لما فيها من الصوف وأطراف المشافر والمناخر وما أشبه ذلك لأنه لا يؤكل فلو تحامل رجل فأجاز السلف فيه لم يجز إلا موزونا (قال) ولا يجوز السلف في جلود الغنم ولا جلود غيرها ولا إهاب من رق لأنه لا يمكن فيه الذرع لاختلاف خلقة ولا السلف في خفين ولا نعلين ولا السلف في البقول حزما حتى يسمى وزنا وجنسا وصغيرا أو كبيرا وأجلا معلوما .

باب التسعير

(قال الشافعي) أخبرنا الدراوردي عن داود بن صالح النعمان عن القاسم بن عمدة عن عمر أنه مر بحاطب ابن أبي بلتعة بسوق المصلى وبين يديه غراران فيهما زبيب فسأله عن سعرهما فسرعه له مدين بدرهم فقال عمر لقد حدثت بعير مقبلة من الطائف تحمل زيبيا وهم يعتبرون سعره فلما أن ترفع في السعر وإما أن تدخل زبيبك البيت فنتيعه كيف شئت فلما رجع عمر حاسب نفسه ثم أتى حاطبا في داره فقال له إن الذي قلت لك ليس بعزيمة مني ولا قضاء وإنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد فحيث شئت فبيع وكيف شئت فبيع (قال الشافعي) وهذا الحديث مستقصى ليس بخلاف لما روى مالك وسكته روى بعض الحديث أو رواه من روى عنه وهذا أتى بأول الحديث وآخره وبه أقول لأن الناس مساطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها ولا شيئا منها بغير طيب أنفسهم إلا في المراضع التي تلزمهم وهذا ليس منها .

باب الزيادة في السلف وضبط ما يكال وما يوزن

(قال الشيخ النجاشي) وأصل ما يلزم السلف قبول ما سلف فيه أنه يأتيه به من جنسه فإن كان زائداً يصلح لما يصلح له ما سلف فيه أجبر على قبضه وكانت الزيادة تطوعاً فإن اختلفت في شيء من منفعة أو بمن كان له أن لا يقبله وليس له إلا أقل ما تقع عليه الصفة وإن كانت حنطة فعليه أن يوفيه إياها نقيّة من التبن والقصل والمدر والزوان والشعير وغيره وليس عليه أن يأخذ النمر إلا جافاً ولو كان لحم طائر لم يكن عليه أن يأخذ في الوزن الرأس والرجلين من دون الفخذين لأنه لا لحم عليها وإن كان لحم حيتان لم يكن عليه أن يأخذ في الوزن والرأس ولا الذنب من حيث لا يكون عليه لحم وإن أعطاه مكان كيل وزناً أو مكان وزن كيلاً أو مكان جنس غيره لم يجز بحال لأنه يبيع السلم قبل أن يستوفي وأصل السكيل والوزن بالحجاز فكل ما وزن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصله الوزن وما كيل فأصله السكيل وما أحدث الناس رد إلى الأصل ولو جاءه بمحقة قبل محله فإن كان نخاساً أو تبراً أو عرضاً غير ما كؤل ولا مشروب ولا ذى روح أجبرته على أخذه وإن كان مأكولاً أو مشروباً فقد يريد أكله وشربه جديداً وإن كان حيواناً فلا غنى به عن العلف أو الرعى فلا تجبره على أخذه قبل محله لأنه يلزمه فيه مؤنة إلى أن ينتهي إلى وقته وفي هذا ، هذا الباب كله وقياسه .

باب الرهن

(قال الشيخ النجاشي) أذن الله جل ثناؤه بالرهن في الدين والدين حق فسد كذلك كل حق لزم في حين الرهن وما تقدم الرهن وقال الله تبارك وتعالى «فرهان مقبوضة» (قال) ولا معنى للرهن حتى يكون مقبوضاً من جائز الأمر حين رهن وحين أقبض وما جاز بيعه جاز رهه وقبضه من مشاع وغيره ولو مات المرتهن قبل القبض فللراهن تسليم الرهن إلى وارثه ومنعه ولو قال أرهنك دارى على أن تدابني فدايه لم يكن رهناً حتى يقبل الرهن مع الحق أو بعده (قال) حدثنا الربيع عن الشافعي قال لا يجوز إلا معه أو بعده فأما قبله فلا رهن قال ويجوز ارتهان الحاكم وولى الحجور عليه له ورهنهما عليه في النظر له وذلك أن بيعاً وبضلاً ويرتهنا فأما أن يسلفاً ويرتهنا فهما ضامنان لأنه لا فضل له في السلف يعنى القرض ومن قلت لا يجوز ارتهانه إلا فيما يفضل من ولى ليتيم أو أب لابن طفل أو مكاتب أو عبد مأثور له في التجارة فلا يجوز له أن يرهن شيئاً لأن الرهن أمانة والدين لازم (قال) فالرهن نقص عليهم فلا يجوز أن يرهنوا إلا حيث يجوز أن يودعوا أموالهم من الضرورة بالحول إلى تحويل أموالهم أو ما أشبه ذلك ولو كان لانه الطفل عليه حق جاز أن يرهن له شيئاً من نفسه لأنه يقوم مقامه في القبض له وإذا قبض الرهن لم يكن لصاحبه إخراجه من الرهن حتى يبرأ مما فيه من الحق ولو أكرى الرهن من صاحبه أو أعاره إياه لم يفسخ الرهن ولو رهنه ودية له في يده وأذن له بقبضه فجاءت عليه مدة يمكنه أن يقبضه فيها فهو قبض لأن قبضه ودية غير قبضه رهناً (قال) ولو كان في المسجد والوديعة في بيته لم يكن قبضاً حتى يصير إلى منزله وهي فيه ولا يكون القبض إلا ما حصره المرتهن أو وكيله لاحائال دونه والإقرار بقبض الرهن جائز إلا فيما لا يمكن في مثله فإن أراد الراهن أن يحلف المرتهن أنه قبض ما كان أقر له بقبضه أحلفته والقبض في العبد والثوب وما يحول أن يأخذه مرتبه من يدي راهنه وقبض ما لا يحول من أرض ودار أن يسلم لاحائال دونه وكذلك الشقص وشقص المليف أن يحول حتى يضعه الراهن والمرتهن على يدي عدل أو يدي الشريك ولو كان في يدي المرتهن ينصب

للا رهن فريه إياه قبل أن يقبضه منه وأذن له في قبضه فقبضه كان رهنا وكان مضمونا على الغائب بالنصب حتى يدفعه إلى المنصوب منه أو يبرئه من ضمان المصحب (قال المزني) قلت أنا يشبه أصل قوله إذا جعل قبض المصحب في الرهن جائزا كما جعل قبضه في البيع جائزا أن لا يجعل الغائب في الرهن ضامنا إذ الرهن عنده غير مضمون (قال الشافعي) ولو رهنه دارين فقبض إحداهما ولم يقبض الأخرى كانت المقبوضة رهنا دون الأخرى بجميع الحق ولو أصابها هدم بعد القبض كانت رهنا بإحداها وما سقط من خشبها أو طوبىها يعنى الآجر ولو رهنه جارية قد وطئها قبل القبض فظهر بها حمل أقر به ففى خارجة من الرهن ولو اغتصبها بعد القبض فوطئها ففى بحالها فإن أفضها فعليه ما نقصها يكون رهنا معها أو قصاصا من الحق فإن أحبلها ولم يكن له مال غيرها لم تبع ما كانت حاملا فإذا ولدت بيعت دون ولدها وعليه ما نقصها الولادة وإن ماتت من ذلك فعليه قيمتها تكون رهنا أو قصاصا من الحق (قال) ولا يكون إحباله لها أكبر من عتقها ولا مال له فأبطل العتق وتباع (قال المزني) يعنى إذا كان معسرا (قال الشافعي) فإن كانت تساوى ألفا والحق مائة يبيع منها بقدر المائة والباقي لسيدها ولا توطأ وتتق بمرته في قول من يعتقها (قال المزني) قلت أنا قد قطع بعثتها في كتاب عتق أمهات الأولاد (قال) وفي الأم أنه إذا أعتقها ففى حرة وقد ظهر نفسه (قال الشافعي) ولو بيعت أم الولد بما وصفت ثم ملكها سيدها ففى أم ولده بذلك الولد (قال المزني) قلت أنا أشبه بقوله أن لا تصير أم ولد له لأن قوله إن العقد إذا لم يجز في وقته لم يجز بعده حتى يبتدأ بما يجوز وقد قال لا يكون إحباله لها أكبر من عتقها (قال) ولو أعتقها أبطلت عتقها (قال المزني) قلت أنا ففى في معنى من أعتقها من لا يجوز عتقه فيها ففى رقيق بحالها فكيف تعتق أو تصير أم ولد بمحادث من شراء وهى في معنى من أعتقها محجور ثم أطلق عنه الحجر فهو لا يجعلها حرة عليه أبدا بهذا (قال الشافعي) ولو أحبلها أو أعتقها بإذن المهرتين خرجت من الرهن ولو اختلفا فقال الراهن أعتقها بإذنتك وأنكر المهرتين فالقول قوله مع ميمته وهى رهن وهذا إذا كان الراهن معسرا فأما إذا كان موسرا أخذ منه قبعة الجارية والعتق والولاء له وتكون مكساة أو قصاصا ولو أقر المهرتين أنه أذن له بوطئها وزعم أن هذا الولد من زوج لها وادعاه الراهن فهو ابنه وهى أم ولده ولا يصدق المهرتين وفي الأصل ولا عين عليه (قال المزني) أصل قول الشافعي أنه إن أعتقها أو أحبلها وهى رهن فسواء فإن كان موسرا أخذت منه القبعة وكانت رهنا مكانها أو أو قصاصا وإن كان معسرا لم يكن له إبطال الرهن بالعتق ولا بالإحبال وبيعت في الرهن فما جعلها الشافعي أم ولد لأنه أحبلها بإذن المهرتين ولم تبع كأنه أحبلها ويست برهن فكذلك إذا كان موسرا لم تكن عليه قبعة لأنه أحبلها بإذن المهرتين فلا تباع كأنه أحبلها وليست برهن فتفهم (قال الشافعي) ولو وطئها المهرتين حد وولده منها رقيق لا يلحقه ولا مهر إلا أن يكون أكرها فعليه مهر مثلها ولا أقبل منه دعواه الجهالة إلا أن يكون أسلم حديثا أو ببادية نائية وما أشبهه ولو كان رهنها أذن له في وطئها وكان يحمل درى عنه الحد ولحق به الولد وكان حرا وعليه قيمته يوم سقط وفي المهر قولان أحدهما أن عليه الغرم والآخر لا غرم عليه لأنه أباحها له ومتى ملكها كانت أم ولد له (قال المزني) قلت أنا قد مضى في مثل هذا جوابي لا ينبغي أن تكون أم ولد له أبدا (قال أبو محمد) وهم المزني في هذا في كتاب الربيع ومتى ملكها لم تسكن له أم ولد (قال الشافعي) ولو كان الرهن إلى أجل فأذن للراهن في بيع الرهن فباعه فجائز ولا يأخذ المهرتين من ثمنه شيئا ولا مكانه رهنا لأنه أذن له ولم يجب له البيع وإن رجع في الإذن قبل البيع فالبيع مفسوخ وهو رهن بحاله ولو قال أدنت لك علي أن تعطى ثمنه وأنكر الراهن الشرط فالقول قول المهرتين مع ميمته

والبيع مفسوخ ولو أذن له أن يبيعه على أن يعطيه ثمنه لم يكن له يبيعه لأنه لم يأذن له إلا على أن يجعله حقه قبل محله والبيع مفسوخ به وهو رهن بحاله (قال المزني) قلت أنا أشبه بقول الشافعي في هذا المعنى أن لا يفسخ المبرص البيع لأن عقد البيع لم يكن فيه شرط ألا ترى أن من قوله لو أمرت رجلاً أن يبيع ثوبه على أن له عشر منه فباعه أن "بيع جائز لا يفسخه فساد الشرط في الثمن وكذا إذا باع الراهن بإذن المرتهن فلا يفسخه فساد الشرط في العقد (قال المزني) قلت أنا وبغى إذا نفذ البيع على هذا أن يكون ثمن مكن الرهن أو بتقاضيه (قال الشافعي) فلو كان الرهن بحق حال فأذن له فباع ولم يشترط شيئاً كان عليه أن يعطيه ثمنه لأنه وجب له يبيعه وأخذ حقه من ثمنه ولو رهنه أرضاً من أرض الحراج فالرهن مفسوخ لأنها غير مملوكة فإن كان فيها غراس أو بناء للراهن فهو رهن وإن أدى عنها الحراج فهو متطوع لا يرجع به إلا أن يكون دفعه بأمره فيرجع به كرجل أكرى أرضاً من رجل أكرتها فدفعت المالك الثاني كراءها عن الأول فهو متطوع ولو اشترى عبداً بالخيار إلا أن فرخته قبلها فجائز وهو قطع خياره وإيجاب للبيع في العبد وإن كان الخيار للبايع أو للبائع والمشتري فروضه قبل الثلاث قيم له مملوكة بعد الثلاث فالرهن مفسوخ لأنه انعقد ومملوكة على العبد غير تام ويجوز رهن العبد الرتد والقاتل فإن قتل بطل الرهن ولو أسلفه ألفاً برهن ثم سأله الراهن أن يزيد ألفاً ويجعل الرهن الأول رهناً لها وبالألف الأولى ففعل لم يجز الآخر لأنه كان رهناً كاملاً بالألف الأولى كما لو تكرى داراً سنة بعشرة ثم أكرتها تلك السنة بعينها بعشرين لم يكن السكراء الثاني إلا بعد فسخ الأول (قال المزني) قلت أنا وأجازوه في القديم وهو أقبيس لأنه أجاز في الحق الواحد بالرهن الواحد أن يريده في الحق رهناً فكذا يجوز أن يريده في الرهن حقاً (قال الشافعي) ولو أشهد المرتهن أن هذا الرهن في يده بألفين جازت الشهادة والحكم فإن تصادقا فهو ماقلاً (قال الشافعي) ولو رهن عبداً وصارت في عتقه جناية على آدمي أو في مال فالرهن مفسوخ ولو أبطل رب الجناية حقه لأنه كان أولى به بحق له في عقه ولو كانت الجناية تساوى ديناراً والعبد يساوى ألفاً وهذا أكبر من أن يكون رهنه بحق ثم رهنه بعد الأول فلا يجوز الرهن الثاني ولو ارتهنه فقبضه ثم أقر الراهن أنه جنى قبل الرهن جناية ادعى بها ففisia قولان أحدهما أن القول قول الراهن لأنه أقر بحق في عتق عبده ولا تبرأ ذمته من دين المرتهن وقبل يحلف المرتهن ما علم فإذا حلف كان قول في إقرار الراهن بأن عبده جنى قبل رهنه واحداً من قولين أحدهما أن العبد رهن ولا يؤخذ من ماله شيء وإن كان موسراً لأنه إنما أقر في شيء واحد بحقين لرجلين أحدهما من قبل الجناية والآخر من قبل الرهن وإذا فك من الرهن وهو له فالجناية في رقبته بإقرار سيده إن كانت خطأ أو شبه عمد لنصاص وإن كانت عمداً فيها نصاص لم يقبل قوله على العبد إذا لم يقر بها والقول الثاني أنه إذا كان موسراً أخذ من السيد الأقل من قيمة العبد أو أورش الجناية فيدفع إلى المحمي عليه لأنه يقر بأن في عتق عبده حقاً أتلفه على المحمي عليه برهنه إياه وكان كمن اعتق عبده وقد جنى وهو موسر أو أتلفه أو قتله فيضمن الأب من قيمته أو أورش الجناية وهو رهن بحاله وإنما أتلف على المحمي عليه لاعتل المرتهن وإن كان موسراً فهو رهن بحاله ومتى خرج من الرهن وهو في ملكه فالجناية في عتقه وإن خرج من الرهن يبيع في ذمة سيده الأقل من قيمته أو أورش جانيته (قال المزني) قلت أنا وهذا أصح وأشبهها بقوله لأنه هو والعامة مجمعة أن من أقر بما يضره لزمه ومن أقر بما يظلم به حق غيره لم يجز على غيره ومن أتلف شيئاً لغيره فيه حق فهو ضامن بدوائه وقد قال إن لم يحلف المرتهن على علمه كان المحمي عليه أولى به منه وقد قال الشافعي بهذا المعنى لو أمر أنه اعتقه لم يضر المرتهن فإن كان

موسراً أخذت منه قيمته وبعثت رهنا مكانه ولو كان معسراً يبيع في الرهن (قال) ومضى رجوع إليه عتق لأنه مقرر أنه حر (قال الشيخ أبي) ولو جنى بعد الرهن ثم برى من الجناية بعتق أو صلح أو غيره فهو على حاله رهن لأن أصل الرهن كان صحيحاً ولو دبره ثم رهنه كان الرهن مفسوخاً لأنه أنبت له عتقاً قد يقبل قبل حلول الرهن فلا يسقط العتق والرهن غير جائز وليس له أن يرجع في التدبير إلا بأن يخرج به من ملكه ولو قال له إن دخلت الدار فأنت حر ثم رهنه كان هكذا (قال المزني) قلت أنا وقد (قال الشيخ أبي) إن التدبير وصية فلو أوصى به ثم رهنه أما كان جائزاً؟ فكذلك التدبير في أصل قوله وقد قال في الكتاب الجديد آخر ما سمعناه منه ولو قال في المدبر إن أدى بعد موتي كذا فهو حر أو وهبه هبة بثبات قبض أو لم يقبض ورجع فهذا رجوع في التدبير هذا نص قوله (قال المزني) قلت أنا فقد أبطل تدبيره بغير إخراج له من ملكه كما لو أوصى برفقته وإذا رهنه فقد أوجب للمرتهن حقاً فيه فهو أولى برفقته منه وليس لسيده يبعه لاحق الذي عقده فيه فكيف يبطل التدبير بقوله إن أدى كذا فهو حر أو وهبه ولم يقبضه الموهوب له حتى يرجع في هبته وملكه فيه بحاله ولا حق فيه لغيره ولا يبطل تدبيره بأن يخرج من يده إلى يد من هو أحق برفقته منه وبيعه وقبض ثمنه في دينه ومنع سيده من بيعه فهذا أقيس بقوله وقد شرحت لك في كتاب المدبر ففهمه (قال الشيخ أبي) ولو رهنه عصيراً حلوا كان جائزاً فإن حال إلى أن يصير خلا أو مراً أو شيئاً لا يسكر كثيره فالرهن بحاله فإن حال العصير إلى أن يسكر فالرهن مفسوخ لأنه صار حراماً لا يحل بيعه كما لو رهنه عبداً فمات العبد فإن صار العصير خيراً ثم صار خلا من غير صنعة آدمى فهو رهن فإن صار خلا بصنعة آدمى فلا يكون ذلك حلالاً ولو قال رهنته عصيراً ثم صار في يديك خيراً وقال المرتهن رهنته خيراً ففيها قولان أحدهما أن القول قول الراهن لأنه محدث كما يحدث العيب في البيع ومن قال هذا أراق الحجر ولا رهن له والبيع لازم والثاني أن القول قول المرتهن لأنه لم يقر أنه قبض منه شيئاً يحل له ارتهانه بحال وليس كالعيب في العبد الذي يحل ملكه والعيب به والمرتهن بالخيار في فسخ البيع (قال المزني) قلت أنا هذا عندي أقيس لأن الراهن مدع (قال) ولا بأس أن يرهن الجارية ولها ولد صغير لأن هذا ليس بتفرقة ولو ارتهن نخلاً مثمراً فالثمر خارج من الرهن طالما كان أو بسراً إلا أن يشترطه مع النخل لأنه عين ترى وما هلك في يد المرتهن من رهن صحيح وفاسد فلا ضمان عليه وإذا رهنه ما يفسد من يومه أو غده أو مدة قصيرة لا يفتنع به بإسائه مثل البقل والبطيخ فإن كان الحق حالاً فجائز وبيع وإن كان إلى أجل يفسد إليه كرهته ومنع من فسخه أن للراهن بيعه قبل محل الحق على أن يطلى صاحب الحق حقه بلا شرط فإن شرط أن لا يبيع إلى أن يحل الحق فالرهن مفسوخ ولو رهنه أرضاً بلا نخل فأخرجت نخلاً فالنخل خارج من الرهن وليس عليه قلعها لأنه لا ضرر على الأرض منها حتى يحل الحق فإن بلغت حق المرتهن لم تقطع وإن لم تبلغ فاعتت وإن فليس يديون الناس يبع الأرض بالنخل ثم قسم الثمن على أرض يضاء بالنخل وعلى ما بلغت بالنخل فأعطى المرتهن ثمن الأرض والغرماء ثمن النخل (قال) ولو رهنه أرضاً ونخلاً ثم اختلفا فقال الراهن أحدثت فيها نخلاً وأنكر المرتهن ولم تسكن دلالة وأمكن ما قال الراهن فالقول قوله مع يمينه ثم كالمسألة قبلها ولو شرط المرتهن إذا حل الحق أن يبيعه لمن يجر أن يبيع لنفسه إلا بأن يحضره رب الرهن فإن امتنع أمر الحاكم ببيعه ولو كان الشرط للعدل جاز بيعه ما لم يفسخ أو أحدهما وكانه ولو باع بما يتباين الناس بمثله فلم يفارقه حتى جاء من يزیده قبل الزيادة فإن لم يفعل فبيعه مردود وإذا بيع الرهن فثمنه من الراهن حتى يقبضه المرتهن ولو مات الراهن فأمر الحاكم عدلاً فباع الرهن وضاع الثمن من يدى العدل فاستحق الرهن لم يضمن الحاكم

ولا العدل لأنه أمين وأخذ المستحق متاعه والحق والثمن في ذمة الميت والعهد عليه كهي لو باع على نفسه فليس الذي يبيع له الرهن من العهد بسبيل ولو باع العدل فقبض الثمن فقال ضاع فهو مصدق وإن قال دفعته إلى المرتهن وأنكر ذلك المرتهن فالقول قوله وعلى الدافع البينة ولو باع بدين كان ضامنا ولو قال له أحدهما بيع بدنانير والآخر بيع بدراهم لم يبيع بواحد منهما لحق المرتهن في ثمن الرهن وحق الراهن في رقبته وثمنه وجاء الحاكم حتى يأمره بالبيع بنقد البلد ثم يصرفه فيما الرهن فيه وإن تغيرت حال العدل فأمرهما دعا إلى إخراجه كان ذلك له وإن أراد العدل رده وهما حاضران فذلك له ولو دفعه غير أمر الحاكم من غير محضرها ضمن وإن كانا يعدي العينة لم أر أن يضطره على حبسه وإنما هي وكالة ليست له فيها منفعة وأخرجه الحاكم إلى عدل ولو جنى المرهون على سيده فله القصاص فإن عفا فلا دين له على عبده وهو رهن بحاله فإن جنى عبده المرهون على عبده له آخر مرهون فله القصاص فإن عفا على مال فالمال مرهون في يدي مرتهن العبد الحنفي عليه بحقه الذي به أجزت أسيد العبد أن يأخذ الجناية من عتق عبده الجاني ولا يمنع المرتهن السيد من العفو بلا مال لأنه لا يكون في العبد مال حتى يختاره الولي وما فضل بعد الجناية فهو رهن وإقرار العبد المرهون بما فيه قصاص جائز كالبيعة وما ليس فيه قصاص فأقراره باطل وإذا جنى العبد في الرهن قبل أسيد له إن فديته بجميع الجناية فأنت متطوع وهو رهن وإن لم تفعل يبيع في جنايته فإن تطوع المرتهن لم يرجع بها على السيد وإن فداء بأمره على أن يكون رهنا به مع الحق الأول فجائز (قال المزني) قلت أنا هذا أولى من قوله لا يجوز أن يزاد حقا في الرهن الواحد (قال الشافعي) فإن كان السيد أمر العبد بالجناية فإن كان يعقل بالغاً فهو آثم ولا شيء عليه وإن كان صبياً أو أعمى يبيع في الجناية كلف السيد أن يأتي بمثل قيمته يكون رهنا مكانه ولو أذن له برهنه فعني ببيع في الجناية فأشبه الأمرين أنه غير ضامن وليس كالمستعير الذي منفعة مشغولة بخدمة العبد عن معيره ولا السيد في الرهن أن يستخدم عبده والحصم فيما جنى على العبد سيده فإن أحب المرتهن حضر خصومته فإذا قضى له شيء أخذه رهنا ولو عفا المرتهن كان عفوه باطلاً ولو رهنه عبداً بدنانير وعبداً بخنطة فقتل أحدهما صاحبه كانت الجناية هدراً وأكره أن يرهن من مشترك نصفاً أو عبداً مسلماً وأجبره على أن يضعهما على يدي مسلم ولا بأس برهنه ماسواهما رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي الشعمر اليهودي (قال الشافعي) في غير كتاب الرهن الكبير : إن الرهن في المصحف والعبد المسلم من النصراني باطل .

باب اختلاف الراهن والمرتهن

(قال الشافعي) ومعقول إذا أذن الله جل وعز بالرهن أنه زيادة وثيقة لصاحب الحق وأنه ليس بالحق بعينه ولا جزءاً من عدده ولو باع رجلاً شيئاً على أن يرهنه من ماله ما يهرفانه بضاعته على يدي عدل أو على يدي المرتهن كان البيع جائزاً ولم يكن الرهن ناساً حتى يقبضه المرتهن ولو امتنع الراهن أن يقبضه الرهن لم يجبره والبائع بالخيار في إتمام البيع بالرهن أو رده لأنه لم يرض بذمته دون الرهن وهكذا لو باعه على أن يعطيه حملاً بعينه فلم يتحمل له فله رد البيع وليس له يشتري رد البيع لأنه لم يدخل عليه نفس يكون له به الخيار ولو كانا جهلاً الرهن أو الحبل فالبيع فاسد (قال المزني) قلت أنا هذا عندى غلط الرهن فاسد للجهل به والبيع جائز لجهلها به وللبائع الخيار إن شاء أتم البيع بالرهن وإن شاء فسخ بطلان الوثيقة في معنى قوله وبالله التوفيق (قال الشافعي) ولو قال أرهنك أحد عبيدي كان فاسداً لا يجوز إلا معلوماً برهنه جميعاً بعينه ولو أصاب المرتهن بعد القبض بالرهن عيباً فقال كان

به قبل القبض فأما فسخ البيع وقال راعن بد حدث بعد القبض فالقول قول الرهن مع يمينه إذا كان مثله يحدث ولو قتل الرهن بردة أو قطع بسرقة قبل القبض كان له فسخ البيع (قال المزني) قلت أنا في هذا دليل أن البيع وإن جهل الرهن أو الخيل غير فاسد وإنما له الخيار في فسخ البيع أو إثباته لجهله بالرهن أو الخيل وإليه التوفيق (قال الشافعي) وإن كان حدث ذلك بعد القبض لم يكن له فسخ البيع ولو مات في يديه وقد دلس له فيه يمين قبل أن يتخار فسخ البيع لم يكن له أن يتخار لما فات من الرهن ولو لم يشترط رهنًا في البيع فتطوع المشتري فريسه فلا سبيل له إلى إخراج الرهن وبقي من الحق شيء ولو اشترط أن يكون المبيع نفسه رهنًا فالبيع مفسوخ من قبل أنه لم يملكه المبيع إلا بأن يكون عبوسًا على المشتري ولو قال الذي عليه الحق أرحك على أن تزيدني في الأجل ففعلًا فالرهن مفسوخ والحق الأول بحاله ويرد ما زاده وإذا أقر أن الموضوع على يديه قبض الرهن جعلته رهنًا ولم أقبل قول العدل لم أقضه وأيهما مات قام وارثه مقامه (قال المزني) قلت أنا وجملة قواه في اختلاف الراهن والمرتهن أن القول قول الراهن في الحق والقول قول المرتهن في الرهن فيما يشبه ولا يشبه وخاف كل واحد منهما على دعوى صاحبه (قال الشافعي) ولو قال رجل لرجلين رهنين عبدًا هذا بمائة وقبضته منك فصدقه أحدهما وكذبه الآخر كان نصفه رهنًا بخمسين ونصفه خارجًا من الرهن فإن شهد شريك صاحب نصف العبد عليه بدعوى المرتهن وكان عدلا حلف المرتهن معه وكان نصيبه منه رهنًا بخمسين ولا معنى في شهادته نردها به وإذا كانت له على رجل ألفان إحداهما برهن والأخرى بغير رهن ففضاه ألفًا ثم اختلفا فقال القاضى هي التي في الرهن وقال المرتهن هي التي بلا رهن فالقول قول القاضى مع يمينه ولو قال رهنه هذه الدار التي في يديه بألف ولم أدفعها إليه ففصصينها أو تسكارها متى رجل وأنزله فيها أو تسكارها هو متى فترها ولم أسلمها رهنًا فالقول قوله مع يمينه .

باب انتفاع الراهن بما يرهنه

قال حدثنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني الزني قال (قال الشافعي) وقد روي عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « الرهن مركب ومحبوب » (قال) ومعنى هذا القول أن من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن من ظهرها ودرها وأصل المعرفة بهذا الباب أن المرتهن حقا في ربة الرهن دون غيره وما يحدث مما يتميز منه غيره وكذلك سكنى الدور وزرع الأرضين وغيرها فللراهن أن يستخدم في الرهن عبده ويركب دوابه ويؤاجرها ويحلب درها ويحز صوفها وتأوى بالبلد إلى مرتهنها أو إلى يدى الموضوعة على يديه وكل ولد أمة وتاج ماشية ونمر شجرة ونحلة فذلك كله خارج من الرهن يسلم للراهن وعليه مؤنة رهونه ومن مات من رقيقته فمليه كفه والفرق بين الأمة تمتق أو تباع فيقبعها ولدها وبين الرهن أنه إذا اعتق أو باع زال ملكه وحدث الولد في غير ملكه وإذا رهن فليرز ملكه وحدث الولد في ملكه إلا أنه محمول دونه لحق حبس به لغيره كما يؤاجرها فتكون محتبسة بحق غيره وإن ولدت لم يدخل ولدها في ذلك معها والرهن كالضمين لا يلزم إلا من أدخل نفسه فيه وولد الأمة لم يدخل في الرهن قط وأكره رهن الأمة إلا أن توضع على يدى امرأة ثقة وليس للسيد أخذها لاختدعة خوفاً أن يحلبها وما كانت من زيادة لا تتميز منها مثل الجارية تسكب والنعرة تعظم ونحو ذلك فهو غير متميز منها وهي رهن كلها ولو كان الرهن ماشية فأراد الراهن أن

يترى عليها أو عبداً صغيراً فأراد أن يخته أو احتاج إلى شرب دواء أو فتح عرق أو الدابة إلى توديع أو تبرئغ فليس المرتهن أن يعنه مما فيه لارهن منفعة ويمتنع مما فيه مضرة .

باب رهن المشترك

(قال الشافعي) وإذا رهناه معا عبداً بمائة وقبض المرتهن فبائز وإن أبرأ أحدهما مما عليه فصفه خارج من الرهن ولو رهته من رجلين بمائة وقبضاه فصفه مرهون لكل واحد منهما بخمسين فإن أبرأ أحدهما أو قبض منه نصف المائة فصفه خارج من الرهن ولو كان الرهن مما يكال أو يوزن كان للذي افكك نصفه أن يقاسم المرتهن بإذن شريكه ولا يجوز أن يأذن رجل لرجل في أن يرهن عبده إلا بشيء معلوم أو أجل معلوم فإن رهته بأكثر لم يجز من الرهن شيء ولو رهته بما أذن له ثم أراد أخذه بافتكاكه وكان الحق حالا كان ذلك له وتبع في ماله حتى يوفى الغريم حقه ولو لم يرد ذلك الغريم أسلم عبده المرهون وإن كان أذن له إلى أجل معلوم لم يكن له أن يأخذه بافتكاكه إلا إلى محله ولو رهن عبده رجلين وأقر لكل واحد منهما بقبضه كله بالرهن وادعى كل واحد منهما أن رهه وقبضه كان قبل صاحبه وليس الرهن في يدي واحد منهما فصدق الراهن أحدهما فالقول قول الراهن ولا يمين عليه ولو أنكر أحدهما أول أحلف وكان الرهن مفسوخا وكذلك لو كان في أيديهما معا وإن كان في يدي أحدهما وصدق الذي ليس في يديه ففيها قولان أحدهما : يصدق والآخر لا يصدق لأن الذي في يديه العبد يملك بالرهن مثل ما يملك المرتهن غيره (قال المزني) قلت أنا أصحهما أن يصدق لأنه حق من الحقوق اجتمع فيه إقرار المرتهن ورب الرهن (قال المزني) ثم رأيت أن القول قول المرتهن الذي هو في يديه لأن الراهن مقر له أنه أقبضه إياه في جملة قوله وله فضل يديه على صاحبه فلا تقبل دعوى الراهن عليه إلا أن يقر الذي في يديه أن كل واحد منهما قد قبضه فيعلم بذلك أن قبض صاحبه قبله .

باب رهن الأرض

(قال الشافعي) إذا رهن أرضا ولم يقل بينائها وشجرها فالأرض رهن دون بنائها وشجرها ولو رهن شجرا وبين الشجر بياض فالشجر رهن دون البياض ولا يدخل في الرهن إلا ما سمي وإذا رهن ثمراً قد خرج من نخلة قبل محل بيعه وبعه البجل فبها رهن لأن الحق لو حل جاز أن يباع وكذلك إذا باعت هذه النخلة قبل محل الحق وبيعت خير الراهن بين أن يكون ثمنها مرهوناً مع النخل أو قصاصاً إلا أن تكون هذه النخلة تيس فلا يكون له بيعها إلا بإذن الراهن ولو رهته النخلة طاماً أو مؤبرة أو قبل بدو صلاحها لم يجز الرهن إلا أن يشترط أن المرتهن إذا حل حقه قطعها وبيعها فيجوز الرهن لأن المعروف من الثمر أنه يترك إلى أن يصلح ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها لمعرفة الناس أنها تترك إلى بدو صلاحها وكذلك الحكم في كل ثمرة وزرع قبل بدو صلاحها فما لم يحل بيعه فلا يجوز رهنه وإن كان من شيء يخرج فرهنه وكان يخرج بعده غيره منه فلا يتميز الخارج الأول المرهون من الآخر لم يجز لأن الرهن ليس بمعروف إلا أن يشترط أن يقطع في مدة قبل أن ياحقه الثاني فيجوز الرهن فإن ترك حتى يخرج بعده ثمرة لا يتميز ففيها قولان أحدهما أنه يفسد الرهن كما يفسد البيع . والثاني أنه لا يفسد والقول قول الراهن

في قدر اشعة المختلطة من الموهنة كما لو رهنه حنطة فاختلفت بمحنة للراهن كان القول قوله في قدر الموهنة من المختلطة بها مع يمينه (قال المزني) قلت أنا هذا أشبه بقوله وقد بينته في هذا الكتاب في باب ثمر الحائط يباع أصله (قلت أنا) وينبغي أن يكون القول في الزيادة قول المرتهن لأن الثمرة في يديه والراهن مدع قدر الزيادة عليه فالقول قول الذي هي في يده مع يمينه في قياسه عندي وبالله التوفيق (قال الشافعي) وإذا رهنه ثمرة فعلى الراهن سقيها وصلاحها وجدادها وتشميسها كما يكون عليه نفقة العبد وليس للراهن ولا المرتهن قطعهما قبل أوانها إلا بأن يرضيا به وإذا بلغت إبانها فأيهما أراد قطعهما جبر الآخر على ذلك لأنه من صلاحها فإن أبى الموصوعة على يديه أن يتطوع بأن يضعها في منزله إلا بكراء قيل للراهن عليك لها منزل تحوز فيه لأن ذلك من صلاحها فإن جئت به وإلا اكترى عليك منها .

باب ما يفسد الرهن من الشرط وما لا يفسده وغير ذلك

(قال الشافعي) إن اشترط المرتهن من منافع الرهن شيئا فالشرط باطل ولو كانت له ألف فقال زدني ألفا على أن أرهئك بهما معا رهنا يعرفانه كان الرهن مفسوخا ولو قال له بعتي عبدا بألف على أن أعطيك بها وبالألف التي لك على بلا رهن داري رهنا ففعل كان البيع والرهن مفسوخا ولو أسلفه ألفا على أن يرهنه بها رهنا وشرط المرتهن لنفسه منفعة الرهن فالشرط باطل لأن ذلك زيادة في السلف ولو كان اشترى منه على هذا الشرط فالبيع بالخيار في فسخ البيع أو إثباته والرهن ويبطل الشرط (قال المزني) قلت أنا أصل قول الشافعي أن كل بيع فاسد بشرط وغيره أنه لا يجوز وإن أجيز حتى يتبدأ بما يجوز (قال الشافعي) ولو اشترط على المرتهن أن لا يبيع الرهن عند محل الحق إلا بما يرضى الراهن أو حتى يبلغ كذا أو بعد محل الحق بشهر أو نحو ذلك كان الرهن فاسدا حتى لا يكون دون بيعه حائل عند محل الحق ولو رهنه نخلا على أن ما أنمرت أو ماشية على أن ماتتحت فهو داخل في الرهن كان الرهن من النخل والماشية رهنا ولم يدخل معه ثمر الحائط ولا نتاج الماشية إذا كان الرهن بحق واجب قبل الرهن وهذا كرجل رهن من رجل دارا على أن يرهنه أخرى غير أن البيع إن وقع على هذا الشرط ففسخ الرهن وكان البائع بالخيار لأنه لم يتم له الشرط (قال المزني) قلت أنا وقال في موضع آخر هذا جائز في قول من أجاز أن يرهنه عبدين فيصيب أحدهما حرا فيجوز الجائز ويرد الردود (قال المزني) وفيها قول آخر يفسد كما يفسد البيع إذا جمعت الصفقة جائزا وغير جائز (قال المزني) قلت أنا ما قطع به وأثبتته أولى وجواباته في هذا المعنى بالذي قطع به شبيه وقد قال لو تابعا على أن يرهنه هذا العصور فرهنه إياه فإذا هو من ساعته خسر فله الخيار في البيع لأنه لم يتم له الرهن (قال الشافعي) ولو دفع إليه حقا فقال قد رهنته كما فيه وقبضه المرتهن ورضى كان الحق رهنا وما فيه خارجا من الرهن إن كان فيه شيء لجهل المرتهن بما فيه وأما الخريطة فلا يجوز الرهن فيها إلا بأن يقول دون ما فيها ويجوز في الحق لأن الظاهر من الحق أن له قبعة والظاهر من الخريطة أن لا قبعة لها وإنما يراد ما فيها ولو شرط على المرتهن أنه ضامن للراهن ودفعه فالرهن فاسد وغير مضمون .

باب ضمان الرهن

(قال الشافعي) أحبرنا محمد بن إسرائيل بن أبي فديك عن ابن أبي دنبل عن الزهري عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يعلق الرهن والرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه » ووصله ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه من حديث ابن أبي أنيسة (قال الشافعي) وفيه دليل أنه غير مضمون إذ قال النبي صلى الله عليه وسلم « الرهن من صاحبه فمن كان منه شيء فضمانه منه لا من غيره » ثم أكد بقوله « له غنمه وعليه غرمه » وغنمه سلامته وزيادته وغرمه عطبه ونقصانه ألا ترى لو ارتهن خاتماً بدرهم يساوى درهما فملك الخاتم فمن قال ذهب درهم المرتهن بالخاتم زعم أنه غرمه على المرتهن لأن درهمه ذهب وكان الراهن بريئاً من غرمه لأنه قد أخذ ثمنه من المرتهن ولم يفرم له شيئاً وأحال ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) وقوله صلى الله عليه وسلم « لا يعلق الرهن » لا يستحقه المرتهن بأن يدع الراهن قضاء حقه عند محله (قال الشافعي) ملك الرهن لربه والمرتهن غير متعد بأخذه ولا مخاطر بارتهاقه لأنه لو كان إذا هلك بطل ماله كان مخاطراً بماله وإنما جعله الله تبارك وتعالى وثيقة له وكان خيراً له ترك الارتهان بأن يكون ماله مضموناً في جميع مال غريمه (قال الشافعي) وما ظهر هلاكه وخفى سواه لا يضمن المرتهن ولا الموضوع على يديه من الرهن شيئاً إلا فيما يضمنان فيه من الوديعة بالتعدي فإن قضاء ما في الرهن ثم سأله الراهن فجبسه عنه وهو يتمكنه فهو ضامن .

- كتاب التفليس -

قال حدثنا محمد بن عاصم قال سمعت المزني قال (قال الشيخ أبي) أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب قال حدثني أبو المعتمر بن عمر بن نافع عن خلدة ^(١) أو ابن خلدة الزرقاني « الشك من المزني » عن أبي هريرة أنه رأى رجلاً أفلس فقال هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجدته بعينه (قال الشيخ أبي) وفي ذلك بيان أنه جعل له نقض البيع الأول إن شاء إذا مات أو أفلس (قال الشيخ أبي) ويقال لمن قبل الحديث في الفلاس في الحياة دون الموت قد حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالشقعة على الحي فحكمتم بها على ورثته فكيف لم تحكموا في الفلاس في موته على ورثته كما حكمتم عليه في حياته فقد جعلتم للورثة أكثر مما للورث الذي عنه ملكوا وأكثر حال الورث أن لا يكون له إلا ما للميت (قال الشيخ أبي) ولا أجعل للغرماء منه بدفع الثمن ولا لورثة الميت وقد جعله النبي صلى الله عليه وسلم أحق به منهم (قال المزني) قلت أنا وقال في الحبس إذا هلك أهله رجع إلى أقرب الناس إلى الحبس قد جعل لأقرب الناس بالحبس في حياته ما لم يجعل للمحبس وهذا عندى غير جائز (قال) وإن تغيرت السلعة بنقص في بدنها بهورأو غيره أو رادت فسواء إن شاء أخذها بجميع الثمن وإن شاء تركها كما تنقص الشقعة بهدم من السماء إن شاء أخذها بجميع الثمن وإن شاء تركها (قال) ولو باعه نخلا فيه ثمر أو طلع قد أبر واستنشد المشتري وقبضها وأكل الثمر أو أصابته جائحة ثم فلس أو مات فإنه يأخذ عين ماله ويكون أسوة الغرماء في حصة الثمر يوم قبضه لا يوم أكله ولا يوم أصابته الجائحة (قال) ولو باعها مع ثمر فيها قد اخضر ثم فلس والثمر رطب أو تمر أو باعه زرعاً مع أرض خرج أو لم يخرج ثم أصابه مدركاً أخذ كله ولو باعه حائطاً لا تمر فيه أو أرضاً لا زرع فيها ثم فلس المشتري فإن كان النخل قد أبر والأرض قد زرعت كان له الخيار في النخل والأرض وتبقى الثمار إلى الجداد والزرع إلى الحصاد وإن أراد الغرماء تأخير ذلك وإن شاء ضرب مع الغرماء وإن أراد الغرماء بيع الثمر قبل الجداد والزرع بقلا فذلك لهم وكذلك لو باعه أمة فولدت ثم أفلس كانت له الأمة إن شاء والولد للغرماء وإن كانت حبلية كانت له حبلية لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الإبرار كالولادة وإذا لم تؤبر فهي كالعامل لم تلد ولو باعه نخلاً لا ثمر فيها ثم أثمرت فتم تؤبر حتى أفلس فلم يخر البائع حتى أبرت كان له النخل دون الثمرة لأنه لا يملك عين ماله إلا بالتفليس والاختيار وكذلك كل ما كان يخرج من ثمر الشجر في أحكام فينشق كالسكرسف وما أشبهه فإذا انشق فمثل النخل يؤبر وإذا لم ينشق فمثل النخل لم يؤبر ولو قال البائع اخترت عين مالي قبل الإبرار وأنكر المفلس فالقول قوله مع يمينه وعلى البائع البينة وإن صدقه الغرماء لم أجعل لهم من الثمر شيئاً لأنهم أقروا به للبائع وأجعله للغرماء سوى من صدق البائع وبخاصهم فيما بقي إلا أن يشهد من الغرماء عدلان فيجوز وإن صدقه المفلس وكذبه الغرماء فمن أجاز إقراره

(١) قوله : أو ابن خلدة الزرقاني ، جزم به في الخلاصة وسماه عمر بن خلدة ، وقال : إنه يروى عن أبي هريرة .

أجزاه ومن لم يجزه لم يجزه وأحلف له الغرماء الذين يدفعونه ولو وجد بعض ماله كان له بخصته ويضرب مع الغرماء في بقية ولو كانت دارا فبذبت أو أرضا فعرست خيره بين أن يعطى العارة ويكون ذلك له أو يكون له الأرض والعارة تباع للغرماء إلا أن يشاء المفلس والغرماء أن يقلعوا ويضعوا ما نقص القلع فيكون لهم (وقال في موضع آخر) إن لم يأخذ العارة وأبى الغرماء أن يقلعوها لم يكن له إلا الثمن يخص به الغرماء (قال المزني) قلت أنا الأول عندى بقوله أشبه وأولى لأنه يجعل الثوب إذا صيغ لبائعه يكون به شريكا وكذلك الأرض تهرس لبائعيها يكون بها شريكا (قال الشافعي) ولو كانا عشرين بمائة فقبض نصف الثمن وبقي أحد العدين وهما سواء كان له نصف الثمن ونصف الذى قبض ثمن الهالك كما لو رهنهما بمائة فقبض تسعين وهلك أحدهما كان الآخر رهنا بالمشرة (قال المزني) قلت أنا أصل قوله أن ليس الرهن من البيع بسبيل لأن الرهن معنى واحد بمعنى واحد مابق من الحق شيء (قال) ولو بقي من ثمن السلعة في التفليس درهم لم يرجع في قوله من السلعة إلا بقدر الدرهم (قال الشافعي) ولو أكره أرضا ففلس والزرع بقل في أرضه كان لصاحب الأرض أن يحاسب الغرماء بقدر ما أقامت الأرض في يديه إلى أن أفلس ويقلع الزرع عن أرضه إلا أن يتطوع المفلس والغرماء بأن يدفعوا إليه إجابة مثل الأرض إلى أن يستحصل الزرع لأن الزارع كان غير متعدي وإن كان لا يستغنى عن السقي قبل للغرماء أن تطوعتم بأن تنفقوا عليه حتى يستحصل الزرع فتأخذوا تفقتسكم مالم يكن بأن يرضاه صاحب الزرع وإن لم تشاءوا وشئتم البيع فيبيعوه بحاله (قال) وإن باعه زينا فخلطه بمثله أو أردأ منه فله أن يأخذ متاعه بالكيل أو الوزن وإن خلطه بأجود منه ففيها قولان أحدهما لا سبيل له إليه لأنه لا يصل إلى ماله إلا زائدا بمال غريمه وهو أصح وهما أقول ولا يشبه الثوب يصيغ ولا السويق يلت لأن هذا عين ماله فيه زيادة والذائب إذا اختلط انقلب حتى لا يجد عين ماله والقول الثاني أن ينظر إلى قيمة زيته والخلوط به متميزين ثم يكون شريكا بقدر قيمة زيته أو يضرب مع الغرماء بزيت (قال المزني) قلت أنا هذا أشبه بقوله لأنه جعل زيته إذا خلط بأردأ وهو لا يتميز عين ماله كما جعل الثوب يصيغ ولا يمكن فيه التمييز عين ماله فلما قدر على قسم الزيت بكيل أو وزن بلا ظلم قسمه ولما لم يقدر على قسم الثوب والصبيغ أشركهما فيه بالقيمة فكذلك لا يمنع خلط زيته بأجود منه من أن يكون عين ماله فيه وفى قسمه ظم وهما شريكان بالقيمة (قال الشافعي) فإن كان حنطة فطحنها ففيها قولان أحدهما وبه أقول يأخذها ويعطى قيمة الطحن لأنه زائد على ماله (قال) وكذلك الثوب يصيغه أو يقصره يأخذه وللغرماء زيادته فإن قصره بأجرة درهم فزاد خمسة دراهم كان القصار شريكا فيه بدرهم والغرماء بأربعة دراهم شركاء بها وبسبع لهم فإن كانت أجرته خمسة دراهم وزاد درهما كان شريكا في الثوب بدرهم وضرب مع الغرماء بأربعة وبهذا أقول والقول الآخر أن القصار غريم بأجرة القصار لأنها أثر لا عين (قال المزني) قلت أنا هذا أشبه بقوله وإنما البياض في الثوب عن القصار كالسمن عن الطعام والعلف وكبر الودي عن السقي وهو لا يعمل الزيادة للبائع في ذلك عين ماله فكذلك زيادة القصار ليست عين ماله وقد قال في الأجر يبيع في حانوت أو يرعى غنأ أو يروض دواب فالأجر أسوة الغرماء فهذه الزيادات عن هذه الصناعات التي هي آثار ليست بأعيان مال حكمها عندى في القياس واحد إلا أن تخص السنة منها شيئا فيترك لها القياس (قال الشافعي) ولو تبايعا بالخيار ثلاثا ففلسا أو أحدهما فلكل واحد منهما إجابة البيع ورده دون الغرماء لانه ليس ببيع مستحدث فإن أخذه دون صفته لم يكن ذلك له إلا أن يرضى الغرماء ولو أسلفه فضة بعينها في طعام ثم فلس كان أحق بفضته ولو أكرى دارا ثم فلس

المكروى فالكرءاء اصاحبه فإذا تم سكناه بيعت للفرءاء ولو أكرءه سنة ولم يقبض الكراء ثم فأس المكروى كان
للمكروى فسبح الكراء ولو قسم الحاكم ماله بين غرمائه ثم قدم آخرون رده عليهم بالخصص وإذا أراد الحاكم بيع
متاعه أو رهنه أحضره أو وكيله ليحصى ثمن ذلك فيدفع منه حق الرهن من ساعته وينبغي أن يقول للفرءاء المفسس
ارتضوا بمن يكون على يديه الثمن ومن ينادى على متاعه بمن يزيد ولا يقبل الزيادة إلا من ثقة وأحب أن يرزق
من وإلى هذا من بيت المال فإن لم يكن ولم يعمل إلا بحس شاركره فإن لم يتفقوا اجتهد لهم ولم يعط شيئا وهو يجد
ثمة يعمل بغير جعل وبيع في موضع سوقه وما فيه صلاح ثمن البيع ولا يدفع إلى من اشترى شيئا حتى يقبض الثمن
وما ضاع من الثمن فمن مال المفسس ويبدأ في البيع بالحيوان ويتأني بالمساكن بقدر ما يرى أهل البصر بها أنها قد
بلغت أثمانها وإن وجد الإمام ثقة يسلفه المال حالا لم يجعله أمانة وينبغي إذا رفع إليه أن يشهد أنه وقف ماله عنه
فإذا فعل ذلك لم يحجز له أن يبيع ولا يهب وما فعل من هذا ففيه قولان أحدهما أنه موقوف فإن فضل جاز فيه ما فعل
والآخر أن ذلك باطل (قال المزني) قلت أنا قد قطع في المسالك إن كاتبه بعد الوقت فأدى لم يعتق بحال
(قال) وإذا أقر بدين زعم أنه لزمه قبل الوقف ففيها قولان : أحدهما أنه جائز كالرقيق يدخل مع غرمائه وبه أقول
والثاني أن إقراره لازم له في مال إن حدث له أو يفضل عن غرمائه وقد ذهب بعض المفتين إلى أن ديون المفسس
إلى أجل تحل حلولها على الميت وقد يحتمل أن يؤخر المؤخر عنه لأن له ذمة وقد تملك والميت بطلت ذمته ولا
يملك بعد الموت (قال المزني) قلت أنا هذا أصح وبه قال في الإملاء (قال الشافعي) ولو جنى عليه عمدا
لم يكن عليه أخذ المال إلا أن يشاء (قال) وليس على المفسس أن يؤجر وذو العسرة ينظر إلى ميسرة ويترك له
من ماله قدر مالا غنى به عنه وأقل ما يكفيه وأهله يومه من الطعام والشراب وإن كان لبيع ماله حبس أتفق منه
عليه وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفهم من نفقة وكسوة كان ذلك في شتاء أو صيف حتى يفرغ من قسم ماله بين
غرمائه وإن كانت ثيابه كلها عوالت مجاوزة القدر اشترى له من ثمنها أقل ما يلبس أقصد ما يكفيه في مثل حاله
ومن تلزمه مؤنته وإن مات كفن من رأس ماله قبل الغرماء وحفر قبره وميز بأقل ما يكفيه وكذلك من يلزمه
أن يكفنه ثم قسم الباقي بين غرمائه وبيع عليه مسكنه وخادمه لأن من ذلك بدا وإن أقام شاهدا على رجل بحق
ولم يخلف مع شاهده فليس للفرءاء أن يخلفوا ليس لهم إلا ماتهم ملكه عليه دونهم .

باب الدين على الميت

(قال الشافعي) من يبيع عليه في دين بعد موته أو في حياته أو تغلبه فهذا كله سواء والعهد في مال الميت
كهي في مال الحي لا اختلاف في ذلك عندي ولو بيعت داره بألف وقبض أمين القاضى الثمن فبذلك من يده
واستحققت الدار فلا عهدة على العريم الذى بيعت له وأحق الناس بالعهد المبيع عليه فإن وجد له مال يبيع ثم رد على
المشتري ماله لأنه مأخوذ منه ببيع ولم يسلم له فإن لم يوجد له شيء فلا ضمان على القاضى ولا أمينه ويقال للمشتري
أنت غريم المفسس أو الميت كغرمائه سواء .

باب جواز حبس من عليه الدين

(قال الشافعي) وإذا ثبت على الدين بيع مظهر له ودفع ولم يحبس وإن لم يظهر حبس وبيع ما قدر عليه من ماله
فإن ذكر عسره قبلت منه البينة لقول الله جل وعز « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » وأحلفه مع ذلك بالله وأخيله

ومنعت غرماءه من لزومه حتى تقوم بيته أن قد أفاد مالا فإن شهدوا أهم رأوا في يديه مالا سأله فإن قال مضاربة قبلت منه مع يمينه ولا غاية لحبسه أكثر من الكشف عنه فحق استقر عند الحاكم ما وصفت لم يكن له حبسه ولا يغفل المسئلة عنه وإذا أفاد مالا فجائز ما صنع فيه حتى يحدث له السلطان وقفا آخر لأن الوقف الأول لم يكن له لأنه غير رشيد وإذا أراء الذي عليه الدين إلى أجل السفر وأراد غريمه منعه لبعد سفره وقرب أجله أو يأخذ منه كفيلا به منع منه وقيل له حقه حيث وضعه ورضيته .

باب الحجر

(قال الشافعي) قال الله عز وجل « وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم » (قال الشافعي) والبلوغ خمس عشرة سنة إلا أن يحتمل الغلام أو تحيض الجارية قبل ذلك وقال الله تبارك وتعالى « فإن كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليمل وليه بالعدل » فأثبت الولاية على السفيه والضعيف والذي لا يستطيع أن يمل هو وأمر وليه بالإملاء عنه لأنه أفامه فيما لاغنى به عنه في ماله مقامه وقيل الذي لا يستطيع يحتمل أن يكون المغلوب على عقله وهو أشبه معانيه به والله أعلم فإذا أمر الله جل وعز بدفع أموال اليتامى إليهم بأمرين لم يدفع إليهم إلا بهما وهو البلوغ والرشد (قال الشافعي) والرشد والله أعلم الصلاح في الدين حتى تكون الشهادة جائزة مع إصلاح المال وإنما يعرف إصلاح المال بأن يختبر البتان والاختبار يختلف بقدر حال المختبر فمنهم من يبتذل فيخالط الناس بالشراء والبيع قبل البلوغ وبعده فيقرب اختباره ومنهم من يصاب عن الأسواق فاختباره أبعد فيختبر في نفقته فإن أحسن إنفاقها على نفسه وشراء ما يحتاج إليه أو يدفع إليه الشيء اليسير فإذا أحسن تدبيره وتوفيره ولم يخذ عنه دفع إليه ماله واختبار المرأة مع علم صلاحها لقله مخالطها في البيع والشراء أبعد فتختبرها النساء وذوو المحارم بمثل ما وصفت فإذا أونس منها الرشد دفع إليها مالها تزوجت أم لم تزوج كما يدفع إلى الفلام نسكح أو لم ينسكح لأن الله تبارك وتعالى سوي بينهما في دفع أموالهما إليهما بالبلوغ والرشد ولم يذكر تزويجا واحتج الشافعي في الحجر بعتان وعلى والزبير رضى الله عنهم (قال الشافعي) وإذا كان واجبا أن يحجر على من قارب البلوغ وقد عقل نظرا له وإبقاء لماله فسكان بعد البلوغ أشد تضييعا لماله وأكثر إتلافا له فلم لا يجب الحجر عليه والمعنى الذي أمر بالحجر عليه به فيه قائم وإذا حجر الإمام عليه أسفه وإفساده ماله أشهد على ذلك فمن باعه بعد الحجر فهو المتلف لماله ومتى أطلق عنه الحجر ثم عاد إلى حال الحجر حجر عليه متى رجع بعد الحجر إلى حال الإطلاق أطلق عنه فإن قيل فلم أجزت إطلاقه عنه وهو إتلاف مال؟ قيل ليس بإتلاف مال ألا تري أنه يموت فلا تورث عنه امرأته ولا تحل له فيها هبة ولا يبعه ويورث عنه عبده ويبيع عليه ويملك عنه فالعبد مال بكل حال والمرأة ليست بمال ألا ترى أن العبد يؤذن له في التجارة والنسكاح فيكون له الطلاق والإمساك دون سيده ولما سكه أخذ ماله كله دون .

باب الصلح

(قال الشافعي) روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا (قال الشافعي) فما جاز في البيع جاز في الصلح وما بطل فيه بطل في الصلح فإن صلح رجل أخاه من مورثه فإن عرفا ماصالحه عليه بشئ، يجوز في البيع جاز ولو ادعى رجل على رجل حقا فصالحه من دعوام

وهو منكر فالصالح باطل ويرجع المدعى على دعواه ويأخذ منه صاحبه ما أعطاه ولو صالح عنه رجل يقر عنه بشئ جاز الصالح وليس للذى أعطى عنه أن يرجع عليه لأنه تطوع به ولو اشترع جناحا على طريق نافذة فصالحه السلطان أو رجل على ذلك لم يجز ونظر فإن كان لا يضر ترك وإن ضر قطع ولو أن رجلين ادعيا داراً في يدي رجل ففلا ورثاها عن أبينا فأقر لأحدهما بنصفها فصالحه من ذلك الذى أقر له به على شئ كان لأخيه أن يدخل معه فيه (قال المزني) قلت أنا ينبغي في قياس قوله أن يطل الصالح في حق أخيه لأنه سار لأخيه بإقراره قبل أن يصلح عليه إلا أن يكون صالح بأمره فيجوز عليه (قال الشافعي) ولو كانت المسألة بمحالها وادعى كل واحد منهما نصفها فأقر لأحدهما بالنصف وجدد للآخر لم يكن للآخر في ذلك حق وكان على خصومه ولو كان أقر لأحدهما بجميع الدار فإن كان لم يقر للآخر بأن له النصف فله السكك وإن كان أقر بأن له النصف ولأخيه النصف كان لأخيه أن يرجع بالنصف عليه وإن صالحه على دار أقر له بها بعد قبضه فاستحق العبد رجوع إلى الدار فأخذها منه ولو صالحه على أن يسكنها الذى هو في يديه وقتا فهي عارية إن شاء أخرجه منها أو صالحه منها على خدمة عبد بعينه سنة فباعه المولى كان للشترى الخيار في أن يحجز البيع وتسكون الخدمة على العبد للصالح أو يرد البيع (قال الشافعي) ولو مات العبد جاز من الصالح بقدر ما استخدم وبطل منه بقدر ما بقى وإذا تداعى رجلان جداراً بين داريهما فإن كان متصلا بينهما أحدهما اتصال البنيان الذى لا يحدث مثله إلا من أول البنيان جعلته له دون المنقطع منه وإن كان يحدث مثله بعد كمال بنيانه مثل نزع طوبة وإدخال أخرى أحلفتهما بالله وجعلته بينهما وإن كان غير موصول بواحد من بنائهما أو متصلا بينهما جميعاً جعلته بينهما بعد أن أحلف كل واحد منهما ولا أنظر إلى من إليه الخواارج ولا الدواخل ولا أنصاف اللين ولا معاقبة القمط لأنه ليس فى شئ من هذا دلالة ولو كان لأحدهما عليه جذوع ولا شئ للآخر عليه أحلفتهما وأقررت الجذوع بمحالها وجعلت الجدار بينهما نصفين لأن الرجل قد يرتفع بجدار الرجل بالجذوع بأمره وغير أمره ولم أجعل لواحد منهما أن يفتح فيه كوة ولا يبنى عليه بناء إلا بإذن صاحبه وقسمته بينهما إن شاء إن كان عرضه ذراعاً أعطيه شبرا في طول الجدار ثم قلت له إن شئت أن تزيد من عرصه دارك أو بيتك شبرا آخر لا يكون لك جدار خالص فذلك لاك ولو هدماه ثم اصطلاحا على أن يكون لأحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه على أن يعمل كل واحد منهما ما شاء عليه إذا بناء فالصالح فاسد وإن شاء أو واحد منهما قسمت أرضه بينهما نصفين وإن كان البيت السفلى في يدي رجل والعلوى في يدي آخر فتداعيا سقفه فهو بينهما نصفين لأن سقف السفلى تابع له وسطح العلو أرض له فإن سقط لم يجز صاحب السفلى على بناءه فإن تطوع صاحب العلو بأن يبنى السفلى كما كان ثم يبنى علوه كما كان فذلك له وليس له منع صاحب السفلى من سكناه ونقض الجدران له متى شاء أن يهدمها هدمها وكذلك الشركاء في نهر أو بئر لا يجيز أحدهم على الإصلاح لضرر ولا غيره ولا يمنع المنفعة فإن أصالح غيره فله عين ماله متى شاء نزع وقال في كتاب الدعوى والبيئات على كتاب اختلاف أبى حنيفة فإذا أفاد صاحب السفلى مالا أخذ منه قيمة ما أنفق في السفلى (قال المزني) قلت أنا الأول أولى بقوله لأن الثانى متطوع فليس له أخذه من غيره إلا أن يرضيه عليه (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل نخلة أو شجرة فاستعمل وانتشرت أغصانها على دار رجل فعليه قطع ما شرع في دار غيره فإن صالحه على تركه فليس يجازر ولو صالحه على دراهم بدنانير أو على دنائير بدرهم لم يجز إلا بالقبض فإن قبض بعضاً وبقي بعض جاز فبقبض وانتقض فيها لم يقبض إذا رضى بذلك المصالح القابض وإذا أقر أحد الورثة في دار في أيديهم بحق لرجل ثم صالحه منه على شئ بعينه فالصالح جائز والوارث المقر متطوع لا يرجع على إخوته بشئ ولو ادعى رجل على رجل بيتا في يديه

فاستلحما بعد الإقرار على أن يكون لأحدهما سطحه والبناء على جدرانته بناء معلوما فجاز (قال المزني) قلت أنا لا يجوز أقبس على قوله في إبطاله أن يعطى رجلا مالا على أن يشرع في بنائه حقاً فكذلك لا يجوز الصلح على أن يبنى على جدرانته بناء (قال الشافعي) ولو اشترى علو بيت على أن يبنى على جدرانته ويسكن على سطحه أجزت ذلك إذا مبيا منتهى البنيان لأنه ليس كالأرض في احتمال ما يبنى عليها (قال المزني) هذا عندى غير منعه في كتاب أدب القاضي أن يقتضا دارا على أن يكون لأحدهما السفلى وللآخر العلوى حتى يكون السفلى والعلوى واحد (قال الشافعي) ولو كانت منازل سفلى في يدى رجل والعلو في يدى آخر فتداعيا العرصة فهى بينهما ولو كان فيها درج إلى علوها فهى لصاحب العلو كانت معقودة أو غير معقودة لأنها تتخذ ممرا وإن انتفع بما تحتها ولو ادعى على رجل زرعاً في أرض فصالحه من ذلك على دراهم فجاز لأن له أن يبيع زرع أخضر ممن يفصله ولو كان الزرع بين رجلين فصالحه أحدهما على نصف الزرع لم يجز من قبل أنه لا يجوز أن يقسم الزرع أخضر ولا يجبر شريكه على أن يقلع منه شيئاً .

باب الحوالة

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «مطل الغنى ظلم وإذا اتبع أحدكم على مئى فليتبّع» (قال الشافعي) وفي هذا دلالة أن الحق يتحول على الحال عليه ويبرأ منه المحيل فلا يرجع عليه أبداً كان الحال عليه غنياً أو فقيراً أفلس أو مات معدماً غرمه أو لم يغمه (قال الشافعي) ولو كان كما قال محمد بن الحسن إذا أفلس أو مات مفلساً رجع على المحيل لما صبر المحتال على من أحيل لأن حقه ثابت على المحيل ولا يخلو من أن يكون حقه قد تحول عنى فصار إلى غيره فلم يأخذنى بما برئت منه لأن أفلس غيرى أو لا يكون حقه تحول عنى فلم أبرأنى منه قبل أن يفلس الحال عليه واحتج محمد بن الحسن بأن عثمان رضى الله عنه قال في الحوالة أو السكفالة يرجع صاحبها لائوى على مال مسلم (قال الشافعي) وهو عندى يبطل من وجهين ولو صح ما كان له فيه شيء لأنه لا يدرى قال ذلك في الحوالة أو السكفالة (قال المزني) هذه مسائل تحريت فيها معاني جوابات الشافعى في الحوالة (قال المزني) قلت أنا من ذلك ولو اشترى عبداً بألف درهم وقبضه ثم أحال البائع بالألف على رجل له عليه دين ألف درهم فاحتال ثم إن المشتري وجد بالعبد عيباً فردّه بطلت الحوالة وإن رد العبد بعد أن قبض البائع ما احتال به رجع به المشتري على البائع وكان الحال عليه منه بريئاً (قال المزني) وفي إبطال الحوالة نظر (قال) ولو كان البائع أحال على المشتري بهذه الألف رجلاً له عليه ألف درهم ثم تصادق البائع والمشتري أن العبد الذى تبايعاه حر الأصل فإن الحوالة لا تنتقض لأنهما يبطلان بوقولهما حقاً لتبنيهما ، فإن صدقهما المحتال أو قامت بذلك بينة انتقضت الحوالة ولو أحال رجل على رجل ألف درهم وضممنها ثم اختلفا فقال المحيل أنت وكفى فيها وقال المحتال بل أنت أحتلنى بمالى عليك وتصادقا على الحوالة والضمان فاقول قول المحيل والمحتال مدع ولو قال المحتال أحتنى عليه لأبضه لك ولم تحلنى بمالى عليك فالقول قوله مع يمينه والمحيل مدع للبراءة مما عليه فعليه البينة ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فأحاله المطلوب بها على رجل له عليه ألف درهم ثم أحاله بها المحتال عليه على ثالث له عليه ألف درهم برى الأولان وكانت للطالب على الثالث .

باب الكفالة

(قال المزني) قال الله جل ثناؤه « قالوا نفقد صواع الملك وابن جابر به حمل يعمر وأنا به رعيم » وقال عز وجل « سلمهم أيهم بذلك زعيم » وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « والريعم غارم » والريعم في اللغة هو السكفيل وروى عن أبي سعيد الخدري أنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فلما وضعت قال صلى الله عليه وسلم « ه على صاحبكم من دين » فقالوا نعم درهمان قال « صلوا على صاحبكم » فقال على رضوان الله عليه ها على يا رسول الله وأنا لما ضامن فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى عليه ثم أقبل على علي رضي الله عنه فقال « جزاك الله عن الإسلام خيرا وفك رهائك كما فككت رهان أخيك » (قال المزني) قلت أنا وفي ذلك دليل أن الدين الذي كان على الميت لزم غيره بأن ضمنه وروى الشافعي في قسم الصدقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لأتحل الصدقة لنفي إلا لثلاثة » ذكر منها رجلا تحمل بحالة فحلت الصدقة (قلت أنا) فكانت الصدقة محرمة قبل الحالة فلما تحمل لزمه القرم بالحالة فيخرج من معناه الأول إلى أن حلت له الصدقة (قال الشافعي) وإذا ضمن رجل عن رجل حقا فلمضمن له أن يأخذ أيهما شاء فإن ضمن بأمره وغرم رجع بذلك عليه وإن تطوع بالضمان لم يرجع (قال المزني) قلت أنا وكذلك كل ضامن في دين وكفالة وبدن وأجرة ومهر وضمان عهد وأرض جرح ودية نفس فإن أدى ذلك الضامن عن المضمن عنه بأمره رجع به عليه وإن أداه بغير أمره كان متطوعا لا يرجع به فإن أخذ الضامن بالحق وكان ضمانه بأمر الذي هو عليه فله أخذه بخلافه وإن كان بغير أمره لم يكن له أخذه في قياس قوله ولو ضمن عن الأول بأمره ضامن ثم ضمن عن الضامن ضامن بأمره فجاء فإن قبض الطالب حقه من الذي عليه أصل المال أو أحاله به برأ جميعا ولو قبضه من الضامن الأول رجع به على الذي عليه الأصل وبرئ منه الضامن الآخر وإن قبضه من الضامن الثاني رجع به على الضامن الأول ورجع به الأول على الذي عليه الأصل ولو كانت المسئلة بحالها فأبرأ الطالب الضامنين جميعا برأ ولا يبرأ الذي عليه الأصل لأن الضمان عند الشافعي ليس بحالة وليسكن الحق على أصله والضامن مأخوذ به (قال المزني) قلت أنا ولو كان له على رجلين ألف درهم وكل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بأمره فدفعها أحدهما رجع بنصفها على صاحبه وإن أبرأ الطالب أحدهما من الألف سقط عنه نصفها الذي عليه وبرئ من ضمان نصفها الذي على صاحبه ولم يبرأ صاحبا من نصفها الذي عليه ولو أقام الرجل بينة أنه باع من هذا الرجل ومن رجل غائب عبدا وقبضاه منه بألف درهم وكل واحد منهما كفيل ضامن لذلك على صاحبه بأمره قضى عليه وعلى الغائب بذلك وغرم الحاضر جميع الثمن ورجع بالنصف على الغائب (قال المزني) قلت أنا وهذا مما يجامعنا عليه من أنكر القضاء على غائب ولو ضمن عن رجل بأمره ألف درهم عليه لرجل فدفعه بمحضره ثم أنكر الطالب أن يكون قبض شيئا حلف وبرئ وقضى على الذي عليه الدين بدفع الألف إلى الطالب ويدفع ألفا إلى الضامن لأنه دفعها بأمره وصارت له ديناً عليه فلا يذهب حقه ظم الطالب له ولو أن الطالب طلب الضامن فقال لم تدفع إلي شيئا قضى عليه بدفعها ثانية ولم يرجع على الأمر إلا بالألف التي ضمنها عنه لأنه يقر أن الثانية ظم من الطالب له فلا يرجع على غير من ظمه ولو ضمن لرجل ماقضى به له على آخر أو ماشهد به فلان عليه (قال الشافعي) لا يجوز هذا وهذه غلطية وقال الشافعي ولو ضمن دين ميت بعد ما يعرفه ويعرف إن هو فالضمان لازم ترك الميت شيئا أو لم يتركه ولا يجوز كفالة العبد المأذون له بالتجارة لأن هذا استهلاك ولو ضمن عن مكاتب أو مالا في يدي وصى أو مقارض وضمن ذلك أحد منهم عن نفسه فالضمان في ذلك كله باطل وضمان المرأة كالرجل

ولا يجوز ضمان من لم يبلغ ولا مجنون ولا مبرس يهذى ولا معصى عليه ولا أخرس لا يعقل وإن كان يعقل الإشارة والكتاب فضمن لزمه وضعف الشافعى كفالة الوجه في موضع وأجازها في موضع آخر إلا في الحدود .

باب الشركة

قال المزني الشركة من وجوه منها الغنبة أزال الله عز وجل ملك المشركين عن خير فسلكتها رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون وكانوا فيه شركاء فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة أجزاء ثم أقرع بينها فأخرج منها خمس الله تبارك وتعالى لأهلها وأربعة أخماسها لأهلها (قال المزني) وفي ذلك دليل على قسم الأموال والضرب عليها بالسهم ومنها الموارث ومنها الشركة في الهبات والصدقات في قوله ومنها التجارات وفي ذلك كله القسم إذا كان بما يقسم وطلبه الشريك ومنها الشركة في الصدقات المحرمات في قوله وهي الأجاس ولا وجه لقسمها في رقابها لارتفاع الملك عنها فإن تراضوا من السكنى سنة بسنة فلا بأس والذي يشبه قول الشافعى أنه لا تجوز الشركة في اعراض ولا فيما يرجع في حال المفصلة إلى القيمة لتغير القيم ولا أن يخرج أحدهما عرضا والآخر دنائير ولا تجوز إلا بمال واحد بالدنانير أو بالدرهم فإن أراد أن يشركها ولم يمكنهما إلا عرض فإن الخرج في ذلك عندي أن يبيع أحدهما نصف عرضه بنصف عرض صاحبه ويتقاضان فيصير جميع العرضين بينهما نصفين ويكونان فيه شريكين إن باعاً أو حبساً أو عارضاً لأفضل في ذلك لأحد منهما (قال) وشركة المفاوضة عند الشافعى لا تجوز بخلاف والشركة الصحيحة أن يخرج كل واحد منهما دنائير مثل دنائير صاحبه ويغلطهما فيكونان فيها شريكين فإن اشتريا فلا يجوز أن يبيعه أحدهما دون صاحبه فإن جعل كل واحد منهما صاحبه أن يتجر في ذلك كله بما رأى من أنواع التجارات قام في ذلك مقام صاحبه فاربعا أو خسرا فلها وعليهما نصفين - وفي فسخ أحدهما الشركة انفسخت ولم يكن لصاحبه أن يشتري ولا يبيع حتى يقبض وإن مات أحدهما انفسخت الشركة وقام وصى الميت شريكه فإن كان الوراث بالتعريض فأحب أن يقيم على مثل شركته كأيها فبائن ولو اشتريا عبداً وقبضاه فأصابا به عيباً فأراد أحدهما الرد والآخر الإمساك (قال الشافعى) ذلك جائز لأن دعولاً أن كل واحد منهما اشترى نصفه بنصف الثمن ولو اشترى أحدهما بما لا يتقابن الناس بمثله كان ما اشترى له دون صاحبه ولو أجاز له شريكه ما جاز لأن شراهما كان على غير ما يجوز عليه وأيهما ادعى في يدى صاحبه من شركتهما شيئاً فهو مدع وعليه البيعة وعلى صاحبه البيعة وأيهما ادعى خيانة صاحبه فعليه البيعة وأيهما زعم أن المال قد تلف فهو أمين وعليه اليمين وإذا كان العبد بين رجلين فأمر أحدهما صاحبه ببيعة فباعه من رجل بألف درهم فأقر الشريك الذي لم يبيع أن البائع قد قبض الثمن وأنكر ذلك البائع وادعاه المشتري فإن المشتري يبرأ من نصف الثمن وهو حصصة المقر وبأخذ البائع نصف الثمن من المشتري فيسلم له ويحلف لشريكه ما قبض ما ادعى فإن نكل حلف صاحبه واستحق الدعوى ولو كان الشريك الذي باع هو الذي أقر بأن شريكه الذي لم يبيع قبض من المشتري جميع الثمن وأنكر ذلك الذي لم يبيع وادعى ذلك المشتري فإن المشتري يبرأ من نصف الثمن بإقرار البائع أن شريكه قد قبض لأه في ذلك أمين ويرجع البائع على المشتري بالنصف الباقي فيشاركه فيه صاحبه لأنه لا يصدق على حصصة من الشركة تسلم إليه إما يصدق في أن لا يضمن شيئاً لصاحبه فأما أن يكون في يديه بعض مال بينهما فيدعى على شريكه مقاسمة يملك بها هذا البعض خاصة فلا يجوز ويحلف لشريكه فإن نكل حلف شريكه واستحق دعواه وإذا كان العبد بين رجلين فغصب رجل حصصة أحدهما ثم إن الغاصب والشريك الآخر باعاً العبد من رجل فالبائع جائز في نصيب الشريك البائع ولا يجوز بيع الغاصب ولو أجاز له المصوب لم يجز إلا بتجديد بيع في معنى قول الشافعى وبالله التوفيق

﴿ كتاب الوكالة ﴾

(قال المزني) قال الله تعالى « وابتلوا النيام حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا » الآية فأمر بحفظ أموالهم حتى يؤس منهم الرشد وهو عند الشافعي أن يكون بعد البلوغ مصلحا لماله عدلا في دينه وقال تعالى « فإن كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليمل وليه بالعدل » ووليّه عند الشافعي هو القيم بماله (قال المزني) فإذا جاز أن يقوم بماله بتوصية أبيه بذلك إليه وأبوه غير مالك كان أن يقوم فيه بتوكيل مالكه أجوز وقد وكل على بن أبي طالب رضى الله عنه عقيل (قال المزني) وذكر عنه أنه قال هذا عقيل ماقضى عليه فعلى وما قضى له فلى (قال الشافعي) ولا أحسبه كان يوكله إلا عند عمر ابن الخطاب ولعله عند أبي بكر رضى الله عنهما ووكّل أيضا عنه عبد الله ابن جعفر عند عثمان بن عفان رضى الله عنه وعلى حاضر فقبل ذلك عثمان (قال المزني) فلئلا أن يوكلوا في أموالهم وطلب حقوقهم وخصوماتهم وبوصوا بركاتهم ولا ضمان على الوكلاء ولا على الأوصياء ولا على المودعين ولا على المفارضين إلا أن يتمدوا فيضمنوا والتوكيل من كل موكل من رجل وامرأة تخرج أو لا تخرج بعذر أو غير عذر حضر خصم أو لم يحضر جائز (قال الشافعي) ليس الخصم من الوكالة بسبيل وقد يقضى للخصم على الموكل فيكون حقا يثبت له بالتوكيل (قال المزني) فإن وكله بخصومة فإن شاء قبل وإن شاء ترك فإن قبل فإن شاء فسخ وإن شاء ثبت فإن ثبت وأقر على من وكله لم يلزمه إقراره لأنه لم يوكله بالإقرار ولا بالصالح ولا بالإبراء وكذلك قال الشافعي رحمه الله فإن وكله بطلب حد له أو قصاص قبلت الوكالة على تثبيت البينة فإذا حضر الحد أو القصاص لم أحد ولم أقص حتى يحضر المحدود له والمقص له من قبل أنه قد يقر له وبكذب البينة أو يفوت فيبطل الحد والقصاص (قال الشافعي) رحمه الله وليس للوكيل أن يوكّل إلا أن يجعل ذلك ذلك إليه الموكل وإن وكله ببيع متاعه فباعه فقال الوكيل قد دفعت إليك الثمن فالقول قوله مع يمينه فإن طلب منه الثمن فمنعه منه فقد ضمنه إلا في حال لا يمكنه فيه دفعه فإن أمكنه فتمعه ثم جاء ليوصله إليه فتلّف ضمنه ولو قال بعد ذلك قد دفعته إليك لم يقبل منه ولو قال صاحبه له قد طلبته منك فتمعتي فأنت ضامن فهو مدع أن الأمانة تحولت مضمونة وعليه البينة وعلى المنكر اليمين (قال) وأو قال وكلتك ببيع متاعى وقبضته منى فأنكر ثم أقر أو قامت البينة عليه بذلك ضمن لأنه خرج بالوجود من الأمانات ولو قال وكلتك ببيع متاعى فبعته فقال مالك عندي شيء فأقام البينة عليه بذلك فقال صدقوا وقد دفعت إليه ثمته فهو مصدق لأن من دفع شيئا إلى أهله فليس هو عنده ولم يكذب نفسه فهو على أصل أمانته وتصديقه ولو أمر الموكل الوكيل أن يدفع مالا إلى رجل فادعى أنه دفعه إليه لم يقبل منه إلا بينة واحتج الشافعي في ذلك بقول الله تعالى « فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم » وبأن الذي زعم أنه دفعه إليه ليس هو الذي اتهمته على المال كما أن النيام لبسوا الذين اتهموه على المال وقال الله جل ثناؤه « فإذا دفعتم إليهم أموالهم » الآية وبهذا فرق بين قوله لمن اتهمته قد دفعته إليك يقبل لأنه اتهمته وبين قوله لمن لم ياتمه عليه قد دفعته إليك فلا يقبل لأنه الذي لبس اتهمته (قال المزني) رحمه الله ولو جعل للوكيل فيا وكله جعلا فقال للوكيل

جعلى قبلك وقد دفعت إليك مالك فقال بل خنتى فالجمل مضمون لاتبرئته منه دعواه الخيانة عليه ولو دفع إليه مالا يشتري له به طعاما فسلفه ثم اشترى له بمثله طعاما فهو ضامن للمال والطعام له لأنه خرج من وكالته بالتهدى واشترى بغير ما أمره به ولا يجوز للوكيل ولا الوصى أن يشتري من نفسه ومن باع بما لا يتعاقبان الناس بمثله فيبيع مردود لأن ذلك تلف على صاحبه فهذا قول الشافعى ومعناه ولو قال أمرتك أن تشتري لى هذه الجارية بعشرة فاشتريتها بعشرين فقال الوكيل بل أمرتنى بعشرين فالقول قول الأمر مع يمينه وتسكون الجارية فى الحكم للوكيل (قال المزنى) والشافعى يجب فى مثل هذا أن يرفق الحاكم بالأمر للأمر فيقول إن كنت أمرته أن يشتريها بعشرين فقل بعته إياها بعشرين ويقول الآخر قد قبلت ليحل له الفرج وإن يبتاعه منه (قال المزنى) ولو أمره أن يشتري له جارية فاشتري غيرها أو أمره أن يزوجه جارية فزوجه غيرها بطل النكاح وكان الشراء للمشتري لا للأمر وأوكان لرجل على رجل حق فقال له رجل وكفى فلان بقبضه منك فصدقه ودفعه وتلف وأنكر رب الحق أن يكون وكله فله الخيار فإذا أغرم الدافع لم يرجع الدافع على القابض لأنه يعلم أنه وكيل برىء وإن أغرم القابض لم يكن له أن يرجع على الدافع لأنه يعلم أنه مظلوم برىء وإن وكله يبيع ساعة فباعها نسيئة كان له نقض البيع بعد أن يخلف ما وكله إلا بالنقد ولو وكله بشراء سلعة فأصاب بها عيبا كان له الرد بالعيب وليس عليه أن يخلف ما رضى به الأمر وكذلك المقارض وهو قول الشافعى ومعناه والله التوفيق (قال المزنى) ولو قال رجل لفلان على دين وقد وكل هذا بقبضه لم يقض الشافعى عليه بدفعه لأنه مقر بتوكيل غيره فى مال لا يملكه ويقول له إن شئت فادفع أو دع ولا أجبرك على أن تدفع (قال) وللوكيل والمقارض أن يردا ما اشتريا بالعيب وليس للبائع أن يخلفهما ما رضى رب المال وقال ألا ترى أنهما لو تعديا لم ينقض البيع ولزمهما الثمن وكانت التباعة عليهما لرب المال .

كتاب الإقرار

باب الإقرار بالحقوق والمواهب والعارية

(قال الشيخ أبي) رحمه الله ولا يجوز إلا إقرار بالغ حر رشيد ومن لم يجز يمه لم يجز إقراره فإذا قال الرجل لفلان على شيء ثم جحد قيل له أقرر بما شئت مما يقع عليه اسم شيء من مال أو ثمرة أو فلس وأحلف ماله بقلك غيره فإن أبي حلف المدعي على ما ادعى واستحقه مع نكول صاحبه وسواء قال له على مال أو مال كثير أو عظيم فإنما يقع عليه اسم مال فأما من ذهب إلى ما تجب فيه الزكاة فلا أعلمه خبراً ولا قياساً أرأيت إذا أغرمت مسكيناً برى الدرهم عطيماً أو خليفة برى ألف ألف قليلاً إذا أقر بمال عظيم ما تقي درهم والعامه تعلم أن ما يقع في القاب من مخرج قوليهما مختلف فظلمت المقر له إذ لم تعطه من خليفة إلا التافه وظلمت المسكين إذ أغرمته أضعاف العظم إذ ليس عندك في ذلك إلا يحمل كلام الناس وسواء قال له على دراهم كثيرة أو عظيمة أو لم يقلها فهي ثلاثة وإذا قال له على ألف ودرهم ولم يسم الألف قيل له أعطه أي ألف شئت فلوساً أو غيرها وأحلف أن الألف التي أقرت بها هي هذه وكذلك لو أقر بألف وعبد أو ألف ودار لم يجعل الألف الأول عبداً أو دوراً وإذا قال له على ألف إلا درهما قيل له أقر له بأى ألف شئت إذا كان الدرهم مستثنى منها ويبقى بعده شيء قل أو كثر وكذلك لو قال له على ألف إلا كره حنطة أو إلا عبداً أجبرته على أن يبقى بعد الاستثناء شيئاً قل أو كثر وإن أقر بثوب في مندبل أو تمر في جراب فالوعاء للمقر وإن قال له قبلي كذا أقر بما شاء واحداً ولو قال كذا وكذا أقر بما شاء اثنين وإن قال كذا وكذا درهما قيل له أعطه درهمين لأن كذا يقع على درهم ثم قال في موضع آخر إن قال كذا وكذا وكذا درهما قيل له أعطه درهماً أو أكثر من قبل أن كذا يقع على أقل من درهم (قال الزنى) وهذا خلاف الأول وهو أشبه بقوله لأن كذا يقع على أقل من درهم ولا يعطى إلا اليقين (قال الشيخ أبي) رحمه الله والإقرار في الصحة والمرض سواء يتحاصون معا ولو أقر لوارث فلم يمت حتى حدث له وارث يحجبه بالإقرار لازم وإن لم يحدث وارث فمن أجاز الإقرار لوارث أجاز له ومن أباه رده ولو أقر لغير وارث فصار وارثاً بطل إقراره ولو أقر أن ابن هذه الأمة ولده منها ولو مال له غيرها ثم مات فهو ابنه وهما حران بموته ولا يبطل ذلك بحق القرماء الذي قد يكون مؤجلاً ويجوز إبطاله بعد ثبوته ولا يجوز إبطال حرية بعد ثبوتها وإذا أقر الرجل لحمل بدين كان الإقرار باطلاً حتى يقول كان لأى هذا الحمل أو لجدته على مال وهو وارثه فيكون إقراراً له (قال الزنى) رحمه الله هذا عندي خلاف قوله في كتاب الوكالة في الرجل يقر أن فلاناً وكيل لفلان في قبض ماعليه إنه لا يقضى عليه بدفعه لأنه مقر بالتوكيل في مال لا يملكه ويقول له إن شئت فادفع أو دع وكذلك هذا إذا أقر بمال لرجل وأقر عليه أنه مات وورثه غيره وهذا عندي باطل أولى وهذا وذاك عندي سواء فيلزمه ما أقر به فيهما على نفسه فإن كان الذي ذكر أنه مات حياً وإنكر الذي له المال الوكاله رجعا عليه بما ألتف عليهما (قال الشيخ أبي) ولو قال هذا الرقيق له إلا واحداً كان المقر إن أخذاهم شاء ولو قال غصبت هذه الدار من فلان وملكها لفلان فهي لفلان الذي أقر أنه غصبها منه ولا تجوز شهادته للثاني لأنه

غاصب ولو قال غصبها من فلان لا بل من فلان كانت الأول ولا غرم عليه للثاني وكان الثاني خصما للأول ولا يجوز إقرار العبد في المال إلا بأن يأذن له سيده في التجارة فإن لم يأذن له سيده فمضى عتق ومالك غرم ويجوز إقراره في القتل والقطع والحد لأن ذلك على نفسه ولو قال رجل لفلان على ألف فأتاه بألف فقال هي هذه التي أقررت لك بها كانت لك عندى ودية فقال بل هذه ودية وتلك أخرى فالقول قول المقر مع يمينه لأن من أودع شيئا فبإثباته أن يقول لفلان عندى ولفلان على لأنه عليه ما لم يهلك وقد يودع فيتعدى فيكون عليه دين فلا أثره إلا باليمين ولو قال له عندى ألف درهم ودية أو مضاربة ديناً كانت ديناً لأنه قد يمدى فيها فتكون مضمونة عليه ولو قال دفعها إلى أمانة على أنى ضامن لها لم يكن ضامناً بشرط ضمان ما أصله أمانة ولو قال له في هذا العبد ألف درهم سن عن قوله فإن قال تقد فيه ألفا قيل كم لك منه ؟ فما قال إنه له منه اشتراه به فهو كما قال مع يمينه ولا أنظر إلى قيمة العبد قلت أو كثرت لأنهما قد يغبنا ويغبنا ولو قال له في ميراث أبى ألف درهم كان إقراراً على أبيه بدين ولو قال في ميراثى من أبى كانت هبة إلا أن يريد إقراراً ولو قال له عندى ألف درهم عارية كانت مضمونة ولو أقر في عبد في يده لفلان وأقر العبد لغيره فالقول قول الذى هو في يده ولو أقر أن 'العبد الذى تركه أبوه لفلان ثم وصل أو لم يصل دفعه أو لم يدفعه فقال بل لفلان آخر فهو للأول ولا غرم عليه للأخر ولا يصدق على إبطال إقراره في مال قد قطعه للأول وإذا شهدا على رجل أنه أعتق عبده فردا ثم اشتراه فإن صدقهما البائع رد الثمن وكان له الولاء وإن كذبهما عتق بإقرارهما والولاء موقوف فإن مات العبد وترك مالا كان موقوفاً حتى يصدقهما فبرد الثمن إليهما والولاء في دونهما (قال المزني) رحمه الله أصل قوله أن من له حق منعه ثم قدر عليه أخذه ولا يخلو المشتريان في قولهما في العتق من صدق أو كذب فإن كان قولهما صدقاً فالثمن دين لهما على الجاحد لأنه باع مولى له وما ترك فهو لمولاه ولهما أخذ الثمن منه وإن كان قولهما كذباً فهو عبدهما وما ترك فهو لهما واليمين أن لهما قدر الثمن من مال الميت إذا لم يكن له وارث غير بائعه وترك أكثر من اثنين وإن كان ما ترك أقل من الثمن لم يكن لهما غيره (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال له على دراهم ثم قال هي نقص أوزيف لم يصدق وإن قال هي من سكة كذا وكذا صدق مع يمينه كان أدنى الدراهم أو أوسطها أو جائزة بغير ذلك البلد أو غير جائزة كما لو قال له على ثوب أعطاه أى ثوب أقر به وإن كان لا يلبسه أهل بلده (قال المزني) رحمه الله في قوله إذا قال له على درهم أو دراهم في وازنة قضاء على قوله إذا قال له على دراهم فهي وازنة ولا يشبه الثوب نقد البلد كما لو اشترى بدرهم ساعة جاز لعرفتهما بنقد البلد وإن اشتراها بثوب لم يجز لجهلها بالثوب (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال له على درهم في دينار فإن أراد درهما ودينارا وإلا فعليه درهم ولو قال له على درهم ودرهم فهما درهمان وإن قال له على درهم فدرهم قبل إن أردت فدرهم لازم فهو درهم ولو قال درهم تحت درهم أو درهم أو فوق درهم فعليه درهم لجواز أن يقول فوق درهم في الجودة أو تحته في الرداءة وكذلك لو قال درهم مع درهم أو درهم معه دينار لأنه قد يقول مع دينار لى ولو قال له على درهم قبله درهم أو بعده فعليه درهمان ولو قال له على قفيز حنطة معه دينار كان عليه قفيز لأنه قد يقول مع دينار لى ولو قال له على قفيز لا بل قفيزان لم يكن عليه إلا قفيزان ولو قال له على دينار لا بل قفيز حنطة كان مقراً بهما ثابتاً على التقدير راجعاً عن الدينار فلا يقبل رجوعه ولو قال له على دينار فقفيز حنطة لزمه الدينار ولم تلزمه الحنطة ولو أقر له يوم السبت بدرهم وأقر له يوم الأحد بدرهم فهو درهم وإذا قال له على ألف درهم ودية فكما قال لأنه وصل فلو سكت عنه ثم قال من بعده هي ودية وقد هلكت لم يقبل منه لأنه حين أقر

ضمن ثم ادعى الخروج فلا يصدق ولو قال له من مالى ألف درهم مثل فإن قال هبة فالقول قوله لأنه أضافها إلى نفسه فإن مات قبل أن يدين فلا يلزمه إلا أن يقر ورثته ولو قال له من دارى هذه نصفها فإن قال هبة فالقول قوله لأنه أضافها إلى نفسه فإن مات قبل أن يدين لم يلزمه إلا أن يقر ورثته ولو قال له من هذه الدار نصفها لزمه ما أقر به ولو قال هذه الدار لك هبة عارية أو هبة سكنى كان له أن يخرجها منها متى شاء ولو أقر للميت بحق وقال هذا ابنه وهذه امرأته قبل منه (قال المزني) هذا خلاف قوله فيما مضى من الإقرار بالوكالة فى المال وهذا عندى أصح (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال بملك جاريتى هذه فأولدها فقال بل زوجتها وهى أمتك فولدها حر والأمة أم ولد بإقرار السيد وإنما ظله بالثمن ويحلف ويبرأ فإن مات فميراثه لولده من الأمة ولولاها موقوف . ولو قال لا أقر ولا أنكر فإن لم يحلف حلف صاحبه مع نكوله واستحق وأو قال وهبت لك هذه الدار وقبضتها ثم قال لم تكن قبضتها فأحلفه أحلفته لقد قبضتها فإن نكل رددت البعينة على صاحبه ورددتها إليه لأنه لا تتم الهبة إلا بالقبض عن رضا الواهب . ولو أقر أنه باع عبده من نفسه بألف فإن صدقه العبد عتق والألف عليه وإن أنكر فمرو حر والسيد مدعى الألف وعلى النكر اليمين . ولو أقر لرجل بذكر حق من يبيع ثم قال لم أقبض المبيع أحلفته ما قبض ولا يلزمه الثمن إلا بالقبض ولو شهد شاهد على إقراره بألف وآخر بألفين فإن زعم الذى شهد بالألف أنه شك فى الألفين وأثبت ألفا فقد ثبت له ألف بشاهدين فإن أراد الألف الأخرى حلف مع شاهده وكانت له ولو قال أحد الشاهدين من ثمن عبد وقال الآخر من ثمن ثياب فقد بينا أن الألفين غير الألف فلا يأخذ إلا بيمين مع كل شاهد منهما . ولو أقر أنه تسكف له بمال على أنه بالخيار وأنكر المسكوف له الخيار فمن جعل الإقرار واحدا أحلفه على الخيار وأبرأه لأنه لا يجوز خيار ومن زعم أنه يبيع إقراره الزمه ما يضره وأسقط ما ادعى الخرج به (قال المزني) رحمه الله قوله الذى لم يخلف أن الإقرار واحد وكذا قال فى النبايعين إذا اختلفا فى الخيار أن القول قول البائع مع يمينه وقد قال إذا أقر بشئ فوصفه ووصله قبل قوله ولم أجعل قول واحد إلا حكما واحدا ومن قال أجعله فى الدراهم والدنانير مقرا وفى الأجل مدعىا لزمه إذا أقر بدرهم نقد البلد لزمه فإن وصل إقراره بأن يقول طبرى جعله مدعىا لأنه ادعى نقضا من وزن الدرهم ومن عينه ولزمه لو قال له على ألف إلا عشرة أن يلزمه ألفا وله أقاويل كذا (قال الشافعي) ولو ضمن له عهدة دار اشتراها وخلصها واستعتقت رجعا بالثمن على الضامن إن شاء ولو أقر أعجمى بأعجمية كان كالإقرار بالعربية ولو شهدوا على إقراره ولم يقولوا بأنه صحيح العقل فهو على الصحة حتى يعلم غيرها .

باب إقرار الوارث بوارث

(قال الشافعي) رحمه الله الذى أحفظ من قول المدينين فيمن ترك ابنين فأقر أحدهما بأخ أن نسبه لا يلحق ولا يأخذ شيئا لأنه أقره بمعنى إذا ثبت وورث فلما لم يثبت بذلك عليه حق لم يثبت له وهذا أصح ما قيل عندنا والله أعلم وذلك مثل أن يقر أنه باع دارا من رجل بألف فجعد المقر له البيع فلم تعطه الدار وإن أقر صاحبها له وذلك أنه لم يقل إنها ملك له إلا وبملكه عليه بها شئ . فما سقط أن يكون مملوكا عليه سقط الإقرار له فإن أقر جميع الورثة ثبت نسبه وورث وورث واحتج بحديث النبي صلى الله عليه وسلم فى ابن وليدة زمة وقوله « هو لك باعبد بن زمة الولد للفراش وللعاهر الحجر » وقال فى المرأة تقدم من أرض الروم ومعها ولد فيدعيه رجل بأرض

الإسلام أنه ابنه ولم يكن يعرف أنه خرج إلى أرض الروم فإنه يلحق به وإذا كانت له أمتان لازوج لواحدة منهما فولدتا ولدين فأقر السيد أن أحدهما ابنه ولم يبين فمات أربتهما القافة فأيهما الحقوه به جعلناه ابنه وورثناه منه وجعلناه أمه أم ولد وأوقفنا ابنه الآخر وأمه فإن لم تكن قافة لم نجعل واحدا منهما ابنه وأقرعنا بينهما فأيهما خرج سهمه أعترفناه وأمه وأوقفنا الآخر وأمه (قال المزني) وصحت الشافعي رحمه الله يقول : لو قال عند وفاته لثلاثة أولاد لأمتي أحدهم ولدي ولم يبين وله ابن معروف يقرع بينهم فمن خرج سهمه عتق ولم يثبت له نسب ولا ميراث وأم الولد تعتق بأحد الثلاثة (قال المزني) رحمه الله يلزمه على أصله المعروف أن يجعل للابن المحبوس مورثا وموقفاً يمنع منه الابن المعروف وليس جعلنا بأيهما الابن جهلا بأن فيهم ابنا وإذا علقنا أن فيهم ابنا فقد علمنا أن له مورث ابن ولو كان جعلنا بأيهما الابن جهلا بأن فيهم ابنا لجعلنا بذلك أن فيهم حراً ويعتق جميعاً وأصل الشافعي رحمه الله لو طلق نساءه إلا واحدة ثلاثاً ثلاثاً ولم يبين أنه يوقف مورث واحدة حتى يصطلحوا ولم يجعل جبهه بها جهلا بمورثها وهذا وذلك عندى في القياس سواء (قال المزني) رحمه الله وأقول أنا في الثلاثة الأولاد إن كان الأكبر هو الابن فهو حر والأصغر حران بآتهم ابنا أم ولد وإن كان الأوسط هو الابن فهو حر والأصغر حر بآه ابن أم ولد وإن كان الأصغر هو الابن فهو حر بالبنوة فالأصغر على كل حال حر لاشك فيه فكيف يرق إذا وقعت عليه القرعة بالرق وتمكن حرية الأوسط في حالين و يرق في حال وتمكن حرية الأكبر في حال و يرق في حالين ويمكن أن يكونا رقيقين للابن المعروف والابن المحبوس نصفين ويمكن أن يكون الابن هو الأكبر فيكون الثلاثة أحراراً فالقياس عندى على معنى قول الشافعي أن أعطى اليقين وأقف الشك فللابن المعروف نصف الميراث لأنه والذي أقر به ابنان فله النصف والنصف الآخر موقوف حتى يعرف أو يصطلحوا والقياس على معنى قول الشافعي الوقف إذا لم أدرأهما عبدان أو حران أم عبد وحر أن يوقفوا ومورث ابن حتى يصطلحوا (قال الشافعي) رحمه الله: ونجوز الشهادة أنهم لا يعرفون له وارثا غير فلان إذا كانوا من أهل المعرفة الباطنة وإن قالوا بلغنا أن له وارثا غيره لم يقسم الميراث حتى يعلم كم هو فإن تناول ذلك دعوى الوارث بكفيل للميراث ولا نجبره وإن قالوا لا وارث غيره قبلت على معنى لا نعلم فإن كان ذلك منهم على الإحاطة كان خطأ ولم أردهم به لأنه يؤول بهم إلى العلم .

كتاب العارية

(قال الشافعي) رحمه الله : وكل عارية مضمونة على المستعير وإن تلفت من غير فعله استعار النبي صلى الله عليه وسلم من صفوان سلاحه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « عارية مضمونة مؤداة » وقال من لا يضمن العارية فإن قلنا إذا اشترط المستعير الضمان ضمن قلت إذا ترك قولك قال وأين ؟ قلت ما تقول في الوديعة إذا اشترط المستودع أو المضارب الضمان أهو ضامن ؟ قال لا يكون ضامنا قلت فإن اشترط على المستسلف أنه غير ضامن أبراء ؟ قال لا قلت ويرد ماليس بمضمون إلى أصله وما كان مضمونا إلى أصله ويطل الشرط فيهما ؟ قال نعم قلت وكذلك ينبغي أن تقول في العارية وكذلك شرط النبي صلى الله عليه وسلم ولا يشترط أنها مضمونة لمالا يضمن قال فلم شرط ؟ قلت لجهالة صفوان به لأنه كان مشركا لا يعرف الحسم ولو عرفه ماضره شرطه له قال فهل قال هذا أحد قلت في هذا كفاية وقد قال ابن عباس وأبو هريرة أن العارية مضمونة (قال) ولو قال رب الدابة أكرمتكها إلى موضع كذا وكذا وقال الراكب بل عارية فالقول قول الراكب مع عينه ولو قال أعزتها وقال ربهما غصبتها كان القول قول المستعير (قال المزني) رحمه الله هذا عندى خلاف أصله لأنه يجعل من سكن دار رجل كمن تعدى على سلعة فأنلفها فله قيمة السكنى وقوله من أنلف شيئا ضمن ومن ادعى البراءة لم يبرأ فهذا مفر بأخذ سكنى وركوب دابة ومدع البراءة فعليه البينة وعلى المنسكر رب الدابة والدار اليمين وبأخذ القيمة (قال الشافعي) رحمه الله : ومن تعدى في وديعة ثم ردها إلى موضعها الذي كانت فيه ضمن لأنه خرج من الأمانة ولم يحدث له رب المال استئمانا فلا يبرأ حتى يدفعها إليه وإذا أعاره بقة يدنى فيها بناء لم يكن لصاحب البقة أن يخرجها حتى يعطيه قيمة بنائه قائما يوم يخرجها ولو وقت له وقتا وكذلك لو أذن له في البناء مطلقا ولمسكن لو قال فإن انقضى الوقت كان عليك أن تنقض بناءك كان ذلك عليه لأنه لم يفره إنما غر نفسه .

كتاب الغصب

(قال الشافعي) رحمه الله فإذا شق رجل لرجل ثوبا شقا صغيرا أو كبيرا يأخذ ما بين طرفيه طولا وعرضا أو كسر له شيئا كسرا صغيرا أو كبيرا أو رضه أو جنى له على مملوك فأعماه أو شجه موضحة فذلك كله سواء ويقوم المتاع كله والحيوان غير الرقيق صحيحا ومكسورا أو صحيحا ومجروحا قد برئ من جرحه ثم يعطى مالك ذلك ما بين القيمتين ويكون ما بقي بعد الجناية لصاحبه نفعه أو لم ينفعه فأما ما جنى عليه من العبد فيقوم صحيحا قبل الجناية ثم ينظر إلى الجناية فيعطى أرشها من قيمة العبد صحيحا كما يعطى الحر من أرش الجناية من دية بالغأ ذلك ما بلغ ولو كانت فيما كما يأخذ الحر ديات (قال الشافعي) وكيف غلط من زعم أنه إن جنى على عبدي فلم يفسده أخذته وقيمة ما نقصه وإن زاد الجاني معصية الله تعالى فأفسده سقط حتى إلا أن أسلمه يملكه الجاني فيسقط حتى بالناسدحين عظم وثبت حين ضرر ويملك على حين عصى فأفسد فلم يملك بعضا بعضا فإفساد وهذا القول خلاف لأصل حكم الله تعالى بين المسلمين في أن المالكين على ملكهم لا يملك عليهم إلا برضاهم وخلاف المعقول والقياس (قال) ولو غصب جارية تساوى مائة فزادت في يده فتعلم منه أو أسمن واعتناء من ماله حتى صارت تساوى ألفا ثم نقصت حتى صارت تساوى مائة فإنه يأخذها وتسعائة معها كما تكون له لو غصبه إياها وهي تساوى ألفا فنقصت تسعائة وكذلك هذا في البيع الفاسد والحكم في ولدها الذين ولدوا في الغصب كالحكم في بنتها ولو باعها الغاصب فأولدها المشتري ثم استحقها الغاصب أخذ من المشتري مهرها وقيمتها إن كانت ميتة وأخذها إن كانت حية وأخذ منه قيمة أولادها يوم سقطوا أحياء ولا يرجع عليه بقيمة من سقط ميتا ويرجع المشتري على الغاصب بجميع ما ضاع من قيمة الولد لأنه غره ولا أرد به بلهر لأنه كالشيء يتلف فلا يرجع بغرمه على غيره وإذا كان الغاصب هو الذي أولدها أخذها وما نقصها ومهر مثلها وجميع ولدها وقيمة من كان منهم ميتا وعليه الحد إن لم يأت بشبهة فإن كان ثوبا فأبلاه المشتري أخذه من المشتري وما بين قيمته صحيحا يوم غصبه وبين قيمته وقد أبلاه ويرجع المشتري على الغاصب بالثمن الذي دفع ولست أنظر في القيمة إلى تغير الأسواق وإنما أنظر إلى تغير الأبدان وإن كان الغاصب دابة فشتغلها الغاصب أو لم يشغلها أو دارا فسكنها أو أكرهاها أو لم يسكنها ولم يكرها فعليه كراء مثل كراء ذلك من حين أخذه حتى يردده وليس الغلة بالزمان إلا للمالك الذي قضى له بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدخل الشافعي رحمه الله على من قال إن الغاصب إذا ضمن سقط عنه السكراء قوله إذا أكرت قيضا فانتزعه به أو بيتا فنصب فيه رحي أنه ضامن وعليه السكراء قال ولو استكره أمة أو حرة فعليه الحد والمهر ولا معنى للجناح إلا في منزلتين إحداهما أن تكون هي زانية محدودة فلا مهر لها ومنزلة تكون مصابة بشكاح فلها مهرها ومنزلة تكون شبهة بين الشكاح الصحيح والزنا الصريح فلها لم يخافوا أنها إذا أصيبت بشكاح فاسد أنه لا حد عليها ولها المهر عوضا من الجماع انبغى أن يحكموا لها إذا شكرهت بمهر عوضا من الجماع لأنها لم تبغ نفسها فإنها أحسن حالا من العاصية بشكاح فاسد إذا كانت هالمة

(قال الشافعي) رحمه الله في السرقة حكأن أحدهما لله عز وجل والآخر للادميين فإذا قطع لله تعالى أخذ منه ما سرق للادميين فإن لم يؤخذ بقيمته لأن لم أجدهم ضمن مالا بعينه بعب أو عدوان فيقوت إلا ضمن قيمته ولا أجدهم في ذلك وموسرا مخالفا لعسر وفي المتصبة حكأن أحدهما لله والآخر للمتعصبة بالسياس الذي العوض منه المهر فأثبت ذلك والحد على المتعصب كما أثبت الحد والعزم على السارق ولو غصب أرضا ففرسها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس لعرق ظالم حق » فعليه أن يقاع غرسه ويرد ما نقصت الأرض ولو حفر فيها بئرا فأراد الماصب دفعها فله ذلك وإن لم ينفعه وكذلك لو زوق دارا كان له نزع التزويق حتى يرد ذلك بحاله وكذلك لو نقل عنها ترابا كان له أن يرد ما نقل عنها حتى يوفيه إياها بالحال التي أخذها (قال المزني) غير هذا أشبه بقوله لأنه يقول لو غصب غزلا فسججه ثوباً أو نقرة فطعمها دنانير أو طينا فغرسه بئرا فهذا أثر لاعين ومنفعة للمغصوب ولا حق في ذلك للماصب فكذلك نقل التراب عن الأرض والبئر إذا لم تكن بطوب أثر لاعين ومنفعة للمغصوب ولا حق في ذلك للماصب مع أن هذا فساد لنفقه وإتصاب بدنه وأعوانه بما فيه مضرة على أخيه ولا منفعة له فيه (قال الشافعي) رحمه الله وإن غصب جارية فهلك فقال ثمنها عشرة فالقول قوله مع يمينه ولو كان له كيل أو وزن فعليه مثل كيله ووزنه ولو كان ثوباً فضبعه فزاد في قيمته قيل للماصب إن شئت فاستخرج الصبغ على أنك ضامن لما نقص وإن شئت فأنت شريك بما زاد الصبغ فإن محق الصبغ فلم تكن له قيمة قيل ليس لك ههنا مال يزيد فإن شئت فاستخرجه وأنت ضامن لنقصان الثوب وإن شئت فدعه وإن كان ينقص الثوب ضمن النقصان وله أن يخرج الصبغ على أن يضمن ما نقص الثوب وإن شاء ترك (قال المزني) هذا نظير ماضى في نقل التراب ونحوه (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان زيتاً فخلطه بثله أو خير منه فإن شاء أعطاه من هذا مكيلته وإن شاء أعطاه مثل زيتيه وإن خلطه بشر منه أو صبه في بان فعليه مثل زيتيه ولو أغلاه على النار أخذه وما نقصت مكيلته أو قيمته وكذلك لو خلط دقيقاً فكاثرته وإن كان قحاً فمغن عنده رده وقيمة ما نقص وإن غصبه ثوباً وزعفرانا فصبغه به فربه بالخيار إن شاء أخذه وإن شاء قومه أبيض وزعفرانه صحيحا وضمنه قيمة ما نقص ولو كان لوحا فأدخله في سفينة أو بنى عليه جدارا أخذ بقلعه أو خطأ خاط به ثوبه فإن خاط به جرح إنسان أو حيوان ضمن الخيط ولم ينزع ولو غصب طاماً فأطعمه من أكله ثم استحق كان المستحق أخذ الماصب به فإن غرمه فلا شيء للواهب على الموهوب له وإن شاء أخذ الموهوب له فإن غرمه فقد قيل يرجع به على الواهب وقيل لا يرجع به (قال المزني) رحمه الله أشبه بقوله إن هبة الماصب لادمي لها وقد أنلف الموهوب له ما ليس له ولا الواهب فعليه غرمه ولا يرجع به فإن غرمه اصاب رجوع به عليه هذا عندى أشبه بأسله (قال الشافعي) رحمه الله ولو حل دابة أو فئج فقضا عن طائر فوقها ثم ذهب لم يضمن لأنها أحدنا الذهب ولو حل زقا أو راوية فاندققا ضمن إلا أن يكون الزق ثبت مستندا فكان الحل لا يدفع ما فيه ثم سقط بتحريك أو غيره فلا يضمن لأن الحل قد كان ولا جناية فيه ولو غصبه دارا فقال الماصب هي بالكوفة فالقول قوله مع يمينه ولو غصبه دابة فضاعت فأدى قيمتها ثم ظهرت ردت عليه ورد ما قبض من قيمتها لأنه أخذ قيمتها على أنها فائقة فكان الموت قد بطل لما وجدت ولو كان هذا يباع دابة غائبة كمين جنى عليها فايضت أو على سن صبي فانقلعت فأخذ أرضها بعد أن أيس منها ثم ذهب البياض ونبتت السن فلما عادا رجع حقهما وبطل الأرض بذلك فيهما (وقال في موضع آخر) ولو قال الماصب أنا اشتريها منك وهى في يدى قد عرفتها فباعه إياها فالبيع جائز (قال المزني) رحمه الله منع بيع الغائب فى إحدى المسألتين وأجازه فى الأخرى (قال الشافعي) رحمه الله :

ولو باعه عبداً وقبضه المشتري ثم أقر البائع أنه غصبه من رجل فإن أقر المشتري نقضنا البيع ورددناه إلى ربه وإن لم يقر فلا يصدق على إبطال البيع ويصدق على نفسه فيضمن قيمته وإن رده المشتري يعيب كان عليه أن يسلمه إلى ربه المقر له به فإن كان المشتري أعتقه ثم أقر البائع أنه للغصب لم يقبل قول واحد منهما في رد العتق وللفصوب القيمة إن شاء أخذناها له من المشتري العتق ويرجع المشتري على الغاصب بما أخذ منه لأنه أقر أنه باعه ما لا يملك وإن كسر لصراحي صليبا فإن كان يصلح لشيء من المنافع مفصلا فعليه ما بين قيمته مفصلا ومكسورا وإلا فلا شيء عليه وإن أراق له خمرًا أو قتل له خنزيرًا فلا شيء عليه ولا قيمة لحرم لأنه لا يجزى عليه ملك واحتج على من جعل له قيمة الخمر والخنزير لأنهما ماله فقال رأيت مجوسيا اشتري بين يديك غنما بألف درهم ثم قذها كلها ليبيعها فحرقها مسلم أو مجوسى فقال لك هذا مالى وهذه ذكاته عندي وحلال في ديني وفيه ربح كثير وأنت تقرني على بيعه وأكله وتأخذ مني الجزية عليه فخذ لي قيمته فقال أقول ليس ذلك بالذي يوجب لك أن أكون شريكا لك في الحرام ولا حق لك قال فكيف حكمت بقيمة الخنزير والخمر وهما عندك حرام ؟

مختصر الشفعة من الجامع من ثلاثة كتب متفرقة
من بين وضع وإملاء على موطأ مالك ومن اختلاف الأحاديث
ومما أوجبت فيه على قياس قوله ، والله الموفق للصواب

(قال الشيخ إني) رحمه الله أخبرنا مالك عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة» ووصله من غير حديث مالك أيوب وأبو الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم معنى حديث مالك واحتج محتج بما روى عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الجار أحق بصقه» وقال فأقول للشريك الذي لم يقاسم ولله قسم شفعة كان لصيقا أو غير لصيق إذا لم يكن بينه وبين الدار طريق نافذة قلت له فلم أعطيت بعضا دون بعض واسم الجوار يلزمهم فمنعت من بينك وبينه ذراع إذا كان نافذا وأعطيت من بينك وبينه رحبة أكثر من ألف ذراع إذا لم تكن نافذة؟ فقلت له فالجار أحق بسبقة لا يحتمل إلا معنيين لكل جار أو لبعض الجيران دون بعض فلما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لاشفعة فيما قسم دل على أن الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون الجار الذي قاسم وحديثك لا يخالف حديثنا لأنه مجمل وحديثنا مفسر والمفسر يبين الجمل قال وهل يقع اسم الجوار على الشريك؟ قلت نعم امرأتك أقرب إليك أم شريكك؟ قال بل امرأتى لأنها سنجيعي قلت فالعرب تقول امرأة الرجل جارته قال وأين؟ قلت قال الأعشى :

أجارتنا بيني فإنك طائفة	وموموقة ما كنت فينا وواقفة
أحارتنا بيني فإنك طائفة	كذلك أمور الناس تغدو وطارقة
وبيني فإن البين خير من العصا	وأن لا تنزلى فوق رأسك بارقة
حبستك حتى لامنى الناس كلهم	وخفت بأن تأتي لدى يباقة
وذوق فتى حتى فإنى ذائق	فتاة لحي مثل ما أنت ذائقة

فقال عروة نزل الطلاق موافقا لطلاق الأعشى (قال الشيخ إني) رحمه الله وحديثنا أثبت إسنادا مما روى عبد الملك عن عطاء عن جابر وأشبههما لفظا وأعرفهما في الفرق بين القاسم وبين من لم يقاسم لأنه إذا باع مشاعا باع

غير متجزئ فيكون شريكه أحق به لأن حقه شائع فيه وعليه في الداخل سوء مشاركة ومؤنة مقاسمة وليس كذلك المقوم (قال الشافعي) رحمه الله ولا شفعة إلا في مشاع ولا شفعة بالثمن الذي وقع به البيع فإن علم فطلب مكانه فهي له وإن أمكه فلم يطلب بطلت شفعته فإن علم فأحر الطلب فإن كان له عذر من حبس أو غيره فهو على شفعته وإلا فلا شفعة له ولا يقطعها طول غيبته وإنما يقطعها أن يعلم فترك فإن اختلفا في الثمن فالقول قول المشتري مع يمينه وإن اشتراها بساعة فهي له ببيعة الساعة وإن تزوج بها فهي للشفيع بقيمة المهر فإن طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمة الشقص وإن اشتراها بثمن إلى أجل قيل للشفيع إن شئت فمجل الثمن وتعمل الشفعة وإن شئت فدد حتى يحل الأجل (قال الشافعي) رحمه الله ولو ورثه رجلان فمات أحدهما وله ابنان فباع أحدهما نصيبه فأراد أخوه الشفعة دون عمه فكلأهما سواء لأهما فيها شريكان (قال المزني) رحمه الله هذا أصح من أحد قوله إن أحدهم أحق بنصيبه (قال المزني) وفي تسويته بين الشفعتين على كثرة ما لهما على الأخ قضاء لأحد قوله على الآخر في أخذ الشفعاء بقرار الأنصاء ولم يختلف قوله في فاعقتين نصيبين من عبد أحدهما أكثر من الآخر في أن جعل عليهما قيمة الباقي منه بينهما سواء إذا كانا موسرين قضى ذلك من قوله على ما وصفنا (قال الشافعي) رحمه الله ولورثة الشفيع أن يأخذوا ما كان يأخذه أبوهم بينهم على العدد امرأته وأبيه في ذلك سواء (قال المزني) وهذا يؤكد ما قلت أيضا (قال الشافعي) رحمه الله فإن حضر أحد الشفعاء أخذ السكك بجميع الثمن فإن حضر ثان أخذ منه النصف بنصف الثمن فإن حضر ثالث أخذ منهما الثلث بثالث الثمن حتى يكونوا سراء فإن كان الاثنان اقتسما كان للثالث نقص قسمتهما فإن سلم بعضهم لم يكن لبعض إلا أخذ السكك أو الترك وكذلك لو أصابها هدم من السماء إما أخذ السكك بالثمن وإما ترك ولو قاسم وبني قيل للشفيع إن شئت فخذ بالثمن وقيمة البناء اليوم أودع لأنه بنى غير متدد فلا يهدم ما بنى (قال المزني) رحمه الله هذا عند غلط وكيف لا يكون متددا وقد بنى فيها للشفيع فيه شرك مشاع ولولا أن للشفيع فيه شركا ما كان شفعاء إذا كان الشريك إنما يستحق الشفعة لأنه شريك في الدار والعروة بحق مشاع فكيف يقسم وصاحب النصيب وهو الشفيع غائب والقسم في ذلك فاسد وبني فيما ليس له فكيف يبني غير متدد والمخطئ في أسأل والعامد سواء عند الشافعي ألا ترى لو أن رجلا اشترى عرصة بأمر القاضى فبناها فاستحقها رجل أنه يأخذ عرسته ويهدم الباقي ببناءه وبقلعه في قول الشافعي رحمه الله فالعامد والمخطئ في بناء مالا يملك سواء (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان الشقص في النخل فزادت كان له أخذ زائده (قال) ولا شفعة في بئر لا يبايض لها لأنها لا تحتل القسم وأما الطريق التي لا تملك فلا شفعة فيها ولا بها وأما عرصة الدار تسكون محتلة للقسم وللقوم طريق إلى منازلهم فإذا بيع منها شيء ففيه الشفعة (قال) ولولي اليتيم وأبى الصبي أن يأخذها بالشفعة إن بليان إذا كانت غبطة فإن لم يفعلها فإذا وليا مالها أخذها فإن اشترى شقصا على أهما جميعا بالخيار فلا شفعة حتى يسلم البائع (قال) ولو كان الخيار للمشتري دون البائع فقد خرج من ملك البائع وفيه الشفعة ولو كان مع الشفعة عرض والثمن واحد فإنه يأخذ الشفعة بحصتها من الثمن وعهدة المشتري على البائع وعهدة الشفيع على المشتري (قال المزني رحمه الله) وهذه مسائل أجبت فيها على معنى قول الشافعي رحمه الله (قال المزني) وإذا تبرأ البائع من عيوب الشفعة ثم أخذها الشفيع كان له الرد على المشتري فإن استحققت من الشفيع رجع بالثمن على المشتري ورجع المشتري على البائع ولو كان المشتري اشتراها بدنانير بأعبائها ثم أخذها الشفيع بوزنها فاستحققت الدنانير الأولى فالشراء والشفعة باطل لأن الدنانير بعينها تقوم مقام العرض بعينه في قوله ولو استحققت الدنانير الثانية كان على الشفيع بدلها (قال) ولو حط البائع للمشتري

بعد التفريق فهي هبة له وليس للشفيع أن يحط (قال المزني) رحمه الله وإذا ادعى عليه أنه اشترى شقصا له فيه شفعة فعليه البينة وعلى المنكر البين فإن نكحل وحلف الشفيع قضيت له بالشفعة ولو أقام الشفيع البينة أنه اشترى من فلان الغائب بألف درهم فأقام ذلك الذي في يديه البينة أن فلانا أودعه إياها قضيت له بالشفعة ولا يمنع الشراء الوديعة ولو أن رجلين باعا من رجل شقصا فقال الشفيع أنا أخذ ما باع فلان وأدع حصه فلان فذلك له في القياس قوله وكذلك لو اشترى رجلان من رجل شقصا كان للشفيع أن يأخذ حصه أيهما شاء ولو زعم المشتري أنه اشترى بألف درهم فأخذها الشفيع بألف ثم أقام البائع البينة أنه باعه إياها بألفين قضى له بألفين على المشتري ولا يرجع على الشفيع لأنه مقر أنه استوفى جميع حقه ولو كان الثمن عبدا فأخذ الشفيع ببقية العبد ثم أصاب البائع بالعبد عيبا فله رده ويرجع البائع على المشتري ببقية الشقص وإن استحق العبد بطلت الشفعة ورجع البائع فأخذ شقصه ولو صالحه من دعواه على شقص لم يجز في قول الشافعي إلا أن يقر المدعي عليه بالدعوى فيجوز وللشفيع أخذ الشفعة بمثل الحق الذي وقع به الصلح إن كان له مثل أو قيمته إن لم يكن له مثل ولو أقام رجلان كل واحد منهما بينة أنه اشترى من هذه الدار شقصا وأراد أخذ شقص صاحبه بشفعته فإن وقتت البينة فالذي سبق بالوقت له الشفعة وإن لم تؤقت وقتنا بطلت الشفعة لأنه يمكن أن يكونا اشتريا معا وحلف كل واحد منهما لصاحبه على ما ادعاه ولو أن البائع قال قد بعث من فلان شقصي بألف درهم وأنه قبض الشقص فأنكر ذلك فلان وادعاه الشفيع فإن الشفيع يدفع الألف إلى البائع ويأخذ الشقص وإذا كان للشقص ثلاثة شفعاء فشهد اثنان على تسليم الثالث فإن كانا سلما جازت شهادتهما لأنهما لا يجبران إلى أنفسهما وإن لم يكونا سلما لم تجز شهادتهما لأنهما يجبران إلى أنفسهما ماسلهما صاحبهما ولو ادعى الشفيع على رجل أنه اشترى الشقص الذي في يديه من صاحبه الغائب ودفع إليه ثمنه وأقام عدلين بذلك عليه أخذ بشفعته ونفذ الحكم بالبيع على صاحبه الغائب (قال المزني) رحمه الله هذا قول السكوفيين وهو عندي ترك لأصلهم في أنه لا يقضى على غائب وهذا غائب قضى عليه بأنه باع وتبض الثمن وأبرأ منه إليه المشتري وبذلك أوجبوا الشفعة للشفيع (قال المزني) رحمه الله ولو اشترى شقصا وهو شفيع فجاء شفيع آخر فقال له المشتري خذها كلها بالثمن أودع وقال هو بل أخذ نصفها كان ذلك له لأنه مثله وليس له أن يلزم شفعته لغيره (قال المزني) ولو شجعه موصحة عمدا فصالحه منها على شقص وهما يعلنان أرض الموصحة كان للشفيع أخذه بالأثرش ولو اشترى ذمي من ذمي شقصا بخمر أو خنزير وتقاضاهم قام الشفيع وكان نصرانيا أو نصرانية فأسلم ولم يزل مسلمانا فسواء لاشفعة له في قياس قوله لأن الخمر والخنزير لافقة لها عنده بحال والسلم والذمي في الشفعة سواء ولا شفعة في عبد ولا أمة ولا دابة ولا مالا يصلح فيه القسم هذا كله قياس قول الشافعي ومعناه وبالله التوفيق .

مختصر القراض إماما

وما دخل في ذلك من كتاب

اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه صير ربح ابنه في المال الذي تسلفا بالعراق فروحا فيه بالمدينة فجعله قراضا عند ما قال له رجل من أصحابه لو جعلته قراضا ففعل وأن عمر

رضى الله عنه دفع مالا قراضا على النصف (قال الشيخ ابن) رحمه الله تعالى : ولا يجوز القراض إلا في الدنانير والدرهم التي هي أثمان للأشياء وقيمها (قال) وإن قارضه وجعل رب المال معه غلامه وشروط أن الربح بينه وبين العامل والقلام أثلاثا فهو جائز وكان لرب المال الثلثان وللعامل الثلث ولا يجوز أن يقارضه إلى مدة من المدد ولا يشترط أحدهما درهما على صاحبه وما بقي بينهما أو يشترط أن يوليه سلعة أو على أن يرتفق أحدهما في ذلك بشيء دون صاحبه أو يشترط أن لا يشتري إلا من فلان أو لا يشتري إلا سلعة واحدة أو غللا أو دواب يطلب ثمر النخل وتناج الدواب ويعبس رقابها فإن فعل فذلك كله فاسد فإن عمل فيه فله أجر مثله والربح والمال لربه (قال) ولو اشترط أن يشتري صنفا موجودا في الشتاء والصيف فجائز وإذا سافر كان له أن يكترى من المال من يكتفيه بعض المؤنة من الأعمال التي لا يعلمها العامل وله النفقة بالمعروف وإن خرج بماله نفسه كانت النفقة على قدر المالكين بالخصص وما اشترى فله الرد بالعيب وكذلك الوكيل وإن اشترى وباع بالدين فضامن إلا أن يأذن له وهو مصدق في ذهاب المال مع يمينه وإذا اشترى من يعتق على رب المال يأذنه عتق وإن كان بغير إذنه فالمضارب ضامن والعبد له والمالك إنما أمره أن يشتري من يحل له أن يربح في بيعه فكذلك العبد المأذون له في التجارة يشتري أبا سيده فالثمن مفسوخ لأنه مخالف ولا مال له (وقال) في كتاب الدعوى والبنات في شراء العبد من يعتق على مولاه قولان . أحدهما جائز والآخر لا يجوز (قال المزني) قياس قوله الذي قطع به أن البيع مفسوخ لأنه لازمة له (قال الشيخ ابن) فإن اشترى المقارض أبا نفسه بمال رب المال وفي المال فضل أو لا فضل فيه فمؤاد ولا يعتق عليه لأنه إنما يقوم مقام وكيل اشترى لغيره فبيعه جائز ولا يربح للعامل إلا بعد قبض رب المال ماله ولا يستوفيه ربه إلا وقد باع أباه ولو كان يملك من الربح شيئا قبل أن يصير المال إلى ربه كان مشاركا له ولو خسر حتى لا يبقى إلا أقل من رأس المال كان فنيا بقي شريكا لأن من ملك شيئا زائدا ملكه ناقصا (قال) ومتى شاء ربه أخذ ماله قبل العمل وبعده ومتى شاء العامل أن يخرج من القراض خرج منه وإن مات رب المال صار لوارثه فإن رضى ترك المقارض على قراضه وإلا فقد انفسخ قراضه وإن مات العامل لم يكن لوارثه أن يعمل مكانه ويبيع ما كان في يديه مع ما كان من ثياب أو أداة السفر وغير ذلك مما قل أو أكثر فإن كان فيه فضل كان لوارثه وإن كان خسران كان ذلك وإن قارض العامل بالمال آخر بغير إذن صاحبه فهو ضامن فإن ربح فلصاحب المال شرط الربح ثم يكون للذي عمل شرطه فنيا يبق (قال المزني) هذا قوله قديما وأصل قوله الجديد المعروف أن كل عقد فاسد لا يجوز وإن جوز حتى يبتدأ بما يصلح فإن كان اشترى بعين المال فهو فاسد وإن كان اشترى بغير العين فالثمن جائز والربح والخسران للمقارض الأول وعليه الضمان وللعامل الثاني أجر مثله في قياس قوله (قال الشيخ ابن) وإن حال على ساعة في القراض حول وفيها ربح ففيها قولان . أحدهما أن الزكاة على رأس المال والربح وحصة ربح صاحبه ولا زكاة على العامل لأن ربحه فائدة فإن حال الحول منذ قوم صار المقارض ربح زكاة مع المال لأنه خليط بربحه وإن رجعت السلعة إلى رأس المال كان لرب المال . والقول الثاني أنها تزكي بربحها لحولها لأنها لرب المال ولا شيء للعامل في الربح إلا بعد أن يسلم إلى رب المال ماله (قال المزني) هذا أشبه بقوله لأنه قال لو اشترى العامل أباه وفي المال ربح كان له بيعه فلو ملك من أبيه شيئا لعق عليه وهذا دليل من قوله على أحد قوله وقد قال الشافعي رحمه الله لو كان له ربح قبل دفع المال إلى ربه لكان به شريكا ولو خسر حتى لا يبقى إلا قدر رأس المال كان فنيا بقي شريكا لأن من ملك شيئا زائدا ملكه ناقصا (قال الشيخ ابن) رحمه الله : ومتى شاء رب المال أخذ ماله ومتى أراد العامل الخروج من

القراض فذلك له (قال ابن تيمية رحمه الله) وهذه مسائل أجبت فيها على قوله وقياسه وبالله التوفيق (قال المزني) من ذلك لو دفع إليه ألف درهم فقاتل خذها فاشتر بها هرويا أو هرويا بالنصف كان قاسداً لأنه لم يبين فإن اشترى فجائز وله أجر منه وإن باع فباطل لأن البيع بغير أمره (قال) فإن قال خذها قراضاً أو مضاربة على ما شرط فلان من الربح فلان فإن علما ذلك فجائز وإن جهلاء أو أحدهما فاسد فإن قارضه بألف درهم على أن تلت ربها للعامل وما بقي من الربح فثله لرب المال وثلاثة للعامل فجائز لأن الأجزاء معلومة وإن قارضه على دنائير ففصل في يديه دراهم أو على دراهم ففصل في يديه دنائير فعليه بيع ما حصل حتى يصير منسل ما لرب المال في قياس قوله وإذا دفع مالا قراضاً في مرضه وعليه ديون ثم مات بعد أن اشترى وباع وردح أخذ العامل ربحه واقتسم الغرماء ما بقي من ماله وإن اشترى عبداً وقال العامل اشترته لنفسى بمالى وقال رب المال بل في القراض بمالى فالقول قول العامل مع يمينه لأنه في يده والآحر مدغ فعليه البيعة وإن قال العامل اشترته من مال القراض فقال رب المال بل لنفسك وفيه خسران فالقول قول العامل مع يمينه لأنه مصدق فيها في يديه ولو قال العامل اشتريت هذا عبد بجميع الألف القراض ثم اشتريت العبد الثاني بتلك الألف قبل أن أنقد كان الأول في القراض والثاني للعامل وعليه الثمن وإن نهى رب المال العامل أن يشتري ويبيع وفي يديه عرض اشتراه فله بيعه وإن كان في يديه عين فاشترى فهو متعدد والثمن في ذمته والربح له والوضعية عليه وإن كان اشترى بالمال بعينه فالشراء باطل في قياس قوله ويتردان حتى ترجع السلمة إلى الأول فإن هلك ففاسدها قيمتها على الأول ويرجع بها الأول على الثاني ويتردان الثمن المدفوع ولو قال العامل ربحت ألفاً ثم قال غلظت أو خفت نزع المال مني فكذبت لزمه إنفراجه ولم ينفعه رجوعه في قياس قوله ولو اشترى العامل أو باع بما لا يتغابن الناس بمثله فباطل وهو المال ضامن ولو اشترى في القراض خراً أو خنزيراً أو أم ولد دفع الثمن فالشراء باطل وهو المال ضامن في قياس قوله .

المساقاة بمجموعة من إبلاء ومسائل شتى جمعتها منه لفظاً

(قال ابن تيمية رحمه الله : ساقى رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على أن نصف اثمر لهم وكان يبعث عبد الله بن رواحة فيحرص بينه وبينهم ثم يقول إن شئتم فلكم وإن شئتم فلى (قال ابن تيمية) ومعنى قوله في احرص إن شئتم فلكم وإن شئتم فلى أن يحرص النخل كله كأنه حرصها مائة وسق وعشرة أوسق رطباً ثم قدر أنها إذا صارت تمرأ نقصت عشرة أوسق فصحت منها مائة وسق تمرأ فيقول إن شئتم دفعت إليكم النصف الذى ليس لاكم الذى أنا فيه قيم لأهله على أن تضحوا لى خمسين وسقا تمرأ من تمر بسميه وبصفه ولكم أن تأكلوها وتبيعوها رطباً كيف شئتم وإن شئتم فلى أن أكون هكذا مثلكم وتسلمون إلى نصفكم وأضمن لكم هذه السكيلة (قال ابن تيمية) رحمه الله : وإذا ساقى على النخل أو العنب بجزء معلوم فهى المساقاة التى ساقى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا دفع إليه أرضاً يضاء على أن يزرعها المدفوعة إليه فما أخرج الله منها من شئ فله جزء معلوم فهذه المخابرة التى نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ترد إحدى السنتين بالأخرى فالمساقاة جائزة بما وصفت في النخل والكرم دون غيرها لأنه عليه الصلاة والسلام أخذ صدقة تمرهما بالحرص وتمرهما مجتمع باثن من شجره لاحال دونه يمنع إحاطة الناظر إليه

وتمر غيره، متفرق بين اصف ورق لاحظ بالظر إليه، فلا تحور المسافة إلا على البحر والكرم ونحو
المسافة سين وإد سافه على البحر وكان فيه بياض لا يوصل إلى عمله إلا بالدخول على البحر وكان لا يوصل إلى
سقيه إلا بشرك البحر في الماء، فكان غير متعب حار أن يساقى عليه مع الدخول لا مفردا وحده، ولولا الخبر
فيه عن شيء صلى الله عليه وسلم أنه دفع إلى أهل خيبر البحر على أن لهم النصف من النخل والزرع وله
النصف وكان الزرع كما وصفت بين ظهري النخل لم يجر ذلك وليس المساقى في النخل أن يزرع البياض إلا يادن
وبه فإن دون فمكن زرع أرض غيره، ولا تحور المسافة إلا على جزء، معلوم قد ذلك أو أكثر وإن ساقاه على أن
له تمر نخلات بينهما من الحائط لم يجر وكذلك لو اشترى أحدهما على صاحبه صاعاً من تمر لم يجر وكان له أجرة
مثله في عمل ولو دخل في البحر على الإجارة بأن عليه أن يعمل ويحفظ شيء من التمر قبل بدو صلاحه
فالإجارة فاسدة وله أحر مثله في عمل وكل ما كان فيه مستزاد في التمر من إصلاح الماء وطريقه وتصريف الجريد
وإبار الدخول وقطع الحشيش المضرب بالبحر ونحوه جاز شرطه على العامل فأما شبه الخطار فليس فيه مستزاد ولا إصلاح
في الثمرة فلا يجوز شرطه على العامل .

كتاب الشرط في الرقيق يشترطه المساق

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يشترط المساق على رب سجن عبدا يعلمون معه ولا يستعظم و غيره (قال) ونفقة الرقيق على ما يشارطان عليه وليس نفقة الرقيق بأكثر من أجرته فردا حر أن يعمل بمساق بغير أجره جاز أن يعملوا له بغير نفقة (قال المزني رحمه الله وهذه مسائل أجبت فيها على معنى قوله وتيسره وبذلك التوفيق) فمن ذلك لو ساقه على نخل سبعين معروفة على أن يعمل فيها جميعا لم يخبر في معنى قوله قياس على شرط المضاربة يعملان في المال جميعا معى ذلك أنه أعاده مبيعة مجبولة عاية بأجرة مجبولة ولو ساقه على نصف على أن يساقه في حائط آخر على الثلث . يخبر في قياس قوله كالتبعية فيبيعة وله في المفسد أجر مثله في عمله فلو ساقه أحدهما نصيبه على النصف والآخر نصيبه على الثلث جاز ولو ساقه على حائط فيه أصناف من دق وغبرة وصبيان على أن له من الدقل النصف ومن العجوة الثلث ومن الصبيان الربع وهم يعرفون كل صنف كان كلالته غير له معروفة وإن جهلا أو أحدهما كى صنف لم يخبر ولو ساقه على نخل على أن للعامل ثلث الثمرة ولم يقل غير ذلك كان جائزا وما بعد الثلث فهو لرب النخل وإن اشترط أن لرب سجن ثلث ثمرته ولم يقل غير ذلك كان فاسدا لأن العامل لم يعمل نصيبه وافرقت بينهما أن تفر النخل لربها إلا ما شرط منها للعامل فلا حاجة إلى أن يساقه بغير نصيب العامل لمن الباقى وإذا اشترط رب سجن لنفسه الثلث ولم يخبر نصيب عامل من الباقى فنصيب عامل محمول وإذا جهل النصيب فسدت المساقاة ولو كانت الحل بين رجلين فساق أحدهما صاحبه على أن للعامل ثلث الثمرة من جميع النخل وللآخر الثلث كان جائزا لأن معه أنه ساق شريكه في نصفه على ثلث ثمرته وساق شريكه على أن للعامل الثلث ولصاحبه الثلثين لم يخبر كرجلين بينهما ألف درهم قارض أحدهم صاحبه في نصفه ثم رزق في لألف من ربح فالثلاثان للعامل ولصاحبه الثلث فإنما قارضه في نصفه على ثلث ربحه في نصفه ولو قارضه على أن ثلثه من ثلث الربح والثنتين لصاحبه لم يخبر لأن معنى ذلك أن عقد له العامل أن يخدمه في نصفه بغير بدل وسأله مع حسنة من ربح نصفه تمام ثلثي الجميع بغير عوض فإن عمل المساق في هذا أو المفروض درج بينهما صفتين ولا أجره سعاس لأنه عمل على غير بدل ولو ساق أحدهما صاحبه على نخل بينهما ستة معروفة على أن يعمل فيها جميعا على أن لأحدهما الثلث والآخر الثلثين لم يكن لمساقتهما معنى فإن عملا فلا تسبقهما عملا والآخر بينهما صفتين ولو ساق رجل رجلا فخلف مساقاة صبيحة فأنكر ثم هرب العامل أكثرى عليه الحاكم في ماله من يقوم في سجن مقدمه وإن علم منه سرقة في النخل وفساد منع من ذلك وتكسوري عليه من يقوم مقدمه وإن مات قامت ورتبه مقدمه فإن اتفق رب النخل كان متطوعا به ويستوفى العامل شرطه في قياس قوله ولو عمل فيها عامل فأنكرت ثم استحقها ربا أخذها ونمرها ولاحق عليه فيما عمل فيها العامل لأنها آثار لاتبين ورجع العامل على الدافع بقية ما عمل فإن اقتضا الثمرة فأكلاها ثم استحقها ربا رجع على كل واحد منهما بتكيلة الثمرة وإن شاء أخذها من الدافع لها ورجع الدافع على العامل بالتكيلة التي غرمها ورجع العامل على الذي استعظمه بأجر منه ولو ساقه

على أنه إن سقاها بماء سماء أو نهر فله الثلث وإن سقاها بالضح وله النصف كان هذا فاسداً لأن عقد المساقاة كان والنصيب مجهول والعمل غير معلوم كما لو قارضه بمال على أن يربح في البر فله الثلث وما ربح في البحر فله النصف فإن عمل كان له أجر مثله فإن اشترط الداخل أن أجرة الأجراء من الثمرة فسدت المساقاة ولو سقاها على ودى لوقت يعلم أنه لا يثمر إليه لم يجز أو اختلفا بعد أن أثمرت الدحل على مساقاة صحيحة فقال رب النخل على الثلث وقال العامل بل على النصف تخالفاً وكان له أجر مثله في قياس قوله كان أكثر مما أقر له به رب النخل أو أقل وإن أقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى سقطتا وتخالفاً كذلك أيضاً ولو دفعنا نخلاً إلى رجل مساقاة فلما أثمرت اختلفوا فقال العامل شرطنا لي النصف والسكر النصف فصدقه أحدهما وأنكر الآخر كان له بمقاسمة المقر في نصفه على ما أقر به وتخالف هو والسكر وللعامل أجر مثله في نصفه ولو شرط من نصيب أحدهما بعينه النصف ومن نصيب الآخر بعينه الثلث جاز وإن جهل ذلك لم يجز وفسخ فإن عمل على ذلك فله أجر مثله والتمار له في قياس قوله ، وبالله التوفيق .

مختصر من الجامع في الإجارة من ثلاث كتب

في الإجارة وما دخل فيه سوى ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى « فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن » وقد يختلف الرضاع فلما لم يوجد فيه إلا هذا جازت فيه الإجارة وذكرها الله تعالى في كتابه وعمل بها بعض أنبيائه فذكر موسى عليه السلام وإجارته نفسه تعالى حجج ملك بها بضع أمراته وقبل استأجره على أن يرعى له غنماً فدل بذلك على تجوز الإجارة ومضت بها السنة وعمل بها بعض الصحابة والتابعين ولا اختلاف في ذلك بين أهل العلم ببلدنا وعوام أهل الأمصار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالإجارات صنف من البيوع لأنها تملك لسلك واحد منهما من صاحبه ولذلك يملك المستأجر المنفعة التي في العبد والدار والدابة إلى المدة التي اشترطها حتى يكون أحق بها من مالها ويملك بها صاحبها العوض فهي منفعة معقولة من عين معلومة فهي كالعين المبيعة ولو كان حكمها بخلاف العين كانت في حكم الدين ولم يجز أن يتكرى بدين لأنه حينئذ يكون ديناً بدين وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدين بالدين (قال) وإذا دفع ما أكرى وجب له جميع السكراء كما إذا دفع جميع ما باع وجب له جميع الثمن إلا أن يشترط أجلاً فإذا قبض العبد فاستخدمه أو المسكن فسكه ثم هلك العبد أو انهدم المسكن حسب قدر ما استخدم وسكن فكان له ورد بقدر ما بقي على المكترى كما لو اشترى سفينة طعام كل قفيز بكذا فاستوفى بعضها فاستهلكه ثم هلك الباقي كان عليه من الثمن بقدر ما قبض ورد قدر ما بقي ولا تفسخ بموت أحدهما ما كانت الدار قائمة وليس الوارث بأكثر من الموروث الذي عنه ورثوا فإن قيل فقد انتفع المكترى بالثمن قيل كما لو أسلم في رطب لوقت فانقطع رجع بالثمن وقد انتفع به البائع ولو باع متاعاً غائباً يلد ودفع الثمن فهلك المتاع رجع بالثمن وقد انتفع به البائع (قال المزني) رحمه الله وهذا تجوز بيع الثائب ونفاه في مكان آخر (قال الشافعي) رحمه الله وإن تكرار دابة من مكة إلى بطن مر فتعدي بها إلى عسفان فعليه كراؤها إلى مر وكراء مثلها إلى عسفان وعليه الضمان وله أن يؤاجر داره وعبده ثلاثين سنة وأى الشكاريين هلك فورثته تقوم مقامه .

باب كراء الإبل وغيرها

(قال الشافعي) رحمه الله وكراء الإبل جائز للمجامل والزوامل والرجال وكذلك الدواب للسروج والأكف والجمرة ولا يجوز من ذلك من غير حتى يرى الراكبين وظوف الحمل والوطاء والنظر إن شرطه لأن ذلك يختلف فيتباين والجملة بوزن معلوم أو كيل معلوم في ظروف ترى أو تكون إذا شرطت عرفت مثل غرائجبلية وما أشبه هذا وإن ذكر محملا أو مركبا أو زاملة بغير رؤية ولا صفة فهو مفسوخ لاجل ذلك وإن أكرأ محملا وأراه إياه وقال معه معاليق أو قال ما يصلحه فالقياس أنه فاسد ومن الناس من يقول له بقدر ما يراه الناس وسطا وإن أكرأ إلى مكة فشرط سيرا معلوما فهو أصح وإن لم يشترط فالذي أحفظه أن السير معلوم على المراحل لأنها الأغلب من سير الناس كما أن له من الكراء الأغلب من نقد البلد وأيهما أراد المجاوزة أو التقصير لم يكن له فإن تكارى إبلأ بأعيانها ركبا وإن ذكر حمولة مضمونة ولم تكن بأعيانها ركب ما يحمله غير مضربه وعليه أن يركب المرأة وينزلها عن البعير باركا لأنه ركوب النساء وينزل الرجل للصلاة وينتظره حتى يصلها غير معجل له ولما لا بدله منه من الوضوء ولا يجوز أن يتكاري بعيرا بعينه إلى أجل معلوم إلا عند خروجه وإن مات البعير رد الجمل من الكراء مما أخذ بحساب ما بقى وإن كانت الحمولة مضمونة كان عليه أن يأتي بابل غيرها وإن اختلفا في الرحلة رحل لا مكوبا ولا مستقليا واتيما أن يبذل ما يبق من الزاد ولو قيل إن المعروف من الزاد ينقص فلا يبدل كان مذهبا (قال المزني) الأول أقيسهما (قال الشافعي) رحمه الله فإن هرب الجمل فعلى الإمام أن يكتري عليه في ماله .

تضمن الأجراء من الإجارة

من كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى

(قال الشافعي) رحمه الله الأجراء كلهم سواء وما تلف في أيديهم من غير جنايتهم فبهم واحد من قولين أحدهما الضمان لأنه أخذ الأجر والقول الآخر لا ضمان إلا بالعدوان (قال المزني) هذا أولا عما به لأنه قطع بأن لا ضمان على الحجاء بأمره الرجل أن يحججه أو يحنن غلامه أو يبيط رابته وقد قال الشافعي إذا أنقوا عن هؤلاء الضمان لزمهم إلقاؤه عن الصناع وقال ما علمت أني سألت واحدا منهم ففرق بينهما منهم وروى عن عطاء أنه قال لا ضمان على صانع ولا أجبر (قال المزني) رحمه الله ولا أعرف أحدا من العلماء ضمن الراعي المنفرد بالأجرة ولا فرق بينه عندى في القياس وبين المشترك ولا ضمن الأجير في الحانوت يحفظ ما فيه من البر ويبيعه والصانع بالأجرة عندى في القياس مثله (قال الشافعي) رحمه الله وإذا استأجر من يجز له خبرا معلوما في تنور أو فرن فاحرق فإن كان خبره في حال لا يجز في مثلها لاستعمار التنور أو شدة حموه أو تركه تركا لا يجوز في مثله فهو ضامن وإن كان ما فعل صلاحا لمثل لم يضمن عند من لا يضمن الأجير وإن اكتري دابة ففصرها أو كبحها بالاجام فماتت فإن كان ما فعل من ذلك ما يفعل العامة فلا شيء عليه وإن فعل ما لا يفعل العامة ضمن فأما الرواض فإن شأنتهم استصلاح الدواب وحملها على السير والجمل عليها بالضرب على أكثر مما يفعل الراكب غيرهم فإن فعل من ذلك ما يراه الرواض صلاحا بلا إعتات بين لم يضمن فإن فعل خلاف ذلك فهو تمتد وضمن (قال) والراعى إذا فعل ما للرعاة فعله بما فيه صلاح لم يضمن وإن فعل غير ذلك ضمن (قال المزني) رحمه الله وهذا يقضى لأحد قوليه بطرح الضمان كما وصفت وبالله التوفيق (قال الشافعي) رحمه الله ولو أكرى حمل مكيلة وما زاد فبحسابه فهو المكيلة جائز وفي الزائد فاسد له أجر

مثله ولو حل له بمكيلة فوجدت زائدة فله أجر ما حمل من الزيادة وإن كان الحمال هو السكبال فلا كراه له في الزيادة وإلصاحبه الخيار في أخذ الزيادة في موضعه أو بضمن قمحه يبلده ومعلم الكتاب والآدميين مخالف إراعى البهائم وصناعات الأعمال لأن الآدميين يؤدبون بالسلام فيتعلمون وليس هكذا مؤدب البهائم فإذا ضرب أحدا من الآدميين لاستصلاح الضروب أو غير استصلاحه فتألف كانت فيه دية على عاقلة والكفارة في ماله والتعزير ليس بحد يجب بكل حال وقد يجوز تركه ولا يأثم من تركه قد فعل غير شيء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير حد فلم يضرب فيه من ذلك العلول وغيره ولم يؤت بحد قطع فعماه وبعث عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى امرأة في شيء بلغه عنها فأستظفت فقيل له إنك مؤدب فقال له على رضى الله عنه إن كان اجتهد فقد أخطأ وإن كان لم يجتهد فقد غش عليك الدية فقال عمر عزمت عليك أن لا تجلس حتى تضربها على قومك فهذا قلنا خطأ الإمام على عاقلة دون بيت المال (قال) ولو اختلفا في ثوب فقال ربه أمرتك أن تقطعه قميصا وقال الخياط بل قباء (قال الشافعي) رحمه الله بعد أن وصف قول ابن أبي ليلى إن القول قول الخياط لاجتماعهما على القطع وقول أبي حنيفة أن القول قول رب الثوب كما لو دفعه إلى رجل فقال رهن وقال ربه ودعية (قال الشافعي) رحمه الله ولعل من حجته أن يقول وإن اجتمعا على أنه أمره بالقطع فلم يعمل له عمله كما لو استأجرة على حمل بإجارة فقال قد حملته لم يكن ذلك له إلا بإقرار صاحبه وهذا أشبه القولين وكلاهما مدخول (قال المزني) رحمه الله القول ماشبه الشافعي بالحق لأنه لا خلاف أعلمه بينهم أن من أحدث حدثا فيما لا يملكه أنه مأخوذ بمحدثه وأن ادعوى لانتفذه فالخياط مقر بأن الثوب لربه وأنه أحدث فيه حدثا وادعى إذنه وإجارة عليه فإن أقام بينة على دعواه وإلا حلف صاحبه وضمنه ما أحدث في ثوبه (قال الشافعي) رحمه الله ولو اكترى دابة فحبسها قدر المسير فلا شيء عليه وإن حبسها أكثر من قدر ذلك ضمن .

مختصر من الجامع

من كتاب المزارعة وكراه الأرض والشركة في الزرع وما دخل فيه

من كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ومسائل سمعتها منه لفظا

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان قال سمعت عمرو بن دينار يقول سمعت ابن عمر يقول كنا نخبأ ولا نرى بذلك بأسا حتى أخبرنا رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة فتركناها لقول رافع (قال الشافعي) رحمه الله والمخابرة استكراه الأرض ببعض ما يخرج منها ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في نهيه عن المخابرة على أن لا تجوز المزارعة على الثلث ولا على الربع ولا جزء من الأجزاء لأنه مجهول ولا يجوز السكراه إلا معلوما ويجوز كراه الأرض بالذهب والورق والمعرض وما نبت من الأرض أو على صفة تسميه كما يجوز كراه المنازل وإجارة العبيد ولا يجوز السكراه إلا على سنة معروفة وإذا تنكرى الرجل الأرض ذات الماء من العين أو النهر أو النيل أو عثريا أو غيلا أو الآبار على أن يزرعها غلة شتاء وصيف فزرعها إحدى العلتين والماء قائم ثم نصب الماء فذهب قبل العلة الثانية فأرد رد الأرض لذهاب الماء عنها فذلك له ويكون عليه من السكراه بحصة ما زرع إن كان اثلث أو أكثر أو أقل وسقطت عنه حصة ما لم يزرع لأنه لا صلاح للزرع إلا به ولو تنكراه سنة فزرعها فانتقضت السنة والزرع فيها لم يبلغ أن يحصد فإن كانت السنة يسكنه أن يزرع فيها زرعاً يحصد قبلها فالسكراه

جائز وليس لرب الزرع أن يثبت زرعه وعليه أن ينقله عن الأرض إلا أن يشاء رب الأرض تركه (قال الشافعي) وإذا شرط أن يزرعها صنفان من الزرع يستحصد أو يستعمل قبل السنة فأخره إلى وقت من السنة وانقضت السنة قبل بلوغه فكذلك أيضا وإن تَكَارَها لمدة أقل من سنة وشرط أن يزرعها شيئا بعينه ويتركه حتى يستحصد وكان يعلم أنه لا يمكنه أن يستحصد في مثل المدة التي تَكَارَها فالسكراء فيه فاسد من قبل أن يثبت بينهما شرطهما ولم يثبت على رب الأرض أن يبقى زرعه فيها بعد انقضاء المدة أبطلت شرط الزارع أن يتركه حتى يستحصد وإن ثبت له زرعه حتى يستحصد أبطلت شرط رب الأرض فسكان هذا كراء فاسداً ولرب الأرض كراء مثل أرضه إذا زرعه وعليه تركه حتى يستحصد (قال الشافعي) وإذا تَكَارَى الأرض التي لاماء لها إنما يسقى بنطف سماء أو بسيل إن جاء فلا يصح كراؤها إلا على أن يكره بإها أرضا بيضاء لاماء لها يصنع بها المستكرى ما شاء في سنته إلا أنه لا يبنى ولا يغرس فإذا وقع على هذا صح السكراء ولزمه زرع أو لم يزرع فإن أكرأها بإها على أن يزرعها ولم يقل أرضا بيضاء لاماء لها وهما يعلمان أنها لا تزرع إلا بمطر أو سيل يحدث فالسكراء فاسد ولو كانت الأرض ذات نهر مثل النيل وغيره مما يعلو الأرض على أن يزرعها زرعا لا يصلح إلا بأن يروى بالنيل لأبهر لها ولا مشرب غيره فالسكراء فاسد وإذا تَكَارَها والماء قائم عليها وقد ينحسر بالمخالة في وقت يمكن فيه الزرع فالسكراء جائز وإن كان قد ينحسر ولا ينحسر كرهت السكراء إلا بعد انقضاءه وإن غرقها بعد أن صح كراؤها نيل أو سيل أو شيء يذهب الأرض أو غصبت انتقض السكراء بينهما من يوم تلفت الأرض فإن تلف بعضها وبقي بعض ولم يزرع قرب الزرع بالخيار إن شاء أخذ ما بقي بحصته من السكراء وإن شاء ردّها لأن الأرض لم تسلم له كلها وإن كان زرع بطل عنه ماتلف ولزمه حصّة ما زرع من السكراء وكذلك إذا جمعت الصفة مائة صاع بثمان معلوم فثلاث خمسون صاعا فالملشترى بالخيار في أن يأخذ الخمسين بحصتها من الثمن أو يرد البايع لأنه لم يسلم له كل ما ملشترى وكذلك لو اكترى دارا فانهدم بعضها كان له أن يحبس منها ما بقي بحقه من السكراء وهذا بخلاف ما لا يتبع من عبد اشتراه فلم يقبضه حتى حدث به عيب فله الخيار بين أخذه بجميع الثمن أو رده لأنه لم يسلم له ماهو غير معيب والسكن يتبع من السكن من الدار والأرض كذلك وإن مر بالأرض ماء فأفسد زرعه أو أصابه حريق أو جراد أو غير ذلك فهذا كله جائحة على الزرع لاعلى الأرض كما لو اكترى منه دارا للبز فاحترق البز ولو اكترأها ليزرعها فقها فله أن يزرعها ما لا يضر بالأرض إلا إضرار التمع وإن كان يضر بها مثل عروق تبقى فيها فليس ذلك فإن فعل فهو متعد ورب الأرض بالخيار إن شاء أخذ السكراء وما نقصت الأرض عما ينقصها زرع التمع أو يأخذ منه كراء مثلاً (قال المزني) رحمه الله يشبه أن يكون الأول أولى لأنه أخذ ما اكترى وزاد على المكترى ضررا كرجل اكترى منزلا يدخل فيه ما يحمل سقفه فحمل فيه أكثر فأضر ذلك بالمنزل فقد استوفى سكنه وعليه قيمة ضرره وكذلك لو اكترى منزلا سغلا فحمل فيه القصارين أو الحدادين فتقلع البناء فقد استوفى ما اكترأه وعليه بالتعدي ما نقص بالمنزل (قال الشافعي) رحمه الله وإن قال له ازرعها ماشئت فلا يمنع من زرع ماشاء ولو أراد الثمراس فهو غير الزرع وإن قال ازرعها أو اغرسها ماشئت فالسكراء جائز (قال المزني) أولى بقوله أن لا يجوز هذا لأنه لا يدري يغرس أكثر الأرض فيكثر الضرر على صاحبها أولا يغرس فتسلم أرضه من القصاص بالغرس فهذا في معنى المجهول وما لا يجوز في معنى قوله وبالله التوفيق (قال الشافعي) وإن

انقضت سنوه لم يكن لرب الأرض أن يقطع غرسه حتى يعطيه قيمته وقبحة ثمرته إن كانت فيه يوم يقامه (قال الشيخ أبي) رحمه الله ولرب الغراس إن شاء أن يقلعه على أن عليه ما نفص الأرض والغراس كالبناء إذا كان بإذن مالك الأرض مطلقا وما أكرى فاسدا وقبضا ولم يزرع ولم يسكن حتى انقضت السنة فعليه كراء المثل (قال المزي) رحمه الله القياس عندي وبالله التوفيق أنه إذا أجل له أجلا يغرس فيه فانهقضى الأجل أو أذن له ببناء في عرصه له سنين وانقضى الأجل أن الأرض والعروة مردودتان لأنه لم يعره شيئا فعليه رد ما ليس له فيه حق على أهله ولا يجبر صاحب الأرض على شراء غراس ولا بناء إلا إن يشاء والله عز وجل يقول «إلا أن تكون نجارة عن تراض منكم» وهذا قد منع ماله إلا أن يشتري ما لا يرضى شراءه فأين التراضى (قال الشيخ أبي) رحمه الله فإذا أكرى دارا سنة ففصلها رجل لم يكن عليه كراء لأنه لم يسلم له ما أكرى وإذا أكرى أرضا من أرض العشر أو الحراج فعليه فيها أخرجت الصدقة خاطب الله تعالى المؤمنين فقال «وأتوا حقه يوم حصاده» وهذا مال مسلم وحصاه مسلم فالزكاة فيه واجبة ولو اختلفا في اكرتاء دابة إلى موضع أو في كرائها أو في إجارة الأرض تحالفان كان قبل الركوب والزرع تحالفا وترادا وإن كان بعد ذلك كان عليه كراء المثل ولو قال رب الأرض بكراء وقال المزارع عارية فالقول قول رب الأرض مع يمينه ويقطع الزارع وزرعه وعلى الزارع كراء مثله إلى يوم قلع زرعه وسواء كان في إبان الزرع أو غيره (قال المزي) رحمه الله هذا خلاف قوله في كتاب العارية في راكب الدابة يقول أعرتها ويقول بل أكرتسكها إن القول قول الراكب مع يمينه وخلاف قوله في النسيال يقول صاحب الثوب بغير أجرة ويقول النسيال بأجرة أن القول قول صاحب الثوب وأولى بقوله الذي قطع به في كتاب المزارعة . وقد بينته في كتاب العارية .

إحياء الموات من كتاب وضعه بخطه لأعلامه سمع منه

(قال الشيخ أبي) رحمه الله بلاد المسلمين شيثان عامر وموات فالعامر لأهله وكل ما صلح به العامر من طريق وفاء ومسبل ماء وغيره فهو كالعامر في أن لا يملك على أهله إلا بإذنتهم والموات شيثان موات ما قد كان عامرا لأهله معروفا في الإسلام ثم ذهبت عمارته فصار مواتا فذلك كالعامر لأهله لا يملك إلا بإذنتهم . والموات الثاني ما لا يملكه أحد في الإسلام يعرف ولا عماره ملك في الجاهلية إذا لم يملك فذلك الموات الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من أحبا مواتا فهو له» وعظيته صلى الله عليه وسلم عامة إن أحيا الموات أثبت من عطية من بعده من سلطان وغيره سواء كان إلى جنب قرية عامرة أو نهر أو حيث كان وقد أقطع النبي صلى الله عليه وسلم الدور فقال حتى من بني زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة نكب عنا ابن أم عبد فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم «فلم ابتغنى الله إذن إن الله عز وجل لا يقدس أمة لا يؤخذ فيهم للضعيف حقه» وفي ذلك دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بالمدينة بين ظهرائي عماره الأنصار من المنازل والتخل وإن ذلك لأهل العامر ودلالة على أن ما قارب العامر يكون منه موات والموات الذي للسلطان أن يقطعه من يعمره خاصة وأن يحمي منه ما يرى أن يحمي عامدا لمنافع المسلمين والذي عرفنا نصا ودلالة فيما حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حمى النقيع وهو بلد ليس بالواسع الذي إذا حمى ضاقت البلاد على أهل المواشي حوله وأضر بهم وكانوا يجدون فيها سواء من البلاد سعة لأنفسهم ومواشيهم وأنه قليل من كثير مجاوز للقدر وفيه صلاح لعامة المسلمين بأن تكون الحبل المدة لسبيل الله تبارك وتعالى وما فضل من سهمان أهل أهل الصدقات وما فضل من النعم التي تؤخذ من الجزية ترعى جميعها فيه فأما الحبل بقوة لجميع المسلمين ومسلك

سبيلها أنها لأهل النبي والمجاهدين وأما النعم التي تفضل عن سهمان أهل الصدقات فيعاد بها على أهلها وأما نعم الجزية فقوة لأهل النبي من المسلمين فلا يبقى مسلم إلا دخل عليه من هذا خصلة صلاح في دينه أو نفسه أو من يلزمه أمره من قريب أو عامة من مستحق المسلمين فكان ماحي عن خاصتهم أعظم منفعة لعامتهم من أهل دينهم وقوة على من خالف دين الله عز وجل من عدوهم قد حمى عمر بن الخطاب رضي الله عنه على هذا المعنى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وولي عليه مولى له يقال له هني وقال له ياهني ضم جناحك للناس وائق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مجابة وأدخل رب الصريمة ورب الغنيمة وإياي ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فإنيهما أن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخل وزرع وأن رب الغنيمة يأتيه بعياله فيقول يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين أفتأمرهم أنا ؟ لا بأبناك والسكلا أهون من الدرهم والدينار (قال الشيخان في) رحمه الله وليس اللامحى أن يحصى من الأرض إلا أفلها الذي لا يتبين ضرره على من حماه عليه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا محى إلا الله ورسوله» (قال) وكان الرجل العزيز من العرب إذا اتجع بلدا محصيا أوفى بكاب على جبل إن كان به أو نثر إن لم يكن ثم استعوى كلبا وأوقف له من يسمع منتهى صوته بالعواء فحيث انتهى صوته حماه من كل ناحية لنفسه ويرعى مع العامة فيما سواه وينزع هذا من غيره لضعفي ماشيته وما أراد معها فترى أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا محى إلا الله ورسوله» لا محى على هذا المعنى الخاص وأن قوله لله فله كل محى وغيره ورسوله صلى الله عليه وسلم إنما يحصى لصالح عامة المسلمين لئلا يحصى له غيره من خاصة نفسه وذلك أنه صلى الله عليه وسلم لم يملك مالا إلا ما لاغى به وبعياله عنه ومصلحتهم حق صير مملكته الله من خمس الخمس وماله إذا حبس قوت سنته مردودا في مصلحتهم في الكراع والصلاح عدة في سبيل الله ولأن نفسه وماله كان مقررا لاطاعة الله تعالى (قال) وليس لأحد أن يعطى ولا يأخذ من الذي حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن أعطيه فعمره نقضت عمارة .

باب ما يكون إحياء

(قال الشيخان في) رحمه الله والإحياء ما عرفه الناس إحياء مثل الحيا إن كان مسكنا فبأن يبنى بمثل ما يكون مثله بناء وإن كان للدواب فبأن يبنى محظرة وأقل عمارة الزرع التي تملك بها الأرض أن يجمع ترابا يحيط بها تتبين به الأرض من غيرها ويجمع حرثها وزرعها وإن كان له عين ماء أو بئر حفرها أو ساقه من نهر إليها فقد أحيائها وله مرافقها التي لا يكون صلاحها إلا بها ومن أقطع أرضا أو تحجرها فلم يعمرها رأيت لاسطان أن يقول له إن أحييتها وإلا خلتنا بينها وبين من يحياها فإن تأجله رأيت أن يفعل .

ما يجوز أن يقطع وما لا يجوز

(قال الشيخان في) رحمه الله مالا يملكه أحد من الناس يعرف صنفان أحدهما مامضى ولا يملكه إلا بما يستحدثه فيه والثاني ما لا يتطلب المنفعة فيه إلا بشئ يجعل فيه غيره وذلك المعادن الظاهرة والباطنة من الذهب والبر والكحل والكبريت والملح وغيره وأصل المعادن صنفان ما كان ظاهرا كاللح في الجبال تنتابها الناس فهذا لا يصلح لأحد أن يقطعه بحال والناس فيه شرع وهكذا النهر والماء الظاهر والنبات فيها لا يملك لأحد وقد سأل الأيضا ابن حبان النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطعه ملح مأرب فأقطعه إياه أو أراده فقيل له إنه كالماء العذب فقال «فلا إذن» قال ومن هذا كل عين ظاهرة كنفط أو قير أو كبريت أو موميا أو حجارة ظاهرة في غير ملك أحد فهو كالماء والسكلا والناس فيه سواء

ولو كانت بقعة من الساحل يرى أنه إن حفر تراباً من أعلاها ثم دخل عليها ماء ظهر لها ملح كان للسلطان أن يقطعها وللرجل أن يعمرها بهذه الصفة فيملكها .

باب تفريع القطائع وغيرها

(قال الشيخ الثاني) رحمه الله والقطائع ضربان : أحدها مامضى . والثاني إقطاع إرفاق لا تملك مثل المقاعد بالأسواق التي هي طريق المسلمين فمن قعد في موضع منها للبيع كان بقدر ما يصلح له منها ما كان مقبلاً فيه فإذا فارق لم يكن له منعه من غيره كأفنية العرب وقساطيطهم فإذا انتجعوا لم يملكوا بها حيث تركوا .

إقطاع المعادن وغيرها

(قال الشيخ الثاني) رحمه الله وفي إقطاع المعادن قولان أحدهما أنه يخالف إقطاع الأرض لأن من أقطع أرضاً فيها معادن أو عملها وليست لأحد سواء كانت ذهباً أو فضة أو نحاساً أو مالا يخافس إلا مؤنة لأنه باطن مستكن بين ظهراني تراب أو حجارة كانت هذه كالموات في أن له أن يقطعه بإيهاه وخالفه للموات في أحد القولين فإن الموات إذا أحييت مرة ثبت إحيائها وهذه في كل يوم يبدأ إحيائها لبطون ما فيها ولا ينبغي أن يقطعه من المعادن إلا قدر ما يحتمل على أنه إن عطله لم يكن له منع من أخذه ومن حجته في ذلك أن له بيع الأرض وليس له بيع المعادن وإنما كالبر مخبر بالبادية فتسكون لحافرها ولا يكون له منع المشاية فضل ماؤها وكالبر بالبادية هو أحق به فإذا تركه لم يمنع منه من نزله ولو أقطع أرضاً فأحيها ثم ظهر فيها معدن مملكة ملك الأرض في القولين معا وكل معدن عمل فيه جاهلي ثم استقطعه رجل ففيه أقاويل أحدها أنه كالبر الجاهلي والماء العذب فلا يمنع أحد أن يعمل فيه فإذا استبقوا إليه فإن وسعهم عملوا وما وإن ضاق أقرع بينهم أيهم يبدأ ثم يتبع الآخر فالآخر حتى يتأسوا فيه والثاني للسلطان أن يقطعه على المعنى الأول يعمل فيه ولا يملكه إذا تركه والثالث يقطعه فيملكه ملك الأرض إذا أحدث فيها عمارة وكل ما وصفت من إحياء الموات وإقطاع المعادن وغيرها فإنما عينته في عفو بلاد العرب الذي عامره عشر وعفوه يملكه وكل ما ظهر عليه عنوة من بلاد العجم فعامره كله لمن ظهر عليه من المسلمين على خمسة أسهم وما كان في قدم أحد من معدن ظاهر فهو له كما يقع في قسمة العامر ببقية فيكون له وكل ما كان في بلاد العنوة بما عمر مرة ثم ترك فهو كالعامر القائم العمارة مثل ما ظهرت عليه الأنهار وعمر بغير ذلك على نظف السماء أو بالرشاء وكل ما كان لم يعمر قط من بلادهم فهو كالموات من بلاد العرب وما كان من بلاد العجم صلحاً فما كان لهم فلا يؤخذ منهم غير ما صولحوا عليه إلا بإذنتهم فإن صولحوا على أن للمسلمين الأرض ويكونون أحراراً ثم عاملهم المسلمون بعد فالأرض كلها صلح وخمسها لأهل الخمس وأربعة أخماسها لجماعة أهل النية وما كان فيها من موات فهو كالموات غيره فإن وقع الصلح على عامرها ومواتها كان الموات مملوكاً لمن ملك العامر كما يجوز بيع الموات من بلاد المسلمين إذا حازه رجل ومن عمل في معدن في أرض مملكتها لغيره فما خرج منه فللملكية وهو متعد بالعمل وإن عمل بإذنه أو على أن ما خرج من عمله فهو له فسواء وأكثر هذا أن يكون هبة لا يعرفها الواهب ولا الموهوب له ولم يجز ولم يقبض وللأذن الخيار في أن يتم ذلك أو يرد وليس كالدابة يأذن في ركوبها لأنه أعرف بما أعطاه وقبضه (قال الشيخ الثاني) رحمه الله وقال النبي صلى الله عليه وسلم «من منع فضل ماء لينع به السكاة منعه الله فضل رحمته يوم القيامة» (قال الشيخ الثاني) رحمه الله وليس له منع المشاية من فضل مائه وله أن يمنع ما يسقى به الزرع أو الشجر إلا بإذنه .

كتاب العطايا والصدقات والحبس

وما دخل في ذلك من كتاب السائبة

(قال الشافعي) رحمه الله يجمع ما يعطى الناس من أموالهم ثلاثة وجوه ثم يتشعب كل وجه منها في الحياة منها وجهان وبعد المات منها وجه فإما في الحياة الصدقات واحتج فيها بأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ملك مائة سهم من خيبر فقال يا رسول الله لم أحب ما لا مثله قط وقد أردت أن أقرب به إلى الله تعالى فقال النبي صلى الله عليه وسلم « حبس الأصل وسبل الثمرة » (قال الشافعي) رحمه الله فلما أجاز صلى الله عليه وسلم أن يحبس أصل المال وتسبل الثمرة دل ذلك على إخراجه الأصل من ملكه إلى أن يكون محبوبا لا يملك من سبل عليه ثمرة يبيع أصله فصار هذا المال مباحا لما سواه ومجماعا لأن يخرج العبد من ملكه بالعتق لله عز وجل إلى غير مالك فملكه بذلك منفعة نفسه لارقبته كما يملك الحبس عليه منفعة المال لارقبته ومحرم على الحبس أن يملك المال كما محرم على المعتق أن يملك العبد (قال الشافعي) ويتم الحبس وإن لم يقبض لأن عمر رضى الله عنه هو المصدق بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يزل يزل على صدقته - فإيا بلغنا - حتى قبضه الله ولم يزل على رضى الله عنه بلى صدقته حتى لقي الله تعالى ولم تزل فاطمة رضى الله عنها تلى صدقتها حتى لقيت الله وروى الشافعي رحمه الله حديثا ذكر فيه أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقت بماله على بنى هاشم وبنى المطلب وأن عليا كرم الله وجهه تصدق عليهم وأدخل معهم غيرهم (قال الشافعي) رحمه الله وبنو هاشم وبنو المطلب محرم عليهم الصدقات المفروضات ولقد حفظنا الصدقات عن عدد كثير من المهاجرين والأنصار ولقد حكى لى عدد من أولادهم وأهلهم أنهم كانوا يتولونها حتى ماتوا ينقل ذلك العامة منهم عن العامة لا يختلفون فيه (قال الشافعي) رحمه الله : وإن أكثر ما عندنا بالمدينة ومكة من الصدقات لعلى ما وصفت لم يزل من تصدق بها من المسلمين من السلف يلونها على ماتوا وإن نقل الحديث فيها كالتكليف (قال) واحتج محتج يحدث شريح أن محمدا صلى الله عليه وسلم جاء بإطلاق الحبس فقال الشافعي الحبس الذى جاء بإطلاقه صلى الله عليه وسلم لو كان حديثا ثابتا كان على ما كانت العرب تحبس من البعيرة والوصيلة والحام لأنها كانت أحباسهم ولا تعلم جاهليا حبس دارا على ولد ولا فى سبيل الله ولا على مساكين وأجاز النبي صلى الله عليه وسلم لعمر الحبس على ما روينا والذي جاء بإطلاقه غير الحبس الذى أجازته صلى الله عليه وسلم (قال) واحتج محتج بقول شريح لا حبس عن فرائض الله (قال الشافعي) رحمه الله : لو جعل عرصة له مسجدا لا تكون حبسا عن فرائض الله تعالى فكذلك ما أخرج من ماله فليس يحبس عن فرائض الله (قال الشافعي) ويجوز الحبس فى الرقيق والماشية إذا عرفت بعينها قياسا على النخل والدور والأرضين فإذا قال تصدقت بدارى على قوم أو رجل معروف حتى يوم تصدق عليه وقال صدقة محرمة أو قال موقوفة أو قال صدقة مسيلة فقد خرجت من ملكه فلا تعود ميراثا أبدا ولا يجوز أن يخرجها من ملكه إلا إلى مالك منفعة يوم يخرجها إليه فإن لم يسلبها على من بعدهم كانت محرمة أبدا فإذا انقضت التصديق بها عليه كانت محرمة أبدا ورددناها على أقرب الناس بالذى تصدق بها يوم ترجع وهى على ما شرط من

الأثرة والتقدمة والتسوية بين أهل مكن والحاجة ومن إخراج من أخرج منها بصفة ورده إليها بصفة (ومنها) في الحياة الهبات والصدقات غير المحرمات وله إبطال ذلك مالم يقبضها المتصدق عليه والموعوب له فإن قبضها أو من يقوم مقامه بأمره فهي له ويقبض للطفل أبوه نخل أبو بكر عائشة رضى الله عنهما جداد عشرين وسقا فما مرض قال وددت أنك كنت قبضتي وهو اليوم مال الوارث (ومنها) بعد الوفاة الوصايا وله إبطالها مالم يمت .

باب العمرى من كتاب اختلافه ومالك

(قال الشافعى) رحمه الله : أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن حجر المدري عن زيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه جعل العمرى للوارث ومن حديث جابر رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تعمرُوا ولا ترقبُوا من أعرى شيئاً أو أرقبه فهو سبيل الميراث » (قال الشافعى) رحمه الله : وهو قول زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر وسالم بن يسار وعروة بن الزبير رضى الله عنهم وبه أقول (قال المزنى) رحمه الله : معنى قول الشافعى عندى فى العمرى أن يقول الرجل قد جعلت دارى هذه لك عمرلك وأحياتك أو جعلتها لك عمرى أو رقبى ويدفعها إليه فيها ملك للعمر تورث عنه إن مات .

باب عطية الرجل ولده

(قال الشافعى) رحمه الله : أخبرنا مالك عن الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن وعن محمد بن النعمان ابن بشير محدثانه عن النعمان بن بشير رضى الله عنه أن أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إني نخلت ابنى هذا غلاماً كان لى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أكل ولدك نخلت مثل هذا؟ » قال لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم « فارجعه » (قال الشافعى) رحمه الله : وصحت فى هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ليس يسرك أن يكونوا فى البر إليك سواء ؟ » فقال بلى قال « فارجعه » (قال الشافعى) رحمه الله وبه نأخذ وفيه دلالة على أمور منها حسن الأدب فى أن لا يفضل فيعرض فى قلب المفضول شىء يبعثه من يره فإن القرابة بنفس مضمم بعضها ما لا ينفس العدى ومنها أن إعطائه بعضهم جائز ولو لا ذلك لما قال صلى الله عليه وسلم « فارجعه » ومنها أن للوالد أن يرجع فيما أعطى ولده وقد فضل أبو بكر عائشة رضى الله عنها بنخل وفضل عمر عاصم رضى الله عنهما بشىء أعطاه إياه وفضل عبد الرحمن بن عوف ولد أم كلثوم ولو انصل حديث طاوس « لا عمل لواهب أن يرجع فيما وهب إلا والدا فيما يهب لولده » لقات به ولم أرد وأهبا غيره وهب لمن يستحب من مثله أو لا يستحب (قال) وتجوز صدقة التطوع على كل أحد إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يأخذها لما رفع الله من قدره وأبانه من خلقه إما تحريماً وإما لئلا يكون لأحد عليه يد لأن معنى الصدقة لا يراد ثوابها ومعنى الهدية يراد ثوابها وكان يقبل الهدية ورأى لما تصدق به على بريرة فقال « هو لها صدقة ولنا هدية » .

كتاب اللقطة

(قال الشيخ أبي) رحمه الله : أخبرنا مالك عن ربيعة عن يزيد مولى المبعث عن زيد بن خالد الجهني رضى الله عنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال « اعرف عقاصها ووكاءها ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها وإلا فأنك بها » وعن عمر رضى الله عنه نحو ذلك (قال الشيخ أبي) رحمه الله : وبهذا أقول والبقر كالإبل لأنهما يردان المياه وإن تباعدت ويعيشان أكثر عيشهما بلا راع فليس له أن يعرض لواحد منهما والمال والشاة لا يدفعا عن أنفسهما فإن وجدتهما في مهلكة فله أكلهما وغرمهما إذا جاء صاحبهما (وقال) فيها وضعه بخطه لا أعلمه سمع منه والحيل والبغال والحمير كالبعير لأن كلها قوى تمتنع من صفار السباع بميد الأثر في الأرض ومثلها الظبي للرجل والأرنب والطائر لبعده في الأرض وامتناعه في السرعة (قال) وبأكل اللقطة اغنى والفقر ومن نحل له الصدقة وتحرم عليه قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بن كعب رضى الله عنه وهو من أسير أهل المدينة أو كأسرهم وجد صرة فيها ثمانون دينارا أن يأكلها وأن عليا رضى الله عنه ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم أنه وجد دينارا فأمره أن يعرفه فلم يعرفه فأمره النبي بأكله فلما جاء صاحبه أمره بدفعه إليه وعلى رضى الله عنه ممن تحرم عليه الصدقة لأنه من صلية بنى هاشم (قال الشيخ أبي) رحمه الله : ولا أحب لأحد ترك لقطة وجدها إذا كان آمينا عليها فعرفها سنة على أبواب المساجد والأسواق ومواقع العامة ويكون أكثر تعريفه في الجمعة التي أصابها فيها فيعرف عقاصها ووكاءها ووعداها ووزنها وحليتها ويكتبها ويشهد عليها فإن جاء صاحبها وإلا فبى له بعد سنة على أنه متى جاء صاحبها في حياته أو بعد موته فهو غريم إن كان استهلكها وسواء قليل اللقطة وكثيرها فيقول من ذهبت له دنائير إن كانت دنائير ومن ذهبت له دراهم إن كانت دراهم ومن ذهب له كذا ولا يصفها فيتنازع في صفتها أو يقول جملة إن في يدى لقطة فإن كان موليا عليه لسفه أو صغر ضمها للقاضى إلى وليه وفعل فيها ما يفعل الملتقط فإن كان عبدا أمر بضمها إلى سيده فإن علم بها السيد فأقروها في يديه فهو ضامن لها في رقة عبده (قال) فيما وضع بخطه لا أعلمه سمع منه لا غرم على العبد حتى يعتق من قبل أن له أخذها (قال المزني) الأول أفيس إذا كانت في الذمة والعبد عندى ليس بذى ذمة (قال الشيخ أبي) رحمه الله فإن لم يعلم بها السيد فبى في رقبته إن استهلكها قبل السنة وبعدها دون مال السيد لأن أخذه اللقطة عدوان إنما يأخذ اللقطة من له ذمة (قال المزني) هذا أشبه بأصله ولا يخلو سيده من أن يكون علمه بإقراره بإياها في يده يكون تعدياً فكيف لا يضمنها في جميع ماله أو لا يكون تعدياً فلا تعدو رقة عبده (قال الشيخ أبي) رحمه الله وإن كان حرا غير مأمون في دينه ففيها قولان أحدهما أن يأمر بضمها إلى مأمون ويأمر المأمون والمتنظظ بالإشهاد بها . والقول الآخر لا يترعها من يديه وإنما منعنا من هذا القول لأن صاحبها لم يرعه (قال المزني) فإذا امتنع من هذا القول لهذه العلة فلا قول له إلا الأول وهو أولى بالحق عندى وبالله التوفيق (اقال المزني) رحمه الله وقد قطع في موضع آخر بأن على الإمام إخراجها من يده لا يجوز فيها غيره وهذا أولى به عندى

(قال الشيخ الثاني) والمساكن في اللقطة كالحر لأن ماله يسلم له والعبد نصفه حر ونصفه عبد فإن انتقط في اليوم الذي يكون فيه غنّى لنفسه أقرت في يده وكانت بعد السنة له كما لو كسب فيه مالا كان له وإن كان في اليوم الذي أسيدته أخذها منه لأن كسبه فيه لسيده (قال) وبقي المنتقط إذا عرف الرجل العفاص والوكاء والمد والوزن ووقع في نفسه أنه صادق أن يعطيه ولا أجبره عليه إلا ببينة لأنه قد يصيب الصفة بأن يسمع المنتقط يصفها ومضى قوله صلى الله عليه وسلم « اعرف عفاصها ووكاءها » والله أعلم ^(١) لأن يؤدي عفاصها ووكاءها معها وليعلم إذا وضها في ماله أنها لقطة وقد يكون ليستدل على صدق العرف أرايت لو وصفها عشرة أعطونها ونحن نعلم أن كلهم كاذب إلا واحدا غير عينه فيمكن أن يكون صادقا وإن كانت اللقطة طامنا رطبا لا يبيح فله أن يأكله إذا خاف فساده ويغرمه لربه (وقال) فيما وضعه بخطه لا أعلمه سمع منه إذا خاف فساده أحببت أن يبيعه ويقم على تعريفه (قال الزني) هذا أولى القوالين به لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل للمنتقط شأنك بها إلا بعد سنة إلا إن يكون في موضع مهلكة كالشاة فيكون له أكله ويغرمه إذا جاء صاحبه (وقال) فيما وضع بخطه لا أعلمه سمع منه إذا وجد الشاة أو البعير أو الدابة أو ما كانت بالمر أو في قرية فبى لقطة يعرفها سنة وإذا حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضوال الإبل فمن أخذها ثم أرسلها ضمن (قال) ولا جعل لمن جاء بآبق ولا ضالة إلا إن يجعل له وسواء من عرف بطلب الضوال ومن لا يعرف به ولو قال لرجل إن جئتني ببعدي فلك كذا ولآخر مثل ذلك وثالث مثل ذلك فجاءوا به جميعا فلكل واحد منهم ثلث ما جعله له اتفقت الأفعال أو اختلفت .

باب التقاط المنبوذ بوجوده معه الشيء بما وضع بخطه لا أعلمه سمع منه ، ومن مسائل شتى سمعها منه لفظا

(قال الشيخ الثاني) رحمه الله : فيما وضع بخطه ما وجد تحت المنبوذ من شيء مدفون من ضرب الإسلام أو كان قريبا منه فهو لقطة أو كانت دابة فبى ضالة فإن وجد على دابته أو على فراشه أو على ثوبه مال فهو له وإن كان ملتقطه غير ثقة نزعه الحاكم منه وإن كان ثقة وجب أن يشهد بما وجد له وأنه منبوذ وبأمره بالإتفاق منه عليه بالمعروف وما أخذ ثمنه المنتقط وأنفق منه عليه بغير أمر الحاكم فهو ضامن فإن لم يوجد له مال وجب على الحاكم أن ينفق عليه من مال الله تعالى فإن لم يفعل حرم تضيقه على من عرفه حتى يقيم بكفالاته فيخرج من بقي من الأئمة ولو أمره الحاكم أن يستسلف ما أتفق عليه يكون عليه دين ما ادعى قبل منه إذا كان مثله قصدا (قال الزني) لا يجوز قول أحد فيما يملكه على أحد لأنه دعوى وليس كالأمين يقول قبيرا (قال الشيخ الثاني) ولو وجده رجلان فتشاحاه أقرعت بينهما فمن خرج سهمه دفعته إليه وإن كان الآخر خيرا له إذا لم يكن مقصرا عما فيه مصلحته وإن كان أحدهما مقيا بالمر والآخر من غير أهله دفع إلى المقيم وإن كان قرويا وبدويا دفع إلى القروي لأن القرية خير له من البادية وإن كان عبدا وحرأ دفع إلى الحر وإن كان مسلما ونصرانيا في مصر به أحد من المسلمين وإن كان الأفل دفع إلى المسلم وجعلته مسلما وأعطيته من سهمان المسلمين حتى يعرب عن نفسه فإذا أعرب عن نفسه فامتنع من الإسلام لم يبن لي أن أقتله ولا أجبره على الإسلام

(١) قوله : لأن يؤدي الخ ، كذا بأصلين بأيدينا ، ولعله سقط منه « قد يكون لأن يؤدي الخ » بدليل ما بعده ،

وإن وجد في مدينة أهل الدمة لاسلم فيهم فهو ذمى في الظاهر حتى يصف الإسلام بعد البلوغ ولو أراد الذى النقطه الطعن به فإن كان يؤمن أن يسترقه فذلك له وإلا منعه وجايبه خطأ على جماعة المسلمين والجلابة عليه على عاقلة الجانى فإن قتل عمدا فلامام القود أو العقل وإن كان جرحا حبس له الجارح حتى يبلغ فيخار القود أو الأرض فإن كان معنوها فقيراً أحببت للامام أن يأخذ له الأرض وينفقه عليه وهو في معنى الحر حتى يبلغ فيقر فإن أقر بالرق قبله ورجعت عليه بما أخذته وجعلت جنائيه في عنقه ولو قذفه قاذف لم أحد له حتى أسأله فإن قل أنا حر حدثت قاذفه وإن قذف حراً حد (قال المزني) رحمه الله وسمته يقول اللقيط حر لأن أصل الآدميين الحرية إلا من ثبتت عليه العبودية ولا ولاه عليه كما لا أب له فإن مات فميراثه لجماعة المسلمين (قال المزني) هذا كله يوجب أنه حر (قال المزني) رحمه الله وقوله المعروف أنه لا يحد القاذف إلا أن تقوم بينة للمعذوف أنه حر لأن الحدود تدبر بالشبهات (قال الشافعي) رحمه الله ولو ادعاء الذى وجده الحقة به فإن ادعاء آخر أريته القامة فإن الحقوه بالآخر أريتهم الأول فإن قالوا إنه ابنهما لم ينسبه إلى أحدهما حتى يبلغ فينتسب إلى من شاء منهما وإن لم يباقر بالآخر فهو ابن الأول قال ولو ادعى اللقيط رجلان فأقام كل واحد منهما بينة أنه كان في يده جعلته للذى كان في يده أولاً وليس هذا كمثل المال ودعوة المسلم والعبد والذمى سواء غير أن الذمى إذا ادعاء ووجد في دار الإسلام فألحقته به أحببت أن أجعله مسلماً في الصلاة عليه وأن أمره إذا بلغ بالإسلام من غير إيجاب (وقال) في كتاب الدعوى إنا نجعله مسلماً لأننا لا نعلمه كما قال (قال المزني) عندي هذا أولى بالحق لأن من ثبت له حق لم يزل حقه بالدعوى فقد ثبت للإسلام أنه من أهله وجرى حكمه عليه بالدار فلا يزول حق الإسلام بدعوى مشرك (قال الشافعي) رحمه الله فإن أقام بينة أنه ابنه بعد أن عقل ووصف الإسلام الحقة به ومنعته أن ينصره فإذا بلغ فامتنع من الإسلام لم يكن مرتداً فقتله وأحبسه وأخذه رجاء رجوعه (قال المزني) رحمه الله قياس من جعله مسلماً أن لا يردّه إلى النصرانية (قال الشافعي) رحمه الله ولا دعوة للمرأة إلا ببينة فإن أقامت امرأتان كل واحدة منهما بينة أنه ابنها لم أجعله ابن واحدة منهما حتى أريه القافة فإن الحقوه بواحدة لحق بزوجه ولا ينفيه إلا بالاعان (قال المزني) رحمه الله يخرج قول الشافعي في هذا أن الولد للمرأة وهو الزوج فلما ألحقته القافة بالمرأة كان زوجها فراشا يلحقه ولها ولا ينفيه إلا بلعان (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل اللقيط أنه عبده لم أقبل البينة حتى تشهد أنها رأت أمة فلان ولدته وأقبل أربع نسوة وإنما معنى أن أقبل شهوده أنه عبده لأنه قد يرى في يده فيشهد أنه عبده (وقال) في موضع آخر إن أقام بينة أنه كان في يده قبل التقاط الملتقط أرفقته له (قال المزني) هذا خلاف قوله الأول وأولى بالحق عدى من الأول (قال الشافعي) رحمه الله وإذا بلغ اللقيط فاشتري وباع ونكح وأصدق ثم أقر بالرق لرجل أئزمت ما يلزمه قبل إقراره وفي إقراره الرق قولان أحدهما أن إقراره يازمه في نفسه وفي الفضل من ماله عما يلزمه ولا يصدق في حق غيره ومن قال أصدق في الكل قال لأنه مجهول الأصل ومن قال القول الأول قاله في امرأة نكحت ثم أقرت بملك لرجل لا أصدقها على إفساد النكاح ولا ما يجب عليها للزوج وأجعل طلاقه إياها ثلاثاً وعدتها ثلاث حيض وفي الوفاة عدة أمة لأنه ليس عليها في الوفاة حق يلزمها له وأجعل ولده قبل الإقرار ولد حرة وله الخيار فإن أقام على النكاح كان ولده رقيقاً وأجعل مملكتها لمن أقرت له بأنها أمته (قال المزني) رحمه الله أجمعت العلماء أن من أقر بحق لزمه ومن ادعاء لم يجب له بدعواه وقد أئزمتها حقوق بإقرارها فليس لها

بطلها بدعواها (قال الشافعي) رحمه الله ولا أقر المقيط بأنه عبد لفلان وقال الملايكة مملوكة لفلان ثم أقر لعبد بالرق بعد لم يقبل إنفرازه وكان حراً في جميع أحواله .

اختصار الفرائض مما سمعته من (الشافعي) ومن الرسالة
ومما وضعته على نحو مذهبه ، لأن مذهبه في الفرائض نحو قول زيد بن ثابت

باب من لا يرث

(قال المزني) وهو من قول الشافعي لا ترث العمة والحالة وبنت الأخ وبنت العم والجدة أم أب الأم والحال وابن الأخ للأم والأم أخو الأب للأم والجد أبو الأم وولد البنت وولد الأخ ومن هو أبعد منهم والكافرون والمملوكون والقاتلون عمداً أو خطأ ومن عمى موته كل هؤلاء لا يرثون ولا يعجبون ولا ترث الإخوة والأخوات من قبل الأم مع الجد وإن علا ولا مع الولد ولا مع ولد الابن وإن سفل ولا ترث الإخوة ولا الأخوات من كانوا مع الأب ولا مع الابن ولا مع ابن الابن وإن سفل ولا يرث مع الأب أبواه ولا مع الأم جدة وهذا كله قول الشافعي ومعناه .

باب الموارث

(قال المزني) رحمه الله وللزوج النصف فإن كان للميت ولد أو ولد ولد وإن سفل فله الربع وللزوجة الربع فإن كان للميت ولد أو ولد ولد وإن سفل فلهما الثلثين والمرأتان والثلث والأربع شركاء في الربع إذا لم يكن ولد وفي الثلث إذا كان ولد وللأم الثلث فإن كان للميت ولد أو ولد ولد أو اثنتان من الإخوة أو الأخوات فصاعداً فلهما السدس إلا في فرستين إحداهما زوج وأبوان والأخرى امرأة وأبوان فإنه يكون في هاتين الفرستين للأم ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج أو الزوجة وما بقي فللأب وللبنات النصف وللبناتين فصاعداً الثلثان فإذا استكمل البنات الثلثين فلا شيء للبنات إلا أن يكون للميت ابن ابن فيكون ما بقي له ولبن في درجته أو أقرب إلى الميت منه من بنات الابن ما بقي للذكر مثل حظ الأنثيين فإن لم يكن للميت إلا ابنة واحدة وبنت ابن أو بنات ابن فللأبنة النصف ولبنات الابن أو بنات الابن السدس ثلثين وتسقط بنات ابن الابن إذا كن أسفل منهن إلا أن يكون معهن ابن ابن في درجتهن أو أبعد منهن فيكون ما بقي له ولبن في درجته أو أقرب إلى الميت منه من بنات الابن ممن لم يأخذ من الثلثين شيئاً للذكر مثل حظ الأنثيين ويسقط من أسفل من الذكر فإن لم يكن إلا ابنة واحدة وكان مع بنت الابن أو بنات الابن ابن ابن في درجتهن فلا سدس لهن ولكن ما بقي له ولهن للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كان مع البنت أو البنات للصلب ابن فلا نصف ولا ثلثين ولكن المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ويسقط جميع ولد الابن وولد الابن بمنزلة ولد الصلب في كل إذا لم يكن ولد صلب ويتر الإخوة لا يعجبون الأم عن الثلث ولا يرثون مع الجد ولواحدة الإخوة والأخوات من قبل الأم السدس وللاتنتين فصاعداً الثلث ذكرهم وأنتهم فيه سواء وللاخت للأب والأم النصف وللأختين فصاعداً الثلثان فإذا استوفى الأخوات للأب والأم الثلثين فلا شيء للأخوات للأب إلا أن يكون معهن أخ فيكون له ولهن ما بقي للذكر مثل حظ الأنثيين فإن لم يكن إلا أخت واحدة لأب وأم وأخت أو أخوات لأب فلاخت للأب والأم النصف والأخت أو الأخوات للأب السدس

تسمة الثلثين وإن كان مع الأخت أو الأخوات للأب أخ لأب فلا سدس لهم ولهن وله ما بقى للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كان مع الأخوات للأب والأم أخ للأب والأم فلا نصف ولا ثلثين ولكن المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وتسقط الإخوة والأخوات للأب والإخوة والأخوات للأب بمنزلة الإخوة والأخوات للأب والأم إذا لم يكن أحد من الإخوة والأخوات للأب والأم إلا في فريضة وهي زوج وأم وإخوة لأب وإخوة لأب وأم فيكون للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة من الأم الثلث ويشاركهم الإخوة للأب والأم في ثلثهم ذكرهم وأشامهم سواء. فإن كان معهم إخوة لأب لم يرثوا وللأخوات مع البنات ما بقى إن بقى شيء وإلا فلا شيء لهن ويسمين بذلك عصة البنات وللأب مع الولد وولد الابن السدس فريضة وما بقى بعد أهل الفريضة فله وإذا لم يكن ولد ولا ولد ابن فإنما هو عصة له المال والجدة والجدتين السدس (قال) وإن قرب بعضهم دون بعض فكانت الأقرب من قبل الأم فهي أولى وإن كانت الأب بعد شاركت في السدس وأقرب الثلاثى من قبل الأب تعجب بعداهن وكذلك تعجب أقرب الثلاثى من قبل الأم بعداهن .

باب أقرب العصبة

(قال المزني) رحمه الله وأقرب العصبة البنون ثم بنو البنين ثم الأب ثم الإخوة للأب والأم إن لم يكن جد فإن كان جد شاركهم في باب الجد ثم الإخوة للأب ثم بنو الإخوة للأب والأم ثم بنو الإخوة للأب وإن لم يكن أحد من الإخوة ولا من بينهم ولا بنى بينهم وإن سفلوا فالعم للأب والأم ثم بنو العم للأب والأم ثم بنو العم للأب فإن لم يكن أحد من العمومة ولا بنى بينهم ولا بنى سفلوا فعم الأب للأب والأم فإن لم يكن فعم الأب للأب فإن لم يكن فبنوهم وبنو بنهم على ما وصفت من العمومة وبنهم وبنى بينهم فإن لم يكونوا فعم الجد للأب والأم فإن لم يكن فعم الجد للأب فإن لم يكن فبنوهم وبنو بنهم على ما وصفت في عمومة الأب فإن لم يكونوا فأرفعهم بظنا وكذلك تفعل في العصة إذا وجد أحد من ولد الميت وإن سفل لم يرث أحد من ولد ابنه وإن قرب وإن وجد أحد من ولد ابنه وإن سفل لم يرث أحد من ولد جده وإن قرب وإن وجد أحد من ولد جده وإن سفل لم يرث أحد من ولد أبي جده وإن قرب وإن كان بعض العصبة أقرب بأب فهو أولى لأب كان أو لأب وأم وإن كانوا في درجة واحدة إلا أن يكون بعضهم لأب وأم فالذي لأب وأم أولى فإذا استوت قرابتهم فهم شركاء في الميراث فإن لم تكن عصة برحم يرث فالأولى الملتقى فإن لم يكن فأقرب عصة مولاه المذكور فإن لم يكن فبيت المال .

باب ميراث الجد

(قال) هالجد لا يرث مع الأب فإن لم يكن أب فالجد بمنزلة الأب إن لم يكن الميت ترك أحدا من ولد أبيه الأذنين أو أحدا من أمهات أبيه وإن عالت الفريضة إلا في فريضتين زوج وأبوين أو امرأة وأبوين فإنه إذا كمال فيهما مكان الأب جد صار للآل الثلث كاملا وما بقى فالجد بعد نصب الزوج أو الزوجة وأمهات الأب لا يرثن مع الأب ويرثن مع الجد وكل جد وإن علا فكالجد إذا لم يكن جد دونه في كل حال إلا في حجب أمهات الجد وإن بعدن فالجد يحجب أمهاته وإن بعدن ولا يحجب أمهات من هو أقرب منه الثلاثى لم يلدنه وإذا كان مع الجد أحد من الإخوة أو الأخوات للأب والأم وليس معهم من له فرض مسمى فاسم أخا أو أختين أو ثلاثا أو أخا وأختا فإن زادوا كان للجد ثلث المال وما بقى لهم وإن كان معهم من له فرض مسمى زوج أو امرأة أو أم أو جدة أو بنات

ابن وكان ذلك الغرض المسمى النصف أو أقل من النصف بدأت بأهل الفرائض ثم قاسم الجدة ما يبقى أختاً أو أختين أو ثلاثاً أو أخاً وأختاً وإن زادوا كان للجد ثلث ما يبقى وما بقى فللأخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كثر الغرض المسمى بأكثر من النصف ولم يتجاوز الثلثين قاسم أختاً أو أختين فإن زادوا فللجد السدس وإن زادت الفرائض على الثلثين لم يقاسم الجدة أخاً ولا أختاً وكان له السدس وما بقى فللأخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين فإن عالت الفريضة فالسدس للجد والعل بدخل عليه منه ما بدخل على غيره وإيس يعال لأحد من الإخوة والأخوات مع الجد إلا في الأكدرية وهي زوج وأم وأخت لأب وأم أو لأب وجد فللزوجة النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف يعال به ثم يضم الجد سدسه إلى نصف الأخت فيقسمان ذلك للذكر مثل حظ الأنثيين أصلها من ستة وتعمل بنصفها وتصح من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة والإخوة والأخوات للأب والأم يعادون الجد بالإخوة والأخوات للأب ولا يصير في أيدي الذين للأب شيء إلا أن تكون أخت واحدة لأب وأم فيصيرها بعد القاسمة أكثر من النصف فيرد ما زاد على الإخوة للأب والإخوة والأخوات للأب بمنزلة الإخوة والأخوات للأب والأم مع الجد إذا لم يكن أحد من الإخوة والأخوات للأب والأم وأكثر ماتوا به الفريضة ثلثاها .

باب ميراث المرتد

(قال) وميراث المرتد لبيت مال المسلمين ولا يرث المسلم الكافر واحتج الشافعي في المرتد بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » واحتج على من ورث وورثته المسلمين ماله ولم يورثه منهم فقال هل رأيت أحداً لا يرث ولده إلا أن يكون قاتلاً ويرثه ولده وإنما أثبت الله الموارث للأبناء من الآباء حيث أثبت الموارث للآباء من الأبناء (قال المزني رحمه الله) قد زعم الشافعي أن نصف العبد إذا كان حراً يرثه أبوه إذا مات ولا يرث هذا النصف من أبيه إذا مات أبوه فلم يورثه من حيث ورث منه والقياس على قوله أنه يرث من حيث يورث (وقال) في المرأة إذا طلقها زوجها ثلاثاً مريضاً فيها قولان أحدهما ترثه والآخر لا ترثه والذي يلزمه أن لا يورثها لأنه لا يرثها بإجماع لانقطاع النكاح الذي به يتوارثان فكذلك لا ترثه كما لا يرثها لأن الناس عنده يرثون من حيث يورثون ولا يرثون من حيث لا يرثون .

باب ميراث المشتركة

(قال الشافعي رحمه الله : قلنا في المشتركة زوج وأم وأخوين لأم وأخوين لأب وأم للزوج النصف وللأم السدس وللأخوين للأم الثلث ويشركهم بنو الأب والأم لأن الأب للأم لا سقط سقط حكمه وصار كأن لم يكن وصاروا بنى أم معا (قال) وقال لي محمد بن الحسن هل وجدت الرجل مستعملاً في حال ثم تأتي حالة أخرى فلا يكون مستعملاً ؟ (قلت) نعم ما قلنا نحن وأنت وخالفنا فيه صاحبك من أن الزوج ينكح المرأة بعد ثلاث تطليقات ثم يطلقها فعلى الزوج قبله ويكون مبتدئاً لنكاحها وتكون عنده على ثلاث ولو نكحها بعد طلاقها لم تنهدم كما تنهدم الثلاث لأنه لما كان له معنى في إحلال المرأة هدم الطلاق الذي تقدمه إذا كانت لا تحل إلا به ولما لم يكن له معنى في الواحدة والثنتين وكانت تحل لزوجها بنكاح قبل زوج لم يكن له معنى فاستعمله (قال) إنا لنقول بهذا فهل تجد

مثله في الفرائض ؟ (قلت) نعم الأب يموت ابنه وللابن إخوة فلا يرثون مع الأب فإن كان الأب قاتلاً ورثوا ولم يرث الأب من قبل أن حكم الأب قد زال ومن زال حكمه فسكن لم يكن .

باب ميراث ولد الملائنة

(قال الشافعي) رحمه الله : قلنا إذا مات ولد الملائنة وولد الرثا ورثت أمه حقها وإخوته لأمه حقوقهم ونظرنا ما بقي فإن كانت أمه مولاة ولا عتاقة كان ما بقي ميراثا لموالي أمه وإن كانت عرية أو أولاد لها كان ما بقي لجماعة المسلمين وقال بعض الناس فيها بقولنا إلا في خصلة إذا كانت عرية أو أولاد لها فعصبته عصبه أمه واحتجوا برواية لا تثبت وقالوا كيف لم يجعلوا عصبته عصبه أمه كما جعلتم مواله موالى أمه ؟ (قلنا) بالأمر الذي لم يختلف فيه نحن ولا أنتم ثم تركتم فيه قولكم ليس المولاة المعتقة تلد من مملوك ؟ أليس ولدها تبعاً لولائها كأنهم اعتقوهم ويعقل عنهم موالى أمهم ويكونون أولياء في التزويج لهم ؟ قالوا نعم قلنا فإن كانت عرية أتكون عصبته عصبه ولدها يعقلون عنهم ؟ يزوجون البنات منهم ؟ قالوا لا قلنا فإذا كان موالى الأم يقومون مقام العصبه في ولد مواليتهم وكان الأخوال لا يقومون ذلك المقام في بنى أختهم فكيف أنكرت ما قلنا والأصل الذي ذهبنا إليه واحد ؟ .

باب ميراث المجوس

(قال الشافعي) رحمه الله : إذا مات المجوس وبنته امرأته أو أخته أمه نظرنا إلى أعظم السبيين فورثناها به وألفينا الآخر وأعظمهما أثبتهما بكل حال فإذا كانت أم أختنا ورثناها بأنها أم وذلك لأن الأم تثبت في كل حال والأخت قد تزول وهكذا جميع فرائضهم على هذه المسألة (وقال) بعض الناس أورشها من الوجوهين معا قلنا فإذا كان معها أخت. وهى أم ؟ قال أحجبها من اثلت بأن معها أختين وأورشها من وجه آخر بأنها أخت (قلنا) أوليس إنما حجبها الله تعالى بغيرها لا بنفسها ؟ (قال) بلى قلنا وبغيرها خلافها ؟ قال : نعم قلنا فإذا نقصتها بنفسها فهذا خلاف ما نقصها الله تعالى به أورايت ما إذا كانت أمّاً على السكال كيف يجوز أن تعطيتها ببعضها دون السكال ؟ تعطيتها أمّاً كاملة وأختاً كاملة وهما بدنان وهذا بدن واحد ؟ قال : فقد عطلت أحد الحقيين . قلنا لما لم يكن سبيل إلى استعمالها معاً إلا بخلاف السكنا والمعتول ، لم يجر إلا تعطيل أصغرهما لا أكبرهما .

باب ذوى الأرحام

(قال المزني) رحمه الله : احتجاج الشافعي فيمن يؤول الآية في ذوى الأرحام قال لهم الشافعي لو كان تأويلها كما زعمتم كنتم قد خالفتموها . قالوا فما معناها ؟ قلنا توارث الناس بالخلف والنصرة ثم توارثوا بالإسلام والمهجرة ثم نسخ الله تبارك وتعالى ذلك بقوله « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » على ما فرض الله لأمطلقاً ألا ترى أن الزوج يأخذ أكثر مما يأخذ ذوى الأرحام ولا رحم له ألا ترى أنك تعطون ابن العم المال كله دون الخال وأعطيتم مواله جميع المال دون الأخوال فتركتم الأرحام وأعطيتم من لا رحم له ؟ .

باب الجدة يقاسم الإخوة

(قال الشافعي) رحمه الله : إذا ورث الجد مع الإخوة للأب والأم أو للأب قاسمهم ما كانت المقاسمة خيرا له من اثنتان فإذا كان الثلث خيرا له منها أعطيه وهذا قول زيد وعنه قلنا أكثر الفرائض وقد روى هذا القول عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود رضى الله عنهم أنهم قالوا فيه مثل قول زيد بن ثابت وهو قول الأكثر من فقهاء البلدان فإن قال قائل : فإننا نزعم أن الجدة أب لحصال . منها أن الله تبارك وتعالى قال « ملأنا ألبكم إبراهيم » فأسمى الجد في النسب أبا ولم ينقصه المسلمون من السدس وهذا حكمهم للأب وحجبوا بالجد عن الأم وهكذا حكمهم في الأب فكيف جاز أن تفرقوا بين أحكامه وأحكام الأب فيما سواها ؟ قلنا إنهم لم يجمعوا بين أحكامهما فيها قياساً منهم للجد على الأب لأنه لو كان إنما يرث باسم الأبوة لورث ودونه أب أو كان قاتلاً أو مملوكاً أو كافراً فالأبوة تلزمه وهو غير وارث وإنما ورثناه بالحسب في بعض المواضع دون بعض لأب اسم الأبوة ونحن لانقص الجدة من السدس أفترى ذلك قياساً على الأب يحجبون بها الإخوة للأم وقد حجبت الإخوة من الأم بآبنة ابن متسفلة ؟ أفترى أن الفرائض تجتمع في بعض الأمور دون بعض ؟ وقلنا ليس إنما يدلى الجد بقرابة أب الميت بأن يقول الجد أنا أبو أب الميت والأخ أنا ابن أبي الميت فكلاهما يدلى بقرابة أبي الميت ؟ قلنا أفرايتهم لو كان أبوه الميت في تلك الساعة أيهما كان أولى بميراثه ؟ قالوا يكون لأخيه خمسة أسداس ولجده سدس قلنا فإذا كان الأخ أولى بكثرة الميراث ممن يدلان بقرابته فكيف جاز أن يحجب الذي هو أولى بالأب الذي يدلان بقرابته بالذي هو أبعد ؟ ولولا الخبر كان القياس أن يعطى الأخ خمسة أسداس والجد سهماً كما ورثناهما حين مات ابن الجد وأبو الأخ .

كتاب الوصايا مما وضع الشافعي بخطه لا أعلمه سمع منه

(قال الشافعي) رحمه الله فيما يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله «ما حق امرئ مسلم» يحتمل ما ألزم لامرئ مسلم «ببيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده» ويحتمل ما المعروف في الأخلاق إلا هذا لآمن جهة الغرض (قال) فإذا أوصى الرجل بمثل نصيب ابنه ولا ابن له غيره فله النصف فإن لم يجز الابن فله الثلث (ولو قال) بمثل نصيب أحد ولدى فله مع الاثنين الثلث ومع الثلاثة الربع حتى يكون كأحدهم ولو كان ولده رجلا ونساء أعطيته نصيب امرأة ولو كانت له ابنة وابنة ابن أعطيته سدسا (ولو قال) بمثل نصيب أحد ورثتي أعطيته مثل أقلام نصيبا (ولو قال) ضعف ما يصيب أحد ولدى أعطيته مثله مرتين (وإن قال) ضعفين فإن كان نصيبه مائة أعطيته ثلثمائة فكنت قد أضعفت المائة التي نصيبه بمائة مرة بعد مرة (ولو قال) لفلان نصيب أو حظ أو قليل أو كثير من مالي ما عرفت لكثير حداً ووجدت ربع دينار قليلاً تقطع فيه اليد ومائتي درهم كثيراً فيها زكاة وكل ما وقع عليه اسم قليل وقع عليه اسم كثير وقيل للورثة أعطوه ما شئتم ما يقع عليه اسم ما قال البت (ولو) أوصى لرجل ثلث ماله ولآخر بنصفه ولآخر بربعه فلم تجز الورثة قسم الثلث على الحصص وإن أجازوا قسم المال على ثلاثة عشر جزءاً لصاحب النصف ستة ولصاحب الثلث أربعة ولصاحب الربع ثلاثة حتى يكونوا سواء في العول ولو أوصى بعلامه لرجل وهو يساوي خمسمائة وبداره وآخر وهي تساوي ألفاً وخمسمائة وآخر وثلاث ألف دخل على كل واحد منهم عول نصف وكان للذي له العلام نصفه وللذي له الدار نصفها وللذي له خمسمائة نصفها (ولو) أوصى لوارث وأجنبي فلم يجزوا فللأجنبي النصف وبسقط الوارث وتجاوز الوضعية لما في البطن وبما في البطن إذا كان يخرج لأقل من ستة أشهر فإن خرجوا عدداً ذكرنا وإنثا فالوصية بينهم سواء وهم لمن أوصى بهم له (ولو) أوصى بخدمة عبده أو بقله داره أو بشعر بستانه والثلث يحتمله جاز ذلك ولو كان أكثر من الثلث فأجاز الورثة في حياته لم يجز ذلك إلا أن يجزوه بعد موته (ولو قال) أعطوه رأساً من رقيقى أعطى ماشاء الوارث معيها كان أو غير معيب ولو هلكت إلا رأساً كان له إذا حملة الثلث (ولو) أوصى له بشاة من ماله قبل للورثة أعطوه أو اشتروها له صغيرة كانت أو كبيرة ضائعة أو ماعزة (ولو قال) بعيراً أو ثوراً لم يكن لهم أن يعطوه ناقة ولا بقرة ولو فال عشر أيتى أو عشر بقرات لم يكن لهم أن يعطوه ذكراً (ولو قال) عشرة أجمال أو أنوار لم يكن لهم أن يعطوه أنثى (فإن قال) عشرة من إبل أعطوه ماشاءوا (فإن قال) أعطوه دابة من مالى فمن الخيل أو البغال أو الحمير ذكرنا كان أو أنثى صغيراً أو كبيراً أمحجف أو مميناً (ولو قال) أعطوه كلباً من كلابي أعطاه الوارث أيها شاء (ولو قال) أعطوه طبلان من طبلوى وله طبلان للحرب واللهم أعطاه أيهما شاء فإن لم يصلح الذى اللهم إلا بالضرب لم يكن لهم أن يعطوه إلا الذى للحرب (ولو قال) عوداً من عيبدانى وله عيبدان يضرب بها وعيبدان قى وعصى فالعود الذى يواجه به المتكلم هو الذى يضرب به فإن صلح لغير الضرب جاز بلا وتر وهكذا المزامر (ولو قال) عوداً من

التي لم يعط قوس تداف ولا جلاهي وأعطى معمولة أى قوس نبل أو شباب أو حسان ونجمل وصيته في الرقاب
 في المسكينين ولا يبتدا منه عتق ولا يجوز في أقل من ثلاث رقاب فإن نقص ضمن حصه من ترك فإن لم يباع ثلاث
 رقاب وبلغ أقل رقتين مجدهما ثمنا وفضل فضل جعل الرقتين أكثر ثمننا حتى يعتق رقتين ولا يفضل شيئا لا يبيع
 قيمة رقبة ويجزى صغيرها وكبيرها (ولو أوصى) أن يحج عنه ولم يكن حج حجة الإسلام فإن بلغ ثلثه حجة من
 بلده أحج عنه من بلده وإن لم يبلغ أحج عنه من حيث بلغ (قال المزني) رحمه الله والذي يشبه قوله أن يحج عنه من
 رأس ماله لأنه في قوله دين عليه (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال أحجوا عني رجلا بمائة درهم وأعطوا ما بقي
 من ثمن فلانا وأوصى بثلث ماله لرجل بعينه فالوصى له بالثلث ونصف الثلث وللحاج والموصى له بما بقي من الثلث
 نصف الثلث ويحج عنه رجل بمائة ولو أوصى بأمة لزوجها وهو حر فلم يعلم حتى وضعت له بعد موت سيدها أولاداً
 فإن قبل عتقوا ولم تسكن أمهم أم ولد حتى تلد منه بعد قبوله بسنة أشهر فأكثر لأن الوطء قبل القبول وطء نكاح
 ووطء القبول وطء ملك فإن مات قبل أن يقبل أو يرد قام ورثته مقامه فإن قبلوا فإنما ملكوا أمة لأبيهم وأولاد
 أبيهم الذين ولدت بعد موت سيدها أحرار وأمهم مملوكة وإن ردوا كانوا مملوكين وكرهت ما فعلوا (قال المزني)
 لو مات أبوهم قبل الملك لم يجز أن يملكوا عنه مالم يملك ومن قوله أهل شوال ثم قبل كانت الزكاة عليه وفي ذلك دليل
 على أن الملك متقدم ولولا ذلك ما كانت عليه زكاة ما لا يملك (قال) ولو أوصى بجارية ومات ثم وهب للجارية مائة
 دينار وهي تسوى مائة دينار وهي ثلث مال الميت وولدت ثم قيل الوصية فالجارية له ولا يجوز فيها وهب لها ولدها
 إلا واحد من قواين الأول أن يكون ولدها وما وهب لها من ملك الموصى له وإن ردها فإنما أخرجها من ملكه
 إلى الميت وله ولدها وما وهب لها لأنه حدث في ملكه والقول الثاني أن ذلك مما يملكه حادنا بقبول الوصية وهذا
 قول منكر لا نقول به لأن القبول إنما هو على ملك متقدم وليس بملك حادث وقد قيل تكون له الجارية وثلاث ولدها
 وثلاث ما وهب لها قال المزني رحمه الله هذا قول بعض السكوفيين قال أبو حنيفة تكون له الجارية وثلاث ولدها وقال
 أبو يوسف ومحمد ابن الحسن يكون له ثلثا الجارية وثلاثا ولدها (قال المزني) وأحب إلى قول الشافعي لأنها ولدها
 على قبول ملك متقدم (قال المزني) وقد قطع بالقول الثاني إذ الملك متقدم وإذا كان كذلك وقام الوارث في القبول
 مقام أبيه فالجارية له بملك متقدم ولدها وما وهب لها ملك حادث بسبب متقدم (قال المزني) ويذهب في المسئلة
 الأولى أن تكون امرأته أم ولد له وكيف تكون أولادها بقبول الوارث أحرارا على أبيهم ولا تكون أمهم أم ولد
 لأبيهم وهو يجوز أن يملك الأخ أخاه وفي ذلك دليل على أن لو كان ملكا حادثا لولد الميت لكانوا له بمالك وقد قطع
 بهذا المعنى الذي قلت في كتاب الزكاة فتفهمه كذلك تجده إن شاء الله تعالى (قال الشافعي) ولو أوصى له بثلاث شيء
 بعينه فاستحق ثلثاه كان له الثلث الباقي إن احتمله ثلثه ولو أوصى بثلاثة لساكنين نظر إلى ماله فقسم ثلثه في ذلك البلد
 وكذلك لو أوصى لتأذين في سبيل الله فهم الذين من البلد الذي به ماله ولو أوصى له فقبل أو رد قبل موت الموصى
 كان له قبوله ورده بعد موته وسواء أوصى له بأبيه أو غيره ولو أوصى له بدار كانت له وما ثبت فيها من أبوابها
 وغيرها دون ما فيها ولو أنه تمت في حياة الموصى كانت له إلا ما أنهدم منها فصار غير ثابت فيها (قال) ويجوز نكاح
 المريض (وقال) في الإملاء يلحق الميت من فعل غيره ثلاث حج يؤدى ومال يتصدق به عنه أو دين يقضى ودعاء
 أجاز النبي صلى الله عليه وسلم الحج عن الميت ونذب الله تعالى إلى الدعاء وأمر به رسوله عليه الصلاة والسلام فإذا

جاز له الحج حيا جاز له ميتا وكذلك ماتطوع به عنه من صدقة (وقال) في كتاب آخر ولو أوصى له ولبن لا يحصى بثلثة فالتباس أنه كأخدم .

الوصية للقرابة من ذوي الأرحام

(قال الشيخ ابن) رحمه الله ولو قال ثلثي لقرابي أو لذوي وأرحمى لأرحامى فسواء من قبيل الأب والأم ، وأفرهم وأبعدهم وأغناهم وأفقرهم سواء لأنهم أعطوا باسم القرابة كما أعطى من شهد القتال باسم الحضور وإن كان من قبيلة من قريش أعطى بقرابته المعروفة عند العامة فينظر إلى القبيلة التي ينسب إليها فيقال من بنى عبد مناف ثم يقال وقد افترق بنو عبد مناف فمن أيهم؟ قيل من بنى عبد يزيد بن هاشم ابن المطب فإن قيل أفتيمز هؤلاء؟ قيل نعم هم قبائل فإن قيل فمن أيهم؟ قيل من بنى عبيد ابن عبد يزيد فإن قيل أفتيمز هؤلاء؟ قيل نعم بنو السائب بن عبيد ابن عبد يزيد فإن قيل أفتيمز هؤلاء؟ قيل نعم بنو شافع وبنو على وبنو عباس أو عياش شك المزني وكل هؤلاء بنو السائب فإن قيل أيتيمز هؤلاء؟ قيل نعم كل بطن من هؤلاء يتميز عن صاحبه فإذا كان من آل شافع قيل لقرابته هم آل شافع دون آل على والعباس لأن كل هؤلاء يتميز ظاهر ولو قال لأفرهم بنى رجا أعطى أفرهم بأبيه وأمه سواء وأهم جمع قرابة الأب والأم كان أقرب ممن انفرد بأب أو أم فإن كان أخ وجد كان للأخ في قول من جملة أولى بولاء الموالى .

باب ما يكون رجوعا في الوصية

(قال الشيخ ابن) وإذا أوصى لرجل بعبد بعينه ثم أوصى به لآخر فهو بينهما نصفان ولو قال العبد الذي أوصيت به لفلان لفلان أو قد أوصيت بالذى أوصيت به لفلان لفلان كان هذا رجوعا عن الأول إلى الآخر ولو أوصى أن يباع أو دبره أو وهبه كان هذا رجوعا ولو أجره أو علمه أو زوجه لم يكن رجوعا ولو كان الموصى به فحيا فخلطه بقمع أو طعنه دقيقا أو دقيقا فصيره عجيجا كان أيضا رجوعا ولو أوصى له بمكة حنطة بما في بيته ثم خلطها بمثلها لم يكن رجوعا وكانت له المسكيلة بحالها .

باب المرض الذي تجوز فيه العطية

ولا تجوز والخوف غير المرض

(قال الشيخ ابن) رحمه الله كل مرض كان الأغلب فيه أن الموت يخوف عليه فعطيته إن مات في حكم الوصايا وإلا فهو كالصحيح ومن الخوف منه إذا كانت حمى بدأت بصاحبها ثم إذا تطاولت فهو مخوف إلا الربيع فإنها إذا استمرت بصاحبها ربحا فغير مخوفة وإن كان معها وجع كان مخوفا وذلك مثل البرسام أو العراف الدائم أو ذات الجنب أو الحاصرة أو القولنج ونحوه فهو مخوف وإن سهل بطنه يوما أو اثنين وتأنى منه الدم عند الحلاء لم يكن مخوفا فإن استمر به بعد يومين حتى يعجله أو يمنعه النوم أو يكون البطن متحرقا فهو مخوف فإن لم يكن متحرقا ومعه زحير أو تقطيع فهو مخوف وإذا أشكل مثل عنه أهل البصر ومن ساوره الدم حتى تغير عقله أو المرار أو البلغم كان مخوفا فإن استمر به فالج فالأغلب إذا تطاول به أنه غير مخوف والسيل غير مخوف والطاعون مخوف حتى يذهب ومن أنفدته الجراح فمخوف فإن لم تصل إلى مقتل ولم تكن في موضع لحم ولم يغلبه لها وجع ولا ضربان ولم ياتكل وبرم فقير مخوف وإذا التهمت الحرب فمخوف فإن كان في أبدي مشركين يقتلون الأسرى فمخوف (وقال) في الإملاء إذا

قدم من عليه قصاص غير محوف مالم يحرجوا لأنه يمكن أن يتركوا فيحيوا (قال المزني) الأول أشبه بقوله وقد يمكن أن يسلم من التعام الحرب ومن كل مرض محوف (قال) وإذا ضرب الحامل الطلق فهو مخوف لأنه كالتلف وأشد وجعا ، والله تعالى أعلم .

باب الأوصياء

(قال الشافعي) رحمه الله ولا تجوز الوصية إلا إلى بالغ مسلم حر عدل أو امرأة كذلك فإن تغيرت حاله أخرجت الوصية من يده وضم إليه إذا كان ضعيفا أمين معه فإن أوصى إلى غير ثقة فقد أخطأ على غيره فلا يجوز ذلك ولو أوصى إلى رجلين فمات أحدهما أو تغير أبلد مكانه آخر فإن اختلفا قسم بينهما ما كان بقسم وجعل في أيديهما نصفين وأمر بالاحتفاظ بما لا ينقسم وليس الوصى أن يوصى بما أوصى به إليه لأن الميت لم يرص الوصى إليه الآخر (ولو قال) فإن حدث بوصى حدث فقد أوصيت إلى من أوصى إليه لم يجوز لأنه إنما أوصى بمال غيره ، (وقال) في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى إن ذلك جائز إذا قال قد أوصيت إليك بركة فلان (قال المزني) رحمه الله وقوله هذا يوافق قول السكوفيين والمذنبين والذي قبله أشبه بقوله (قال الشافعي) ولا ولاية للوصى في إنكاح بنات الميت .

ما يجوز للوصى أن يصنعه في أموال اليتامى

(قال الشافعي) رحمه الله ويخرج الوصى من مال اليتيم كل ما تزمه من زكاة ماله وجناته وما لا غناء به عنه من نفقته وكسوته بالمعروف وإذا بلغ الحلم ولم يرشد زوجته وإن احتاج إلى خادم ومثله يخدم اشترى له ولا يجمع له امرأتين ولا جارينين للوطء وإن اتسع ماله لأنه لا ضيق في جارية للوطء فإن أكثر الطلاق لم يزوج وسرى والعق مردود عليه (قال المزني) رحمه الله هذا آخر ما وصفت من هذا الكتاب أنه وضع بخطه لا أعلم أحدا سمعه منه وسمعه يقول لو قال أعطوه كذا وكذا من دنائري أعطى دينارين ولو لم يقل من دنائري أعطوه ماشاءوا اثنين .

كتاب الوديعة

(قال الشيخ ابن) رحمه الله : وإذا أودع رجل وديعة فأراد سفرها فلم يبق بأحد يجعلها عنده فصار بها برأ أو بحرا ضمن وإن دفعها في منزله ولم يعلم بها أحداً يأتئمه على ماله فهلكت ضمن وإذا أودعها غيره وصاحبها حاضر عند سفره ضمن فإن لم يكن حاضراً فأودعها أميناً يودعه ماله لم يضمن وإن تعدى فيها ثم ردها في موضعها فهلكت ضمن لخروجه بالتعدى من الأمانة ولو أودع عشرة دراهم فأنتق منها درهما ثم رده فيها ولو ضمن الدرهم أودعه دابة وأمره بعلفها وسقيها فأمر من فعل ذلك بها في داره كما يفعل بدوابه لم يضمن وإن بعثها إلى غير داره وهى تسقى في داره ضمن وإن لم يأمره بعلفها ولا بسقيها ولم ينه فحبسها مدة إذا أتت على مثلها لم تأكل ولم تشرب هلكت ضمن وإن لم تكن كذلك فتلفت لم يضمن وينبغى أن يأتى الحاكم حتى يوكل من قبض منه الثقة عليها ويكون ديناً على ربها أو يبيعها فإن أنتق على غير ذلك فهو متطوع ولو أوصى المودع إلى أمين لم يضمن فإن كان غير أمين ضمن فإن انتقل من قرية أهلة إلى غير أهلة ضمن وإن شرط أن لا يخرجها من هذا الموضع فأخرجها من غير ضرورة ضمن فإن كان ضرورة وأخرجها إلى حرز لم يضمن ولو قال المودع أخرجتها لما غشيتى النار فإن علم أنه قد كان في تلك الناحية نار أو أثر يدل فالقول قوله مع يمينه ولو قال دفعتها إلى فلان بأمرك فالقول قول المودع ولو قال دفعتها إليك فالقول قول المودع ولو حولها من خريطة إلى أحرز أو مثل حرزها لم يضمن فإن لم يكن حرزاً لها ضمن ولو أكرهه رجل على أخذها لم يضمن ولو شرط أن لا يرقد على صندوق هى فيه فرقد عليه كان قد زاده حرزاً ولو قال لم تودعنى شيئاً ثم قال قد كنت استودعته فهلك ضمن وإن شرط أن يربطها في كفة فأمسكها يده فتلفت لم يضمن وبده أحرز وإذا هلك وعنده وديعة بعينها فبى لربها وإن كانت بغير عنها مثل دنابر أو ما لا يعرف بعينه حاص رب الوديعة القرماء ولو ادعى رجلان الوديعة مثل عبد أو بعير فقال هى لأحدكما ولا أدري أيكما هو قيل لها هل تدعيان شيئاً غير هذا بعينه ؟ فإن قال لا أحلف المودع بالله ما يدري أيهما هو ووقف ذلك لها جميعاً حتى يصطلحا فيه أو يقيم أحدهما بينة وأيهما حلف مع نكول صاحبه كان له .

مختصر من كتاب قسم النوى وقسم الغنائم

(قال الشيخ ابن) رحمه الله أصل ما يقوم به الولاية من جمل المال ثلاثة وجوه أحدها ما أخذ من مال مسلم تطميرا له فذلك لأهل الصدقات لا لأهل النوى والوجهان الآخران ما أخذ من مال مشترك كلاهما مبين في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وفعله فأحدهما الغنيمة قال تبارك وتعالى « واعلموا أنما غنمتم من شىء فإن لله خمسة وللرسول » الآية . والوجه الثانى هو النوى . قال الله تعالى « ما أنفأ الله على رسوله من أهل القرى » الآية (قال الشيخ ابن) رحمه الله : فالغنيمة والنوى يجتمعان في أن فيهما معاً الخس من جميعهما إن سماه الله تعالى له في الآيتين معاً سواء ثم تفرق الأحكام في الأربعة الأخماس بما بين الله تبارك وتعالى على لسان رسوله صلى الله

عليه وسلم وفي فعله فإنه قسم أربعة أخماس التينة على ما وصفت من قسم التينة وهي الموجف عليها بالحيل والركاب لمن حضر من غنى وفقير والىء هو ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب فكانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قرى عربية أفاءها الله عليه أربعة أخماسها لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة دون المسلمين بضمه حيث أراه الله تعالى قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه حيث اختصم إليه العباس وعلى رضى الله عنهما في أمول النبي صلى الله عليه وسلم كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة دون المسلمين فكان ينفق منها على أهله نفقة سنة ثمان ففضل جعله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فولياها أبو بكر بمثل ما وليها به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وليها عمر بمثل ما وليها به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر فوليتكهاها على أن تعمل فيها بمثل ذلك فإن عجزت عنها فادفعها إلى أكفيتهاها (قال الشافعي) وفي ذلك دلالة على أن عمر رضى الله عنه حكى أن أبا بكر وهو أمضيا مابقى من هذه الأموال التي كانت بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما رايا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل به فيها وأنه لم يكن لها مما لم يوجف عليه من اللىء ما للنبى صلى الله عليه وسلم وأنهما فيه أسوة المسلمين وكذلك سيرتهما وسيرة من بعدهما وقد مضى من كان ينفق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم أعلم أحداً من أهل العلم قال إن ذلك لورثتهم ولا خالف في أن تجعل تلك النفقات حيث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجعل فضول غلات تلك الأموال فيها فيه صلاح للاستقام وأهله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يفتنكم من ورثتي ديناراً ما تركت بعد نفقة أهلى ومؤنة عاملى فهو صدقة » قال فما صار في أيدي المسلمين من فيء لم يوجف عليه فخمسه حيث قسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأربعة أخماسه على ما سألته وكذلك ما أخذ من مشرك من جزية وصلح عن أرضهم أو أخذ من أموالهم إذا اختلفوا في بلاد المسلمين أو مات منهم ميت لا وارث له أو ما أشبه هذا مما أخذ الولاة من المشركين فالخمس فيه ثابت على من قسمه الله له من أهل الخمس الموجف عليه من الفتيحة وهذا هو المسمى في كتاب الله تبارك وتعالى اللىء وفتح في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوح من قرى عربية وعددها الله رسوله قبل فتحها فأمضاها النبي صلى الله عليه وسلم لمن سهاها الله له ولم يحبس منها ما حبس من القرى التي كانت له صلى الله عليه وسلم ومعنى قول عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة يريد ما كان يكون للمؤجفين وذلك أربعة أخماس فاستدلنا بذلك أن خمس ذلك كخمس ما أوجف عليه لأهله وجعله اللىء ماردة الله على أهل دينه من مال من خالف دينه .

باب الأنفال

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يخرج من رأس التينة قبل الخمس شيء غير السلب للقاتل قال أبو قتادة رضى الله عنه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين قال فلما التقينا كانت المسلمين جولة فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين قال فاستدرت له حتى أتيتها من ورائه فضربتته على حبل عاتقه ضربة فأقبل على فضعني ضعة وجدت منها ربيع الموت ثم أدركه الموت فأرسلني فاحقت عمر فقال ما بال الناس؟ قلت أمر الله ثم إن الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه » فقمت فقلت من يشهد لى؟ ثم جلست يقول وأقول ثلاث مرات فقال صلى الله عليه وسلم « مالك يا أبا قتادة؟ فاقصصت عليه

القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسأب ذلك القاتل عندي فأرضه منه فقال أبو بكر رضي الله عنه لهاها الله إذا لا يعود إلى أسد من أسد الله تعالى يقاتل عن الله وعن رسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صدق فأعطه إياه » فأعطانيه فبعت الدرع وابتعت به مخرفا في بني سلمة فإنه لأول مال تأثلته في الإسلام وروى أن شبر بن علقمة قال بارزت رجلا يوم القادسية فبلغ سلبه اثني عشر ألفا فنقلني سعد (قال الشافعي) رحمه الله فالذي لا أشك فيه أن يعطى السلب من قتل مشركا قبل مقاتل من أي جهة قتله مبارزا أو غير مبارز وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم سلب مرحب من قتله مبارزا وأبو قتادة غير مبارز والسكني المقتولين قبلان ولقتلهم مقبلين والحرب قائمة مؤنة ليست له إذا انهزموا أو انهزم المقتول وفي حديث أبي قتادة رضي الله عنه مادل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قتل قتيلًا له عليه بيعة » يوم حنين بعد ما قتل أبو قتادة الرجل فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك حكم عندنا (قال الشافعي) ولو ضربه ضربة فقد يديه أو رجله ثم قتله آخر فإن سلبه للأول وإن ضربه ضربة وهو ممنوع فقتله آخر كان سلبه للآخر ولو قتله اثنان كان سلبه بينهما نصفين والسلب الذي يكون للقاتل كل ثوب يكون عليه وسلاحه ومتطقته وفرسه إن كان راكبه أو ممسكه وكل ما أخذ من يده (قال الشافعي) رحمه الله والفيل من وجه آخر نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من غنيمة قبل نجد بعيرا بعيرا وقال سعيد بن المسيب كانوا يعطون الفيل من الخمس (قال الشافعي) رحمه الله فلهنم النبي صلى الله عليه وسلم من خمسة كما كان يصنع بسائر ماله فيها فيه صلاح المسلمين وما سوى سهم النبي صلى الله عليه وسلم من جميع الخمس لمن سواه الله تعالى فيبغى الإمام أن يجتهد إذا كثرت العدو واشتدت شوكته وقل من إزائه من المسلمين فيقتل منه اتباعا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلا لم يفعل وقد روى في الفيل في البداة والرجعة الثالث في واحدة والرابع في الأخرى وروى ابن عمر أنه نقل نصف السدس وهذا يدل على أنه ليس للفيل حد لا يجاوزه الإمام والسكن على الاجتهاد .

باب تفريق القسم

(قال الشافعي) رحمه الله كل ما حصل مما غنم من أهل دار الحرب من شيء قل أو كثير من دار أو أرض أو غير ذلك قسم إلا الرجال البالغين فالإمام فبهم بخير بين أن يمين أو يقتل أو يفادي أو يسي وسبيل ماسي أو أخذ منهم من شيء على إطلاقيهم سبيل الغنيمة وفادي رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا برجلين ويبغى الإمام أن يعزل خمس ما حصل بعد ما وضمنا كاملا وقر أربعة أخماسه لأهلها ثم يحسب من حضر القتال من الرجال المسلمين البالغين ويرضخ من ذلك لمن حضر من أهل الذمة وغير البالغين من المسلمين والنساء فينقلهم شيئا لحضورهم ويرضخ لمن قاتل أكثر من غيره وقد قبل يرضخ لهم من الجميع ثم يعرف عدد الفرسان والرجال الذين حضروا القتال فيضرب كما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم للفرس سهمين وللأماس سهمًا وللراجل سهمًا وليس بملك الفرس شيئا وإنما بملكه صاحبه لما تكاف من أخذاه واحتمل من مؤنته ونذب الله تعالى إلى أخذاه لعدوه ومن حضر بفرسين فأكثر لم يعط إلا لواحد لأنه لا يلقي إلا بواحد ولو أسهم لاثنتين لأسهم لأكثر ولا يسهم لراكب دابة غير دابة الخيل ويبغى للإمام أن يتماهد الخيل فلا يدخل إلا شديدا ولا يدخل خطأ ولا قها ضعيفا ولا ضرعا (قال المازني) رحمه الله القهم الكبير والضرع الصغير ولا أعجب رازحا وإن أغفل فدخل رجل على واحدة منها فقد قيل لا يسهم له لأنه لا يبغي غناء الخيل التي يسهم لها ولا أعلمه أسهم فيها مضي على مثل هذه وإنما يسهم للفرس إذا حضر صاحبه

شيئا من الحرب فارسا فأما إذا كان فارسا إذا دخل بلاد العدو ثم مات فرسه أو كان فارسا بعد انقطاع الحرب وجمع الغنيمة فلا يضرب له ولو جاز أن يسهم له لأنه ثبت في الديوان حين دخل لكان صاحبه إذا دخل ثبت في الديوان ثم مات قبل الغنيمة أحق أن يسهم له ولو دخل يربد الجهاد فرض ولم يقاتل أسهم له ولو كان لرجل أجير يريد الجهاد فقد قيل يسهم له وقيل بخير بين أن يسهم له وتطرح الإجارة أو الإجارة ولا يسهم له وقيل يرضع له (قال) ولو أفلت إليهم أسير قبل تحرز الغنيمة فقد قيل يسهم له وقيل لا يسهم له إلا أن يكون قتال فيقتال فأرى أن يسهم له ولو دخل تجار فقاتلوا لم أر بأسا أن يسهم لهم وقيل لا يسهم لهم ولو جاءهم مدد قبل تنقضي الحرب فغضروا منها شيئا قل أو أكثر شركوهم في الغنيمة فإن انقضت الحرب ولم يكن للغنيمة مانع لم يشركوهم ولو أن قائد فرق جنده في وجهين فغنم إحدى الفرقين أو غنم العسكر ولم تغنم واحدة منهما شركوهم لأنهم جيش واحد وكلهم رده لصاحبه قد مضى خيل المسلمين فغنموا بأوطاس غنائم كثيرة وأكثر العساكر عشرين فغضروهم وهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن لو كان قوم مقيمين ببلادهم فخرجت منهم طائفة فغنموا لم يشركوهم وإن كانوا منهم قريبا لأن السرايا كانت تخرج من المدينة فغنم فلا يشركهم أهل المدينة ولو أن إماما بث جيشين على كل واحد منهما قائد وأمر كل واحد منهما أن يتوجه ناحية غير ناحية صاحبه من بلاد عدوهم فغنم أحد الجيشين لم يشركهم الآخرون فإذا اجتمعوا فغنموا مجتمعين فهم كجيش واحد .

باب تفريق الخس

(قال الشيخ إني) رحمه الله : قال الله تعالى « واعلموا أنما غنمتم من شيء » الآية وروى أن جبير بن مطعم قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قسم سهم ذي القربى بين بنى هاشم وبنى المطلب أتيت أنا وعثمان بن عفان رضي الله عنه فقلنا يارسول الله هؤلاء إخواننا من بنى هاشم لا نتكر فضلهم لمكانك الذي وضعك الله به منهم أرايت إخواننا من بنى المطلب أعطيهم وتركنا وإنا قرابتنا وقرابتهم واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنا بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد هكذا وشبك بين أصابعه » وروى جبير ابن مطعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعط بنى عبد شمس ولا بنى نوفل من ذلك شيئا (قال الشيخ إني) فيعطى سهم ذي القربى في ذي القربى حيث كانوا ولا يفضل أحد على أحد حضر القتال أو لم يحضر إلا سهمه في الغنيمة كسهم العامة ولا فقير على غنى ويعطى الرجل سهمين والمرأة سهمًا لأنهم أعطوا باسم القرابة فإن قيل فقد أعطى صلى الله عليه وسلم بعضهم مائة وسق وبعضهم أقل قيل لأن بعضهم كان ذا ولد فإذا أعطاه حظه وحظ غيره فقد أعطاه أكثر من غيره والدلالة على صحة ما حكيت من التسوية أن كل من لقيت من علماء أصحابنا لم يختلفوا في ذلك وإن باسم القرابة أعطوا وإن حديث جبير بن مطعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم سهم ذي القربى بين بنى هاشم وبنى المطلب (قال الشيخ إني) رحمه الله ويفرق ثلاثة أخماس الخس على من سمي الله تعالى على النيامي والمساكين وابن السبيل في بلاد الإسلام يحصون سهم بوزن بينهم لكل نصف منهم سهمه لا يعطى لأحد منهم سهم صاحبه فقد مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم - بأبي هو وأمي - فاختلف أهل العلم عندنا في سهمه فمنهم من قال يرد على أهل السهان الذين ذكروهم الله تعالى معه لأن رأيت المسلمين قالوا فيمن سمي له سهم من الصدقات فلم يوجد رد على من سمي معه وهذا مذهب يحسن ومنهم من قال يضعه الإمام حيث رأى على الاجتهاد للإسلام وأهله ومنهم من قال يضعه في السكرع والسلاح والذي أختار أن يضعه الإمام في كل أمر حصن به الإسلام وأهله من سد ثغر أو إعداد كراع أو سلاح أو إعطاء أهل البلاد في الإسلام تفلأ

عند الحرب وغير الحرب إعداداً للزيادة في تعزيز الإسلام وأهله على ما صنع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه أعطى المؤلفة وتفل في الحرب وأعطى عام حينئذ نفرأ من أصحابه من المهاجرين والأنصار أهل حاجة ونفل وأكثرهم أهل حاجة ونرى ذلك كله من سهمه والله أعلم ومما احتج به الشافعي في ذوى القربى أن روى حديثاً عن ابن أبي ليلى قال لقيت علياً رضي الله عنه فقلت له بأبي وأمي ما فعل أبو بكر وعمر في حكم أهل البيت من الخس؟ فقال على أما أبو بكر رحمه الله فلم يكن في زمانه أخماس وما كان قد أوفاناه وأما عمر فلم يزل يعطيناه حتى جاءه مال السوس والأهواز أو قال مال فارس (الشافعي يشك) وقال عمر في حديث مطر أو حديث آخر إن في المسلمين خلة فإن أحببتهم تركتهم حكمهم فجعلائه في خلة المسلمين حتى يأتينا مال فأوفيتكم حكمهم منه فقال العباس لا تطعمه في حقنا فقلت يا أبا الفضل السنأ من أحق من أجاب أمير المؤمنين ورفع خلة المسلمين فتوفي عمر قبل أن يأتية مال فيقضيناه وقال الحكمي في حديث مطر أو الآخر إن عمر رضي الله عنه قال لكم حقاً ولا يبلغ على إذ أكثر أن يكون لكم كله فإن شئتم أعطيتكم منه بقدر ما أرى لكم فأبينا عليه إلا كله فأبى أن يعطينا كله (قال الشافعي) رحمه الله للنزاع في سهم ذى القربى ليس مذهب العلماء في القديم والحديث أن الشيء إذا كان منصوباً في كتاب الله مبيناً على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أو فعله أن عليهم قبوله وقد ثبت سهمهم في آيتين من كتاب الله تعالى وفي فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجر الثقة لامعارض له في إعطاء النبي صلى الله عليه وسلم غنياً لادين عليه في إعطائه العباس بن عبد المطلب وهو في كثرة ماله يعول عامة بني المطلب دليل على أنهم استحقوا بالقرابة لا بالحاجة كما أعطى النعمة من حضرها لا بالحاجة وكذلك من استحق الميراث بالقرابة لا بالحاجة وكيف جاز لك أن تريد إبطال اليمين مع الشاهد بأن تقول هي بخلاف ظاهر القرآن وليست مخالفة له ثم تجد سهم ذى القربى منصوباً في آيتين من كتاب الله تعالى ومعهما سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فتدعه؟ أرايت لو عارضك معارض فأثبت سهم ذى القربى وأسقط اليتامى والمساكين وابن السبيل ما حجتك عليه إلا كهي عليك .

تفريق ما أخذ من أربعة أخماس الفىء غير الموجب عليه

(قال الشافعي) رحمه الله : وينبغي للوالى أن يحصى جميع من في البلدان من المقاتلة وهم من قد احتل أو استكمل خمس عشرة سنة من الرجال ويحصى الذرية وهم من دون الحتم ودون خمس عشرة سنة والنساء صغيرهم وكبيرهم ويعرف قدر نفقاتهم وما يحتاجون إليه من مؤناتهم بقدر معاش مثلهم في بلدانهم ثم يعطى المقاتلة في كل عام عطاءهم والذرية والنساء ما يكفهم لنسبتهم في كسوتهم ونفقاتهم طعاماً أو قيمته دراهم أو دنانير يعطى المنفوس شيئاً ثم يزداد كلما كبر على قدر مؤنته وهذا يستوى لأنهم يعطون الكفاية ويختلف في مبلغ العطاء باختلاف أعمار البلدان وحالات الناس فيها فإن المؤنة في بعض البلدان أثقل منها في بعض ولا أعلم أصحابنا اختلفوا في أن العطاء للمقاتلة حيث كانت إنما يكون من النبي وقالوا لا بأس أن يعطى الرجل لنفسه أكثر من كفايته وذلك أن عمر رضي الله عنه بلغ في العطاء خمسة آلاف وهي أكثر من كفاية الرجل لنفسه ومنهم من قال خمسة آلاف بالمدنية وغزو إذا غزى ولست بأكثر من الكفاية إذا غزا عليها بعد الغزى (قال الشافعي) وهذا كالكفاية على أنه يغزو ولم إن يغزى في كل سنة (قال) ولم يختلف أحد لقيته في أن ليس للمالك في العطاء حق ولا لأغراب الدين هم أهل الصدقة واختلفوا

في التفضيل على السابقة والنسب فهم من قال أسوى بين الناس فإن أب بكر رضى الله عنه حين قال له عمر انجعل
 للذين جاهدوا في سبيل الله بأهوالهم وأنفسهم وهجروا ديارهم كمن دخل في الإسلام كرها ؟ فقال أبو بكر إنما عملوا
 لله وإنما أجورهم على الله وإنما الدنيا بلاغ وسوى على بن أبي طالب رضى الله عنه بين الناس ولم يفضل
 (قال الشيخان) رحمه الله : وهذا الذى اختاره وأسأل الله التوفيق وذلك أنى رأيت الله تعالى قسم الموارث
 على العدد فسوى فقد تكون الإخوة متفاضلين الغناء عن البت في الصلة في الحياة والحفظ بعد الموت ورأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم ابن حنظل الواقعة من الأربعة الأخماس على العدد فسوى ومنهم من يغنى غاية الغناء
 ويكون الفتح على يديه ومنهم من يكون محضه إما غير نافع وإما ضارا بالجبن والهزيمة فلما وجدت الكتاب
 والسنة على التسوية كما وصفت كانت التسوية أولى من التفضيل على النسب أو السابقة ولو وجدت الدلالة على
 التفضيل أرحج بكتاب أو سنة كنت إلى التفضيل بالدلالة مع الهوى أسرع (قال الشيخان) وإذا قرب القوم من
 الجهاد ورخصت أسعارهم أعطوا أقل ما يعطى من بعدت داره وغلا سعره وهذا وإن تفاضل عدد العطية تسوية على
 معنى ما يلزم كل واحد من الفريقين في الجهاد إذا أراده وعليهم أن يغزوا إذا غزوا ويرى الإمام في غزائهم رايه فإن
 استغنى مجاهده بعدد وكثرة من قره أغزاهم إلى أقرب المواضع من مجاهدهم واختلف أصعبنا في إعطاء الذرية ونساء
 أهل النى فهم من قال يعطون وأحسب من حجتهم فإن لم يفعل فؤتتهم تلزم رجالهم فلم يعطهم السكفاية فيعطيه
 كمال السكفاية ومنهم من قال إذا أعطوا ولم يقاتلوا فليسوا بذلك أولى من ذرية الأعراب ونساءهم ورجالهم الذين
 لا يعطون من النى (قال الشيخان) حدثني سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أنس
 ابن الحذثان أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال ما أحد إلا وله في هذا المال حق إلا ما ملكت أيمانكم أعطيه
 أو منعه (قال الشيخان) وهذا الحديث يحتمل معاني منها أن نقول ليس أحد بمعنى (١) حاجة من الصدقة أو بمعنى أنه
 من أهل النى الذين يغزون إلا وله في مال النى أو الصدقة حق وكان هذا أولى معانيه به فإن قيل ما دل على هذا ؟
 قيل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة « لاحظ فيها لنى ولا لذى مرة مكتسب » والذى أحفظ عن أهل
 العلم أن الأعراب لا يعطون من النى (قال) وقد روينا عن ابن عباس رضى الله عنهما أن أهل النى كانوا
 في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعزل عن الصدقة وأهل الصدقة يعزل عن أهل النى (قال الشيخان) والعطاء
 الواجب في النى لا يكون إلا بالبالغ بطريق مثله القتال (قال) ابن عمر رضى الله عنهما عرضت على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عام أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فردنى وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة
 فأجازنى وقال عمر بن عبد العزيز هذا فرق بين المقاتلة والذرية (قال الشيخان) فإن كلها أعمى لا يقدر على
 القتال أبدا أو منقوص الحاق لا يقدر على القتال أبدا لم يفرض له فرض المقاتلة وأعطى على كفاية القام وهو شبيه
 بالذرية فإن فرض لصحيح ثم زمن خرج من المقاتلة وإن مرض طويلا يرجى أعطى كالمقاتلة (قال) ويخرج
 العطاء للمقاتلة كل عام في وقت من الأوقات والذرية على ذلك الوقت وإذا صار مال النى إلى الوالى ثم مات
 ميت قبل أن يأخذ عطاء أعطيه ورثته فإن مات قبل أن يصير إليه مال ذلك العام لم يعطه ورثته (قال) وإن قُضِل
 من النى شيء بعد ما وصفت من إعطاء العطايا وضمه الإمام في إصلاح الحصون والازدياد في السلاح والكراع
 وكل ما قوى به المسلمون فإن استغنوا عنه وكنت كل مصلحة لهم فرق ما يبقى منه بينهم على قدر ما يستحقون في ذلك المال

(١) قوله : بمعنى حاجة كذا بالأصل ولعله « بمعنى ذى حاجة » أى محتاج ، وتأمل اه مصححه .

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وإن ضاق عن مبلغ العطاء فرقه بينهم بالغا ما بلغ لم يحبس عنهم منه شيء (قال) ويعطى من
 النى رزق الحكام وولاة الأحداث والصلاة لأهل النى . وكل من قام بأمر أهل النى . من وال وكاتب وجندى ممن
 لا غناء لأهل النى . عنه رزق مثله فإن وجد من يفتى غناؤه وكان أمينا بأهل لم يزد أحدا على أقل ما يجذب لأن منزلة
 الوالى من رعيته منزلة والى اليتيم من ماله لا يعطى منه عن الغناء لليتيم إلا أقل ما يقدر عليه ومن ولى على أهل
 الصدقات كان رزقه مما يؤخذ منها لا يعطى من النى . عليها كالا يعطى من الصدقات على النى . (قال) واختلف
 أصحابنا وغيرهم فى قسم النى . وذهبوا مذاهب لا أحفظ عنهم تفسيرها ولا أحفظ أيهم قال ما أحكى من القول دون
 من خالفه وسأحكى ما حضرنى من معانى كل من قال فى النى . شيئا فأنهم من قال هذا المال لله تعالى دل على من يعطاه
 فإذا اجتهد الوالى ففرقه فى جميع من سمى له على قدر ما يرى من استحقاقهم بالحاجة إليه وإن فضل بعضهم على
 بعض فى العطاء . فذلك تسوية إذا كان ما يعطى كل واحد منهم سد خلته ولا يجوز أن يعطى صنفا منهم ويحرم صنفا
 ومنهم من قال إذا اجتمع المال نظر فى مصالحة المسلمين فرأى أن يصرف المال إلى بعض الأصناف دون بعض فإن
 كان الصنف الذى يصرفه إليه لا يستغنى عن شيء مما يصرفه إليه وكان أرفق بجماعة المسلمين صرفه وحرم غيره
 وبشبه قول الذى يقول بهذا أنه إن طلب المال صنفان وكان إذا حرمه أحد الصنفين تماسك ولم يدخل عليه خلة
 مضرة وإن ساوى بينه وبين الصنف الآخر كانت على الصنف الآخر خلة مضرة أعطاه الذين فيهم الخلة المضرة
 كله (قال) ثم قال بعض من قال إذا صرف مال النى . إلى ناحية فسدها وحرم الأخرى ثم جاءه مال آخر أعطاهها
 إياه دون الناحية التى سدها فسكاه ذهب إلى أنه إنما عجل أهل الخلة وأخر غيرهم حتى أوفاهم بعد (قال) ولا أعلم
 أحدا منهم قال يعطى من يعطى من الصدقات ولا بجاهدا من النى . وقال بعض من أحفظ عنه وإن أسأت أهل
 الصدقات سنة فبفسدت أموالهم أنفق عليهم من النى . فإذا استغنوا عنه منعوا النى . ومنهم من قال فى مال الصدقات
 هذا القول يرد بعض مال أهل الصدقات (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) رحمه الله : والذى أقول به وأحفظ عمن أرى
 عن سمعت أن لا يؤخر المال إذا اجتمع ولسكن يقسم فإن كانت نارلة من عدو وجب على المسلمين القيام بها
 وإن غشبهم عدو فى دارهم وجب النفي على جميع من غشبه أهل النى . وغيرهم (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) رحمه الله
 أخبرنا غير واحد من أهل العلم أنه لما قدم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه مال أصيب بالعراق فقال
 له صاحب بيت المال ألا ندخله بيت المال ؟ قال لا ورب الكعبة لا أؤى تحت سقف بيت حتى أقسمه فأمر به
 فوضع فى المسجد ووضعت عليه الأنطاع وحرسه رجال من المهاجرين والأنصار فلما أصبح غدا معه العباس
 ابن عبد المطلب وعبد الرحمن بن عوف أخذوا يد أحدهما أو أحدهما أخذ بيده فلما رأوه كشفوا الأنطاع عن
 الأموال فرأى منظرا لم ير مثله الذهب فيه والياقوت والزبرجد واللؤلؤ يتلأأ فبكى فقال له أحدهما إنه والله
 ما هو بيوم بكاء لكنه والله يوم شكر وسرور فقال إني والله ما ذهبت حيث ذهبت ولسكن والله ما كنت هذا
 فى قوم قط إلا وقع بأسهم بينهم ثم أقبل على القبلة ورفع يديه إلى السماء وقال اللهم إني أعوذ بك أن أكون
 مستدرجا فإني أسمعك تقول « سنستدرجهم من حيث لا يعلمون » ثم قال أين سراقته بن جعشم ؟ فأنى به أشعر
 الدرارعين دقيقتها فأعطاه سوارى كسرى وقال البسهما ففعل فقال قل الله أكبر فقال الله أكبر قال
 قل الحمد لله الذى سلبهما كسرى ابن هرمز وألبسهما سراقته بن جعشم أعرابيا من بنى مدليج وإنما ألبسه

إيهما لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسراقة ونظر إلى ذراعه « كُفَى بكَ وَقَدْ أَبَسَتْ سِوَارِي كِمَرِي » ولم يجعل له إلا سواريه وجعل يقاب بعض ذلك بعضاً ثم قال إن الذي أدى هذا لأمين فقال قائل أما أخبرك أنك أمين الله وهم يؤدون إليك ما أدبت إلى الله فإذا رتعت رتعوا قال صدقت ثم فرقه (قَالَ لِشَيْخَانِي) وأحبرنا الثقة من أهل المدينة قال أتفق عمر رضي الله عنه على أهل الرماة في مقامهم حتى وقع مطر فترحلوا فخرج عمر رضي الله عنه راكباً إليهم فرسا ينظر إليهم كيف يترحلون فدمت عيناه فقال رجل من محارب حصاة أشهد أنها انصبرت عنك ولست بان أمية فقال عمر رضي الله عنه وبلك ذلك لو كنت أتفق عليهم من مالي أو مال الخطاب إنما أتفق عليهم من مال الله عز وجل .

ما لم يوجف عليه من الأرضين بخيل ولا ركاب

(قَالَ لِشَيْخَانِي) رحمه الله كل ماصوح عليه المشركون بغير قتال خيل ولا ركاب فسيب له سبيل النبي صلى الله عليه وسلم وما كان من ذلك من أرضين ودور قهى وقف للمسلمين يستغل ويقسم عليهم في كل عام كذلك أبداً (قال) وأحسب ماترك عمر رضي الله عنه من بلاد أهل الشرك هكذا أو شيئاً استطاب أنفس من ظهر عليه بخيل وركاب فتركوه كما استطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنفس أهل سي هوازن فتركوا حقوقهم وفي حديث جرير ابن عبد الله عن عمر رضي الله عنه أنه عوزه من حقه وعوض امرأته من حقها بمراثمها كالدليل على ما قالت (قَالَ لِشَيْخَانِي) قال الله تبارك وتعالى « إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً » الآية (قال) وروى الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف عام حنين على كل عشرة عرباً (قال) وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم للمهاجرين شعراً وللأنس شعراً (قال) وعقد رسول الله صلى الله عليه وسلم الألوية فمعد للقبائل قبيلة قيسية حتى جعل في القبيلة ألوية كل لواء لأهله وكل هذا ليتعارف الناس في الحرب وغيرها فتخف المونة عليهم باجتماعهم وعلى الوالي كذلك لأن في تفرقهم إذا أربدوا مؤنة عليهم وعلى إليهم فبهكذا أحب للوالي أن يضع ديوانه على القبائل ويستظهر على من غاب عنه ومن جهل بمن حضره من أهل الفضل من قبائلهم (قَالَ لِشَيْخَانِي) رحمه الله وأخبرني غير واحد من أهل العلم والصدق من أهل المدينة ومكة من قبائل قريش وكان بعضهم أحسن اقتصاصاً للحديث من بعض وقد زاد بعضهم على بعض أن عمر رضي الله عنه لما دون الديوان قال أبداً بني هاشم ثم قال حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم وبني المطلب فإذا كانت السن في الهاشمي قدمه على المطلب وإذا كانت في المطلب قدمه على الهاشمي فوضع الديوان على ذلك وأعظم عطاء القبيلة الواحدة ثم استوت له بنو عبد شمس ونوفل في قدم النسب فقال عبد شمس إخوة النبي صلى الله عليه وسلم لأبيه وأمه دون نوفل فقدمهم ثم دعا بني نوفل بلونهم ثم استوت له عبد العزى وعبد الدار فقال في بني أسد ابن عبد العزى أصهار النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم أنهم من المطيين وقال بعضهم هم حلف من الفضول وفيهم كان النبي صلى الله عليه وسلم وقين ذكر سابقة فقدمهم على بني عبد الدار ثم دعا بني عبد الدار بلونهم ثم انفردت له زهرة فدعاها تنزل عبد الدار ثم استوت له تيم وعزوم فقال في تيم إنهم من حلف الفضول والمطيين وفيها كان النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ذكر سابقة وقيل ذكر صهر فقدمهم على عزوم ثم دعا عزوماً بلونهم ثم استوت له سهم وجمع وعدي بن كعب فقبل أبداً بعدى فقال بل أقر نفسي حيث كنت فإن الإسلام دخل

وأمرنا وأمر بنى سهم واحد ولكن انظروا بين جمع وسهم فقليل قدم بنى جمع ثم دعا بنى سهم وكان ديوان عدى وسهم مختلطا كالدعوة الواحدة فلما خلصت إليه دعوته كبر تكبيرة عالية ثم قال الحمد لله الذى أوصل إلى حظي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دعا عامر ابن لؤى (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فقال بعضهم إن أبا عبيدة ابن عبد الله بن الجراح الفهرى رضى الله عنه لما رأى من تقدم عليه قال أكل هؤلاء يدعى أمامي ؟ فقال يا أبا عبيدة اصبر كما صبرت أو كما قومك فمن قدمك منهم على نفسه لم امنعه فأما أنا وبنو عدى فقدمك إن أحببت على أنفسنا قال فقدم معاوية بنى بنى الحارث بن فهر ففصل بهم بين بنى عبد مناف وأسد بن عبد العزى وشجر بن بنى سهم وعدى شيء فى زمان المهدي فافترقوا فأمر المهدي بنى عدى فقدموا على سهم وجمع لسابقة فيهم (قال) فإذا فرغ من قرىش بدئت الأنصار على العرب لمساكنهم من الإسلام (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) الناس عباد الله فأولاهم أن يكون مقدما أقرهم بخيرة الله تعالى لرسالته ومستودع أمانته وخاتم النبيين وخير خلق رب العالمين محمد صلى الله عليه وسلم (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ومن فرض له الوالى من قبائل العرب رأيت أن يقدم الأقرب فالأقرب منهم برسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا استروا قدم أهل السابقة على غير أهل السابقة ممن هو مثلم فى القرابة .

مختصر كتاب الصدقات من كتابين قديم وجديد

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) رحمه الله فرض الله تبارك وتعالى على أهل دينه المسلمين فى أموالهم حقاً لتقربهم من أهل دينه المسلمين المحتاجين إليه ليعصمهم حبسه عن أموالهم يدفعه إليه أو ولاته ولا يبيع الولاية تركه لأهل الأموال لأنهم آمناء على أخذه لأهله ولم نعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم آخرها عاماً لا يأخذها فيه وقال أبو بكر الصديق رضى الله عنه لو منعونى عناقاً مما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لغنايتهم عليها (قال) فإذا أخذت صدقة مسلم دعى له بالأجر والبركة كما قال تعالى « وصل عليهم » أى ادع لهم (قل) والصدقة هى الزكاة والأغلب على أفواء العامة أن لثمن عشرة وللماشية صدقة وللورق زكاة وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا كله صدقة فما أخذ من مسلم من زكاة مال ناض أو ماشية أو زرع أو زكاة فطر أو خمس ركاز أو صدقة معدن أو غيره مما وجب عليه فى ماله بكتاب أو سنة أو إجماع عوام المسلمين فغناه واحد وقسمه واحد وقسم النوى خلاف هذا فالنوى ما أخذ من مشترك تقوية لأهل دين الله وله موضع غير هذا الموضع وقسم الصدقات كما قال الله تعالى « إنا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل » ثم أكدتها وشددها فقال « فريضة من الله » الآية وهى سهمان ثمانية لا يصرف منها سهم ولا شيء منه عن أهله ما كان من أهله أحد يستحقه ولا يخرج عن بلد وفيه أهله وقال صلى الله عليه وسلم لعاذ بن جبل رضى الله عنه حين بعته « فإن أجاوبك فأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وترد حصص من لم يوجد من أهل السهمان على من وجد منهم ويجمع أهل السهمان أنهم أهل حاجة إلى مالهم منها وأسباب حاجتهم مختلفة وكذلك أسباب استحقاقهم معان مختلفة فإذا اجتمعوا فالفقراء الزمنى الضعاف الذين لا حرفة لهم وأهل الحرفة الضعيفة الذين لا تقع فى حرقهم موقعا من حاجتهم ولا يسألون الناس (وقال) وفى الجديد زمانا كان أولى أو غير زمن سائلا أو متعقفا (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) والمساكين السؤلون

ومن لا يسأل عن له حرفة لاتقع منه موقعا ولا تنفيه ولا عياله وقال في الجديد سائلا كان أو غير سائل (قال المزني)
 أشبه بقوله ما قاله في الجديد لأنه قال لأن أهل هذين السهمين يستحقونهما بمعنى العدم وقد يكون السائل بين من يقل
 ..عطيهم وصالح متعفف بين من يبدونه بعطيهم (قال الشافعي) رحمه الله فإن كان رجل جلد يعلم الوالي أنه
 صحيح مكتسب يعفى عياله أو لا يعال له يعفى نفسه بكسبه لم يعطه فإن قال الجلد لست مكتسبا لما يغني ولا يعفى عيالي
 وله عيال وليس عند الوالي يقين مقال فأقول قوله واحتج بأن رجلين أتيا النبي صلى الله عليه وسلم فسألاه من
 الصدقة فقال « إن شئكما ولا حظ فيها لغني ولا لدى مرة مكتسب » (قال الشافعي) رأى عليه الصلاة والسلام صحة
 وجدادا يشبه الاكتساب فأعلمهما أنه لا يصلح لهما مع الاكتساب ولم يعلم مكتسبان أم لا فقال « إن شئكما » بعد أن
 أعلمتهما أن لا حظ فيها لغني ولا لمكتسب فقلت (قال) والعاملون عليهم من ولاد الوالي قبضها ومن لاغني للوالي
 عن موته عليها وأما الخليفة والوالي الإقليم العظيم الذي لا يلي قبض الصدقة وإن كانا من القائمين بالأمر بأخذها
 فليسا عندنا بمن له فيها حق لأنهما لا يلبان أخذها وشرب عمر رضى الله عنه لبنا فأعجبه فأخبر أنه من نعم الصدقة فأدخل
 أصبعه فاستمقاه (قال) ويعطى العامل بقدر غنائه من الصدقة وإن كان موسرا لأنه يأخذ على معنى الإجارة
 (قال) والمؤلفة قلوبهم في مقدم الأخبار ضربان ضرب مسلمون أشرف مطاعون يجاهدون مع المسلمين فيقوى
 المسلمون بهم ولا يرون من نياتهم ما يرون من نيات غيرهم فإذا كانوا هكذا فأرى أن يعطوا من سهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو خمس الخمس ما يأتون به سوى سهامهم مع المسلمين وذلك أن الله تعالى جعل هذا السهم
 خالصا لنبيه صلى الله عليه وسلم فرده في مصلحة المسلمين (واحتج) بأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى المؤلفة
 يوم حنين من الخمس مثل عينة والأفقر وأصحابهما ولم يعط عباس بن مرداس وكان شريفا عظيم الغناء حتى
 استعجب فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله لما أراد ما أراد القوم احتمل أن يكون دخل
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم منه شيء حين رغب عما صنع بالمهاجرين والأنصار فأعطاه على معنى ما أعطاهم
 واحتمل أن يكون رأى أن يعطيه من ماله حيث رأى أن يعطيه لأنه له صلى الله عليه وسلم خالصا للقرية بالعطية ولا
 نرى أن قد وضع من شرفه فإنه صلى الله عليه وسلم قد أعطى من خمس الخمس النفل وغير النفل لأنه له وأعطى
 صفوان بن أمية ولم يسلم ولكنه أعاده أداء فقال فيه عند الهزيمة أحسن مما قال بعض من أسلم من أهل مكة عام
 الفتح وذلك أن الهزيمة كانت في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين أول النهار فقال له رجل غلبت هوازن
 وقتل محمد صلى الله عليه وسلم فقال صفوان بن أمية بفيك الحجر فوالله لرب من قريش أحب إلى من رب من
 هوازن ثم أسلم قومه من قريش وكان كأنه لا يشك في إسلامه والله تعالى أعلم (قال الشافعي) فإذا كان مثل هذا
 رأيت أن يعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أحب إلى للافتداء بأمره صلى الله عليه وسلم (ولو قال)
 قائل كان هذا السهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان له أن يضع سهمه حيث يرى فقد فعل هذا مرة وأعطى من
 سهمه بخير رجلا من المهاجرين والأنصار لأنه ماله يضعه حيث رأى ولا يعطى أحدا اليوم على هذا المعنى من الغنيمة
 ولم يبلغنا أن أحدا من خلفائه أعطى أحدا بعده ولو قيل ليس للمؤلفة في قيم الغنيمة سهم مع أهل السهمان كان
 مذهبا والله أعلم (قال) وللمؤلفة في قسم الصدقات سهم والذي أحفظ فيه من مقدم الخبر أن عدى بن حاتم جاء
 إلى أبي بكر الصديق أحسبه بثلاثمائة من الإبل من صدقات قومه فأعطاه أبو بكر منها ثلاثين بغيرا وأمره أن يبلق
 بخالد ابن الوليد بن أطاعه من قومه فجاءه بزهاء ألف رجل وأبى بلاء حسنا والذي يكاد يعرف القلب بالاستدلال

بالأخبار أنه أعطاه إياها من سهم المؤلفة فأما زاده ترغيباً فيما صنع وإما ليتألف به غيره من قومه ممن لم يثق منه بمثل ما يثق به من عدى بن حاتم (قال) فأرى أن يعطى من سهم المؤلفة قلوبهم في مثل هذا المعنى إن نزلت بالمسلمين نازلة ولئن نزلت إن شاء الله تعالى وذلك أن يكون العدو بموضع متناطح لابلاله الجيش بالإبوة ويكون بإزاء قوم من أهل الصدقات فأعان عليهم أهل الصدقات إما بولية فأرى أن يقووا بسهم سبيل الله من الصدقات وإما أن لا يقنلوا إلا بأن يعطوا سهم المؤلفة أو ما يكفهم منه وكذا إذا انتاط العدو وكانوا أقوى عليه من قوم من أهل الفتي . ويوجهون إليه يعد ديارهم ونقل مؤنتهم ويضعفون عنه فإن لم يكن مثل ما وصفت عما كان في زمن أبي بكر رضى الله عنه من امتناع أكثر العرب بالصدقة على الردة وغيرها لم أر أن يعطى أحد من سهم المؤلفة ولم ينفى أن أن عمر ولا عثمان ولا علياً رضى الله عنهم أعطوا أحداً تألفاً على الإسلام وقد أغنى الله فله الحمد الإسلام عن أن يتألف عليه رجال (وقال في الجديد) لا يعطى مشرك يتألف على الإسلام لأن الله تعالى خول المسلمين أموال المشركين لا المشركين أموال المسلمين وجعل صدقات المسلمين مردودة فيهم (قال) والرقاب المكاتبون من حين إنما الصدقات والله أعلم ولا يعنى عبد يبتدأ عتقه فيشتري ويعتق (والتارمون) صنفان صنف دانوا في مصالحهم أو معروف وغير معصية ثم يحجزوا عن أداء ذلك في العرض والنقد فيعطون في غرمهم لعجزهم فإن كانت لهم عروض يقضون منها ديونهم فهم أغنياء لا يعطون حتى يبرءوا من الدين ثم لا يبق لهم ما يكتفون به أغنياء وصنف دانوا في صلاح ذات بين ومعروف ولهم عروض تحمل حمالاتهم أو عاتمتها وإن بيعت أضر ذلك بهم وإن لم يفتقروا فيعطى هؤلاء وتوفر عروضهم كما يعطى أهل الحاجة من التارمين حتى يقضوا سهمهم (واحتج) بأن قبيصة بن الحارث قال تحملت بحمالة فأئيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال « تؤديها عنك أو تخرجها عنك إذا قدم نعم الصدقة بأقبيصة المسألة حرمت إلا في ثلاث رجل تحمل بحمالة فعلت له المسألة حتى يؤديها ثم يمسك ورجل أصابته فاقة أو حاجة حتى شهد أو تكلم ثلاثة من ذوى الحجا من قومه أن به فاقة أو حاجة فعلت له المسألة حتى يصيب سداداً من عيش أو قواماً من عيش ثم يمسك ورجل أصابته جائحة فجتاح ماله فعلت له الصدقة حتى يصيب سداداً من عيش أو قواماً من عيش ثم يمسك وما سوى ذلك من المسألة فهو سحت » (قال الشافعي) رحمه الله فهذا قات في التارمين وقول النبي صلى الله عليه وسلم « تحمل له المسألة في الفاقة والحاجة » يعنى والله أعلم من سهم الفقراء والمساكين لا التارمين وقوله « حتى يصيب سداداً من عيش » يعنى والله أعلم أقل اسم الفنا ولقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا تحمل الصدقة لفتى إلا لحاجة لعازي في سبيل الله أو لاعامل عليها أو لأمارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين لفتى » فهذا قلت يعطى الغازي والاعامل وإن كانا غنيين والتارم في الحاجة على ما أبان عليه السلام لا عاماً ويقبل قول ابن السبيل إنه عاجز عن الباد لأنه غير قوى حتى تعلم قوته بالمال ومن طلب بأن يغزو أعطى ومن طلب بأن يغارم أو عبد بأنه مكاتب لم يعط إلا ببينة لأن أصل الناس أنهم غير غارمين حتى يعلم غرمهم والعبيد غير مكاتبين حتى تعلم كتابتهم ومن طلب بأنه من المؤلفة لم يعط إلا بأن يعلم ذلك وما وصفت أنه يستحقه به وسهم سبيل الله كما وصفت يعطى منه من أراد الغزو من أهل الصدقة فقيراً كان أو غنياً ولا يعطى منه غيرهم إلا أن يحتاج إلى الدفع عنهم فيعطاه من دفع عنهم المشركين لأنه يدفع عن جماعة أهل الإسلام وابن السبيل عند ابن السبيل من أهل الصدقة الذى يريد البلد غير بالده لأمر يلزمه .

باب كيف تفريق قسم الصدقات

(قال الشافعي) رحمه الله : ينبغي للساعي أن يأمر بإحصاء أهل السهمان في عمله حتى يكون فراغه من قبض الصدقات بعد تنهاى أسماهم وأنسابهم وحالاتهم وما يحتاجون إليه ويخصى ما صار في يديه من الصدقات فيعزل من سهم العاملين بقدر ما يستحقون بأعمالهم فإن جاوز سهم العاملين رأيت أن يعطيم سهم العاملين ويريدهم قدر أجور أعمالهم من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الفئ والغنيمة ولو أعطاهم ذلك من السهمان مارأيت ذلك ضيقا إلا ترى أن مال اليتيم يكون بالموضع فيستأجر عليه إذا خيف ضيعته من يحوطه وإن أتى ذلك على كثير منه (قال الزنى) هذا أولى بقوله لما احتج به من مال اليتيم (قال الشافعي) وتقص جميع السهمان على أهلها كما أسف إن شاء الله تعالى كان الفقراء عشرة والمساكين عشرين والغارمون خمسة وهؤلاء ثلاثة أصناف وكان سهمانهم الثلاثة من جميع المال ثلاثة آلاف فلكل صنف ألف فإن كان الفقراء يفترون سهمهم كافا يخرجون به من حد الفقر إلى أدنى الغنى أعطوه وإن كان يخرجهم من حد الفقر إلى أدنى الغنى أفل وقب الوالى ما بقى منه ثم يقسم على المساكين سهمهم هكذا وعلى الغارمين سهمهم هكذا وإذا خرجوا من اسم الفقر والمسكينة فصاروا إلى أدنى اسم الغنى ومن الترم فبرئت دممهم وصاروا غير غارمين فليسوا من أهله (قال) ولا وقت فيما يعطى الفقير إلا ما يخرج به من حد الفقر إلى الغنى قل ذلك أو أكثر مما تجب فيه الزكاة أو لا تجب لأنه يوم يعطاه لازكاة فيه عليه وقد يكون غنيا ولا مال له تجب فيه الزكاة وفقيرا بكنة العيال وله مال تجب فيه الزكاة وإنما الغنى والفقر ما يعرف الناس بقدر حال الرجال وبأخذ العاملين عليها بقدر أجورهم في مثل كفايتهم وقيامهم وأمانتهم والمؤنة عليهم فبأخذ نفسه بهذا المعنى ويعطى العريف ومن يجمع الناس عليه بقدر كفايته وكلفته وذلك خفيف لأنه في بلاده وكذلك المؤلفة إذا احتيج إليهم والمكاتب ما بينه وبين أن يعتق وإن دفع إلى سيده كان أحب إلى ويعطى الغازى الحولة والسلاح والنفقة والكسوة وإن اتسع المال زيدوا الخيل ويعطى ابن السبيل قدر ما يبلغه البلد الذى يريد من نفقته وحملته إن كان البلد بعيدا أو كان ضيقا وإن كان البلد قريبا وكان جلد الأغلب من مثله لو كان غنيا المئى إليها أعطى مؤنته ونفقته بلا حولة فإن كان يريد أن يذهب ويرجع أعطى ما يكفيه في ذهابه ورجوعه من النفقة فإن كان ذلك يأتي على السهم كله أعطيه كله إن لم يكن معه ابن سبيل غيره وإن كان لا يأتي إلا على سهم، سهم من مائة سهم من سهم ابن السبيل لم يزد عليه (قال) ويقسم للعامل بمعنى الكفاية وابن السبيل معنى البلاغ لآتى لو أعطيت العامل وابن السبيل والتمازى بالاسم لم يسقط عن العامل اسم العامل ما لم يعزل ولا عن ابن السبيل اسم ابن السبيل ما دام محتازا أو يريد الاجتياز ولا عن الغازى ما كان على الشخص للغزو وإى السهمان فضل عن أهله رد على عدد من عدد من بقى السهمان كان بقى فقراء ومساكين لم يستغنوا وغارمون لم تقص كل دينهم فيقسم ما بقى على ثلاثة أسهم فإن استغنى الغارمون رد باقى سهمهم على هذين السهمين نصفين حتى تنفذ السهمان وإنما رد ذلك لأن الله تعالى لما جعل هذا المال لأمالك له من الآدميين بعينه يرد إليه كما ترد عطايا الآدميين ووصاياهم لو أوصى بها لرجل فأت الموصى له قيل الموصى كانت وصيته راجعة إلى ورثة الموصى فإذا كان هذا المال مخالفا للعالم يورث ههنا لم يكن أحد أولى به عندنا في قسم الله تعالى وأقرب من سبى الله تعالى له هذا المال وهؤلاء من جملة من سبى الله تعالى له هذا المال ولم يبق مسلم محتاج إلا وله حق سواء أما أهل الفئ فلا يدخلون على أهل الصدقة وأما أهل الصدقة الأخرى فهو مقسوم لهم صدقتهم فلو كثرت لم يدخل عليهم غيرهم وواحد منهم يستحقها فسبكا كانوا لا يدخل عليهم غيرهم فكذلك لا يدخلون على غيرهم ما كان من غيرهم

من يستحق منها شيئا (قال) وإن استغنى أهل عمل بعض ما قسم لهم وفضل عنهم فضل رأيت أن ينقل الفضل منهم إلى أقرب الناس بهم في الجوار ولو ضاقت السهمان قسمت على الجوار دون النسب وكذلك إن خالطهم بحم غيرهم فهم معهم في القسم على الجوار فإن كانوا أهل بادية عند النجعة يتفرقون مرة ويختلطون أخرى فأحب إلى لو قسمها على النسب إذا استوت الحالات وإذا اختلفت الحالات فالجوار أولى من النسب وإن قل من تصدق إن لنا فقراء على غير هذا الماء وهم كما وصفت يختلطون في النجعة قسم بين الغائب والحاضر ولو كانوا بالطرف من باديهم فكانوا ألزم له قسم بينهم وكانت كالدار لهم وهذا إذا كانوا معا أهل نجعة لادار لهم يقرون بها فأما إن كانت لهم دار يكونون لها ألزم فأني أفسمها على الجوار بالدار (وقال في الجديد) إذا استوى في القرب أهل نسبهم وعدى قسمت على أهل نسبهم دون العدى وإن كان العدى أقرب منهم داراً وكان أهل نسبهم منهم على سفر تقصر فيه الصلاة قسمت على العدى إذا كانت دون ما تقصر فيه الصلاة لأنهم أولى باسم حضرتهم وإن كان أهل نسبهم دون ما تقصر فيه الصلاة والعدى أقرب منهم قسمت على أهل نسبهم لأنهم بالبادية غير خارجين من اسم الجوار وكذلك هم في المنعة حاضرو المسجد الحرام (قال الشيخان) وإذا ولي الرجل إخراج زكاة ماله قسمها على قرابته وجيرانه معا فإن ضاقت فأتى قرابته فحسن وأحب إلى أن يوايه غيره لأنه الحاسب عليها والمستول عنها وأنه على يقين من نفسه وفي شك من فعل غيره وأقل من يعطى من أهل المسم ثلاثة لأن الله تعالى ذكر كل صنف جماعة فإن أعطى اثنين وهو يحد الثالث ضمن ثلث سهم وإن أخرجه إلى غير بلده لم يبين لي أن عليه إعادة لأنه أعطى أهله بالاسم وإن ترك الجوار ... وإن أعطى قرابته من السهمان بمن لا نلزمه نفقته كان أحق بها من البعيد منه وذلك أنه يعلم من قرابته أكثر مما يعلم من غيرهم وكذلك خاصته ومن لا نلزمه نفقته من قرابته ما عدا ولده ووالده ولا يعطى واد الولد صغيراً ولا كبيراً زمناً ولا آخاً ولا جداً ولا جدة زميناً ويعطيهم غير زمني لأنه لا نلزمه نفقتهم إلا زمني ولا يعطى زوجته لأن نفقتها تلزمه فإن ادّانوا أعطاهم من سهم الغارمين وكذلك من سهم ابن السبيل لأنه لا يلزمه قضاء الدين عنهم ولا حماهم إلى بلد أرادوه فلا يكونون أغنياء عن هذا به كما كانوا به أغنياء عن الفقر والمسكنة فأما آل محمد صلى الله عليه وسلم الذين جعل لهم الخس عوضاً من الصدقة فلا يعطون من الصدقات المفروضة وإن كانوا محتاجين وغارمين وهم أهل الشعب وهم صلبية بنى هاشم وبنى المطلب ولا تحرم عليهم صدقة التطوع وروى عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان يشرب من سقايات بين مكة والمدينة فقلت له أتشرب من الصدقة ؟ فقال إنما حرمت علينا الصدقة المفروضة وقبل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق بها على بريرة وذلك أنها من بريرة تطوع لاصدقة وإذا كان فيهم غارمون لا أموال لهم فقالوا أعطنا بالقرم والفقر قليل لا إنما نعطيكم بأى المعنيين شئتم فإذا أعطيتهم باسم الفقر فاعلمناهم أن يأخذوا مما في يديه حقوقهم وإذا أعطيتهم بمعنى القرم أحببت أن يتولى دفعه عنه وإلا فبأثر كما يعطى المسكين فإن قبل ولم لا يعطى بمعنيين ؟ قبل الفقير مسكين والمسكين فقير يجمعهما اسم ويتفرق بهما اسم فلا يجوز أن يعطى إلا بأحد المعنيين ولو جاز ذلك جاز أن يعطى رجل بفقر وغرم وبأنه ابن سبيل وغاز ومؤلف فيعطى بهذه المعاني كلها فالفقير هو المسكين ومعناه أن لا يكون غنياً بحرفة ولا مال فإذا جمعا معا فقسم لصنفين بهما لم يجوز إلا أن يفرق بين حاليهما بأن يكون الفقير الذى بدى به أشدهما فقراً وكذلك هو في اللسان فإن كان فيهم رجل من أهل النوى ضرب عليه البعث في الغزو ولم يعط فإن قال لا أغزو واحتاج أعطى فإن هاجر بدوى واقترض وغزا صار من أهل النوى وأخذ فيه ولو احتاج وهو في النوى لم يكن له أن يأخذ من الصدقات حتى يخرج

من النبي. ويورد إلى الصدقات فيكون ذلك له وإن لم يكن رقاب ولا مؤلفة ولا غارمون ابتدئ القسم على خمسة أسهم أخماسا على ما وصفت فإن ضاقت الصدقة قسمت على عدد السهمان ويقسم بين كل صنف على قدر استحقاقهم ولا يعطى أحد من أهل سهم وإن اشتدت حاجته. وقل ما يصيبه من سهم غيره حتى يستغنى ثم يرد فضل إن كان عنه ويقسم فإن اجتمع حق أهل السهمان في بعير أو بقرة أو شاة أو دينار أو درهم أو اجتمع فيه اثنان من أهل السهمان أو أكثر أعطوه. ويشرك بينهم فيه ولم يبدل بغيره كما أعطاه من أوصى لهم به وكذلك ما يوزن أو يكل وإذا أعطى الوالى من وصفنا أن عليه أن يعطيه ثم علم أنه غير مستحق نزع ذلك منه إلى أهله فإن فات فلا ضمان عليه لأنه أمين إن يعطيه وبأخذ منه لا لبعضهم دون بعض لأنه كلف فيه اظاهر وإن تولى ذلك رب المال ففيها قولان أحدهما أنه يضمن والآخر كالوالى لا يضمن (قال المزني) ولم يختلف قوله في الزكاة أن رب المال يضمن (قال الشافعي) ويعطى الولاية زكاة الأوال الظاهرة الثمرة والزرع والمعدن والماشية فإن لم يأت الولاية لم يبع أهلها إلا قسمها فإن جاء الولاية بعد ذلك لم يأخذوها بها وإن ارتابوا بأحد فلا بأس أن يحلفوه بالله لقد قسمها في أهلها وإن أعطوهم زكاة التجارات والقطرة والركاز أجزأهم إن شاء الله وإنما يستحق أهل السهمان سوى العاملين حقهم يوم يكون القسم.

باب ميسم الصدقات

(قال الشافعي) رحمه الله يبنى لوالى الصدقات أن يسم كل ما أخذ منها من بقر أو إبل في أخذها ويسم الغنم في أصول آذانها ويمسم الغنم اللطف من ميسم الإبل والبقر ويجعل الميسم مكتوبا لله لأن مالكها أداها لله تعالى فكتب لله ويمسم الجزية مخالف لميسم الصدقة لأنها أدبت صفارا لا أجر لصاحبها فيها وكذلك بلغنا عن عمار عمر رضى الله عنه أنهم كانوا يسمون وقال أسلم لعمران في الظهر ناقه عمية فقال عمر رضى الله عنه ندفعها إلى أهل بيت ينتفعون بها يقطرونها بالإبل. قال قلت كيف تأكل من الأرض؟ قال عمر أمن نعم الجزية أو من نعم الصدقة؟ قلت لا بل من نعم الجزية. فقال عمر أردتم والله أكلها فقلت إن عليها ميسم الجزية قال فأمر بها عمر فنجرت قال فسكانت عنده صحاف تسع فلا تسكون فأكفة ولا طريفة إلا وجعل منها في تلك الصحاف بيعت بها إلى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ويكون الذى يبعث به إلى حفصة رضى الله عنها من آخر ذلك فإن كان فيه نقصان كان في حفظها قال فجعلى في تلك الصحاف من لحم تلك الجزور فبعث به إلى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأمر بما بقى من اللحم فصنع فدعا عليه المهاجرين والأنصار (قال) ولا أعلم في الميسم علة إلا أن يكون ما أخذ من الصدقة معلوما فلا يشتريه الذى أعطاه لأنه خرج منه لله كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر رضى الله عنه في فرس حمل عليه في سبيل الله فراه يباع أن لا يشتريه وكما ترك المهاجرون نزول منازلهم بمكة لأنهم تركوها لله تعالى.

باب الاختلاف في المؤلفة

(قال الشافعي) رحمه الله قال بعض الناس لا مؤلفة فيجعل سهمهم وسهم سبيل الله في الكراع والسلاح في ثمر السملين وقال بعضهم ابن السبيل من مر يقاسم في البلد الذى به الصدقات وقال أيضا حيث كانت الحاجة أكثر فهي واسعة كأنه يذهب إلى أنه فوضى بينهم يقسمونه على العدد والحاجة لأن لكل أهل صنف منهم سهما

ومن أصحابنا من قال إذا تماسك أهل الصدقة وأحسب آخرون نقلت إلى المجدين إذا كانوا يخاف عليهم الموت كأنه يذهب إلى أن هذا مال من مال الله عز وجل قسمه لأهل السهمان أى صلاح عباد الله على اجتهاد الإمام وأحسبه يقول وتنقل سهمان أهل الصدقات إلى أهل النىء إن جهدوا وضاف النىء إلى أهل الصدقات إن جهدوا وضافت الصدقات على معنى إرادة صلاح عباد الله (قال الشيخ إني) وإنما قلت بخلاف هذا القول لأن الله جل وعز جعل المال قسمين أحدهما فى قسم الصدقات التى هى طهرة فىماها الله لثانية أصناف . ووكدها وجاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم لا فقراء غيرهم وغيرهم فقراء فلا يجوز فيها عندى والله أعلم أن يكون فيها غير ماقلت من أن لا تنقل عن قوم وفهم من يستحقها ولا يخرج سهم ذى سهم منهم إلى غيره وهو يستحقه وكيف يجوز أن يسمى الله تعالى أصنافاً فيكونون موجودين معا فيعطى أحد سهمه وسهم غيره ولو جاز هذا عندى جاز أن يجعل فى سهم واحد جميع سهام سبعة ما فرض لهم ويعطى واحد ما لم يفرض له والذي يخالفنا يقول لو أوصى بثمة لفقراء بنى فلان وغارمى بنى فلان رجل آخر ونى سبيل بنى فلان رجل آخر إن كل صنف من هؤلاء يعطون من ثلثه وأن ليس لأوصى ولا وال أن يعطى الثلث صنفا دون صنف وإن كان أحوج وأفقر من صنف لأن كلا ذو حق بما سعى له وإذا كان هذا عندنا وعند قائل هذا القول فى أعطى الأدميون أن لا يجوز أن يعطى إلا على ما أعطوا فطاء الله أولى أن لا يجوز أن يعطى إلا على ما أعطى (قال) وإذا قسم الله النىء وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أربعة أخماسه لمن أوجف على الفتيحة للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم ولم نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل ذا غناء على من دونه ولم يفضل المسلمون الفارس أعظم الناس غناء على جبان فى القسم وكيف جاز لخالفنا فى قسم الصدقات وقد قسمها الله تعالى أين القسم فيعطى بعضا دون بعض وينقلها عن أهلها المحتاجين إليها إلى غيرهم لأن كانوا أحوج منهم أو يشركهم معهم أو ينقلها عن صنف منهم إلى صنف غيره (أ رأيت) لو قال قائل لقوم أهل غرو كثير أوجفوا على عدو أنتم أغنياء فأخذ ما أوجفتم عليه فأقسمه على أهل الصدقات المحتاجين إذا كان عام سنة لأهم من عيال الله تعالى هل الحججة عليه إلا أن من قسم الله له بحق فهو أولى به وإن كان من لم يقسم له أحوج منه وهكذا ينبغي أن يقال فى أهل الصدقات وهكذا لأهل الموارث لا يعطى أحد منهم سهم غيره ولا يتمتع من سهمه لفقر ولا لغيره وقضى معاذ بن جبل رضى الله عنه أيا رجل انتقل من مخلاف عشرته إلى غير مخلاف عشرته فعشره وصدفته إلى مخلاف عشرته فى هذا معنيان . أحدهما : أنه جعل صدفته وعشره لأهل مخلاف عشرته لم يقل لغيرته دون أهل المخلاف والآخر أنه رأى أن الصدقة إذا ثبتت لأهل مخلاف عشرته لم تحول عنهم صدفته وعشره بتحوله عنهم وكانت كما ثبتت بدأ فإن قيل فقد جاء عدى بن حاتم أبابكر رضى الله عنه بصدقات والزبرقان بن بدر فهما وإن جاءا بها فقد تسكون فضلا عن أهلها ويحتمل أن يكون بالمدينة أقرب الناس بهم نسباً وداراً ممن يحتاج إلى سعة من ضر وطىء من اليمن ويحتمل أن يكون من حولهم ارتدوا فلم يكن لهم فيها حق ويحتمل أن يؤتى بها أبوبكر رضى الله عنه ثم يردّها إلى غير أهل المدينة وليس فى ذلك خبر عن أبى بكر نصير إليه فإن قيل فإنه بلغنا أن عمر رضى الله عنه كان يؤتى بتعم من الصدقة فى المدينة صدقات النخل والزروع والناض والماشية وللمدينة ساكن من المهاجرين والأنصار وحلفاء لهم وأشجع وجهية ومزينة بها وبأطرافها وغيرهم من قبائل العرب ففعال ساكن المدينة بالمدينة وعيال عشائهم وجيرانهم وقد يكون عيال ساكنى أطرافها بها وعيال

جيرانهم وعشائرتهم فيؤثرون بها وتكون مجمعا لأهل السهمان كما تكون المياه وانقرى مجمعا لأهل السهمان من العرب ولعلمهم استغفوا فنقلها إلى أقرب الناس بهم وكانوا بالمدينة (فإن قيل) فإن عمر رضى الله عنه كان يحمل على إبل كثيرة إلى الشام والعراق فإنما هي والله أعلم من نعم الجزية لأنه إنما يحمل على ما يحمل من الإبل وأكثر فرائض الإبل لا تحمل أحدا وقد كان يبعث إلى عمر بنهم الجزية فيبعث فيبتاع بها إبلًا جلة فيعدها عليها (وقال) بعض الناس مثل قولنا في أن ما أخذ من مسلم فسبيله سبيل الصدقات وقالوا والركاز سبيل الصدقات ورووا ما روينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «وفي الركاز الخمس» وقال «المعادن من الركاز وكل ما أصيب من دين الجاهلية من شيء فهو ركاز» ثم عاد لما شدد فيه فأبطله فزعم أنه إذا وجد ركازا فواسع له فبا بينه وبين الله تعالى أن يكتمه وللوالى أن يرده عليه بعد ما يأخذه منه أو يدعه له فقد أبطل بهذا القول السنة في أخذه وحق الله في قسمه لمن حله الله له ولو جاز ذلك جاز في جميع ما أوجبه الله لمن حله له (قال) فإنما روينا عن الشعبي أن رجلا وجد أربعة أو خمسة آلاف درهم فقال على رضى الله عنه لأقضي فيها قضاء بينا أما أربعة أخماس فلك ، وخمس للمسلمين ثم قال والخمس مردود عليك (قال الشيخ ابن أبي) رحمه الله فهذا الحديث ينقض بعضه بعضا إذا زعم أن عليا قال والخمس للمسلمين فكيف يجوز أن يرى المسلمين في مال رجل شيئا ثم يرده عليه أو يدعه له وهذا عن على مستسكر وقد رووا عن على رضى الله عنه بإسناد موصول أنه قال أربعة أخماس لك واخمس الخمس في فقراء أهلك فهذا الحديث أشبه بحديث على رضى الله عنه لعل عليا عليه أمينا وعلم في أهله فقراء من أهل السهمان فأمره أن يقسمه فيهم (قال الشيخ ابن أبي) رحمه الله وهم يخالفون ما رووا عن الشعبي من وجهين أحدهما أنهم يزعمون أن من كانت له مائتا درهم فليس للوالى أن يعطيه ولا أن يأخذ شيئا من السهمان المقسومة بين من سمى الله تعالى ولا من الصدقات تطوعا والذي يزعمون أن عليا ترك له خمس ركازه رجل له أربعة آلاف درهم ولعله أن يكون له مال سواها وزعمون أنه إذا أخذ الوالى منه واجبا في ماله لم يكن له أن يعود عليه ولا على أحد يعوله وزعمون أن لو ولها هو لم يكن له حبسها ولا دفعها إلى أحد يعوله (قال الشيخ ابن أبي) رحمه الله وإذا كان له أن يكتمها وللوالى أن يردها إليه فليست بواجبة عليه وتركها وأخذها سواء وقد أبطلوا بهذا القول السنة في أن في الركاز الخمس وأبطلوا حق من قسم الله له من أهل السهمان الثمانية فإن قال لا يصلح هذا إلا في الركاز قيل فإن قيل لك لا يصلح في الركاز ويصلح فيما سوى ذلك من صدقة وماشية وعشر زرع وورق فما الحجة عليه إلا كهى عليك ؟ والله سبحانه وتعالى أعلم .

مختصر في النكاح الجامع من كتاب النكاح

وما جاء في أمر النبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه

(قال الشيخ ابن أبي) رحمه الله إن الله تبارك وتعالى لما خص به رسوله صلى الله عليه وسلم من وحيه وأبان بيته وبين خلقه بما فرض عليهم من طاعته افترض عليه أشياء خفها عن خلقه ليزيده بها إن شاء الله قربة وأماح له أشياء حظرها على خلقه زيادة في كرامته وتبينه أنفاضه فمن ذلك أن كل من ملك زوجة فليس عليه تخييرها وأمر عليه الصلاة والسلام أن يخبر نساءه فأخبرته فقال تعالى «لا يحل لك النساء من بعد» قالت عائشة رضى الله عنها ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له النساء قال كأنها تنفى اللاتي حظرهن عليه قال تعالى «وأمرأة مؤمنة

إن وهبت نفسها للنبي « الآية وقال تعالى « يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن « فأبانهن به من نساء العالمين وخصه بأن جملة عليه الصلاة والسلام أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم قال أمهاتهم في معنى دون معنى وذلك أنه لا يحل نكاحهن بحال ولم تحرم بنات لو كن لهن لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد زوج بناته وهن أخوات المؤمنين .

الترغيب في النكاح وغيره من الجامع

ومن كتاب النكاح جديد وقديم ، ومن الإملاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله وأحب للرجل والمرأة أن يتزوجا إذا تآقت أنفسهما إليه لأن الله تعالى أمر به ورضيه وتدب إليه وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « تناكحوا تكثرُوا فزنى أباهي بكم الأمم حتى بالسقط » وأنه قال « من أحب فطرني فليسكن بسكني ومن سقى نكاح » وية لأن الرجل ليرفع بدعاء ولده من بعده (قال) ومن لم تتق نفسه إلى ذلك فأجب إلى أن يتخلى لعبادة الله تعالى (قال) وقد ذكر الله تعالى « تعوذا من النساء » وذكر عبدا أكرمه فقال « سيدا وحسورا » والحضور الذي لا يأتى النساء ولم يندبهن إلى النكاح فدل أن المندوب إليه من يحتاج إليه (قال) وإذا أراد أن يتزوج المرأة فليس له أن ينظر إليها حاسرة وينظر إلى وجهها وكفيها وهي متغطية بإذنها وبغير إذنها قال الله تعالى « ولا يبين زينتين إلا ما ظهر منها » قال الوجه والكمكان .

باب ما على الأولياء وإنكاح الأب البكر بغير إذنها ووجه النكاح

والرجل يتزوج أمته ويجعل عتقا صدقها من جامع كتاب النكاح وأحكام القرآن

وكتاب النكاح إملاء على مسائل مالك ، واختلاف الحديث والرسالة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدل كتاب الله عز وجل وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام على أن حقا على الأولياء أن يتزوجوا الحرائر البواغ إذا أردن النكاح ودعون إلى رضا قال الله تعالى « وإذا طلقتم النساء فإغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف » (قال) وهذه آية في كتاب الله تعالى دلالة على أن ليس للمرأة أن تتزوج بغير ولي (قال) وقال بعض أهل العلم نزلت في معقل بن يسار رضى الله عنه وذلك أنه زوج أخته رجلا فطلقها فانقضت عدتها ثم طلب نكاحها وطلبته فقال زوجتك أختي دون غيرك ثم طلقها لا أنكحكها أبدا فنزلت هذه الآية . وروت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثا فإن مسها فإما المهر بما استعمل من فرجها فإن اشتجروا أو قال اختفوا فالسلطان ولي من لا ولي له (قال) وفي ذلك دلالات . منها أن للولي شركا في بعضها لا يتم النكاح إلا به ما لم يعضلها ولا نجد لشركه في بعضها معنى إلا فضل نظره لحياطة الموضع أن ينالها من لا يكافئها نسبه وفي ذلك عار عليه وأن العقد بغير ولي باطل لا يجوز بإجازته وأن الإحصاء إذا كانت بشبهة ففيها المهر ودرى الحمد (قال) ولا ولاية لوصى لأن عارها لا يلحقه وجمعت الطريق رقة فيهم امرأة تيب فوات أمرها رجلا منهم فروجها فجعل عمر ابن الخطاب رضى الله عنه النكاح ورد نكاحهما وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم « الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها » دلالة على الفرق بين الثيب والبكر في أمرين أحدهما

أن إبن البكر صحت والتي تحالفها السلام والآخر أن أمرهما في ولاية أمهما محتاب فولاية ثيب أمها أحق من الولي ولولي ههنا الأب والله أعلم دون الأولياء. ومثل هذا حديث خنساء زوجها أبيها وهي ثيب فكرهت ذلك فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاحه وفي تركه أن يقول لخنساء « إلا أن تشأى أن تجيزى ما فعل أبوك » دلالة على أمها ولو أجازته ما جاز والبكر محفلة لها لاختلافهما في لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ولو كانا سواء كان لفظ النبي صلى الله عليه وسلم أنهما أحق بأنفسهما . وقالت عائشة رضى الله عنها تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة سبع سنين ودخل بي وأنا ابنة تسع وهي لا أمر لها وكذلك إذا بلغت ولو كانت أحق بنفسها أشبه أن لا يجوز ذلك عليها قبل بلوغها كما قلنا في المولود يقتل أبوه بحبس قاتله حتى يبلغ فيقتل أو يفر (قال) والاستثمار للبكر على استنابة النفس قال الله تعالى لبيته صلى الله عليه وسلم « وشاورهم في الأمر » لا على أن لأحد رد ما رأى صلى الله عليه وسلم ولكن لاستنابة أنفسهم وليقتدى بسنته فيهم وقد أمر نبي أن يؤامر أم بنته (قال المزني) رحمه الله وروى الشافعي عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » ورواه غير الشافعي عن الحسن عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم (واحتج الشافعي) بابن عباس أنه قال « لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل » وأن عمر رد نكاحاً لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة فقال « هذا نكاح أسر ولا أجيزه ولو تقدمت فيه لرجت » وقال عمر رضى الله عنه « لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها أو ذى الرأى من أهلها أو السلطان » (قال المزني) والنساء محررات القروج فلا يخلن إلا بما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين « وليا وشهوداً وإقرار المنكحة الثيب وصمت البكر » (قال) والشهود على العدل حتى يعلم الجرح يوم وقع النكاح (قال) ولو كانت صغيرة ثيب أصيبت بنكاح أو غيره فلا تزوج إلا بإذن ولا يزوج البكر بنير إذنها ولا يزوج الصغيرة إلا أبوها أو جدها بعد موت أبيها (قال) ولو كان المولى عليه يحتاج إلى النكاح زوجه وليه فإن أذن له فجاوز مهر مثلها رد الفضل ولو أذن لعبده فزوج كان لها الفضل متى عتق وفي إذنه لعبده إذن باكتساب المهر والنفقة إذا وجبت عليه وإن كان مأذوناً له في التجارة أعطى مما في يديه ولو ضمن لها السيد مهرها وهو ألف عن العبد لزمه فإن باعها زوجها قبل الدخول بثلث الألف بعينها فالباع باطل من قبل أن عقدة البيع والفسخ وقفاً على ولو باعها إياه بألف لابعينها كان البيع جائزاً وعليها الثمن والنكاح مفسوخ من قبلها وقبل السيد وله أن يسافر بعبده ويعتقه من الخروج من بيته إلى امرأته وفي مصره إلا في الحين الذي لأخذته له فيه ولو قالت له أمته أعتقني على أن أنكحك وصدقي عتقي فأعتقها على ذلك فلهما الخيار في أن تنكح أو تدع ويرجع عليها بقيتها فإن نكحته ورضى بالقيمة التي عليها فلا بأس (قال المزني) ينبغي في قياس قوله أن لا يجوز هذا المهر حتى يعرف قيمة الأمة حين أعتقها فيكون المهر معلوماً لأنه لا يجوز المهر غير معلوم (قال المزني) سألت الشافعي رحمه الله عن حديث صفية رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتقها وجعل عتقها صدقتها فقال للنبي صلى الله عليه وسلم في النكاح أشياء ليست لغيره .

اجتماع الولاية وأولام وتفريقهم وترويح المغلوبين على عقولهم
والصبيان من الجامع من كتاب ما يحرم الجمع بينه من النكاح القديم
وإنكاح أمة المأذون له ، وغير ذلك

(قال الشيخ ابن) ولا ولاية لأحد مع الأب فإن مات فالجد ثم أبو الجد ثم أبو أبي الجد كذلك لأن كلهم أب
في الشيب والبكر سواء ، ولا ولاية بعدهم لأحد مع الإخوة ثم الأقرب فالأقرب من العصبة (قال المزني) واختلاف
قوله في الإخوة (فقال) في الجديد من انفرد في درجة بأب كان أولى (وقال) في القديم هما سواء (قال المزني) قد
جعل الأخ للأب والأب في الصلاة على الميت أولى من الأخ للأب وجعله في الميراث أولى من الأخ للأب وجعله
في كتاب الوصايا الذي وضعه بخطه لا أعلمه سمع منه إذا أوصى لأقربهم به رحماً أنه أولى من الأخ للأب
(قال المزني) وقياس قوله أنه أولى بإنكاح الأخت من الأخ للأب (قال الشيخ ابن) رحمه الله ولا زوج
المرأة أبها إلا أن يكون عصبة لها (قال) ولا ولاية بعد النسب إلا للعقوب ثم أقرب الناس بعصبة معتقها فإن
استوت الولاية فروحها بإذنهما دون أسنمهم وأفضاهم كفؤوا جاز وإن كان غير كفؤ لم يثبت إلا باجتماعهم قبل إنكاحه
فيكون حقاquem تركوه (قال) وليس نكاح غير الكفؤ بمحرم فأرده بكل حال إنما هو تقصير عن المزوجة والولاية
وليس نقص المهر نقصاً في النسب والمهر لها دونهم فهي أولى به منهم ولا ولاية لأحد منهم وثم أولى منه فإن كان أولام
بها مفقوداً أو غائباً بعيدة كانت غيبته أم قريبة زوجها السلطان بعد أن يرضى الحطب ويحضر أقرب ولاتها وأهل
الحزم من أهلها ويقول هل تنعمون شيئاً فإن ذكروه نظر فيه ولو عضها الولي زوجها السلطان والعقل أن تدعو
إلى مثلهما فيمتنع (قال) ووكيل الولي يقوم مقامه فإن زوجها غير كفؤ لم يحز وولي الكافرة كافر ولا يكون المسلم
ولياً للكافرة لقطع الله الولاية بينهما بالدين إلا على أمته وإنما صار ذلك له لأن النكاح له تزوج صلى الله عليه وسلم
أم حبيبة وولي عقدة نكاحها ابن سعيد بن العاص وهو مسلم وأبوسفيان حى وكان وكيل النبي صلى الله عليه وسلم عمرو
ابن أمية الضمري (قال المزني) ليس هذا حجة في إنكاح الأمة وبشبه أن يكون أراد أن لا معنى إنكاحه في مسلة فكان
ابن سعيد ووكيله صلى الله عليه وسلم مسلمين ولم يكن لأبها معنى في ولاية مسلة إذا كان كافراً (قال الشيخ ابن) فإن كان
الولي سفيهاً أو ضعيفاً غير عالم بموضع الحظ أو سقيماً مؤلماً أو به علة تخرجه من الولاية فهو كمن مات فإذا صلح صار ولياً
ولو قالت قد أذنت في فلان فأولى زوجي فهو جائز فأبهم زوجها جاز وإن تشاحداً أفرع بينهم السلطان ولو أذنت
لكل واحد أن يزوجه لا في رجل بعينه فزوجها كل واحد رجلاً فقد قال صلى الله عليه وسلم « إذا أنكح الوليان
فالأول أحق » فإن لم تثبت الشهود أبهما أول فالنكاح مفسوخ ولا شيء لها وإن دخل بها أحدهما على هذا كان لها
مهر مثلهما وهما يقران أنها لا تعلم مثل أن تكون غائبة عن النكاح ولو ادعى عليها أنها تعلم أحلفت ما تعلم وإن أقرت
لأحدهما لزماً ولو زوجها الولي بأمرها من نفسه لم يحز كما لا يجوز أن يشتري من نفسه (قال) وبزوج الأب أو الجد
الابنة التي ترضى من عقلها لأن لها فيه عاقفاً وغنى وربما كان شفاء وسواء كانت بكرًا أو ثيباً وبزوج المغلوب على عقله
أبوه إذا كانت به إذا كانت به إلى ذلك حاجة وإبائه غير فإن كان مجنوناً أو مجنوناً كان النكاح مردوداً لأنه لا حاجة به إليه
وليس لأب المغلوب على عقله أن يخالع عنه ولا يضرب لامرأته أجل العين لأنها إن كانت ثيباً فالقول قوله أو بكرًا لم يعقل أن
يدفعها عن نفسه بالقول أنها تمتنع منه ولا يخالع عن الفتوة ولا يبري زوجها ، من درهم من مالها فإن هربت وامتنعت فلا نفقة

لها ولا إيلاء عليه فيها وقيل له انتق الله فيها فيء أو طلق فإن قذفها أو انتفى من وادها قيل له إن أردت أن تنفى ولدها فالتمن فإذا التمن وقعت المرفة ونفى عنه الولد فإن أ كذب نفسه لحق به الولد ولم يزر وليس له أن يزوج ابنته الصبية عبدا ولا غير كفؤ ولا محبونا ولا لا يحبولا ولا لا يجدوما ولا أبرص ولا محبوبا وليس له أن يكره أمته على واحد من هؤلاء بشكاح ولا يزوج أحد أحدا ممن به إحدى هذه الأعمال ولا من لا يطاق جماعها ولا أمة لأنه ممن لا يخاف العنت وينكح أمة المرأة وإليها بإذنها وأمة العبد المأذون له في التجارة ممنوعة من السيد حتى يقضى دينها إن كان عليه ويحدث له حجرا ثم هي أمته ولو أراد السيد أن يزوجه دون العبد أو العبد دون السيد لم يكن ذلك لواحد منهما ولا ولاية للسيد بحال ولو اجتمعا على تزويجها لم يجوز (وقال) في باب الخبار من قبل النسب لو انتسب العبد لها أم حر فسكحته وقد أذن له سيده ثم علمت أنه عبد أو انتسب إلى نسب وجد دونه وهى فوقه ففيها قولان أحدهما أن لها الخيار لأنه منكوح بعينه وغرر بشيء وجد دونه وإثبات أن النكاح مفسوخ كما لو أذنت في رجل بعينه فزوجت غيره (قال المزني) رحمه الله قد قطع أنه لو وجد دون ما انتسب إليه وهو كفؤ لم يكن لها ولا لوليها الخيار وفي ذلك إبطال أن يكون في معنى من أذنت له في رجل بعينه فزوجت غيره فقد بطل الفسخ في قياس قوله وثبت لها الخيار (قال الشافعي) ولو كانت هي التي غرته بنسب فوجدتها دونه ففيها قولان أحدهما إن شاء فسخ بلا مهر ولا متعة وإن كان بعد الإصابة فالها مهر مثلها ولا نفقة لها في العدة وإن كانت حاملا وإثباتي لا خيار له إن كانت حرة لأن يده طلاقها ولا يلزمه من العار ما يلزمها (قال المزني) رحمه الله قد جعل له الخيار إذا غرته فوجدتها أمة كما جعل لها الخيار إذا غرها فوجدته عبدا فجعل معناهما في الخيار بالغرور واحدا ولم يلتفت إلى أن الطلاق إليه ولا إلى أن لا عار فيها عليه وكما جعل لها الخيار بالغرور في نقص النسب عنها وجعله لها في العبد فقياسه أن يجعل له الخيار بالغرور في نقص النسب عنه كما جعله له في الأمة .

المرأة لا تلي عقدة النكاح

(قال الشافعي) رحمه الله قال بعض الناس زوجت عائشة ابنة عبد الرحمن بن أبي بكر وهو غائب بالشام فقال عبد الرحمن أمثلي بتمتات عليه في بناته ؟ (قال) فهذا يدل على أنها زوجتها بغير أمره قيل فكيف يكون أن عبد الرحمن وكل عائشة أفضل نظرها إن حدث حدث أو رأت في منيها لابنته حظا أن تزوجها احتياطا ولم يرأئها تأمر بتزويجها إلا بعد مؤامرتة ولكن تواطىء وتسكتب إليه فلما فعلت قال هذا وإن كنت قد فوضت إليك فقد كان ينبغي أن لا تقتني على وقد يجوز أن يقول زوجي أى وكل من يزوج فوكلت قال فليس لها هذا في الخبر قيل لا ولكن لا يشبه غيره لأنها روت أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل النكاح بغير ولي باطلا أو كان يجوز لها أن تزوج بكرا وأبوها غائب دون إختوتها أو السلطان (قال المزني رحمه الله) معنى تأويله فيما روت عائشة عندي غلط وذلك أنه لا يجوز عنده إنكاح المرأة ووكيلها مثلها فكيف يعقل بأن توكل وهى عنده لا يجوز إنكاحها ولو قال أنه أمر من ينفذ رأى عائشة فأمرته فأنسكح خرج كلامه صحيحا لأن التوكيل للأب حينئذ والطاعة لعائشة فيصح وجه الخبر على تأويله الذي يجوز عندي لا أن الوكيل وكيل لعائشة رضى الله عنها ولكنه وكيل له فهذا تأويله .

السلام الذى يعتمد به النكاح والخطبة قبل العقد من الجامع
من كتاب التعريض بالخطبة ، ومن كتاب ما يحرم الجمع بينه

(قال الشافعى) رحمه الله صلى الله عليه وآله تعالى النكاح فى كتابه باسمن النكاح والزويج ودلت السنة على أن الطلاق يقع بما يشبه الطلاق ولم نجد فى كتاب ولا سنة إحلال نكاح إلا بنكاح أو تزويج والهة لرسول الله صلى الله عليه وسلم مجمع أن يعتمد له بها تنكاح بأن تهب نفسها له بلا مهر وفى هذا دلالة على أنه لا يجوز النكاح إلا باسم الزويج أو النكاح والفرج محرم قبل العقد فلا يحل أبداً إلا بأن يقول الولي قد زوجتكها أو أنكحتكها ويقول الخاطب قد قبلت تزويجها أو نكاحها أو يقول الخاطب زوجتيها ويقول الولي قد زوجتكها فلا يحتاج فى هذا إلى أن يقول الزوج قد قبلت ولو قال قد ملكتك نكاحها أو نحو ذلك فقبل لم يكن نكاحاً وإذا كانت الهة أو الصدقة تلك بها الأبدان والحرة لا تملك فكيف يجوز الهة فى النكاح ؟ فإن قيل معناها زوجتك قيل فقله قد أحلتها لك أقرب إلى زوجتكها وهو لا يجزئه (قال) وأجب أن يقدم بين يدي خطبته وكل أمر طلبه سوى الخطبة حمد الله تعالى والثناء عليه والصلاة على رسوله عليه الصلاة والسلام والوصية بتقوى الله ثم يخطب وأحب لوالى أن يفعل مثل ذلك وأن يقول ما قال ابن عمر أنكحتك على ما أمر الله به من إمساك معروف أو تسريح بإحسان .

ما يحل من الحرائر ولا يتسرى العبد وغير ذلك من الجامع
من كتاب النكاح وكتاب ابن أبي ليلي ، والرجل يقتل أمته ولها زوج

(قال الشافعى) انتهى الله تعالى بالحرائر إلى أربع تحريرات لأن يجمع أحد غير الذى صلى الله عليه وسلم بين أكثر من أربع والآية تدل على أنها على الأحرار بقوله تعالى « أو ما ملكت أيمانكم » وملك اليمين لا يكون إلا للأحرار الذين يملكون المال والعبد لا يملك المال (قال) فإذا فارق الأربع ثلاثاً ثلاثاً تزوج مكنته فى عدتهن لأن الله تعالى أحل لمن لا امرأة له أربعاً وقال بعض الناس لا ينكح أربعاً حتى تنقضى عدة الأربع لأنى لا أجيز أن يجتمع ماؤه فى خمس أو فى أربعين (قلت) فأنت تزعم لو خلاهن ولم يصبهن أن عليهن العدة فلم يجتمع فىهن ماؤه فأبج له النكاح وقد فرق الله تعالى بين حكم الرجل والمرأة فجعل لإيه الطلاق وعليها العدة فجعله يعد معها ثم ناقضت فى العدة (قال) وأين ؟ قلت إذ جعلت عليه العدة كما جعلتها عليها أيجنب ما تجنب المعتدة من الطبيب والخروج من المنزل ؟ قال لا قلت فلا جعلته فى العدة بمعناها ولا فرق بما فرق الله تعالى به بينه وبينها وقد جعلهن الله منه أبعد من الأجنبية لأنهن لا يخلن له إلا بعد نكاح زوج وطلاق أو موته وعدة تكون بعده والأجنبيات يخلن له من ساعته (قال) ولو قتل المولى أمته أو قتل نفسها فلا مهر لها وإن باعها حيث لا يقدر عليها فلا مهر لها حتى يدفعها إليه وإن طلب أن ييؤمها معه بيتاً لم يكن ذلك على السيد (قال) ولو وطئ رجل جارية ابنه فأولدها كان عليه مهرها وفيها (قال الزنى) قياس قوله أن لا تكون ملكاً لأبيه ولا أم ولد بذلك وقد أجاز أن يزوجه أمته فيولدها فإذا لم تكن له بأن يولدها من حلال أم ولد بقيمة فكيف بوطئ حرام وليس بشريك فيها فيكون فى معنى من اعتق شركاً له فى أمة وهو لا يجعلها أم ولد للشريك إذا أحباها وهو معسر وهذا من ذلك أبعد (قال) وإن لم يجباها فعليه عقرها وحرمت على الابن ولا قيمة له بأن حرمت عليه وقد ترضع امرأة الرجل لبنه

جاريته الصغيرة فتحرم عليه ولائمة له (**فَاللَّشَّائِقِي**) وقال الله تعالى « والذين هم لأمروهم حافظون » الآية وفي ذلك دليل أن الله تبارك وتعالى أراد الأحرار لأن العبد لا يملك مالاً بحال وإنما يضاف إليه ماله وله ما له ماله للبايع إلا أن يشترطه البايع » فدل الكتاب والسنة أن العبد لا يملك مالاً بحال وإنما يضاف إليه ماله كما يضاف إلى الفرس سرجه وإلى الراعي غنمه (**فإن قيل**) فقد روى عن ابن عمر رضي الله عنه أن العبد يسمى (**قيل**) وقد روى خلافه قال ابن عمر رضي الله عنهما لا يضاف الرجل إلا وليده إن شاء باعها وإن شاء صنع لها ما شاء قال ولا يعل أن يسمى عبد ولا من لم يملك فيه الحرية بحال ولا يفسخ نكاح حامل من زنا وأحب أن تملك حتى تضع وقال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم إن امرأى لا تريد لاس قال « طلقها » قل إنى أحبها قال « فأمسكها » وضرب عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلاً وامرأة في زنا وحرص أن يجمع بينهما فأبى التمام .

نكاح العبد وطلاقه من الجامع

من كتاب قديم وكتاب جديد ، وكتاب التعريض

(**فَاللَّشَّائِقِي**) رحمه الله : ونسكح العبد اثنتين واحتج في ذلك بعمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب رضي الله عنهما وقال عمر يطلق تطليقتين وتعنت الأمة حيضتين والى لا تحيض شهرين أو شهرين ونصفاً وقال ابن عمر إذا طلق العبد امرأته اثنتين حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره وعدة الحرة ثلاث حيض والأمة حيضتان وسأل نفع عثمان وزيدا فقال طلقت امرأة لي حرة تطليقتين فقالا حرمت عليك حرمت عليك (**فَاللَّشَّائِقِي**) وهذا كله أقول وإن تزوج عبد بغير إذن سيده فالنكاح فاسد وعليه مهر مثله إذا عتق فإن أذن له فسكح نكاحاً فاسداً ففيها قولان . أحدهما أنه كإذنه له بالتجارة فيعطى من مال إن كان له وإلا فتي عتق والآخر كالصبيان عنه فبإزمه إن بيعه فيه إلا أن يفديه .

باب ما يحرم وما يحل من نكاح الحرائر ومن الإماء والجمع بينهما

وغير ذلك من الجامع من كتاب ما يحرم الجمع بينه

ومن النكاح القديم ومن الإماء ومن الرضاع

(**فَاللَّشَّائِقِي**) رحمه الله أصل ما يحرم به النساء ضربان أحدهما بأسباب والآخر بأسباب من حادث نكاح أو رضاع وما حرم من النسب حرم من الرضاع وحرم الله تعالى الجمع بين الأخنتين ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها ونهى عمر رضي الله عنه عن الأم وابنتها من ملك اليمين وقال ابن عمر وددت أن عمر كان في ذلك أشد مما هو ونهت عن ذلك عائشة وقال عثمان في جمع الأخنتين أما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك فقال رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لو كان إلى من الأمر شيء ثم وجدت رجلاً يفعل ذلك لجعلته نكالا قال الزهري أراه على بن أبي طالب (**فَاللَّشَّائِقِي**) فإذا تزوج امرأة ثم تزوج عليها أختها أو عمتها أو خالتها وإن بدت فسكحها مفسوخ دخل أو لم يدخل ونكاح الأولي ثابت وتحل كل وتحل كل واحدة منهما على الانفراد وإن نسكحها معها فالنكاح مفسوخ وإن تزوج امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها لم تحل له معها لأنها مبهمة وحلت له ابنتها لأنها من الراتب وإن دخل بها لم تحل له أمها ولا ابنتها أبداً وإن وطئ أمته لم تحل له أمها

ولا ابتها أبداً ولا ببطاً أختها ولا عمتها ولا خالتها حتى يحرمها فإن وطئها أحتها قبل ذلك اجتنب التي وطئها آخرها وأحببت أن يحتنب الولي حتى يستبرى الآخرة فإذا اجتمع النكاح وملك اليمين في الختني أو أمة وعمتها أو حالها فالنكاح ثابت لا يفسخه ملك اليمين كان قبل أو بعد وحرم بذلك اليمين لأن النكاح ثبت حقوقاً له وعليه ولو نكحهما معا انسخ نكاحهما ولو اشتراهما معا ثبت ملكهما ولا ينكح أخت امرأته وبشترها على امرأته ولا يملك امرأته غيره ويملك أمته غيره فهذا من الفرق بينهما ولا بأس أن يجمع الرجل بين المرأة وزوجة أبيها وبين امرأة الرجل وابة امرأته إذا كانت من غيرها لأنه لا نسب بينهما .

ما جاء في الزنا لا يحرم الحلال من الجامع ومن اليمين مع الشاهد

(قال الشافعي) رحمه الله الزنا لا يحرم الحلال وقاله ابن عباس (قال الشافعي) لأن الحرام ضد الحلال فلا يقاس شيء على ضده قال لي قائل يقول لو قبلت امرأته ابنة بشهوة حرمت على زوجها أبداً لم قلت لا يحرم الحرام الحلال؟ قلت من قبل أن الله تعالى إنما حرم أمهات نسائكم ونحوها بالنكاح فلم يجوز أن يقاس الحرام بالحلال وقال أجد جماعة وجماعة قلت به وجماعة رجحت به وأحدها نعمة وجعله الله نسباً وصبراً وأوجب حقوقاً وجعله محرماً به لأن امرأتك ولايتها تسافر بهما وجعل الزنا نعمة في الدنيا بالحد وفي الآخرة بالسار إلا أن يعقر ألقبس الحرام الذي هو نعمة على الحلال الذي هو نعمة؟ قلت له فلو قال لك قائل وجدت المطلقة ثلاثاً تحل بجماع زوج فأحلها بالزنا لأنه جماع كجماع كما حرمت به الحلال لأنه جماع وجماع قال إذا نكحني لأن الله تعالى أحلها بإصابة زوج قبل وكذلك ما حرم الله تعالى في كتابه بنكاح زوج وإصابة زوج قال أفيكون شيء يحرمه الحلال ولا يحرمه الحرام فأقول به؟ قلت نعم ينكح أربعة فيحرم عليه أن ينكح من النساء خمسة أفيحرم عليه إذا زنى بأربع شيء من الذماء قال لا ينعمة الحرام مما ينعمة الحلال (قال) وقد تردد فتحرم على زوجها؟ قلت نعم وعلى جميع الخلق وأمتها وأهلها ما لها فيها (قال) فقد أوجدت الحرام يحرم الحلال قلت أما في مثل ما اختلفنا فيه من أمر النساء فلا (قال المزني) رحمه الله تركت ذلك لكثرة وأنه ليس بشيء .

نكاح حرائر أهل الكتاب إمامهم وإمام المسلمين

من الجامع ومن كتاب ما يحرم الجمع بينه ، وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله وأهل الكتاب الذين يحل نكاح حرائرهم اليهود والنصارى دون المجوس والنصابون والسامرة من اليهود والنصارى إلا أن يعلم أنهم يخالفونهم في أصل ما يحلون من الكتاب ويحرمون فيحرمون كالمجوس وإن كانوا يجمعونهم عليه ويتأولون فيختلفون فلا يحرمون فإذا نكحها فهي كالسنة فيما لها وعليها إلا أنهما لا يتوارثان والحد في قذفها التعزير وعبرها على الغسل من الحيض والجنابة والتنظيف بالاستعداد وأخذ الأظفار وينتعهما من الكنيسة والخروج إلى الأعياد كما يمنع المسلمة من إتيان المساجد ومنعها من شرب الخمر وأكل الخنزير إذا كان يتقذر به ومن أكل ما حل إذا تأذى بريجه وإن ارتدت إلى مجوسية أو إلى غير دين أهل الكتاب فإن رجعت إلى الإسلام أو إلى دين أهل الكتاب قبل انقضاء العدة فهما على النكاح وإن انقضت قبل أن ترجع فقد انقطعت العصمة لأنه يصلح أن يتدعى .

باب الاستطاعة للحرائر وغير الاستطاعة

قال الله تعالى « ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات » وفي ذلك دليل أنه أراد الأحرار لأن الملك لهم ولا يحرم من الإماء إلا مسلة ولا يحرم حتى يجتمع شرطان أن لا يجد طول حرة ويخاف العنت إن لم ينكحها والعنت الزنا واحتج بان جابر بن عبد الله قال من وجد صدق امرأة فلا يزوج أمة قال طاوس لا يخل نكاح الحر الأمة وهو يجد صدق الحرة وقال عمرو بن دينار لا يخل نكاح الإمام اليوم لأنه يجد طولا إلى الحرة (قال الشافعي) فإن عقد نكاح حرة وأمة معا قيل يثبت نكاح الحرة وينسخ نكاح الأمة وقيل ينسخان معا وقال في القديم نكاح الحرة جائز وكذلك لو تزوج معها أخته من الرضاع كأنها لم تكن (قال المزني) رحمه الله هذا أقيس وأصح في أصل قوله لأن النكاح يقوم بنفسه ولا يفسد بغيره فهي في معنى من تزوجها وقسطا معها من خمر بدنيار كالنكاح وحده ثابت والقسط الحر والمهر فاسدان ولو تزوجها ثم أيسر لم يفسده ما بعده وحاجتي من لا يفسخ نكاح إماء غير المسلمات فقال لما أحل الله بينهما ولا نفقة لها لأنها مانعة له نفسها بالردة وإن ارتدت من نصرانية إلى يهودية أو من يهودية إلى نصرانية لم تحرم^(١) تعالى نكاح الحرة المسلة دل على نكاح الأمة قلت قد حرم الله تعالى الميتة واستثنى إحلالها للضطر فهل نحل لغير مضر واستثنى من تحريم المشتريات إحلال حرائر أهل الكتاب فهل يجوز حرائر غير أهل الكتاب فلا نحل إماءهم وإماؤهم غير حرائرهم واشترط في إماء المسلمين فلا يجوز له إلا بالشرط وقلت له لم لأحلت الأم كالربيبة وحرمتها بالدخول كالربيبة؟ (قال) لأن الأم مبهمة والشرط في الربيبة (قلت) فهكذا قلنا في التحريم في المشتريات والشرط في تحليل في الحرائر وإماء المؤمنات (قال) والعبد كالحر في أن لا يخل له نكاح أمة كناية وأي صنف حل نكاح حرائرهم حل وطه إماءهم بالملك وما حرم نكاح حرائرهم حرم وطه إماءهم بالملك ولا أكره نكاح نساء أهل الحرب إلا ثلاثا يفتن عن دينه أو يسترق ولده .

باب التعريض بالخطبة من الجامع

من كتاب التعريض بالخطبة ، وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله كتاب الله تعالى يدل على أن التعريض في العدة جائز بما وقع عليه اسم التعريض وقد ذكر^(١) القسم بعضه والتعريض كثير وهو خلاف التصريح وهو تعريض الرجل للمرأة بما يدلها به على إرادته خطبتها بغير تصريح وتخييه بمثل ذلك والقرآن كالدليل إذ أباح التعريض والتعريض عند أهل العلم جائز سرا وعانية على أن السر الذي نهى عنه هو الجماع قال امرؤ القيس :

ألا زعمت بسباسة اقوم أتني كبرت وأن لا يحسن السر أمثالي
كذبت لقد أصي عن المرء عرسه وأمنع عرسى أن يزني بها الخالي

(١) هنا كلام ساقط من الأصل .

(٢) قوله : وقد ذكر القسم بعضه ، كذا بالأصل الذي بيدنا ، ولعل لفظ « القسم » محرفا عن « الأم » أو عن

باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه

(قال الشيخان) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه » وقال عليه الصلاة والسلام لفاطمة بنت قيس « إذا حملت فأذني » قالت فلما حملت أخبرته أن معاوية وأباجهم خطباني فقال « أما معاوية فمملوك لأمال له وأما أباجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه انكحى أسامة » فدلّت خطبته على خطبتهما أنها خلاف الذي نهى عنه أن يخطب على خطبة أخيه إذا كانت قد أذنت فيه فكان هذا فسادا عليه وفي الفساد ما يشبه الإضرار والله أعلم ، وفاطمة لم تكن أخبرته أنها أذنت في أحدهما .

باب نكاح المشرک ومن أسلم وعنده أكثر

من أربع من هذا ، ومن كتاب التعريض بالخطبة

(قال الشيخان) أخبرنا الثقة أحسبه إسماعيل بن إبراهيم عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال أسلم غيلان بن سلمة وعنده عشرة نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « أمسك أربعا وفارق سائرهن » وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل يقال له الديلمي أو ابن الديلمي أسلم وعنده أختان « اختر أيتها شئت وفارق الأخرى » وقال النوفل بن معاوية وعنده خمس « فارق واحدة وأمسك أربعا » قال فعمدت إلى أقدمهن ففارقته (قال الشيخان) رحمه الله وبهذا أقول ولا أبالي أكن في عقدة واحدة أو في عقد متفرقة إذا كان من يمسك منهن يجوز أن يبتدىء نكاحها في الإسلام مالم تنقض العدة قبل اجتماع إسلامهما لأن أبا سفيان وحكيم بن حزام أسما قبل ثم أسلمت امرأتاهما فاستقرت كل واحدة منهما عند زوجها بالنكاح الأول وأسلمت امرأة صفوان وامرأة عكرمة ثم أسما فاستقرتا بالنكاح الأول وذلك قبل انقضاء العدة (قال الشيخان) فإن أسلم وقد نكح أمنا وابنتها معا فدخل بهما لم تحل له واحدة منهما أبدا ولو لم يكن دخل بهما قلنا أمسك أيتها شئت وفارق الأخرى وقال في موضع آخر يمسك الابنة ويفارق الأم (قال المزني) هذا أولى بقوله عندي وكذا قال في كتاب التعريض بالخطبة وقال أولا كانت الأم أو آخر (قال الشيخان) ولو أسلم وعنده أربع زوجات إماء فإن لم يكن معسرا يخاف العنت أو فيهن حرة انفسخ نكاح الإماء وإن كان لا يجد ما يتزوج به حرة ويخاف العنت ولا حرة فيهن اختار واحدة وانفسخ نكاح البواقي ولو أسلم بعضهم بعده فسواء ينتظر إسلام البواقي فمن اجتمع إسلامه وإسلام الزوج قبل مضى العدة كان له الخيار فيهن ولو أسلم الإمام معه وعقن وتخلت حرة وقبى نكاح الإمام فإن أسلمت الحرة انفسخ نكاح الإمام ولو اختار منهن واحدة ولم تسلم الحرة ثبتت ولو عقن قبل أن يسلمن كن كمن ابتدىء نكاحه وهن حرائر (قال) وأبو كان عبد عنده إماء وحرائر مسلمات أو كتابيات ولم يخترن فراقه أمسك اثنتين ولو عقن قبل إسلامه فاخترن فراقه كان ذلك لمن لأنه لمن بعد إسلامه وعددهن عدد الحرائر فيحصين من حين اخترن فراقه فإن اجتمع إسلامه وإسلامهن في العدة فعددهن عدد حرائر من يوم اخترن فراقه وإلا فعددهن عدد حرائر من يوم أسلم متقدم الإسلام منهما لأن النكاح من يومئذ وإن لم يخترن فراقه ولا المقام معخيرين إذا اجتمع إسلامه وإسلامهن معا وإن لم يتقدم إسلامهن قبل إسلامه فاخترن فراقه أو المقام معه ثم أسلمن خير حين يسلمن لأنهن اخترن ولا ولا خيار لمن ولو اجتمع إسلامهن وإسلامه وهن إماء ثم أعقن من ساعتين ثم اخترن فراقه لم يكن ذلك لمن إذا أتى عليهن أقل أوقات الدنيا وإسلامهن وإسلامه مجتمع وكذلك لو كان عتقه وهن معا (قال المزني) رحمه الله ليس

هذا عندى بنى. قد قطع في كتابين بأن لها الخيار أو أصابها فادعت الجاهلة وقال في موضع آخر: إن على السلطان أن يؤجلها أكثر مقامها فيكم يمر بها من أوقات الدنيا من حين أعقت إلى أن جاءت إلى السلطان وقد يبعد ذلك ويقرّب إلى أن يفهم عنها ما تقول ثم إلى انقضاء أجل مقامها ذلك على قدر ما يرى فكيف يبطل خيار إمام. يمتنع إذا أتى عليهن أقل أوقات الدنيا وإسلامهن وإسلام الزوج مجتمع (قال المزني) ولو كان كذلك لما قدرن إذا أعقبن تحت عبد أن يخترن بحال لأنهن لا يقدرن يخترن إلا بمحروف وكل حرف منها في وقت غير وقت الآخر وفي ذلك إبطال الخيار (قال الشافعي) ولو اجتمع إسلامه وإسلام حرتين في العدة ثم عتق ثم أسلمت اثنتان في العدة لم يكن له أن يسلك إلا اثنتين من أى الأربع شاء لا يثبت له بعقد العبودية إلا اثنتان وينكح نكاح أربع إن شاء. وأو أسلم معه أربع فقال قد فسخت نكاحهن مثل فإن أراد طلاقاً فهو ما أراد وإن أراد حله بلا طلاق لم يكن طلاقاً وأحفف ولو كن خمساً فأسلمت واحدة في العدة فقال قد اخترت حبسها حتى قال ذلك لأربع ثبت نكاحهن باختياره وانفسخ نكاح البواقي ولو قال كلأ أسلمت واحدة منكن فقد اخترت فسوخ نكاحهن لم يكن هذا شيئاً إلا أن يريد طلاقاً فإن اختار إسك أربع فقد انفسخ نكاح من زاد عليهن (قال المزني) رحمه الله (١) القياس عندى على قوله أنه إذا أسلم وعنده أكثر من أربع وأسلمن معه ففقد واحدة منهن أو ظاهر أو آلى كان ذلك موقوفاً فإن اختارها كان عليه فيها ما عليه في الزوجات وإن فسوخ نكاحها سقط عنه الظاهر والإبلاء. وجدد بقذفها (قال الشافعي) رحمه الله وأو أسلمن معه فقال لا أختار حبس حتى يختار وأنفق عليهن من ماله لأنه مانع لهن بمقدّم مقدم ولا يطلق عليه السلطان كما يطلق على المولى فإن امتنع مع الحبس عزز وحبس حتى يختار وإن مات امرأته أن يعتدّن الآخر من أربعة أشهر وعشر أو من ثلاث حيض ويوقف لهن الميراث حتى يصطلحن فيه وأو أسلم وعنده وثنية ثم تزوج أختها أو أربعة سواها في عدتها فالنكاح مفسوخ (قال المزني) أشبهه بقوله إن النكاح موقوف كما جعل نكاح من لم تسلم موقوفاً فإن أسلمت في العدة علم أنها لم تزل امرأته وإن انقضت قبل أن تسلم علم أنه لامرأة له فيصح نكاح الأربع لأنه عقدهن ولا امرأة له (قال الشافعي) وأو أسلمت قبله ثم أسلم في العدة أو لم يسلم حتى انقضت فلها نفقة العدة في الوجهين جميعاً لأنها محبوسة عليه متى شاء أن يسلم كانا على النكاح ولو كان هو المسلم لم يكن لها نفقة في أيام كفرها لأنها المانعة لنفسها منه وأو اختلعا فالقول قول مع يمينه وأو أسلم قبل الدخول فلها نصف المهر إن كان حلالاً ونصف مهر مثلها إن كان حراماً وستعة إن لم يكن فرض لها لأن فسوخ النكاح من قبله وإن كانت هى أسلمت قبله فلا شيء لها من صداق ولا غيره لأن الفسخ من قبلها (قل) وأو أسلمنا معا فلها على النكاح وإن قال أسلم أحدنا قبل صاحبه فالنكاح مفسوخ ولا نصف مهر حتى يعلم فإن تداعيا فالقول قولها مع يمينها لأن العقد ثابت فلا يبطل نصف المهر إلا بأن تسلم قبله وإن قالت أسلم أحدنا قبل الآخر وقال هو معا فالقول قوله مع يمينه ولا تصدق على فسوخ النكاح وفيها قول آخر أن النكاح مفسوخ حتى يتصداق (قال المزني) أشبهه بقوله أن لا ينفسخ النكاح بقولها كما لم ينفسخ نصف المهر بقوله (قال المزني) وقد قال لو كان دخل بها فقالت انقضت عدتي قبل إسلامك وقال بل بعد فلا تصدق على فسوخ ما ثبت له من النكاح (قال) ولو كانت عنده امرأة نكحها في الشرك بمجتمعة أو على خيار انفسخ نكاحها لأنه لم ينكحها على الأبد.

(١) قوله: قال المزني، القياس عندى الخ هذه العبارة ثبتت في بعض النسخ، وتأملها مع ما قبلها.

باب الخلاف في إمساك الأواخر

(قال الشافعي) رحمه الله واحتجبت على من يطل الأواخر بقول النبي صلى الله عليه وسلم لابن الدبدي وعنده أختان « اختر أيتهما شئت وفارق الأخرى » وبما قال لنوفل بن معاوية وتخيره غيلان فلو كان الأواخر حراماً ما خيره رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت له أحسن حالة أن يعقدوه بشهادة أهل الأوثان قلت ويروى أنهم كانوا ينكحون في العدة وبغير شهود قال أجل قلت وهذا كله فاسد في الإسلام قال أجل قلت فلما لم يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقد كان عفواً لقوته كما حكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ؟ بعفو الربا إذا فات بقبضه ورد ما بقى لأن الإسلام أدركه كارد ما جاوز أربعاً لأن الإسلام أدركه من معه والعقد كلها لو ابتدأت في الإسلام فاسدة فكيف نظرت إلى فسادها مرة ولم تنظر أخرى فخرج بعض أصحابهم وقال محمد بن الحسن ما علمت أحداً احتج بأحسن مما احتجبت به ولقد خالفت أصحابي فيه منذ زمان وما ينبغي أن يدخل على حديث النبي صلى الله عليه وسلم القياس .

باب ارتداد أحد الزوجين أوها ومن شرك إلى شرك

من كتاب جامع الخطبة ومن كتاب المرتد ومن كتاب ما يحرم الجمع بينه

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا ارتدا أو أحدهما منعا الوطء فإن انقضت العدة قبل اجتماع إسلامهما انفسخ النكاح ولها مهر مثلها إن أصابها في الردة فإن اجتمع إسلامهما قبل انقضاء العدة فهما على النكاح ولو هرب مرتدا ثم رجع بعد انقضاء العدة مسلماً وادعى أنه أسلم قبلها فأنكحت فالقول قولها مع يمينها (قال) ولو لم يدخل بها فارتدت فلا مهر لها لأن الفسخ من قبلها وإن ارتد فلها نصف المهر لأن الفسخ من قبله ولو كانت تحته نصرانية فتمسكت أو تزندقت فكالسنة تريد (وقال) في كتاب المرتد حتى ترجع إلى الذي حلت به من يهودية أو نصرانية ومن دان دين اليهود والنصارى من العرب أو العجم غير بني إسرائيل في فسخ النكاح وما يحرم منه أو يحل كأهل الأوثان (وقال) في كتاب ما يحرم الجمع بينه من ارتد من يهودية إلى نصرانية أو نصرانية إلى يهودية حل نكاحها لأنها لو كانت من أهل الدين الذي خرجت إليه حل نكاحها (وقال) في كتاب الجزية لا ينكح من ارتد عن أصل دين آباءه لأنهم بدلو بغيره الإسلام فخالقوا حالهم عما أذن بأخذ الجزية منهم عليه وأيسح من طعاهم ونسأهم .

باب طلاق الشرك

(قال الشافعي) رحمه الله : وإذا ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح الشرك وأقر أهله عليه في الإسلام لم يجز والله أعلم إلا أن يثبت طلاق الشرك لأن الطلاق يثبت بأبوت النكاح ويسقط بسقوطه فإن أسلموا وقد طلقها في الشرك ثلاثاً لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ولو تزوجها غيره في الشرك حلت له ولمسلم لو طلقها ثلاثاً .

باب عقدة نكاح أهل الذمة من الجامع من ثلاثة كتب

(قال الشافعي) رحمه الله وعقدة نكاح أهل الذمة ومهرهم كأهل الحرب فإن نكح نصراني وثنية أو مجوسية أو نكح وثني نصرانية أو مجوسية لم أنسخ منه شيئاً إذا أسلموا (قال) ولا تحل ذبيحة من ولد من وثني وصرانية

(قال) وقلت لبعض الناس أجزت نكاح الشغار ولم يختلف فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ورددت نكاح المنعة وقد اختلف فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا تحكم أرايت إن عورضت فقول لك نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على خالتها أو على عمتها وهذا اختيار فأجزه فقال لا يجوز لأن عقده منهي عنه قيل وكذلك عقد الشغار منهي عنه (قال المزني) رحمه الله معنى قول الشافعي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار إنما نهى عن النكاح نفسه لا عن الصداق ولو كان عن الصداق لسكان النكاح ثابتاً ولها مهر مثلها .

نكاح المنعة والمحلل من الجامع

من كتاب النكاح والطلاق ومن الإماء على مسائل مالك ومن اختلاف الحديث

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن نكاح المنعة وأكل لحوم الجر الأهلية (قال) وإن كان حديث عبد العزيز بن عمر عن الربيع بن سبرة ثابتاً فهو مبين أن النبي صلى الله عليه وسلم أحل نكاح المنعة ثم قال « هي حرام إلى يوم القيامة » (قال) وفي القرآن والسنة دليل على تحريم المنعة قال الله تعالى « إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن » فلم يحرمهن الله على الأزواج إلا بالطلاق وقال تعالى « فإمسك بمعروف أو تسريح » وقال تعالى « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج » فجعل إلى الأزواج فرقة من عقدوا عليه النكاح مع أحكام ما بين الأزواج فكان بيننا - والله أعلم - أن نكاح المنعة منسوخ بالقرآن والسنة لأنه إلى مدة ثم تجده يفسخ بلا إحداث طلاق فيه ولا فيه أحكام الأزواج .

باب نكاح المحرم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب عن أبان ابن عثمان عن عثمان ابن عفان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا ينكح المحرم ولا ينكح » وقال بعض الناس روي أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة رضي الله عنها وهو محرم قلت رواية عثمان ثابتة وي زيد بن الأصم ابن أختها وسليمان بن يسار عتيقها أو ابن عتيقها يقولان نكحها وهو حلال وثالث وهو سعيد بن المسيب وينفرد عليك حديث عثمان الثابت وقلت ليس أعطيتي أنه إذا اختلفت الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم نظرت فيما فعل أصحابه من بعده فأخذت به وتركته الذي يخالفه ؟ قال بلى قلت فعمرو بن الخطاب وي زيد بن ثابت يردان نكاح المحرم وقال ابن عمر لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا أعلم لها مخالفاً فلم لا قلت به ؟ (قال الشافعي) فإن كان المحرم حاجاً فعني يرمى ويحلق ويطوف بالبيت يوم النحر أو بعده وإن كان معتمراً فحج يطوف بالبيت ويسعى ويحلق فإن نكح قبل ذلك فمفسوخ والرجعة والشهادة على النكاح أيسا بنكاح .

العيب في المنكوحه

من كتاب نكاح الجديد ومن النكاح القديم ومن النكاح والطلاق

إملاء على مسائل مالك ، وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيما رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فسما فلها صداقها وذلك لزوجها غرم على وليها وقال أبو الشعثاء أربع لا يجزئ في النكاح إلا أن تسمى : الجنون ، والجذام ، والبرص ، والقرن (قال الشافعي) القرن المانع للجماع لأنها في غير معنى النساء (قال) فإن اختار فراقها قبل المسيس فلا نصف مهر ولا مئة وإن اختار فراقها بعد المسيس فصدقته أنه لم يعلم فله ذلك ولها مهر مثله بالميس ولا نفقة عليه في عدتها ولا سكنى ولا يرجع بالمهر عليها ولا على وليها لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في التي نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن مسها فلها المهر بما استعمل من فرجها ولم يرد به عليها وهي التي غرته فهو في النكاح الصحيح الذي للزوج فيه الخيار أولى أن يكون للمرأة وإذا كان لها لم يجز أن ينزعهما وليها وقضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في التي نكحت في عدتها أن لها المهر (قال) وما جعلت له فيه الخيار في عقد النكاح ثم حدث بها فله الخيار لأن ذلك المعنى قائم فيها لحقه في ذلك وحق الولد (قال المزني) رحمه الله وكذلك ما فسخ عقد نكاح الأمة من الطول إذا حدث بعد النكاح ففسخه لأنه المعنى الذي يفسخ به النكاح (قال الشافعي) وكذلك هي فيه فإن اختارت فراقه قبل المسيس فلا مهر ولا مئة فإن لم تعلم حتى أصابها فاخترت فراقه فلها المهر مع الفراق والذي يكون به مثل الرقيق بها أن يكون مجبوا فأخيرها مكاتها وأيهما تركه أو وطئ بعد العلم فلا خيار له (وقال) في القديم إن حدث به فلها الفسخ وليس له (قال المزني) أولى بقوله إنهما سواء في الحديث كما كانا فيه سواء قبل الحديث (قال) والجذام والبرص فيما زعم أهل العلم بالطب يعدي ولا تكاد نفس أحد تطيب أن يجامع من هو به ولا نفس امرأة بذلك منه وأما الولد فقلما يسلم فإن سلم أدرك ذلك نسله نسأل الله تعالى العافية والجنون والحبل لا يكون معهما تأدية لحق زوج ولا زوجة بعقل ولا امتناع من محرم وقد يكون من مثله القتل ولوليها منعها من نكاح الجنون كما يمنعها من غير كف ، فإن قيل فهل من حكم بينهما في الخيار أو الفاقة؟ قيل نعم المولى يتمتع من الجماع يمين لو كانت على غير مأثم كانت طاعة الله أن لا يبحث فأرخص له في الخنث بكفارة اليمين فإن لم يفعل وجب عليه الطلاق والعلم محيط بأن الضرر بمباشرة الأجنم والأبرص والجنون والحبل أكثر منها بترك مباشرة المولى ما لم يحنث ولو تزوجها على أنها مسلمة فإذا هي كناية كان له فسخ النكاح بلا نصف مهر ولو تزوجها على أنها كناية فإذا هي مسلمة لم يكن له فسخ النكاح لأنها خير من كناية (قال المزني) رحمه الله هذا يدل على أن من اشترى أمة على أنها نصرانية فأصابها مسلمة فليس للمشتري أن يردّها وإذا اشتراها على أنها مسلمة فوجدتها نصرانية فله أن يردّها .

باب الأمة تفر من نفسها

من الجامع من كتاب النكاح الجديد ومن التعريض بالخطبة
ومن نكاح القديم ومن النكاح والطلاق ، إملاء على مسائل مالك

(قال الشيخ إني) رحمه الله تعالى وإذا وكل بتزويج أمته فذكرت والوكيل أو أحدها أنها حرة فتزوجها ثم علم فله الخيار فإن اختار فراقها قبل الدخول فلا نصف مهر ولا متعة وإن أصابها فلها مهر مثلها كان أكثر مما سمي أو أقل لأن فراقها فسخ ولا يرجع به فإن كانت ولدت فهم أحرار وعليه قيمتهم يوم سقطوا وذلك أول ما كان حكمهم حكم أنفسهم أسيد الأمة ولا يرجع بها على الذي غره إلا بعد أن يفرمها فإن كان الزوج عبدا فولده أحرار لأنه تزوج على أنهم أحرار ولا مهر لها عليه حتى يعتق (قال المزني) وقيمة الولد في معناه وهذا يدل على أن لا غرم على من شهد على رجل بقتل خطأ أو يعتق حتى يفرم للعشيرة له (قال الشيخ إني) رحمه الله وإن كانت هي الغارة رجع عليها به إذا اعتقت إلا أن تكون مكاتبه فيرجع عليها في كتابتها لأنها كالجنابة فإن عجزت فحق تعتق فإن ضررها أحد فألفت جنينا ففيه مافي جنين الحرة (قال المزني) رحمه الله قد جعل الشافعي جنين المكاتبه كجنين الحرة إذا تزوجها على أنها حرة .

الأمة تعتق وزوجها عبد

من كتاب قديم ومن إملاء وكتاب نكاح وطلاق
إملاء على مسائل مالك

(قال الشيخ إني) رحمه الله أخبرنا مالك عن ربيعة عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن بريرة اعتقت فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) وفي ذلك دليل على أن ليس يعبأ بطلاقها إذ خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بيعها في زوجها وروى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان عبداً وعن ابن عباس أنه كان عبداً يقال له مغيث كآني أنظر إليه يطوف خلفها يبكي ودعوه تسيل على لحيتة فقال النبي صلى الله عليه وسلم للعباس رضي الله عنه يا عباس ألا تعجب من حب مغيث بريرة ومن بغض بريرة مغيثاً ؟ فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم « لو راجعته فإنما هو أبو ولدك » فقالت يا رسول الله بأمرك؟ قال « إنما أنا شافع » قالت فلا حاجة لي فيه وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال كان عبداً (قال الشيخ إني) رحمه الله ولا يشبه العبد الحر لأن العبد لا يملك نفسه ولأن للسيد إخراجها عنها ومنعه منها ولا ثقة عليه لولدها ولا ولاية ولا ميراث بينهما فلذلك - والله أعلم - كان لها الخيار إذا اعتقت ما لم يصحبها زوجها بعد العتق ولا أعلم في نأيت الخيار شيئاً يتبع إلا قول حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يمسها (قال) فإن أصابها فادعت الجاهلة ففيها قولان أحدهما أن لا خيار لها والآخر لها الخيار وهذا أحب إلينا (قلت أنا) وقد قطع بأن لها الخيار في كتابين ولا معنى فيها لقولين (قال الشيخ إني) فإن اختارت فراقه ولم يمسها فلا صداق لها فإن أقامت معه فالصداق للسيد لأنه واجب بالعتق ولو كانت في عدة طلاق فلها الفسخ وإن تزوجها بعد ذلك فهي على واحدة وعلى السلطان أن لا يؤجلها أكثر من مقامها فإن كانت صبية فحتى تبلغ ولا خيار لأمة حتى تشكل فيها الحرية ولو اعتق قبل الخيار فلا خيار لها .

أجل العنين والخصى غير المحبوب والختنى

من الجامع من كتاب قديم ومن كتاب التعريض بالخطبة

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن معمر عن الزهرى عن ابن المسيب عن عمر رضى الله عنه أنه أجل العنين سنة (قال) ولا أخفظ ممن لقينته خلافا في ذلك فإن جامع وإلا فرق بينهما وإن قطع من ذكره فبقى منه ما يقع موقع الجماع أو كان خفى يول من حيث يول الرجال أو كان يصيب غيرها ولا يصيبها فسألت فرقته أجلته سنة من يوم أرفعا إلينا (قال) فإن أصابها مرة واحدة فهي امرأته ولا تكون إصابتها إلا بأن يغيب الحشفة أو ما بقى من الذكر في الفرج فإن لم يصبها خبرها السلطان فإن شئت فراقه فسخ نكاحها بغير طلاق لأنه إليها دونه فإن أقامت معه فهو ترك لحقها فإن فارقها بعد ذلك ثم راجعها في العدة ثم سألت أن يؤجل لم يكن ذلك لها (قال المزنى) وكيف يكون عليها عدة ولم تكن إصابة وأصل قوله لو استمتع رجل بامرأة وقالت لم يصبنى وطلق فلها نصف المهر ولا عدة عليها (قال الشافعى) ولو قالت لم يصبنى وقال قد أصبنا فالتقول قوله لأنها تريد فسخ نكاحها وعليه الدين فإن نكح وحلفت فرق بينهما وإن كانت بكرا أربها أربعا من النساء عدولا وذلك دليل على صدقها فإن شاء أحلفها ثم فرق بينهما فإن نكحت وحلفت أقام معها وذلك أن العذرة قد تعود فيها يزعم أهل الخبرة بها إذا لم يبلغ إلى الإصابة (قال الشافعى) ولدرأه الخيار في المحبوب وغير المحبوب من ساعتها لأن المحبوب لا يجماع أبدا والخصى ناقص عن الرجال وإن كان له ذكر إلا أن تكون علمت فلا خيار لها وإن لم يجماعها الصبي أجل (قال المزنى) معناه عندى صبي قد بلغ أن يجماع مثله (قال الشافعى) فإن كان خفى يول من حيث يول الرجل فهو رجل يتزوج امرأة وإن كانت هي تبول من حيث تبول المرأة فهي امرأة تزوج رجلا وإن كان مشكلا لم يزوج وقيل له أنت أعلم بنفسك فأيهما شئت أنكحكك عليه ثم لا يكون لك غيره أبدا (قال المزنى) فأيهما تزوج وهو مشكل كان لصاحبه الخيار لتقصه قياسا على قوله في الخصى له الذكر إن لها فيه الخيار لتقصه .

الإحصان الذى به يرجم من زنى

من كتاب التعريض بالخطبة وغير ذلك

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى فإذا أصاب الحر البالغ أو أصيبت الحرة البالغة فهو إحصان في التملك وغيرها لأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا فلو كان المشرك لا يكون محصنا كما قال بعض الناس لما رجم صلى الله عليه وسلم غير محصن .

الصدقات مختصر من الجامع من كتاب الصداق

ومن كتاب النكاح ومن كتاب اختلاف مالك والشافعى

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى ذكر الله الصداق والأجر في كتابه وهو المهر قال الله تعالى « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو ترضوا لهن فريضة » فدل أن عقدة النكاح بالكلام وأن ترك الصداق لا يفسدها فلو عقد بمجهول أو بحرام ثبت النكاح ولها مهر مثلها وفي قوله تعالى « وآتيتهم إحداهن قطارا » دليل على أن لا وبت

للصدّاق يحرم به تركه النهي عن التّكثير وتركه حد القليل وقال صلى الله عليه وسلم « أدوا العلائق » قيل يا رسول الله « وما العلائق؟ » قال « ما تراعى به الأهلون » (قيل) ولا يقع اسم علق إلا على ماله قيعة وإن قلت مثل الفلاس وما أشبهه وقال صلى الله عليه وسلم لرجل « التمس ولو خاتما من حديد » فالتمس فلم يجد شيئا فقال « هل معك شيء من القرآن؟ » قال نعم سورة كذا وسورة كذا فقال « قد زوجتكها بما معك من القرآن » وبنّا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من استحل بدمهم فقد استحل » وأن عمر بن الخطّاب رضى الله عنه قال في ثلاث قبضات زيب مهر وقال ابن المسيب لو أصدقها سوطا جاز وقال ربيعة درهم قال قلت له فأقل؟ قال نعم وحية حنطة أو قبضة حنطة (قال الشيخ زيني) فما جاز أن يكون ثمنها شيء أو مبيعا بشيء أو أجرة لشيء جاز إذا كانت المرأة مالكة لأمرها .

الجعل والإجارة

من الجامع من كتاب الصدّاق وكتاب النكاح

من أحكام القرآن ومن كتاب النكاح القديم

(قال الشيخ زيني) رحمه الله تعالى وإذا أنكح صلى الله عليه وسلم بالقرآن فلو نسكحها على أن يعلمها قرآنا أو يأتيها بعندها الآتي فعلمها أو جاءها بالآتي ثم طلقها قبل الدخول رجعت عليها بنصف أجر التعليم (قال المزني) وبنصف أجر الحوى بالآتي فإن لم يعلمها أو لم يأتيها بالآتي رجعت عليه بنصف مهر مثلها لأنه ليس له أن يخلو بها يعلمها (قال المزني) وكذا لو قال نسكحت على خياطة ثوب بعينه فهلك الثوب فله مهر مثلها وهذا أصح من قوله لو مات رجعت في ماله بأجر مثله في تعليمه .

صدّاق ما يزيد بيدنه وينقص

من الجامع وغير ذلك من كتاب الصدّاق ونكاح القديم

ومن اختلاف الحديث ومن مسائل شتى

(قال الشيخ زيني) رحمه الله : وكل ما أصدقها فملكته بالعقدة وضمنته بالدفع فلهما زيادته وعليها نقصانه فإن أصدقها أمة أو عبدا صغيرين فكبرا أو أعيين فأبصرا ثم طلقها قبل الدخول فعلمها نصف قيمتهما يوم قبضهما إلا أن تشاء دفعهما زائدين فلا يكون له إلا ذلك إلا أن تكون الزيادة غيرتهما بأن يكونا كبرا كبيرا بعيدا فالصغير يصالح لما يصلح له الكبير فيكون له نصف قيمتهما وإن كانا ناقصين فله نصف قيمتهما إلا أن يشاء أن يأخذهما ناقصين فليس لها منه إلا أن يكونا بصاحان لما لا يصلح له الصغير في نحو ذلك وهذا كله مالم يقض له القاضى بنصفه تتكون هي حينئذ ضامنة لما أصابه في يدبها فإن طلقها والنخل مطعمة فأراد أخذ نصفها بالطلع لم يكن له ذلك وكانت كالجزارية الحبلى والشاة الماخض ومخالة لهما في أن الإطلاع لا يكون مغيرا للنخل عن حالها فإن شئت أن تدفع إليه نصفها فليس له إلا ذلك وكذلك كل شجر إلا أن يرقل الشجر فيصير قحاما فلا يلزمه وليس لها ترك الثمرة على أن تستعينها ثم تدفع إليه نصف الشجر لا يكون حقه معجلا فتؤخره إلا أن يشاء ولو أراد أن يؤخرها إلى أن تجد الثمرة لم يكن ذلك عليها وذلك أن النخل والشجر يزيدان إلى الجداد وأنه لما طلقها وفيها

الزيادة كان محولا دونها وكانت هي المالكه دونه وحقه في قيمته (قال المزني) ليس هذا عندى بشئ . لأنه يحرم بيع النخل قد أبرت فيكون ثمرها للبايع حتى يستجيبها والنخل المشتري معجلة ولو كانت مؤخرة ما جاز بيع عين مؤخرة فلما جازت معجلة وثمر فيها جاز رد نصفها للزوج معجلا وثمر فيها وكان رد نصف في ذلك أحق بالجواز من الشراء فإذا جاز ذلك في الشراء جاز في الرد (قال الشافعي) وكذلك الأرض تزورها أو تفرسها أو تخرمها (قال المزني) الزرع مضر بالأرض متقص لها وإن كان لحصاده غاية فله الخيار في قبول نصف الأرض مستغصة أو القبة والزرع لها وليس ثمر النخل مضرا بها فله نصف النخل وثمرها وأما التراس فليس بشئ لهما لأن لهما غاية فإرقان فيها مكانهما من جداد وحصاد وليس كذلك التراس لأنه ثابت في الأرض فله نصف قيمتها وأما الحرث فزيادة لها فليس عليها أن تعطيه نصف مازاد في ملكها إلا أن تشاء وهذا عندى أشبه بقوله وبالله التوفيق (قال الشافعي) ولو ولدت الأمة في يديه أو نتجت الماشية فقضت عن حالها كان الولد لها دونه لأنه حدث في ملكها فإن شئت أخذت أنصافها ناقصة وإن شئت أخذت أنصاف قيمتها يوم أصدقها (قال المزني) هذا قياس قوله في أول باب ماجاء في الصداق في كتاب الأم وهو قوله وهذا خطأ على أصله (قال الشافعي) فإن أصدقها عرضا بعينه أو عبدا فملك قبل أن يدفعه فلها قيمته يوم وقع السكاح فإن طلبته فتمتعها فهو غاصب وعليه أكثر ما كان قيمة (قال المزني) قد قال في كتاب الخلع لو أصدقها دارا فاحترق قبل أن تقبضها كان لها الخيار في أن ترجع بمهر مثلها أو تسكون لها العرصة بخصتها من المهر وقال فيه أيضا لو خلعها على عبد بعينه فمات قبل أن يقبضه رجع عليها بمهر مثلها كما يرجع لو اشتراه منها فمات رجع باليمن الذي قبضت (قال المزني) هذا أشبه بأصله لأنه يجعل بدل النكاح وبدل الخلع في معنى بدل البيع المستهلك فإذا بطل البيع قبل أن يقبض وقد قبض البدل واستهلك رجع بقيمة المستهلك وكذلك النكاح والخلع إذا بطل بدلها رجع بقيمتها وهو مهر المثل كالبيع المستهلك (قال) ولو جعل ثمر النخل في قوارير وجعل عليها صفرا من صقر نخلها كان لها أخذه ونزعها من القوارير فإذا كان إذا نزع فسد ولم يبق منه شيء ينفق به كان لها الخيار في أن تأخذه أو تأخذ منه مثله ومثل صفره إن كان له مثل أو قيمته إن لم يكن له مثل ولو ربه رب من عنده كان لها الخيار في أن تأخذه وتزعم ما عليه من الرب أو تأخذ مثل الثمر إذا كان إذا خرج من الرب لا يبق بإبسا بقاء الثمر الذي لم يصبه الرب أو يتغير طعمه (قال) وكل ما أصيب في يديه بفعله أو غيره فهو كالتعاصب فيه إلا أن تسكون أمة فيطأها فتلد منه قبل الدخول ويقول كنت أراها لا تملك إلا نصفها حتى أدخل فيقوم الولد عليه يوم سقط ويلحق به ولها مهرها وإن شامت أن تسترقها فهي لها وإن شامت أخذت قيمتها منه أكثر ما كانت قيمة ولا تسكون أم ولد له وإنما جعلت لها الخيار لأن الولادة تنيرها عن حالها يوم أصدقها (قال المزني) وقد قال ولو أصدقها عبدا فأصابته عيبا فردته أن لها مهر مثلها وهذا بقوله أولى (قال المزني) وإذا لم يخاف قوله أن لها الرد كالرد في البيع بالعيب فلا يجوز أخذ قيمة ماردت في البيع وإنما ترجع إلى مادفت فإن كان فدا بقيمتها وكذلك البضع عنده كالبيع الفائم وعمما يؤكد ذلك أيضا قوله في الخلع لو خلعها بعد فأصاب به عيبا أنه يرده ويرجع بمهر مثلها فسوى في ذلك بينه وبينها وهذا بقوله أولى (قال الشافعي) ولو أصدقها شقة من دار ففيه

الشفعة بمهر مثلها لأن التزويج في عامة حكمه كالبيع واختلف قوله في الرجل يتزوجها بعد يساوى ألفا على أن زادته ألفا ومهر مثلها يبلغ ألفا فأبطله في أحد القولين وأجازوه في الآخر وجعل ما أصاب قدر المهر من العبد مهرًا وما أصاب قدر الألب من العبد مبيعًا (قال المزني) أشبهه عندى بقوله أن لا يجيزه لأنه لا يجيز البيع إذا كان في عقده كراء ولا الكتابة إذا كان في عقدها بيع ولو أصدقها عبداً فدبرته ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع في نصفه لأن الرجوع لا يكون إلا بإخراجها إياه من ملكها (قال المزني) قد أجاز الرجوع في كتاب التدبير بغير إخراج له من ملكه وهو بقوله أولى (قال المزني) إذا كان التدبير وصية له برفقته فهو كولو أوصى لغيره برفقته مع أن رد نصفه إليه إخراج من الملك (قال الشافعي) ولو تزوجها على عبد فوجد حراً فعليه قيمته (قال المزني) هذا غلط وهو يقول لو تزوجها بشيء فاستحق رجعت إلى مهر مثلها ولم تكن لها قيمته لأنها لم تملكه فهي من ملك قيمة الحر أريد (قال الشافعي) وإذا شاهد الزوج الولي والمرأة أن المهر كذا وبلغن أكثر منه فاختلف قوله في ذلك فقال في موضع السر وقال في غيره العلانية وهذا أولى عندى لأنه إنما ينظر إلى العقود وما قبلها وعد (قال الشافعي) وإن عقد عليه السكاح بعشرين يوم الخميس ثم عقد عليه يوم الجمعة بثلاثين ووطبتهما معا فبها لها لأنهما نكحان (قال المزني) رحمه الله للزوج أن يقول كلن الفراق في السكاح الثاني قبل الدخول فلا يلزمه إلا مهر ونصف في قياس قوله (قال الشافعي) ولو أصدق أربع نسوة ألفاً قسمت على قدر مهرهن كما لو اشترى أربعة أعبد في صفقة فيكون الثمن مقسوماً على قدر قيمتهن (قال المزني) رحمه الله نظيرهن أن يشتري من أربع نسوة من كل واحدة عبداً بمن واحد فتجهل كل واحدة منهن بمن عبدها كما جهلت كل واحدة منهن مهر نفسها وفساد المهر بقوله أولى (قال الشافعي) رحمه الله ولو أصدق عن ابنه ودفع الصداق من ماله ثم طلق فللابن النصف كما لو وهبه له فقبضه ولو تزوج المولى عليه بغير أمر وليه لم يكن له أن يجزئ السكاح وإن أصابها فلا صداق لها ولا شيء تستحل به إذا كنت لا أجعل عليه في ساعة يشتريها فيتلغها شيئاً لم أجعل عليه بالإصابة شيئاً .

باب التفويض

من الجامع من كتاب الصداق ومن النكاح القديم ، ومن الإملاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى التفويض الذي من تزوج به عرف أنه تفويض أن يتزوج الرجل المرأة التي المالكة لأمرها برضاها ويقول لها أنزوجك بغير مهر فالسكاح في هذا ثابت فإن أصابها فلها مهر مثلها وإن لم يصبا حتى طلقها فلها المنة وقال في القديم بدلا من العقدة ولا وقت فيها واستحسن بقدر ثلاثين درهما أو مائتي الدرهم بقدر الزوجين فإن مات قبل أن يسمى مهرًا أو ماتت فسواء وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « باني هو وأمي » أنه قضى في بروع بنت واشق ونسكت بغير مهر فمات زوجها فقضى لها بمهر نسائها وبالميراث فإن كان يثبت فلا حجة في قول أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم يقال مرة عن معقل بن يسار ومرة عن معقل ابن سنان ومرة عن بعض بني أشجع وإن لم يثبت فلا مهر ولها الميراث وهو قول علي وزيد وابن عمر (قال) ومضى طلبت المهر فلا يلزمه إلا أن يفرضه السلطان لها أو يفرضه هو لها بعد علمها بصداق مثلها فإن فرضه فلم ترضه حتى فارقها لم يكن إلا ما اجتمعا عليه فيكون كما لو كان في العقدة وقد يدخل في التفويض وليس بالتفويض المعروف وهو مخالف لما قبله

وهو أن تقول له أنزوجك على أن تفرض لي ماشئت أنت أو شئت أنا فهذا كالصداق الفاسد فلها مهر مثلها (قال المزني) رحمه الله هذا بالتقويض أشبه .

تفسير مهر مثلها

من الجامع من كتاب الصداق وكتاب الإملاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله ومتى قلت لها مهر نساها فإنما أعنى نساء عصبتها وليس أمها من نساها وأعنى نساء بلدها ومهر من هو في مثل سنها وعملها وحملها وقبيلها ويسرها وعسرها وأتبعها وصراحتها وبكرها كانت أو ثيبا لأن المهور بذلك تختلف وأجعله نقداً كاه لأن الحكم بالقيمة لا يكون بدین فإن لم يكن لها نسب فمهر أقرب الناس منها شها فيما وصفت وإن كان نساؤها إذا نسكنهن في عشائرن خففن خفت في عشرتها .

الاختلاف في المهر

من كتاب الصداق

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا اختلف الزوجان في المهر قبل الدخول أو بعده تخالفا ولها مهر مثلها وبدأت بالرجل وهكذا الزوج وأبو الصبية البكر وورثة الزوجين أو أحدهما والقول قول المرأة ما قبضت مهرها لأنه حق من الحقوق فلا يزول إلا بإقرار الذي له الحق ومن إليه الحق فإن قالت المرأة الذي قبضت هدية وقال بل هو مهر فقد أقرت بما وادعت ملكه فالقول قوله (قال) ويبدأ بدفع المهر إلى أبي البكر صغيرة كانت أو كبيرة التي يلي أبوها بضعها ومالها .

الشرط في المهر

من كتاب الصداق ومن كتاب الطلاق ، ومن الإملاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا عقد النكاح بألف على أن لأبيها ألفاً فالمر فاسد لأن الألف ليس بمهر لها ولا يحق له باشتراطه إياه ولو نكح امرأة على ألف وعلى أن يعطى أباه ألفاً كان جائزا ولها متعه وأخذها منه لأنها هبة لم تقبض أو وكالة ، ولو أسدقها ألفاً على أن لها أن تخرج أو على أن لا يخرجها من بلدها أو على أن لا ينكح عليها أو لا يتسرى أو شرطت عليه منع ماله أن يفعله فلها مهر مثلها في ذلك كله فإن كان قد زادها على مهر مثلها وزادها الشرط أبطلت الشرط ولم أجعل لها الزيادة فساد عقد المهر بالشرط ألا ترى لو اشترى عبدا بمائة دينار وزق خمر ثبات العبد في يد المشتري ورضى البائع أن يأخذ المائة ويطلق الخمر لم يكن له ذلك لأن الثمن انعقد بما لا يجوز قبضه وكانت له قيمة العبد ولو أسدقها دارا واشترط له أو لهما الخيار فيها كان المهر فاسدا (قال) ولو ضمن فقهاء أبو الزوج عشر سنين في كل سنة كذا لم يجوز ضمان ما لم يجب وأنه مرة أقل ومرة أكثر وكذلك لو قال ضمننت لك ما دأبت به فلانا أو ماوجب لك عليه لأنه ضمن ما لم يكن وما يجب .

عفو المهر وغير ذلك

من الجامع ومن كتاب الصداق ، ومن الإملاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله : قال الله تعالى « فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح » (قال) والذي بيده عقدة النكاح الزوج وذلك أنه إنما يعفو من ملك فيجعل لها مآءاً وجب لها من نصف المهر أن تعفو وجعل له أن يعفو بأن يتم لها الصداق وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أن الذي بيده عقدة النكاح الزوج وهو قول شريح وسعيد بن جبير وروى عن ابن المسيب وهو قول مجاهد (قال الشافعي) رحمه الله فأما أبو البكر وأبو الحجاج عليه فلا يجوز عفوها كما لا يجوز لها هبة أموالها وأى الزوجين عفا عما في يديه فله الرجوع قبل الدفع أو الرد والتام أفضل (قال) ولو وهبت له صداقاً ثم طلقها قبل أن يمسا فيها فولان أحدهما يرجع عليها بنصفه والآخر لا يرجع عليها بشيء ملسكه (قال المزني) رحمه الله : وقال في كتاب القديم لا يرجع إذا قبضته فوهبته له أو لم تقبضه لأن هبتها له إبراء ليس كاستهلاكها إياه لو وهبته لغيره فبأى شيء يرجع عليها فيما صار إليه ؟ (قال) وكذلك إن أعطاها نصفه ثم وهبت له النصف الآخر ثم طلقها لم يرجع بشيء ولا أعلم قولاً غير هذا إلا أن يقول قائل هبتها له كهبته لغيره والأول عندنا أحسن والله أعلم ولكل وجه (قال المزني) والأحسن أولى به من الذي ليس بأحسن والقياس عندى على قوله ماقال في كتاب الإملاء إذا وهبت له النصف أن يرجع عليها بنصف ما بقى (قال الشافعي) رحمه الله وإن خالعتة بشيء مما عليه من المهر فما بقى فعليه نصفه (قال المزني) هذا أخيه بقوله لأن النصف مشاع فيما قبضت وبقي (قال) فأما في الصداق غير المسمى أو الفاسد فالبراءة في ذلك باطلة لأنها أبرأته مما لا تعلم (قال) ولو قبضت الفاسد ثم ردت عليه كانت البراءة باطلة ولها مهر مثلها إلا أن يكون بعد معرفة المهر أو يعطيها ما تستيقن أنه أقل وتحللها مما بين كذا إلى كذا أو يعطيها أكثر وتحللها مما بين كذا إلى كذا .

باب الحكم في الدخول وإغلاق الباب وإرخاء الستر

من الجامع ومن كتاب عشرة النساء ومن كتاب الطلاق القديم

(قال الشافعي) رحمه الله وليس له الدخول بها حتى يعطيها المال فإن كان كله ديناً فله الدخول بها وتؤخر يوماً ونحوه لصلح أمرها ولا يجوزها ثلاثاً إلا أن تكون صغيرة لا تختمل الجماع فيحتمل أهلها حتى تختمل والصداق كالدين سواء وليس عليه دفع صداقها ولا نفقتها حتى تكون في الحال التي يجامع مثلها ويغلي بينها وبينه وإن كانت بالعة فقال لا أدفع حتى تدخلوها وقالوا لا ندخلها حتى تدفع فأيهما تطوع أجبرت الآخر فإن امتنعوا معاً أجبرت أهلها على وقت يدخلونها فيه وأخذت الصداق من زوجها فإذا دخلت دفعته إليها وجعلت لها النفقة إذا قالوا ندفعها إليه إذا دفع الصداق إليها وإن كانت نضوا أجبرت على الدخول إلا أن يكون من مرض لا يجامع فيه مثلها فتتمهل وإن أفضاها فلم تلتئم فعليه ديتها ولها المهر كاملاً ولها منه أن يصيد بها حتى تبرأ البرء الذي إن عاد لم ينكأها ولم يزد في جرحها والقول في ذلك قولها فإن دخلت عليه فلم يمسا حتى طلقها فلها نصف المهر لقول الله تعالى « وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم » فإن احتج محتج بالأثر عن عمر رضى الله عنه في إغلاق الباب وإرخاء الستر أنه يجب المهر فنقول عمر ما ذنبهن لو جاء بالعجز من قبلكم ؟ فأخبر أنه يجب إذا خلت

بينه وبين نفسها كوجوب الثمن بالقبض وإن لم يلق بابا ولم يرخ ستر (قال) وسواء طال مقامه معها أو قصر
لا يجب المهر وندة إلا بالميسر نفسه (قال المزني) رحمه الله قد جاء عن ابن مسعود وابن عباس معنى ما قال
الشافعي وهو ظاهر القرآن .

باب المتعة

من كتاب الطلاق قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله جعل الله المتعة للمطلقات وقال ابن عمر لكل مطلقة متعة إلا التي فرض لها ولم
يدخل بها فحسبها نصف المهر (قال) فالمتعة على كل زوج طلق ولكل زوجة إذا كان الفراق من قبله أو يتم به
مثل أن يطلق أو يخالع أو يملك أو يفارق وإذا كان الفراق من قبله فلا متعة لها ولا مهر أيضا لأنها ليست بتطقة
وكذلك إذا كانت أمة فباعها سيدها من زوجها فهو أفسد النكاح ببيعها إياها منه فأما المالاعة فإن ذلك منه ومنها
ولأنه إن شاء أسكنها فهي كالطالقة وأما امرأة العنين فلو شابت أقامت معه ولها عندي متعة والله أعلم (قال المزني)
رحمه الله هذا عند غلط عليه وقياس قوله لاحق لها لأن الفراق من قبلها دونه .

الوليمة والنثر

من كتاب الطلاق إملأه على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله الوليمة التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة على إملاك أو نفاس أو ختان أو حادث
سرور فدعى إليها رجل فاسم الوليمة يقع عليها ولا أرخص في تركها ومن تركها لم يبن لي أنه عاص كما يبين لي
في وليمة العرس لأنني لأعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الوليمة على عرس ولا أعلمه أو لم على غيره وأولم على
صفية رضي الله عنها في سفر بسوق وتم وقال لعبد الرحمن « أو لم ولو بشاة » (قال) وإن كان المدعو صائما أجاب
الدعوة وبرك وانصرف وليس بحتم أن يأكل وأحب لو فعل وقد دعى ابن عمر رضي الله عنهما فجلس ووضع
الطعام فمد يده وقال خذوا بسم الله ثم قبض يده وقال إني صائم (قال) فإن كان فيها المعصية من السكر أو الخمر
أو ما أشبهه من المعاصي الظاهرة نهاهم فإن نخروا ذلك عنه وإلا لم أحب له أن يجلس فإن علم ذلك عندهم لم أحب له أن
يجيب فإن رأى صورا ذات أرواح لم يدخل إن كانت منصوبة وإن كانت توطأ فلا بأس فإن كان صور الشجر فلا
باس وأحب أن يجيب أخاه وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لو أهدى إلى ذراع لقبلت ولو دعيت إلى كراع
لأجبت » (قال) في نثر الجوز واللوز والسكر في العرس لو ترك كان أحب إلى لأنه يؤخذ بخلسة ونهية ولا يبين أنه
حرام إلا أنه قد يغلب بعضهم بعضا فآخذ من غيره أحب إلى صاحبه .

مختصر القسم ونشوز الرجل على المرأة

من الجامع ومن كتاب عشرة النساء ومن كتاب نشوز المرأة على الرجل

ومن كتاب الطلاق من أحكام القرآن ومن الإملاء

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » (قال الشافعي) وجماع
المعروف بين الزوجين كف المكره وإعفاء صاحب الحق من المؤنة في طلبه لا يظهر السكرانية في تأديته فأيهما

مطل بتأخيره فطل القنى ظلم وتوفى صلى الله عليه وسلم عن تسع وكان يقسم لثمان ووهبت سودة يومها لعائشة رضى الله عنهن (قال الشافعي) وهذا نقول ويجبر على القسم فأما الجماع فموضع تلذذ ولا يجبر أحد عليه قال الله تعالى « وإن تستطيخوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالعلقه » (قال) بعض أهل التفسير إن تستطيخوا أن تعدلوا بما في القلوب لأن الله تعالى يحاوزه « فلا تميلوا » لا تتبعوا أهواءكم أفعالكم فإذا كان الفعل والقول مع الأهواء فذلك كل الميل وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم فيقول « اللهم هذا قسمي فيما أملك وأنت أعلم فيما لا أملك » يعنى والله أعلم فيما لا أملك قلبه (قال) وبلغنا أنه كان يطاق به محمولا في مرضه على نسائه حتى حله (قال) وعماد القسم الليل لأنه سكن فقال « أزواجا لتسكنوا إليها » فإن كان عند الرجل حرائر مسلمات وذميات فهن في القسم سواء (قال) ويقسم للحررة ليلتين وللأمة ليلة إذا خلى المولى بينه وبينها في ليلتها ويومها وللأمة أن تخله من قسمها دون المولى ولا بجامع المرأة في غير يومها ولا يدخل في الليل على التي لم يقسم لها (قل) ولا بأس أن يدخل عليها بالنهار في حاجة ويعودها في مرضها في ليلة غيرها فإذا ثقلت فلا بأس أن يقم عندها حتى تخف أو تموت ثم يوفى من بقي من نسائه مثل ما أقام عندها وإن أراد أن يقسم ليلتين ليلتين أو ثلاثا ثلاثا كان ذلك له وأكره مجاوزة الثلاث ويقسم للمريضة والرتقاء والحائض والنفساء ولأنى آلى أو ظاهر منها ولا يقربها حتى يكفر لأن في مبيتها سكى وإلغا وإن أحب أن يلزم منزلا يأتيه فيه كان ذلك له عليهن فأيتين امتنعت سقط حقها وكذلك المتنتعة بالجنون (قال) وإن سافرت بإذنه فلا قسم لها ولا نفقة إلا أن يكون هو أشخصها فيلزمه كل ذلك لها وعلى ولي المجنون أن يطوف به على نسائه أو يأتيه بهن وإن عمد أن يجور به أثم فإن خرج من عند واحدة في الليل أو أخرجه سلطان كان عليه أن يوفئها ما بقي من ليلتها وليس للاماء قسم ولا يعطن وإذا ظهر الإضرار منه بامرأته أسكنها إلى جنب من تق به وليس له أن يسكن امرأتين في بيت إلا أن تشاء وله معها من شهود جنازة أمها وأبيها وولدها وما أحب ذلك له .

باب الحال التي يختلف فيها حال النساء

من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن ومن نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في قول النبي صلى الله عليه وسلم لأُم سلمة رضى الله عنها « إن شئت سعت عندك وسعت عندهن وإن شئت ثلثت عندك ودرت » دليل على أن الرجل إذا تزوج البكر أن عليه أن يقم عندها سبعا والتيب ثلاثا ولا يحتسب عليه بها نساؤه إلا أنى عنده قباها وقال أنس بن مالك للبكر سبع وللتيب ثلاث قال ولا أحب أن يتخلف عن صلاة مكتوبة ولا شهود جنازة ولا يركن بفعله ولا إجابة دعوة .

القسم للنساء إذا حضر سفر

من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن ومن نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا عبيد الله بن محمد بن علي بن شافع أحسبه عن الزهري « شك الزنى » عن عبيد الله عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أفرع بين نسائه فأيتين خرج سبعا خرج بها (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك إذا أراد أن يخرج باثنين أو أكثر أفرع وإن خرج

واحدة بغير فزعة كان عليه أن يقسم لمن بقى بقدر مفيه مع القى خرج بها ولو أراد السفر لنقله لم يكن له أن ينتقل بواحدة إلا أوفى البواقي مثل مقامه معها ولو خرج بها مسافراً بقرعة ثم أزمع المقام لنقله احتسب عليها مقامه بعد الإجماع .

باب نشوز المرأة على الرجل

من الجامع من كتاب نشوز الرجل على المرأة ومن كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى «واللاتي تخافون نشوزهن» الآية (قال) وفي ذلك دلالة على اختلاف حال المرأة فيما تعانق فيه وتعاقب عليه فإذا رأى منها دلالة على الخوف من فعل أو قول وعظها فإن أبدت نشوزاً هجرها فإن أقامت عليه ضربها وقد يحتمل « تخافون نشوزهن » إذا نشزن فخنتم لجأتهن في النشوز أن يكون لهن جميع العظة والهجر والضرب وقال عليه السلام « لا تضربوا إماء الله » قال فأنتم عمر رضى الله عنه فقال يا رسول الله ذكر النساء على أزواجهن فأذن في ضربهن فأطاف بآل محمد نساء كثير كلهن يشتكين أزواجهن فقال صلى الله عليه وسلم « لقد أطاف بآل محمد سبعون امرأة كلهن يشتكين أزواجهن فلا تجدون أولئك خياركم » ويحتمل أن يكون قوله عليه السلام قبل نزول الآية بضربهن ثم أذن فجعل لهم الضرب فأخبر أن الاختيار ترك لضرب .

باب الحكم في الشقاق بين الزوجين

من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن ومن نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله فلما أمر الله تعالى فيما خفنا الشقاق بينهما بالحكمين دل ذلك على أن حكمهما غير حكم الأزواج فإذا اشقبه حالها فلم يفعل الرجل الصالح ولا الفرقة ولا المرأة تأدية الحق ولا القدية وصارا من القول والفعل إلى ما لا يعمل لها ولا يحسن وتعاديا بعث الإمام حكماً من أهله وحكماً من أهلها مأمورين برضا الزوجين وتوكلتهما إياهما بأن يجمعا أو يفرقا إذا رآيا ذلك واحتج بقول على بن أبي طالب رضى الله عنه ابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها ثم قال للحكمين هل تدريان ما عليكما ؟ عليكما أن تجمعا إن رأيتهما أن تفرقا إن رأيتهما أن تفرقا فقالت المرأة رضيت بكتاب الله بما على فيه ولى فقال الرجل أما الفرقة فلا فقال على كذبت والله حق تفرقا بمثل الذى أقرت به فدل أن ذلك ليس للحاكم إلا برضا الزوجين ولو كان ذلك لبعث بغير رضاهما (قال) ولو فوضا مع الخلع والفرقة إلى الحكمين الأخذ لكل واحد منهما من صاحبه كان على الحكمين الاجتهاد فيما يريانه أنه صلاح لها بعد معرفة اختلافهما ولو غاب أحد الزوجين ولم يفسخ الوكالة أمضى الحكمان رأيهما وأههما غلب على عقله لم يعض الحكمان بينهما شيئاً حتى يفيق ثم يحدث الوكالة وعلى السلطان إن لم يرضيا حكمين أن يأخذ لكل واحد منهما من صاحبه ما يلزم ويؤدب إيهما رأى أدبه إن امتنع بقدر ما يجب عليه (وقال) في كتاب الطلاق من أحكام القرآن ولو قال قائل نجبرهما على الحكمين كان مذهبا (قال المزني) رحمه الله هذا ظاهر الآية والقياس ما قال على رضى الله عنه لأن الله تعالى جعل الطلاق للأزواج فلا يكون إلا لهم (قال الشافعي) رحمه الله : ولو استكرهها على شيء أخذ منها على أن طلقها وأقامت على ذلك بينة رد ما أخذته ولزمه ما طلق وكانت له الرجعة .

﴿ كتاب الخلع ﴾

باب الوجه الذى تحل به الفدية من الجامع من الكتاب والسنة ، وغير ذلك

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى قال الله « ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتكمهن شيئا » الآية وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابه فقال من هذه ؟ فقالت أنا حبيبة بنت سهل لا أنا ولا ثابت لزوجها فلما جاء ثابت قال له صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة تذكر ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني عندي فقال عليه الصلاة والسلام « خذ منها » فأخذ منها وجلس في أهلها (قال الشافعى) رحمه الله وجملة ذلك أن تكون المرأة المسنة ما يجب عليها له المقتضية تخرج من أن لا تؤدى حقه أو كراهية له فتحل الفدية للزوج وهذه مخالفة للحال التى تشبه فيها حال الزوجين خوف الشقاق (قال) ولو خرج في بعض ما تمتعه من الحق إلى أذنها بالضرب أجزت ذلك له لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أذن لثابت بأخذ الفدية من حبيبة وقد نالها بضرب ولم يقل لا يأخذ منها إلا في قبل عدتها كما أمر المطلق غيره وروى عن ابن عباس أن الخلع ليس بطلاق وعن عثمان قال هى تطليقة إلا أن تكون سميت شيئا (قال المزنى) رحمه الله وقطع في باب الكلام الذى يقع به الطلاق أن الخلع طلاق فلا يقع إلا بما يقع به الطلاق أو ما يشبهه من إرادة الطلاق فإن سمى عددا أو نوى عددا فهو مانوى (قال المزنى) رحمه الله وإذا كان الفراق عن تراض ولا يكون إلا بالزوج والعقد صحيح ليس فى أصله علة فالقياس عندي أنه طلاق ومما يؤكد ذلك قول الشافعى رحمه الله فإن قيل فإذا كان ذلك طلاقا فاجعل له الرجعة قيل له لما أخذ من المظنة عوضا وكان من ملك عوض شيء خرج من ملكه لم يكن له رجعة فيما ملك عليه فكذلك الخلع (قال الشافعى) رحمه الله وإذا حل له أن يأكل ما طابت به تمس على غير فراق حر له أن يأكل ما طابت به تمس وأخذ ما الفراق به (وقال) فى كتاب الإماء على مسائل مالك ولو جعلها تطليقة بدینار على أن له الرجعة فالطلاق لازم له وله الرجعة والدينار مردود ولا يملكه والرجعة معا ولا أجزى عليه من الطلاق إلا ما أوتىه (قال المزنى) رحمه الله ليس بهذا قياس أصله لأنه يجعل النكاح والخلع بالبدل المجهول والشرط الفاسد سواء ويجعل لها فى النكاح مهر مثلها وله عليها فى الخلع مهر مثلها ومن قوله لو خلعها بمائة على أنها متى طلبتها فهي لها وله الرجعة عليها أن الخلع ثابت والشرط والمسال باطل وعليها مهر مثلها (قال المزنى) رحمه الله ومن قوله لو خلع مجورا عليها بمال إن المسال يبطل وله الرجعة وإن أراد أن يكون بائنا كما لو طلقها تطليقة بائنا لم تكن بائنا وكان له الرجعة (قال المزنى) رحمه الله تعالى وكذلك إذا طلقها بدینار على أن له الرجعة لا يبطل الشرط (قال الشافعى) رحمه الله ولا يلحق الخلع طلاق وإن كانت فى العدة وهو قول ابن عباس وابن الزبير وقال بعض الناس بإحقها الطلاق فى العدة واحتج ببعض التابعين واحتج

الشافعي عليه من القرآن والإجماع بما يدل على أن الطلاق لا يلحقها بما ذكر الله بين الزوجين من اللعان والظهار والإبلاء والميراث والعدة بوفاء الزوج فدللت خمس آيات من كتاب الله تعالى على أنها ليست بزوجة وإنما جعل الله الطلاق يقع على الزوجة فخالف القرآن والأثر والقياس ثم قوله في ذلك متناقض فزعم إن قال لها أنت خلية أو برة أو بنة بنوى الطلاق أنه لا يلحقها طلاق فإن قال كل امرأة لى طالق لابنوها ولا غيرها طلق نساؤه دونها ولو قال لها أنت طالق طلقت فكيف يطلق غير امرأته .

باب ما يقع وما لا يقع على امرأته

من الطلاق ومن إباحة الطلاق وما سمعت منه لفظا

(قال الشافعي) رحمه الله : ولو قال لها أنت طالق ثلاثا في كل سنة واحدة فوقعت عليها تطليقة ثم نكحها بعد انقضاء العدة فجاءت سنة وهي تحته لم يقع بها طلاق لأنها قد خلت منه وصارت في حال لو أوقع عليها الطلاق لم يقع وإنما صارت عنده بنكاح جديد فلا يقع فيه طلاق نكاح غيره (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه بأصله من قوله تطلق كلها جاءت سنة وهي تحته طلقت حتى يتقضى طلاق ذلك الملك (قال المزني) رحمه الله ولا يخلو قوله أنت طالق في كل سنة من أحد ثلاثة معان إما أن يريد في هذا النكاح الذي عقدت فيه الطلاق فقد بطل وحدث غيره فكيف يلزمه وإما أن يريد في غير ملكي فهذا لا يذهب إليه أحد بعقل وليس بشيء وإما أن يريد في نكاح يحدث فقوله لا طلاق قبل النكاح فهذا طلاق قبل النكاح . فتفهم برحمك الله .

باب الطلاق قبل النكاح

من الإملاء على مسائل ابن القاسم ومن مسائل شتى سمعتها لفظا

(قال الشافعي) رحمه الله ولو قال كل امرأة أتزوجها طالق أو امرأة بعينها أو بعدة إن ملكتك حررتزوج أو ملك لم يلزمه شيء لأن السلام الذي له الحكم كان وهو غير مالك فبطل (قال المزني) رحمه الله ولو قال لامرأة لا نكحك أنت طالق الساعة لم تطلق فهي بعد مدة أبعد فإذا لم يعمل القوي فالضعيف أولى أن لا يعمل (قال المزني) رحمه الله وأجمعوا أنه لا سييل إلى طلاق من لم يملك للسنة الجمع عليها فهي من أن تطلق يبدعة أو على صفة أبعد .

باب مخاطبة المرأة بما يلزمها من الخلع وما لا يلزمها

من النكاح والطلاق إملاء على مسائل مالك وابن القاسم

(قال الشافعي) رحمه الله ولو قالت له امرأته إن طلقني ثلاثا فلك على مائة درهم فهو كفول الرجل يعني ثوبك هذا بمائة درهم فإن طلقها ثلاثا فله المائة ولو قالت له اخلعني أو بتني أو أبني أو أبرأ مني أو بارئني ولك على ألف درهم وهي تريد الطلاق وطلقها فله ما سمت له ولو قالت اخلعني على ألف كانت له ألف ما لم يتناكرا فإن قالت على ألف ضمنها لك غبري أو على ألف فلس وأنكر تخالما وكان له عليها مهر مثلها ولو قالت له طلقني ولك على ألف درهم فقال أنت طالق على الألف إن شئت فلها المشيئة وقت الخيار وإن أعطته إياها في وقت الخيار لزمه الطلاق وسواء هرب الزوج أو غاب حتى مضى وقت الخيار أو أبطأت هي بالألف ولو قال أنت طالق إن

أعطيت ألف درهم فأعطته إياها زائدة فعليه طلاق لأنها أعطته ألف درهم وزيادة ولو أعطته إياها ردية فإن كانت فضة يقع عليها اسم درهم طلقت وكان عليها بذلها فإن لم يقع عليها اسم درهم لم تطلق ولو قال متى ما أعطيتني ألفا فأنت طالق فذلك لها وليس له أن يتمتع من أخذها ولا لها إذا أعطته أن ترجع فيها ولو قالت له طلقتي ثلاثا ولك ألف درهم فطلقها واحدة فله ثلث الألف وإن طلقها ثلاثا فله الألف ولو لم يكن بقي عليها إلا طقة فطلقها واحدة كانت له الألف لأنها قامت مقام الثلاث في أنها تحرمها حتى تنكح زوجا غيره (قال المزني) رحمه الله وقياس قوله ما حرمها إلا الأوليان مع الثلاثة كما لم يسكره في قوله إلا القدران مع الثالث وكما لم يعم الأعمور المفقودة عنه الباقية إلا الفقه الأول مع الفقه الآخر وأنه ليس على الفاقه الأخير عنده إلا نصف الدية فكذا يُلزمه أن يقول لم يحرمها علي حتى تنكح زوجا غيره إلا الأوليان مع الثلاثة فليس عليها إلا ثلث الألف بالطلقة الثالثة في معنى قوله (قال الشيخ زيني) رحمه الله ولو قالت له طلقتي واحدة بألف فطلقها ثلاثا كان له الألف وكان متطوعا بالاثنتين ولو بقيت له عليها طقة فقالت طلقتي ثلاثا بألف واحدة أحرم بها عليك واثنتين إن نسكحتني بعد زوج فله مهر مثلها إذا طلقها كما قالت وارو خلعها على أن تسكفل ولده عشر سنين فجازان اشتراطا إذا مضى الحولان نفقته بعدهما في كل شهر كذا قحا وكذا زينا فإن كفي وإلا رجعت عليه بما يكفيه وإن مات رجع عليها بما بقي ولو قال أمرك يدك فطلق نفسك إن ضمنت لي ألف درهم فضمنتها في وقت الخيار لزمتها ولا يلزمها في غير وقت الخيار كما لو جعد أمرها إليها لم يجز إلا في وقت الخيار ولو قال إن أعطيتني عبدا فأنت طالق فأعطته أى عبد ما كان فهي طالق ولا يملك العبد وإنما يقع في هذا الموضع بما يقع به الخئ (قال المزني) رحمه الله ليس هذا قياس قوله لأن هذا في معنى العوض وقد قال في هذا الباب متى أو متى ما أعطيتني ألف درهم فأنت طالق فذلك لها وليس له أن يتمتع من أخذها ولا لها أن ترجع إن أعطته فيها والعبد والدرهم عندي سواء غير أن العبد مجهول فيكون له عليها مهر مثلها وقد قال لو قال لها إن أعطيتني شاة مبيتة أو خنزيرا أو زق خرر فأنت طالق فقبلت طلقت ورجع عليها بمهر مثلها ولو خامها ببعد بعينه ثم أصاب به عيبا رده وكان له عليها مهر مثلها ولو قال أنت طالق وعليك ألف درهم فهي طالق ولا شيء عليها وهذا مثل قوله أنت طالق وعليك حجة ولو تصادقا أنها سألته الطلاق فطلقها على ذلك كان الطلاق بائنا ولو خلعها على ثوب على أنه مروى فإذا هو هروى فرده كان له عليها مهر مثلها والخلع فيها وصفت كالبيع المستهلك ولو خامها على أن ترضع ولده وقتا معلوما فمات المولود فإنه يرجع بمهر مثلها لأن المرأة تدر على المولود ولا تدر على غيره وقبل ثديها ولا يقبل غيره ويتأمرها فتستمر به ولا يستمرى غيرها ولا يتأمره ولا تطيب نفسها له ولو قال له أبو امرأته طلقها وأنت بريء من صداقتها فطلقها طلقت ومهرها عليه ولا يرجع على الأب بشيء لأنه لم يضمن له شيئا وله عليها الرجعة ولو أخذ منها ألفا على أن يطلقها إلى شهر فطلقها فالطلاق ثابت ولها الألف وعليها مهر مثلها ولو قالتا طلقنا بألف ثم ارتدتا فطلقهما بعد الردة وقف الطلاق فإن رجعتا في العدة لزمهما والعدة من يوم الطلاق وإن لم يرجعا حتى انقضت العدة لم يلزمهما شيء. ولو قال لهما أنتا طالقان إن شئتا بألف لم يطلقا ولا واحدة منهما حتى يشاء معا في وقت الخيار ولو كانت إحداها محجورا عليها وقع الطلاق عليهما وطلاق غير المحجور عليها بائن وعليها مهر مثلها ولا شيء على الأخرى ويملك رجعتها (قال المزني) رحمه الله تعالى هذا عندي يقضى على فساد تجوز مهر أربع في عقدة بألف لأنه لا فرق بين مهر أربع في عقدة بألف وخام أربع في عقدة بألف فإذا أفسده في إحداها للجهل بما يصيب كل واحدة منهن فسد في الأخرى والسكك واحدة منهن وعليها مهر مثلها

(قال الشافعي) رحمه الله : ولو قال له اجنبي طلق فلانة على أن لك على الف درهم ففعل في الألف له لازمة ولا يجوز ما اختلعت به الأمة إلا بإذن سيدها ولا المسكينة ولو أذن لها سيدها لأنه ليس بمال للسيد فيجوز . إذنه فيه ولا لها فيجوز ما صنعت في مالها وطلاقهما بذلك بائن فإذا اعتقتا اتبع كل واحدة بمهر مثلها كما لا أحكم على النفس حق يوسر وإذا أجزت طلاق السفية بلا شيء كان ما أخذ عليه جملا أولى وأولى أن يلى على ما أخذ بالخلع . لأنه ماله وما أخذ العبد بالخلع فهو أسيدته فإن استهلكها ما أخذها رجع الولي والسيد على المختلعة من قبل أنه حق لزرها فدفعت . إلى من لا يجوز لها دفعه إليه ولو اختلفا فهو كاختلاف المتبايعين فإن قالت خلعتي بألف وقال بالدين أو قالت على أن تطلقني ثلاثا فطلقتني واحدة تحالفا وله صدق مثلها ولا يرد الطلاق ولا يلزمه منه إلا ما أقر به (قال الشافعي) رحمه الله : ولو قال طلقك بألف وقالت بلى على غير شيء فهو مقر بطلاق لا يملك فيه الرجعة فيلزمه وهو مدعى ما لا يملكه بدعواه ويجوز التوكيل في الإقلاع حرا كان أو عبدا أو محجورا عليه أو ذميا فإن خلعت عنها بما لا يجوز فالطلاق لا يرد وهو كشيء اشتراه لها فقبضته واستهلكته فعليه قيمته ولا شيء على الوكيل إلا أن يكون ضمن ذلك له (قال المزني) رحمه الله ليس هذا عندى بشيء والخلع عنده كالبيع في أكثر معانيه وإذا باع الوكيل ما وكله به صاحبه بما لا يجوز من الثمن بطل البيع فكذلك لما طلقها عليه بما لا يجوز من البدل بطل الطلاق عنه كما بطل البيع عنه (قال الشافعي) رحمه الله ولو وكل من يخلعها بمائة فخلعها بمخمسين فلا طلاق عليه كما لو قال أنت طالق بمائة فأعطته خمسين (قال المزني) رحمه الله وهذا بيان لما قلت في المسألة قبلها .

باب الخلع في المرض

من كتاب نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله ويجوز الخلع في المرض كما يجوز البيع فإن كان الزوج هو المريض فخلعها باقلا . من مهرها ثم مات فجائز لأن له أن يطلقها من غير شيء . فإن كانت هي المريضة فخلعته بأكثر من مهر مثلها ثم ماتت من مرضها جاز له مهر مثلها وكان الفضل وصية بمخاص أهل الوصايا بها في ثلثها ولو كان خلعها بعد يساوي مائة ومهر مثلها خمسون فهو بالخيار إن شاء أخذ نصف العبد ونصف مهر مثلها أو يرد ويرجع بمهر مثلها كما لو اشتراه فاستحق نصفه (قال المزني) رحمه الله ليس هذا عندى بشيء . ولكن له من العبد مهر مثلها وما بقي من العبد بعد مهر مثلها وصية له إن خرج من الثلث فإن لم يخرج ما بقي من العبد من الثلث ولم يكن لها غيره فهو بالخيار إن شاء قبل وصيته وهو الثلث من نصف العبد وكان ما بقي للورثة وإن شاء رد العبد وأخذ مهر مثلها لأنه إذا صار في العبد شرك لغيره فهو عيب يكون فيه الخيار .

باب خلع المشركين

من كتاب نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله إن اختلعت الذمية بخمر أو بخنزير فدفعت ثم ترافعا إلينا أجزنا الخلع والقبض ولو لم تكن دفعته جعلنا له عليها مهر مثلها وهكذا أهل الحرب إلا أننا لا نعلم عليهم حتى يجتمعوا على الرضا ونحكم على الذميين إذا جاءنا أو أحدهما . والله الوفي .

— كتاب الطلاق —

باب إباحة الطلاق ووجهه وتفريعه

من الجامع من كتاب أحكام القرآن ومن إباحة الطلاق ومن جماع عشرة النساء وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله : قال الله تعالى « إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » وقد قرئت لقبل عدتهن (قال) والمعنى واحد وطلق ابن عمر رضى الله عنهما امرأته وهى حائض فى زمان النبي صلى الله عليه وسلم قال عمر فساتى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال « مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسكها بعد وإن شاء طلق فذلك العدة التى أمر الله أن يطلق لها النساء » (قال) وقد روى هذا الحديث سالم بن عبد الله ويونس بن جبير عن ابن عمر يخالفون نافعا فى شيء منه قالوا كلهم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم « قال مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق » ولم يقولوا ثم تحيض ثم تطهر (قال) وفى ذلك دليل على أن الطلاق يقع على الحائض لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالرجعة إلا من لزمه الطلاق (قال) وأحب أن يطلق واحدة لتسكون له الرجعة المدخول بها وخاطبا لغير المدخول بها ولا يحرم عليه أن يطلقها ثلاثا لأن الله تعالى أباح الطلاق فليس بمحظور وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمر موضع الطلاق فلو كان فى عدده محظور ومباح لعلمه بإياه صلى الله عليه وسلم إن شاء الله . وطلق العجلى بن بدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فلم ينكره عليه وسأل النبي صلى الله عليه وسلم ركانة لما طلق امرأته اليتة ما أردت ؟ ولم ينهه أن يزيد أكثر من أكثر من واحدة (قال الشافعي) رحمه الله وأو طلقها طاهرا بعد جماع أحببت أن يرجعها ثم يهل ليطلق كما أمر وإن كانت فى طهر بعد جماع فإنها تعتد به (قال الشافعي) رحمه الله ولو لم يدخل بها أو دخل بها وكانت حاملا أو لا تحيض من صغر أو كبر فقال أنت طالق ثلاثا للسننة أو البدعة طلقت مكانها لأنها لاسنة فى طلاقها ولا بدعة وإن كانت تحيض فقال لها أنت طالق ثلاثا للسننة فإن كانت طاهرا من غير جماع طلقت ثلاثا معا وإن كانت بمجامعة أو حائضا أو نفساء وقع عليها الطلاق حين تطهر من الحيض أو النفاس وحين تطهر الجامعة من أول حيض بعد قوله وقبل التسك وإن قال نويت أن تقع فى كل طهر طلقة وقعن معا فى الحكم وعلى ما نوى فيها بينه وبين الله ولو كان قال فى كل قرء واحدة فإن كانت طاهرا حبلى وقعت الأولى ولم تقع الثنتان إن كانت تحيض على الحبل أو لا تحيض حتى تلد ثم تطهر فإن لم يحدث لها رجعة حتى تلد بانى باقتضاء العدة ولم يقع عليها غير الأولى ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا بضمين للسننة وبضمين للبدعة وقعت اثنتان فى أى الحالتين كانت والأخرى إذا صارت فى الحال الأخرى (قالت) أنا أشبه بمذهبه عندى أن قوله بضمين

يَحْتَمَلُ وَاحِدَةً فَلَا يَقَعُ غَيْرُهَا أَوْ اثْنَتَيْنِ فَلَا يَقَعُ غَيْرُهَا أَوْ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ بَعْضُهَا فَيَقَعُ بِذَلِكَ ثَلَاثٌ فَلَمَّا كَانَ الشُّكُّ كَانَتْ
أَقْوَلُ قَوْلُهُ مَعَ عَيْنِهِ مَا أَرَادَ يَبْعُضُهُمْ فِي الْحَالِ الْأَوَّلَى إِلَّا وَاحِدَةً وَبَعْضُهُمْ الْبَاقَى فِي الْحَالِ الثَّانِيَةِ فَلِأَقْلَبِ يَقِينٍ وَمَا زَادَ
شُكُّهُ وَهُوَ لَا يَسْتَعْمَلُ الْحِسْمَ بِالشُّكِّ فِي الطَّلَاقِ (قَالَ) وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ أَعْدَلُ أَوْ أَحْسَنُ أَوْ أَكْمَلُ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ
سَأَلْتُهُ عَنْ نَيْتِهِ فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا وَقَعَ الطَّلَاقُ لِلْسَّنَةِ وَلَوْ قَالَ أَفْصَحُ أَوْ أَصْجَحُ أَوْ أَفْعَشُ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ سَأَلْتُهُ عَنْ نَيْتِهِ فَإِنْ
لَمْ يَنْوِ شَيْئًا وَقَعَ لِلدَّعَةِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً حَسَنَةً قَبِيحَةً أَوْ حَمِيلَةً فَاحِشَةً طَلَقْتَ حِينَ تَكْتُمُ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ
إِذَا قَدِمَ فُلَانٌ لِلْسَّنَةِ فَقَدِمَ فُلَانٌ فِيهِ طَالِقٌ لِلْسَّنَةِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ لِمَلَانٍ أَوْ لِرِضَا فُلَانٍ طَلَقْتَ مَكَانَهُ وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ
تَكُونِي حَامِلًا فَأَنْتَ طَالِقٌ وَقَفَ عَنْهَا حَتَّى تَمُرَ لَهَا دَلَالَةٌ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنَ الْحَمْلِ وَلَوْ قَالَتْ لَهُ طَلَقْنِي فَقَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي
طَالِقٌ طَلَقْتَ امْرَأَتَهُ الَّتِي سَأَلْتُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَزْلُهَا بَنِيهِ .

باب ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع إلا بالنية والطلاق

من الجامع من كتاب الرجعة ومن كتاب النكاح

ومن إملأه مسائل مالك وغير ذلك

(قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى الطَّلَاقَ فِي كِتَابِهِ ثَلَاثَةَ أَسْمَاءٍ الطَّلَاقُ وَالْفِرَاقُ وَالسَّرَاحُ فَإِنْ قَالَ
أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ قَدْ طَلَقْتُكَ أَوْ فَارَقْتُكَ أَوْ سَرَحْتُكَ أَرَزَمَهُ وَلَمْ يَنْوِ فِي الْحِسْمِ وَيَنْوِ فِي بَيْنِهِ وَيَبِينُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّهُ قَدْ يَرِيدُ
طَلَاقًا مِنْ وَثَاقٍ كَمَا لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ أَنْتَ حُرٌّ يَرِيدُ حُرِّ النَّفْسِ وَلَا يَسَعُ امْرَأَتَهُ وَعَبْدُهُ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ عِنْدَ
غَضَبٍ أَوْ مَسْأَلَةٍ طَلَاقٍ أَوْ رِضَا وَقَدْ يَكُونُ السَّبَبُ وَيُحَدِّثُ كَلَامٌ عَلَى غَيْرِ السَّبَبِ فَإِنْ قَالَ قَدْ فَارَقْتُكَ سَائِرًا إِلَى الْمَسْجِدِ
أَوْ سَرَحْتُكَ إِلَى أَهْلِكَ أَوْ قَدْ طَلَقْتُكَ مِنْ وَثَاقٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذَا لَمْ يَكُنْ طَلَاقًا فَإِنْ قِيلَ قَدْ يَكُونُ هَذَا طَلَاقًا تَقْدِيمًا
فَأَتْبَعَهُ كَلَامًا يَخْرُجُ بِهِ مِنْهُ قِيلَ قَدْ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَيَكُونُ مُؤْمِنًا بَيْنَ آخِرِ الْكَلَامِ عَنْ أَوَّلِهِ وَلَوْ أَفْرَدَ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» كَانَ كَافِرًا
وَلَوْ قَالَ أَنْتَ خَلِيَّةٌ أَوْ بَائِنٌ أَوْ بَرِيَّةٌ أَوْ بَنِيَّةٌ أَوْ حَرَامٌ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ فَإِنْ قَالَ قَلْتَهُ وَلَمْ أُنَوِّ طَلَاقًا وَأَنْوِيَ بِهِ السَّاعَةَ طَلَاقًا لَمْ
يَكُنْ طَلَاقًا حَتَّى يَبْتَدِئَهُ وَنَيْتُهُ الطَّلَاقُ وَمَا أَرَادَ مِنْ عَدَدٍ (قَالَ) وَلَوْ قَالَ لَهَا أَنْتَ حُرَّةٌ يَرِيدُ الطَّلَاقَ وَلَأَمْنَتُهُ أَنْتَ
طَالِقٌ يَرِيدُ الْعَقْدَ أَرَزَمَهُ ذَلِكَ وَلَوْ قَالَ لَهَا أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً بَائِنًا كَانَتْ وَاحِدَةً يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكَمَ فِي
الوَاحِدَةِ وَالثَّانِيَةِ بِالرَّجْعَةِ كَمَا لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ أَنْتَ حُرٌّ وَلَا وَلاَ لِي عَلَيْكَ كَانَتْ حُرًّا وَالْوَلَاءُ لَهُ جَعَلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ
الْوَلَاءُ مَنْ أَعْتَقَ كَمَا جَعَلَ اللَّهُ الرَّجْعَةَ لِمَنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ وَطَالِقُ رُكْنَانِ امْرَأَتِهِ الْبَيْتَةَ فَاحْلَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ مَا أَرَادَ إِلَّا وَاحِدَةً وَرَدَّهَا عَلَيْهِ وَطَلَّقَ الْمَطْلُوبَ بِنَ حَنْطَبِ امْرَأَتِهِ الْبَيْتَةَ فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمْسَكَ عَلَيْكَ امْرَأَتُكَ
فَإِنْ الْوَاحِدَةَ تَبَتَّ وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِرَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ جَبَلَكَ عَلَى غَارِبِكَ مَا أَرَدْتُ؟ وَقَالَ شَرِيحُ
أَمَّا الطَّلَاقُ فَسُنَّةٌ فَأَمْضَوْهُ وَأَمَّا الْبَيْتَةُ فِدَعَةٌ فِدْيَتُوهُ (قَالَ) وَيَحْتَمَلُ طَلَاقَ الْبَيْتَةِ يَقِينًا وَيَحْتَمَلُ الْإِبْنَاتِ الَّذِي لَيْسَ بِهِ
شَيْءٌ وَيَحْتَمَلُ وَاحِدَةً مَبِينَةً مِنْهُ حَتَّى يَرْتَجِعَهَا فَلَمَّا احْتَمَلَتْ مَعَانِي جَعَلَتْ إِلَى قَائِلِهَا وَلَوْ كَتَبَ بِطَلَاقٍ فَلَا يَكُونُ طَلَاقًا
إِلَّا بِأَنْ يَنْوِيهِ كَمَا لَا يَكُونُ مَا خَالَفَ الصَّرِيحَ طَلَاقًا إِلَّا بِأَنْ يَنْوِيهِ فَإِذَا كَتَبَ إِذَا جَاءَكَ كِتَابِي فَحَتَّى يَأْتِيَهَا فَإِنْ كَتَبَ
أَمَّا بَعْدُ فَأَنْتَ طَالِقٌ طَلَقْتَ مِنْ حِينَ كَتَبَ وَإِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ أَنْ هَذَا خَطُّهُ لَمْ يَزِمَهُ حَتَّى يَقْرَأَهُ وَلَوْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ اخْتَارِي
أَوْ أَمْرُكَ يَدُكَ فَطَلَقْتَ نَفْسَهَا فَقَالَ مَا أَرَدْتُ طَلَاقًا لَمْ يَكُنْ طَلَاقًا إِلَّا بِأَنْ يَرِيدَهُ وَلَوْ أَرَادَ طَلَاقًا فَقَالَتْ قَدْ اخْتَرْتُ
نَفْسِي سَلَّمْتُ فَإِنْ أَرَادَتْ طَلَاقًا فَهُوَ طَلَاقٌ وَإِنْ لَمْ تَرُدَّهُ فَلَيْسَ بِطَلَاقٍ وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا أَنَّهَا إِنْ طَلَقَتْ نَفْسَهَا قَبْلَ أَنْ

يتفرقا من المجلس وتحدث قطعا لذلك أن الطلاق يقع عليها فيجوز أن يقال لهذا الموضع إجماع * وقال في الإملاء على مسائل مالك: وإن ملك أمرها غيرها فهذه وكالة متى أوقع الطلاق وقع ومتى شاء الزوج رجع وقال فيه وسواء قالت طلقك أو طلقت نفسي إذا أرادت طلاقا ولو جعل لها أن تطلق نفسها ثلاثا فطلقت واحدة فإن لها ذلك ولو طلق بإسائه واستثنى بقلبه لزمه الطلاق ولم يكن الاستثناء إلا بإسائه ولو قال أنت على حرام يريد تحريمها بلا طلاق فعليه كفارة يمين لأن النبي صلى الله عليه وسلم حرم جاريته فأمر بكفارة يمين (قال الشيخ ابن أبي) رحمه الله لأنهما تحريم فرجين حلين بما لم يحرم به ولو قال كل ما أملك على حرام يعنى امرأته وجواريه وماله كفر عن المرأة والجوارى كفارة واحدة ولم يكفر عن ماله * وقال في الإملاء وإن نوى إصابة قلنا أصب وكفر ولو قال كالميتة والدم فهو كالحر * فأما ما لا يشبه الطلاق مثل قوله بارك الله فيك أو اسقني أو أطعمني أو أدويني أو زدني وما أشبه ذلك فليس بطلاق وإن نواه ولو أجزت النية بما لا يشبه الطلاق أجزت أن يطلق في نفسه ولو قال لقي لم يدخل بها أنت طالق ثلاثا للسنن وقعن معاً ولو قال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق، وقعت الأولى وبانت بلا عدة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الطلاق بالوقت

وطلاق المكروه وغيره

من كتاب إباحة الطلاق والإملاء وغيرهما

(قال الشيخ ابن أبي) رحمه الله تعالى عليه وأى أجل طالق إليه لم يلزمه قبل وقته ولو قال في شهر كذا أو في غرة هلال كذا طلقت في الغيب من الليلة التي يرى فيها هلال ذلك الشهر ولو قال إذا رأيت هلال شهر كذا حنث إذا رآه غيره إلا أن يكون أراد رؤية نفسه ولو قال إذا مضت سنة وقد مضى من الهلال خمس لم تطلق حتى تمضي خمس وعشرون ليلة من يوم تكلم وأحد عشر شهرا بالأهلة وخمس بعدها ولو قال لها أنت طالق الشهر الماضي طلقت مكاتها وإباحة الطلاق الآن في وقت مضى محال ولو قال عنت أنها مطلقة من غيري لم يقبل منه إلا أن يعلم أنها كانت في ذلك الوقت مطلقة من غيره فاقول قوله مع يمينه في نحو ذلك ولو قال لها أنت طالق إذا طلقك فإذا طلقها وقعت عليها واحدة بإبدائه الطلاق والأخرى بالحنث (قال الشيخ ابن أبي) رحمه الله تعالى ولو كان قال أنت طالق كذا وقع عليك طلاق وطلقها واحدة طلقت ثلاثا وإن كانت غير مدخول بها طلقت بالأولى وحدها (قال الشيخ ابن أبي) وكذلك لو خالعه بطلقة مدخولا بها (قال المزني) رحمه الله تعالى ألطبت الشافعي في وقت إيتاع الطلاق فلم يوقع إلا واحدة ولو قال أنت طالق إذا لم أطلقك أو متى ما لم أطلقك فسكت مدة يمكنه فيها الطلاق طلقت ولو كان قال أنت طالق إن لم أطلقك لم يحث حتى تعلم أنه لا يطلقها بموته أو بموتها (قال المزني) رحمه الله تعالى فرق الشافعي بين «إذا» و«إن» فالأمر في «إذا» إذا لم يفعله من ساعته ولم يلزمه في «إن» إلا بموته أو بموتها ولو قال لها أنت طالق إذا قدم فلان فقدم به ميتا أو مكروها لم تطلق ولو قال إذا رأيته فرآه في تلك الحال حنث ولو حلف لا تأخذ مالك على فأجبره السلطان فأخذ منه المال حنث ولو قال لا أعطيك لم يحث ولو قال إن كلمته فأنت طالق

فكتمته حيث يسمع حنث وإن لم يسمع لم يحنث وإن كتمه ميتا أو حث لا يسمع لم يحنث وإن كتمه مكرهة لم يحنث وإن كتمه مكرهة حنث ولو قال لدخول بها أنت طالق أنت طالق وقعت الأولى وسئل مانوي في التثنية بعدها فإن أراد تبين الأولى فهي واحدة وما أراد وإن قال لم أرد طلاقا لم يدين في الأولى ودين في التثنية ولو قال لها أنت طالق وطالق وطالق وقعت الأولى والثانية بالواو لأنها استئناف الكلام في الظاهر ودين في الثالثة فإن أراد بها طلاقا فهو طلاق وإن أراد بها تكريرا فليس بطلاق وكذلك أنت طالق ثم طالق ثم طالق وكذلك أنت طالق بل طالق بل طالق (قال المزني) رحمه الله وفي كتاب الإماماء وإن أدخل «ثم» أو واو في كلمتين فإن لم تكن له نية فظاهرها استئناف وهي ثلاث (قال المزني) رحمه الله والظاهر في الحكم أولى والباطن فيها بينه وبين الله تعالى (قال الشيخ أبي) رحمه الله ولو قال أنت طالق طلاقا فهي واحدة كقوله طلاقا حسنا وكل مكره ومغلوب على عقله فلا يلحقه الطلاق خلا السكران من خمر أو نبيذ فإن المعصية بشرب الخمر لا تسقط عنه فرضا ولا طلاقا والمغلوب على عقله من غير معصية مثاب فكيف يقاس من عليه العقاب على من له الثواب وقد قال بعض أهل الحجاز لا يلزمه طلاق فيلزمه إذا لم يجز عليه تحريم الطلاق أن يقول ولا عليه قضاء الصلاة كما لا يكون على المغلوب على عقله قضاء صلاة .

باب الطلاق بالحساب والاستثناء

من الجامع من كتابين

(قال الشيخ أبي) رحمه الله تعالى ولو قال لها أنت طالق واحدة في اثنتين فإن نوى مقرونة باثنتين فهي ثلاث وإن نوى الحساب فهي اثنتان وإن لم ينو شيئا فواحدة وإن قال أنت طالق واحدة لا تنفع عليك فهي واحدة وإن قال واحدة قبلها واحدة كانت تطليقتين وإن قال راسك أو شمرك أو يدك أو رجلك أو جزء من أجزائك طالق فهي طالق لا يقع على بعضها دون بعض ولو قال أنت طالق بعض تطليقة كانت تطليقة والطلاق لا يتبعض ولو قال نصفى تطليقة فهي واحدة ولو قال لأربع نسوة قد وقعت بينكن تطليقة كانت تطليقة واحدة منهن طاقا واحدة وكذلك تطليقتين وثلاثا وأربعا إلا أن يريد قسم كل واحدة فيطلقن ثلاثا وثلاثا . ولو قال أنت طالق ثلاثا إلا اثنتين فهي واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا فهي ثلاث إنما يجوز الاستثناء إذا بقي شيئا فإذا لم يبق شيئا فمحال ولو قال كلما ولدت ولدا فأنت طالق واحدة فولدت ثلاثا في بطن طلقت بالأول واحدة وبالثاني أخرى وانقضت عدتها بالثالث ولو قال إن شاء الله لم يقع والاستثناء في الطلاق والعنف والتأذير كهبو في الإيمان .

باب طلاق المريض

من كتاب الرجعة ومن العدة ومن الإماماء على مسائل مالك واختلاف الحديث

(قال الشيخ أبي) رحمه الله تعالى : وطلاق المريض والصحيح سواء فإن طلق مريض ثلاثا فلم يصح حتى مات فاختلف أصحابنا (قال المزني) فذكر حكم عثمان بن مخرمة من عبد الرحمن في مرضه وقول ابن الزبير لو كنت أنا لم أر أن تراث الميتوبة (قال المزني) وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى في كتاب العدة إن القول بأن

لا تراث المبتوتة قول بصر وقد ذهب إليه بعض أهل الآثار وقال كيف تراث امرأة لا يراثها وليست له بزوجة (قال المزني) فقلت أنا هذا أصح وأقرب لقوله (قال المزني) وقال في كتاب النكاح والطلاق إملاء على مسائل مالك إن مذهب ابن الزبير أصحهما وقال فيه لو أقر في مرضه أنه طلقها في صحتها ثلاثاً لم تراثه وحكم الطلاق في الإيقاع والإقرار في القياس عندى سواء . وقال في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لا تراث المبتوتة (قال المزني) وقد احتج الشافعي رحمه الله على من قال إذا ادعى ولداً فمات ورثه كل واحد منهما نصف ابن وإن ماتا ورثهما كمال أب فقال الشافعي الناس يرثون من يرثون فألزمهم تناقض قولهم إذا لم يجعلوا الابن منهما كهما منه في الميراث فكذلك إنما تراث الزوجة الزوج من حيث يرثها فإذا ارتفع المعنى الذي يرثها به لم تراثه وهذا أصح في القياس وكذا قال عبد الرحمن بن عوف ما قررت من كتاب الله ولا من سنة رسوله ويتبعه ابن الزبير .

باب الشك في الطلاق

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الشيطان لعنه الله يأتي أحدكم فينفخ بين يديه فلا يصرف حتى يسمع صوتاً أو يشم ريحاً » علمنا أنه لم يزل يقين طهارة إلا يقين حدث فكذلك من استيقن نكاحاً ثم شك في الطلاق لم يزل اليقين إلا باليقين (قال) ولو قال حدثت بالطلاق أو في العتق وقف عن نسائه ورفيقه حتى يبين ويخلف للذي يدعي فإن مات قبل ذلك أفرغ بينهم فإن خرج السهم على الرقيق عتقوا من رأس المال وإن وقعت على النساء لم يطلقن ولم يعق الرقيق والورع أن يدعن مسيراته ولو قال إحداً طالق ثلاثاً منع منهما وأخذ بنفقتهم حتى يبين فإن قال لم أرد هذه بالطلاق كان إقراراً منه للأخرى ولو قال أخطأت بل هي هذه طلقنا معا بإقراره فإن ماتا أو أحدهما قبل أن يبين وقفنا له من كل واحدة منهما ميراث زوج وإذا قال لإحدهما هذه التي طلقنا رددنا على أهلها ما وقفنا له وأحلفاء لورثة الأخرى ولو كان هو الميت وقفنا لها ميراث امرأة حتى يصطلحا فإن ماتت واحدة قبله ثم مات بعدها فقال وارثه طلق طلق الأولى ورثت الأخرى بلايين وإن قال طلق الحية ففيها قولان أحدهما أنه يقوم مقام الميت فيحلف أن الحية هي التي طلق ثلاثاً وأخذ ميراثه من الميتة قبله وقد يعلم ذلك بخبره أو بخبر غيره ممن يصدقه . والقول الثاني أنه يوقف له ميراث زوج من الميتة قبله وللحية ميراث امرأة منه حتى يصطلحا .

باب ما يهدم الرجل من الطلاق من كتابين

(قال الشافعي) رحمه الله : لما كانت الطلقة الثالثة تجب التحريم كانت إصابة زوج غيره تجب التحليل ولما لم يكن في الطلقة ولا في الطلقتين ما يوجب التحريم لم يكن لإصابة زوج غيره معنى يوجب التحليل فنكاحه وتركه سواء ورجع محمد بن الحسن إلى هذا واحتج الشافعي رحمه الله بعمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلاً سأله عن طلاق امرأته اثنتين فأنقضت عتبتها فتزوجت غيره فطلقها أو مات عنها وتزوجها الأول قال عمر هي عنده على ما في من الطلاق .

مختصر من الرجعة

من الجامع من كتاب الرجعة من الطلاق

ومن أحكام القرآن ومن كتاب العدد ومن القديم

(قال الشافعي) قال الله تعالى في المطلقات « فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بغيره » وقال تعالى « فإذا بلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن » فدل سياق الكلام على إفراق البلوغين فأحدهما مقاربة بلوغ الأجل فله إمساكها أو تركها فتسرح بالطلاق المتقدم والعرب تقول إذا قاربت البلد تريد أنه قد بلغت كما تقول إذا بلغت والبلوغ الآخر انقضاء الأجل (قال) ولا عهد من الرجعة بعد الواحدة ما للحر بعد الثلثين كانت تحته حرة أو أمة والقول فيها يمكن فيه انقضاء العدة قولها وهي محرمة عليه تحريم المبتوتة حتى تراجع وطلق عبد الله بن عمر امرأته وكانت طريقه إلى المسجد على مسكنها فكان يسلك الطريق الأخرى كراهية أن يستأذن عليها حتى راجعها وقال عطاء لا يجزئ له منها شيء أراد اجتماعها أو لم يرددها ما لم يراجعها وقال عطاء. وعبد الكريم لا يراها فضلا (قال) ولما لم يكن نكاح ولا طلاق إلا بكلام فلا تكون الرجعة إلا بكلام والكلام بها أن يقول قد راجعها أو ارتجعها أو رددتها إلى فإن جامعها ينوي الرجعة أو لا ينويها فهو جماع شبهة ويعزران إن كانا عالمين ولها صدق مثلها وعليها العدة ولو كانت اعتدت بمحضتين ثم أصابها ثم تكلم بالرجعة قبل أن تحيض الثالثة فهي رجعة وإن كانت بعدها فليست برجعة وقد انقضت من يوم طلقها العدة ولا تحل لغيره حتى تنقضي عدتها من يوم مسها ولو أشهد على رجعتها ولم تعلم بذلك وانقضت عدتها وتزوجت فنكاحها مفسوخ ولها مهر مثلها إن كان مسها الآخر وهي زوجة الأول قال عليه الصلاة والسلام « إذا نسكح الوليان فالأول أحق » وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه في هذه المسألة هي امرأة الأول دخل بها أو لم يدخل (قال الشافعي) رحمه الله وإن لم يعم بينة لم يفسخ نكاح الآخر ولو ارتجع بغير بينة وأقرت بذلك فهي رجعة وكان ينبغي أن يشهد ولو قال قد راجعتك قبل انقضاء عدتك وقالت بعد القبول قولها مع بينة ولو خلا بها ثم طلقها وقال قد أصبتك وقالت لم يصبي فلا رجعة ولو قالت أصابني وأنكر فعلها العدة بإقرارها ولا رجعة له عليها بإقراره وسواء طال مقامه أو لم يطل لا تجب العدة وكال مهر إلا بالميسر نفسه ولو قال ارتجعتك اليوم وقالت انتقضت عدتي قبل رجعتك صدقتها إلا أن تقر بعد ذلك فتكون كمن جحد حقا ثم أقر به (قال المزني) رحمه الله إن لم يقرأ جميعا ولا أحدها بانقضاء العدة حتى ارتجع الزوج وصارت امرأته فليس لها عندي نفق ماثب عليها له (قال الشافعي) رحمه الله ولو ارتدت بعد طلاقه فارتجعها مرتدة في العدة لم تكن رجعة لأنها تحليل في حال التحريم (قال المزني) رحمه الله فيها نظر وأشبه بقوله عندي أن تكون رجعة موقوفة فإن جمعهما الإسلام قبل انقضاء العدة علمنا أنه رجعة وإن لم يجمعهما الإسلام قبل انقضاء العدة علمنا أنه لا رجعة لأن الفسخ من حين ارتدت كما نقول في الطلاق إذا طلقها مرتدة أو وثنية فجمعهما الإسلام قبل انقضاء العدة علمنا أن الطلاق كان واقعا وكانت العدة من حين وقع الطلاق وإن لم يجمعهما الإسلام في العدة بطل الطلاق وكانت العدة من حين أسلم متقدم الإسلام .

باب المطلق ثلاثاً

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى في المطلق الطلقة الثالثة « فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره » وشككت المرأة التي طلقها رفاعة ثلاثاً زوجها بعده إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إنما معه مثل هدية الثوب فقال « أتريدن أن ترجعي إلى رفاعة ؟ لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك » (قال الشافعي) رحمه الله فإذا أصابها بشكاح صحيح فقبب الحشفة في فرجها فقد ذاقا العسيلة وسواء قوى الجماع وضعفه لا بدخله إلا يده أو يدها أو كان ذلك من صبي مراهق أو محبوب بقي له قدر ما يغييه تغيب غير الحصى وسواء كل زوج وزوجة ولو أصابها صائمة أو محرمة أساء. وقد أحلها ولو أصاب الذمية زوج ذمي بشكاح صحيح أحلها للمسلم لأنه زوج ورجعه النبي صلى الله عليه وسلم يهوديين زنياً ولا يجرم إلا محصناً قال ولو كانت الإصابة بعد ردة أحدهما ثم رجع المرتد منهما لم تحلها الإصابة لأنها محرمة في تلك الحال (قال المزني) لا معنى لرجوع المرتد منهما عنده فيصح النكاح بينهما إلا في التي قد أحلها إصابته بإيها للزوج قبله فإن كانت غير مدخول بها فقد انفسخ النكاح في قوله ولها مهر مثلها بالإصابة وإن كانت مدخولاً بها فقد أحلها إصابته بإيها قبل الردة فكيف لا يحلها ؟ فنفهم (قال الشافعي) رحمه الله ولو ذكرت أنها نكحت نكاحاً صحيحاً وأصيبت ولا نعم حلت له وإن وقع في قلبه أنها كاذبة فالورع أن لا يفعل .

باب الإيلاء

مختصر من الجامع من كتاب الإيلاء. قديم وجديد والإيلاء وما دخل فيه من الآمال .

على مسائل مالاك ومن مسائل ابن القاسم من إباحة الطلاق وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر » الآية في ذلك دلالة والله أعلم على أن لا سبيل على المولى لامرأته حتى يمضي أربعة أشهر كما لو ابتاع يعباً أو ضمن شيئاً إلى أربعة أشهر لم يكن عليه سبيل حتى يمضي الأجل وقال سليمان بن يسار أدركت بضعة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يؤقف المولى وكان على وعنان وعائشة وابن عمر وسليمان بن يسار يوقفون المولى (قال) وللمولى من حلف يمين يلزمه بها كفارة ومن أوجب على نفسه شيئاً يجب عليه إذا أوجبه فأوجبه على نفسه إن جامع امرأته فهو في معنى المولى ولا يلزمه الإيلاء حتى يصرح بأحد أسماء الجماع التي هي صريحة وذلك قوله والله لا أنيكك ولا أغيب ذكرى في فرجك أو لا أدخله في فرجك أو لا أجامعك أو يقول إن كانت عذراء، والله لا أفنكح أو ماقى مثل هذا المعنى فهو مولى في الحكم (وقال في القديم) لو قال والله لا أطوك أو لا أمسك أو لا أجامعك فهذا كله باب واحد كلما كان للجماع اسم كنى به عن نفس الجماع فهو واحد وهو مولى في الحكم قلنا ما لم ينوّه في لا أمسك في الحكم في القديم ونواه في الجديد وأجمع قوله فيما يحلفه لا أجامعك أنه مولى وإن احتمل أجامعك يدين وهذا أشبه بمعنى العلم والله أعلم (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال والله لا أباشرك أو لا أباضعك أو لا أمسك أو ما أشبه هذا فإن أراد جماعاً فهو مولى وإن لم يرده فقير مولى في الحكم ولو قال والله لا أجامعك في دبرك فهو محسن ولو قال والله لا يجمع رأسي ورأسك شيء أو لأسوأك أو لتطولن غيبتى عنك أو ما أشبه هذا فلا يكون بذلك مولى إلا أن يريد جماعاً ولو قال والله ليطولن تركي لجماعك فإن غنى أكثر من أربعة أشهر فهو مولى ولو قال والله لا أقربك خمسة أشهر

ثم قال إذا مضت خمسة أشهر فوالله لا أقرب سنة فوقف في الأولى فطلق ثم ارتجع فإذا مضت أربعة أشهر بعد رجعه وبعد خمسة أشهر وقف فإن كانت رجعه في وقت لم يبق عليه فيه من السنة إلا أربعة أشهر أو أقل لم يوقف لأن أجمع له أربعة أشهر من يوم يحل له التفرج وإن قال إن قربتك فعلى صوم هذا الشهر كله لم يكن مولياً كما لو قال فعلى صوم يوم أمس ولو أصابها وقد بقي عليه من الشهر شيء كانت عليه كفارة أو صوم مابقي ولو قال إن قربتك فأنت طالق ثلاثاً وثلاثاً وقف فإن فاء وغابت الحشفة طلقت ثلاثاً فإذا أخرجه ثم أدخله بعد فعله مهر مثلها وإن أبى أن يفي طلاق عليه واحدة فإن راجع فله أربعة أشهر من يوم راجع ثم هكذا حتى ينقضي طلاق ذلك الملك ثلاثاً ولو قال أنت على حرام يريد تحررها بلا طلاق أو اليمين بتحررها فليس بمول لأن التحريم شيء حكم فيه بكفارة إذا لم يقع به طلاق كما لا يكون الإيلاء والظهار طلاقاً وإن أريد بهما طلاق لأنه حكم فيهما بكفارة ولو قال إن قربتك فغلامي حر عن ظهاري إن تظاهرت لم يكن مولياً حتى يظاهر ولو قال إن قربتك فله على أن اعتق فلانا عن ظهاري وهو متظاهر لم يكن مولياً وليس عليه أن يعتق فلانا عن ظهاره وعليه فيه كفارة يمين (قال المازني) رحمه الله أشبه بقوله أن لا يكون عليه كفارة ألا ترى أنه يقول لو قال لله على أن أصوم يوم الخميس عن اليوم الذي على لم يكن عليه صوم يوم الخميس لأنه لم ينذر فيه شيء يلزمه وإن صوم يوم لازم فأى يوم صامه أجراً عنه ولم يجعل للنذر في ذلك معنى يلزمه به كفارة فتفهم (قال الشافعي) ولو آلى ثم قال لأخرى قد أشركتكم معها في الإيلاء لم تكن شركتها لأن اليمين أزمته للأولى واليمين لا يشترك فيها ولو قال إن قربتك فأنت زانية فليس بمول وإن قربها فليس بقاذف إلا بقذف صريح ولو قال لا أصيبك سنة إلا مرة لم يكن مولياً فإن وطئ* وقد بقي عليه من السنة أكثر من أربعة أشهر فهو مول وإن كان أقل من ذلك فليس بمول ولو قال إن أصبتك فوالله لا أصبتك لم يكن مولياً حتى يصيبها فيكون مولياً ولو قال والله لا أقربك إلى يوم القيامة أو حتى يخرج الدجال أو حتى ينزل عيسى بن مريم أو حتى يقدم فلان أو يموت أو تموت أو تظمي ابنك فإن مضت أربعة أشهر قبل أن يكون شيء مما حلف عليه كان مولياً وقال في موضع آخر حتى تظمي ولذلك لم يكن مولياً لأنها قد تظمه قبل أربعة أشهر إلا أن يريد أكثر من أربعة أشهر (قال المازني رحمه الله) هذا أولى بقوله لأن أصله أن كل يمين منعت الجماع بكل حال أكثر من أربعة أشهر إلا بأن يبحث فهو مول وقوله حتى يشاء فلان فليس بمول حتى يموت فلان (قال المازني) وهذا مثل قوله حتى يقدم فلان أو يموت سواء في القياس وكذلك حتى تظمي ولذلك إذا أمكن انقطاع في أربعة أشهر وأو قال حتى تحبلي فليس بمول (قال المازني) رحمه الله هذا مثل قوله حتى يقدم فلان أو يشاء فلان لأنه قد يقدم ويشاء قبل أربعة أشهر فلا يكون مولياً (قال المازني) رحمه الله عليه وأما قوله حتى تموت فهو مول بكل حال كقوله حتى أموت أنا وهو كقوله والله لا أطوك أبداً فهو مول من حين حلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأو قال والله لا أقربك إن شئت فشئت في المجلس فهو مول قال والإيلاء في الغضب والرضا سواء لما تكون اليمين في الغضب والرضا سواء وقد أنزل الله تعالى الإيلاء مطلقاً ولو قال والله لا أقربك حتى أخرجك من هذا البلد لم يكن مولياً لأنه قد يقدر على أن يخرجها قبل انقضاء الأربعة الأشهر ولا يجبر على إخراجها .

باب الإيلاء من نسوة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال لأربع نسوة له والله لا أقركن فهو مول منهن كلهن يوقف لكل واحدة منهن فإذا أصاب واحدة أو ننتين خرجتا من حكم الإيلاء ويوقف للبائتين حتى ينيء أو يطلق ولا حث عليه حتى يصيب الأربع اللائي حلف عليهن كلهن ولو طلق منهن ثلاثاً كان مولاً من الباقية لأنه لو جامعها واللائي طلق حث ولو ماتت إحداهن سقط عنه الإيلاء لأنه يجمع البواقي ولا بحث (قال المزني) أصل قوله أن كل يمين منعت الجماع بكل حال فهو بها مول وقد زعم أنه مول من الرابعة الباقية ولو وطأها وحدها ما حث فكيف يكون منها مولياً ؟ ثم بين ذلك بقوله لو ماتت إحداهن سقط عنه الإيلاء والقياس أنه لا إيلاء عليه حتى يبطأ ثلاثاً يكون مولياً من الرابعة لأنه لا يقدر أن يبطأها إلا حث وهذا بقوله أولى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى : ولو كان قال والله لا أقرب واحدة منكن وهو يريد من كلهن فهو مول يوقف لمن فأى واحدة ما أصاب منهن خرج من الإيلاء في البواقي لأنه حث بإصابة الواحدة فإذا حث مرة لم يعد الحث بإيلاء ثانية .

باب على من يجب التأقيت في الإيلاء

ومن يسقط عنه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تعرض للمولى ولا لامرأته حتى تطلب الوقف بعد أربعة أشهر فإذا أنى وإما أن يطلق ولو عفت ذلك ثم طلبته كان ذلك لها لأنها تركت ما لم يجب لها في حال دون حال وليس ذلك لسيد الأمة ولا لولي معنوهة ومن حلف على أربعة أشهر فلا إيلاء عليه لأنها تنقضي وهو خارج من اليمين ولو حلف بطلاق امرأته لا يقرب امرأة له أخرى ثم بانته منه ثم نكحها فهو مول (قال المزني) رحمه الله وقال في موضع آخر لو آلى منها ثم طلقها فانتقضت عدها ثم نكحها نكاحاً جديداً وسقط عنه حكم الإيلاء وإنما يسقط عنه حكم الإيلاء لأنها صارت في حال لو طلقها لم يقع طلاقه عليها ولو جاز أن تبين امرأة المولى حتى تصير أملك لنفسها منه ثم ينكحها فيعود حكم الإيلاء جاز هذا بعد ثلاث وزوج غيره لأن اليمين قائمة بعينها في امرأة بعينها بكفران أصابها كما كانت قائمة قبل التزويج وهكذا الظهار مثل الإيلاء ولو آلى من امرأته الأمة ثم اشتراها فخرجت من ملكه ثم تزوجها أو العبد من حرة ثم اشترته فزوجته ثم بعد الإيلاء لا تنسخ النكاح (قال المزني) رحمه الله هذا كله أشبه بأصله لأن كل نكاح أو ملك حدث لم يعمل فيه إلا قول وإيلاء وظهار يحدث فالقياس أن كل حكم يكون في ملك إذا زال ذلك الملك زال ما فيه من الحكم فإذا زال نكاحه فبانته منه امرأته زال حكم الإيلاء عنه في معناه (قال الشافعي) والإيلاء يمين لوقت فالحر والعبد فيها سواء ألا ترى أن أجل العبد وأجل الحر العنين سنة ولو قالت قد انتقضت الأربعة الأشهر وقال لم تنقض فالقول قوله مع يمينه وعليها البينة ولو آلى من مطلقة يملك رجعتها كان مولياً من حين يرتجعها ولو لم يملك رجعتها لم يكن مولياً والإيلاء من كل زوجة حرة وأمة ومسلمة وذمية سواء .

الوقف من كتاب الإيلاء ومن الإملاء

على مسائل ابن القاسم والإملاء على مسائل مالك

(قال الشيخ أبي) رحمه الله تعالى إذا مضت الأربعة الأشهر للعولي وقف وقيل له إن وثت وإلا فطلق والبيعة الجماع إلا من عذر فينيء باللسان ما كان العذر قائماً فيخرج بذلك من الضرر ولو جامع في الأربعة الأشهر خرج من حكم الإيلاء وكفر عن يمينه ولو قال أجلني في الجماع لم أؤجله أكثر من يوم فإن جامع خرج من حكم الإيلاء وعليه الحنث في يمينه ولا يبين أن أؤجله ثلاثاً ولو قاله قائل كان مذهبا فإن طاق وإلا طلق عليه السلطان واحدة (قال المزني) رحمه الله تعالى قد قطع بأنه يجر مكانه فيما أن ينيء وإما أن يطلق وهذا بالقياس أولى والتأقيت لا يجب إلا بخبر لازم وكذا قال في استنباط المرتد مكانه فإن تاب وإلا قتل فسكن أصح من قوله ثلاثاً (قال) وإنما قلت للسلطان أن يطلق عليه واحدة لأنه كان على المولى أن ينيء أو يطلق إذا كان لا يقدر على البيعة إلا به فإذا امتنع قدر على الطلاق عه ولزمه حكم الطلاق كما يأخذ منه كل شيء وجب عليه إذا امتنع من أن يعطيه (وقال في القديم) فيها قولان (١) أحدهما وهو أحبهما إليه والثاني يضيق عليه بالحبس حتى ينيء أو يطلق لأن الطلاق لا يكون إلا منه (قال المزني) رحمه الله تعالى ليس الثاني بشيء وما علمت أحداً قاله (قال الشيخ أبي) رحمه الله ويقال للذي فاه بلسانه من عذر إذا أمكنك أن تصيبها وقتناك فإن أصبتما وإلا فرقنا بينك وبينها ولو كانت حائضا أو أحرمت مكانها بإذنه أو بغير إذنه فم يأمرها بإحلال لم يكن عليه سبيل حتى يمكن جماعها أو تحل إصابتها (قال) وإذا كان المبع من قبله كان عليه أن ينيء في جماع أو في معذور وفي الحبس باللسان وقال في موضع آخر إذا آلى فحبس استوقفت به أربعة أشهر متتابعة (قال المزني رحمه الله) الحبس والمرض عندى سواء لأنه ممنوع بهما فإذا حسبت عليه في المرض وكان يعجز عن الجماع بكل حال أجل المولى كان الحبس الذي يمكنه أن تأتبه في حبسه فيصيبها بذلك أولى (وقال) في موضعين ولو كان بينه وبينها مسيرة أشهر وطلبه وكهاها بما يلزمه لها أمرناه أن ينيء بلسانه والمسير إليها كما يمكنه فإن فعل وإلا طلق عليه (قال) ولو غلب على عقله لم يوقف حتى يرجع إليه عقله فإن عقل بعد الأربعة وقف مكانه فيما أن ينيء وإما أن يطلق (قال المزني رحمه الله) هذا يؤكد أن يحسب عليه مدة حبسه ومنع تأخره يوما أو ثلاثاً (قال الشيخ أبي) رحمه الله ولو أحرمت قبل له إن وطئت فسد إحرامك وإن لم تنفء طلق عليك ولو آلى ثم نظر أو تظاهر ثم آلى وهو يحد الكفارة قيل أنت أدخلت المنع على نفسك فإن فئت فانت عاص وإن لم تنفء طلق عليك ولو قالت لم يصبني وقال أصبتها فإن كانت ثيبا فالقول قولها مع يمينه لأنها تدعى ما به الفرقة التي هي إليه وإن كانت بكرأ أربها النساء فإن قلن هي بكر فالقول قولها مع يمينها (قال المزني) رحمه الله تعالى إنما أحلفها لأنه يمكن أن يكون لم يبلغ فرجعت العذرة بخالها قال ولو ارتد أو أحدهما في الأربعة الأشهر أو خالها ثم رجعها أو رجع من ارتد منها في العدة استأنف في هذه الحالات كلها أربعة أشهر من يوم حل له الفرج ولا يشبه هذا الباب الأول لأنها في هذا الباب كانت محرمة كالأجنبية الشعر والنظر والجلس وفي تلك الأحوال لم تكن محرمة بشيء غير الجماع (قال المزني) القياس عندى أن ما حل له بالعقد الأول فعلمه حكم امرأته والإيلاء يلزمه بمعناه وأما من لم يحل له بعقد الأول حتى يحدث نكاحا جديداً فعلمه مثل الأيم تزوج فلاحكم للإيلاء في معناه المشبه لأصله (قال) وأقل

(١) قوله أحدهما وهو أحبهما الخ كذا في الأصل ولعله أحدهما يطلق عليه وهو أحبهما الخ تأمل . كتبه مصممه .

ما يكون به المولى فائتاً في الثيب أن يغيب الحشفة وفي البكر ذهاب العذرة فإن قال لا أفدر على اقتضاها أجل أجل العنين ولو جاءها محرمة أو حائضاً أو هو محرم أو صائم خرج من حكم الإيلاء ولو آلى ثم حن فأصاها في حونه أو جنوها خرج من الإيلاء وكفر إذا أصاها وهو صحيح ولم يكفر إذا أصاها وهو مجنون لأن القلعه مرفوع في تلك الحال (قال المزني) رحمه الله جعل فعل المجنون في جنونه كالصحيح في خروجه من الإيلاء (قال المزني) رحمه الله إذا خرج من الإيلاء في جنونه بالإصابة فكيف لا يلزمه الكفارة ولو لم يلزمه الكفارة ما كان حائشاً وإذا لم يكن حائشاً لم يخرج من الإيلاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والدمى كالمسلم فيما يلزمه من الإيلاء إذا حاكم إلينا وحكم الله تعالى على عباده واحد (وقال) في كتاب الجزية لو جاءت امرأة تستعدي بأن زوجها طلقها أو آلى منها أو تظاهر حكمت عليه في ذلك حكمي على المسلمين ولو جاء رجل منهم يطلب حقاً كان على الإمام أن يحكم على المطلوب وإن لم يرض يحكمه (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه لقولين به لأن تأويل قول الله عز وجل عنده « حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » أن تجرى عليهم أحكام الإسلام (قال) وإذا كان العربي يتكلم بالسنة أعجم وآلى بأى لسان كان منها فهو مول في الحكم وإن كان يتكلم بأعجمية فقال ما عرفت ما قلت وما أردت إيلاء فالقول قوله مع بيانه ولو آلى ثم آلى فإن حث في الأولى والثانية لم يعد عليه الإيلاء وإن أراد باليمين الثانية الأولى فكفارة واحدة وإن أراد غيرها فأحب كفارتين وقد زعم من خالفنا في الوقف أن الفينة فعل يحدته بعد اليمين في الأربعة الأشهر إما بجماع أو في معذور بلسانه وزعم أن عزبة الطلاق انقضاء أربعة أشهر بغير فعل يحدته وقد ذكرها الله تعالى بلا فصل بينهما فقلت له أرايت أن لو عزم أن لا يبيء في الأربعة الأشهر أيكون طلاقاً ؟ قال لا حتى يطلق قلت فكيف يكون انقضاء الأربعة الأشهر طلاقاً بغير عزم ولا إحداث شيء لم يكن ؟ .

باب إيلاء الخصى غير المحبوب والمحبوب

من كتاب الإيلاء وكتاب النكاح وإملاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا آلى الخصى من امرأته فهو كغير الخصى إذا بقي من ذكره ما ينال به من المرأة ما يبلغ الرجل حتى يغيب الحشفة وإن كان محبوباً قيل له في بلسانك لاشيء عليك غيره لأنه ممن لا يجماع مثله (وقال في الإملاء) ولا إيلاء على المحبوب لأنه لا يطبق الجتمع أبداً (قال المزني) رحمه الله تعالى إذا لم يجعل ليمينه معنى يمكن أن يثبت به سقط الإيلاء فهذا بقوله أولى عندي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو آلى صحيحاً ثم جب ذكره كان لها الخيار مكها في المقام معه أو فراقه .

❦ كتاب الظهار ❦

باب من يجب عليه الظهار ومن لا يجب عليه
من كتابي ظهار قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى «والذين يظاهرون من نسائهم» الآية (قال الشافعي) وكل زوج جاز طلاقه وجرى عليه الحكم من بالغ جرى عليه الظهار حرا كان أو عبداً أو ذمياً وفي امرأته دخل بها أو لم يدخل يقدر على جماعها أو لا يقدر بأن تكون حائضاً أو عورمة أو رتقاء أو صغيرة أو في عددة يملك رجعتها فذلك كله سواء (قال المزني) رحمه الله ينبغي أن يكون معنى قوله في التي يملك رجعتها أن ذلك يلزمه إن راجعها لأنه يقول (١) لو تظاهر منها ثم أتبع التطهير طلاقاً ملك فيه الرجعة فلا حكم للإبلاء حتى يرتجع فإذا ارتجع رجع حكم الإبلاء وقد جمع الشافعي رحمه الله بينهما حيث يلزمان وحيث يسقطان وفي هذا لما وصفت بيان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تظاهر من امرأته وهي أمة ثم اشتراها فسد النكاح والظهار بخاله لا يقربها حتى يكفر لأنها لزمته وهي زوجة ولا يلزم القلوب على عقله إلا من سكر (وقال في القديم) في ظهار السكران قولان أحدهما يلزمه والآخر لا يلزمه (قال المزني) رحمه الله تعالى يلزمه أولى وأشبهه بأقوابله ولا يلزمه أشبهه بالحق عندي إذا كان لا يميز (قال المزني) رحمه الله وعلة جواز الطلاق عنده إرادة المطلق ولا طلاق عنده على مكروه لا ارتفاع إرادته والسكران الذي لا يعقل معنى ما يقول لا إرادة له كالنائم فإن قيل لأنه أدخل ذلك على نفسه قيل أو ليس وإن أدخله على نفسه فهو في معنى ما أدخله على غيره من ذهاب عقله وارتفاع إرادته ولو افتقر حكمهما في المعنى الواحد لاختلاف نسبته من نفسه ومن غيره لاختلاف حكم من جن بسبب نفسه وحكم من جن بسبب غيره فيجوز بذلك طلاق بعض المجانين فإن قيل يفرض الصلاة يلزم السكران ولا يلزم المجنون قيل وكذلك فرض الصلاة يلزم النائم ولا يلزم المجنون فهل يميز طلاق النوم لوجوب فرض الصلاة عليهم فإن قيل لا يجوز لأنه لا يعقل قيل وكذلك طلاق السكران لأنه لا يعقل قال الله تعالى «لا تقر بوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون» فلم تكن له صلاة حتى يعلمها ويريدها وكذلك لا طلاق له ولا ظهار حتى يعلمه ويريده وهو قول عثمان بن عفان وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وعبيد بن سعيد والليث بن سعد وغيرهم وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا ارتد سكران لم يستب في سكره ولم يقتل فيه (قال المزني) رحمه الله وفي ذلك دليل أن لا حكم لقوله لا أتوب لأنه لا يعقل ما يقول وكذلك هو في الطلاق والظهار لا يعقل ما يقول فهو أحد قولي في القديم (قال) ولو تظاهر منها ثم تركها أكثر من أربعة أشهر فهو متظاهراً ولا إبلاء عليه يوقف له لا يكون المتظاهر به مولياً ولا المولى بالإبلاء متظاهراً وهو مطيع لله تعالى بترك الجماع في الظهار عاص له لو جامع قبل أن يكفر وعاص بالإبلاء وسواء كان مضاراً بترك الكفارة

(١) قوله: لو تظاهر منها ثم أتبع التطهير الخ لعله «لو آلى منها ثم أتبع الإبلاء الخ» كما يعلم من بقية العبارة تأمل.

أو غير مضار إلا أنه يأنم بالضرار كما يأنم لو آلى أقل من أربعة أشهر يريد ضراراً ولا يحكم عليه بحكم الإيلاء ولا بحال حكم الله عما أنزل فيه ولو تظاهر يريد طلاقاً^(١) كان طلاقاً أو طلق يريد طهاراً كان طلاقاً وهذه أصول ولا تظاهر من أمة ولا أم ولد لأن الله عز وجل يقول «والذين يظاهرون من نسائهم» كما قال «يؤلون من نسائهم» والذين يردون أزواجهم «فعلنا عن الله عز وجل أنها ليست من نساؤنا وإنما نساؤنا أزواجنا ولو لزمها واحد من هذه الأحكام لزمها كلها .

باب مايكون ظهاراً وما لا يكون ظهاراً

(قال الشافعي) رحمه الله الظهار أن يقول الرجل لامرأته أنت على كظهر أمي فإن نال أنت متى أو أنت معي كظهر أمي وما أشبهه فهو ظهار وإن قال فرجك أو رأسك أو ظهرك أو جلدك أو يدك أو رجلك على كظهر أمي كان هذا ظهاراً ولو قال كبدن أمي أو كراس أمي أو كيدها كان هذا ظهاراً لأن التلذذ بكل أمة محرم ولو قال كأمي أو مثل أمي وأراد السكرامة فلا ظهار وإن أراد الظهار فهو ظهار وإن قال لانية لى فليس بظهار وإن قال أنت على كظهر امرأة محرمة من نسب أو رضاع قامت في ذلك مقام الأم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال «بحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» (قال المزني) رحمه الله تعالى وحفظي وغيري عنه لا يكون مظاهراً من كانت حلالاً في حال ثم حرمت بسبب كما حرمت نساء الآباء وحلائل الأبناء بسبب وهو لا يجعل هذا ظهاراً ولا في قوله كظهر أبي (قال) ويلزم الحث بالظهار كما يلزم بالطلاق (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال إذا نكحتك فأنت على كظهر أمي فسكها لم يكن مظاهراً لأن التحريم إنما يقع من النساء على من حل له ولا معنى للتحريم في المحرم ويروي مثل ماقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم على وابن عباس وغيرهم وهو القياس (ولو قال) أنت طالق كظهر أمي يريد الظهار فهو طالق لأنه صرح بالطلاق فلا معنى لقوله كظهر أمي إلا أنك حرام بالطلاق كظهر أمي ولو قال أنت على كظهر أمي يريد الطلاق فهو ظهار ولو قال لأخري قد أشركتكم معها أو أنت شريكها أو أنت كهي ولم يرد ظهاراً لم يلزمه لأنها تكون شريكها في أنها زوجة له أو عاصية أو مطمعة له كهي (قال) ولو ظاهرها من أربع نسوة له بكلمة واحدة فقال في كتاب الظهار الجديد وفي الإيلاء على مسائل مالك أن عليه في كل واحدة كفارة كما يطلقهن معا بكلمة واحدة وقال في الكتاب القديم ليس عليه إلا كفارة واحدة لأنها يمين ثم رجع إلى استكفارات (قال المزني) وهذا بقوله أولى (قال الشافعي) رحمه الله ولو تظاهر منها مراراً يريد بكل واحدة ظهاراً غير الآخر قبل بكفر فعليه بكل تظاهر كفارة كما يكون عليه في كل تطليقة تطليقة ولو قالها متتابعاً فله لآردت ظهاراً واحداً فهو واحد كما لو تابع بالطلاق كان كطلقة واحدة ولو قال إذا تظاهرت من فلانة الأجنبية فأنت على كظهر أمي فتظاهر من الأجنبية لم يكن عليه ظهار كما لو طلق أجنبية لم يكن طلاقاً .

باب مايوجب على المتظاهر الكفارة

من كتابي الظهار قديم وجديد وما دخله من اختلاف

أبي حنيفة وابن أبي ليلى والشافعي رحمه الله عليهم

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى «ثم يعودون لما قالوا فتحرير ربة» الآية قال والذي عقلت مما

(١) اعلم «كان ظهاراً» كما يؤخذ من عبارة «الأم» ، فراجعها . كتبه مصححه .

سمعت في «يعودون لما قالوا» الآية أنه إذا أنت على المتظاهر مدة بعد القول بالظهار لم يعمرها بالطلاق الذي تحرم به وجبت عليه الكفارة كأنهم يذهبون إلى أنه إذا أمسك ما حرم على نفسه فقد عاد لما قال فخالفه فأحل ما حرم ولا أعلم معنى أولى به من هذا (قال) ولو أمكنه أن يطلقها فلم يفعل لزمته الكفارة وكذلك لو مات أو ماتت ومعنى قول الله تبارك وتعالى « من قبل أن يتأسا » وقت لأن يؤدي ما وجب عليه قبل المباشرة حتى يكفر وكان هذا والله أعلم عقوبة مكفرة لقول الزور فإذا منع الجماع أحببت أن يمنع القبل والتلذذ احتياطاً حتى يكفر فإن لم تبطل الكفارة كما يقال له أد الصلاة في وقت كذا وقبل وقت كذا فيذهب الوقت فيؤديها بعد الوقت لأنها فرضه ولو أصابها وقد كفر بالصوم في ليل الصوم لم ينتقض صومه ومضى على الكفارة ولو كان صومه ينتقض بالجماع لم تجزئه الكفارة بعد الجماع ولو تظاهر وأتبع الظاهر طلاقاً تحمل فيه قبل زوج يملك الرجعة أو لا يملكها ثم راجعها فعليه الكفارة ولو طلقها ساعة نكحها لأن مراجعتها إياها بعد الطلاق أكثر من حبسها بعد الظهار (قال المزني) رحمه الله هذا خلاف أصله كل نكاح جديد لم يعمل فيه طلاق ولا ظهار إلا جديد (وقد قال) في هذا الكتاب لو تظاهر منها ثم أتبعها طلاقاً لا يملك الرجعة ثم نكحها لم يكن عليه كفارة لأن هذا ملك غير الأول الذي كان فيه الظهار ولو جاز أن يظاهر منها فيعود عليه الظهار إذا نكحها جاز ذلك بعد ثلاث وزوج غيره وهكذا الإيلاء (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه بأصله وأولى بقوله والقياس أن كل حكم كان في ملك فإذا زال ذلك زال ما فيه من الحكم فلما زال ذلك النكاح زال ما فيه من الظهار والإيلاء (قال) ولو تظاهر منها ثم لاعنها مكانه بلا فصل سقط الظهار ولو كان حبسها قدر ما يمكنه اللعان فلم يلاعن كانت عليه الكفارة (وقال) في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لو تظاهر منها يوماً فلم يصبها حتى انقضى لم يكن عليه كفارة كما لو آلى فسقطت البعينة سقط عنه حكم البعينة (قال المزني) رحمه الله أصل قوله إن المتظاهر إذا حبس امرأته مدة يمكنه الطلاق فلم يطلقها فيها فقد عاد ووجبت عليه الكفارة وقد حبسها هذا بعد التظاهر يوماً يمكنه الطلاق فيه فتركه فعاد إلى استحلال ما حرم فالكفارة لازمة له في معنى قوله وكذا قال لو مات أو ماتت بعد الظهار وأمكن الطلاق فلم يطلق فعليه الكفارة (قال الشيخان) رحمه الله ولو تظاهر وآلى قيل إن وطئت قبل الكفارة خرجت من الإيلاء وأتمت وإن انقضت أربعة أشهر وقفت فإن قلت أنا اعتق أو أطمع لم تمهلك أكثر مما يمكنك اليوم وما أشبهه وإن قلت أصوم قيل إنما أمرت بعد الأربعة بأن تنفي أو تطلق فلا يجوز أن يجعل لك سنة .

باب ما يجزئ من الرقاب وما لا يجزئ

وما يجزئ من الصوم وما لا يجزئ

(قال الشيخان) رحمه الله قال الله تعالى في الظهار « فتحرير رقبة » (قال) فإذا كان واجداً لها أو لثمنها لم يجزئ غيرها وشرط الله عز وجل في رقبة القتل مؤمنة كما شرط العدل في الشهادة وأطلق اليهود في مواضع فاستدلنا على أن ما أطلق على معنى ما شرط وإنما رد الله تعالى أموال المسلمين على المسلمين لأعلى الشركين وفرض الله تعالى الصدقات فلم تجز إلا للمؤمنين فكذلك ما فرض الله من الرقاب فلا يجوز إلا من المؤمنين وإن كانت أعجمية وصفت الإسلام فإن اعتق صبية أحد أبويها مؤمن أو خرساء جبلية تعقل الإشارة بالإيمان أجزأه وأحب إلى أن لا يعتقها إلا أن تسلكهم بالإيمان ولو سببت صبية مع أبويها كافرين فعقلت ووصفت الإسلام وصلت إلا أنها لم تبلغ لم

تجزئته حتى تصف الإسلام بعد البلوغ (قال) ووصفها الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتبذل من كل دين خالف الإسلام وأحب لو امتحنها بالإقرار بالبعث بعد الموت وما أشبهه (قال الشيخان) رحمه الله لا يجزئ في رقية واجبة رقية تشتري بشرط أن تعتق لأن ذلك يضع من ثمنها ولا يجزئ فيها مكاتب أدى من نجومه شيئاً أو لم يؤده لأنه ممنوع من بيعه ولا يجزئ أم ولد في قول من لا يبيعها (قال المزني) رحمه الله تعالى هو لا يجزئ فيها وله بذلك كتاب (قال) وإن أعتق عبداً له غالباً فهو على غير يقين أنه أعتق ولو اشتري من يعتق عليه لم يجزئه لأنه اعتق بملكه ولو أعتق عبداً بينه وبين آخر عن ظهاره وهو مؤسر أجزأ عنه من قبل أنه لم يكن لشرائه أن يعتق ولا يرد عتقه وإن كان معسراً اعتق نصفه فإن أفاد واشترى النصف الثاني وأعتقه أجزأه ولو أعتقه على أن جعل له رجل عشرة دنائير لم يجزئه ولو أعتق عنه رجل عبداً بغير أمره لم يجزئه والولاء لمن أعتقه ولو أعتقه بأمره يجعل أو غيره أجزأه والولاء له وهذا مثل شراء مقبوض أو هبة مقبوضة (قال المزني) معناه عندى أن يعتقه عنه يجعل ولو أعتق عبدين عن ظهارين أو ظهار وقتل كل واحد منهما عن الكفارتين أجزأه لأنه أعتق عن كل واحدة عبداً تاماً نصفاً عن واحدة ونصفاً عن واحدة ثم أخرى نصفاً عن واحدة ونصفاً عن واحدة فأكمل فيها العتق ولو كان ممن عليه الصوم فصام شهرين عن إحداهما كان له أن يجعله عن أيهما شاء وكذلك لو صام أربعة أشهر عنهما أجزأه ولو كان عليه ثلاث كفارات فأعتق رقية ليس له غيرها وصام شهرين ثم مرض فأطعم ستين مسكيناً ينوي بجميع هذه الكفارات الظهار وإن لم ينو واحدة بعينها أجزأه لأن نيته في كل كفارة بأنها لزمته ولو وجبت عليه كفارة فشك أن تكون من ظهار أو قتل أو نذر فأعتق رقية عن أيها كان أجزأه ولو أعتقها لآبنوى واحدة منها لم يجزئه ولو ارتد قبل أن يكفر فأعتق عبداً عن ظهاره فإن رجع أجزأه لأنه في معنى دين أداه أو قصاص أخذ منه أو عقوبة على بدنه إن وجبت له ولو صام في رده لم يجزئه لأن الصوم عمل البدن وعمل البدن لا يجزئ إلا من يكتب له .

باب ما يجزئ من العيوب في الرقاب الواجبة

من كتابي الظهار قديم وجديد

(قال الشيخان) رحمه الله لم أعلم أحداً ممن مضى من أهل العلم ولا ذكر لي عنه ولا بقي خالف في أن من دوات النقص من الرقاب ما لا يجزئ ومنها ما يجزئ فدل ذلك على أن المراد بعضها دون بعض فلم أجد في معاني ما ذهبوا إليه إلا ما أقول والله أعلم وجماعه أن الأغلب فيما يتخذ له الرقيق العمل ولا يكون العمل تاماً حتى تكون يد المملوك باطشتين ورجلاه ماشيتين وله بصر وإن كان عينا واحدة ويكون يعقل وإن كان أعمى أو أصم يعقل أو أحمق أو ضعيف البطش (قال) في القديم الأخرس لا يجزئ (قال المزني) رحمه الله أولى بقوله أنه يجزئ لأن أصله أن ما أضر بالعلم ضرراً يئس لم يجز وإن لم يضر كذلك أجزأ (قال) والذي يجزئ ويفيق يجزئ وإن كان مطبقاً لم يجزئ، ويجوز المريض لأنه يرجى والصغير كذلك

من له الكفارة بالصيام

من كتابين

(قال الشيخان) رحمه الله من كان له مسكن وخادم لا يملك غيرها ولا ما يشتري به مملوك كان له أن يصوم شهرين متتابعين وإن أضر من عذر أو غيره أو صام تطوعاً أو من الأيام التي نهى صلى الله عليه وسلم عن صيامها استأفها

متتابعين وقال في كتاب القديم إن أفطر المريض بنى واحتج في القائلة التي عليها صوم شهرين متتابعين إذا حاجت أفطرت فإذا ذهب الحيض بنت وكذلك المريض إذا ذهب المرض بنى (قال المزني) رحمه الله وسمعت الشافعي منذ دهر يقول : إن أفطر بنى (قال المزني) رحمه الله : وإن هذا لشبه لأن المرض عذر وضرورة والحيض عذر وضرورة من قبل الله عز وجل يفطر بهما في شهر رمضان وبالله التوفيق (قال) وإذا صام بالأهله صام هلالين وإن كان تسعة أو ثمانية وخمسين ولا يجزئه حتى يقدم نية الصوم قبل الدخول ولو نوى صوم يوم فأغشى عليه فيه ثم أفاق قبل الليل أو بعده ولم يطعم أجزاءه إذا دخل فيه قبل الفجر وهو يعقل فإن أغشى عليه قبل الفجر لم يجزئه لأنه لم يدخل في الصوم وهو يعقل (قال المزني) رحمه الله : كل من أصبح نائما في شهر رمضان صام وإن لم يعقله إذا تقدمت نيته (قال) ولو أغشى عليه فيه وفي يوم بعده ولم يطعم استأنف الصوم لأن في اليوم الذي أغشى عليه فيه كله غير صائم ولا يجزئه إلا أن ينوى كل يوم منه على حدته قبل الفجر لأن كل يوم منه غير صاحبه ولو صام شهر رمضان في الشهرين أعاد شهر رمضان واستأنف شهرين (قال) وأقل ما يلزم من قال إن الجماع بين ظهري الصوم يفسد الصوم لقوله تعالى « من قبل أن يتاما » أن يزعم أن الكفارة بالصوم والعق لا يجزئان بعد أن يتاما (قال) والذي صام شهرا قبل التماس وشهرا بعده أطلع الله في شهر وعصاه بالجماع قبل شهر يصومه وأن من جامع قبل الشهر الآخر منهما أولى أن يجوز من الذي عصى الله بالجماع قبل الشهرين معا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى : وإنما حكمه في الكفارات حين يكفر كما حكمه في الصلاة حين يصلي (قال) ولو دخل في الصوم ثم أيسر كان له أن يفضى على الصيام والاختيار له أن يدع الصوم ويعتق (قال المزني) رحمه الله : ولو كان الصوم فرضه ما جاز اختيار إبطال الفرض والرقبة فرض وإن وجدها لا غيرها كما أن الوضوء بقاء فرض إذا وجده لا غيره ولا خيار في ذلك بين أمرين فلا تخلو الداخل في الصوم إذا وجد الرقبة من أن يكون بمعناه المتقدم فلا فرض عليه إلا الصوم فكيف يجزئه يعتق وهو غير فرضه أو يكون صومه قد بطل لوجود الرقبة فلا فرض إلا الاعتق فكيف يتم الصوم فيجزئه وهو غير فرضه فلا يخلو أنه إذا اعتق أدى فرضه ثبت أن لا فرض عليه غيره وفي ذلك إبطال صومه كعتقه بالشهور فإذا حدث الحيض بطلت الشهور وثبت حكم الحيض عليها ولما كان وجود الرقبة يبطل صوم الشهرين كان وجودها بعد الدخول في الشهور يبطل ما بقي من الشهور وفي ذلك دليل أنه إذا وجد الرقبة بعد الدخول بطل ما بقي من الشهرين . وقد قال الشافعي رحمه الله بهذا المعنى زعم في الأمة تعتق وقد دخلت في العدة أنها لا تكون في عدها حرة وتعتد عدة أمة وفي المسافر يدخل في الصلاة ثم يقيم لا يكون في بعض صلاته مقيا ويقصر ثم قال وهذا أشبه بالقياس (قال المزني) فهذا معنى ما قلت وبالله التوفيق . ولو قال لعبد أنت حر الساعة عن ظهاري إن ظهرته كان حرا لساعته ولم يجزئه إن يظهر لأنه لم يكن ظهار ولم يكن سبب منه .

باب الكفارة بالطعام

من كتابي ظهار قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : فيمن تظهر ولم يجد رقبة ولم يستطع حين يريد الكفارة صوم شهرين متتابعين مريض أو علة ما كانت أجزاءه أن يطعم ولا يجزئه أقل من ستين مسكينا كل مسكين مدا من طعام بثلثم

الذي يقتات حنطة أو شعيراً أو أرزاً أو سلناً أو تمرأ أو زبيباً أو أقطاً ولا يجزئه أن يعطيه جملة ستين مداً أو أكثر لأن أخذهم الطعام يختلف فلا أدري لعل أحدهم يأخذ أقل وغيره أكثر مع أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما من مكيلة طعام في كل ما أمر به من كفارة ولا يجزئه أن يعطيه دقيقاً ولا سويقاً ولا خبزاً حتى يعطيه موه جاباً وسواء منهم الصغير والكبير ولا يجوز أن يعطيه من تلزمه نفقته ولا عبداً ولا مكاتباً ولا أحداً على غير دين الإسلام (وقال في القديم لو علم بعد إعطائه أنه غنى أجزاء ثم رجع إلى أنه لا يجزئه (قال المزني) رحمه الله وهذا أقيس لأنه أعطى من لم يفرضه الله تعالى له بل حرمه عليه والخطأ عنده في الأموال في حكم العمد إلا في المأثم (قال الشيخ ابن عثيمين) رحمه الله تعالى ويكفر بالطعام قبل المسيس لأنها في معنى الكفارة قبلها ، ولو أعطى مسكيناً مدين مداً عن ظهره ومداً عن اليدين أجزاء لأنهما كفارتان مختلفتان ولا يجوز أن يكفر إلا بكفارة كاملة من أى الكفارات كفر وكل الكفارات بمد النبي صلى الله عليه وسلم لا تختلف وفي فرض الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ما يدل على أنه بمد النبي صلى الله عليه وسلم وكيف يكون بمد من لم يولد في عهده أو مد أحدث بعده وإنما قلت مدداً لكل مسكين لحديث النبي صلى الله عليه وسلم في المكفر في رمضان فإنه أتى صلى الله عليه وسلم بقرق فيه خمسة عشر صاعاً فقال للمكفر كفر به وقد أعلمه أن عليه إطعام ستين مسكيناً فهذا مدخله وكانت الكفارة بالكفارة أشبه في القياس من أن تقيسها على فدية في الحج وقال بعض الناس المد رطلان بالجوازى وقد احتجنا فيه مع أن الآثار على ما قلنا فيه وأمر الناس بدار الهجرة وما ينبغي لأحد أن يكون أعلم بهذا من أهل المدينة وقالوا أيضاً لو أعطى مسكيناً واحداً طعام ستين مسكيناً في ستين يوماً أجزاء (قال الشيخ ابن عثيمين) رحمه الله : لأن أجزاء في كل يوم وهو واحد ليجزئه في مقام واحد فقيل له أرايت لو قال قائل قال الله « واشهدوا ذوى عدل منكم » شرطان عدد وشهادة فأنا أجيز الشهادة دون العدد فإن شهد اليوم شاهد ثم عاد لشهادته فهي شهادتان فإن قال لا حتى يكونا شاهدين فكذلك لا حتى يكونوا ستين مسكيناً وقال أيضاً لو أطعمه أهل الذمة أجزاء فإن أجزاء في غير المسلمين وقد أوصى الله تبارك وتعالى بالأسير فلم لا يجزئ أسير المسلمين الحربي والمستأمنون إليهم وقال لو غداهم أو عشاهم وإن تفاوتوا فاشبعهم أجزاء وإن أعطاهم قية الطعام عرضاً أجزاء فإنه أترك ما نصت السنة من المكيلة فأطعم ستين صبياً أو رجلاً مريضاً أو من لا يشبعهم إلا أضعاف الكفارة فما يقول إذا أعطى عرضاً مكان المكيلة لو كان موسراً يعتق رقبة فتصدق ببعثتها فإن أجاز هذا فقد أجاز الإطعام وهو قادر على الرقبة وإن زعم أنه لا يجوز إلا رقبة فلم جوز العرض وإنما السنة مكيلة طعام معروفة وإنما يلزمه في قياس قوله هذا أن يحيل الصوم وهو مطبق له إلى الضد .

مختصر من الجامع من كتابي لعان جديد وقديم

وما دخل فيما من الطلاق من أحكام القرآن ومن اختلاف الحديث

(قال الشيخ ابن عثيمين) رحمه الله قال الله تعالى «والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادت إلا أنفسهم» إلى قوله «أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين» قال فكان بيننا والله أعلم في كتابه أنه أخرج الزوج من فذف المرأة بالتعانه كما أخرج قاذف المحصنة غير الروجة أن مذهبنا عقدها وفي ذلك دلالة أن ليس على الزوج أن يلعن حتى تطالب القذوفة كما ليس

على قاذف الأجنبية حد حتى تطلب حدها قل ولما لم يخص الله أحدا من الأزواج دون غيره ولم يدل على ذلك سنة ولا إجماع كان على كل زوج جاز طلاقه ولزمه الفرض وكذلك كل زوجة لزمها الفرض ولعانهم كلهم سواء لا يختلف القول فيه والفرقة ونفى الولد وتختلف الحدود إن وقت له وعليه وسواء قل زنت أو رأيتها ترى أو يارانية كما يكون ذلك سواء إذا قذف أجنبية وقال في كتاب النكاح والطلاق إملاء على مسائل مالك ولو جاءت بمحمل وزوجها صى دون العشر لم يلزمه لأن العلم محيط أنه لا يولد مثله وإن كان ابن عشر سنين وأكثر وكان يمكن أن يولد له كان له حتى يبلغ فينفيه بإعلان أو يموت قبل البلوغ فيكون ولده ولو كان بالغاً مجبواً كان له إلا أن ينفيه بإعلان لأن العلم لا يحيط أنه لا يحمل له ولو قال قذفتك وعقلى ذاهب فهو قاذف إلا أن يعلم أن ذلك يصيبه فيصدق وبإعلان الأخرس إذا كان يعقل الإشارة وقال بعض الناس لا بإعلان وإن طلق وباع بإيماء أو بكتاب يفهم جاز قال وأصحت أمانة بنت أبي العاص فقيل لها الفلان كذا والفلان كذا فأشارت أن نعم فرفع ذلك فرأيت أنها وصية قال ولو كانت مغلوقة على عقلها فالتمن وقت الفرقة ونفى الولد إن اتفق منه ولا تحد لأنها ليست بمن عليه الحدود ولو طلبه ولها أو كانت امرأته أمة فطلبه سيدها لم يكن لواحد منهما فإن مات قبل أن تعفو عنه فطلبه ولها كان عليه أن يلتصق أو يحذر للحرمة البالغة ويعزر لغيرها ولو التمن وأبين اللعان فعلى الحرمة البالغة الحد والمملوكة نصف الحد ونفى نصف سنة ولا لعان على الصبية لأنه لا حد عليها ولا أجبر الذميمة على اللعان إلا أن ترغب في حكمتها فلتعتن فإن لم تفعل حددناها إن ثبتت على الرضا بحكمتها (قال المزني) رحمه الله تعالى أولى به أن يعدها لأنها رضيت ولزمها حكمتها ولو كان الحكم إذا بت عليها فأبى الرضا به سقط عنها لم يجر عليها حكمتها أبداً لأنها تقدر إذا لزمها بالحكم ما تكره أن لا تقيم على الرضا ولو قدر اللذان حكم النبي صلى الله عليه وسلم عليهما بالرجم من اليهود على أن لا يرجعهما بترك الرضا لفعلا إن شاء الله تعالى (وقال) في الإملاء في النكاح والطلاق على مسائل مالك إن أبت أن تلعن حددناها ولو كانت امرأته محدودة في زنا فقذفها بذلك الزنا أو بزنا كان في غير ما سكره عزر إن طابت ذلك ولم يلتصق وإن أنكر أن يكون قذفها فجاءت بشاهدين لاعتن وليس جحوده القذف إكذاباً لنفسه ولو قذفها ثم بلغ لم يكن عليه حد ولا لعان ولو قذفها في عدة يملك رجعتها فيها فعليه اللعان ولو بانث قذفها بزنا نسبه إلى أنه كان وهي زوجته حد ولا لعان إلا أن ينفي به ولداً أو حملاً فياتنم فإن قيل فلم لاعتن بينهما وهي بائن إذا ظهر بها حمل؟ قيل كما ألحقت الولد لأنها كانت زوجته فكذلك لاعتن بينهما لأنها كانت زوجته ألا ترى أنها إن ولدت بعد بينوتها كهي وهي تحته وإذا نفى رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد وهي زوجة فإذا زال الفرائش كان الولد بعد ما تبين أولى أن ينفي أو في مثل حاله قبل أن تبين ولو قال أصابك رجل في دبرك حد أو لاعن ولو قال لها يارانية بنت الزانية وأنها حرة مسلمة فطابت حد أمها لم يكن ذلك لها وحد لأمرها إذا طلبته أو وكيلها والتعن لامرأتها فإن لم يفعل حبس حتى يبرأ جلده فإذا برأ حد إلا أن يلتصق ومتى أبى اللعان فعدده إلا سوطاً ثم قال أنا ألتعن قبلت رجوعه ولا شيء له فيما مضى من الضرب كما يقذف الأجنبية ويقول لا آتى بشهود فيضرب بعض الحد ثم يقول أنا آتى بهم فيكون ذلك له وكذلك المرأة إذا لم تلتعن فضربت بعض الحد ثم تقول أنا ألتعن قبلنا وقال قائل كيف لاعتن بينه وبين منكوبة نكاحاً فاسداً بولد وإثته يقول «والذين يرمون أزواجهم» فقلت له قال النبي صلى الله عليه وسلم «الولد للفراش وللعاهر الحجر» فلم يخاف المسلمون أنه مالك الإصابة بالسكاح الصحيح أو ملك اليمين قال نعم هذا الفراش قلت والزنا لا يلحق به النسب ولا يكون به مهر ولا يدرأ فيه حد؟ قال نعم قلت فإذا حدثت نازلة ليست بالفراش الصحيح

ولا الزنا الصريح وهو النكاح الفاسد أليس سبيلها أن تقيسها بأقرب الأشياء بها شبها؟ قال نعم قلت فقد أشبه الولد عن وطء بشبهة الولد عن نكاح صحيح في إثبات الولد وإلزام المهر وإيجاب العدة فكذلك يشتهان في النفي باللعان وقال بعض الناس لا يلعان إلا حران مسلمان ليس واحد منهما محرودا في قذف وترك ظاهر القرآن واعتل بأن اللعان شهادة وإنما هو بين ولو كان شهادة مآجاز أن يشهد أحد لنفسه ولكنها المرأة على النصف من شهادة الرجل ولا كان على شاهد بين ولما جاز التعان الفاسقين لأن شهادتهما لا تجوز فإن قيل قد يتوبان فيجوز أن قيل فكذلك العبدان الصالحان قد يعتقان فيجوز أن مكانهما والفاستقان لو تألم يقبل إلا بعد طول مدة يختبران فيها فلزمهم أن يجيزوا لعان الأعميين التحفيين لأن شهادتهما عندهم لا تجوز أبدا كما لا تجوز شهادة المحدثين .

باب أين يكون اللعان

(قال الشافعي) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لعن بين الزوجين على المنبر قال فإذا لعن الحاكم بينهما في مسكة فين المقام والبيت أو بالمدينة فعلى المنبر أو ببيت المقدس فعلى مسجده وكذا كل بلد قال ويبدأ فيقيم الرجل قائما والمرأة جالسة فيلتن ثم يقيم المرأة قائمة فتلتن إلا أن تكون حائضا فعلى باب المسجد أو كانت مشركة التعت في الكنيسة وحيث تعظم وإن شئت المشركة أن تحضره في المساجد كلها حضرته إلا أنها لا تدخل المسجد الحرام لقول الله تعالى « فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا » (قال المزني) رحمه الله إذا جعل للمشركة أن تحضره في المسجد وعسى بها مع شركها أن تكون حائضا كانت المسئلة بذلك أولى (قال) وإن كانا مشركين ولا دين لهما تحاكما إلينا لعن بينهما في مجلس الحكم .

باب سنة اللعان ونفي الولد وإلحاقه بالأم وغير ذلك

من كتاب إلعان جديد وقديم ومن اختلاف الحديث

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا لعن امرأته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولدها ففرق صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة وقال سهل وابن شهاب فكانت تلك سنة المتلاعنين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومعنى قولهما فرقة بلا طلاق الزوج (قال) وتفريق النبي صلى الله عليه وسلم غير فرقة الزوج إنما هو تفريق حكم (قال) وإذا قل صلى الله عليه وسلم « الله يعلم أن أحدا كاذب فهل منكأنا ؟ » فحكم على الصادق والكاذب حكما واحدا وأخرجهما من الحد وقال « وإن جاءت به أدوية فلا أراه إلا قد صدق عليها » فجاءت به على التعت المكروه فقال عليه السلام « إن أمره لين أولا ما حكم الله » فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يستعمل دلالة صدقه عليها وحكم بالظاهر بينه وبينها فمن بعده من الولاة أولى أن لا يستعمل دلالة في مثل هذا المعنى ولا يقضى إلا بالظاهر أبدا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في حديث ذكره أنه لما نزلت آية المتلاعنين قال صلى الله عليه وسلم « إنما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنته وأما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين » .

باب كيف اللعان

من كتاب اللعان والطلاق وأحكام القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله ولما حكى سهل شهود المتلاعنين مع حدثته وحكاه ابن عمر رضي الله عنهما استدلتا على أن اللعان لا يكون إلا بمحض من طائفة من المؤمنين لأنه لا يحضر أمرأ يريد إلى صلى الله عليه وسلم ستره ولا يحضره إلا وغيره حاضر له وكذلك جميع حدود الزنا يشهدا طائفة من المؤمنين أقدم أربعة لأنه لا يجوز في شهادة الزنا أقل منهم وهذا يشبه قول الله تعالى في الزانيين « ولشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » وفي حكاية من حكى اللعان عن النبي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين بما حكى الله تعالى في القرآن واللعان أن يقول الإمام للزوج قد أشهد بالله إنى لمن الصادقين فيما ربيت به زوجي فلانة بنت فلان من الزنا ويشير إليها إن كانت حاضرة ثم يعود فيقولها حتى يكمل ذلك أربع مرات ثم يقفه الإمام ويذكره الله تعالى ويقول إنى أخاف إن لم تكن صدقت أن تبوء بلمعة الله فإن رآه يريد أن يمضى أمر من يضع يده على فيه ويقول إن قولك وعلى لعنة الله إن كنت من السكاذبين موجبة فإن أبى تركه وقال قل وعلى لعنة الله إن كنت من السكاذبين فيما ربيت به فلانة من الزنا وإن قذفها بأحد يسميه بيمينه واحدا أو اثنين أو أكثر قال مع كل شهادة إنى لمن الصادقين فيما ربيتها به من الزنا بفلان أو فلان وفلان وقال عند الالتماع وعلى لعنة الله إن كنت من السكاذبين فيما ربيتها به من الزنا بفلان أو بفلان وفلان (قال) وإن كان معها ولد فنفاه أو بها حمل فأنثى منه قال مع كل شهادة أشهد بالله إنى لمن الصادقين فيما ربيتها به من الزنا وإن هذا الولد ولد زنا ماهو منى وإن كان حملا قال وإن هذا الحمل إن كان بها حمل لحل من زنا ماهو منى فإن قال هذا فقد فرغ من الالتماع فإن أخطأ الإمام فلم يذكر نفى الولد أو الحمل في اللعان قال للزوج إن أردت نفيه أعدت اللعان ولا تميد المرأة بعد إعادة الزوج اللعان إن كانت فرغت منه بعد الالتماع الزوج وإن أخطأ وقد قذفها برجل ولم يلتعن بقذفه فأراد الرجل حده أعاد عليه الالتماع وإلا حده إن لم يلتعن وقال في كتاب الطلاق من أحكام القرآن وفي الإلمام على مسائل مالاك ولما حكم الله تعالى على الزوج برمى المرأة بالقذف ولم يستثن أن يسمى من يرمىها به أو لم يسمه ورمى العجلان امرأته بيمين عمه أو بيمين عمها شريك بن السجاء وذكر للنبي صلى الله عليه وسلم أنه رآه عليها وقال في الطلاق من أحكام القرآن فالتعن ولم يحضر صلى الله عليه وسلم الرمي بالمرأة فاستدلتا على أن الزوج إذا التعن لم يكن على الزوج للذى قفزه بامرأته حد ولو كان له لأخذه له رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعث إلى الرمى فسأله فإن أقر حد وإن أنكر حد له الزوج وقال في الإلمام على مسائل مالاك وسأل النبي صلى الله عليه وسلم شريكا فأنكر فلم يحلفه ولم يحده باللعان غيره ولم يجد العجلاني القادف له بيمينه (وقال) في اللعان ليس للإمام إذا رمى رجل زنا أن يبعث إليه فيسأله عن ذلك لأن الله يقول « ولا تجسسوا » فإن شبه على أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أنيسا إلى امرأة رجل فقال « إن اعترفت فارجمي » فتلك امرأة ذكر أبو الزاني بها أنها زنت فكان يلزمه أن يسأل فإن أقرت حدت وسقط الحد عن قذفها وإن أنكرت حد قاذفها وكذلك لو كان قاذفها زوجها (قال) ولما كان القاذف لامرأته إذا التعن أو حاء المقدوف بعينه لم يؤخذ له الحد لم يكن لمسئلة المقدوف معنى إلا أن يسأل ليعد ولم يسأله صلى الله عليه وسلم وإيما سأل المقدوفة والله عز وجل أعلم لاحد الذى يقع لها إن لم تقر بالزنا

ولم يلعن الزوج وأى الزوجين كان أعجبنا التعن بلسانه بشهادة عدلين يعرفان لسانه وأحب إلى أن لو كانوا أربعة وإن كان أحرس يفهم الإشارة التعن بالإشارة وإن انطلق لسانه بعد الحرس لم يعد ثم تقام المرأة فتقول أشهد بالله أن زوجي فلانا وتشير إليه إن كان حاضرا لمن السكاذبين فيما رمانى به من الزنا ثم تعود حتى تقول ذلك أربع مرات فإذا فرغت وقفها الإمام وذكرها الله تعالى وقال احذرى أن تبوى بغضب من الله إن لم تسكونى صادقة فى إيمانك فإن رآها تمضى وحضرتها امرأة أمرها أن تضع يدها على فيها وإن لم تحضرها ورآها تمضى قال لها قولى وعلى غضب الله إن كان من الصادقين فيما رمانى به من الزنا فإذا قالت ذلك فقد فرغت قال وإنما أمرت بوقفهما وتكبرهما لأن ابن عباس رضى الله عنهما حكى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا حين لاعن بين التلاعنين أن يضع يده على فيه فى الخامسة وقال إنها موجهة ولما ذكر الله تعالى الشهادات أربعة ثم فصل بينهما باللعنة فى الرجل والغضب فى المرأة دل على حال افتراق اللعان والشهادات وأن اللعنة والغضب بعد الشهادة موجبان على من أوجبا عليه بأن يجترى على القول أو الفعل ثم على الشهادة بالله باطلا ثم يزيد فيجترى على أن يلعن وعلى أن يدعو بلعنة الله فينبغى للإمام إذا عرف من ذلك ما جهلا أن يقفهما نظرا لهما بدلالة الكتاب والسنة .

باب ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة ونفى الولد وحده المرأة

من كتابين قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا أكل الزوج الشهادة واللعان فقد زال فراش امرأته ولا تحل له أبدا بحال وإن أكذب نفسه التعن أو لم تلعن وإنما قلت هذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا سبيل لك عليها» ولم يقل حتى تسكذب نفسك وقال فى المطلقة ثلاثا «حتى تسكح زوجها غيره» ولما قال عليه الصلاة والسلام «الولد للفراش» وكانت فراشا لم يحز أن ينفي الولد عن الفراش إلا بأن يزول الفراش وكان معقولا فى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لحق الولد بأمه أنه نقاه عن أبيه وإن نفيه عنه يميته بالتعانه لا يمين المرأة على تكذيبه بنفيه ومعقول فى إجماع المسلمين أن الزوج إذا أكذب نفسه لحق به الولد وجلد الحسد إذ لا معنى للمرأة فى نفسه وأن المعنى للزوج فيما وصفت من نفيه وكيف يكون لها معنى فى يمين الزوج ونفى الولد وإلحاقه والدليل على ذلك ما لا يختلف فيه أهل العلم من أن الأم لو قالت ليس هو منك إنما استعترته لم يكن قولها شيئا إذا عرف أنها ولدته على فراشه إلا بلعان لأن ذلك حق للولد دون الأم وكذلك لو قال هو ابني وقالت بل زينت فيه من زنا كان ابنه ألا ترى أن حكم الولد فى النفي والإثبات إليه دون أمه فكذلك نفيه بالتعانه دون أمه وقال بعض الناس إذا التعن ثم قالت صدق إبنى زينت فالولد لا حق ولا حد عليها ولا لعان وكذلك إن كانت محدودة فدخل عليه أن لو كان فاسقا قذف عفيفة مسلمة والتعنا نفي الولد وهى عند المسلمين أصدق منه وإن كانت فاسقة فصدقته لم ينف الولد فجعل ولد العفيفة لا أب له والزمها عاره وولد الفاسقة له أب لا ينفي عنه قال وإيهما مات قبل بكمال الزوج اللعان ورث صاحبه والولد غير منفي حتى يكمل ذلك كله فإن امتنع أن يكمل للعان حد لها وإن طلب الحسد الذى قذفها به لم يحذ لأنه قذف واحد حد فيه مرة والولد للفراش فلا ينفي إلا على ما نفي به رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن العجائز قذف امرأته ونفي حملها لما اسبقته ففاهه باللعان ولو أكل اللعان وامتنعت من اللعان وهى مريضة أو فى برد أو حر وكانت ثيبا رجعت وإن كانت بكرًا لم تحذ حتى تصيح وينصيح الحر والبرد ثم تحذ لقول الله تعالى «وبدرا عنها

العذاب « الآية والعذاب الحد فلا يدركها إلا باللعان وزعم بعض الناس لا يلاعن بحمل لعله ربح فقيل له أرايت لم أحاط العلم بأن ليس حمل أما تلاعن بالقذف؟ قال بلى قيل فلم لا يلاعن مكاه؟ وزعم أبو جهم وهو يعلم بحملها فلما وضعت تركها تسعاً وثلاثين ليلة وهى فى الدم معه فى منزله ثم نفي الولد معه كان ذلك له وبترك ما حكم به صلى الله عليه وسلم للعجائى وأمرته وهى حامل من اللعان ونفى الولد عنه كما قلنا ولو لم يكن ما قلنا سنة كان بحمل السكات فى معرفة الشيء معنى الإقرار فزعم فى الشفعة إذا علم فسكت فهو إقرار بانقسام وفى العبد يشتره إذا استخدمه رضى بالعيب ولم يتكلم فحيث شاء جعله رضى ثم جاء إلى الأشبه بالرضا والإقرار فلم يجعله رضى وجعل صحنه عن إنكاره أربعين ليلة كإقرار وأباه فى تسع وثلاثين فما الفرق بين الصمتين؟ وزعم بأنه استدل بأن الله تعالى لما أوجب على الزوج الشهادة ليخرج بها من الحد فإذا لم يخرج من معنى القذف لزمه الحد قيل له وكذلك كل من أحلفه ليخرج من شيء وكذلك قلت إن نكل عن اليمين فى مال أو غضب أو جرح عمد حكمت عليه بذلك كله قال نعم قلت فلم لا تقول فى المرأة إنك تخلفها لتخرج من الحد وقد ذكر الله تعالى أنها تدرأ بذلك عن نفسها العذاب فإذا لم تخرج من ذلك فلم توجب عليها الحد كما قلت فى الزوج وفيمن نكل عن اليمين وليس فى التنزيل أن الزوج يدرك بالشهادة حداً وفى التنزيل أن المرأة أن تدرأ بالشهادة العذاب وهو الحد عندنا وعندك وهو المعقول والقياس وقلت له لو قالت لك لم حبستنى وأنت لا تحبس إلا بحق؟ قال أقول حبستك انتعلنى فتخرجنى به من الحد فقالت فإذا لم أفعل فأقم الحد على قال لا قالت فالحبس حد قال لا فقال قالت فالحبس ظلم لا أنت أمتت على الحد ولا منعت عنى حبساً ولن تجد حبسى فى كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس على أحدها قال فإن قلت فالعذاب الحبس فهذا خطأ فكذلك مائة يوم أو حتى تموت وقد قال الله تعالى «وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين» أفترأه عنى الحد أم الحبس؟ قال بل الحد وما السجن بحد والعذاب فى الزنا الحدود ولكن السجن قد يلزمه اسم عذاب قلت والسفر^(٣) والدهق والتعليق كل ذلك يلزمه اسم عذاب قال والذين يخالفوننا فى أن لا يجتمعاً أبداً وروى فيه عن عمر وعلى وابن مسعود رضوان الله عليهم لا يجتمع المتلاعنان أبداً رجع بعضهم إلى ما قلنا وأبى بعضهم .

باب ما يكون قذفاً ولا يكون

ونفى الولد بلا قذف وقذف ابن الملاعنة وغير ذلك

(قال الشافعى) رحمه الله ولو ولدت امرأته ولدا فقال ليس منى فلا حد ولا لعان حتى ينفقه فإن قال لم أفدقها ولم تلده أو ولدته من زوج قبلى وقد عرف نكاحها قبله فلا يلحقه إلا بأربع نسوة تشهد أنها ولدته وهى زوجة له لو قت يمكن أن تلده منه فيه لأقل الحمل وإن سألت عيته أحلفناه وبرى وإن نكل أحلفناه وحلقه فإن تخلف لم يلحقه (وقال) فى كتاب الطلاق من أحكامه أن قال لها ماهذا الحمل منى وليست زانية ولم أصها قيل قد تخطئ فلا يكون حملاً فيكون صادقا وهى غير زانية فلا حد ولا لعان حتى استيقنا أنه حمل قلنا قد يحتمل أن تأخذ نطفتك فتدخلها فتجعل منك فتكون صادقا بأنك لم تصبها وهى صادقة بأنه ولدك فإن قدوت لاعت فإن نفى ولدها وقال لا لاعنها ولا أفدقها لم يلاعنها ولزمه الولد وإن قذفها لاعنها لأنه إذا لاعنها بغير قذف فإتسا يدعى أنها لم تلده وقد حكمت أنها ولدته وإنما أوجب الله اللعان بالقذف فلا يجب بغيره ولو قال لم ترن به ولكنها عصت لم ينف عنه إلا بالعان ووقعت

الفرقة ولو قال لابن ملاءنة لست ابن فلان أحلف ما أراد قذف أمه ولا حد فإن أراد قذف أمه حد دناءه ولو قال ذلك بعد أن يقر به الذي نفاه حد إن كانت أمه حرة إن طلبت الحد والتعزير إن كانت نصرانية أو أمة (قال المزني) رحمه الله قد قال في الرجل يقول لابنه لست بابني إنه ليس بقاذف لأمه حتى يسأل لأنه يمكن أن يبرهه إلى حلال وهذا بقوله أشبه (قال) وإذا نفينا عنه ولدها باللعان ثم جاءت بعده بولد لأقل من ستة أشهر أو أكثر ما يلزمه له نسب ولد المتيوتة فهو ولده إلا أن ينفيه بلعان وإذا ولدت ولدين في بطن فأقر بأحدهما ونفي الآخر فحما ابناه ولا يكون حمل واحد بولدين إلا من واحد (قال الشافعي) رحمه الله وإن كان نفيه بقذف لأمه فعليه لها الحد ولو مات أحدهما ثم التمن نفي عنه الحي والميت ولو نفي ولدها بلعان ثم ولدت آخر بعده يوم فأقر به لزمها جميعا لأنه حمل واحد وحد لها إن كان قذفها ولو لم ينفه وقف فإن نفاه وقال التعمي الأول بكفني لأنه حمل واحد لم يكن ذلك له حتى يلتعن من الآخر (وقال) بعض الناس لو مات أحدهما قبل اللعان لاعن ولزمه الولدان وهما عندنا وعنده حمل واحد فكيف يلاعن ويلزمه الولد؟ قال من قبل أنه ورث الميت قلت له ومن زعم أنه يرثه؟ (وقال) أيضا لو نفاه بلعان ومات الولد فادعاه الأب ضرب الحد ولم يثبت النسب ولم يرثه فإن كان الابن المتني ترك ولدا حد أبوه وثبت نسبه منه وورثه (قال الشافعي) رحمه الله ولا فرق بينه ترك ولدا أو لم يتركه لأن هذا الولد المتني إذا مات متني النسب ثم أقر به لم يعد إلى النسب لأنه فارق الحياة بحال فلا ينتقل عنها وكذلك ابن المتني في معنى المتني وهو لا يكون ابنا بنفسه فكيف يكون ابنه بالولد المتني الذي قد انقطع نسب الحي منه والذي ينقطع به نسب الحي ينقطع به نسب الميت لأن حكمهما واحد (قال الشافعي) رحمه الله ولو قتل وقسمت دينته ثم أقر به لحقه وأخذ حصته من دينته ومن ماله لأن أصل أمره أن نسبه ثابت وإنما هو متني ما كان أبوه ملاءنة مقبلا على نفيه ولو قال لامرأته يازانية فقالت زينت بك وطلبا جميعا مالمها سألتنا فإن قالت عنت أنه أصابني وهو زوجي أحلفت ولا شيء عليها يلتعن أو يحد وإن قالت زينت به قبل أن يتكحن فهي قاذفة له وعليها الحد ولا شيء عليه لأنها مقرة له بالزنا ولو لم أنت أزني متى كانت قالت فلا شيء عليها لأنه ليس بالقذف إذا لم ترد به قذفا وعليه الحد أو اللعان ولو قال لها أنت أزني من فلانة أو أزني الناس لم يكن هذا قذفا إلا أن يريد به قذفا ولو قال لها يازان كان قذفا وهذا ترخي كما يقال للمالك يامال ولحارث ياحار ولو قالت يازانية أكلت القذف وزادته حرفا أو اثنين (وقال) بعض الناس إذا قال لها يازان لاعن أو حد لأن الله تعالى يقول «وقال نسوة» وقال لو قالت له يازانية لم تحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا جهل بلسان العرب إذا تقدم فعل الجماعة من النساء كان الفعل مذكرا مثل قال نسوة وخرج النسوة وإذا كانت واحدة فالفعل مؤنث مثل قالت وجلست وقائل هذا القول يقول لو قال رجل زنا في الجبل حد له وإن كان معروفا عند العرب أنه صعدت في الجبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يخلف ما أراد إلا الرقي في الجبل ولا حد فإن لم يخلف حد إذا حلف المتقذف لقد أراد القذف أو قال لامرأته زينت وأنت صغيرة أو قال وأنت نصرانية أو أمة وقد كانت نصرانية أو أمة أو قال مستكرهة أو زنى بك صبي لا يجامع مثله لم يكن عليه حد ويعزر للأذى إلا أن يلتعن ولو قال زينت قبل أن تزوجك حد ولا لعان لأنني أنظر إلى يوم تكلم به ويوم توقعه ولو قذفها ثم تزوجها ثم قذفها ولا عنها وطلبت به القذف قبل النكاح حد لها ولو لم يلتعن حتى حده الإمام بالقذف الأول ثم طلبته بالقذف بعد النكاح لاعن لأن حكمه قاذفا غير زوجته الحد وحكمه قاذفا زوجته الحد أو اللعان ولو قال لها يازانية فقالت له بل أنت زان لاعنها وجدت له وقال بعض الناس لاحد ولا لعان فأبطل الحكمين جميعا وكانت

حجته أن قال استبجح أن الاعن بينهما ثم أحدها وما قبح فأقبح منه تعطيل حكم الله تعالى عليهما (قال الشيخ الثاني) رحمه الله . ولو قذفها وأجنبية بكلمة لاعن وحده لأجنبية ولو قذف أربع نسوة له بكلمة واحدة لاعن كل واحدة وإن تشاحن أيهن تبدأ أفرع بينهما وأيهن بدأ الإمام بها رجوت أن لا ياتيه لأنه لا يمكنه إلا واحدا واحدا (قال المزني) رحمه الله قال في الحدود ولو قذف جماعة كان لكل واحد حد فكذاك أو لم يلتعن كان لكل امرأة حد في قياس قوله ولو أقر أنه أصابها في الظهر الذي رماها فيه فله أن يلاعن والولد لها لها وذكر أنه قول عطاء قال وذهب بعض من ينسب إلى العلم أنه إنما ينفي الولد إذا قال استبرأ أنها كأنه ذهب إلى نفي ولد العجلاني إذا قال لم أقر بها منذ كذا وكذا قيل فالعجلاني سمى الذي رأى بعينه يزني وذكر أنه لم يصبها فيه أشهراً ورأى النبي صلى الله عليه وسلم علامة تثبت صدق الزوج في الولد فلا يلاعن وينفي عنه الولد إذاً إلا باجتماع هذه الوجوه فإن قيل فما حجبتك في أنه يلاعن وينفي الولد وإن لم يدع الاستبراء ؟ (قال الشيخ الثاني) رحمه الله : قلت قال الله تعالى « والذين يرمنون المحصنات » الآية فكابت الآية على كل رام لمحصنة قال الرامي لها رأيتها تزني أو لم يقل رأيتها تزني لأنه يلزمه اسم الرامي وقال « والذين يرمنون أزواجهن » فكان الزوج رامياً قال رأيت أو علمت غير رؤية وقد يكون الاستبراء وتلد منه فلا معنى له ما كان الفراش قائماً قال ولو زنت بعد القذف أو وطئت وطناً حراماً فلا حد عليه ولا لعان إلا أن ينفي ولداً فيلتمن لأن زناها دليل على صدقه (قال المزني) رحمه الله كيف يكون دليلاً على صدقه والوقت الذي رماها فيه كانت في الحكم غير زانية ؟ وأصل قوله إنما ينظر في حال (١) من تكلم بالرسمي وهو في ذلك في حكم من لم يزني قط قال ولو لاعنها ثم قذفها فلا حد لها كما لو حد لها ثم قذفها لم يحد ثانية وينهى فإن عاد عزر ولو قذفها برجل بعينه وطلبها الحد فإن التعن فلا حد له إذا بطل الحد لها بطل له وإن لم يلتعن حد لهما أو لأيهما طلب لأنه قذف واحد فحكمه حكم الحد الواحد إذا كان لعان واحد أو حد واحد وقد رمى العجلاني امرأته برجل سماء وهو ابن السجاء رجل مسلم فلاعن بينهما ولم يحد له ولو قذفها غير الزوج حد لأهلها لو كانت حين لزومها الحكم بالفرقة ونفى الولد زانية حدث ولزمها اسم الزنا ولكن حكم الله تعالى ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم فيها هكذا ولو شهد عليه أنه قذفها حبس حتى يعدلوا ولا يكفل رجل في حد ولا لعان ولا يحبس بواحد (قال المزني) رحمه الله هذا دليل على إثباته كفاية الوجه في غير الحد ولو قال زنى فرجك أو يدك أو رجلك فهو قذف وكل ما قاله وكان يشبه القذف إذا احتمل غيره لم يكن قذفاً وقد أتى رجل من فزارة النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن امرأتى ولدت غلاماً أسود فلم يجعله صلى الله عليه وسلم قذفاً وقال الله تعالى « ولا جناح عليكم عرضتم به من خطبة النساء » فكان خلافاً للتصريح ولا يكون اللعان إلا عند سلطان أو عدول يعيظهم السلطان .

باب في الشهادة في اللعان

(قال الشيخ الثاني) رحمه الله تعالى : وإذا جاء الزوج وثلاثة يشهدون على امرأته معاً بالزنا لاعن الزوج فإن لم يلتعن حد لأن حكم الزوج غير حكم الشهود لأن الشهود لا يلاعنون ويكونون عند أكثر العلماء قذفة يحدون إذا لم يتنموا أربعة وإذا عم (٢) بأنها قد وترته في نفسه بأعظم من أن تأخذ كثير ماله أو تشتم عرضه أو تناله بشديد

(١) أهله في حال من تكلم فيه بالرسمي أو في حال الشكك بالرسمي . تأمل .

(٢) قوله وإذا عم بأنها الخ عبارة الأئم « وإذا زعم الزوج أنه رآها تزني فيبين أنها وترته الخ » وهي واضحة

فتأمل . كتيبته مصححه .

من الضرب بما يبقى عليه من العار في نفسه بزيانها تحته وعلى ولده فلا عداوة تصير إليهما فيما بينهما وبينه تكاد تبلغ هذا ونحن لانجيز شهادة عدو على عدوه ولو قذفها وانتفى من حملها فجاء بأربعة فشهدوا أنها زنت لم يلاعن حتى تلد فبئس إذا أراد نفى الولد فإن لم يلتنن لحقه الولد ولم تعد حتى تضع ثم تعد قال ولو جاء بشاهدين على إقرارها بالزنا لم يلاعن ولم يحذ ولا حد عليها ولو قذفها وقال كانت أمة أو مشركة فعلمها البينة أنها يوم قذفها حرة مسلمة لأنها مدعية الحد وعليه الميعن ويعزر إلا أن يلتنن ولو كانت حرة مسلمة وادعى أنها مرتدة فعليه البينة ولو ادعى أن له البينة على إقرارها بالزنا فسأل الأجل لا أوجله إلا يوما أو يومين فإن جاء بها وإلا حد أو لاعن ولو أقامت البينة أنه قذفها كبيرة وأقام البينة أنه قذفها صغيرة فهذان فذنان مفترقان ولو اجتمع شهودها على وقت واحد فهي متصادمة ولا حد ولا لعان ولو شهد عليه شاهدان أنه قذفهما وقذف امرأته لم تجز شهادتها إلا أن يعفوا قبل أن يشهدا ويرى ما بينهما وبينه حسن فيجوزا ولو شهد أحدهما أنه قذفها بالعربية والآخر أنه قذفها بالنارسية لم يجز إلا أن كل واحد من الكلايين غير الآخر وبقي كتاب القاضى بقذفها وتقبل الوكالة في تثبيت البينة على الحدود فإذا أراد أن يقيم الحد أو يأخذ اللعان أحضر المأخوذ له الحد واللعان وأما حدود الله سبحانه وتعالى فتدرا بأشبهات .

الوقت في نفى الولد

ومن ليس له أن ينفيه ونفى ولد الأمة

من كتاب لعان قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا علم الزوج بالولد فأمكنه الحاكم^(١) أو من يلقاه له إمكانا بينا فترك اللعان لم يكن له أن ينفيه كما يكون يبيع الشقة في الشفعة وإن ترك الشفعة في تلك المدة لم تسكن الشفعة له ولو جاز أن يعلم بالولد^(٢) فيكون له نفيه حتى يقر به جاز بعد أن يكون الولد شيخا وهو يختلف معه اختلاف الولد ولو قال قائم يكون له نفيه ثلاثا وإن كان حاضرا كان مذهبا وقد منع الله من قضى بعدائه ثلاثا وإن النى صلى الله عليه وسلم أدن للمهاجر بعد قضاء نسكه في مقام ثلاث بركة وقال في القديم إن لم يشهد من حضره بذلك في يوم أو يومين لم يكن له نفيه (قال المزني) لو جاز في يومين جاز في ثلاثة وأربعة في معنى ثلاثة وقد قال ابن جعل له نفيه في تسع وثلاثين وأباه في أربعين ما الفرق بين الصمتين فقله^(٣) في أول ثمانية أشبه عندى بعمه وبالله التوفيق (قال) وأى مدة ؟ قلت له نفيه فيها فأشهد على نفيه وهو مشغول بما يخاف قوته أو يمرض لم ينقطع نفيه وإن كان غائبا فبأنه فأفاه لم يكن له نفيه إلا بأن يشهد على نفيه ثم يقدم فإن قال لم أصدق فالتقول قوله ولو كان حاضرا فقال لم أعلم فالتقول قوله ولو رآها جلي فلما ولدت نفاه فإن قال لم أدر نعله ليس يحمل لاعن وإن قال قلت لعله يموت فأفسر على وعليها لزمه ولم يكن له نفيه ولو هي به فرد خيرا ولم يقر به لم يكن هذا إقرارا لأنه يكفى الدعاء بالدعاء

(١) أى أو لم يمكنه أن يلقى الحاكم لكنه أمكن من يلقاه له تأمل .

(٢) أى وجعل علمه به كما يؤخذ من عبارة « الأم » في « كتاب اللعان » اه .

(٣) نعله « في أول الباب » تأمل .

وأما ولد الأمة فإن سعدا قال بإرساله ابن أخى عتبة قد كان عهد إلى فيه وقال عبد ابن زمة أخى وابن
وليدة أبى ولد على فراشه فقال صلى الله عليه وسلم « هو لك يا عبد بن زمة الولد للفراش وللماهر الحجر » نأتم
أن الأمة تسكون فراشا مع أنه روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال لا تأتيني وليدة تعترف لسيدها أنه أم بها إلا
ألحقت به ولدها فأرسلوهن بعد أو أسكنوهن وإنا أنكر عمر حمل جارية له فسلها فأخبرته أنه من غيره
وأنكر زيد حمل جارية له وهذا إن حملت وكان على إحاطة من أمها من تحمل منه فواسع له فيما بينه وبين الله
تعالى في امرأته الحرة أو الأمة أن ينفى ولدها قال ولو قال كنت أعزل عنها ألحقت الولد به إلا أن يدعى استبراء
بعد الوطء فيكون دليلا له وقال بعض الناس لو ولدت جارية بطؤها فليس هو ولده إلا أن يقر به فإن أقر بواحد
ثم جاءت بعده بآخر فله نفيه لأن إفراره بالأول ليس بإقرار بالثاني وله عنده أن يقر بواحد وينفى الثاني وبثالث
وينفى رابعا ثم قالوا أو أقر بواحد ثم جاءت بعده بولد فلم ينفيه حتى مات فهو أبوه ولم يدعه قط ثم قالوا لو أن
قاضيا زوج امرأة رجلا في مجلس القضاء ففارقها ساعة ملك عقدة نكاحها ثلاثا ثم جاءت بولد لستة أشهر لرم
الزوج قالوا هذا فراش قيل وهل كان فراشا قط يمكن فيه الجماع (قال الشيخان في) رحمه الله إذا أحاط بمعلم
أن الولد ليس من الزوج فالولد منفى عنه بلا لعان .

كتاب العدد

عدة المدخول بها

من الجامع من كتاب العدد ومن كتاب الرجعة والرسالة

(قال الشيخ أبي) رحمه الله : قال الله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » قال والأقراء عنده الأطهار والله أعلم بدلتين أولاهما : الكتاب الذي دلت عليه السنة والأخرى اللسان (قال) قال الله تعالى « إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » وقال عليه الصلاة والسلام في غير حديث لما طلق ابن عمر امرأته وهى حائض « يرتجعها فإذا طهرت فليطلق أو ليمسك » وقال صلى الله عليه وسلم « إذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن أو في قبل عدتهن » الشافعي شك فأخبر صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى أن العدة الأطهار دون الحيض وقرأ « فطلقوهن لقبل عدتهن » وهو أن يطلقها طاهرا لأنها حينئذ تستقبل عدتها ، ولو طلقت حائضا لم تكن مستقبل عدتها إلا من بعد الحيض والقراء اسم وضع ليعني فلما كان الحيض دما ربه الرحم فيخرج والطهر دما يغتسب فلا يخرج كان معروفا من لسان العرب أن اقراء الجبس تقول العرب هو يقرى الماء في حوضه وفي سقائه وتقول هو يقرى الطعام في شدقه وقالت عائشة رضى عنها « هل تدرون ما الأقراء الأقراء الأطهار » وقالت « إذا طلعت المظقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه والنساء بهذا أعلم » وقال زيد بن ثابت وابن عمر إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها (قال الشيخ أبي) والأقراء والأطهار والله أعلم . ولا يمكن أن يطلقها طاهرا إلا وقد مضى بعض الطهر وقال الله تعالى « الحج أشهر معومات » وكان شذوال وذوالقعدة كالمعين وبعض ذى الحجة كذلك الأقراء طهران كالان وبعض طهر وليس في الكتاب ولا في السنة للعسل بعد الحيضة الثالثة معنى تنقص به العدة ولو طلقتها طاهرا قبل جماع أو معه ثم حاضت بعده بطرفة بذلك قراء وتصدق على ثلاثة قروء في أقل ما يمكن وأقل ما علمناه من الحيض يوم وقال في موضع آخر يوم وليلة (قال المزني) رحمه الله وهذا أولى لأنه زيادة في الخبر والعلم وقد يحتمل قوله يوما ليلة فيكون المفسر من قوله يقضى على الخجل وهكذا أصله في العدة (قال الشيخ أبي) رحمه الله وإن علما أن طهر امرأة أقل من خمسة عشر جعلنا القول فيه قولها^(١) وكذلك تصدق على الصدق ولو رأت الدم في الثالثة دفعة ثم ارتفع يومين أو ثلاثة أو أكثر فإن كان الوقت الذي رأت فيه الدفعة في أيام حيضها ورات صفرة أو كدرة أو لم تر طهرا حتى يكمل يوما وليلة فهو حيض وإن كان في غير أيام الحيض فكذلك إذا أمكن أن

(١) قوله : « وكذلك تصدق على الصدق » كذا في النسخة ولم نجده في كلام الأئم في هذا الباب ويؤخذ من عبارتها أنها تصدق في دعوى ما يكون مثله أى مثل حيضها الذى اعتادته قبل الطلاق ، ولعله المراد وحرر ، اهـ . كتبه مصححه .

يكون بين رؤيتها الدم والحيس فيه مدة شهر وإن رأته أمه أو من يوم وليلة . وإن حبسها وبوطق عليها فإن كان دمه ينفصل فيكون في أيام احمرارها عتدا كثيرا وفي أيام بعده رقبنا إلى الصفرة . فحيضها أيام المحدث الكثير وطهرها أيام الرقب القليل إلى الصفرة . وإن كان مشتبها كان حبسها بقدر أيام حبسها فيما مضى قل الاستحاضة وإن ادت استحاضة أو نسيت أيام حبسها بركت أصلا يوما وليلة واستقبلها بها الحيس من أول هلال يأتي عليها حد وقوع الطلاق فإذا هل هلال الرابع انقضت عدتها ولو كانت تحبس يوما وتطهر يوما وغو ذلك جعلت عدتها تنقضي ثلاث أشهر وذلك المعروف من أمر النساء أنهن يحضن في كل شهر حيضة فلا أحد مضى أولى عدتها من الشهور ولو تباعد حبسها فهي من أهل الحبس حتى تبلغ السن التي من بلغها لم يحس بعدها من المؤبدات الثلاث أجل الله عدتهن ثلاثة أشهر . فاستقبلت ثلاثة أشهر . وقد روى عن ابن مسعود وغيره مثل هذا وهو شبه ظاهر القرآن وقال عتيان لمي وزيد في امرأة حبان بن منقذ طلقها وهو صحيح وهي نرضع أوام تسعة عشر شهرا لا تحبس ثم مرض : ما تريان ؟ قالوا نرى أنها ترثه إن مات وبرثها إن مات فإنها ليست من لقواعد الثلاث يشن من الحبس وليست من الأبيكار التي لم يبلغن الحيس ثم هي على عدة حبسها ما كان من قليل وكثير . فخرج حبان إلى أهله فأخذ ابنته فلما فقدت الرضاع حاضت حبيبتين ثم توفي حبان قبل الثالثة فاعتدت عدة التوفي عنها وورثته . وقال عطاء كما قال الله تعالى إذا يمُتت ثلاثة أشهر (قال الزني) رحمه الله : في قول عمر رضى الله عنه في التي رفعها حبسها تنتظر تسعة أشهر فإن بان بها حمل فذلك وإلا اعتدت بعد تسعة ثلاثة أشهر . ثم حلت بمحمل قوله في امرأة قد بانف السن التي من بانها من نساها يشن فلا يكون مخاها لقول ابن مسعود رضى الله عنه وذلك وجه عدتنا (قال) وإن مات صبي لا يجمع مثله فوضعت امرأته قبل أربعة أشهر وعشر أمت أربعة أشهر وعشرا لأن الولد ليس منه فإن مضت قبل أن تضع حملت منه وإن كان (١) بقي له شيء . يغيب في الفرج أو لم يبق له وكان والخصي يزلان لحقهما الواد واعتدت زوجتهما كما تمتد زوجة الفعل وإن أرادت الخروج كان له منعها حيا ولورثه ميتا حتى تنقضي عدتها . وإن طلق من لا تحبس من صغر أو كبر في أول الشهر أو آخره اعتدت شهرين بالأهله وإن كان تسعة وعشرين وشهرا ثلاثين ليلة حتى يأتي عليها تلك الساعة التي طلقها فيها من الشهر ولو حاضت الصغيرة بعد انقضاء الثلاثة الأشهر فقد انقضت عدتها ولو حاضت قبل انقضائها بطرفة خروحت من الثلاثي لم يحض واستقبلت الأقراء (قال) وأعجب من صمت به من النساء يحضن نساء تهامة بحضن لتسع سنين فتعتد إذا حاضت من هذه السن بالأقراء فإن بانف عشرين سنة أو أكثر لم يحض قط اعتدت بالشهور ولو طرحت ما تعلم أنه ولد مضغة أو غيرها حلت (قال الزني) رحمه الله وقال في كتابين لا تكون به أم ولد حتى يبين فيه من خلق الإنسان شيء . وهذا أقيس . قال ولو كانت تحبس على الحمل تركت الصلاة واجتنبها زوجها ولم تنقض بالحيس عدتها لأنها ليست معتدة به وعدتها أن تضع حملها ولا تنكح المرتابة . وإن أوفت عدتها لأنها لا تدرى ما عدتها فإن سكنت لم يفسخ وقفناه فإن برئت من الحمل فهو ثابت وقد أساءت وإن وضعت بطل النكاح (قال الزني) رحمه الله حمل الحامل تحبس ولم يجعل لحبسها معنى يعتد به كما تكون التي لم تحض تعتد بالشهور فإذا حدث الحيس كانت العدة بالحيس والشهور كما كانت محر عليها وليست بعدة وكذلك الحيس محر عليها وليس كل حبس عدة كما ليس

(١) قوله : « بقي له » أي للحيض كما هو ظاهر العبارة . كتبه مصححه .

كل شهر عدة ولو كانت حاملا بولدين فوضعت الأول فله الرجعة ولو ارتجعها وخرج بعض ولدها وبقي بعضه كانت رجعة ولا تخلو حتى يبارتها كله ، ولو أوقع الطلاق فلا بد من أنبل ولدها أم بعده فقال وقع بعدما ولدت في الرجعة وكذبت به فاقول قوله لأن الرجعة حق له والحلو من العدة حتى لها ولم يدرك واحد منها كانت العدة عليها لأنها وجبت ولا يزيلها إلا يقين والورع أن لا يرتجعها ولو طلقها فلا يحدث لها رجعة ولا نكاحا حتى ولدت لأكثر من أربع سنين فأنكروه الزوج فهو منفي باللعان لأنها ولدت بعد الطلاق لما لا يولد له النساء (قال المزني) رحمه الله فإذا كان الولد عنده لا يمكن أن تلده منه فلا معنى للعان به وبشبه أن يكون هذا غلطاً من غير الشافعي وقال في موضع آخر لو قال لامرأته كعما ولدت ولداً فأنت طالق فولدت ولدين بينهما سنة طلق بالاول وحلت للأزواج بالآخر ولم تلحق به الآخر لأن طلاقه وقع بولادتها ثم لم يحدث لها نكاحاً ولا رجعة ولم يقربها فيلزمه إقراره فكان الولد منتزعا عنه بلا لعان وغير ممكن أن يكون في الظاهر منه (قال المزني) رحمه الله فوضعها لما لا يولد له النساء من ذلك أبعد وأن لا يحتاج إلى لعان به أحق (قال) ولو ادعت المرأة أنه راجعها في العدة أو نسكها إن كانت باننا أو أصابها وهي ترى أن له عليها الرجعة لم يلزمه الولد وكانت اليقين عليه إن كان حيا وعلى ودرته على علمهم إن كان ميتا ، ولو نسك في عدة وأصبحت فوضعت لأقل من ستة أشهر من نكاح الآخر ونمام أربع سنين من فراق الأول فهو للأول ولو كان لأكثر من أربع سنين من فراق الأول لم يكن ابن واحد منهما لأنه لم يمكن من واحد منهما (قال المزني) رحمه الله فهذا قد نفاه بلا لعان فهذا والذي قبله سواء (قال) فإن قيل فكيف لم ينصف الولد إذا أفرت أمه بانقضائه العدة ثم ولدت لأكثر من ستة أشهر بعد إقرارها؟ قيل لما أمكن أن تحيض وهي حامل فنقض بانقضائه العدة على الظاهر والحمل قائم لم ينقطع حق الولد بإقرارها بانقضائه العدة وأثرناه الأدب ما أمكن أن يكون حملاً منه وكان الذي يملك الرجعة ولا يملكها في ذلك سواء لأن كليهما حلال بانقضائه للأزواج وقال في باب اجتماع المستين والقافة إن جاءت بولد لأكثر من أربع سنين من يوم ضلها الأول إن كان يملك الرجعة دعا له القافة وإن كان لا يملك الرجعة فهو للثاني (قال المزني) رحمه الله فجمع بين من له رجعة عليها ومن لا رجعة له عليها في باب المدخول بها وفرق بينهما بأن نحل في باب اجتماع العددين والله أعلم .

لأعدة على التي لم يدخل بها زوجها

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى « وإن طلقتموهن من قبل أن يسوهن » الآية قال واليسيس الإصابة وقال ابن عباس وشريح وغيرهما لأعدة عليها إلا بالإصابة بعينها لأن الله تعالى قال هكذا (قال الشافعي) وهذا ظاهر القرآن فإن ولدت التي قال زوجها لم أدخل بها ستة أشهر أو لأكثر ما يولد له النساء من يوم عقد نكاحها لحق بسبه وعليه المهر إذا أثرناه الولد حكنا عليه بأنه مصيب ما لم تنكح زوجا غيره ويمكن أن يكون منه (قال) ولو خلا بها فقال لم أصبها وقالت قد أصابى ولا ولد فهي مدعية والقول قوله مع يمينه وإن جاءت بشاهد بإقراره أحلفها مع شاهدها وأعطينها الصداق .

باب العدة من الموت والطلاق وروج عائب

(قال الشافعي) رحمه الله : وإذا عنت المرأة يقين موت زوجها أو طلاقه بينة أو اى علم اعتد من يوم كانت فيه الوفاة والطلاق وإن لم تمتد حتى تنصى العدة لم يكن عليها غيرها لأنها مدة وقد مرت عليها وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « تمتد من يوم تكون الوفاة أو الطلاق » وهو قول عطاء وابن المسيب والزهري .

باب في عدة الأمة

(قال الشافعي) رحمه الله فرق الله بين الأحرار والعبيد في حد الزمان فقال في الإماء « فإذا أحصن فإن أتيت بفاحشة » الآية وقال تعالى « وأشهدوا ذوى عدل منكم » وذكر الوازيت . فلم يختلف أحد لقينه أن ذلك في الأحرار دون العبيد وفرض الله العدة ثلاثة أشهر وفي الموت أربعة أشهر وعتبرا وسن صلى الله عليه وسلم أن تستبرأ الأمة بحضة وكانت العدة في الحرائر استبراء وتعبدا وكانت الحضة في الأمة استبراء وتعبدا ولم أعلم مخالفا ممن حفظت عنه من أهل العلم في أن عدة الأمة نصف عدة الحرة فيما له نصف معدود فلم يجز إذا وجدنا ما وصفنا من الدلائل على الفرق فيها ذكرنا وغيره إلا أن نجعل عدة الأمة نصف عدة الحرة فيما له نصف فأما الحضة فلا يعرف لها نصف فتكون عدتها فيه أقرب الأشياء من النصف إذا لم يسقط من النصف شيء . وذلك حيضتان . وأما الحمل فلا نصف له كما لم يكن للقطع نصف فقطع العبد والحرة قال عمر رضي الله عنه يطلق العبد تطلقتهن وتمتد الأمة حيضتين فإن لم تحض فشهريين أو شهرا ونصفا قال ولو اعتقت الأمة قبل مضي العدة أكلت عدة حرة لأن العلق وقع وهى في معاني الأزواج في عامة أمرها وتوارثان في عدتها بالحرة ولو كانت تحت عبد فاخترت فراقه كان ذلك فصحا بغير طلاق وتكمل منه العدة من الطلاق الأول ولو أحدث لها رجعة ثم طلقها ولم يصبا بنت على العدة الأولى لأنها مطلقة لم تحس (قال المزني) رحمه الله هذا عدى غلط بل عدتها من الطلاق الثاني لأنه لما راجعها بطلت عدتها وصارت في معناها المتقدم بالمقد الأول لا بشكاح مستقبل فهو في معنى من ابتدأ طلاقها مدخولا بها ولو كان طلاقا لا يملك فيه الرجعة ثم عتقت ففيها قولان أحدهما أن تبقى على العدة الأولى ولا خيار لها ولا تسأنف عدة لأنها ليست في معاني الأزواج والثاني أن تكمل عدة حرة (قال المزني) رحمه الله هذا أولى بقوله وما يدل على ذلك قوله في المرأة تمتد بالشهور ثم تحيض إنها تستقبل الحيض ولا يجوز أن تكون في بعض عدتها حرة وهى تمتد عدة أمة وكذلك قال لا يجوز أن يكون في بعض صلاته مقما ويصلى صلاة مسافر وقال هذا أشبه القولين بالقياس (قال المزني) رحمه الله وما احتج به من هذا يقضى على أن لا يجوز لمن دخل في صوم ظهار ثم وجد رقبة أن يصوم وهو ممن يجد رقبة ويكفر بالصيام ولا من دخل في الصلاة بالتيمم أن يكون ممن يجد الماء ويصلى بالتيمم كما قال لا يجوز أن تكون في عدتها ممن تحيض وتعتد بالشهور في نحو ذلك من أقاويله وقد سوى الشافعي رحمه الله في ذلك بين ما يدخل فيه المراء وما بين ما لم يدخل فيه فجعل المستقبل فيه كالستبر (قال) والطلاق إلى الرجال والعدة بالنساء وهو أشبه بمعنى القرآن مع ما ذكرناه من الأثر وما عليه المسلمون فيما سوى

هذا من أن الأحكام تقام عليهما إلا ترى أن الحر المحسن يزني بالأمة فيرجم وتجلد الأمة خمسين والزنا معنى واحد
فاختلف حكمه لاختلاف حال فاعليه فكذلك يحكم للحر حكم نفسه في الطلاق ثلاثا وإن كانت امرأته أمة وعلى
الأمة عدة أمة وإن كان زوجها حرا .

عدة الوفاة

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن » الآية فدللت
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها على الحرة غير ذات الحمل لقوله صلى الله عليه وسلم السبعة لأهلية ووضعت
بعدة وفاة زوجها بنصف شهر « قد حلت فانكحني من شئت » قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه لو وضعت وروجه
على سريره لم يدفن لحلت وقال ابن عمر إذا وضعت حلت قال فتحل إذا وضعت قبل تطهر من نكاح صبيح ومنسوخ
(قال الشافعي) رحمه الله وليس للعامل اتوفي عنها نفقة قال جابر بن عبد الله لانفقة لها حسبها الميراث
(قال الشافعي) رحمه الله لأن مالها قد انقطع بالموت وإذا لم تكن حاملا فإن مات نصف النهار وقد مضى من الهلال
عشر ليال أحصت ما بقى من الهلال فإن كان عشرين حفظتها ثم اعتدت ثلاثة أشهر بالأهله ثم استقبلت الشهر الرابع
فأحصت عدة أيامه فإذا كمل لها ثلاثون يوما لباليها فقد أوفت أربعة أشهر واستقبلت عشرا لباليها فإذا أوفت لها عشرا
إلى الساعة التي مات فيها فقد انقضت عدتها وليس عليها أن تأتي فيها بحض كما ليس عليها أن تأتي في الحيض بشهور ولأن
كل عدة حيث جعلها الله إلا أنها إن ارتابت استبرأت نفسها من الرية ولو طلقها مريضا ثلاثا مات من مرضه وهى
في العدة فقد قبل لانثرت ميتة وهذا مما استخبر الله فيه (قال المزني) رحمه الله وقال في موضع آخر وهذا قول يصح لمن
قال به قلت فالاستخارة شك وقوله يصح إبطال للشك (وقال) في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى : إن الميتة
لانثرت وهذا أولى بقوله ويعنى ظاهر القرآن لأن الله تعالى ورث الزوجة من زوج يرثها لو ماتت قبله فلما كانت
إن ماتت لم يرثها وإن مات لم تعد منه عدة من وفاته خرجت من معنى حكم الزوجة من القرآن واحتج الشافعي
رحمه الله على من ورث رجلين كل واحد منهما النصف من ابن اديعه وورث الابن إن ماتا قبله الجميع فقال الشافعي
رحمه الله إنما يرث الناس من حيث يورثون يقول الشافعي فإن كانا يرثانه نصفين بالميتة فكذلك يرثهما نصفين
بالأبوة (قال المزني) رحمه الله فكذلك إنما يرث المرأة الزوج من حيث يرث الزوج المرأة بمعنى النكاح فإذا
ارتفع النكاح بإجماع ارتفع حكمه والموارثه به ولما أجمعا أنه لا يرثها لأنه ليس بزوجة كذلك أيضا لانثرت لأنها
ليست بزوجة وبالله التوفيق (قال الشافعي) رحمه الله فإن قيل قد ورثها عثمان قبل وقد أنكر ذلك عبد الرحمن
ابن عوف في حياته على عثمان رضى الله عنهما إن مات أن يورثها منه وقال ابن الزبير لو كنت أنا لم أر أن يرث ميتة
وهذا اختلاف وسيله القياس وهو ما قلنا (قال الشافعي) ولو طلق إحدى امرأته ثلاثا مات ولا تعرف اعتدتا
أربعة أشهر وعشرا نكح كل واحد منهما فيها ثلاث حبس .

باب مقام المطلقة في بيتها والمتوفى عنها

من كتاب العدد وغيره

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى في المطلقات « لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة
مبينه » وقال صلى الله عليه وسلم لفرقة بنت مالك حين أخبرته أن زوجها قتل وأنه لم يتركها في مسكن تلكه « امكثي

في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله» وقال ابن عباس الفاحشة المبية أن تبدو على أهل زوجها فإذا بدت فقد حُرِّم إخراجها (قال الشيخ ابن القيم) رحمه الله هو معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها أمر به فاطمة بنت قيس أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم مع ما جاء عن عائشة رضي الله عنها أنها أرسلت إلى مروان في مظلة انتقلها « اتق الله واردد المرأة إلى بيتها » قال مروان أما بلغك شأن فاطمة ؟ فقالت لا عليك أن تذكر فاطمة فقال إن كان بك شر فاصبرك ما بين هذين من الشر وعن ابن السيب تعتد المبتوتة في بيتها فقبل له فأبين حديث فاطمة بنت قيس ؟ فقال قد فتنك الناس كانت في لسانها ذرابة فاستظلت على أحمائها فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم (قال الشيخ ابن القيم) رحمه الله تعالى فعاثت ومروان وابن السيب يعرفون حديث فاطمة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم كما حدثت ويذهبون إلى أن ذلك إنما كان للشر وكره لها ابن السيب وغيره أنها كتمت السبب الذي به أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت غير زوجها خوفاً أن يسمع ذلك سامع فيرى أن للمبتوتة أن تعتد حيث شاءت (قال الشيخ ابن القيم) رحمه الله تعالى فلم يقل لها النبي صلى الله عليه وسلم اعتدي حيث شئت بل خصها إذ كان زوجها غائبا فهذا كله أقول فإن طلقها فلها السكنى في منزل حتى تنقضي عدتها يملكها الرجعة أو لا يملكها فإن كان بكراء فهو على المطلق وفي مال الزوج الميت وزوجها إذا تركها فيها يسمعها من المسكن وتستر بينه وبينها أن يسكن في سوى ما يسمعها وقال في كتاب النكاح والطلاق لا يعلق عليه وعليها حجرة إلا أن يكون معها ذو عهرم بالغ من الرجال وإن كان على زوجها دين لم يبيع مسكنها حتى تنقضي عدتها وذلك أنها ملكت عليه سكنى ما يملكها حين طلقها كما يملك من يكتري وإن كان في منزل لا يملكه ولم يكرهه فلا هله إخراجها وعليه غيره إلا أن يفسد فضرر مع الغرماء بأقل قربة سكاها وتبعه بفضلته متى أسر وإن كانت هذه المسائل في موته ففيها قولان أحدهما ما وصفت ومن قاله احتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم لفريفة « امكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله » والثاني أن الاختيار للورثة أن يسكنوها ، فإن لم يفعلوا فقد ملكوا دونه فلا سكنى لها كما لا نفقه لها ومن قاله قال إن قول النبي صلى الله عليه وسلم لفريفة « امكني في بيتك » ما لم يخرجك منه أهلك لأنها وصفت أن المنزل ليس لزوجها (قال المزني) هذا أولى بقوله لأنه لا نفقة لها أحداً ولا غير حامل وقد احتج أن الملك قد انقطع عنه بالموت (قال المزني) وكذلك قد انقطع عنه السكنى بالموت وقد أجمعوا أن من وجبت له نفقة وسكنى من ولد ووالد على رجل فمات انقطعت النفقة لهم والسكنى لأن ماله صار ميراثاً لهم فكذلك امرأته وولده وسائر ورثته يرثون جميع ماله (قال) ولورثته أن يسكنوها حيث شاءوا إذا كان موضعها حرزا وليس لها أن تمتنع وللإسكان أن يخصها حيث ترضى لئلا يلحق بالزوج من ليس له ولو أذن لها أن تنتقل فتقل متاعها وخدمها ولم تنتقل يدينها حتى مات أو طلق اعتدت في بيتها الذي كانت فيه ولو خرج مسافرا بها أو أذن لها في الحج فزالت منزلها فمات أو طلقها ثلاثا فسواء لها الخيار في أن تمضي لسفرها ذاهبة وجانية وليس عليها أن ترجع إلى بيته قبل أن تنقضي سفرها ولا تقب في المصر الذي أذن لها في السفر إليه إلا أن يكون أذن لها في المقام فيه أو النفقة إليه فيكون ذلك عليها إذا بلغت ذلك المصر فإن كان أخرجها مسافرة أقامت ما يقيم المسافر مثلها ثم رجعت وأكملت عدتها ولو أذن لها في زيارة أو نزعة فليها أن ترجع لأن الزيارة ليست مقاماً ولا تخرج إلى الحج بعد انقضاء العدة ولا إلى مسيرة يوم إلا مع ذمى إلا أن يكون حجة الإسلام وتسكون مع نساء نفقات أو وصارت إلى بلد أو نزل بإذنه ولم يقل لها أيى ولا لا تنقضي ثم طلقها فقال

« انتقلت وقالت ثلثتي فالفول قولها إلا أن تقر هي أنه كان للزيارة أو مدة تقيمها فيكون عليها أن ترجع وتعتد في بيته وفي مقامها قولان^(١) أحدهما أن تقيم إلى المدة كما جعل لها أن تقيم في سفرها إلى غابة (قال) وتنتوي البدوة حيث ينتوي أهلها لأن سكن أهل البادية إنما هو سكنى مقام غبطة وظمن غبطة وإذا دلت السنة على أن المرء يخرج من البذاء على أحد زوجها كان العذر في ذلك المعنى أو أكثر (قال) ويخرجها السلطان فبها يلزمها فإذا فرغت ردها ويكرهى عليه إذا غاب ولا تعلم أحدا بالمدينة فيما مضى أكرى مؤزلاً إنما كانوا يتطوعون بإزال منازلهم وبأموالهم مع منازلهم ولو تنكرت فإن طلبت السكراء كان لها من يوم تطالبه وما مضى حق تركته فأما امرأة صاحب السفينة إذا كانت مسافرة معه فيسأل المرأة المسافرة إن شئت مضت وإن شئت شئت رجعت إلى مؤزله فاعتدت به .

باب الإحداد

من كتابي العدد القديم والجديد

(قال الشيخ أبي) رحمه الله ولا قال صلى الله عليه وسلم « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا » وكانت هي والمطلقة التي لا يملك زوجها رجعتها معا في عدة وكانتا غير ذواتي زوجين أشبه أن يكون على المطلقة إحداد كهو على المتوفى عنها والله أعلم فأحب ذلك لها ولا يبين أن أوجب عليها لأنهما قد تختلفان في حال وإن اجتمعتا في غيره ولو لم يلزم القياس إلا باجتماع كل الوجوه بطل القياس (قال المزني) رحمه الله وقد جعلهما في الكتاب القديم في ذلك سواء وقال فيه ولا تجتنب المعتدة في النكاح الفاسد وأم الولد ما تجتنب المعتدة ويسكن حيث شئت (قال الشيخ أبي) رحمه الله وإنما الإحداد في البدن وترك زينة البدن وهو أن تدخل على البدن شيئا من غيره زينة أو طيبا يظهر عليها فبدعو إلى شوهتها فمن ذلك الدهن كله في الرأس وذلك أن كل الأدهان في ترجيل الشعر وإذهاب الشعث سواء وهكذا المحرم يقتدى بأن يدهن رأسه أو لحيته زيتا إما وصفت وأما مد يديها فلا بأس إلا الطيب كما لا يكون بذلك بأس للمحرم وإن خالفت المحرم في بعض أمرها وكل كيحل كان ربة فلا خير فيه لها فأما الفارسي وما أشبهه إذ احتاجت إليه فلا بأس لأنه ليس بزينة بل يزيد العين مرها وقبعا وما اضطرت إليه مما فيه زينة من السكحل اكتحل به ليلا وتمسحه نهارا وكذلك الدمام دخل التي صلى الله عليه وسلم على أم سلة وهي حاد على أبي سلة فقال « ما هذا يا أم سلة ؟ » فقالت إنما هو صبر فقال عليه السلام « اجعليه بالليل وامسحه بالنهار » (قال الشيخ أبي) الصبر يصفر فيكون زينة وليس بطيب فأذن لها فيه بالليل حيث لا يرى وتمدح بالنهار حيث يرى وكذلك ما أشبهه (قال) وفي الثياب زينتان إحداها جمال اللابسين ونسرت العورة قال الله تعالى « خذوا زينتهن عند كل مسجد » فالثياب زينة لمن لبسها فإذا أفردت العرب الزين على مضى اللابسين دون بعض فإنما من الصبغ خاصة ولا بأس أن تلبس الحاد كل ثوب من البياض لأن البياض ليس بمنزلة وكذلك الصوف والوبر وكل ما نسج على وجهه لم يدخل عليه صبر من خز أو غيره وكذلك كل صبر لم يرد به ترزين ثوب مثل انسواد

(١) قوله أحدهما الخ كذا في الأصل ولم يذكر له ثانيا وذكره في الأم فقال « و ثانيا أن هذه زيارة لافقة إلى

وما صنع ليقيم لحرن أو لشيء لموسج عنه وسباع حرن بالخضره عارب لسواد لا الخضره الصادبة وما في معناه .
فأما ما كان من زينة أو وشى في ثوب وغيره فلا تلبسه الحاد وكذلك كل حرة وأمة كبيرة أو صغيره مسلمة أو ذمية .
ولو تزوجت نصرانية نصرانيا فأصاها أهلها لزوجها المسلم وبخسها لأنه روج ألا ترى أن الصلى الله عليه وسلم
رحم يهوديين ربا ولا يرحه إلا بخسا .

اجتماع المحدثين والقافة

(قال الشافعي) رحمه الله فإذا تزوجت في العدة ودخل بها الثاني فإنها تعتد بنية عدتها من الأول ثم
تعتد من الثاني واحتج في ذلك بقول عمر وعلى وعمر بن عبد العزيز رحمه الله عليهم (قال الشافعي) لأن عليها
حقين بسبب الزوجين وكذلك كل حقين لهما من وجهين . قال ولو اعتدت بخيضة ثم أصابها الثاني وحملت
وفرق بينهما اعتدت بالحمل فإذا وضعت لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها الآخر فهو من الأول وإن جاءت به
لأكثر من أربع سنين من يوم فارقتها الأول وكان طلاقه لا يملك فيه الرجعة فهو للآخر وإن كان يملك فيه
الرجعة وتداعيا أو لم يتداعيا ولم ينكراه ولا واحدا منهما أربيه القافة فإن الحقوه بالأول فقد انقضت عدتها
منه وتبتدى عدة من الثاني وله خطبتها فإن الحقوه بالثاني فقد انقضت عدتها منه وتبتدى فتكمل على ما مضى
من عدة الأول وللأول عليها الرجعة ولو لم يلحقوه بواحد منهما أو الحقوه بهما أو لم تكن قافة أو مات قبل
يراه القافة أو ألقته ميتا فلا يكون ابن واحد منهما وإن كان أوصى له بشيء وقف حتى يسطلحا فيه والنفقة على الزوج
الصحيح النكاح ولا أخذه بنفقه حتى تلده فإن ألحق به الولد أعطيها نفقة الحمل من يوم طلقها وإن أشكك أمره
لم أخذه بنفقه حتى ينتسب إليه فإن ألحق بصاحبه فلا نفقة لها لأنها حلي من غيره (قال المزني) رحمه الله خالف
شافعي في إلحاق الولد في أكثر من أربع سنين بأن يكون له الرجعة .

عدة المطلقة يملك رجعتها زوجها ثم يموت أو يطلق

(قال الشافعي) رحمه الله وإن طلقها بملك رجعتها ثم مات اعتدت عدة الوفاة وورثت ولو راجعها
ثم طلقها قبل أن يمسي ففيها قولان (١) أحدهما تعتد من الطلاق الأخير وهو قول ابن جريج وعبد الكريم وطاوس
والحسن بن مسلم ومن قال هذا ينبغي أن يقول رجعتة بخالفة لنكاحه إياها ثم يطلقها قبل أن يمسي لم تعتد فكذلك
لا تعتد من طلاق أحدثه وإن كانت رجعة إذا لم يمسي (قال المزني) رحمه الله المعنى الأول أولى بالحق عندي
لأنه إذا ارتجعها سقطت عدتها وصارت في معناها القديم بالعقد الأول لا بنكاح مستقبل فإنما طلق امرأة مدخولا
بها في غير عدة فهو في معنى من ابتداء طلاقه (قال المزني) رحمه الله ولو لم يرتجعها حتى طلقها فإنها تنبئ على عدتها
من أول طلاقها لأن تلك العدة لم تبطل حتى طلق وإنما زادها طلاقا وهي معتدة بإجماع فلا يبطل ما أجمع عليه من
عدة قائمة إلا بإجماع مثله أو قياس على نظيره .

(١) قوله : أحدهما تعتد النكح ترك القول الثاني وفي الآم « والقول الثاني أن العدة من الطلاق الأول . لم يدخل
بها » فتأمل . كتبه مصححه .

امراة المفقود

وعدها إذا نكحت غيره وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله في امرأة الغائب أى عية كانت لا تعتد ولا تنكح أبدا حتى يأتيها يقين وفاته وترته ولا يجوز أن تعتد من وفاته ومثلها برث إلا ورثت زوجها الذى اعتدت من وفاته وقال على بن أبى طالب رضى الله عنه في امرأة المفقود أنها لا تزوج (قال) ولو طلقها وهو خفي القية أو آلى منها أو ظهر أو قذفها لزمها بإزم الزوج الحاضر ولو اعتدت بأمر حاكم أربع سنين ثم أرمته أو عشر أو نكحت ودخل بها الزوج كان حكم الزوجية بينها وبين زوجها الأول بخاله غير أنه لا يزوج من فرجها بوطء شبهة ولا تنفقه لها من حين نكحت ولا في حين عدتها من الوطء انما سد لأنها محرجة نفسها من يديه وغير واقفة عليه ومحرمة عليه بالمعنى الذى دخلت فيه ولا لزم الواطيء بنفقتها لأنه ليس بينهما شيء من أحكام الزوجين إلا لحق الولد فإنه فراش بالشبهة وإذا وضعت فلزوجها الأول أن يتبعها من رضاع ولها إلا اللبأ وما إن تركته لم يعتد غيرها ولا ينفق عليها في رضاعها ولد غيره ولو ادعاه الأول أدريته القافة ولو مات الزوج الأول والآخر ولا يعلم أيهما مات أولا بدأت فاعتدت أربعة أشهر وعشر لأنه النكاح الصحيح الأول ثم اعتدت ثلاثة قروء.

باب استبراء أم الولد

من كتابين امرأة المفقود وعدها إذا نكحت غيره وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال في أم الولد يتوفى عنها سيدها تعتد بحیضة (قال الشافعي) رحمه الله ولا تحم أم الولد للأزواج حتى ترى الطهر من الحيضة وقال في كتاب النكاح والطلاق ادلاء على مسائل مالك وإن كانت ممن لا تحيض فشهري (قال) وإن مات سيدها أو اعتقها وهي حائض لم تعتد بتلك الحيضة وإن كانت حاملا فأن تضع حملها وإن استرايت فهي كالحرمة المستترية وإن مات سيدها وهي تحت زوج أو في عده زوج فلا استبراء عليها لأن فرجها ممنوع منه بشيء أباحه لزوجها فإن مات بعد أن أحدهما مات قبل الآخر بيوم أو شهرين وخمس ليال أو أكثر ولا يعلم أيهما أولا اعتدت من يوم مات الآخر منهما أربعة أشهر وعشرا فيها حيضة وإنما لزمها إحداهما فإذا جاءت بهما فذلك أكمل ما عليها (قال المزني) رحمه الله هذا عندى غلط لأنه إذا لم يكن بين موتهما إلا أف من شهرين وخمس ليال فلا معنى للحيضة لأن السيد إذا كان مات أولا فهي تحت زوج مشغولة به عن الحيضة وإن كان موت الزوج أولا فلم ينقض شهران وخمس ليال حتى مات السيد فهي مشغولة بعودة الزوج عن الحيضة وإن كان بينهما أكثر من شهرين وخمس ليال فقد أمكت الحيضة فكما قال الشافعي (قال الشافعي) رحمه الله ولا يرث زوجها حتى يستيقن أن سيدها مات قبل زوجها فترته وتعتد عدة الوفاة كالحرمة والأمة يطؤها استبرا بحیضة فإن نكحت قبلها ففسوخ ولو وطئ المكاتب أمته فولدت ألحقته به وممته وطفه وفيها قولان أحدهما لا يبيعها بحال لأنى حكمت لولدها بحكم الحرية إن عتق أبوه وإنشأن أن له بيعها خاف العجز أو لم يخفه (قال المزني) رحمه الله القياس على قوله أن لا يبيعها كما لا يبيع ولدها .

باب الاستبراء

من كتاب الاستبراء والإملاء.

(قال الشافعي) رحمه الله صلى الله عليه وسلم عام سبي أو طلاس أن توطأ حامل حتى تضع أو حائل حتى تحيض ولا يشك أن بين أيكرا وحراثتي قبل أن يستأمن وإماء ووضعات ونريفات وكان الأمر فيهن واحدا (قال الشافعي) رحمه الله فكل ملك يحدث من ماله يجز فيه الوطء إلا بعد الاستبراء لأن الفرج كان ممنوعا قبل الملك ثم حل بالملك فلو باع جارية من امرأة ثقة وقبضتها وتفرقا بعد البيع ثم استقلها فأقاله لم يكن له أن يوطأها حتى يستبرئها من قبل أن الفرج حرم عليه ثم حل له بالملك الثاني (قال) والاستبراء أن تمسكت عند المشتري طاهرا بعد ملكها ثم تحيض حيضة معروفة فإذا طهرت منها فهو الاستبراء وإن استراحت أمسكت حتى تعلم أن تلك الريبة لم تكن حملا ولا أعلم مخالفا في أن المطلقة لو حاضت ثلاث حيض وهي ترى أنها حامل لم تحل إلا بوضع الحمل أو البراءة من أن يكون ذلك حملا فلا يحل له قبل الاستبراء التلذذ بمباشرتها ولا نظر بشهوة إليها وقد تكون أم ولد لغيره ولو لم يفرقا حتى وضعت حملا لم تحل له حتى تطهر من نفاسها ثم تحيض حيضة مستقبلية من قبل أن البيع إنما تم حين تفرقا عن مكانهما الذي تباعا فيه ولو كانت أمة مكاتبه فعجزت لم يوطأها حتى يستبرئها لأنها ممنوعة الفرج منه ثم أبيع بالعجز ولا يشبه صومها الواجب عليها وحيضها ثم تخرج من ذلك لأنه يحل له في ذلك أن يمسها وقبلها ويحرم عليه ذلك في الكتابة كما يحرم إذا زوجها وإنما قالت طهر ثم حيضة حتى تنقسل منها لأن النبي صلى الله عليه وسلم دل على أن الأقراء الأطهار بقوله في ابن عمر يطقها طاهرا من غير جماع فلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء وأمر النبي صلى الله عليه وسلم في الإمام أن يستبرئ بحيضة فكانت الحيضة الأولى أمامها طهر كما كان الطهر أمامه الحيض فكان قصد النبي صلى الله عليه وسلم في الاستبراء إلى الحيض وفي العدة إلى الأطهار .

مختصر ما يحرم من الرضاعة

من كتاب الرضاع ومن كتاب النكاح

ومن أحكام القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى فيمن حرم مع القرابة « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأحوالكن من الرضاعة » وقال صلى الله عليه وسلم « يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » (قال الشافعي) رحمه الله فبينت السنة أن ابن الفعل يحرم كما تحرم ولادة الأب وسن ابن عباس رضي الله عنهما عن رجل كانت له امرأتان فأرضعت إحداهما غلاما والأخرى جارية هل يزوج الغلام الجارية ؟ فقال لا اللقاح واحد وقال مثله عطاء وطاوس (قال الشافعي) رحمه الله فهذا كله قول فكل ما حرم بالولادة وبسببها حرم بالرضاع وكان به من ذوى المحارم والرضاع اسم جامع يقع على الصلة وأكثر إلى كمال الحولين وعلى كل رضاع بعد الحولين فوجب طلب الدلالة في ذلك وقالت عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل الله تعالى في القرآن « عشر رضعات معلومات يحرمن » ثم نسخن « بخمس معلومات » فتوفي صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن فكان لا يدخل عليها إلا من استكمل خمس رضعات .

وعن ابن الزبير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تحرم الحصة ولا المصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان» (قال المزني) رحمه الله قلت للشافعي أسمع ابن الزبير من النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال نعم وحفظ عنه وكان يوم سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن تسع سنين وعن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أبي حذيفة أن ترضع سالما خمس رضعات فتعصر بهن (قال) فدل ما وصفت أن الذي يحرم من الرضاع خمس رضعات كما جاء القرآن بقطع السارق فدل صلى الله عليه وسلم أنه أراد بعض السارقين دون بعض وكذلك أبان أن المراد بمائة جلدة بعض الزناة دون بعض لأم من لزمه اسم سرقة وزنا وكذلك أبان أن المراد بتحريم الرضاع بعض الرضعين دون بعض واحتج فيها قال النبي صلى الله عليه وسلم لسهيلة بنت سهيل لما قالت له كنا نرى سالما ولدا وكان يدخل على وأنا أفضل وليس لنا إلا بيت واحد فلماذا تأمرني فقال عليه السلام فيها بلغنا «أرضعيه خمس رضعات فيحرم لبنها» ففعلت فكانت تراه إبنا من الرضاعة فأخذت بذلك عائشة رضي الله عنها فيمن أحببت أن يدخل عليها من الرجال وأبي سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس وقلن ما نرى الذي أمر به صلى الله عليه وسلم إلا رخصة في سالم وحده وروى الشافعي رحمه الله أن أم سلمة قالت في الحديث هو لسالم خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا كان خاصا فالخاص مخرج من العام والدليل على ذلك قول الله جل ثناؤه «حولين كاملين» إن أراد أن يتم الرضاعة فيجعل الحولين غاية وما جعله غاية فالحكم بعد مضي الغاية خلاف الحكم قبل الغاية كقوله تعالى «والطلقاء يترصدن بأنفسهن ثلاثة قروء» فإذا مضت الأقراء فحكمهن بعد مضيها خلاف حكمهن فيها (قال المزني) وفي ذلك دلالة عندي على نفي الولد لأكثر من سنتين بتأقيت حملها وفصاله ثلاثين شهرا كما نفي توقيت الحولين الرضاع لأكثر من حولين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان عمر رضي الله عنه لا يرى رضاع الكبير يحرم وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما وقال أبو هريرة رضي الله عنه لا يحرم من الرضاع إلا ما قفق الأمعاء قال ولا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات متفرقات كلهن في الحولين قال وتقربق الرضعات أن ترضع المولود ثم تقطع الرضاع ثم ترضع ثم تقطع كذلك فإذا رضع في مرة منهن ما يملأه إلى جوفه ما قل منه وما أكثر في رضة وإن التقم الثدي قليلا وأرسله ثم عاد إليه كانت رضة واحدة كما يكون الحالف لا يأكل بالنهار إلا مرة فيكون يأكل ويتنفس بعد الإزدراء ويعود يأكل فذلك أكل مرة وإن طال وإن قطع ذلك قطعنا بينا بعد قليل أو كثير ثم أكل حنث وكان هذا كلثنين ولو أنشد ما في إحدى التديين ثم تحول إلى الأخرى فأنفد ما فيها كانت رضة واحدة والوجود كالرضاع وكذلك السعوط لأن الرأس جوف ولو حنث به كان فيها قولان أحدهما أنه جوف وذلك أنها تنظر الصائم والآخر أن ما وصل إلى الدماغ كما وصل إلى المعدة لأنه يقتضى من المعدة وليس كذلك الحنفة (قال المزني) رحمه الله قد جعل الحنفة في معنى من شرب الماء فأنظر فكذلك هو في القياس في معنى من شرب اللبن وإذا جعل السعوط كالوجود لأن الرأس عنده جوف فالحنفة إذا وصلت إلى الجوف عندي أولى وبالله التوفيق وأدخل الشافعي رحمه الله تعالى على من قال إن كان ما خلط باللبن أغلب لم يحرم وإن كان اللبن الأغلب حرم فقال أرأيت لو خلط حراما بطعام وكان مستهلكا في الطعام أما يحرم؟ فكذلك اللبن (قال الشافعي) رحمه الله ولو جبن اللبن فأطعمه كان كالرضاع ولا يحرم لبن البهيمة إنما يحرم لبن الآديات قال الله تعالى جل ثناؤه «وأما نسائكم اللاتي أرضعنكم» وقال «فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن» قال ولو حلب منها رضة خامسة نيمت فآجره صبي كان ابنها ولو رضع منها بعد موتها لم يحرم لأنه لا يعمل لبن الميتة ولو حلب من امرأة لبن كثير ففرق ثم أوجر منه صبي مرتين أو ثلاثة لم

يكن إلا رضعة واحدة وليس كاللبن يحدث في الثدي كما أخرج .. شيء حدث غيره ولو تزوج صغيرة ثم أرضعتها أمه أو ابنته من نسب أو رضاع أو امرأة الله من نسب أو رضاع بلبن ابنه حرمت عليه الصغيرة أبداً وكان لها عليه نصف المهر ورجع على التي أرضعتها بنصف صدق مثلها لأن كل من أقصد شيئاً لزمه قيمة ما أقصد بخطأ أو عمد ، ولو أرضعتها امرأة له كبيرة لم يصبها حرمت الأم لأنها من أمهات نسائه ولا نصف مهر لها ولا منعة لأنها المفسدة وفسد نكاح المرضعة بلا طلاق لأنها عارت وأنها في ملكه في حال ولها نصف المهر ويرجع على التي أرضعتها بنصف مهر مثلها . ولو تزوج ثلاثاً صفاراً فأرضعت امرأة اثنين منهن الرضعة الخامسة معا فسد نكاح الأم ونكاح الصبيتين معاً . وكذلك واحدة منهما نصف المهر المسمى ويرجع على امرأتها بنثل نصف مهر كل واحدة منهما وتحل له كل واحدة منهما على الانفراد لأنهما ابنتا امرأة لم يدخل بها فإن أرضعت الثالثة بعد ذلك لم تحرم لأنها منفردة قال ولو أرضعت إحداهن الرضعة الخامسة ثم الأخرى بين الخامسة . ما حرمت عليه والتي أرضعتها أولاً لأنهما صارتا أما وبنات في وقت واحد معا وحرمت الأخريان لأنهما صارتا أختين في وقت معا ولو أرضعتهم متفرقتين لم يحرم ما لأنهما لم ترضع واحدة منهما إلا بعد ما بان منه هي والأولى فيثبت نكاح التي أرضعتها بعد ما بان الأولى ويفسد نكاح التي أرضعتها بعدها لأنها أخت امرأته فكانت كأمراة نكحت على أختها (قال المزي) رحمه الله ليس ينظر الشافعي في ذلك إلا إلى وقت الرضاع فقد صارتا أختين في وقت معا برضاع الآخرة منهما (قال المزي) رحمه الله ولا فرق بين امرأة له كبيرة أرضعت امرأة له صغيرة فصارتا أما وبنات في وقت معا وبين أجنبية أرضعت له امرأتين صغيرتين فصارتا أختين في وقت معاً . ولو جاز أن تكون إذا أرضعت صغيرة ثم صغيرة كأمراة نكحت على أختها لزم إذا نكح كبيرة ثم صغيرة فأرضعتها أن تكون كأمراة نكحت على أمها وفي ذلك دليل على ما قلت أنا وقد قال في كتاب النكاح القديم لو تزوج صبيتين فأرضعتهم امرأة واحدة بعد واحدة انفسخ نكاحهما (قال المزي) رحمه الله وهذا وذاك سواء وهو بقوله أولى (قال الشافعي) رحمه الله : وأو كان للسكيرة بنات مراضع أو من رضاع فأرضعن الصغار كلهن انفسخ نكاحهن معا ورجع على كل واحدة منهن بنصف مهر التي أرضعت (قال المزي) رحمه الله ويرجع عليهن بنصف مهر امرأته الكبيرة إن لم يكن دخل بها لأنها صارت جدة مع بنات بناتها معا وتحرم الكبيرة أبداً ويتزوج الصغار على الانفراد ولو كان دخل بالكبيرة حرم من جميعا أبداً . ولو لم يكن دخل بها فأرضعتن أم امرأته الكبيرة أو جدتها أو أختها أو بنت أختها كان القول فيها كالقول في بناتها في المسألة قبلها . ولو أن امرأة أرضعت مولوداً فلا بأس أن تزوج المرأة المرضعة أباه ويتزوج الأب ابنتها أو أمها على الانفراد لأنها لم ترضعه ولو شك أرضعته حساً أو أفلاً لم يكن ابناً لها بالشك .

باب لبن الرجل والمرأة

(قال الشافعي) رحمه الله واللبن للرجل والمرأة كما الولد لها والمرضع بذلك اللبن ولدها (قال) ولو ولدت ابناً من زنا فأرضعت مولوداً فهو ابنها ولا يكون ابن الذي زنى بها وأكره له في الورع أن ينكح بنات الذي ولده من زنا فإن نكح لم أسخه لأنه ليس ابنه في حكم النبي صلى الله عليه وسلم قضى عليه الصلاة والسلام بآبن وليدة زمة لزمعة وأمر سودة أن تحتجب منه لما رأى من شبهة بعثته فلم يرها . وقد حكم أنه أخوها لأن ترك رؤيتها مباح وإن كان أخاها (قال المزي) رحمه الله . وقد كان أنكر على من قال يتزوج ابنته من زنا ويحجج بهذا المعنى وقد

رغم أن رؤية ابن ربيعة لسودة مباح وإن كرهه فكذلك في القياس لا يفسح نكاحه وإن كرهه ولم يمسح نكاح ابنه من زنا بناته من حلال لقطع الأخوة فكذلك في القياس لو تزوج ابنته من زنا لم يمسح وإن كرهه لقطع الأبوة وتحريم الأخوة كتحريم الأبوة ولا حكم عنده لما قاله النبي صلى الله عليه وسلم «وللعاهر الحجر» فهو في معنى الأجنبي وبالله التوفيق (قال الشيخ ابن) ولو تزوج امرأة في عدتها فأصابها فجبأت بولد فأرسلت مولودا كان ابنها وأرى المولود القافة فأبهما الحق لحق وكان الموضع ابنه وسقطت أبوة الآخر ولو مات فالورع أن لا ينسكح ابنة واحد منهما ولا يكون محرما لها ولو قالوا المولود هو ابنهما جبر إذا بلغ على الانتساب إلى أحدهما وتقطع أبوة الآخر ولو كان معتوها لم يلحق بواحد منهما حتى يموت وله ولد فيقومون مقامه في الانتساب إلى أحدهما أو لا يكون له ولد فيكون ميراثه موقوفا ولو أرضعت بلبن مولود نفاه أبوه بالاعان لم يكن أبا للمرضع فإن رجع لحقه وصار أبا للمرضع ولو انقضت عدتها بثلاث حبض وثبت لبنها أو انقطع ثم تزوجت زوجا فأصابها ثواب لها لبن ولم يظهر بها حمل فهو من الأول ولو كان لبنها ثبت فحملت من الثاني فنزل بها لبن في الوقت الذي يكون لها فيه لبن من الحمل الآخر كان اللبن من الأول بكل حال لأننا على علم من لبن الأول وفي شك من أن يكون خلطه لبن الآخر فلا أحرم بالشك وأحب للمرضع لو توفى بنات الزوج الآخر (قال المزني) رحمة الله عليه : هذا عندى أشبه (قال الشيخ ابن) رحمه الله ولو انقطع فلم ينب حتى كان الحمل الآخر في وقت يمكن من الأول فيها قولان أحدهما أنه من الأول بكل حال كما يشوب بأن ترحم المولود أو تشرب دواء فتدر عليه . والثاني أنه إذا انقطع انقطاعا بينا فهو من الآخر وإن كان لا يكون من الآخر لبن ترضع به حتى تلد فهو من الأول في جميع هذه الأقاويل وإن كان يشوب شيء ترضع به وإن قل فهو منهما جميعا ومن لم يفرق بين اللبن والولد قال هو الأول ومن فرق قال هو منهما معا ولو لم ينقطع اللبن حتى ولدت من الآخر فالولادة قطع للبن الأول فمن أرضعت فهو ابنها وابن الزوج الآخر .

الشهادات في الرضاع والإقرار

من كتاب الرضاع ومن كتاب النكاح القديم

(قال الشيخ ابن) رحمه الله تعالى وشهادة النساء جائزة فلا يخل للرجال من غير ذوى المحارم أن يتعمدوا النظر إليه لغير شهادة من ولادة المرأة وعيوبها التي تحت ثيابها والرضاع عنده مثله لا يخل لغير ذى محرم أو زوج أن يتعمد أن ينظر إلى ثديها ولا يمكنه أن يشهد على رضاعها بغير رؤية ثديها ولا يجوز من النساء على الرضاع أقل من أربع شرائر بالغ عدول وهو قول عطاء بن أبي رباح لأن الله تعالى لما أجاز شهادتهن في الدين جعل امرأتين يقومان مقام رجل وإن كانت المرأة تنسكح الرضاع فكانت فيهن أمها أو ابنتها جزن عليهما وإن كانت تدعى الرضاع لم يجز فيها أمها ولا أمهاتها ولا ابنتها ويجوز في ذلك شهادة التي أرضعت لأنه ليس لها في ذلك ولا عليها ما تدر به شهادتها (قال المزني) رحمه الله وكيف تجوز شهادتها على فعالها ولا تجوز شهادة أمها وأمهاتها وبناتها فهن في شهادتهن على فعالها أجوز في القياس من شهادتها على فعل نفسها (قال الشيخ ابن) رحمه الله ويوقفن حتى يشهدن أن قد رضع المولود خمس رضعات يخلصن كلهن إلى جوفه وتسمعن الشهادة على هذا لأنه ظاهر علمهن وذكر كرت السوداء أنها أرضعت رجلا وامرأة تناكها فقال الرجل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك

فأعرض فقال « وكيف وقد رعت السوداء أنها قد أرضعتك ؟ » (قال الشيخ أبي) إعراضه صلى الله عليه وسلم يشبه أن يكون لم يرهذا شهادة تلزمه وقوله « وكيف وقد رعت السوداء أنها قد أرضعتك ؟ » يشبه أن يكره له أن يقيم معها وقد قيل أنها أخته من الرضاعة وهو معنى ما قلنا بتركها ورعاً لاحكاماً ولو قال رجل هذه أختي من الرضاعة أو قالت هذا أخي من الرضاعة وكذبت أو كذبها فلا يعمل لواحد منها أن ينكح الآخر ولو أقر بذلك بعد عقد نكاحها ففرق بينهما فإن كذبت أخذت نصف مسمى لها ولو كانت هي المدعية أفتيت أن يتق الله ويجمع نكاحها بطلقة لتحل بها لغيره إن كانت كاذبة وأحلفه لها فإن نكل حلفت وفرت بينهما

باب رضاع الخنثى

(قال الشيخ أبي) رحمه الله : إن كان الأغلب من الخنثى أنه رجل نكح امرأة ولم ينزل فنكحه رجل فإذا نزل له لبن فأرضع به صبياً لم يكن رضاعاً يحرم وإن كان الأعم أنه امرأة فنزل له لبن من نكاح أو غيره فأرضع صبياً حرم وإن كان مشكلاً فله أن ينكح بأيهما شاء. وأيهما نكح به أولاً أجزته ولم أحمل له ينكح بالآخر .

وجوب النفقة للزوجة

من كتاب النفقة ومن كتاب عشرة النساء ومن الطلاق
ومن أحكام القرآن ومن النكاح إملاء على مسائل مالك

(قال الشيخ أبي) رحمه الله تعالى : قال الله عز وجل « ذلك أدنى أن لا تعولوا » أي لا يكثر من تعولون (قال) وفيه دليل على أن على الزوج نفقة امرأته فأحب أن يقتصر الرجل على واحدة وإن أيسح له أكثر وجاءت هند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح وأنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه سرا وهو لا يعلم فهل علىّ في ذلك من جناح ؟ فقال صلى الله عليه وسلم « خذي ما بكفيك وولدي بالمعروف » وجاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال « أنفقه على نفسك » قال عندي آخر قال « أنفقه على ولدك » قال عندي آخر قال « أنفقه على أهلك » قال عندي آخر قال « أنفقه على خادمك » قال عندي آخر قال « أنت أعلم » قال سعيد المقبري ثم يقول أبو هريرة إذا حدث بهذا الحديث يقول ولدك أنفق علىّ إلى من تكفي ؛ وتقول زوجتك أنفق علىّ أو طلقني ويقول خادمك أنفق علىّ أو بعتي (قال الشيخ أبي) رحمه الله تعالى في القرآن والسنة بيان أن على الرجل ما لا غنى بامرأته عنه من نفقة وكسوة وخدمة في الحال التي لا تقدر على ما لا صلاح لبدنها من زمانة ومرض إلا به (وقال) في كتاب عشرة النساء يحتمل أن يكون عليه لحادها نفقة إذا كانت ممن لا تحم لنفسها وقال فيه أيضاً إذا لم يكن لها خادم فلا يبين أن يعطيها خادماً ولكن يجبر على من يصنع لها الطعام الذي لاتصنعها ويدخل عليها ما لا تخرج لإدخاله من ماء وما يصلحها ولا يجاوز به ذلك (قال المزني) قد أوجب لها في موضع من هذا نفقة خادم وقاله في كتاب النكاح إملاء على مسائل مالك المجموعة وقاله في كتاب النفقة وهو بقوله أولى لأنه لم يخلف قوله أن عليه أن يزكي عن خادمها فكذلك ينفق عليها (قال المزني) رحمه الله : وما يؤكد ذلك قوله لو أراد أن يخرج عنها أكثر من واحدة أخرجهن

(قَالَ شَيْخُنَا) وبنفق المكاتب على ولده من أمته وقال في كتاب سحاح . ولو كانت امرأته مكاتبه وليست كتابتها واحدة ولا مولاهما واحداً وولد له في السكابة أولاد فنفتهم على الأم لأنها 'حق بهم ويهتقون بعقبتها وليس على العبد أن بنفق على ولده من امرأة حرة ولا أمة .

قدر النفقة : من ثلاثة كتب

(قَالَ شَيْخُنَا) رحمه الله عليه النفقة تنفقتان نفقة الموسع ونفقة المقتدر قال الله تعالى « لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه » الآية فأما ما يلزم المقتدر لامرأته إن كان الأغلب ييلدها أنها لا تكون إلا مخدومة عاقلها وخادما واحداً بما لا يقوم بدن على أقل منه وذلك مد بمد التي صلى الله عليه وسلم في كل يوم من طعام البلد الأغلب فيها من قوت مثلها ولخادما مثله ومكيلة من آدم بلادها زيتا كان أو سنا بقدر ما يكفي ما وصفت وبفرض لها في دهن ومشط أقل ما يكفيها ولا يكون ذلك لخادما لأنه ليس بالمعروف لها وقيل في كل جمعة رطل لحم وذلك المعروف ثلثها وفرض لها من الكسوة ما يكفي مثلها ييلدها عند المقتدر من القطن الكوفي والبصري وما أشبهه ولخادما كرباس وما أشبهه وفي البلد البارد أقل ما يكفي البرد من جبة محشوة وقطيفة أو لحاف يكفي السنتين وفيص وسراويل وخمار أو مقنعة ولجارتها جبة صوف وكساء تلتحفه يدق مثلها وفيص ومقنعة وخف وما لا غنى بها عنه وبفرض لها في الصبف قبضا وملحفة ومقنعة وإن كانت رغبة لا يجزئها هذا دفع إليها ذلك وتزيدت من ثمن آدم ولحم وما شئت في الحب وإن كانت زهيدة تزيدت فلما لا يقوتها من فضل المكيلة وإن كان زوجها موسعا فرض لها مغان ومن الآدم واللحم ضعف ما وصفت لامرأة المقتدر وكذلك في الدهن والشط ومن الكسوة وسط البغدادى والمروى ولبن البصرة وما أشبهه ويغنى لها إن كانت ييلاد يحتاج أهلها إليه وقطيفة وسط ولا أعطيها في القوت دراهم فإن شئت أن تبيعها فنصفه فيا شئت صرفه وأجعل لخادما مدياً وثلاثاً لأن ذلك سعة لثلاثها وفي كسوتها الكرباس وعليق البصري والواسطي وما أشبهه ولا أجاوزه بموسع من كان . ومن كانت امرأته ولامرأته فراش ووسادة من غليظ متاع البصرة وما أشبهه ولخادما فروة ووسادة وما أشبهه من عبادة أو كساء غليظ فإذا بلى أخلفه وإنما جعلت أقل الفرض في هذا بالدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم في دفعه إلى الذي أصاب أهله في شهر رمضان عرفاً فيه خمسة عشر صاعاً لستين مسكيتاً وإنما جعلت أكثر ما فرضت مدين لأن أكثر ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم في فدية الأذى مدين لكل مسكين فلم أقصر عن هذا ولم أجاوز هذا مع أن معلوماً أن الأغلب أن أقل القوت مدياً وأن أوسع مغان والفرض الذي على الوسط الذي ليس بالموسع ولا المقتدر بينهما مد ونصف وللخادمة مد وإن كانت بدوية فما يأكل أهل البادية ومن الكسوة بقدر ما يلبسون لا وقت في ذلك إلا قدر ما يبرى بالمعروف وليس على رجل أن يضحى لامرأته ولا يؤدى عنها أجر طبيب ولا حمام

الحال التي يجب فيها النفقة وما لا يجب

من كتاب عشرة النساء . وكتاب التعريض بالخطبة ومن الإملاء على مسائل مالك

(قَالَ شَيْخُنَا) رحمه الله إذا كانت المرأة يجمع مثلها فخلت أو أهلها بينه وبين الدخول بها وجبت عليه نفقتها وإن كان صغيراً لأن الحبس من قبله وقال في كتابين وقد قبل إذا كان الحبس من قبله فعليه وإذا كان من

بها فلا نفقة لها ولو كان قائل ينعى لأنها تدعوه من غيره كان مدهياً (قال المزني) رحمه الله فدفع بها ، لأنها إذا لم تخل بينه وبينها فلا نفقة لها حتى قال فإن ادعت التحلية فهي غير عملية حتى بعد ذلك منها (قال الشيخ أبي) رحمه الله ولو كانت مريضة لزمته نفقتها وليست كالصميرة ولو كان في جامعها شده صرر منع وأخذ بنفقتها ، ولو ارتقت فلا يقدر على جامعها فهذا عارض لا سبغ به منها وقد جومت ولو أدن لها فأحرمت أو اعتكفت أو لمزها نذر كفارة كان عليه نفقتها ، ولو هربت أو امتعت أو كانت أمة فمعتها سيدها فلا نفقة لها ولا يرثه مما وحب لها من نفقتها وإن كان حاضراً معها إلا إقرارها أو بيعة تقوم عليها ، ولو أسلمت ونذية وأسلم زوجها في العدة أو بعدها فلم ينفق النفقة لأنها محبوسة عليه متى شاء أسلم وكانت امرأته ، ولو كان هو المسلم لم يكن لها نفقة في أيام كفرها وإن دفعها إليها فلا يسأل حتى انقضت عدتها فلا حق له لأنه تطوع بها وقال في كتاب السكاح انقدبه فإن أسلم له أسلمت معها على السكاح ولها النفقة في حال الوقف لأن العقد لم يفسخ (قال المزني) رحمه الله : الأول أولى بقوله لأنه منع المسلمة النفقة بامتناعها فكيف لا تمنع الوثنية بامتناعها (قال الشيخ أبي) رحمه الله وعلى العبد نفقة امرأته الحرة والسكانية والأمة إذا بوثت معه بيتاً وإذا احتاج سيدها إلى خدمتها فذلك له ولا نفقة لها قال ونفقة نفقة المغير لأنه ليس من عبد إلا وهو فقير لأن ما يده وإن اتسع اسيد ومن لم تسكن فيه الحرية فكالمملوك (قال المزني) رحمه الله إذا كان تسعة أعشاره حراً فهو يحمل له تسعة أعشار ما يملك ويرثه مولاه الذي اعتق تسعة أعشاره فكيف لا ينفق على قدر سعة (قال المزني) رحمه الله قد جعل الشافعي رحمه الله من لم تسكن فيه الحرية كالمملوك وقال في كتاب الأيمان إذا كان نصفه حراً ونصفه عبداً كفر بالإطعام فجعله كالحر يبيع بعض الحرية يبيع الحرية كلها كالحريل جعله كالعبد في القياس على أصله ما قلنا من أن الحر منه يتفق قدر سعة والعبد منه بقدره وكذا قال في كتاب الزكاة أن على الحر منه بقدره في زكاة الفطر وعلى سيد العبد بقدر الرق منه والقياص ما قلنا فتفهوه تحذوه كذلك إن شاء الله تعالى .

الرجل لا يجحد نفقة : من كتابين

(قال الشيخ أبي) رحمه الله : لما دل الكتاب والسنة على أن حق المرأة على الزوج أن يعولها احتمل أن أن لا يكون له أن يستمتع بها ويمتعها حقها ولا يخلعها تزوج من يسيها وأن غير بين مقامها معه وفراقه وكتب عمر ابن الخطاب رضي الله عنه إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نساءهم يأمرهم أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا وهذا يشبه ما وصفت . وسئل ابن السيب عن الرجل لا يجحد ما يتفق على امرأته قال يفرق بينهما قيل له فسنه ؟ قال سنة والذي يشبه قول ابن السيب سنة أن يكون منه رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا وجد نفقتها يوماً بيوم لم يفرق بينهما وإن لم يجحد لم يؤجل أكثر من ثلاث ولا تمنع المرأة في ثلاث من أن تخرج فتعمل أو تسأل فإن لم يجحد نفقتها خيرت كما وصفت في هذا القول وإن وجد نفقتها ولم يجحد نفقة خادمها لم يجحد لها لأنها تملك بنفقتها وكانت نفقة خادمها دينا عليه متى أسير أخذته به ومن قال هذا لزمه عندى إذا لم يجحد صداقها أن يجبرها لأنه يشبه بنفقتها (قال المزني) رحمه الله قد قال ولو أعسر بالصداق ولم يعسر بالنفقة فاخترت المقام معه لم يكن لها فراقه لأنه لا ضرر على بدنها إذا أنفق عليها في استئجار صداقها (قال المزني) فهذا دليل على أن لا خيار لها فيه كالنفقة (قال الشيخ أبي) ولو اختارت المقام معه متى شاءت أجل

أيضاً لأن ذلك عفو عما مضى ولو علت عسرتة لأنه يمكن أن يوسر ويتطوع عنه بالكرم ولها أن لا تدخل عليه إذا أعسر بصدقتها حتى تقبضه واحتج على مخالفته فقال إذا خيرتها في العنين يؤجل سنة ورضيت منه بجماع مرة فإنما هو فقد لذة ولا صبر لها على فقد النفقة فكيف أفررتها معه في أعظم الضررين وفرقت بينهما في أصغر الضررين .

نفقة التي لا يملك زوجها رجعتها وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : قال الله تعالى « اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » وقال تعالى « وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن » فلما أوجب الله لها نفقة بالجل دل على أن لاتفقة لها بخلاف الحمل ولا أعلم خلافاً أن التي يملك رجعتها في معاني الأزواج في أن عليه نفقتها وسكنها وأن طلاقه وإيلامه وظهاره ولعانه يقع عليها وأنها تترته ويرثها فكانت الآية على غيرها من المطلقات وهي التي لا يملك رجعتها وبذلك جاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في فاطمة بنت قيس بت زوجها طلاقها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال « ليس لك عليه نفقة » وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال « نفقة المطلقة مالم تحرم » وعن عطاء ليست المبتوتة الحبلية منه في شيء إلا أنه يتفق عليها من أجل الحبل فإن كانت غير حبلية فلا نفقة لها (قال) وكل ما وصفت من متعة أو نفقة أو سكنى فليست إلا في نكاح صحيح فأما كل نكاح كان مفسوخاً فلا نفقة حاملاً أو غير حامل فإن ادعت الحمل فيها قولان . أحدهما أنه لا يعلم ييقن حتى تلد فتعلم نفقة ماضية لها ، وهكذا لو أوصى للحمل أو كان الوارث أو الموصى له غائباً فلا يعطى إلا ييقن أرايت لو أعطيناها بقول النساء ثم أنفس أليس قد أعطينا من ماله مالم يجب عليه . والقول الثاني أن تحصى من يوم فارقها فإذا قال النساء بها حمل أنفق عليها حتى تضع ولما مضى (قال المزني) رحمه الله هذا عندي أولى بقوله لأن الله عز وجل أوجب بالحمل النفقة وحملها قبل أن تضع (قال الشافعي) رحمه الله : ولو ظهر بها حمل فنفاه وقذفها لاعتنها ولا نفقة عليه فإن أكذب نفسه حد ولحق به الولد ثم أخذت منه النفقة التي بطلت عنه ولو أعطها بقول القوالب أن بها حملاً ثم علم أن لم يكن بها حمل أو أحق عليها فجاوزت أربع سنين رجع عليها بما أخذت ولو كان يملك الرجعة فلم تفر بثلاث حيض أو كان حيضها يختلف فيطول ويقصر لم أجل لها إلا الأقصر لأن ذلك اليقين وأطرح الشك (قال المزني) رحمه الله إذا حكم بأن العدة قائمة فكذلك النفقة في القياس لها بالعدة قائمة ولو جاز قطع النفقة بالشك في انقضاء العدة لجاز انقطاع الرجعة بالشك في انقضاء العدة (قال الشافعي) رحمه الله : ولا أعلم حجة بأن لا يتفق على الأمسة الحامل ، ولو زعمنا أن النفقة للحمل كانت نفقة الحمل لا تبلغ بعض نفقة أمة واسكنه حكم الله جل ثناؤه (وقال) في كتاب الإيماء : النفقة على السيد (قال المزني) رحمه الله : الأول أحق به لأنه شهد أنه حكم الله وحكم الله أولى مما خالفه (قال الشافعي) فأما كل نكاح كان مفسوخاً فلا نفقة لها ولا سكنى حاملاً أو غير حامل (وقال) في موضع آخر إلا أن يتطوع المصيب لها بذلك ليحصنها فيكون ذلك لها بتطوعه وله تحصينها وبالله التوفيق .

باب النفقة على الأقارب

من كتاب النفقة ومن ثلاثة كتب

(قال الشافعي) رحمه الله : في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بيان أن الأب أن يقوم بالمؤنة في إصلاح صغار ولده من رضاع وثقة وكسوة وخدمة دون أمه وفيه دلالة أن النفقة ليست على الميراث وقال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى « وعلى الوارث مثل ذلك » من أن لا تضار والدة بولدها لا أن عليها النفقة (قال) فينفق الرجل على ولده حتى يبلغوا الحلم أو الحيض ثم لا نفقة لهم إلا أن يكونوا زمنى فينفق عليهم إذا كانوا لا يثبتون أنفسهم وكذلك ولد ولده وإن سفلوا ما لم يكن لهم أب دونه يقدر على أن ينفق عليهم وإن كانت لهم أموال فنفعتهم في أموالهم وإذا لم يجز أن يضيع شيئاً منه فكذلك هو من ابنه إذا كان الوالد زماً لا ينفق نفسه ولا عياله ولا حرفة فينفق عليه ولده وولد ولده وإن سفلوا لأنهم ولد وحق الوالد على الولد أعظم ومن أجبرناه على النفقة بعنا فيها العقار ولا تجبر امرأة على رضاع ولدها شريفة كانت أو دنيئة موسرة كانت أو فقيرة وأحكام الله فيهما واحدة وإذا طلبت رضاع وادها وقد فارقتها زوجها فهي أحق بما وجد الأب أن يرضع به فإن وجد غير شيء فليس للأُم أجرة والقول قول الأب مع يمينه (وقال) في موضع آخر إن أرضعت أعطاها أجر مثلها (قال المزني) رحمه الله هذا أحب إلى لقول الله جل ثناؤه « فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن »

باب أي الوالدين أحق بالولد

من كتب عدة

(قال الشافعي) رحمه الله : أخبرنا سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن هلال بن أبي ميمونة عن أبي ميمونة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم خير غلاماً بين أبيه وأمه وما جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه خير غلاماً بين أبيه وعن عمارة الجرمي قال خيرني على رضي الله عنه بين أمي وعمي ثم قال لأخ لي أصغر مني وهذا أيضاً لو قد بلغ مبلغ هذا خيرته وقال في الحديث وكنت ابن سبع أو ثمان سنين (قال الشافعي) فإذا استكمل سبع سنين ذكر أن أو أنثى وهو يعقل عقل مثله خير وقال في كتاب التلخيص القديم إذا بلغ سبعا أو ثمان سنين خير إذا كانت دارها واحدة وكانا جميعاً مأمونين على الولد فإن كان أحدهما غير مأمون فهو عند المأمون منهما حتى يبلغ وإذا اختلف الأبوان وهما في قرية واحدة فالأُم أحق بالولد ما لم تتزوج وعلى أبيه نفقته ولا يمنع من تأديبه ويخرج الغلام إلى الكتاب أو الصناعة إذا كان من أهلها وبأوى إلى أمه فإن اختار أباه لم يكن له منعه من أن يأتي أمه وتأتيه في الأيام وإن كانت جارية لم تمنع أمها من أن تأتيها ولا أعلم على أبيها إخراجها إليها إلا أن تمرض فيؤمر بإخراجها عائدة وإن ماتت البنت لم تمنع الأم من أن تلبيها حتى تطلق ولا تمنع في مرضها من أن تلي مرضها في منزل أبيها وإن كان الولد محبوا فهو كالصغير فالأُم أحق به ولا يجبر أبداً وإذا خير فاختار أحد الأبوين ثم اختار الآخر حول ولو منعت منه بالزوج فطلقها طلاقاً يملك فيه الرجعة أو لا يملكها رجعت على حقها في ولدها لأنها منعتة بوجه فإذا ذهب فهي كما كانت فإن قيل فكيف تعود إلى ما بطل بالنكاح؟ قيل لو كان بطل ما كان لأُمها أن تكون أحق بولدها من أبيهم وكان ينبغي إذا بطل عن الأم

أن يطلع عن الجدة التي إنما حقها لحق الأم وقد قضى أبو بكر على عمر رضي الله عنهما بأن جدة ابنه أحق به منه فإن قيل فما حق الأم فيهم؟ قيل كحق الأب هما والدان يجدان بالولد فلما كان لا يعقل كانت الأم أولى به على أن ذلك حق للولد لا للأبوين لأن الأم أحق عليه وأرق من الأب فإذا بلغ الغلام ولي نفسه إذا أونس رشده ولم يجبر على أن يكون عند أحدهما وأختار له برهما وترك أراقهما وإذا بلغت الجارية كانت مع أحدهما حتى تزوج فتكون مع زوجها فإن أبت وكانت مأمونة سكنت حيث شامت ما لم تر رية وأختار لها أن لا تفارق أبوها (قال) وإذا اجتمع القرابة من النساء فتنازعن المولود فالأم أولى ثم أمهات أمهات وإن بعدن ثم الجدة أم الأب ثم أمها ثم أمهاتها ثم الجدة أم الجد للأب ثم أمهات أمهات ثم الأم ثم الأخت للأب ثم الأخت للأم ثم الحالة ثم العمة ولا ولاية للأم إلا الأم لأن قرابتها بأب لا بأم فقراءة الصبي من النساء أولى ولاحق لأحد مع الأب غير الأم وأمهاتها فأما أخواته وغيرهن فلنما حقوقهن بالأب فلا يكون لهن حق معه وهن يدلن به والجد أبو الأب يقوم مقام الأب إذا لم يكن أب أو كان غائباً أو غير رشيد وكذلك أبو أبي الأب وكذلك العصبة يقومون مقام الأب إذا لم يكن أقرب منهم مع الأم وغيرها من أمهاتها وإذا أراد الأب أن ينتقل عن البلد الذي نكح به المرأة كان بلده أو بلدها فسواء والقول قوله إذا قال أردت النقلة وهو أحق بالولد مرضعاً كان أو كبيراً وكذلك العصبة إلا أن تخرج الأم إلى ذلك البلد فتكون أولى ولاحق لمن لم تسكن فيه الحرة في ولد الحر وإذا كان ولد الحر مملوك فسيدهم أحق بهم وإذا كانوا من حرة وأبوهم مملوك فهي أحق بهم ولا يغيرون في وقت الحيار .

باب نفقة المماليك

(قال الشافعي) رحمه الله : أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن بكر أو بكير بن عبدالله « المزني شك » عن عجلان أبي محمد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكف من العمل ما لا يطيق (قال) فعلى مالك المملوك الذكر والأنثى البالغين إذا شغلها في عمل له أن ينفق عليهما ويكسوما بالمعروف وذلك نفقة رقيق بلدهما الشيع لأوساط الناس الذي تقوم به أبدانهم من أى الطعام كان قحماً أو شعيراً أو ذرة أو تمرًا وكسوتهم كذلك مما يعرف أهل ذلك البلد أنه معروف صوف أو قطن أو كتان أى ذلك كان الأغلب بذلك البلد وكان لا يسمى مثله ضيقاً بموضعه والجوارى إذا كانت لهن فراهة وجمال فالمعروف أنهن يكسبن أحسن من كسوة اللاتي دونهن وقال ابن عباس في المملوكين أطعموهم مما تأكلون واكسوهم بما تلبسون (قال الشافعي) رحمه الله : هذا كلام مجمل يجوز أن يكون على الجواب فيسأل السائل عن مالكه وإعنا يأكل تمرًا أو شعيراً ويلبس صوفًا فقال أطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون والسائلون عرب وليوس عامتهم وطعامهم خشن ومعاشهم ومعاش رقيقهم متقارب فأما من خالف معاش السلف فأكل رقيق الطعام ولبس جيد اثياب فلو آسى رقيقه كان أحسن وإن لم يفعل فله ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « نفقته وكسوته بالمعروف » فأما من لبس الوشي والمرور والحز وأكل النقي والألوان لحوم الدجاج فهذا ليس بالمعروف للمماليك وقال عليه السلام « إذا كفى أحدكم خادمه طعامه حره ودخان فليدعه فليجلسه معه فإن أبي فليروغ له لقمة فيناوله إياها » أو كفة هذا معناها فلما قال صلى الله عليه وسلم « فليروغ له لقمة » كان هذا عندنا - والله أعلم - على وجهين أولهما بمنه أن إجلاسه معه أفضل وإن لم يفعل فليس يراجب إذ قال النبي صلى الله عليه وسلم « وإلا فليروغ له لقمة » لأن إحلاسه لو كان واجبا

لم يجعل له أن يروغ له لقمة دون أن يحمله معه أو يكون بالخيار بين أن يتأوله أو يجلسه وقد يكون أمر اختيار غير الحتم وهذا يدل على ما وصفتنا من بيان طعام المملوك وطعام سيده والمملوك الذى يلى طعام الرجل مخالف عندى المملوك الذى لا يلى طعامه ينفى أن يتأوله مما يقرب إليه وأول لقمة فإن المعروف أن لا يكون يرى طعاماً قد ولى العمل فيه ثم لا يتأله منه شيئاً يرد به شهورته وأقل ما يرد به شهورته لقمة وغيره من الممالك لم يله ولم يره والسنة خصت هذا من الممالك دون غيره وفى القرآن ما يدل على ما يوافق بعض معنى هذا قال الله جل ثناؤه « وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه » ولم يقل يرزق مثلهم ممن لم يحضر وقيل ذلك فى الموارث وغيرها من الغنائم وهذا أوسع وأحب إلى ويمطون ما طابت به نفس المعطى بلا توقيت ولا يحرمون ومعنى لا يكلف من العمل إلا ما يطيق يعنى - والله أعلم - إلا ما يطيق الدوام عليه لا ما يطيق يوماً أو يومين أو ثلاثة ونحو ذلك ثم يعجز وجملته ذلك ما لا يضر يدهن الضرر البين وإن عمى أو زمن أنفق عليه مولاه وليس له أن يسترضع الأمة غير ولدها فيمنع منها ولدها إلا أن يكون فيها فضل عن ربه أو يكون ولدها ينفى بالطعام فيقيم بدنه فلا بأس به وينفق على ولد أم ولده من غيره ويمنعه الإمام أن يجعل على أمته خراجاً إلا أن يكون فى عمل واجب وكذلك العبد إذا لم يطق السكسب قال عثمان بن عفان رضى الله عنه فى خطبته « لا تكافوا الصغير السكسب فيسرق ولا الأمة غير ذات الصنعة فتسكب بفرجها » .

صفة نفقة الدواب

(قال الشيخ إنبى) رحمه الله : ولو كانت لرجل دابة فى المصر أو شاء أو بعير علفه بما يقيمه فإن امتنع أخذه السلطان بعلفه أو يعه فإن كان بيادية غنم أو إبل أو بقرا أخذت على المرعى خلاها والرعى فإن أجديت الأرض علفها أو ذبحها أو باعها ولا يحبسها فتعوت هزلاً إن لم يكن فى الأرض متعلق وأجبر على ذلك إلا أن يكون فيها متعلق لأنها على ما فى الأرض تتخذ وليست كاللدواب التى لا ترعى والأرض مخصصة لإرعيا ضعيفاً ولا تقوم للجذب قيام الرواعى (قال) ولا تغلب أمهات النسل إلا فضلاً عما يقيم أولادهن لا يجلبهن فيمتن هزلاً .

﴿ كتاب القتل ﴾

باب تحريم القتل

ومن يجب عليه القصاص ومن لا يجب

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم » الآية وقال تعالى « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق » وقال عليه السلام « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس » (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكافأ الدمان من الأحرار المسلمين أو العبيد المسلمين أو الأحرار من المعاهدين أو العبيد منهم قتل من كل صنف مكافئ دمه منهم الذكر إذا قتل بالذكر والأنثى والأنثى إذا قتل بالأنثى وبالذكر ولا يقتل مؤمن بكفر لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يقتل مؤمن بكفر » وإنه لا خلاف أنه لا يقتل بالمستأنن وهو في التحريم مثل المعاهد (قال المزني) رحمه الله فإذا لم يقتل بأحد الكافرين الحرمين لم يقتل بالآخر (قال الشافعي) رحمه الله قال قائل عني النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكفر حربى فهل من بيان في مثل هذا بثبت ؟ قلت نعم قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يرث المؤمن الكافر ولا الكافر المؤمن » فهل تزعم أنه أراد أهل الحرب لأن دماءهم وأموالهم حلال ؟ قال لا ولكنها على جميع الكافرين لأن اسم الكفر يلزمهم . قلنا وكذلك لا يقتل مؤمن بكفر لأن اسم الكفر يلزمهم فما الفرق ؟ قال قائل روينا حديث ابن السمانى قلنا منقطع وخطأ إنما روى فيها بلقنا أن عمرو بن أمية قتل كافراً كان له عهد إلى مدة وكان المقتول رسولاً فقتله النبي صلى الله عليه وسلم به فلو كان ثابتاً كنت قد خالفته وكان منسوخاً لأنه قتل قبل الفتح بزمان وخطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يقتل مؤمن بكفر » عام الفتح وهو خطأ لأن عمرو بن أمية عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم دهرًا وأنت تأخذ العلم ممن بعد ليس لك به معرفة أصحابنا (قال) ولا يقتل حر بعد وفيه قيمته وإن بلغت ديات (قال المزني) رحمه الله تعالى وفي إجماعهم أن يده لا تقطع بيد العبد قضاء على أن الحر لا يقتل بالعبد فإذا منع أن يقتص من يده وهي أقل لفضل الحرية على العبودية كانت النفس أعظم وهي أن تقص بنفس العبد أبعد (قال الشافعي) رحمه الله ولا يقتل والد بولد لأنه إجماع ولا جد من قبل أم ولا أب بولد وإن بعد لأد والد (قال المزني) رحمه الله هذا يؤكد ميراث الجد لأن الأخ يقتل بأخيه ولا يقتل الجد بابن ابه ويملك الأخ أخاه في قوله ولا يملك جده وفي هذا دليل على أن الجد كالأب في حجب الإخوة وليس كالأخ (قال) ويقتل العبيد والكافر بالحر المسلم والولد بالوالد ومن جرى عليه انقصاص في النفس جرى عليه انقصاص في الجراح ويقتل العدد بالواحد واحتج بأن عمر رضى الله عنه قتل خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة وقال لو تعالى عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله ولو جرحه أحد مائة جرح والآخر جرحاً واحداً فمات كانوا في القود سواء فيخرجون بالجرح الواحد إذا كان جرحهم إياه معاً لا ينجز ولا يقتص إلا من بالغ وهو من احتلم من الذكر أو حاض من النساء أو بلغ أبهما كان خمس عشرة سنة .

وهو عبده في القياس أن لا ينقصه وإن جاوز عقل حر لأنه وجب له بالجرح وهو عبد (قال الشافعي) رحمه الله وعلى المتغلب بالاصوصية والمأمور التود إذا كان قاهرا للمأمور وعلى السيد القود إذا أمر عبده-صنيا أو أعجميا لا يعقل يقتل رجل فقتله فإن كان العبد يعقل فعلى العبد القود ولو كانا لغيره فكانا بمنزلة ابنه وبين سيدهما فهما قاتلان وإن كانا لا بمنزلة فالأمر القاتل وعليه القود ولو قتل مرتد نصرانيا ثم رجع فيها قولان أحدهما أن عليه القود وهو أولا ما لأنه قتل وليس بمسلم والثاني أن لا قود عليه لأنه لا يقر على دينه (قال المزني) رحمه الله قدا بان أن الأول أولا ما فلا أولى أحق بالصواب وقد دل قوله في رفع القود عنه لأنه لا يقر على دينه على أنه لو كان القاتل نصرانيا يقر على دينه لكان القود عليه وإن أسلم (قال المزني) رحمه الله فإذا كان النصراني الذي يقر على دينه الحرام الدم إذا أسلم يقتل بالنصراني فالمباح الدم بالردة أحق أن يقاد بالنصراني وإن أسلم في قياس قوله (قال الشافعي) رحمه الله ويقتل الذابح دون المسك كما يجد الزاني دون المسك ولو ضربه بما الأغلب أنه يقطع عضوا أو يوضح رأسا فعليه القود ولو عمد عينه بأصبعه ففقاها اقتص منه لأن الأصبع يأتي منها على ما يأتي به السلاح من النفس وإن لم تنفق* واعتلت حتى ذهب بصرها أو انتجت ففيها القصاص وإن كان الجاني مغلوبا على عقله فلا قصاص عليه إلا السكران فإنه كالصبيح ولو قطع رجل ذكر خنثى مشكلا وأنثيه وشقريه عمدا قيل إن شئت وقتلك فإن بنت ذكرا أقدناك في الذكر والأنثيين وجعلنا لك حكومة في الشفرين وإن بنت أنثى فلا قود لك وجعلنا لك دية امرأة في الشفرين وحكومة في الذكر والأنثيين (قال المزني) رحمه الله بقية هذه المسألة في معناه أن يقال له وإن لم تشأ أن تقف حتى يتبين أمرك وعفوت عن القصاص وبرأت فللك دية شفرى امرأة وحكومة في الذكر والأنثيين لأنه الأقل وإن قلت لا أعفو ولا أقف قيل لا يجوز أن يقص بما لا يدري أى القصاص لك فلا بد لك من أحد الأمرين على ما وصفنا .

باب الخيار في القصاص

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح السعبي رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ثم أنتم يا بني خراعة قد قتلتهم هذا القتل من هذيل وأنا واقه عاقله فمن قتل قتيلاً بعده فأهله بين خيرتين إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا أخذوا العقل » (قال الشافعي) رحمه الله ولم يختلفوا في أن العقل يورث كالإمام وإذا كان هكذا فكل وارث ولى زوجة أو ابنة لا يخرج أحد منهم من ولاية الدم ولا يقتل إلا باجتماعهم وحبس القاتل حتى يحضر الغائب ويبلغ الطفل وإن كان فيهم معنوه فحتى يفرق أو يموت فيقوم وراثته مقامه وأهم عفا عن القصاص كان على حقه من الدية وإن عفا على غير مال كان الباقيون على حقوقهم من الدية فإن عفوا جميعا وعفا المفلس يحق عليه أو على عبده القصاص جاز ذلك لهم ولم يكن لأهل الدين والوصايا منعهم لأن المال لا يملك بالعمد إلا بمشيئة المحي عليه إن كان حيا وبشيئة الورثة إن كان ميتا (قال المزني) رحمه الله ليس يشبه هذا الاعتلال أصله لأنه احتج في أن العفو يوجب الدية بأن الله تعالى لما قال « فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان » لم يجز أن يقال عفا إن صولح على مال لأن العفو ترك بلا عوض فلم يجز إذا عفا عن القتل الذي هو أعظم الأمرين إلا أن يكون له مال في مال القاتل أحب أو كره ولو كان إذا عفا لم يكن له شيء لم يكن للعافي ما يتبعه به روف ولا على القاتل ما يؤديه بإحسان

(قال المزني) رحمه الله فهذا مال بلا مشيئة أو لاتراء يقول إن غزو المحجور جائز لأنه ريادة في ماله وغنوه المال لا يجوز لأنه نقص في ماله وهذا مال بعير مشيئة فأقرب إلى وجه ما قال عندى في الغزو الذى ليس لأهل الدين منه هو أن يرثه من القصاص ويقول بغير مال فيسقطان وبالله التوفيق .

باب القصاص بالسيف

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى « ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا » قال وإذا خلى الحاكم الولي وقتل القاتل فينبغي له أن يأمر من ينظر إلى سيفه فإن كان صارماً وإلا أمره بصارم كلاً يعذبه ثم يدهه وضرب عنقه وإن ضربه بمسا لا يخطئ بمثله من قطع رجل أو وسط عزر وإن كان بما بلى العنق من رأسه أو كتفه فلا عقوبة عليه وأجبره الحاكم على أن يأمر من يحسن ضرب العنق ليوجه (قال) واو أدن لرجل فتجنى به فعهو الولى فقتله قبل أن يعلم فيها قولان أحدهما أن ليس له على القاتل شيء إلا أن يخلف بالله ماعله عفا ولا على العاقب والثاني أن ليس على القاتل قود لأنه قتله على أنه مباح وعليه الدية والسكفارة ولا يرجع بها على الولى لأنه متطوع وهذا أشبههما (قال المزني) رحمه الله فلا يشبه أولى به (قال الشافعي) رحمه الله ولا تقتل الحامل حق تضع فإن لم يكن لولدها مرضع فأحب إلى أن لو تركت بطيب نفس الولى حتى يوجد له مرضع فإن لم يفعل قتلت (قال المزني) رحمه الله إذا لم يوجد للمولود ما يحيا به لم يحل عندى قتله بقتل أمه حتى يوجد ما يحيا به فنقتل (قال الشافعي) رحمه الله ولو عجل الإمام فاقصص منها حاملا فعليه المائتم فإن ألقت جنينا ضمه الإمام على عاقبته دون المقتص (قال المزني) رحمه الله بل على الولى لأنه اقتص لنفسه مختاراً فبغى على من لانقص له عليه فهو يبرم ما أتلف أولى من إمام حكم له بحقه فأخذه وما ليس له (قال الشافعي) رحمه الله ولو قتل نقرأ قتل للأول وكانت الديات إن بقى فى ماله فإن خشي الأول منهم أفرع بينهم فأقيم قتل أولاً قتل به وأعطى الباقيون الديات من ماله ولو قطع يد رجل وقتل آخر قطعت يده باليد وقتل بالنفس (قال المزني) رحمه الله فإن مات المقطوعة يده الأول بعد أن اقتص من اليد فقباض قول الشافعي عندى أن لوليه أن يرجع بنصف الدية في مال قاطعه لأن المقطوع قد استوفى قبل موته ما فيه نصف الدية باقتصاصه به قاطعه (قال الشافعي) رحمه الله ولو قتله عمدا ومعه صبي أو معتوه أو كان حر وعبد قتلا عبداً أو مسلم ونصراني قتلا نصرانياً أو قتل ابنه ومعه أجنبي فعلى الذى عليه القصاص القصاص وعلى الآخر نصف الدية في ماله وعقوبة إن كان الضرب عمداً (قال المزني) رحمه الله وشبه الشافعي أخذ القود من البالغ دون الصبي بالقاتلين عمداً بغزو الولى عن أحدهما إن له قتل الآخر فإن قيل وجب عليهما القود فزال عن أحدهما بإزالة الولى قيل فإذا أزاله الولى عنه أزاله عن الآخر فإن قال لا قيل قطعهما واحد فقد حكمت لسل كل واحد منها بحكم نفسه لا بحكم غيره (قال) فإن شريك قاتل خطأ فعلى العائد نصف الدية في ماله وجنابة الخطي على عاقبته واحتج على محمد بن الحسن في منع القود من العائد إذا شاركه صبي أو مجنون فقال إن كنت رفعت عنه القود لأن القلم عليهما مرفوع وإن عمدهما خطأ على عاقبتهما فهلا أئدت من الأجنبي إذا قتل عمداً مع الأب لأن القلم عن الأب ليس بمرفوع وهذا ترك أصلاً (قال المزني رحمه الله) قد شارك الشافعي رحمه الله محمد بن الحسن فيما أنكر عليه في هذه المسألة لأن رفع القصاص عن الخاطئ والمجنون والصبي واحد فكذلك حكم من شاركهم بالعمد واحد (قال الشافعي) رحمه الله ولو قتل أحد الوليين القاتل بغير أمر صاحبه ففيها قولان أحدهما أن لا يقصاص بحال لأشبهه قال الله تعالى « قد جعلنا لوليه سلطانا » يحتمل أى ولى قتل كان أحق بالقتل وهو مذهب أكثر أهل

المدنية يزلونه منزلة الحد لهم عن أبيهم إن عفوا إلا واحدا كان له أن يحده (قال الزينبي) رحمه الله وإن كان ممن لا يجهل عزه وقيل للولاء معه لكم حصصكم والقول من أين يأخذونها واحد من قولين أحدهما أنها لهم من مال القتال يرجع بهارثة القتال في مال قاتله ومن قال هذا قال فإن عفوا عن القاتل الدية رجع ورثة القاتل المقتول على قاتل صاحبهم بحصة الورثة معه من الدية والقول الثاني في حصصهم أنها لهم في مال أخيهم القاتل قاتل أبيهم لأن الدية إغما كانت تلزمه لو كان لم يقتله ولي فإذا قتله ولي فلا يجتمع عليه القتل والفرم والقول الثاني أن على من قتل من الأولياء قاتل أبيه القصاص حتى يجتمعوا على القتل (قال المزني) رحمه الله وأصل قوله أن القاتل لو مات كانت الدية في ماله (قال المزني) رحمه الله وليس تعدى أخيه بمبطل حقه ولا بمزيله عمن هو عليه ولا قود للشبهة (قال الزينبي) رحمه الله ولو قطع يده من مفصل السكوع فلم يبرأ حتى قطعها آخر من المرفق ثم مات فعلمها القود يقطع قاطع السكع من السكوع ويد الآخر من المرفق ثم يقتل لأن ألم القطع الأول واصل إلى الجسد كله (قال الزينبي) وإذا تشاح الولاء قيل لهم لا يقتله إلا واحد منكم فإن سلمتم لواحد أو لأجنبي جاز وقته وإن تشاحتم أفرعنا بينكم فأبكم خرجت قرعته خليفاه وقتله ويضرب بأصم سيف وأشد ضرب .

باب القصاص بغير السيف

(قال الزينبي) رحمه الله وإن طرحه في نار حتى يموت طرح في النار حتى يموت وإن ضربه بحجر فلم يقطع عنه حتى مات أعطى وليه حجرة مثله فقتله به وقال بعض أصحابنا إن لم يمت من عدد الضرب قتل بالسيف (قال المزني) هكذا قال الشافعي رحمه الله في الحبوس بلا طعام ولا شراب حتى مات فإنه يحبس فإن لم يمت في تلك المدة قتل بالسيف وكذا قال لو غرقه في الماء وكذلك يلقيه في مهواة في البعد أو (١) مثل سدة الأرض وكذا عدد الضرب بالصخرة فإن مات وإلا ضربت عنقه فالقياس على ماضى في أول الباب أن يذبح الطعام والشراب حتى يموت كما قال في النار والحجر والحق بالجلل حتى يموت إذا كان ماضى به من التلف الوحي (قال الزينبي) ولو قطع يديه ورجليه فمات فعل به الولي ما فعل بصاحبه فإن مات وإلا قتل بالسيف وأو كان أجافه أو قطع ذراعه فمات كان لولي أن يفعل ذلك به على أن يقتله فأما على أن لا يقتله فلا يترك وإياه (وقال) في موضع آخر فيها قولان أحدهما هذا والآخر لا تقتله من ذلك بحال لعله إذا فعل ذلك به أن يدع قتله فيكون قد عذبه بما ليس في مثله قصاص (قال المزني) رحمه الله قد أبى أن يوالى عليه بالجوائف كما والى عليه بالنار والحجر والحق بمنل ذلك الجبل حتى يموت ففرق بين ذلك والقياس عندى على معناه أن يوالى عليه بالجوائف إذا والى بها عليه حتى يموت كما يوالى عليه بالحجر والنار والحق حتى يموت (قال المزني) أولاها بالحق عندى فيما كان في ذلك من جراح أن كل ما كان فيه القصاص لو برى أقصته منه فإن مات وإلا قتلته بالسيف وما لا قصاص في مثله لم أقصه منه وقتلته بالسيف قياسا على ما قال في أحد قوله في الجائفة وقطع الذراع أنه لا يقتله منها بحال ويقتله بالسيف .

(١) قوله : مثل سدة الأرض كذا في الأصل ، وانظر .

باب القصاص في الشجاج والجراح والأسنان ومن به نقص أو شلل أو غير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله والقصاص دون النفس شيئا جرح يشق وطرف يقطع فإذا شجه موضحة فبرئ^١ حلق موضعها من رأس الشاج ثم شق بحديدة قدر عرضها وطولها فإن أخذت رأس الشاج كله وبقي شيء منه أخذ منه أرشه وكذا كل جرح يقتص منه ولو جرحه فلم يوضعه أقصى منه بقدر ماشق من الوضحة فإن أشكل لم أفد إلا مما استيقن وتقطع اليد باليد والرجل بالرجل من المفاصل والأنف بالأنف ولأذن بالأذن والسن بالسن كان القاطع أفضل طرفا أو أدنى مالم يكن نقص أو شلل فإن كان قاطع اليد ناقصا أصعبا قطعت يده وأخذ منه أرش أصبع وإن كانت شلاء فله الخيار إن شاء اتقص بأن يأخذ أقل من حقه وإن شاء أخذ دية اليد وإن كان المقطوع أشل لم يكن له القود فيأخذ أكثر وله حكومة يد شلاء وإن قطع أصبعه فتأكلت فذهبت كفه أقيد من الأصبع وأخذ أرش يده إلا أصبعاً^(١) ولم ينتظر به أن يراق إلى مثل جنايته أولا (قال) ولو سأل القود ساعة قطع أصبعه أقدته فإن ذهبت كف الجاني عليه جعلت على الجاني أربعة أخماس دينها ولو كان مات منها قتله به لأن الجاني ضامن لما حدث من جنايته والاستعداد منه غير مضمون له ما حدث من القود بسبب الحق (قال المزني) وصحت الشافعي رحمه الله يقول لو شجه موضحة فذهبت منها عيناه وشعره فلم يثبت ثم برئ أقصى من الوضحة فإن ذهبت عيناه ولم يثبت شعره فقد استوفى حقه وإن لم تذهب عيناه ونبت شعره زدنا عليه الدية وفي الشعر حكومة ولا أبلغ بشعر رأسه ولا شعر لحيته دية (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه بقوله عندى قياسا على قوله إذا قطع يده فمات عنها أنه يقطع فإن مات منها فقد استوفى حقه فكذلك إذا شجه مقتصا فذهبت منها عيناه وشعره فقد أخذ حقه غير أني أقول إن لم يثبت شعره فعليه حكومة الشعر ما خلا موضع الموضحة فإنه داخل في الموضحة فلا نقرمه مرتين (قال الشافعي) رحمه الله ولو أصابته من جرح يده أكلة فقطعت الكف لثلاثي الأكلة في جسده لم يضمن الجاني من قطع الكف شيئا فإن مات من ذلك فنصف الدية على الجاني ويسقط نصفها لأنه جنى على نفسه ولو كان في يد المقطوع أصبعان شلاوان لم تقطع يد الجاني ولو رضى فإن سأل المقطوع أن يقطع له أصبع القاطع الثالث ويؤخذ له أرش الأصبعين والحكومة في الكف كان ذلك له ولا أبلغ بحكومة كفه دية أصبع لأنها تبع للأصابع وكلها مستوية ولا يكون أرشها كواحدة منها ولو كان القاطع مقطوع الأصبعين قطعت له كفه وأخذت للمقطوعة يده أرش أصبعين تامتين ولو كان للقاطع ست أصابع لم تقطع لزيادة الأصبع ولو كان الذي له خمس أصابع هو القاطع كان للمقطوع قطع يده وحكومة الأصبع الزائدة ولا أبلغ بها أرش أصبع ولو قطع له أكلة لها طرفان فله القود من أصبعه وزيادة حكومة وإن كان للقاطع مثلها أقيد بها ولا حكومة فإن كان للقاطع طرفان وللمقطوع واحد فلا قود لأنها أكثر (قال) ولو قطع عمل طرف ومن آخر الوسطى من أصبع واحد فإن جاء الأول قبل اتقص له ثم الوسطى وإن جاء صاحب الوسطى قبل لاقصاص لك إلا بعد الطرف ولك الدية (قال) ولا أقيد يسمى يسرى ولا يسرى ينى (قال) ولو قلع سه أو قطع أذنه ثم إن المقطوع ذلك منه الصقة يده وسأل القود فله ذلك لانه وجب له ياباته وكذلك الجاني لا يقطع ثانية إذا أقيد منه مرة إلا بأن يقطع لأنها ميتة (قال) ويقادبز كر رجل شيخ

(١) قوله : ولم ينتظر الخ هكذا في النسخ على تحريف فيها واختلاف ، فحرر . كتبه مصححه .

وحصى وصبي والذي لا ياتي النساء كان الذكر ينشر أو لا ينشر ما لم يكن به شلل يمنعه من أن ينقبض أو ينسبط وبأشياء الخصى لأن كل ذلك طرف وإن قدر على أن يقاد من إحدى أشي رجل بلا ذهاب الأخرى أقيد منه وإن قطعهما ففيهما القصاص أو الدية تامة فإن قال الجاني جنبت عليه وهو موجو، وقال المجني عليه بل صحيح فالقول قول المجني عليه مع يمينه لأن هذا يغيب عن أوصار الناس ولا يجوز كشفه لهم (قال) ويقاد أنف الصحيح بأنف الأخرم ما لم يسقط أنه أو شيء منه وأذن الصحيح بأنف الأخرم وإن قلع سن من قد أثمر قلع سنه فإن كان للقلوع سنه لم ينشر فلا قود حتى ينشر في تمام طرحة أسنانه ونباتها فإن لم ينبت سنه وقال أهل العلم به لا ينبت أفدناه ولو قلع له سنا زائدة ففيها حكومة إلا أن يكون للقانع مثلهما فيقاد منه ومن اقتص حقه بغير سلطان عزر ولا شيء عليه ولو قال المتقص أخرج يمينك فأخرج يساره فقطعها وقال عمدت وأنا عالم فلا عقل ولا قصاص فإذا برأ اقتص من يمينه وإن قال لم أصع أورأت أن القصاص بها يسقط عن يميني لزم المتقص دية اليد ولو كان ذلك في سرقة لم يقطع يمينه ولا يشبه الحد حقوق العباد ولو قال الجاني مات من قطع اليدين والرجلين وقال الولي مات من غيرهما فالقول قول الولي (قال) ويحضر الإمام القصاص عدلين عاقلين حتى لا يقاد إلا بحديدة حادة مسقاة وينفقد حديدته لئلا يسم فيقتل فيقطع من حيث قطع بأيسر ما يكون به القطع ويرزق من بقم الحدود وبأخذ اقصاص من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس كإيرزق الحكام فإن لم يفعل فعلى المتقص منه الأجر كما عليه أجر السكبال والوزان فيما يلزمه .

باب عفو المجني عليه ثم يموت وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله : ولو قال المجني عليه عمدا قد عفوت عن جنائتيه من قود وعقل ثم صح جاز فيها لزمه بالجنابة ولم يجز فيه لزمه من الزيادة لأنها لم تسكن وجبت حين عفا ولو قال قد عفوت عنها وما يحدث منها من عقل وقود ثم مات منها فلا سبيل إلى القود للعفو ونظر إلى أرض الجنابة فسكان فيها قولان أحدهما أنه جائز العفو عنه من ثلث مال العافي كأنها موضوعة فهي نصف العشر ويؤخذ بياق الدية . والقول الثاني أن يؤخذ بجميع الجنابة لأنها صارت نفسا وهذا قاتل لا يجوز له وصية بحال (قال المزني) رحمه الله هذا أولى بقوله لأن كل ذلك وصية لقاتل فلما بطل بطل جميعها ولأنه قطع بأنه لو عفا والقاتل عبد جاز العفو من ثلث الميت (قال) وإنما أجزنا ذلك لأنه وصية لسيد العبد مع أهل الرصايا ولأنه قال في قتل الخطأ لو عفا عن أرض الجنابة جاز عفوه لأنها وصية لعير قاتل (قال الشافعي) رحمه الله : ولو كان القاتل خطئا ذميا لا يعزى على عاقلته الحكم أو مسدأ فخر بجنابة خطأ فالدية في أموالهما والعفو باطل لأنه وصية للقاتل ولو كان لهما عاقلة لم يكن عفوا عن العاقلة إلا أن يريد بقوله عفوت عنه أرض الجنابة أو ما يلزم من أرض الجنابة قد عفوت ذلك عن عاقلته فيجوز ذلك لها (قال المزني) رحمه الله قد أثبت أنها وصية وأنها باطلة لقاتل (قال الشافعي) رحمه الله : ولو جنى عبد على حر فابتاعه بأرأس الجرح فهو عفو ولم يجر البيع إلا أن يعلما أرض الجرح لأن الأثمان لا تجوز إلا معلومة فإن أصاب به عيابه وكن له في عقه أرض جنائتيه .

فألقول قول الحنئ عليه مع يمينه لأيهما وجبت له فلا يطلهما إلا إقراره أو بيته عليه (وقال) في الهاشمية عشر من الإيل وهي التي توضح وتهمم وفي المقلة خمس عشرة من الإيل وهي التي تسكن عظم الرأس حتى يتشظى فيقتل من عظامه لينتم وذلك كله في الرأس والوجه واللحي الأسفل في المأومة ثلث النفس وهي التي تحرق إلى جلد الدماغ ولم أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم فيما دون الموضعة بشيء فبقيا دونها حكومة لا يبلغ بها قدر موضعة وإن كان الشين أكثر وفي كل جرح ما عدا الرأس والوجه حكومة إلا الجائفة فيها ثلث النفس وهي التي تحرق إلى الجوف من بطن أو ظهر صدر أو ثغرة نحر فهي جائفة وفي الأذنين الدية وفي السمع الدية ويتغفل ويصاح به فإن أجاب عرف أنه يسمع ولم يقبل منه قوله وإن لم يجب عند غفلاته ولم يفرغ إذا صبح به حلف لقد ذهب سمعه وأخذ الدية وفي ذهاب العقل الدية وفي العينين الدية وفي ذهاب بصرهما الدية فإن نقصت إحداها عن الأخرى اختبرته بأن أعصب عينه العليلة وأطلق الصعيحة وأنصب له شخصاً على ربة أو مستوى فإذا أثبت به بدته حتى ينتهي بهرها ثم أذرع بينهما وأعطيه على قدر ما نقصت عن الصعيحة ولو قال جنبت عليه وهو ذاهب البصر فملى الحنئ عليه البينة أنه كان يصير ويسعها أن تشهد إذا رآته يتبع الشخص بصره ويظرف عنه ويتوقاه وكذلك المعرفة بانسائط اليد والذكر واتقياهما ، وكذلك المعنوه والصبي متى علم أنه صحيح فهو على الصحة حتى يعلم غيرها (قال) وفي الجفون إذا استوصلت الدية وفي كل واحد منهما ربع الدية لأن ذلك من تمام خلقته وما يأنم بقطعه وفي الأنف إذا أوعب ما رنه جدها الدية وفي ذهاب النهم الدية (قال الشافعي) رحمه الله وفي الشفتين الدية إذا استوعبتا وفي كل واحدة منهما نصف الدية وفي اللسان الدية وإن خرس فيه الدية وإن ذهب بعض كلامه اعتبر عليه بحروف المعجم ثم كان ما ذهب من عدد الحروف بحسابه وإن قطع ربع اللسان فذهب بأقل من ربع الكلام فربع الدية وإن ذهب نصف الكلام فنصف الدية وفي لسان الصبي إذا حركه بكاء أو شيء يغير اللسان الدية وفي لسان الأخرس حكومة فإن قال لم أكن أيكم فألقول قول الجاني مع يمينه فإن علم أنه ناطق فهو ناطق حتى يعلم خلاف ذلك (قال) وفي السن خمس من الإيل إذا كان قد انتثر فإن لم يثغر انتظر به فإن لم تنبت تم عقلها وإن نبتت فلا عقل لها والضرس سن وإن سمى ضرساً كما أن الثانية سن وإن سميت ثنية وكما أن اسم الإبهام غير اسم الخنصر وكلاهما أصبع وعقل كل أصبع سواء فإن نبت من رجل قلعته بعد أخذه أرشها قال في موضع يرد ما أخذ وقال في موضع آخر لا يرد شيئاً (قال المزني) رحمه الله هذا أقيس في معناه عندى لأنه لم ينتظر بسن الرجل كما انتظر بسن من لم يثغرها تنبت أم لا ؟ فدل ذلك عندى من قوله إن عقلها أو القود منها قد تم ، ولولا ذلك لا انتظر كما انتظر بسن من لم يثغر وقاسما على قوله ولو قطع لسانه فأخذ أرشها ثم نبت صحيحاً لم يرد شيئاً ولو قطعه آخر ففيه الأرض تاماً ومن أصل قوله أن الحكم على الأسماء (قال المزني) وكذلك السن في القياس نبت أو لم تنبت سواء إلا أن تكون في الصغير إذا نبت لم يكن لها عقل أصلاً فترك له القياس (قال الشافعي) رحمه الله والأسنان العليا في عظم الرأس والسفلى في اللحيين مناصبتين في اللحيين الدية وفي كل سن من أسنانها خمس من الإيل ولو ضربها فأسودت ففيها حكومة (وقال) في كتاب عقولها تم عقلها (قال المزني) رحمه الله : الحكومة أولى لأن منفعتهما بالقطع والمضغ ورد الربق وسد موضعها قائمة كما لو أسودت يابض العين لم يكن فيها إلا حكومة لأن منفعتهما بالنظر قائمة (قال الشافعي) رحمه الله : وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الإيل وفي كل أظفلة ثلث عقن أصبع إلا أظفلة الإبهام فإنها مفصلان في أظفلة الإبهام نصف عقل الأصبع وأبها شل تم عقلها وإن قطعت من الذراع ففي الكف

نصف الدية وبما راد حكومة وما زاد على القدم حكومة وقدم الأعرج ويد الأعم إذا كانتا سالتين الدية ولو خلقت لرجل كنان في ذراع أحدهما فوق الأخرى فكان يبطش بالدفلى ولا يبطش بالمليا فالسفل هي الكف التي فيها القود والمليا زائدة وفيها حكومة وكذلك قدمان في ساق فإن استوتا فهما ناقصتان فإن قطعت إحداها ففيها حكومة لا تجاوز نصف دية قدم وإن قطعتا معا^(١) ففيها دية قدم ويجاوز بها دية قدم وإن قطعت إحداها ففيها حكومة فإن عملت الأخرى لما اعتدت ثم عاد فقطعها وهي سالمة يمتشى عليها ففيها القصاص مع حكومة الأولى وفي الأليتين الدية وهما ما أشرف على الظهر من المأكتين إلى ما أشرف على استواء الفخذين وسواء قطعتا من رجل أو امرأة وكل ما قلت فيهما الدية ففي إحداها نصف الدية ولا تفصل يمين على يسرى ولا عين أعور على عين ليس بأعور ولا يجوز أن يقال فيها دية تامة وإنما قضى النبي صلى الله عليه وسلم في العينين الدية وعين الأعور كيد الأنفطع فإن كسر صلبه فلم يطق المشي فيه الدية (قال) ودية المرأة وجراحها على النصف من دية الرجل فيما قل أو كثر وفي ثديها ديتها وفي حلفتها ديتها لأن فيهما منفعة الرضاع وليس ذلك في الرجل ففيهما من الرجل حكومة وفي إسكتها وهما شفرها إذا أوعيتا ديتها والرتقاء التي لا تؤتى وغيرها سواء ولو أفضى ثيبا كان عليه ديتها ومهر مثلها بوطه إياها وفي العين القائمة واليد والرجل السلاء ولسان الأخرس وذكر الأشل فيكون منبسطا لا ينفص أو منقبضا لا ينفسط وفي الأذنين المستحشفتين بهما من الاستحشاف ما باليد من الشلل وذلك أن تحركا فلا تحركا أو تضرعا بما يؤلم فلا تألما وكل جرح ليس فيه أضرار معلوم وفي شعر الرأس والحاجبين واللحية وأهداب العينين في كل ذلك حكومة ومعنى الحكومة أن يقوم الحئي عليه كم يسرى أن لو كان عبدا غير مجنى عليه ثم يقوم مجنى عليه فينظر كم بين القيمتين فإن كان العثر فنية عشر الدية أو الخمس فعليه خمس الدية وما كسر من سن أو قطع من شيء له أضرار معلوم فعلى حساب ما ذهب منه (وقال) في الترقوة جل وفي الضلع حمل وقال في موضع آخر يشبه ما حكى عن عمر فيما وصفت حكومة لا توقيت (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه بقوله كما يؤول قول زيد في العين القائمة مائة دينار أن ذلك على معنى الحكومة لا توقيت وقد قطع الشافعي رحمه الله بهذا المعنى فقال في كل عظم كسر سوى السن حكومة فإذا جبر مستقبلا ففيه حكومة بقدر الألم والشين وإن جبر معيا بعجز أو عرج أو غير ذلك زيد في حكومته بقدر شينه وضربه وألمه لا يبلغ به دية العظم لو قطع (قال) ولو جرحه فشان وجهه أو رأسه شينا يبق فإن كان الشين أكثر من الجرح أخذ بالشين وإن كان الجرح أكثر من الشين أخذ بالجرح ولم يزد للشين (قال) فإن كان الشين أكثر من موضوعة نقصت من الموضوعة شيئا ما كان الشين لأنها لو كانت موضوعة معها شين لم أزد على موضوعة فإذا كان الشين معها وهو أقل من موضوعة لم يجوز أن يبلغ به موضوعة وفي الجراح على قدر دياتهم والمرأة منهم وجراحها على النصف من دية الرجل فيما قل أو كثر (قال الشافعي) رحمه الله وفي الجراح في غير الوجه والرأس بقدر الشين الباقي بعد التثامه لا يبلغ بها الدية إن كان حرا ولا ثمة إن كان عبدا ولأنه ليس في الجسد قدر معلوم سوى الجائفة ودية النصراني واليهودي ثلث الدية واحتج في ذلك بعمر وعثمان رضي الله عنهما ودية المجوسى ثمانمائة درهم واحتج في ذلك بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وجراحهم على قدر دياتهم والمرأة منهم وجراحها على النصف من دية الرجل فيما قل أو كثر واحتج

(١) قوله : ففيما دية قدم الخ عبارة «الأم» وإن قطعتا معا فعلى قاطعهما القود وحكومة اهـ . وبها يعلم ما هنا .

في ديات أهل الكفر بأن الله تعالى فرق ثم رسوله صلى الله عليه وسلم بين المؤمنين والكافرين فجعل الكفار متى قدر عليهم المؤمنون صنفا منهم يعبدون وتؤخذ أموالهم لا يقبل منهم غير ذلك وصنفا يصنع ذلك بهم إلا أن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فلا يجوز أن يجمل من كان خولا للمسلمين في حال أو خولا بكل حال إلا أن يعطوا الجزية كالعيد المخارج في بعض حالاته كفيئاً - سلم في دم ولا دية ولا يبلغ بدية كافر دية مؤمن إلا مالا خلاف فيه (قال الشيخ النجفي) رحمه الله تعالى ويقول سعيد بن المسيب أقول جراح العبد من ثمة كجراح الحر من دية في كل قليل وكثير وقيمتها ما كانت وهذا يروى عن عمر وعلى رضي الله عنهما (قال) وتعمل ثمة العاقلة إذا قتل خطأ وفي ذكره ثمة ولو زاد القطع في ثمة أضاعا (قال الشيخ النجفي) رحمه الله فإن قيل فإذا كنت تزعم أن ثمة كشمير البعير إذا قتل فلم لم يحكم في جرحه كجرح البعير وبعضه ؟ قلت قد يجمع الحر البعير يقتل فيكون ثمة مثل دية الحر فهو في الحر دية وفي البعير قيمة والقيمة دية العبد وقسته بالحر دون البهيمة بدليل من كتاب الله تعالى في قتل النفس الدية وتحرير رقبة وحكمت وحكمتا في الرجل والمرأة والعبد بديات مختلفات وجعلنا في كل نفس منهم دية ورقبة وإنما جعل الله في النفس الرقبة حيث جعل الدية وبدل البعير والمتاع قيمة لارقة معها فجمع العبد الأحرار في أن فيه كفارة وفي أنه إذا قتل قتل وإذا جرح جرح في قولنا وفي أن عليه حد الحر في بعض الحدود ونصف حد الحر في بعض الحدود وأن عليه الفرائض من الصلاة والصوم والتعباد وكان آدميا كالأحرار فكان بالآدميين أشبه نفسه عليهم دون البهائم والمتاع (قال المزني) وقال في كتاب الديات والجنايات لأعمله العاقلة كما لا نقرم قيمة ما استهلك من مال (قال المزني) الأول بقوله أشبه لأنه شبهة بالحر في أن جراحه من ثمة كجراح الحر من دية لم يختلف ذلك عندى من قوله (قال الشيخ النجفي) رحمه الله وكل جناية عمد لاقتصاص فيها فالأرض في مال الجاني وقيل جناية الصبي والمعتوه عمداً وخطأً يعملها العاقلة وقيل لا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن تحمل المألفة الخطأ في ثلاث سنين فلو قضينا بها إلى ثلاث سنين خالفنا دية العمد لأنها حالة فلم يقض على العاقلة بدية عمد بحال (قال المزني) هذا هو المشهور من قوله (قال الشيخ النجفي) ولو صاح رجل فسقط عن حائط لم أر عليه شيئا ولو كان صبياً أو معتوها فسقط من صبعته ضمن ولو طلب رجلاً بسيف فألقى بنفسه عن ظهر بيت فمات لم يضمن وإن كان أعمى فوقع في حفرة ضمنت عاقلة الطالب دية لأنه اضطره إلى ذلك ولو عرض له في طلبه سبع فأكله لم يضمن لأن الجاني غيره (قال) ويقال لسيده أم الولد إذا جنت أفدها بالأقل من قيمتها أو جنايتها ثم هكذا كما جنت (قال المزني) هذا أولى بقوله من أحد قوليه وهو أن السيد إذا غرم قيمتها ثم جنت شرك المجنى عليه الثاني المجنى عليه الأول (قال المزني) فهذا عندى ليس بشئ لأن المجنى عليه الأول قد ملك الأرض بالجناية فكيف تجنى أمة غيره ويكون بعض الغرم عليه .

التقاء الفارسمين والسفيتين

(قال الشيخ النجفي) وإذا اصطدم الركب على أى دابة كانتا فمات معا فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه لأنه مات من صدمته وصدمة صاحبه كما لو جرح نفسه وجرحه صاحبه فمات وإن ماتت الدابتان ففي مال كل واحد منهما نصف قيمة دابة صاحبه وكذلك لو رموا بالمنجنيق معا فرجع الحجر عليهم فقتل أحدهم فترفع حصته من جنايته ويغرم عاقلة الباقي بقية دية (قال) وإذا كان أحدهما واقفا فصدمة الآخر فمات فالصادم هدر ودية صاحبه على عاقلة الصادم (قال) وإذا اصطدمت السفينتان وتكسرتا أو إحداها فمات من فيها فلا يجوز فيها إلا واحد من قولين أحدهما أن يضمن القائم بهما في تلك الحال نصف كل ما أصابت سفينة لغيره أو لا يضمن بحال

إلا أن يقدر على نصرتها بنفسه وبين يطعمه فأما إذا غلبته فلا يضمن في قول من قال بهذا القول والقول قول الذي يصرها أنها غلبته بريح أو موج وإذا ضمن غير النفوس في ماله ضمنمت النفوس عاقلته إلا أن يكون عبدا فيكون ذلك في عنقه (قال المزني) رحمه الله وقد قال في كتاب الإجازات لأضبان إلا أن يمكن صرفها (قال الشافعي) وإذا صدمت سفينة من غير أن يعهد بها الصدم لم يضمن شيئا مما في سفينة بحال لأن الذين دخلوا غير متعدي عليهم ولا على أموالهم وإذا عرض لهم ما يخافون به التاف عليها وعلى من فيها فألقى أحدهم حصا ما فيها رجاء أن تخف فتسلم فإن كان ماله فلا شيء على غيره وكذلك لو قالوا له ألقى متاعك فإن كان لميره ضمن ولو قال لصاحبه الله على أن أضمه أنا وركبان السفينة ضمنته دونهم إلا أن يتطوعوا (قال المزني) هذا عندي غلط غير مشكل وقياس معناه أن يكون عليه بعصته فلا يلزمه ما لم يضمن ولا يضمن أصحابه ما أراد أن يضمنهم إياه (قال الشافعي) ولو خرق السفينة ففرق أهلها ضمن ما فيها وضمن دياب ركبانها عاقلته^(١) وسواء من خرق ذلك منها .

باب من العاقلة التي تغرم

(قال الشافعي) لم أعلم مخالفا أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة ولا اختلاف بين أحد علمته في أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها في ثلاث سنين ولا مخالفا في أن العاقلة العصبية وم القرابة من قبل الأب وقضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه على علي بن أبي طالب بأن يعقل عن موالى صفة بنت عبس الطلب وقضى للزبير ببراءتهم لأنه ابنها (قال الشافعي) رحمه الله ومعرفة العاقلة أن ينظر إلى إخوانه لأبيه فيحملهم ما يحمل العاقلة فإن لم يحمّلوها دفعت إلى بني جده فإن لم يحمّلوها دفعت إلى بني جد أبيه ثم هكذا لا يدفع إلى بني أب حق يعجز من هو أقرب منهم ومن في الديوان ومن ليس فيه منهم سواء قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة نولا ديوان في حياته ولا في حياة أبي بكر ولا صدر من ولاية عمر رضي الله عنه ولا أعلم مخالفا أن العصب والبراء لا يحملان منها شيئا وإن كانا موسرين وكذلك المعتوه عندي وبؤدى العاقلة الدية في ثلاث سنين من حين يموت القاتل ولا يقوم نجيم من الدية إلا بعد حلوله فإن أعسر به أو مظل حتى يجد الإبل بطلت القبعة وكانت عليه الإبل ولا يحملها قدير وإن قضى بها فأيسر القدير قبل أن يحمل نجيم منها أو افتقر غنى فلما أنظر إلى الموسر يوم يحمل نجيم منها ومن غرم في نجيم ثم أعسر في النجم الآخر ترك فإن مات بعد حلول النجم موسرا أخذ من ماله ما وجب عليه ولم أعلم مخالفا في أن لا يحمل أحد منهم إلا قليلا وأرى على مذاهبيهم أن يحمل من كثر ماله نصف دينار ومن كان دونه ربع دينار لا يزاد على هذا ولا ينقص منه وعلى قدر ذلك من الإبل حتى يشترك النفر في البعير ويحمل كل ما كثر وقل من قتل أو جرح من حر وعبد لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما حملها الأكثر دل على تحميلها الأيسر فإن كان الأرض ثلث الدية أدته في مضي سنة من يوم جرح المجرور فإن كان أكثر من الثلث فزيادة في مضي السنة الثانية فإن زاد على الثلثين ففي مضي السنة الثالثة وهذا معنى السنة ولا تحمل العاقلة ما جنى الرجل على نفسه .

باب عقل الموالى

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يعقل الموالى المعتقون عن رجل من الموالى المعتقين وله قرابة تحمل العقل فإن عجزت عن بعض حمل الموالى المعتقون الباقي وإن عجزوا عن بعض ولهم عوائل عقلته عواقيهم فإن عجزوا ولا عوائل لهم عقل مابقي جماعة المسلمين (قال) ولا أحمل الموالى من أسفل عقلا حتى لا أجد نسبا ولا موالى من أعلى ثم يحملونه لا أنهم ورثته ولكن يعقلون عنه كما يعقل عنهم .

باب أين تكون العاقلة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا جنى رجل جنابة بمكة وعاقلته بالشام فإن لم يكن خبر مضى يلزم به خلاف القياس فالقياس أن يكتب حاكم مكة إلى حاكم الشام يأخذ عاقلته بالعقل وقد قيل بحمله عاقلة الرجل يلبده ثم أقرب العوائل بهم ولا ينتظر بالعقل غائب وإن احتمل بعضهم العقل وهم حضور فقد قيل يأخذ الموالى من بعضهم دون بعض لأن العقل لزم الكل (قال) وأحب إلى أن يعصى عليهم حتى يستتروا فيه .

باب عقل الخلفاء

(قال الشافعي) ولا يعقل الخليف إلا أن يكون مضى بذلك خبر ولا العديد ولا يعقل عنه ولا يرث ولا يورث إنما يعقل بالنسب أو الولاء الذي كالنسب وميراث الخليف والعقل عنه منسوخ وإنما يثبت من الحلف أن تكون الدعوة واليد واحدة لاغير ذلك .

باب عقل من لا يعرف نسبه وعقل أهل الذمة

(قال الشافعي) إذا كان الجاني نوبيا فلا عقل على أحد من النوبة حتى يكونوا يشتون أنسابهم إثبات أهل الإسلام وكذلك كل رجل من قبيلة أعجمية أو القبط أو غيره فإن لم يكن له ولاء يعلم فعلى المسلمين إسا بينه وبينهم من ولاية الدين وإنهم يأخذون ماله إذا مات ومن انتسب إلى نسب فهو منه إلا أن ثبت بينه بخلاف ذلك ولا يدفع نسب بالسماع وإذا حكمنا على أهل العهد ألزمنا عواقلهم الذين تجرى أحكامنا عليهم فإن كانوا أهل حرب لايجرى حكمنا عليهم ألزمنا الجاني ذلك ولا يعصى على أهل دينه إذا لم يكونوا عصابة لأنهم لا يرثونه ولا على المسلمين لقطع الولاية بينهم وإنهم يأخذون ماله على الميراث إنما يأخذونه فيثا

باب وضع الحجر حيث لا يجوز وضعه وميل الحائط

(قال الشافعي) ولو وضع حجرا في أرض لا تملكها وآخر حديدة فتعقل رجل بالحجر فوقع على الحديدة فمات فعلى واضع الحجر لأنه كالدافع ولو حفر في صحراء أو طريق واسع محتمل فمات به إنسان أو مال حائط من داره فوقع على إنسان فمات فلا شيء فيه وإن أشهد عليه لأنه وضعه في ملكه والميل حادث من غير فعله وقد أساء بتركه وما وضعه في ملكه فمات به إنسان فلا شيء عليه (قال المزني) وإن تقدم إليه الموالى فيه أو غيره فلم يهدمه حتى وقع على إنسان فقتله فلا شيء عليه عندي في قياس قول الشافعي .

باب دية الجنين

(قال الشافعي) في الجنين المسلم بأبويه أو بأحدهما غرة وأقل ما يكون به جنينا أن يفارق المضغة والعلقة حتى يتبين منه شيء من خلق آدمى أصبع أو ظفر أو عين أو ما أشبه ذلك فإذا ألقته ميتا فسواء

كان ذكرها أو أنثى (قال المزني) هذا يدل على أن أمته إذا ألفت منه دما أن لا تكون به أم ولد لأنه لم يجعله همنا ولدا وقد جعله في غير هذا المكان ولذا وهذا عندى أولى من ذلك (قال الشافعي) وكذلك إن ألفت من الضرب بعد موتها ففيه غرة عبد أو أمة تورث كما لو خرج حيا مات لأنه ألحق عليه دون أمه وعليه عتق رقبة ولا شيء لها في الأم وإن وجبت له الغرة أن لا يقبلها دون سبع سنين أو ثمان سنين لأنها لا تستغنى بنفسها دون هذين السنين ولا يفرق بينها وبين أمها في البيع إلا في هذين السنين فأعلى وليس عليه أن يقبلها مبيعاً ولا خصباً لأنه ناقص عن الغرة وإن زاد ثمنها بالخصاء وقبعتها إذا كان الجنين حراً مسلماً نصف عشر دية مسلم وإن كان نصرانياً أو مجوسياً نصف عشر دية نصراني أو مجوسي وإن كانت أمه مجوسية وأبوه نصرانياً أو أمه نصرانية وأبوه مجوسياً فدية الجنين في أكثر أبوابه نصف عشر دية نصراني ولو جنى على أمة حامل فلم تلق جنينها حتى عتقت أو على ذمية فلم تلق جنينها حتى أسلمت ففيه غرة لأنه جنى عليها وهي ممنوعة (وقال) في كتاب الديات والجنابات ولا أعرف أن يدفع للغرة قبة إلا أن يكون بموضع لا توجد فيه (قال المزني) هذا معنى أصله في الدية أنها الإبل لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها فإن لم توجد فقيمتها فكذلك الغرة إن لم توجد فقيمتها (قال الشافعي) ويغرمها من يغرم دية الخطأ (قال) فإن قامت البينة أنها لم تزل ضامنة من الضربة حتى طرحته لزمه وإن لم تقم بينة حلف الجاني وبرى (قال) وإن صرخ الجنين أو تحرك ولم يصرخ ثم مات مكانه فدية تامة وإن لم يمت مكانه فالقول قول قول الجاني وعاقلته إنه مات من غير جنابة ولو خرج حياً لأقل من ستة أشهر فكان في حال لم يتم ثلثه حياة قط ففيه الدية تامة وإن كان في حال يتم فيه لأحد من الأجنة حياة ففيه الدية (قال المزني) هذا سقط من الكتاب عندى إذا أوجب الدية لأنه محال يتم ثلثه الحياة فينبغي أن تسقط إذا كان محال لآتم ثلثه حياة (قال المزني) وقد قال لو كان لأقل من ستة أشهر فقتله رجل عمدا فأراد ورثته القود فإن كان مثله يعيش اليوم أو اليومين ففيه القود ثم سكت (قال المزني) كأنه يقول إن لم يكن كذلك فهو في معنى المذبح يقطع بآتين أو المجرع يخرج منه حشوته فنضرب عنقه فلا قود على الثاني ولا دية وفي هذا عندى دليل وبالله التوفيق (قال الشافعي) ولو ضربها فألقت يداً وماتت ضمن الأم والجنين لأنى قد علمت أنه قد جنى على الجنين .

باب جنين الأمة

(قال الشافعي) وفي جنين الأمة عشر قبة أمه يوم جنى عليها ذكرها كان أو أنثى وهو قول المدنيين (قال المزني) القياس على أصله عشر قبة أمه يوم تلقيه لأنه قال لو ضربها أمه فألقت جنينا ميتاً ثم اعتقت فألقت جنينا آخر فطبعه عشر قبة أمه لسيدتها وفي الآخر ما في جنين حرة لأمه ولورثته (قال الشافعي) قال محمد بن الحسن للمدنيين أراهم لو كان حياً ألبس فيه قميصه وإن كان أقل من عشر ثمن أمه ولو كان ميتاً فعشر أمه فقد أغرمتهم فيه ميتاً أكثر مما أغرمتهم فيه حياً (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له أليس أصلك جنين الحرة التي قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر عنه أنه سأل أذكر هو أم أنثى ؟ قال بلى قلت فجعلت وجعلنا فيه خمسا من الإبل أو خمسين ديناراً إذا لم يكن غرة قال بلى قلت فلو خرجا حييين ذكرها وأنثى فماتا ؟ قال في الذكر مائة وفي الأنثى خمسون قلت فإذا زعمت أن حكمهما في أنفسهما مختلفان فلم سويت بين حكمهما ميتين أم أيا بذلك هذا أن حكمهما ميتين حكم غيرهما ثم قست على ذلك جنين الأمة فقلت إن كان ذكرها نصف عشر قيمته لو كان حياً وإن كان أنثى فعشر قيمتها لو كانت حية أليس قد جعلت عقل الأنثى من أصل عقلها في الحياة وضمف عقل الرجل من أصل عقله في الحياة لا أعلمك إلا أنك سكت القياس قال فأنت قد سويت بينهما قلت من أجل أني زعمت أن أصل حكمهما حكم غيرهما لا حكم أنفسهما كما سويت بين الذكر والأنثى من جنين الحرة فكان خروج قولى معتدلاً فكيف يكون الحكم لمن لم يخرج حياً .

﴿ كتاب القسامة ﴾

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن عن سهل بن أبي حنمة أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن عبد الله ومحبة خرجا إلى خير ففترقا في حوائجهما فأخبر محبة أن عبد الله قتل وطرح في قعر أو عين فأتى يهود فقال أتم قتلتموه قالوا ما قتلناه فقدم على قومه فأخبرهم فأقبل هو وأخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل أخو المقتول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب محبة يتكلم عليه فقال عليه السلام « كبر كبر » يريد السن فتكلم حويصة ثم محبة فقال عليه السلام « إما أن يدوا صاحبكم وإما أن يؤذوا بحرب » فكتب عليه السلام إليهم في ذلك فكتبوا إنا والله ما قتلناه فله الحويصة ومحبة وعبد الرحمن « تخلفون وتستعتون دم صاحبكم » قالوا لا قال فتجلف يهود قالوا ليسوا بمسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث إليهم مائة ناقة قال سهل لقد ركصتني منها ناقة حمراء (قال الشافعي) رحمه الله فإن قيل فقد قال للولي وغيره تخلفون وتستعتون وأنت لا تخلف إلا الأولياء قيل يكون قد قال ذلك لأخى المقتول الوارث ويجوز أن يقول تخلفون لواحد والدليل على ذلك حكم الله عز وجل وحكم رسوله عليه الصلاة والسلام إن اليمين لاتكون إلا فيما يدفع بها المرء عن نفسه أو يأخذ بها مع شاهده ولا يجوز لحالف يمين يأخذ بها غيره (قال الشافعي) فإذا كان مثل السبب الذي قضى فيه عليه الصلاة والسلام بالقسامة حكمت بها وجعلت الدية فيها على المدعى عليها فإن قيل وما السبب الذي حكم فيه النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قيل كانت خير دار يهود محضة لا تخالطهم غيرهم وكانت عداوة بين الأنصار وبينهم طاهرة وخرج عبد الله بعد العصر فوجد قتيلاً قبل الليل فيكاد يغلب على من سمع هذا أنه لم يقتله إلا بعض اليهود فإذا كانت دار قوم محضة أو قبيلة وكانوا أعداء للمقتول فيهم وفي كتاب الربيع أعداء للمقتول أو قبيلته ووجد القتيل فيهم فادعى أولياؤه قتله فلهم القسامة وكذلك يدخل نفر بيتا أو صحراء وحدهم أو صفين في حرب أو ازدحام جماعة فلا يفترون ولا يقتل بينهم أو في ناحية ليس إلى جنبه عين ولا أثر إلا رجل واحد غضب بدمه في مقامه ذلك أو أتى بيعة متفرقة من المسلمين من نواح لم يجتمعوا فيها يثبت كل واحد منهم على الانفراد على رجل أنه قتله فتطواطأ شهاداتهم ولم يسمع بعضهم شهادة بعض فإن لم يكونوا ممن لم يعدلوا أو يشهد عدل على رجل أنه قتله لأن كل سبب من هذا يثقل على عقل الحاكم أنه كما ادعى وليه وللولى أن يقسم على الواحد والجماعة من أمكن أن يكون في جملتهم وسواء كان به جرح أو غيره لأنه قد يقتل بما لا أثر له فإن أنكر المدعى عليه أن يكون فيهم لم يسمع الولي إلا بيعة أو إقرار أنه كان فيهم ولا أنظر إلى دعوى الميت ولورثة تقتل أن يقسموا وإن كانوا غيباء عن موضع القتيل لأنه يمكن أن يعلموا ذلك باعتراف القاتل أو بيعة لا يملهم الحاكم من أهل الصدق عندهم وغير ذلك من وجوه ما يلزم به القائب وينبغي للحاكم أن يقول لهم اتقوا الله ولا تخلفوا إلا بعد الاستنابات وتقبل أيمانهم متى حلفوا مسلمين كانوا على مشركين أو مشركين على مسلمين لأن كلا ولي دمه ووارث ديته وليسيد العبد القسامة في عبده على الأحرار والعبيد (قال) ويقسم المسكاتب في عبده لأنه ماله فإن لم يقسم حتى عجز كان للسيد أن يقسم (قال) ولو قتل عبداً لم ولد فلم يقسم سيده حتى مات وأوصى لها بشمن العبيد لم تقسم

وأقسم ورثته وكان لها ثمن العبد وإن لم يقسم الورثة لم يكن لهم ولا لها شيء. إلا إيمان المدعى عليه. (قال) ولو جرح رجل فمات أبطلت القسامة لأن ماله في. ولو كان رجوع إلى الإسلام كانت فيه القسامة للوارث ولو جرح وهو عبد فمات حرّاً وجبت فيه القسامة لورثته الأحرار ولسيده المعتق بقدر ما يملك في جراحه ولا تجب القسامة في دون النفس ولو لم يقسم الولي حتى ارتد فأقسم ونفقت الدية فإن رجع أخذها وإن قتل كانت فيا والأيمان في الدماء مخالفة لها في الحقوق وهي في جميع الحقوق بين يمين وفي الدماء خمسون يمينا وقال في كتاب العمدة ولو ادعى أنه قتل أباه عمداً فقال بل خطأ فالدية عليه في ثلاث سنين بعد أن يخلف ما قتله إلا خطأ فإن نكل حلف المدعى لقتله عمداً وكان له القود (قال المزني) هذا القياس على أقاويله في الطلاق والعناق وغيرها في النكول ورد البين (قال الشافعي) وسواء في النكول المحجور عليه وغير المحجور عليه وبازمه منها في ماله ما يلزم غير المحجور والجناية خلاف البيع والشراء فإن قال قائل كيف يخلفون على ما لا يعلمون قبل فأنتم تقولون لو أن ابن عشرين سنة رى بالشرق اشتري عبداً ابن مائة سنة رى بالغرب فباعه من ساعته فأصاب به المشتري عيباً أن البائع يخلف على البت لقد باعه إياه وما به هذا العيب ولا علم له به والذي قلنا قد يصح علمه بما وصفنا .

باب ما ينبغي للحاكم أن يعامله من الذي له القسامة وكيف يقسم

(قال الشافعي) ويبنى أن يقول له من قتل صاحبك ؟ فإن قال فلان قال وحده فإن قال نعم قال عمداً أو خطأ فإن قال عمداً سأله وما العمد ؟ فإن وصف ما في مثله القصاص أحلف على ذلك وإن وصف من العمد ما لا يجب فيه القصاص لم يخلفه عليه والعمد في ماله والخطأ على عاقلة في ثلاث سنين فإن قال قتله فلان ونقر معه لم يخلفه حتى يسمى النفر أو عددهم إن لم يعرفهم ولو أحلفه قبل أن يسأله عن هذا ولم يقل له عمداً ولا خطأ أعاد عليه عدد الأيمان (قال الشافعي) يخلف وارث القتل على قدر موارثهم ذكرًا كان أو أنثى زوجاً أو زوجة فإن ترك ابنين كبيراً وصغيراً أو غائباً وحاضراً أكذب أخاه وأراد الآخر اليمين قيل له لا تستوجب شيئاً من الدية إلا بخمسين يمينا فإن شئت فأحلف خمسين يمينا وخذ من الدية مورتك وإن امتنعت فدع حتى يحضر معك وارث تقبل يمينه فيحلفان خمسين يمينا فإن ترك ثلاثة بنين حلف كل واحد منهم سبع عشرة يمينا يجبر عليهم كسر اليمين فإن ترك أكثر من خمسين ابناً حلف كل واحد منهم يمينا يجبر الكسر من الأيمان ومن مات من الورثة قبل أن يقسم قام ورثته مقامه بقدر موارثهم ولو لم يتم القسامة حتى مات ابتداء وارثه القسامة ولو غاب على عقله ثم أفاق بنى لأنه حلف لجمعها .

باب ما يسقط القسامة من الاختلاف أو لا يسقطها

(قال الشافعي) رحمه الله : ولو ادعى أحد الابنين على رجل من أهل هذه الحلة أنه قتل أباه وحده وقال الآخر وهو عدل ما قتله بأنه كان في الوقت الذي قتل فيه يولد لا يمكن أن يصل إليه في ذلك الوقت ففيها قولان . أحدهما أن المدعى أن يقسم خمسين يمينا ويستحق نصف الدية . والثاني أن ليس له أن يقسم على رجل يبرئه وارثه (قال المزني) قياس قوله أن من أثبت السبب الذي به القسامة حلف ولم ينهه من ذلك إنكار الآخر كما لو أقام أحدهما شاهداً لأيهما يدين وأنكر الآخر ما ادعاه أخوه وأكذبه أن المدعى مع الشاهد اليمين ويستحق كذلك المدعى مع السبب القسامة ويستحق فالسبب والشاهد بمعنى واحد في قوله لأنه يوجب مع كل واحد اليمين والاستحقاق

إلا أن في الدم خمسين يمينا وفي غيره يمين (قال الشافعي) ولكن لو قال أحدهما قتل أبي عبد الله بن خالد ورجل لا أعرفه وقال الآخر قتل أبي زيد بن عامر ورجل لا أعرفه فهذا خلاف لما مضى لأنه قد يجوز أن يكون الذي جملته أحدهما هو الذي عرفه الآخر فلا يسقط حق واحد منهما في القسامة ولو قال الأول قد عرفت زيدا وليس بالذي قتل مع عبد الله وقال الآخر قد عرفت عبد الله وليس بالذي قتل مع زيد ففيها قولان أحدهما أن يكون لسلك واحد القسامة على الذي ادعى عليه ويأخذ حصته من الدية . والقول الثاني أنه ليس لواحد منهما أن يقسم حتى تجتمع دعواهما على واحد (قال المزني) قد قطع بالقول الأول في الباب الذي قبل هذا وهو أقيس على أصله لأن الشريكين عنده في الدم يخلفان مع السبب كالشريكين عنده في المال يخلفان مع الشاهد فإذا أكذب أحد الشريكين صاحبه في الحق حلف صاحبه مع الشاهد واستحق وكذلك إذا أكذب أحد الشريكين صاحبه في الدم حلف صاحبه مع السبب واستحق (قال الشافعي) ومتى قامت البينة بما يمنع إمكان السبب أو بإقرار وقد أخذت الدية بالقسامة ردت الدية

باب كيف يمين مدعى الدم والمدعى عليه

(قال الشافعي) وإذا جبت لرجل قسامة حلف بالله الذي لا إله إلا هو عالم خائنة الأعين وما تخفي الصدور لقتل فلان فلانا منفردا بقتله ما شاركه في قتله غيره وإن ادعى على آخر معه حلف لقتل فلان وآخر معه فلانا منفردين بقتله ما شاركهما فيه غيرها وإن ادعى الجاني أنه برأ من الجراح زاد وما برأ من جراحة فلان حتى مات منها وإذا حلف المدعى عليه حلف كذلك ما قتل فلانا ولا أعان على قتله ولا ناله من فعله ولا بسبب فعله شيء جرحه ولا وصل إلى شيء من بدنه لأنه قد يرمى فيصيب شيئا فيطير الذي أصابه فيقتله ولا أحدث شيئا مات منه فلان لأنه قد يغفر البئر ويضع الحجر فيجوت منه ولو لم يزد السلطان على حلفه بالله أجزاء لأن الله تعالى جعل بين المتلاعنين الأيمان بالله .

باب دعوى الدم في الموضع الذي فيه قسامة

(قال الشافعي) وإذا وجد قتل في محلة قوم يخالطهم غيرهم أو في صحراء أو مسجد أو سوق فلا قسامة وإن ادعى عليه أهل المحلة لم يخلف إلا من أثبتوه بعينه وإن كانوا ألفا فيجلفون يمينا يمينا لأنهم يزيدون على خمسين فإن لم يبق منهم إلا واحد حلف خمسين يمينا ويرى فإن نكأوا حلف ولادة الدم خمسين يمينا واستحقوا الدية في أموالهم إن كان عمدا وعلى عواقبهم في ثلاث سنين إن كان خطأ (قال) وفي دياب العمد على قدر حصصهم والمجبور عليه وغيره سواء لأن إقراره بالجناية يلزمه في ماله والجناية خلاف الشراء والبيع وكذلك العبد إلا في إقراره بجناية لافصاص فيها فإنه لا يباع فيها لأن ذلك في مال غيره فحق عتق لزمه (قال المزني) فسلكا لم يضر سيده إقراره بما يوجب المال فكذلك لا يضر عاقلة الحرق له بما يوجب عليهم المال (قال الشافعي) ومن كان منهم سكران لم يخلف حتى يصحو (قال المزني) هذا يدل على إبطال طلاق السكران الذي لا عقل ولا يميز وقد قيل لا يبرأ المدعى عليهم إلا بخمسين يمينا كل واحد منهم ولا يختص بهم يمين غيره وهكذا الدعوى فيما دون النفس وقيل يلزمه من الأيمان على قدر الدية في اليد خمس وعشرين وفي الموضحة ثلاثة أيمان (قال المزني) رحمه الله وقد قال في أول باب من القسامة ولا تجب القسامة في دون النفس وهذا عندي أولى بقول العلماء .

باب كفارة القتل

(قال الشافعي) رحمه الله : قال الله تعالى « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله » وقال تعالى « فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة » يعنى في قوم في دار حرب خاصة ولم يجعل له قوداً ولا دية إذا قتله وهو لا يعرفه مسلماً وذلك أن يغير أو يقتله في سرية أو يلقاه منفرداً بهيئة المشركين وفي دارهم أو نحو ذلك (قال) « وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله ونحرير رقبة مؤمنة » (قال الشافعي) وإذا وجبت عليه كفارة القتل في الخطأ وفي قتل المؤمن في دار الحرب كانت الكفارة في العمد أولى (قال المزني) رحمه الله واحتج بأن الكفارة في قتل الصديق في الإحرام والحرم عمداً أو خطأ سواء إلا في المائتم فكذلك كفارة القتل عمداً أو خطأ سواء إلا في المائتم .

باب لا يرث القاتل

من كتاب اختلاف أبي حنيفة وأهل المدينة

(قال الشافعي رحمه الله قال أبو حنيفة لا يرث قاتل خطأ ولا عمداً إلا أن يكون مجنوناً أو صبياً فلا يحرم الميراث لأن القلم عنهما مرفوع وقال أهل المدينة لا يرث قاتل عمد ولا يرث قاتل خطأ من الدية ويرث من سائر ماله ، قال محمد بن الحسن هل رأيتم وارثاً يرث بعض مال رجل دون بعض إما أن يرث الكل أو لا يرث شيئاً (قال الشافعي) رحمه الله يدخل على محمد بن الحسن أنه يسوي بين المجنون والصبي وبين البالغ الحاطيء في قتل الخطأ ويجعل على عواقبهم الدية ويرفع عنهم المائتم فكيف ورث بعضهم دون بعض وهم سواء في المعنى (قال) ويدخل على أصحابنا ما دخل على محمد بن الحسن وليس في الفرق بين قاتل خطأ لا يرث وقاتل عمد خير يلزم ولو كان ثابتاً كانت فيه الحجة (قال المزني) رحمه الله فمعنى تأويله إذا لم يثبت فرق أنهما سواء في أهمهما لا يرثان وقد قطع بهذا المعنى في كتاب قتال أهل البنى فقال إذا قتل العادل الباغي أو الباغي العادل لا يرثان لأنهما قاتلان قال وهذا أشبه بمعنى الحديث .

باب الشهادة على الجنابة

(قال الشافعي رحمه الله ولا يقبل في القتل وجراح العمد والحدود سوى الزنا إلا عدلان وقيل شاهد وامرأتان وبمين وشاهد فيما لا قصاص فيه مثل الجائفة وجنابة من لا قود عليه من معتوه وصبي ومسلم على كافر وحر على عبد وأب على ابن لأن ذلك مال فإن كان الجرح هاشمة أو ماء مؤمة لم يقبل أقل من شاهدين لأن الذي شج إن أراد أن أخذ له القصاص من موضحة فعلت لأنها موضحة وزيادة (قال) ولو شهد أنه ضربه بسيف وقتلها فإن قالاً فأشهر دمه ومات مكانه قبلتهما وجعلتهما قاتلاً وإن قال لا ندرى أنه دمه أم لا بل رأيناه سائلاً لم أجعله جارحاً حتى يقولاً أوضحه هذه الموضحة بعينها ولو شهدا على رجلين أنهما قتلاه وشهد الآخران على الشاهدين الأولين أنهما قتلاه وكانت شهادتهما في مقام واحد فإن صدقتهما ولي الدم معا أبطلت الشهادة وإن صدق اللذين شهدا أولاً قبلت شهادتهما وجعلت الآخرين دافعين بشهادتهما وإن صدق اللذين شهدا آخراً أبطلت شهادتهما لأنهما يدفعان بشهادتهما

ما شهد به عليهما ولو شهد أحدهما على إقراره أنه قتله عمدا والآخر على إقراره ولم يقل خطأ ولا عمدا جعلته قاتلا ولقول قوله فإن قال عمدا فعليه القصاص وإن قال خطأ أحلف ما قتله عمدا وكانت الدية في ماله في مضي ثلاث سنين ولو قال أحدهما قتله غدوة وقال الآخر عشية أو قال أحدهما بسيف والآخر بعصا فشكل واحد منهما مكذب لصاحبه ومثل هذا يوجب القسامة ولو شهد أحدهما أنه قتله والآخر أنه أقر بقتله لم تجز شهادتهما لأن الإقرار مخالف للفعل ولو شهد أنه ضربه ملففا قطعه باتين ولم يبين أنه كان حيا لم أجعله قاتلا وأحلفته ماضيه حيا ولو شهد أحد الورثة أن أحدهم عفا القود والمال فلا سبيل إلى القود وإن لم تجز شهادته وأحلف المشهود عليه ماعفا المال ويأخذ حصته من الدية وإن كان ممن تجوز شهادته حلف المقاتل مع شهادته لقد عفا عنه القصاص والمال وبرى من حصته من الدية ولو شهد وارث أنه جرحه عمدا أو خطأ لم أقبل لأن الجرح قد يكون نفسا فيستوجب بشهادته الدية فإن شهد وله من يحجبه قبلته فإن لم أحكم حتى صار وارثا طرحته ولو كنت حكمت ثم مات من يحجبه ورثته لأنها مضت في حين لا يجربها إلى نفسه ولو شهد من عاقلته بالجرح لم أقبل وإن كان فقيرا لأنه قد يكون له مال في وقت العقل فيكون دافعا عن نفسه بشهادته ما يلزمه (قال المزني) رحمه الله وأجازة في موضع آخر إذا كان من عاقلته في قرب النسب من يعمل العقل حتى لا يخلص إليه الغرم إلا بعد موت الذي هو أقرب (قال) وتجوز الوكالة في تثبيت البينة على القتل عمدا أو خطأ فإذا كان القود لم يدفع إليه حتى يحضر الولي أو يوكله بقتله فيكون له قتله (قال) وإذا أمر السلطان بقتل رجل أو قطعه اقتص من السلطان لأنه هكذا يفعل ويعزر الأمور .

باب الحكم في الساحر إذا قتل بسحره

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : وإذا سحر رجلا فمات سئل عن سحره فإن قال أنا أعلم هذا لأقتل فأخطئ. القتل وأصيب وقد مات من عمل فيه الدية وإن قال مرض منه ولم يمت أقسم أولياؤه لمات من ذلك العمل وكانت الدية وإن قال عملى يقتل المعمول به وقد عمدت قتله به قتل به قودا .

قتال أهل البغي

باب من يجب قتاله من أهل البغي والسيرة فيهم

قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المتقنين » فأمر الله تعالى جده أن يصلح بينهم بالعدل ولم يذكر تباعة في دم ولا مال وإنما ذكر الصلح آخر كما ذكر الإصلاح بينهم أولا قبل الإذن بقتالهم فأشبه هذا أن تكون التباعات في الدماء والجراح وما تلف من الأموال ساقطة بينهم وكما قال ابن شهاب عندنا قد كانت في تلك الفتنة دماء يعرف في بعضها المقاتل والمقتول وتأنفت فيها أموال ثم صار الناس إلى أن سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم فما علمته اقتص من أحد ولا أغرم مالا أنلفه (قال الشافعي) رحمه الله : وما علمت الناس اختلفوا في أن ما حووا في البغي من مال فوجد بعينه أن صاحبه أحق به (قال) وأهل الردة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ضربان فمنهم قوم كفروا بعد إسلامهم مثل طليعة ومسيلمة والنسي

وأصحابهم ومنهم قوم تمسكوا بالإسلام ومنعوا الصدقات ولهم لسان عربى والردة ارتداد عما كانوا عليه بالكفر وارتداد بمنع حق كانوا عليه وقول عمر لأبي بكر رضى الله عنهما أليس قد قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله ؟ ونول أبى بكر هذا من حقها لو منعونى عافا مما أعطوه اننى صلى الله عليه وسلم لغاتلهم عليها معرفة منها معا أن ممن قاتلوا من تمسك بالإسلام ولولا ذلك لما شك عمر فى قتالهم ولقال أبو بكر قد تركوا لا إله إلا الله فصاروا مشركين وذلك بين فى مخاطبتهم جيوش أبى بكر وأشعار من قال الشعر منهم فقال شاعرهم

ألا أصبحينا قبل نائرة الفجر أهل منابنا قريب وما ندرى
أطعنا رسول الله ما كان بيننا فباعبنا ما بال ملك أبى بكر
فإن الذى سألوكم فنتعتم لكلمنا وأوحى إليهم من التعر
سنمعهما ما كان فينا بقية كرام على العزاء فى ساعة العسر

وقالوا لأبى بكر رضى الله عنه بعد الإسار ما كفرنا بعد إيماننا ولكننا شجعنا على أ.والنا فصار إليهم أبو بكر بنفسه حتى لقي أخا بنى بدر الفزارى فقاتله ومعه عمر وعامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مضى أبو بكر رضى الله عنه خالدا فى قتال من ارتد ومنع الزكاة فقاتلهم بعوام من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعى) رحمه الله فى هذا دلالة على أن من منع حقا عما فرض الله عليه فلم يقدر الإمام على أخذه بامتناعه قتاله وإن أتى القتال على نفسه وفى هذا المعنى كل حق لرجل على رجل فمنعه جماعة وقال لا أؤدى ولا أبذؤكم بقتال قاتله وكذا قال من منع الصدقة ممن نسب إلى الردة فإذا لم يختلف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فى قتالهم بمنع الزكاة فالباغى الذى يقاتل الإمام العادل فى مثل معانهم فى أنه لا يعطى الإمام العادل حقا يجب عليه ويمتنع من حكمه ويزيد على ما منع الصدقة أن يريد أن يحكم هو على الإمام العادل ولو أن نقرأ يسيراً قليلى العدد ويعرف أن مثلهم لا يمتنع إذا أريدوا فأظهروا آراءهم وناذبوا الإمام العادل وقالوا نمتنع من الحكم فأصابوا أموالا ودماء وحددوا فى هذه الحال متأولين ثم ظهر عليهم أقيمت عليهم الحدود وأخذت منهم الحقوق كما تؤخذ من غير المتأولين وإذا كانت لأهل البغى جماعة تكبر ويمتنع مثلها بموضعها الذى هى به بعض الامتناع حتى يعرف أن مثلها لا يبال إلا حتى تكثر نكاته واعتقدت ونصبت إماما وظهرت حكما وامتنعت من حكم الإمام العادل فهذه الفئة الباغية التى تفارق حكم من ذكرنا قبلها فإن فعلوا مثل هذا فينبغى أن يسألوا ما فعلوا فإن ذكروا مظلة بيته ردت وإن لم يذكروها بيته قبل عودوا لما فارقتم من طاعة الإمام العادل وأن تكون كلمتهم وكلمة أهل دين الله على الشركين واحدة وأن لا تمتنعوا من الحكم فإن فعلوا قبل منهم وإن امتنعوا قبل إنا مؤذونكم بحرب فإن لم يجيبوا قوتلوا ولا يقاتلوا حتى يدعوا ويناطروا إلا أن يمتنعوا من المناظرة فيقاتلوا حتى يغثوا إلى أمر الله (قال الشافعى) رحمه الله والفتية الرجوع عن القتال بالهزيمة أو الترك للقتال أى حال تركوا فيها القتال فقد قاموا وحرم قتالهم لأنه أمر أن يقاتل وإتباعا يقاتل من يقاتل فإذا لم يقاتل حرم بالإسلام أن يقاتل فأما من لم يقاتل فإتباعا يقال اقتلوه لا فاقولوه نادى منادى على رضى الله عنه يوم الجمل ألا لا يتبع مدبر ولا يذقف على جريح وأنى على رضى الله عنه يوم صفين بأسير فقال له على لا اقتلك صبى إبنى أخاف الله رب العالمين فخطى سبيله والحرب يوم صفين قائمة ومعاوية يقاتل جادا فى أيامه كلها منتصفا أو مستعليا فهذا كله أقول وأما إذا لم تكن جماعة ممتنعة فحكمه القصاص قتل ابن ملجم علياً متأولا فأمر بحبسه وقال لولده إن قتلتم فلا تمثلوا وراى عليه القتل

وقتل الحسن بن علي رضي الله عنه وفي الناس بقية من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فما أنكر قتله ولا عابه أحد ولم يقد على وقد ولي قتال المتأولين ولا أبو بكر من قتله الجماعة المنتع مثلها على التأويل على ما وصفنا ولا على الكفر وإن كان يارتداد إذا تابوا قد قتل طليحة عكاشة بن حصن وثابت بن أقرم ثم أسلم فلم يضمن عقلا ولا قودا فأما جماعة متعنة غير متأولين قتل وأخذت المال فحكمهم حكم قطاع الطريق (قال الزنبي) رحمه الله هذا خلاف قوله في قتال أهل الردة لأنه أئرمهم هناك ما وضع عنهم وهنا وهذا أشبه عندى بالقياس (قال الشافعي) رحمه الله : ولو أن قوما أظهرُوا رأى الحوارج وتجنبوا الجماعات وأكفروهم لم يخل بذلك قتالهم بلقنا أن عليا رضي الله عنه سمع رجلا يقول لاحكم إلّا لله في ناحية المسجد فقال على رضي الله عنه كلمة حق أريد بها باطل لسمك علينا ثلاث لا تمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ولا تمنعكم الشيء ما دامت أيديكم مع أئدينا ولا نيدؤكم بقتال (قال الشافعي) رحمه الله : ولو قتلوا واليهام أو غيره قبل أن ينصبوا إماما أو يظهرُوا حكما مخالفًا لحكم الإمام كان عليهم في ذلك القصاص قد سلموا وأطاعوا والبا عليهم من قبل على ثم قتلوه فأرسل إليهم على رضي الله عنه أن ادفعوا إلينا قاتله نقتله به قالوا كلنا قتله قال فاستسلموا نحك عليكم قالوا لا ففسار إليهم فقاتلهم فأصاب أكثرهم (قال الشافعي) رحمه الله : وإذا قاتلت امرأة منهم أو عبد أو غلام مراهق قتلوا مقبلين وتركوا مولين لأنهم منهم ويختلفون في الإسار ولو أسر بالغ من الرجال الأحرار فعبس لبياع رجوت أن يسع ولا يسع أن يعبس مملوك ولا غير بالغ من الأحرار ولا امرأة لتبايع وإنما يبايع النساء على الإسلام فأما على الطاعة فمن لاجهاد عليهن فأما إذا انقضت الحرب فلا يعبس أسيرهم وإن سألوا أن ينظروا لم أر بأسا على ما يرجو الإمام منهم وإن خاف على الفئة العادلة الضعف عنهم رأيت تأخيرهم إلى أن تمكنه القوة عليهم ولو استعان أهل البغي بأهل الحرب على قتال أهل العدل قتل أهل الحرب وسبوا ولا يكون هذا أمانا إلا على السكف فأما على قتال أهل العدل فلو كان لهم أمان فقاتلوا أهل العدل كان نقضا لأمانهم وإن كانوا أهل ذمة فقد قيل ليس هذا نقضا للعهد قال وأرى إن كانوا مكرهين أو ذكروا جهالة فقالوا كلنا نرى إذا حملتنا طائفة من المسلمين على أخرى أن دمها يخل كقطاع الطريق أو لم نعلم أن من حملونا على قتاله مسلم لم يكن هذا نقضا للعهد وأخذوا بكل ما أسابوا من دم ومال وذلك أنهم ليسوا بمؤمنين الذين أمر الله بالإصلاح بينهم وإن أتى أحدهم تابيا لم يقص منه لأنه مسلم محرم الدم (قال الشافعي) وقال لي قائل ما تقول فيمن أراد دم رجل أو ماله أو حريمه ؟ قلت يقاتله وإن أتى القتل على نفسه إذا لم يقدر على دفعه إلا بذلك وروى حديث النبي صلى الله عليه وسلم « لا يخل دم أسرى مسلم إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إيمان وزنا بعد إحصان وقتل نفس غير نفس » قلت هو كلام عربي ومعناه إذا أتى واحدة من الثلاث حل دمه فمعناه كان رجلا زنى محصنا ثم ترك الزنا وتاب منه وهرب فقدر عليه قتل رجلا أو قتل عمدا وترك القتل وتاب منه وهرب ثم قدر عليه قتل قودا وإذا كفر ثم تاب فارقة اسم الكفر وهذان لا يفارقهما اسم الزنا والقتل ولو تابا وهربا (قال) ولا يستعان عليهم بمن يرى قتلهم مديرين ولا بأس إذا كان حكم الإسلام الظاهر أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين وذلك أنه نحل دماؤهم مقبلين ومديرين ولا يمين العادل إحدى الطائفتين الباغيتين وإن استعانت على الأخرى حتى ترجع إليه ولا يرمون بالمنجنيق ولا نار إلا أن تكون ضرورة بأن يحاط بهم فيخافوا الاستسلام أو يرمون بالنجسين فيسبهم

ذلك دفعا عن أنفسهم وإن غلبوا على بلاد فأخذوا صدقات أهلها وأقاموا عليهم الحدود لم تعد عليهم ولا يرد من قضاء قاضيه إلا ما يرد من قضاء قاضى غيرهم (وقال في موضع آخر) إذا كان غير مأمن برأيه على استحلال دم ومال لم ينفذ حكمه ولم يقبل كتابه (قال) ولو شهد منهم عدل قبل شهادته مالم يكن يرى أن يشهد لموافقه بتصديقه فإن قتل باغ في المعترك غسل وصلى عليه ودفن وإن كان من أهل العدل ففيها قولان أحدهما أنه كالشهيد والآخر أنه كالنبي إلا من قتله المشركون (قال) وأكره للعدل أن يعمد قتل ذى رحم من أهل البغى وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كف أبا حذيفة ابن عتبة عن قتل أبيه وأبا بكر رضى الله عنه يوم أحد عن قتل ابنه وأمهما قتل أباه أو ابنه فقال بعض الناس إن قتل العادل أباه ورثه وإن قتل الباغى لم يرثه وخالفه بعض أصحابه فقال يتوارثان لأنهما متأولان وخالفه آخر فقال لا يتوارثان لأنهما قاتلان (قال الشافعى) رحمه الله : وهذا أشبه بمعنى الحديث فيرثهما غيرهما من ورثتهما ومن أريد دمه أو ماله أو حريمه فله أن يقاتل وإن أتى ذلك على نفس من أراده (قال الشافعى) رحمه الله : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قتل دون ماله فهو شهيد » (قال الشافعى) رحمه الله : فالحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على جواز أمان كل مسلم من حر وامرأة وعبد قاتل أو لم يتناول لأهل بغي أو حرب .

باب الخلاف في قتال أهل البغى

(قال الشافعى) رحمه الله : قال بعض الناس إذا كانت الحرب قائمة استمتع بدوابهم وسلاحهم وإذا انقضت الحرب فذلك رد قلت أرأيت إن عارضك وإباننا معارض يستحل مال من يستحل دمه فقال الدم أعظم فإذا حل الدم حل المال هل لك من حجة إلا أن هذا في أهل الحرب الذين ترق أحرارهم وتسرى نسائهم وذريتهم والحكم في أهل القبلة خلافهم وقد يحل دم الزانى المحصن والقاتل ولا تحل أموالهما بجنابتهما والباغى أخف حالا منهما ويقال لهما مباحا الدم مطلقا ولا يقال للباغى مباح الدم وإنما يقال يمنع من البغى إن قدر على منعه بالسلام أو كان غير متمتع لا يقاتل لم يحل قتاله قال ابنى إنما آخذ سلاحهم لأنه أقوى لى وأوهن لهم ما كانوا مقاتلين فقلت له فإذا أخذت ماله وقتل فقد صار ملكه كطفل أو كبير لم يقاتل قط أفنقوى بمال غائب غير باغ على باغ ؟ فقلت له أرأيت لو وجدت لهم دنائير أو دراهم تقويك عليهم أتأخذها ؟ قال لا قلت فقد تركت ما هو أقوى لك عليهم من السلاح في بعض الحالات قال فإن صاحبنا يزعم أنه لا يصلى على قتلى أهل البغى قلت ولم وهو يصلى على من قتله في حديث عليه قتله ولا يحل له تركه والباغى محرم قتله وموليا وراجعا عن البغى ولو ترك الصلاة على أحدهما دون الآخر كان من لا يحل إلا قتله بترك الصلاة أولى (قال) كأنه ذهب إلى أن ذلك عقوبة لينسلك بها غيره قلت وإن كان ذلك جائزا فاصليه أو حرقه أو حرق رأسه وابعث به فهو أشد في العقوبة قال لا أفعل به شيئا من هذا قلت له هل يبالي من يقاتلك على أنك كافر لا يصلى عليك وصلا لك لا تقربه إلى ربه ؟ قلت له أيمع الباغى أن تجوز شهادته أو يناكح أو شيئا مما يجزى لأهل الإسلام ؟ قال لا قلت فكيف منعه الصلاة . حدها ؟ (قال الشافعى) ويجوز أمان الرجل والمرأة المسلمين لأهل الحرب والبغى فأما العبد المسلم فإن كان يقاتل جاز أمانه وإلا لم يجز قلت فما الفرق بينه يقاتل أو لا يقاتل ؟ قال قول النبي صلى الله عليه وسلم « المسلمون يد على من سواهم تتكافؤ دماؤهم ويسمي بذمتهم أدناهم » قلت فإن قلت ذلك على الأحرار فقد أجزت أمان عبدا وإن

كان على الإسلام فقد رددت أمان عبد مسلم لا يقاتل قال فإن كان القتل يدل على هذا ؟ قلت ويلزمك في أصل مذهبك أن لا تجيز أمان امرأة ولا زمن لأمنهما لا يقاتلان وأنت تجيز أمانهما (قال) فأذهب إلى الدية فأقول دية العبد لا تنكف دية الحر قلت فهذا أبعد لك من الصواب (قال) ومن أين ؟ قلت دية المرأة نصف دية الحر وأنت تجيز أمانها ودية بعض العبيد أكثر من دية المرأة ولا تجيز أمانه وقد تكون دية عبد لا يقاتل أكثر من دية عبد يقاتل فلا تجيز أمانه فقد تركت أصل مذهبك (قال) فإن قلت إنما عني مكافأة الدماء في القود قلت فأنت تقيد بالعبد الذي لا يسوى عشرة دنائير الحر الذي دية ألف دينار كان العبد يحسن قتالا أو لا يحسنه قال إني لأفعل وما هو على القود قلت ولا على الدية ولا على القتال قال فعلام هو ؟ قلت على اسم الإسلام وقال بعض الناس إذا امتنع أهل البني بدارهم من أن يجري الحكم عليهم فما أصابه المسلمون من التجار والأسرى في دارهم من حدود الناس بينهم أو لله لم تؤخذ منهم ولا الحقوق بالحكم وعليهم فيما بينهم وبين الله تعالى تأديتها إلى أهلها قلت فلم قتانه ؟ قال قياساً على دار المحاربين يقتل بعضهم بعضاً ثم يظهر عليهم فلا يقاد منهم قلت هم مخالفون للتجار والأسرى في المعنى الذي ذهبت إليه خلافاً بينا أرأيت لو سبي المحاربون بعضهم بعضاً ثم أسلموا أئذع السابي يتخول المسي مرقوقاً له قال نعم قلت أفنتجز هذا في التجار والأسرى في دار أهل البني ؟ قال لا قلت فلو غزانا أهل الحرب فقتلوا منا ثم رجعوا مسلمين أيكون على أحد منهم قود ؟ قال لا قلت فلو فعل ذلك التجار والأسرى ببلاد الحرب غير مكرهين ولا شبه عليهم ؟ قال يقتلون قلت أيسع قصد قتل التجار والأسرى ببلاد الحرب فيقتلون ؟ قال بل يحرم قلت أرأيت التجار والأسرى لو تركوا الصلاة والزكاة في دار الحرب ثم خرجوا إلى دار الإسلام أيكون عليهم قضاء ذلك ؟ قال : نعم قلت ولا يحل لهم في دار الحرب إلا ما يحل لهم في دار الإسلام ؟ قال لا قلت فإذا كانت الدار لا تغير ما أحل لهم وحرم عليهم فكيف أسقطت عنهم حق الله وحق الآدميين الذي أوجبه الله عليهم ؟ ثم أنت لا تحل لهم حبس حق قبلهم في دم ولا غيره وما كان لا يحل لهم حبسه فإن على الإمام استخراجه عندك في غير هذا الموضع ؟ قال فأقسمهم بأهل الردة الذين أبطل ما أصابوا قلت فأنت تزعم أن أهل البني يقاد منهم ما لم ينصبوا إماماً ويظهروا حكماً والتجار والأسارى لا إمام لهم ولا امتناع ونزعم لو قتل أهل البني بعضهم بعضاً بلا شبهة أفدت منهم قال ولكن الدار ممنوعة من أن يجري عليهم الحكم قلت أرأيت لو أن جماعة من أهل القبلة محاربين امتنعوا في مدينة حتى لا يجري عليهم حكم فقطعوا الطريق وسفكوا الدماء وأخذوا الأموال وأتوا الحدود ؟ قال يقام هذا كله عليهم قلت فهذا ترك معتكك وقلت له أيكون على المسلمين قولهم لا يرث قاتل عمده ويرث قاتل خطأ إلا من الدية ؟ قلت لا يرث القاتل في الوجهين لأنه يلزمه اسم قاتل فكيف لم تقل بهذا في القاتل من أهل البني والعدل لأن كلا يلزمه اسم قاتل وأنت تسوى بينهما فلا تقيد أحداً بصاحبه ؟

باب حكم المرتد

(قال الشافعي) رحمه الله : ومن ارتد عن الإسلام إلى أي كفر كان مولوداً على الإسلام أو أسلم ثم ارتد قتل وأى كفر ارتد إليه مما يظهر أو يسر من الزندقة ثم تاب لم يقتل فإن لم يتب قتل امرأة كانت أو رجلاً عبداً كان أو حراً (وقال في الثاني) في استثنائه ثلاثاً قولان أحدهما حديث عمر بن الخطاب أنه ثلاثاً والآخر لا يؤخر لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر فيه بأناة وهو لو نؤى به بعد ثلاث كهيئته قبلها

(قَالَ لَيْسَ بِغَيْبٍ) رحمه الله : وهذا ظاهر الخبر (قال المزني) وأصله الظاهر وهو أفتى على أصله (قَالَ لَيْسَ بِغَيْبٍ) وبوقف ماله وإذا قتل ماله بعد قضاء دينه وجنابته وثقته من تلزمه ثقته في لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وكما لا يرث مسلماً لا يرثه مسلم ويقتل الساحر إن كان ما يسحر به كفراً إن لم يتب (قال) ويقال لمن ترك الصلاة وقال أنا أطيعها ولا أصليها لا يعملها غيرك فإن فعلت وإلا قتلناك كما ترك الإيمان ولا يعملها غيرك فإن آمنتم وإلا قتلناك ومن قتل مرتداً قبل يستتاب أو جرحه فأسلم ثم مات من الجرح فلا قود ولا دية ويعزر القتال لأن التولي لقتله بعد استتابته الحاكم (قال) ولا يسبي المرتدين ذرية وإن لحقوا بدار الحرب لأن حرمة الإسلام قد ثبتت لهم ولا ذنب لهم في تبديل آبائهم ومن بلغ منهم إن لم يتب قتل ومن ولد المرتدين في الردة لم يسب لأن آبائهم لم يسبوا وإن ارتد معاهدون ولحقوا بدار الحرب وعندنا لهم ذراري لم نسبهم وقتلنا إذا بانوا لكم العهد إن شئتم وإلا نبذنا إليكم ثم أنتم حرب وإن ارتد سكران فمات كان ماله قيساً ولا يقتل إن لم يتب حتى يمتنع مقيماً (قال المزني) قلت إن هذا دليل على طلاق السكران الذي لا يميز أنه لا يجوز ولو شهد عليه شاهدان بالردة فأنكره قيل إن أقررت بأن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتبرأ من كل دين خالف دين الإسلام لم يكشف عن غيره وما جرح أو أفسد في رده أخذ به وإن جرح مرتداً ثم جرح مسلماً فمات فعلى من جرحه مسلماً نصف الدية .

— كتاب الحدود —

باب حد الزنا والشهادة عليه

(قال الشافعي) رحمه الله : رجم صلى الله عليه وسلم محصنين يهوديين زنيا ورجم عمر محصنة وجلد عليه السلام بكرا مائة وغربه عاما وبذلك أقول فإذا أصاب الحر أو أصيبت الحرة بعد البلوغ بشكاح صحيح فقد أحصنا فمن زنى منهما فعدّه الرجم حتى يموت ثم يغسل ويصلى عليه ويدفن ويجوز للإمام أن يحضر رجه ويترك فإن لم يحصن جلد مائة وغرب عاما عن بلده بالسنة ولو أقر مرة حد لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أنيسا أن يغدو على امرأة فإن اعترفت رجمها وأمر عمر رضي الله عنه أبا واقد اللبني بمثل ذلك ولم يأمره بعدد إقراره وفي ذلك دليل أنه يجوز أن يقيم الإمام الحدود وإن لم يحضره ومتى رجع ترك وقع به بعض الحد أو لم يقع (قال) ولا يقام حد الجلد على حبلى ولا على المريض المدنف ولا في يوم حره أو برده مفطر ولا في أسباب التلف ويرجم المحصن في كل ذلك إلا أن تكون امرأة حبلى فتترك حتى تضع وبكفل ولدها وإن كان البكر نضر الخلق إن ضرب بالسيف تلف ضرب بأنكال النخل اتباعا لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في مثله ولا يجوز على الزنا واللاواط وإتيان البهائم إلا أربعة يقولون رأينا ذلك منه يدخل في ذلك منها دخول المروء في المسكحلة (قال المزني) رحمه الله قلت أنا ولم يجعل في كتاب الشهادات إتيان البهيمة زنا ولا في كتاب الطهارة في مس فرج البهيمة وضوءاً (قال) وإن شهدوا متفرقين قبلتهم إذا كان الزنا واحداً ومن رجع بعد تمام الشهادة لم يعد غيره وإن لم تتم شهود الزنا أربعة فهم قذفة يحدون فإن رجم بشهادة أربعة ثم رجع أحدهم سألته فإن قال عمدت أن أشهد بزور مع غيبي ليقتل فعليه القود وإن قال شهدت ولا أعلم عليه القتل أو غيره أحلف وكان عليه ربع الدية والحد وكذلك إن رجع الباقر ولو شهد عليها بالزنا أربعة وشهد أربع نسوة عدول أنها عذراء فلا حد وإن أكرهها على الزنا فعليه الحد دونها ومهر مثلما وحد العبد والأمة - أحصنا بالزواج أو لم يحصنا - نصف حد الحر والجلد خمسون جلدة (وقال) في موضع آخر أستخير الله في نفيه نصف سنة وقطع في موضع آخر بأن يثني نصف سنة (قال المزني) رحمه الله قلت أنا وهذا بقوله أولى قياساً على نصف ما يجب على الحر من عقوبة الزنا (قال الشافعي) رحمه الله ويحد الرجل أمته إذا زنت لقول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا زنت أمة أحدمك فتين زناها فليجلدها » .

باب ما جاء في حد الذميين

(قال الشافعي) رحمه الله في كتاب الحدود وإن تخاكموا إلينا فلنا أن نخمكم أو ندع فإن حكمنا حددنا المحصن بالرجم لأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا وجلدنا البكر مائة وغربناه عاما (وقال) في كتاب الجزية إنه لا خيار له إذا جاءه في حد الله فعليه أن يقيمه لما وصفت من قول الله عز وجل « وهم صاغرون » (قال المزني) رحمه الله

هذا أولى قوله به إذ زعم أن معنى قول الله تعالى «وهم صاغرون» أن تجرى عليهم أحكام الإسلام ما لم يكن أمر حكم الإسلام فيه تركهم وإيأاه

باب حد القذف

(قال الشافعي) رحمه الله إذا قذف البالغ حراً بالغا مسلماً أو حرة بالغة مسلمة حد ثمانين فإن قذف نفراً بكلمة واحدة كان لسكلى واحد منهم حده فإن قال يا ابن الزانية وكان أبواه حريين مسلمين ميتين فعليه حدان وبأخذ حد الميت ولده وعصبته من كانوا ولو قال القاذف للمقذوف : إنه عبد فعلى المقذوف البيعة لأنه يدعى الحد وعلى القاذف البعير لأنه ينكر الحد ولو قال لعربي يا نبطي فإن قال عنت نبطي الدار أو اللسان أحلفته ما أراد أن ينسبه إلى البط ونهيته أن يعود وأدبته على الأذى فإن لم يحلف حلف المقذوف لقد أراد نفيه وحد له فإن عفا فلا حد له وإن قال عنت بالقذف الأب الجاهلي حلف وعزر على الأذى ولو قذف امرأة وطئت وطأ حراماً درى عنه في هذا الحد وعزر ولا يحد من لم تسكلى فيه الحرية إلا حد العبد ولا حد في التعريض لأن الله تعالى أباح التعريض فيها حرم عقده فقال «ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله» وقال تعالى «ولا جناح عليكم فيها عرضتم به من خطبة النساء» فجعل التعريض مخالفاً للتعريض فلا يحد إلا بقذف صريح .

— ﴿ كتاب السرقة ﴾ —

باب ما يجب فيه القطع من كتاب الحدود وغيره

(قال الشافعي) رحمه الله القطع في ربع دينار فصاعدا لثبوت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وأن عتبان بن عفان رضى الله عنه قطع سارقا في أترجة قومت بثلاثة دراهم من صرف اثنى عشر درهما بدينار قال مالك هي الأترجة التي تؤكل (قال الشافعي) وفي ذلك دلالة على قطع من سرق الرطب من طعام وغيره إذا بلغت سرقة ربع دينار وأخرجها من حرزها والدينار هو المثلقال الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقطع إلا من بلغ الاحتلام من الرجال والحیض من النساء أو أيهما استكمل خمس عشرة سنة وإن لم يحتلم أو لم تخص وجلة الحرز أن ينظر إلى المسروق فإن كان الموضع الذي سرق منه ينسب العامة إلى أنه حرز في مثل ذلك الموضع قطع إذا أخرجها من الحرز وإن لم ينسب العامة إلى أنه حرز لم يقطع ورداه صفوان كان محرزا باضطجاعه عليه فقطع عليه السلام سارق رداؤه (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ضم متاع السوق إلى بعض في موضع تباعه وربط بحبل أو جعل الطعام في حبس وخط عليه قطع وهكذا بحرز وإذا كان يقود قطار إبل أو يسوقها وقطر بعضها إلى بعض فسرق منها أو مما عليها شيئا قطع وإن أناخها حيث ينظر إليها في صحراء أو كانت غنما فكأواها إلى مراح فاضطجع حيث ينظر إليها فهذا حرزها وأو ضرب فسطاطا وآوى فيه متاعه فاضطجع فسرق الفسطاط والمتاع من جوفه قطع لأن اضطجاعه حرز له ولما فيه إلا أن الأحراز تختلف فيعز كل بما تكون العامة تحزم مثله ولو اضطجع في صحراء ووضع ثوبه بين يديه أو ترك أهل الأسواق متاعهم في مقاعد ليس عليها حرز لم يضم ولم يربط أو أرسل رجل إليه ترعى أو تمضى على الطريق غير مقطورة أو أباتها بصحراء ولم يضطجع عندها أو ضرب فسطاطا فلم يضطجع فيه فسرق من هذا شيء لم يقطع لأن العامة لا ترى هذا حرزا والبيوت المعلقة حرز لما فيها وإن سرق منها شيء فأخرج بنق أو فتح باب أو قلعه قطع وإن كان البيت مفتوحا لم يقطع وإن أخرجها من البيت والحجرة إلى الدار والدار للمسروق منه وحده لم يقطع حتى يخرج من جميع الدار لأنها حرز لما فيها وإن كانت مشتركة وأخرجها من الحجرة إلى الدار فليس الدار بحرز لأحد من السكان فيقطع ولو أخرج السرقة فوضعها في بعض النقب وأخذها رجل من خارج لم يقطع واحد منهما وإن رمى بها فأخرجها من الحرز قطع وإن كانوا ثلاثة فحملوا متاعاً فأخرجوه معا يبلغ ثلاثة أرباع دينار قطعوا وإن نقص شيئا لم يقطعوا وإن أخرجوه متفرقا فمن أخرج ما يساوي ربع دينار قطع وإن لم يسو ربع دينار لم يقطع ولو نقبوا معا ثم أخرج بعضهم ولم يخرج بعض قطع المخرج خاصة وإن سرق سارق ثوبا قشقه أو شاة فذبحها في حرزها ثم أخرج ما سرق فإن بلغ ربع دينار قطع وإلا لم يقطع ولو كانت قيمة ما سرق ربع دينار ثم نقصت القيمة فصارت أقل من ربع دينار ثم زادت القيمة فأبى أنظر إلى الحال التي خرج بها

من الحرز ولو وهبت له لم أدرا بذلك عنه الحد وإن سرق عبداً صغيراً لا يعقل أو أعجمياً من حرز قطع وإن كان يعقل لم يقطع وإن سرق مصحفاً أو سيفاً أو شيئاً مما يحل ثمنه قطع وإن أغار رجلاً بيتاً فكان يلقاه دونه فسرق منه رب البيت قطع ويقطع العبد آبقاً وغير آبق ويقطع النباش إذا أخرج السكف من جميع القبر لأن هذا حرز مثله .

باب قطع اليد والرجل في السرقة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا بعض أصحابنا عن محمد بن عبد الرحمن عن الحرث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السارق « إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله » واحتج بأن أبا بكر الصديق رضى الله عنه قطع يد السارق اليسرى وقد كان أقطع اليد والرجل (قال الشافعي) رحمه الله فإذا سرق قطعت يده اليمنى من مفصل السكف وحسمت بالنار فإذا سرق الثانية قطعت رجله اليسرى من مفصل السكف ثم حسمت بالنار فإذا سرق الثالثة قطعت يده اليسرى من مفصل السكف ثم حسمت بالنار فإذا سرق الرابعة قطعت رجله اليمنى من مفصل السكف ثم حسمت بالنار ويقطع بأخف مؤنة وأقرب سلامة وإن سرق الخامسة عزر وحبس ولا يقطع الحربي إذا دخل إلينا بأمان وبضمن السرقة .

باب الإقرار بالسرقة والشهادة عليها

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يقيم على سارق حد إلا بأن يثبت على إقراره حتى يقام عليه الحد أو بعدلين يقولان إن هذا بعينه سرق متاعاً لهذا من حرزه بصفاته يسوى ربع دينار ويحضر المسروق منه ويذعي شهادتهما فإن ادعى أن هذا متاعه غلبه عليه وابتاعه منه أو أذن له في أخذه لم أقطعه لأنني أجعله له خصماً لو نكل صاحبه أحلفت الشهود عليه ودفعته إليه وإن لم يحضر رب المتاع حبس السارق حتى يحضر ولو شهد رجل وامرأتان أو شاهد ويمين على سرقة أو جبت النرم في المال ولم أوجبه في الحد وفي إقرار العبد بالسرقة شتان أحدهما لله في بدنه فأقطعه والآخر في ماله وهو لا يملك مالا فإذا اعتق وملك أغرمته .

باب غرم السارق ماسرق

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أغرم السارق ماسرق قطع أو لم يقطع وكذلك قاطع الطريق والحد لله فلا يسقط حد الله غرم ما ألتف للعباد .

ما لا قطع فيه

(قال الشافعي) رحمه الله ولا قطع على من سرق من غير حرز ولا في خلسة ولا على عبد سرق من متاع سيده ولا على زوج سرق من متاع زوجته ولا على امرأة سرق من متاع زوجها ولا على عبد واحد منهما سرق

من متاع صاحبه للأثر والشبهة ولخلطة كل واحد منهما بصاحبه (وقال) في كتاب اختلاف أبي حنيفة والأوزاعي إذا سرت من مال زوجها الذي لم يأتمن عليه وفي حرز منها قطعت (قال المزني) رحمه الله هذا آتيس عندي (قال الشافعي) ولا يقطع من سرق من مال ولده وولد ولده أو أبيه أو أمه أو أجداده من قبل أبيهما كان ولا يقطع في طيبور ولا مزمارة ولا خنزير .

باب قطاع الطريق

(قال الشافعي) عن ابن عباس في قطاع الطريق إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف وتفيهم إذا هربوا أن يطلبوا حتى يؤخذوا فيقام عليهم الحد (قال الشافعي) فهذا أقول وقطاع الطريق هم الذين يعترضون بالسلاح القوم حتى يصبوهم المال في الصحارى بمجاهرة وأراهم في المصر إن لم يكونوا أعظم ذنباً فحدودهم واحدة ولا يقطع منهم إلا من أخذ ربع دينار فصاعداً قياساً على السنة في السارق ويحد كل رجل منهم بقدر فعله فمن وجب عليه القتل والصلب قتله قبل صلبه كراهية تعذيبه وقال في كتاب قتل العمد يصلب ثلاثاً ثم يترك (قال) ومن وجب عليه القتل دون الصلب قتل ودفع إلى أهله يكفونونه ومن وجب عليه القطع دون القتل قطعت يده اليمنى ثم حسمت بالناظر ثم رجله اليسرى ثم حسمت في مكان واحد ثم خلى ومن حضر منهم وكثر أو هيب أو كان ردءاً عزز وحبس ومن قتل وجرح أقص لصاحب الجرح ثم قطع لا يمنع حتى الله حتى الآدميين في الجراح وغيرها ومن عفا الجراح كان له ومن عفا النفس لم يحقن بذلك دمه وكان على الإمام قتله إذا بلغت جنايته القتل ومن تاب منهم من قبل أن يقدر عليه سقط عنه الحد ولا تسقط حقوق الآدميين ويحتمل أن يسقط كل حق لله بالتوبة وقال في كتاب الحدود وبه أقول (قال) ولو شهد شاهدان من الرفقة أن هؤلاء عرضوا لئنا فئالونا وأخذوا متاعنا لم تجز شهادتهما لأنهما خصيان ويسعهما أن يشهدا أن هؤلاء عرضوا لهؤلاء ففعلوا بهم كذا وكذا وأخذوا منهم كذا وكذا ونحن ننظر وليس للإمام أن يكشفهما عن غير ذلك (قال) وإذا اجتمعت على رجل حدود وقذف بذي حد القذف ثمانين جلدة ثم حبس فإذا برأ حد في الزنا مائة جلدة فإذا برأ قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى من خلاف لقطع الطريق وكانت يده اليمنى للسرقة وقطع الطريق معاً ورجله لقطع الطريق مع يده ثم قتل قوداً فإن مات في الحد الأول سقطت عنه الحدود كلها وفي ماله دية النفس .

باب الأشربة والحد فيها

(قال الشافعي) رحمه الله كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام وفيه الحد قياساً على الخمر ولا يحد إلا بأن يقول شربت الخمر أو يشهد عليه به أو يقول شربت ما أسكر أو يشرب من إناء هو ونفر فيسكر بعضهم فيدل على أن الشراب مسكر واحتج بأن علي بن أبي طالب قال لا أوتي بأحد شرب خمر أو نبذاً مسكراً إلا جلده الحد .

باب عدد حد الحجر

ومن يموت من ضرب الإمام وخطأ السلطان

(قال الشيخ الثاني) رحمه الله أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن أذهر قال أتى النبي صلى عليه وسلم بشارب فقال « اضربوه » فضربوه بالأيدي والنعال وأطراف الشيا وحشوا عليه التراب ثم قال « نكيه » فكيه ثم أرسله قال فلما كان أبو بكر سأل من حضر ذلك الضرب فقومه أربعين ف ضرب أبو بكر في الحجر أربعين حياته ثم عمر ثم تنابح الناس في الحجر فاستشار ف ضرب ثمانين وروى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه استشار فقال على نرى أن يجلد ثمانين لأنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري أو كما قال فجلده عمر ثمانين في الحجر وروى عن علي رضى الله عنه أنه قال ليس أحد نقيم عليه حدا فيموت فأجد في نفسي شيئا الحق قتل إلا حد الحجر فإنه شيء رأيناه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فمن مات منه فدينته إما قال في بيت المال وإما قال على عاقلة الإمام « الشك من الشافعي » (قال الشيخ الثاني) وإذا ضرب الإمام في خمر أو ما يسكر من شراب بثلثين أو طرف نوب أو رداء أو ما أشبهه ضربا يحيط العلم أنه لم يجاوز أربعين فمات من ذلك فالحق قتل وإن ضرب أكثر من أربعين بالنعال وغير ذلك فمات فدينته على عاقلة الإمام دون بيت المال لأن عمر أرسل إلى امرأة فزعت فأجهضت ذا بطنها فاستشار عليا فأشار عليه أن يديه فأمر عمر عليا فقال عمر عزمت عليك لتقسمن على قومك (قال المزني) رحمه الله هذا غلط في قوله إذا ضرب أكثر من أربعين فمات فمات من الزيادة وحدها وإنما مات من الأربعين وغيرها فكيف تكون الدية على الإمام كلها وإنما مات المضروب من مباح وغير مباح ألا ترى أن الشافعي يقول لو ضرب الإمام رجلا في الذف إحدى وثمانين فمات أن فيها قولين أحدهما أن عليه نصف الدية والآخر أن عليه جزءا من أحد وثمانين جزءا من الدية (قال المزني) ألا ترى أنه يقول لو جرح رجلا جرحا فخطاه المجرع فمات فإن كان خاطئه في لحم حتى فعل الجراح نصف الدية لأنه مات من جرحه والجرح الذي أحدثه في نفسه فكل هذا بذلك إذا مات المضروب من أكثر من أربعين فمات أنه بهما مات فلا تكون الدية كلها على الإمام لأنه لم يقتله بالزيادة وحدها حتى كان معها مباح ألا ترى أنه يقول فيمن جرح مرتدا ثم أسلم ثم جرح جرحا آخر فمات أن عليه نصف الدية لأنه مات من مباح وغير مباح (قال المزني) رحمه الله وكذلك إن مات المضروب بأكثر من أربعين من مباح وغير مباح (قال الشيخ الثاني) ولو ضرب امرأة حدا فأجهضت لم يضمنها وضمن ما في بطنها لأنه قتل ولو حده بشهادة عشرين أو غير عدلين في أنفسهما فمات ضمنته عاقلته لأن كل هذا خطأ منه في الحكم وليس على الجاني شيء ولو قال الإمام للجلد إنما أضرب هذا ظلما ضمن الجالد والإمام معاً ولو قال الجالد قد ضربته وأنا أرى الإمام محطاً وعلت أن ذلك رأى بعض الفقهاء ضمن إلا ما غاب عنه بسبب ضربه ولو قال اضربه ثمانين فزاد سوطاً فمات فلا يجوز فيه إلا واحد من قولين أحدهما أن عليهما نصفين كما لو جنى رجلان عليه أحدهما بضربة والآخر بثمانين ضمن الدية نصفين أو سهماً من واحد وثمانين سهماً (قال) وإذا خاف رجل نشوز امرأته فضرها فمات فاعقل على العاقلة لأن ذلك إباحة وليس يفرض ولو عزز الإمام رجلاً فمات فالدية على عاقلته والكمارة في ماله (قال) وإذا كانت برجل سلعة فأمر السلطان بقطعها أو أكلة فأمر بقطع عضو منه فمات فعلى السلطان القود في المكروه وقد قيل عليه القود في الذي لا يقتل وقيل لا قود عليه في الذي لا يقتل وعليه الدية في ماله وأما غير السلطان

يفعل هذا فعليه القود ولو كان رجل أغلف أو امرأة لم تخفف فأمر السلطان فعذرا فانا لم يضمن السلطان لأنه كان عليهما أن يفعلا إلا أن يعذرها في حر شديد أو برد مفرط الأغلب أنه لا يسلم من عذر في مثله فيضمن عاقلة الدية .

باب صفة السوط

(قال الشيخ إني) رحمه الله يضرب الحدود بسوط بين السوطيين لاجديد ولا خلق ويضرب الرجل في الحد والتعزير قائماً وترك له يده يتقي بها ولا يربط ولا يمد والمرأة جالسة وتضم عليها ثيابها وتربط لكلا تنكشف وبلى ذلك منها امرأة ولا يبلغ في الحد أن ينهر الدم لأنه سبب التلف وإنما يراد بالحد لشكال أو الكفاية (قال المزني) رحمه الله ويتقى الجلاد الوجه والفرج وروى ذلك عن علي رضي الله عنه (قال الشيخ إني) رحمه الله ولا يبلغ بعقوبة أربعين تقصيرا عن مساواة عقوبة الله تعالى في حدوده ولا تقام الحدود في المساجد .

باب قتال أهل الردة وما أصيب في أيديهم من متاع المسلمين

من كتاب قتل الخطأ

(قال الشيخ إني) رحمه الله وإذا أسلم القوم ثم ارتدوا عن الإسلام إلى أي كفر كان في دار الإسلام أو دار الحرب وهم مقهورون أو فاهرون في موضعهم الذي ارتدوا فيه فعلى المسلمين أن يبدؤوا بجهادهم قبل جهاد أهل الحرب الذين لم يسلموا قط فإذا ظفروا بهم استتابوهم فمن تاب حقن دمه ومن لم يتب قتل بالردة وسواء في ذلك الرجل والمرأة وما أصاب أهل الردة من المسلمين في حال الردة وبعد إظهار التوبة في قتال وهم ممنعون أو غير قتال أو على نائبة أو غيرها سواء والحكم عليهم بالحكم على المسلمين لا يختلف في القود والعقل وضمان ما يصيبون (قال المزني) هذا خلاف قوله في باب قتال أهل البغي (قال الشيخ إني) فإن قيل فما صنع أبو بكر في أهل الردة ؟ قيل قال لقوم جاءوه ثابئين تدون قتلانا ولا ندى قتلاكم فقال عمر لا تأخذ لقتلانا دية فإن قيل فما قوله تدون ؟ قيل إن كانوا يصيبون غير متعمدين ودوا وإذا ضمنوا الدية في قتل غير عميد كان عليهم القصاص في قتلهم متعمدين وهذا خلاف حكم أهل الحرب عند أبي بكر الصديق رضي الله عنه فإن قيل فلا نعلم منهم أحدا أفيد بأحد قيل ولا يثبت عليه قتل أحد بشهادة ولو ثبت لم نعلم حاكما أبطل لولى دما طلبه والردة لا تدفع عنهم قودا ولا عقلا ولا تزيدهم خيرا إن لم تزد هم شرا (قال المزني) هذا عندى أفيس من قوله في كتاب قتال أهل البغي يطرح ذلك كله لأن حكم أهل الردة أن نردهم إلى حكم الإسلام ولا يرقون ولا يضمنون كأهل الحرب فسكذلك يقاد منهم ويضمنون (قال الشيخ إني) رحمه الله وإذا قامت لمرتد بينة أنه أظهر القول بالإيمان ثم قتله رجل يعلم توبته أو لا يعلمها فعليه القود .

— كتاب صول الفعل —

باب دفع الرجل عن نفسه وحريمه ومن يتطلع في بيته

(قال الشيخ أبي) رحمه الله إذا طلب الفعل رجلا ولم يقدر على دفعه إلا بقتله فقتله لم يكن عليه غرم كما لو حمل عليه مسلم بالسيف فلم يقدر على دفعه إلا بضربه فقتله بالضرب أنه هدر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قتل دون ماله فهو شهيد » فإذا سقط عنه الأكر لانه دفعه عن نفسه بما يجوز له كان الأقل أسقط (قال الشيخ أبي) ولو عض يده رجل فانتزع يده فندرت ثنيتهما العاض كان ذلك هدرا واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أيدع يده في فيك تقضمها كأنها في في فعل » وأهدر ثنيته (قال) ولو عضه كان له فك لحية يده الأخرى فإن عض ففاه فلم تنله يده كان له أن ينزع رأسه من فيه فإن لم يقدر فله التحامل عليه برأسه إلى ورائه ومصدرا ومنعدرا وإن غلبه ضبطا بفيه كان له ضرب فيه بيده حتى يرسله فإن بعج بطنه بسكين أو فقا عينه بيده أو ضربه في بعض جسده ضمن ورفع إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه جارية كانت تحتطب فاتبعها رجل فراودها عن نفسها فرمته بفهر أو صخر فقتلته فقال عمر هذا قتل الله والله لا يودى أبدا (قال) ولو قتل رجل رجلا فقال وجدته على امرأتى فقد أفر بالقود وادعى فإن لم يقم بيته قتل قال سعد بارسول الله أرايت إن وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى آتى بأربعة شهداء ؟ فقال عليه الصلاة والسلام « نعم » وقال على بن أبى طالب رضى الله عنه إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته (قال) ولو تطلع إليه رجل من ثقب فظمنه يعود أو رماه بمحصة أو ما أشبهها فذهبت عينه فبى هدر واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم نظر إلى رجل ينظر إلى بيته من جعر ويده مدرى يحك به رأسه فقال عليه الصلاة والسلام « لو أعلم أنك تنظر لى أو تنظر فى الطمعت به في عينك إنما جعل الاستئذان من أجل البصر » ولو دخل بيته فأمره بالخروج فلم يخرج فله ضربه وإن آتى على نفسه (قال المزني) رحمه الله الذى عض رأسه فلم يقدر أن يتخلص من العاض أولى بضربه ودفعه عن نفسه وإن آتى ذلك على نفسه .

باب الضمان على البهائم

(قال الشيخ أبي) أخبرنا مالك عن الزهري عن حرام بن سعد بن عبيصة أن ناقة للبراء دخلت حائطا فأفسدت فيه ففضى عليه السلام أن على أهل الأموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشى بالليل فهو ضامن على أهلها (قال الشيخ أبي) رحمه الله : والضمان على البهائم وجهان . أحدهما ما أفسدت من الزرع بالليل ضمنه أهلها وما أفسدت بالنهار لم ضمنوه . والوجه الثانى إن كان الرجل راكبا فمأ أصابت يدها أو رجلها أو فيها أو ذنبها من نفس أو جرح فهو ضامن له لأن عليه منعها في تلك الحال من كل ما أتلقت به أحدا وكذلك إن كان سائقا أو قائدا وكذلك الإبل المقطورة بالبعير الذى هو عليه لأنه قائد لها وكذلك الإبل يسوقها ولا يجوز إلا

ضمان ما أصابت الدابة تحت الرجل ولا يضمن إلا ما حملها عليه فوطئته فأما من ضمن عن يدها ولم يضمن عن رجلها فهذا تحكّم وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن الرجل جبار فهو خطأ لأن الحفاظ لم يحفظوه هكذا (قال) ولو أنه أوقفها في موضع ليس له أن يقفها فيه ضمن ولو وقفها في ملكه لم يضمن ولو جعل في داره كلبا عقورا أو حباله فدخل إنسان فقتله لم يكن عليه شيء (قال المزني) وسواء عندى أذن له في الدخول أو لم يأذن له .

كتاب السير

من خمسة كتب ، الجزية ، والحكم في أهل الكتاب ، وإملاء على كتاب الواقدي وإملاء على غزوة بدر ، وإملاء على كتاب اختلاف أبي حنيفة والأوزاعي

أصل فرض الجهاد

(قال الشافعي) رحمه الله لما مضت بالنبي صلى الله عليه وسلم مدة من هجرته أنتم الله فيها على جماعات باتباعه حدثت لها مع عون الله قوة بالعدد لم تكن قبلها ففرض الله عليهم الجهاد فقال تعالى «كتب عليكم القتال وهو كره لكم» وقال تعالى «وقاتلوا في سبيل الله» مع ما ذكرته فرض الجهاد ودل كتاب الله عز وجل ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أنه لم يفرض الجهاد على مملوك ولا أثنى ولا على من لم يبلغ لقلول الله تعالى «وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله فحكم أن لا مال للملوك وقال «حرض المؤمنين على القتال» فدل على أنهم المذكور وعرض ابن عمر على أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فردّه وعرض عليه عام الحندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجازه وحضر مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة عبيد ونساء غير بالعين فرض لهم وأسهم لضعفاء أحرار وجرحى بالعين فدل أن السهمان إنما تكون لمن شهد القتال من الرجال الأحرار فدل بذلك أن لا فرض على غيرهم في الجهاد

باب من له عذر بالضعف والضرر والزمانة والعذر بترك الجهاد

من كتاب الجزية

(قال الشافعي) قال الله تعالى «ليس على الضعفاء ولا على المرضى» الآية وقال «إنما السبيل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء» وقال «ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج» فقيل الأعرج المقعد والأعرج أنه عرج الرجل الواحدة وقيل نزلت في وضع الجهاد عنهم (قال) ولا يحتمل غيره فإن كان سالم البدن قويه لا يجد أهبة الخروج ونفقة من تلزمه نفقته إلى قدر ما يرى لمدته في غزوه فهو بمن لا يجد ما ينفق فليس له أن يتطوع بالخروج ويدع الفرض ولا يجاهد إلا بإذن أهل الدين وإذنه أبويه اشفقتهم ورقتهم عليه إذا كانا مسلمين وإن كانا على غير دينه فإتاما يجاهد أهل دينهما فلا طاعة لهما عليه قد جاهد ابن عتبة بن ربيعة مع النبي صلى الله عليه وسلم ولست أشك في كراهية أبيه لجهاده مع النبي صلى الله عليه وسلم بجاهد عبد الله بن عبد الله بن أبي مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبوه متخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم بد «أحد» يخذل من أطاعه (قال) ومن غزا ممن له عذر أو حدث له بعد الخروج عذر كان عليه الرجوع ما لم يلتق الحرفان أو يكون في موضع يخاف إن رجع أن يتلف (قال) ويترقى في الحرب قتل أبيه ولا يجوز أن يغزو بجعل من مال رجل ويرده إن غزا به وإنما أجرته من السلطان لأنه يغزو بشيء من حقه (قال) ومن ظهر منه تخذيل المؤمنين وإرجاف بهم أو عون عليهم منه الإمام القزو معهم لأنه

ضرر عليهم وإن غزا لم يسهم له وواسع للإمام أن يأذن المشرك أن يغزو معه إذا كانت فيه المسلمين منفعة وقد غزا عليه السلام يهود من بني قينقاع بعد بدر وشهد معه صفوان حنينا بعد الفتح وصفوان مشرك (قال) وأحب أن لا يعطى المشرك من الفى شيئا ويستأجر إجارة من مال لا مالك له بعينه وهو سهم النبي صلى الله عليه وسلم فإن أغفل ذلك الإمام أعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم ويبدأ الإمام بقتال من يليه من الكفار وبالأخوف فإن كان الأبعد الأخوف فلا بأس أن يبدأ به على معنى الضرورة التى يجوز فيها ما لا يجوز فى غيرها وأقل ما على الإمام أن لا يأتى عام إلا وله فيه غزو نفسه أو بسراياه على حسن النظر للمسلمين حتى لا يكون الجهاد معطلا فى عام إلا من عذر ويغزى أهل الفى كل قوم إلى من يليهم .

باب النفير ، من كتاب الجزية والرسالة

(قال الشيخ ابن تيمية) رحمه الله : قال الله تعالى « لا تنفروا يهذبكم عذبا إلها » وقال « لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون » إلى قوله « وكلا وعد الله الحسنى » فلما وعد القاعدون الحسنى دل أن فرض النفير على الكفاية فإذا لم يبق بالنفير كفاية خرج من تخلف واستوجبوا ما قال الله تعالى وإن كان فيهم كفاية حتى لا يكون النفير معطلا لم يأثم من تخلف لأن الله تعالى وعد جميعهم الحسنى وكذلك رد الانسلام ودفن الموتى والقيام بالعلم ونحو ذلك فإذا قام بذلك من فيه الكفاية لم يخرج الباقيون وإلا خرجوا أجمعون .

جامع السير

(قال الشيخ ابن تيمية) الحكم فى المشركين حكمان فمن كان منهم أهل أوثان أو من عبد ما استحسن من غير أهل الكتاب لم تؤخذ منهم الجزية وقوتلوا حتى يقتلوا أو يسلموا لقول الله تبارك وتعالى « وقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » ومن كان منهم أهل كتاب قوتلوا حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فإن لم يعطوا قوتلوا وقتلوا وسببت ذراريرهم ونساءؤهم وأموالهم وديارهم وكان ذلك كله فيئاً بعد السلب^(١) للقاتل فى الأتقال قال ذلك الإمام أولم يلقه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل أبا قتادة يوم حنين سلب قتيله وما نفعه إياه إلا بعد تقضى الحرب ونقل محمد بن مسلمة سلب مرحب يوم خيبر ونقل يوم بدر عددا ويوم أحد رجلا أو رجلاين أسلاب قتلاهم وما علمته صلى الله عليه وسلم حضر محضرا قط فقتل رجل قتيلاً فى الأتقال إلا قتله سلبه وقد فعل ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر رضى الله عنهما (قال) ثم يرفع بعد السلب خمسة لأهله وتقسمة أربعة أخماسه بين من حضر الواقعة دون من بعدها واحتج بأن أبا بكر وعمر رضى الله عنهما قالا « الغنيمة لمن شهد الواقعة » (قال) ويسهم للبرذون كما يسهم للفرس سهمان وللغفار سهم ولا يعطى إلا الفرس واحد ويرضخ لمن يبلغ والمرأة والعبد والمشرك إذا قاتل ولمن استعين به من المشركين ويسهم للتاجر إذا قاتل وتقسمة القنينة فى دار الحرب قسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث غنمها وهى دار حرب بنى المصطلق وحينئذ وأما ما احتج به أبو يوسف بأن النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنائم بدر بعد قدومه المدينة وقوله الدليل على ذلك أنه أسهم العتبان وطلحة ولم يشهدا بدرًا فإن كان كما قال فقد خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعطى أحدا لم يشهد الواقعة ولم يقدم مددا عليهم فى دار الحرب وليس كما قال (قال الشيخ ابن تيمية) ما قسم عليه السلام غنائم بدر إلا بسير شعب من شعاب الصفراء قريب من بدر فلما تشاح أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فى غنيمتها أنزل الله عز وجل

« يستلوك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فانفوا الله وأصلحوا ذات بينكم » قسمها بينهم وهي له تفضلا وأدخل معهم ثمانية نفر من المهاجرين والأنصار بالمدينة وإلما نزلت « واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول » بعد بدر ولم تعلمه أسهم لأحد لم يشهد الواقعة بعد نزول الآية ومن أعطى من المؤلفة وغيرهم فمن ماله أعطاهم لا من الأربعة الأخماس وأما ما احتج به من وقعة عبدالله بن جهش وابن الحضرمي فذلك قبل بدر ولذلك كانت وقعتهم في آخر الشهر الحرام ففوقوا فيما صنعوا حتى نزلت « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه » وأيس مما خالف فيه الأوزاعي في شيء (قال الشافعي) ولهم أن يأكلوا ويعطوا دوابهم في دار الحرب فإن خرج أحد منهم من دار الحرب وفي يده شيء صيره إلى الإمام وما كان من كتبهم فيه طب أو مالا مكروه فيه بيع وما كان فيه شرك أبطل وانتفع بأوعيته وما كان مثله مباحا في بلاد الإسلام من شجر أو حجر أو صيد في بر أو بحر فهو لمن أخذه ومن أسر منهم فإن أشكل بلوغهم فمن لم يثبت فحكمه حكم طفل ومن أنبت فهو بالغ والإمام في البالغين بالخيار بين أن يقتلهم بلا قطع يد ولا عضو أو يسلم أهل الأوثان ويؤدى الجزية أهل الكتاب أو يمن عليهم أو يفادهم بمال أو بأسرى من المسلمين أو يسترقهم فإن استرقهم أو أخذ منهم مالا فسيبيله سبيل الفدية أسر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بدر فقتل عقبة بن أبي معيط والنضر بن الحرث ومن على أبي عزة الجمحي على أن لا يقاتله فأخفزه وقاتله يوم أحد فدعا عليه أن لا يفلت فما أسر غيره ثم أسر ثمانية بن أنال الحنفي فن عليه ثم أسلم وحسن إسلامه وفدى النبي عليه السلام رجلا من المسلمين برجلين من المشركين (قاله) وإن أسلموا بعد الأسر رقوا وإن أسلموا قبل الأسر فم أحرار وإذا التقوا والعدو فلا يولوهم الأديار قال ابن عباس « من فر من ثلاثة فلم يفر ومن فر من اثنين فقد فر » (قال الشافعي) هذا على معنى التنزيل فإذا فر الواحد من الاثنين فأقل إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة من المسلمين قتل أو كثرت بحضرته أو مبينة عنه فسواء ونيتة في التحرف والتحيز ليعود لقتال المستثنى المخرج من مسخط الله فإن كان هربه على غير هذا المعنى خفت عليه إلا أن يعفو الله أن يكون قد باء بسخط من الله (قال) ونصب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الطائف منجنيقا أو عرادة ونحن نعلم أن فيهم النساء والولدان وقطع أموال بني النضير وحرقوا وشن القارة على بني المصطلق غارين وأمر بالبيات والتعريق وقطع بخير وهي بعد النضير وبالطائف وهي آخر غزوة غزاها قط على السلام اتى فيها قتالا فبهذا كله أقول وما أصيب بذلك من النساء والولدان فلا بأس لأنه على غير عمد فإن كان في دارهم أسارى مسلمون أو مستأمنون كرهت التعصب عليهم بما يعم من التعريق والتعريق احتياطا غير محرم له تحريما بينا وذلك أن الدار إذا كانت مباحة فلا يبين أن يحرم بأن يكون فيها مسلم يحرم دمه ويسكن لو الجموا فكان يتكلمون النعامهم أن يفعلوا ذلك رأيت لهم أن يفعلوا وكانوا مأجورين لأمرين أحدهما الدفع عن أنفسهم والآخر نكاية عدوهم ولو كانوا غير ملتحمين فنترسوا بأطفالهم فقد قيل يضرب المتترس منهم ولا يبعد الطفل وقد قيل يكف ولو ترسوا بمسلم رأيت أن يكف إلا أن يكونوا ملتحمين فيضرب المشرك ويتوفى المسلم جهده فإن أصاب في هذه الحال مسلما قال في كتاب حكم أهل الكتاب اعتق رقبة وقال في موضع آخر من هذا الكتاب إن كان علمه مسلما فالدية مع الرقبة (قال المزني) رحمه الله ليس هذا عندي بمختلف ولكنه يقول إن كان قتله مع العلم بأنه محرم الدم فالدية مع الرقبة فإذا ارتفع العلم فالرقبة دون الدية ولذلك قال الشافعي لو رمى في دار الحرب فأصاب مستأمنا ولم يقصده فليس عليه إلا رقبة ولو كان علم بمكانه ثم رماه غير مضطر إلى الرمي فعليه رقبة ودية . ولو أدركونا في أيدينا خيلهم أو ماشيتهم لم يهل

قتل شيء منها ولا عقره إلا أن يذبح لمأكله ولو جاز ذلك لعظمهم يقتلهم طابنا غيظهم يقتل أطفالهم ولكن لو قاتلونا على خيلهم فوجدنا السبيل إلى قتلهم بأن نعفر بهم فلعنا لأنهم تحتهم أداة لقتلنا وقد عقر حنظلة بن الراهب بأبي سفيان بن حرب يوم أحد فأسكمت به فرسه فسقط عنها فجلس على صدره ليقته فرآه ابن شعوب فرجع إليه فقتله واستنقذ أبا سفيان من نخته وقال في كتاب حكم أهل الكتاب وإنما تركنا قتل الرهبان اتباعاً لأبي بكر الصديق رضي الله عنه وقال في كتاب السير ويقتل الشيوخ والأجراء والرهبان قتل دريد بن الصعة ابن خمسين ومائة سنة في شجار لا يستطيع الجلوس فذكر لأبي صلي الله عليه وسلم فلم ينكر قتله (قال) ورهبان الديات والصوامع والمساكن سواء ولو ثبت عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه خلاف هذا لأشبه أن يكون أمرهم بالجد على قتال من يقاتلهم ولا يتشاورون بالمقام على الصوامع عن الحرب كالحصون لا يشغلون بانعام بها عما يستحق السكينة بالعدو وليس أن قتال أهل الحصون حرام وكما روى عنه أنه نهى عن قطع الشجر المثمر ولعله لأنه قد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع على بني النضير وحضره يترك وعدم أن النبي صلى الله عليه وسلم وفتح الشام فترك قطعه لتبقى لهم منفته إذا كان واسعاً لهم ترك قطعه (قال المزني) رحمه الله: هذا أولى القولين عندي بالحق لأن كثر جيمهم واحد وكذلك حل سفك دماهم بالكفر في القياس واحد قال وإذا أمنهم مسلم حر بالغ أو عبد يقاتل أو لا يقاتل أو امرأة بالأمان جائز قال صلى الله عليه وسلم «المسلمون يد على من سواهم يسمى بذمتهم أدناهم» ولو خرجوا إلينا بأمان صبي أو معتوه كان علينا ردُّهم إلى مأمَنهم لأنهم لا يعرفون من يجوز أمانه لهم ومن لا يجوز ولو أن علجاً دل مسلمين على قلعة على أن له جارية سماها فلما انتهوا إليها صالح صاحب القلعة على أن يفتحها لهم ويخلوا بينه وبين أهله ففعل فإذا أهله تلك الجارية فأرى أن يقال للدليل إن رضيت العوض عوضاك بقيمتها وإن أبيت قيل لصاحب القلعة أعطيناك ماصالحنا عليه غيرك بجملة فإن سلمتها عوضاك وإن لم تفعل نبذنا إليك وقاتلناك فإن كانت أسلمت قبل الظفر أو ماتت عوض ولا يبين ذلك في الموت كما يبين إذا أسلمت وإن غزت طائفة بغير أمر الإمام كرهته لما في إذن الإمام من معرفته بغزوهم ومعرفتهم وبأية الخبر عنهم فيعينهم حيث يخاف هلاكهم فيقتلون ضيعة (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعلم ذلك يحرم عليهم وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الجنة فقال له رجل من الأنصار إن قتل يارسول الله صابراً محتسباً قال «فلك الجنة» قال فأنتمس في العدو وقتلوه والنبي صلى الله عليه وسلم قال فإذا حل للعنفرد أن النبي صلى الله عليه وسلم الجنة ثم انتمس في العدو وقتلوه بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم قال فإذا حل للعنفرد أن يتقدم على ما الأغلب أنهم يقتلونه كان هذا أكثر مما في الانفراد من الرجل والرجال بغير إذن الإمام وبعت رسول الله عمرو بن أمية الضمري ورجلاً من الأنصار سرية وحدهما وبعت عبد الله بن أنيس سرية وحده فإذا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتسرى واحد ليصيب غرة ويسلم بالحيلة أو يقتل في سبيل الله فحكم الله تعالى ما أوجب المسلمون غنيمة قال ومن سرق من الغنيمة من حر أو عبد حضر الغنيمة لم يقطع لأن للحر سهمها وبرضخ للعبد ومن سرق من الغنيمة وفي أهلها أبوه أو أبنته لم يقطع وإن كان أخوه أو أمراته قطع (قال المزني) رحمه الله وفي كتاب السرقة إن سرق من أمراته لم يقطع قال وما افتتح من أرض موات فهي لمن أحياها من المسلمين وما فعل المسلمون بعضهم ببعض في دار الحرب لزمهم حكمه حيث كانوا إذا جعل ذلك لإمامهم لاتضع الدار عنهم حد الله ولا حقاً لمسلم (وقال) في كتاب السير ويؤخر الحكم عليهم حتى يرجعوا من دار الحرب قال ولا أعلم أحداً من المشركين لم تبلغه الدهوة

إلا أن يكون خائف الذين يقاتلون أمة من المشركين خائف الترك والخزر لم تبلغهم الدعوة فلا يقاتلون حتى يدعوا إلى الإيمان فإن قتل منهم أحد قبل ذلك فعلى من قتله الدية

باب ما أحرزه المشركون من المسلمين

(قال الشافعي) رحمه الله لا يملك المشركون ما أحرزوه على المسلمين بحال أباح الله لأهل دينه ملك أحرارهم ونسائهم وذرائعهم وأموالهم فلا يساوون المسلمين في شيء من ذلك أبداً قد أحرزوا نائة النبي صلى الله عليه وسلم وأحرزها منهم الأنصارية فلم يجعل لها النبي عليه الصلاة والسلام شيئاً وجعلها على أصل ملكة فيها وأبق لابن عمر عبيد وعار له فرس فأحرزهما المشركون ثم أحرزهما عليهم المسلمون فردا عليه وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه ماله أحق به قبل القسم وبه ولا أعلم أحداً خالف في أن المشركين إذا أحرزوا عبداً لمسلم فأدركه وقد أوجب عليه قبل القسم أنه لملكه بلا قبعة ثم اختلفوا بعد ما وقع في المقاسم فقال منهم قائل بقولنا وعلى الإمام أن يعرض من صار في سهمه مثل سهمه من خمس الخمس وهو سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يوافق الكتاب والسنة والإجماع وقال غيرنا هو أحق به بالقبعة إن شاء ولا يخلو من أن يكون مال مسلم فلا يغنم أو مال مشرك فيغنم فلا يكون لربه فيه حق ومن زعم أنهم لا يملكون الحر ولا المكاتب ولا أم الولد ولا المدبر ويملكون ماسواهم فإنما يتحكم (قال الشافعي) وإذا دخل الحرب إلينا بأمان فأودع وباع وترك مالا ثم قتل بدار الحرب فجميع ماله مغنوم (وقال) في كتاب المكاتب مردود إلى ورثته لأنه مال له أمان (قال المزني) رحمه الله هذا عندي أصح لأنه إذا كان حياً لا يغنم ماله في دار الإسلام لأنه مال له أمان فوارثه فيه بمثابة قال ومن خرج إلينا منهم مسلماً أحرز ماله وصغار ولده حصر النبي صلى الله عليه وسلم بنى قريظة فأسلم ابننا شعبة فأحرز لها إسلامهما وأولادهما الصغار وسواء الأرض وغيرها ولو دخل مسلم فاشترى منهم داراً أو أرضاً أو غيرها ثم ظهر على الدار كان المشتري وقال أبو حنيفة وأبو يوسف الأرض والدار في الرقيق والمتاع للمشتري وقال الأوزاعي فتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة فدخل بين المهاجرين وأراضيتهم وديارهم وقال أبو يوسف لأنه عفا عنهم ودخلها عنوة وليس النبي صلى الله عليه وسلم في هذا كغيره (قال الشافعي) مادخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عنهم وما دخلها إلا صلحا والذين قاتلوا وأذن في قتلهم بنو نفاثة قتلة خزاعة وليس لهم بمكة دار إنما هربوا إليها وأما غيرهم ممن دفع فادعوا أن خالداً بدأهم بالقتال ولم ينقذهم الأمان وادعى خالد أنهم بدؤوه ثم أسلموا قبل أن يظهر لهم على شيء ومن لم يسلم صار إلى قبول الأمان بما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام « من ألقى سلاحه فهو آمن ومن دخل داره فهو آمن » قال من يغنم ولا يقتدى إلا بما صنع عليه الصلاة والسلام وما كان له خاصة فبين في الكتاب والسنة وكيف يجوز قولها يجعل بعض مال المسلم شيئاً وبعضه غير فيه أم كيف يغنم مال مسلم بحال (قال المزني رحمه الله) قد أحسن - والله - الشافعي في هذا وجود .

باب وقوع الرجل على الجارية قبل القسم

أو يكون له فيهم أب أو ابن وحكم السبي

(قال الشافعي) رحمه الله إن وقع على جارية من الغنم قبل القسم فعليه مهر مثلها يؤديه في الغنم وينهي

إن جهل وبغز إن علم ولا حد للشبهة لأن له فيها شيئاً قول وإن أحصوا المنعم بما كم حقه فيها مع جماعة أهل المنعم سقط عنه بقدر حصته منها وإن حملت فهكذا وتقوم عليه إن كان لها حمل وكانت له أم ولد وإن كان في السبي ابن وأب لرجل لم يعتق عليه حتى يقسمه وإتاما يعتق عليه من أجلبه بشراء أو هبة وهو لو ترك حقه من منعمه لم يعتق عليه حتى يقسم (قال المزني رحمه الله) وإذا كان فيهم أبه لم يعتق منه عليه نصيبه قبل القسم كانت الأمة تحمل منه من إن تكون له أم ولد أبعد قال ومن سبي منهم من الحرائر فقد رقت وباتت من الزوج كان معها أو لم يكن سبي النبي صلى الله عليه وسلم نساء أو طاس وبني المصطلق ورجالهم جميعاً فقسم السبي وأمر أن لا يوطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها وليس قطع العصمة بينهما وبين أزواجهن بأكثر من استبائهن ولا يفرق بينهما وبين ولدها حتى يبلغ سبع أو ثمان سنين وهو عندنا استغناء الولد عنها وكذلك ولد الولد فأما الأخوان فيفرق بينهما وإتاما فبيع أولاد المشركين من المشركين بعد موت أمهاتهم إلا أن يلبغوا فيصفاوا بالإسلام (قال المزني رحمه الله) ومن قوله إذا سبي الطفل وليس معه أبواه ولا أحدهما أنه مسلم وإذا سبي ومعه أحدهما فعلى دينهما فمعنى هذه السئلة في قوله أن يكون سبي الأطفال مع أمهاتهم فيثبت في الإسلام حكم أمهاتهم ولا يوجب إسلامهم موت أمهاتهم (قال) ومن اعتق منهم فلا يورث كمثل أن لا تقوم بنسبه بينة .

باب المبارزة

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالمبارزة وقد بارز يوم بدر عبيدة بن الحرث وحمزة بن عبد المطلب وعلى بن أبي طالب بإذن النبي صلى الله عليه وسلم وبارز محمد بن مسلمة مرجأ يوم خيبر بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وبارز يومئذ الزبير بن العوام بإسرا وعلى بن أبي طالب رضي الله عنه يوم الحندق عمرو بن عبد ود (قال الشافعي) رحمه الله فإذا بارز مسلم مشركاً أو مشرك مسلماً على أن لا يقتله غيره وفي بذلك له فإن ولي عنه المسلم أو جرحه فأتخذه فلهم أن يحملوا عليه ويقتلوه لأن قتالها قد انقضى ولا أمان له عليهم إلا أن يكون شرط أنه آمن حتى يرجع إلى عجرجه من الصف فلا يكون لهم قتله ولهم دفعه واستنقاذ المسلم منه فإن امتنع وعرض دونه ليقاتلهم فقاتلوه لأنه نقض أمان نفسه أعان حمزة على علي عتبة بعد أن لم يكن في عبيدة قتال ولم يكن لعتبة أمان يكفون به عنه ولو أعان المشركون أصحابهم كان حقاً على المسلمين أن يعينوا أصحابهم ويقتلوا من أعان عليه ولا يقتلون المبارز ما لم يكن استنجدهم

باب فتح السواد

وحكم ما يوقفه الإمام من الأرض للمسلمين

(قال الشافعي) رحمه الله ولا أعرف ما أقول في أرض السواد إلا بظن مترون إلى علم وذلك أتى وجدت أصح حديث يرويه الكوفيون عندهم في السواد ليس فيه بيان ووجدت أحاديث من أحاديثهم تخالفه منها أنهم يقولون إن السواد صلح ويقولون إن السواد عنوة ويقولون بعض السواد صلح وبعضه عنوة ويقولون إن جرير ابن عبد الله البجلي وهذا أثبت حديث عندهم فيه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس ابن أبي حازم عن جرير قال كانت بحيلة ربع الناس فقسم لهم ربع السواد فاستغلوه ثلاث أو أربع سنين شك الشافعي ثم قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعى فلانة بنت فلان امرأة منهم قد سبها ولم يحضرنى ذكر

بها قال عمر لولا أني قاسم مشلول لتركتمكم على ما قسم لكم ولكني أرى أن تردوا على الناس **(قَالَ الشَّافِعِيُّ)** وكان في حديثه وعاضى من حق فيه نيفا وثمانين دينارا وكان في حديثه فقالت فلانة قد شهد بي القادسية وثبت سهمه ولا أعلم حتى تعطيني كذا وكذا فأعطاه إياه **(قَالَ الشَّافِعِيُّ)** رحمه الله في هذا الحديث لآلة إذ أعطى جريراً عوضاً من سهمه والمرأة عوضاً من سهم أبيها على أنه استطاب أنفس الذين أوجفوا عليه تركوا حقوقهم منه فجعله وقفاً للمسلمين وقد سبى النبي صلى الله عليه وسلم هوازن وقسم الأربعة الأخماس بين المؤمنين ثم جاءته وفود هوازن مسلمين فسألوه أن يمن عليهم وأن يرد عليهم ما أخذ منهم فخيرهم النبي صلى الله عليه وسلم بين الأموال والسبي فقالوا خيرتنا بين أحسابنا وأموالنا فنختار أحسابنا فترك النبي صلى الله عليه وسلم حقه حق أهل بيته فسمع بذلك المهاجرون فتركوا له حقوقهم وسمع بذلك الأنصار فتركوا له حقوقهم ثم بقى قوم من المهاجرين والأنصار فأمر ففرغ على كل عشرة واحداً ثم قال اتنوني بطيب أنفس من بقى فمن كره فله على كذا وكذا من الإبل إلى وقت ذكره قال فجاءوه بطيب أنفسهم إلا الأقرع ابن حابس وعتيبة بن بدر فإتاهما أتيا ليعبرا هوازن لم يكرههما صلى الله عليه وسلم على ذلك حتى كاناهما تركا بعد بأن خضع عتيبة عن حقه وسلم لهم عليه السلام حق من طاب نقسا عن حقه قال وهذا أولى الأمرين بعمر عندنا في السواد وفتحنا إن كان عنوة لا ينبغي أن يكون قسم إلا من أمر عمر لكبر قدره ولو يفوت عليه ما ينبغي أن يغيب عنه قسمه ثلاث سنين ولو كان القسم ليس لمن قسم له ما كان له منه عوض والسكان عليهم أن يردوا الغلة والله أعلم كيف كان وهكذا صنع صلى الله عليه وسلم في خير وبني ربيعة لمن أوجف عليها أربعة أخماس والخمس لأهلها فمن طاب نقسا عن حقه فجائز للإمام نظراً للمسلمين أن يجعلها نقسا عليهم تقسم غلته فيهم على أهل النية والصدقة وحيث يرى الإمام ومن لم يطب نقسا فهو أحق بماله وأى أرض تحت صلحا على أن أرضها لأهلها يؤدون فيها خراجاً فليس لأحد أخذها من أيديهم وما أخذ من خراجها فهو لأهل النية دون أهل الصدقات لأنه في من مال مشترك وإنما فرق بين هذه المسألة والمسألة قبلها أن ذلك وإن كان من مشترك فقد ملك المسلمون ربة الأرض أفليس يحرام أن يأخذ منه صاحب صدقة ولا صاحب نية ولا غنى ولا فقير لأنه كالصدقة الموقوفة يأخذها من وقفت عليه ولا بأس أن يكثرى المسلم من أرض الصلح كما يكثرى دوامه والحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم أن يؤدي الخراج ولا لمشرك أن يدخل المسجد الحرام وإنما هو نزاج الجزية وهذا كرام .

باب الأسير يؤخذ عليه العهد أن لا يهرب أو على الفداء

(قَالَ الشَّافِعِيُّ) رحمه الله وإذا أسر المسلم فأحلفه المشركون على أن لا يخرج من بلادهم إلا أن يخلوه فله أن يفرج لابسهم أن يقيم ويمنه بمن كره وليس له أن يعتالم في أموالهم وأنفسهم لأنهم إذا آمنوه فهم في أمان منه ولو طلف وهو مطلق كفر ولو خلوه على فداء إلى وقت فإن لم يفعل عاد إلى أسرهم فلا يعود ولا يدعه الإمام أن يعود لو امتنعوا من تخليته إلا على مال يعطيهموه فلا يعطيهم منه شيئاً لأنه مال أكرهوه على دفعه بغير حق ولو عطاهموه على شيء أخذه منهم لم يخل له إلا أداؤه إليهم وإنما أطرح عنه ما استكره عليه **(قال)** وإذا قدم ليقتل لم يزل له من ماله إلا الثلث .

باب إظهار دين النبي صلى الله عليه وآله على الأديان كلها

من كتاب الجزية

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى « ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون » وروى مسنداً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده والذي نفسي بيده لننقل كنوزها في سبيل الله » (قال) ولما أتى كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى كسرى مزقه فقال صلى الله عليه وآله وسلم « يمزق ملكه » قال وحفظنا أن قيصر أكرم كتابه ووضعته في مسك فقال صلى الله عليه وآله وسلم ثبت ملكه .

(قال الشافعي) رحمه الله ووعده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس فتح فارس و الشام فأغزى أبو بكر الشاه على ثقة من فتحها لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفتح بعضها وتم فتحها في زمن عمر وفتح عمر رضى الله عنه العراق وفارس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقد أظهر الله دين نبيه صلى الله عليه وآله وسلم على سائر الأديان بأن أبا بكر لكل من تبعه أنه الحق وما خالفه من الأديان فباطل وأظهره بأن جماع التبرك دينان دين أهل الكتاب ودين أسير فقهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأميين حتى دأبوا بالإسلام طوعاً وأكرها وقتل من أهل الكتاب وسب حتى دان بعضهم بالإسلام وأعطى بعض الجزية صاغرين وجرى عليهم حكمه صلى الله عليه وآله وسلم قال فهذا ظهوره على الدين كله قال ويقال ويظهر دينه على سائر الأديان حتى لا يدان لله إلا به وذلك متى شاء الله (قال) وكانت قريش تنتاب الشام انتياباً كثيراً وكان كثير من معاشهم منه وتأتى العراق فلما دخلت في الإسلام ذكرت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خبرها من انقطاع معاشها بالتجارة من الشام والعراق إذا فارقت الكفر ودخلت في الإسلام مع خلاف ملك الشام والعراق لأهل الإسلام فقال صلى الله عليه وآله وسلم « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده » فلم يكن بأرض العراق كسرى ثبت له أمر بعده وقال « إذا هلك قيصر فلا قيصر بعده » فلا يكن بأرض الشام قيصر بعده وأجابهم عليه الصلاة والسلام على نحو ما قالوا وكان كما قال عليه السلام وقطع الله الأكامرة عن العراق وفارس وقيصر ومن قام بعده بالشام وقال في قيصر ثبتت ملكه فثبت له ملكه بلاد الروم إلى اليوم وتنحى ملكه عن الشام وكل هذا متفق بصدق بعضه بعضاً .

كتاب مختصر الجامع من كتاب الجزية

وما دخل فيه من اختلاف الأحاديث ومن كتاب الواقدي

واختلاف الأوزاعي وأبي حنيفة رحمه الله عليهم

باب من يلحق بأهل الكتاب

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اتوت قبائل من العرب قبل أن يبعث الله محمداً صلى الله عليه وآله وسلم ويُنزل عليه القرآن فدانت دين أهل الكتاب فأخذ عليه الصلاة والسلام الجزية من أكيدر دومة ، وهو رجل يقال إنه من غسان أو من كندة ومن أهل ذمة اليمن وعامتهم عرب ومن أهل نجران وفيهم عرب ، فدل ما وصفت أن الجزية

ليست على الأحساب وإنما هي على الأديان وكان أهل الكتاب المشهور عند العامة أهل التوراة من اليهود والإنجيل من النصارى وكانوا من بني إسرائيل وأخطأ بأن الله تعالى أنزل كتباً غير التوراة والإنجيل والفرقان بقوله تعالى « أم لم يبدأ بما في صحف موسى وإبراهيم النبي » وقال تعالى « وإني زبر الأولين » فأخبر أن له كتباً سوى هذا المشهور قال فأما قول أبي يوسف لا تؤخذ الجزية من العرب فنحن كنا على هذا أحرص وأولا أن أنتم بتعني باطل لوددناه كما قال وأن لا يجرى على عرب صفار ولكن الله أجل في أعيننا من أن نحب غير ما حكم الله به تعالى (قال) والمجوس أهل كتاب دانوا بغير دين أهل الأوثان وخالفوا اليهود والنصارى في بعض دينهم كما خالفت اليهود والنصارى في بعض دينهم وكانت المجوس في طرف من الأرض لا يعرف السلف من أهل الحجاز من دينهم ما يعرفون من دين اليهود والنصارى حتى عرفوه وأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس حجر وقال على ابن أبي طالب رضي الله عنه هم أهل كتاب بدلوا فأصبحو وقد أسرى بكتابهم وأخذها منهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما (قال الشافعي) رحمه الله : والصائبون والسامرة مثلهم يؤخذ من جميعهم الجزية ولا تؤخذ الجزية من أهل الأوثان ولا من عبداً ما استحسن من غير أهل الكتاب .

باب الجزية على أهل الكتاب والضيافة وما لهم وعليهم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : أمر الله تعالى بقتال المشركين من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال والصغار أن تؤخذ منهم الجزية ويجرى عليهم أحكام الإسلام ولا تعلم النبي صلى الله عليه وسلم صالح أحداً على أقل من دينار فمن أعطى منهم ديناراً غنياً كان أو فقيراً في كل سنة قبل منه ولم يزد عليه ولم يقبل منه أقل من دينار من غنى ولا فقير فإن زادوا قبل منهم وقال في كتاب السير ما يدل على أنه لا جزية على فقير حتى يستغنى (قال المزني) والأول أصح عندي في أصله وأولى عندي بقوله وإن صالحوا على ضيافة ما وظفت لأننا قال وبضيف الموسط كذا وبسعى ما يطعمونهم خبر كذا وأدم كذا ويعطون دوابهم من التبن والشعير كذا وبضيف من مر به من واحد إلى كذا وأين ينزلونهم من فضول منازلهم أو في كنانسهم أو فيما يكن من حر ويرد ولا يؤخذ من امرأة ولا مجنون حتى يفيق ولا مملوك حتى يعتق ولا صبي حتى ينبت الشعر تحت ثيابه أو مجنون أو يبلغ خمس عشرة سنة فيلزمه الجزية كأصغاره وتؤخذ من الشيخ القاني والزمن ومن بلغ وأمه نصرانية وأبوه مجوسى أو أمه مجوسية وأبوه نصراني فجزية أبيه لأن الأب هو الذي عليه الجزية است أنظر إلى غير ذلك فأيهم أفلس أو مات فالإمام غريم يقرب مع غرمائه وإن أسلم وقدم مضى بعض السنة أخذ منه بقدر ماضى منها ويشترط عليهم أن من ذكر كتاب الله تعالى أو محمداً صلى الله عليه وسلم أو دين الله بما لا ينفي أو زنى بمسلمة أو أسأبها باسم نكاح أو فتن مسلماً عن دينه أو قطع عليه الطريق أو أعان أهل الحرب بدلالة على المسلمين أو آوى عينا لهم فقد نقض عهده وأحل دمه وبرئت منه ذمة الله تعالى وذمة رسوله عليه الصلاة والسلام ويشترط عليهم أن لا يسمعو المسلمين شركهم وقولهم في عزير والمسيح ولا يسمعوهم ضرب ناقوس وإن فعلوا عزروا ولا يبلغ بهم الحد ولا يحدنوا في أوصار الإسلام كنيسة ولا يجمعوا أصلاتهم ولا يظهروا فيها حمل خمر ولا إدخال خنزير ولا يحدنوا بناء يتولون به بناء المسلمين وأن يفرقوا بين هيئتهم في الملابس والركب وبين هيئات المسلمين وأن يعقدوا الزنا نير على أوساطهم ولا يدخلوا مسجداً ولا يسقوا مسلماً خمر ولا يطعموه خنزيراً فإن كانوا في قرية يملكونها منفردين لم تعرض لهم في خمرهم وخنازيرهم ورفع بنيانهم وإن كان لهم بعض المسلمين كنيسة أو بناء طائفة لبناء المسلمين

لم يكن المسلمون هم ذلك وتركوا على ما وجدوا ومعهوا إحداهن مثله وهذا إذا كان النصر للمسلمين أحيوه أو أوتوه
عنة وشرط هذا على أهل الذمة وإن كانوا فتحوا بلادهم على صلح منهم على تركهم ذلك حلوا وإياه ولا يجوز
أن يصلحوا على أن ينزلوا بلاد الإسلام يحدوا فيه ذلك ويكتب الإمام أسماءهم وحلامهم وديارهم ويعرف عليهم
عرفاء لا يبلغ منهم مولود ولا يدخل فيهم أحد من غيرهم إلا رفعه إليه وإذا أشكل عليه صلحهم بعث في كل بلاد فسمع
البالغون منهم ثم يسألون عن صلحهم فمن أقر بأقل الجزية قبل منه ومن أقر بزيادة لم يازمه غيرها وليس الإمام أن
يصلح أحدا منهم على أن يسكن الحجاز بحال ولا يبين أن يحرم أن يرمي بالحجاز مارا لا يقيم بها أكثر من ثلاث
ليال وذلك مقام مسافر لاحتمال أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإجلائهم عنها أن لا يسكنوها ولا بأس أن يدخلها الرسل
لقوله تعالى « وإن أحد من المشركين استجارك » الآية ولولا أن عمر رضي الله عنه أجل من قدم المدينة منهم تاجر
ثلاثة أيام لا يقيم فيها بعد ثلاث لرأيت أن لا يصلحوا على أن لا يدخلوها بحال ولا يترك أهل الحرب يدخلون بلاد الإسلام تجارا فإن دخلوا
عمر رضي الله عنه يأخذ من أموالهم إذا دخلوا المدينة ولا يترك أهل الحرب يدخلون بلاد الإسلام تجارا فإن دخلوا
بغير أمان ولا رسالة غنموا فإن دخلوا بأمان وشرط عليهم أن يؤخذ منهم عشر أو أقل أو أكثر أخذ فإن لم يكن
شرط عليهم لم يؤخذ منهم شيء وسواء كانوا يعشرون المسلمين إذا دخلوا بلادهم أو يخدمونهم أو لا يعرضون لهم
وإذا تجروا في بلاد المسلمين إلى أفيق من الآفاق لم يؤخذ منهم في السنة إلا مرة كالجزية وقد ذكر عن عمر
ابن عبد العزيز أنه كتب أن يؤخذ مما ظهر من أموالهم وأموال المسلمين وأن يكتب لهم براءة إلى مثله من الحلول
ولولا أن عمر رضي الله عنه أخذهم منهم ما أخذناه ولم يبلغنا أنه أخذ من أحد في سنة إلا مرة (قال) ويؤخذ منهم
ما أخذ عمر من المسلمين ربع العشر ومن أهل الذمة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر ابتاعا له على ما أخذ
(قال المزني) رحمه الله : قد روى الشافعي رحمه الله عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من حديث صحيح
الإسناد أنه أخذ من النبط من الخطبة والزيت نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الخبز إلى المدينة ومن القطبية العشر
(قال الشيخ أبي) ولا أحسبه أخذ ذلك منهم إلا بشرط (قال) ويحدد الإمام بينه وبينهم في تجارتهم ما يبين له
ولهم وللعامة لا يأخذهم به الولاء وأما الحرم فلا يدخله منهم أحد بحال كان له بها مال أو لم يكن ويخرج الإمام منه إلى
الرسول ومن كان بها منهم مريضا أو مات أخرج ميتا ولم يدفن بها . وروى أنه سمع عدداً من أهل المغازي يروون
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يجتمع مسلم ومشرك في الحرم بعد عامهم هذا » .

باب في نصارى العرب

تضعف عليهم الصدقة ومسلكت الجزية

(قال الشيخ أبي) رحمه الله : اختلفت الأخبار عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في نصارى العرب من تبرع
وبهراء وبني تغلب فروى عنه أنه صالحهم على أن يضعف عليهم الجزية ولا يكرهوا على غير دينهم وهكذا حفظ
أهل المغازي قالوا رامهم عمر على الجزية فقالوا نحن عرب لا تؤدى ما يؤدى العجم ولكن خذ منا كما يأخذ بعضكم
من بعض يعنون الصدقة فقال عمر رضي الله عنه لا ، هذا فرض على المسلمين فقالوا فزد ما شئت بهذا الاسم
لا باسم الجزية فراضاهم على أن يضعف عليهم الصدقة (قال) فإذا ضعفتها عليهم فانظر إلى مواشيهم وذخائرهم
وورقهم وأطعمتهم وما أصابوا من معادن بلادهم وركازها وكل أمر أخذ فيه من مسلم خسر فخذ خمسين أو عشرين

فخذ عشرين أو نصف عشر فخذ عشرا أو ربع عشر فخذ نصف عشر وكذلك ما شئتم فخذ الضعف منها وكل ما أخذ من ذمى عربى فمسلكه مسلك النصارى وما أجز به نصارى العرب وأهل دينهم وإن كانوا يهوداً تضاعف عليهم فيه الصدقة .

باب المهادنة على النظر للمسلمين

ونقض ما لا يجوز من الصلح

(قال الشافعى) رحمه الله : إن نزات بالمسلمين نازلة بقوة عدو عليهم وأرجو أن لا ينزلها الله بهم هادتهم الإمام على النظر للمسلمين إلى مدة يرجو إليها القوة عليهم لا تتجاوز مدة أهل الحديبية التى هادتهم عليها عليه الصلاة والسلام وهى عشر سنين فإن أراد أن يهادن إلى غير مدة على أنه متى بدا له نقض المهادنة فجائز وإن كان قويا على العدو لم يهادنهم أكثر من أربعة أشهر لقوله تعالى لما قوى الإسلام « براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين » الآية وجعل النبي صلى الله عليه وسلم الصفوان بعد فتح مكة بسنتين أربعة أشهر لا أعلمه زاد أحد بعد قوة الإسلام عليها ولا يجوز أن يؤمن الرسول والمستأمن إلا بقدر ما يلبغان حاجتهما ولا يجوز أن يقيم بها سنة بغير جزية ولا يجوز أن يهادنهم على أن يعطيهم المسلمون شيئا بحال لأن القتل للمسلمين شهادة وأن الإسلام أعز من أن يعطى مشرك على أن يكف عن أهله لأن أهله قاتلين ومقتولين ظاهرون على الحق إلا في حال تخافون الاضطلام فيعطون من أموالهم أو يقتدى بأسورا فلا بأس لأن هذا موضع ضرورة وإن صالحهم الإسلام على ما لا يجوز فالطاعة نقضه كما صنع النبي صلى الله عليه وسلم في النساء وقد أعطى المشركين فيهن ما أعطاهم في الرجال ولم يستثن فجاهته أم كلثوم بنت عقبة بن أبى معيط مسلمة مهاجرة فجاه أخوها بطلبها فبعها منها وأخبر أن الله منع الصلح في النساء وحكم فيهن غير حكمه في الرجال وبهذا قلنا لو أعطى الإمام قوما من المشركين الأمان على أسير في أيديهم من المسلمين أو مال ثم جاءوه لم يحل له إلا نزعه منهم بلا عوض وإن ذهب ذاهب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم رد أبا جندل بن سهيل إلى أبيه وعياش بن أبى ربيعة إلى أهله قبل له أهلوه أشفق الناس عليهم وأحرصهم على سلامتهم ولعلمهم بقوتهم بأنفسهم مما يؤذيهم فضلا عن أن يكونوا منتهجين على أن ينالوهم بثلث أو عذاب وإنما نعموا منهم دينهم فكانوا يشددون عليهم بترك دينهم كرها وقد وضع الله المائمه في إكراههم أو لا نرى أن النساء إذا أريد بهن الفتنة ضعفن ولم يفهمن فهم الرجال وكان النقية تسعين وكان فيهن أن يصيبن أزواجهن وهن حرام عليهن قال وإن جاءت امرأة مهادنة أو مسلمة من دار الحرب إلى موضع الإمام فجاه سوى زوجها في طلبها منع منها بلا عوض . وإن جاء زوجها فيها فولان . أحدهما يعطى ما أتفق وهو ادفع إليها من المهر . والآخر لا يعطى وقال في آخر الجواب وأشهرهما أن لا يعطوا عوضا (قال الزنى) هذا أشبه بالحق عندى وليس لأحد أن يعقد هذا العقد إلا الخليفة أو رجل بأمره لأنه يلى الأموال كلها وعلى من بعده من الخلفاء إنفاذه ولا بأس أن يصالحهم على خرج على أراضهم يكون في أموالهم مضمونا كالجزية ولا يجوز عشور مازرعوا لأنه مجهول .

باب تبديل أهل الذمة دينهم

(قال الشافعى) أصل ما أبى عليه أن الجزية لا تقبل من أحد دان دين كتابى إلا أن يكون آباؤه دانوا به قبل نزول الفرقان فلا تقبل ممن بدل يهودية بنصرانية أو نصرانية بمجوسية أو مجوسية بنصرانية أو بنصرانية بغير الإسلام

وإنما أذن الله بأحد الجزية منهم على ما دانوا به قبل محمد عليه الصلاة والسلام وذلك خلاف ما أهدنوا من الدين بعده فإن أقام على ما كان عليه وإلا نبذ إليه عهده وأخرج من بلاد الإسلام بما له وصار حرباً ومن بدل دينه من كناية لم يحسن نكاحها (قال المزني) رحمه الله : قد قال في كتاب النكاح وقول في كتاب الصيد والذبائح إذا بدلت دين يحل نكاح أهله فهي حلال وهذا عندى أشبه وقال ابن عباس «ومن يتولهم منك فإنه منهم» (قال المزني) فمن دان منهم دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان وبعده سواء عندى في القياس وبالله التوفيق .

باب نقض العهد

(قال الشافعي) رحمه الله : وإذا نقض الذين عقدوا الصلح عليهم أو جماعة منهم فلم يخالفوا الناقض بقوله أو فمل ظهروا واعتزال بلادهم أو يرسلون إلى الإمام أنهم على صلحهم فللإمام غزوههم وقل مقاتلتهم ومسي ذرارهم وغنيمة أموالهم وهكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم ببني قريظة عقد عليهم صلحهم فنقض ولم يفارقوه وليس كلهم أشرك في المعونة على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولكن كلهم ثم حصته فلم يفارق الناقض إلا نفر منهم وأعان على خراعة وهم في عقد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة نفر من قريش فشهدوا قتالهم فغزا النبي صلى الله عليه وسلم قريشا عام الفتح بغدر ثلاثة نفر منهم وتركهم معونة خراعة وإيوائهم من قاتلناهم قال ومضى ظهر من مهادين ما يدل على خيانتهم نبذ إليهم عهدهم وأبغهم ما منهم ثم هم حرب قال الله تعالى « وإما تخافن من قوم خيانة » الآية .

باب الحكم في المهادين والمعاهدين

وما ألتف من خمرهم وخنزيرهم وما يحل منه وما يرد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى : لم أعلم مخالفاً من أهل العلم بالسيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل المدينة وأدع يهود كافة على غير جزية وأن قول الله عز وجل « فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم » إنما نزلت فيهم ولم يقرأ أن يجري عليهم الحكم وقال بعضهم نزلت في اليهوديين الذين زنيا وهذا أشبه بقول الله عز وجل « وكيف يحكمونك وعندهم التوراة » الآية (قال) وليس للإمام الخيار في أحد من المعاهدين الذين يجري عليهم الحكم إذا جاءوه في حد لله تعالى وعليه أن يقيه لما وصفت من قول الله تعالى « وهم صاغرون » (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه من قوله في كتاب الحدود لا يحدون وأرغمهم إلى أهل دينهم (قال الشافعي) رحمه الله : وما كانوا يدينون به فلا يجوز حكمنا عليهم بإبطاله وما أهدنوا مما ليس بمحاذ في دينهم وله حكم عندنا أمضى عليهم قال ولا يكشفون عن شيء مما استحلوه مما لم يكن ضرراً على مسلم أو معاهد أو مستأمن غيرهم وإن جاءت امرأة رجل منهم تستعدي بأنه طلقها أو آلى منها حكمت عليه حكمتي على المسلمين وأمرته في الظاهر أن لا يفرجها حتى يكفر رقة مؤمنة كما يؤدي الواجب من حد وجرح وأرش وإن لم يكفر عنه وأخذ عتقه ولا أفسخ نكاحه لأن النبي صلى الله عليه وسلم عفا عن عقد ما يجوز أن يستأنف ورد ما جاوز العدد إلا أن يتحاكوا وحى في عدة ففسخه وهكذا كل ما قبض من ربا أو ثمن خمر أو خنزير ثم أسلم أو أهدم على عنه ومن أراق لهم حمرا أو قتل لهم خنزرا لم يضمن لأن ذلك حرام ولا ثمن لحرم فإن قيل فأنت تقرهم على ذلك؟ قيل نعم وعلى الشريك بالله وقد أخبر

الله تعالى أنهم لا يحرمون ما حرم الله ورسوله فهو حرام لا تمن له وإن استحلوه (قال) وإذا كسر لهم صليب من ذهب لم يكن فيه غرم وإن كان من عود وكان إذا فرق صلح لغير الصليب فما نقص السكر العود، وكذلك الطنبور والمزامير ويجوز للصراى أن يقارض المسلم وأكره المسلم أن يقارض النصرانى أو يشاركه وأكره أن يكبرى نفسه من نصرانى ولا أفسخه، وإذا اشترى النصرانى مصحفاً أو دفترًا فيه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فسخته، ولو أوصى ببناء كنيسة لصلاة النصارى فمفسوخ ولو قال ينزلها المارة أجزته وليس في بنائها معصية إلا بأن تبنى لصلاة النصارى ولو قال أكتبوا بثلثي التوراة والإنجيل فسخته لتبديلهم قال الله تعالى « فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم » الآية .

كتاب الصيد والذبائح

إملاء من كتاب أشهب ومن اختلاف أبي حنيفة وأهل المدينة

باب صفة الصائدين من كلب وغيره وما يحل من الصيد وما يحرم

(قال الشافعى) رحمه الله : كل معلم من كلب وفهر ونمر وغيرها من الوحش وكان إذا أشلى استشلى وإذا أخذ حبس ولم يأكل فإنه إذا فعل هذا مرة بعد مرة فهو معلم وإذا قتل فكل ما لم يأكل فإن أكل فلا تأكل فأما أمسك على نفسه وذكر الشعبي عن عدى بن حاتم رضى الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول « فإن أكل فلا تأكل » (قال) وإذا جمع البازى أو الصقر أو العقاب أو غيرها مما يصيد أن يدعى فيجيب ويشلى فيطير وبأخذ فيحبس مرة بعد مرة فهو معلم فإن قتل فكل وإذا أكل في القياس أنه كالسكاب (قال المزنى) رحمه الله ليس البازى كالسكاب لأن البازى وصفه إنما يعلم بالطعم به يأخذ الصيد والسكاب يؤدب على ترك الطعم والسكاب يضرب أدبا ولا يمكن ذلك في الطير فهم مختلفان فيؤكل ما قتل البازى وإن أكل ولا يؤكل ما قتل السكاب إذا أكل لشيء النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك (قال الشافعى) وإذا أرسل أحببت له أن يسمى الله تعالى فإن نسي فلا بأس لأن المسلم يذبح على اسم الله ولو أرسل مسلم وجوسى كلبين متفرقين أو طائرين أو سهمين فقتلا فلا يؤكل وإذا رمى أو أرسل كلبه على الصيد فوجده قتيلا فالخير عن ابن عباس والقياس أن لا يأكله لأنه يمكن أن يكون قتله غيره وقال ابن عباس كل ما أصعبت ودع ما أنيت وما أصعبت هو ما قتله وأنت تراه وما أنيت ما غاب عنك فقتله إلا أن يبلغ منه مبلغ الذبيح فلا يضرمه ما حدث بعده وإذا أدرك الصيد ولم يبلغ سلاحه أو معلمه ما يبلغ الذبيح فأمسكه أن يذبحه فم يفعل فلا يأكل كان معه ما يذبح به أو لم يكن فإن لم يمكنك أن يذبحه ومعك ما تذكره به ولم تفرط حتى مات فكل ولو أرسل كلبه أو سهمه وسمى الله تعالى وهو يرى صيدا فأصاب غيره فلا بأس بأكله من قبل أنه رأى صيدا ونواه وإن أصاب غيره وإن أرسله ولا يرى صيدا ونوى فلا يأكل ولا تعمل التية إلا مع عين ترى ولو كان لا يجوز إلا ما نواه بعينه لكان العلم يحيط أن لو أرسل سهمًا على مائة ظبي أو كلبًا فأصاب واحدا فالواحد المصاب

غير منبوي بعينه ولو خرج الكلب إلى الصيد من غير إرسال صاحبه فزجره فانزجر واشلاء فاستشلى فأخذ وقتل
 ١ كل وإن لم يحدث غير الأمر الأول فلا يأكل وسواء استشلاء صاحبه أو غيره ممن تجوز ذكاته وإذا ضرب الصيد
 فقطعه قطعنين أكل وإن كانت إحدى القطعتين أقل من الأخرى ولو قطع منه يدا أو رجلا أو اذا أو شيئا يمكن
 لو لم يزد على ذلك أن يعيش مدة ساعة أو مدة أكثر منها ثم قتله بعد برميته أكل كل ما كان ثابت فيه من أعضائه
 ولم يأكل العضو الذي بان وفيه الحياة لأنه عضو مقطوع من حي وحى بعد قطعه ولو مات من قطع الأول أكلهما
 معا لأن ذكاة بعضه ذكاة لكاه ولا بأس أن يصيد المسلم بكتاب الجبوسى ولا يجوز أكل ماصد الجبوسى بكتاب مسلم لأن
 الحكم حكم المرسل وإنما الكلب أداة وأى أبويه كان مجربا فلا أرى تؤكل ذبيحته وقال في كتاب السكاح ولا ينكح
 إن كانت جارية وليست كالصغيرة يسلم أحد أبويها لأن الإسلام لا يشركه الشرك ولا يشركه الشرك ولا يؤكل
 ما قتله الأجلولة كان فيها سلاح أو لم يكن لأنها ذكاة بغير فعل أحد . والذكاة وجهان أحدهما ما كان مقدورا عليه
 من إنسى أو وحشى لم يخل إلا بأن يذكى وما كان ممنعا من وحشى أو إنسى فما قدرت به عليه من الرمي أو السراح
 فهو به ذكى وقال صلى الله عليه وسلم « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه إلا ما كان من سن أو ظفر » لأن
 السن عظم من الإنسان والظفر مدى الحبش وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل ذكاة الإنسان مثل ذكاة
 الوحشى إذا امتنع قال ولما كان الوحشى يخل بالعقر ما كان ممنعا فإذا قدر عليه لم يخل إلا بما جلى به الإنسانى كان
 كذلك الإنسانى إذا صار كالوحشى ممنعا حل بما يخل به الوحشى قال ولو وقع بعير في بئر وطعن فهو كالصيد ولو رمى
 صيدا فسكره أو قطع جناحه ورماه آخر فقتله كان حراما وكان على الرامى الآخر قيمته بالحال التى رماه بها
 مكسورا أو مقطوعا (قال المزنى) رحمه الله معنى قول الشافعى عندى فى ذلك أنه إنما يفرم قيمته مقطوعا لأنه
 رماه فقطع رأسه أو بلغ من مقاتله ما يعلم أنه قتله دون جرح الجناح ولو كان جرحا كالجرح الأول ثم أخذه ربه
 فمات فى يديه فقد مات من جرحين فعلى اتانئ قيمة جرحه مقطوع الجناح الأول ونصف قيمته مجروح الجرحين
 لأن قتله مقطوع الجناحين من فعله وفعل مالكه (قال) ولو كان ممنعا بعد رمية الأول بطير إن كان طائرا أو بعد
 إن كان دابة ثم رماه اتانئ فأنبتة كان للثانئ ، ولو رماه الأول بهذه الحال فقتله ضمن قيمته للثانئ لأنه صار له دونه
 (قال المزنى) رحمه الله ينبغى أن يكون قيمته مجروحا الجرحين الأولين فى قياس قوله ولو رماه معا فقتلاه كان
 بينهما نصفين ولو رماه الأول ورماه الثانئ ولم يدرأ بلغ به الأول أن يكون ممنعا أو غير ممنع جعلناه بينهما نصفين
 ولو رمى طائرا فجرحه ثم سقط إلى الأرض فأصنناه ميتا لم ندر أمت فى الهواء أم بعد ماصار إلى الأرض أكل
 لأنه لا يوصل إلى أن يكون مأخوذا إلا بالوقوع ولو حرم هذا حرم كل طائر رمى فوقه فمات ولكه لو وقع على
 جبل فتردى عنه كان مترديا لا يؤكل إلا أن تكون الرمية قد قطعت رأسه أو ذبحته أو قطعتة بالثانئ فيعلم أنه لم يزد
 إلا مذكى ولا يؤكل ما قتله الرمى إلا ما خرق برقته أو قطع بجده فأما ما جرح بفعله فهو وقيدة وما ناله الجوارح
 فقتلته ولم تدمه احتمل معينين . أحدهما أن لا يؤكل حتى يجرح قال الله تعالى « من الجوارح » والآخر أنه حل .
 (قال المزنى) الأول أولاها بما قياسا على رامى الصيد وأضار به لا يؤكل إلا أن يجرحه (قال المزنى) رحمه الله ولو رمى شخصا
 بحسبه حجرا فأصاب صيدا فلو أكله مارأيته محرما كالأول خطأ فذبحها لا يريدها وكما ذبحها وهو راء خشيعة لينة ومن
 أحرز صيدا فأقلت منه فصاده غيره فهو لأول وكل ما أصابه حلال فى غير حرم مما يكون بمكة من حمامه وغيره فلا بأس
 [إنما تمنع بحرمه بغيره من حرم أو إحرام ولو تحول من برج إلى برج فأخذه كان عليه رده ولو أصاب طيبا مقربا فهو لغيره]

(قال الشافعي) رحمه الله ولو شق السبع بطن شاة فوصل إلى معاهها ما يستيقن أنها إن لم تذك ماتت فذكبت فلا بأس بأكلها لقول الله عز وجل « والطيطجة وما أكل السبع إلا ما ذكيت » والدكة جائزة بالقرآن (قال الرني) رحمه الله : وأعرف من قوله أنها لا تؤكل إذا بلغ بها مالا بقاء لحياتها إلا حياة الذكي وهو قول المدنيين وهو عندى أنيس لأنى وجدت الشاة تموت عن ذكاة فتحل وعن عقر فتعمر فلما وجدت الذى أوجب الذبح موتها وتحليلها لا يبدلها أكل السبع لها ولا يرد بها كان ذلك فى القياس إذا أوجب السبع موتها وتحريمها لم يبدلها الذبح لها ولا أعلم خلافا أن سبعا لو قطع ما يقطع المذكى من أسفل حلقها أو أعلاه ثم ذبحت من حيث لم يقطع السبع من حلقها أنها ميتة ولو سبق الذابح ثم قطع السبع حيث لم يقطع الذابح من حلقها أنها ذكية وفى هذا على ما قلت دليل وقد قال الشافعى ولو أدرك الصيد ولم يبلغ سلاحه أو معلمه ما يابغ الذابح فأمكنه أن يذبح فلم يفعل فلا يأكل (قال المزنى) رحمه الله وفى هذا دليل أنه لو بلغ ما يابغ الذابح أكل (قال المزنى) رحمه الله ودليل آخر من قوله قال فى كتاب الدباب لو قطع حلقوم رجل ومريئه أو قطع حشوته فأبأنها من جوفه أو صيره فى حال المذبوح ثم ضرب آخر عنقه فالأول قاتل دون الآخر (قال المزنى) رحمه الله فهذه أدلة على ما وصفت من قوله الذى هو أصح فى القياس من قوله الآخر وبالله التوفيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما كان يعيش فى الماء من حوت أو غيره فأخذه مكانه ولو كان شيئا تطول حياته فذبحه لاستعجال موته ما كرهته وسواء من أخذه من مجوسى أو وثى لاذكاة له وسواء ما لفظه البحر وطفا من ميتته أو أخذ حيا ، ١ كل أبو أيوب ممكا طافيا وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أحلت لنا ميتتان ودمان » الميتان الحوت والجراد والدمان أحسبه قال الكبد والطحال وقال صلى الله عليه وسلم « هو الطهور ماؤه الحل ميتته وقال الله جل ثناؤه « أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللنساء » وهذا عموم فمن خص منه شيئا فالخصوص لا يجوز عند أهل العلم إلا بسنة أو إجماع الذين لا يجهلون ما أراد الله (قال المزنى) رحمه الله ولو جاز أن يحرم الحوت وهو ذكي لأنه طفا لجاز أن يحرم المذكى من الغنم إذا طفا وفى ذلك دليل ، وبالله التوفيق .

كتاب الضحايا

من كتاب اختلاف الأحاديث ومن إملاء على كتاب أشهب

ومن كتاب أهل المدينة وأبي حنيفة

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس ابن مالك أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يضحي بكبشين وقال أنس وأنا أضحي أيضا بكبشين وقال أنس فى غير هذا الحديث ضحى النبى صلى الله عليه وسلم بكبشين أمليحين وذبح أبو بردة بن نيار قبل أن يذبح النبى صلى الله عليه وسلم يوم الأضحي فزعم أن النبى صلى الله عليه وسلم أمره أن يعود لضحية أخرى فقال أبو بردة لا أجد إلا جذعا فقال النبى صلى الله عليه وسلم « إن لم تجد إلا جذعا فاذبحه » (قال الشافعي) رحمه الله فاحتمل أمره بالإعادة أنها واجبة واحتمل على معنى أنه إن أراد أن يضحي فلما قال عليه السلام « إذا دخل العشر فأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره وبشره شيئا » دل على أنها غير واجبة وبلغنا أن أبا بكر وعمر رضى الله عنهما كانا لا يضحيان كراهية أن يرى أنها واجبة وعن ابن

عباس أنه اشترى بدرهمين لحماً فقال هذه أضحية ابن عباس (قال) وأمر من أراد أن يضحي أن لا يس من شعره شيئاً اتباعاً واختياراً بدلالة السنة وروت عائشة أنها كانت تنقل قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بقلدها هو بيده ثم يبعث بها فلم يحرم عليه شيء أحله الله له حتى نحر الهدى (قال الشيخان) رحمه الله والأضحية سنة تطوع لا تحب تركها وإذا كانت غير فرض فإذا ضحى الرجل في بيته فقد وقع ثم اسم أضحية (قال) ويجوز في الضحايا الجذع من الضأن والثني من الإبل والبقر والغنم ولا يجوز دون هذا من السن والإبل أحب إلى أن يضحي بها من البقر والغنم من الضأن أحب إلى من الغنم والعفراء أحب إلى من السوداء وزعم بعض المتأخرين أن قول الله جل ثناؤه « ذلك ومن يعظم شعائر الله » استنباهن الهدى واستحسنانه (قال) ولا يجوز في الضحايا العفراء البين عورها ولا العرجاء البين عرجها ولا المربضة البين مرضها ولا المعفءة التي لا تنقي وليس في القرن نقص فيضحي بالجلحاء والمكسورة القرن أكبر منها دمي قرنهما أولم يدم ولا تجزى الجرباء لأنه مرض يفسد لحماً ولا وقت للذبيح يوم الأضحية إلا في قدر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك حين حلت الصلاة وقدر خطبتين خفيفتين وإذا كان هذا القدر فقد حل الذبيح لسلك أحد حيث كان فأما صلاة من بعده فليس فيها وقت (قال) والذكاة في الحلق واللابة وهي مالا حياة بعده إذا قطع وكلها بأربع الحلقوم والمرى والودجين وأقل ما يجزى من الذكاة أن يبين الحلقوم والمرى وإنما أريد بفرى الأوداج لأنها لا تفرى إلا بعد قطع الحلقوم والمرى والودجان عرفان قد ينسلان من الإنسان والهبة ثم يحيا وموضع النحر في الاختيار في السنة في اللابة وموضع الذبيح في الاختيار في السنة أسفل مجامع اللحيين فإذا نحر بقره أو ذبح بعير فبأثر قال عمر وابن عباس الذكاة في الحلق واللابة وزاد عمر ولا تعجلوا الأنفس أن تزحف ونهى عن النزع (قال) وأحب أن لا يذبح المناسك التي تقرب بها إلى الله عز وجل إلا مسلماً فإن ذبح مشرك تحمل ذبيحته أجزاء على كراهية لما وصفت وذبح من أطاق الذبيح من امرأة حائض وصى من المسلمين أحب إلى من ذبح النصراني واليهودي ولا بأس بذبيحة الأخرس وأكره ذبيحة السكران والمجنون في حال جنونه ولا يبتين أنها حرام ولا تحمل ذبيحة نصارى العرب وهو قول عمر (قال) وأحب أن يوجه الذبيحة إلى القبلة ويقول الرجل على ذبيحته باسم الله ولا أكره الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنها إيمان بالله قال عليه الصلاة والسلام أخبرني جبريل عن الله جل ذكره أنه قال من صلى عليك صليت عليه (قال) فإن قال اللهم منك وإليك فقبل مني فلا بأس هذا دعاء فلا أكرهه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وسه لا يثبت أنه ضحى بكبشين فقال في أحدهما بعد ذكر الله « اللهم عن محمد وآل محمد » وفي الآخر « اللهم عن محمد وأمة محمد » (قال الشيخان) فإذا ذبحها فقطع رأسها فهي ذكية ولو ذبحها من قفاها فإن تحركت بعد قطع الرأس أكلت وإذا لم تؤكل وإذا أوجها أضحية وهو أن يقول هذه أضحية وليس شراًؤها والنية أن يضحي بها إيجاباً لها فإذا أوجها لم يكن له أن يبدلها بحال وإن باعها فالبيع مفسوخ وإن فانت بالبيع فعليه أن يشتري بجميع قيمتها مكانها فإن بلغ أضحية اشتراها لأن ثمنها بدل منها وإن بلغ أضحية وزاد شيئاً لا يبلغ أخرى ضحى بأضحية وأسلك الفضل مسلك الأضحية وأحب إلى لو تصدق به وإن نقص عن أضحية فعليه أن يزيد حتى يوفيه أضحية لأنه مستهلك للأضحية فأقول ما يلزمه أضحية مثلها فإن ولدت الأضحية ذبح معها ولا يشرب من لبنها إلا الفضل عن ولدها ولا لبنها للحمل ولو تصدق به كان أحب إلى ولا يجز صوفها وإن أوجها هدياً وهو تام نعم عرض له نقص وبلغ المنسك أجراً وإنما انظر في هذا كله إلى يوم يوجهه ويخرج من ماله إلى ما جعله له وإن أوجبه ناقصاً ذبحه ولم يجزه ولو ضلت بعد ما أوجها

فلا بدل وليست بأكثر من هدى التطوع يوجبه صاحبه فيعوت ولا يكون عليه بدل ولو وجدها وقد مضت أيام النحر كلها صنع بها كما يصنع في النحر كما لو أوجب هديها العام وأخرها إلى قابل وما أوجبه على نفسه لوقت ففات الوقت لم يبطل الإيجاب ولو أن مضحين ذبح كل واحد منهما أضحية صاحبه ضمن كل واحد منهما ما بين قيمة ما ذبح حيا ومذبوحا وأجزأ عن كل واحد منهما ضحيته وهديه فإذا ذبح ليلا أجزاء والأضحية نسك مأذون في أكله وإطعامه وادخاره وأكره بيع شيء منه والمبادلة به ومعقول ما أخرج الله عز وجل أن لا يعود إلى ماله إلا ما أذن الله عز وجل فيه ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقصرنا على ما أذن الله فيه ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنعنا البيع على أصل النسك أنه لله ولا تجوز الأضحية لعبد ولا مدبر ولا أم ولد لأنهم لا يملكون وإذا نحر سبعة بدنة أو بقرة في الضحايا أو الهدى كانوا من أهل بيت واحد أو شتى فسواء وذلك يجزى وإن كان بعضهم مضحيا وبعضهم مهديا أو مفتديا أجزأ لأن سبع كل واحد منهم يقوم مقام شاة منفردة وكذلك لو كان بعضهم يريد بنصيبه لحمل الأضحية ولا هديا وقال جابر بن عبد الله تخرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) رحمه الله : وهم شتى (قال) والأضحية جائز يوم النحر وأيام منى كلها إلى الغيب لأنها أيام نسك (قال المزني) رحمه الله وهو قول عطاء والحسن أخبرنا على بن معبد عن هشيم عن يونس عن الحسن أنه قال يضحي أيام التشريق كلها وحدثنا علي بن معبد عن هشيم عن الحجاج عن عطاء أنه كان يقول يضحي في أيام التشريق .

باب العقيدة

(قال الشافعي) أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم عن عبيد الله بن أبي يزيد عن سباع بن وهب عن أم كرز قالت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم أسأله عن لحوم الهدى فسمعه يقول «عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة لا يضركم ذكرنا كن أو إنا» وسمعه يقول أفروا الطير على مكناها (قال الشافعي) رحمه الله فيعق عن الغلام وعن الجارية كما قال النبي صلى الله عليه وسلم .

باب ما يحرم من جهة مالا تأكل العرب

من معاني الرسالة ومعان أعرف له وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله : قال الله جل ثناؤه «يسألونك ماذا أحل لهم ؟ قل أحل لكم الطيبات» وقال في النبي صلى الله عليه وسلم «ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث» وإنما خوطب بذلك العرب الذين يسألون عن هذا ونزلت فيهم الأحكام وكانوا يتركون من خبيث المسأكل مالا يترك غيرهم (قال الشافعي) وسمعت أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل «قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه» الآية يعني مما كنتم تأكلون ولم يكن الله عز وجل يحرم عليهم من صيد البر في الإحرام إلا ما كان حلالا لهم في الإحلال والله أعلم فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل العرب والحداة والمقرب والحية والغائرة والكلاب المقنطرة ذلك على أن هذا يخرجهم ودل على معنى آخر أن العرب كانت لا تأكل مما أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله في الإحرام شيئا ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع وأحل الضبوع ولها ناب وكانت العرب تأكلها وتدع الأسد والنمر

والذنب تحريماً له بالتقذر وكان الفرق بين ذوات الأنياب أن ماعداً منها على الناس لقوته بنباه حرام وما لم يعد عليهم بنباه الضبع والذئب وما أشبههما حلال وكذلك ترك أكل الدسر والبازي والصقر والشاهين وهي مما يبدو على حسام الناس وطائرهم وكانت ترك مما لا يعدو من اطائر الغراب والحداة والرخمة والغبائة وكذلك ترك اللعكاء والعظاء والخنافس فكانت داخلة في معنى الحباث وخارجة من معنى الطيبات فوافقت السنة فيها أحلوا وحرّموا مع الكتاب ما وصفت فانظر ما ليس فيه نص بتحريم ولا تحليل فإن كانت العرب تأكله فهو داخل في جملة الحلال والطيبات عندهم لأنهم كانوا يخلون ما يستطيون وما لم يكونوا يأكلونه باستقذاره فهو داخل في معنى الحباث ولا بأس بأكل الضب وضع بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فمأفه فقيل أحرام هو يا رسول الله؟ قال «لا ولكن لم يكن بأرض قومي» فأكل منه بين يديه وهو ينظر إليه ولو كان حراماً ماتركه وأكله .

باب كسب الحجام

(قال الشافعي) رحمه الله : ولا بأس بكسب الحجام فإن قيل فما معنى نهى النبي صلى الله عليه وسلم السائل عن كسبه وإرخامه في أن يعطيه رقيقه وناضحه ؟ قيل لا معنى له إلا واحد وهو أن المكسب حسناً ودينياً فكان كسب الحجام دينياً فأحب له تنزيه نفسه عن الدناءة لكثرة المكسب التي هي أجل منه فلما زاده فيه أمره أن يعطيه ناضحه ويعطيه رقيقه تنزيهاً له لا تحريماً عليه وقد حجم أبو طيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر له بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجه ولو كان حراماً لم يعطه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه لا يعطى إلا ما يحل إعطاؤه ولا أخذه ملكه وقد روى أن رجلاً ذا قرابة لعمان قدم عليه فسأله عن معاشه فذكر له غلة حجام أو حجامين فقال إن كسبكم لوسخ أو قال لدنس أو لدنيء أو كلة تشبهها .

باب ما لا يحل أكله

وما يجوز للمضطر من الميتة من غير كتاب

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يحل أكل زيت ماتت فيه فأرة ولا بيعه ويستصبح به فإن قيل كيف ينتفع به ولا يبيعه ؟ قيل قد ينتفع المضطر بالميتة ولا يبيعه وينتفع بالطعام في دار الحرب ولا يبيعه في تلك الحال قال وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وأباح الانتفاع به في بعض الأحوال فغير مستنكر أن ينتفع الرجل بالزيت ولا يبيعه في هذه الحال قال ولا يحل من الميتة إلا إهابها بالذباغ وبيع ولا يأكل المضطر من الميتة إلا ما يبرء نفسه فيخرج به من الاضطرار (قال) في كتاب اختلاف أبي حنيفة وأهل المدينة بهذا أقول (وقال) فيه وما هو باليمن من قبل أن النبي حلال وحرام فإذا كان حراماً لم يحل منه شيء وإذا كان حلالاً فقد يحتمل أن لا يحرم منه شيء ولا غيره لأنه مأذون له فيه (قال المزني) رحمه الله قواه الأول أشبه بأصله لأنه يقول إذا حرم الله عز وجل شيئاً فهو محرم إلا ما أباح منه بصفة فإذا زالت الصفة زالت الإباحة (قال المزني) ولا خلاف أعلمه أن ليس له أن يأكل من الميتة وهو بادئ الشبع لأنه ليس بمضطر فإذا كان خائفاً على نفسه فمضطر فإذا أكل منها ما يذهب الخوف فقد أمن فارتفع الاضطرار الذي هو علة الإباحة (قال المزني) رحمه الله وإذا ارتفعت العلة ارتفع حكمها ورجع الحكم كما كان قبل الاضطرار وهو تحريم الله عز وجل

عز وجل الميتة على من ليس بمضطر ولو جاز أن يرتفع الاضطراب ولا يرتفع حكمه جاز أن يحدث الاضرار ولا يحدث حكمه وهذا خلاف القرآن و (قال الشيخ إبي) فيها وضعه بخطه لا أعده مع منه إن مر المضطر بتمر أو زرع لم أر بأساً أن يأكل ما برده به جوعه ويرد قيمته ولا أرى لصاحبه منعه فضلاً عنه وخفت أن يكون أمان على قتله إذا خاف عليه بالتمتع الموت (قال الشيخ إبي) رحمه الله : ولو وجد المضطر ميتة وصيداً وهو محرم أكل الميتة ولو قيل يأكل الصيد ويتعدى كان مذهبا (قال الزنى) رحمه الله الصيد محرم لغريمه وهو الإحرام ومباح لغريم محرم والميتة محرمة لعينها لا لغريمها على كل حلال وحرام فهي أغلظ تحريماً فإحياء نفسه بترك الأغلظ وتناول الأيسر أولى به من ركوب الأغلظ والله التوفيق . وخالف الشافعي والمذني والسكوفي في الانتفاع بشعر الخنزير وفي صرف الميتة وشعرها فقال لا ينتفع بشيء من ذلك .

كتاب السبق والري

(قال الشيخ إبي) رحمه الله : أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر » (قال الشيخ إبي) رحمه الله : الحف الإبل والحافر والحيل والنصل كل نصل من سهم أو نشابة والأسباق ثلاثة سبق يعطيه الوالي أو غير الوالي من ماله وذلك أن يسبق بين الخيل إلى غاية فيجعل للسابق شيئا معلوما وإن شاء جعل للعصلي والثالث والرابع فهذا حلال لمن جعل له ليست فيه علة وإثاني يجمع وجهين وذلك مثل الرجلين يريدان أن يستبقا بفرسيهما ولا يريد كل واحد منهما أن يسبق صاحبه ويخرجان سبقتين فلا يجوز إلا بالتحلل وهو أن يجعل بينهما فرسا ولا يجوز حتى يكون فرساً كقضا للفرسين لا بأمان أن يسبقهما ويخرج كل واحد منهما ما تراضيا عليه يتواضعا على يدي رجل يتقان به أو يضمناؤه ويجري بينهما التحلل فإن سبقهما كان السبقان له وإن سبق أحدهما التحلل أحرز السابق ماله وأخذ سبق صاحبه وإن أتيا مستويين لم يأخذ أحدهما من صاحبه شيئا والسبق أن يسبق أحدهما صاحبه وأقل السابق أن يسبق بالهادي أو بعضه أو السكند أو بعضه وسواء أوكلا مائة وأدخلوا بينهم محلا فكذلك وإن أتيا أن يسبق أحدهما صاحبه فإن سبقه صاحبه أخذ السابق وإن سبق صاحبه أحرز سبقه ولا يجوز السابق إلا أن تكون الغاية التي يخرجان منها وينتهيان إليها واحدة والنضال فيما بين الرماة كذلك في السابق والعلل يجوز في كل واحد منهما ما يجوز في الآخر ثم يتفرعان فإذا اختلفت غلظتهما اختلفا فإذا سبق أحدهما صاحبه وجعل بينهما فرعا معلوما فبما أن يشترطا محاطة أو مبادرة فإن اشترطا محاطة فكلما أصاب أحدهما وأصاب الآخر بمثابة أسقطا العددين ولا شيء لواحد منهما ويستأنفان وإن أصاب أقل من صاحبه حط مثله حتى يخلص له فضل العدد الذي شرط فينضله به ويستحق سبقه يكون ملكا له بقضى به عليه كالدين يلزمه إن شاء أطعم أصحابه وإن شاء تموله وإن أخذ به رهنا أو ضمينا فبما أن لا يجوز السابق إلا معلوما كما لا يجوز في البيوع ولو اشترط أن يطعم أصحابه كان فاسدا وقد رأيت من الرماة من يقول صاحب السابق أولى أن يبدأ والمسبق لهما بيدي* أيهما شاء ولا يجوز في القياس عندى إلا أن يتشارطا وأيهما بدأ من وجه بدأ صاحبه من الآخر

ورمى البادى* بسهم ثم الآخر بسهم حتى يتفدا نبلهما وإذا عرق أحدهما وخرج السهم من يديه فلم يبلغ العرض كان له أن يعود به من قبل العارض وكذلك لو انقطع وتره أو انكسرت قوسه فلم يبلغ العرض أو عرض دونه دابة أو إنسان فأصابه أو عرض له في يديه ما لا يمر السهم معه كان له أن يعود فأما إن جاز السهم أو أجاز من وراء الناس فهذا سوء رمى ليس بهارض غلب عليه فلا يرد إليه وإذا كان رميهما مبادرة فبلغ تسعة عشر من عشرين رمى صاحبه بالسهم الذى يرأسه ثم رمى البادى* فإن أصاب سهمه ذلك فليج عليه وإن لم يرم الآخر بالسهم لأن المبادرة أن يفوت أحدهما الآخر وليس كالحاطة (قال المزني) رحمه الله : هذا عندى غلط لا يخله حتى يرمى صاحبه بمنسله (قال الشافعي) رحمه الله : وإذا تشارطا الحواسق لم يحسب خاسقا حتى يخرق الجلد بنصله ولو تشارطا المصيب فمن أصاب الشئ ولم يخرقه حسب له لأنه مصيب وإذا اشتراطا الحواسق والشئ ملصق بالهدف فأصاب ثم رجع فرعم الرامى أنه خسق ثم رجع لعلظقيه من حصاة وغيرها وزعم المصاب عليه أنه لم يخسق وأنه إنما قرع ثم رجع فالقول قوله مع يمينه إلا أن تقوم بينة فيؤخذ بها وإن كان الشئ بالياً فأصاب موضع الخرق فغاب في الهدف فهو مصيب وإن أصاب طرف الشئ فخرقه ففيها قولان . أحدهما أنه لا يحسب له خاسقا إلا أن يكون بقى عليه من الشئ طعة أو خيط أو جلد أو شئ من الشئ يحيط بالسهم ويسمى بذلك خاسقا وقيل بثبوته وكثيره سواء (قال) ولا يعرف الناس إذا وجهوا بأن يقال خاسق إلا ما أحاط به المحسوق فيه ويقال للآخر خاتم لا خاسق والقول الآخر أن يكون الحاسق قد يقع بالاسم على ما أوهه الصحيح فخرقه فإذا خرق منه شيئا قل أو أكثر ببعض الصل سمي خاسقا لأن الحسق الثقب وهذا قد ثقب وإن خرق قال وإذا وقع في خرق وثبت في الهدف كان خاسقا والشئ أضعف من الهدف ولو كان الشئ منصوبا فخرق منه كان عندى خاسقا ومن الرماة من لا يحسبه إذا لم يثبت فيه قال فإن أصاب بالقنح لم يحسب إلا ما أصاب بالنصل ولو أرسله مفارقا للشئ فهبت ريح فصرفته أو مقصرا فأسرعت به فأصاب حسب مصيبا ولا حكم للريح ولو كان دون الشئ شئ فمتهكه السهم ثم مر بمحوته حتى يصيب كان مصيبا ، ولو أصاب الشئ ثم سقط بعد ثبوته حسب وهذا كترع إنسان إياه ولا بأس أن يناضل أهل النشاب أهل العربية وأهل الحسبان لأن كلهما نصل ، وكذلك القسي الدونانية والمهندبة وكل قوس يرمى عنها بسهم ذى نصل ولا يجوز أن ينتضل رجلان وفي يدي أحدهما من النبل أكثر مما في يدي الآخر ولا على أن يحسب خاسقه خاسقين والآخر خاسق ولا على أن لأحدهما خاسقا ثابتا لم يرم به وبحسب له مع خواصفه ولا على أن يطرح من خواصفه خاسقا ولا على أن خاسق أحدهما خاسقان ولا أن أحدهما يرمى من عرض والآخر من أقرب منه إلا في عرض واحد وعدد واحد ولا على أن يرمى بقوس أو نبل بأعيانها إن تغيرت لم يبدلها ومن الرماة من زعم أنها إذا سميا قرعا يستبقان إليه فصارا على السواء أو بينهما زيادة سهم كان المسبق أن يزيد في عدد القرع ماشاء ومنهم من زعم أنه ليس له أن يزيد في عدد القرع ما لم يكونا سواء ومنهم من زعم أنه ليس له يزيد بغير رضا المسبق (قال المزني) رحمه الله : وهذا أشبه بقوله كما لم يكن سبقهما في الحيل ولا في الرمي ولا في الابتداء إلا باجتماعهما على غاية واحدة فكذلك في القياس لا يجوز لأحدهما أن يزيد إلا باجتماعهما على زيادة واحد وبالله التوفيق (قال الشافعي) ولا يجوز أن يقول أحدهما لصاحبه إن أصبت بهذا السهم فقد فضلتك إلا أن يجعل رجل له سبقا إن أصاب به وإن قال ارم عشرة أرضاق فإن كان صوابك أكثر فلك كذا لم يجوز أن يناضل نفسه وإذا رمى بسهم فانسكسر فإن أصاب بالنصل كان له خاسقا وإن أصاب بالقنح لم يكن خاسقا ولو انقطع باثنين فأصاب بهما جميعا حسب الذى فيه النصل وإن كان في الشئ نبل فأصاب سهمه فوق سهم في الشئ لم يحسب

ورد عليه ورمى به لأنه عارض دون الشن وإذا أراد المتبقي أن يجلس ولا يرمى والمسبق فضل أو لا فضل له فسواء وقد يكون له الفضل فيفضل ويكون عليه الفضل وينضل والرماة يخلفون في ذلك فهم من يحمل له أن يجلس ما لم ينضل ومنهم من يقول ليس له أن يجلس إلا من عذر وأحسبه إن مرض مرضا يضر بالرمى أو بصيبة إحدى يديه علة تمنعه من ذلك كان له أن يجلس ويلزمهم أن يقولوا إذا تراضيا على أصل الرمي الأول قال ولا يجوز أن يسبقه على أن يبعد عليه وإن سبقه على أن يرمى بالعريية لم يكن له أن يرمى بالفارسية لأن معروفاً أن النضوب عن الفارسية أكثر منه عن العريية قال وإن سبقه ولم يسم الغرض كرهه فإن سميها كرهت أن يرميه أو يخفزه وقد أجاز الرماة للمسبق أن يراميه رشقا وأكثر في المائتين ومن أجاز هذا أجاز في الرقعة وفي أكثر من ثلاثة قال ولا بأس أن يشترط أن يرمي أرشافا معلومة كل يوم من أوله إلى آخره فلا يفترقا حتى يفرغا منها إلا من عذر مرض أو عاصف من الريح ومن اعتلت أداته أبدل مكان قوسه ونبله ووتره وأن طول أحدهما بالإرسال الناس أن تبرد يد الرامي أو ينسى حسن صنيعه في السهم الذي رماه فأصاب أو أخطأ فليستعقب من طريق الخطأ فقال لم أنو هذا لم يكن ذلك له وقيل له ارم كما ترمى الناس لا معجلا عن الثبوت في مقامك ونزعك وإرسالك ولا مبطلا لإدخال الضرر بالحبس على صاحبك قال ولو كان الرامي يبطل السلام والحبس قيل له لا تطل ولا تعجل عما يفهم والبدئي أن يقف في أي مقام شاء ثم للآخر من الغرض الآخر أي مقام شاء وإذا اقتسموا ثلاثة وثلاثة فلا يجوز أن يفتعروا وليقتسموا قبا معروفا ولا يجوز أن يقول أحد الرجلين أختار على أن أسبق ولا على أن أسبق ولا على أن يفتعرا فأيهما أخرجت قرعته سبقه صاحبه لأن هذا مخاطرة وإذا حضر الغريب أهل الغرض قسموه فقال من معه كتنا نراه راميا أو من يرمى عليه كتنا نراه غير رام وهو من الرماة فحكمه حكم من عرفوه وإذا قال لصاحبه اطرح فضلك على أن أعطيك به شيئا لم يجوز إلا بأن ينفاسخا ثم يستأنفا سبقا جديدا قال ولو شرطوا أن يكون فلان مقدما وفلان معه وفلان ثان كان السبق مفسوخا واسلك حزب أن يقدموا من شاءوا ويقدم الآخرون كذلك وإذا كان البدء لأحد المتنازعين قبل البدء عليه فأصاب أو أخطأ رد ذلك الصم عليه والصلاة جائزة في المضربة والأصابع إذا كان جلداهما ذكيا عما يؤكل لحمه أو مديروغا من جلد ما لا يؤكل لحمه ما عدا كلبا أو خنزيرا فإن ذلك لا يطهر بالمدباغ غير أني أكرهه لعني واحد وإن أمره أن يفضى ببطون كفيه إلى الأرض ولا بأس أن يصلى متسك القوس والقرن إلا أن يتحركا عليه حركة تشمله فأكرهه ونجونه .

مختصر الأيمان والنذور وما دخل فيهما

من الجامع من كتاب الصيام ومن الإملاء ومن مسائل شتى سمعتها لفظا

(قال الشافعي) رحمه الله : من حلف بالله أو باسم من أسماء الله فعتث فعله الكفارة ومن حلف بغير الله لم يمين مكروهة وأخشى أن تكون معصية لأن النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر يخاف بأبيه فقال عليه السلام « ألا إن الله ينهاكم أن تخلفوا بأبائكم » فقال عمر والله ما حلفت بها بعد ذا كرا ولا آتوا (قال الشافعي) رحمه الله : وأكره الأيمان على كل حال إلا فيما كان لله عز وجل طاعة ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فالاختيار أن يأني الذي هو خير ويكفر لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ومن قال : والله لقد كان كذا ولم يكن أنتم

وكفر واحتج بقول الله تعالى « ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى » زلت في رجل حلف لا يرفع رجلا فأمره الله أن ينفعه ويقول الله جل ثناؤه في الظهار « وإنهم ليقولون منكرا من القول وزورا » ثم جعل فيه الكفارة ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « فلبأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » فقد أمره بالحنث عامدا وبالتكفير ودل إجماعهم أن من حلق في الإحرام عمدا أو خطأ أو قتل سيذا عمدا أو خطأ في الكفارة سواء على أن الحلف بالله وقتل المؤمن عمدا أو خطأ في الكفارة سواء (قال الشيخ ابن تيمية) وإن قال أقسمت بالله فإن كان يميني حلفت قديما فليست بيمين حادثة وإن أراد بها يميني فهي يمين وإن قال أقسم بالله فليس بيمين فإن قال أقسم بالله فإن أراد بها يميني فهي يمين وإن أراد بها موعدا فليست بيمين كقوله سأحلف (قال المزني) رحمه الله وفي الإملاء هي يمين ، وإن قال لعمر الله فإن لم يرد بها يمين فليست بيمين ، ولو قال وحق الله أو وعظمته أو وجلال الله أو وقدره الله فذلك كله يمين نوى بها يمين أو لا نية له وإن لم يرد يمين فليست بيمين لأنه يحتمل أن يقول وحق الله واجب وقدره الله ماضية لا أنه يمين ، ولو قال بالله أو تالله فهي يمين نوى أو لم ينو . وقال في الإملاء : تالله يمين وقال في القسمات ليست بيمين (قال المزني) رحمه الله : وقد حكى الله عز وجل يمين إبراهيم عليه السلام « وتالله لأكرهن » بعد أن تولوا مدبرين (قال المزني) رحمه الله : فإن قال الله لأفعلن فهذا ابتداء كلام لا يمين إلا أن ينوي بها فإن قال أشهد بالله فإن نوى اليمين فهي يمين وإن لم ينو يمين فليست بيمين لأنها تحتمل أشهد بأمر الله ولو قال أشهد بنوبه يمين لم يكن يمين ولو قال أعزم بالله ولا نية له لم يكن يمين لأن معناها أعزم بقدرته الله أو بوجه الله على كذا وإن أراد يمين فهي يمين ، ولو قال أسألك بالله أو أعزم عليك بالله لتفعلن فإن أراد المستعطف بها يمين فهي يمين وإن لم يرد بها شيئا فليست بيمين ، ولو قال على عهد الله وميثاقه فليست بيمين إلا أن ينوي يمين لأن الله عليه عهدا أن يؤدي فرائضه وكذلك ميثاق الله بذلك وأمانته .

باب الاستثناء في الأيمان

(قال الشيخ ابن تيمية) رحمه الله : ومن حلف بأمر يمين كانت ثم قال إن شاء الله موصولا بكلامه فقد استثنى والوصل أن يكون الكلام نسقا وإن كانت بينه سكتة كسكتة الرجل للتذكر أو العي أو التنفس أو انقطاع الصوت فهو استثناء والقطع أن يأخذ في كلام ليس من اليمين من أمر أو نهى أو غيره أو يسكت السكوت الذي يبين أنه قطع وقال لو قال في يمينه لأفعلن كذا لو قلت إلا أن يشاء فلان فإن شاء فلان لم يحث وإن مات أو غي عنا حتى مضى الوقت حنث (قال المزني) قال بخلافه في باب جامع الأيمان (قال الشيخ ابن تيمية) رحمه الله : ولو قال في يمينه لا أفعل كذا إن شاء فلان ففعل ولم يعرف شاء أو لم يشأ لم يحث .

باب لغو اليمين من هذا ومن اختلاف مالك والشافعي

(قال الشيخ ابن تيمية) رحمه الله : أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت « لغو اليمين قول الإنسان لا والله وبلى والله » (قال الشيخ ابن تيمية) رحمه الله : واللغو في لسان العرب الكلام غير المقود عليه وجنح اللغو هو الخطأ واللغو كما قالت عائشة والله أعلم . وذلك إذا كان على الججاج والغضب والعجلة وعقد اليمين أن يشبهها على الشيء بعينه .

باب الكفارة قبل الحنث وبعده

(قال الشيخ ابن) رحمه الله : ومن حلف على شيء وأزاد أن يحنث فأحب إلى لولم يكفر حتى يحنث فإن كفر قبل الحنث بغير الصيام أجزأه وإن صام لم يجزه لأننا نزع أن لله على العباد حقا في أمرهم وتسلط النبي صلى الله عليه وسلم من العباس صدقة عام قبل أن يدخل وأن المسلمين قدموا صدقة الفطر قبل أن يكون الفطر فجعلنا الحق في الأموال قياسا على هذا فأما الأعمال التي على الأبدان فلا تجزئ إلا بعد موافقتها كالصلاة والصوم .

باب من حلف بطلاق امرأته أن يتزوج عليها

(قال الشيخ ابن) رحمه الله ومن قال لامرأته أنت طالق إن تزوجت عليك فطلقها واحدة تملك الرجعة ثم تزوج عليها في العدة طلقت بالحنث وإن كانت بائنا لم يحنث فإن قال أنت طالق ثلاثا إن لم أتزوج عليك ولم يوقت فهو على الأبد لا يحنث حتى يموت أو تموت هي قبل أن يتزوج عليها وإن تزوج عليها من يشبهها أو لا يشبهها خرج من الحنث دخل بها أو لم يدخل بها وإن ماتت لم يرثها وإن مات ورثته في قول من يورث المبتوتة إذا وقع الطلاق في المرض (قال الزنى) قد قطع في غير هذا الكتاب أنها لا يرث (قال الزنى) وهو بالحق أولى لأن الله تبارك وتعالى ورثها منه بالمعنى الذي ورثه به منها فلما ارتفع ذلك المعنى فلم يرثها لم يجز أن ترثه .

باب الإطعام في الكفارة

في البلدان كلها ومن له أن يطعم وغيره

(قال الشيخ ابن) ويجزئ في كفارة اليمين مد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وإنما قلنا يجزئ هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بمرق فيه تمر فدفعه إلى رجل وأمره أن يطعمه ستين مسكينا والعرق فيما يقدر خمسة عشر ساعا وذلك ستون مدا فلكل مسكين مد في كل بلاد سواء ولا أرى أن يجزئ دراهم وإن كانت أكثر من قيمة الأمداد وما اقتات أهل البلدان من شيء أجزأهم منه مد ويجزئ أهل البادية مداقط (قال الزنى) رحمه الله أجاز الأقط ههنا ولم يجزه في الفطرة وإذا لم يكن لأهل بلاد قوت من طعام سوى اللحم أدوا مدا بما يقتات أقرب البلدان إليهم ويعطى الرجل الكفارة والركاة من لانتزمه النفقة عليه من قرابته وهم من عدا الولد والوالد والزوجة إذا كانوا أهل حاجة فهم أحق بها من غيرهم وإن كان ينفق عليهم تطوعا ولا يجزئه إلا أن يعطى حرا مسلما محتاجا ولو علم أنه أعطى غيرهم فعليه عندى أن يعيد ولا يطعم أقل من عشرة مساكين واحتج على من قال إن أطعم مسكينا واحدا مائة وعشرين مدا في ستين يوما أجزأه وإن كان في أقل من ستين لم يجزه فقال أراك جعلت واحدا ستين مسكينا فقد قال الله « وأشهدوا ذوى عدل منكم » فإن شهد اليوم شاهد بحق ثم عاد من الغد فشهد به فقد شهد بها مرتين فهو كشاهدين فإن قال لا يجوز لأن الله عز وجل ذكر العدد قبل وكذلك ذكر الله للمساكين العدد

(قال الشيخ ابن) رحمه الله ولو أطعم تسعة وكسا واحدا لم يجزه حتى يطعم عشرة كما قال الله عز وجل « أو كسوتهم » قال ولو كانت عليه كفارة ثلاثة أيمان مختلفة فأعتق وأطعم وكسا بنوى الكفارة ولا ينوى عن أيها العتق ولا الإطعام ولا الكسوة أجزأه وأيهما شاء أن يكون عتقا أو طعاما أو كسوة كان وإن لم يشأ فالثانية الأولى تجزئه قال ولا يجزئ كفارة حتى يقدم النية قبلها أو معها ولو كفر عنه رجل بأمره أجزأه وهذه كهيته إياها من ماله ودفه

إياها بأمره كقبض وكيله لميته لو وهبها له وكذلك إن قال أعتق عنى فولأوه للعتق عنه لأنه قد ملأه قبل العتق وكان عتقه مثل القبض كما لو اشتراه فلم يقبضه حتى أعتقه كان العتق كالقبض ولو أن رجلا كفر عن رجل بغير أمره فأطعم أو أعتق لم يجزه وكان هو العتق لمبدء فولأوه له وكذلك لو أعتق عن أبيه بعد الموت إذا لم يكن ذلك بوصية منهما ولو صام رجل عن رجل بأمره لم يجزه لأن الأبدان تمتد بعمل فلا يجزى أن يعمل غيرهما إلا الحج والعمرة للخبر الذى جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأن فيهما نفقة ولأن الله تبارك وتعالى إنما فرضهما على من وجد السبيل إليهما والسبيل بالمال ومن اشترى مائة أطعم أو كسا أجزته ولو نزهه عن ذلك كان أحب إلى ومن كان له مسكن لا يستغنى عنه هو وأهله وخادم أعطى من الكفارة والزكاة وإن كان في مسكنه فضل عن خادمه وأهله الفضل الذى يكون به غنيا لم يعط وإذا حثت موسرا ثم أعسر لم أر الصوم يجزى عنه وأمره احتياطا أن يصوم فإذا أيسر كفر وإنما أنظر فى هذا إلى الوقت الذى يحث فيه ولو حثت موسرا فأيسر أحببت له أن يكفر ولا يصوم وإن صام أجزأ عنه لأن حكمه حين حث حكم الصيام (قال المزنى) وقد قال فى الظاهر إن حكمه حين يكفر وقد قال فى جماعة العلماء إن تظاهر فلم يجز رقة أو أحدث فلم يجز ماء فلم يدخل فى الصلاة بالنيعم حتى وجد الرقة والماء إن فرضه العتق والوضوء وقوله فى جماعة العلماء أولى به من انفراده عنها قال ومن له أن يأخذ من الكفارة والزكاة فله أن يصوم وليس عليه أن يتصدق ولا يعتق فإن فعل أجزأه وإن كان غنيا وماله غائب عنه لم يكن له أن يكفر حتى يحضر ماله إلا بالإطعام أو الكسوة أو العتق .

باب ما يجزى من الكسوة فى الكفارة

(قال الشافعى) رحمه الله وأقل ما يجزى من الكسوة كل ما وقع عليه اسم كسوة من عمامة أو سراويل أو إزار أو مقبعة وغتير ذلك لرجل أو امرأة أو صبي ولو استدلل بما يجوز فيه الصلاة من الكسوة على كسوة المساكين لحاز أن يستدل بما يكفيه فى الشتاء والصيف أو فى السفر من الكسوة وقد أطلقه الله فهو مطلق .

باب ما يجوز فى عتق الكفارات وما لا يجوز

(قال الشافعى) رحمه الله ولا يجزى رقة فى كفارة ولا واجب إلا مؤمنة وأقل ما يقع عليه اسم الإيمان على الأصح أن يصف الإيمان إذا أمر بصفته ثم يكون بمؤمنا ويجزى فيه الصغير إذا كان أبواه مؤمنين أو أحدهما وولد الزنا وكل ذى نقص يعيب لا يضر بالعمل إضرارا بينا مثل العرج الخفيف والعمور والشلل فى الخصر ونحو ذلك ولا يجزى المقعد ولا الأعشى ولا الأمل الرجل ويجزى الأصم والحصى والمريض الذى ليس به مرض زمانة مثل الفالج والشل ولو اشترى من يعتق عليه لم يجزه ولا يعتق عليه إلا الودون والودودون ولو اشترى رقة بشرط يعتقها لم تجز عنه ويجزى المدبر ولا يجوز المسكاتب حتى يعجز فيعتق بعد العجز ويجزى العتق إلى سنين واحتج فى كتاب اليمين مع الشاهد على من أجاز عتق الذمى فى الكفارة بأن الله عز وجل لما ذكر رقة فى كفارة فقال مؤمنة ثم ذكر رقة أخرى فى كفارة كانت مؤمنة لأنهما مجتمعان فى أنهما كفارتان ولما رأينا ما فرض الله عز وجل على المسلمين فى أموالهم نقولا إلى المسلمين لم يجز أن يخرج من ماله فرضا عليه فيعتق به ذميا ويضع مؤمنا .

باب الصيام في كفارة الأيمان المتتابع وغيره

(قال الشافعي) رحمه الله كل من وجب عليه صوم ليس بشروط في كتاب الله أن يكون متتابعاً أجزاء متفرقة قياساً على قول الله جل ذكره « فعدة من أيام أخر » والعدة أن يأتي بعدد صوم لاوله وقال في كتاب الصيام إن صيام كفارة اليمين متتابع والله أعلم (قال المزني) رحمه الله هذا الزم له لأن الله عز وجل شرط صوم كفارة التظاهر متتابعاً وهذا صوم كفارة مثل كما احتج الشافعي بشرط الله عز وجل رقية القتل مؤمنة (قال المزني) فيعمل الشافعي رقية الظهار مثلها مؤمنة لأنها كفارة شبيهة بكفارة فكذلك الكفارة عن ذنب بالكفارة عن ذنب أشبه منها بقضاء رمضان الذي ليس بكفارة عن ذنب فتفهم قال وإذا كان الصوم متتابعاً فأفطر فيه الصائم أو الصائمة من عذر وغير عذر استأنفا الصيام إلا الحائض فإنها لاتستأنف وقال في التقديم المرض كالحيض وقد يرتفع الحيض بالحمل وغيره كما يرتفع المرض قال ولا صوم فيما لايجوز صومه تطوعاً مثل يوم الفطر والأضحية وأيام التشريق .

باب الوصية بكفارة الأيمان والزكاة

(قال الشافعي) رحمه الله من لزمه حق المساكين في زكاة أو كفارة يمين أو حج فذلك كله من رأس ماله يحاص به الغرماء فإن أوصى بأن يعق عنه في كفارة فإن حمل ثلثه العتق اعتق عنه فإن لم يحمله اثلاث أطعم عنه من رأس ماله .

باب كفارة يمين العبد بعد أن يعتق

(قال الشافعي) لايجزى العبد في الكفارة إلا الصوم لأنه لايملك مالا وليس له أن يصوم إلا بإذن مولاه إلا أن يكون مأثمه بإذنه ولو صام في أي حال أجزاء ولو حنث ثم أعق وكفر كفارة حر أجزاء لأنه حينئذ مالك ولو صام أجزاء لأن حكمه يوم حنث حكم الصيام (قال المزني) رحمه الله قد مضت الحجة أن الحنث يوم يكفر لا يوم يحنث كما قال إن حكمه في الصلاة حين يصلي كما يمكنه لاحق وجبت عليه (قال) ولو وجبت عليه ونصفه عبد ونصفه حر وكان في يديه مال لنفسه لم يجزئه الصوم وكان عليه أن يكفر بما في يديه لنفسه (قال المزني) رحمه الله إنما المال لنصفه الحر لا يملك منه النصف العبد شيئاً فكيف يكفر بالمال نصف عبد لا يملك منه شيئاً فأحق بقوله أنه كرجل موثر بنصف الكفارة فليس عليه إلا الصوم وبالله التوفيق .

باب جامع الأيمان

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان في دار فحلف أن لايسكنها أخذ في الخروج مكانه وإن تخلف ساعة يمكنه الخروج منها فلم يفعل حنث فيخرج بيده متحولاً ولا يضره أن يتردد على حمل متاع وإخراج أهله لأن ذلك ليس بسكنى ولو حلف أن لايسكنه وهو ساكن فإن أقام جميعاً ساعة يمكنه التحويل عنه حنث ولو كانا في بيتين ففعل بينهما حداً ولكل واحد من الحجرتين باب فليست هذه بمساكنة وإن كانا في دار واحدة والمساكنة أن يكونا في بيت أو بيتين حجرتهما واحدة ومدخلهما واحد وإذا افرق البيتان أو الحجرتان فليست بمساكنة إلا أن يكون

له نية فهو على ماوى ، فإن قيل ما الحجة في أن النقلة بيده دون متاعه وأهله وماله ؟ قيل أرايت إذا سافر أيكون من أهل السفر فيقصر ؟ أو أرايت لو انقطع إلى مكة بيده أيكون من حاضري المسجد الحرام الذين إن تمتعوا لم يكن عليهم دم ؟ فإذا قال نعم فإنما النقلة والحكم على البدن لاعلى مال وأهل وعيال ولو حلف لا يدخلها فرقى فوقها لم يحث حتى يدخل بيتا منها أو عرصتها ولو حلف لا يلبس ثوبا وهو لابس ولا يركب دابة وهو راكبها فإن نزع أو نزل مكانه وإلا حث وكذلك ما أشبهه وإن حلف لا يسكن بيتا وهو بدوى أو فروى ولا نية له فأى بيت من شعر أو آدم أو خيمة أو بيت من حجارة أو مدر أو ما وقع عليه اسم بيت سكنه حث وإن حلف أن لا يأكل طعاما اشتراه فلان فاشتراه فلان وآخر معه طعاما ولا نية له فأكل منه لم يحث ولو حلف لا يسكن دار فلان هذه بينهما فباعها فلان حث بأى وجه سكنها إن لم تكن له نية فإن كانت نيته ما كانت لفلان لم يحث إذا خرجت من ملكه ولو حلف لا يدخلها فأنهدمت حتى صارت طريقا لم يحث لأنها ليست بدار ، ولو حلف لا يدخل من باب هذه الدار في موضع فحول لم يحث إلا أن ينوي أن يدخلها فيحث ، ولو حلف لا يلبس ثوبا وهو رداء فقطعه قميصا أو التز به أو حلف لا يلبس سراويل فالتز به أو قميصا فارتدى به فهذا كله لبس يحث به إلا أن يكون له نية فلا يحث إلا على نيته ، ولو حلف لا يلبس ثوب رجل من عليه فوهبه له فباعه واشترى بثمنه ثوبا لبسه لم يحث إلا أن يلبس الذى حلف عليه بعينه وإنما انظر إلى مخرج اليمين ثم أحث صاحبها أو أبوه وذلك أن الأسباب متقدمة والأيمان بعدها محدثة قد يخرج على مثلها وعلى خلافها فأحثه على مخرج يمينه أرايت رجلا لو كان قال وهبت له مالى فحلف ليضربه أما يحث إن لم يضربه ؟ وليس يشبه سب ما قال ؟ قال ولو حلف أن لا يدخل بيت فلان فدخل بيتا يسكنه فلان بكراه لم يحث إلا بأن يكون نوى مسكن فلان فيحث ولو حمل فأدخل فيه لم يحث إلا أن يكون هو أمرهم بذلك تراخى أو لم يتراخ (قال الشافعى) رحمه الله : ولو قال نويت شهرا لم يقبل منه في الحكم إن حلف بالطلاق ودين فيما بينه وبين الله عز وجل ، ولو حلف لا يدخل على فلان بيتا فدخل على رجل غيره بيتا فوجد المحلوف عليه فيه لم يحث لأنه لم يدخل على ذلك وإن علم أنه في البيت فدخل عليه حث في قول من يحث على غير النية ولا يرفع الخطأ (قال المزنى) رحمه الله : قد سوى الشافعى في الحث بين من حلف ففعل عمدا أو خطأ (قال الشافعى) رحمه الله : ولو حلف لياكلن هذا الطعام غدا فهلك قبل غد لم يحث للإكراه قال الله جل وعز « من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان » فقلنا أن قول المكروه كما لم يكن في الحكم وعقلنا أن الإكراه هو أن يغلب بغير فعل منه فإذا تلف ما حلف عليه ليفعلن فيه شيئا بغير فعل منه فهو في أكثر من الإكراه ولو حلف ليقضيه حقه لوقت إلا أن يشاء أن يؤخره فمات قبل يشاء أن يؤخره أنه لاحقث عليه وكذلك لو قال إلا أن يشاء فلان فمات فلان الذى جعل المشيئة إليه (قال المزنى) هذا غلط ليس في موته ما يمنع إمكان بره وأصل قوله إن أمكنه البر فلم يفعل حتى فاته الإمكان أنه يحث وقد قال لو حلف لا يدخل الدار إلا بإذن فلان فمات الذى جعل الإذن إليه أنه إن دخلها حث (قال المزنى) وهذا وذاك سواء (قال الشافعى) رحمه الله : ولو حلف ليقضيه عند رأس الهلال أو إلى رأس الهلال ^(١) فرأى في الآية التى بهل

(١) قوله : فرأى في الليلة الخ كذا في أصله ولا معنى له وفي « الأم » فيمن حلف إلى رأس الشهر الخ أنه

يحث بفوات الليلة الأولى ويومها ، فقرر .

فيها الحلال حنث (قال المزني) رحمه الله وقد قال في الذي حلف ليضيه إلى رءوسه فبطل إن حانث لأنه حد (قال المزني) رحمه الله : هذا أصح كقوله إلى الليل فإذا جاء الليل حنث (قال الشافعي) ولو قال إلى حين فليس بمعلوم لأنه يقع على مدة الدنيا ويوم والغيبا أن يقال له الورع لك أن تقضيه قبل انقضاء يوم لأن الحين يقع عليه من حين حلفت ولا تحتك أبدا لأننا لا نعلم للحين غاية وكذلك زمان ودهر وأحقاب وكل كلمة مفردة ليس لها ظاهر يدل عليها ، ولو حلف لا يشترى فأمر غيره أو لا يطلق فجعل طلاقها إليها فطلقت أو لا يضرب عبده فأمر غيره فضربه لا يحنث إلا أن يكون نوى ذلك (قال الشافعي) ومن حلف لا يفعل فلين أو لا يكون أمران ، لم يحنث حتى يكونا جميعا وحتى يأكل كل الذي حلف أن لا يأكله ولو قال والله لا أشرب ماء هذه الأداة أو ماء هذا النهر لم يحنث حتى يشرب ماء الأداة كله ولا سبيل له إلى شرب ماء النهر كله ولو قال من ماء هذه الأداة أو من ماء هذا النهر حنث إن شرب شيئا من ذلك .

باب من حلف على غيره لا يفارقه حتى يستوفي حقه

(قال الشافعي) رحمه الله : من حلف على غيره لا يفارقه حتى يستوفي حقه ففر منه لم يحنث لأنه لم يفارقه ولو قال لا أتفرق أنا وأنت حنث ، ولو أفلس قبل أن يفارقه أو استوفى حقه فيما يرى فوجد في ديناره زجاجا أو نحاسا حنث في قول من لا بطرح الغلبة والخطأ عن الناس لأن هذا لم يعمده (قال) ولو أخذ بحقه عرضا فإن كان قيمة حقه لم يحنث وإن كان أقل حنث إلا أن ينوي حتى لا يبق عليك من حق شيء فلا يحنث (قال المزني) رحمه الله : ليس للقيمة معنى لأن يمينه إن كانت على عين الحق لم يبر إلا بعينه وإن كانت على البراءة فقد برى والعرض غير الحق سوى أو لم يسو (قال الشافعي) رحمه الله : حد الفراق أن يتفرقا عن مقامهما الذي كانا فيه أو مجلسهما (قال) ولو حلف ليضيه حقه غدا فقضاه اليوم حنث لأن قضاءه غدا غير قضائه اليوم فإن كانت نيته أن لا يخرج غدا حتى أقضيك حقلك فقد بر وهكذا لو وهبه له رب الحق حنث إلا أن يكون نوى أن لا يبق على غدا من حقلك شيء .

باب من حلف على امرأته لا يخرج إلا بإذنه

(قال الشافعي) من قال لامرأته أنت طالق إن خرجت إلا بإذني أو حتى آذن لك فهذا على مرة واحدة وإذا خرجت بإذنه فقد بر ولو لا يحنث ثانية إلا أن يقول كلما خرجت إلا بإذني فهذا على كل مرة ولو آذن لها واشهد على ذلك فخرجت لم يحنث لأنه قد آذن لها وإن لم تعلم كالأمر عليه حتى لرجل فغاب أو مات فجعله صاحب الحق في حل برى غير أني أحب له في الورع أو أحنث نفسه لأنها خرجت عاصية له عند نفسها وإن كان قد آذن لها .

باب من يعتق من مماليكه إذا حنث

أو حلف بعتق عبد فباعه ثم اشتراه وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله : من حلف بعتق مائة ملك وله أمهات وأولاد ومديرون وأشخاص من عبيد عتقوا عليه إلا المكاتب إلا أن ينويه لأن الظاهر أن المكاتب خارج من مملكته بمعنى ودخل فيه بمعنى وهو محمول بينه وبين أخذ ماله واستخدامه وأرض الجانية عليه ولا زكاة عليه في ماله ولا زكاة الفطر في رقيقه وليس كذا أم ولده ولا مديره ولو حلف بعتق عبده ليضربه غدا فباعه اليوم فلما مضى غدا اشتراه فلا يحنث لأن

الحث إذا وقع مرة لم يحث ثانية ولو قال لعبد أمت إن بعثك بباعه يبعاً ليس يبيع خيار فهو حر حين عقد البيع وإنما زعمته من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل التابعين بالخيار ما لم يتفرقا ، قال وتفرقهما بالأبدان فقال فكان لو أعظمه عتق فيعتق بالحث ولو قال إن زوجتك أو بعثك فأنت حر فزوجه أو باعه يباع فاسداً لم يحث

باب جامع الأيمان الثاني

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا حلف لا يأكل كل الروس فأكل روس الحيتان أو روس الطير أو روس شيء يخالفه روس النعم والإبل والبقر لم يحث من قبل أن الذي يعرف الناس إذا خوطبوا بأكل الروس إنما هي ما وصفنا إلا أن يكون بلاد لها صيد يكثر كما يكثر لحم الأنعام في السوق وتميز روسها فيحث في روسها وكذلك البيض وهو بيض الدجاج والأوز والنعام الذي يزابل بانضه حياً فأما بيض الحيتان فلا يكون هكذا ولو حلف لا يأكل لحماً حث بلحم الإبل والبقر والنعم والوحش والطير لأنه كله لحم ولا يحث في لحم الحيتان لأنه ليس بالأغلب ولو حلف أن لا يشرب سويقاً فأكله أو لا يأكل كل خبزاً فآثمه فشر به أو لا يشرب شيئاً فذلق بطنه لم يحث ولو حلف لا يأكل كل ممناً فأكله بالخبز أو بالعصيدة أو بالسويق حث لأن الممن لا يكون ما كولا إلا بغيره إلا أن يكون جاعداً فيقدر على أن يأكله جامداً مفرداً وإذا حلف لا يأكل هذه التمرة فوكت في تمر فإن أكله إلا ثمرة أو هلكت منه ثمرة لم يحث حتى يستيقن أنه أكلها والورع أن يحث نفسه وإذا حلف أن لا يأكل كل هذه الحطة فظعنها أو خبزها أو قلاها فجعلها سويقاً لم يحث لأنه لم يأكل ما وقع عليه اسم فتح ولو حلف لا يأكل كل لحماً فأكل شحاً ولاشعاً فأكل لحماً أو رطباً فأكل تمرأ أو تمرأ فأكل رطباً أو زبدافاً كل لبناً لم يحث لأن كل واحد منها غير صاحبه ولو حلف لا يأكم رجلاً ثم سلم على قوم والمخوف عليه فيهم لم يحث إلا أن ينويه ولو كتب إليه كتاباً أو أرسل إليه رسولا فالورع أن يحث ولا يبين ذلك لأن الرسول والكتاب غير الكلام (قال المزني) رحمه الله هذا عندي به وبالحق أولى قال الله جل ثناؤه « آيتك أن لاتكلم الناس ثلاث ليال سوياً » إلى قوله « بكرة وعشيا » فأفهمهم ما يقوم مقام الكلام ولم يتكلم وقد احتج الشافعي بأن الهجرة محرمة فوق ثلاث فلو كتب أو أرسل إليه وهو يقدر على كلامه لم يخرج هذا من الهجرة التي يائتم بها (قال المزني) رحمه الله فلو كان الكتاب كلاماً لمخرج به من الهجرة ففهم (قال الشافعي) رحمه الله ولو حلف لا يرى كذا إلا رفعه إلى قاض فراه فلم يمكنه رفعه إليه حتى مات ذلك القاضي لم يحث حتى يمكنه فيقرط وإن عزل فإن كانت نيته أن يرفعه إليه إن كان قاضياً فلا يجب رفعه إليه وإن لم يكن له نية خشيت أن يحث إن لم يرفعه إليه ولو حلف ماله مال وله عرض أو دين حث إلا أن يكون نوى غير ذلك فلا يحث (قال) ولو حلف لبضربن عبده مائة سوط فجمعها فضربه بها فإن كان يعيط العلم أنها ماسته كلها بر وإن أحاط أنها لم تمسسه كلها لم يبر وإن شك لم يحث في الحكم ويحث في الورع واحتج الشافعي بقول الله عز وجل « وخذ يدك ضغثاً فاضرب به ولا تمنح » وضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأشكال الدحل في الزنا وهذا شيء مجموع غير أنه إذا ضربه بها ماسته (قال المزني) رحمه الله هذا خلاف قوله لو حلف ليفعلن كذا لوقت إلا أن يشاء فلان فإن مات أو غي عنا حتى مضى الوقت حث (قال المزني) رحمه الله وكلاماً يبر به شك فكيف يحث في أحدهما ولا يحث في الآخر ؟ فقياس قوله عندي أن لا يحث بالشك (قال الشافعي) ولو لم يقل ضرباً شديداً فأشرب ضرب ضربه إياه لم يحث لأنه ضاربه ولو حلف لا يهب له هبة فتصدق عليه أو نخله أو أعمره فهو هبة

فإن أسكنه فإنما هي عارية لم يملكه إياها حتى شاء رجع فيها وكذلك إن حبس عليه ولو حلف أن لا يركب دابة العبد فركب دابة العبد لم يحنث لأنها ليست له إنما اسمها مضاف إليه (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال مالي في سبيل الله أو صدقة على معاني الأيمان فذهب عائشة رضى الله عنها وعدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وعطاء والقياس أن عليه كفارة يمين وقال من حنث في الشيء إلى بيت الله ففيه قولان أحدهما قول عطاء كفارة يمين ومذهبه أن أعمال البر لا تكون إلا ما فرض الله أو تبرأ براد به الله عز وجل (قال الشافعي) والتبرر أن يقول لله على إن شغاني أن أحج نذراً فأما إن لم أقضك حقتك فعلى الشيء إلى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لا معاني النذور (قال المزني) رحمه الله قد قطع بأنه قول عدد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس وقد قال في غير هذا الموضع لو قال لله على نذر حج إن شاء فلان فشاء لم يكن عليه شيء إنما النذر ما أريد به الله عز وجل ليس على معاني الملق والشأن غير الناذر .

باب النذور

(قال الشافعي) رحمه الله من نذر أن يمشى إلى بيت الله لزمه إن قدر على المشى وإن لم يقدر ركب وأهراق دماً احتياطاً من قبل أنه إذا لم يطق شيئاً سقط عنه ولا يمتنع أحد إلى بيت الله إلا أن يكون حاجاً أو معتمراً وإذا نذر الحج ماشياً مشى حتى يحل له النساء ثم يركب وإذا نذر أن يعتمر ماشياً مشى حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر ولو فاتته الحج حل ماشياً وعليه حج قابل ماشياً ولو قال على أن أمتى لم يكن عليه الشيء حتى يكون براً فإن لم ينو شيئاً فلا شيء عليه لأنه ليس في المشى إلى غير مواضع التبرر بر وذلك مثل المسجد الحرام وأحب لو نذر إلى مسجد المدينة أو إلى بيت المقدس أن يمشى واحتج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى » ولا يبين لي أن يجب كما يبين لي أن واجبا المشى إلى بيت الله وذلك أن البر باتيان بيت الله عز وجل فرض والبر باتيان هذين نافلاً ولو نذر أن يمشى إلى مسجد مصر لم يجب عليه ولو نذر أن ينحر بمكة لم يجزئه بغيرها ولو نذر أن ينحره بغيرها لم يجزئه إلا حيث نذر لأنه وجب لساكين ذلك البلد وإذا نذر أن يأتي إلى موضع من الحرم ماشياً أو راكباً فعليه أن يأتي الحرم حاجاً أو معتمراً ولو نذر أن يأتي عرفة أو مرا أو منى أو قريباً من الحرم لم يلزمه ولو نذر أن يهدي متاعاً لم يجزئه إلا أن يتصدق به على مساكين الحرم فإن كانت نيته أن يملقه سترأ على البيت أو يجعله في طيب البيت حيث نواه وإذا نذر أن يهدي مالا يحمل من الأرضين والدور باع ذلك وأهدى منه ومن نذر بدنة لم يجزئه إلا ثنية أو ثنية وأخصى يجزى وإذا لم يجد بدنة بقره ثنية فإن لم يجد فسبع من الغنم تجزى ضحايها وإن كانت نيته على بدنة من الإبل لم يجزئه من البقر والغنم إلا بقرتها ولو نذر عدد صامه متفرقا أو متتابعاً ولو نذر صيام سنة بعينها صامها إلا رمضان فإنه يصومه لرمضان ويوم الفطر والأضحية وأيام التشريق ولا قضاء عليه فيها وإن نذر سنة بغير عينها قضى هذه الأيام كلها وإن قال لله على أن أحج عامي هذا فحال بينه وبينه عدو أو سلطان فلا قضاء عليه وإن حدث به مرض أو خطأ عدد أو نسيان أو توان قضاء ولو قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم ليلا فلا صوم عليه وأحب لو صام صبيحته ولو قدم نهاراً هو فيه صائم تطوعاً كان عليه قضاؤه لأنه نذر وقد يحتمل القياس أن

لا يكون عليه القضاء من قبل أنه لا يصلح بأن يكون فيه صائماً عن نذره (قال المزني) يعني أنه لا صوم لنذره إلا بنية قبل الفجر ولم يكن له سبيل إلى أن يعلم أن عليه صوماً إلا بعد مقدمه (قال المزني) قضاءه عندى أولى به (قال المزني) وكذلك الحج إذا أمكنه قبل موته فرض الله عز وجل صوم شهر رمضان بعينه فلم يسقط بعجزه عنه بمرضه (قال المزني) رحمه الله قال الله « فعدة من أيام أخر » واجمعوا أنه لو أغمى عليه الشهر كله فلم يعقل فيه أن عليه قضاء والنذر عنده واجب ففضاؤه إذا أمكنه وإن ذهب وقته واجب وقد قطع بهذا القول في موضع آخر

(قال الشافعي) ولو أصبح فيه صائماً من نذر غير هذا أحببت أن يعود لصومه لنذره ويعود لصومه لقدم فلان ولو نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبداً فقدم يوم الاثنين عليه أن يصوم كل اثنين يستقبله إلا أن يكون يوم فطر أو أضحى أو تبرق أو فلا يصومه ولا يقضيه وقال في كتاب الصوم عليه القضاء (قال المزني) رحمه الله لأفشاء أشبه بقوله لأنها ليست بوقت لصوم عنده لغرض ولا لغيرة وإن نذر صوماً نذر معصية وكذلك لا يقضى نذر معصية (قال الشافعي) ولو وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما وقضى كل اثنين فيهما ولا يشبه شهر رمضان لأن هذا شيء أدخله على نفسه بعد ما وجب عليه صوم الاثنين وشهر رمضان أوجب الله عليه لا شيء أدخله على نفسه ولو كان الناذر امرأة ففى كالرجل وتقضى كل ما مر عليها من حبضها ولو قالت لله على أن أصوم أياماً حيضى فلا يلزمها شيء لأنها نذرت معصية (قال المزني) رحمه الله هذا يدل على أن لا يقضى نذر معصية

(قال الشافعي) رحمه الله عليه وإذا نذر الرجل صوماً أو صلاة ولم ينبو عدداً فأقل ما يلزمه من الصلاة ركعتان ومن الصوم يوم ولو نذر عتق رقبة فأى رقبة اعتق أجزاء ولو قال رجل لآخر يميني في يمينك فحلف فاليمين على الخالف دون صاحبه (قال المزني) رحمه الله فقلت له فإن قال يميني في يمينك بالطلاق فحلف أعليه شيء ؟ فقال لا يمين إلا على الخالف دون صاحبه (قال المزني) رحمه الله قال لى على بن معبد في المثنى كفارة يمين عن زيد وابن عمر وحفصة وميمون بن مهران والقاسم بن محمد والحسن وعبد الله بن عمر الجوزي ورواية عن محمد بن الحسن والحسن وقال سعيد ابن المسيب لا كفارة عليه أصلاً وعطاء وشريك وسمعت يقول ذلك وذكر عن اللبث كفارة يمين في ذلك كله إلا سعيد فإنه قال لا كفارة (قال المزني) حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان بن عيينة عن منصور بن عبد الرحمن الجعفي عن أمه صفية بنت شيبة أن ابن عم لها جعل ماله في سبيل الله أو في رواج السكبة فقالت قالت عائشة هي يمين يكفرها ما يكفر اليمين قال حدثنا ابن أبي رواد عن المثنى بن الصليح عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال فيمن جعل ماله في سبيل الله يمين يكفرها ما يكفر اليمين قال الحميدي وسمعت الشافعي وسفيان يفتيان به . قال الحميدي وهو قولى .

كتاب أدب القاضى

(قال الشافعى) أحب أن يقضى القاضى فى موضع بارز للناس لا يكون دونه حجاب وأن يكون فى غير المسجد لكثرة العاشية والشامة بين الحضور فى أرفق الأماكن به وأحرها أن لا تسرع ملاله فيه وأنا إقامة الحد فى المسجد أكره (قال الشافعى) ومعقول فى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يحكم الحاكم ولا يقضى القاضى بين اثنين وهو غضبان » أنه أراد أن يكون القاضى حين يحكم فى حال لا يتغير فيها خلقه ولا عقله والحاكم أعلم بنفسه فأى حال أنت عليه تغير فيها عقله أو خلقه انبغى له أن لا يقضى حتى يذهب وأى حال صار إليه فيها سكون الطبيعة واجتماع العقل حكم وإن غيره مرض أو حزن أو فرح أو جوع أو ناس أو ملالة ترك وأكره له البيع والشراء خوف الهابة بالزيادة ويتولاه له غيره (قال) ولا أحب أن يتخلف عن الويلة إما أن يحجب كلا وإما أن يترك كلا ويعتذر ويسألهم التحليل ويعود المرضى ويشهد الجناز ويأتى مقدم الغائب وإذا بان له من أحد الخصمين لد نهاء فإن عاد زجره ولا عيبه ولا يضربه إلا أن يكون فى ذلك ما يستوجبه ويشاور قال الله عز وجل « وأمرهم شورى بينهم » وقال لنبى صلى الله عليه وسلم « وشاورهم فى الأمر » قال الحسن إن كان النبي صلى الله عليه وسلم عن مشاورتهم لغنيا ولكنه أراد أن يستن بذلك الحكم بعده ولا يشاور إذا نزل به المشكل إلا عاى بالكتاب والسنة والآثار وأقاويل الناس والقياس ولسان العرب ولا يقبل وإن كان أعلم منه حتى يعلم كمله أن ذلك لازم له من حيث لم تختلف الرواية فيه أو بدلالة عليه أو أنه لا يحتمل وجهاً أظهر منه (قال الشافعى) رحمه الله : فأما أن يقاذه فلم يعمل الله ذلك لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويجمع المختلفين لأنه أشد لتقصيه وليكشف بعضهم على بعض وإن لم يكن فى عقله ما إذا عقل القياس عقله وإذا سمع الاختلاف مبره فلا ينبغي أن يقضى ولا لأحد أن يستقصيه ولا يجوز له أن يستحسن بغير قياس ولو جاز ذلك لجاز أن يشرع فى الدين والقياس قياسان أحدهما أن يكون فى معنى الأصل فذلك الذى لا يحل لأحد خلافه والآخر أن يشبه الشيء من أصل وشبه الشيء من أصل غيره فيشبهه هذا بهذا الأصل ويشبهه الآخر بأصل غيره وموضع الصواب فى ذلك عندنا أن ينظر فإن أشبهه أحدهما فى خصتين والآخر فى خصلة الحق بالذى أشبهه فى الخصتين قال الله عز وجل فى داود وسليان « ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما » قال الحسن لولا هذه الآية لرأيت أن الأحكام قد هلكوا ولكن الله حمد هذا لصوابه وأتى على هذا اجتهاده وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » (قال الشافعى) فأخبره أنه يناب على أحدهما أكثر مما يناب على الآخر فلا يكون الثواب فيما لا يوسع ولا فى الخطأ الموضوع (قال الزنى) رحمه الله : أنا أعرف أن الشافعى قال لا يؤجر على الخطأ وإنما يؤجر على قصد الصواب وهذا عندى هو الحق (قال الشافعى) رحمه الله : من اجتهد من الحكماء قضى باجتهاده ثم رأى أن اجتهاده خطأ أو ورد على قاض غيره فسواء فما خالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو ما فى معنى هذا رده وإن كان يحتمل ما ذهب إليه ويحتمل غيره لم يردو وحكم فيما استأنف بالذى هو الصواب عنده وليس على القاضى أن يتبع حكم من قبله وإن تظلم بحكمه عليه ممن قبله نظر فيه فرده أو أنفذه على ما وصفت . وإذا تخاكم إليه أنجمى لا يعرف لسانه لم تقبل الترجمة عنه إلا بعدلين يعرفان لسانه وإذا شهد الشهود عند القاضى كتب حلية

كل رجل وردع في نسبة إن كان له أو ولاية إن كانت له وسأله عن صناعته وكنيته إن كانت له وعن مسكنه وعن موضع بيعته ومصلاه (قال الشيخ الثاني) رحمه الله : وأحب إذا لم يكن له مدة عقول أن يفرقهم ثم يسأل كل واحد منهم على حدته عن شهادته واليوم الذي شهد فيه والموضع ومن فيه يستدل على عودة إن كانت في شهادته وإن جمعا الحال الحسنة والعقل لم يفعل بهم ذلك وأحب أن يكون أصحاب مسائله جامعين للعفاف والطعمة والأفئس وأفرى المقول برآء من الشجاء بينهم وبين الناس أو الحليف عليهم أو الحليف على أحد بأن يكونوا من أهل الأهواء والعصبية أو الماطلة للناس وأن يكونوا جامعين للأمانة في أديانهم لا يفتنون بأن يسألوا الرجل عن عدوه فيخفي حسنا ويقول فيها فيكون جرحا ويسأله عن صديقه فيخفي قبيحا ويقول حسنا فيكون تعديلا ويحرص على أن لا يعرف له صاحب مسألة فيضال له وأن يكتب لأصحاب المسائل صفات الشهود على ما وصفنا وأسماء من شهد له وشهد عليه ومبلغ ما شهدوا فيه ثم لا يسألون أحداً حتى يخبروه بمن شهدوا له وعليه وبدر ما شهدوا فيه فإن المسئول قد يعرف ما لا يعرف الحاكم من أن يكون الشاهد عدوا للمشهود عليه أو شريكاً فيما شهد فيه وتطيب نفسه على تعديله في اليسير ويقف في الكثير ولا يقبل المسألة عنه ولا تعديله ولا تجرعه إلا من اثنين ويغني عن كل واحد منهما أسماء من دفع إلى الآخر لتتفق مسائلتهما أو تختلف فإن اتفقت بالتعديل أو التجريح قبلها وإن اختلفت أعادها مع غيرها وإن عدل رجل بشاهدين وجرح بآخرين كان الجرح أولى لأن التعديل على الظاهر والجرح على الباطن ولا يقبل الجرح إلا بالماعية أو بالسمع ولا يقبله من فقيه دين عاقل إلا بأن يقفه على ما يجرحه به فإن الناس يتباينون في الأهواء فيشهد بعضهم على بعض بالكفر والفسق بالتأويل وهو بالجرح عندهم أولى وأكثر من ينسب إلى أن تجوز شهادته بغيا حتى يعد اليسير الذي لا يكون جرحاً جرحاً ولا يقبل التعديل إلا بأن يقول عدل عليّ ولي ثم لا يقبل حق يسأله عن معرفته به فإن كانت باطنة متقدمة وإلا لم يقبل ذلك منه ويسأل عن جهل عدله سرا فإذا عدل سأل عن تعديله علانية ليعلم أن المعدل سرا هو هذا لا يوافق اسم اسم ولا نسب نسباً ولا يفتني أن يتخذ كتاباً حتى يجمع أن يكون عدلاً عاقلاً ويحرص أن يكون فقيهاً لا يؤتى من جهالة نرها بعيداً من الطبع . والقاسم في صفة الكاتب عالم بالحساب لا يخدع (قال الشيخ الثاني) ويتولى القاضي ضم الشهادات ورفعها لا يغيب ذلك عنه ويرفعها في قطر وبضم الشهادات وحجج الرجلين في مكان واحد مترجمة بأسمائهم والشهر الذي كانت فيه ليكون أعرّف له إذا طلبها فإذا مضت سنة عزلها وكتب خصوم سنة كذا حتى تكون كل سنة مفروزة وكل شهر مفروزا ولا يفتح المواضع التي فيها تلك الشهادات إلا بعد نظره إلى خاتمه أو علامته وأن يترك في يده الشهود له نسخة تلك الشهادات ولا يختمها ولا يقبل من ذلك ولا مما وجد في ديوانه إلا ما حفظ لأنه قد يطرح في الديوان وبشبه الخط الخط ولو شهد عنده شهود أنه حكم بحكم فلا يبطله ولا يحقه إذا لم يذكره وإن شهدوا عند غيره أجازوه لأنه لا يعرف منه ما يعرف من نفسه فإن علم غيره أنه أسكروه فلا يفتني أن يقبله .

كتاب قاض إلى قاض

(قال الشافعي) رحمه الله : ويقبل كل كتاب لقاض عدل ولا يقبله إلا بعدلين وحتى يفتحه ويقرأ عليها فيشهد أن القاضى أشهدهما على ما فيه وأنه قرأه بحضورهما أو قرئ عليهما وقال اشهدا أن هذا كتابى إلى فلان (قال) وينبغي أن يأمرهم بنسخه كتابة في أيديهم ويوقعوا شهاداتهم فيه فإن انكسر خاتمه أو انغصى كتابه شهدوا بعلمهم عليه فإن مات الكاتب أو عزل لم يمنع ذلك قبوله وتقبله كما تقبل حكمه ولو ترك أن يكتب اسمه في العنوان وقطع الشهود بأنه كتابه قبله وإن أنكر المكتوب عليه لم يأخذه به حتى تقوم بينة بأنه هو فإذا رفع في نسبه قامت عليه بينة بهذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة أخذ بذلك الحق وإن وافق الاسم والقبيلة والنسب والصناعة فأنكر المكتوب عليه لم يقض عليه حتى يبان بشئ لا يوافقه فيه غيره وكتاب القاضى إلى الخليفة والخليفة إلى القاضى والقاضى إلى الأمير والأمير إلى القاضى سواء لا يقبل إلا كما وصفت من كتاب القاضى إلى القاضى .

باب القسام

(قال الشافعي) رحمه الله وينبغي أن يعطى أجر القسام من بيت المال لأنهم حكم وإن لم يعطوا خلى بينهم وبين من طلب القسم واستأجرهم طالب القسم بما شاء قل أو أكثر فإن سموا على كل واحد في نصيبه شيئاً معلوماً فجاز وإن سموا على الكل فعلى قدر الأضواء وإذا تداعوا إلى القسم وأبى شركاؤهم فإن كان ينتفع واحد منهم بما يصير له مضموماً أجرتهم على القسم فإن لم ينتفع الباقون بما يصير إليهم فأقول لمن كره إن شئتم جمعتم حكمكم فكانت مشاعة بينكم لتنتفعوا بها وينبغي للقاسم أن يحصى أهل القسم ومبلغ حقوقهم فإن كان فيهم من له سدس وثلاث ونصف قسمه على أقل السهمان وهو السدس فيها فيجعل صاحب السدس سهماً ولصاحب الثلث سهمين ولصاحب النصف ثلاثة ثم يقسم الدار على ستة أجزاء ثم يكتب أسماء أهل السهمان في رقاع قراطيس صفار ثم يدرجها في بندق طين يدور وإذا استوت ألقاها في حجر من لم يحضر البندقة ولا الكتاب ثم سمى السهمان أولاً وثانياً وثالثاً ثم قال أخرج على الأول بندقة واحدة فإذا أخرجها فضعها فإذا خرج اسم صاحبها جعل له السهم الأول فإن كان صاحب السدس فهو له ولا شئ له غيره وإن كان صاحب الثلث فهو له والسهم الذى يليه وإن كان صاحب النصف فهو له والسهمان اللذان يليانه ثم قيل له أخرج بندقة على السهم الذى يلي ما خرج فإذا خرج فيها اسم رجل فهو له كما وصفت حتى تنتفد السهمان فإذا كان في القسم رد لم يجوز حتى يعلم كل واحد منهم موضع سهمه وما يلزمه ويسقط عنه وإذا علمه كما يعلم البيوع التي يجوز أجزتها لا بالقرعة ولا يجوز أن يجعل لأحدهما سفلاً وللآخر علوه إلا أن يكون سفله وعلوه لواحد . وإذا ادعى بعضهم غلطاً كاف البينة فإن جاء بها رد القسم عنه وإذا استحق بعض المقسوم أو لحق البت دين فبيع بعضها انتقص القسم ويقال لهم في الدين والوصية إن تطوعتم أن تعطوا أهل الدين والوصية أنفذنا القسم بينكم وإلا نقضنا عليكم ولا يقسم نصف من المال مع غيره ولا غيب مع نخل ولا يصح بعل مضموم إلى عين ولا عين مضمومة إلى بعل ولا بعل إلى نخل يشرب بنهر مأمون الانقطاع وتقسم الأرضون والياب والطعام وكل ما احتمل القسم وإذا طلبوا أن يقسم داراً في أيديهم قلت ثبوتها على أصول حقوقكم لأنى لو قسمتها بقولكم

ثم رعت إلى حاكم كان شبيها أن يعملها اسم ولعلها أميرك وقد قيل بقاءه وبشهادته قسمها على إقراره ولا يعيبى لما وصفت .

باب ما على القاضى فى الخصوم والشهود

(قال الشافعى) رحمه الله ينبغي للقاضى أن ينصف الخصمين فى المدخل عليه للحكم والاستماع والإنصات لكل واحد منهما حتى تنفذ حجة ولا ينهرهما ولا يتعنث شاهدا ولا ينبغي أن يلحق أحدا منهما حجة ولا شاهدا شهادة ولا بأس إذا جلس أن يقول تنكبا أو يسكت حتى ينتدى أحدهما وينبغي أن ينتدى الطالب إذا أنفذ حجة تنكبا المطلوب ولا ينبغي أن ينصف الخصم دون خصمه ولا يقبل منه هدية وإن كان يهدى إليه قبل ذلك حتى تنفذ خصومه وإذا حضر مسافرون ومقيمون فإن كان المسافرون قليلا فلا بأس أن يبدأ بهم وأن يجعل لهم يوما بقدر مالا يضر بأهل البلد فإن كثروا حتى ساووا أهل البلد ^(١) أسام بهم وليس كل حق ولا يقدم رجلا جاء قبله رجل ولا يسمع بيعة فى مجلس إلا فى حكم واحد فإذا فرغ أقامه ودعا الذى بعده وينبغي للإمام أن يجعل مع رزق القاضى شيئا لقراطيسه ولا يكافه الطالب فإن لم يفعل قال للطالب إن شئت بصحيفة فيها شهادة شاهدك وكتاب خصومتك ولا أكرهك ولا أقبل أن يشهد لك شاهد بلا كتاب وأنسى شهادته فإن قبل الشهادة من غير محضر خصم فلا بأس وينبغي إذا حضر أن يقرأ عليه ما شهدوا به عليه وينسخه أسماهم وأنسابهم ويطرده جرحهم فإن لم يأت به حكم عليه وإذا علم من رجل بإقراره أو يتيقن أنه شهد عنده بزور عزره ولم يبلغ بالاعتزير أربعين سوطا وشهر أمره فإن كان من أهل المسجد وقعه فيه وإن كان من أهل قبيل وقعه فى قبيله أو فى سرقه وقال إنا وجدنا هذا شاهد زور فاعرفوه

(قال المزنى) رحمه الله اختلف قوله فى الخصم يقر عند القاضى فقال فيها قولان : أحدهما أنه كشاهد وبه قال شريح والآخر أنه يحكم به (قال المزنى) وقطع بأن سبأه الإقرار منه أثبت من الشهادة وهكذا قال فى كتاب الرسالة أفضى عليه بعلوى وهو أقوى من شاهدين أو شاهدين وبشاهد وامرأتين وهو أقوى من شاهد وبعين وبشاهد وبعين وهو أقوى من النكول ورد اليمين قال وأحب للإمام إذولى القضاء رجلا أن يجعل له أن يولى القضاء من رأى فى الطرف من أطرافه فيجوز حكمه ولو عزل فقال قد كنت قضيت لفلان على فلان لم يقبل إلا بشهود وكل ما حكم به نفسه وولده ووالده ومن لا يجوز له شهادته رد حكمه .

الشهادات فى البيوع

مختصر من الجامع من اختلاف الأحكام والشهادات ومن أحكام القرآن

ومن مسائل شتى سمعتها منه لفظا

(قال الشافعى) قال الله عز وجل « وأشهدوا إذا تباعتم » فاحتل أمره جل ثناؤه أمرين أحدهما أن يكون مباحا تركه والآخر حتما يعصى من تركه بتركه فلما أمر الله عز وجل فى آية الدين والدين بتابع بالإشهاد وقال فيها « فإن أمن بشخص » بضاً فليؤد الذى أوّمن أمثاله دل على أن الأولى دلالة على الحظ لا فى الإشهاد من منع التظالم بالجحود أو

(١) قوله : أسام بهم يقال أسوته به أسوة أه قاموس وهو المراد هنا كتبه مصححه

بالنسيان ولما في ذلك من براءات الذم بعد الموت لاغير وكل أمر ندب الله إليه فهو الخير الذي لا يمتنع منه من تركه وقد حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بايع أعرابيا فرسا فبجده بأمر بعض المنافقين ولم يكن بينهما إ شاهد فلو كان حتما ماتركه صلى الله عليه وسلم .

باب عدة الشهود وحيث لا يجوز فيه النساء

وحيث يجوز وحكم القاضي بالظاهر

(قال الشافعي) ودل الله جل ثناؤه على أن لا يجوز في الزنا أقل من أربعة لقوله « لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء » وقال سعد بن يسار رسول الله أرايت لو وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى أتى بأربعة شهداء ؟ فقال « نعم » : وولد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثلاثة لما لم يقيم الرابع وقال الله جل ثناؤه في الإمساك والفراق « وأشهدوا ذوى عدل منكم » فأتى إلى شاهدين ودل على مادل قبله من نفي أن يجوز فيه إلا الرجال لانساء معهم لأنه لا يمتنع إلا أن يكونا رجلين وقال الله جل ثناؤه في آية الدين « فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » ولم يذكر في شهود الزنا ولا الفراق ولا الرجعة امرأة ووجدنا شهود الزنا يشهدون على حد لا مال والطلاق والرجعة تحريم بعد تحليل وتثبيت تحليل لا مال والوصية إلى الوصى إليه قيام بما أوصى به إليه لا أن له مالا ولا أعلم أحدا من أهل العلم خالف في أنه لا يجوز في الزنا إلا الرجال وأكثرهم قال ولا في الطلاق ولا في الرجعة إذا تناكر الزوجان وقالوا ذلك في الوصية فكان ذلك كالدلالة على ظاهر القرآن وكان أولى الأمور بأن يصار إليه ويقاس عليه والذين مال فما أخذ به المشهود له مالا جازت فيه شهادة النساء مع الرجال وما عدا ذلك فلا يجوز فيه إلا الرجال (قال الشافعي) رحمه الله : وفي قول الله تبارك وتعالى « فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » وقال « أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى » دلالة على أن لا تجوز شهادة النساء حيث يجزى إلا مع الرجل ولا يجوز منهن إلا امرأتان فصاعدا وأصل النساء أنه قصر بهن عن أشياء بانها الرجال أنهم جعلوا قوامين عليهن وحكما ومجاهدين وأن لهم السهمان من الفينة ذنوبهن وغير ذلك فالأصل أن لا يجزى فإذا أجزى في موضع لم يعد بهن ذلك الموضع وكيف أجازهن محمد بن الحسن في الطلاق والعناق وردهن في الحدود (قال الشافعي) رحمه الله : وفي إجماعهم على أن لا يجزى على الزنا ولم يستثن في الإعزاز من الأربعة دليل على أن لا يجزى في الوصية إذ لم يستثن في الإعزاز من شاهدين وقال بعض أصحابنا إن شهدت امرأتان لرجل بمال حلف معهن واقتد خالفة عدد أحفظ ذلك عنهم من أهل المدينة وهذا إجازة النساء بغير رجل فيلزم أن يجزى أربعة فيعطى بهن حقا فإن قال إنهما مع يمين رجل فيلزمه أن لا يجزى مع يمين امرأة والحكم بينهما واحد (قال الشافعي) رحمه الله : وكان القتل والجراح وشرب الخمر والقذف مما لم يذكر فيه عدد الشهود فكان ذلك قياسا على شهادى الطلاق وغيره مما وصفت (قال) ولا يحل حكم الحاكم الأمور عما هي عليه أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقضى بالظاهر ويتولى الله عز وجل السرائر فقال « من قضيت له من حق أخيه بشئ فلا يأخذه فأما أقطع له قطعة من النار » فلو شهدا بزور أن رجلا طلق امرأته ثلاثا ففرق الحاكم بينهما كانت له حلالا غير أنا نكره أن يبطأها فيحدا ويلزم من زعم أن فرقته فرقة تحرم بها على الزوج ويحل لأحد الشاهدين أن يتزوجها فيما بينه وبين الله عز وجل أن يقول لو شهدا له بزور أن هذا قتل ابنه عمدا فأباح له الحاكم دمه أن يريق دمه ويحل له فما بينه وبين الله عز وجل .

باب شهادة النساء لا رجل معهن والرد على من أجاز شهادة امرأة من هذا الكتاب ومن كتاب اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة

(قال الشافعي) رحمه الله : والولادة وغيوب النساء مما لم أعلم في مخالفا في أن شهادة النساء جائزة فيه لا رجل معهن واختلفوا في عددها فقال عطاء لا يكون في شهادة النساء لا رجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول (قال الشافعي) رحمه الله : وهذا مأخذ ولما ذكر الله النساء فجعل امرأتين يقومان مقام رجل في الموضع الذي أجازهما فيه دل - والله أعلم - إذ أجاز المسلمون شهادة النساء في موضع أن لا يجوز منهن إلا أربع عدول لأن ذلك معنى حكم الله عز وجل (قال الشافعي) وقلت لمن يجيز شهادة امرأة في الولادة كما يجيز الخبر بها لا من قبل الشهادة وأبين الخبر من الشهادة أتقبل امرأة عن امرأة أن امرأة رجل ولدت هذا الولد قال لا قلت فتقبل في الخبر أخبرنا فلان عن فلان ؟ قال نعم قلت فآخبر هو ما استوى فيه الخبر والخبر والعامة من حلال أو حرام ؟ قال نعم قلت والشهادة ما كان الشاهد منه خليا والعامة وإنما تلزم المشهود عليه ؟ قال نعم : قلت أفتري هذا مشبها لهذا ؟ قال أما في هذا فلا .

باب شهادة القاذف

(قال الشافعي) رحمه الله : أمر الله تبارك وتعالى أن يضرب القاذف ثمانين ولا تقبل له شهادة أبدا وصماه فاسقا إلا أن يتوب فإذا تاب قبلت شهادته ولا خلاف بيننا في الحرمين قديما وحديثا في أنه إذا تاب قبلت شهادته (قال الشافعي) رحمه الله : والتوبة إكذابه نفسه لأنه أذنب بأن نطق بالقذف والتوبة منه أن يقول القذف بامل كما تكون الردة بالقول والتوبة عنها بالقول فإن كان عدلا قبلت شهادته وإلا فحق يحسن حاله (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز فأشهد لأخبرني ثم سمى الذي أخبره أن عمر قال لأبي بكره تب تقبل شهادتك أو قال إن ثبتت قبلت شهادتك (قال) وبلغني عن ابن عباس مثل معنى هذا وقال ابن أبي نجيع كنا نقوله قلت من قال ؟ عطاء وطاوس وعبيد الله وقال الشعبي يقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته ؟ (قال الشافعي) وهو قبل أن يعد شر منه حين يعد لأن الحدود كفارات لأهلها فكيف تردونها في أحسن حالاته وتقبلونها في شر حالاته ؟ وإذا قبلتم توبة الكافر والقائل عمدا كيف لا تقبلون توبة القاذف وهو أيسر ذنبا ؟ .

باب التحفظ في الشهادة والعلم بها

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه « ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا » وقال « إلا من شهد بالحق وهم يعلمون » قال فأعلم من ثلاثة أوجه منها ما عاينه فيشهد به ومنها ما تظاهرت به الأخبار وثبتت معرفته في القلوب فيشهد عليه ومنها ما أثبتته سمعا مع إثبات بصر من المشهود عليه فبذلك قلنا : لا تجوز شهادة أعمى لأن الصوت يشبه الصوت إلا أن يكون أثبت شيئا يسمعه وسمعا ونسبا ثم عمو

فيجوز ولا علة في رده (قال) والشهادة على ملك الرجل الدار والثوب على ظاهر الأخبار بأنه مالك ولا يرى منازعا في ذلك فتثبت معرفته في القلب فتسمع الشهادة عليه وعلى النسب إذا سمعه بنفسه زمانا وسمع غيره بنفسه إلى نسبه ولم يسمع دافعا ولا دلالة يرتاب بها وكذلك يشهد على عين المرأة ونسبها إذا نظاهرت له الأخبار ممن يصدق بأنها فلاة ورآها مرة وهذا كله شهادة بعلم كما وصفنا وكذلك يخلف الرجل على ما يعلم بأحد هذه الوجه فيها أخذه مع شاهده وفي رد يعين وغيره (قال الشيخ الثاني) وقلت لمن قال لا أجيز الشاهد وإن كان بصيرا حين علم حتى يعاين المشهود عليه يوم يؤديها عليه فأنث تجبيز شهادة البصير على ميت وعلى غائب في حال وهذا نظير ما أنكرت

باب ما يجب على المرء من القيام بالشهادة إذا دعى ليشهد أو يكتب

(**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) رحمه الله : قال الله جل ثناؤه « **وَلَا تَسْكُنُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فإِنَّه آتَمُ قَلْبِهِ** » (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) والذى أحفظ عن كل من سمعت من أهل العلم أن ذلك فى الشاهد قد لزمته الشهادة وأن فرضاً عليه أن يقوم بها على والده وولده والقريب والبعيد لا تسكتم عن أحد ولا يحجب بها أحد ولا يمنعها أحد ثم تنفرد بالشهادات (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) قال الله جل ثناؤه « **وَلَا يَضَار كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ** » فأشبهه أن يكون خرج من ترك ذلك ضرراً وفرض القيام بها فى الابتداء على الكفاية كالجهاد والجنائز ورد السلام ولم أحفظ خلاف ما قلت عن أحد .

باب شرط الذین تقبل شهادتهم

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه « وأشهدوا ذوي عدل منكم » وقال « ممن ترضون من شهداء » قال فكان الذي يعرف من خطوب بهذا أنه أريد بذلك الأحرار البالغون المسلمون المرضييون وقوله « شهيدين من رجالكم » يدل على إبطال قول من قال تجوز شهادة الصبيان في الجراح ما لم يتفقوا فإن قال أجازها ابن الزبير فأين عباس ردها (قال) ولا تجوز شهادة عمولك ولا كافر ولا صبي بحال لأن المالك يعلمهم من يملكهم على أمورهم وأن الصبيان لا فراض عليهم فكيف يجب بقولهم فرض والمعروفون بالكذب من المسلمين لا تجوز شهادتهم فكيف تجوز شهادة الكافرين مع كذبهم على الله جل وعز (قال المزني) أحسن المأفقي .

ಕಾರ್ತಿಕೆಯರವರು

كتاب الأقضية واليمين مع الشاهد

وما دخل فيه من اختلاف الحديث وغير ذلك

(قال الشافعي) أخبرنا عبد الله بن الحرث بن عبد الملك المخزومي عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد بن عمر وابن دينار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو في الأموال ورواه من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ومن حديث جعفر بن محمد

عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ورواه عن علي وأبي بن كعب وعمر بن عبد العزيز وشريح (قال الشافعي) رحمه الله : فإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد وقال عمرو وهو الذي روى الحديث في الأموال وقال جعفر بن محمد من رواية مسلم بن خالد في الدين والدين مال دل ذلك على أنه لا يقضى بها في غير ما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مثل معناه . (قال الشافعي) رحمه الله : والبيئة في دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بينتان بينة كاملة هي بعدد شهود لا يحلف مقيمها معها وبينة ناقصة العدد في المال يحلف مقيمها معها (قال) فكل ما كان من مال يتحول إلى مالك من مالك غيره حتى يصير فيه مثله أو في مثل معناه قضى فيه بالشاهد مع اليمين وكذلك كل ما وجب به مال من جرح أو قتل لا قصاص فيه أو إقرار أو غير ذلك مما يوجب المال ولو أتى قوم بشاهد أن لأبيهم علي فلان حقا أو أن فلانا قد أوصى لهم فمن حلف منهم مع شاهده استحق مورثه أو وسبته دون من لم يحلف وإن كان فيهم معتوه وقف حقه حتى يعقل فيحلف أو يموت فيقوم وارثه مقامه فيحلف ويستحق ولا يستحق أخ يمين أخيه وليس القريم ولا الموصى له من معنى الوارث في شيء وإن كانوا أولى به من عليه اليمين فليس من وجه أنهم يقومون مقامه ولا يلزمهم ما يلزم الوارث من ثقة عبيده الزمى ألا ترى أنه لو ظهر له مال سوى ماله الذي يقال للقريم أحلف عليه كان للورثة أن يعطوه من ذلك المال الظاهر الذي لم يحلف عليه القريم قال وإذا حلف الورثة فالغرماء أحق بمال الميت ولو أقام شاهدا أنه سرق له متاعا من حرز بسوى ما قطع فيه اليد حلف مع شاهده واستحق ولا يقطع لأن الحد ليس بمال كرجل قال امرأتى طالق وعبدى حر إن كنت عصبت فلانا هذا العبد فيشهد له عليه بنصبه شاهد فيحلف ويستحق الغصب ولا يثبت عليه طلاق ولا عتق لأن حكم الحنث غير حكم المال (قال) ولو أقام شاهدا على جارية أنها له وابنها ولد منه حلف وقضى له بالجارية وكانت أم ولده بإقراره لأن أم الولد مملوكة ولا يقضى له بالابن لأنه لا يملكه على أنه ابنه (قال المزني) رحمه الله : وقال في موضع آخر يأخذها وولدها ويكون ابنه (قال المزني) رحمه الله : وهذا أشبه بقوله الآتي لم يختلف وهو قوله أو أقام شاهدا على عبد في يدي رجل يسترقه أنه كان عبدا له وأعتقه ثم غصبه هذا بعد العتق حلف وأخذه وكان مولى له (قال المزني) رحمه الله : فهو لا يأخذه مولاة على أنه يسترقه كما أنه لا يأخذ ابنه على أنه يسترقه فإذا أجازته في المولى لزمه في الابن (قال) وأو أقام شاهدا أن أباه تصدق عليه بهذه الدار صدقة محرمة موقوفة وعلى أخوين له فإذا انقضوا فعلى أولادهم أو على الساكنين فمن حلف منهم ثبت حقه وصار ما بقى ميراثا فإن حلفوا معا خرجت الدار من ملك صاحبها إلى من جملت له حياته ومضى الحكم فيها لهم فمن جاء بعدهم بمن وقفت عليه إذا ماتوا قام مقام الوارث وإن لم يحلف إلا واحد فنصبه منها وهو الثلث صدقة على ما شهد به شاهده ثم نصيبه على من تصدق به أبوه عليه بعده وبعد أخويه فإن قال الذين تصدق به عليهم بعد الاثنين نحن نخلف على ما أتى بخلف عليه الاثنين فقها قولان . أحدهما أنه لا يكون لهم إلا ما كان للثنتين قبلهم والآخر أن ذلك لهم من قبل أنهم إنما يملكون إذا حلفوا بعد موت الذي جعل لهم ملك إذا مات وهو أصح القولين وبه أقول والله أعلم . ولو قال وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ماتوا سألوا قال فإذا حدث ولد نقص من له حق في الحبس ويوقف حق المولود حتى يبلغ فيحلف يأخذ أو يدع فيبطل حقه ويرد كراء ما وقف له من حقه على الذين انتقصوا من أجله حقوقهم سواء بينهم فإن مات من المنتقص حقوقهم أحد في نصف عمر الذي وقف له إلى أن يبلغ رد حصصه المتوفى على من ماله في الحبس وأعطى ورثة الميت منهم بقدر ما استحق مما رد عليه بقدر حقه

(قال المزني) أصل قول الشافعي أن الحبس أزال ملك رقبته لله عز وجل وإنما يملك الحبس عليه منفعة لارقبته كما أزال المعتق ملكه عن رقبة عبده وإنما يملك المعتق منفعة نفسه لارقبته وهو لا يميز اليمين مع الشاهد إلا فيما يملكه الخائف فكيف يخرج رقبة ملك رجل يمين من لا يملك تلك الرقبة وهو لا يميز بين العبد مع شاهده بأن مولا اعتقه لأنه لا يملك ما كان السيد يملكه من رقبته فكذلك ينبغي في قياس قوله أن لا يميز بين الحبس عليه في رقبته الحبس لأنه لا يملك ما كان الحبس يملكه من رقبته (قال المزني) وإذا لم تزل رقبة الحبس يمينه بطل الحبس من أصله وهذا عندى قياس قوله على أصله الذي وصفت ولو جاز الحبس على ما وصف الشافعي ما جاز أن يراهله أن لهم شربكا ويشكر التبريك الحبس فيأخذون حقه لامتناعه من أن يخلف معهم فأصل قوله أن حق من لم يخلف موقوف على يخلف له ووارثه إن مات يقوم مقامه ولا يأخذ من حق آخر به لصاحبه شيئا لأن أخذه ذلك حرام .

باب الخلاف في اليمين مع الشاهد

(قال الشافعي) رحمه الله قال بعض الناس فقد أقمتم اليمين مقام شاهد قلت وإن أعطيت بها كما أعطيت بشاهد فليس معناها معنى شاهد وأنت تبرئ المدعى عليه بشاهدين وييمينه إن لم يكن له بينة وتعطى المدعى حقه بنكول صاحبه كما تعطيه بشاهدين أفمضى ذلك معنى شاهدين ؟ قال فكيف يخلف مع شاهده على وصية أوصى بها ميت أو أن لأبيه حقا على رجل ^(١) وهو صفر وهو إن حلف حلف على ما لم يعلم قلت فأنت تحيّر أن يشهد أن فلانا ابن فلان وأبوه غائب لم يراه قط ويخلف ابن خمس عشرة سنة مشرقيا اشتري عبدا ابن مائة سنة مغربيا ولد قبل جده فباعه فأبقى أنك تخلفه لقد باعه برثا من الإباق على البت قال ما يجد الناس بدأ من هذا غير أن الزهري أنكرها قلت فقد قضى بها حين ولي أرايت ما رويت عن علي من إنكاره على معقل حديث برّوع أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لها المهر والميراث ورد حديثه ومع علي زيد وابن عمر فهل رددت شيئا بالإنكار فكيف يحتاج بإنكار الزهري وقلت له وكيف حكمت بشهادة قابلة في الاستهلال وهو ما يراه الرجال أم كيف حكمت على أهل محلة وعلى عواقلهم ببدية الوجود قتيلا في محلتهم في ثلاث سنين وزعمت أن القرآن يحرم أن يجوز أقل من شاهد وامرأتين وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن اليمين براءة ابن حلف فخالفت في جملة قولك الكتاب والسنة أرايت لو قال لك أهل المحلة أئدعى علينا فأخلف جميعنا وأبرئنا قال لا أحلفهم إذا جاوزوا خمسين رجلا ولا أبرئهم بإيمانهم وأغرمهم قلت فكيف جاز لك هذا قال روينا هذا عن عمر بن الخطاب رحمه الله عليه فقلت فإن قيل لك لا يجوز على عمر أن يخالف الكتاب والسنة وقال عمر نفسه البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه قال لا يجوز أن أنهم من أتى به ولكن أقول بالكتاب والسنة وقول عمر على الخاص : قلت فلم لم يجوز لنا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أجزت لنفسك من عمر ؟ قلت وقد رويتم أن عمر كتب فعلمهم إلى مكة وهو مسير في اثنين وعشرين يوما فأخلفهم في الحجر وقضى عليهم بالدية فقالوا ما وقت أموالنا أيماننا ولا إيماننا أموالنا فقالا حققتهم بأيمانكم دماءكم فخالفتم في ذلك عمر فلا أتمم أخذتم بكل حكمه ولا تركتموه ونحن نروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإسناد الصحيح أنه بدأ في القسامة بالمدعين فلما لم يخلفوا قال تبرئكم يهود بنخسين يميننا وإذا قال تبرئكم يهود فلا يكون عليهم غرم ويروى عن عمر أنه بدى المدعى عليهم ثم رد اليمين على المدعين وهذان جميعا

(١) حال من شهادة الشاهد المفهومة من قوله مع شاهد على الخ أنظر « الأم » اه كتبه مصنفه .

يخالفان ما رويتهم عنه وقد أجزت شهادة أهل الذمة وهم غير الذين شرط الله عز وجل أن تجوز شهادتهم ورددت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمين مع الشاهد قال إنا أجزنا شهادة أهل الذمة بقول الله عز وجل « أو آخران من غيركم » قلت سمعت من أَرْضَى بقول من غير قبيلتكم من المسلمين ويخج بقول الله جل وعز « تحبسونهم من بعد الصلاة » قلت والمزل فيه هذه الآية رجل من العرب فأجزت شهادة مشركي العرب بعضهم على بعض قال لا إلا شهادة أهل الكتاب قلت فإن قال قائل لا إلا شهادة مشركي العرب فما الفرق فقلت له أفتجز اليوم شهادة أهل الكتاب على وصية مسلم كما زعمت أنها في القرآن ؟ قال لا لأنها منسوخة قلت بماذا ؟ قال يقول الله عز وجل « وأشهدوا ذوى عدل منكم » قلت فقد زعمت بلسانك أنك خالفت القرآن إذ لم يحز الله إلا مسلماً فأجزت كافراً وقال لى قائل إذا نص الله حكماً في كتابه فلا يجوز أن يكون سكت عنه وقد بقي منه شيء ولا يجوز لأحد أن يحدث فيه ما ليس في القرآن قلت فقد نص الله عز وجل الوضوء في كتابه فأحدث فيه المسح على الخفين ونص ما حرم من النساء وأحل ما وراءهن فقلت لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ونص الموارث فقلت لا يرث قاتل ولا مملوك ولا كافراً وإن كانوا ولداً أو والداً ونص حجب الأم بالإخوة فجعلتها بأخوين ونص للمطلقة قبل أن تمس نصف المهر ورفع العدة فقلت إن خلا بها ولم يمسا فلها المهر وعليها العدة فهذه أحكام منصوصة في القرآن فهذا عندك خلاف ظاهر القرآن واليمين مع الشاهد لا يخالف ظاهر القرآن شيئاً والقرآن عربي فيكون عاماً يراد به الخاص وكل كلام احتمل في القرآن معاني فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أحد معانيه موافقة له لا مخالفة للقرآن (قال الشافعي) رحمه الله وما تركنا من الحجة عليهم أكثر مما كتبناه وبالله التوفيق .

باب موضع اليمين

(قال الشافعي) رحمه الله من ادعى مالا فأقام عليه شاهداً أو ادعى عليه مال أو جنابة خطأ بأن بلغ ذلك عشرين ديناراً أو ادعى عبد عتقا تبلغ قيمته عشرين ديناراً أو ادعى جراحة عمه صغرت أو كبرت أو في طلاق أو إيمان أو حد أو رد يمين في ذلك فإن كان الحكم بمكة كانت اليمين بين المقام والبيت وإن كان بالمدينة كانت على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانت ببلد غير مكة والمدينة أحلف بعد العصر في مسجد ذلك البلد بما تؤكد به الأيمان وتبلى عليه « إن الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً » الآية قال وهذا قول حكاه المكيين ومفتهم ومن حجبتهم فيه أن عبد الرحمن بن عوف رأى قوماً يحلفون بين المقام والبيت فقال أعلى دم ؟ قالوا لا قال أفنى أمر عظيم ؟ قالوا لا قال لقد خشيت أن يتهاون الناس بهذا المقام قال فذهبوا إلى أن العظيم من الأموال ما وصفت من عشرين ديناراً فصاعداً قال ابن أبي مليكة كتب إلى ابن عباس في جارتين ضربت إحداهما الأخرى أن أحبسهما بعد العصر ثم أقرأ عليهما « إن الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً » فعملت فاعترفت قال واستدلت بقول الله جل ثناؤه تحبسونهم من بعد الصلاة قال المنسرون صلاة العصر على تأكيد اليمين على الحالف في الوقت الذي تعظم فيه اليمين وبكتاب أبي بكر الصديق رضى الله عنه يخلف عند المنبر منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ينبغي أن عمر حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في خصومة بينه وبين رجل وأن عثمان ردت عليه اليمين على المنبر فاتقاها وقال أخاف أن توافق قدر بلاء فيقال يمينه قال وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأهل العلم يبلدون دار السنة والهجرة وحرم الله عز وجل وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدينا والمسلمون بالالفون

رجالهم ونساؤهم وأحرارهم وعبيدهم ومساكينهم يخلفون كما وصفنا ويخلف المتمركون أهل الذمة والمستأمنون كل واحد منهم بما يعظم من الكتب وحيث يعظم من المواضع مما يعرفه المسلمون وما يعظم الخالف منهم مثل قوله والله الذي أنزل التوراة على موسى ، والله الذي أنزل الإنجيل على عيسى ، وما أشبه هذا ولا يخلفون بما يجهل معرفته المسلمون ويخلف الرجل في حق نفسه وفيما عليه بعينه على البت مثل أن يدعى عليه براءة من حق له فيحلف بالله إن هذا الحق ويسمي له ما اقتضاه ولا شيئاً منه ولا مقتضى بأمر يعلمه ولا أحال به ولا بشيء منه ولا أبرأه منه ولا من شيء منه بوجه من الوجوه وإنه ثابت عليه إلى أن حلف بهذا اليمين وإن كان حقاً لأبيه حلف في نفسه على البت وفي أبيه على العلم وإن أحلف قال والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ثم ينسق اليمين ولا يقبل منه اليمين إلا بعد أن يستحلفه الحاكم واحتج بأن ركعة قال للني صلى الله عليه وسلم إني طلقت امرأتى البتة والله ما أردت إلا واحدة فقال النبي عليه السلام « والله ما أردت إلا واحدة ؟ » فردها إليه وهذا تجوزاً لليمين في الطلاق والرجعة في طلاق البتة .

باب الامتناع من اليمين

(قال الشافعي) وإذا كانت الدعوى غير دم في مال أحلف المدعى عليه فإن حلف برى ، وإن نكل قيل للمدعى إحلف واستحق فإن أبيت سألتك عن إيمانك فإن كان ثبات بينة أو لتنظر في حسابك تركتك وإن قلت لا أؤخر ذلك لشيء غير أني لا أحلف أبطلنا أن تخلف وإن حلف المدعى عليه أو لم يخلف فذلك المدعى فأبطلنا بيمينه ثم جاء بشاهدين أو بشاهد وحلف مع شاهده أخذنا له حقه واليمين العادلة أحق من اليمين الفاجرة ولو رد المدعى عليه اليمين فقال للمدعى أحلف فقال المدعى عليه أنا أحلف لم أجعل ذلك له لأنني قد أبطلت أن يخلف وحولت اليمين على صاحبه ولو قال أحلفه ما اشتريت هذه الدار التي في يدي لم أحلفه إلا ما لهذا ويسمي في هذه الدار حق تملك ولا غيره بوجه من الوجوه لأنه قد يملكها وتخرج من يديه

باب النكول ورد اليمين

من الجامع ومن اختلاف الشهادات والحكام ومن الدعوى والبيئات ومن إملاء في الحدود

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يقوم النكول مقام إقرار في شيء حتى يكون معه بين المدعى فإن قيل فكيف أحلفت في الحدود والطلاق والنسب والأموال وجعلت الأيمان كلها تجب على المدعى عليه وجعلتها كلها ترد على المدعى؟ قيل قلته استدلالاً بالكتاب والسنة ثم الخبر عن عمر حكم الله على القاذف غير الزوج بالحد ولم يجعل له مخرجاً منه إلا بأربعة شهداء وأخرج الزوج من الحد بأن يخلف أربعة أيماناً ويتلحن بخمسة فيسقط عنه الحد وبإزمها إن لم تخرج منه بأربعة أيمان والتعانه وسن بينهما الفرقة ودرأ الله عنهما الحد بالأيمان والتعانه وكانت أحكام الزوجين وإن خالفت أحكام الأجنيين في شيء فهي مجامعة لها في غيره وذلك أن اليمين فيه جمعت درء الحد عن الرجل والمرأة وفرقة ونفي ولد فكان هذا الحد والفرق والنفي ما دخله فيها ولا يحق الحد على المرأة حين يقذفها الزوج إلا يمينه وتكفل عن اليمين ألا ترى أن الزوج لو لم يتلحن حد بالقذف وترك الخروج منه باليمين ولم يكن على المرأة حد ولا

لعان أو لا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأَنْصَارِيِّينَ «تَحْلِفُونَ وَتَسْتَحْفُونَ دِمَّ صَاحِبِكُمْ» فلما لم يحلفوا رد الأيمان على يهود ليردوا بها فلما لم يقبلها الأنصار يرون تركوا حَقِّهم أو لا ترى عمر جعل الأيمان على المدعى عليه فلما لم يحلفوا ردها على المدعين وكل هذا تحويل يمين من موضع قد نذبت فيه إلى الموضع الذي يخالفه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «وعلى المدعى عليه اليمين» ولا يجوز أن تسكون على مدعى عليه دون غيره إلا بخبر لازم وهما لفظان من رسول الله صلى الله عليه وسلم «البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه» مخرجهما واحد فكيف يجوز أن يقال إن جاء المدعى بالبينة أخذ وإن لم يأت بها حدث له حكم غيرها وهو استعلاف من ادعى عليه وإن جاء المدعى عليه باليمين برى. وإن لم يأت بها لزمه ما نكل عنه ولم يحدث له حكم غيرها ويجوز رد اليمين كما حدث المدعى إن لم يأت بها حكم غيره وهو اليمين وإذا حول النبي صلى الله عليه وسلم اليمين حيث وضعا فكيف لم نحول كما حولها .

مختصر من كتاب الشهادات

ومدخله من الرسالة

باب من تجوز شهادته ومن لا تجوز

ومن يشهد بعد رد شهادته من الجامع ومن اختلاف الحكم

وأدب القاضي وغير ذلك

(قال الشافعي) ليس من الناس أحد نعلمه إلا أن يكون قليلا يمحض الطاعة والمروءة حتى لا يخطئهما بمعية ولا يمحض المعصية وترك المروءة حتى لا يخطئهما شيئا من الطاعة والمروءة فإذا كان الأغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة والمروءة قبلت شهادته وإذا كان الأغلب الأظهر من أمره المعصية وخلاف المروءة ردت شهادته ولا يقبل الشاهد حتى يثبت عنده بخبر منه أو بينة أنه حر ولا تجوز شهادة جارية إلى نفسه ولا دافع عنها ولا على خصم لأن الخصومة موضع عداوة ولا لولد بنيه ولا لولد بناته وإن سفلوا ولا لآبائه وأمهاته وإن بعدوا ولا من يعرف بكثرة الغلط أو الغفلة ولو كنت لا أجيز شهادة الرجل لامراته لأنه يرثها ما أجزت شهادة الأخ لأخيه إذا كان يرثه ولا أورد شهادة الرجل من أهل الأهواء إذا كان لا يرى أن يشهد لواقفه بتصدقه وقبول يمينه وشهادته من يرى كذبه شركا بالله ومعصية تجب بها النار أولى أن تطيب النفس بقبولها من شهادة من يخفف الأثام فيها وكل من تأول حراما عندنا فيه حد أو لاحد فيه لم نرد بذلك شهادته ألا ترى أن ممن حمل عنه الدين وجعل علما في البلدان منهم من يستحل الثمة والدينار بالدينارين نقدا وهذا عندنا وغيرنا حرام وأن منهم من استحل سفك الدماء ولا شيء أعظم منه بعد الشرك ومنهم من تأول فاستحل كل مسكر غير الخمر وعاب على من حرمه ولا نعلم أحدا من سلف هذه الأمة يقتدى به ولا من التابعين بعدهم رد شهادة أحد بتأويل وإن خطأه وضلله واللعب بالشطرنج والحمام بغير قمار وإن كرهنها ذلك أخف حالا (قال المزي) رحمه الله فكيف يحذر من شرب قليلا من نبيذ شديد وبحيز شهادته (قال الشافعي) رحمه الله ومن شرب عصير العنب البني عتق حتى سكر وهو يعرفها خمرًا ردت شهادته

لأن تحريمها نص ومن شرب سواها من النصف أو الحليطين فهو آثم ولا ترد شهادته إلا أن يسكر لأنه عند جميعهم حرام (قال الشافعي) وأكره اللعب بالرد للخبر وإن كان يديم الفناء ويفشاء المغنون معلنا فهذا سفه ترد به شهادته وإن كان ذلك يقل لم ترد فأما الاستماع للعداء ونشيد الأعراب فلا بأس به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للشريد «أمعك من شعر أمية شيء؟» قال نعم قال «هيه» فأنشده بيتا فقال «هيه» حتى بلغت مائة بيت وسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحذاء والرجز وقال لابن رواحة «حرك بالقوم» فاندفع يرجز (قال المزني) رحمه الله سمعت الشافعي يقول كان سعيد بن جبير يلعب بالشطرنج استدبارا فقلت له كيف يلعب بها استدبارا؟ قال يوليها ظهره ثم يقول «بأي شيء وقع» فيقول بكذا فيقول أوقع عليه بكذا (قال) وإذا كان هكذا كان تحسين الصوت بذكر الله والقرآن أولى محبوبا (قال الشافعي) رحمه الله وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال «ما أذن الله لشيء كأذنه لني حسن التزم بالقرآن» وسمع النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن قيس يقرأ فقال «لقد أوتي هذا من مزامير آل داود» (قال الشافعي) رحمه الله لا بأس بالقراءة بالألحان وتحسين الصوت بأى وجه ما كان وأحب ما يقرأ إلى حدرا وتحزيننا (قال المزني) رحمه الله سمعت الشافعي يقول لو كان معنى يتغنى بالقرآن على الاستغناء لكان يتغنى وتحسين الصوت هو يتغنى ولكنه يراد به تحسين الصوت (وقال) وليس من العصبية أن يحب الرجل قومه والعصبية المختصة أن يغيض الرجل لأنه من بنى فلان فإذا أظهرها ودعا إليها وتآلف عليها فرود وقد جمع الله تبارك وتعالى المسلمين بالإسلام وهو أشرف أنسابهم فقال جل ثناؤه «إنما المؤمنون إخوة» وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «كونوا عباد الله إخوانا» فمن خالف أمر الله عز وجل وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم ردت شهادته والشعر كلام فحسنة كحسن الكلام وقبيحة كقبيحة وفضله على الكلام أنه سائر وإذا كان الشاعر لا يعرف بشتم الناس وأذاهم ولا يمتدح فيكثر الكذب المحض ولا يتشبه بامرأة بعينها ولا يشهرها بما يشينها فجاءت الشهادة وإن كان على خلاف ذلك لم تجز ويجوز شهادة ولد الزنا في الزنا والمحدود فيها حد فيه والقروى على البدوى والبدوى على القروى إذا كانوا عدولا وإذا شهد صبي أو عبد أو نصراني بشهادة فلا يسمعها واسمها لها تكلف وإن بلغ الصبي وأعتق العبد وأسلم النصراني ثم شهدوا بها بعينها قبلتها فأما البالغ المسلم أورد شهادته في الشيء ثم يحسن حاله فيشهد بها فلا أقبلها لأننا حكنا بإبطالها وجرحه فيها لأنه من الشرط أن لا يختبر عمله قال ولو ترك الميت ابنتين فشهد أحدهما على أبيه بدين فإن كان عدلا حلف المدعى وأخذ الدين من الاثنين وإن لم يكن عدلا أخذ من يدى الشاهد بقدر ما كان يأخذه منه لو جازت شهادته لأن موجودا في شهادته أن له في يديه حقا وفي يدى الجاحد حقا فأعطيته من المتر ولم أعطه من النسكر وكذلك لو شهد أن أباه أوصى له بثلث ماله .

باب الشهادة على الشهادة

(قال الشافعي) وتجوز الشهادة على الشهادة بكتاب القاضي في كل حق للآدميين مالا أو حدا أو فصا وفي كل حد لله قولان أحدهما أنه تجوز والآخر لا تجوز من قبل درء الحدود بالشبهات (قال) وإذا سمع الرجلان الرجل يقول أشهد أن فلانا على فلان ألف درهم ولم يقل لها أشهدا على شهادتي فليس لها أن يشهدا بها ولا لهما كم أن يقبلاها لأنه لم يسترعما إياها وقد يمكن أن يقول له على فلان ألف درهم وعدها وإذا استرعاهما إياها لم يفعل إلا وهي عنده واجبة وأحب للقاضي أن لا يقبل هذا منه وإن كان على الصحة حتى يسأله من أين هي؟ فإن قال بإقرار

منه أو يبيع حضرته أو سلف أجازته ولو لم يسأله رأيته جائزاً وإن شهدا على شهادة رجل ولم يعدلاه قبلهما وسأل عنه فإن عدل قضى به (قال) ولو شهد رجلان على شهادة رجلين فقد رآيت كثيراً من الحكماء والمفتين يحيزونه (قال المزني) وخرجه على قولين وقطع في موضع آخر بأنه لا تجوز شهادتهما إلا على واحد ممن شهدا عليه وآمره بطالب شاهدين على الشاهد الآخر (قال المزني) رحمه الله ومن قطع بشيء كان أولى به من حكايته له .

باب الشهادة على الحدود وجرح الشهود

(قال الشيخ أبي) رحمه الله : وإذا شهدوا على رجل بائناً سلم الإمام أزي بامرأته ؛ لأنهم قد يعدون الزنا وقوعاً على بهيمة ولعلمهم يعدون الاستمناه زناً فلا يجد حتى يشبوا رؤية الزنا وتغييب الفرج (قال المزني) رحمه الله وقد أجاز في كتاب الحدود أن يتبين البهيمة كالزنا بعد فيه قال ولو شهد أربعة اثنان منهم أنه زنى بها في بيت واثنان منهم في بيت غيره فلاحدهما عليها ومن حد الشهود إذا لم يشموا أربعة حدهم (قال المزني) رحمه الله قد قطع في غير موضع بحدهم (قال الشيخ أبي) رحمه الله ولو مات الشهود قبل أن يعدلوا ثم أعدلوا أقبح الحد ويطرد الشهود عليه وجرح من يشهد عليه ولا أقبل الجرح من الجارح إلا بتفسير ما يجرح به للاختلاف في الأهواء وتكفير بعضهم بعضاً وبجرحون بالتأويل ولو ادعى على رجل من أهل الجهالة بعد لم أر بأساً أن يعرض له بأن يقول لعله لم يسرق ولو شهدا بأنه سرق من هذا البيت كشفاً فلان فقال أحدهما غدوة وقال الآخر عشية أو قال أحدهما الكيش أيضاً وقال الآخر أسود لم يقطع حتى يجتمعا ويخاف مع شاهدهما شيء ولو شهد اثنان أنه سرق ثوب كذا وقيمته ربع دينار وشهد آخران أنه سرق ذلك الثوب بعينه وأن قيمته أقل من ربع دينار فلا قطع وهذا من أقوى ما تدرك به الحدود يأخذ به بأقل القيمتين في الغرم وإذا لم يحكم بشهادة من شهد عنده حتى يحدث منه ما تدر به شهادته ردّها وإن حكم بها وهو عدل ثم تغيرت حاله بعد الحكم لم يردّه لأنّ إنما انظر يوم يقطع الحاكم بشهادته .

باب الرجوع عن الشهادة

(قال الشيخ أبي) رحمه الله : الرجوع عن الشهادة ضربان فإن كانت على رجل بشيء ي تلف من بدنه أو ينال بقطع أو قصاص فأخذ منه ذلك ثم رجعوا فقالوا عمدناه بذلك فهي كالجنابة فيها القصاص واحتج في ذلك بعلى ومأم يمكن من ذلك فيه القصاص أغرموه وعزروا دون الحد وإن قالوا لم نعلم أن هذا يجب عليه عزروا وأخذ منهم العقل ولو قالوا أخطأنا كان عليهم الأرض ولو كان هذا في طلاق ثلاث أغرمتهم للزوج صدق مثلها دخل بها أو لم يدخل بها لأنهم حرموها عليه فلم يكن لها قيمة إلا مهر مثلها ولا ألفت إلى ما أعطاه (قال المزني) رحمه الله ينبغي أن يكون هذا غلطاً من غير الشافعي ومعنى قوله المعروف أن يطرح عنهم ذلك بنصف مهر مثلها إذا لم يكن دخل بها (قال الشيخ أبي) رحمه الله : وإن كان في دار فأخرجت من يديه إلى غيره عزروا على شهادة الزور ولم يعاقبوا على الخطأ ولم أغرمهم من قبل أنى جعلتهم عدولاً بالأول فأضينا بهم الحكم ولم يكونوا عدولاً بالآخر فترد الدار ولم يغتروا شيئاً لا يؤخذ ولم يأخذوا شيئاً لأنفسهم فأنزعهم منهم وهم كمتدينين شهادة لا تقبل منهم فلا أغرمهم ما أقروا في أبدى غيرهم .

باب علم الحاكم بحال من قضى بشهادته

(قال الشافعي) رحمه الله : وإذا علم القاضي أنه قضى بشهادة عبدین أو مشركین أو غیر عدلین من جرح بین أو أحدهما رد الحكم على نفسه ورد عليه غيره بل القاضي بشهادة الفاسق أئین خطأ منه بشهادة العبد وذلك أن الله جل ثناؤه قال « وأشهدوا ذوی عدل منكم » وقال « ممن ترضون من الشهداء » وليس الفاسق بواحد من هذين فمن قضى بشهادته فقد خالف حکم الله ورد شهادة العبد إنما هو تأویل وقال في موضع آخر إن طلب الخصم الجرحه أجله بالمصر وما قاربه فإن لم یجیء بها أنفذ الحكم عليه ثم إن جرحهم بعد لم یرد عنه الحكم (قال المزني) قیاس قوله الأول أن یقبل الشهود العدول أنها فاسقان كما یقبل أنهما عبدان ومشركان ویرد الحكم (قال الشافعي) وإذا أنفذ القاضي بشهادتهما قطعا ثم بان له ذلك لم یکن عليهما شیء لأنهما صادقان في الظاهر وكان عليه أن لا یقبل منهما فهذا خطأ منه تحمله عافلته .

باب الشهادة في الوصية

(قال الشافعي) رحمه الله : ولو شهد أجنيبان لعبد أن فلانا التوفي أعنته وهو الثالث في وصيته وشهد وارثان لعبد غيره أنه أعنته وهو الثالث في الاثنين فسواء ويعتق من كل واحد منهما نصفه (قال المزني) قیاس قوله أن یقرع بينهما وقد قاله في غير هذا الباب (قال) ولو شهد الوارثان أنه رجع عن عتق الأول وأعتق الآخر أجزت شهادتهما وإنما أرد شهادتهما فيما جرا إلى أنفسهما فإذا لم یجرا فلا فأما الولاء فلا یملك ملك الأموال وقد لا یصیر في أيديهما بالولاء شیء ولو أبطلتهما بأنهما يرثان الولاء إن مات لاوارث له غیرهما أبطلتها لدوى أرحامهما ولو شهد أجنيبان أنه أعنت عبدا هو الثالث وصية وشهد وارثان أنه رجع فيه وأعتق عبدا هو السدس عتق الأول بغير قرعة للعجز إلى أنفسهما وأبطلت حقهما من الآخر بالإقرار ولو لم یقولا أنه رجع في الأول أقرعت بينهما حتى يستوظف الثلث وهو قول أكثر المفتين إن شهادة الأجنبيین والورثة سواء ما لم یجرا إلى أنفسهما (قال) ولو شهد رجلان لرجل بالثالث وآخران لآخر بالثالث وشهد آخران أنه رجع عن أحدهما فالثالث بينهما نصفان ، وقال في الشهادات في العتق والحدود إملاء وإذا شهدا أن سيده أعنته فلم یعدلا فسأل العبد أن یحال بينه وبين سيده أجز وقت إجارته فإن تم عتقه أخذها وإن رق أخذها السيد ، ولو شهد له شاهد وادعی شاهدا قريبا فالقول فيها واحد من قولین : أحدهما ما وصفت في الوقف ، والثاني لا یمنع منه سيده ويحلف له .

مختصر من جامع الدعوى والبيانات

إملاء على كتاب ابن القاسم ومن كتاب الدعوى

إملاء على كتاب أبي حنيفة ومن اختلاف الأحاديث

ومن اختلاف ابن أبي ليلى ومن وأبی حنيفة ومن مسائل شتى سمعتها لفظا

(قال الشافعي) رحمه الله : أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « البينة على المدعى » (قال الشافعي) أحسبه قال ولا أثبته قال « واليمين

على المدعى عليه » قال وإذا ادعى الرجل الشيء في يدي الرجل فالظاهر أنه إن هو في يديه مع يديه لأنه أقوى سبباً فإن استوى سببهما فهما فيه سواء فإن أقام الذي ليس في يديه لبيبة قبل لصاحب اليد البيبة التي لا تجر إلى أنفسهما بشهادتهما أقوى من كونه الشيء في يديك وقد يكون في يديك ما لا تملكه فهو له أفضل قوة سببه على سيك فإن أقام الآخر بيبة قبل قد استوتبتا في الدعوى والبيبة والذي الشيء في يديه أقوى سبباً فهو له أفضل قوة سببه وهذا معتدل على أصل القياس والسنة على ما قلنا في رجلين تتداعيا دابة وأقام كل واحد منهما البيبة أنها دابته تنجها ففضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هو في يديه قال وسواء التداعي والبيبة في النتائج وغيره وسواء أقام أحدهما شاهداً وامرأتين والآخر عشرة إن كان بعضهم أرجح من بعض وإن أراد الذي قامت عليه البيبة أن أحلف صاحبه مع يديته لم يكن ذلك له إلا أن يدعى أنه أخرجه إلى ملكه فهذه دعوى أخرى فعليه اليمين ولو ادعى أنه نكح امرأة لم أقبل دعواه حتى يقول نكحتها بولي وشاهدي عدل ورضاها فإن حلفت برئت وإن نكحت حلف وقضى له بأنها زوجة له (قال الشيخ أبي) والأيمان في الدماء مخالفة لغيرها لا يبرأ منه إلا بخمسين مينا وسواء النفس والجرح في هذا تقتله وتقصه منه بنكوله وعين صاحبه (قال الزنى) رحمه الله : قطع في الإملاء بأن لاقامة بدعوى ميت ولكن يحلف المدعى عليه ويبرأ فإن أبي حلف الأولياء واستحقوا دمه وإن أبوا بطل حقهم وقال في كتاب اختلاف الحديث من ادعى دماً ولا دلالة للحاكم على دعواه كالدلالة التي قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقسامة أحلف المدعى عليه كما يحلف فيما سوى الدم (قال الزنى) رحمه الله : وهذا به أشبه ودليل آخر حكم النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة بتدنية المدعى لا غيره وحكم فيما سوى ذلك بتدنية يمين المدعى عليه لا غيره فإذا حكم الشافعي فيما وصفت بتدنية المدعى عليه ارتفع عدد أيمان القسامة (قال الشيخ أبي) والدعوى في الكفالة بالنفس والنكول ورد اليمين كهي في المال إلا أن الكفالة بالنفس ضعيفة ولو قام بيبة أنه أكره بيتاً من داره شهراً بعشرة وأقام المسكترى البيبة أنه أكره من الدار كلها ذلك الشهر بعشرة فالشهادة باطلة ويتحالفان ويتراذان فإن كان سكن فعليه كراء مثلاً ، ولو ادعى داراً في يدي رجل فقال ليست بملك لي وهي افلان فإن كان حاضراً صيرتها له وجعلته خصماً عن نفسه وإن كان غائباً كتب إقراره وقيل للمدعى أتم البيبة فإن أقامها قضى بها على الذي هي في يديه ويجعل في القضية أن المقر له بها على حجته (قال الزنى) رحمه الله : قد قطع بالقضاء على غائب وهو أولى بقوله (قال الشيخ أبي) ولو أقام رجل بيبة أن هذه الدار كانت في يديه أمس لم أقبل قد يكون في يديه ما ليس له إلا أن يقيم بيبة أنه أخذها منه ولو أقام بيبة أنه غصبه إياها وأقام آخر البيبة أنه أقر له بها فهي للغصب ولا يجوز إقراره فيما غصب (قال الشيخ أبي) وإذا ادعى عليه شيئاً كان في يدي الميت حلف على علمه وقال في كتاب ابن أبي ليلى وإذا اشتراه حلف على البت .

باب الدعوى في الميراث

من اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى

(قال الشيخ أبي) ولو هلك نصراني وله اثنان : مسلم ونصراني شهد مسلمان المسلم أن أباه مات مسلماً وللنصراني مسلمان أن أباه مات نصرانياً صلى الله عليه فمن أبطال البيبة التي لا تكون إلا بأن يكذب بعضهم بعضاً لجعل الميراث للنصراني ومن رأى الإقرار أفرغ فمن خرجت قرعته كان الميراث له ومن رأى أن يقسم إذا

تَكَافَأَتْ بَيْنَهُمَا جَعَلَهُ بَيْنَهُمَا وَإِنَّمَا صُلِيَ عَلَيْهِ بِالْإِشْكَالِ كَمَا صُلِيَ عَلَيْهِ لَوْ اخْتَلَطَ بِمُسْلِمِينَ مَوْتِي (قَالَ الْمَزْنِي) أَشْبَهَ بِالْحَقِّ عِنْدِي أَنَّهُ إِنْ كَانَ أَصْلُ دِينِهِ الصَّرِيحَ فَالَّذَانِ شَهِدَا بِالْإِسْلَامِ أَوَّلَى لَأَنْهَمَا عَلِمَا بِإِيمَانِنَا حَدَثَ خَفِيَ عَلَى الْآخَرَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَدْرِ مَا أَصْلُ دِينِهِ وَالْمِيرَاثُ فِي أَيْدِيهِمَا فَيَبْنِيهِمَا نَصَفَانِ وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ لَوْ رُمِيَ أَحَدُهُمَا طَائِرًا ثُمَّ رَمَاهُ إِنْتَانِي فَلَمْ يَدْرِ أَبْلَغَ بِهِ الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ مُتَمَتِّعًا أَوْ غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ جَعَلْنَاهُ بَيْنَهُمَا نَصَفَيْنِ (قَالَ الْمَزْنِي) وَهَذَا وَذَلِكَ عِنْدِي فِي الْقِيَاسِ سَوَاءٌ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ : وَلَوْ كَانَتْ دَارٌ فِي بَدْيِ رَجُلٍ وَالْمَسَاءَةُ عَلَى حَالِهَا فَادْعَاهَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْمُدْعِيَيْنِ أَنَّهُ وَرَثَتُهَا مِنْ أَبِيهِ فَمَنْ أَبْطَلَ الْبَيِّنَةَ تَرَكَهَا فِي يَدَيِ صَاحِبِهَا وَمَنْ رَأَى الْإِقْرَاعَ أَفْرَعَ بَيْنَهُمَا أَوْ يَجْعَلُهَا بَيْنَهُمَا مَعًا وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ شَنْعَةٌ وَأَجَابَ بِهَذَا الْجَوَابَ فَيَا يُمْكِنُ فِيهِ الْبَيِّنَتَانِ أَنْ تَكُونَا صَادِقَتَيْنِ فِي مَوَاضِعَ (قَالَ الْمَزْنِي) رَحِمَهُ اللَّهُ وَصَمْعَتُهُ يَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا لَوْ قَسَمْتُهُ بَيْنَهُمَا كُنْتُ لَمْ أَضِ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدْعِي وَلَا بَيِّنَتُهُ وَكُنْتُ عَلَى يَقِينٍ خَطَأُ بِنَقْصٍ مِنْ هُوَ لَهُ عَنْ كَمَالِ حَقِّهِ أَوْ بِإِعْطَاءِ الْآخَرِ مَا لَيْسَ لَهُ (قَالَ الْمَزْنِي) وَقَدْ أَبْطَلَ الشَّافِعِيُّ الْقِرْعَةَ فِي أَمْرَيْنِ مُطْلَقَةً وَزَوْجَةً وَأَوْقَفَ الْمِيرَاثَ حَتَّى يَصْطَلَحَا وَأَبْطَلَ فِي ابْنِ أُمِّهِ الَّذِينَ أَقْرَأَ أَنَّ أَحَدَهُمَا ابْنُهُ الْقِرْعَةَ فِي النِّسْبِ وَالْمِيرَاثِ فَلَا يَشْبَهُ قَوْلُهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْقِرْعَةَ وَقَدْ قَطَعَ فِي كِتَابِ الدَّعْوَى عَلَى كِتَابِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي امْرَأَةٍ أَقَامَتِ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ أَصْدَقُهَا هَذِهِ وَقَبَضْتُهَا وَأَقَامَ رَجُلُ الْبَيِّنَةِ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْهُ وَتَقَدَّمَ الثَّمَنُ وَقَبَضَهَا قَالَ أَبْطَلَ الْبَيِّنَتَيْنِ لَا يَجُوزُ إِلَّا هَذَا أَوْ الْقِرْعَةَ (قَالَ الْمَزْنِي) رَحِمَهُ اللَّهُ : هَذَا لَفْظُهُ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْقِرْعَةَ لَا تَشْبَهُ قَوْلُهُ فِي الْأَمْوَالِ (قَالَ الْمَزْنِي) رَحِمَهُ اللَّهُ : وَقَدْ قَالَ الْحَكَمُ فِي الثُّبُوبِ لَا يَنْسَجُ إِلَّا مَرَّةً وَالثُّبُوبُ الْخَرَجُ يَنْسَجُ مَرَّتَيْنِ سَوَاءٌ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ : وَلَوْ كَانَتْ دَارٌ فِي بَدْيِ أَخَوَيْنِ مُسْلِمَيْنِ فَأَقْرَأَا أَنَّ أَبَاهُمَا هَلَكَ وَتَرَكَهَا مِيرَاثًا فَقَالَ أَحَدُهُمَا كُنْتُ مُسْلِمًا وَكَانَ أَبِي مُسْلِمًا وَقَالَ الْآخَرُ اسْلَمْتُ قَبْلَ مَوْتِ أَبِي فَهِيَ لِلَّذِي اجْتَمَعَا عَلَى إِسْلَامِهِ وَالْآخَرُ مَقْرٌ بِالْكَفَرِ مَدْعٍ الْإِسْلَامَ ، وَلَوْ قَالَتِ امْرَأَةُ الْمَيِّتِ هِيَ مُسْلِمَةٌ زَوْجِي مُسْلِمٌ وَقَالَ وَلَدُهُ وَهِيَ كُفْرًا بِلِ كَافِرٍ وَقَالَ أَخُو الزَّوْجِ وَهُوَ مُسْلِمٌ بَلِ مُسْلِمٌ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ فَالْمِيرَاثُ مَوْقُوفٌ حَتَّى يَعْرِفَ إِسْلَامَهُ مِنْ كُفْرِهِ بَيِّنَةٌ تَقُومُ عَلَيْهِ ، وَلَوْ أَقَامَ رَجُلُ بَيِّنَةٍ أَنَّ أَبَاهُ هَلَكَ وَتَرَكَ هَذِهِ الدَّارَ مِيرَاثًا لَهُ وَلَأَخِيهِ أَخْرَجَتْهُ مِنْ بَدْيِ مَنْ هِيَ فِي يَدَيْهِ وَأَعْطَيْتُهُ مِنْهَا نَصِيْبَهُ وَأَخْرَجَتْ نَصِيْبَ الْغَائِبِ وَأَكْرَى لَهُ حَقِّي بِخَضَرٍ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ عَدَدَهُمْ وَقَفَ مَالُهُ وَتَلَوَّمَ بِهِ وَيَسْأَلُ عَنِ الْبُلْدَانِ الَّتِي وَطَنُهَا هَلْ لَهَا فِيهَا وَلَدٌ ؟ فَإِذَا بَلَغَ الْغَايَةَ الَّتِي أَوْ كَانَ لَهَا فِيهَا وَلَدٌ لَعَرَفَهُ وَادْعَى الْإِبْنَ أَنْ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ أَعْطَاهُ الْمَالَ بِالضَّمَمَيْنِ وَحَكَى أَنَّهُ لَمْ يَقْضَ لَهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ لَهُ وَارِثًا غَيْرَهُ فَإِذَا جَاءَ وَارِثُ غَيْرِهِ أَخَذَ الضَّمَمَاءَ بِحَقِّهِ وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْإِبْنِ أَوْ مَعَهُ زَوْجَةٌ وَلَا يَعْلَمُونَهُ فَارْقَمَهَا أَعْطَيْتُهَا رُبْعَ الثَّمَنِ لِأَنَّ مِيرَاثَهَا مَحْدُودٌ لِلْأَكْثَرِ وَالْأَقَلِّ الثَّمَنِ وَرُبْعَ الثَّمَنِ وَمِيرَاثُ الْإِبْنِ غَيْرُ مَحْدُودٍ وَإِذَا مَاتَتْ زَوْجَتُهُ وَابْنُهُ مِنْهَا فَقَالَ أَخُوهَا مَاتَ ابْنُهَا ثُمَّ مَاتَتْ فَفِي مِيرَاثِهَا مَعَ زَوْجِهَا وَقَالَ زَوْجُهَا بَلِ مَاتَتْ فَأَحْرَزْنَا وَاعَى الْمَالُ ثُمَّ مَاتَ ابْنُي فَلَمَّا لِيَ الْقَالَ قَوْلُ الْأَخِ لِأَنَّهُ وَارِثٌ لِأَخْتِهِ وَعَلَى الَّذِي يَدْعَى أَنَّهُ مُحْجُوبُ الْبَيِّنَةِ وَعَلَى الْأَخِ فَيَا يَدْعَى أَنَّ أَخَاهُ وَرَثَتِ ابْنَتُ الْبَيِّنَةِ وَلَوْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ وَرَثَ هَذِهِ الْأُمَّةَ مِنْ أَبِيهِ وَأَقَامَتِ امْرَأَةُ الْبَيِّنَةِ أَنَّ أَبَاهُ أَصْدَقُهَا بِأَبَاها فَهِيَ الْعَرَاءُ كَمَا يَبْيَعُهَا وَلَمْ يَعْلَمْ شُهُودَ الْمِيرَاثِ

باب الدعوى في وقت قبل وقت

(قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَإِذَا كَانَ عَمْدٌ فِي يَدِ رَجُلٍ فَأَقَامَ رَجُلُ بَيِّنَةٍ أَنَّهُ لَهُ مِنْذُ سَنَيْنِ وَأَقَامَ الَّذِي هُوَ فِي يَدَيْهِ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ لَهُ مِنْذُ سَنَةٍ فَهِيَ لِلَّذِي هُوَ فِي يَدَيْهِ وَلَمْ أَنْظُرْ إِلَى قَدِيمِ الْمَالِ وَحَدِيثِهِ (قَالَ الْمَزْنِي) أَشْبَهَ بِقَوْلِهِ أَنْ يَجْعَلَ الْمَالُ لِلْأَقْدَمِ

أولى كما جعل ملك التناج أولى وقد يمكن أن يكون صاحب التناج قد أخرجه من ملكه كما أمكن أن يكون صاحب الملك الأقدم أخرجه من ملكه .

باب الدعوى على كتاب أبي حنيفة

(**قال الشافعي**) رحمه الله : وإذا أقام أحدهما البيعة أنه اشترى هذه الدار منه بمائة درهم وتقده الثمن وأقام الآخر بيعة أنه اشتراها منه بمائتي درهم وتقده الثمن بلا وقت فكل واحد منهما بالخيار إن شاء أخذ نصفها بنصف الثمن الذي سمي شهوده ويرجع بالنصف وإن شاء ردها وقال في موضع آخر إن القول قول البائع في البيع (قال المزني) هذا أشبه بالحق عندي لأن البيعتين قد تسكافأا ولمقر له بالدار سبب ليس لصاحبه كما يدعيانها جميعا بيعة وهي في يد أحدهما فتسكون لمن هي في يديه لقوة سببه عنده على سبب صاحبه (قال المزني) رحمه الله وقد قال لو أقام كل واحد منهما البيعة على دابة أنه تنجها أبطلتهما وقبلت قول الذي هو في يديه (**قال الشافعي**) رحمه الله ولو أقام بيعة أنه اشترى هذا الثوب من فلان وهو ملكه بثمن مسمى وتقده فإنه يحمى به للذي هو في يديه لفضل كينونته (قال المزني) وهذا يدل على ما قلت من قوله (**قال الشافعي**) رحمه الله : ولو كان الثوب في يدي رجل وأقام كل واحد منهما البيعة أنه ثوبه باعه من الذي هو في يديه بألف درهم فإنه يقضى به بين المدعين نصفين ويقضى لكل واحد منهما عليه بنصف الثمن (قال المزني) رحمه الله : ينبغي أن يقضى لكل واحد منهما بجميع الثمن لأنه قد يشتره من أحدهما ويقضه ثم يملكه الآخر ويشتره منه ويقضه فيكون عليه ثمنان وقد قال أيضاً لو شهد شهود كل واحد على إقرار المشتري أنه اشتراه أو أقر بالشراء قضى عليه بالثمنين (قال المزني) سواء إذا شهدوا أنه اشترى أو أقر بالشراء

(**قال الشافعي**) رحمه الله : ولو أقام رجل بيعة أنه اشترى منه هذا العبد الذي في يديه بألف درهم وأقام العبد البيعة أنه سيده الذي هو في يديه أعتقه ولم يوقت الشهود فإني أبطل البيعتين لأنهما تضادتا وأحلفه ما باعه وأحلفه ما أعتقه (قال المزني) قد أبطل البيعتين فيما يمكن أن تكونا فيه صادقتين فالتباس عندي أن العبد في يدي نفسه بالحرية كمشتت قبض من البائع فهو أن أحق لقوة السبب كما إذا أقام بيعة والثوب في يدي أحدهما كان أولى به لقوة السبب وهذا أشبه بقوله (**قال الشافعي**) ولا أقبل البيعة أن هذه الجارية بنت أمته حتى يقولوا ولدتها في ملكه ولو شهدوا أن هذا الغزل من قطن فلان جعلته لفلان وإذا كان في يديه صبي صغير يقول هو عبيدي فهو كالثوب إذا كان لا يتكلم فإن أقام رجل بيعة أنه ابنه جعلته لفلان وهو في يدي الذي هو في يديه وإذا كانت الدار في يدي رجل لا يدعيها فأقام رجل البيعة أن نصفها له وآخر البيعة أن جميعها له فلصاحب الجميع النصف وأبطل دعواهما فلا حق لهما ولا قرعة وقد مضى ما هو أولى به في هذا المعنى قال وإذا كانت الدار في يدي ثلاثة فادعى أحدهم النصف والآخر الثلث وآخر السدس وجعد بعضهم بعضاً فهي لهم على ما في أيديهم (١) ثلثا ثلثا (**قال الشافعي**) رحمه الله : فإذا كانت في يدي اثنين فأقام أحدهما بيعة على الثالث والآخر على السكلي جعلت للأول الثلث لأنه أقل عما في يديه وما بقي للآخر .

باب في القافة ودعوى الولد

من كتاب الدعوى والبيات ومن كتاب نكاح قديم

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرف السرور في وجهه فقال « ألم ترى أن عجزنا المدبلي نظر إلى أسامة وزيد عليهما قطيفة قد غطيا رءوسهما وبدت أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضها من بعض » (قال الشافعي) فلو لم يكن في القافة إلا هذا انبغى أن يكون فيه دلالة أنه علم ولو لم يكن علما لقال له لا تقبل هذا لأنك إن أصبت في شيء لم آمن عليك أن تخطيء في غيره وفي خطئك ذف محصنة أو نفي نسب وما أقره إلا أنه رضى ورآه علما ولا يسر إلا بالحق صلى الله عليه وسلم ودعا عمر رحمه الله قائما في رجلين ادعى ولدا فقال لقد اشتركا فيه فقال عمر للعلام والأيهما شئت وشك أنس في ابن له فدعا له القافة (قال الشافعي) رحمه الله وأخبرني عدد من أهل العلم من المدينة ومكة أنهم أدركوا الحكماء يفتون بقول القافة (قال الشافعي) رحمه الله ولم يجز الله جل ثناؤه نسب أحد قط إلا إلى أب واحد ولا رسوله عليه السلام (قال) ولو ادعى حر وعبد مسلمان وذمى مولودا وجد لقيطا فلا فرق بين واحد منهم كالتداعي فيما سواه فبراه القافة فإن الحق هو واحد فبواه وإن الحق هو بأكثر لم يكن ابن واحد منهم حتى يبلغ فينسب إلى أيهم شاء فيكون ابنه وتنقطع عنه دعوى غيره

باب جواب الشافعي

محمد بن الحسن في الولد يدعيه عدة رجال

(قال الشافعي) قالت لمحمد بن الحسن زعمت أن أبا يوسف قال إن ادعاء اثنان فهو ابنهما بالأثر فإن ادعاه ثلاثة فهو ابنهم بالقياس وإن ادعاه أربعة لم يكن ابن واحد منهم قال هذا خطأ من قوله قالت فإذا زعمت أنهم يشتركون في نسبه ولو كانوا مائة كما يشتركون في المال لو مات أحد الشركاء في المال أملك الحى إلا ما كان يملكه قبل موت صاحبه ؟ قال لا قلت فقد زعمت إن مات واحد منهم ورثه ميراث ابن تام وانقطعت أبوته فإن مات ورثه كل واحد منهم سهما من مائة سهم من ميراث أب فهل رأيت أبا قط إلى مدة ؟ قلت أو رأيت إذا قطعت أبوته من الميت أتزوج بناته وهن اليوم أجنيات رهن بالأمس له أخوات ؟ قال إنه لا يدخل هذا قلت وأكثر قال كيف كان يلزمنا أن نورثه ؟ قلت نورثه في قولك من أحدهم سهما من مائة سهم من ميراث ابن كما نورث كل واحد منهم سهما من مائة سهم من ميراث أب (قال المزني) رحمه الله ليس هذا بل لازم لهم في قولهم لأن جميع كل أب أو بعض الابن وليس بعض الابن ابنا لبعض الأب دون جميعه كما لو ملكوا عبدا كان جميع كل سيد منهم مالكا لبعض العبد وليس بعض العبد مالكا لبعض السيد دون جميعه فتفهم كذلك تجده إن شاء الله .

باب دعوى الأعاجم ولادة الشرك

والطفل يسلم أحد أبويه

(قال الشافعي) وإذا ادعى الأعاجم ولادة بالشرك فإن جاءونا مسلمين لا ولاء في واحد منهم يعتق قبلنا دعواهم كما قبلنا غيرهم من أهل الجاهلية وإن كانوا مسيبيين عليهم رقى أو اعتقوا فثبت عليهم ولاء لم يقبل إلا بينة على

ولادة معروفة قبل السبي وهكذا أهل حصن ومن يحمل إلينا منهم وإذا أسلم أحد أبوى الطفل أو المعتوه كان مسلماً لأن الله عز وجل أعلى الإسلام على الأديان والأعلى أولى أن يكون الحكيم له مع أنه روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه معنى قولنا ويرى عن الحسن وغيره .

باب متاع البيت يختلف فيه الزوجان من كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى

(قال الشافعي) وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت يسكنانه قيل إن يتفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت لهما أو لأحدهما أو يمتدان أو أحدهما فيختلف في ذلك ورثتهما فمن أقام بيته على شيء فهو له وإن لم يبق بيته فالقياس الذي لا يذم أحد عندي بالعلة عنه على الإجماع أن هذا المتاع بأيديهما جميعاً فهو بينهما نصفين وقد يملك الرجل متاع المرأة وتملك المرأة متاع الرجل ولو استعملت الظنون عليهما لحسكت في عطار ودباغ يتنازعان عطرا ودباغاً في أيديهما بأن أجعل للعطار العطر وللدباغ الدباغ ولحسكت فيما يتنازع فيه عسر وموسر من أؤلؤ بأن أجعله للموسر ولا يجوز الحكم بالظنون .

باب أخذ الرجل حقه ممن يمنعه إياه

(قال الشافعي) وكانت هند زوجة لأبي سفيان وكانت القيم على ولدها لصغيرهم بأمر زوجها فآذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شكت إليه أن تأخذ من ماله ما يكفيها وولدها بالمعروف فمثلها الرجل يكون له الحق على الرجل فيمنعه إياه فله أن يأخذ من ماله حيث وجدته بوزنه أو كيله فإن لم يكن له مثل كانت قيمته دنائير أو دراهم فإن لم يجد له إلا باع عرضه واستوفى من ثمنه حقه فإن قيل فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أد إلى من انتعنك ولا تخن من خانك » قيل إنه ليس بثابت ولو كان ثابتاً لم تكن الحياة ما آذن بأخذه صلى الله عليه وسلم وإنما الخيانة أن أخذ له درهما بعد استيفائه درهمي وأخونه بدرهم كما خاني في درهمي فليس لي أن أخونه بأخذ ما ليس لي وإن خانني

باب عتق الشرك في الصحة والمرض

والوصايا في العتق

(قال الشافعي) من اعتق شركاً له في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه قيمة عدل وأعطى شركاءه حصصهم وعتق العبد وإلا فقد عتق منه واعتق وهكذا روى ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ويحتمل قوله في عتق الموسر وأعطى شركاءه حصصهم وعتق العبد معنيين أحدهما أنه يعتق بالقول ويدفع القيمة والآخر أن يعتق بقول الموسر ولو أعسر كان العبد حراً وأتبع بما ضمن وهذا قول يصح فيه القياس (قال المزني) وبالقول الأول قال في كتاب الوصايا في العتق وقال في كتاب اختلاف الأحاديث يعتق يوم تكلم بالعق وهكذا قال في كتاب اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة وقال أيضاً فإن مات العتق أخذ بما لزمه من أرض المسال لا يمنعه الموت حقاً لزمه كما لو جنى جناية والعبد حر في شهادته وحدوده وميراثه وجناباته قبل القيمة ودفعها

(قال المزني) وقد قطع بأن هذا المعنى أصح (قال المزني) وقطعه به في أربعة مواضع أولى به من أحد قولين لم يقطع به وهو القياس على أصله في الفرعة أن العتق يوم تكلم بالعتق حتى أفرغ بين الأحياء والموتى فهذا أولى بقوله (قال المزني) رحمه الله قد قال الشافعي لو أعتق الثاني كان عتقه باطلا وفي ذلك دليل لو كان ملكه بحاله لو عتق بإعتاقه إياه وقوله في الأمة بينهما أنه إن أجلبها صارت أم ولد له إن كان موسراً كالعتق وأن شريكه إن وطئها قبل أخذ القيمة كان مهرها عليه تاماً وفي ذلك قضاء لما قلنا ودليل آخر لما كان الثمن في إجماعهم ثمين أحدهما في بيع عن تراض يجوز فيه التغايب والآخر قيمة متلف لا يجوز فيه التغايب وإما هي على التعديل والتقييد فلما حكم النبي صلى الله عليه وسلم على المعتق الموسر بالقيمة دل على أنها قيمة متلف على شريكه يوم ألتفقه فهذا كله قضاء لأحد قوله على الآخر وبالله التوفيق (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال أحدهما لصاحبه وصاحبه موسر أعتقت نصيبك وأنكر الآخر عتق نصيب المدعى ووقف ولاؤه لأنه زعم أنه حر كله وادعى قيمة نصيبه على شريكه فإن ادعى شريكه مثل ذلك عتق العبد وكان له ولاؤه قال وفيها قول آخر إذا لم يعتق نصيب الأول لم يعتق نصيب الآخر لأنه إنما يعتق بالأول (قال المزني) قد قطع بجوابه الأول أن صاحبه زعم أنه حر كله وقد عتق نصيب المقر بإقراره قبل أخذه قيمته فنفهم ولا خلاف أن من أقر بشيء يضره لزمه ومن ادعى حقاً لم يجب له وهذا مقر للعبد يعتق نصيبه فيلزمه ومدع على شريكه بقيمة لا يجب له ومن قوله وجميع من عرفت من العلماء أن لو قال لشريكه بعتك نصيبي بتمن وسلمته إليك وأنت موسر وإنك قبضته وأعتقته وأنكر شريكه أنه مقر بالعتق لنصيبه نافذ عليه مدع الثمن لا يجب له فهذا وذلك عندي في القياس سواء وهذا يقضى لأحد قوله على الآخر (قال المزني) وقد قال الشافعي لو قال أحدهما لصاحبه إذا أعتقته فهو حر فأعتقه كان حراً في مال العتق وسواء كان بين مسلمين أو كافرين أو مسلم وكافر (قال المزني) وقد قطع بعقته قبل دفع قيمته ودليل آخر من قوله أنه جعل قيمته يوم تكلم بعقته فدل أنه في ذلك الوقت حر قبل دفع قيمته (قال الشافعي) وإذا أدى الموسر قيمته كان له ولاؤه وإن كان معسراً عتق نصيبه وكان شريكه على ملكه يخدمه يوماً ويترك لنفسه يوماً فما اكتسب نفسه فهو له وإن مات وله وارث وورثه بقدر ولاؤه فإن مات له مورث لم يهرث منه شيئاً (قال المزني) القياس أن يرث من حيث يورث وقد قال الشافعي إن الناس يورثون من حيث يورثون وهذا وذلك في القياس سواء (قال الشافعي) فإن قال قائل لا تكون نفس واحدة بعضها عبداً وبعضها حراً كما لا تكون امرأة بعضها طالفاً وبعضها غير طالق قبل له أن تزوج بعض امرأة كما تشتري بعض عبداً وتكاتب المرأة كما تكاتب العبد أو يهب امرأته كما يهب عبده فيكون الموهوب له مكانه ؟ قال لا قليل فما أعلم شيئاً أبعد من العبد مما فسقته عليه (قال الشافعي) ولو أعتق شريكاً لأحدهما النصف وللآخر السدس معاً أو وكلا رجلاً فأعتق عنهما معاً كان عليهما قيمة الباقي لشريكهما سواء لا أنظر إلى كثير الملك ولا قليله (قال المزني) هذا يقضى لأحد قوله في الشفعة أن من له كثير ملك وقليله في الشفعة سواء (قال الشافعي) وإذا اختلفا في قيمة العبد ففيها قولان أحدهما أن القول قول المعتق والثاني أن القول قول رب النصب لا يخرج ملكه منه إلا بما يرضى (قال المزني) قد قطع الشافعي في موضع آخر بأن القول قول الغارم وهذا أولى بقوله وأقيس على أصله على ما سرحت من أحد قوله لأنه يقول في قيمة ما تلف أن القول قول الغارم ولأن السيد مدع للزيادة فعليه البينة والغارم منكرفعليه البين قال ولو قال هو خباز وقال الغارم ليس كذلك فاقول قول الغارم ولو قال هو سارق أو أبق وقال الذي له الغرم ليس كذلك فاقول قوله مع يمينه وهو على البراءة من العيب حتى يعلم (قال المزني) قد قال في الغاصب إن القول قوله

أن يه داء أو غائلة والقياس على قوله في الحر ينجى على يده فيقول الجاني هي سلاه أن القول قول العامر (قال الشافعي) وإذا أعتق شركا له في مرضه الذي مات فيه عتقا بئانا ثم مات كان في ثلثه كالصحيح في كل ماله ولو أوصى بعتق نصيب من عبد بعينه لم يعتق بعد الموت منه إلا ما أوصى به .

باب في عتق العبيد لا يخرجون من الثلث

(قال الشافعي) ولو أعتق رجل ستة مملوكين له عند الموت لاملأ له غيرهم جزئوا ثلاثة أجزاء وأفرع بينهم كما أفرع النبي صلى الله عليه وسلم في مثلهم واعتق اثنين ثلث الميت وأرق أربعة للوارث وهكذا كل مالم يعتق الثلث أفرع بينهم ولا سعاية لأن في إقراع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم وفي قوله إن كان معسرا فقد عتق منه مائة عتق بإطلا للسعاية من حديثين ثابتين . وحديث سعيد بن أبي عروبة في السعاية ضعيف وخالفه شعبة وهشام جميعا ولم يذكرها فيه استسعاء وهما أحفظ منه .

باب كيفية القرعة بين المماليك وغيرهم

(قال الشافعي) رحمه الله أحب القرعة إلى وأبعدها من الحيف عندى أن تقطع رقاع صفار مستوية فيكتب على كل رقعة اسم ذى السهم حتى يستوظف أسماءهم ثم يجعل في بنادق طين مستوية وتوزن ثم تستجف ثم تلقى في حجر رجل لم يحضر الكتابة ولا إدخالها في البندق ويغضى عليها ثوب ثم يقال له أدخل يدك فأخرج بندقة فإذا أخرجهما ففت وقرى اسم صاحبها ودفع إليه الجزء الذي أفرع عليه ثم يقال له أفرع على الجزء الثاني الذى يليه وهكذا ما بقى من السهمان شيء حتى تنفذ وهذا في الرقيق وغيرهم سواء .

باب الإفراع بين العبيد في العتق والدين والتبذئة بالعتق

(قال الشافعي) ويجزأ الرقيق إذا أعتق ثلثهم ثلاثة أجزاء إذا كانت قيمهم سواء ويكتب سهم العتق في واحد وسهما الرق في اثنين ثم يقال أخرج على هذا الجزء بعينه ويعرف فإن خرج عليه سهم العتق عتق ورق الجزء إن الآخرين وإن خرج على الجزء الأول سهم الرق رق ثم قيل أخرج فإن خرج سهم العتق على الجزء الثاني عتق ورق الثالث وإن خرج سهم الرق على عتق الثالث وإن اختلفت قيمهم ضم قليل الثمن إلى كثير الثمن حتى يعتدلوا فإن تفاوتت قيمهم فكان قيمة واحد مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جزأهم ثلاثة أجزاء ثم أفرع بينهم على القيم فإن كانت قيمة واحد مائتين واثنين وخمسين، وثلاثة خمسين فإن خرج سهم العتق على الواحد عتق منه نصفه وهو الثلث من جميع المال والآخران رقيق وإن خرج سهم اثنين عتقا ثم أعيدت القرعة بين الثلاثة والواحد وأيهما خرج سهمه بالعتق عتق منه ما بقى من الثلث ورق ما بقى منه ومن غيره وإن خرج السهم على الإثنين أو الثلاثة فكانوا لا يخرجون معا جزئوا ثلاثة أجزاء وأفرع بينهم كذلك حتى يستكمل الثلث ويجزؤون ثلاثة أجزاء أصح عندى من أكثر من ثلاثة وإن كان عليه دين يحيط ببعض رقيقه جزئى الرقيق على قدر الدين ثم جزئوا فأقيم خرج عليه سهم الدين يبعوا ثم أفرع ليعتق ثلثهم بعد الدين وإن ظهر عليه دين بعد ذلك بعث من عتق حتى لا يبقى عليه دين فإن أعتقت ثلثا وأرقت ثلثين بالقرعة ثم ظهر له مال يخرجون معا من الثلث أعتقت من أرقت ودفعت إليهم ما اكتسبوا بعد عتق المالك

إياهم وأى الرقيق أردت قيمته اعتقه فزادت قيمته أو نقصت أو مات وإنما قيمته يوم وقع العتق فإن وقعت القرعة لميت علمنا أنه كان حراً أو لأمة فولدت علمنا أنها حرة وولدها ولد حرة لا أن القرعة أحدثت لأحد منهم عتقا يوم وقعت وإنما وجب العتق حين الموت بالقرعة ولو قال في مرضه سالم حر وغائم حر وزباد حر ثم مات فإنه يبدأ بالأول فالأول ما احتمل الثالث لأنه عتق بثبات فأما كل ما كان للموصى أن يرجع فيه من تدبير وغيره فكله سواء (قال) ولو شهد أجنبيان أنه أعتق عبده وسية وهو الثالث وشهد وارثان أنه أعتق عبداً غير وصية وهو الثالث أعتق من كل واحد منهما نصفه (قال الزنى) إذا أجاز الشهادتين فقد ثبت عتق عبيدين وهما ثلثا الميت فعمناه أن يقرع بينهما . (قال الشيخ ابن) ولو قال لعترة أعبد له أحكم حر سألنا الورثة فإن قالوا لا تعلم أفرع بينهم وأعتق أحدهم كان أقامهم قيمة أو أكثرهم .

باب من يعتق بالملك وفيه ذكر عتق السائبة ولا ولاه إلا لمتعق

(قال الشيخ ابن) رحمه الله من ملك أحداً من آباءه أو أمهاته أو أجداده أو جداته أو ولده أو ولدنيه أو بناته عتق عليه بعد ملكه بعد منه الولد أو قرب المولود ولا يعتق عليه سوى من سميت بحال وإن ملك شخصاً من أحد منهم بغير ميراث قوم عليه ما بقي إن كان موسراً ورق باقية إن كان معسراً وإن ورث منه شخصاً عتق ولم يقوم عليه وإن وهب أصبي من يعتق عليه أو أوصى له به ولا ملك له وله وصى كان عليه قبول هذه كله ويعتق عليه وإن كان موسراً لم يكن له أن يقبل لأن على الموسر عتق ما بقي وإن قبله فردود وقال في كتاب الوصايا يعتق ماملك الصبي ولا يقوم عليه

باب في الولاء

(قال الشيخ ابن) أخبرنا محمد بن الحسن عن يعقوب عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى عليه وسلم قال « الولاء لجة كلحمة النصب لا يباع ولا يوهب » (قال الشيخ ابن) وفي قوله صلى الله عليه وسلم « فإنما الولاء لمن أعتق » دليل أنه لا ولاء إلا لمتعق والذي أسلم البصراني على يديه ليس بمتعق فلا ولاء له ولو أعتق مسلم صرانيا أو نصراني مسلماً فالولاء ثابت لكل واحد منهما على صاحبه ولا يتوارثان لاختلاف الدين ولا يقطع اختلاف الدين الولاء كما لا يقطع النسب قال الله جل ثناؤه « ونادى نوح ابنه » « وإذا قال إبراهيم لأبيه » فلم يقطع النسب باختلاف الدين فكذلك الولاء ومن أعتق سائبة فهو متعق وله الولاء ومن ورث من يعتق عليه أو مات عن أم ولد له فله ولاؤهم وإن لم يعتقهم لأنهم في معنى من أعتق والمتعق والسائبة متعق وهو أكثر من هذا في معنى المتعقين فكيف لا يكون له ولاؤه (قال) فالمتعق سائبة قد أنفذ الله له العتق لأنه طاعة وأبطل الشرط بأن لا ولاء له لأنه معصية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الولاء لمن أعتق » (قال الشيخ ابن) وإذا أخذ أهل الفرائض فرائضهم ولم يكن لهم عصة قرابة من قبل الصلب كان ما بقي للمولى المتعق ولو ترك ثلاثة بنين إسان لأم فملك أحد الاثنين لأم وترك مالا وموالى فورث أخوه لأبيه وأمهم ماله وولاء مواليه ثم هلك الذي ورث المال وولاء المولى وترك ابنه وأخاه لأبيه فقال ابنه قد أحرزت ما كان أبى أحرزه وقال أخوه إنما أحرزت المال وأما ولاء المولى فلا (قال الشيخ ابن) الأخ أولى بولاء المولى وقضى بذلك عثمان بن عفان رحمه الله عليه ثم الأقرب فالأقرب من العصة أولى بميراث المولى

والإخوة الأب والأم أولى من الإخوة للأب وإن كان جد وأخ لأب وأم أو لأب فقد اختلف أصحابنا في ذلك فمنهم من قال الأخ أولى وكذلك بنو الأخ وإن سفلوا ومنهم من قال هما سواء ولا يرث النساء الولاء ولا يرثن إلا من اعتقن أو اعتق من اعتقن.

مختصر كتابي المدبر من جديد وقديم

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير صما جابر بن عبد الله يقول مدبر رجل منا غلاما ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم « من يشتريه مني ؟ فأشتراه نعم من النعمان فقال عمرو سمعت جابرا يقول عبد قطبي مات عام أول في إمارة ابن الزبير زاد أبو الزبير يقال له يعقوب (قال الشافعي) وباعت عائشة مدبرة لها سحرها وقال ابن عمر المدبر من الثالث وقال مجاهد المدبر وصية يرجع فيه صاحبه متى شاء وباع عمر ابن عبد العزيز مدبرا في دين صاحبه وقال طاووس يعود الرجل في مدبره (قال الشافعي) فإذا قال الرجل لعبد أنت مدبر أو أنت عتيق أو محرر أو حر بعد موتي أو متى مت أو متى دخلت الدار فأنت حر بعد موتي فدخل فهذا كله تدبير يخرج من الثالث ولا يعتق في مال غائب حتى يحضر ولو قال إن شئت فأنت حر متى مت فشاء فهو مدبر ولو قال إذا مت فشئت فأنت حر أو قال أنت حر إذا مت إن شئت فسواء قدم المشيئة أو أخرها لا يكون حرا إلا أن يشاء ولو قال شريكتك في عبد متى متنا فأنت حر لم يعتق إلا بموت الآخر منهما ولو قال سيد المدبر قد رجعت في تدبيرك أو تفقته أو أبطلته لم يكن ذلك نقضا للتدبير حتى يخرج من ملكه وقال في موضع آخر إن قال إن أدى بعد موتي كذا فهو حر أو وهبه هبة بنت قبض أو لم يقبض ورجع فهذا رجوع في التدبير (قال المزني) وهذا رجوع في التدبير بغير إخراج له من ملكه وذلك كله في الكتاب الجديد وقال في الكتاب القديم لو قال قد رجعت في تدبيرك أو في ربك أو في نصفك كان مارجع عنه رجوعا في التدبير وما لم يرجع عنه مدبرا بحاله (وقال المزني) وهذا أشبه بقوله بأصله وأصح لقوله إذا كان المدبر وصية فلم لا يرجع في الوصية ولو جاز له أن يخالف بين ذلك فيبطل الرجوع في المدبر ولا يبطل في الوصية لمعنى اختلافهما فيه جاز بذلك المعنى أن يبطل بيع المدبر ولا يبطل في الوصية فيصير إلى قول من لا يبيع المدبر ولو جاز أن يجمع بين المدبر والأيمان في هذا الموضع جاز إبطال عتق المدبر لمعنى الحنف لأن الأيمان لا يجب الحنف بها على ميت وقوله في الجديد والقديم بالرجوع فيه كالوصايا معتدل مستقيم لا يدخل عليه منه كبير تعديل (قال الشافعي) وجنابة المدبر كجنابة العبد يباع منه بقدر جنابته والباقي مدبر بحاله ولو ارتد المدبر أو لحق بدار الحرب ثم أوجف المسلمون عليه فأخذوه سيده فهو على تدبيره ولو أن سيده ارتد فسات كان ماله فينا والمدبر حرا ولو دبره مرتدا ففيه ثلاثة أقاويل أحدها أنه يوقف فإن رجع فهو على تدبيره وإن قتل فالتدبير باطل وماله له في لانا علمنا أن رده صيرت ماله فينا . والثاني أن التدبير باطل لأن ماله خارج منه إلا بأن يرجع وهذا أشبه الأقاويل بأن يكون صحيحا فيه أقول . والثالث أن التدبير ماض لأنه لا يملك عليه ماله إلا بموته وقال في كتاب الزكاة إنه موقوف فإن رجع وجبت الزكاة وإن لم يرجع وقيل فلا زكاة وقال في كتاب المساكات إنه إن كاتب المرتد عبده قبل أن يوقف ماله فالمسكينة جائزة (قال المزني) أصحها عندى وأولاهها به أنه مالك لماله لا يملك عليه إلا بموته لأنه أجاز كتابة عبده وأجاز أن ينفق من ماله على من يلزم المسلم نفقته فلو كان ماله خارجا منه لخرج المدبر مع سائر ماله ولما كان أولاده ولبن يلزمه نفقته حتى في مال غيره مع أن ملكه

له بإجماع قبل الردة ولا رول ماسكه إلا بإجماع وهو أن يموت ولو قال عبده متى قدم فلان فأنت حر فقدم وسيد صحيح أو مريض عتق من رأس المال وجناية المذنب جنابة عبد (قال) ولا يجوز على التفسير إذا جعد السيد إلا عدلان .

باب وطء المديرة وحكم ولدها

(قال الشافعي) وبطأ السيد مديرة وما وثقت من غيره ففهم واحد من قولين كلامه مذهب أحدهما أن ولد كل ذات رحم بمنزلة ما كان رجوع في تدبير الأم حاملًا كان له ولم يكن رجوعًا في تدبير الولد فإن رجوع في تدبير الولد لم يكن رجوعًا في الأم فإن رجوع في تدبيرها ثم ولدت لأقل من ستة أشهر من يوم رجوع فالولد في معنى هذا القول مديرة وإن وضعت لأكثر من ستة أشهر فهو مملوك (قال المزني) وهذا أيضًا رجوع في التدبير بغير إخراج من ملك فتفهمه (قال الشافعي) والقول الثاني أن ولدها مملوك وذلك أنها أوصى بعتقها لصاحبها فيها الرجوع في عتقها وبمعها وليست الوصية بحرية ثابتة فأولادها مملوكون (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو عن أبي الشعثاء قال أولادها مملوكون (قال المزني) هذا أصح القولين عندي وأشبههما بقول الشافعي لأن التدبير عنده وصية بعتقها كما لو أوصى برقبتها لم يدخل في الوصية ولدها (قال) ولو قال إذا دخلت الدار بعد سنة فأنت حرة فدخلت أن ولدها لا يباعها (قال المزني) فكذلك تنق بالموت ولدها لا يباعها إلا أن تنق حاملًا فعتق ولدها بعتقها (قال) ولو قالت ولدته بعد التدبير وقال الوارث قبل التدبير فالقول قول الوارث لأنه المالك وهي المدعة (قال) ولو قال المديرة أفتت هذا المال بعد العتق وقال الوارث قبل العتق أن القول قول المديرة والوارث مدع .

باب في تدبير النصراني

(قال المزني) : (قال الشافعي) ويجوز تدبير النصراني والحربي فإن دخل إلينا بأمان فأراد الرجوع إلى دار الحرب لم نمنعه فإن أسلم المديرة قاتنا للحربي إن رجعت في تدبيرك بعناه عليك وإن لم ترجع خارجناه لك ومنعناك تجديته فإن خرجت دفنناه إلى من وكلته فإذا مت فهو حر وفيه قول آخر أنه يباع (قال المزني) يباع أشبه بأصله لأن التدبير وصية فهو في معنى عبد أوصى به لرجل لا يجب له إلا بموت السيد وهو عبد بحاله ولا يجوز تركه إذا أسلم في ملك مشترك بذله وقد سار بالإسلام عدوا له .

باب في تدبير الذي يعقل ولم يبلغ

(قال الشافعي) من أجاز وصيته أجاز تدبيره ولوليه بيع عبده على النظر وكذلك المحجور عليه (قال المزني) القياس عندي في الصبي أن القلم لما رفع عنه ولم تجز هتبه ولا عتقه في حياته أن وصيته لا تجوز بعد إقامته وليس كذلك البالغ المحجور عليه لأنه مكاف ويؤجر على الطاعة ويأثم على المعصية .

مختصر المكاتب

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم إن علمتم منهم » قال ولا يكون الاتباع من الأطفال ولا المجانين ولا تجوز الكتابة إلا على بالغ عاقل (قال) وأظهر معاه غير في العبد بدلالة الكتاب الاكتساب مع الأمانة فأحب أن لا يعتق من كتابته إذا كان كهذا وما حاز بين

المسلمين في ابح والإحصاء حار في سكتابه وما رد في السكتاة ولا غور على أول من محمد بن وإن كانه على مائة دينار
 موصوفة الوزن والعين إلى عشر سنين أو لها كذا وآخرها كذا يؤدي في انقضاء كل سنة منها كذا فصار ولا يفتق حتى
 بفعل في السكتاة فإذا أدبت كذا فانت حر أو يقول مد ذلك إن قولي كانك كان معقوداً على لك إذا أدبت فانت
 حر كما لا يكون الطلاق إلا بصريح أو ما يشبهه مع التية ولا غور على العرض حتى يكون موصوفاً كالسلم ولا بأس
 أن يكتبه على خدمة شهر ودينار بعد الشهر وإن كتبه على أن يخدمه بعد الشهر لم يجز لأنه قد يحدث ما يمنع من
 العمل بعد الشهر وليس بمضمون بكلف أن يأتي بمثله فإن كتبه على أن يباعه شيئاً لم يجز لأن البيع يلزم بكل حال
 والسكتاة لا تلزم متى شاء تركها ولو كتبه على مائة دينار يؤدي إليه في عشر سنين كان النجعة مجعولا لا يدرى
 أى أولها أو آخرها (قال المزني) وكذا يؤدي إليه في كل سنة عشرة فتكون النجوم معلومة (قال الشافعي) ولو كاتب ثلاثة كتابة
 أو آخرها حتى يقول في انقضاء كل سنة عشرة فتكون النجوم معلومة (قال الشافعي) ولو كاتب ثلاثة كتابة
 واحدة على مائة منجمة على أنهم إذا أدوا عتقوا كانت جائزة والمائة مقسومة على قيمتهم يوم كوتبوا فأيهما أدى
 حصته عتق وأيهما عجز رق وأيهما مات قبل أن يؤدي مات رقيقاً كان له ولد أو لم يكن ولو أدوا فقال من قلت قيمته
 أدبنا على العدد وقال الآخرون على القيم فهو على العدد أثلاثاً ولو أدى أحدهم عن غيره كان له الرجوع فإن نطوع
 فعتقوا لم يكن له الرجوع فإن أدى بإذنتهم رجع عليهم ولا يجوز أن يتحمل بعضهم عن بعض السكتاة فإن اشترط
 ذلك عليهم فالسكتاة فاسدة ولو كاتب عبداً كتابة فأسدة فأدى عتق ورجع السيد عليه بقيته يوم عتق ورجع على
 السيد بما دفع فأيهما كان له الفضل رجع به فإن أبطل السيد السكتاة وأشهد على إبطلها أو أبطلها الحاكم ثم أداها
 العبد لم يعتق والفرق بين هذا وقوله إن دخلت الدار فأنت حر أن اليمين لا يبيع فيها بحال بينه وبينه والسكتاة
 كالبيع الفاسد إذا فات رد قيمته وإن أدى الفاسدة إلى الوارث لم يعتق لأنه ليس القائل إن أدبها فانت حر ولو لم
 يمت السيد وإن كانه حجر عليه أو غلب على عقله فتأداها منه لم يعتق ولو كان العبد مجعولاً عتق بأداء السكتاة
 ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ ولو كانت كتابة صحيحة فمات السيد وله وارثان فقال أحدهما إن أباه كاتبه
 وأنكر الآخر وحلف ما علم أن أباه كاتبه كان نصفه مكاتباً ونصفه مملوكاً بخدم يوماً وغلب يوماً ويتأدى منه المرق
 نصف كل نجم لا يرجع به أخوه عليه وإن عتق لم يقوم عليه لأنه إنما أقر أنه عتق بشئ فعله أبوه وإن عجز رجع
 رقيقاً بينهما ولو ورثا مكاتباً فأعتق أحدهما نصيبه فهو زير من نصيبه من السكتاة فإن أدى إلى أخيه نصيبه عتق
 وكان الولاء للأب وإن عجز قوم عليه وعتق إن كان موسراً وولاؤه له وإن كان معسراً فنصفه حر ونصفه رقيق
 لأخيه وقال في موضع آخر يعتق نصفه عجز أو لم يعجز وولاؤه للأب لأنه الذي عقد كتابته (قال الشافعي) والمكاتب
 عبد ما بقي عليه درهم وإن مات وله مال حاضر وولد مات عبداً ولا يعتق بعد الموت وإن جاءه بالنجم فقال السيد
 هو حرام أجبرت السيد على أخذه أو يرثه منه وليس له أن يتزوج إلا بإذن سيده ولا يتسرى بحال فإن ولدت منه
 أمته بعد عتقه بسنة أشهر كانت في حكم أمه وإن وضعت لأفل فلا تكون أم ولد إلا بوطء بعد العتق وله بيعها
 (قال) ويجبر السيد على أن يضع من كتابته شيئاً أقوله عز وجل «وآتوهم من مال الله الذي آتاكم» وهذا عندي
 مثل قوله «والدلفقات متاع بالمعروف» واحتج بآين عمر أنه كاتب عبداً له بخمسة وثلاثين ألفاً ووضع عنه
 خمسة آلاف أحسبه قال من آخر نجومه وأومات السيد وقد قبض جميع السكتاة حاصاً المكاتب بالذي له أهل الدين
 والوصايا (قال المزني) يلزمه أن يقدمه على الوصايا على أصل قوله (قال الشافعي) وليس الولي القيم أن يكتب

عبد بحال لأنه لا نظر في ذلك ولو اختلف السيد والمكاتب تخالفا وترادوا ولو مات العبد فقال سيده قد أدى إلى كتابته وجر إلى ولاء ولده من حرة وأنكر موالى الحرية فالقول قول موالى الحرية قال ولو قال قد استوفيت مالى على أحد مكاتبى أفرع بينهما فأيهما خرج له العتق عتق والآخر على نجومه والمكاتب عبد مابق عليه درهم فإن مات وعنده وفاء فهو وماله لسيده وكيف يموت عبدا ثم يصير بالأداء بعد الموت حرا وإذا كان لا يعتق في حياته إلا بعد الأداء فكيف يصح عتقه إذا مات قبل الأداء (قال) ولو أدى كتابته فعتق وكانت عرضا فأصاب به السيد عيبا رده ورد العتق (قال) ولو فات العيب قيد له إن جئت بنقصان العيب وإلا فليس لك تعجيلك كما أو دعيت دنائير نقصا لم تعتق إلا بدفع نقصان دنائيرك ولو ادعى أنه دفع أنظر يوما وأكثره ثلاث فإن جاء بشاهد حلف وبرى ولو عجز أو مات وعليه ديون بدى بها على السيد .

كتابة بعض عبد والشريك في العبد يكتابه أو أحدهما

(قال الشافعي) لا يجوز أن يكتب بعض عبد إلا أن يكون باقيه حرا ولا بعضا من عبد يبه وبين شريك وإن كان بإذن الشريك لأن المكاتب لا يمنع من السفر والاكتساب ولا يجوز أن يكتبه مما حتى يكونا فيه سواء . وقال في كتاب الإملاء على محمد بن الحسن وإذا أذن أحدهما لصاحبه أن يكتبه فالكسبة جائزة وللذي لم يكتبه أن يخدمه يوما ويغنى والكسب يوما فإن أبرأ مما عليه كان نصيبه حرا وقوم عليه الباقي وعتق إن كان موسرا ورق إن كان معسرا (قال المزني) الأول بقوله أولى لأنه زعم لو كانت كتابتهما فيه سواء فعجزه أحدهما فأنظره الآخر فمسخت الكتابة بعد ثبوتها حتى يجتمعا على الإقامة عليها فلا ابتداء بذلك أولى (قال المزني) ولا يخلو من أن تكون كتابة نصيبه جائزة كبيع إياه فلا معنى لإذن شريكه أو لا يجوز فلم يجوز به إذن من لا يملكه . (قال الشافعي) ولو كتاباه جميعا بما يجوز فقال دفعت إليكما مكاتبتي وهى ألف فصدقه أحدهما وكذبه الآخر رجع المسكر على شريكه بنصف ما أقر بقبضه ولم يرجع الشريك على العبد بشيء ويعتق نصيب المقر فإن أدى إلى المنكر تمام حقه عتق وإن عجز رق نصفه والنصف الآخر حر ولو أذن أحدهما لشريكه أن يقبض نصيبه قبضه ثم عجز ففيها قولان أحدهما يعتق نصيبه منه ولا يرجع شريكه ويقوم عليه الباقي إن كان موسرا وإن كان معسرا فجميع ما في يديه للذي بقي له به الرق لأنه يأخذه بما بقي له من الكتابة فإن كان فيه وفاء عتق وإلا عجز بالباقي وإن مات بعد العجز فما في يديه بينهما نصفان يرث أحدهما بقدر الحرية والآخر بقدر العبودية . والقول الثاني لا يعتق ويكون لشريكه أن يرجع عليه فيشركه فبا قبضه لأنه أذن له به وهو لا يملكه (قال المزني) هذا أشبه بقوله أن المكاتب عبد مابق عليه درهم وما في يديه موقوف مابق عليه درهم فليس معناه فيما أذن له قبضه إلا بمعنى استبقى قبض النصف حتى استوفى مثله فليس يستحق بالسبق ما ليس له كأنه وزن لأحدهما قبل الآخر قال في كتاب الإملاء على كتاب مالك إن ذلك جائز ويعتق نصيبه والباقي على كتابته فإن أدى فالولاء بينهما وإن عجز قوم على العتق إن كان موسرا ورق إن كان معسرا (قال المزني) قد قال ولو أعتقه أحدهما قوم عليه الباقي إن كان موسرا وعتق كله وإلا كان الباقي مكاتباً وكذلك لو أبرأه كان كعتقه إياه (قال المزني) فهذا أشبه بقوله وأولى بأصله وبالله التوفيق . (قال الشافعي) ولو مات سيد المكاتب فأبرأه بعض الورثة من حصته عتق نصيبه عجز أو لم يعجز وولاؤه للذي كاتبه ولا أقوم عليه والولاء لغيره وأعتقه عليه بسبب رقه فيه لأنه لو لم يكن له فيه رق فعجز لم يكن له وقال في موضع

آخر فميتها قولان . أحدهما هذا والآخر يقوم عليه إذا عجز وكان له ولاؤه كله لأن الكتابة الأولى بطلت واعتق هذا ملكه (قال المزني) رحمه الله : الأول بمعناه أشبه بأصله إذ زعم أنه إذا أبرأ من قدر حقه من دراهم الكتابة عتق نصيبه بمعنى عقد الأب لم يجز أن يزيل ما ثبت وإد رعه أنه إن عجز فيه فقد بطلت الكتابة الأولى فينبغي أن يبطل عتق النصيب بالإبراء من قدر النصيب لأن الأب لم يعتقه إلا بأداء الجميع فكأن الأب أبرأ من جميع الكتابة ولاعتق بإبرائه من بعض الكتابة .

باب في ولد المسكينة

(قال الشافعي) رحمه الله : ولد المسكينة موقوف فإذا أدت فعتقت عتقوا وإن عجزت أو ماتت قبل الأداء رفوا فإن جنى على ولدها فميتها قولان أحدهما أن السيد قيمته وما كان له لأن المرأة لا تملك ولدها ويؤخذ السيد بعتقه وإن اكتسب أمق عليه منه ووقف الباقي ولم يكن للسيد أخذه فإن مات قبل عتق أمه كان لسيد عتق بعثها كان ماله له وإن اعتقه السيد جاز عتقه وإن أعتق ابن المكاتب من أمته لم يجز عتقه وإنما فرقت بينهما لأن المكاتب لا تملك ولدها وإنما حكمه حكمها والمكاتب يملك ولده من أمته لو كان يجزى عليه رق والقول الثاني أن أمهم أحق بما ملكوا تستعين به لأنهم يتقون بعثها والأول أشبههما (قال المزني) الآخر أشبههما بقوله إذا كانوا يعتقون بعثها فيه أولى بحكمها وبما ثبت ذلك أيضا قوله لو وطئ أمة مكاتبته أو أمها كان عليه مهر مثلها وهذا بقضى لما وصفت من معنى ولدها (قال الشافعي) وهو ممنوع من وطء مكاتبته فإن وطئها طاعة فلا حد ويعزران وإن أكرهها فلها مهر مثلها (قال المزني) ويعزر في قياس قوله (قال الشافعي) وإن اختلفا في ولدها فقاتل ولدت بعد الكتابة وقال السيد بل قبل فالقول قوله مع يمينه وإن اختلفا في ولد المكاتب من أمته فالقول قول المسكاتب .

باب المسكينة بين اثنين يطؤها أحدهما أو كلاهما

(قال الشافعي) وإذا وطئها أحدهما فلم ينجب فلها مهر مثلها يدع إليها فإن عجزت قبل دمه كان للذي لم يطأها نصفه من شريكه فإن حبلى ولم تدع الاستبراء فاختلفت العجز أو مات الواطئ فإن للذي لم يطأ نصف المهر ونصف قيمتها على الواطئ (قال المزني) وينبغي أن تكون حرة بموته (قال الشافعي) وإن وطئها فعلى كل واحد منهما مهر مثلها فإن عجزت تقاضا المهرين فإن كانت حبلى فجاءت بولد لأق من ستة أشهر من وطء الثاني ولم يستبرئها الأول فهو ولده وعليه نصف قيمتها ونصف مهرها وفي نصف قيمة ولدها قولان أحدهما يفرمه والآخر لا غرم عليه لأن العتق وجب به (قال المزني) القياس على مذهبه أن ليس عليه إلا نصف قيمتها دون نصف قيمة الولد لأنها بائنة صارت أم ولد (قال الشافعي) في الواطئ الآخر قولان ، أحدهما يفرم نصف مهرها لأنها لا تكون أم ولد للحمم إلا بعد أداء نصف القيمة والآخر جميع مهر مثلها (قال المزني) هذا أصح لأنه وطئ أم ولد لصاحبه (قال الشافعي) ولو جاءت بولد لأكثر من ستة أشهر من وطء الآخر منهما كلاهما يدعي أو أحدهما ولا تدعي استبراء فهي أم ولد أحدهما فإن عجزت أخذ بعتقها وأرى القافة فيأبهما الحقوه لحق فإن الحقوه بهما لم يكن أين واحد منهما حتى يبلغ فينسب إلى أحدهما وتقطع عنه أبوة الآخر وعليه للذي انقطعت أبوته نصف قيمتها إن كان موصرا وكانت أم ولد له وإن كان مسرا فنصفها لشريكه بحاله والصدان ساقطان عنهما ولو جاءت

من كل واحد منهما بولد يدعيه ولم يدعه صاحبه فإن كان الأول موسراً أدى نصف قيمتها وهي أم ولد له وعليه نصف مهرها لشريكه والقول في نصف ولدها كما وصفت ويلحق الولد الآخر بالواطئ الآخر وعليه مهرها كله وقية الولد يوم سقط تسكون قصاصاً من نصف قية الجارية وإنما لحق ولدها به بالشبهة (قال المزني) وقد قضى قوله في هذه المسألة بما قلت لأنه لو لم تسكن للأول أم ولد إلا بعد أداء نصف القية لما كان على الحمل الثاني جميع مهرها ولا قية ولده منها فتفهم ذلك (قال الشافعي) ولو ادعى كل واحد منهما أن ولده ولد قبل ولد صاحبه ألحق بهما الولدان ووقفت أم الولد وأخذاً بنفقتها وإذا مات واحد منهما عتق نصيبه وأخذ الآخر بنفقة نصيب نفسه فإذا مات عتقت وولادها موقوف إذا كانا موسرين أو أحدهما معسر والآخر موسر فولادها موقوف بكل حال

باب تعجيل الكتابة

(قال الشافعي) ويجوز السيد على قبول النعم إذا عجله له المكاتب واحتج في ذلك بعمر بن الخطاب رحمة الله الله عليه (قال الشافعي) وإذا كانت دنائير أو دراهم أو مالا يتغير على طول المسكت مثل الحديد والنحاس (١) وما أشبه ذلك فأما ما يتغير على طول المسكت أو كانت لحولته مؤنة فليس عليه قبوله إلا في موضعه فإن كان في طريق مخزاة أو في بلد فيه نهب لم يلزمه قبوله إلا أن يكون في ذلك الموضع كاتبه فيلزمه قبوله (قال) ولو عجل له بعض الكتابة على أن يبرئه من الباقي لم يجز ورد عليه ما أخذ ولم يعتق لأنه أبرأه مما لم يبرأ منه فإن أحب أن يصح هذا فليرض المكاتب بالعجز ويرض السيد بشيء يأخذه منه على أن يعتقه فيجوز (قال المزني) عندى أن يضع عنه على أن يتعجل وأجازه في الدين .

بيع المكاتب وشراؤه وبيع كتابته

وبيع رقبته وجوابات فيه

(قال الشافعي) وبيع المكاتب وشراؤه والشفعة له وعليه فيما بينه وبين سيده والأجنبي سواء، إلا أن المكاتب ممنوع من استهلاك ماله وأن يبيع بما لا يتباين الناس بمثله ولا يهب إلا بإذن سيده ولا يكفر في شيء من الكفارات إلا بالصوم وإن باع فلم يفترا حتى مات المكاتب وجب البيع وقال في كتاب البيوع إذا مات أحد المتبايعين قام وارثه مقامه ولا يبيع بدن ولا يهب لثواب وإقراره في البيع جائز ولو كانت له على مولاه دنائير ولمولاه عليه دنائير فجعل ذلك قصاصاً جاز ولو كانت له عليه ألف درهم من نجومه حالة وله على السيد مائة دينار حالة فأراد أن يجعله الألف بالمائة قصاصاً لم يجز، وكذلك لو كان دينه عليه عرضاً وكتابته نقداً قال وإن أعتق عبده أو كاتبه بإذن سيده فأدى كتابته فيها قولان أحدهما لا يجوز لأن الولاء لمن أعتق والثاني أنه يجوز وفي الولاء قولان أحدهما، أن ولاده موقوف فإن عتق المكاتب الأول كان له وإن لم يعتق حتى يموت فالولاء لسيد المكاتب من قبل أنه عبد لعبده عتق والثاني أن الولاء لسيد المكاتب بكل حال لأنه عتق في حين لا يكون له بعثته ولأوله فإن مات عبد المكاتب المعتق بعد

(١) قوله « وما أشبه ذلك فأما الخ » سقط من هذا الموضع جواب إذا وتقديره « كان على السيد قبولها فأما الخ »

ما يفتق ولهم ميراثه في قول من وقف ^(١) الميراث كما وصفت فإن عتق المكاتب الذي أعتقه له وإن مات أو عير فليسيد المكاتب إذا كان حيا يوم يموت وإن كان ميتا فلورثته من الرجال ميراثه وفي القول الثاني ليسيد المكاتب لأن ولاده له وقال في الإجماع على كتاب مالك إنه لو كاتب المكاتب عبدا فأدى لم يفتق كما لو أعتقه لم يفتق (قال المزني) هذا عندى أشبه (قال الشافعي) ويبيع نجومه مفسوخ فإن أدى إلى المشتري كتابته بأمر سيده عتق كما يؤدي إلى وكيله فيعتق قال وليس للمكاتب أن يشتري من يفتق عليه لو كان حرا وله أن يقبلهم إن أوصى له بهم ويكتسبون على أنفسهم ويأخذ فضل كسبهم وما أفادوا فإن مرضوا أو عجزوا عن الكسب اتفق عليهم وإن حنوا لم يكن له أن يفدهم ويبيع منهم بقدر جناباتهم ولا يجوز بيع رقية المكاتب فإن قيل يمت بريرة قيل هي السائمة بنفسها عائشة رضي الله عنها والخبرة بالعجز بظلمها أوفية والراضية بالبيع فإن قيل فما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة «اشترطي لهم الولاء»؟ قلت أنا للشافعي في هذا جوابان أحدهما يبطل الشرط ويميز العتق ويجعله خاصا ^(٢) وقال في موضع آخر هذا من أشد ما يغلط فيه وإنما جاء به هشام وغيره قد خالفه وضغفه (قال المزني) هذا أولى به لأنه لا يجوز في صفة النبي صلى الله عليه وسلم في مكانه من الله عز وجل يشكر على ناس شرطا باطلا ويأمر أهله بإجابتهم إلى باطل وهو على أهله في الله أشد وعليهم أغاظ (قال المزني) وقد يمتثل أن لو صح الحديث أن يكون أراد اشترطي عليهم أن لك إن اشتريت واعتقت الولاء أى لانعهم واللغة تختل ذلك قال الله جل ثناؤه «لهم اللعنة» وقال «أن عليهم لعنة الله» وكذلك قال تعالى «أم من يكون عليهم وكلا» وقال «إن أحسنتم أحسنتم لأفئسكم وإن أسأتم فلها» أى فعلها وقال «ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضهم لبعض» فقامت «لهم» مقام «عليهم» ففهم رحمك الله

باب كتابة النصراني

(قال الشافعي) رحمه الله : ونجوز كتابة النصراني بما يجوز به كتابة المسلم فإن أسلم المبدئ ثم تراءى إلينا فهو على الكتابة إلا أن يعجز فباع على النصراني فإن كاتبه على حلال عديم حرام عندنا أبطلنا ما بقى من الكتابة فإن أداها ثم تحاك إلينا فقد عتق العبد ولا يرد واحد منها على صاحبه شيئا لأن ذلك مضى في النصرانية ولو أسلمها وبقي من الكتابة شيء من حررقبضه السيد عتق بقبضه آخر كتابته ورجع على العبد بقيمته ولو اشترى مسلما مكاتبه ففيها قولان أحدهما أن الكتابة باطلة لأنه ليس بإخراج له من ملكه تام فإن أدى جميع الكتابة عتق بكتابه فاسدة وتراجعا كما وصفت . والقول الآخر أنها حائزة فحق عجز يبيع عليه (قال المزني) القول الآخر أشبه بقوله لأنه ممنوع من النصراني بكتابه وعسى أن يؤدي فيعتق فإن عجز رقى وبيع مكانه وفي تثبيت الكتابة إذا أسلم العبد ومولاه نصراني على ما قلنا دليل وبالله التوفيق

(١) قوله «الميراث» له «الولاء» وانظره اهـ

(٢) قوله : وقال في موضع آخر الخ هذا هو الجواب الثاني وقد وقع في بعض النسخ «وإنا في وقال الخ»

ومحصله أن رواية «لهم» غلط وصوابه «عليهم» اهـ

كتابة الحربى

(قال الشافعى) إذا كاتب الحربى عبده فى دار الحرب ثم خرجا مستأمنين أتبنا إلا أن يكون أحدث له قهرا فى إبطال كتابته فالكتاباة باطلة ولو كان السيد مسلما فالكتاباة نائمة فإن سبى لم يكن رقيقا لأن له أمانا من مسلم بعنفه إياه ولو كاتبه المستأمن عندنا وأراد إخراجه منع وقيل إن أقت فاد الجزية وإلا فوكل قبض نجومه فإن أدى عتق والولاء لك وإن مت دفعت إلى ورثتك وقال فى كتاب السير يكون مقنوما (قال المزنى) الأول أولى لأنه إذا كان فى دار الحرب حيا لا ينغم ماله فى دار الإسلام لأنه مال له أمان فوارثه فيه بمثابة (قال الشافعى) وإن خرج فسي فم عليه أو فودى به لم يكن رقيقا ورد مال مكاتبه إليه فى بلاد الحرب أو غيره فإن استرق وعتق مكاتبه بالأداء ومات الحربى رقيقا (١) لم يكن رقيقا ولا ولاء لأحد بسببه والمكاتب لولاء عليه إلا أن يعتق الحربى قبل موته فيكون له ولاء مكاتبه وما أدى من كتابته لأن ذلك مال كان موقوفا له أمان فلم يبطل أمانه ما كان رقيقا ولم نجعله له فى حال رقه فأخذه مولاه فعا عتق كانت الأمانة مؤداة (قال المزنى) وقال فى موضع آخر فيها قولان أحدهما هذا والثانى لما رقى كان ما أدى مكاتبه فيثا وقال فى كتاب السير يصير ماله مقنوما (قال المزنى) هذا عندى أشبه بقوله الذى ختم به قبل هذه المسألة لأنه لا بطل أن يملك بطل عن ماله ملكه (قال الشافعى) ولو أغار المشركون على مكاتب ثم استغذوه المسلمون كان على كتابته ولو كاتبه فى بلاد الحرب ثم خرج المكاتب إلينا مسلما كان حرا .

كتابة المرتد

(قال الشافعى) ولو كاتب المرتد عبده قبل أن يقف الحاكم ماله كان جائزا وقال فى كتاب المدبر إذا دبر المرتد عبده ففيه ثلاثة أقاويل قد وصفتها فيه وقضيت أن جوابه فى المكاتب أصحابها قال فإن نهى الحاكم المكاتب أن يدفع إلى المرتد كتابته فدفعها لم يبرأ منها وأخذه بها فإن عجز ثم أسلم السيد ألقى السيد التعجيل ولو ارتد العبد ثم كاتبه جاز وكان حكمه حكم المرتد .

جناية المكاتب على سيده

(قال الشافعى) وإذا جنى المكاتب على سيده عمدا فله القصاص فى الجرح ولورائته القصاص فى النفس أو الأرض فإن أدى ذلك فهو على كتابته وإن لم يؤد فلهم تعجيله ولأدين لهم على عديم وبيع فى جناية الأجنبى .

باب جناية المكاتب ورقيقه

(قال الشافعى) وإذا جنى المكاتب فعلى سيده الأقل من قيمة عبده الجانى يوم جنى أو أرض الجناية فإن فوى على أداها مع الكتابة فهو مكاتب وله تمجيل الكتابة قبل الجناية وقبل الدين الحال ما لم يقف الحاكم لهم ماله كالحر فيما عليه إلا أنه ليس للمكاتب أن يعجل الدين قبل عله بغير إذن سيده فإن وقف الحاكم ماله أدى إلى سيده وإلى الناس ديونهم شرعا فإن لم يكن عنده ما يؤدى هذا كله عجزه فى مال الأجنبى إلا أن ينظروه ومتى شاء

(١) قوله : لم يكن رقيقا ولا ولاء الخ كذا فى بعض النسخ وفى بعضها لم يكن يعتق ولا ولاء الخ .

وعبارة الأم « لم يكن له ولاؤه ولا لأحد الخ وهى واضحة اهـ

من أنظره عجزه ثم خدير الحاكم سيده بين أن يفديه بالأقل من أورش الجناية أو يباع فيها فيعطى أهد الجناية حقوقهم دون من دانيه يبيع أو غيره لأن ذلك في ذمته ومضى عتق اتبع به وسواء كانت الجنايات متفرقة أو معا وبعضها قبل التعجيل وبعده بتصاصون في ثمنه معا وإن أبرأ بعضهم كان ثمنه للباقيين منهم ولو قطع يد سيده فبرا وعنى بالأداء اتبعه بأرش يده وأى المسكتين جنى وكتابتهم واحدة لزمته دون أصحابه ، ولو كان هذا الجاني ولد المسكتب وهب له أو من أمته أو ولد مكاتبه لم يفد بشيء وإن قل إلا بإذن السيد لأن لا أجل له يبيع ويبدلون فيباع منهم بقدر الجناية وما بقى بحاله يعتق يعتق المسكتب أو المسكتبة وإن جنى بعض عبيده على بعض عمداً فله القصاص إلا أن يكون والده فلا يقتل والده بعبد وهو لا يقتل به ولو أعتقه السيد بفسير أداء ضمن الأقل من قيمته أو الجناية ولو كان أدى فعتق فعليه الأقل من قيمة نفسه أو الجناية لأنه لم يعجز ولو جنى جناية أخرى ثم أدى فعتق ففيها قولان . أحدهما أن عليه الأقل من قيمة واحدة أو الجناية يشتركان فيها . والآخر أن عليه السك واحد منهما الأقل من قيمته أو الجناية وهكذا لو كانت جنايات كثيرة (قال المزني) قد قطع في هذا الباب بأن الجنايات متفرقة أو معا فسواء وهو عندى بالحق أولى (قال الشافعي) وإن جنى على المسكتب عبده جناية لأقصاص فيها كانت هدرا والمسكتب أن يؤدب رقيقه ولا يحدم لأن الحد لا يكون لغير حر .

باب ماجنى على المسكتب له

(قال الشافعي) رحمه الله وأرش ماجنى على المسكتب له ولو قتله السيد لم يكن عليه شيء لأنه مات عبداً ولو قطع يده فإن كان يعتق بأرش يده وطلبه العبد جعل قصاصا وعتق وإن مات بعد ذلك ضمن ما يضمن لو جنى على عبد غيره فعتق قبل أن يموت وإن كانت السكتابة غير حالة كان له تعجيل الأرش فإن لم يقبضه حتى مات سقط عنه لأنه صار مالا له .

الجناية على المسكتب ورقيقه عمدا

(قال الشافعي) وإذا جنى عبد على المسكتب عمدا فأراد القصاص والسيد الدية فالمسكتب القصاص لأن السيد ممنوع من ماله وبدنه وليس له أن يصلح إلا على الاستيفاء لجميع الأرش ولو عفا عن القصاص والأرش معانم عتق كان له أخذ المال ولا قود لأنه عفا ولا يملك إتلاف المال ولو كان العفو بإذن السيد فالعتق جائز .

باب عتق السيد المسكتب في المرض وغيره

(قال الشافعي) إذا وضع السيد عن المسكتب كتابته أو أعتقه في المرض فالعتق موقوف فإن خرج من الثالث بالأقل من قيمته أو ما بقى عليه فهو حر وإلا عتق منه ما حل الثالث فوضع عنه من السكتابة بقدر ما عتق منه وكان الباقي منه على السكتابة ولو أوصى بعقه عتق بالأقل من قيمته أو ما بقى عليه من كتابته إن كان قيمته ألفا وباقي كتابته خمسمائة أو كانت ألفا وثمانه خمسمائة فيعتق بخمسمائة وقال في الإماء على مسائل مالك ولو أعتقه عند الموت ولا مال له غيره عتق ثلثه فإن أدى ثلثي السكتابة عتق كله وإن عجز رقى ثلثاه ولو قال ضموا عنه كتابته فمضى وصية له فيعتق بالأقل من قيمته أو كتابته وسواء كانت حالة أو دينا بحسب في الثلث ولو كاتبته في مرضه ولا يخرج من الثلث وقفت فإن أفاد السيد مالا يخرج به من الثلث جازت السكتابة وإن لم يفد جازت كتابة ثلثه إذا كانت كتابة مثله ولم تجز في ثلثيه (قال المزني) رحمه الله هذا خلاف قوله لا تجوز كتابة بعض عبده وما أفر بقبضه في مرضه

فهر كالدين يقر بقبضه في صحته وإذا وضع عنه دنائير وعليه دراهم أو شينا وعليه غيره لم يجوز ولو قال قد استوفيت آخر كتابتك إن شاء الله أو شاء فلان لم يجوز لأنه استثناء .

الوصية للمبد أن يكتب

(قال الشافعي) ولو أوصى أن يكتب عبد له لا يخرج من الثلث حاس أهل الوصايا وكوتب على كتابة مثله ولو لم تكن وصايا ولا مال له غيره قيل إن شئت كاتبنا ثلثك وولاء ثلثك لسيدك والثلثان رقيق لورثته (قال المزني) رحمه الله هذا خلاف أصل قوله مثل الذي قبله ولو قال كاتبوا أحد عبيدي لم يكتبوا أمة ولو قال إحدى إماءي لم يكتبوا عبدا ولا خشي وإن قال أحد رقبتي كان لهم الخيار في عبد أو أمة (قال المزني) قلت أنا أو خشي .

باب موت سيد المكاتب

(قال الشافعي) ولو أسكج ابنة له مكاتبه برضاها ثمان وابنته غير وارثة إما لاختلاف دينهما أو لأنها قاتلة فالنكاح ثابت وإن كانت وارثة فسد النكاح لأنها ملكة من زوجها بعضه فإن دفع من الكتابة ماعليه إلى أحد الوصيين أو أحد وارثين أو إلى وارث وعليه دين أوله وصايا لم يعتق إلا بوصول الدين إلى أهله وكل ذي حق حقه إذا لم يدفع بأمر حاكم أو إلى وصي .

باب عجز المكاتب

(قال الشافعي) وليس لسيد أن يفسخ كتابته حتى يعجز عن أداء نعيم فيكون له فسخها بعجزه إن كان بلده وإذا قال ليس عندي مال فأشهد أنه قد عجزه بطلت كان عند سلطان أو غيره واحتج في ذلك بأبن عمر فإن سأله أن ينظره مدة يؤدي إليها نعيمه لم يكن له عليه ولا للسلطان أن ينظره إلا أن يحضره ماله يبيعه مكانه إلى المدة فينظره قدر يبيعه فإن حل عليه نعيم في غيبته فأشهد سيدة أن قد عجزه أو فسخ كتابته فهو عاجز ولا يعجزه السلطان إلا أن تثبت بينة على حلول نعيم من نجومه فإن قال قد أنظرته وبدأ لي كتب السلطان إلى حاكم بلده فأعلمه بذلك وأنه إن لم يؤد إليه أو إلى وكيله فإن لم يكن له وكيل أنظره قدر مسيره إلى سيدة فإن جاء وإلا عجزه حاكم بلده ولو غلب على عقله لم يكن له أن يعجزه حتى يأتي الحاكم ولا يعجزه الحاكم حتى يسأل عن ماله فإن وجدته أدي عنه وإن لم يجدته عجزه وأخذ السيد بنفقته وإن وجد له مالا ، كان له قبل التمييز فك العجز عنه ورد على سيدة نفقته مع كتابته ولو ادعى أنه أوصل إليه كتابته وجاء بشاهد أحلفه معه وأبرته ولو دفع الكتابة وكانت عرضا بصفة وعثق ثم استحق قيل له إن أديت مكانك وإلا رقت .

باب الوصية بالمكاتب والوصية له

(قال الشافعي) وإذا أوصى به لرجل وعجزه قبل موته أو بعده لم يجوز كما لو أوصى بقرته وهو لا يملكه ثم ملكه حتى يجدد وصية له به وإذا أوصى بكتابته جازت في الثلث فإذا أداها عتق فإن أراد الذي أوصى له تأخيرها والوراث تعجزه فذلك للوراث نصير رقبته له ولو كانت الكتابة فاسدة بطلت الوصية ولو أوصى بقرته وكتابته فاسدة ففيها قولان أحدهما أن الوصية باطلة والثاني أن الوصية جائزة (قال المزني) هذا أشبه بقوله لأنه في ملكه

فكيف لا يجوز ماصع في ملكه (قال الشافعي) ولو قال ضموا عنه أكثر ما بقي عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف بما شاءوا ومثل نصفه ولو قال ضموا عنه أكثر ما عليه ومثله وضع عنه السكينة كلها والفضل باطل ولو قال ضموا عنه ماشاء فشاءها كلها لم يكن له إلا أن يبقى منها شيئا .

كتاب عتق أمهات الأولاد من كتب

(قال الشافعي) وإذا وطئ أمته فولدت ما بين أنه من خلق الآديين عين أو ظفر أو أصبع فهي أم ولد لا تخالف المملوكة في أحكامها غير أنها لا تخرج من ملكه في دين ولا غيره فإذا مات عتقت من رأس المال وإن لم يتبين فيه من خلق آدمي سألتنا عدولا من النساء فإن زعمن أن هذا لا يكون إلا من خلق آدمي كانت به أم ولد فإن شككن لم تكن به أم ولد وولد أم الولد بمنزلتها يعتقدون بعقبتها كانوا من حلال أو حرام ولو ماتت قبلهم ثم مات السيد عتقوا بموته كما هم ولو اشترى امرأته وهي أمة حامل منه ثم وضعت عنده عتق ولدها منه ولم تكن أم ولد له أبدا حتى تحمل منه وهي في ملكه وللكتائب أن يبيع أم ولده فإن أوصى رجل لأم ولده أو لغيره يخرج من الثلث فهي جائزة لأئمتها يعتقان بموته ، ولو جنت أم الولد جناية ضمن السيد الأقل من الأرض أو القيمة فإن أدى قيمتها ثم عادت فجنت ففيها قولان . أحدها أن إسلامه قيمتها كإسلامه بدنها ويرجع المني عليه الثاني بأرض جنايته على المني عليه الأول فيشتركان فيها بقدر جنايتهما ثم هكذا كلما جنت وبدخل فيه أن إسلامه قيمتها كان كإسلام بدنها إلى الأول لزم الأول إخراجها إلى الثاني إذا بلغ أرض الجناية قيمتها . والثاني أنه يدفع الأقل من قيمتها أو الجناية فإن عادت فجنت وقد دفع الأرض رجع على السيد وهكذا كلما جنت (قال المزني) والثاني أشبه عندي بالحق لأن إسلام قيمتها لو كان كإسلام بدنها لوجب أن تكون الجناية الثانية على قيمتها وبطلت الشركة وفي إجماعهم على إبطال ذلك إبطال هذا القول وفي إبطاله ثبوت القول الآخر إذ لا وجه لقول ثالث تعلمه عند جماعة العلماء ممن لا يبيع أمهات الأولاد فإذا اقتسكها ربا سارت بمعناها المتقدم لا جناية عليها ولا على سيدها بها فكيف إذا جنت لا يكون عليها مثل ذلك قياسا (قال المزني) وقد ملك المني على الأرض بحق فكيف ينجى غيره وغير ملكه وغير من هو عاقلة له فيجب عليه غرمه أو غرم شيء منه (قال) فإن أسلمت أم ولد النصراني حيل بينهما وأخذ بنفقتها وتعمل ما يعمل له مثالا فإن أسلم حلى بينها وبينه وإن مات عتقت فإذا توفي سيد أم الولد أو اعتقها فلا عدة وتستبرأ بحضة فإن لم تكن من أهل الحيض فلائنه أشهر أحب إلينا (قال المزني) قلت أنا قد سوى الشافعي بين استبراء الأمة وعدة أم الولد في كتاب العدد وجعلها حضة فأشبهه بقوله إذا لم يكونا من أهل الحيض أن يقوم الشهر فيها مقام الحضة كما قال إن الشهر في الأمة يقوم مقام الحضة وقد قال في باب استبراء أم الولد في كتاب العدد لا تحل أم الولد للأزواج إن كانت ممن لا تحيض إلا بشهر وهذا أولى بقوله وأشبه بأصله وبالله التوفيق (قال المزني) قلت أنا قد قطع في حصة عشر كتابا بعقق أمهات الأولاد ووقف في غيرها وقال في كتاب النكاح القديم ليس له أن يزوجه بغير إذنها وقال في هذا الكتاب إنها كالملوكة في جميع أحكامها إلا أنها لا تتابع وفي كتاب الزمة أنه أن يخدمها وهي كارهة (قال المزني) قلت أنا وهذا أصح قوايه لأن رفعا لم يزل فكذلك ما كان له من وطنها وخدمتها وإنكاسها بغير إذنها لم يزل ، وبالله التوفيق .

(تم بحمد الله كتاب مختصر المزني)

وبليه - إن شاء الله - كتاب المسند للشافعي

کتاب

المسند

للإمام

محمد بن إدريس الشافعي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم صل على محمد كلما ذكره الذاكرون وصل على محمد كلما غفل عن ذكره الغافلون (

باب ماخرج من كتاب الوضوء

أخبرنا الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه أخبرنا مالك بن أنس عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة رجل من آل ابن الأزرق أن المغيرة بن أبي بردة وهو من بني عبد الدار أخبره أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول سألت رجلاً رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توطأنا به عطشنا أفئتوضأ بآء البحر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » أنبأنا الثقة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً أو خبثاً » أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا شرب الكلب من إناء أحذكم فليغسله سبع مرات » أخبرنا سفيان ابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا ولغ الكلب في إناء أحذكم فليغسله سبع مرات » . أنبأنا ابن عيينة عن أيوب بن أبي تميمة عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا ولغ الكلب في إناء أحذكم فليغسله سبع مرات أولاهن أو أخراهن بالتراب » أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن فاطمة عن أسماء قالت سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن دم الحيضة يصيب الثوب فقال « حثيه ثم اقرصه بالماء ثم رشه وصلى فيه » أخبرنا الربيع عن الشافعي في أول الكتاب ثنا سفيان بن عيينة أخبرنا هشام بن عروة أنه سمع امرأته فاطمة بنت المنذر تقول سمعت جدتي أسماء بنت أبي بكر تقول سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن دم الحيضة فذكر مثله . أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء ابنة أبي بكر قالت سألت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أرايت

إحدانا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم لها «إذا أصاب ثوب واحد كن الدم من الحيضة فلتقرسه ثم لتضمه بالماء ثم تمل فيه» أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي حبيبة أو ابن حبيبة عن داود ابن الحصين عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل أنتوضأ بما أفضلت الخمر؟ قال «نعم وبما أفضلت الصبغ كلها» أخبرنا مالك عن إسحق بن عبد الله عن حميدة بنت عبيد بن رفاعة عن كعبة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة أو أبي قتادة «الشك من الربيع» أن أبا قتادة دخل فمكبت له وضوءاً فجاءت هرة فشربت منه قالت فرأى أنظر إليه فقال أنعميين يا بنت أمي؟ إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إنها ليست بنجس إنما من الطوافين عليكم أو الطوافات» أنبأنا الثقة عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه: أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من القدح وهو الفرق وكانت أغتسل أنا وهو من إناء واحد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يقول إن الرجال والنساء كانوا يتوضؤون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم جميعاً. أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد. أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثان عن ابن عباس عن ميمونة رضى الله عنها أنها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد: أخبرنا سفيان عن عاصم عن معاذة العدوية عن عائشة رضى الله عنها قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد فربما قلت له أبقى لي أبقى لي. أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بشاة ميتة قد كان أعطاها مولاة لميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال «فهل انتفعتم بجلدها؟» قالوا يارسول الله إنها ميتة قال «إنما حرم أكلها» أخبرنا الربيع أنبأنا الشافعي أنبأنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم «ما على أهل هذه لو أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به» قالوا يارسول الله إنها ميتة قال «إنما حرم أكلها» أخبرنا سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم أنه سمع ابن علة سمع ابن عباس رضى الله عنهما سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول «إنما إهاب دبغ فقد طهر» أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن ابن علة عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا دبغ الإهاب فقد طهر» أخبرنا مالك عن ابن قسيط عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أمه عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يستمتع بجلود الميتة إذا دبغت. أخبرنا مالك عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم» أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين باتت يده» أخبرنا مالك وابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده» أخبرنا الثقة عن حميد عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كان أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء فينامون أحسبه قال تعودوا حتى تخفق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضؤون .
أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان ينام قاعداً ثم يصلي ولا يتوضأ . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن
أبيه قال قبله الرجل امرأته أو جسماً بيده من الملازمة فن قبل امرأته أو جسماً بيده فقبله الوضوء . حدثنا
حدثنا الزهري أخبرني عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد قال شكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يغيب إليه
النبي في الصلاة فقال « لا يفتل حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني أبو بكر بن عمر
ابن عبد الرحمن عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً مر على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلم عليه الرجل
فرد عليه السلام فلما جاوزه ناداه النبي صلى الله عليه وسلم فقال « إنما حمئى على الرد عليك خشية أن تذهب
فتقول إنى سلمت على رسول الله فلم يرد على فإذا رأيتنى على هذه الحال فلا تسلم على فإنك إن تفعل لا أرد
عليك » . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث عن الأعرج عن ابن الصمة قال مررت على النبي صلى الله عليه
وسلم وهو يبول فسلمت عليه فلم يرد على حتى قام إلى جدار فحتم بعضاً كانت معه ثم وضع يده على الجدار فمسح
وجبه وذراعيه ثم رد على السلام (قال أبو العباس الأصم) رحمه الله هذان الحديثان ليسا في كتاب الوضوء
ولسكن أخرجهما فيه لأنه موضعه وفي هذا الموضع من كتاب الوضوء (قال الشيخ أبي) رضى الله عنه وروى
أبو الحويرث عن الأعرج عن ابن الصمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بال فيهم فأخرجت الحديث بتامه لهذه
العلة . أخبرنا مالك عن أبي الضر مولى عمر بن عبد الله عن سليمان بن يسار عن المقداد ابن الأسود أن على بن
أبي طالب رضى الله عنه أمره أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذى
ماذا عليه؟ قال على فإن عندى ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنا أستحي أن أسأله قال المقداد فسلت رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال « إذا وجد أحدكم ذلك فليضع فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة » أخبرنا مالك عن
عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول دخلت على مروان بن الحكم
فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء فقال مروان ومن مس الذكر الوضوء فقال عروة ما علمت ذلك فقال مروان أخبرتنى
بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ » أخبرنا سليمان بن
عمرو ومحمد بن عبد الله عن يزيد بن عبد الملك الهاشمي عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره ليس بينه وبينه شيء فليتوضأ » . حدثنا
عبد الله بن نافع وابن أبي ذئب عن أبي ذئب عن عقبة بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره فليتوضأ » وزاد ابن نافع فقال عن محمد بن
عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشيخ أبي) رضى الله عنه سمعت غير واحد من الحفاظ
يروونه لا يذكرون فيه جابراً . أخبرني أقاسم بن عبيد الله بن عجر عن أقاسم بن محمد عن عائشة
رضى الله عنها قالت إذا مست المرأة فرجها توضأت . أخبرنا سليمان بن الزهري عن رجلين أحدهما جعفر بن عمرو
بن أمية الضمري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كنف شاة ثم صلى ولم يتوضأ . أخبرنا ابن عيينة
عن ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال « إنما أنا أسلم مثل الوالد فإذا ذهب أحدكم إلى العائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بخائط ولا يبول وليستنج بثلاثة أحجار » ونهى عن الروث والرمة وأن يستنجد الرجل يمينه . أخبرنا سفيان أخبرني هشام بن عروة قال أخبرني أبو وجرة عن عمران بن حدير عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « في الاستنجاء بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع » أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء والسواك عند كل صلاة » أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن إسحق عن ابن أبي عتيق عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « السواك مطهرة للهم مرضاة للرب » أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا استيقظ أحدكم من منامه فليسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه فإنه لا يدرى أين باتت يده » أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يسلمها ثلاثا فإنه لا يدرى أين باتت يده » (قال أبو العباس الأصم) إنما أخرجت حديث مالك على حدة وحديث سفيان على حدة لأن الشافعي رضى الله عنه قبل ذلك ذكره عنهما جميعا على لفظ حديث مالك . أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن زيد وابن عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن عمرو بن وهب الثقفي عن الثوري بن شعبة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم توطأ فمسح بناصرته وعلى عمامته وخفيه . أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توطأ ففسر العمامة ومسح مقدم رأسه أو قال ناصرته بالماء . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن علي بن يحيى عن ابن سيرين عن الثوري بن شعبة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح بناصرته أو قال مقدم رأسه بالماء . أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد الأنصاري هل تستطيع أن تربي كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم توطأ ؟ فقال عبد الله بن زيد : نعم فدعا بوضوءه فأفرغ على يديه فغسل يديه مرتين ومضمض واستنشق ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل يديه مرتين المرتين إلى ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى ففاه ثم ردهما إلى الموضع الذي بدأ منه ثم غسل رجليه . أخبرنا يحيى بن سليم حدثني أبو هاشم إسماعيل ابن كثير عن عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه قال : كنت واقفا بنى المثنى أو في وفد بنى المثنى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتينا به فلم نصادفه وصادفنا عائشة رضى الله عنها فأتينا بقناع فيه تمر والقناع الطبق فأكلنا وأمرت لنا بحريرة فصنعت ثم أكلنا فلم نلبث أن جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال « هل أكلتم شيئا ؟ هل أمر أسلم بشيء ؟ » فقلنا نعم : فلم نلبث أن دفع الراعي غنمه فإذا سحلة تبعر فقال « هيه يا فلان ما ولدت ؟ » قال « همة قال فاذبح لنا مكناهاشاة » ثم انحرف إلى وقال لي « لا تحسبن ولم يقل لا تحسبن أنا من أجلك ذهبا لنا غنم مائة لا نريد أن نزيد فإذا ولد الراعي همة ذبحنا مكناهاشاة » قلت يا رسول الله إن لي امرأة في لسانها شيء يعنى البذاء فقال « طلقها إذن » قلت إن لي منها ولدا ولها صاحبة قال « فترها يقول : عظما فإن يكن فيها خير فمستقبل ولا تضربن ظعنيتك ضربة » أمتك قلت يا رسول الله أخبرني عن الوضوء قال « أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ

في الاحتشاق إلا أن تكون سائماً * أخبرنا مالك عن إسحق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس ابن مالك رضى الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحانت صلاة العصر والشمس الناس الوضوء فلم يجدوه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء، فوضع في ذلك الإناء يده وأمر الناس أن يتوضؤوا عنه قال فرأيت الماء ينبع من تحت أصابعه فتوضأ الناس حتى توضؤوا من عند آخرهم * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه توضأ بالسوق ففعل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعى لجنازة فدخل المسجد ليصلى عليها فمسح على خفيه ثم صلى عليها * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس رضى الله عنهما قال توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأدخل يده في الإناء فاستنشق ومضمض مرة واحدة ثم أدخل يده وصب على وجهه مرة واحدة وصب على يديه مرة واحدة ومسح رأسه وأذنيه مرة واحدة أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فغسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين مرتين ومسح برأسه يديه فأقبل بهما وأدير بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجله . أخبرنا سفيان عن هشام ابن عروة عن أبيه عن حمران أن عثمان رضى الله عنه توضأ بالمقاعد ثلاثاً ثلاثاً ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من توضأ وضوئى هذا خرجت خطاباً من وجهه ويديه ورجليه » . أخبرنا عبد الله بن نافع عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أسامة بن زيد قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلال فذهب لحاجته ثم خرجا قال أسامة فساءت بلالا ماذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال بلال ذهب لحاجته ثم توضأ فغسل وجهه ويديه ثم مسح برأسه ومسح على الخفين . أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن ابن شهاب عن عباد بن زياد أن عروة بن المغيرة أخبره أن المغيرة بن شعبة أخبره أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك قال المغيرة فتبرز رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الغائط فعملت معه أداة قبل الفجر فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت أهرق على يديه من الأداة وهو يغسل يديه ثلاث مرات ثم غسل وجهه ثم ذهب يحسر جبهته عن ذراعيه فضاق كسماً جبهته عن ذراعيه فأدخل يديه في الجبة حتى أخرج ذراعيه من أسفل الجبة وغسل ذراعيه إلى المرفقين ثم توضأ ومسح على خفيه ثم أقبل قال المغيرة فأقبلت معه حتى نجد الناس قد قدموا عبد الرحمن بن عوف يصلى لهم فأدرك النبي صلى الله عليه وسلم إحدى الركعتين معه وصلى مع الناس الركعة الآخرة فلما سلم عبد الرحمن قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتم صلاته فأفرغ ذلك المسلمين وأكثروا التسبيح فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته أقبل عليهم ثم قال « أحسنتم » أو قال « أصبتم » يغبطهم أن صلوا الصلاة لوقتها (قال ابن شهاب) وحدثني إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن حمزة بن المغيرة بنحو حديث عباد قال المغيرة فأردت تأخير عبد الرحمن فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم « دعه » : أخبرنا سفيان بن عيينة عن حصين وزكريا ويونس عن الشعبي عن عروة ابن المغيرة عن المغيرة بن شعبة قال قلت يا رسول الله أمسح على الخفين ؟ قال « نعم إذا أدخلتهما ومهما طاهرتان » : أخبرنا عبد الوهاب الثقفي حدثني المهاجر أبو محمد عن عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أرخس للمسافر أن يمسخ على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن وللقيم يوماً وليلة . أخبرنا سفيان عن عاصم بن بهدلة عن زر قال أتيت صفوان بن عسال فقال ما جاء بك ؟ قلت ابتغاء العلم قال إن الملايسة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يطلب قلت إنه حالك في نفسي المسح على الخفين بعد الغائط والبول

وكانت امرأة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيتك أسألك هل سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئا؟ قال نعم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا نساء أو مسافرين أن لا نلصق خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لا نكفن من غائط وبول ونوم . أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن الله لا يستعبي من الحق هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ قال «نعم إذا رأت الماء» . أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن زيد ابن الصلت أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الجوف فنظر فإذا هو قد احتلم وسلى ولم يغتسل فقال والله ما أراى إلا قد احتلمت وما شعرت وصليت وما اغتسلت قال فاعتسل وغسل ما رأى في ثوبه وانضح مالم ير وأذن وأقام ثم صلى بعد ارتفاع الضحى متمكنا : أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم قال دخل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يحطب فقال عمر أية ساعة هذه؟ فقال بأمر المؤمنين انقلبت من السوق فصمعت النداء فما زلت على أن توشأت فقال عمر الوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل؟ . أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم تروضا كما يتروضا للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ثم يصب على رأسه ثلاث غرف بيديه ثم يفيض الماء على جلده كله . أخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله إنى امرأة أشد صفرا رأتى أفأفقضه اغتسل الجنابة؟ قال «لا إنما يكفيك أن تحشى عليه ثلاث حثيات من ماء ثم تقبضين عليك الماء فتطهرين» أو قال «فإذا أنت قد طهرت» . أخبرنا ابن عيينة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه قبل أن يدخلهما في الإناء ثم يغسل فرجه ثم يتروضا وضوءه للصلاة ثم يشرب شعره الماء ثم يحشى على رأسه ثلاث حثيات . أخبرنا سفيان عن جعفر عن أبيه عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرف على رأسه ثلاثا وهو جنب . أخبرنا سفيان عن منصور بن عبد الرحمن الحنظلي عن أمه صفية بنت شيبة عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله عن اتسل من الحيض فقال «خذى فرصة من مسك فتطهري بها» فقالت كيف أنظهر بها؟ قال «تطهري بها» قالت كيف أنظهر بها؟ قال التي صلى الله عليه وسلم «سبحان الله سبحان الله واستتر بثوبه تطهري بها» فاجتذبتها وعرفت الذي أراد فقلت لها تتبعى آثار الدم يعنى الفرج . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عباد بن منصور عن أبي رجاء العطاردي عن عمران ابن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا كان جنبا أن يقيم ثم يصلى فإذا وجد الماء اغتسل يعنى وذكر حديث أبي ذر «إذا وجدت الماء فأمسسه بجلدك» . أخبرنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أقبل من الجوف حتى إذا كان بالربذة تيمم فمسح وجهه ويديه وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة (بَابُ الثَّانِي) والجوف قرب من المدينة . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث عبد الرحمن ابن معاوية عن الأعرج عن ابن الصمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تيمم فمسح وجهه وذراعيه . أخبرنا سفيان ابن عيينة عن عمرو بن يحيى المازني عن أمية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام» (بَابُ الثَّانِي) وحديث هذا الحديث في كتابي في موضعين أحدهما منقطع والآخر عن أبي سعيد الخدري

عن النبي صلى الله عليه وسلم . أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد قال سمعت أنس ابن مالك يقول : قال أعرابي في المسجد ففعل الناس إليه فتهاجمه وقال « صبا عليه دلوا من ماء » . أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة قال : دخل أعرابي المسجد فقال اللهم ارحمني ومحمدا ولا ترحم معنا أحدا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لقد تمجرت واسعا » قال فالت أن بال في ناحية المسجد فسكرتهم فجهلوا عليه فتهاجم النبي صلى الله عليه وسلم ثم أمر بذنوب من ماء أو سجل من ماء فأهريق عليه ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم « علموا ويسروا ولا تعسروا » . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عثمان بن أبي سليمان أن مشركي قريش حين أتوا المدينة في فداء أسراهم كانوا يبيتون في المسجد منهم جبير بن مطعم قال جبير فسكنت أسمع قراءة النبي صلى الله عليه وسلم . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبيد الله بن طلحة بن كريب عن الحسن عن عبد الله بن معقل أو مغفل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا أدركتم الصلاة وأنتم في مراح الغنم فصلوا فيها فإنها سكونة وبركة وإذا أدركتم الصلاة وأنتم في أعطان الإبل فأخرجوا منها فصلوا فيها من جن خلقت ألا ترونها إذا انفرت كيف تشمخ بأنفها؟ » . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل السكبة ومعه بلال وأسامة وعثمان بن طلحة قال ابن عمر فسألت بلالا ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جعل عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه ثم صلى قال وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة . أخبرنا مالك عن عامر بن عبد الله عن عمرو بن سليم الزرق عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمية بنت أبي العاص (نَالَ الشَّيْءَ) رضى الله عنه وثوب أمية ثوب صبي . أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » . أخبرنا الربيع قال أنبأنا الشافعي عن ابن عيينة عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت أنت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن ابنة لي أصابها الحصبة فتمرق شعرها أفأصل فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لعن الواصلة والموصولة » . أخبرنا عطاء بن خالد والدرادردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة عن سلمة بن الأكوع قال : قلت يا رسول الله إنا نسكون في الصيد أفصلي أحدنا في القميص الواحد؟ قال « نعم وليزده ولو لم يجد إلا أن يخله بشوكة » . أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أفرك الخ من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن كتاب استقبال القبلة في الصلاة

أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال بينما الناس بقاء في صلاة الصبح إذ أتاهم آت فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الآية قرآن وقد أمر أن يستقبل السكبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى السكبة . أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان إذا سئل عن صلاة الخوف قال يتقدم الإمام وطائفة ثم قص الحديث . وقال ابن عمر في الحديث « فإن كان خوفاً أشد من ذلك صلوا رجالاً وركباناً مستقبل القبلة وغير مستقبلها » قال مالك قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخبرنا بن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب

عن الزهري عن سالم عن أبيه ح وأخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على راحلته في السفر حيناً توجهت به . أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبي الجباب سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على حمار وهو متوجه إلى خيبر (نَالِ الشَّيْخِ) رضى الله عنه يعنى النوافل . أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وهو على راحلته النوافل في كل حمة . أخبرنا محمد بن إسماعيل عن ابن أبي ذئب عن عثان بن عبد الله بن سراقه عن جابر ابن عبد الله رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بنى أنمار كان يصلى على راحلته متوجهاً قبل المشرق . أخبرنا مالك بن أنس عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه يقول جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا هو يسأل عن الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خمس صلوات في اليوم والليلة » فقال هل على غيرها؟ قال « لا إلا أن تطوع » . أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي رواد عن ابن جريج أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عامر عن عبد الله بن باباه عن يحيى بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب إنما قال الله عز وجل « أن تصوموا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا » فقد آمن الناس فقال عمر رضى الله عنه ععبت بما ععبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « صدقة تصدق الله عز وجل بها عليكم فاقبلوا صدقته » . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن طلحة بن عمرو عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة رضى الله عنها قالت كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قصر الصلاة في السفر وأتم . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ابن حرملة عن ابن المسيب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خباركم الذين إذا سافروا قصرُوا الصلاة وأفطروا » أو قال لم يصوموا . أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعاً وصليت معه العصر بذي الحليفة ركعتين . أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن المنكدر أنه سمع أنس بن مالك يقول مثل ذلك إلا أنه قال بذي الحليفة . أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك مثل ذلك . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سئل أنقص الصلاة إلى عرفة؟ قال لا ولكن إلى عسفان وإلى جدة وإلى الطائف . أخبرنا مالك عن نافع أنه كان يسافر مع ابن عمر البريد فلا يقصر الصلاة . أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر ركب إلى ذات النصب فقصر الصلاة في مسيره ذلك قال مالك وبين ذات النصب والمدينة أربعة برد . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضى الله عنهم أنه ركب إلى ريم فقصر الصلاة في مسيره ذلك قال مالك وذلك نحو من أربعة برد . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن حميد قال سألت عمر بن عبد العزيز جلساءه ماذا سمعتم في مقام المهاجر بمكة؟ قال السائب بن يزيد حدثني العلاء بن الحضرمي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يمكت المهاجر بعد قضاء نسكة ثلاثاً » حدثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه رضى الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا عجل في السير جمع بين المغرب والعشاء . حدثنا سفيان عن الزهري قال أخر عمر بن عبد العزيز الصلاة فقال له عروة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « نزل جبريل فأمني فصليت معه ثم نزل فأمني فصليت معه حتى عد الصلوات الخمس » فقال عمر بن عبد العزيز اتق الله يا عروة انظر ما تقول فقال له عروة أخبرني بشير ابن أبي مسعود عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم . أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد عن عبد الرحمن بن الحارث

الخزومي عن حكيم بن حكيم عن نافع بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أمنى جبريل عند باب البيت مرتين فضلى الظهر حين كان النىء مثل الشراك ثم صلى العصر حين كان كل شىء بقدر ظله وصلى المغرب حين أظفر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الصبح حين حرم الطعام والشراب على الصائم ثم صلى المرة الأخرى الظهر حين كان كل شىء قدر ظله قدر العصر بالأمس ثم صلى العصر حين كان ظلك كل شىء مثله ثم صلى المغرب بقدر الوقت الأول لم يؤخرها ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين أسفر ثم التفت فقال يا محمد هذا وقت الأنبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين»

(قال الشافعى : رضى الله عنه وبهذا نأخذ وهذه المواقيت في الحضر . أخبرنا سفيان عن الزهرى عن سعيد بن السبب عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم » وقال « اشتكت النار إلى ربها فقالت رب أكل بعضى بعضا فأذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف فأشد ما تجدون من الحر فأشد ما تجدون من البرد فنفسي زهريها » . أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم » . أخبرنا الثقة عن ليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا الشافعى أن مالكا أخبره عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج يحدثونه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » (أخبرنا الشافعى) قال وإنما أحببت تقديم العصر لأن محمد ابن إسماعيل بن أبي فديك أخبرنا عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن أنس ابن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى العصر والشمس بيضاء حية ثم يذهب الذهاب إلى العوالي فيأتيها والشمس مرتفعة : أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحرث بن هشام عن نوفل بن معاوية الديلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله » . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي نعيم عن جابر رضى الله عنه قال كنا نصلى المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم نخرج فنخرج تناصلا حتى ندخل بيوت بنى سلمة ننظر إلى مواقع النبل من الإسفار . أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن زيد بن خالد الجهوى رضى الله عنه قال كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ثم نتصرف فأتى السوق ولو رمى بنبل لرؤى مواقعها . أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد ابن أبي سعيد المقبرى عن القعقاع بن حكيم قال دخلنا على جابر بن عبد الله وقال جابر كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم نتصرف فنأتى بنى سلمة فبصر مواقع النبل . أخبرنا سفيان ابن عيينة عن ابن أبي ليلى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « قال لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم هي العشاء إلا إنهم يعمتون بالإبل » . أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن حمزة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضى الله عنها قالت إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الصبح فينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا . أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن أبى الطفيل عامر بن واثلة أن معاذ بن جبل أخبره أنهم

أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله صلى على الصلاة صلى على الصلاة صلى على الفلاح صلى على الفلاح
الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله » ثم دعاني حين قضيت التأذين فأعطاني سرة فيها شيء من قصة ثم وضع يده على
ناصية أبي مخذورة ثم أمرها على وجهه ثم مر بين يديه ثم على كبدته ثم باقت يده سرة أبي مخذورة ثم قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم « بارك الله فيك وبارك عليك » فقلت يا رسول الله مرني بالتأذين بمكة فقال « قد أمرتك به » وذهب
كل شيء كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من كراهية وعاد ذلك كله محبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقدمت
على عتاب بن أسيد عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذنت بالصلاة عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
(قال ابن جريج) وأخبرني بذلك من أدركت من آل أبي مخذورة على نحو مما أخبرني ابن جريج
(قال الشافعي) رضى الله عنه وأدركت إبراهيم ابن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخذورة يؤذن كما حكى ابن
جريج وسمعت يحدث عن أبيه عن ابن جريج عن أبي مخذورة عن النبي صلى الله عليه وسلم معنى ما حكى ابن جريج
(أخبرنا) إبراهيم بن محمد وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضى الله عنه في حجة الإسلام قال فراح
النبي صلى الله عليه وسلم إلى الموقف بعرفة فخطب الناس الخطبة الأولى ثم أذن بلال ثم أخذ النبي صلى الله عليه وسلم
في الخطبة الثانية ففرغ من الخطبة وبلال من الأذان ثم أقام بلال فصرى الظهر ثم أقام بلال فصرى العصر (أخبرنا)
محمد بن إسماعيل وعبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن ابن أبي سعيد الخدري عن أبي سعيد رضى
(أخبرنا) ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن ابن أبي سعيد الخدري عن أبي سعيد رضى
الله عنه قال حبسنا يوم الحذوق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفينا ذلك قول الله عز وجل
« وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قويا عزيزا » فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها
فأحسن صلاها كما كان يعملها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء
فصلاها كذلك أيضا قال وذلك قبل أن يؤزل في صلاة الخوف « فرجالا أو ركبا » أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني
عمارة بن غزيرة عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يؤذن للمغرب
فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما قال فأنتهى النبي صلى الله عليه وسلم إلى رجل وقد قامت الصلاة فقال النبي صلى الله
عليه وسلم « انزلوا فصولا المغرب بإقامة ذلك الأسود » أخبرنا عبد الوهاب عن يونس عن الحسن أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال « المؤذنون أمانة الناس على صلاتهم » وذكر مع ما غيرها أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سهيل ابن أبي صالح عن أبيه
عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الأئمة أمناء والمؤذنون أمانة فأرشد الله الأئمة وغفر لهم ذنوبهم »
أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله ابن أبي معصية عن أبيه أن أباسعيد الخدري قال له إني أراك تحب الغنم والبادية
فإذا كنت في غنمك أو باديته فأذنت بالصلاة فأرفع صوتك فإنه لا يسمع مدى صوتك جن ولا إنس ولا شيء إلا شهدك
يوم القيامة قال أبو سعيد سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات ريح يقول « ألا صلوا في الرحال » أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول
المؤذن » . أخبرنا ابن عيينة عن مجمع بن يحيى أخبرني أبو أمامة بن سهل أنه سمع معاوية رضى الله عنه يقول سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إذا قال المؤذن أشهد أن لا إله إلا الله قال أشهد أن لا إله إلا الله وإذا قال أشهد أن محمدا
رسول الله قال وأنا أشهد ثم سكت » أخبرنا ابن عيينة عن طاحنة بن يحيى عن عمه عيسى بن طلحة قال سمعت معاوية يحدث

مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم . أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن يحيى المازني أن عيسى بن عمر أخبره عن عبد الله بن علقمة بن وقاص قال إني لعند معاوية إذ أذن مؤذنه فقال معاوية كما قال مؤذنه حتى إذا قال صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة إلا بالله ولما قال صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة إلا بالله ثم قال بعد ذلك ما قال المؤذن ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك . أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عجيل عن محمد بن علي بن الحنفية عن أبيه رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم . » أخبرنا إبراهيم بن محمد عن علي بن يحيى ابن خلاد عن أبيه عن جده رفاعة بن مالك أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليتوضأ كما أمره الله ثم ليكبر فإن كان معه شيء من القرآن قرأ به وإن لم يكن معه شيء من القرآن فليحمد الله وليكبر ثم ليركع حتى يطمئن راحته ثم ليقيم حتى يطمئن قائمًا ثم يسجد حتى يطمئن ساجدًا ثم ليرفع رأسه فليجلس حتى يطمئن جالسًا فمن نقص من هذا فأبما ينقص من صلاته » أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني محمد بن عجلان عن علي بن يحيى بن خلاد عن رفاعة بن رافع قال جاء رجل يصلي في المسجد قريبًا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « أعد صلاتك فإنك لم تصل » فقام فصلى كنعو ما صلى فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « أعد صلاتك فإنك لم تصل » فقال علمني يا رسول الله كيف أصلي قال « إذا توجهت إلى القبلة فكبر ثم اقرأ بأم القرآن وما شاء الله أن تقرأ فإذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتك وممكن ركوعك وامد ظهرك وإذا رفعت فأقم صلبك وارفع رأسك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها فإذا سجدت فمكن السجود فإذا رفعت فاجلس على فخذك اليسرى ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة حتى تطمئن » أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يده حتى يحاذي منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع ولا يرفع بين السجدين . أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد وغيرهما عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله ابن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعضهم كان إذا ابتداء وقال غيره منهم كان إذا افتتح الصلاة قال « وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئًا وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لآشريك له وبذلك أمرت » قال أكثرهم « وأنا أول المسلمين » وشككت أن يكون قال أحدكم وأنا من المسلمين « اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت سبحانك وبحمدك أنت ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب إلا أنت واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت لييك وسعديك والحير يديك والثر ليس إليك والمهدى من هدت أنا بك وإليك لا منجا منك إلا إليك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك » أخبرنا إبراهيم ابن محمد عن ربيعة ابن عثمان عن صالح بن أبي صالح أنه سمع أبا هريرة وهو يؤم الناس رفعًا صوته « ربنا إنا نفوذ بك من الشيطان الرجيم » في المكتوبة وإذا فرغ من أم القرآن . أخبرنا سفيان عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عباد بن الصامت رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بآخرة السكتاب » . أخبرنا سفيان عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كل صلاة لم يقرأ فيها بأم السكتاب فهي خداج فهي خداج » أخبرنا سفيان عن أيوب عن قتادة عن أنس رضى الله عنه قال كان النبي

صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان يفتنون القراءة بـ « الحمد لله رب العالمين » أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني أبي عن سعيد بن جبير « ولقد آتيناك سبعة من المثاني والقرآن العظيم » قال هي أم القرآن قال أبي وقرأها على سعيد بن جبير حتى ختمها ثم قال بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة قال سعيد قراها على ابن عباس كما قرأها عليك ثم قال بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة قال ابن عباس فذخرها لى كما أخرجها لأحد فيلسم أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني صالح مولى التوأمة أن أبا هريرة رضى الله عنه كان يفتتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج أخبرني عبد الله بن عثمان بن خثيم أن أبا بكر بن حفص بن عمر أخبره أن أنس بن مالك رضى الله عنه قال صلى معاوية بالمدينة صلاة فجهر فيها بالقراءة فقراً بسم الله الرحمن الرحيم لأم القرآن ولم يقرأ بها للسورة التي بعدها حتى قضى تلك القراءة ولم يكبر حين يهوى حتى قضى تلك الصلاة فلما سلم ناداه من صبح ذلك من المهاجرين من كل مكان بامعاوية أسرقت الصلاة أم نسيت ؟ فلما صلى بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم للسورة التي بعد أم القرآن وكبر حين يهوى ساجدا . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن عثمان ابن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه أن معاوية قدم المدينة فصلى بهم ولم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولم يكبر إذا خضع وإذا رفع فناداه المهاجرون حين سلم والأنصار أى معاوية سرقت صلاتك أين بسم الله الرحمن الرحيم وأبن التكبير إذا خضعت وإذا رفعت ؟ فصلى بهم صلاة أخرى فقال ذلك فيها الذى عابوا عليه . أخبرنا يحيى ابن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه عن معاوية والمهاجرين والأنصار مثله أو مثل معناه لا يخالفه وأحسب هذا الإسناد أحفظ من الإسناد الأول . أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان لا يدع بسم الله الرحمن الرحيم لأم القرآن والسورة التي بعدها . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة أهمها أخبراه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » قال ابن شهاب وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول آمين أخبرنا مالك أخبرني سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين يقولوا آمين فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه » أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر كلما خضع ورفع فما زال تلك صلاته حتى لقي الله . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة أن أبا هريرة رضى الله عنه كان يصلى بهم فيكبر كلما خضع ورفع فإذا انصرف قال والله إني لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم (١) حدثنا الأصم قال أخبرنا الربيع أخبرنا البويطى أخبرنا الشافعى أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع قال « اللهم لك

ركعت ولك أسلمت وبك آمنت أت ربي حشع لك سمعي وبصري وعظامي وشعري وبشري وما استقلت به قدمي
 لله رب العالمين » حدثنا الأصم أخبرنا الربيع أخبرنا البويطي أخبرنا شاذلي أخبرنا مسلم وعبد المجيد قال الربيع
 أحسبه عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن مفضل عن الأعرج عن عبد الله بن أبي رافع عن علي
 رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع قال « اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت وأنت ربي
 حشع لك سمعي وبصري وعظمي وما استقلت به قدمي لله رب العالمين » حدثنا الأصم أخبرنا الربيع أخبرنا
 البويطي أخبرنا الشافعي أخبرنا ابن عيينة وابن محمد عن سليمان بن سحيم عن إبراهيم بن عبد الله بن محمد عن أبيه
 عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ألا إنني نهي أن أفرا راكم أو ساجداً فأما الركوع
 فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا فيه » قال أحدهما من الدعاء وقال الآخر « فاجتهدوا فيه فمن أن يستجاب
 له » حدثنا الأصم أخبرنا الربيع أخبرنا البويطي أخبرنا الشافعي أخبرنا ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب عن
 إسحق بن يزيد الهذلي عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا ركع
 أحكم فقال سبحان ربي العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك أدناه وإذا سجد فقال سبحان ربي الأعلى ثلاث
 مرات فقد تم سجده وذلك أدناه » أخبرنا الربيع أنبأنا الشافعي أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج
 عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الأعرج عن عبد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله
 عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع في الصلاة المكتوبة قال « اللهم ربنا لك الحمد ملء
 السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد » أخبرنا إبراهيم بن محمد بن عجلان عن علي بن يحيى عن
 رفاع بن رافع رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل « فإذا ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك
 ويمكن لركوعك فإذا رفعت فأقم سلك وارفع رأسك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها » أخبرنا ابن عيينة عن
 ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد منه على سبعة يديه
 وركبتيه وأطراف أصابعه وجبهته ونهى أن يكتم منه الشعر والثياب وزاد ابن طاوس فوضع يده على جبهته ثم
 أمرها على أنه حتى بلغ طرف أنه وكان أبي بعد هذا واحداً . أخبرنا سفيان حدثني عمرو بن دينار سمع
 طاوساً يحدث عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يسجد منه على سبع ، ونهى أن
 يكتم شعره وثيابه . أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي
 عن عامر بن سعد عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول « إذا سجد العبد
 سجد معه سبعة آداب وجهه وكفاه وركبتيه وقدماه » أخبرنا سفيان عن داود بن قيس أن قرأه عبيد الله بن عبد الله
 ابن أفرم الخزازي عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقاع من نمرة أو النمرة « شك الربيع »
 ساجداً فرأيت بياض إبطيه . أخبرنا إبراهيم بن محمد ثنا صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد قال « اللهم لك سجدت ولك أسلمت وبك آمنت وأنت
 ربي سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين » أخبرنا ابن عيينة عن سليمان
 ابن سحيم عن إبراهيم بن عبد الله بن محمد عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال « إنني نهي أن أفرا راكم أو ساجداً . فأما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا
 فيه من الدعاء فقمن أن يستجاب لكم » أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيع عن مجاهد قال أقرب ما يكون العبد

عباس بن سهل بن سعد بن عجلون عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم إذا فرغ من صلاته عن يمينه وعن يساره أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريح عن عمرو بن يحيى المازني عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره . أخبرنا الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن محمد بن يحيى عن عمه واسع بن حبان قال مرة عن ابن عمر ومرة عن عبد الله ابن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره . أخبرنا سفيان عن مسدد عن ابن القبطية عن جابر ابن سمرة قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا سلم أحدنا أشار بيده عن يمينه وعن شماله السلام عليكم السلام عليكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ما بالكم تؤمنون بأيديكم كأنها أذناب خيل تنمس أو لا يكني أحدكم أو إنما يكني أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله » . أخبرنا إبراهيم ابن سعد عن ابن شهاب قال أخبرني هند بنت الحارث بن عبد الله ابن أبي ربيعة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم من صلاته قام النساء حين يقضى تسليمه ومكث النبي صلى الله عليه وسلم في مكانه يسيراً قال ابن شهاب فترى مكثه ذلك والله أعلم السكتي بنفذ النساء قبل أن يدركن من انصرف من القوم . أخبرنا ابن عيينة عن عمر عن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتكبير قال عمرو بن دينار ثم ذكرته لأبي معبد بعد فقال لم أحدثك قال عمرو : قد حدثني قال وكان من أصدق موالى ابن عباس (قال الشيخ أبي) كأنه نسيه بعد ما حدثته إياه . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني موسى بن عقبة عن أبي الزبير أنه سمع عبد الله بن الزبير يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم من صلاته يقول بصوته الأعلى « لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة إلا بالله ولا نعبد إلا إياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون » . أخبرنا سفيان عن عبد الملك بن عمير عن أبي الأوير الحرثي سمعت أبا هريرة يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف من الصلاة عن يمينه وعن شماله . أخبرنا سفيان عن سليمان بن مهران عن عمارة عن الأسود عن عبد الله قال لا يعملن أحدكم لأشيطان من صلاته جزءاً يرى أن حتماً عليه أن لا ينفلت إلا عن يمينه فلقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كان ينصرف عن يساره .

ومن كتاب الأمالي

في الصلاة الذي يقول الربيع حدثنا الشافعي أخبرنا الربيع حدثنا الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن الأسود بن قيس عن أبيه قال أبصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلاً عليه هيئة السفر فسمعه يقول لولا أن اليوم يوم الجمعة لخرجت فقال عمر : أخرج فإن الجمعة لا تحبس عن سفر ، أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيع عن إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذئب قال دعى عبد الله بن عمر لسعيد بن زيد وهو يموت وابن عمر يستحضر للجمعة فأنا وترك الجمعة وأخبرت عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله أو مثل معناه . أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريح عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أحدها كان إذا ابتداء الصلاة وقال الآخر كان إذا افتتح الصلاة قال « وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت » قال أحدها « وأنا أول المسلمين » وقال الآخر « وأنا

من المسلمين » (قال الشيخان) رحمه الله ثم يقرأ القرآن بالتعوذ ثم بسم الله الرحمن الرحيم فإذا أتى عليها قال آمين ويقول من خلفه إن كان إماما يرفع صوته حتى يسمع من خلفه إذا كان يشهر بالقراءة . أخبرنا ابن أبي يحيى عن جعفر ابن محمد عن أبيه قال جاءت الخطابة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله إنا لانزل سفرأ كيف نصنع بالصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ثلاث تسبيحات ركوعا وثلاث تسبيحات سجودا » أخبرنا محمد بن إسماعيل عن ابن أبي ذئب عن إسحق بن يزيد الهذلي عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا ركع أحدكم فقال سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك أدناه وإذا سجد فقال سبحان ربى الأعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه » أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا كان يوم الجمعة جلس على أبواب المسجد ^(١) » وذكر الحديث . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبى رباح قال قلت لابن عباس أقصر إلى عرفة ؟ قال لا ولكن إلى جدة وعسفان والطائف وإن قدمت على أهل أو ماشية فأنتم (قال) وهذا قول ابن عمر وبه نأخذ . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن أبي عمار عن عبد الله بن باباه عن يعلى بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب ذكر الله عز وجل العصر في الخوف فأنى انقصر في غير الخوف ؟ فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » أخبرنا عبد الوهاب ابن عبد المجيد عن أبوب بن أبى تيمعة عن محمد ابن سيرين عن ابن عباس رضى الله عنهما قال سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بين مكة والمدينة آمنا لا يخاف إلا الله فولى ركعتين قال الأصم أظنه سقط من كتابي ابن عباس . أخبرنى ابن أبى يحيى عن حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن كريب عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال ألا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر كان إذا زالت الشمس وهو في منزله جمع بين الظهر والعصر في الزوال وإذا سافر قبل أن تزول الشمس أخر الظهر حتى يجمع بينهما وبين العصر في وقت العصر قال وأحسبه قال في المغرب والعشاء مثل ذلك . أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبى رواد عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس وابن الزبير لا يختلفان في التشهد . أخبرنا مالك عن أبي حازم ابن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بنى عمرو بن عوف ليصلح بينهم وحانت الصلاة العصر فأنى المؤذن أبا بكر فتقدم أبو بكر وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكثر الناس التصفيق وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن كما أنت » فرفع أبو بكر يديه فحمد الله على ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استأخر وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قضى صلاته قال « مالي رأيتكم أكثرتم التصفيق من نابه شيء في صلاته فليستبجح فإنه إذا سبح التفت إليه فأتما التصفيق للنساء » أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبى سلمة عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

(١) قوله وذكر الحديث هكذا في النسخ ولم يقدم لأن هذا الحديث ذكر وعبارة الأم « إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس على منازلهم الأول فالأول فإذا خرج الإمام طويت الصحف واستمعوا الخطبة والمهجر إلى الصلاة كالمهدي بدنه ثم الذى يليه كالمهدي بقرة ثم الذى يليه كالمهدي كيشا حتى ذكر الدجاجة والبيضة » اهـ كتبه مصححه .

« التمسيح للرجال والتصدق للنساء » حدثنا سفيان بن عبيدة عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد بني عمرو بن عوف فساكن يصلي وحدث عليه رجال من الأنصار يمدون عليه فمألت صهييا كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرد عليهم قال كان يشر إليهم . أخبرنا سفيان ابن عيينة عن عثمان بن أبي سليمان عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الرقي عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالناس وهو حامل أمامة بنت زينب فإذا سجد وضعها وإذا قام رفعها . أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال ما سمعت عمر يقرؤها قط إلا قال فامضوا إلى ذكر الله . أخبرنا ابن أبي عجي عن صالح مولى التوأمة قال رأيت أبا هريرة يصلي فوق ظهر المسجد وحده بصلاة الإمام . أخبرنا مالك عن محمد بن عمار عن عمرو بن حزم عن محمد بن إبراهيم ابن الحرث التيمي عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أم سلمة أن امرأة سألت أم سلمة فقالت إني امرأة أطبل ذبلي وأمتني في المكان القدر فقالت أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يطهره مابعده » أخبرنا مالك بن أنس عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الرقي عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت أبي العاص وهي بنت بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا سجد وضعها وإذا قام رفعها وأخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن معاذ أم قومه في العتمة فافتتح سورة البقرة فتتبعني رجل من خلفه فسلمي فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ « أنت أنت أنت اقرأ بسورة كذا وسورة كذا » أخبرنا سفيان ثنا أبو الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وقال في حديث آخر قال سفيان فذكرت ذلك لعمرو فقال هو نحو هذا أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا كان أحدكم يصلي للناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والضعيف وإذا كان يصلي لنفسه فليطأ ماشاء » أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال كنت أسمع الأئمة وذكر ابن الزبير ومن بعد يقولون آمين ويقول من خلفهم آمين حتى إن للمسجد لاجعة أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب ابن أبي تيمية السخيتاني عن نافع مولى ابن عمر قال كان ابن عمر يقرأ في السفر أحسبه قال في العتمة « إذا زلزلت الأرض » فقرأ بأمر القرآن فلما أتى عليها قال بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله الرحمن الرحيم قال فقالت « إذا زلزلت » فقال « إذا زلزلت »

ومن كتاب الإمامة

أخبرنا الأئمة أخبرنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ثم آمر بالصلاة فيؤذن بها ثم آمر رجلا فيؤم الناس ثم أحواف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم والذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يجد عظامي أو مرمايتي حستين لشهد العشاء » أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن حرملة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « بيننا وبين المنافقين شهود العشاء والصبح لا يسطعونهما أو نحو » هذا أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة » أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم قال صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءا . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أذن في ليلة ذات برد وربيع فقال ألا صلوا في الرحال ثم قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول « ألا صلوا في الرحال » أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر مناديه في الليلة المطيرة واليلة الباردة ذات ربيع « ألا صلوا في رحالكم » أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الأرقم أنه كان يوم أصحابه يوما فذهب لحاجته ثم رجع فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إذا وجد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة » أخبرنا الثقة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الأرقم أنه خرج إلى مكة فصعبه قوم فكان يؤمهم فأقام الصلاة وقدم رجلا وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الغائط فليبدأ بالغائط » أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع أن عتيان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى وأنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم إنما تكون الظلمة والمطر والسيل وأنا رجل ضرير البصر فصل يارسول الله في بقي مكانا أتخذه مصلى فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « أين تحب أن تصلي ؟ » فأشار إلى مكان من البيت فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن محمود ابن الربيع أن عتيان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى . أخبرنا ابن عيينة عن عمار الدهني عن امرأة من قومه يقال لها حبيزة عن أم سلمة رضي الله عنها أنها أمتن فقامت وسطا . أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج أخبرنا عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة أنهم كانوا يأتون عائشة أم المؤمنين بأعلى الوادي هو وعبيد ابن عمير والمصور بن مخزومة وناس كثيرة فيؤمهم أبو عمرو مولى وعائشة رضي الله عنها وأبو عمرو غلامها حينئذ لم يعق (قال) وكان إمام بن محمد بن أبي بكر وعروة ، أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني عطاء قال سمعت عبيد بن عمير يقول اجتمعت جماعة فلما حول مكة قال حسبك أنه قال في أعلى الوادي ههنا وفي الحج قال فحانت الصلاة فتقدم رجل من آل أبي السائب أعجمي اللسان قال فأخبره المسور بن مخزومة وقدم غيره فبلغ عمر ابن الخطاب فلم يعرفه بشيء حتى جاء المدينة فلما جاء المدينة عرفه بذلك فقال المسور أنظرنى يا أمير المؤمنين إن الرجل كان أعجمي اللسان وكان في الحج فخشيت أن يسمع بعض الحاج قراءته فيأخذ بعجميته فقال هنالك ذهبت بها ؟ فقال نعم فقال قد أصبت . أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم وحانت الصلاة فجاء المؤذن إلى أبي بكر رضي الله عنه فقال أتصلي للناس فأقيم ؟ فقال نعم فصلى أبو بكر فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فنخلص حتى وقف في الصف فصلى الناس (قال) وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن امكث مكانك » فرفع أبو بكر يديه فحمد الله على ماأمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر أبو بكر وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس فلما انصرف قال « يا أبا بكر ما منعك أن تثبت إذ أمرتك ؟ » فقال أبو بكر ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مالي أراكم أكثرتم التصفيق ؟ فمن نابه شيء في صلاته فليسبح فإنه إذا سبح التفت إليه وإنيما التصفيق للنساء » (قال أبو العباس يعني الأمام) أخرجت هذا الحديث في هذا الموضع وهو معاد إلا أنه يختلف الألفاظ وفيه زيادة وتقصان . أخبرنا إبراهيم بن محمد

قال أخبرنا معن بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال من السنة أن لا يؤمهم إلا صاحب البيت . أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن قلابة قال حدثنا أبو سليمان مالك بن الحويرث رضى الله عنه قال : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما أتموني أسلمى فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحكم وليؤمكم أكبركم » أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال أخبرني نافع قال أقيمت الصلاة في مسجد بطائفة من المدينة ولابن عمر قريبا من ذلك المسجد أرض يعملها وإمام ذلك المسجد مولى له ومسكن ذلك المولى وأصحابه ثمة قال فلما سمعهم عبد الله جاء ليشهد معهم الصلاة فقال له المولى صاحب المسجد تقدم فصل فقال عبد الله أنت أحق أن تصلى في مسجدك منى فصلى المولى . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن نافع أن ابن عمر اعتزل بمنى في قتال ابن الزبير والحجاج بمنى فصلى مع الحجاج . حدثنا حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه أن الحسن والحسين كانا يصليان خلف مروان قال فقال ما كانا يصليان إذا رجعا إلى منازلهما ؟ فقال لا والله ما كانا يزيدان على صلاة الأئمة . أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بمنى ركعتين وأبو بكر وعمر . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مثله . أخبرنا سفيان حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال « الإمام صامن والمؤذن مؤتمن اللهم فأرشد الأئمة واغفر للمؤذنين » أخبرنا سفيان بن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت جابر بن عبد الله يقول : كان معاذ بن جبل يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء أو العتمة ثم يرجع فيصلبها بقومه في بنى سلمة قال فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ذات ليلة قال فصلى معاذ معه ثم رجع فأمر قومه فقرأ بسورة البقرة فتتبع رجل من خلفه فصلى وحده فقالوا له أنا فقت قال لا ولكني آتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه فقال يا رسول الله إنك أخرت العشاء وإن معاذاً صلى معك ثم رجع فأمرنا فانتبع بسورة البقرة رأيت ذلك تأخرت فصليت وإنما نحن أصعب نواضح نعمل بأبدنا فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على معاذ فقال « أفنان أنت بامعاذ أفنان أنت بامعاذ؟ اقرأ بسورة كذا وسورة كذا » أخبرنا سفيان حدثنا أبو الزبير عن جابر مثله وزاد فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له « اقرأ بسبح اسم ربك الأعلى والليل إذا يغشى والسماء والطارق ونحوها » قال سفيان فقلت لعمرؤ إن أبا الزبير يقول قال له اقرأ بسبح اسم ربك الأعلى والليل إذا يغشى والسماء والطارق قال عمر وهو هذا أو نحوه . أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال الربيع قبل لى هو عن ابن جريج ولم يكن عندي ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر قال : كان معاذ يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم ينطق إلى قومه فيصلبها هى له تطوع وهى لهم مكتوبة العشاء . أخبرني الثقة ابن علية أو غيره عن يونس عن الحسن عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى بالناس صلاة الظهر في الخوف يظن نخل فصلى بطائفة ركعتين ثم سلم ثم جاءت طائفة أخرى فصلى بهم ركعتين ثم سلم . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ابن عجلان عن عبيد الله بن مقسم عن جابر بن عبد الله الأنصاري أن معاذ ابن جبل كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم يرجع إلى قومه فيصلب بهم العشاء وهى له نافلة . أخبرنا مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده أمكنوا ثم رجع وعلى جلده أثر الماء . أخبرنا الثقة عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم يمثل معناه . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الحميد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن صالح بن إبراهيم

قال رأيت أنس بن مالك صلى الجمعة في بيوت حميد بن عبد الرحمن بن عوف فصلوا الإمام في المسجد وبين بيوت حميد والمسجد الطريق . أخبرنا مالك عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت له فأكل منه ثم قال « قوموا فلا تأكلوا » قال أنس فقمنا إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فضعته بماء فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت أنا واليتيم خلفه والعجوز من ورائنا . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرسا فصرع منه فجعش شقه الأيمن فصلوا صلاة من المرات وهو قاعد فصلينا معه فعوداً فلما انصرف قال « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً وإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً » أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها يعني بمثله . أخبرنا مالك عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس رضي الله عنه قال صليت أنا وبتيم لنا خائف النبي صلى الله عليه وسلم في بيتنا وأم سليم خلفنا . أخبرنا سفيان عن أبي حازم قال سألت أبا سهل بن سعد عن أي شيء منبر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال ما بقي من الناس أحد أعلم به مني من أهل الغابة عمله له فلان مولى فلانة ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صعد عليه استقبل القبة فسكبر ثم قرأ ثم ركع ثم نزل التقيى فسجد ثم صعد فقرأ ثم ركع ثم نزل التقيى ثم سجد . أخبرنا مالك عن مخزومة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه أخبره أنه بات عند ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أم المؤمنين وهي خالته قال فاضطجعت في عرض الوسادة واضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهله في طولها فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا انصرف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس يسبح وجهه بيده ثم قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران ثم قام إلى شن معلقة فوضأ فأحسن وضوءه ثم قام يصلي فقال ابن عباس فقمنا فصنعت مثل ما صنع ثم ذهبت فقمنا إلى جنبه فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده اليمنى على رأسه وأخذ بأذني اليمنى يفتلها فصلى ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم أوتر ثم اضطجع حتى جاء المؤذن فقام فصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج فصلى الصبح . أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبة كاعتراض الجنابة . أخبرنا سفيان بن عيينة عن مالك بن مغول عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأبطح وخرج فخرج بالبال بالعرصة فركزها فصلى إليها والكعب والمرأة والحمار يمرون بين يديه . أخبرنا ابن عيينة أخبرنا الأعمش عن إبراهيم عن همام بن الحارث قال صلى بنا حذيفة على دكان مرتفع فسجد عليه فبعده أبو مسعود البدرى فتابعه حذيفة فلما قضى الصلاة قال أبو مسعود أليس قد نهى عن هذا ؟ فقال له حذيفة ألم ترني قد تابعتك ؟ .

ومن كتاب إيجاب الجمعة

أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى حدثني صفوان بن سليم عن نافع بن جبير بن مطعم وعطاء بن يسار عن النبي صلى الله

عليه وسلم أنه قال «شاهد يوم الجمعة ومشهود يوم عرفة» أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني شريك بن عبد الله بن أبي عمر عن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الرحمن بن حرملة عن ابن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا ابن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «نحن الآخرون ونحن السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فهدانا الله له فالتاس لنا تبع اليهود غدا والنصارى بعد غد» أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله إلا أنه قال بيد أنهم . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم يعني الجمعة فاختلفوا فيه فهدانا الله له فالتاس لنا تبع السبت والأحد» أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني سلمة بن عبد الله الحطمي عن محمد بن كعب أنه سمع رجلا من بني وائل يقول : قال النبي صلى الله عليه وسلم «تجب الجمعة على كل مسلم إلا امرأة أو صبا أو مملوكا» أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد العزيز بن عمر ابن عبد العزيز عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : كل قرية فيها أربعون رجلا فليهم الجمعة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزهر قال : شهدت العديع على وعثمان محصور . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني خالد بن رباح عن المطلب ابن حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة إذا فاء الفاء قدر ذراع أو نحوه ، أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن يوسف بن ماهك قال : قدم معاذ بن جبل على أهل مكة وهم يصلون الجمعة والفاء في الحجر فقال فلا تصلوا حتى تفيء الكعبة من وجهها . أخبرنا الثقة وهو سفيان عن الزهري عن السائب بن يزيد أن الأذان كان أولا للجمعة حين يجلس الإمام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فلما كان خلافة عثمان وكثر الناس أمر عثمان بأذان ثان فأذن به فثبت الأمر على ذلك وكان عطاء ينسك أن يكون أحدثه عثمان ويقول أحدثه معاوية والله أعلم . حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس على منازلهم الأول فالأول فإذا خرج الإمام طويت الصحف واستمعوا الخطبة والمهجر إلى الصلاة كالمهدي بدنة ثم الذي يليه كالمهدي بقرة ثم الذي يليه كالمهدي كبشا حتى ذكر الدجاجة والبيضة . أخبرنا مالك عن سمى عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر» أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن عبد الرحمن بن جابر بن عتيك عن جده جابر بن عتيك صاحب النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا خرجت إلى الجمعة فامش على هيئتك . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سرياء عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة وللوفود إذا قدموا عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إنما يلبس هذه من لاخلق له في الآخرة» ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلل فأعطى

عمر منها حلة فقال عمر يا رسول الله كسوتنيها وقد قلت في حلة عطارذ ماقلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لم اكسبكم لتلبسها» فكساها عمر أcha له مشركا بمكة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن السباق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الجمعة من الجمع «يامعشر المسلمين إن هذا يوم جعله الله عبدا للمسلمين فأغتسلوا ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه وعليكم بالسواك» أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني إسحق بن عبد الله عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ثعلبة بن أبي مالك أنه أخبره أنهم كانوا في زمان عمر بن الخطاب يوم الجمعة يصلون حتى يخرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه فإذا خرج وجلس على المنبر وأذن المؤذن جلسوا يتحدثون حتى إذا سكت المؤذن وقام عمر سكتوا فلم يشكهم أحد . أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب قال حدثني ثعلبة بن أبي مالك أن قوم الإمام يقطع السجدة وأن كلامه يقطع الكلام وأنهم كانوا يتحدثون يوم الجمعة وعمر جالس على المنبر فإذا سكت المؤذن قام عمر فلم يشكهم أحد حتى يقضى الخطبتين كتمتها فإذا قامت الصلاة ونزل عمر تكلموا . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال دخل رجل يوم الجمعة المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له «أصليت؟» قال لا قال «فصل ركعتين» أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له «أصليت؟» قال لا قال «فصل ركعتين» قال ثم حث الناس على الصدقة فالتوا ثيابا فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم منها الرجل ثوبين فلما كانت الجمعة الأخرى جاء الرجل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم «أصليت؟» قال لا قال «فصل ركعتين» ثم حث الناس على الصدقة فطرح الرجل أحد ثوبيه فصاح رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال «خذ» فأخذه ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «انظروا إلى هذا جاء تلك الجمعة هيئة بذة فأمرت الناس بالصدقة فطرحوا ثيابا فأعطيته منها ثوبين فلما جاءت الجمعة أمرت الناس بالصدقة فالتوا أحد ثوبيه» أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال كان ابن عمر يقول الرجل إذا نسي يوم الجمعة والإمام يخطب أن يتحول عنه . أخبرنا عبد الحميد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب استند إلى جذع نخلة من سواقي المسجد فلما صنع له المنبر فاستوى عليه اضطربت تلك السارية كخنين الناقة حتى سمعها أهل المسجد حتى نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتنقها فسكنت . أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني عبد الله بن محمد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي إلى جذع نخلة إذا كان المسجد عريشا وكان يخطب إلى ذلك الجذع فقال رجل من أصحابه يا رسول الله هل لك أن نجعل لك منبراً تقوم عليه يوم الجمعة فتسمع للناس خطبتك؟ قال نعم فضع له ثلاث درجات^(١) من الآتي على المنبر فلما صنع المنبر ووضع موضعه الذي وضعه فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بدا للنبي صلى الله عليه وسلم أن يقوم على ذلك المنبر فيخطب عليه ثم إليه فلما جاوز ذلك الجذع الذي

(١) في نسخة «هي الآن على المنبر» وقد تم في باب الجمعة من «الأم» فمن الآتي أعلى المنبر . كتبه مصححه

بخطب إليه خار حق تصدع واشق فزل النبي صلى الله عليه وسلم لاصم صوت الجذع مسحه يده ثم رجع إلى المبر فلما
هدم المسجد أخذ ذلك الجذع أبي بن كعب فكان عنده في بيته حتى بلى وأكلته الأرضة وعاد رفانا . أخبرنا إبراهيم
ابن محمد حدثني جعفر بن محمد عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة وكانت لهم سوق يقال
لها البطحاء كانت بنو سليم يجلبون إليها الحبل والإبل والغنم والسمن فقدموا فخرج إليهم الناس وتركوا رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكان لهم هو إذا زوج أحدهم من الأنصار ضربوا بالسكير فغيرهم الله بذلك فقال « وإذا رأوا تجارة أو
لهوا اتقوا إليها وتركوا قائما » أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة خطبتين قائما يفصل بينهما بجلوس . أخبرنا إبراهيم
ابن محمد حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا
إبراهيم بن محمد عن صالح مولى التوامة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر
وعثمان أنهم كانوا يخطبون يوم الجمعة خطبتين على المنبر فيأمن يفصلون بينهما بجلوس حتى جلس معاوية في الخطبة
الأولى فخطب جالسا وخطب في الثانية قائما . أخبرنا عبد الحميد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال قلت لعطاء
أكان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم على عصا إذا خطب؟ قال نعم كان يعتمد عليها اعتمادا . أخبرنا إبراهيم بن محمد
حدثني عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن خبيب بن عبد الرحمن بن أساف عن أم هشام بنت حارثة ابن النعمان أنها
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بقرآن وهو يخطب على المنبر يوم الجمعة وأنها لم تعظفها إلا من النبي صلى الله عليه
وسلم يوم الجمعة وهو على المنبر لسكينة ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بها يوم الجمعة على المنبر . أخبرنا إبراهيم
ابن محمد قال حدثني محمد بن أبي بكر بن حزم عن محمد بن عبد الرحمن بن زرارة عن أم هشام بنت حارثة بن
النعمان مثله قال إبراهيم ولا أعرف إلا سمعت أبا بكر بن حزم يقرأ بها يوم الجمعة على المنبر قال إبراهيم سمعت محمد
ابن أبي بكر يقرأ بها وهو يومئذ قاض على المدينة على المنبر . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني محمد بن عمرو بن
حجلة عن أبي نعيم وهب بن كيسان عن حسن بن محمد بن علي بن أبي طالب أن عمر كان يقرأ في خطبته يوم
الجمعة « إذا الشمس كورت » حتى بلغ « علمت نفس ما أحضرت » ثم ينقطع السورة . أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن
أبيه أن عمر رضي الله عنه قرأ بذلك على المنبر . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني إسحاق بن عبد الله عن أبيان بن صالح
عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوما فقال « إن الحمد لله
نستعينه ونستغفره ونستهديه ونستعصره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له
ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن
يعص الله ورسوله فقد غوى حتى بقى . إلى أمر الله » أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم
خطب يوما فقال في خطبته « ألا إن الدنيا عرض حاضر يأكل منها البر والفاجر ألا وإن الآخرة أجل صادق يقضى
فيها ملك قادر ألا وإن الخير كله بخذا فيره في الجنة ألا وإن الشر كله بخذا فيره في النار ألا فاعملوا وأتمم من الله
على حذر واعلموا أنكم معروضون على أعمالكم فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره »
أخبرنا إبراهيم بن محمد ثنا عبد العزيز بن ربيع عن تميم بن طرفة عن عدي بن حاتم قال خطب رجل عند النبي
صلى الله عليه وسلم فقال « من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصم فقد غوى » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« اسكت فبئس الخطيب أنت » ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصم الله ورسوله

فقد غوى ولا تقل من يصمها» أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا قلت لصاحبك أنصت والإمام يخطب فقد لغوت» أخبرنا مالك عن أبي الزناد الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا قلت لصاحبك أنصت والإمام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت» أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل معناه إلا أنه قال «لغيت» قال ابن عينة لغيت لغة أبي هريرة رضى الله عنه. أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن مالك ابن أبي عامر أن عثمان بن عفان رضى الله عنه كان يقول في خطبته قلما يذيع ذلك إذا خطب إذا قام الإمام أن يخطب يوم الجمعة فاستمعوا وأنصتوا فإن المنصت الذي لا يسمع من الحظ مثل ما للسامع المنصت فإذا قامت الصلاة فاعدلوا الصفوف وحاذوا بالنكاح فإن اعتدل الصفوف من تمام الصلاة ثم لا يكبر عثمان حتى يأتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصفوف فيخبرونه بأن قد استوت فيكبر. أخبرنا إبراهيم بن محمد عن هشام عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا عطس الرجل والإمام يخطب يوم الجمعة فشمت» أخبرنا سفيان ابن عيينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يقيمن أحدكم الرجل من مجلسه ثم يخلفه فيه ولكن تسبحوا وتوسعوا» أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا قام أحدكم من مجلسه يوم الجمعة ثم رجع إليه فهو أحق به» أخبرنا إبراهيم حدثني أبي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يعمد الرجل إلى الرجل فيقيم من مجلسه ثم يقعد فيه» حدثنا عبد المجيد عن ابن جريج قال قال سليمان بن موسى عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يقيمن أحدكم أخاه يوم الجمعة ولكن ليقل افسحوا» حدثنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن أبي ليلى عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين. أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قرأ في الجمعة بسورة الجمعة وإذا جاءك المنافقون قال عبيد الله فقلت له قد قرأت بسورتين كان على ابن أبي طالب رضى الله عنه يقرأ بهما في الجمعة فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بهما. أخبرنا إبراهيم ابن محمد حدثني مسعر بن كدام عن معبد بن خالد عن مرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ في الجمعة بصبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث العاشية * أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة» أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني صفوان بن سليم عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من ترك الجمعة من غير ضرورة كتب منافقا في كتاب لا يمحي ولا يبذل» وفي بعض الحديث ثلاثا. أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني محمد بن عمرو عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي الجعد الضمري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «لا يترك أحد الجمعة ثلاثا تهاونا بها إلا طبع الله على قلبه» حدثنا إبراهيم بن صالح بن كيسان عن عبيدة بن سفيان الحضرمي قال سمعت عمرو بن أمية يقول لا يترك رجل مسلم الجمعة ثلاثا تهاونا بها لا يشهدا إلا كتب من المنافقين. أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني صفوان بن سليم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا كان يوم الجمعة وليلة الجمعة فأكثروا الصلاة على» أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني عبد الله ابن عبد الرحمن ابن ميمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أكثروا الصلاة على» يوم الجمعة» أخبرنا إبراهيم

بن محمد حدثني موسى بن عبيدة قال حدثني أبو الأبرار معاوية بن إسحق بن طلحة عن عبد الله بن عمر أنه سمع أنس بن مالك يقول أني جبريل بمراء بيضاء فيها وكنت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ماهذه » قال هذه الجمعة فضلت بها أنت وأنتك فالناس لك فيها تبع اليهود والنصارى ولكم فيها خير وفيها ساعة لا يوافقها مؤمن يدعو الله تعالى بخير إلا استجيب له وهو عندنا يوم المزيد قال النبي صلى الله عليه وسلم « يا جبريل ما يوم المزيد ؟ » قال إن ربك اتخذ في الفردوس وادبا أبيض فيه كتب مسك فإذا كان يوم الجمعة أنزل الله ما شاء من ملائكته وحوله من نور عليها مقاعد الثيبين وحف تلك المنابر بمنابر من ذهب مكللة بالياقوت والزربرجد عليها الشهداء والصديقون فجلسوا من ورائهم على تلك الكتب فيقول الله لهم أنا ربكم قد صدقتم وعدى فسلوني أعطكم فيقولون ربنا نسألك رضوانك فيقول قد رضيت عنكم ولكم على ما نعتيتهم ولدى مزيد فهم يحجون يوم الجمعة لما يعطيهم فيه ربهم من الخير وهو اليوم الذي استوى فيه ربكم على العرش وفيه خلق آدم وفيه تقوم الساعة .

أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثنا أبو عمران إبراهيم بن الجعد عن أنس شيبها به وزاد عليه ولكم فيه خير من دعا فيه غير هؤلاء قسم أعطيه وإن لم يكن له قسم ذكر له ما هو خير له منه وزاد فيه أيضا أشياء . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن محمد بن هفيل عن عمرو بن شرحبيل بن سعد عن أبيه عن جده أن رجلا من الأنصار جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أخبرنا عن الجمعة ماذا فيها من الخير فقال النبي صلى الله عليه وسلم « فيه خمس خلال فيه خلق آدم وفيه أهبط الله آدم إلى الأرض وفيه توفى الله آدم وفيه ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئا إلا آتاه إياه ما لم يسأل مأثما أو قطعة رحم وفيه تقوم الساعة فما من ملك مقرب ولا سماء ولا أرض ولا جبل إلا وهو يشفق من يوم الجمعة » أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال « فيه ساعة لا يوافقها إنسان مسلم وهو قائم يصلى يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه » وأشار النبي صلى الله عليه وسلم بيده يقللها . أخبرنا مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن أبي الحرث عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أهبط وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما من دابة إلا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شفتا من الساعة إلا الجن والإنس وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه » قال أبو هريرة قال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة من يوم الجمعة فقلت له كيف تكون آخر ساعة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلى » وتلك ساعة لا يصلى فيها ؟ فقال ابن سلام ألم يقل النبي صلى الله عليه وسلم « من جلس مجلسا ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلى » قال قلت بلى قال فهو ذلك .

أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثنا عبد الرحمن بن حرمة حدثني ابن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « سيد الأيام يوم الجمعة » أخبرنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى أخبرني أبي أن ابن المسيب وهو سعيد قال أحب الأيام إلى أن أموت فيه ضحى يوم الجمعة .

(كتاب العيدين)

أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن عطاء بن إبراهيم مولى صفية بنت عبد المطلب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « الفطر يوم تفتطرون والأضحية يوم تضجون » أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا غدا إلى المصلى يوم العيد كبر فرفع صوته بالتكبير . أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني عبد الله بن نافع عن ابن عمر أنه كان يغدو إلى المصلى يوم الفطر إذا طلعت الشمس فيكبر حتى يأتي المصلى يوم العيد ثم يكبر بالمصلى حتى إذا جلس الإمام ترك التكبير . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغتسل يوم الفطر قبل أن يغدوا إلى المصلى . أخبرنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أخبرني يزيد بن أبي عبيد مولى سلمة بن الأكوع عن سلمة بن الأكوع أنه كان يغتسل يوم العيد . أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس برد حبرة في كل عيد أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً كان يغتسل يوم العيدين ويوم الجمعة ويوم عرفة وإذا أراد أن يحرم . أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني أبو الحويرث الأثري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمر بن حزم وهو بنجران « أن عجل الأضحية وآخر الفطر وذكر الناس » أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني صفوان بن سليم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطعم قبل أن يخرج إلى الجبان يوم الفطر وأمر به . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثنا خلاد بن رباح عن المطلب بن عبد الله بن خطاب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغدو يوم العيد إلى المصلى من الطريق الأعظم فإذا رجع رجع من الطريق الأخرى على دار عمار بن ياسر . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني معاذ بن عبد الرحمن التيمي عن أبيه عن جده أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجع من المصلى في يوم عيد فسلط على التمارين من أسفل السوق حتى إذا كان عند مسجد الأعرج الذي عند موضع البركة التي بالسوق قام فاستقبل فيجأ أسلم فدعا ثم انصرف . أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني عدى بن ثابت عن معبد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيدين بالمصلى لم يصل قبلها ولا بعدها شيئاً ثم انقل إلى النساء فخطبهن قائماً بالصدقة قال ففعل النساء يتصدقن بالقرط وأشباهه . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عمرو بن أبي عمرو عن ابن عمر أنه غدا مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيد إلى المصلى ثم رجع إلى بيته ولم يصل قبل العيد ولا بعده . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني سعد بن إسحق بن كعب بن عجرة عن عبد الملك بن كعب أن كعب بن عجرة لم يكن يصل قبل العيد ولا بعده . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن علي بن الحنفية عن أبيه رضي الله عنه قال كنا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفطر والأضحية لأصلي في المسجد حتى تأتي المصلى فإذا رجعنا مررنا بالمسجد فصلينا فيه . أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب السخيتي قال سمعت عطاء بن أبي رباح يقول سمعت ابن عباس يقول أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى قبل الخطبة يوم العيد ثم خطب فرأى أنه لم يسمع النساء فأتاهن فذكرهن ووعظهن وأمرهن بالصدقة ومعه بلال قائل بشبه هكذا فجعلت المرأة تلقى الخرص والشيء . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني أبو بكر بن عمر

ابن عبد العزيز عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون في العيدين قبل الخطبة . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان مثله . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني داود بن الحصين عن عبد الله بن يزيد الخطمي أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يبدؤون بالصلاة قبل الخطبة حتى قدم معاوية فقدم معاوية الخطبة . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني محمد بن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أن أبا سعيد الحدرى قال أرسل إلى مروان وإلى رجل قد سماه فثنى بنا حتى أتى المصلى فذهب ليعصده فيجذئه إلى فقال يا أبا سعيد ترك الذي تعلم فقال أبو سعيد فهتفت ثلاث مرات وقلت والله لاتأتون إلا شرا منه . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الحدرى رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصل على يوم الفطر والأضحية قبل الخطبة . أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني هشام بن حسان عن ابن سيرين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب على راحلته بعد ما ينصرف من الصلاة يوم الفطر والنحر . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني جعفر بن محمد أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كبروا في العيدين والاستسقاء سبعا وخمسا وصلوا قبل الخطبة وجهروا بالقراءة . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كبر في العيدين والاستسقاء سبعا وخمسا وجهر بالقراءة . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني إسحق ابن عبد الله عن عثمان بن عروة عن أبيه أن أبا أيوب وزيد بن ثابت أمرا مروان أن يكبر في صلاة العيدين سبعا وخمسا . أخبرنا مالك عن نافع مولى ابن عمر قال شهدت الأضحية والفطر مع أبي هريرة فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة . أخبرنا مالك بن أنس عن ضمرة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل أبا واقد اللائي ماذا يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأضحية والفطر فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بقاف والقرآن المجيد واقتربت الساعة وانشق القمر . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني ليث عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خطب يعتمد على عزته اعتماداً أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله عن إبراهيم بن عبد الله عن حبيب الله بن عبد الله ابن عتبة قال السنة أن يخطب الإمام في العيدين بفصل بينهما بجلوس . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني إبراهيم ابن عتبة عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قال اجتمع عيدان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال « من أحب أن يجلس من أهل العالية فليجلس في غير حرج » أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزهر قال شهدت العيد مع عثمان بن عفان رضي الله عنه فجاء فعلى ثم انصرف فخطب فقال إنه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فلينتظرها ومن أحب أن يرجع فليرجع فقد أذنت له . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال خسف الشمس فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه قياماً طويلاً قال نحووا من سورة البقرة قال ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم انصرف وقد تجلت الشمس فقال « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان موت أحد ولا حياته فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله » قالوا يا رسول الله رأيناك تناولت

في مقامك هذا شيئاً ثم رأيتك كأنك تسكعت. قال « إني رأيت أو أريت الجنة فتناولت منها عقوداً ولو أخذته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا ورأيت أو أريت النار فلم أر كاليوم منظراً ورأيت أكثر أهلها النساء » قالوا لم يأسول الله ؟ قال « بكفرهن » قيل أيكفرن بالله ؟ قال « يكفرن العشير ويكفرن الإحسان لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت ما رأيت منك خيراً قط » . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن الحسن بن ابن عباس رضي الله عنهما أن القمركسف وابن عباس بالبصرة فخرج ابن عباس فصلى بنا ركعتين في كل ركعة ركعتان ثم ركب فخطبنا فقال إنما صليت كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وقال إنما الشمس والقمر آياتان من آيات الله لا يخسفان موت أحد ولا حياته فإذا رأيتم شيئاً منها خاسفاً فليكن فزعكم إلى الله . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن حمرة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشمس كسفت فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوصفت صلاته ركعتين في كل ركعة ركعتان . أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني أبو سهيل بن نافع عن أبي قلابة عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن أبي بكر بن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم لحسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتان . أخبرنا مالك بن أنس عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلك السبل وتقطعت السبل فادع الله فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فطرنا من جمعة إلى جمعة فجاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله تهدمت البيوت وتقطعت السبل وهلك المراثي فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « اللهم على رموس الجبال والآكام وبطون الأودية ومنابت الشجر » فأنجبت عن المدينة أنجياب الثوب . أخبرنا من لا أنهم عن سليمان ابن عبد الله بن عويمر الأسدي عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت : أصابت الناس سنة شديدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فمر بهم يهودي فقال أما والله لو شاء صاحبكم لمطرتم ماشئتم ولكنه لا يحب ذلك فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بقول اليهودي فقال « أوفد قال ذلك ؟ » قالوا نعم : قال « إني لأستعصر بالسنة على أهل نجد وإني لأرى السحاب خارجة من العين فأكرهها موعدكم يوم كذا استسقى أمكم » قال فلما كان ذلك اليوم غدا الناس فما تفرق الناس حتى أمطروا ماشاءوا فما أفلت السماء جمعة . أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أنه سمع عباد بن تميم يقول سمعت عبد الله بن زيد المازني رضي الله عنه يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة . أخبرنا سفيان حدثنا عبد الله بن أبي بكر سمعت عباد بن تميم يخبر عن عمه عبد الله بن زيد المازني قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلى يستسقى فاستقبل القبلة وحول رداءه وصلى ركعتين . أخبرني من لا أنهم عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى بالمصلى فصلى ركعتين . أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني خالد بن رباح عن المطلب بن حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند المطر « اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على الظراب ومنابت الشجر اللهم حوالينا ولا علينا » . أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن غزاة بن عباد بن تميم قال : استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه خيمصة له سوداء فأراد أن يأخذ بأسفها فيجعلها أعلاها فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه

أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني قال صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح بالحديبية في أثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال « هل تدرون ماذا قال ربكم؟ » قالوا الله ورسوله أعلم قال « أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب وأما من قال مطرنا بنوء كذا أو نوء كذا فذلك كافر بي، ومؤمن بالكوكب » أخبرنا من لا أتهم أخبرني خالد بن رباح عن المطالب بن حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا برقت السماء أو رعدت عرف ذلك في وجهه فإذا أمطرت سرى عنه (قال الأصم) سمعت الربيع بن سليمان يقول كان الشافعي رضي الله عنه إذا قال أخبرني من لا أتهم يريد به إبراهيم بن أبي يحيى وإذا قال أخبرني الثقة يريد به يحيى بن حسان . أخبرنا من لا أتهم قال قال المقدام بن شريح عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أبصرنا شيئا في السماء تعنى السحاب ترك عمله واستقبله قال « اللهم إني أعوذ بك من شر ما فيه » فإن كشفه الله حمد الله وإن أمطرت قال « اللهم سقيا نافعاً » أخبرنا من لا أتهم أخبرنا العلاء ابن راشد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ماهبت ريح قط إلا جثا النبي صلى الله عليه وسلم على ركبته وقال « اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا » قال ابن عباس في كتاب الله « فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا وأرسلنا عليهم الريح العقيم » وقال « وأرسلنا الرياح لواقح ^(١) » وأرسلنا الرياح مبشرات » أخبرنا من لا أتهم قال أخبرني صفوان بن سليم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تسبوا الريح وعودوا بالله من شرها » أخبرنا الثقة عن الزهري عن ثابت بن قيس عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أخذت الناس ريح بطريق مكة وعمر حاج فاشتدت فقال عمر إن حوله ما بلغكم في الريح؛ فلم يرجعوا إليه شيئا فبلغني الذي سأله عمر عنه من أمر الريح فاستحييت راحتي حتى أدركت عمر وكنت في مؤخر الناس فقلت يا أمير المؤمنين أخبرتك أنك سألت عن الريح وإن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « الريح من روح الله تأتي بالرحمة وبالعذاب فلا تسبوها واسألوا الله من خيرها وعودوا بالله من شرها » أخبرنا من لا أتهم حدثني سليم بن عبد الله عن ابن عويمر الأسدي عن عروة بن الزبير قال « إذا رأى أحدكم البرق والودق فلا يشر إليه وليصف ولينت » أخبرنا من لا أتهم حدثني عمرو بن أبي عمرو عن المطالب بن حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مامن ساعة من ليل ولا نهار إلا والسماء تحظر فيها يعرفه الله حيث يشاء » أخبرنا من لا أتهم عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن الناس مطروا ذات ليلة فلما أصبح النبي صلى الله عليه وسلم غدا عليهم قال « ماعلى وجه الأرض بقعة إلا وقد مطرت هذه الليلة » وأخبرنا من لا أتهم عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ليس السنة بأن لا تمطروا ولسكن السنة أن تمطروا ثم تمطروا ثم لا تثبت الأرض شيئا » أخبرنا من لا أتهم حدثني إسحق بن عبد الله عن الأسود عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « المدينة بين عيني السماء عيني بالشام وعيني باليمن وهي أقل الأرض مطرا » أخبرنا من لا أتهم أخبرني يزيد أو نوفل بن عبد الله الهاشمي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أسكنت أقل الأرض مطرا وهي بين عيني السماء بعني المدينة عيني بالشام وعيني باليمن » أخبرنا من لا أتهم أخبرني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوشك أن تمطر المدينة مطرا لا يكثر أهلها البيوت ولا يكنهم إلا مظال الشعر » أخبرني من لا أتهم أخبرني صفوان ابن سليم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يصيب

(١) قوله وأرسلنا الرياح مبشرات كذا في النسخ والتلاوة « ومن آياته أن يرسل الخ » كتيبه مصححه

أهل المدينة مطر لا يكن أهلها بيت من مدر « أخبرنا من لا أنهم أخبرني محمد بن زيد بن المهاجر عن صالح بن عبد الله ابن الزبير رضى الله عنه أن كعبا قال له وهو يعمل وتدا بمكة « أعدد وأوثق فإننا نجد في السكب أن السيول ستعظم في آخر الزمان » أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن السيب عن أبيه عن جده قال جاء مكة مرة سيل طبق ما بين الجبلين . أخبرنا من لا أنهم حدثني يونس بن جبير عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن يوسف ابن عبد الله بن سلام عن أبيه قال توشك المدينة أن يصبها مطر أربعين ليلة لا يكن أهلها بيت من مدر . أخبرنا من لا أنهم أخبرنا عبد الله بن عبيد عن محمد بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « نصرت بالصبا وكانت عذابا على من كان قبلى » أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرنا سليمان عن المنهال بن عمرو عن قيس ابن السكن عن عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه قال « إن الله يرسل الرياح فتحمل الماء من السماء ثم تم في السحاب حتى تدر كما تدر اللقطة ثم تمطر » .

ومن كتاب الصوم والصلاة

والعدين والاستسقاء وغيرها

أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن شهاب الحديث الذى رويت عن حفصة وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم يعنى أنهما أصحبتا صائمتين فأهدى لهما شئ فأفطرتا فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال « صوما يوما مكانه » قال ابن جريج فقلت له أسمعته من عروة بن الزبير؟ فقال لا إنما أخبرني رجل يباب عبد الملك بن مروان أو رجل من جلساء عبد الملك بن مروان . أخبرنا سفيان بن عيينة عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت إنا خبان لك حيسا فقال « أما إني كنت أريد الصوم ولسكن قريه » أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى قال سمعت أبا سلمة ابن عبد الرحمن يقول قدم معاوية بن أبي سفيان المدينة فيينا هو على النبر إذ قال يا كثير بن العسل اذهب إلى عائشة فسلها عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . بعد العصر قال أبو سلمة فذهبت معه إلى عائشة وبعث ابن عباس عبد الله بن الحرث بن نوفل معنا فأنى عائشة فسألها عن ذلك فقالت له اذهب فسل أم سلمة فذهبت معه إلى أم سلمة فسألها فقالت أم سلمة دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بعد العصر فصلى ركعتين لم أكن أراه يصلحها قالت أم سلمة فقلت يارسول الله لقد صليت صلاة لم أكن أراك تصلحها قال « إني كنت أصلى ركعتين بعد الظهر وإنه قدم على وفد بنى تميم أو صدقة فشغلوني عنهما فهما هاتان الركعتان » أخبرنا سفيان عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن عمر نذر أن يتكف في الجاهلية فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يتكف في الإسلام . أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صام في سفره إلى مكة عام الفتح في شهر رمضان وأمر الناس أن يفطروا فقبل له إن الناس صاموا حين صمت فدعا بإناء فيه ماء فوضعه على يده وأمر من بين يديه أن يعبسوا فلما حبسوا ولحقه من وراءه رفع الإناء إلى فيه فشرب وفي حديثهما أو حديث أحدهما وذلك بعد العصر . أخبرنا سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة حتى كان بكراع العميم وهو صائم ثم رفع إناء فوضعه على يده وهو على الرجل فحبس من بين يديه وأدركه

من وراءه ثم شرب والناس ينظرون . أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن ابن عباس كان لا يرى بأسا أن يفطر الإنسان في صيام التطوع ويحضر لذلك أمثالا رجل طاف سبعا ولم يوفه فله ما احتسب أو صلى ركعة ولم يصل أخرى فله أجر ما احتسب . أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال كان ابن عباس لا يرى بالإفطار في صيام التطوع بأسا . أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه كان لا يرى بالإفطار في صيام التطوع بأسا . أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن عطاء عن أبي الدرداء رضى الله عنه أنه كان يأتي أهله حين ينصف النهار أو قبله فيقول هل من غداء فيجده أو لا يجده فيقول لأصومن هذا اليوم فيصومه وإن كان مفطرا وبأن ذلك الحين وهو مفطر قال ابن جريج أخبرنا عطاء وبلغنا أنه كان يفعل مثل ذلك حين يصبح مفطرا حتى الضحى أو بعده وامله أن يكون وجد غداء أو لم يجده . أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج أخبرني عتبة بن محمد بن الحرث أن كريبا ولى ابن عباس أخبره أنه رأى معاوية صلى الله عليه وسلم أوتر بركعة واحدة ولم يزد عليها فأخبر ابن عباس فقال أصاب أى بنى ليس أحد منا أعلم من معاوية هى واحدة أو خمس أو سبع إلى أكثر من ذلك الوتر ماشا . أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد أن رجلا سأل عبد الرحمن التيمي عن صلاة طالعة فقال إن شئت أخبرتك عن صلاة عثمان قال قلت لأعطين الليلة على المقام فقامت فإذا برجل يرمى متعبا فنظرت فإذا عثمان قال فتأخرت عنه فصرى فإذا هو يسجد سجود القرآن حتى إذا قلت هذه هوادى الفجر فأوتر بركعة لم يصل غيرها

ومن كتاب الزكاة من أوله إلا ما كان ماعادا

أخبرنا سفيان بن عيينة سمعت جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين سمعا أبى وأبى يخبى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ما من رجل لا يؤدى زكاة ماله إلا مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع يقر منه وهو يتبعه حتى يطوقه في عنقه » ثم قرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم « سيطوقون ما جئوا به يوم القيامة » أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه كان يقول من كان له مال لم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان يطلبه حتى يمكنه يقول أنا كثرلك . أخبرنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع أن ابن عمر رضى الله عنهما كان يقول كل مال تؤدى زكاته فليس بكثرة وإن كان مدفونا وكل مال لا تؤدى زكاته فهو كثر وإن لم يكن مدفونا . أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي صعصعة المازنى عن أبيه عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى المازنى عن أبيه قال أخبرني أبو سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » . أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازنى عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدرى يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » . أخبرنا القاسم بن عبد الله عن الثملى بن أنس أو ابن فلان بن أنس « الشافعى يشك » عن أنس قال هذه الصدقة ثم تركت الفهم وغيرها وكرهها الناس « بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التى فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التى أمر الله بها فمن سئلها على وجهها من المؤمنين فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعطه في أربع وعشرين من الإبل فما دونها التسلم في كل خمس شاة فإذا باقت

خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنى فإن لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها ابنة لبون أنى فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجبل فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستاً وسبعين إلى تسعين ففيها ابنتا لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجبل فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة وأن بين أسنان الإبل في فريضة الصدقة فمن بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فإنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسرتا عليه أو عشرين درهماً فإذا بلغت عليه الحقة وليست عنده حقة وعنده جذعة فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين أخبى عدد نقات كلهم عن حماد بن حماد بن سلمة عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم يمثل معنى هذا لا يخالفه إلا أنى أحفظ فيه «ولا يعطى شاتين أو عشرين درهماً» لا أحفظ «إن استيسرتا عليه» قال وأحسب من حديث حماد عن أنس أنه قال دفع إلى أبو بكر كتاب الصدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر هذا المعنى كما وصفت . أخبرني مسلم عن ابن جريج قال : قال لي ابن طاوس عند أبي كتاب من العقول نزل به الوحي . وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من العقول أو الصدقة فإنما نزل به الوحي . أخبرنا أنس بن عياض عن عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن هذا كتاب الصدقة فيه «في كل أربع وعشرين من الإبل فدونها الغنم في كل خمس شاة وفيما فوق ذلك إلى خمس وثلاثين بنت مخاض فإن لم يكن بنت مخاض فابن لبون ذكر وفيما فوق ذلك إلى خمس وأربعين بنت لبون وفيما فوق ذلك إلى ستين حقة طروقة الفحل وفيما فوق ذلك إلى خمس وسبعين جذعة وفيما فوق ذلك إلى تسعين ابنتا لبون وفيما فوق ذلك إلى عشرين ومائة حقتان طروقتا الفحل فما زاد على ذلك ففي كل أربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين إلى أن تبلغ عشرين ومائة شاة وفيما فوق ذلك إلى مائتين شاتان وفيما فوق ذلك إلى ثلاثمائة ثلاث شياه فما زاد على ذلك ففي كل مائة شاة ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا ماشاء المصدق ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوبة وفي الرقة ربع العشر إذا بلغت رقة أحدهم خمس أواق » هذه نسخة كتاب عمر بن الخطاب رضى الله عنه التي كان يأخذ عليها (قال الشافعي) رضى الله عنه : وبهذا كله نأخذ . أخبرنا الثقة من أهل العلم عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا أدري أدخل ابن عمر بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عمر في حديث سفيان بن حسين أم لا في صدقة الإبل مثل هذا المعنى لا يخالفه ولا أعلمه بل لا أشك إن شاء الله إلا حدث بجميع الحديث وفي صدقة الغنم والخطاء والرقة هكذا إلا أنى لا أحفظ إلا الإبل في حديثه . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس أن معاذ بن جبل أتى بوقص البقر فقال لم يأمرني فيه النبي صلى الله عليه وسلم بشيء (قال الشافعي) رضى الله عنه : والوقص ما لم يبلغ الفريضة . أخبرنا مالك عن حميد بن قيس عن طاوس الباهلي أن معاذ بن جبل أخذ من ثلاثين بقرة تبعا ومن أربعين بقرة مسنة وأتى بما دون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئا وقال لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئا حتى أتاه فأسأله فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ بن جبل . أخبرنا سفيان بن عيينة أخبرنا بشر بن عاصم عن أبيه أن عمر رضى الله عنه استعمل أبا سفيان ابن عبد الله على الطائف ومخالفها فخرج مصدقا فاعتد عليهم بالعدي ولم يأخذ بالثناء منهم

فقالوا له إن كنت معتدا علينا بالندى فخذ منا فأمسك حتى اتى عمر رضى الله عنه فقال له : اعلم أنهم يزعمون أنك تظلمهم فتعند عليهم بالندى ولا تأخذهم منهم فقال له عمر فاعند عليهم بالندى حتى بالسخلة يروح بها الراعى على يده وقل لهم لا تأخذ منكم الربى ولا الماخض ولا ذات الدر ولا الشاة الأكولة ولا فعل الغنم وخذ منهم العناق والجذعة والثنية فذلك عدل بين غنى المال وخياره . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن إسماعيل بن أمية عن عمرو بن أبى سفيان عن رجل سمع ابن عمر إن شاء الله عن عمر بن عبد الله بن مسعود قال فخرجت لهما شاة ماخضا أفضل ما وجدت فرداها على وقالوا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا أن نأخذ الشاة الحبلى قال فأعطيتهما شاة من وسط الغنم فأخذها . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول . أخبرنا مالك عن عمرو بن حسين عن عائشة ابنة قدامة عن أبيها قال كنت إذا جئت عثمان بن عفان رضى الله عنه أقبض منه عطائى سألنى هل عندك من مال وجبت فيه الزكاة ؟ فإن قلت نعم أخذ من عطائى زكاة ذلك المال وإن قلت لا دفع إلى عطائى . أخبرنا مالك ابن أنس عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا فباعه ببل من إبل الصدقة فأمرنى أن أقضيه بإيه . أخبرنا مالك بن أنس وسفيان بن عيينة كلاهما عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة » . أخبرنى ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن مكحول عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا سفيان عن يزيد بن يزيد بن جابر عن عراك بن مالك عن أبي هريرة مثله موقوفا على أبي هريرة . أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين فقال وهل في الخيل صدقة ؟ . أخبرنا أنس بن عياض عن الحرث بن عبد الرحمن ابن أبي ذباب عن أبيه عن سعد بن أبي ذباب قال : قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمت ثم قلت يا رسول الله إجعل لقومى ما أسلموا عليه من أموالهم ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم واستمعانى عليهم ثم استمعانى أبو بكر ثم عمر قال وكان سعد من أهل السراة قال فكلمت قوماً في العسل فقلت لهم زكوه فإنه لا خير في ثمره لا تزكي فقالوا : كم ؟ قال فقلت : العشر فأخذت منهم العشر فأثيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأخبرته بما كان قال فقبضه عمر فباعه ثم جعل ثمنه في صدقات المسلمين . أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اتقوا في مال اليتيم أو في مال اليتامى لا تذهبا أو لا تستأصلا الصدقة » أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال : كانت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تلين أنا وأخوين لى يتيمين في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر وعبد ذكر وأبى من المسلمين . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الحر والعبد والذكر والأنثى بمن تمونون . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : كننا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله

ابن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط . أخبرنا أنس بن عياض عن داود بن قيس أنه سمع عياض ابن عبد الله بن سعد يقول : أن أبا سعيد الخدري قال : كنا نخرج في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط أو صاعاً من تمر أو صاعا من شعير فلم نزل نخرجه كذلك حتى قدم معاوية حاجا أو معتمراً فيخطب الناس فكان فيما كلم الناس به أنه قال : إني أرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر فأخذ الناس بذلك (قال الأصم) وإنا أخرجت هذه الأخبار كلها وإن كانت معادة الأسانيد لأنها باللفظ آخر وفيها زيادة ونقصان . أخبرنا أنس بن عياض عن أسامة بن زيد اللبثي أنه سأل سالم بن عبد الله عن الزكاة فقال أعطها أنت فقلت ألم يكن ابن عمر يقول ادفعها إلى السلطان؟ قال بلى والمسكني لا أرى أن تدفعها إلى الساطان أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر يومين أو ثلاثة . أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر إلا النمر إلا مرة واحدة فإنه أخرج شعيرا . أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي مصعبه المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة » أخبرنا مالك عن عمرو ابن يحيى عن أبيه أنه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » أخبرنا عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح البار عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عتاب ابن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في زكاة السكرم « يخرس كما يخرس النخل ثم تؤدى زكاته زبيبا كما تؤدى زكاة النخل تمرا » وإسناده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث من يخرس على الناس كروهم وثمارهم . أخبرنا سفيان بن عيينة قال : سمعت عمرو بن يحيى المازني يحدث عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليهود خيبر حين افتتح خيبر « أفركم ما أفركم الله على أن اتمر بيننا وبينكم » قال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيخرس عليهم ثم يقول « إن شئتم فلكم وإن شئتم فلى » فكانوا يأخذونه . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة فيخرس بينه وبين يهود . أخبرنا أنس بن عياض عن موسى ابن عقبة عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : صدقة الثار والزروع ما كان نخلا أو كرما أو زرعاً أو شعيراً أو سلنا فما كان منه بطلا أو يسقى بنهر أو يسقى بالعين أو عثرا بالمطر ففيه العشر من كل عشرة واحد وما كان منه يسقى بالنضح ففيه نصف العشر في عشرين واحد . أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » أخبرنا سفيان حدثنا عمرو بن يحيى المازني بهذا الحديث . أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي مصعبه عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها كانت تلى بنات أخيها يتامى في حجرها لمن الحلى فلا تخرج منه الزكاة . أخبرنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة أن عائشة رضى الله عنها كانت تحلى بنات

أخيها بالذهب وكانت لا تخرج زكاته أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحلى بئانه وجواربه الذهب ثم لا يخرج منه الزكاة . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار سمعت رجلا يسأل جابر بن عبد الله عن الحلى أفيه الزكاة ؟ فقال جابر : لا فقال وإن كان يبلغ ألف دينار ؟ فقال جابر : كثير . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال ليس في العنبر زكاة إنما هو شئ، درسو البحر . أخبرنا سفيان عن ابن طائوس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن العنبر فقال إن كان فيه شئ ففيه الخمس . أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وفي الركاز الخمس » أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « في الركاز الخمس » أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « في الركاز الخمس » أخبرنا سفيان عن داود بن سابور ويعقوب بن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كنز وجدته رجل في خربة جاهلية « إن وجدته في قرية مسكونة أو في سبيل ميتة ففره وإن وجدته في خربة جاهلية أو في قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز الخمس » أخبرنا سفيان بن عيينة قال ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال جاء رجل إلى علي رضى الله عنه فقال إني وجدت ألفا وخمسة درهم في خربة بالسواد فقال علي رضى الله عنه أما لأفطين فيها قضاء بيننا « إن كنت وجدتها في قرية تؤدي خراجها قرية أخرى فهي لأهل تلك القرية وإن كنت وجدتها في قرية ليس تؤدي خراجها قرية أخرى فلك أربعة أخماسه ولنا الخمس ثم الخمس لك » أخبرنا سفيان حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سلمة عن أبي عمرو بن خناس أن أباه قال مررت بعمر بن الخطاب رضى الله عنه وعلى عنق آدمة أحملها فقال عمر رضى الله عنه ألا تؤدي زكاتك يا خناس ؟ فقلت يا أمير المؤمنين مالي غير هذه التي على ظهري وأهبة في القرض فقال ذلك مال فضع قال فوضعتها بين يديه فحسبها فوجدها قد وجبت فيها الزكاة فأخذ منها الزكاة . أخبرنا سفيان بن عيينة حدثنا ابن عجلان عن أبي الزناد عن أمي عمرو بن خناس عن أبيه مثله . أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال ليس في العرض زكاة إلا أن يراد به التجارة . أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن رزيق بن حكيم أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مر بك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم من التجارات من كل أربعين دينارا دينارا ثما نقص فبحسابه حتى يبلغ عشرين دينارا فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان رضى الله عنه كان يقول هذا شهر زكائكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : مر على عمر بن الخطاب فبهم من الصدقة فرأى فيها شاة حافلا ذات ضرع فقال عمر ما هذه الشاة ؟ فقالوا شاة من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون لا نفتنوا الناس لا تأخذوا حزرات المسلمين نكبوها عن الطعام . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أنه قال أخبرني رجلان من أشجع أن محمد بن مسلمة الأنصاري كان يأتيهم مصدقا فيقول لرب المال أخرج إلي صدقة مالك فلا يقود إليه شاة فيها وفاء من حقه إلا قبلها . أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال : سمعت عبد الله بن عمر وهو يسأل عن الكنز فقال هو

المال الذي لا تؤدي منه الزكاة . أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه كان يقول من كان له مال لم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له ذبيبتان يطبله حتى يمكنه يقول أنا كثرتك .

أخبرنا سفيان عن داود بن أبي هند عن الشامي عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أنا كم المصدق فلا يفارقكم إلا عن رضا » أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الأسد يقال له ابن اللثبية على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي لي فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال « ما بال العامل نبهته على بعض أعمالنا فيقول هذا لكم وهذا لي فهلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أيهدى إليه أم لا والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منها شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبة إن كان بعيرا له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر ثم رفع يديه حتى رأينا عفرة إبطيه . ثم قال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت » أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال بصر عيني وسمع أذني رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلوا زيد بن ثابت يمين مثله .

أخبرنا محمد بن عثمان بن صفوان الجعفي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تخاط الصدقة مالا إلا أهلكته » . أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب إن في هذا الظاهر ناقة عحماء فقال أمن نعم الجزية أم من نعم الصدقة؟ فقال أسلم من نعم الجزية قال إن عليها ميسم الجزية . أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عبادة بن الصامت على الصدقة فقال اتق يا أبا الوليد لأناتي يوم القيامة بيعير تحمله على رقبتك له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر لها ثؤاج فقال يا رسول الله وإن ذا لكذا؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أي والذي نفسي بيده إلا من رحم الله »

قال والذي بعثك بالحق لا أعمل على اثنين أبدا . أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن عجلان عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول « والذي نفسي بيده ما من عبد يتصدق بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا طيبا ولا يصعد إلى السماء إلا طيب إلا كأنما يضعها في يد الرحمن فيريها له كما يري أحدكم فلوله حتى إن اللقمة لأناتي يوم القيامة وإنها لمثل الجبل العظيم ثم قرأ : إن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات » . أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مثل المنافق والبخيل كمثل رجلين عليهما جبتان أو جنتان من لدن تدميهما إلى تراقبهما فإذا أراد المنافق أن يتفق سيفت عليه الدرع أو مرت حتى تجه بنانه وتغفر أثره وإذا أراد البخيل أن يتفق قاصت ولزمت كل حلقة موضعها حتى تأخذ بعنقه أو ترقوته فهو يوسعها ولا تتسع » . أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله إلا أنه قال فهو يوسعها ولا تتوسع . أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أمه أسماء بنت أبي بكر قالت أنتقي أمي راغبة في عهد قريش فأسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلها قال « نعم »

ومن كتاب إباحة الطلاق

أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضی الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال «مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قيل أن يس فذلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء» أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أبين مولى عزة يسأل عبد الله بن عمر وأبو الزبير يسمع فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً فقال ابن عمر طلاق عبد الله بن عمر امرأته حائضاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها فإذا طهرت فليطلق أو ليمسك قال ابن عمر وقال الله عز وجل «يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن أو لقبل عدتهن» «الشافعي شك» أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء بن يحماد أنه كان يقرؤها كذلك . أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه كان يقرأ إذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن . أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن إياس بن بكير قال طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ثم بدا له أن يسكنها فجاء يستفتي فسأل أبا هريرة وعبد الله بن عباس فقالا لا ترى أن تنكحها حتى تزوج زوجها غيرك فقال إنما كان طلاقاً بإيها واحدة قال ابن عباس إنك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن نعيان بن أبي عياش الزرق عن عطاء بن يسار قال جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يمسه قال عطاء بن يسار فقلت إنما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو إنما أنت قاص الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره .

ومن كتاب الصيام الكبير

أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضی الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت حسين أن رجلاً شهد عند علي رضي الله عنه على رؤية هلال رمضان فصام وأحسبه قال وأمر الناس أن يصوموا وقال أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان (قال الشافعي) بعد لا يجوز على رمضان إلا شاهدان . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب أفطر في رمضان في يوم ذي غيم ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس فقال عمر بن الخطاب : الخطأ يسير . أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر» . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن عمرو وعثمان كانا يصليان المغرب حين ينظران إلى الليل الأسود ثم يفطران بعد الصلاة وذلك في رمضان . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحتج وهو صائم ثم ترك ذلك . أخبرنا الربيع قال (قال الشافعي) رضي الله عنه ومن تقياً وهو صائم وجب عليه القضاء ومن ذرعه انقضى فلا قضاء عليه . وبهذا الإسناد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن

عمر رضى الله عنهما . أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة رضى الله عنها أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم «هل تسمع إنى أصبح جنبا وأنا أريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم» وأنا أصبح جنبا وأنا أريد الصيام فأغتسل ثم أصوم ذلك اليوم» فقال الرجل إنك لست مثلنا قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال «والله إنى لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقى» أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم تضحك . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن ابن عباس سئل عن القبلة للصائم فأرخص فيها للشيخ وكرهها للشاب . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلا أنظر في شهر رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بهنق رقية أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكينا فقال إنى لا أجد فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بهنق تمر فقال خذ هذا فتصدق به فقال يا رسول الله ما أجد أحوج منى فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نناياه ثم قال كله (قال الشيخ إني) رضى الله عنه وكان فطره بجراح . أخبرنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب قال أتى أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتف شعره ويضرب نحره ويقول هلك الأبعد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «وما ذلك؟» قال أصبت أهلى في رمضان وأنا صائم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم «هل تستطيع أن تعتق رقية؟» قال لا قال «فهل تستطيع أن تهدي بدنة؟» قال لا قال «فاجلس» فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بهنق تمر فقال «خذ هذا فتصدق به» قال ما أجد أحوج منى قال «فلكه وصم يوما مكان ما أصبت» قال عطاء فسأت سعيداً كم في ذلك العرق؟ قال ما بين خمسة عشر صاعاً إلى عشرين . أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال يا رسول الله أصوم في السفر وكان كثير الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن شئت فصم وإن شئت فافطر» . أخبرنا مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على المنظر ولا الفطر على الصائم . أخبرنا سفيان عن طابعة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت إنا خبأنا لك حبسا فقال «أما إنى كنت أريد الصوم ولكن قريه»

ومن كتاب المناسك

أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قفل فلما كان بالروحاء لقى ركبا فسلم عليهم وقال «من القوم؟ فقالوا المسلمون فمن القوم؟ قال: رسول الله فرفت إليه امرأة صبيها لهما من محبة فقالت يا رسول الله لهذا حج؟ فقال: «نعم ولا أجر» . أخبرنا مالك عن إبراهيم بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بامرأة وهى في محبتها فقيل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذت بضدى صبي كان معها فقالت لهذا حج؟ قال: «نعم ولا أجر» . أخبرنا سعيد ابن سالم عن مالك بن مغول عن أبي السفر قال قال ابن عباس أنها التمس اسمها فماتوا فاضهوا ما أقول لكم إنما مملوك حج به أهله فمات قبل أن يعتق فقد أتى حجه وإن عتق قبل أن يموت فليحجج وأبما علام حج به أهله فمات قبل أن يدرك فقد قضى حجه وإن بلغ فليحجج أخبرنا ابن عيينة قال سمعت الزهري يحدث عن

سليمان بن يسار عن ابن عباس أن امرأة من خثعم سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستمسك على راحلته فهل ترى أن أحج عنه؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «نعم» قال سفيان هكذا حفظته من الزهري. أخبرني عمرو بن دينار عن الزهري عن سليمان بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد فيه فقالت يا رسول الله فهل ينفعه ذلك؟ قال «نعم كما لو كان عليه دين فقضيته نفعه» أخبرنا مالك عن الزهري عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس قال كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم. فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر إليها وتنتظر إليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر فقالت يا رسول الله إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة فأحج عنه؟ قال: نعم وذلك في حجة الوداع. أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج قال قال ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل بن عباس أن امرأة من خثعم قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم إن أبي قد أدركته فريضة الله في الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يستوى على ظهر بعيره قال «فحجى عنه». أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد عن عبد الرحمن بن الحارث الخزومي عن زيد بن علي بن حسين عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «وكل منى منحر» ثم جاءته امرأة من خثعم فقالت إن أبي شيخ قد أخذ وأدركته فريضة الله على عباده في الحج ولا يستطيع أداءها فهل يجزى عنه أن يؤدبها عنه؟ قال: نعم: أخبرنا سعيد بن سالم عن حنظلة قال سمعت طاوساً يقول أنت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت إن أمي ماتت وعليها حج فقال «حجى عن أمك». أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يقول لبيك عن فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم «إن كنت حججت قلب عنه وإلا فاحجج». أخبرنا سعيد بن سالم عن إبراهيم بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر قال قدنا إلى عبد الله بن عمر فسمعته يقول سألت رجلاً رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما الحاج؟ قال «التمت التقل» فقام آخر فقال يا رسول الله أى الحج أفضل؟ قال «المحج والنج» فقام آخر فقال يا رسول الله ما السبيل؟ قال «زاد وراحلة» أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سألت عن الرجل لم يحج أبستقرض للحج؟ قال «لا». أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن رجلاً سأله فقال أوجر نفسي من هؤلاء القوم فأنسك معهم المتناسك إلى أجرة؟ فقال ابن عباس نعم «وأولك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب» أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يقول لبيك عن فلان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم «إن كنت حججت فاب عنه وإلا فاحجج عن نفسك ثم احجج عنه». أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة قال سمع ابن عباس رجلاً يقول لبيك عن شبرمة فقال ابن عباس ويحك وما شبرمة؟ قال فذكر قرابة له فقال له أحججت عن نفسك؟ قال لا قال فاحجج عن نفسك ثم احجج عن شبرمة. أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء وطاوس أنها قالوا الحجة الواجبة من رأس المال، أخبرنا مسلم بن خالد وغيره عن ابن جريج قال أخبرني عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله قال قدم على رضى الله عنه سعيته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم «يا أهلك يا أهلك يا أهلك؟» قال بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم قال «فأهدوا مكث حراماً كما أنت» قال فأهدى له على هديا. أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنا بالبيداء فنظرت مد بصري من

بين راكب وراجل بين يديه وعن يمينه وعن شماله ومن ورائه كلام يريد أن يأتيه . يلتبس أن يقول كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتولى إلا الحج ولا تعرف غيره ولا تعرف العمرة فلما طفنا فكننا عند المروة قال أيها الناس من لم يكن معه هدى فليحلل وليجعلها عمرة ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أحدثت فعل من لم يكن معه هدى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن منصور بن عبد الرحمن عن صفية بنت شيبة عن أسماء بنت أبي بكر قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم «من كان معه هدى فليقم على إهرابه» . ومن لم يكن معه هدى فليحلل . ولم يكن معي هدى فحللت وكان مع الزبير هدى فلم يحلل . أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم لحس بقين من ذى القعدة لا نرى إلا الحج فلما كنا بسرف أو قريبا منها أمر النبي صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة فلما كنا بمى أنبت باجم بقر فقلت ما هذا؟ قالوا ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه قال يحيى فحدثت به القاسم بن محمد فقال جاءتكم والله بالحديث على وجهه . أخبرنا مالك عن يحيى بن عمارة والقاسم بن حذيث سفيان لا يخاف معناه . أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة لا نرى إلا الحج حتى إذا كنا بسرف أو قريبا منها حضت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بكى فقال «مالك أنقست؟ قلت نعم فقال إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم فاقضى ما يقضى الحاج غير أن لا تنظر في البيت» قالت وضحي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه البقر ، أخبرنا سفيان ثنا ابن طاوس وإبراهيم بن ميسرة وهشام بن حجير سمعوا طاوسا يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لا يسمى حجبا ولا عمرة ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهر بين الصفا والمروة فأمر أصحابه من كان منهم أهل ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى ولسكن لبنت راسي وسقت هدى فليس لي محل دون محل هدى فتنام إلي سرافة بن مالك فقال يا رسول الله اقض لنا قضاء قوم كانوا ولدوا اليوم أمهرتنا هذه لعامنا هذا أم لا؟ فقال بل لا بد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة قال ودخل على رضى الله عنه من اليمن فقال له النبي صلى الله عليه وسلم «بم أهلت؟» فقال أحدها عن طاوس إهلال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الآخر ليك حجة النبي صلى الله عليه وسلم . أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج امرأة بسورة من القرآن . أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء أن رجلا سأل ابن عباس فقال أواجز نقى من هؤلاء القوم فأئسكت معهم التماسك هل يحزى عني؟ فقال ابن عباس نعم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب . أخبرنا القداح عن سفيان الثوري عن زيد بن جبير قال إني لعند عبد الله بن عمر وسئل عن هذه فقال هذه حجة الإسلام فليلتبس أن يقضى لذره يعني لمن كان عليه الحج ونذر حجبا . أخبرنا الشافعي قال قال سعيد بن سالم واحتج بأن سفيان الثوري أخبره عن معاوية بن إسحق عن أبي صالح الخنبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الحج جهاد والعمرة تطوع» . أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت عمرو بن أوس يقول أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يردف عائشة رضي الله عنها فيعمرها من التعميم أخبرنا ابن عيينة عن إسماعيل بن أمية عن مزاحم عن عبد العزيز بن عبد الله بن خالد عن محرش السكبي أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من الجعرانة ليلا فاعتمر وأصبح بها كباثت أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج هذا الحديث بهذا الإسناد قال ابن جريج هو محرش (قال الشافعي) رضي الله عنه وأصاب ابن جريج لأن ولده عندنا بنو محرش . أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة «طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكتفيك للحجك وعمرك» . أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وربما قال سفيان عن عطاء

عن عائشة رضى الله عنها وربما قال إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة . أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي حسين عن بعض ولد أنس بن مالك قال : كنا مع أنس بن مالك بمكة فكان إذا حم وأمه خرج فاعتمر . أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجیح عن مجاهد أن علياً بن أبي طالب رضى الله عنه قال في كل شهر عمرة . أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عائشة رضى الله عنها اعتمرت في سنة مرتين مرة من ذى الحليفة ومرة من الجحفة . أخبرنا ابن عيينة عن صدقة بن يسار عن القاسم بن محمد أن عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم اعتمرت في سنة مرتين قال صدقة : فقلت هل عاب ذلك عليها أحد ؟ قال سبحان الله أم المؤمنين ! فاستحييت . أخبرنا أنس عن موسى بن عقبة عن نافع قال : اعتمر عبد الله بن عمر أعماماً في عهد ابن الزبير عمرتين في كل عام . أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يهل أهل المدينة من ذى الحليفة ويهل أهل الشام من الجحفة ويهل أهل نجد من قرن » قال ابن عمر ويزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ويهل أهل اليمن من يلم » . أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه قال « أمر أهل المدينة أن يهلوا من ذى الحليفة ويهل أهل الشام من الجحفة وأهل نجد من قرن » قال ابن عمر أما هؤلاء اثلاث فسمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ويهل أهل اليمن من يلم » . أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قام رجل من أهل المدينة بالمدينة في المسجد فقال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل ؟ قال « يهل أهل المدينة من ذى الحليفة ويهل أهل الشام من الجحفة ويهل أهل نجد من قرن » قال لي نافع ويزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ويهل أهل اليمن من يلم » . أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً بن عبد الله يسأل عن المهل فقال سمعته ثم انتهى أراه يريد النبي صلى الله عليه وسلم يقول « يهل أهل المدينة من ذى الحليفة والطريق الآخر من الجحفة وأهل العرب ويهل أهل العراق من ذات عرق ويهل أهل نجد من قرن ويهل أهل اليمن من يلم » . أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرني ابن جريج قال أخبرني عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل المغرب الجحفة ولأهل المشرق ذات عرق ولأهل نجد قرناً ومن سلك نجداً من أهل اليمن وغيرهم قرن المنازل ولأهل اليمن يلم » . أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج قال فراجعت عطاء فقلت إن النبي صلى الله عليه وسلم زعموا لم يوقت ذات عرق ولم يكن أهل المشرق حينئذ قال كذلك سمعنا أنه وقت ذات عرق أو العقيق لأهل المشرق قال ولم يكن عراق يومئذ ولكن لأهل المشرق ولم يمهز إلى أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ولكه يأتى إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم وقته . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنه قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المشرق شيئاً فاتخذ الناس بحال قرن ذات عرق . أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه قال : « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرناً ولأهل اليمن الملم » . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « هذه المواقيت لأهلها ولكل آت أتى عليها من أهل غير أهلها ممن أراد الحج والعمرة ومن كان أهله من دون ذلك الميقات فليهل من حيث يشتهي حتى يأتى ذلك على أهل مكة » . أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في المواقيت

مثن معنی حدیث سفیان فی الواقیت . أخبرنا سعید بن سالم عن القاسم بن معن عن إيث عن طاروس عن ابن عباس أنه قال « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الحجة ولأهل اليمن ألم و لأهل نجد قرنا » ومن كان دون ذلك فمن حيث يريد » أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقت الواقيت قال « ليستمتع المرء بأهله وثيابه حتى يأتي كذا وكذا » لمواقيت أخبرنا ابن عينة عن عمرو عن أبي الشعثاء أنه رأى ابن عباس يرد من جاوز الواقيت غير محرم أخبرنا سفیان عن ابن أبي ليبد عن محمد بن كعب القرظي أو غيره قال حج آدم عليه السلام فلقينته الملائكة فقالوا برنسكك آدم لقد حججتنا قبلك بألفي عام . أخبرنا الدراوردي وحاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه قال جئنا جابر بن عبد الله وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال فلما كنا بذى الحليفة ولدت أسماء بنت عميس فأمرها بالنسل والإحرام . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه أن ابن عباس والمسيور بن مخزومة اختلفا بالأبواء فقال ابن عباس يغسل الحرم رأسه وقال المسيور لا يغسل الحرم رأسه فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري فوجدته يقتسل بين القرنين وهو يستتر بثوب قال فسلمت فقال من هذا ؟ فقلت أنا عبد الله أرسلني إليك ابن عباس أسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم ؟ قال فوضع أبو أيوب يديه على الثوب فطأطأ حتى بدألى رأسه ثم قال لإنسان يصب عليه أصعب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ثم قال هكذا رأيته صلى الله عليه وسلم يفعل . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أخبرني عطاء أن صفوان بن يحيى أخبره عن أبيه يحيى بن أمية أنه قال : بينا عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقتسل إلى يعبر وأنا أستر عليه ثوب إذ قال عمر بن الخطاب يا يحيى أصعب على رأسى ؟ فقلت أمير المؤمنين أعلم فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما يزيد الماء الشعر إلا شعثا فسمى الله تعالى ثم أفاض على رأسه . أخبرنا ابن عينة عن عبد الكريم الجوزي عن عكرمة عن ابن عباس قال ربما قال لى عمر بن الخطاب رضى الله عنه تعال أباقبك فى الماء أينما أطول نفسا ونحن محرمون . أخبرنا ابن عينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت أبا الشعثاء يقول سمعت ابن عباس وهو يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب وهو يقول « إذا لم يجد المحرم نعلين لبس الحفنين وإذا لم يجد إزارا لبس السراويل » . أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال له « لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا الحفنين إلا أن يجد النعلين فإن لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من السكبين » . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رجلا سأله النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا العمامة ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحدا لا يجد نعلين فليلبس الحفنين وليقطعهما أسفل من السكبين » . أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران أو ورس وقال « فمن لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من السكبين » . أخبرنا ابن عينة عن عمرو عن أبي جعفر قال أبصر عمر ابن الخطاب رضى الله عنه على عبد الله بن جعفر ثوبين مضرجين وهو محرم فقال ما هذه الثياب ؟ فقال على ابن أبي طالب رضى الله عنه ما إخال أحدا يعلنا السنة فسكت عمر رضى الله عنه . أخبرنا سعيد بن سالم عن

ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه أنه سمعه يقول لاتبس المرأة ثياب الطيب وتلبس اثياب المعصرة ولا ترى المعصرة طيبا . أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان ينفق النساء إذا أحرمن أن يقطعن الحنفي حتى أخبرته صفية عن عائشة أنها نفق النساء أن لا يقطعن فأنتهى عنه . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال تدلى عليها من جلابيها ولا تضرب به قلت وما لا تضرب به ؟ فأشار لي كما تجلب المرأة ثم أشار إلى ما على خدها من الجلاب فقال لا تضربه ولا تضرب به على وجهها فذلك الذي لا يبق عليها واسكن تسدله على وجهها كما هو مسدولا ولا تغلبه ولا تضرب به ولا تعطفه . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن هشام بن حجير عن طاوس قال رأيت ابن عمر يسمي بالبيت وقد حزم على بطنه بثوب . أخبرنا سعيد بن إسماعيل بن أمية أن نافعا أخبره أن ابن عمر لم يكن عقد الثوب عليه إنما غرز طرفيه على إزاره . أخبرنا سعيد بن سالم بن جندب قال جاء رجل يسأل ابن عمر وأنا معه فقال أخالف بين طرف ثوبي من ورأى ثم أعقده وأنا محرم ؟ فقال عبد الله بن عمر لا تعقد شيئا . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا مخترما بمجسل أبرق فقال « انزع الجلب » مرتين . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرنا الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة أنها قالت كنت عند عائشة إذ جاءت امرأة من نساء بني عبد الدار يقال لها تملك قالت لها يا أم المؤمنين إن ابنتي ثلثة حلفت أن لا تلبس جلبها في الموسم فقالت عائشة رضى الله عنها قولي لها إن أم المؤمنين تقسم عليك ألا تلبس جلبك كله . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أيوب بن أبي موسى عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان إذا رمد وهو محرم أقطر في عينيه الصبر إقطارا وأنه كان يكتحل المحرم بأي كحل إذا رمد ما لم يكتحل بطيب ومن غير رمد ابن عمر القائل . أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله قال قالت عائشة رضى الله عنها أنا طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في كتاب الإملاء « لحله وإحرامه » قال سالم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع . أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه إذا رميت الجرة فقد حل لاسمك ما حرم عليكم إلا النساء والطيب . أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت كنت أطيب رسول الله لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت . أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال سمعت عائشة رضى الله عنها وقد بسطت يديها تقول أنا طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين لإحرامه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت . أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عثمان بن عروة قال سمعت أبي يقول سمعت عائشة رضى الله عنها تقول طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله فقالت لها بأي الطيب ؟ فقالت بأطيب الطيب قال عثمان ما روى هشام هذا الحديث إلا عنى . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها قالت رأيت ويص الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمر بن عبد الله بن عروة أنه سمع القاسم ابن محمد وعروة بن جبران عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي في حبة الوداع للحل والإحرام . أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان أنه سمع عائشة بنت سعد تقول طيبت أبي عند إحرامه بالمسك والذرة . أخبرنا سعيد بن سالم عن حسن بن زيد عن أبيه قال رأيت ابن عباس محروما وإن على رأسه لثل الرب من الغالية . أخبرنا سعيد

ابن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه أنه سئل أشبه الحرم الریحان والدهن والطيب؟ فقال لا
أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه قال كنا عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم بالجعرانة فأنه رجل وعليه مقطعة يعنى جبة وهو متضمخ بالخلوق فقال يا رسول الله إني
أحرمت بالعمرة وهذه على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما كنت صانعا في حجبك ؟ » قال كنت أنزع هذه
المقطعة وأغسل هذا الخلوق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فما كنت صانعا في حجبك فاصنع في عمرتك » أخبرنا
إسماعيل الذي يعرف بابن علي أخبرني عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى أن يتعزف الرجل . أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن
عبد الله يسأل عن الرجل أهمل بالحج قبل أشهر الحج؟ فقال لا . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال قلت لنافع
أسمعت عبد الله ابن عمر يسمى أشهر الحج؟ فقال نعم كان يسمى شوال وذو القعدة وذو الحجة قال قلت لنافع فإن
أهل إنسان بالحج قبلهن؟ قال لم أسمع منه في ذلك شيئا . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش
أن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال مامى رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلبيته حجا قط ولا عمرة . أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم « إياك اللهم إياك إياك لا شريك
لك إياك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » قال نافع وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها « إياك إياك وسعديك
والخير في يدك والرغبة إليك والعمل » أخبرنا بعض أهل العلم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله
رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بالتوحيد « إياك اللهم إياك لا شريك لك إياك إن الحمد والنعمة
لك والملك لا شريك لك » (قال الشافعي) رضى الله عنه وذكر عبد العزيز بن عبد الله الماجشون عن عبد الله بن
الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان من تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم « إياك إله الحق إياك »
أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرني حميد الأعرج عن مجاهد أنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يظهر من
التلبية « إياك اللهم إياك إياك لا شريك لك إياك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » قال حتى إذا كان ذات يوم
والناس بصرفون عنه كأنه أعجبه ما هو فيه فزاد فيها « إياك إن العيش عيش الآخرة » قال ابن جريج وحديث أن ذلك
يوم عرفة . أخبرنا سعيد عن القاسم بن معن عن محمد بن مجلان عن عبد الله بن أبي سلمة أنه قال سمع سعد بن أبي
وقاص بعض بني أخيه وهو يلي إذا المارح فقال سعد المارح؟ إنه ل ذو المارح وما هكذا كنا نلبى على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم . أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمر بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر
عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن خلاد بن السائب الأنصاري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أنا في
جبريل عليه السلام فأمرني أن آمر أصحابي أو من معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية أو بالإلهال يريد أحدهما أخبرنا
سعيد بن سالم عن محمد بن أبي حميد عن محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر من التلبية . أخبرنا
سعيد بن سالم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يلي راكبا ونازلا وضطجما . أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن صالح بن محمد بن زائدة عن عارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا
فرغ من تلبيته سأل الله رضوانه والجنة واستغفاه برحمته من النار . أخبرنا سفيان ابن عيينة عن هشام بن عروة عن
عنه أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بضاغة بنت الزبير فقال « أما تريدن الحج؟ » فقالت إني شاكية فقال لها
« حجي واشترطي أن محلي حيث حبستني » أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام عن أبيه قال قالت لي عائشة هل تستثنى

إذا حججت؟ فقلت لها ماذا أقول؟ فقلت قل « اللهم الحج أردت وله عمدت فإن يبرته فهو الحج وإن حبسني حابس فمحسرة » أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه خرج إلى مكة زمن الفتنة . معتمرا فقال إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشيخ ابن) رضى الله عنه يعنى أحلبا كما أحلبنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال من حبس دون البيت بمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه قال المحصر لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن ابن عمر ومروان وابن الزبير أقفوا ابن حزيمة الخزومي وأنه صرع ببعض طريق مكة وهو محرم أن يتداوى بما لا بد منه ويفتدى فإذا صح اعتمر ففعل من إحرامه وكان عليه أن يحج عاما قايلا ويهدى . أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه قال من أدرك ليلة الحج من الحاج فوقف بحال عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج ومن لم يدرك عرفة يقف بها قبل أن يطلع الفجر فقد فاتته الحج فليأت البيت فليطوف به سبعا ويطوف بين الصفا والمروة سبعا ثم ليجلق أو يقصر إن شاء . وإن كان معه هديه فلينحره قبل أن يحلق فإذا فرغ من طوافه وسعيه فليحلق أو يقصر ثم يرجع إلى أهله فإن أدركه الحج قابل فليحجج إن استطاع وأبعد بدنة فإن لم يجد هديا فليصم عنه ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني سليمان بن يسار أن أبا أيوب خرج حاجا حتى إذا كان بالبادية من طريق مكة أضل رواحله وإنه قدم على عمر بن الخطاب يوم النحر فذكر ذلك له فقال له اصنع كما يصنع المعتمر ثم قد حلت فإذا أدركت الحج قابل فحج وأهد ما استيسر من الهدى . أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار أن هبار بن الأسود جاء وعمر ينحر بكرة . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغتسل للدخول مكة . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال « اللهم زد هذا البيت تشريفا وتكريما ومهابة وزد من شرفه وكرمه من حجه واعتبره تشريفا وتكريما وتعظيما وبرا » أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال حدثت عن مقسم مولى عبد الله بن الحرث عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ترفع الأيدي في الصلاة وإذا رى البيت وعلى الصفا والمروة وعشية عرفة ويجمع وعند الجمرتين وعلى المبت » أخبرنا ابن عينة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن سعيد عن أبيه سعيد بن المسيب أنه كان حين ينظر إلى البيت يقول « اللهم أنت السلام ومنك السلام فنيئنا ربنا بالسلام » أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لم يلو ولم يهرج : أخبرنا سفيان بن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله بن مسعود أنه رآه بدأ فاستلم الحجر ثم أخذ عن يمينه فرمل ثلاثة أطواف ومشى أربعة ثم إنه أتى المقام فصلى خلفه ركعتين . أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال يابى المعتمر حين يفتتح الطواف مشيا أو غير مشى . أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن أبي جعفر قال رأيت ابن عباس جاء يوم التروية مسبداً رأسه قبيل الركن ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثلاث مرات . أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء هل رأيت أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استلموا قبلوا أيديهم ؟ فقال نعم رأيت جابر بن عبد الله وابن عمر وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة رضى الله عنهم إذا استلموا قبلوا أيديهم قلت وابن عباس ؟ قال نعم وحسبت كثيرا قلت هل تدع أنت إذا استلمت أن تقبل بذلك ؟ قال فلم استلمه إذا ؟ أخبرنا سعيد عن موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب أن رجلا من أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح الأركان كلها ويقول «لا يذنبى لبيت الله تعالى أن يكون شىء منه مهجورا» وكان ابن عباس يقول «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة». أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال إذا وجدت على الركن زحاما فانصرف ولا تنف. أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن نبوذ بن أبي سليمان عن أمه أنها كانت عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أم المؤمنين فدخلت عليها مولاة لها فقالت لها يا أم المؤمنين طفت بالبيت سبعة واستلمت الركن مرتين أو ثلاثا فقالت لها عائشة لا أجرك الله لا أجرك الله تدافعين الرجال الاكبر وتمرت؟ أخبرنا سعيد أخبرني موسى بن عبيدة الربذي عن محمد بن كعب أن ابن عباس كان يسبح على الركن اليعاني والحجر وكان ابن الزبير يسبح الأركان كلها ويقول لا يذنبى لبيت الله أن يكون شىء منه مهجورا وكان ابن عباس يقول «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة». أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عن يحيى بن عبيد مولى السائب عن أبيه عن عبد الله بن السائب أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيما بين ركن بني جحج والركن الأسود «ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار». أخبرنا سعيد بن سالم عن حنظلة عن طاوس أنه سمعه يقول سمعت ابن عمر يقول أقبلوا الكلام في الطواف فإنما أنتم في صلاة. أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال طفت خلف ابن عمر وابن عباس فما سمعت واحدا منهما متكئا حتى فرغ من طوافه. أخبرنا سعيد بن جريج قال أخبرني أبو الزبير المسكي عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضى الله عنهما أنه سمعه يقول طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبين الصفا والمروة ليراه الناس وليشرف لهم إن الناس عشوه أخبرنا سعيد بن جريج عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت على راحلته واستلم الركن بحجته. أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله. أخبرنا سعيد بن جريج قال أخبرني عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وبالصفا والمروة راكبا فقلت ولم؟ قال «لا أدري» قال ثم نزل فسلمي ركنين. أخبرنا سفيان عن الأحموس بن حكيم قال رأيت أنس بن مالك يطوف بين الصفا والمروة على حمار. أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهجروا بالإفاضة وأفاض في نسائه ليلا على راحلته يستلم الركن بحجته أحسبه قال ويقبل طرف المحجن. أخبرنا سعيد بن جريج عن ابن أبي مليكة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه استلم الركن ليسعى ثم قال لمن ندى الآن منا كينا ومن نرائي وقد أظهر الله الإسلام؟ والله على ذلك لأسمعين كما سمى. أخبرنا سعيد بن سالم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرمل من الحجر إلى الحجر ثم يقول هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم. أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سعى في عمره كلهم الأربع بالبيت وبالصفا والمروة إلا أنهم ردوه في الأولى والرابعة من الحديبية. أخبرنا سعيد بن جريج عن ابن جريج عن عطاء قال سمى أبو بكر رضى الله عنه سبعة ثلاثة أطواف خبيبا ليس يبين منى. أخبرنا سعيد بن جريج عن عطاء قال سمى أبو بكر رضى الله عنه عام حج إذ بعث النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر ثم عثمان والخلفاء فلم يجز يسمون كذلك: أخبرنا سعيد بن جريج عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال ليس على النساء سعى بالبيت ولا بين الصفا والمروة. أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لم تروا أن قومك حين بنوا الكعبة انصرفوا عن قواعد إبراهيم؟» فقلت

يارسول الله أفلا تردها على قواعد إبراهيم عليه السلام؟ قال «لولا حدثان قومك بالكفر لرددتها على ما كانت» فقال ابن عمر إن كانت عائشة سميت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركبتين اللذين بليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم عليه السلام أخبرنا ابن عيينة ثنا هشام عن طاوس فيما أحسب أنه قال عن ابن عباس أنه قال الحجر من البيت وقال الله عز وجل «وليطوفوا بالبيت العتيق» وقد طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم من وراء الحجر . أخبرنا سفيان ثنا عبيد الله بن أبي يزيد أخبرني أبي قال أرسل عمر إلى شيخ من بني زهرة فبعثت معه إلى عمر وهو في الحجر فسأله عن ولاد من ولاد الجاهلية فقال الشيخ أما النطفة فمن فلان وأما الولد فعلى فراش فلان فقال عمر صدقت ولاكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالولد للفراش فلما ولي الشيخ دعاه عمر فقال أخبرني عن بناء البيت فقال إن قريشا كانت تقوت لبناء البيت فمضوا فتركوا بعضهم في الحجر فقال له عمر صدقت . أخبرنا مالك عن إبراهيم عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بامرأة وهى في محبتها فقيل لهما هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تأخذت بعضد صبي كان معها فقالت لهذا حج؟ قال «نعم والكأجر» . أخبرنا سعيد بن سالم عن مالك بن مغول عن أبي السفر قال قال ابن عباس أيها الناس اسمعوا ما تقولون وافهموا ما أقول اسمعوا أيها مملوك حج به أهله فمات قبل أن يعق فقد قضى حجه وإن عتق قبل أن يموت فليحجج وأيما غلام حج به أهله فمات قبل أن يدرك فقد قضى عنه حجه وإن بلغ فليحجج . أخبرنا مالك وعبد العزيز عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر * قال وأخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف بالبيت في الحج والعمرة أول ما يقدم سعى ثلاثة أطراف بالبيت ومشى أربعة ثم يصلى سجدتين ثم يطوف بين الصفا والمروة . أخبرنا ابن عيينة عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كان الناس يهرفون من كل وجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم «لا يفرق أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت» . أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه رخص للمرأة الحائض . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضى الله عنهم قال لا يصدرن أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت ، فإن آخر عهده النسك الطواف بالبيت أخبرنا ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت حاضت صافية بعد ما أفاضت فذكرت حيضتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «أحاسبتنا هي؟» فقالت يارسول الله إنها قد حاضت بعد ما أفاضت قال «فلا إذا» : أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم نحوه . أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة أن صافية حاضت يوم النحر فذكرت عائشة رضى الله عنها حيضها للنبي صلى الله عليه وسلم فقال «أحاسبتنا؟» فقالت إنها قد كانت أفاضت ثم حاضت بعد ذلك قال «فلتنفر إذا» . أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر صافية ابنة حبي فقيل إنها قد حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لعلها أحاسبتنا» قبل إنها قد أفاضت قال «فلا إذا» قال مالك قال هشام قال عروة قالت عائشة ونحن نذكر ذلك فلم يقدم الناس نسائهم إن كان لا ينفعهم ولو كان ذلك الذي يقول لأصبح بمنى أكثر من ستة آلاف امرأة حائض . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس قال : كنت مع ابن عباس

رضى الله عنهما إذ قال له زيد بن ثابت أنفق أن تصدر الخائض قبل أن يكون آخر عهدا بالبيت ؟ قال : نعم قال فلا نت بذلك فقال ابن عباس إما لا مسل فلانة الأنصارية هل أمرها بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال فرجع زيد بن ثابت بضحك وقال ما أراك إلا قد صدقت . أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عمرة أنها أخبرته أن عائشة كانت إذا حجت معها نساء تخاف أن يحضن قدمتهن يوم البحر فأفضن فإن حضن بعد ذلك لم ينتظرهن أن يظفرن فتسفرن بهن وهن حيف . أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن القاسم بن محمد أن عائشة رضي الله عنها كانت تأمر النساء أن يعجلن الإفاضة مخافة الحيف . أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار وإبراهيم بن مسيرة عن طاوس قال جلست إلى ابن عمر فسمعتة يقول لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت فقلت ماله ؟ أما سمع ما سمع أصحابه ؟ ثم جلست إليه من العام المقبل فسمعتة يقول : زعموا أنه رخص المرأة الخائض . أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء قول الله تعالى « لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا » قلت له فمن قتله خطأ أغرم ؟ قال نعم معظم بذلك حرمت الله ومضت به السنن . أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : رأيت الناس يغرمون في الخطأ . أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال كان مجاهد يقول « ومن قتله منكم متعمدا » غير ناس لحرمه ولا مريدا غيره فأخطأ به ففد حل وليست له رخصة ومن قتله ناسيا لحرمه أو أراد غيره فأخطأ به فذلك العمد المسكر عليه النعم . أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء « فجزاء مثل ماقتل من النعم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين » قال من أجل أنه أصابه في حرم يريد البيت كفارة ذلك عند البيت . أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار في قول الله تعالى « ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » له أيتهن شاء . وعن عمرو بن دينار قال كل شيء في القرآن أو أوله آية شاء ال بن جريج إلا قول الله « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله » فليس بمخير فيها (قال الشيخ إني) رضى الله عنه كما قال ابن جريج وغيره في المحاربة في هذه المسألة أقول . أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها في التمتع إذا لم يجد هديا ولم يهضم قبل عرفة فليصم أيام منى . أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثل ذلك . أخبرنا سعيد ابن سالم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن عبد الله بن حصين عن أبي موسى الأشعري أنه قال في بيضة النعامة يصيبها الحرم صوم يوم أو إطعام مسكين . أخبرنا سعيد عن سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مثله . أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع ابن عباس يقول في الضبيع كبش . أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عكرمة مولى ابن عباس يقول أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ضبعا صيدا وقضى فيها كبشا . أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن ابن أبي عمار قال سألت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن الضبيع أصيد هي ؟ فقال : نعم فقلت أنؤكل ؟ فقال : نعم فقلت سمعتة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم . أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الغزال بعنز . أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزبير عن جابر أن عمر قضى في الأرنب بعناق وأن عمر قضى في اليربوع بحفجرة . أخبرنا ابن عيينة أخبرنا مخارق عن طارق بن شهاب قال خرجنا حججا (١) فأوطأ رجل منا يقال له أريد منا ففزر

(١) قوله : فأوطأ رجل منا الخ لفظ الحديث في لسان العرب « فأوطأ رجل راحلة طيبا الخ » وهو واضح تأمل .

ظهره فقدمنا على عمر رضى الله عنه فساله أريد فقال عمر أحكم يا أريد فيه فقال أنت خير منى يا أمير المؤمنين وأعلم فقال عمر رضى الله عنه إننا أمرتك أن تحسب فيه ولم أملك أن تركبني فقال أريد أرى فيه جديا قد جمع الماء والشجر فقال عمر رضى الله عنه فذلك فيه . أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن عبد الله ابن كثير الدارنى عن طلحة ابن أبي خصفة عن نافع بن عبد الحرث قال قدم عمر بن الخطاب رضى الله عنه مكة فدخل دار الندوة في يوم الجمعة وأراد أن يستقرب منها الرواح إلى المسجد فأبى رداؤه على وافى في البيت فوقع عليه طير من هذا الحمام فأطاره فأنهزته حية فقتلته فلما صلى الجمعة دخلت عليه أنا وعثمان بن عفان رضى الله عنه فقال احكما على في شىء صنعته اليوم فبني دخلت هذه الدار وأردت أن أستقرب منها الرواح إلى المسجد فألقيت رداؤى على هذا الواقف فوقع عليه طير من هذا الحمام فخشيت أن يلبطخه بسلحه فأطرته عنه فوقع على هذا الواقف الآخر فأنهزته حية فقتلته فوجدت في نفسى أنى أطرته من منزل كان فيه آمنا إلى موقعة كان فيها حتفه فقلت لعثمان بن عفان كيف ترى في عنز ثنية عفراء تحسب بها على أمير المؤمنين قال بلى أرى ذلك فأمر بها عمر رضى الله عنه . أخبرنا سعيد بن جريج عن عطاء أن عثمان بن عبيد الله بن حميد قتل ابن له حمامة فجاء ابن عباس فقال له ذلك فقال ابن عباس تذبذب شاة فنصدق بها قال ابن جريج فقلت اعطاه أمن حمام مكة ؟ قال نعم ، أخبرنا سعيد بن جريج عن يوسف ابن ماهك أن عبد الله بن أبي عمار أخبره أنه أقبل مع معاذ بن جبل وكعب الأبحار في أناس محرمين من بيت المقدس بعمرة حتى إذا كنا ببعض الطريق وكعب على نار يسطلى مرت به رجل من جرادة فأخذ جرادتين يحملهما ونسى إحرامه ثم ذكر إحرامه فألقاهما فلما قدمنا المدينة دخل القوم على عمر رضى الله عنه ودخلت معهم فقص كعب قصة الجرادتين على عمر فقال عمر ومن بذلك لعالك بذلك يا كعب قال نعم قال ابن حصين إن حمير تحب الجرادة قال ماجمات في نفسك ؟ قال درهمين قال بئخ درهمان خير من مائة جرادة اجعل ماجمات في نفسك . أخبرنا سعيد بن جريج قال سمعت عطاء يقول سئل ابن عباس رضى الله عنهما عن صيد الجرادة في الحرم فقال لا ونهى عنه قال أما قلت له أوجل من القوم فإن قومك يأخذونه وهم محبتون في المسجد فقال لا يملعون . أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مثله إلا أنه قال ممنعون (قال الشيخان) رضى الله عنه : ومسلم أوصيها روى الحفاظ عن ابن جريج ممنعون . أخبرنا سعيد بن جريج قال أخبرني بكر بن عبد الله قال سمعت القاسم يقول كنت جالسا عند ابن عباس فساله رجل عن جرادة قتلتها وهو محرم فقال ابن عباس فيها قبضة من طعام وليأخذن بقبضة جرادات وليسكن ولو (قال الشيخان) رضى الله عنه : قوله وليأخذن بقبضة جرادات إنما فيها النعيمة وقوله : ولو يقول تحتاط فتخرج أكثر مما عليك بعد ما أعلمت أنك أكثر مما عليك . أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيع قال سمعت ميمون بن مهران قال كنت عند ابن عباس رضى الله عنهما وسأله رجل فقال أخذت ثلة فألقيتها ثم طلبتها فلم أجدها فقال ابن عباس رضى الله عنهما تلك ضالة لا تبتغى .

ومن كتاب البيوع

أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « المتبايعان بالخيار كل واحد منهما على صاحبه مالم ينفرا إلا يبيع الخيار » أخبرنا ابن جريج قال أمدى على نافع مولى ابن عمر أن ابن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا تبايع المتبايعان فكل واحد منهما بالخيار من بيعه

ما لم يتفرقا أو يكون بينهما عن خيار » قال نافع وكان ابن عمر إذا ابتاع البيع فأراد أن يوجب البيع مشى قليلا ثم رجع . أخبرنا ابن عينة عن عبد الله بن دينار عن عمر . وأخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي الحليل عن عبد الله بن الحرث عن حكيم بن حزام رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « التبائعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا وجبت البركة في بيعهما وإن كذبا وكتبا محقت البركة من بيعهما » . أخبرنا الثقة عن حماد بن زيد عن جميل بن مرة عن أبي الوضئ قال كنا في غزاة فباع صاحب لنا فرسا من رجل فلما أردنا الرجول خاصمه إلى أبي برزة فقال أبو برزة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » أخبرنا ابن عينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال خير رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا بعد البيع فقال الرجل عمرك الله من أنت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « امرؤ من قريش » قال وكان أبى يخلف ما الخيار إلا بعد البيع . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذئان أنه التمس صرفا بمائة دينار قال فدعاني طلحة بن عبيد الله فراضنا حتى اصطرف منى وأخذ الذهب بقلبها في يده ثم قال حتى يأتى خازنى أو حتى تأتى خازنى من الغابة (قال الشافعى) رضى الله عنه أنا شككت وعمر يسمع فقال عمر رضى الله عنه والله لا تتفرقه حتى تأخذ منه ثم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الذهب بالذهب وبأهواءه والبر بالبر وبأهوائه وهاء والتمر بالتمر وبأهوائه والشعير بالشعير وبأهوائه » (قال الشافعى) رضى الله عنه : قرأته على مالك رضى الله عنه صحدا لاشك فيه ثم طال على الزمان فلم أحفظ حفظا فشككت في خازنى أو خازنى وغبرى يقول عنه خازنى . أخبرنا ابن عينة عن ابن شهاب عن مالك بن أوس عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك وقال حتى يأتى خازنى قال فحفظت لاشك فيه . أخبرنا سفيان عن أيوب عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس قال أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله تعالى في كتابه وأذن فيه ثم قال « يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى » أخبرنا ابن عينة عن ابن أبي نعيم عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون في التمر السنة والسنتين وربما قال واثلاث فقال « من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » قال فحفظته كما وصفت من سفيان مرارا . أخبرني من أصدقته عن سفيان أنه قال كما قلت وقال في الأجل إلى أجل معلوم . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه شفع ابن عباس رضى الله عنهما يقول لا نرى بالسلف بأسا الورق في الورق نقدا . أخبرنا سعيد بن جريج عن عمرو بن دينار أن ابن عمر كان يجزئه . أخبرنا سعيد بن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند أبي الشعم اليهودى رجل من بني ظفر . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأسا أن يبيع الرجل شيئا إلى أجل ليس عنده أصله . أخبرنا سعيد بن جريج عن نافع عن ابن عمر مثله . أخبرنا سفيان بن عينة عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال لا تتبعوا إلى العطاء ولا إلى الأندر ولا إلى الدياس أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق إلا مثلا بمثل بدا بيد ولا تشقوا بعضه على بعض ولا تتبعوا منها غائبا بناجز » . أخبرنا سعيد بن سالم عن موسى ابن عبيدة عن سليمان بن يسار عن ابن عباس

رضى الله عنهما أنه كان يكره بيع الصوف على ظهر الغنم واللبن في ضروع الغنم إلا بكيل . أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه أن ابن عباس سئل عن العنبر فقال إن كان فيه شيء ففيه الخس . أخبرنا ابن عينة عن عمرو ابن دينار عن ابن أذينة أن ابن عباس رضى الله عنهما قال ليس في العنبر زكاة إنما هو شيء دسره البحر . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرة فجاءته إبل من إبل الصدقة قال أبو رافع فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقضي الرجل بكره فقلت يا رسول الله إن لم أجد في الإبل إلا جملاً خياراً رباعياً؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء » . أخبرنا الثقة عن سفيان الثوري عن سلمة ابن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل معناه . أخبرنا الثقة عن الليث عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنهما قال جاء عبد فبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجرة ولم يسمع أنه عبد فجاء سيده يريد فقال النبي صلى الله عليه وسلم « به » فاشتراه ببعدين أسودين ثم لبى ببيع أحدا بعده حتى يسأله أعبده هو أحر ؟ أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عبد الكريم الجزري أخبره أن زياد بن أبي مريم مولى عثمان بن عفان أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مصدقاً له فجاءه بظنهم مسان فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم قال « هلكت وأهلك » فقال يا رسول الله إني كنت أبيع البكرين والثلاثة بالهري المسن يد ويد وعلمت من حاجة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الظهر فقال النبي صلى الله عليه وسلم « فذلك إذا » . أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن بعير يعمرين فقال قد يكون البعير خيراً من البعيرين . أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه باع جماله يدعى عصيفيرا بعشرين ديناراً إلى أجل . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أجرة مضعونة عليه يوفئها صاحبها بالريضة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود الأنصاري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السكب وهر البقي وحلوان الكاهن . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو ضارباً نقص من عمله كل يوم قيراطان » . أخبرنا مالك عن زيد بن خزيمة أن السائب ابن يزيد أخبره أنه سمع سفيان بن أبي زهير وهو رجل من أزد شذوة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من اقتنى كلباً نقص من عمله كل يوم قيراطان » قالوا أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال إني ورب هذا المسجد . أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب . أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من باع نخلاً بعد أن تؤبر فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع » . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من باع نخلاً قد أبرت فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع » . أخبرنا سفيان عن سلمة بن موسى عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال ذلك المعروف أن يأخذ بعض طعاماً وبعضه دنائير . أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثار حتى يبدو صلاحها . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثار حتى يبدو صلاحها . أخبرنا مالك عن حميد

الطويل عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تزهى قيل
 يا رسول الله وما تزهى؟ قال «حتى تحمر» وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أرأيت إذا منع الله الثمرة فبمأخذ أحدكم مال أخيه»
 أخبرنا الثقي عن حميد عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمرة النخل
 حتى تهو أو تهو؟ قال «تحمر». أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن عمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نهى عن بيع الثمار حتى تنجو من العاهة. أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن
 عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة قال عثمان فقلت
 لعبد الله متى ذلك؟ فقال طلوع الثريا. أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي معبد أنه كان يبيع
 الثمر من غلامه قبل أن يطعم وكان لا يرى بينه وبين غلامه ربا. أخبرنا معبد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن
 جابر إن شاء الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه قال ابن جريج فقلت أخص
 جابر النخل أو الثمر؟ قال بل النخل ولا ترى كل الثمر إلا مثله. أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو عن طاوس أنه
 سمع ابن عمر يقول لا يبتاع الثمر حتى يبدو صلاحه وسمعت عن ابن عباس أنه يقول لا يباع الثمر حتى يطعم. أخبرنا
 سفيان بن عيينة عن حميد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نهى عن بيع السنين. أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. أخبرنا سفيان عن
 الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه وعن يبيع الثمر بالتمر.
 قال عبد الله وحدثنا زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا. أخبرنا سفيان عن عمرو بن
 دينار عن إسماعيل الشيباني أو غيره قال بعث ما في رءوس نخلي بمائة وسق إن زاد فلهم وإن نقص فلبيهم فسألت ابن
 عمر فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا إلا أنه أرخص في بيع العرايا. أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله
 ابن عمر عن زيد بن ثابت رضى الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص لصاحب العرية أن يبيعهما بخرصها
 أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا فيها دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شك داود. أخبرنا سفيان عن
 يحيى بن سعيد عن بشر بن يسار قال سمعت سهل بن أبي حثمة يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
 الثمر بالتمر إلا أنه أرخص في العرية أن يباع بخرصها ثمرا يأكلها أهلها رطباً. أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن
 عطاء عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزانة والمزانة ببيع الثمر بالتمر إلا
 أنه أرخص في العرايا. أخبرنا سفيان عن حميد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين وأمر بوضع الجوائح (قال الشيخان) رضى الله عنه سمعت
 سفيان يحدث هذا الحديث كثيراً في طول مجالسنا له مالا أحصى مامعته بمحدثه من كثرته لا يذكر فيه أمر بوضع
 الجوائح لا يزيد على أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين ثم زاد بعد ذلك وأمر بوضع الجوائح قال سفيان
 وكان حميد يذكر بعد بيع السنين كلاماً قبل وضع الجوائح لا أحفظه وكنت أكف عن ذكر وضع الجوائح لأنى
 لا أدري كيف كان الكلام وفي الحديث أمر بوضع الجوائح. أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم مثله. أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عمرة أنه سمعها تقول ابتاع رجل تمر حائط في زمان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فعالجه وأقام عليه حتى تبين له نقصان فسأل رب الحائط أن يضع فعلف أن لا يمل

فذهبت أم المشتري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تأتى أن لا يفعل خيراً » فسمع بذلك رب المال فأتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله : هو له . أخبرنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخاربة والمحاقلة والمزابنة والأحقال أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة والمزابنة أن يبيع التمر في رهوس النخل بمائة فرق والخاربة كراء الأرض بالثلث والربيع . أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه أخبره عن جابر بن عبد الله أنه سمعه يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً . أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي سعيد الخدري أو عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحاقلة والمزابنة اشتراء التمر بالتمر في رهوس النخل والمحاقلة استكراء الأرض بالحنطة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحاقلة والمزابنة اشتراء التمر بالتمر والحنطة واستكراء الأرض بالحنطة قال ابن شهاب فسلت عن استكراء الأرض بالذهب والفضة فقال لا بأس بذلك . أخبرنا سفيان عن عمرو عن جابر قال نهى ابن الزبير عن بيع النخل معاومة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحدثان النعمرى أنه التمس صرفاً بمائة دينار قال فدعاني طلحة بن عبيد الله ففروا ضناً حتى اصطرف منى وأخذ الذهب يقلبها في يده ثم قال حتى يأتى خازنى أو حتى تأتى خازنتى من العاقبة (قال الشافعى) أنا شككت وعمر بن الخطاب يسمع فقال عمر والله لا تفارقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء » (قال الشافعى) قرأته على مالك صحيحاً لا شك فيه ثم طالع على الزمان ولما أحفظه حفظاً فشككت في « خازنتى » أو « خازنى » وغيره يقول عنه خازنى . أخبرنا ابن عيينة عن الزهرى عن مالك بن أوس بن الحدثان عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء » . أخبرنا عبد الوهاب الثقفى عن أيوب عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بيمين يدا يدا ولكن يبعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر والتمر بالملح والملح بالتمر يدا يدا كيف شئتم قال ونقص أحدهما التمر أو الملح قال أبو العباس الأصم في كتاب أيوب عن ابن سيرين ثم ضرب عليه ينظر في كتاب الشيخ يعنى الربيع . أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسد بن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت فقال له سعد أيهما أفضل ؟ فقال البيضاء فهي عن ذلك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن شراء التمر بالرطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أينقص الرطب إذا بيس ؟ » فقالوا نعم ، فبنى عن ذلك

ومن كتاب الرهن

أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه قال رهن رسول الله صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي الشحم اليهودي . أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غنمه » (قال الشيخان) رضى الله عنه غنمه زيادته وغرمه هلاكه ونقصه . أخبرنا الثقة عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه لا يغالفه .

ومن كتاب اليمين مع الشاهد الواحد

أخبرنا عبد الله بن الحرث بن عبد الملك الخزومي عن سيف بن سليمان المسكي عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو في الأموال . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر ساء فلا يحضرني ذكر اسمه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد أخبرنا إبراهيم بن عمرو بن أبي عمر مولى المطلب عن ابن المسيب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد . أخبرنا عبد العزيز بن محمد ابن أبي عبيدة الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد ابن سعد بن عبادة عن أبيه عن جده قال وجدنا في كتاب سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد . أخبرنا الشافعي قال وذكر عبد العزيز بن المطلب عن سعيد ابن عمر عن أبيه قال وجدنا في كتب سعد بن عبادة يشهد سعد بن عبادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عمرو بن حزم أن يقضى باليمين مع الشاهد . أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ، قال عبد العزيز ، فذكرت ذلك أسهيل قال أخبرني ربيعة وهو عندي ثقة أنه حدثني بإياه ولا أحفظه قال عبد العزيز وقد كان أصاب سهيلا علة أذهبت بعض حفظه ونسى بعض حديثه وكان سهيل يعد بحديثه عن ربيعة عنه عن أبيه . أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد . أخبرنا مسلم بن خالد قال حدثني جعفر بن محمد سمعت الحكم بن عيينة يسأل أبي وقد وضع يده على جدار القبر ليقوم أقضى النبي صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد ؟ قال : نعم وقضى بها على بين أظهركم ، قال مسلم قال جعفر في الدين . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشهادة « فإن جاء بشاهد حلف مع شاهده » . أخبرنا سفيان بن عيينة عن خالد أن أبي كريمة عن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد . أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضى له على نحو ما أسمع منه ، فمن

قضيت له بشئ، من حق أخيه فلا يأخذنه فإنه أقطع له قطعة من النار» أخبرنا سفيان بن عيينة حدثني سالم أبو النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لألفين أحكم منكنا على أركبته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول ما ندرى ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه» أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس ليس لها إلا نصف المهر ولأعدة عليها يعني لمن قال الله تعالى «وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرغتم منهن فريضة» وقول الله عز وجل «ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فمالكم عليهن من عدة تعتدونها» أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي يحيى عن ابن عباس أنه قال المولى الذي يحلف لا يقرب امرأته أبدا . أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال : أدركت بضعة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يقول يوقف المولى (قال الشيخان) رضى الله عنه : فأقل بضعة عشر أن يكونوا ثلاثة عشر وهو يقول من الأنصار . أخبرنا سفيان بن عيينة سمعت الزهري قال : زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز وأشهد لأخبرني سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لأبي بكر «تب تقبل شهادتك أو إن تقب قبلت شهادتك» وسمعت سفيان بن عيينة يحدث به هكذا مرارا ثم سمعته يقول شككت فيه (قال الشيخان) قال سفيان أشهد لأخبرني به فلان ثم سمى رجلا فذهب على حفظ اسمه فصألت قال لي عمرو بن قيس هو سعيد بن المسيب وكان سفيان لا يشك أنه سعيد بن المسيب (قال الشيخان) وغيره يرويه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر رضى الله عنه . أخبرني سفيان بن عيينة قال أخبرني الزهري فلما قمت سألت فقال لي عمرو بن قيس وحضر المجلس معي هو سعيد بن المسيب رضى الله عنه قال لسفيان أشككت حين أخبرك سعيد بن المسيب؟ قال لا هو كما قال غير أنه قد كان دخلي الشك . وأخبرني من أتق به من أهل المدينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما جلد الثلاثة استأبهم فرجع اثنان فقبل شهادتهما وأبى أبو بكر أن يرجع فرد شهادته . أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير أنهما قال لا يلحق المختلعة الطلاق في العدة لأنه طلق ما لا يملك . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال : لكل مطلقة مئة إلا التي فرض لها الصداق ولم يدخل بها فحسبها نصف المهر . أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجع يهوديين زنيا سمعت الشافعي يقول مثل أبو حنيفة عن الصائم يأكل ويشرب ويوطأ إلى اطلاع الفجر وكان عنده رجل نيل فقال أ رأيت إن طلع الفجر نصف الليل ؟ فقال الزم الصمت يا أعرج . أخبرني عبد الله بن مؤمل عن أبي مليكة قال كتبت إلى ابن عباس من الطائف في جاريته ضربت إحداها الأخرى ولا شاهد عليهما فكتبت إلى أن أحبسهما بعد العصر ثم أقرأ عليهما «إن الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا» ففعلت فاعترفت . أخبرنا محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجم عن عبد يزيد أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إني طلقته امرأتى البتة ووالله ما أردت إلا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «والله ما أردت إلا واحدة» فقال ركانة والله ما أردت إلا واحدة ، فردها إليه . أخبرنا مالك عن هاشم ابن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عبد الله بن نسطاس عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من حلف على منبري هذا يمين آتية تبوأ مقعده من النار» أخبرنا مالك بن أنس عن داود بن الحصين أنه سمع أبا غطفان المري قال : اختصم زيد بن ثابت وابن مطيع إلى مروان بن الحكم في دار

فقضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال زيد أحلف له مكافى فقال مروان : لا والله إلا عند مقاطع الحقوق
فجعل زيد يحلف أن حقه لحق وبأبي أن يحلف على المنبر فجعل مروان يعجب من ذلك قال مالك رضى الله عنه
كرم زيد صبر اليمين . أخبرنا مالك بن أنس عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل أن سهلاً بن أبي حنيفة
أخبره ورجال من كبراء قومه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحويصة وحبيصة وعبد الرحمن « تحلفون
وتستحقون دم صاحبكم؟ » قالوا : لا قال « فتحلف يهود » أخبرنا سفيان بن عيينة والثقفى عن يحيى بن سعيد عن بشير
ابن يسار عن سهل بن أبي حنيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالأنصارين فلما لم يحلفوا رآه الأيمان على يهود .
أخبرنا مالك عن يحيى بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله . أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب
عن سليمان بن يسار أن رجلاً من بني سعد بن لث أجرى فرساً فوطئ على أصبع رجل من جبهة فزى منها
فمات فقال عمر للذين ادعى عليهم : تحلفون خمسين مئناً مامات منها فأبوا وتخرجوا من الأيمان فقال للآخرين
احلفوا أتم فأبوا .

ومن كتاب اختلاف الحديث

وترك المعاد منها

أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه نهى
عن الطيب قبل زيارة البيت وبعد الحجرة قال سالم فقالت عائشة رضى الله عنها طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم
يبدى لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق . أخبرنا بن
عيينة عن زياد بن علاقة عن عمه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح « والنخل باسقات »
(قال الشافعى) رضى الله عنه : يعنى بقاء . أخبرنا سفيان عن مسعر بن كدام عن الوليد بن سريع عن
عمرو بن حرب قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح « والليل إذا عسعس » (قال الشافعى) رضى الله
عنه يعنى قرأ في الصبح « إذا الشمس كورت » أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج
قال أخبرني محمد بن عباد بن جعفر أخبرني أبو سلمة بن سفيان وعبد الله بن عمرو العائذى عن عبد الله بن السائب
قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح « بسورة المؤمنين » حتى إذا جاء ذكر موسى
وهرون أو ذكر عيسى أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة فحذف فركع قال وعبد الله بن السائب حاضر ذلك .
أخبرنا سفيان ثنا أبو يعقوب عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأنتهى وتره إلى السحر . أخبرنا ابن أبي ذئب عن الحرث بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن
ابن ثوبان عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ « بالنجم » فسجد وسجد الناس معه
إلا رجلاً قال أراد الشهرة . أخبرنا ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء
ابن يسار عن زيد بن ثابت أنه قرأ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم « بالنجم » فلم يسجد فيها . أخبرنا إبراهيم محمد
عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلاً قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم « السجدة » فسجد فسجد النبي صلى الله عليه وسلم
ثم قرأ آخر عنده السجدة فلم يسجد فلم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله قرأ فلان عندك السجدة فوجدت وقرأت

عندك السجدة فلم تسجد فقال النبي صلى الله عليه وسلم « كنت إماماً فلو سجدت سجدت » أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين مكة والمدينة آمناً لا يخاف إلا الله يصلي ركعتين . أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت أول ما فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر قلت فما شأن عائشة كانت تتم الصلاة ؟ قال إنها تأولت مأثول عثمان رضي الله عنه . أخبرنا مالك عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر فأفطر الناس معه وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمارة بن غزية عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن معاذ رضي الله عنه قال قال جابر بن عبد الله كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمان غزوة تبوك ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسير بعد أن أضحي إذا هو بجماعة في ظل شجرة فقال « ماهذه الجماعة ؟ » قالوا رجل صائم أجهد الصوم وأكله نحوها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس من البر الصوم في السفر » أخبرنا سفيان عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ليس من أمرا مصيام في امسفر » . أخبرنا مالك عن حمى مولى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الناس في سفره عام الفتح بالفطر وقال « تقفوا لعدوكم » فصام النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو بكر يعني ابن عبد الرحمن قال الذي حدثني لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بالعرج يصعب فوق رأسه الماء من العطش أو من الحر فقبل يارسول الله إن طائفة من الناس صاموا حين صمت فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكديد دعا بقدر فشرب فأفطر الناس . أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن محمد بن جابر عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع النعيم فصام الناس معه فقبل له يارسول الله إن الناس قد شق عليهم الصيام فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون فأفطر بعض الناس وصام بعض فبلغه أن ناساً صاموا فقال « أولئك العصاة »

(قال الشافعي) وفي حديث الثقة عن الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح في رمضان إلى مكة فصام وأمر الناس أن يفطروا وقال « تقفوا لعدوكم فقبل إن الناس أبوا أن يفطروا حين صمت فدعا بقدر من ماء فشرب ثم ساق الحديث . أخبرنا الثقة عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال سافرننا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما الصائم ومنا المفطر فام يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم . أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال أسر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني عقيل وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقدها النبي صلى الله عليه وسلم بالرجلين اللذين أسرتهما ثقيف . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب الأنصاري عن أبي بن كعب قال قلت يارسول الله إذا جامع أحدنا فأكسل فقال النبي صلى الله عليه وسلم « يغسل مامس المرأة منه وليتوضأ ثم ليصل » أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن أبا موسى الأشعري رضي الله عنه أتى عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها فقال لقد شق علي اختلاف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في أمر إني لأعظم أن أستقبلك به فقالت ماهو ما كنت سائلاً عنه أمك فسلمني عنه

فقال لها الرجل يصيب أهله ثم بكسل ولا ينزل قالت إذا جاوز الحُتان الحُتان فقد وجب الغسل فقال أبو موسى لا أسأل عن هذا أحدا بعدك أبدا . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني إبراهيم بن محمد بن يحيى بن زيد بن ثابت عن خاتمة بن زيد عن أبيه عن أبي بن كعب أنه كان يقول ليس على من لم ينزل غسل ثم نزع عن ذلك أبي قبل أن يموت أخبرنا الثقة عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سهل بن سعد الساعدي قال بعضهم عن أبي بن كعب ووقفه بعضهم على سهل بن سعد قال كان الماء من الماء شيئا في أول الإسلام ثم ترك ذلك بعد وأمروا بالغسل إذا مسى الحُتان الحُتان . أخبرنا سفيان عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري رضى الله عنه سأل عائشة رضى الله عنها عن التواء الحُتانين فقالت عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا التقى الحُتانان أو مس الحُتان الحُتان فقد وجب الغسل » أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم ثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن عائشة رضى الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم « إذا قعد بين الشعب الأربع ثم ألقى الحُتان الحُتان فقد وجب الغسل » أخبرنا الثقة عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أو يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة قالت إذا التقى الحُتانان فقد وجب الغسل قالت عائشة رضى الله تعالى عنها فعلته أنا والنبي صلى الله عليه وسلم فاعتسلنا . أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره فانقطع عقد لي فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه وليس معهم ماء فزلت آية التيمم . أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار بن ياسر رضى الله عنه قال تيممنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى الماكب . أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار بن ياسر رضى الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فزلت آية التيمم فقيمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى الماكب أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث عبد الرحمن بن معاوية عن الأعرج عن ابن الصمة قال مرت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فتسج بجدار ثم تيمم وجهه وذراعيه . أخبرنا الثقة يحيى بن حسان أنبأنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان وجعا فأمر أبا بكر أن يصلي بالناس فوجد النبي صلى الله عليه وسلم خفة فجاء . فقدم إلى جنب أبي بكر فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر وهو قاعد وأم أبو بكر الناس وهو قائم . أخبرنا عبد الوهاب بن عبد الحميد عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه لا يخالفه . أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه أنهم خرجوا يشعونه وهو مريض فصلي جالسا فصاروا خلفه جلوسا . أخبرنا ابن أبي فديك عن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم عاشوراء ويأمر بصيامه . أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت كان يوم عاشوراء يوما تصومه قريش في الجاهلية وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وأمر بصيامه فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك يوم عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه . أخبرنا سفيان عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن قال سمعت معاوية بن أبي سفيان يوم عاشوراء وهو على المنبر منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أخرج من كفه قصة من شعر يقول ابن علقمأ كم يا أهل المدينة؟ لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول وإنما هلكت بنو إسرائيل حين أخذها نساؤهم ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا

اليوم يقول «إني صائم فمن شاء منكم فليصم» . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر يقول يا أهل المدينة أين علاؤكم؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم «هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائم فمن شاء منكم فليصم ومن شاء فليفطر» . أخبرنا يحيى ابن حسان عن الليث يعني ابن سعد عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء فقال النبي صلى الله عليه وسلم «كان يوماً يصومه أهل الجاهلية فمن أحب منكم أن يصومه فليصمه ومن كرهه فليدعه» . أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام يوماً يتحرى صيامه على الأيام إلا هذا اليوم يعني يوم عاشوراء . أخبرنا سفيان عن الزهري عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي قال وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما أن علياً رضى الله عنه قال لابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نسكاح التمتع وعن لحوم الحمر الأهلية . أخبرنا سفيان عن إسماعيل ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال سمعت ابن مسعود رضى الله عنه يقول كنا نتزوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فأردنا أن نخشى فنهانا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلم ثم رخص لنا أن ننكح المرأة إلى أجل بالشئ . . . أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا رأيتم الجنازة قوموا لها حتى تخلفكم أو توضع» . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ عن نافع بن جبير عن مسعود بن الحكم عن علي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنازة ثم جلس : أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث . ثم قال بعد «كلوا وتزودوا وادخروا» . . . أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن واقد بن عبد الله أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر فذكرت ذلك لعمره رضى الله عنها فقالت صدق سمعت عائشة تقول دف ناس من أهل البادية حضرة الأضحية في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ادخروا ثلاثاً وتصدقوا بما بقي» . قالت فلما كان بعد ذلك قيل لرسول الله لقد كان الناس ينتفعون من ضحاياهم يحملون منها الودك ويتخذون منها الأضحية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «وما ذلك؟» أو كما قال قالوا يا رسول الله نهيتنا عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت حضرة الأضحية فكلوا وادخروا وتصدقوا» . . . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن الثمان بن مرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ما تقولون في الشارب والزاني والسارق؟» وذلك قبل أن تنزل الحدود فقالوا الله ورسوله أعلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «هن فواحش وفيهن عقوبة وأسوأ السرة الذي يسرق صلاته» . ثم ساق الحديث . . . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول الرجل في كتاب الله حق على كل من زنى إذا أحصى من الرجال والنساء إذا قامت عليه البينة أو كان الجبل أو الاعتراف . . . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه إياكم أن تهلكوا عن آية الرجل أن يقول قائل لا محمد حين في كتاب الله فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجما فوالذي نفس يده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكنتها «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة» فإذا قد قرأناها . . . أخبرنا مالك وابن عيينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد وزاد سفيان وشبل أن رجلاً ذكر أن ابنه زنى بامرأة رجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

«لأقضي بينكما بكتاب الله» فجلد ابنه مائة وغربه عاما وأمر أنيسا أن يغدو على امرأة الآخر فإن اعترفت فارحها فاعترفت فرحها أخبرنا عبد الوهاب عن يونس عن الحسن عن عبادة يعني ابن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «خذوا عني خذوا عني» قد جعل الله لمن سبى بالسكر بالسكر جلد مائة وتقريب عام والتيب بالتيب جلد مائة والرحم «وقد حدثني أئمة أن الحسن كان يدخل بينه وبين عبادة حطان الرقاشي فلا أدري أدخله عبد الوهاب بينهما فترك من كتابي حين حولته وهو في الأصل أولا والأصل يوم كتبت هذا الكتاب غائب عني . أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من شرب الخمر فاجلدوه» أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن حماد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يجل دم امرئ مسلم إلا من إحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس» أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن الثقة عنده عن حدثه أو عن عبيد الله بن عبد الرحمن العدوي عن أبي سعيد الخدري أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن بُرِّ بضاعة يطرح فيها السكالب والحيف فقال النبي صلى الله عليه وسلم «إن الماء لا ينجسه شيء» أخبرنا ابن عيينة عن أبي الزناد عن موسى ابن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه» أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج بإسناد لا يحضرني ذكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا كان الماء قنطين لم يعمل نجسا» وفي هذا الحديث بقلال حجر قال ابن جريج وقد رأيت قلال حجر فالقطة تسع قربتين أو قربتين وشيئا . أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن جبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس» أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يتجرى أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها» أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقها فإذا استوت قارنها فإذا زالت فارقها فإذا دنت للغروب قارنها فإذا غربت فارقها» ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام عن الصبح فصلاها بعد ما طلعت الشمس ثم قال «من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول «أقم الصلاة لذكرى» أخبرنا سفيان عن عمرو يعني ابن دينار عن نافع بن جبير عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ففرس فقال «ألا رجل صالح يكلؤنا الليلة لانرقد عن الصلاة؟» فقال بلال أنا يارسول الله قال فاستند بلال إلى راحلته واستقبل الفجر فلم يفرعوا إلا بجر الشمس في وجوههم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يا بلال» فقال بلال يا رسول الله أخذ بنفسى الذي أخذ بنفسك قال فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى ركعتي الفجر ثم اقتادوا شيئا ثم صلى الفجر . أخبرنا سفيان عن أبي الزبير المكي عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئا فلا يمنن أحدًا طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار» أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه لا يخالفه وزاد عطاء «يا بني عبد المطلب أو يا بني هاشم أو يا بني عبد مناف» أخبرنا سفيان عن عبد الله بن أبي ليبد قال سمعت أبا سلمة قال قدم معاوية المدينة فيينا هو على

المنبر إذ قال «يا كثير بن الصلت اذهب إلى عائشة أم المؤمنين فسلها عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر» قال أبو سلمة فذهبت معه وبعث ابن عباس عبد الله بن الحارث بن نوفل معنا فقال اذهب فاصنع ما تقول أم المؤمنين قال فبجاءها فسلها فقالت له عائشة لاعلمي ولكن اذهب إلى أم سلمة فسلها قال فذهبت معه إلى أم سلمة رضي الله عنها فقالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بعد العصر فضلى عندي ركعتين لم أكن أراه يصلحهما فقلت يا رسول الله لقد صليت صلاة لم أكن أراك تصلحها فقال «إني كنت أصلي الركعتين بعد الظهر وإنه قدم على وفد بني تميم أو صدقة فشفعوني عنهما فهما هاتان الركعتان» أخبرنا سفيان عن ابن قيس عن محمد بن إبراهيم التيمي عن جده قيس قال رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصلي ركعتين بعد الصبح فقال «ما هاتان الركعتان يا قيس؟» فقلت إني لم أكن صليت ركعتي الفجر فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخبرنا مسلم ابن خالد عن بن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه أن يحيى بن حاطب حدثه قال توفي حاطب فأعتق من صلى من رقيقه وصام وكانت له أمة نوبة قد صلت وصامت وهي أعجمية لم تتفه فلم ترعه إلا بجهاها وكانت تبدا فذهب إلى عمر رضي الله عنه فحدثه فقال عمر لأنت الرجل لا يأتي بخير فأفرغه ذلك فأرسل إليها عمر فقال أحبات؟ فقالت نعم من مرعوش بدرهين فإذا هي تستهل بذلك لأنكتمه قال ومصادف عليا وعثمان وعبد الرحمن بن عوف فقال أشيروا علي قال وكان عثمان جالسا فاضطجع فقال علي وعبد الرحمن بن عوف قد وقع عليها الحد فقال أشر على يا عثمان فقال قد أشار عليك أخواك فقال أشر على أنت فقال أراها تستهل به كأنها لا تعلمه وليس الحد إلا على من علمه فقال صدقت والذي نفسي بيده ما الحد إلا على من علمه فجلدها عمر مائة وغربها عاما . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال «لست يأكله ولا يحرمه» أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن ابن عباس (قال الشافعي) رضي الله عنه : أشك أقال مالك عن ابن عباس عن خالد بن الوليد أو عن ابن عباس وخالد بن الوليد أنهما دخلا مع النبي صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة فأتى بضب محنود فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل فقالوا هو ضب يا رسول الله فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فقلت أحرام هو؟ قال : «لا واسكنه لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه» قال خالد فاجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر . أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله عز وجل» أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه قال لأبي بكر فيمن منع الصدقة أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله؟» فقال أبو بكر رضي الله عنه هذا من حقها يعني منهم الصدقة . أخبرنا الثقة عن محمد بن أبان عن عاقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث جيشا أمر عليهم أميرا وقال «فلذا لقيت العدو من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال شك علة» ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار

المهاجرين واخبرهم ان هم فعلوا ان لهم ما المهاجرين وان عليهم ما عليهم فإن اختاروا المقام في دارهم فأعلمهم انهم كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله كما يجرى على المسلمين وليس لهم في الشيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن لم يحببوك فادعهم إلى أن يعطوا الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم فإن أبوا فاستعن بالله تعالى وقاتلهم» أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع جعالة يقول لم يكن عمر بن الخطاب أخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن ابن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر . أخبرنا سفيان عن أبي سعد سعيد بن المرزبان عن نصر بن عاصم قال قال فروة بن نوفل الأشجعي على ما تؤخذ الجزية من الجوس وليسوا بأهل كتاب؟ فقال إليه المستورد فأخذ بلبية فقال ياعدو الله تطعن على أبي بكر وعمر وعلى أمير المؤمنين يعني عليا وقد أخذوا منهم الجزية فذهب به إلى القصر فخرج عليهم على رضى الله عنه فقال اتلوا فجلسوا في ظل القصر فقال على رضى الله عنه أنا أعلم الناس بالمجوس كان لهم علم يعلمونه وكتاب يدرسونه وإن ملككم مكر فوقع على ابنته أو أخته فاطلع عليه بعض أهل ملكته فلما صعدوا يقيمون عليه الحد فامتنع منهم فدعا أهل ملكته فقال تعلمون ديننا خيرا من دين آدم قد كان آدم يشكح بنيه من بناته فأنا على دين آدم ما يرغب بكم عن دينه؟ فتابعوه وقاتلوا الذين خالفوه حتى قتلوه فأصبحوا وقد أسرى على كتابهم فرفع من بين أظهرهم وذهب العلم الذي في صدورهم وهم أهل كتاب وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر منهم الجزية . أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس قال أقبلت راكبا على أنان وأنا يومئذ قد راهقت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس فررت بين يدي الصف ونزلات فأرسلت حماري يرتع ودخلت الصف فلم ينسكرك ذلك على أحد . أخبرنا بعض أهل العلم عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تمتعوا إمام الله مساجد الله عز وجل وإذا خرجن فليخرجن تغلات » أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تمتعوا إمام الله مساجد الله » أخبرنا مالك عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم » أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يقول « لا يخلون رجل بامرأة ولا يحل لامرأة أن تسافر إلا ومعها ذو محرم » فقال يارسول الله إني اكتنبت في غزوة كذا وكذا وإن امرأتى انطلقت حاجة فقال « انطلقى فاحجج بامرأتك » أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة أنه سمع عائشة رضى الله عنها تقول إن كان ليكون على الصوم من رمضان فما استطيت أن أصومه حتى يأتي شوبان . أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من جاء منكم الجملة فليغتسل » أخبرنا مالك وسفيان عن صفوان بن سليم عن عطاء ابن يسار عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم » أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها قالت كان الناس عامل أنفسهم فكانوا يروحون بهيئتهم فقبل لهم لو اغتسلتم . أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن عبد الله ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الأيام أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإفنها صهاتها » أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع ابن يزيد ابن جارية عن عمه عن خنساء بنت خزام أن أباه زوجها وهي تيب فسكرهت ذلك فأنت النبي صلى الله عليه وسلم

فرد نسكاحها . أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنت سبع وبني بي وأنا بنت تسع وكنت ألعب بالبنات وكُن جواراً يأتيَنني فإذا رأين رسول الله صلى الله عليه وسلم تغمعن منه وكان النبي صلى الله عليه وسلم يسر بهن إلى . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النجش . أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تاتجشوا » أخبرنا سفيان ومالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يبيع بعضكم على بيع بعض » أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يبيع بعضكم على بيع بعض » . أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يبيع الرجل على بيع أخيه » .

أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يبيع حاضر لباد » . أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تاتقوا السلع » أخبرنا سفيان أو مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن وعن عمه بن النعمان ابن بشير يحدثانه عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إني نخلت ابني هذا غلاماً كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أكل ولدك نخلت مثل هذا؟ » فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فارجمه » (قال أبو العباس) وكان هذا عند أصحابنا كلهم مالك فلذلك جملته بالشك . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يخل لواهب أن يرجع فيما وهب إلا الوالد من ولده » . أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت جاءتني بريرة فقالت إني كاتبته أهلى على تسع أواق في كل عام أوقية فأعطيني فقالت لها عائشة إن أحب أهلك أن أعدها لهم عدتها ويكون ولاؤك لي فعلت فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها فجاءت من عند أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت إني عرضت عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته عائشة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم « خذيما واشترطى لهم الولاء فإن الولاء لمن أعتق » ففعلت عائشة رضى الله عنها ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال « ما بعد فما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشروطه أوثق وإنما الولاء لمن أعتق » . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة مثله . أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم بن علي بن عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نضح بكبشين أملحين . أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن حميد عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا دخل العشر فأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره ولا من بشره شيئاً » أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير

ابن محرز عن سالم سبلان مولى النصريين قال خرجنا مع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة وكانت تخرج بأبي حنيفة إلى أبي بكر بوضوء فقالت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن أسبغ الوضوء فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «ويل للأعقاب من النار يوم القيامة» . أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سلمة عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت لعبد الرحمن أسبغ الوضوء يا عبد الرحمن فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «ويل للأعقاب من النار» . أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أسفروا بالصبح فإن ذلك أعظم لأجوركم» أو قال للأجر . أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت كن نساء من المؤمنات يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم وهن متلفعات بمروطهن ثم يرجعن إلى أهلهن ما يعرفهن أحد من الناس . أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه رضى الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ولا يرفع بين السجدين . أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب قال سمعت أبي يقول حدثني وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حذو منكبيه وإذا ركع وبعد ما يرفع رأسه قال وائل ثم أتيتهم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس . أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه قال سفيان ثم قدمت الكوفة فقلت يزيد فسمعت يحدث بها وزاد فيه ثم لا يعود فظننت أنهم لفتوه قال سفيان هكذا سمعت يزيد يحدثه ثم سمعته بعد يحدث هكذا وبزيد فيه ثم لا يعود (قال الشافعي) رضى الله عنه وذهب سفيان إلى أن يغسل يزيد في هذا الحديث ويقول كأنه لقن هذا الحرف الآخر فاتفقه ولم يكن سفيان يرى يزيد بالحفظ كذلك . أخبرنا سفيان بن عيينة عن حميد بن هلال بن يساف قال أخذ يدي زياد بن أبي الجعد فوقف بي على شيخ بالرقعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال له وابصة بن معبد فقال أخبرني هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعبد الصلاة . أخبرنا مالك عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن جدته مليكة دعت النبي صلى الله عليه وسلم إلى طعام صنعت له فأكل منه ثم قال « قوموا فلاصلى اسمكم » قال أنس فقمعت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فضضعت بهاء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصفت أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلى لنا ركعتين ثم انصرف . أخبرنا سفيان عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع عمه أنس بن مالك يقول صليت أنا وبقيت لنا في بيتنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأم سلمة خلفنا . أخبرنا مالك عن يزيد بن رومان عن صالح ابن خوات عن علي بن أبي طالب رضى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبث قائما وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا فصغوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه ثم ثبث جالسا وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم . قال الأصم : وأخبرنا من سمع عبد الله ابن عمر بن حفص يذكر عن أخيه عبيد الله عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن جبير عن خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه لا يخالفه . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس رضى الله عنهما قال خضفت الشمس فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعكز ابن عباس أن صلاته ركعتان في كل

ركعة ركعتين ثم خطبهم فقال « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله عز وجل لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله » . أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ح أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت خسفت الشمس ف صلى النبي صلى الله عليه وسلم فحككت أنه صلى ركعتين في كل ركعة ركعتين أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن كثير بن عباس بن عبد المطلب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين . أخبرنا سفيان عن إسماعيل ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري قال انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الناس انكسفت الشمس لموت إبراهيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله وإلى الصلاة » . أخبرنا سفيان عن سليمان الأحول يقول سمعت طاوسا يقول خسفت الشمس فصلى بنا ابن عباس في صفة زمزم ست ركعات ثم أربع سجعات . أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصاري عن أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب وأنا أسمع يارسول الله إني أصبح جنبا وأنا أريد الصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « وأنا أصبح جنبا وأنا أريد الصوم فأغتسل وأصوم ذلك اليوم » . أخبرنا مالك عن سمى مولى أبي بكر أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول كنت أنا وأبي عند مروان ابن الحنك وهو أمير المدينة فذكر له أن أبا هريرة يقول من أصبح جنبا أفطر ذلك اليوم فقال مروان أفسمت عليك يا عبد الرحمن انتذهبن إلى أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة فلتسألنهما عن ذلك فقال أبو بكر فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة رضي الله عنها فسلم عليها فسلم عبد الرحمن فقال يا أم المؤمنين إنا كنا عند مروان فذكر له أن أبا هريرة قال من أصبح جنبا أفطر ذلك اليوم فقالت عائشة ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن أنزعب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله ؟ قال عبد الرحمن لا والله فقالت عائشة فأشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان ليصبح جنبا من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة رضي الله عنها فسألناها عن ذلك فقالت مثل ما قالت عائشة فخرجنا حتى جئنا مروان فقال له عبد الرحمن ما قلنا فأخبره فقال مروان أفسمت عليك يا أبا محمد لتركن دابتي بالباب فلتأتين أبا هريرة فلتخبرنه بذلك فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة فتحدثت معه عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرني به . أخبرنا سفيان ثنا سمى مولى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يدركه الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه . أخبرنا عبد الوهاب عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم زمان الفصح فرأى رجلا يحتجم لثان عشرة ليلة خلت من رمضان فقال وهو آخذ بيدي « أفطر الحاجم والمحجوم » . أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم محرما صائما . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن شهاب قال أخبرني يزيد بن الأصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكب وهو حلال قال عمرو فقلت لابن شهاب أتجعل يزيد بن الأصم إلى ابن عباس ؟ . أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الحرم لا ينكح ولا ينكح » . أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب أحد بني عبد الدار عن أبان بن عثمان عن عثمان رضي الله عنه

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا ينجح المحرم ولا ينجح ولا يخطب» أخبرنا مالك عن ربيعة بن عبد الرحمن عن سليمان ابن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولاة ورجلا من الأنصار فزوجاه ميمونة والنبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة. أخبرنا سعيد بن مسعدة عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن المسيب قال وهل فلان مانكح رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة إلا وهو حلال . أخبرنا سفيان أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إنما الربا في النسبة» . أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب بن أبي تميمة عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا تتبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعر بالشعر ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بعين يدا بيد واسكن بيعو الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعر والشعر بالبر والتمر بالملح والملح بالتمر يدا يد كيف شئتم» ونقص أحدهما التمر أو الملح وزاد أحدهما «من زاد أو ازداد فقد أربى» . أخبرنا مالك عن موسى بن أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما» . أخبرنا مالك عن أنس بن سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق إلا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تتبعوا غائبا منها بناجز» . أخبرنا مالك أنه بلغه عن جده مالك ابن أبي عامر عن عثمان رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تتبعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين» . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة» . أخبرنا أشعة عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أو مثل معناه لا يخالفه . أخبرنا سعيد بن سالم أخبرنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة» . أخبرنا الشافعى قال فإن سفيان أخبره عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الجار أحق بسقبه» . أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة أنها سمعت عائشة رضى الله عنها وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول إن الميت ليعذب بيبكاه الحى فقالت عائشة أما إنه لم يكذب ولكنه أخطأ أو نسى إنما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية وهى يبكي عليها أهلها فقال «إنهم ليسكنون عليها وإنها لتعذب في قبرها» . أخبرنا عبد الحميد بن عبد العزيز عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة قال توفيت ابنة عثمان بن عفان بمكة فجننا نشهدا وحضرها ابن عباس وابن عمر فقال لى الجالس بينهما جلست إلى أحدهما ثم جاء الآخر فجلس إلى فقال ابن عمر لعمر بن عثمان ألا تنهى عن البكاء ؟ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن الميت ليعذب بيبكاه أهله عليه» ، فقال ابن عباس قد كان عمر يقول بعض ذلك ثم حدث ابن عباس قال صدرت مع عمر بن الخطاب من مكة حتى إذا كنا بالبيداء إذا بركب تحت ظل شجرة قال اذهب فانظر من هؤلاء الركب فذهبت فإذا صهيب قال ادعه فرجعت إلى صهيب فقلت ارتحل فالحق بأمر المؤمنين فلما أصيب عمر صهيبا يبكي وهو يقول وا أخياه وصاحبه فقال عمر يصهيب أبنيكى على ؟ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن الميت ليعذب بيبكاه أهله عليه» قال فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة فقالت يرحم الله عمر لاولاه ما حدث

رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله يعذب المؤمن بيباء أهله عليه ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن الله يزيد الكافر عذابا بيباء أهله عليه » فقالت عائشة حبسكم القرآن « لا تزر وازرة وزر أخرى » وقال ابن عباس رضى الله عنهما عند ذلك « والله أضحك وأبكى » قال ابن أبي مليكة فوائه ما قال ابن عمر من شيء . أخبرنا سفيان عن الزهري عن عطاء بن يزيد اللثي عن أبي أيوب الأنصاري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن تستقبل القبلة بغائط أو بول ولكن شرعوا أو غزوا قال فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة فنحنرف ونستغفر الله تعالى . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه كان يقول إن ناسا يقولون إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس قال عبد الله بن عمر لقد ارتقيت على ظهر بيت أنا فرأيت رسول صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته . أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » .

أخبرنا سفيان عن أبي إسحق عن عبد الله بن شداد عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى في مرط بعضه على وبعضه عليه وأنا حائض . أخبرنا سفيان عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن عبد الله رضى الله عنه قال كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة قبل أن تأتي أرض الحبشة فيرد علينا وهو في الصلاة فلما رجعنا من أرض الحبشة أتيت له لأسلم عليه فوجدته يصلى فصلت عليه فلم يرد على فأخذني مقارب وما بعد فجعلت حتى إذا قضى صلاته أتيت له فقال « إن الله جل ثناؤه يحدث من أمره ما يشاء وإن مما أحدث الله أن لا تكلموا في الصلاة » . أخبرنا مالك عن أيوب السخيتاني عن محمد ابن سيرين عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين فقال ذو البدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أصدق ذو البدين ؟ » فقال الناس نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى اثنتين آخرين ثم سلم ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع . أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى بن أبي أحمد قال سمعت أبا هريرة رضى الله عنه يقول صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فسلم في ركعتين فقام ذو البدين فقال أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الناس فقال « أصدق ذو البدين ؟ » فقالوا نعم فأنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقى من الصلاة ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم . أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهباب عن عمران بن حصين قال عبد الوهاب سلم النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاث ركعات من العصر ثم قام فدخل الحجرة . فقام الخرباق (رجل بسيط الدين) فنادى يا رسول الله أقصرت الصلاة ؟ فخرج مضطربا يجر رداءه فقال فأخبر فضلى تلك الركعة التي كان ترك ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم

أخبرني بعض أهل العلم عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه قال لما انتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل أهل بئر معونة أقام خمس عشرة ليلة كلما رفع رأسه من الركعة الأخيرة من الصبح قال « مع الله لمن حمده ربنا لك الحمد اللهم افعل » فذكر دعاء طويلا ثم كبر فسجد . أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رفع رأسه من الركعة الثانية من الصبح قال « اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلمة ابن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بمكة اللهم اشد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسفي يوسف »

أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله وربما قال عن أبيه وربما لم يقله قال : قال عمر إذا ريمت الجمرة وذبحتم وحلقتم فقد حل لكم كل شيء حرم عليكم إلا النساء والطيب قال سالم وقالت عائشة أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم وحلّه بعد أن رمى الجمرة وقبل أن يزور البيت قال سالم رضى الله عنه وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع . أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن الصعب ابن جثامة أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمراء وحشياً وهو بالأبواء أو بؤدان فردّه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهه قال «إنا لم نردّه عليك إلا إنا حرم» . أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج وأخبرني مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله التيمي عن نافع مولى أبي قتادة عن أبي قتادة الأنصاري رضى الله عنه أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع أصحاب له محرمين وهو غير محرم فرأى حمراء وحشياً فاستوى على فرسه فسأل أصحابه أن يناولوه سوطه فأبوا فسلّمهم رمحه فأبوا فأخذ رمحه فشد على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بعضهم فلما أدركوا النبي صلى الله عليه وسلم سألوه عن ذلك فقال «إنما هي طعمة أطعمكموها الله تعالى» . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة في الحمار الوحشى مثل حديث أبي النضر إلا أن في حديث زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «هل معكم من لحمه شيء؟» أخبرنا إبراهيم ابن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنطب عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لحم الصيد لكم في الإحرام حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم» . أخبرنا من سمع سليمان بن بلال يحدث عن عمرو بن أبي عمرو بهذا الإسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن رجل من بني سلمة عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا (قال الشافعي) رضى الله عنه وابن أبي عجيح أحفظ من الدراوردي وسليمان مع ابن أبي عجيح . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه» أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . وقد زاد بعض المحدثين «حتى يتركوا يأذن» أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن فاطمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها في عدتها من طلاق زوجها «فإذا حلت فأذني» قالت فلما حلت أخبرته أن معاوية وأبا جهم خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أما معاوية فضعوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه انكحى أسامة» قالت فكبرته فقال «انكحى أسامة» فنكحته فجعل الله فيه خيراً واغتبطت به . أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فاقدروا له» وكان عبد الله يصوم قبل الهلال يوم قبل لإبراهيم بن سعد بتقديمه؟ قال نعم . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال عجت بمن يتقدم الشهر وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه» أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا تقدموا الشهر يوم ولا يومين إلا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم

فعدوا ثلاثين » . أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تقدموا بين يدي رمضان يوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صوما فليصمه » . أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن ابن المسيب أوابي سلمة عن أبي هريرة (الشك من سفيان) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الولد للفراش ولأمهر الحجر » أخبرنا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن عبد بن زمة وسعداً اختصا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن أمة زمة ذكره فقال سعديا رسول الله أوصاني أخى إذا قدمت مكة أن أنظر إلى ابن أمة زمة فاقبضه فإنه ابني فقال عبد ابن زمة أخى وابن أمة أبي ولد على فراش أبي فرأى شها بينا بعتبة فقال « هو لك يا عبد ابن زمة الولد للفراش واحتجبي منه يا سودة » أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين التلاعنين والحق الولد بالمرأة . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه قال أرسل عمر ابن الخطاب رضي الله عنه إلى شيخ من بني زهرة كان يسكن دارنا فذهبت معه إلى عمر فسأله عن ولاد من ولاد الجاهلية فقال أما الفرائش فلفلان وأما النطفة فلفلان فقال عمر يعني ابن الخطاب رضي الله عنه صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالفراش . أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سهل بن سعد وذكر حديث التلاعنين فقال قال النبي صلى الله عليه وسلم « أبصروها فإن جاءت به أسحم أدعج العينين عظيم الألتين فلا أراه إلا قد صدق وإن جاءت به أحمر كأنه وجرة فلا أراه إلا كاذباً » فجاءت به على النمت المكروه . أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن جاءت به أمغر سبطا فهو لزوجها وإن جاءت به أدبعج جدما فهو للذي يتهمه » فجاءت به أدبعج . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى « أن الخراج بالظمان » أخبرنا مسلم بن خالد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الخراج بالظمان » أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تصروا الإبل والتمن فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر » . أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله إلا أنه قال « ردها وصاعا من تمر لأمراء » أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه » أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه » أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو « الطعام أن يباع حتى يستوفي » وقال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء إلا مثله . أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجیح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في التمر السنة والستين والثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من سلف فليسلف في كبل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم أو إلى أجل معلوم » أخبرنا الثقة عن أيوب عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ماليس عندي . أخبرنا مسلم عن ابن أبي حسين عن عطاء وطاوس حسبه قال ومجاهد والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الفتح « ولا يقتل مؤمن بكافر » أخبرنا سفيان

عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت عليا هل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فاتني الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطى الله عبداً فهدى في كتابه وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة ؟ قال العقل وفكك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر وفي موضع آخر ولا يقتل مؤمن بكافر . أخبرنا سفيان عن الزهري عن حرام بن سعد بن محبصة أن محبصة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام فنهاه عنه فلم يزل يكلمه حتى قال « أطمعه رقيقك واعلفه ناضجك » . أخبرنا مالك عن الزهري عن حرام بن سعد بن محبصة عن أبيه أنه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في إجارة الحجام فنهاه عنه فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى قال « اعلفه ناضجك ورقيقك » . أخبرنا مالك عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال : حجج أبو طيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر له بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجه . أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن حميد عن أنس رضي الله عنه أنه قيل له احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال « نعم حججه أبو طيبة » فأعطاه صاعين وأمر مواليه أن يخففوا عنه من ضربته وقال « إن أمثل ما تداوونهم به الحجامة والقسط البحري لصبيانكم من العذرة ولا تعذبوهم بالعنز » . أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس . وأخبرنا سفيان أخبرني إبراهيم بن ميسرة عن طاوس قال احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال للحجام « اشكوه » . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « البينة على المدعى وأحسبه قال ولا أنيقته أنه قال » واليمين على المدعى عليه » . أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حثمة أن عبد الله بن سهل ومحبصة بن مسعود خرجا إلى خير فنفرا لحاجتهما فقتل عبد الله بن سهل فأنطلق هو وعبد الرحمن أخو المقتول وحويصة بن مسعود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له قتل عبد الله ابن سهل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تحلفون خمسين يمينا وتستحقون دم قاتلكم أو صاحبكم » فقالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فبئسكم يهود بخمسين يمينا » قالوا يا رسول الله كيف نقبل إيمان قوم كفار ؟ فزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم عقله من عنده قال بشير بن يسار قال سهل لقد ركضتني فريضة من تلك الفرائض في مربرد لنا .

ومن كتاب الطلاق

أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن الصهباء قال لابن عباس إنما كانت الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تجعل واحدة وأبي بكر وثلاث من إمارة عمر ؟ فقال ابن عباس نعم . أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن مجاهد قال : قال رجل لابن عباس طلقت امرأتى مائة قال تأخذ ثلاثاً وتدع سبعا وتسعين . أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال كان الرجل إذا طلق امرأته ثم ارتجعها قبل أن تنقضى عدتها كان ذلك له وإن طلقها ألف مرة فعاد رجل إلى امرأة له فطلقها ثم أمهلها حتى إذا شارفت انقضاء عدتها ارتجعها ثم طاقها وقال والله لا أؤوبك إلى ولا تحلين أبداً فأنزل الله تعالى « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » فاستقبل الناس الطلاق جديداً من يومئذ من كان منهم طلق أو لم يطلق . أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنه سمعها تقول جاءت امرأة رفاعة يعني القرظي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إنى كنت عند رفاعة فطلقني فبت طلاقاً فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وإنعاماً معه مثل هدية

الثوب فبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال « تريدن أن ترجعي إلى رفاعه ؟ لا : حتى يذوق عذابي وتذوق عذابيته » وأبو بكر عند النبي صلى الله عليه وسلم وخالد بن سعيد بن العاص بالباب ينتظر أن يؤذنه صادى « يا أبا بكر ألا تسمع ما يجهر به هذم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ » . أخبرنا عبد الحميد بن عبد العزيز عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الله بن إيمرئيل يسأل بن عمر وأبو الزبير يسمع كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا ؟ فقال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مرة فليراجعها » فردها على « ولم يرها شيئا فقال « إذا طهرت فليطلق أو ليمسك » أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مرة فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تظهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء » أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه هل حسبت تطليقة ابن عمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم .

ومن كتاب العتق

أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد فوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق منه ما عتق » أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إنما عبد كان بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فإن كان موسرا فإنه يقوم عليه بأعلى القيمة أوقية عدل ليست بركس ولا شطط ثم يفرم لهذا حصته » . أخبرنا عبد الحميد بن ابن جريج أخبرني قيس بن سعد أنه سمع مكحول يقول سمعت ابن المسيب يقول أعتقت امرأة أو رجل ستة أعبد لها ولم يكن لها مال غيره فأنتي النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فأقرع بينهم فأعتق ثلثهم (قال الشيخان) رضي الله عنه : كان ذلك في مرض العتق الذي مات فيه . أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلا من الأنصار أوصى عند موته فأعتق ستة مملوك وليس له مال غيرهم أو قال أعتق عند موته ستة مملوك له وليس له شيء غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولاً شديداً ثم دعاهم فجزاهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة . أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « العجاء جرحها جبار » أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن حرام بن سعد بن بحصة أن ناقه للبراء بن عازب رضي الله عنه دخلت حائطا لتقوم فأفسدت فيه فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الأموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها . أخبرنا أيوب بن سويد حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن حرام بن بحصة عن البراء بن عازب أن ناقه للبراء بن عازب دخلت حائط رجل من الأنصار فأفسدت فيه فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الحوائط حفظها بالنهار وعلى أهل المشاة ما أفسدت ماشيتهم بالليل . أخبرنا عبد العزيز الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة تسع سنين لم يحجج ثم أذن في الناس بالحج فدارك الناس بالمدينة ليخرجوا معه فخرج فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وانطلقا لا يعرف إلا الحج وله خرجنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا ينزل

عليه القرآن وهو يعرف تأويله وإعما يفعله ما أمر به فقدنا مكة فلما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت وبالصفا والمروة قال «من لم يكن معه هدى فليجعلها عمرة فلو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة». أخبرنا سفيان عن ابن طاوس وإبراهيم بن ميسرة أنهما سمعا طاوسا يقول خرج النبي صلى الله عليه وسلم لا يسمى حجاً ولا عمرة ينتظر القضاء قال فنزل عليه القضاء وهو يطوف بين الصفا والمروة وأمر أصحابه أن من كان منهم أهل بالحج ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة فقال «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى ولما كنت لبنت رأسى وسقت هدى وليس لي محل إلا محل هدى» فقام إليه سراق بن مالك فقال يا رسول الله: اقض لنا قضاء قوم كأما ولدوا اليوم أعمرتنا هذه إمامنا هذا أم لا؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «بل لا بد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة» قال فدخل على من البين فسأله النبي صلى الله عليه وسلم يعني بما أهلت؟ فقال أحدهما ليك إهلال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الآخر ليك حجة كحجة النبي صلى الله عليه وسلم. أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج. أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج. أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة رضي الله عنها أنها قالت يا رسول الله ماشان الناس حلوا بعمرة ولم تحل أنت من عمرتك؟ قال «إني لبنت رأسى وفقدت هدي فلا أحل حتى أحر».

ومن كتاب جراح العمدة

أخبرنا الثقة عن حماد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد احسان أو قتل نفس بغير نفس». أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا تزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله». أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن عدي ابن الحيار عن المقداد رضي الله عنه أنه أخبره أنه قال يا رسول الله أرايت أن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعتها ثم لاذمتي بشجرة فقال أسلمت لله أفأقتله يا رسول الله بعد أن قاتلنا؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تقتله» فقلت يا رسول الله إنه قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها أفأقتله؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تقتله فإن قتلته فإنه بمنزلةك قبل أن تقتله وإنك بمنزلة قبل أن يقول كذبته التي قال». أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من قتل نفسه بشيء في الدنيا عذب به يوم القيامة». أخبرنا إبراهيم بن محمد بن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال وجد في قائم سيف النبي صلى الله عليه وسلم كتاب «إن أعدى الناس على الله سبحانه وتعالى القاتل غير قاتله والضارب غير ضاربه ومن تولى غير مواليه فقد كفر بما أنزل الله سبحانه على محمد صلى الله عليه وسلم». أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن إسحق قال قلت لأبي جعفر محمد بن علي ما كان في الصحيفة التي كانت في قراب سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال كان فيها «لعن الله القاتل غير قاتله والضارب غير ضاربه ومن تولى غير ولي نعمته فقد كفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم». أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى عن الحكم أو عن عيسى بن أبي ليلى عن ابن أبي ليلى قال قال رسول

رسول الله صلى الله عليه وسلم «من اعتبط مؤمنا يقتل فهو قود يده إلا أن يرضى ولى المقتول فمن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل». أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن سعيد بن بجر عن إباد بن لقيط عن أبي رمثة قال دخلت مع أبي على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى أبى الذى يظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعنى أعالج هذا الذى يظهر لك فأبى طيب قال «أنت رفیق» وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من هذا معك؟» قال أبى أسيد به قال «أما إنه لا يجئني عليك ولا تجني عليه». أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جعدان عن القاسم ابن ربيعة عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ألا أن فى قتل العمد الخطأ بالسوط أو العصا مائة من الإبل مغلظة منها أربعون خالعة فى بطونها أولادها». أخبرنا إسماعيل عن خالد الحذاء عن أنس بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يعنى مثله. أخبرنا معاذ بن موسى عن بكير ابن معروف عن مقاتل بن حيان قال مقاتل أخذت هذا التفسير عن نفر حفظ معاذ منهم مجاهد والحسن والضحاك ابن مزاحم فى قوله تبارك وتعالى «فمن عني له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف» الآية قال كان كتب على أهل التوراة من قتل نفسا بغير نفس أن يقاتل بها ولا يعنى عه ولا تقبل منه الدية وفرض على أهل الإنجيل أن يعنى عنه ولا يقتل ورخص لأمة محمد صلى الله عليه وسلم إن شاء قتل وإن شاء أخذ الدية وإن شاء عفا فذلك قوله «ذلك تخفيف من ربكم ورحمة» يقول الدية تخفيف من الله إذ جعل الدية فلا يقتل ثم قال «فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم» يقول من قتل بعد أخذ الدية فله عذاب أليم وقال فى قوله «ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون» يقول لكم فى القصاص حياة ينتهى بها بعضكم عن بعض مخافة أن يقتل. أخبرنا سفيان بن عيينة أنا عمرو بن دينار قال سمعت مجاهد يقول سمعت ابن عباس يقول كان فى بنى إسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدية فقال الله تبارك وتعالى لهذه الأمة «كتب عليكم القصاص فى القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عني له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة» مما كتب على من كان قبلكم «فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم» أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد القبرى عن أبي شريح السكهمى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن الله حرم مكة ولم يحرمها الناس فلا يحل لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما ولا يضد بها شجرة فإن ارتخص أحد فقال لرسول الله فإن الله أحلها لى ولم يحلها للناس وإنما أحلت لى ساعة من النهار ثم هى حرام كحرمها بالأمس ثم أنتم يا خزاعة قد قتلتم هذا القليل من هذيل وأنا والله عاقله فمن قتل بعده قتيلا فأهله بين خيرتين إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا أخذوا العقل». أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قتل نفرا خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة وقال عمر رضى الله عنه لو تمألا عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعا. أخبرنا مسلم عن ابن جريج أنه عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن يعلى بن أمية رضى الله عنه قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة قال وكان يعلى يقول وكانت تلك الغزوة أوثق عملى فى نفسى قال عطاء قال صفوان قال يعلى كان لى أجير فقاتل إنسانا فغض أحدهما الآخر فانتزع يعنى العضوض يده من فى العاض فذهبت إحدى نتيهه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر نتيهه قال عطاء وحسب أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم «أيدع يده فى فبك تقضمها كأنها فى ف» فجعل يقضمها. قال عطاء وقد أخبرنى صفوان أيهما غص؟ فسئله أخبرنى مسلم عن ابن جريج أن ابن أبى مليكة أخبره أن أباه أخبره أن إنسانا جاء إلى أبى بكر الصديق رضى الله عنه وعضه إنسان فانتزع يده منه فذهبت نتيهه فقال أبو بكر رضى الله عنه بعدت نتيهه. أخبرنا مالك

عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعدا قال يا رسول الله أرايت إن وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى آتى بأربعة شهداء؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «نعم». أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ومن قتل دون ماله فهو شهيد». أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لو أن امرأة أطلع عليك بغير إذن فخذته بمصاة ففقت عينه ما كان عليك جناح». أخبرنا سفيان ثنا الزهري قال سمعت سهيل بن سعد يقول أطلع رجل من جحر في حجرة النبي صلى الله عليه وسلم ومع النبي صلى الله عليه وسلم مدرى يحك به رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم «لو أعلم أنك تنظر لطمنت به في عينك إنما جعل الاستئذان من أجل البصر». أخبرنا الثقفى عن حميد عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في بيته رأى رجلا أطلع عليه فأهوى له بمشقص في يده كأنه لو لم يتأخر لم يبال أن يطعنه. أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رجلا من بني مدلاج يقال له قتادة حذف ابنه بسيف فأصاب ساقه فزرى في جرحه فمات فقدم سرافة بن جعشم على عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فقال عمر رضى الله عنه اعدلى على قديد عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم عمر رضى الله عنه أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال ابن أخو المقتول قال ها أنا ذا قال خذها فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ليس لقاتل شيء». أخبرنا مروان عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال لجأ قوم إلى خنم فلما غشهم المسلمون استعصموا بالسجود فقتلوا بعضهم فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال «أعطوهم نصف العقل أصلاتهم» ثم قال عند ذلك «ألا إني برى من كل مسلم مع مشرك» قالوا يا رسول الله لم؟ قال «لأترءا نارنا». أخبرنا مطرف عن معمر عن الزهري عن عروة قال كان أبو حذيفة بن اليمان شيخا كبيرا فرفع في الآطام مع النساء يوم أحد فخرج يتعرض للشهادة فجاء من ناحية المشركين فابتدره المسلمون فتوشقوه بأسيافهم وحذيفة يقول أبى أبى فلا يسعونه من شغل الحرب حتى قتلوه فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين فقتل النبي صلى الله عليه وسلم فيه بدية. أخبرنا يحيى بن حسان ثنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة من بنى لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى النبي صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها لبنيتها وزوجها والعقل على عصبتها. أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن لى ملا وعيالا وإن لأبى ملا وعيالا وإنه يريد أن يأخذ مالى فيطعمه عياله فقال النبي صلى الله عليه وسلم «أنت ومالك لأبيك». أخبرنا سفيان بن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت عليا رضى الله عنه هل عندكم من النبي صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن؟ فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يؤتى الله عبدا فمما في القرآن وما الصبيحة قلت وما في الصبيحة؟ قال العقل وفكك الأسير ولا يقتل مؤمن بكافر. أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذى كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم «وفى كل أصبع مائة هنالك عشر من الإبل». أخبرنا إسماعيل بن علية بإسناده عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «في الأسابيع عشر عشر». أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن في الكتاب الذى كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم «وفى الموضحة خمس». أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب

أن عمر بن الخطاب كان يقول الدية لأمهاته ولا تترك المرأة من دية زوجها شيئا حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دينه فرجع إليه عمر رضي الله عنه أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى الضحاك بن سفيان «أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دينه» قال ابن شهاب وكان أشيم قتل خطأ . أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة رضي الله عنها تلبى وأخا لي يتبعين في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال ابتغوا في أموال اليتامى لا تستهلكها الزكاة . أخبرنا سفيان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يركي مال اليتيم . أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى وعيسى بن سعيد وعبد الكريم ابن أبي الخرق كلهم يخبرون عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة تركي أموالنا وأنه ليتجر بها في البحرين . أخبرنا مالك بن أسد وسفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته . أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن عليا رضوان الله عليه قال الولاء بمنزلة الحلف أفره حيث جملته الله . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة أنها أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها نبيكم على أن ولادها لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «لا يملك ذلك فأما الولاء لمن أعتق» . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنحوه لم يقل عن عائشة وذلك مرسل . أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت جاءني بريرة فقالت إني كاتبته أهلي نلى تسع أواق في كل عام أوقية فأعطيني فقالت لها عائشة إن أحب أهلك أن أعدها لهم ويكون ولاؤك لي ففعلت بريرة إلى أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم وجالس فقالت إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «خذنها واشترط لي الولاء فأما الولاء لمن أعتق» ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فعمد الله ثم قال «أما بعد فما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله تعالى فيوه باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وأما الولاء لمن أعتق» . أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه أنه أخبره أن العاص بن هشام هلك وترك بين له ثلاثة أبنان لأُم ورجل لعله فملك أحد الذين لأُم وترك مالا وموالي فورثه أخوه الذي لأُمه وأبيه ماله وولاء مواليه ثم هلك الذي ورث المال وولاء الموالى وترك ابنه وأخاه لأبيه فقال ابنه قد أحرزت ما كان أبي أحرز من المال وولاء الموالى وقال أخوه ليس كذلك إنما أحرزت المال فأما ولاد الموالى . فلا أرايت لو هلك أخى اليوم ألمت أرثه أنا ؟ فاختصما إلى عثمان رضي الله عنه ففضى لأخيه بولاء الموالى . أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن أن طارق بن المرفع أعتق أهل بيت سوايت فأتاني بميراثهم فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه أعطوه ورثة طارق فأبوا أن يأخذوه فقال عمر فاجعلوه في مثلهم من الناس

ومن كتاب المكاتب

أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال في المكاتب هو عبد مابق عليه درهم . أخبرنا عبد الله بن الحارث عن ابن جريج عن اسمعيل بن أمية أن نافعا أخبره أن عبد الله بن عمر كاتب غلاما له على ثلاثين

ألفا ثم جاء فقال إني عجزت فقال إذا أمحو كتابك فقال قد عجزت فأمحها أنت قال نافع فأشربت إليه أمحها وهو وهو يطعم أن يعتقه فحاشا أريد له ابنان أو ابن قال ابن عمر أغزل جاريقي قال فأعتق ابن عمر ابنه بعده

ومن كتاب الجزية

أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن يزيد بن هرمز أن نجدة كتب إلى ابن عباس هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم ؟ فقال قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء، فيداوين الجرحى ولم يكن يضرب لهن بسهم ولكن يخذلن من الغنمية : أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية « إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين » فكتب عليهم أن لا يفر العشرون من المائتين فأقول الله تعالى « الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن يكن مائة صابرة يغلبوا مائتين » فخفف عنهم وكتب عليهم أن لا يفر مائة من مائتين . أخبرنا ابن عيينة عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فلقوا العدو فحاص الناس حصية فأقننا المدينة ففتننا بأبها وقتلنا يارسول الله نحن الفرارون قال « بل أنتم العكارون وأنا فتنكم » . أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده والذي نفسي بيده لتنفقن كوزهما في سبيل الله » أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي عن سلمة أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » . أخبرنا سفيان عن عبد الملك بن نوفل بن مساحق عن ابن عاصم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية قال « إن رأيتم مسجداً أو معتمراً مؤذناً فلا تقتلن أحداً » . أخبرنا سفيان عن ابن شهاب أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال لأبي بكر أليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » ؟ قال أبو بكر رضي الله عنه هذا من حقها لو متعوني عقلاً ما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاتلهم عليه . أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة أن عمر قال لأبي بكر هذا القول أو معناه . أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن محمد بن أبان عن علفمة ابن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث جيشاً أو عرابهم أميراً وذكر الحديث . أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر المحجوس فقال ما أدرى كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أشهد اسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « سنوهم سنة أهل الكتاب » . أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن « أن على كل إنسان منكم ديناراً كل سنة أو قيمته من المداخر » في أهل الذمة منهم . أخبرني مطرف بن مازن وهشام بن يوسف بإسناد لا أحفظ غير أنه حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض على أهل الذمة من أهل اليمن ديناراً كل سنة فقلت اطرف بن مازن فإنه يقال وعلى النساء أيضاً فقال ليس أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من النساء ثابتاً عندنا . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم

صرب على نصراني بمكة يقال له وهب دينار كل سنة وأن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على صاري أيلة ثمانية
دينار كل سنة وأن يضيفوا من مريمهم من المسلمين ثلاثا ولا يشوا مسلما . أخبرنا إبراهيم أنا إسحق بن عبد الله
أنهم كانوا يومئذ ثلثمائة فضرب عليهم النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ ثلثمائة دينار كل سنة . أخبرنا إبراهيم بن محمد
عن عبد الله بن دينار عن سعد الجاردي أو عبد الله بن سعيد مولى عمر بن الخطاب أن عمر رضى الله عنه قال :
ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحل لنا ذبائهم وما أنا بتاركهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم . أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط من الحطبة والزيت نصف العشر
يريد بذلك أن يكثر الحل إلى المدينة ويأخذ من القبطية العشر . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد
أنه قال : كنت عاملا مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فكان يأخذ
من النبط العشر .

ومن كتاب اختلاف مالك والشافعي رضى الله عنهما

أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا اشتد الحر
فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم » أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن عبد الله بن يحيى
قال : صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس وقام الناس معه فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه
كبر فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم . أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها
قالت : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في يبق وهو شاك ف صلى جالسا وصلى خلفه قوم قياما فأشار إليهم أن
اجلسوا فلما انصرف قال « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا صلى جالسا فصلوا
جلوسا » أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبا بكر
وهو قائم صلى بالناس فاستأخر أبو بكر فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن كما أنت » فجلس رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي بسلامة النبي صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بسلامة
أبي بكر . أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها
بمثل معناه لا يخالفه وأوضح منه وقال صلى أبو بكر إلى جنبه قائما . أخبرنا الثقة عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة
عن عبيدة بن عمير قال : أخبرني الثقة كأنه يعنى عائشة رضى الله عنها ثم ذكر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم
وأبو بكر إلى جانبه بمثل معنى حديث هشام بن عروة عن أبيه أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك وكان
لا يفعل ذلك في السجود قال أبو العباس كتبنا حديث سفيان عن الزهري بمثل قبل هذا . أخبرنا مالك عن نافع
عن ابن عمر أنه كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك .
أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة أنهما أخبراه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال « إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه »
قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « آمين » أخبرنا سالم بن خالد عن ابن جريج عن
عطاء قال كنت أصنع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون « آمين » ومن خلفهم « آمين » حتى إن المسجد لأجدة

أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضى الله عنه قرأ « إذا السماء انشقت » فسجد فيها فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ « والنجم إذا هوى » فسجد فيها ثم قام فقرأ بسورة أخرى . أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى » أخبرنا مالك عن نافع أن عمر سجد في سورة الحج سجدتين . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها واحدة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر بركعة . أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يقرأ إلا في الآخرة منهن . أخبرنا إبراهيم بن محمد وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في أثر سورة الجمعة « إذا جاءك المنافقون » أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يسلّم بين الركعة والركعتين من الوتر حتى يؤمر ببعض حاجته . أخبرنا مالك عن ضمرة بن سعيد المازنى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن الضحاك بن قيس سأل النعمان بن بشير ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ به في يوم الجمعة على أثر سورة الجمعة فقال كان يقرأ به « هل أتاك حديث الغاشية » أخبرنا مالك عن ضمرة ابن سعيد المازنى عن عبيد الله بن عبد الله أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد اللبثي ماذا كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأضحية والفرط فقال كان يقرأ به « ق - والقرآن المجيد » واقتربت الساعة » أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر والمغرب والعشاء جمعا من غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك في مطر . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني الدليل يقال له بسر بن محجن عن أبيه محجن أنه كان في مجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذن بالصلاة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ومحجن في مجلسه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « مامتعك أن تصلى مع الناس ألسنت برجل مسلم ؟ » قال بلى يا رسول الله ولكن كنت قد صليت في أهلي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت » أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقول « من صلى المغرب أو الصبح ثم أدركهما مع الإمام فلا يعدلهما » أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير ابن مطعم عن أبيه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ « بالطور » في المغرب . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن أم الفضل بنت الحارث سمعته يقرأ « والمرسلات عرفا » فقالت يا بنى لقد ذكرتني بقرائك هذه السورة إنها لآخر ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب أخبرنا مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك أن عبادة بن نسي أخبره أنه سمع قيس بن الحارث يقول أخبرني أبو عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة أبي بكر الصديق فصلى وراء أبي بكر الصديق المغرب فقرأ في الركعتين الأوليين بأم القرآن وسورة من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فذنبت منه حتى أن نياي لتتكاد أن تمس نيايه فسمعته قرأ « بأم القمران » وهذه الآية « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب » أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا صلى وحده يقرأ في الأربع في كل ركعة « بأم القرآن » وسورة

من القرآن قال وكان يقرأ أحيانا بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة في صلاة الغريضة . أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه صلى الصبح فقرأ فيها بسورة « البقرة » في الركعتين كنهما . أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول : صلينا وراء عمر بن الخطاب رضى الله عنه الصبح فقرأ فيها بسورة « يوسف » وسورة « الحج » فقرأ قراءة بطيئة فقات والله لقد كان إذا يقوم حين يطأ الحجر قال أجل . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد وربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الفرانصة بن عمير الحنفي قال ما أخذت سورة يوسف إلا من قراءة عثمان بن عفان رضى الله عنه بإها في الصبح من كثرة ما كان يرددها . أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت نهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « لتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلقت ذلك فلتغتسل ثم لتستغفر بثوب ثم لتصل » أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه قال نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس النجاشي اليوم الذي مات فيه . وخرج بهم إلى الصلى وصف بهم وكبر أربع تكبيرات . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قبر مسكنة توفيت من الليل أخبرنا مالك أو غيره عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلا جعل على نفسه أن لا يبلغ أحدا من ولده الحلب فيحلب ويشرب ويسقيه لإحبيب وحجج به معه فبلغ رجلا من ولده الذي قال الشيخ وقد كبر الشيخ فبأه إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر فقال إن أبي قد كبر ولا يستطيع أن يحجج فأفحج عنه فقال ؟ رسول الله صلى الله عليه وسلم « نعم » أخبرنا الشافعي قال : وذكر مالك أو غيره عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أمي عجوز كبيرة لا تستطيع أن تركها على البعير وإن ربطتها خفت أن تموت فأفحج عنها ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « نعم » . أخبرنا سفیان عن عمرو عن عطاء وطاوس أحدهما أو كلاهما عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم . أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا يحتجم المحرم إلا أن يضطر إليه مما لا بد له منه قال مالك رضى الله عنه مثل ذلك . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلن جناح الغراب والحداة والمقرب والغارة والكتاب العقور » أخبرنا مالك عن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه قال : وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه فجاءه رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فخلعت قبل أن أدبج قال « ادبج ولا حرج » فجاءه رجل آخر فقال يا رسول الله لم أشعر فنحرت قبل أن أرمى قال « ارم ولا حرج » قال فما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قدم ولا أخر إلا قال « افعل ولا حرج » أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه قال نحر نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة . أخبرنا سفیان عن عمرو عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : كنا يوم الحديبية ألفا وأربعمائة وقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم « أنتم اليوم خير أهل الأرض » قال جابر لو كنت أجبر لأرتبكم موضع الشجرة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحرث بن نوفل أنه سمع سعد ابن أبي وقاص والضحاك بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما يتذاكران التمتع بالعمرة إلى الحج فقال

الضحاك لا يمنع ذلك إلا من جهل أمر الله فقال سعد بثبما قلت يا ابن أخي فقال الضحاك فإن عمر قد نهى عن ذلك فقال سعد قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فثنا من أهل بئج ومنا من أهل بعرة ومنا من جمع الحج والعمرة وكنت بمن أهل بعرة . أخبرنا مالك عن صدقة بن يسار عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : لأن أعتز قبل الحج وأهذى أحب إلى من أن أعتز بعد الحج في ذى الحجة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إنما رجل أعمر عمرى له ولعقبه فإنها للذى يعطاها لا ترجع إلى الذى أعطاها لأنه أعطى عطاء . وثمت فيه الموارث » أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وحيد الأعرج عن حبيب بن أبى ثابت قال : كنت عند ابن عمر فجاءه رجل من أهل البادية فقال إني وهبت لابى ناقة حياته وأنها تلأجت إلا فقال ابن عمر هي له حياته وبوته فقال إني تصدقت عليه بها فقال ذلك أجد لك منها أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبى نجيع عن حبيب بن أبى ثابت مثله إلا أنه قال ضنت واضطربت . أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سليمان بن يسار أن طارقا قضى بالمدينة بالعمرى عن قول جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم . أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن طار عن حجر المدري عن زيد بن ثابت رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل العمرى للوارث . أخبرنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تعمرُوا ولا ترقبُوا فمن أعمر شيئا أو أرقبه فهو سبيل الميراث » . أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن صفوان بن أمية هرب من الإسلام ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وشهد حنيناً والطائف مشركاً وأمر أنه مسلمة واستقر على النكاح قال ابن شهاب وكان بين إسلامه وأمر أنه صفوان نحو من شهر . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر رضى الله عنه قال « لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض » أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار » (قال الشيخان) رضى الله عنه : وابن عمر الذى سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ابتاع الشيء بعجه أن يجب له فارق صاحبه فمضى قليلاً ثم رجع . أخبرنا بذلك سفيان عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما . أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اللامسة والمنازة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي مسعود الأنصارى رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن ثمن السكاب وبهر البغى وحلوان السكاهن » قال مالك رضى الله عنه وإنما كره بيع السكاب الضواري وغير الضواري انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن السكاب . أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإدنها صامتها » أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إنما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثاً » أخبرنا مسلم عن ابن خنيم

عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال «لأنكح إلا بولي مرشد وشاهدى عدل» أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سهلة بنت سهيل أن ترضع سالما خمس رضعات فتجزم بهن . أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أنها قالت كان فيما أنزل الله في القرآن «عشر رضعات معلومات يحرمن» ثم نسخن بخمس معلومات فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن . أخبرنا مالك عن نافع أن سالم ابن عبد الله أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت به وهو يرضع إلى أختها أم كلثوم فأرضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضع غير ثلاث رضعات فلم أكن أدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تكن أبى عشر رضعات . أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أم المؤمنين رضى الله عنها أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد إلى أختها فاطمة بنت عمرة ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها وهو صغير يرضع ففعلت فكان يدخل عليها أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تحرم المصة ولا الصنان» أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إنما الولاء لمن أعتق» أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته . أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد الجهني أنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللفظة فقال اعرف عفاصها ووكاهها ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها وإلا فشاؤك بها» أخبرنا مالك عن أيوب بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن بدر أن أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام فوجد صرة فيها ثمانون دينارا فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فقال له عمر رضى الله عنه عرفها على أبواب المساجد واذكرها لمن يقدم من الشام سنة فإذا مضت السنة فشاؤك بها . أخبرنا مالك عن نافع أن رجلا وجد لقطعة فجاء إلى عبد الله بن عمر فقال إني وجدت لقطعة فمادرتى فقال له ابن عمر عرفها قال قد فعلت قال زد قال قد فعلت قال لا أتركك أن تأكلها ولو شئت لم تأخذها . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد وهو من ولد العيرة بن شعبة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجته في غزوة تبوك ثم توطأ ومسح على الخفين وصلى . أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه أن عبد الله بن عمر قدم السكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فرآه بمسح على الخفين فأنكر ذلك عليه عبد الله فقال له سعد سل أباك فساءله فقال له عمر رضى الله عنه إذا أدخلت رجليك في الخفين وهما طاهرتان فامسح عليهما قال ابن عمر وإن جاء أحدنا من الغائط فقلنا وإن جاء أحدكم من الغائط . أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر بال بالسوق ثم توطأ ومسح على خفيه ثم صلى . أخبرنا مالك عن سعيد ابن عبد الرحمن بن رقيش قال رأيت أنس بن مالك أتى قباء فبال وتوطأ ومسح على الخفين ثم صلى . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لليهود حين افتتح خيبر «أفركم ما أفركم الله على الثمر بيننا وبينكم» فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث ابن رواحة فيخرس بينه وبينهم ثم يقول إن شئتم فلكم وإن شئتم فلى . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن كثير بن أفلق عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة الأنصاري رضى الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما انتقيا كانت للمسلمين جولة فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين قال فاستدرت له حتى أتيته من ورائه فضرته على جبل عاتقه

ضربة فأقبل على فضمة وجدت منها ربح الموت ثم أدركني الموت فأرسلني فلبعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقلت له ما بال الناس؟ قال أمر الله ثم إن الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من قتل قتيلًا له عليه بينة فله سلبه» فمعت من يشهدلى؟ ثم جلست فقالها الثانية فمعت فقلت من يشهدلى؟ ثم جلست فقالها الثالثة فمعت فى الثالثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «مالك يا أبا قتادة» فاقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتيل عندى فأرضه منه فقال أبو بكر لاها الله إذا لايعمد إلى أسد من أسد الله تعالى بماتل عن الله يعطيك سابه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «صدق فأعطه إياه» قال أبو قتادة فأعطانيه فبعت الدرع فأبعت مخزنًا فى بنى سلمة فإنه لأول مال تأملت فى الإسلام قال مالك وضى الله عنه الخرف النخل . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال ما بال رجال يطأون ولأدهم ثم يعزلون لأننا نبني وليلة يترف سيدها أن قد ألم بها إلا ألحقت به ولدها فأعزلوا بعد أو تركوا . أخبرنا مالك عن نافع صفيه بنت أبي عبيد عن عمر رضى الله عنه فى إرسال الولائد يوطأن بمثل معنى حديث ابن شهاب عن سالم . أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من أحيا أرضًا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق» أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن عمر رضى الله عنه قال «من أحيا أرضًا ميتة فهي له . أخبرنا الشافعى أن مالكا أخبره عن عمرو بن يحيى المازنى عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا ضرر ولا ضرار» أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يمنع أحدكم جاره أن يخرق خشبه فى جداره» قال ثم يقول أبو هريرة مالى أراكم عنها معرضين والله لألذين بها بين أكتافكم . أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازنى عن أبيه أن الضحاك بن خليفة ساق خليجها له من العريض فأراد أن يمر به أرض ل محمد بن مسلمة فأتى محمد فبكاهم فيه الضحاك عمر بن الخطاب رضى الله عنه فدعا محمد بن مسلمة فأمره أن يخلى سبيله فقال محمد بن مسلمة لا فقال عمر لم تمنع أخاك ما ينفعه وهو لك نافع؟ تشرب به أولا وآخرا ولا يضرك؟ فقال محمد بن مسلمة لا فقال عمر رضى الله عنه والله لأمرن به ولو على بطك . أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقا لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فأنجزوها فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ثم قال عمر إني أراك تحميمهم والله لأغرمك غراما يشق عليهم ثم قال للزنى كم تمنى نافتك قال : أربائة درهم قال عمر أعطه ثمان مائة درهم . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سنيين أبى جميلة رجس من بنى سليم أنه وجد منبؤذا فى زمان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فجاء به إلى عمر بن الخطاب فقال ما حملك على أخذ هذه النسمة؟ قال وجدتها صائفة فأخذتها فقال له ع. يه يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح قال أكذلك؟ قال نعم قال عمر اذهب فهو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمرو بن الحضرمي جاء بغلام له إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال له اقطع يده هذا فإنه سرق فقال له عمر رضى الله عنه فماذا سرق؟ قال سرق امرأة لامرأى تنهبها ستون درهما فقال عمر رضى الله عنه أرسله فليس عليه قطع خادمك سرق متاعك . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى فى الضرر يجعل وفى التروية يجعل وفى الضلع يجعل . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب

رضي الله عنه فقالت إن ربيعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فحملت منه فخرج عمر رضي الله عنه فخره فزاع فقال هذه النعمة ولو كنت تقدمت فيه لرجت . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه أن عمر قال لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت فإن آخر النسك الطواف بالبيت « قال مالك » رضي الله عنه وذلك فيما نرى والله أعلم لقول الله عز وجل « ثم عرجا إلى البيت العتيق » فحل الشعائر وانقضوا إلى البيت العتيق . أخبرنا مالك أن أبا الزبير حدثه عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بمناق وفي اليربوع بمفخرة . أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال رأيت عثمان بن عفان بالعرج في يوم صائف وهو محرم وقد غطى وجهه بقطيفة أرجوان ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه كلوا قالوا لا تأكل أنت؟ قال إني لست كهيئتكم إنما صيد من أجلي . أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لغو اليمين قول الإنسان لا والله وبلى والله . أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة أن عائشة رضي الله عنها دبرت جارية لها فسحرتها فاعترفت بالسحر فأمرت بها عائشة رضي الله عنها أن تباع من الأعراب ممن يسهل ملكتها فبيعت . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم سمعت عبد الله بن عباس ورجل يسأله عن رجل سلف في سبائك فأراد أن يبيعها قبل أن يقبضها . قال ابن عباس تلك الورق بالورق وكره ذلك « قال مالك » وذلك فيما نرى لأنه أراد أن يبيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به ولو باعها من غير الذي اشتراها منه لم يكن يبيعه بأس . أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض قال ابن عباس رضي الله عنهما كل شيء إلا مثله . أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن سعيد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى بهم بالجابية فقرأ بسورة الحج فسجد فيها سجدتين . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سجد في سورة الحج سجدتين . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا رعب انصرف فتوضأ ثم رجع ولم يتكلم . أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أنه كان يقول من أصابه رعاف أو من وجد رعافا أو مذبا أو قيتا انصرف فتوضأ ثم رجع فبني أخبرنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه تيمم بماء النعم وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة . أخبرنا مالك عن نافع قال كنت مع ابن عمر رضي الله عنهما بمكة والجماء متفتحة فخشى ابن عمر الصبح فأوتر بواحدة ثم تكشف الغيم فرأى عليه ليلا شفق بواحدة . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي وراء الإمام يمي أربعاً فإذا صلى لنفسه صلى ركعتين وبهذا الإسناد عن ابن عمر أنه لم يكن يصلي مع الفريضة في السفر شيئاً قبلها ولا بعدها إلا من جوف الليل وبهذا الإسناد أن ابن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلاة وبهذا الإسناد أن ابن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في صلاة الخوف بشيء خالفتوه فيه . ومالك رحمه الله يقول لا أذكره إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن أبي ذئب يرويه عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يشك فيه . أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يتنام وهو قائم يصلي ولا يتوضأ . أخبرنا النعمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال من نام مضطجعا وجب عليه الوضوء ومن نام جالسا فلا وضوء عليه . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في السوق فتوضأ وغسل وجهه وتديه

ومسح برأسه ثم دخل المسجد فدعى لجزائه فمسح على خفيه ثم صلى وبهذا الإسناد عن ابن عمر أنه سمع الإمامة وهو بالبقيع فأمرع النبي إلى المسجد وبهذا الإسناد أن ابن عمر كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع من الركوع رفعهما كذلك وبهذا الإسناد عن ابن عمر أنه كان إذا سجد وضع كفيه على الذي يضع عليه وجهه قال واقتدرته في يوم شديد البرد يخرج يديه من تحت برنس له . أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبع فذكر منها كفيه وركبتيه . أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها قال تفطر وتطعم مكان كل يوم مسكينا مدا من حنطة وبهذا الإسناد أن ابن عمر كان يكره لبس المنطقة المشعرة وبه عن ابن عمر أنه كان يقول « ما استيسر من الهدى » بعير أو بقرة . وبه عن ابن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحية وشاربه . أخبرنا مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفة كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال كان يهل المهل منا فلا ينسکر عليه ويكبر المكبر منا فلا ينسکر عليه . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغدون منى إلى عرفة إذا طلعت الشمس وبه أن ابن عمر حج في الفتنة فأهل ثم نظر فقال ما أمرها إلا واحد أشهدكم أني قد أوجبت الحج مع العمرة . وبه أن ابن عمر كان يقول : إذا ملك الرجل امرأته فالقضاء ماقت إلا أن بناكرها الرجل فيقول لم أرد إلا تطايعا واحدة فيجاف على ذلك ويكون أملك بها ما كانت في عندها . أخبرنا مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد أنه أخبره أنه كان جالسا عند زيد بن ثابت فأناه محمد بن أبي عتيق وعيناه تدمعان فقال له زيد بن ثابت ما شأنك ؟ قال ملكت امرأتى أمرها ففارقته فقال له زيد ما حملك على ذلك ؟ فقال له القدر فقال له زيد ارتجعهما إن شئت فأبى ما واحدة وأنت أملك بها . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لكل مطابقة متعة إلا التي تطلق وقد فرض لها الصداق فلم تمس فحسبها ما فرض لها . وبه عن ابن عمر أنه قال في الحلية والبرية ثلاثا ثلاثا . وبه عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضحونة عليه بالبردة . أخبرنا مالك عن عروة بن أذينة قال : خرجت مع جدة لى عليها منى إلى بيت الله حتى إذا كانت ببعض الطريق عجزت فسألت عبد الله بن عمر فقال عبد الله ابن عمر مرها فلتركب ثم لشمس من حيث عجزت قال مالك وعليها هدى . وبه عن ابن عمر أنه قال « من حلف على يمين فوكدها فعليه عتق رقبة » وبه عن ابن عمر أنه كان يبعث بركاة الفطر إلى الذي يجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة . وبه عن ابن عمر أن عبدا له سرق وهو آبق فأبى سعيد بن العاص يقطعه فأمر به ابن عمر فقطعت يده . أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمة أن أمه زينب بنت أبي سلمة أرضعتها أسماء بنت أبي بكر امرأة الزبير بن العوام فقالت زينب بنت أبي سلمة فسكان الزبير يدخل على وأنا امتشط فأأخذ بقرن من قرون راسي فيقول أقبلي على فحدثني أراه أنه أبى وما ولد فهم إخواني ثم إن عبد الله بن الزبير قبل الحرة أرسل إلى فيخطب إلى أم كاثوم أباى على حمزة ابن الزبير وكان حمزة للكلبية فقلت لرسوله وهل تحل له ؟ إنما هي ابنة أخته فأرسل إلى عبد الله إنما أردت بهذا المنع لما قبلك ليس لك بأخ أنا وما ولدت أسماء فهم إخوانك وما كان من والد الزبير من غير أسماء فليسوا لك بإخوة فأرسلني فأسألي عن هذا فأرسلت فسألت وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون وأهات المؤمنين فقاتلوا لها إن الرضاة من قبل الرجل لا تحرم شيئا فأناكحها إياه فلم تول عنه حتى هلك . أخبرنا سفیان بن عيينة عن الزهري عن عروة

عن عائشة رضى الله عنها قالت : جاء عمى أفلح وذكر الحديث (قال الربيع) زعم الشافعى ما أحد أشد خلافا لأهل المدينة من مالك . أخبرنا عبد العزيز عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن سعيد ابن المسيب وابن سلمة وعن سليمان بن يسار وعن عطاء بن يسار أن الرضاة من قبل الرجال لا تحرم شيئا . أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار سمع سهل بن سعد الساعدى أن رجلا خطب إلى النبي صلى الله عليه وسلم امرأة قائمة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم في صداقها فقال « التمس ولو خائفا من حديد » . أخبرنا الثقة عن عبد الله بن الحرث إن لم أكن سمعته من عبد الله عن مالك بن أنس عن يزيد بن قسيط عن سعيد بن المسيب أن عمر وعثمان رضى الله عنهما قضيا في اللطاة بنصف ذية الموضحة أخبرنا مسام عن ابن جريج عن الثوري عن مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب عن عمر وعثمان رضى الله عنهما مثله أو مثل معناه (قال الشافعى) وأخبرني من سمع ابن نافع يذكر عن مالك بهذا الإسناد مثله (قال الشافعى) وقرأنا على مالك أنما لم نعلم أحدا من الأئمة في القديم ولا في الحديث قضى فيها دون الموضحة بشيء :

ومن كتاب الرسالة إلا ما كان معادا

أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله « ورفعنا لك ذكرك » لا أذكر إلا ذكرت أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله . أخبرنا ابن عيينة عن زياد بن علاقة سمعت جرير بن عبد الله يقول بايعت النبي صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم . أخبرنا ابن عيينة عن سهل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد اللبتي عن عيم الدارى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الدين النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة » . أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو مولى الطلب عن المطالب بن حنبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما تركت شيئا مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم الله عنه إلا وقد نهيتكم عنه وإن الروح الأمين قد نفث في روعي أنه لا تموت نفس حتى تستوفى رزقها فأجملوا في الطلب » . أخبرنا ابن عيينة عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله مع عبيد الله ابن أبي رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا ألفين أحدا متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه » قال سفيان وحدثني محمد ابن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل (قال الشافعى) رضى الله عنه الأريكة السرير . أخبرنا مالك عن عمه أبي سهيل ابن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول : جاء أعرابي من أهل نجد نازل الرأس يسمع دوى صوته ولا يفقه ما يقول حتى دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم « خمس صلوات في اليوم والليلة » قال هل على غيرها؟ قال « لا إلا أن تطوع » وذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم صيام رمضان فقال هل على غيره؟ قال « لا إلا أن تطوع » فأدبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أفلح إن صدق » . أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها وذكرت إحرامها مع النبي صلى الله عليه وسلم أنها حاضت فأمرها أن تقضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ولا تصلى حتى تطهر . أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال بينما الناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال إن النبي صلى الله عليه وسلم قد نزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها

وكانت وجوههم إلى الشام فاستندروا إلى السكبة . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة عشر شهراً نحو بيت المقدس ثم حولت القبلة قبل بدر بشهرين . أخبرنا ابن عيينة عن سليمان الأحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا وصية لوارث » أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة رفاعة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن رفاعة طلقني فبت طلاق وإن عبد الرحمن بن الزبير تزوجني وإنما معه مثل هدية التوب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنريدن أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك » أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من باع عبداً وله مال فإليه المبيع إلا أن يشترط المبتاع » أخبرنا ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني النضير كان يسلي على راحلته متوجهة قبل المشرق . أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه لا أدري أحمى بني أميار أو قال صلى في سفر . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر صلاة الخوف فقال إن كان خوفاً أشد من ذلك صلوا رجالاً وركباناً مستقبل القبلة وغير مستقبلها . أخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه ولم يشك أنه عن أبيه وأنه مرفوع . أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سعيد وإبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « وفي الركاز الخمس » أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الحاشي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع . أخبرنا مالك عن إسماعيل بن حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أكل كل ذي ناب من السباع حرام » أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن أبي عبيد مولى ابن أضر قال شهدت العيد مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه فسمعت يقول « لا يأكل أحد من لحم نسكه بعد ثلاث » أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يأكل أحدكم من نسكه بعد ثلاث . أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة قال سمعت أنس بن مالك يقول إنما لنذبح ماشاء الله من ضحايانا ثم نتزود فيها إلى البصرة . أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما لرسول الله افض بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو أقدم أجل بارسول الله فافض بيننا بكتاب الله والذن لي في أن أنسكه قال « تكلم » قال إن ابني كان عقيفاً على هذا فزني بامرأته فأخبرت أن علي ابني الرجم فأنفدت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام وإنما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله أما غنمك وجاريتك فرد إليك » وجلد ابنة مائة وغربة عاماً وأمر أنيساً الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر فإن اعترفت رجمها فاعترفت فرجمها . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنياً . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب على المنبر وهو يعلم الناس

النسب يقول قولوا التحيات لله الرأكيات الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله السلام عليك وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤوا وكان النبي صلى الله عليه وسلم أقرأنيها فسكنت أن أعجل عليهم أسئلته حتى أعصرف ثم ليته بردائه فجئت به النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأنيها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « هكذا أنزلت » ثم قال لي اقرأ فقرأت فقال « هكذا أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرأوا ما تيسر منه » أخبرنا مالك عن حميد بن قيس عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال : الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما هذا عهد نبينا صلى الله عليه وسلم إلينا وعهدنا إليكم . أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أخبرني الصعب بن جشامة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يسأل أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نساءهم وذرائعهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « هم منهم » وزاد عمرو بن دينار عن الزهري « هم من آبائهم » أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمه رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث إلى ابن أبي الحقيق نبى عن قتل النساء والولدان أخبرنا مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر قال دخل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب فقال عمر أية ساعة هذه فقال يا أمير المؤمنين انقلب من السوق فسمعت النداء فأزدت على أن تؤصت فقال عمر والوضوء أيضاً وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالفضل ؟ أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه مثله معنى حديث مالك وصلى الداخل يوم الجمعة بغير غسل عثمان بن عفان رضى الله عنه . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال : رأيت أنا وعطاء بن أبي رباح ابن عمر طاف بعد الصبح وصلى قبل أن تطلع الشمس . أخبرنا سعيد بن سالم التميمي عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان ابن وهب أنه أخبره عن عبد الله بن محمد بن صفي عن حكيم بن حزام رضى الله عنه أنه قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألم أنبأ أو لم يأنف - أو كما شاء الله من ذلك - أنك تبسح الطعام قال حكيم بلى يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تبسح طعاماً حتى تشتره وتستوفيه » أخبرنا سعيد ابن سالم عن ابن جريج أخبرني عطاء ذلك أيضاً عن عبد الله بن عصمة عن حكيم بن حزام أنه سمعه منه عن النبي صلى الله عليه وسلم . أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عجلان عن عبد الوهاب بن بخت عن عبد الواحد النصري عن وائلة بن الأسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن أقرى أقرى من من قولى ما لم أقل ومن أرى عينيه في المنام ما لم تريا ومن ادعى إلى غير أبيه » أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة . رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قال على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار » أخبرنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن أبي بكر ابن أبي سلمة التميمي عن عبد الرحمن بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه قالت قلت لأبي قتادة مالك لا تخدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث عنه الناس ؟ قالت فقال أبو قتادة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من

كذب على فليتمس لجنبه مضجعا من النار» فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك ويمسح الأرض بيده .
 أخبرنا سفيان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 «حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي» أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير
 عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «نصر الله عبداً سمع مقالتي فغفظها
 ووعاها وأداها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم
 إخلاص العمل لله والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعتهم فإن دعوتهم تحيط من ورائهم» أخبرنا مالك بن أنس عن زيد
 ابن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قيل امرأته وهو صائم فوجد من ذلك وجدا شديداً فأرسل امرأته تسأل عن
 ذلك فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين فأخبرتها فقالت أم سلمة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم
 فرجعت المرأة إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شراً وقال لسناء مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله
 ما شاء فرجعت المرأة إلى أم سلمة فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم عندها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ما بال
 هذه المرأة؟» فأخبرتها أم سلمة فقال «ألا أخبرتها أني أفعل ذلك» فقالت أم سلمة قد أخبرتها فذهبت إلى زوجها فأخبرته
 فزاده ذلك شراً وقال لسناء مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء فغضب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم قال «وإنه إلى لقاءكم لله وأعلمكم بحدوده» أخبرنا الدراوردي عن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن أبي سلمة
 عن عمرو بن سليم الزرقى عن أمه قالت بينما نحن بمكة إذ أتى بنى قريظة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن هذه أيام طعام وشراب فلا يصوم من أحد» فاتبع الناس وهو على جملة يصرخ
 فيهم بذلك . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان عن خالد بن أنس قال
 يقال له يزيد بن شيكان قال كنا في موقف لنا بعرفة يباعده عمرو من موقف الإمام جداً فأناينا ابن مبرع الأنصاري
 فقال لنا إني رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم إليكم يأمركم أن تتفكروا على مشاعركم هذه فإذا كنتم على إرث من
 إرث أبيكم إبراهيم . أخبرنا سفيان وعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه قضى في الإجماع بخمسة عشرة وفي التي تليها بغير وفي الوسطى ببشر وفي التي تلي الخنصر بتسع وفي
 الخنصر بست . أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة قال لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن الساعة
 حتى أنزل الله عليه «فيمأت من ذكرها» فأنهى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن طاوس عن طاوس أن
 أن عمر قال أذكر الله امرأ أجمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شيئاً فقام حمل بن مالك بن النابتة فقال كنت
 بين جارتين لى يعنى ضربت إحداها الأخرى بمسطح فألقت جنينا ميتا فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بكرة فقال عمر لو لم نسمع هذا لفضينا فيه بغير هذا . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم أن عمر رضى الله
 عنه إنما رجع بالناس عن حديث عبد الرحمن بن عوف يعنى حين خرج إلى الشام قبله وقوع الطاعون بها . أخبرنا
 مالك عن سعد بن إسحاق بن كعب ابن عجرة عن عمته زينب بنت كعب أن الفريجة بنت مالك بن سنان أخبرتها
 أنها جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله أن يرجع إلى أهلها في بنى خندة فإن زوجها خرج في طلب أعبده
 حتى إذا كان بطرف القوم لحقهم فقتلوه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أهلي فإن زوجي لم
 يتركني في مسكن يملكه قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «نعم» فانصرفت حتى إذا كنت في الحجرة أو في
 المسجد دعاني أو أمرني فذمت له فقال «كيف قلت؟» فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي فقال «امسكني

في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله» قالت فأتت في أربعة أشهر وعشرا فلما كان عثمان أسرى إلى فسأني عن ذلك فأخبرته فأنبهه وقضى به . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس إن نوحا البكلى يزعم أن موسى صاحب الحضرة يسى بنى إسرائيل فقال ابن عباس كذب عدو الله أخبرني أبى بن كعب قال خطبا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر حديث موسى والحضر بشىء يدل على أن موسى صاحب الحضرة أخبرنا مسلم وعبد الحميد عن ابن جريج عن عامر بن صعصع أن طائفة أخبروه أنه سأل ابن عباس عن الركبتين بعد العصر فقام عنهما قال طائفة ما أدرهما فقال ابن عباس «ما كان المؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الحيرة من أمرهم» الآية . أخبرنا سفيان عن عمرو بن ابن عمر قال كنا نخبر فلا نرى بذلك بأسا حتى زعم رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها فتركناها من أجل ذلك . أخبرنا مالك عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار أن معاوية بن أبى سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا فقال معاوية ما أرى بهذا بأسا فقال أبو الدرداء من يهزئ من معاوية أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرنى عن رأيه لا أسألك بأرض . أخبرني من لا أنهم عن ابن أبى ذئب أخبرني غنم بن خفاف قال ابنت غلاما فاستغلت ثم ظهرت منه على عيب فخاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز ف قضى لى برده وقضى على برد غلته فأثبت عروة فأخبرته فقال أروح إليه العشي فأخبره أن عائشة أخبرتنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فى مثل هذا أن الحراج بالضمان فبعجت إلى عمر فأخبرته ما أخبرنى عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال عمر فما أسر على من قضاء قضيته والله أعلم أنى لم ارد فيه إلا الحق فبلغني فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرد قضاء عمر وأنفذ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فراح إليه عروة ف قضى لى أن آخذ الحراج من الذى قضى به على له . أخبرني أبو حنيفة ابن سمال بن الفضل الباقى قال حدثني ابن أبى ذئب عن المقبري عن أبى شريح السلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح «من قتل له قتيلا فهو خير النظرين إن أحب أخذ العقل وإن أحب فله القود» فقال أبو حنيفة فقلت لابن أبى ذئب أنا أخذ بهذا يا أبا الحرث؟ ف ضرب صدرى وصاح على صياحا كثيرا ونال منى وقال أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول تأخذ به؟ ثم آخذ به وذلك الفرض على وعلى من سمعه إن الله عز وجل اختار محمدا صلى الله عليه وسلم من الناس فهداهم به وعلى يديه واختار لهم ما اختار له على لسانه فعلى الخلق أن يقيموه طائعين أو داخرين لا يخرج أسلم من ذلك قال وما سكنت عنى حتى تميت أن يسكت . أخبرنا الثقة عن ابن أبى ذئب عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا ضحك فى الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة فلم يقبل هذا لأنه مرسل . أخبرنا الثقة عن معمر بن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم عن الحسن بن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث . أخبرنا سفيان عن عبد الله ابن أبى ليلى عن ابن شهاب بن يسار عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قام بالجالية خطيبا فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا كعبيا فيسكن فقال «أكرموا أصحابي ثم الذين يلوهم ثم الذين يلوهم ثم يظهر الكذب حتى إن الرجل ليحلف ولا يستحلف ويشهد ولا يستشهد ألا فمن سمره أن يسكن بمجوعة الجنة فليرزم الجماعة فإن الشيطان مع العدو وهو من الاثنين أبعد ولا يخلون رجل بامرأة فإن الشيطان ثالثهما ومن ستره حسنة وسأته سيئة فهو مؤمن . أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه أن سبعة بنت الحرث وضعت بعد وفاة زوجها بلبال فرها أبو السنابل بن بعلك فقال قد تصنعت للأزواج إنها أربعة أشهر وعشرا فذكرت

ذلك سبعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «كذب أبو السنابل أو ليس كما قال أبو السنابل قد حلت فتزوجي»
أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن بسر بن سعيد عن أبي قيس
مولي عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «إذا حكم الحاكم فاجتهد
فأصاب فله أجران وإذا حكم فأخطأ فله أجر» . أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد قال فحدثت
بهذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة
رضي الله عنه

ومن كتاب الصداق والإيلاء

أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة قال سألت عائشة
رضي الله عنها كم كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قالت كان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية وإنش قالت
أتدري ما النش ؟ قلت لا قالت نصف أوقية . أخبرنا سفيان عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أسهم الناس المنازل فطار سهم عبد الرحمن بن عوف على سعد بن
الربيع فقال له سعد تعال حتى أقسمك مالى وأنزل لك عن أى امرأتى شئت وأكفيك العمل . فقال له عبد الرحمن
بارك الله لك فى أهلك ومالك دلونى على السوق فخرج إليه فأصاب شيئا فخطب امرأة فتزوجها فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم «على كم تزوجتها يا عبد الرحمن ؟» قال على نواة من ذهب فقال «أولم ولو بشاة» . أخبرنا مالك عن
حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن عبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنه جاء إلى النبي صلى الله عليه
وسلم وبه أثر صفرة فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم «كم ست إلبها ؟» قال زنة نواة من ذهب فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم «أولم ولو بشاة» أخبرنا
مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله إنى قد وهبت نفسى لك فقامت قياما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «هل عندك من شئ تصدقها بإياه ؟» فقال ما عندي إلا إزارى هذا فقال النبي صلى الله
عليه وسلم إن أعطيتها إياه جلست لا إزار لك فاتمسس شيئا فقال ما أجد شيئا فقال «اتمسس ولو خاتما من حديد» فالتمس
فلم يجد شيئا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم «هل معك من القرآن شئ ؟» قال نعم سورة كذا وسورة كذا
لسور سماها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «قد زوجتكها بما معك من القرآن» ، أخبرنا مالك عن نافع ابن ابنة
عبيد الله بن عمر وأما بنت زيد بن الخطاب كانت تحت ابن لعبد الله بن عمر فمات ولم يدخل بها ولم يسم لها صداقا
فأبغضت أمها صداقها فقال ابن عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم ندمكوه ولم نظلمها فأبى أن يقبل
ذلك فجهلوا بينهم زيد بن ثابت فعضى أن لاصداق لها ولها الميراث . أخبرنا ابن أبي فديك وسعيد بن سالم
عن عبد الله بن جعفر بن المسور عن واصل ابن أبي سعيد عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أنه تزوج امرأة
ولم يدخل بها حتى طلقها فأرسل إليها بالصداق تاما فقبل له فى ذلك فقال أنا أولى بالفضل . أخبرنا عبد الوهاب عن
أبوب عن ابن سيرين قال الذى بيده عقدة النكاح الزوج أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن

أبي مليكة عن سعيد بن جبير أنه قال الذي بيده عقدة النكاح الزوج . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه بلغه عن ابن المسيب أنه قال هو الزوج . أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشرين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى أخبرنا ابن عيينة عن أبي إسحق الشيباني عن الشعبي عن عمرو بن سلمة قال شهدت عليا رضي الله عنه أوقف المولى . أخبرنا ابن عيينة عن ليث عن مجاهد عن مروان بن الحكم أن عليا رضي الله عنه أوقف المولى . أخبرنا سفيان عن مسهر عن جبيب ابن أبي ثابت عن طاوس أن عثمان رضي الله عنه كان يوقف المولى . أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن القاسم ابن محمد قال كانت عائشة رضي الله عنها إذا ذكر لها الرجل يحلف أن لا يأتي امرأته فبذعها خمسة أشهر لا ترى ذلك شيئا حتى يوقف ويقول كيف قال الله تعالى «إمسك بمعروف أو تسريح بإحسان» . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال إذا آلى الرجل من امرأته لم يقع عليها طلاق وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف فإذا ان بطلق وإما أن ينفى . أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله عنه كان يوقف المولى «سمعت الربيع بن سليمان يقول سمعت أسد بن موسى يحدث قال استتب أبو حنيفة مرتين وسمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول طلب العلم أفضل من صلاة النافلة .

ومن كتاب الصرف

أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن القاسم بن أبي بزة قال قدمت المدينة فوجدت جزورا قد نحررت فجزئت أجزاء كل جزء منها فأتيت أن أبتاع منها جزءا فقال لي رجل من أهل المدينة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يباع حتى يبيت قال فسألت عن ذلك الرجل فأخبرت عنه خيرا . أخبرنا ابن أبي نجيح عن أبي صالح مولى التوامة عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه كره بيع اللحم بالحيوان .

ومن كتاب الرهون والإجارات

أخبرنا محمد بن إسماعيل عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يخلق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه» . وقد أخبرني غير واحد من أهل العلم عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث ابن أبي ذئب . أخبرنا إبراهيم بن محمد وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند أبي الشحم اليهودي . أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض فقال أبالذهب والورق؟ قال أما بالذهب والورق فلا بأس به . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سأل عن استكراء الأرض بالذهب والورق فقال لا بأس به . أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه شيئا به . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن مبله . أخبرنا سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة أنه سمع الحنظلي يحدثون عن عروة بن أنس الجعد أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً ليشتري له به شاة أو أضحية فاشترى له شاتين فباع إحداهما بدينار وأتاه بشاة ودينار فدعا له رسول الله

صلى الله عليه وسلم في بيعه بالبركة فكان لو اشترى ترابا لربح فيه قال وقد روى هذا الحديث غير سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة فوصله وبرويه عن عروة بن أبي الجعد بثقل هذه القصة أو معناها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب خرجا في جيش إلى العراق فلما قفلا مرا باعمر فوحيهما ففعلت ثم قال بلى ههنا مال من مال الله أريد أن أبيع به إلى أمير المؤمنين فأسلفكم ففتبعا به متاعا من متاع العراق ثم تبعاه به بالمدينة فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون لكما الربح فقالا وددنا فعل فمكث لهما إلى عمر رضى الله عنه أن يأخذ منهما المال فلما قدما المدينة باعوا فربحا فلما دناهما إلى عمر قال لهما أكل الجيش قد أسلفكم كما أسلفكم؟ فقالا لا فقال عمر رضى الله عنه ابنا أمير المؤمنين فأسلفكما أديا المال ورجعه فأما عبيد الله فمكث وأما عبيد الله فقال ما ينبغي لك ههنا يا أمير المؤمنين لو هلك هذا المال أو نقص اضمناه فقال أدياه فمكث عبيد الله وراجعه عبيد الله؟ فقال رجل من جلساء عمر رضى الله عنه يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضا فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ذلك المال .

ومن كتاب الشغار

أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق . أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر ابن عبد الله يقول أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار . أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا شغار في الإسلام» . أخبرنا مالك عن نافع مولى ابن عمر عن نبيه بن وهب أخى بنى عبد الدار أن عمر بن عبيد الله أراد أن يزوج طلحة ابن عمر بنت شيبه بن جبير فأرسل إلى أبان بن عثمان ليحضر ذلك وهما محرمان فأنكر ذلك عليه أبان وقال سمعت عثمان بن عفان رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب» . أخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن عثمان بن عفان رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه أخبرنا مالك عن ربيعة عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولاة ورجلا من الأنصار فزوجه ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج . أخبرنا سفيان عن عمرو بن زيد بن الأصم وهو ابن أخت ميمونة رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو حلال . أخبرنا سعيد بن مسleme عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن المسيب قال أوفى الذي روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم مانكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وهو حلال . أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان ابن طريف المرى أنه أخبره أن أباة طريقا تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر بن الخطاب رضى الله عنه نكاحه . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب على نفسه ولا على غيره . أخبرنا ابن عيينة عن الزهرى عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي قال وكان الحسن ابني أرضاهما عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم ح وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحرم

الأنسية . أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح النعمة .

ومن كتاب الظهار واللعان

أخبرنا مالك قال حدثني ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمر العجلاني جاء إلى عاصم بن عدي الأنصاري فقال له أرايت يا عاصم لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقنله فقتلونه أم كيف يفعل؟ سل لي يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فسال عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر على عاصم فاستمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه عويمر فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال عاصم لعويمر لم تأتني بخبر قد ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسألة التي سألته عنها فقال عويمر والله لا أتيت حتى أسأله عنها فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقنله فقتلونه أم كيف يفعل؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم «قد أنزل الله فيك وفي صاحبك فاذهب فأت بها» فقال سهل بن سعد فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغا من تلاعنا قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت تلك سنة التلاعين . أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أخبره قال : جاء عويمر العجلاني إلى عاصم بن عدي فقال يا عاصم بن عدي سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل وجد مع امرأته رجلا فقتلته أيقنله أم كيف يصنع؟ فسأل عاصم النبي صلى الله عليه وسلم فعاب النبي صلى الله عليه وسلم المسائل فلقبه عويمر فقال ما صنعت؟ قال صنعت إنك لم تأتني بخبر سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعاب المسائل فقال عويمر والله لآتين رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا سألته فأتاه فوجده قد أنزل عليه فيهما فتلاعنا فلاق بينهما فقال عويمر لئن انطلقت بها لقد كذبت عليها فمارقتها قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أنظروها فإن جاءت به أسحمة أدعج عظيم الإليتين فلا أراه إلا قد صدق وإن جاءت به أحيمر كأنه وحره فلا أراه إلا كاذبا» فجاءت به على التعت المسكروه قال ابن شهاب فصارت سنة التلاعين . أخبرنا عبد الله ابن نافع عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أن عويمرا جاء إلى عاصم فقال أرايت لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله أيقنلونه؟ سل لي يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم فسال النبي صلى الله عليه وسلم فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها فخرج عاصم إلى عويمر فأخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم كره المسائل وعابها فقال عويمر والله لآتين رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء وقد نزل القرآن خلاف عاصم فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «قد نزل فيكما القرآن فتقدمنا فتلعنا» ثم قال كذبت عليها إن أمسكتها فمارقتها وما أمره النبي صلى الله عليه وسلم فضت سنة التلاعين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أنظروها فإن جاءت به أحيمر قصيرا كأنه وحره فلا أسببه إلا قد كذب عليها وإن جاءت به أسحمة أعين ذا إليتين فلا أحسبه إلا قد صدق عليها» فجاءت به على التعت المسكروه سمعت إبراهيم ابن سعد يحدث عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبيد الله ابن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إن جاءت به أشقر سبطا فهو لزوجها وإن جاءت به

أديعج فهو للذي يتهمه » قال فجاءت به أديعج . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سهل ابن سعد أخى بنى ساعدة أن رجلا من الأنصار جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقنله فقتلونه أم كيف يصنع ؟ فأمر الله عز وجل في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر المتلاعنين قال فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « قد قضى فيك وفي امرأتك » قال ففلاعننا وأنا شاهد ثم فارقها عند النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة بعدهما أن يفارق بين المتلاعنين وكانت أملا فأنكرها فكان ابنها يدعى إلى أمه . أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن قاسم بن محمد قال شهدت ابن عباس يحدث يحدث المتلاعنين فقال له ابن شداد أهي التي قال النبي صلى الله عليه وسلم « لو كنت راجعا أحدا بغير يدة رجعتها » فقال ابن عباس لا تلك امرأة كانت أعلنت . أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن يونس أنه سمع المقبري يحدث القرطبي قال المقبري حدثني أبو هريرة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول لما نزلت آية الملاعة قال النبي صلى الله عليه وسلم « أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولم يدخلها الله جنته وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه وفضحه على رؤوس الخلائق في الأولين والآخرين » وسمعت سفيان بن عيينة يقول : أخبرنا عمرو ابن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمتلاعنين « حسابكما على الله أحكما كاذب لا سبيل لك عليها » قال يا رسول الله مالى قال « لا مال لك إن كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك منها أو منه » . أخبرنا سفيان عن أيوب عن سعيد بن جبير قال : سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بنى العجلان وقال هكذا بإصبعه المسبحة والوسطى ففرقهما الوسطى والتي تليها يعنى المسبحة وقال « الله يعلم أن أحكما كاذب فمهل منكما تائب » . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا لعن امرأته في زمان النبي صلى الله عليه وسلم واتقى من ولدها فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألقى الولد المرأة .

ومن كتاب الخلع والنشوز

أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب أن بنت محمد بن مسلمة كانت عند رافع بن خديج فسكر منها أمرا إما كبيرا أو غيره فأراد طلاقها فقالت لا تطلقني وأمسكني واتم لي ما بدالك فأمر الله عز وجل « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا » الآية . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي عن تسع نسوة وكان يقسم لثان . أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة وأصبحت عنده قال لها « ليس بك على أهلك هوان إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وإن شئت ثلثت عندك ودرت » قالت ثلث أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت أن عبد الحميد بن عبد الله بن أبي عمرو والناعم بن محمد بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أخبراه أنها سمعا أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحرث أن هشام يحدث عن أم سلمة أنها أخبرته أنها لما قدمت المدينة أخبرتهم أنها ابنة أبي أمية بن المغيرة فكذبوها وقالوا ما أكذب الغرائب حتى أنشأ إنسان منهم الحج فقالوا أنكتبين إلى أهلك ؟ فكتبت معهم فرجعوا إلى المدينة قالت فصدقوني وازددت عليهم كرامة فلما حللت جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبني فقلت له ما مثلى

نسكح أما أنا فلا ولد لي وأنا غير ذات عيال قال «أنا أكبر منك وأما العيرة فيذهبها الله وأما المال فإلى الله وإلى رسول» فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يأتيها ويقول أين زنايب؟ حتى جاء عمار بن ياسر فاختلعها وقال هذه تمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت ترضعها فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «أين زنايب؟» فقالت قريبة بنت أبي أمية ووافقها عندها أخذها عمار بن ياسر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إني آتيكم الليلة» قالت فقامت فوضعت ثملالي وأخرجت حبات من شعير كانت في جر وأخرجت شعما فقصده أو صعدته قالت فبات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصبح فقال حين أصبح «إن لك على أهلك كرامة فإن شئت سمعت لك وإن أسبغ أسبغ لنسائي» أخبرنا مالك عن حميد عن أنس رضي الله عنه أنه قال «للبكر سبع ولا تيب ثلاث» أخبرنا عمى محمد بن علي بن شافع عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أفرع بين نسائه فأتيتهن خرج سهمها خرج بها . أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن إياس بن عبد الله بن أبي ذباب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تضربوا إماء الله» قال فأناه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال يا رسول الله ذر النساء على أزواجهن فأذن في ضربهن فأطاف بآل محمد نساء كثير كلهن يشكون أزواجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم «لقد أطاف بآل محمد سبعون امرأة كلهن يشتكين أزواجهن ولا تجدون أولئك خباركم» أخبرنا الثمالي عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة أنه قال في هذه الآية «وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها» قال جاء رجل وامرأة إلى علي رضي الله عنه ومع كل واحد منهما فقام من الناس فأمرهم علي رضي الله عنه فبعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ثم قال للحكمين تدريان ما هليكما ؟ عليكما إن رأيتهما أن تجعما وإن تجمعا وإن رأيتهما أن تفرقا أن تفرقا قالت المرأة رضىت بكتاب الله بما عليّ فيه ولي وقال الرجل أما لفرقة فلا فقال علي رضي الله عنه كذبت والله حتى تفرق مثل الذي أفرقت به أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة سمعه يقول تزوج عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة فقالت له اصبر لي وأتفق عليك فساكن إذا دخل عليها تقول له أين عتبة وشيبة ؟ فسكت عنها فدخل يوما برما فقالت أين عتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة ؟ فقال علي يسارك في النار إذا دخلت فشدت عليها ثيابها فجاءت عثمان ابن عفان رضي الله عنه فذكرت له ذلك فأرسل ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لأفرقن بينهما وقال معاوية ما كنت لأفرق بين شيخين من بني عبد مناف قال فأتيتهما فوجداهما قد شدا عليهما أثرا بهما وأصلحا أمرهما . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة أن حبيبة بنت سهل أخبرتها أنها كانت عند ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابها في القلنس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من هذه؟» فقالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله فقال «ما شأنك؟» قالت لا أنا ولا ثابت تزوجها فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم «هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر» فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «خذ منها» فأخذ منها وجلست في أهلها أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن حبيبة بنت سهل أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم في القلنس وهي تشكو أشياء يبينها وهي تقول لا أنا ولا ثابت بن قيس فقالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يا ثابت خذ منها» فأخذ منها وجلست .

ومن كتاب إبطال الاستحسان

أخبرنا مالك عن هشام بن عروة وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم العجلاني وهو أخير سبط نضو الخلق فقال يا رسول الله رأيت شريك بن السجاء ؟ يعني ابن عمه وهو رجل عظيم الإيتين أذعج اليتين حاد الخلق يصيب فلانة يعني امرأته وهي حبلى وما قربتها منذ كذا فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم شريكا فوجد ودعا المرأة فوجدت فلانة بينها وبين زوجها وحى حبلى ثم قال « تبصروها فإن جاءت به أذعج عظيم الإيتين فلا أراه إلا قد صدق عليها وإن جاءت أخير كآته وحره فلا أراه إلا قد كذب » فجاءت به أذعج عظيم الإيتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بلغنا « إن أمره لين لولا ما قضى الله » يعني إنه لمن زنا لولا ما قضى الله من أن لا يحكم على أحد إلا بإقرار أو اعتراف على نفسه لا يحل بدلالة غير واحد منهما وإن كانت بينة فقال « لو ما قضى الله لكان لي فيها قضاء غيره » ولم يعرض لشريك ولا للمرأة والله أعلم وأنفذ الحكم وهو يعلم أن أحدهما كاذب ثم علم بعد أن الزوج هو الصادق . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن عنده كتابا من العقول نزل به الوحي وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من صدقة وعقول فلما نزل به الوحي وقيل لم يبين رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قط إلا يوحى من الله فمن الوحي ما يتلى ومنه ما يكون وحيا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيستنبط به . أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إنما أنا بشر مثلكم وأنكم تخصصون إلى فعلل بعضهم أن يكون الحن بحجة من بعض فأفضى له على نحو ما أجمع منه فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذ منه فإنما أقطع له قطعة من النار »

ومن كتاب أحكام القرآن

أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أن هنداً بنت عتبة أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح وليس لي منه إلا ما يدخل علي فقال النبي صلى الله عليه وسلم « خذي ما يملكك ولولدك بالمعروف » حدثنا سفيان ابن عيينة عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال « أنفقه على نفسك » قال عندي آخر قال « أنفقه على ولدك » قال عندي آخر قال « أنفقه على أهلك » قال عندي آخر قال « أنفقه على خادمك » قال عندي آخر قال « أنت أعلم به » قال سعيد ثم يقول أبو هريرة إذا حدث بهذا الحديث « يقول ولدك أنتق على إلى من تكفى تقول زوجتك أنتق على أو طلقني يقول خادمك أنتق على أو بعتي » أخبرنا سفيان عن أبي الزناد قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما قال أبو الزناد قلت سنة فقال سعيد سنة (قال الشافعي) رضى الله عنه : والذي يشبه قول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء الأجداد في رجال غابوا عن نساءهم وأمرهم أن يأخذوه بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا . أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم بن الحرث عن ابن عباس رضى الله عنهما في قول الله تعالى « إلا أن يأتين بفاحشة مبينة » قال أن تبذوا على أهل زوجها فإذا بذت

فقد حل إخراجها . أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض عن تسع نسوة وكان يقسم منهن لثمان . أخبرنا سفيان عن هشام عن أبيه أن سودة وهبت يومها لعائشة . أخبرنا ابن أبي رواد عن ابن جريج عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أم سلمة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبها فساق نكاحها وبناءا بها وقوله لها «إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن» أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن جهمان مولى الأسلميين عن أم بكرة الأسلمية أنها اختلعت من زوجها عبد الله ابن أسيد ثم أتيا عثمان رضى الله عنه في ذلك فقال هي تطليقة إلا أن تكون سميت شيئا فهو ما سميت . أخبرنا مسلم ابن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير أنهما قالا في المختلعة بطلاقها زوجها ؟ قالا لا يلزمها طلاق لأنه طلق مالا يملك . أخبرنا عمى محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير ابن عبد يزيد أن ركابة بن عبد يزيد طلق امرأته سبيعة المزنية البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنى طلقت امرأتى سبيعة البتة ووالله ما أردت إلا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لركابة «والله ما أردت إلا واحدة ؟» فقال ركابة والله ما أردت إلا واحدة فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر رضى الله عنه والثالثة في زمان عثمان رضى الله عنه . أخبرنا ابن عيينة عن عمرو مع محمد بن عباد بن جعفر يقول أخبرني المطلب بن حنطب أنه طلق امرأته البتة ثم أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فذكر ذلك له فقال ما حملك على ذلك ؟ قال قلت قد فعلت قال فقرا «ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد ثبوتا» قال ما حملك على ذلك ؟ قال قلت قد فعلت قال أمسك عليك امرأتك فإن الواحدة لا تنبت . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال للتوأمة مثل قوله للمطلب : أخبرنا مالك عن ربيعة عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان في بريرة ثلاث سنين وكانت في إحدى السنين أنها اعتقت فخيرت في زوجها : أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول في الأمة تكون تحت العبد فتعتق أن لها الخيار ما لم يمسه فإن يمسه فلا خيار لها . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن مولاة لبى عدى بن كعب يقال لها زبراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهى أمة يومئذ فعنت قالت فأرسلت إلى حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فدعته فقالت إنى غبرتك خيرا ولا أحب أن تصنع شيئا إن أملك بيدك ما لم يمسك زوجك قالت فقارفته ثلاثا . أخبرنا سفيان عن أيوب بن أبي تيمية عن عكرمة عن ابن عباس أنه ذكر عنده زوج بريرة فقال كان ذلك مغيب عبد بنى فلان كأتى أنظر إليه يتبعها في الطريق وهو يبكي : أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن زوج بريرة كان عبدا : أخبرنا ابن عيينة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم حين لاعن بين التلاعنين أمر رجلا أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال إنها موجبة . حدثنا سفيان عن ابن شهاب عن سهل بن سعد قال شهدت التلاعنين عند النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن خمس عشرة سنة ثم ساق الحديث فلم يتقنه إتقان هؤلاء : أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن يحيى بن سعيد حدثه عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله والله مالى عهد بأهلى منذ غفار النخل قال وغفاراها أنها إذا كانت تؤبر تغفر أربعين يوما لاسقى بعد الإبرار قال فوجدت مع امرأتى رجلا قال وكان زوجها مصفرا أحمر الساقين سبط الشمر والذي رميت به دخلا إلى السواد جعدا قططا مستها

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم بين » ثم لاعن بينهما فجاءت برجل يشبه الذي رميت به . أخبرنا إبراهيم ابن سعد عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يكن يعني محرماً فحرم من أجله مسألة » أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عامر ابن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً من أهل البادية أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن امرأتى ولدت غلاماً أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « هل لك من إبل ؟ » قال نعم : قال « ما ألوانها ؟ » قال حمر قال « هل فيها من أورك ؟ » قال نعم : قال « أتى ترى ذلك ؟ » قال : عرق نزع فقال النبي صلى الله عليه وسلم « فلعن هذا نزع عرق » أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أعرابياً من بني فزارة أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن امرأتى ولدت غلاماً أسود فقال النبي صلى الله عليه وسلم « هل لك من إبل ؟ » قال : نعم قال « فما ألوانها ؟ » قال : حمر قال « هل فيها من أورك ؟ » قال إن فيها لورقا : قال « فأني أراها ذلك ؟ » قال له نزع عرق فقال النبي صلى الله عليه وسلم « وهذا له نزع عرق » . أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فبعث إليها وكبلة بشعر فسخطته فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال « ليس لك عليه نفقة » أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن إبسا بن البكير قال : طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ثم بدله أن ينسكحها فجاء يستفتي فذهب معه أسأله فسال أبا هريرة وعبد الله بن عباس عن ذلك فقالا لا نرى أن تنسكحها حتى تنسكح زوجها غيره قال إنما كان طلاقاً إنها واحدة فقال ابن عباس إنك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل (قال الشافعي) رضي الله عنه : ما عاب ابن عباس ولا أبوهريرة عليه أن يطلق ثلاثاً . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير عن النعمان بن عياش الأنصاري عن عطاء بن يسار قال جاء رجل يستفتي عبد الله بن عمرو عن رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يمسه قال عطاء فقلت إنما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو إنما أنت قاص الواحدة تبثها وثلاث تحررها حتى تنسكح زوجها غيره (قال الشافعي) رضي الله عنه . ولم يقل له عبد الله شيئاً صنعت حين طلق ثلاثاً . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير أخبره عن ابن أبي عياش أنه كان جالساً مع عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر قال فجاءهما محمد بن إبسا بن البكير فقال إن رجلاً من أهل البادية طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها فإذا تريان ؟ فقال ابن الزبير إن هذا لأمر ما لنا فيه قول اذهب إلى ابن عباس وأبي هريرة فإني تركتهما عند عائشة فسلمهما ثم اتننا فأخبرنا فذهب فسالها قال ابن عباس لأبي هريرة أنه يا أبا هريرة فقد جاءتك معلقة فقال أبو هريرة الواحدة تبثها والثلاث تحررها حتى تنسكح زوجها غيره وقال ابن عباس مثل ذلك (قال الشافعي) ولم يعيا عليه الثلاث ولا عائشة رضي الله عنهم . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة أن مولاة لبي عدى يقال لها زبراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهى أمة يومئذ فعتقت قالت فأرسلت إلى حفصة فذعتني فقالت إني مخبرتك خيراً ولا أحب أن تصنعى شيئاً إن أمرك يذك ما لم يمسك زوجك قالت ففارقته ثلاثاً (قال الشافعي) رحمه الله : ولم تقل لها حفصة رضي الله عنها لا يجوز أن تطاق ثلاثاً . أخبرنا أنس بن عياش عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم حبيبة بنت أبي سفيان رضي الله عنها وعن أبيها

• تبارك رسول الله هل لك بأختي بنت أبي سفيان؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «فأقول ماذا؟» قالت تنكحها قال
 «أخذك؟» قالت نعم : قال «أو تخين ذلك؟» قالت نعم استاك بخليتي وأحب من شركتي في خير أختي قال «فإنها لا تخل
 لي» قالت فقلت والله لقد أخبرت أنك تخطب بنت أبي سلمة قال «بنت أم سلمة؟» قالت نعم : قال «فوالله لو لم تكن
 ربيعي في حجرى ما حلت لي إنما لابنة أختى من الرضاعة أرضعتني وإبائهما توبة فلا تعرضن على بناتكن ولا أخوانكن»
 أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 «ذروني ما تركتكم فإنه إنما هلك من قبلكم بكثره سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فما أمرتكم به من أمر فاتوا
 منه ما استطعتم وما نهيتكم عنه فاتوا» أخبرنا ابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم بمثله معناه . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أن ابن عمر أراد أن لا ينكح فقالت له حفصة تزوج فإن
 ولدك ولد فمأش من بعدك دعوا لك . أخبرنا سفيان عن يحيى عن سعيد بن المسيب أنه قال هي منسوخة نسختها
 «وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم» فهي من أيامى المسلمين يعني قوله «الزاني لا ينكح
 إلا زانية» الآية . أخبرنا سفيان عن عبيد الله بن أبي يزيد عن بعض أهل العلم أنه قال في هذه الآية هو حكم بينها
 أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن مجاهد أن هذه الآية نزلت في بغايا من بغايا الجاهلية كانت على منازلهن
 ربات . أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «محرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة» أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن
 الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها
 ولا بين المرأة وخالتها» أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول في قول الله تعالى «ولا جناح
 عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء» أن يقول الرجل للمرأة وهي في عدتها من وفاة زوجها إنك على السكرمة
 وإني فيك لأرغب وإن الله لاساقى إليك خبزاً ورزقاً وأنحو هذامن القول . أخبرنا سفيان عن حميد بن أنس أن عبد الرحمن
 ابن عوف تزوج على وزن نواة . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه» أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى ابن حبان عن الأعرج عن
 أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه» أخبرنا مالك عن عبد الله
 ابن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لها «فإذا حلت فتأذني» قالت فلما حلت أخبرته أن معاوية وأبا جهم خطباني فقال «أما معاوية فضعوك
 لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه اسكعي أسامة بن زيد» فسكته فجعل الله فيه خيراً واغتبطت به .
 أخبرنا الثقة أحسبه إسماعيل ابن إبراهيم عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه رضى الله عنهما أن غيلان بن سلمة
 التقي أسلم وعنده عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم «أمسك أربعا وفارق سائرهن» أخبرنا مالك عن
 الزهري حديث غيلان . أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف
 عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية الديلي قال أسلمت وتحتي نسوة فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 «فارق واحدة وأمسك أربعا» فعدت إلى أقدمهن عندي عاقر منذ ستين سنة ففارقها . أخبرنا ابن أبي يحيى عن إسحق
 ابن عبد الله عن أبي وهب الجبشاني عن أبي خراش عن النديلي أو عن ابن الديلمي قال أسلمت وتحتي أختان فسألت النبي صلى الله
 عليه وسلم فأمرني أن أمسك أيتهما شئت وفارق الأخرى . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن سليمان

ابن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثا فإن أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها فإن اشتجرها فالسلطان ولي من لا ولي له » أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنت سبع سنين وبني بي وأنا بنت تسع سنين . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر نعيلا أن يؤامر أم ابنته فيها . أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله ابن عمر أرسل إلى عائشة يسألها هل يباشر الرجل امرأة وهي حائض ؟ قالت لا تشدد إزارها على أسفلها ثم يباشرها إن شاء . أخبرنا عمى محمد بن علي بن شافع . أخبرني عبد الله بن علي ابن السائب عن عمرو بن أبيجة بن الجلاح أو عن عمرو بن فلان ابن أبيجة بن الجلاح (قال الشافعي) أنا شككت عن خزيمة بن ثابت أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن إتيان النساء في أدبارهن أو إتيان الرجل امرأته في دبرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم « حلال » فلما ولي الرجل دعاه أو أمر به فدعى فقال « كيف قلت ؟ في أي الخرتين أو في أي الخرتين أو في أي الخفتين ؟ أمن دبرها في قبلها فعم : أم من دبرها في دبرها فلا فإن الله لا يستحي من الحق لا أتوا النساء في أدبارهن » (قال الشافعي) رضى الله عنه : قل فما تقول ؟ قلت عمى ثقة وعبد الله بن علي ثقة وقد أخبرني محمد عن الأنصاري المحدث بها أنه أتني عليه خيرا وخزيمة ممن لا يشك عالم في ثقته فاستأذن في بل أنهي عنه . . أخبرنا إسماعيل بن عيسى بن علي عن ابن أبي عروة عن قتادة عن الحسن عن رجل من أصحاب النبي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا نكح الوليان لأول أحق وإذا باع المجران لأول أحق » . أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال « إذا طلق الرجل امرأته فهو أحق برجعها حتى تغتسل من الحيضة الثالثة في الواحدة وفي الاثنين » أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه مثل عن رجل وجد مع امرأته رجلا فقتله أو قتلها فقال « إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته . » أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا تجوز شهادة النساء لارجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضى الله عنهما في شهادة الصبيان لا تجوز وزاد ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن الله يقول « بمن ترضون من الشهداء » أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضى الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يحكم الحاكم أو لا يقضى القاضي بين اثنين وهو غضبان » أخبرنا ابن عيينة عن الزهري قال : قال أبو هريرة رضى الله عنه ما رأيت أحدا أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وقال الله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس قال : كان الرجل يؤخذ بذنب غيره حتى جاء إبراهيم صلى الله عليه وسلم فقال الله عز وجل « وإبراهيم الذي وفى » أن لا تزر وزر أخرى » (إلى هنا يقول الربيع أخبرنا الشافعي ويقول بعد ذلك حدثنا الشافعي) .

ومن كتاب الأشربة وفضائل قریش وغيره

حدثنا الشافعی حدثني ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « قدموا قريشا ولا تقدموها وتعلموا منها ولا تملوها أو تعلموها » يشك ابن أبي فديك . أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن حكيم بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز وابن شهاب يقولان : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أهان قريشا أهانه الله عز وجل » أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الحرث بن عبد الرحمن أنه قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لولا أن تبطر قريش لأخبرتها بالذي لها عند الله عز وجل » حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن شريك ابن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لقريش « أتتم أولى الناس بهذا الأمر ما كنتم مع الحق إلا أن تعلموا عنه فتأخرون كما تأخروا هذه الجريدة » يشير إلى جريدة في يده . أخبرنا يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه الأنصاري عن أبيه عن جده رفاعه أن النبي صلى الله عليه وسلم نادى « أيها الناس إن قريشا أهل أمانة ومن بغاها العوائر أكبه الله لعنخيه » يقولها ثلاث مرات . أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي أن قتادة بن النعمان وقع بقريش فكأنه نال منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مهلا يا قتادة لا تشتم قريشا فإنك تعلم أني نال مني رجلان أو بآتي منهم رجال تحقر عملك مع أعمالهم وفعلك مع أفعالهم وتبیطهم إذا رأيتهم لولا أن تطفي قريش لأخبرتها بالذي لها عند الله » . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي ذئب بإسناد لا أحفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في قريش شيئا من الخير لا أحفظه . وقال « شرار قريش خيار شرار الناس » . أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تجدون الناس معادن يخبرهم في الجاهلية يخبرهم في الإسلام إذا فقهوا » . أخبرنا حمى محمد بن العباس عن الحسن بن القاسم الأرققي قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على منية برك فقال « ما ههنا شام » وأشار بيده إلى جهة الشام « وما ههنا يمن » وأشار بيده إلى جهة المدينة . أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه قال جاء الطفيل بن عمرو الدوسي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن دوسا قد عصت وأبت فادع الله عليها فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم القبلة ورفع يديه فقال الناس هلك دوس فقال « اللهم اهد دوسا واث بهم » . أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد ابن عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لولا الهجرة لكنت امرءا من الأنصار ولو أن الناس سلكوا واديا أو شعبا أسلكت وادى الأنصار أو شعبهم » . أخبرنا عبد الكريم بن محمد الجرجاني حدثني ابن العسيل عن رجل ساء عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فخطب فحمد الله وأثنى عليه ثم قال « إن الأنصار قد قضاوا الذي عليهم وبقى الذي عليكم فاقبلوا من عسهم وتجاوزوا عن مسيئتهم » وقال الجرجاني في حديثه إن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اللهم اغفر للأنصار ولأنباء الأنصار ولأنباء أبناء الأنصار » وقال في حديثه إن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يمشي إليه النساء والصبيان من الأنصار فرق لهم ثم خطب فقال هذه المقالة . أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال أناكم أهل اليمن هم آئين قلوبا وأرق أفئدة الإيمان يمان والحكمة يمانية » . أخبرنا الدرودري عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « بينا أنا أنزع على برأستسقى » (قال الشيخنا في) رضى

الله عنه يعنى في النوم ورؤيا الأنبياء وحى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فباء ابن أبى قحافة فترع ذنوبا أو ذنوبين وفيه ضعف والله يغفر له ثم جاء عمر بن الخطاب فترع حتى استجالت في يده غربا فضرب الداس بعطن فلم أر عبقريا يغري قربه » .

ومن كتاب الأثرية

حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كل شراب أسكر فهو حرام » . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة رضى الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال « كل شراب أسكر فهو حرام » . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصبراء فقال « لا خير فيها » ونهى عنها قال مالك قال زيد بن أسلم هي السكركة . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من شرب الخمر في الدنيا لم يتب منها حرمة في الآخرة » . أخبرنا مالك عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كنت أسقى أبا عبيدة بن الجراح وأبا طلحة الأنصاري وأبى بن كعب شرابا من فضيخ وتمر فباءهم أت فقال إن الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة يا أنس قم إلى هذه الجرار فاكسرها قال أنس فقممت إلى مهراس لنا فضربتها بأسفله حتى تكسرت . أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن إسحق عن معبد بن كعب عن أمه وكانت قد صلت القبلتين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخيلطين وقال « انبذوا كل واحد منهما على حدة » . أخبرنا سفيان عن أبي إسحق عن ابن أبي أوفى قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبذ الجر الأخضر والأبيض والأحمر . أخبرنا سفيان عن سليمان الأحول عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأوعية قيل له ليس كل الناس يجد سقاء فأذن لهم في الجر غير المزفت . أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تتبذروا في الدباء والمزفت » قال ثم يقول أبو هريرة واجتنبوا الخنازم والنقير . أخبرنا سفيان سمعت الزهري يقول سمعت أنسا يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء والمزفت أن يثبت فيه . أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا وهب الجبشاني سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال « كل مسكر حرام » . أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يثبت له في سقاء فإن لم يكن فتور من حجارة أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في بعض مغازية قال عبد الله بن عمر فأقبلت نحوه فانصرف قبل أن يبلغه فسألت ماذا قال؟ قالوا نهى أن يثبت في الدباء والمزفت . أخبرنا مالك عن العلماء ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يثبت في الدباء والمزفت . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يثبت التمر والبسر جميعا والتمر والزهو جميعا . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن ابن وعلة المصري أنه سأل ابن عباس عما يعصر من العنب فقال ابن عباس أهدى رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم رواية خمر فقال النبي صلى الله عليه وسلم « أما علمت أن الله حرمها؟ » فقال لا فسار إنسانا إلى جنبه فقال « هم ساررته؟ » فقال أمرته أن يبيعهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الذي حرم شرهما بيعهما » ففتح المزادتين حتى ذهب ما فيهما . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال بلغ عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن رجلا باع خمرا

فقال قال الله فلا تأبأع البحر أما علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « قال الله يهود حرمت عليهم الشحوم فجمعوها فباعوها » . أخبرنا سفيان قال سمعت أبا الجوزية الجرمي يقول إني لأول العرب سأل ابن عباس وهو مسند ظهره إلى الكعبة فسأله عن الباذق فقال سبق محمد الباذق وما أسكر فهو حرام . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا من أهل العراق قالوا له إنا نبتاع من ثمر النخل والغلب فنعصره خرا فنبيعها فقال عبد الله إني أشهد الله عليكم ولائكمته ومن يسمع من الجن والإنس أني لا أكره أن تبيعوها ولا تبتاعوها ولا تعصروها ولا تسفوها فإنها رجس من عمل الشيطان . أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ وعن سلمة بن عوف بن سلامة . أخبرنا عن محمود بن لبيد الأنصاري أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قدم الشام فشكا إليه أهل الشام وباء الأرض وتفاها وقالوا لا يصاحنا إلا هذا الشراب فقال عمر اشربوا العسل فقالوا لا يصاحنا العسل فقال رجال من أهل الأرض هل لك أن نجعل لك من هذا الشراب شيئا لا يسكر ؟ فقال نعم فطبخوه حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث فأثروا به عمر رضي الله عنه فأدخل عمر فيه أصمبه ثم رفع يده فبقيها يتمط فقال هذا الطلى هذا مثل طلى الإبل فأمرهم أن يشربوه فقال له عبادة بن الصامت أسألتها لهم والله . فقال عمر كلا والله اللهم إني لأحل لهم شيئا حرمته عليهم ولا أحرهم عليهم شيئا أحللتهم لهم . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه خرج عليهم فقال إني وجدت من فلان ربيع شراب فزعم أنه شرب الطلى وأنا سائل عما شرب فإن كان يسكر جلدته فجلده عمر رضي الله عنه الحد تاما . أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج قال قلت لعطاء أن يجلد في ربيع الشراب ؟ فقال عطاء إن الربيع لتكون من الشراب الذي ليس به بأس فإذا اجتمعوا جميعا على شراب واحد فسكر أحدهم جلدوا جميعا الحد تاما (قال الشيخ إني) رضي الله عنه وقول عطاء مثل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يخالفه أخبرنا سفيان عن الزهري عن السائب بن يزيد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج فصلى على جنازة فسمعه السائب يقول إني وجدت من عبدة الله وأصحابه ربيع الشراب وأنا سائل عما شربوا فإن كان مسكرا حددتهم . قال : قال سفيان فأخبرني معمر عن الزهري عن السائب بن يزيد أنه حضره يحدهم . أخبرنا سفيان عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب أن صلى الله عليه وسلم قال « إن شرب فاجلدوه . ثم إن شرب فاجلدوه . ثم إن شرب فاجلدوه . ثم إن شرب فاجلدوه » لا يدري الزهري بعد الثالثة أو الرابعة فإنه أتى برجل قد شرب فجلده . ثم أتى به قد شرب فجلده . ثم أتى به قد شرب فجلده . ووضع القتل وصارت رخصة . قال قال سفيان قال الزهري لمصور ابن المعتز ومخول كونا وأندى العراق بهذا الحديث . أخبرنا معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن أذهر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين سأل عن رجل خالد بن الوليد فجريت بين يديه أسأله عن رجل خالد بن الوليد حتى أتاه جريحاً وأتى النبي صلى الله عليه وسلم بشارب فقال اضربوه فاضربوه بالأيدي والعمال وأطراف السياب وحشوا عليه من التراب ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم « يكذبوه » فكذبوه ثم أرسله قال فلما كان أبو بكر رضي الله عنه سأل من حضر ذلك المضروب فقومه أربعين فضرب أبو بكر في البحر أربعين حياته ثم عمر رضي الله عنه حتى تتابع الناس في البحر فاستشار فضره ثمانين . أخبرنا مالك عن ثور بن زيد الديلي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار في البحر يشربها . رجل فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه نرى أن نجعله ثمانين فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى اتري . أو كما قال فجلده عمر ثمانين في البحر . أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه

الأيامى منكم » ففى من أيامى المسلمين . أخبرنا سفيان عن هرون بن رباب عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال أتى رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن لى امرأة لاترد يد لأمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم « فطلقها » قال إني أحبها قال « فأمسكها إذا » أخبرنا سفيان حدثنى عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه أن رجلا تزوج امرأة ولها ابنة من غيره وله ابن من غيرها فجعل الغلام بالجارية فظهر بها حبل فلما قدم عمر رضى الله عنه مكة فرجع ذلك إليه فسلما فاعترفا فجلدهما عمر الحد وحرص أن يجمع بينهما فأبى الغلام . أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج قال أخبرنى عكرمة بن خالد قال جمعت الطريق رفقة فيهم امرأة ثيب فقلت رجلا منهم أمرها فزوجها رجلا فجعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه الناكح والمنكح ورد نكاحها . أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن معبد أن عمر رضى الله عنه رد نكاح امرأة نكحت بغير ولى . أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج قال قال عمرو ابن دينار نكحت امرأة من بنى بكر بن كنانة يقال لها بنت أبي ثمامة عمر بن عبد الله بن مفرس فكتب علقمة ابن علقمة العتوارى إلى عمر بن عبد العزيز إذ هو والى المدينة إني ولها وإنها نكحت بغير أمرى فرده عمر وقد أصابها . قال فأبى امرأة نكحت بغير إذن ولها فلا نكاح لها لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « فأنكحها باطل » وإن أصابها فلها صداق مثلها بما أصاب منها بما قضى لها به النبي صلى الله عليه وسلم . أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن علي عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا أنكح الوليان فالأول أحق » . أخبرنا الثقة عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة رضى الله عنها مخطوب إليها المرأة من أهلها فتشهد فإذا بقيت عقدة النكاح قالت لبعض أهلها زوج فإن المرأة لاتلى عقدة النكاح . أخبرنا ابن عيينة عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال لا نكح المرأة المرأة فإن البغى إنما تنكح نفسها . أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد ابن جبير ومجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما قال لا نكح إلا بشاهدى عدل وولى مرشد وأحسب مسلما قد سمعه من ابن خثيم . أخبرنا مالك عن أبي الزبير قال أتى عمر رضى الله عنه بشكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجمت .

ومن كتاب التعريض بالخطبة

أخبرنا سفيان عن الزهرى أخبرنى ابن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ولا يخطب أحدكم على خطبة أخيه » . أخبرنا محمد بن إسماعيل عن ابن أبي ذئب عن مسلم الحنظلي عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك . أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أرجل من تقيف أسلم وعنده عشر نسوة « أمسك أربعا وفارق سائرهن » .

ومن كتاب الطلاق والرجعة

أخبرنا يحيى بن حسان عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم بن مالك الجزري عن سعيد بن جبير عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل يطلق امرأته ثم يشهد على رجعتها ولم تعلم بذلك قال هي امرأة الأول دخل بها الآخر أو لم يدخل . أخبرنا مالك عن المسور بن رفاعه القرظي عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير أن رفاعه طلق امرأته نعيمة بنت وهب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فنسكحها عبيد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسه ففارقها فأراد رفاعه أن ينسكحها وهو زوجها الأول الذي كان طلقها فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فنهاه أن يتزوجها . وقال « لا تحل لك حتى تذوق العسيلة » . أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم سمعها تقول جاءت امرأة رفاعه القرظي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إني كنت عند رفاعه فطلقني فبنت طلاق فزوجت عبد الرحمن ابن الزبير وإنما معه مثل هدبة الثوب فتبسم النبي صلى الله عليه وسلم وقال « أتريدن أن ترجعي إلى رفاعه ؟ لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك » قال وأبو بكر عند النبي صلى الله عليه وسلم وخالد بن سعيد بن العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له فنادى « يا أبا بكر ألا تسمع ما تجهر به هذه عند النبي صلى الله عليه وسلم ؟ » . أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار أنهم سمعوا أبا هريرة يقول سألت عمر بن الخطاب عن رجل من أهل البحرين طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم انقضت عدتها فزوجها رجل غيره ثم طلقها أو مات عنها ثم تزوجها زوجها الأول قال هي عنده على ما بقي . أخبرنا ابن أبي رواد ومسلم ابن خالد عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي مليكة أنه سأل ابن الزبير عن الرجل يطلق المرأة فيبنتها ثم يموت وهي في عدتها فقال عبد الله بن الزبير طلق عبد الرحمن بن عوف تماضر بنت الأصبع الكلبية فبنتها ثم مات وهي في عدتها فورثها عثمان رضي الله عنه قال ابن الزبير : وأما أنا فلا أرى أن تورث مبيتوته . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال وكان أعلمهم بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته البتة وهو مريض فورثها عثمان رضي الله عنه منه بعد انقضاء عدتها . أخبرنا مالك حدثني نافع أن ابن عمر كان يقول من أذن لعبده أن ينسكح فاطلاق بيد العبد ليس بيد غيره من طلاقه شيء . أخبرنا مالك حدثني عبد ربه بن سعيد عن محمد بن إبراهيم ابن الحرث التيمي أن نقيعا مكاتبا لأُم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم استفتى زيد بن ثابت فقال إني طلقته امرأة لي حرة تطليقتين فقال زيد حرمت عليك . أخبرنا مالك حدثني أبو الزناد عن سليمان بن يسار أن نقيعا مكاتبا لأُم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أو عبدا لها كانت تحته امرأة حرة فطاعها اثنتين ثم أراد أن يراجعها فأمره أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي عثمان بن عفان رضي الله عنه يسأله عن ذلك فذهب إليه فلقبه عند الدرج آخذا يد زيد بن ثابت فساألها فابتدراه جميعا فقالا حرمت عليك حرمت عليك . أخبرنا مالك حدثني ابن شهاب عن ابن المسيب أن نقيعا مكاتبا لأُم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم طلق امرأته تطليقتين فاستفتى عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال له عثمان حرمت عليك .

ومن كتاب العدد إلا ما كان منه معادا

أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضى الله عنها أنها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب فذكرت ذلك لعمرة بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة وقد جادلها في ذلك ناس وقالوا إن الله يقول «ثلاثة قروء» فقالت عائشة رضى الله عنها صدقتم وهل تدرون ما الأقراء؟ الأقراء الأطهار أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول ما أدركت أحدا من فقهاءنا إلا وهو يقول هذا يريد الذى قالت عائشة رضى الله عنها . أخبرنا سفيان عن الزهري عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها قالت إذا طعنت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه . أخبرنا مالك عن نافع وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار أن الأحوص هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وقد كان طلقها فكتب معاوية إلى زيد ابن ثابت يسأله عن ذلك فكتب إليه زيد إنها إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرى منها ولا ترثه ولا يرثها . أخبرنا سفيان عن الزهري حدثني سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت قال إذا طعنت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد برئت منه . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهم قال إذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرى منها لا ترثه ولا يرثها . أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان أنه كان عند جده هاشمية وأنصارية فطلق الأنصارية وهى ترضع فرت بها سنة ثم هلك ولم تغض فقالت أناثرته لم أحض فاخصموا إلى عثمان رضى الله عنه ففضى للأنصارية بالميراث فلامت الهاشمية عثمان فقتل هذا عمل ابن عمك هو أشار علينا بهذا يعنى على بن أبى طالب رضى الله عنه . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن أبى بكر أخبره أن رجلا من الأنصار يقال له حبان بن منقذ طلق امرأته وهو صحيح وهى ترضع ابنته فمكثت سبعة عشر شهرا لا تحيض يمنعها الرضاع أن تحيض ثم مرض حبان بعد أن طلقها بسبعة أشهر أو ثمانية فقلت له إن امرأتك تريد أن ترث فقال لأهله احملوني إلى عثمان فحملوه إليه فذكر له شأن امرأته وعنده على بن أبى طالب وزيد بن ثابت فقال لها عثمان مات يرثها وإن مات ويرثها وإن ماتت فإنها ليست من أقواعد الماتى قديس من الحيض وليست من الأبكار الا ترى لم يبلغن الحيض ثم هى على عدة حيضها ما كان من قليل أو كثير فوجع حبان إلى أهله فأخذ ابنته فلما فقدت الرضاع حاضت حيضة ثم حاضت حيضة أخرى ثم توفي حبان قبل أن تحيض الانثى فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثته قال الأصم في كتابي حبان بالباء . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد وزيد ابن عبيد الله بن قسيط عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه أيماء امرأة طلق فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضة فإنها تنتظر تسعة أشهر فإن بان بها حمل فذلك وإلا اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر ثم حلت . أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن ليث بن أبى سليم عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال في الرجل يزوج المرأة فيخلو بها ولا يسميها ثم يطلقها ليس لها إلا نصف الصداق لأن الله يقول « وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم » . حدثنا سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وتعتد الأمة حيضتين فإن لم تكن تحيض أشهرين أو شهرا ونصفا قال سفيان وكان ثقة . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس الثقفي عن رجل من

تقرب أنه مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : لو استطعت لجعلتها حبيزة ونصفا فقال رجل فاجعلها شهرا ونصفا فسكت عمر رضي الله عنه . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في أم الولد يتوفى عنها سيدها قال تعتد بحبيزة . أخبرنا مالك عن عبد ربه بن سعيد بن قيس عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال : سئل ابن عباس وأبو هريرة عن المتوفى عنها زوجها وحامل فقال ابن عباس آخر الأجلين . وقال أبو هريرة إذا ولدت فقد حلت فدخل أبو سلمة على أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فسألها عن ذلك فقالت ولدت سبعة الأسملية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان أحدهما شاب والآخر كهل فخطبت إلى الشاب فقال الكهل لم تحل وكن أهلها غيبا ورجا إذا جاء أهلها أن يؤثروها فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « قد حلت فانكحي من شئت » أخبرنا مالك عن يحيى بن سليمان بن يسار أن ابن عباس وأبا سلمة اختلفا في المرأة تنفس بعد وفاة زوجها ليال قال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو سلمة إذا نفست فقد حلت فجاء أبو هريرة فقال أنا مع ابن أخى يعنى أبا سلمة فبعثوا كريبا مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألها عن ذلك فجاءهم فأخبرهم أنها قالت ولدت سبعة الأسملية بعد وفاة زوجها ليال فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها « قد حلت فانكحي » أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه عن المسور بن خزيمة أن سبعة الأسملية نفست بعد وفاة زوجها ليال فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنته في أن تنكح فأذن لها . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وحامل فقال ابن عمر إذا وضعت حملها فقد حلت فأخبره رجل من الأنصار أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال : لو ولدت وزوجها على سرير لم يدفن لحلت . أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه قال : ليس للمتوفى عنها زوجها نفقة حسبها الميراث . أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة مثله أو مثل معناه لا يخالفه . أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد عن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة قال : قالت زينب دخلت على أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفى أبو سفيان فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره فدهنت منه جاربة ثم مسحته بعارضها ثم قالت والله مالى بالطيب من حاجة غير أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا يخل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تمجد على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشر » وقالت زينب دخلت على زينب بنت جحش حين توفى أخوها عبد الله فدعت بطيب فمسحت منه ثم قالت مالى بالطيب من حاجة غير أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر « لا يخل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تمجد على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشر » قالت زينب وسمعت أمى أم سلمة تقول جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن ابنتى توفى عنها زوجها وقد اشتكت عينيها أفنكحها ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا » مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لأنهم قال « إنشأى أربعة أشهر وعشرا وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمى بالبرعة على رأس الحول » قال حميد فقلت لزينب وما ترمى بالبرعة على رأس الحول ؟ فقالت زينب كانت المرأة إذا توفى عنها زوجها دخلت حفاشا ولبست ثوباها ولم تمس طيبا ولا شيئا حتى تمر بها سنة ثم تؤتى بدابة حمار أو شاة أو طير فتبص به فقلعا تقبص بشيء إلا مات ثم تخرج فتعطي مرة فترمي بها ثم تراجع بعد ماشا من طيب أو غيره (قال الشافعى) رضي الله عنه : الحنفى البيت

الصغير الذليل من الشعر والبناء وغيره والقبص أن تأخذن الدابة موضعا بأطراف أصابعها والقبص الأخذ بالسكف كلها أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن عائشة وحفصة أو عائشة وحفصة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا » أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وسليمان بن يسار أن طليعة كانت تحت رشيد التقي فطلقها البتة فنكحت في عدتها فضرها عمر بن الخطاب أو ضرب زوجها بالخففة ضربات وفرق بينهما ثم قال عمر ابن الخطاب رضى الله عنه « أما امرأة نكحت في عدتها فإن كان زوجها الذى تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقتة عدتها من زوجها الأول وكان خاطبا من الخطاب وإن كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقتة عدتها من الزوج الأول ثم اعتدت من الآخر ثم لم ينكحها أبدا » قال سعيد ولها مهرها بما استحل منها . أخبرنا يحيى بن حسان عن جرير عن عطاء بن السائب عن زاذان أبي عمر عن على رضى الله عنه أنه قضى فى التى تزوج فى عدتها أنه يفرق بينهما ولها الصداق بما استحل من فرجها وتكفل ما أفست من عدة الأول وتعند من الآخر . أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله أنه كان يقول : لا يصلح للمرأة أن تبيت ليلة واحدة إذا كانت فى عدة وفاة أو طلاق إلا فى بيتها أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم أن عائشة كانت تقول اتقى الله يا فاطمة فقد علمت فى أى شيء كان ذلك . أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حنص طلقها البتة وهو غائب بالشام فذكر الحديث وقال فيه فجات رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال « ليس لك عليه نفقة » وأمرها أن تعتد فى بيت أم شريك ثم قال تلك امرأة يغشاها أصحابى فاعتدى عند ابن أم مكتوم فإنه رجل أحمى تضعين ثيابك » أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن عمرو بن يعقوب بن مهران عن أبيه قال قدمت المدينة فساءلت عن أعلم أهلها فدفعتم إلى سعيد بن المسيب فسألت عن البتوة فقال تعتد فى بيت زوجها فأت حديث فاطمة بنت قيس ؟ فقال هاه فوصف أنه تغيط وقال ثبتت فاطمة الناس وكان لباسها ذرابة فاستطالت على أحمامها فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد فى بيت ابن أم مكتوم . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم وسليمان بن يسار أنه سمعما يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق ابنة عبد الرحمن بن الحكم البتة فأنكر ذلك عليها ابن عمر رضى الله عنهما أخبرنا رضى الله عنها إلى مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فقالت اتقى الله يا مروان واردد المرأة إلى بيتها فقال مروان فى حديث سليمان بن عبد الرحمن غلبى وقال مروان فى حديث القاسم أو مابلك شأن فاطمة بنت قيس ؟ فقالت عائشة لا عليك أن لا تذكر شأن فاطمة فقال إن كان إيمانك الشر فحسبك ما بين هذين من الشر . أخبرنا مالك عن نافع أن ابنة سعيد بن زيد كانت عند عبد الله فطلقها البتة فخرجت فأنكر ذلك عليها ابن عمر رضى الله عنهما أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنه أنه سمعه يقول نفقة المطلقة ما لم تحرم فإذا حرمت فتابع بالمعروف . أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال : قال عطاء ليست البتوة الحبلية منه فى شيء إلا أن ينق عليها من أجل الحبل فإذا كانت غير حبلية فلا نفقة لها . أخبرنا يحيى بن حسان عن أبي عوانة عن منصور بن معتمر عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدى عن على رضى الله عنه أنه قال فى امرأة المفقود أنها لا تزوج . أخبرنا يحيى بن حسان عن هشيم بن بشير عن سيار أبي الحكم عن على رضى الله عنه فى امرأة المفقود إذا قدم وقد تزوجت امرأته هي امرأته إن شاء طلق وإن شاء أمسك ولا تخبر . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر

رضى الله عنها أنه طلق امرأته وهي في مسكن حفصة وكانت طريقه إلى المسجد فكان يسلك الطريق الآخر من أدبار البيوت كراهية أن يستأذن عليها حتى راجعها . أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال كان الرجل إذا طلق امرأته ثم ارتجعها قبل أن تنتقض عدتها كان ذلك له وإن طلقها ألف مرة فعقد رجل إلى امرأته فطلقها حتى إذا شارفت انقضاء عدتها ارتجعها ثم طلقها ثم قال والله لا أؤيك إلى ولا تحلين أبدا فأنزل الله تعالى « الاطلاق مرتان فإمساك بغيره أو تسريح بإحسان » فاستقبل الناس الطلاق جديدا من كان منهم طلق ومن لم يطلق

ومن كتاب القرعة والنفقة على الأقارب

أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عجلان أبي محمد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق » . أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن أبي خداح بن عتبة بن أبي لهب أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول في المملوكين « أطعموهم مما تأكلون وألبسوهم بما تلبسون » . أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا كنتي أحدكم خادمة طعامه حره ودخانه فليدعه فليجلسه فإن أبي فليروغ له لقمة فيناوله إياها أو يعطيه إياها » أو كفة هذا معناه .

ومن كتاب الرضاع

أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت عائشة فقلت يارسو الله هذا رجل يستأذن في بيتك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أراه فلانا أعم حفصة من الرضاعة » فقلت يارسو الله لو كان فلان حيا لعمها من الرضاعة يدخل علي؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « نعم إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة » . أخبرنا ابن عيينة قال سمعت ابن جعدان قال سمعت ابن المسيب يحدث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يارسو الله هل لك في بنت عمك بنت حمزة فلها أجل فتاة في قريش؟ فقال « أما علمت أن حمزة أخى من الرضاعة وأن الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب » . أخبرنا الدراوردي عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم في ابنة حمزة مثل حديث سفيان أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد أن ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأتان فأرضعت إحدهما غلاما وأرضعت الأخرى جارية فقيل له هل يتزوج الغلام الجارية؟ فقال لا اللقاح واحد . أخبرنا سفيان عن يحيى ابن سعيد عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول نزل القرآن بعشر رضعات معلومات يحرم من ثم صيرن إلى خمس يحرم من فكان لا يدخل على عائشة إلا من استكمل خمس رضعات . أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج أظنه عن أبي هريرة قال لا يحرم من الرضاع إلا ما تفق الأمعاء . أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تحرم المصاة ولا المصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان » أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة ابن الزبير رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أبي حذيفة أن ترضع سالما خمس رضعات يحرم بابنها ففعلت فكانت تراه ابنا . حدثني مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاعة الكبير فقال أخبرني عروة

ابن الزبير أن أباحذيفة ابن عتبة بن ربيعة وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد كان شهيد بدرا وكان قد تبني سالمنا الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة كما تبني رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وأسكج أبو حذيفة سالما وهو يرى أنه ابنه فأنكحه بنت أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة ابن ربيعة وهي يومئذ من المهاجرات الأول وهي يومئذ من أفضل أيامي قريش فلما أنزل الله في زيد بن حارثة ما أنزل فقال «ادعوهم لآبائهم هو أفضل عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين وهو اليكم» رد كل واحد من أولئك تبني إلى أبيه فإن لم يعلم آباءه رده إلى المولى فجاءت سهيلة بنت سهيل وهي امرأة أبي حذيفة وهي من بني عامر بن لؤي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله كننا نرى سالمنا ولدا وكان يدخل على وأنا فضل وليس لنا إلا بيت واحد فإذا نرى في شأنه ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم فيها بلغنا «أرضيه خمس رضعات فيهرم بلبنها» ففعلت وكانت تراه ابنا من الرضاعة فأخذت بذلك عائشة فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال والنساء وأبي سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهم بتلك الرضاعة أحد من الناس وقلن ما نرى الذي أمر به صلى الله عليه وسلم سهيلة بنت سهيل إلا رخصة في سالم وحده من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل علينا به هذه الرضاعة أحد فعلى هذا من الخبر كان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في رضاعة السكبير . أخبرنا سفيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر ملك مائة سهم من خيبر اشتراها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إني أصبت مالا لم أصب مثله قط وقد أردت أن أتقرب به إلى الله فقال «حبس الأصل وسبل الشجرة» . أخبرنا ابن حبيب القاضى وهو عمر بن حبيب عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال يا رسول الله إني أصبت من خير مالا لم أصب مالا قط أعجب إلى منه وأعظم عندي منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن شئت حبست أصله وسبلت ثمره» فصدق عمر بن الخطاب به ثم حكى صدقه . أخبرنا الثقة أو سمعت مروان بن معاوية يحدث عن عبد الله ابن عطاء المدينى عن ابن بريدة الأسلمى عن أبيه أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال إني تصدقت على أمي بعبد وأنها ماتت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «قد وجبت صدقتك وهولك ميراثك» أخبرني عمى محمد بن على بن شافع قال أخبرني عبد الله بن حسن بن حسن عن غير واحد من أهل بيته وأحسبه قال زيد بن على أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقت بمالها على بنى هاشم وبنى المطلب وأن عليا تصدق عليهم فأدخل معهم غيرهم . أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل فقربت إليه خبزا وأدم البيت فقل «ألم أربمة لحم؟» فقالت ذلك شئ تصدق به على بريرة فقال «هو لها صدقة وهو لنا هدية» .

ومن كتاب ذكر الله تعالى على غير وضوء والحیض

أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت قدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والروضة فشكوت ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال «افعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهري» . أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم إني لأطهر أفادع الصلاة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إنما ذلك عرق وليس

بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا ذهب قدرها فاعسلي عنك الدم وصلي . أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن أمه حمزة بنت جحش قالت كنت استنحاض حيضة كبيرة شديدة فبعثت إلى النبي صلى الله عليه وسلم أستفتيه فوجدته في بيت أختي زينب فقلت يا رسول الله إن لي إليك حاجة وإنه لحديث مامنه بد وإنني لأستحي منه قال « فما هو يا هاتاه » قالت إني امرأة استنحاض حيضة كبيرة شديدة فما نرى فيها ؟ فقد منعني الصلاة والصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إني أنعت لك السكر سرف فإنه يذهب الدم » قالت هو أكثر من ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم « فلتجيمي » قالت هو أكثر من ذلك قال « فأخذني ثوبا » قالت هو أكثر من ذلك إنما أنجب نجا قال النبي صلى الله عليه وسلم « سأمرك بأمرين إيهما فعلت أجزأك من الآخر فإن قويت عليهما فأنت أعلم » قال لها إنما هي ركعة من ركعات الشيطان فتعصى سنة أو سبعة أيام في علم الله ثم اغتسلى حتى إذا رأيت أنك قد طهرت واستقيقت فاعسلي أربعين ليلة وأيامها أو ثلاثين ليلة وأيامها وصومي فإنه يجزئك وكذلك أفعل في كل شهر كما تحبض النساء وكما يطهرن ميقات حيضهن وطهرهن » أخبرنا مالك عن نافع عن مولى ابن عمر عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهرق الدم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « لتتظر عدد البالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلقت ذلك فلتغتسل ولتستنفر بثوب ثم تصلي » . أخبرنا ابن عيينة قال أخبرني الزهري عن عاتشة رضي الله عنها أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت سبع سنين فسلأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « إنما هو عرق وليست بالحيضة وأمرها أن تغتسل وتصلّي فمكنت تغتسل لكل صلاة وتجلس في المكن فيفعلو الدم . أخبرني ابن عليّ عن الجلد ابن أيوب عن معاوية بن قرة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال قرء المرأة أو قرء حيض المرأة ثلاث أو أربع حتى انتهت إلى عشرة (قال الشيخان في) رضي الله عنه قال لي بن عليّ الجلد أعرابي لا يعرف الحديث . أخبرنا إبراهيم ابن محمد أخبرني محمد بن عجلان عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن التوب يصيبه دم الحيض فقال « تحته ثم تفرصه بالماء ثم تصلي فيه » .

ومن كتاب قتال أهل البغي

أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من قتل دون ماله فهو شهيد » . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله عنه قال في ابن ملجم بعد ما ضرب به أطعموه واسقوه وأحسنوا إيساره فإن عشت فأنا ولي دمي أعفو إن شئت وإن شئت استنقذت وإن مت فقتلتموه فلا تتملوا .

ومن كتاب قتال المشركين

أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى الذين بعث إلى ابن أبي الحقيق عن قتل النساء والولدان . أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله يعني ابن عبد الله عن ابن عباس عن الأصعب بن جثامة الليثي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وأبنائهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « هم منهم » وربما قال سفيان في الحديث « هم من آبائهم »

أخبرنا عمر بن حبيب عن عبد الله بن عرن أن نافعا كتب إليه يخبره أن ابن عمر أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق وهم غارون في نعمهم بالربيع فقتل المقاتلة وسبي الذرية . أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال من فر من ثلاثة فلم يفر ومن فر من اثنين فقد فر . أخبرنا أبو صمرة عن موسى ابن عقبة عن نافع عن بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير . أخبرنا إبراهيم بن سعد عن بن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل .

وهان على سراة بنى أوى * حريق بالبويرة مستظير

أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى عبد الله بن عامر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من قتل عصفورا فما فوقها بغير حقها سأله الله عز وجل عن قتله » قيل يا رسول الله وما حقها؟ قال « أن يذبحها فأكلها ولا يقطع رأسها فيرمى بها » أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر عن أبيه عن علي بن الحسين قال لا والله ما حمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عينا ولا زاد أهل القحاح على قطع أيديهم وأرجلهم

ومن كتاب الأسارى والغلول وغيره

أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن عبد الله بن أبي رافع قال سمعت عليا رضي الله عنه يقول بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والزبير والمقداد فقال « انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فإن بها ظعينة معها كتاب » فخرجنا نتعادي بناخيلنا فإذا نحن بظعينة فقلنا أخرجى الكتاب فقاتل مامعي كتاب فقلنا لها اخرجي الكتاب أو للمقين الثياب فأخرجته من عقاصها فأتينا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا فيه « من حاطب بن أبي بلتعة إلى ناس من المشركين ممن بمكة » يخبرهم عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال « ما هذا يا حاطب؟ » قال لا تعجل على أنى كنت امرأة ملصقا في فريش ولم أكن من أنفسها وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات يجمعون بها قراباتهم ولم يكن لي بمكة قرابة فأحببت إذ فاتني ذلك أن أخذ عندهم يداي والله ما فاضت شكا في ديني ولا رضا بالكفر بعد الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنه قد صدق » فقال عمر يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إنه قد شهد بدرا وما يدريك لعل الله أطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » ونزلت « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة » . أخبرنا الثقي عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال حاصرنا تستر فقتل الهرمزان على حكم عمر رضي الله عنه فقدمت به على عمر فلما انتهينا إليه قال له عمر تسلم قال كلام حي أو كلام ميت قال تسلم لا بأس قال إنا وإياكم معاشر العرب ما خلى الله بيننا وبينكم كنا نتعبدكم ونقتلكم وننصبكم فلما كان الله معكم لم يكن لنا بد أن فقال عمر ما تقول؟ فقلت يا أمير المؤمنين تركت بعدى عدوا كثيرا وشوكة شديدة فإن قتلته يأس القوم من الحياة ويكون أشد لشوكتهم فقال عمر استحيي قاتل البراء بن مالك وعجزة بن ثور فلما خشيت أن يقتله قلت ليس إلى قتله سبيل قد قلت له تسلم لا بأس فقال عمر رضي الله عنه ارتشيت وأصبته منه؟ فقلت والله ما ارتشيت ولا أصبته منه قال لتأتيني على ما شهدت به بغيرك أو لأبدن بعقوبتك قال فخرجت فقلت الزبير بن العوام فشهد معي وأمسك عمر وأسلم وفرض له . أخبرني الثقي عن حميد عن موسى ابن أنس عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب سأله إذا حاصرتم المدينة كيف تصنعون؟ قال نبعث الرجل إلى المدينة ونصنع له هنة من جلود قال أرايت إن رمى بحجر؟ قال إذا يقتل قال فلا تفعلوا فوالذي نفسي بيده ما يسرنى أن

تفتحوا مدينة فيها أربعة آلاف مقاتل بضيق رجل مسلم ، أخبرنا سفيان عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد أن النبي صلى الله عليه وسلم ظهر يوم أحد بين درعين . أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال سار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر فاتته إيليا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طرق قوما لم يفر عليهم حتى يصبح فإن سمع أذانا أمسك وإن لم يكونوا يصلون أغار عليهم حين يصبح فلما أصبح ركب وركب المسلمون وخرج أهل القرية ومهم مكائهم ومساحهم فلما رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا محمد والحبيس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الله أكبر خربت خيبر إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين» قال أنس وإني لرديف أبي طلحة وإن قدمي لتمس قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخبرنا الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن عن أبي الملب عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال أسر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بني عقيل فأوثقوه فطرحوه في الحرة فر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن معه أو قال أتى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على حمار وتحته قطيفة فناداه يا محمدا يا محمد فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال «ما شأنك؟» قال فم أخذت وفيهم أخذت سابقة الحاج؟ قال «أخذت بجريرة حلفائك كقيف» وكانت ثقيف أسررت رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فتركه ومضى فناداه يا محمد يا محمد فرحمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع إليه فقال «ما شأنك؟» قال إني مسلم فقال «لو قلنا وأنت تملك أمرك أفلحت كل الملاح» قال فتركه ومضى فناداه يا محمد يا محمد فرجع إليه فقال إني جائع فأطعمني قال وأحسبه قال وإني عطشان فاستقي قال هذه حاجتك ففداه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجلين اللذين أسرتهما ثقيف وأخذ ناقته تلك . أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الملب عن عمران بن حصين قال سببت امرأة من الأنصار وكانت الناقة قد أصيبت قبلها (قال الشيخ إني) رضي الله عنه كأنه يعني ناقة النبي صلى الله عليه وسلم لأن آخر الحديث يدل على ذلك قال عمران بن حصين فكانت تسكون فيهم وكانوا يحبون النعم إليهم فانفلتت ذات ليلة من الوثاق فأتت الإبل فجعلت كلما أتت بعيرا منها فسته رغا فتركه حتى أتت تلك الناقة فسته فلم ترغ وهي ناقة هدره فقدمت في عجزها ثم صاحت بها فانطلقت وطلبت من ليلتها فلم يقدر عليها فجعلت لله عليها إن الله أنجاها عليها لتتحرنها فلما قدمت عرفوا الناقة وقالوا ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إنها قد جاءت لله عليها لتتحرنها فقالوا والله لا نتحررها حتى تؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأثروه فأخبروه أن فلانة قد جاءت على ناقتك وأنها قد جعلت لله عليها إن أنجاها الله عليها لتتحرنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «سبحان الله يشبهوا جزئها إن أنجاها الله عليها لتتحرنها لا وفاء لنذر في معصية الله ولا وفاء لنذر فيما لا يملك العبد» أو قال «ابن آدم» . أخبرنا حاتم بن إسماعيل عن جعفر يعني ابن محمد عن أبيه عن يزيد بن هرمان نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن خلال فقال ابن عباس إن ناسا يقولون إن ابن عباس يكتب الحرورية ولولا أني أخاف أن أكنم علما لم أكتب إليه فكتب نجدة إليه أما بعد فأخبرني هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء؟ وهل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب لمن يسهم؟ وهل كان يقتل الصبيان؟ ومتى يتنقض يثم اليتيم؟ وعن الحسن أن هو؟ فكتب إليه ابن عباس رضي الله عنهما أنك كتبت تسألني هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء؟ وقد كان يغزوهم فيداوين المرضى ويحذين من الغنمة وأما السهم فلم يضرب لمن يسهم وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل الولدان فلا تقتلهم إلا أن تكون تعلم منهم ما علم الخضر من النبي الذي قتل فعمير بين المؤمنين

والكافر فقتل الكافر وتدع المؤمن وكتبت متى ينقضى يتم اليتم ! ولعمري إن الرجل اتشبه لحينه وإنه اضغيف الأخذ ضعيف الإعطاء فإذا أخذ نفسه من صالح ما أخذ الناس فقد ذهب عنه اليتم وكتبت تسألني عن الحسب وأنا كنا نقول هو لنا فأبى ذلك علينا قومنا فصرنا عليه أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضی الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير وحرق وهي البويرة . أخبرنا إبراهيم ابن سعد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سرادة بني لؤي حريق بالبويرة مستطير

أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن جعفر الأزهرى قال سمعت ابن شهاب يحدث عن عروة عن أسامة بن زيد قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أغير صباحا على أهل أبي وأحرق أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد اللبثي عن عبيد الله بن عدى بن الحارث أن رجلا سار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ندر ماساره به حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا هو يستأمره في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أليس يشهد أن لا إله إلا الله؟ » قال بلى ولا شهادة له قال « أليس يصلى؟ » قال بلى ولا صلاة له فقال النبي صلى الله عليه وسلم « أولئك الذين نهاني الله عن قتلهم » . أخبرنا سفيان عن الزهرى عن أسامة ابن زيد قال شهدت من تفارق عبد الله ابن أبي ثلاث مجالس . أخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن أبي تميمة عن عكرمة قال لما بلغ ابن عباس أن عليا رضى الله عنه حرق المرتدين أو الزنادقة قال لو كنت أنا لما أحرقهم ولقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من بدل دينه فاقتلوه » ولم أحرقهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا ينبغي لأحد أن يعذب بعذاب الله » أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من غير دينه فاضربوا عنقه » . أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القارى عن أبيه أنه قال قدم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه رجل من قبل أبي موسى فسأله عن الناس فأخبره ثم قال هل كان فيكم من مغربة خبر ؟ فقال نعم رجل كفر بعد إسلامه قال فما فعلتم ؟ به قال قدمناه فضربنا عنقه فقال عمر رضى الله عنه فهلا حبستوه ثلاثا وأطعتموه كل يوم رغيفا واستتبعتوه له ليه يتوب ويراجع أمر الله ؟ اللهم إني لم أحضر ولم آمر ولم أرض إذ بانى . أخبرنا الشافعى أنه قال لبعض من نظره قال فقلت له روى الثقفى وهو ثقة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد

ومن كتاب قسم النفي

أخبرنا الشافعى قال سمعت ابن عيينة يحدث عن الزهرى أنه سمع مالك بن أوس بن الحدثان يقول سمعت عمر ابن الخطاب والعباس وعلى بن أبي طالب يختصمان إليه في أموال النبي صلى الله عليه وسلم فقال عمر رضى الله عنه كانت أموال بني النضير مما آواه الله على رسوله مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم حالصا دون المسلمين وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق منها على أهله نفقة سنة فسا فضل جعله في السكراع والسلاح عدة في سبيل الله ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنفق منها على أهله نفقة سنة فسا فضل جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وليتها بمثل ما وليها به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ثم سألتني أن أوليكها فوليتهن كما علي أن تعمل فيهن بمثل ما وليها به رسول الله صلى الله عليه وسلم وليها به أبو بكر ثم وليتها به ففجئتني تختصمان أتريدان أن أدفع إلى كل واحد منكما نصفاً ؟ أتريدان منى قضاء غير ما قضيت به بينكما أولا ؟ فلا والذي يباذنه

تقوم السموات والأرض لا أنفى ينشك قضاء غير ذلك فإن عجزتما عنها فادفعاها إلى كيفكما .
 (قال الشافعي) رضى الله عنه قال لى سفيان لم اسمعه من الزهرى ولكن أخبرني عمرو بن دينار عن الزهرى
 قلت كما قصصت فقال نعم . أخبرنا مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال « لا يقسمن ورثتي دينارا ما تركت بعد نفقة أهلى ومؤنة عاملى فهو صدقة » . أخبرنا سفيان عن
 أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة بنثل معناه . أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله
 رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو جاءنى مال البحرين أعطيتك هكذا وهكذا » فتوفى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولم يأته نجاه أبابكر فأعطاني حين جاءه (قال الربيع) بقية الحديث حدثني غير الشافعي رضى الله
 عنه من قوله قال لو جاءنى . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل نجد فغزوا إبلا كثيرة فكانت سبعمائة اثني عشر بعيرا أو أحد عشر بعيرا ثم
 نفلوا بعيرا بعيرا . أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن أبى قلابة عن أبى المهب عن عمران بن حصين رضى الله عنه
 أن النبي صلى الله عليه وسلم فادى رجلا رجلين . أخبرنا الثقة من أصحابنا عن إسحق الأزرق الواسطي عن
 عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب الفارس بسهمين
 ولل فارس بسهم . أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير أن الزبير بن العوام
 كان يضرب فى الغنم بأربعة أسهم سهم له وسهمين لفارسه وسهم فى ذوى القرى (قال الشافعي) رضى الله عنه
 يعنى والله أعلم بسهم ذوى القرى سهم صفيه أمه وقد شك سفيان أحفظه عن هشام عن يحيى سمعا ولم يشك سفيان
 أنه من حديث هشام عن يحيى هو ولا غيره ممن حفظ عن هشام . أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن راشد
 عن ابن شهاب قال أخبرني محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذى
 القرى بين بنى هاشم وبنى المطلب أنيته أنا وعثمان بن عفان فقلنا يا رسول الله هؤلاء إخواننا من بنى هاشم لا نتكر
 فضلهم لمكانك الذى وضعت الله به منهم رأيت إخواننا من بنى المطلب أعطيتهم وتركنا أو منعنا وإنما قرابتنا وقرابتهم
 واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما بنو هاشم وبنو المطلب شئ واحد هكذا » وشك بين أصحابه . أخبرنا
 أحسبه داود بن عبد الرحمن العطار عن ابن المبارك عن يونس عن الزهرى عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله
 عليه وسلم مثل معناه . أخبرنا الثقة عن محمد بن إسحق عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن جبير بن مطعم
 عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) رضى الله عنه فذكرت ذلك لمطرف بن مازن أن يونس
 وابن إسحق رويا حديث ابن شهاب عن ابن المسيب قال حدثنا معمر كما وصفت فلعل ابن شهاب رواه عنهما معا .
 أخبرني عمى محمد بن على بن شافع عن على بن الحسين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله وزاده لعن الله من
 فرق بين بنى هاشم وبنى المطلب . أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم قال قسم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سهم ذى القرى بين بنى هاشم وبنى المطلب ولم يعط منه أحدا من بنى عبد شمس ولا بنى نوفل
 شيئا . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن مطر الوراق ورجل لم يسمه كلامهما عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن
 أبى ليلي قال لقيت عليا رضى الله عنه عند أحجار الزيت فقلت له بأبى أنت وأمى مافعل أبو بكر وعمر فى حقكم
 أهل البيت من الخس ؟ فقال على رضى الله عنه . أما أبو بكر فلم يكن فى زمانه أخماس وما كان فقد أوفاته وأما عمر
 فلم يزل يعطيناه حتى جاءه مال السوس والأهواز أو قال الأهواز أو قال فارس أنا أشك يعنى الشافعي رضى الله

عنه فقال في حديث مطر وحديث الآخر فقال في المسلمين خلة فإن أحببت تركتم حكم فعملناه في خلة المسلمين حتى باتينا مال فأوفيتكم حكمكم منه فقال العباس أمي لا نظمه في حقنا فقلت له يا أبا الفضل أسنا أحق من أجاب أمير المؤمنين ودفع خلة المسلمين فتوفي عمر رضى الله عنه قيل أن يأتيه مال فيقتنيه وقال الحكم في حديث مطر والآخر إن عمر قال لكم حق ولا يبلغ علمي إذ كثر أن يكون لكم كله فإن شئتم أعطيتكم منه بقدر ما أرى لكم فأبينا عليه إلا كله فأبى أن يعطينا كله . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أوس أن عمر رضى الله عنه قال ما أحد إلا وله في هذا المال حق أعطيه أو منعه إلا ماملكت إيمانكم . أخبرنا إبراهيم بن محمد بن محمد بن المنكدر عن مالك بن أوس عن عمر رضى الله عنه نحوه وقال لئن عشت لأتبعن الراعى بسرو حمير حقه أخبرنا ابن عيينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم عام أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فردني ثم عرضت عليه عام الحندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني قال نافع فحدثت بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز فقال هذا فرق بين المقاتلة والذرية وكتب أن يفرض لابن خمس عشرة سنة في المقاتلة ومن لم يبلغها في الذرية . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر محمد بن علي أن عمر رضى الله عنه لما دون الدواوين قال بن تروان أن أبداً قليل له أبداً؛ بالأقرب فالأقرب بك قال بل أبداً بالأقرب فالأقرب برسول الله صلى الله عليه وسلم

ومن كتاب صفة نهى النبي صلى الله عليه وسلم

وكتاب المدبر

أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول إن أبا مذكور رجلاً من بني عذرة كان له غلام قبضي فأعتقه عن دبر منه وأن النبي صلى الله عليه وسلم سمع بذلك العبد فباع العبد وقال « إذا كان أحدكم فقيراً فليبدأ بنفسه فإن كان له فضل فليبدأ مع نفسه » بن يعول ثم إن وجد بعد ذلك فضلاً فليصدق على غيره » وزاد مسلم بن خالد في الحديث « شيئاً » . أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر رضى الله عنه أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له مال غيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من يشتريه مني؟ » فاشتراه نعيم بن عبد الله بن ثمانية درهم فأعطاء الثمن أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث وحماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه قال أعتق رجل من بني عذرة عبداً عن دبر فباع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال « ألك مال غيره؟ » فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من يشتريه مني؟ » فاشتراه نعيم بن عبد الله العدوي بثمانية درهم فجاء بها النبي صلى الله عليه وسلم فدفعها إليه . ثم قال « أبداً بنفسك فصدق عليها فإن فضل عن نفسك شيء فلا تهاك فإن فضل شيء فلذوي قرابتك فإن فضل عن ذوي قرابتك فهكذا وهكذا » يريد عن يمينك وشمالك . أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير ممعاً جابر بن عبد الله رضى الله عنهما يقول دبر رجل منا غلاماً له ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم « من يشتريه مني؟ » فاشتراه نعيم بن الحجاج قال عمرو فسمعت جابراً يقول عبداً قبظياً مات عام أول في إمارة ابن الزبير وزاد أبو الزبير يقال له يعقوب (قال الليث بن أبي) رضي الله عنه هكذا سمعته منه عامة دهرى ثم وجدت في كتابي دبر رجل منا غلاماً له فمات فأما

أن يكون خطأ من كتابي أو خطأ من سفيان فإن كان من سفيان فابن جريج أحفظ لحديث أبي الزبير من سفيان ومع ابن جريج حديث الليث وغيره وأبو الزبير يحذف الحديث تحديدا بخبر فيه حياة الذي دبره وحماد بن زيد مع حماد بن سلمة وغيره أحفظ لحديث عمرو من سفيان وحده وقد يستدل على حفظ الحديث من خطئه بأقل مما وجدت في حديث ابن جريج والليث عن أبي الزبير وفي حديث حماد عن عمرو وغير حماد يرويه عن عمرو كما رواه حماد بن زيد وقد أخبرني غير واحد ممن لقي سفيان بن عيينة قديما أنه لم يكن يدخل في حديثه مات وعجب بعضهم حين أخبرته أني وجدت في كتابي مات قال ولعل هذا خطأ عنه أو زلة منه حفظتها عنه

ومن كتاب التفليس

أخبرنا مالك ابن أنس عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إيما رجل أفلس فأدرك الرجل ماله بعينه فهو أحق به». أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي أنه سمع يحيى بن سعيد يقول أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز حدثه أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام حدثه أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره». أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب قال حدثني أبو المعتمر بن عمرو بن رافع عن ابن خلد الزرقى وكان قاضى المدينة أنه قال جئنا أبا هريرة في صاحب لنا قد أفلس فقال هذا الذى قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم «إيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجد بعينه»

ومن كتاب الدعوى والبيئات

أخبرنا ابن أبي يحيى عن إسحق بن أبي فروة عن عمر بن الحسك عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه أن رجلين تداعيا دابة فأقام كل واحد منهما البيعة أنها دابة تنجها فقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذى هى في يديه . أخبرنا ابن أبي يحيى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يشترط على الذى يكبره أرضه أن لا يمرها وذلك قبل أن يدع عبد الله السكراء . أخبرنا ابن علية عن حميد عن أنس أنه شك في ابن له فدعا له القافة أخبرنا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رجلين تداعيا ولدا فدعا له عمر رضى الله عنه القافة فقالوا قد اشتركا فيه فقال عمر رضى الله عنه وال أيهما شئت . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عمر رضى الله عنه مثل معناه . أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري عن عروة ابن الزبير عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه مثل معناه . أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في شهادة النساء على التيمم من أمر النساء لا يجوز فيه أقل من أربع .

ومن كتاب صفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم

والولاء الصغير وخطأ الطبيب وغيره

أخبرنا ابن عينة بإسناده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يمسكن الناس على شئنا فإني لا أحل لهم إلا ما أحل الله لهم ولا أحرم عليهم إلا ما حرم الله عليهم . أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أن طارق بن الرقع أعتق أهل آيات من اليمن سواثب فأنقلوا عن بضعة عشر ألفا فذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضى الله عنه فأمرني أن أدفع إلى طارق أو ورثة طارق أنا شككت في الحديث هكذا .

ومن كتاب المزارعة وكراء الأرضين

أخبرنا سفيان بن عينة عن حميد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين . أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار مع جابر بن عبد الله يقول : نهيت ابن الزبير عن بيع النخل معاومة .

ومن كتاب القطع في السرقة وأبواب كثيرة

أخبرنا ابن عينة عن ابن شهاب عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « القطع في ربع دينار فصاعدا » . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في مجن قيمته ثلاثة دراهم . أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن أن سارقا سرق أنرجة في عهد عثمان رضى الله عنه فأمر بها عثمان فقومت ثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما بدينار فقطع يده قال مالك رضى الله عنه وهى الأنرجة التى يأكلها الناس . أخبرنا ابن عينة عن حميد الطويل أنه سمع قتادة يسأل أنس بن مالك عن القطع فقال أنس حضرت أبا بكر الصديق رضى الله عنه قطع سارقا في شئ ما يسرق أنه لى بثلاثة دراهم . أخبرنا غير واحد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي رضى الله عنه قال « القطع في ربع دينار فصاعدا » . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أن رافع بن خديج رضى الله عنه أخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا قطع في ثمر ولا كثر » . أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع ابن حبان عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله أن صفوان بن أمية قيل له من لم يهاجر هلك فقدم صفوان المدينة فنام في المسجد متوسدا رداءه فجاء سارق فأخذ رداءه من تحت رأسه فأخذ صفوان السارق فجاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله فقطع يده فقال صفوان إني لم أرد هذا هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فهلا قبل أن تأتي به » . أخبرنا سفيان بن عينة عن عمرو عن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث مثل مالك رضى الله عنه . أخبرنا مالك عن ابن أبي حسين عن عمرو بن شعيب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا قطع في ثمر معلق فاذا أواه الجر بن فيه القطع » . أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر

عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت خرجت عائشة رضى الله عنها إلى مكة ومعها مولاتان وغلाम لابن عبد الله ابن أبي بكر الصديق فمعتت مع المولاتين يبرد مراجل قد خيط عليه خرقة خضراء قالت فأخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرجه وجعل مكانه لبدا وفروة وخاط عليه فلما قدمت المولاتان المدينة دفعتا ذلك إلى أهله فلما فتقوا عنه وجدوا فيه اللبد ولم يجدوا فيه البرد فكلعوا المولاتين فكلعنا عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة رضى الله عنها « القطع في ربع دينار فصاعدا » أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلا من أهل اليمن أقطع اليد والرجل قدم على أبي بكر الصديق فشكا إليه أن عامل اليمن ظلمه وكان يصلى من الليل فيقول أبو بكر رضى الله عنه وأبيك ماليلك بليس سارق ثم إنهم افتقدوا حليا لأسماء بنت عيسى امرأة أبي بكر فجعل الرجل يطوف معهم ويقول اللهم عليك بن بيت أهل هذا البيت الصالح فوجدوا الحلي عند صائغ وأن الأقطع جاء به فاعترف الأقطع أو شهد عليه فأمر به أبو بكر رضى الله عنه فقطعت يده اليسرى وقال أبو بكر رضى الله عنه والله لدعاؤه على نفسه أشد عندي من سرقة أخبرنا إبراهيم عن صالح مولى التوءمة عن ابن عباس في قطع الطريق إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يأخذوا المال ولم يقتلوا قطعتم أيديهم وأرجلهم من خلاف وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نقوا من الأرض . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أنه قال : سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول « الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا أحصن إذا قامت عليه البينة أو كان الحبل أو الاعتراف » أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه رآه رجلا وهو بالشام فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلا فبعث عمر بن الخطاب رضى الله عنه أبا واقد الليثي إلى امرأته يسألها عن ذلك فأتاها وعندها نسوة حولها فذكر لها الذي قال زوجها لعمر بن الخطاب وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقنها أشياء ذلك لتزعم فابت أن تزعم وثبتت على الاعتراف فأمر بها عمر بن الخطاب رضى الله عنه فرجمت . أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد بن سيرين أن أباه دعا نفرا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى إلى الولاية فأتاه فيهم أبي بن كعب وأحسبه قال فبارك وانصرف . أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول : دعا أبي عبد الله ابن عمر فأتاه فجلس ووضع الطعام فدعاه عبد الله بن عمر يده وقال خذوا بسم الله وقبض عبد الله يده وقال إني صائم . أخبرنا مالك بن أنس عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى أبا طلحة وجماعة معه فأكلوا عنده وكان ذلك في غير وليمة .

ومن كتاب البحيرة والسائبة

أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن عائشة رضى الله عنها أنها أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها نبيكم على أن ولدها لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « لا يمنعك ذلك إنما الولاء لمن أعتق » أخبرنا مالك حدثني يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أن بريرة جاءت تستعين عائشة رضى الله عنها فقالت عائشة إن أحب أهلك أن أصب لهم ثمنك مبة واحدة وأعتقك فذكرت ذلك لبريرة لأهلها فقالوا لا إلا أن يكون ولأولك لنا قال مالك قال يحيى فزعمت عمرة أن عائشة ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « لا يمنعك ذلك فاشتريها فأعتقها فإنا الولاء لمن أعتق » أخبرنا مالك وابن عيينة عن

عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته . أخبرنا محمد بن الحسن عن يعقوب بن إبراهيم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الولاء لمة كاحمة النسب لا يباع ولا يوهب » أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأبلبي عن القاسم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه » أخبرنا ابن عيينة وعبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب بن أبي تيممة السخيتاني عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم » وكان الثقفى ساق الحديث ثم ذكره . أخبرنا ابن عيينة عن عمرو عن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بأبي إسرائيل وهو قائم في الشمس فقال « ما له ؟ » فقالوا نذر أن لا يستظل ولا يقعد ولا يكلم أحدا ويصوم فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يستظل ويقعد وأن يكلم الناس ويتم صومه ولم يأمره بكفارة . أخبرنا سفيان بن عيينة عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر قال جاء عمر رضي الله عنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إني أصبت مالا لم أحب مثله قط وقد أردت أن أتقرب به إلى الله فقال رسول الله « احبس أصله وسبل نحره » .

ومن كتاب الصيد والذبائح

أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن عبد الله بن دينار عن سعد الفالجي مولى عمر أو ابن سعد الفالجي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما نحل أنا ذبائحهم وما أنا بتاركهم حتى يسلموا أو اضرب أعناقهم أخبرنا الثقفى عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي رضي الله عنه أنه قال لا تأكلوا ذبائح نصارى بني تغلب فإنهم لم يتمسكوا من دينهم إلا بشرب الخمر . أخبرنا حاتم والدراوردى أو أحدهما عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه قال الثوب والجراد ذكي . أخبرنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أحلت ثمانية ثمان وثمان المئتان الحوت والجراد والدمان » أحسبه قال « السكبد والطحال » أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن سعيد بن مسروق عن أبيه عن عبالبة بن رفاع عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال : قلنا يا رسول الله إنا لاقوا العدو غدا وليست معنا مدى أئذ كي بالليل ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ما أنهر الدم وذكر عليه اسم الله فأكوا إلا ما كان من سن أو ظفر فإن السن عظم من الإنسان والظفر مدى الحبش » أخبرنا مسلم وعبد المجيد وعبد الله بن الحرث عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمر عن ابن أبي عمار قال : سألت جابر بن عبد الله عن الضبيغ أصيد هى ؟ فقال : نعم قلت أتؤكل ؟ قال : نعم قلت أسمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم سمعت الربيع يقول سمعت الشافعى رضي الله عنه يقول : لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز . سمعت الربيع يقول مات الشافعى رضي الله عنه سنة أربع ومائتين في آخر يوم من رجب ومثل عن سنة فقال نيف وخمسون سنة . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن حجر المدري عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « المعمرى لا وارث » أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن أبي نجيح عن جبيب بن أبي ثابت قال : كنا عند عبد الله بن عمر فجاءه أعرابي فقال له إني أعطيت بعض بني ناقة حياتي قال عمرو في الحديث وإنها تناجت وقال ابن أبي نجيح في حديثه وإنها أضئت واضطربت فقال له حياتي وموته قال فإني تصدقت بها عليه قال

فذلك أبعد لك منها . أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه . أخبرنا يحيى ابن حسان عن الليث بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه كجراح الحر في دينه وقال ابن شهاب وكان رجال سواء يقولون يقوم سلمة . أخبرنا يحيى محمد بن علي عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال : إني لأسمع الحديث فأستحسنه . فما يمتنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه من سماع فيقتدى به أسمع من الرجل لا أثق به قد حدثه عن أنثى به ولا أثق به قد حدثه عن أنثى به ولا أثق به وقد حدثه عن أنثى به إبراهيم لا يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا الثقات . أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد قال سألت ابنا لعبد الله بن عمر عن مسألة فلم يقل فيها شيئا فقبل له إنا لعظم أن يكون مثلك ابن إمامي هدي تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم فقال أعظم والله من ذلك عند الله وعند من عرف الله وعند من عقل عن الله أن أقول ما ليس لي به علم وأخبر عن غير ثقة .

ومن كتاب الديات والتقصاص

أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا مالك حدثنا داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف المرى أخبره أن مروان ابن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله ما في الضرس ؟ فقال ابن عباس فيه خمس من الإبل فردني مروان إلى ابن عباس فقال أفجعل مقدم الفم مثل الأضراس فقال ابن عباس لولا أنك لا تعتبر ذلك إلا بالأصابع عقابها سواء (قال الشيخ أبي) رضى الله عنه : فهذا مما يدل على أن الشفتين عقابها سواء وقد جاء في الشفتين سوى هذا آثار أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من قتل قتيلا فأهله بين خيرتين إن أحبوا فلمهم العقل وإن أحبوا فلمهم القود » أخبرنا الثقة عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه . أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا إبراهيم بن محمد عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن اليلداني أن رجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة فرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « أنا أحق من أوفي بدمته » ثم أمر به فقتل . أخبرنا محمد بن الحسن حدثنا قيس بن الربيع الأسدي عن أبان بن تغلب عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم عن أبي الجيوب الأسدي قال أتى علي بن أبي طالب رضى الله عنه برجل من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة قال فقامت عليه الذمة فأمر بقتله فجاء أخوه فقال إني قد عفوت عنه قال فلملهم هددوك أو فرقوك أو فزعوك قال لا ولا سكن قتله لا يرد على أخى وعرضوني فرفضت قال أنت أعلم من كان له ذمتنا فدمه كدمنا ودينه كديننا . أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا محمد بن يزيد أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري أن ابن شاس الجذامي قتل رجلا من أنباط الشام فرفع إلى عثمان بن عفان رضى الله عنه فأمر بقتله فحكمه الزبير وناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهوه عن قتله قال فجعل دينه ألف دينار . وبه عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : دية كل معاهد في عهد ألف دينار أخبرنا مسلم عن ابن أبي حسين عن عطاء وطاوس ومجاهد والحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح « لا يقتل مسلم بكافر » فقال هذا مرسل قلت نعم . أخبرنا سفيان بن عيينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية المعاهد فقال قضى

فيه عثمان بن عفان رضى الله عنه بأربعة آلاف قال فقلنا فمن قبله قال فحصبنا (قال الشيخ) ثم الذين سألوه
 آخر (قال الشيخ) رضى الله عنه : فإن قال قائل ما الخبر بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالجنين على العاقلة؟
 قيل أخبرنا الثقة (قال الربيع وهو يحيى بن حسان) عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة
 رضى الله عنه . أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من
 قتل في حمية في رميا تكون بينهما بحجارة أو جلد بالسوط أو ضرب بعصا فهو خطأ عقله عقل الخطأ ومن قتل
 عمداً فهو قود يده فمن حال دونه فمليه أمة الله وغضبه ولا يقبل منه صرف ولا عدل » . أخبرنا ابن عيينة عن على
 ابن زيد بن جعدان عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال « ألا إن في قتل العمد الخطأ بالسوط أو العصا مائة من الإبل مغنطة منها أربعون خلفه في بطونها أولادها »
 أخبرنا ابن عيينة عن منصور عن إبراهيم بن همام بن الحرث عن عائشة رضى الله عنها قالت كنت أفرك المني من ثوب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة
 والأسود عن عائشة رضى الله عنها قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى فيه .
 أخبرنا سفيان بن عمرو بن دينار وابن جريج كلاهما يخبره عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال
 في المني يصيب الثوب قال أمطه عنك قال أحدهما يعود أو أذخرة فإنما هو بمنزلة البصاق والخطأ . أخبرنا الثقة عن علقمة
 عن جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد قال أخبرني مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه كان إذا
 أصاب ثوبه المني إن كان رطبا مسحه وإن كان يابسا حته ثم صلى فيه . أخبرنا إبراهيم عن يحيى بن سعيد عن سليمان
 ابن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى برجل حاجة ثم أتيل فسلم عليه رجل فلم يرد عليه حتى مسح يده
 بمجاد ثم رد عليه السلام .

ومن كتاب جراح الخطأ

أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه رضى الله عنه أن في الكتاب الذى كتبه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في النفس مائة من الإبل . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عبد الله
 ابن أبي بكر في الديات في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم « وفي النفس مائة من الإبل » قال ابن جريج
 فقلت لبد الله بن أبي بكر أفي شك أنتم من أنه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا . أخبرنا ابن عيينة عن
 ابن طاوس عن أبيه يعنى بذلك . أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن أيوب بن موسى عن ابن شهاب
 وعن مكحول وعطاء قالوا أدر كنا الناس على أن دية الحر المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من
 الإبل فقوم عمر بن الخطاب رضى الله عنه تلك الدية على أهل القرى ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم ودية
 الحرة المسلمة إذا كانت من أهل القرى خمسمائة دينار أو ستة آلاف درهم فإن كان الذى أصابها من الأعراب فديتها
 خمسون من الإبل ودية الأعرابية إذا أصابها الأعرابي خمسون من الإبل لا يكلف الأعرابي الذهب ولا الورق .
 أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه
 بغرة عبد أو ليدة فقال الذى قضى عليه كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل؟ ومثل ذلك يطل فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما هذا من إخوان السكهان » أخبرنا سفيان بن عمرو عن طاوس أن عمر

ابن الخطاب رضى الله عنه قال أذكر الله امرأ سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنبين شيئا فقام حمل بن مالك ابن الناقة فقال : كنت بين جارتين لى فضربت إحداهما الأخرى بمسطح فألقت جنينا ميتا فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة فقال عمر رضى الله عنه إن كدنا أن نقضى في مثل هذا برأينا . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم الإبل على أهل القرى أربع مائة دينار أو عدلها من الورق ويقسمها على أئمان الإبل فإذا غلت رفع في قيمتها وإذا هانت نقص من قيمتها على أهل القرى اثنتان ما كان أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله ابن أبي بكر عن أبيه أن في الكتاب الذى كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي الأتف إذا أوعى جدعا مائة من الإبل وفي المأمومة ثلث النفس وفي الجائفة مثلها وفي العين خمسون وفي اليد خمسون وفي الرجل خمسون وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل وفي السن خمس وفي الموضحة خمس .

ومن كتاب السبق والقسامة والرمى والكسوف

أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن نافع ابن أبي نافع عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا سبق إلا في نسل أو حافر أو خف » أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عباد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا سبق إلا في حافر أو خف » أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الحيل التي قد أضمرت . أخبرنا مالك بن أنس عن أبي ليلى عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حثمة أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل بن أبي حثمة ومحيصة خرجا إلى خيبر من جهد أصابهما فتفرقا في حوائجهما فأتى محيصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في قعر أو عين فأتى يهود فقال أنتم والله قتلتموه فقالوا والله ما قتلناه فأقبل حتى قدم على قومه فذكر ذلك لهم فأقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل أخو المقتول فذهب محيصة يتكلم وهو الذى كان يخبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحيصة « كبير » يريد السن فتكلم حويصة ثم تكلم محيصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إما أن يدوا صاحبكم وإما أن يؤذنوا بحرب » فكذب إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فسكتوا « إنا والله ما قتلناه » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة وعبد الرحمن « تحلفون وتستعقون دم صاحبكم » قالوا لا قال « فحلف يهود » قالوا لا أبسوا بمسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث إليهم بمائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار فقال سهل لقد ركضت منها ناقة حمراء .

ومن كتاب الكسوف

أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن حزم عن الحسن عن ابن عباس أن القمر كسف وابن عباس بالبصرة فخرج ابن عباس فصلى بنا ركعتين في كل ركعة ركعتين ثم ركب فخطبنا قال إنما صليت كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وقال « إنما الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم شيئا منها كاسفا فليكن فزعكم إلى الله تعالى » أخبرنا مالك عن يحيى ابن سعيد عن عمرة

عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشمس كسفت فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوصفت صلاته ركعتين في كل ركعة ركعتين . أخبرنا مالك عن هشام بن غروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا إبراهيم حدثني أبو سهل نافع عن أبي قلابة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله .

ومن كتاب الكفارات والنذور والأيمان

أخبرنا سفيان حدثنا عمرو عن ابن جريج عن عطاء قال ذهب أنا وعبيد بن عمير إلى عائشة وهي معتكفة في ثبير فسألناها عن قول الله عز وجل « لا يؤاخذكم الله بالألفاظ في أيمانكم » قالت : هو لا والله ، وبلى والله أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم »

ومن كتاب السير على سير الواقدي

أخبرنا الثقة عن ابن أبي خالدة عن قيس عن جرير قال كانت بحيلة ربع الناس فقسم لهم ربع السواد فاستغاثوا ثلاث أو أربع سنين أنا شككت ثم قدمت على عمر بن الخطاب رضى الله عنه ومعى فلانة بنت فلان امرأة منهم قد صامها لا يحضرني ذكر اسمها فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه لولا أنى قاسم مسؤول لركتكم على ما قسم لكم ولكى أرى أن تردوا على الناس (قال الشافعي) رضى الله عنه : والذي يروى من حديث ابن عباس في إحلال ذبايحهم إنما هو من حديث عكرمة أخبرني ابن الدرادردى وابن أبي يحيى عن ثور الدبلي عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سئل عن ذبايح نصارى العرب فقال قولاً حكماً هو إحلالها وتلا « ومن يتولهم منكم فإنه منهم » ولكن صاحبنا سكت عن اسم عكرمة وثور لم يلق ابن عباس . أخبرنا الثقة سفيان أبو عبد الوهاب أوهما عن أيوب عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال : قال علي بن أبي طالب رضى الله عنه « لا تأكلوا ذبايح نصارى بنى تغلب فإنهم لم يمسكوا من نصراتهم أو من دينهم إلا يشرب الخمر » الشك من الشافعي رضى الله عنه . أخبرنا سفيان وعبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن قوما أغادرو فأصابوا امرأة من الأنصار وناقاة للنبي صلى الله عليه وسلم فكانت المرأة والناقاة عندهم ثم انقلبت المرأة فركبت الناقاة فأئت المدينة فعرفت ناقاة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إني نذرت أن أنجاني الله عليها لأنحرنها فنعوه أن تنحرها حتى يذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال « بشما جزيتها أن نجماك الله عليها أن تنحرها لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم » وقالوا ما أو أحدهما في الحديث وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته . أخبرنا فضيل ابن عباس عن منصور عن ثابت عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى فى اليهودى والنصراني بأربعة آلاف درهم وفى المجوسى بثمانمائة . أخبرنا سفيان بن عيينة عن صدقة ابن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية اليهودى والنصراني فقال سعيد قضى فيه عثمان بن عفان رضى الله عنه بأربعة آلاف .

ومن كتاب جماع العلم

أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد اللدراوردى عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر » قال يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن محمد عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة .

ومن كتاب الجنائز والحدود

أخبرنا مالك عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين عن أم عطية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمن غسل ابنه « اغسلها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافورا أو شيئا من كافور » أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل في قيس . أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن جريج عن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل ثلاثا . أخبرنا الثقة من أصحابنا عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية الأنصارية قالت صفرتنا شعره بقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيتها وقرنيها ثلاثة قرون فألقيناه خلفها . أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفهن في ثلاث أبواب بيض سحولية ليس فيها قيس ولا عمامة . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه غسل وكفن وصلى عليه . أخبرنا بعض أصحابنا عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم . أخبرنا بعض أصحابنا عن أسامة بن زيد عن الزهري عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم . أخبرنا سفيان عن الزهري وثبتته معمر عن ابن أبي عمير أن النبي صلى الله عليه وسلم أشرف على قتلى أحد فقال « شهدت على هؤلاء فزملوهم بدمائهم وكلوهم » . أخبرنا الثقة من أصحابنا عن إسحاق بن يحيى بن طلحة عن عمه عيسى بن طلحة قال : رأيت عثمان بن عفان رضي الله عنه يحمل بين عمودي سريره أمه فلم يفارقه حتى وضعه . أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أنه رأى ابن عمر في جنازة رافع قائما بين قائمتي السرير . أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن ثابت عن أبيه قال رأيت أبا هريرة يحمل بين عمودي سريره سعد بن أبي وقاص . أخبرنا بعض أصحابنا عن شرحبيل بن أبي عون عن أبيه قال رأيت ابن الزبير يحمل بين عمودي سريره المسور بن مخرمة . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال سمعت سعيد بن جبير يقول سمعت ابن عباس يقول : كننا مع النبي صلى الله عليه وسلم فخر رجل عن بعيره فوقص فمات فقال النبي صلى الله عليه وسلم « اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ولا تحمروا رأسه » فقال سفيان وزاد إبراهيم بن أبي حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وخمروا وجهه ولا تحمروا رأسه ولا تمسوه طيبا فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا » أخبرنا سعيد بن سالم

عن ابن جريج عن ابن شهاب أن عثمان ابن عفان رضى الله عنه صنع نحو ذلك . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى للناس النجاشي اليوم الذى مات في
وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم وكبر أربع تكبيرات . أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن أبا أمامة بن سهل بن حنيف
أخبره أن مسكنة مرضت فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بمرضها قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم بهودالمرضو
ويسأل عنهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا مات فآذوني بها» فخرج يجازتها ليلا فسكرها أن يوقظو
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بالذى كان من شأنها فقال «لم آمركم أن
تؤذوني بها» فقالوا يا رسول الله كرهنا أن نوقظك ليلا فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صف بالناس على
قبرها وكبر أربع تكبيرات . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله رضى الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر على الميت أربعة أربعا وقرأ بأم القرآن بعد التكبيرة الأولى . أخبرنا إبراهيم
ابن سعد عن أبيه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صلبت خلف ابن عباس على جنازة فقرا بفاتحة الكتاب فله
سلم سأله عن ذلك فقال سنة وحق . أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد قال سمعت
ابن عباس يجهر بفاتحة الكتاب على الجنازة ويقول إنما فعلت لتعلموا أنها سنة . أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر
عن الزهري أخبرنا أبو أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن السنة في الصلاة
على الجنازة أن يكبر الإمام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سرا في نفسه ثم يعلى على النبي صلى الله
عليه وسلم ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات لا يقرأ في شيء منهن ثم يسلم سرا في نفسه . أخبرنا مطرف
ابن مازن عن معمر عن الزهري حدثني محمد الفهرى عن الضحاك بن قيس أنه قال مثل قول أبي أمامة . أخبر
بعض أصحابنا عن ليث بن سعد عن الزهري عن أبي أمامة قال السنة أن يقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب . أخبر
إبراهيم بن محمد عن إسحاق بن عبد الله عن موسى بن وردان عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه كان يقرأ بأ
القرآن بعد التكبيرة الأولى على الجنازة . أخبرنا محمد بن عمر بن يعقوب القادى عن عبد الله بن عمر بن حفص عن
نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنازة . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يسلم
الصلاة على الجنازة . أخبرنا مسلم بن خالد وغيره عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله
عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم كانوا يمشون أمام الجنازة . أخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر
عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه أخبره أنه رأى عمر بن الخطاب رضى الله عنه تقدم الناس أمام جنازة زينة
بنت جحش . أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبيد مولى السائب قال رأيت بن عمر وعبيد بن عمير يمشيان
أمام الجنازة فتقدما فجلسا يتحدنان فلما جازت بهما قاما . أخبرنا مسلم بن خالد وغيره عن ابن جريج عن عمر
ابن موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه . أخبرنا الثقة عن عمر بن عطاء عن عكرمة عن
ابن عباس رضى الله عنهما قال سل رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل رأسه . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن
جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رشح على قبر إبراهيم ابنه ووضع عليه حصاء والحصى لا يثقل
إلا على قبر مسطح . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة
رضي الله عنها قالت لو استقبلنا من أمرنا ما استقبلنا ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نساؤه . أخبر
إبراهيم بن محمد عن عمارة عن أم محمد بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب عن جدتها أسماء بنت عميس أن فاطمة

بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت أن تفسلها إذا ماتت هي وعلى ففسلتها هي وعلى. أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن ابن شهاب أن فيصه بن ذؤيب كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أغمض أباسمة . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم حثا على الميت ثلاث حثيات بيديه جميعا . أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ونهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها ولا تقولوا هجرا» أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاءت التعزية سمعوا قائلا يقول إن في الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودركا من كل فائت فبالله فتقوا وإياه فارجوا فإن المصاب من حرم الثواب . أخبرنا سفیان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر قال لما جاء نعي جعفر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «اجعلوا لآل جعفر طعاما فإنه قد جاءهم أمر يشغلهم أو ما يشغلهم» شك سفیان . أخبرنا إبراهيم بن سعد ابن إبراهيم عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة أنه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه» . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد ابن معاذ عن نافع بن خبيرة عن مسعود بن الحكم عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنائز ثم جلس بعد ذلك . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة بهذا الإسناد أو شبيه بهذا وقال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرنا بالقيام ثم جلس وأمرنا بالجلوس . أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك بن الحرث بن عتيك أخبره عن جابر بن عتيك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء يهود عبد الله بن ثابت فوجه قد غلب فصاح به فلم يجبه فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال «غلبنا عليك يا أبا الربيع» فصاح النسوة وبكين ففعل ابن عتيك إسكتهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «دعبن فإذا وجب فلا تبكين يا كية» قال وما الوجوب يا رسول الله؟ قال «إذا مات» . أخبرنا سفیان بن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حدث جارية لها زنت . أخبرنا سفیان بن يحيى بن سعيد وأبي الزناد كلاهما عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن رجلا قال أحدهما أحسن وقال الآخر مقعد كان عند جدار سعد فأصاب امرأة حبلى فوميت به فستل فاعترف فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به قال أحدهما فجعل بأشكال النخل وقال الآخر بأشكال النخل . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن رجلا بالشام وجد مع امرأته رجلا فقتله أو قتلها فكتب معاوية إلى أبي موسى الأشعري بأن يسأل له عن ذلك عليا رضى الله عنه فسأله فقال علي رضى الله عنه إن هذا شيء ما هو بأرض العراق عزمتم عليك لتخبرني فأخبره فقال علي رضى الله عنه أنا أبو حسن إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته . أخبرنا سفیان بن عيينة عن الزهري عن أبي إدريس عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال «يا معزوني على أن لا تشركوا بالله شيئا» وقرأ عليهم الآية وقال «فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب فهو كفارة له ومن أصاب من ذلك شيئا فستره الله عليه فهو إلى الله إن شاء غفر له وإن شاء عذبه» . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «تجافروا لذوى الهيات عن عتراتهم» قال محمد بن إدريس

سمعت من أهل العلم من يعرف هذا الحديث ويقول يتجافى للرجل ذى الهيئة عن عثرته ما لم يكن حدا . أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عن عمرة بنت عبد الرحمن أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الخنفي والخنفية » قال محمد بن إدريس « وقد رويت أحاديث مرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم في العقوبات وتوقيتها تركناها لانقطاعها .

ومن كتاب الحج من الأمالى يقول الربيع في جميع ذلك حدثنا الشافعى

أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعى قال حدثنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه أهل من بيت المقدس . حدثنا عبد الوهاب الثقفى عن أيوب بن أبى تيمية وخالد الحذاء عن أبى قلابة عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سمع رجلا يقول لبيك عن شبرمة فقال وبك وما شبرمة ؟ فقال أحدهما قال أخطى وقال الآخر فذكر قرابة به قال أفحجبت عن نفسك ؟ قال لا قال فاجعل هذه عن نفسك ثم احجج عن شبرمة . أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه أن أعرابيا أتى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه إما قال قميص وإما قال جبة وبه أثر صفرة فقال أحرمت وهذا على فقال « انزع » إما قال قميصك وإما قال جبتك « واغسل هذه الصفرة عنك وافعل في عمرتك ما تفعل في حجك » . أخبرنا يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من خير ثيابكم البياض فلبسها أحياءكم وكفونها فيها موتاكم » . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس وعطاء أحدهما أو كلاهما عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجهم وهو محرم . أخبرنا بن أبى يحيى عن أيوب ابن أبى تيمية عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه دخل حماما وهو بالحجفة وهو محرم وقال ما بعأ الله بأوساخنا شيئا أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه نظر في المرأة وهو محرم . وأخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه رأى عمر بن الخطاب يقرد بعيرا له في طين بالسقيا وهو محرم . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبى عمير قال رأيت ابن عمر يرمى غرابا بالبداء وهو محرم . أخبرنا عبد الوهاب الثقفى عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عباس بن أبى ربيعة قال صحبت عمر بن الخطاب رضى الله عنه في الحج فإرايته مضطربا فسطاطا حتى رجع . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزرى عن أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أنه قضى في البر بوع جفرا أو جفرة . أخبرنا سفيان عن مطرف بن طريف عن أبى السفر أن عثمان بن عفان رضى الله عنه قضى في أم حبيب بعلان من الغنم . أخبرنا إبراهيم بن أبى يحيى عن عبد الله ابن أبى بكر رضى الله عنهما أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قدموا في حجرة القضية متقلدين بالسيوف وهم محرمون . أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن ابن شهاب عن أبى بكر بن عبد الرحمن عن مروان بن الحكم عبد الرحمن بن الأسود بن عبد نفوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن من الشرر حكمة » أخبرنا إبراهيم عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الشرر كلام حسن كحسن الكلام وقبيحه كقبيحه » . حدثنا عبد الرحمن بن الحسن ابن القاسم الأزرقى عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ركب راحلة له وهو محرم فتدلت فجعلت تقدم يدا وتؤخر أخرى « قال الربيع » أظنه قال عمر رضى الله عنه شعر :

كأن راكبها غصن بمروحة إذا تدلت به أو شارب ثمل

ثم قال « الله أكبر الله أكبر » أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء أن غلاما من قريش قتل حمامة من

حمام مكة فأمر ابن عباس أن يفدى عنه بشاة أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر ابن عبد الله رضى الله عنهما وذكر حجة النبي صلى الله عليه وسلم وأمره بإباحة الإحلال وأنه صلى الله عليه وسلم قال لهم «إذا توجهتم إلى منى راغبين فأهلوا» أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة . وأخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس وعن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قال لا حصر إلا حصر العدو وزاد أحدهما ذهب الحصر الآن . أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن عبد الله بن عباس قال أخبرني الفضل ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أُرْذِفَهُ من جمع إلى منى فلم يزل يلبى حتى رمى الجرة . أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس في المعتمر يلبى حتى يستلم الركن . أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال يلبى المعتمر حتى يفتح الطواف مستملا وغير مستلم . أخبرنا سفيان عن ابن أبي حسين عن أبي علي الأزدي قال سمعت ابن عمر يقول للحاق يا غلام ابغ العظم وإذا قصر أخذ من جانبه الأيمن قبل جانبه الأيسر . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال أخبرني حجام أنه قصر ابن عباس فقال ابدا بالشق الأيمن . أخبرنا سفيان ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن عليا رضى الله عنه قال في كل شهر عمرة . أخبرنا سفيان عن صدقة ابن يسار عن القاسم بن محمد أن عائشة رضى الله عنها اعتمرت في سنة مرتين أو قال مرارا قال قلت لأعاب ذلك عليها أحد؟ فقال القاسم أم المؤمنين فاستحييت . أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه اعتمرت في سنة مرتين أو قال مرارا . وأخبرنا سفيان أنه سمع عمرو بن دينار يقول أخبرني ابن أوس الثقفي قال سمعت عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنهما يقول أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أعمر عائشة فأعمرتها من التمتع قال هو أو غيره في الحديث ليلة الحصة . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر قال رأيت ابن عباس أتى الركن الأسود مسجدا فقبله ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه . حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وبلاك وعثمان بن طلحة وأحسبه قال وأسامة فلما خرج سألت بلالا كيف صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال جعل محمدا عن يمينه وعمودين عن يساره وثلاثة أعمدة وراءه ثم صلى وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة . أخبرنا ابن عيينة عن سايان الأحول وهو سايان ابن أبي مسلم خال ابن أبي نجيح وكان ثقة عن طاوس عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون لسلك وجهه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يصدرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت» . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أخبرني من رأى ابن عباس يأتي عرفة بسحر . أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن ابن يربوع عن جوير بن حويرث قال رأيت أبا بكر واقفا على قرح وهو يقول يا أيها الناس أسفروا ثم دفع فسكرني أنظر إلى فخذه مما يحرس غيره بحجته . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن عزمة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «إن أهل الجاهلية كانوا يدفعون من عرفة حين تكون الشمس كأنها عائمهم الرجال في وجوههم قبل أن تحرب ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس حين تكون كأنها عائمهم الرجال في وجوههم وإنما لا تدفع من عرفة حتى تحرب الشمس وتدفع من المزدلفة قبل أن تطلع الشمس هدينا مخالف لهدى أهل الأوثان والشرك» . أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه قال كان أهل الجاهلية يدفعون من عرفة قبل أن تغيب

الشحس ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس وتقول أشرق ثبير كما تغير فاخر الله هذه وقدم هذه . أخبرنا سفيان
 أن مع عبد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول كنت فيمن قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضعة أهله
 من المزدلفة إلى منى . حدثنا الشافعي عن داود بن عبد الرحمن العطار وعبد العزيز بن محمد الدراوردي عن هشام
 ابن عروة عن أبيه قال دار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أم سلمة يوم النحر فأمرها أن تعجل الإفاضة من جمع
 حتى تأتي مكة فتصلي بها الصبح وكان يومها فأحب أن توافيه . أخبرني من أئق به من المشركين عن هشام بن عروة عن
 أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا ابن أبي عجي عن
 عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن الحسن بن مسلم بن يثاق قال وافق يوم الجمعة يوم التروية في زمان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بفناء الكعبة فأمر الناس أن يروحوا إلى منى وراح
 فمضى إلى الظهر (حدثنا الشافعي) قال والذي قلت بعرفة من أذان وإقامتين شيء . أخبرنا ابن أبي عجي عن جعفر
 ابن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني به . أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه
 قال دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المزدلفة فلم ترفع ناقته يدها واضعة حتى رمى الجمرة . أخبرنا سعيد
 ابن سالم القداح عن أيمن بن نابل قال أخبرني قدامة بن عبد الله بن عمار السكابي قال رأيت النبي صلى الله عليه
 وسلم يرمي الجمرة يوم النحر على ناقه صهباء ليس ضرب ولا طرد وليس قيل إليك إليك . حدثنا سعيد بن سالم
 القداح عن سعيد عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أشعر
 في الشق الأيمن . أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان لا يبالي في أي الشقين
 أشعر في الأيسر أو في الأيمن (إلى هنا يقول الربيع حدثنا الشافعي رضى الله عنه) .

ومن كتاب مختصر الحج الكبير

من هنا يقول الربيع أخبرنا الشافعي رضى الله عنه . أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج
 عن عطاء عن ابن عباس قال أخبرني الفضل بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أرفده من جمع إلى منى فلم يزل
 يلبي حتى رمى الجمرة . أخبرنا سفيان عن محمد بن أبي حرملة عن كريب عن ابن عباس عن الفضل عن النبي صلى الله
 عليه وسلم مثله . أخبرني الثقة عن حماد بن سلمة عن زياد مولى بني مخزوم وكان ثقة أن قوما حرما أصابوا صيدا
 فقال لهم ابن عمر عليكم جزاء فقالوا على كل واحد منا جزاء أو علينا كلنا جزاء واحد ؟ فقال ابن عمر إنه لغر بكم
 بل عليكم كلكم جزاء واحد . أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن بكير بن عبد الله عن القاسم عن ابن عباس
 أن رجلا سأله عن محرم أصاب جرادة فقال يصدق بقبضة من طعام وقال ابن عباس وليأخذن بقبضة جرادات
 ولكن على ذلك رأى . أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن ميمون بن مهران قال جلست إلى ابن عباس فجلس
 إليه رجل لم أرجأ أطول شعرا منه فقال أحرمته وعلى هذا الشعر فقال ابن عباس اشتعل على مادون الأذنين
 منه قال قبلت امرأة ليست بامرأتى قال زنى فوك قال رأيت قلة فطرحها قال تلك الضالة لا تبغى . أخبرنا عبد الله
 ابن مؤمل العائذي عن عمر بن عبد الرحمن بن محيص عن عطاء بن أبي رباح عن صفية بنت شيبة قالت أخبرتني
 بنت أبي تجرة إحدى نساء بني عبد الدار قالت : دخلت مع نسوة من قريش دار أبي حسين تنظر إلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو يسعى بين الصفا والمروة فرأته يسعى وإن مژرء ليدور من شدة السعي حتى لأقول أني لأري

ركبته ومعه يقول « اسعوا فإن الله عز وجل كتب عليكم السعي » قرأ الربيع حتى إنى لأقول . أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن سالم عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت على راحلته يستلم الركن بمحجنه . أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهجروا بالإفاضة وأفاض في نسائه ليلا وطاف بالبيت يستلم الركن بمحجنه أظنه قال وقبل طرف المحجن . أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه (قال الشيخ أبي) رضي الله عنه : وأخبرنا مسلم عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن مخزومة زاد أحدهما على الآخر واجتمعا في المعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كان أهل الجاهلية يدفعون من عرفة قبل أن تغيب الشمس ومن الزدلفة بعد أن تطلع الشمس ويقولون أشرق شيركم يا نبي فآخركم الله عز وجل هذه وقدم هذه » يعني قدم المزدلفة قبل أن تطلع الشمس وآخر عرفة إلى أن تغيب الشمس . أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن بروع عن أبي الحويرث قال : رأيت أبا بكر الصديق رضي الله عنه واقفا على قرح وهو يقول أيها الناس أصبحوا أيها الناس أصبحوا أيها الناس أصبحوا ثم دفع فرأيت نخذه مما يحرش بعيره بمحجنه . أخبرنا الثقة ابن أبي يحيى أو سفيان أو هما عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر رضي الله عنه كان يحرك في محسر ويقول :

إليك تغدو قلعا وضيفا مخالفا دين النصارى دينها

أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمار مثل حصي الخذف . أخبرنا سفيان عن حميد بن قيس عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي عن رجل من قومه عن بني تميم يقال له معاذ أو ابن معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل الناس بني منازلهم وهو يقول « اركبوا بمنزل حصي الخذف » . أخبرنا يحيى بن سالم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لأهل السقاية من أهل بيته أن يبيتوا بمكة ليالي منى . أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء مثله وزاد عطاء « من أجل سقائهم » أخبرنا سفيان عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه رخص للمرأة الخاضع .

ومن كتاب التلحاح من الإملاء

أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن العائب بن عبيد بن عبد يزيد ابن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان بن الهيمس بن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر . وحدثنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الشغار وزاد مالك في حديثه « والشغار أن يزوج الرجل الرجل الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته » أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال كانت بنت محمد بن مسلمة عند رافع بن خديج فسكره منها شيئا إما كبيرا وإما غيره فأراد أن يطلعه فقاتلاتطلقني وأنا أحملك فنزل في ذلك « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا » الآية قال فضت بذلك السنة . سمعت الربيع بن سليمان يقول كتب إلى أبو يعقوب اليربوعي أن اصبر نفسك للعرباء وأحسن خلقك لأهل جارك فإني لم أزل أسمع الشافعي رضي الله عنه يقول يكثر أن يتمثل بهذا البيت :

أهين لهم نفسي لكي يكرمونها وإن تكرم النفس التي لا تنهنا
(قال أبو العباس الأصم فرغنا من سماع كتاب الشافعي يوم الأربعاء لالتصف من شعبان سنة ست وستين ومائتين
سمعناه من أوله إلى آخره من الريح قراءة عليه)

ومن كتاب النكاح من الإماء

أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد أن ابن أم الحكم سأل امرأة له أن يخرجها من
ميراثها منه في مرضه فأبى فقال لأدخلن عليك فيه من ينقص حقتك أو يضربه فسكح ثلاثا في مرضه أصدق كل واحدة
منهن ألف دينار فأجاز ذلك عبد الملك بن مروان . قال سعيد بن سالم إن كان ذلك صدق مثلهن جاز وإن كان أكثر
ردت الزيادة وقال في الحباة كما قلت

ومن كتاب الوصايا الذي لم يسمع منه

قال الشافعي رضى الله عنه أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه سمع عكرمة بن خالد يقول أراد
عبد الرحمن بن أم الحكم في شكواه أن يخرج امرأته من ميراثها فأبى فسكح عليها ثلاثة نسوة وأصدقهن ألف دينار
كل امرأة منهن فأجاز ذلك عبد الملك بن مروان وشرك بينهما في الثمن (قال الريح) هذا قول الشافعي رضى الله عنه
(قال الشيخ أبي) رضى الله عنه أرى ذلك صدق مثلهن ولو كان أكثر من صدق مثلهن جاز النكاح وبطل ما زاد
على صدق مثلهن إن مات من مرضه ذلك لأنه في حكم الوصية والوصية لا تجوز لوأرت . أخبرنا سعيد بن سالم عن
ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر أنه قال كانت بنت حفص بن المغيرة عند عبد الله بن أبي ربيعة
فطلقها تطليقة ثم إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه تزوجها فحدث أنها عاقر لثلاث فطلقها قبل أن يجامعها فسكنت
حياة عمر وبعض خلافة عثمان ثم تزوجها عبد الله بن أبي ربيعة وهو مريض لثمنك لثمنك في الميراث وكان بينهما وبينه
قربة . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن نافع أن ابن أبي ربيعة نكح وهو مريض فجاز ذلك .

ومن كتاب أدب القاضي

أخبرنا سفيان عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أن رسوا الله صلى الله عليه وسلم قال
« لا يقضى القاضى ولا يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان » أخبرنا الثقة عن زكريا بن إسحق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن
أبي سعيد عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعاد بن جبل حين بعته « فإن أجابوك
فأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم » أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن
سعيد بن أبي سعيد عن شريك بن أبي نمر عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رجلا قال يا رسول الله نشدتك بالله آله أملك
أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا وتردها على فقرائنا؟ قال « اللهم نعم » . أخبرنا ابن عيينة عن هرون بن رباب عن كنانة
ابن نعيم عن قبيصة بن الحارث الهلالي قال تحملت حمالة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسألته فقال « تؤذيها عنك »
وذكر الحديث . أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عدى بن الحيار أن رجلا
أخبره أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه من الصدقة فصعد فيهما وصوب فقال « إن شئكما ولاحظ فيها
لغنى ولا لئى قوة مكتسب » . أخبرنا مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسوا الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله
أرأيت إن وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى أتى بأربعة شهداء؟ فقال رسوا الله صلى الله عليه وسلم « نعم » .

ومن كتاب الطعام والشراب وعمارة الأرضين مما لم يسمع الربيع من الشافعي وقال أعلم

أن ذا من قوله وبعض كلامه

هذا سمعته في كتابه الكبير المبسوط . (قال الشيخ أبي) رضى الله عنه أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي إدريس عن أبي ثعلبة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كل ذي ناب من السباع . (قال الشيخ أبي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي إدريس عن أبي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا مالك عن إسماعيل ابن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحفصى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كل ذي ناب من السباع حرام » ، أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر رضى الله عنه قال أطعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحيل ونهانا عن لحوم الجمر . أخبرنا سفيان عن هشام عن فاطمة عن أسماء رضى الله عنها قالت نحرنا فرسا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلناه . أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي رضى الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عام خيبر عن نكاح المتعة وعن لحوم الجمر الأهلية . أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا حى إلا لله ولرسوله » أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له يقال له هنى على الحمى فقال له « يا هنى ضم جناحك للناس واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مجابة وأدخل رب الصرعة ورب الغنيمة وإياى ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخول وزرع وإن رب الغنيمة والصرعة أتى بعباله فيقول يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين افتاركهم أنا لا أبالك فالما ، والكلا أهون على من الدنانير والدراهم وإيم والله لعل ذلك إنهم يرون أنى قد ظلمتهم إنها لبلادهم قاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الإسلام ولولا المال الذى أحمل عليه في سبيل الله ما حيت على المسلمين من بلادهم شبرا . أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أقطع الناس الدور فقال حى من بنى زهرة يقال لهم ذو عبد بن زهرة نكسب عنا ابن أم عبد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فلم أبتعنى الله إدا ؟ إن الله لا يقدر أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حقه » . أخبرنا ابن عيينة عن هشام عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير أرضا وأن عمر ابن الخطاب أقطع العقيق أجمع وقال أين المستقطعون ؟ والعقيق قريب من المدينة . أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من منع فضل الماء ليعين به الكلا منعه الله فضل رحمته يوم القيامة » . أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أحيا مواتا فهو له وليس لعرق ظالم حق » . أخبرنا سفيان عن ابن طاوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أحيا مواتا من الأرض فهو له وعادى الأرض لله ولرسوله ثم هى لسكمنى » . أخبرنا عبد الرحمن بن حسن بن القاسم الأزرق عن أبيه عن علقمة بن نضلة أن أبا سفيان بن حرب قام بغناء داره فضرب برجله وقال ستام الأرض إن لها أسناما زعم ابن فرقد الأسلى أنى لا أعرف حقى من حقه لى بياض المروة وله سوادها ولى ما بين كذا إلى كذا فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال ليس لأحد إلا ما أحاطت عليه جدرانته إن إحياء الموات ما يكون زرعاً وأحفرها

أر يحاط بالحدرات وهو مثل إبطاله التحجير يعنى ما يعمر به مثل ما يحجر . أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « باعائشة أما علمت أن الله أنانى فى أمر أستغفبه فيه ؟ » وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مكث كذا وكذا يخيل إليه أنه يأتى النساء ولا يأتين أنانى رجلا فجلس أحدهما عند رجلى والآخر عند رأسى فقال الذى عند رجلى للذى عند رأسى ما بال الرجل ؟ قال مطبوب قال ومن طبه ؟ قال لبيد بن أعصم قال وفيهم ؟ قال فى جف طلعة ذكر فى مشط ومشافة تحت راعوفة أو راعونة شك الربيع فى بئر ذروان قال فجاءها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « هذه الذى أربتها كأن رءوس نخلمها رءوس الشياطين وكأن ماءها نقاعة الحناء » فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرج قالت عائشة فقلت يا رسول الله فهلا قال سفيان تعنى تفتنرت قالت عائشة فقال « أما الله فقد خفانى وأكره أن أثير على الناس منه شرا » قالت ولبيد بن أعصم رجل من بنى زريق حليف ليهود . أخبرنا سفيان بن عمرو بن دينار أنه سمع بحالة يقول كتب عمر رضى الله عنه أن اقتلوا كل ساحر وساحرة ، قال فقتلنا ثلاث سواحر قال وأخبرنا أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قتلت جارية لها سحرتها .

ومن كتاب الوصايا الذى لم يسمع من الشافعى رضى الله عنه

أخبرنا سفيان عن هشام بن حجر عن طاوس عن ابن عباس أنه قيل له كيف تأمر بالعمرة قبل الحج والله يقول « وآتوا الحج والعمرة » ؟ فقال كيف تقرون إن الدين قبل الوصية أو الوصية قبل الدين قالوا الوصية قبل الدين قال فأيهما تبدوون ؟ قالوا بالدين قال فهو ذلك (قال الشافعى) رضى الله عنه يعنى أن التقديم جائز . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن على بن الحسين قال إنما ورث أبى طالب عقيل وطالب ولم يرثه على ولا جعفر قال فلذلك تركنا نصيننا من الشعب . (قال الشافعى) قلت أخبرنا محمد بن الحسن أو غيره من أهل الصدق فى الحديث أو هم ؟ عن يعقوب بن إبراهيم عن هشام بن عروة عن أبيه قال اتباع عبد الله بن جعفر يباع فقال على رضى الله عنه لا تبين عثمان فلا تحجرن عليك فأعلم ذلك ابن جعفر للزبير فقال أنا شريكك فى بيعك فأتى على عثمان فقال أحجر على هذا فقال الزبير أنا شريكك فقال عثمان أحجر على رجل شريكك الزبير .

ومن كتاب اختلاف على وعبد الله مما لم يسمع الربيع من الشافعى

(قال الشافعى) أخبرنا بن عليه عن شعبة عن عمرو بن مرة عن زاذان قال سأل رجل عليا رضى الله عنه عن الغسل فقال اغتسل كل يوم إن شئت فقال الغسل الذى هو الغسل قال يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر (قال الشافعى) أخبرنا ابن عيينة عن أبى السوداء عن ابن عبد خير عن أبيه قال تروا على رضى الله عنه فغسل ظهره قديمه وقال لولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظهره قديمه لظننت أن باطنهما أحق (قال الشافعى) عن عمر بن الهيثم الثقة عن شعبة عن أبى إسحاق عن ناجية بن كعب عن على رضى الله عنه قال . قلت يا رسول الله بأبى أنت وأمى إنى قد مات قال « اذهب فواره » قلت إنه مات مشركا قال « اذهب فواره » فواريته ثم أتيت قال « اذهب فاغسل » . أخبرنا ابن عيينة عن شبيب بن غرقدة عن حبان بن الحرث قال أتيت عليا وهو بمسكرب بدير أبى موسى فوجدته يطعم فقال ادن فشكل قلت إنى أريد الصوم قال وأنا أريد فدنوت فأكلت فلبس

فرغ قال يا ابن التياح أقم الصلاة . أخبرنا ابن عليه عن شعبة عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال إذا ركعت فقلت « اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت » فقد تم ركوعك .

أخبرنا ابن عليه عن خالد الحذاء عن عبد الله بن الحارث عن الحارث الهمداني عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول بين السجدين « اللهم اغفر لي وارحمني واهدني واجبرني » أخبرنا بذلك سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قمت في الصبح قال « اللهم أنتج الوليد ابن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة » . أخبرنا ابن عليه عن أبي هرون الغنوي عن حطان بن عبد الله قال قال علي رضي الله عنه الوتر ثلاثة أنواع فمن شاء أن يوتر من أول الليل أوتر ثم إن استيقظ فشاء أن يشفعها بركعة ويصلي ركعتين ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فعل وإن شاء صلى ركعتين ركعتين حتى يصبح وإن شاء أوتر آخر الليل وغيرها . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عطاء ابن السائب عن عبد خير عن علي رضي الله عنه في الرجل يتزوج المرأة ثم يموت ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداقا أن لها الميراث وعليها العدة ولا صداق لها . أخبرنا سفيان عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال سمعت ابن مسعود يقول كنا نقزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس منا نساء فأردنا أن نخضعي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن ننكح المرأة إلى أجل بالثمن . أخبرنا سفيان أخبرنا الزهري أخبرني الربيع ابن سبرة عن أبيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة . أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة أن عبد الرحمن ابن عوف اشترى من عاصم بن عدي جارية فأخبر أن لها زوجا فردها . أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا زنت أمة أحدم فتبين زناها فليجلدها الحد » ولا يثرب عليها ثم إن عادت فزنت فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن عادت فزنت فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها من شعر بني الحبل أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فتتصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة مثله . أخبرنا ابن عليه عن عوف عن سيار بن سلامة أبي النهمال عن أبي بردة الأسدي أنه سمعه يصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يصلي الصبح ثم ينصرف وما يعرف الرجل منا جلسه وكان يقرأ بالسيتين إلى المائة . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عجل به السير يجمع بين المغرب والعشاء . أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في سفره إلى تبوك . أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى » . أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مثله . أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح أوتر بواحدة » . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طائوس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا سفيان بن عيينة عن داود بن قيس عن عبيد الله بن عبد الله بن أفرم الخزازي عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقاتع من ثمرة ساجدا فرأيت يبايض لإبطيه . أخبرنا سفيان حدثنا عبد الله ابن أخي يزيد الأصم عن عمه عن ميمونة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد لو أرادت بهيمة أن تمر من تحته لمرت مما يجافي . أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس أنه قال تقصر الصلاة إلى

عثمان وإلى الطائف وإلى جدة ، وهذا كله من مكة على أربعة برد ونحو من ذلك . أخبرنا مالك عن نافع عن سالم عن ابن عمر أنه خرج إلى ذات النصب فقصر الصلاة قال مالك وهي أربعة برد . أخبرنا ابن عيينة عن عتبة عن زر بن حبیش عن ابن مسعود أنه كان لا يسجد في «ص» ويقول إنما هي توبة نبي . أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد بها يعني في «ص» . أخبرنا ابن علية عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله في الصلاة على الجنائز لا وقت ولا عدد . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر على النجاشي أربعة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت وأفرد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج . أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر ضباعة فقال «أما تريدن الحج؟» قالت إني شاكية فقال «حجى واشترطى أن محلى حيث حبستى» . أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت لى عائشة يا ابن أختى هل تستئى إذا حجبت؟ قالت ماذا أقول؟ قالت قل «اللهم الحج أردت وله عمدت فإن يسرته فهو الحج وإن حبسنى حابس فبى عمرة» . أخبرنا ابن عليه عن أبي حمزة ميمون عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله يعني أنه أمر بإفراد الحج قال قلت كان أحب أن يكون لسلك واحد منهما شعث وسفرهم يزعمون أن القرآن أفضل وبه يقتون من استفتاهم وعبد الله كان يكره القرآن . أخبرنى عمى محمد بن على بن شافع عن الثقة أحسبه محمد بن على بن الحسين أو غيره عن مولى عثمان بن عفان قال بينا أنا مع عثمان في مال له بالعالية في يوم صائف إذ رأى رجلا يسوق بكرين وعلى الأرض مثل الفراش من الحر فقال ما على هذا لو أقام بالمدينة حتى يبرد ثم يروح؟ ثم دنا الرجل فقال انظر من هذا؟ فنظرت فقلت أرى رجلا معهما بردانه يسوق بكرين ثم دنا الرجل فقال انظر فنظرت فإذا عمر بن الخطاب فقلت هذا أمير المؤمنين فقام عثمان فأخرج رأسه من الباب فأذاه نفخ السموم فأعاد رأسه حتى حاذاه فقال ما أخرجك هذه الساعة؟ فقال بكران من إبل الصدقة تخلفا وقد مضى بإبل الصدقة فأردت أن ألحقهما بالحمى وخشيت أن يضيعا فيسأثنى الله عنهما فقال عثمان هلم يا أمير المؤمنين إلى الماء والظل ونسكتك فقال عد فقلت عندنا من يكفك فقال عد إلى ظلك ومضى فقال عثمان من أحب أن ينظر إلى القوى الأمين فلينظر إلى هذا فعاد إلينا فأتى نفسه . أخبرنا ابن عيينة عن منصور عن أبي وأفل عن مسروق عن عبد الله أنه أبى على الصفا في عمرة بعد ما طاف بالبيت والله أعلم .

تم كتاب المسند مقابل على النسخة الأميرية المقابلة على نسخة عتيقة أحضرت من الأقطار الشامية لهذا القرض وكتب عليها سماعات الأئمة المحدثين بخطوطهم واسانيدهم وآخر سماع منها مؤرخ سنة سبع مائة وأربع وثمانين هجرية فرضى الله عنهم ونفعنا بهم آمين . وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

کتاب

اختلاف الحديث

للإمام

محمد بن إدريس الشافعي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الجوهري قراءة عليه وهو يسمع وأنا أسمع فأقر به قال
أخبرنا أبو عمر محمد بن العباس بن محمد بن زكريا بن حيويه قراءة عليه وأنا أسمع قال حدثنا أبو بكر أحمد
بن عبد الله ابن سيف السجستاني حدثنا الربيع بن سليمان قال قال محمد ابن إدريس المطلي الشافعي رضى الله عنه .
الحمد لله بما هو أهله وكما ينبغي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله .

(أما بعد) فإن الله جل ثناؤه وضع رسوله موضع الإبانة لما افترض على خلقه في كتابه ثم على لسان نبيه
صلى الله عليه وسلم وإن لم يكن ما افترض على لسانه نصا في كتاب الله فأبان في كتابه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
يهدي إلى صراط مستقيم صراط الله افترض على العباد طاعته وأمرهم بأخذ ما آتاهم والانتهاء عما نهاهم عنه وكان
فرضه على كل من عاين رسوله ومن بعده إلى يوم القيامة واحدا في أن على كل طاعته ولم يكن أحد غاب عن رؤية
رسول الله يعلم أمر رسول الله إلا بالخبر عنه وأوجب الله جل ثناؤه على عباده حدودا وبينهم حقوقا فدل على أن
يؤخذ منهم ولهم بشهادات والشهادات أخبار ودل في كتابه على لسان نبيه أن اليهود في الزنا أربعة وأمر في الدين
بشاهدين أو شاهد وامرأتين وفي الوسايا بشاهدين وكانت حقوق سواها بين الناس لم يذكر في القرآن عدد
الشهود فيها منها القتل وغيره أخذ عدد الشهود فيها من ستة أو إجماع وأخذ أن يقتل في غير الزنا ويقطع وتؤخذ
الحقوق من جميع الجهات بشاهدين بقول الأكثر من أهل العلم ولم يجعلوه قياسا على الزنا وأخذ أن تؤخذ الأموال
بشاهد وامرأتين لذكر الله بإعما في الدين وهو مال واخترنا أن يؤخذ المال يمين وشاهد بسنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم واخترنا أن يجب الحق في القسامة بدلائل قد وصفناها وإن لم يكن مع الدلائل شاهد بالخبر عن رسول الله
فكان ما افترض الله من الخبر عن رسول الله مودى خبرا كما تؤدي الشهادات خبرا وشرط في الشهود ذوى عدل
ومن رضى وكان الواجب أن لا يقبل خبر أحد على شيء يكون له حكم حتى يكون عدلا في نفسه ورضا في خبره
وكان بينا إذ افترض الله علينا قبول أهل العدل أنه إنما كلفنا العدل عندنا على ما يظهر لنا لأننا لا نعلم مغيب غيرنا
فما تعبدنا الله بقبول الشهود على العدالة عندنا ودلت السنة على إنفاذ الحكم بشهاداتهم وشهاداتهم أخبار دل على
أن قبول قولهم وعددهم تبدل لأنه لا يكون منهم عدد إلا وفي الناس أكثر منه وكان (١) في قبولهم على اختلافهم
مقبولا من وجوه مما وصفت من كتاب أو سنة أو قول عوام أهل العلم لا أن ما ثبت وشهد به عندنا من قطعنا الحكم
بشهادته إحاطة عندنا على الغيب ولكنه صدق على الظاهر بصدق الخبر عندنا وإن أمكن فيه الغلط فيه ما دل على

الفرض علينا من قبول الخبر عن رسول الله ولا يؤخذ عدد من يقبل خبره عن صلى الله عليه وسلم إلا بأحد الدلائل التي قبلنا بها عددا من الشهود فأبينا الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول خبر الواحد عنه فلزمنا - والله أعلم - أن نقبل خبره إذا كان من أهل الصدق كما لزمنا قبول عدد من وصفت عدده في الشهادة بل قبول خبر الواحد عنه أقوى سببا بالدلالة عنه ثم ما لم أعلم فيه خلافا من أحد من ما مضى أهل العلم بعد رسول الله فتابعهم إلى اليوم خبرا نصا منهم ودلالة معقولة عنهم من قبول عدد الشهود في بعض ما قبلنا فيه وقد كتبت في كتاب «جماع العلم» الدليل على ما وصفت مما أكتفيت ^(١) في رد كثير منه في كتابي هذا وقد رددت منه جملة تدل من لم يحفظ كتاب جماع العلم على ما وراءها إن شاء الله فإن قال قائل أليس يكون الإخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا أو أكثر؟ قيل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبران فخير عامة عن عامة عن النبي صلى الله عليه وسلم يعمل ما فرض على العباد أن يأتوا به بألسنتهم وأفعالهم ويؤتوا به من أنفسهم وأموالهم وهذا مالا يسمع جهله وما كان على أهل العلم والعوام أن يستووا فيه لأن كلاهما كعدد الصلاة وصوم رمضان وتحريم الفواحش وأن الله عليهم حقا في أموالهم وخبر خاصة في خاص الأحكام لم يكلفه العامة لم يأت أكثره كما جاء الأول وكلف علم ذلك من فيه الكفاية للخاصة به دون العامة وهذا مثل ما يكون منهم في الصلاة سهو ^(٢) يجب به سجود السهو وما يكون منهم فيما لا يجب به سجود سهو وما يفسد الحلي وما لا يفسده وما يجب به البدنة ولا تجب بما يذهل بماليس فيه نص كتاب وهو الذي على العلماء فيه عندنا والله أعلم قبول خبر الصادق على صدقه ولا يسمعهم رده كما لا يسمعهم رد العدد من الشهود الذين قبلوا شهادتهم وهو حق صدق عندهم على الظاهر كما يقال فيما شهد به الشهود فمن أدخل في شيء من قبول خبر الواحد شيئا دخل عليه في قبول عدد الشهود الذين ليسوا بنص في كتاب ولا سنة مثل الشهود على القتل وغيره إن شاء الله فإن قال قائل فأين الدلالة على قبول خبر الواحد عن رسول الله؟ قيل له إن شاء الله كان الناس مستقبلي بيت المقدس ثم حوّلهم الله إلى البيت الحرام فأتى أهل قباء آت وهم الصلاة فأخبرهم أن الله أنزل على رسوله كتابا وأن القبلة حوت إلى البيت الحرام فاستدروا إلى السكبة وهم في الصلاة وأن أبا طلحة وجماعة كانوا يشربون فضيخ يسر ولم يحرم يومئذ من الأشرية شيء فأتاهم آت فأخبرهم أن الحمر قد حرمت فأمروا أناسا فسكروا جرار شربهم ذلك ولا شك أنهم لا يحدّثون في مثل هذا إلا ذكروه لرسول الله صلى الله عليه وسلم إن شاء الله ويشبه أن لو كان قبول خبر من أخبرهم وهو صادق عندهم بما لا يجوز لهم قبوله أن يقول لهم رسول الله قد كنتم على قبلة ولم يكن لكم أن تحولوا عنها إذ كنتم حاضرا معكم حتى أعلمكم أو يعلّمكم جماعة أو عدد يسميهم لهم وغيرهم أن الحجة تقوم عليهم بمنها لا بأقل منها إن كانت لا تثبت عنده بواحد والفساد لا يجوز عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عند عالم وهراقة حلال فساد فلو لم تكن الحجة أيضا تقوم عليهم بخبر من أخبرهم بتحريم لأشبه أن يقول قد كان لكم حلالا ولم يكن لكم إفساده حتى أعلمكم أن الله جل وعز حرمه أو أتاكم عدد يحدهم لخبر عني بتحريمه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمة أن تعلم امرأة أن تعلم زوجها إن قبلها وهو صائم لا يحرم عليه ولو لم ير الحجة تقوم عليه بخبرها إذا صدقها لم يأمرها إن شاء الله به وأمر رسول الله أنيسا الأسلمي أن يذود على امرأة رجل فإن

(١) أي في إعادة تأمل.

(٢) قوله: يجب به سجود الخ لعل مراده نأكد به، تأمل. كتبه مصححه.

اعترفت رجمها فاعترفت فرجهم او في ذلك اذانة نفسها باعتبارها عند أنيس وهو واحد وامرعو بن أمية أن يقتل باسفيان وقد سن عليه إن علمه أسلم لم يحل قتله وقد يحدث الإسلام قبل أن يأتيه عمرو بن أمية وأمر أنيساً أو عبد الله بن أنيس « شك الربيع » أن يقتل خالد بن سفيان المهذلي فقتله ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أسلم أن لا يقتله وكل هؤلاء من معاني ولانته وهم واحد واحد فنصور الحكم بأخبارهم وبث رسول الله بعالمه واحداً واحداً ورسله واحداً واحداً وإنما بث عالمه ليخبروا الناس بما أخبرهم به رسول الله من شرائع دينهم وبأخذوا منهم ما أوجب الله عليهم ويعطوهم ما لهم ويقبضوا عليهم الحدود وينفذوا فيهم الأحكام ولم يبعث منهم واحداً إلا مشهوراً بالصدق عند من بعثه إليه ولو لم تقم الحاجة عليهم بهم إذ كانوا في كل ناحية وجههم إليها أهل صدق عندهم ما بعثهم إن شاء الله وبث أبا بكر والي الأعلى الحج فكان في معنى عمله ثم بعث علياً بعده بأول سورة براءة فقرأها في مجمع الناس في المرسم وأبو بكر واحد وعلى واحد وكلاهما بعثه بغير الذي بعث به صاحبه ولو لم تكن الحاجة تقوم عليهم بعثته كل واحد منهما إذا كانا مشهورين عند عوامهم بالصدق وكان من جملهم من عوامهم يجد من يثق به من أصحابه يعرف صدقهما ما بعث منهما واحداً فقد بعث علياً يعطيهم نقض مدد وإعطاء مدد وينبذ إلى قوم ونهى عن أمور وأمر بأخرى وما كان لأحد من المسلمين بلغه على أن لهم مدة أربعة أشهر أن يعرض لهم في مدينتهم ولا مأمور بشيء ولا منهي عنه برسالة على أن يقول له أنت واحد ولا تقوم على الحاجة بأن رسول الله بعثك إلى بنقض شيء جعله لي ولا بإحداث شيء لم يكن لي ولا لتعري ولا بنهي عن أمر لم أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه ولا بإحداث أمر لم أعلم رسول الله أحدثه وما يجوز هذا لأحد في شيء قطعه عليه على برسالة النبي ولا إعطاء إياه ولا أمره به ولا نهائه عنه بأن يقول لم أسمع من رسول الله أو يتقله إلى عدد أو لا أقبل فيه خبرك وأنت واحد ولا كان لأحد وجه إليه رسول الله عاملاً يعرفه أو لا يعرفه له من يصدقه صدقه أن يقول له العامل عليك أن تعطى كذا وكذا أو تفعل بك كذا فيقول لا أقبل هذا منك لأنك واحد حتى ألقي رسول الله فيخبرني أن على ما قلت إنه على فأفله عن أمر رسول الله لا عن خبرك^(١) وقد يمكن أن يغلط أو يجهل بينة عامة بشرط في عددهم وإجماعهم على الخبر عن رسول الله وشهادتهم معا أو متفرقين ثم لا يذكر أحد من خبر العامة عدداً أبداً إلا وفي العامة عدد أكثر منه ولا من اجتماعهم حين يخبرون وتفرقهم ثبوتاً إلا يمكن في زمان النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض زمانه حين كثر أهل الإسلام فلا يكون تثبت الأخبار غاية أبداً ينتهي إليها ثم لا يكون هذا لأحد من الناس أجوز منه لمن قال هذا ورسول الله بين ظهرائه لأنه قد يدرك لقاء رسول الله ويدرك ذلك له أبوه وولده وإخوته وقرباته ومن يصدقه في نفسه ويفضل صدقه له بالنظر له فإن الكاذب قد يصدق نظراً له وإذا لم يجر هذا لأحد يدرك لقاء رسول الله ويدرك خبر من يصدق من أهله والعامة عنه كان لمن جاء بعد رسول الله ممن لا يلقاه في الدنيا أولى أن لا يجوز ومن زعم أن الحاجة لا تثبت بخبر الخبر الصادق عند من أخبره فما يقول في معاذ بعثه رسول الله إلى أهل اليمن واليا ومحاربا من خاله ودعا قوماً لم يلقوا النبي عليه السلام إلى أخذ الصدقة منهم وغيرها فامتنعوا فقاتلهم وقاتلهم معه من أسلم منهم بأمر رسول الله ولم يكن عند من قاتل معه أو أكثرهم إلا صدق معاذ بأن النبي صلى الله عليه وسلم بقاتلهم إذ كانوا مطيعين لله تعالى بنصره ما ذ وصديقه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكانت الحاجة قائمة

على من رد على معاذ ماجاء به معاذ حتى قتله معاذ وهو محجوج ومما لله مطيع وما يقول فيمن كان رسول الله يبعثه في جيوشه وسراياه إلى من بعث فيدعوه إلى الإسلام أو إعطاء الجزية فإن أبوا قاتلهم أكان أمير الجيش والسرية والجيش والسرية مطيعين لله فيمن قاتلوا ومن امتنع عن دعوهم محجوجا وقد كانت سراياه تسكون عشرة نفر أو أقل أو أكثر أم لا؟ فإن زعم أن من جاءه معاذ وأمره سراياه محجوجا بنحبرهم فقد زعم أن الحجة تقوم بنحبر الواحد وإن زعم أن لم تتم عليهم حجة فقد أعظم القول وإن قال لم يكن هذا أنكر خبر العامة وعن وصفت وصار إلى طرح خبر الخاصة والعامة وما يقول في امرئ يبايعة من الله عليه بالإسلام ثم تنحى إلى باديت فجاء أخوه وأبوه ومهما صادقان عنده فأخبراه أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم شيئا أو أحله نحره أو أحله أيتكون مطيعا لله بقبول خبرهما؟ فإن قال نعم فقد ثبت خبر الواحد وإن قال لا خرج مما لم أعلم فيه مخالفا فإني لم أحتفظ عن أحد لقيته ولم أعلمه حكى لي عن لم ألق من أهل العلم أن لا يثبت إلا ما وصفت من أمر أبي بكر وعلي وغيرهما من عمال النبي صلى الله عليه وسلم على الانفراد ولا يجوز أن يبعث النبي صلى الله عليه وسلم إلا بما تقوم به الحجة لمن يبعث إليه وعلى من بعث إليه النبي ولم أعلم مخالفا من أهل العلم أن أن لم يكن لأحد وصل إليه عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسله ممن مينا أو لم نسلم من عماله ورسله أن ينعه شيئا أعلمه أنه يجب عليه ولا أن يرد حكما حكم به عليه ولا أن يعصيه فيما أمره به مما لم يعلم رسول الله فيه سنة تخالفه لأن رسول الله لا يبعث إلا بما تقوم به الحجة فشكل من بعث رسول الله واحدا لم أعلم الناس منذ قبض الله رسوله اختلفوا أن خليفتهم ووالى الأمر لهم وقاضى الأمر واحد وليس من هؤلاء واحد عدل يقضى يقول شهد عندي فلان وفلان ومهما عدلان على فلان أنه قتل فلانا أو أنه ارتد عن الإسلام أو أنه كذب فلا ناو أنه أتى فاحشة مما يجوز فيه شاهدان إلا جاز أن يقام عليه ما وصفه هؤلاء ولا حاكم يعرف بعدل يكتب بأنه قضى لفلان على فلان بكذا من المال وبالدار التي في موضع كذا ولا لأحد بأنه ابن فلان ووارثه ولا شيء من حقوق الناس إلا إنفذه الحاكم المكتوب إليه وكل حاكم جاء بعده ولا يكتب به إلى حاكم يولد من بلدان أهل الإسلام لأحد ولا على أحد إلا أنفذه له وليس فيه عند أحد أنفذه له علم إلا يقول الحاكم الذى قضى به ولا عند الحاكم المكتوب إليه أن أحدا شهد عند القاضى الذى ذكر أنه شهد عنده إلا بنحبر ذلك القاضى والقاضى واحد فقد أجازوا خبره في جميع أحكام الناس فكذلك الخليفة والوالى العدل وفيما وصفت من أنهم لم يختلفوا في هذا دليل على أن الحجة في الحكم الذى لم يكلفه العباد كلهم تقوم بنحبر الواحد مع أنى لم أعلم أحدا حكى عنه من أصحاب رسول الله والتابعين إلا ما يدل على قبول خبر الواحد وكان عمر بن الخطاب في ثروته رسول الله حاضرا ومسافرا وصحبته له ومكانه من الإسلام وأنه لم يزايل المهاجرين بمكة والمهاجرين والأنصار بالدينة ولم يزايله عامة منهم في سفر له وأنه مقدم عندهم في العلم والرأى وكثرة الاستشارة لهم وأنهم يبدونه بما علموا فيقبله من كل من جاء به وأنه يعلم أن قوله حكم بنفذ على الناس في الدماء والأموال والفروج يحكم بين أظهرهم أن في الإبهام خمس عشر من الإبل وفي المسبحة والوسطى عشر اعشرا وفي التي تلى الخنصر تسعا وفي الخنصر ستا قضى على ذلك كثير من حكى عنه في زمانه والناس عليه حتى وجد كتاب عند آل عمرو بن حزم كتيبه رسول الله لعمر بن حزم فيه وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل فصار الناس إليه وتركوا ما قضى به عمر بما وصفت وسواوا بين الخنصر التي قضى فيها عمر بست والإبهام التي قضى فيها بخمس عشرة وكذلك يجب عليهم ولو علمه عمر كما علموا قبله وترك ما حكم به إن شاء الله كما فصل في غيره مما علم فيه من النبي صلى الله عليه وسلم غير ما كان هو يقول فترك قوله بنحبر صادق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك

يجب عليه (قال الشيخ إني) ولا أحسبه قال بما قال من ذلك وقبل ذلك من قبله من المضى له والمضى عليه وغيرهم إلا أنه وإياهم قد عدوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في اليد بخمسين من الإبل وكانت اليد خمسة أطراف فاجتهد فيها على قدر منافعتها وجمالها ففضل بعضها على بعض ولو لم يكن عن رسول الله أن في كل أصبع عشرة صرنا إلى ما قال عمر أو ما أشبهه وعلنا أن الخنصر لا تشبه الإبهام في الجمال ولا المنفعة وفي هذا دليل على ما قلت من أن الخبر عن رسول الله يستغنى بنفسه ولا يحتاج إلى غيره ولا يزيد غيره وإن واقفه قوته ولا يوهنه إن خالفه غيره وأن بالناس كلهم الحاجة إليه والخبر عنه فإنه متبوع لا تابع وأن حكم بعض أصحاب رسول الله إن كان يخالفه فعلى الناس أن يصيروا إلى الخبر عن رسول الله وأن يتركوا ما يخالفه ودليل على أن يصيروا إلى الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يتركوا ما يخالفه ودليل على أنه يعزب على المتقدم الصحة الواسع العلم الشيء يعلمه غيره وكان عمر ابن الخطاب يفتي أن الدية للعاقلة ولا يورث المرأة من دية زوجها حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فرجع إليه عمر قال وسأل عمر بن الخطاب من عنده علم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين فأخبره حماد بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بفرقة فقال عمر بن الخطاب إن كدنا أن نقضى في مثل هذا برأينا أو قال لو لم نسمع هذا لقضينا فيه بغير هذا وفي كل هذا دليل على أنه يقبل خبر الواحد إذا كان صادقا عند من أخبره ولو جاز لأحد رد هذا بحال جاز لعمر بن الخطاب أن يقول للضحاك أنت رجل من أهل نجد ولحم بن مالك أنت رجل من أهل تهامة لم تريا رسول الله ولم تصعباه إلا قليلا ولم أزل معه ومن معي من المهاجرين والأنصار فكيف عذب هذا عن جماعتنا وعلته أنت وأنت واحد يمكن فيك أن تغلط وتنسى بل ؟ رأى الحق اتباعه والرجوع عن رأيه في ترك توريث المرأة من دية زوجها وقضى في الجنين بما أعلم من حضر أنه لو لم يسمع عن النبي فيه شيئا قضى فيه بغيره كأنه يرى إن كان الجنين حيا فيه مائة من الإبل وإن كان ميتا فلا شيء فيه ولكن الله تعبه والخلق بما شاء على لسان نبيه فلم يكن له ولا لأحد إدخال لم ؟ ولا كيف ؟ ولا شيئا من الرأي على الخبر عن رسول الله ولا رده على من يعرفه بالصدق في نفسه وإن كان واحدا وقبل عمر بن الخطاب خبر عبد الرحمن بن عوف في أخذ الجزية من الجوس ولم يقل لو كانوا أهل كتاب كان لنا أن نأكل ذبائحهم ونسكح نساءهم وإن لم يكونوا أهل كتاب لم يكن لنا أن نأخذ الجزية منهم وقبل خبر عبد الرحمن ابن عوف في الطاعون ورجع بالناس عن خبره وذلك أنه يعرف صدق عبد الرحمن ولا يجوز له عنده ولا عندنا خلاف خبر الصادق عن رسول الله فإن قال قائل فقد طلب عمر بن الخطاب من عبيد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبرا آخر غيره معه عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل له أن قبول عمر الخبر واحد على الانفراد بدل على أنه لا يجوز عليه أن يطلب مع خبر مخبر آخر غيره إلا استظهارا لا أن الحجة تقوم عنده بواحد مرة ولا تقوم أخرى وقد يستظهر الحاكم فيسأل الرجل قد شهد له عنده الشاهدان العدلان زيادة شهود فإن يفعل قبل الشاهدين وإن فعل كان أحب إليه أو أن يكون عمر جهل الخبر وهو إن شاء الله لا يقبل خبر من جهله وكذلك نحن لا نقبل خبر من جهلناه وكذلك لا نقبل خبر من لم نعرفه بالصدق وعمل الخير وأخبرت القرية بنت مالك عثمان ابن عفان أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تمسك في بيتها وهي متوفى عنها حتى يبلغ الكتاب أجله فاتبعه وقضى به وكان ابن عمر يخبر الأرض بالثلث والرابع لا يرى بذلك بأسا فأخبره رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها فترك ذلك مخبر رافع وكان زيد بن ثابت سمع النبي يقول « لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت » يعني طواف الوداع بعد طواف الزيارة فخالفه ابن عباس وقال تصدر الجاهنص دون غيرها فأنكر ذلك زيد بن علي ابن عباس فقال ابن عباس سل أم سلمة فسالها فأخبرته أن النبي

صلى الله عليه وسلم أرخص للعائض في أن تصدروا ولا تطوفوا فرجع إلى ابن عباس فقال وجدت الأمر كما قلت وأخير أبو الدرداء معاوية أن النبي عليه الصلاة والسلام من بيع باعه معاوية فقال معاوية ما أرى بهذا بأساً فقال أبو الدرداء من يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله ويخبرني عن رأيه لا أسألك بأرض أخرج أبو الدرداء من ولاية معاوية ولم يره يسعه مساكنته إذ لم يقبل منه خبره عن النبي ولو لم تكن الحجة تقوم عليه عند أبي الدرداء بخبره ما كان رأى أن يسألكه عليه ضيقة ولم أعلم أحداً من التابعين أخبر عنه إلا قبل خبر واحد وأفتى به واتى إليه فابن المسيب يقبل خبر أبي هريرة وحده وأبي سعيد وحده عن النبي صلى الله عليه وسلم ويجعله سنة وعروة يصنع ذلك في عائشة ثم يصنع ذلك في يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب وفي حديث يحيى بن عبد الرحمن عن أبيه عن عمر وعبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وثبت كل ذلك سنة وصنع ذلك القاسم وسالم وجميع التابعين بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد بمكة قبلوا الخبر عن جابر وحده عن النبي عليه السلام وعن ابن عباس وحده عن النبي وثبتوه سنة وصنع ذلك الشعبي يقبل خبر عروة بن مضر عن النبي وثبتوه سنة وكذلك قبل خبر غيره وصنع ذلك إبراهيم النخعي يقبل خبر علقمة عن عبد الله عن النبي وثبتوه سنة وكذلك خبر غيره وصنع ذلك الحسن وابن سيرين فيمن لقيا لا أعلم أحداً منهم إلا وقد روى هذا عنه فيما لو ذكرت بعضه لطال . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أنبأنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب نهى عن الطيب قبل زيارة البيت وبعد الحجرة قال سالم فقالت عائشة طيبت رسول الله يدي لإحرامه قبل أن يحرم ولعله قبل أن يطوف بالبيت وسنة رسول الله أحق (قال الشافعي) فترك سالم قول جده عمر في إمامته وقبل خبر عائشة وحدها وأعلم من حدثه أن خبرها وحدها سنة وأن سنة رسول الله أحق وذلك الذي يجب عليه وصنع ذلك الذين بعد التابعين المتقدمين مثل ابن شهاب ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار وغيرهم والذين لقيناهم كلهم ثبت خبر واحد عن واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ويجعله سنة حمد من تبعها وعاب من خالفها فحكيت عامة معاني ما كتبت في صدر كتابي هذا العدد من المتقدمين في العلم بالكتاب والسنة واختلاف الناس والقياس والمقول فما حالف منهم واحد واحداً وقالوا هذا مذهب أهل العلم من أصحاب رسول الله والتابعين وتابعي التابعين ومذهبنا فمن فارق هذا المذهب كان عندنا مفارقاً سبيل أصحاب رسول الله وأهل العلم بعدهم إلى اليوم وكان من أهل الجهالة وقالوا معاً لا نرى إلا إجماع أهل العلم في البلدان على تجهيل من خالف هذا السبيل وجاوزوا أو أكثرهم فيمن يخالف هذا السبيل إلى ما لا أبالي أن لا أحكيه وقلت لعدد ممن وصفت من أهل العلم فإن من هذه الطبقة الذين خالفوا أصل مذهبنا ومذهبكم من قال (١) إن خلافتنا لما زعمتم في القرآن والحديث يأمر بأن لنا فيه حجة على أن القرآن عربي والأحاديث بكلام عربي فأتأول كلا على ما يحتمل اللسان ولا أخرج مما يحتمل اللسان وإذا تأولته على ما يحتمل اللسان فلست أخالفه فقلت القرآن عربي كما وصفت والأحكام فيه على ظاهرها وعمومها ليس لأحد أن يحيل منها ظاهراً إلى باطن ولا عاماً إلى خاص إلا بدلالة من كتاب الله فإن لم تسكن فسنه رسول الله تدل على أنه خاص دون عام أو باطن دون ظاهر أو إجماع من عامة العلماء الذين لا يحيلون كلهم كتاباً ولا سنة وهكذا السنة ، ولو جاز في الحديث أن يحال

(١) قوله : إن خلافتنا لما زعمتم إلى قوله فأتأول الخ كذا في النسخ ولعل مراده أن خلافتنا لما زعمتم من القرآن أن علينا فيه حجة فالقرآن والسنة كلام عربي فأتأول الخ . تأمل .

شئ منه عن ظاهره إلى معنى باطن محتمله كان أكثر الحديث يحتمل عددا من المعاني ولا يكون لأحد ذهب إلى معنى منها حجة على أحد ذهب إلى معنى غيره ولكن الحق فيها واحد لأنها على ظاهرها وعمومها إلا بدلالة عن رسول الله أو قول عامة أهل العلم بأنها على خاص دون عام وباطن دون ظاهر إذا كانت إذا صرفت إليه عن ظاهرها محتملة للدخول في معناه (قال) وسمعت عددا من متقدمي أصحابنا وباتني عن عدد من متقدمي أهل البلدان في الفقه معنى هذا القول لا يخالفه وقال لي بعض أهل العلم في هذا الأصل إنما اختلفوا في الرجال الذين يثبتون حديثهم ولا يثبتونه في التأويل فقاتله هل يعدو حديث كل رجل منهم حديث عنه لا يخالفه غيره أن يثبت من جهة صدقه وحفظه كما يثبت عندك عدل الشاهد بهدله إلا بدلالة على ما شهد عليه إلا عدل نفسه أو لا يثبت قال لا يعدو هذا قلت فإذا ثبت حديثه مرة لم يجوز أن نطرحه أخرى بحال أبدا إلا بما يدل على نسخه أو غلط فيه لأنه لا يعدو في طرحه فيما يثبت في مثله أن يخطئ في الطرح أو التثبت قال لا يجوز غير هذا أبدا وهذا ما عدل قلت وهكذا كل من فوقه بمن في الحديث لأنك تحتاج في كل واحد منهم إلى صدق وحفظ قال أجل فقلت وهكذا تصنع في الشهود ولا تقبل شهادة رجل في شئ وتردها في مثله قال أجل وقلت له لو صرت إلى غير هذا قال لك من خالفك مذهبه من أهل الكلام إذا جاز لك رد حديث واحد وصحى رجلا ورجلا فوجه بلا حجة في ردهما جاز لي رد جميع حديثه لأن الحجة بصدقه أو تهمة بلا دالة في واحد الحجة في جميع حديثه ما لم يخالف حاله في حديثه واختلافها أن يحدث مرة مالا يخالفه فيه ومرة ماله فيه يخالف فإذا كان هذا هكذا اختلفت حاله في حديثه بخلاف غيره له من هو في مثل حاله في حديثه كما تقبل شهادة الشهود ويقضى بما شهدوا به على السكال فإذا خالفهم غيرهم حال الحكم بخلاف غيرهم لم عنه إذا كانوا شهدوا غير مخالفين لهم في الشهادة فقال من قلت له هذا من أهل العلم هذا هكذا وقلت ليهضم ولوجاز لك غير ما وصفت جاز لتعريك عليك أن يقول أجعل نفسي بالخيار فأرد من حديثه ما قبلت وأقبل من حديثه ما رددت بلا اختلاف لحاله في حديثه وأسلك في ردها طريقك فيكون لي ردها كلها لأنك قد رددت منها ما شئت فنشئت أنا ردها كلها وطلب العلم من غير الحديث ثم اعتل فيها بمعنى عليك ثم اعلم أن يكون الحن بجته منك قال ما يجوز هذا لأحد من الناس وما القول فيه إلا أن يقبل حديثهم كما وصفت أولا ما لم يكن له مخالف أو يخالف حاله فيه وقلت له والحجة على من تأول بلا دالة كتابا أو سنة على غير ظاهرها وعمومها وإن احتملا الحجة لك على من خالف مذهبه في تأويل القرآن والحديث فقال ما سمعنا منهم أحدا تأول شيئا إلا على ما يحتمله احتمالا جائزا في لسان العرب وإن كان ظاهره على غير ما تأوله عليه لسعة لسان العرب وبذلك صار من صار منهم إلى استعلال ما كرهنا نحن وأنت استعلاله وجهل ما كرهنا لهم جهله قال أجل وقلت له قد رويناه ورويت أن رسول الله أمر امرأة أن تحج عن أبيها ورجلا أن يحج عن أبيه فقلنا نحن وأنت به وقلنا نحن وأنت معا لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد فذهب بعض أصحابنا إلى أن ابن عمر قال لا يحج أحد عن أحد أفرأيت إن احتج له أحد بمن خالفه فقال الحج عمل على البدن كالصلاة والصوم فلا يجوز أن يعمل المرء إلا عن نفسه وتأول قول الله عز وجل «وأن ليس للإنسان إلا ما سعى» وتأول «فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره» ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وقال السعي العمل والمجهود عنه غير عامل فهل الحجة عليه إلا أن الذي روى هذا الحديث عن رسول الله بمن يثبت أهل الحديث حديثه وإن الله فرض طاعة رسوله وأن ليس لأحد خلافة ولا التأول معه لأنه المنزل

عليه الكتاب المبين عن الله معناه وأن الله جل ثناؤه يعطى خلقه بفضل ما ليس لهم وأن ليس في أحد من أصحاب النبي لولاك بخلافه حجة وأن عليه أن لو علم هذا عن رسول الله اتباعه قال هذه الحجة عليه قلت ورويت أن رسول الله قال « من أصر عمرى له وابعقه فبى لأذى يبطاها » فأخذنا نحن وأنت به وخالفنا بعض أهل ناحيتنا فقرأت إن احتج له أحد فقال قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « المسلمون على شروطهم فلا يؤخذ مال رجل إلا بما شرط أهل الحجة عليه » إلا أن قول النبي صلى الله عليه وسلم إن كان قاله المسلمون على شروطهم جملة فلا يرد بالجملة نص خبر عن رسول الله فلا ترد الجملة نص خبر يخرج من الجملة ويستدل على أن الجملة على غير ما أراد رسول الله بما يخالف جملتها وأن في الحديث الذى روى عن النبي « المسلمون على شروطهم » أن قال « النبي لا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » وهذا من تلك الشروط وقد شرط أهل بربرة على عائشة أن تعتق بربرة ولهم ولاء بربرة فجعل النبي الولاء لمن اعتق قال فهذه الحجة عليه وكفى بهذه حجة قلت فإن احتج بأن القاسم بن محمد قال في العمري « ما أدركت الناس إلا على شروطهم » قال هذا مذهب ضعيف ولا حجة في أحد خالف ما ثبت عن رسول الله بحال وذكرته بعض ماروبنا ورووا من الحديث وخالفه بعض أهل ناحيتنا فاحتجبت عليه بثمان شبيبة بما وصفت واحتج بنحو ما ذكرت فقلت له فما قلت فيمن قال هذا من أهل ناحيتنا قال قلت إنه خالف السنن فيما ذكرنا وكان أقل عذراً لما خالف فيها من الذين أصل دينهم طرح الحديث ولم يدخل أهل الرد للحديث في معنى الإدخال فيها خالف منه في مثله بل هم أحسن حجة فيا خالفوه منه وتوجبوا له منه فقلت له فإذا كانت لنا ولك بهذه الحجة على من سلك هذه السبيل فبى عليك إذا سلكت في غير هذه الأحاديث طريقه فإذا حمدتك باتباع حديث رسول الله ذممتك على رد آخر مثله ولا يجوز أن أحمدك بموافقة الحديث وخلافه لأنك لا تخلو من الخطأ في أحدهما قال أجل وقلت له قد روى أصحابنا أن النبي قال « من وجد عين ماله عند معدم فهو أحق به » وقالوا وقتلناه وخالفه وروى أصحابنا أن النبي قضى باليمين مع الشاهد وقتلناه وقالوا به وخالفته وذكرت له أحاديث خالفها أخذ بها أصحابنا وذكرت من الحجة عليه في تركها شبيها بما ذكرت له عن بعض أصحابنا فيما أخذنا نحن وهو به من الحديث وخالفوه وإن كنت أعلم أنه ألحن بحجته ممن أخذ من أصحابنا من الحديث بمخالفته قال فحدثني التفلنس وحدثت اليمين مع الشاهد أضعف من حديث العمري وحدثت أن يعجب أحد عن غيره قلت أما هما بما ثبتت نحن وأنت مثله قال بلى قلت فالحجة بهما لازمة ولو كان غيرها أقوى منهما كما تكون الحجة لازمة لنا بشهادة رجلين من خبر الناس وشهادة رجلين حين خرجا من أن يكونا مجروحين وكما تكون الحجة لنا بأن نقضى بشهادة مائة عدول غاية وشهادة اثنين عدلين وكلاهما دون جميع القابة في العدل وإن كانت النفس على الأعدل وعلى الأكثر أطيح فالحجة بالأقل إذا كان علينا قبوله ثابتة وقلت له قد شهد عليك أصحابنا الحجازيون وعلى من ذهب مذهبكم في رد هذين الحديثين وفيما رددت مما أخذوا به من الحديث أنسكم تركتم السنن وابتدعتم خلافها ولعلمهم قالوا فيكم ما أحب السكف عن ذكره لإفراطه وشهدت على من خالفكم منهم فيما أخذت به من حديث حج الرجل عن غيره والعمري بالبدعة وخلاف السنة ورداهم ضعف العقول فاجتمع قولك وقولهم على أن عابوك بما خالفتم من الحديث وعهبتهم بما خالفوا منه وعامة ما خالفتم وخالفوا حديث رجل واحد أو اثنين ولا يجوز عليك ولا عليهم إذا عاب كل واحد منكم صاحبه بما خالفه من حديث الانفراد إلا أن يكون العائب لغيره بخلاف حديث الانفراد مصيباً فيكون شاهداً على نفسه بالخطأ في تركه ما ثبت مثله من حديث الانفراد أو مخطئاً بغيره ترك حديث الانفراد فيكون مخطئاً في أخذه في بعض الحالات يحدث الانفراد وعيب من خالفه وقلت له وهكذا

قال البصريون فيها أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم والكوفيون سواكم فيها أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم فذهبوا من خالف حديثاً أخذوا به عن رسول الله إلى الجهل إذا جهله وقالوا كان عليه أن يتعلمه وإلى البدعة إذا عرفه فتركه وهكذا كل أهل بلد فيها علم فوجدت أقاويل من حفظت عنه من أهل الفقه كلاماً مجتمعة على عيب من خالف الحديث المنفرد فلو لم يكن في تثبيت الحديث المنفرد إلا ما وصفت من هذا كان تثبيته من أقوى حجة في طريق الخاصة لتتابع أهل العلم من أهل البلدان عليها وقلت له سمعت من أهل السلام من يسرف ويخرج في عيب من خالفه منك بأن يأخذ من خالفه منك بحديث ويترك مثله لأن ذلك عنده داخل في معناه وذلك كما قال فقال هذا كما وصفت والحجة بهذا ثابتة لسلك من صحح الأخذ بالحديث ولم يخالفه على من أخذ ببعض وترك بعضاً ولكن من أصحنا من ذهب إلى شيء من التأويل فما الحجة عليه؟ قلت فسنذكر من التأويل إن شاء الله ما يدل على أن الحجة فيه وما سلك فيه سالك طريقاً خالف الحق عندنا كان أشبه أن يشتهى على كل من يسمعه منك من أصحابك لأنكم قلتم ولكم علم بمذاهب الناس وبيان العقول وكلية وغيره ممن سلك طريقه فيها تأولوا ورأيهم غلطوا فيه وخطأوا بوجوه شتى أمثل مما حضرني منها مثلاً يدل على ما رواها إن شاء الله ونسأل الله العصمة والتوفيق (بإللا شئنا) أبان الله جل ثناؤه خلقه أنه أنزل كتابه بلسان نبيه وهو لسان قومه العرب فخطبهم بلسانهم على ما يعرفون من معاني كلامهم وكانوا يعرفون من معاني كلامهم أنهم يلفظون بالشيء عاماً يريدون به العام وأما يريدون به الخاص ثم دلهم على ما أراد من ذلك في كتابه وعلى لسان نبيه وأبان لهم أن ما قبلوا عن نبيه فتنه جل ثناؤه قبلوا بما فرض من طاعة رسوله في غير موضع من كتابه منها « من يطع الرسول فقد أطاع الله » وقوله « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً » قال وقد اقتصرت من تمثيل ما يدل الكتاب على أنه نزل من الأحكام عاماً أريد به العام وكتبته في كتاب غير هذا وهو الظاهر من علم القرآن وكتبته معه غيره مما أنزل عاماً يراد الخاص وكتبته في هذا الكتاب مما نزل عام الظاهر ما دل الكتاب على أن الله أراد به الخاص لإبانة الحجة على من تأول ما رأينا مخالفاً في طريق من رضينا مذهبه من أهل العلم بالكتاب والسنة من ذلك قال الله جل ثناؤه « فإذا نساخت الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » الآية وقال « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » فكان ظاهر مخرج هذا عاماً على كل مشرك فأئذن الله « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » فدل أمر الله جل ثناؤه بقتال المشركين من أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية على أنه إنما أراد بالآيتين اللتين أمر فيهما بقتال المشركين حيث وجدوا حتى يقيموا الصلاة وأن يقاتلوا حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله من خالف أهل الكتاب من المشركين وكذلك دلت سنة رسول الله على قتال أهل الأوثان حتى يسلموا وقاتل أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية فهذا من العام الذي دل الله على أنه إنما أراد به الخاص لأن واحدة من الآيتين ناسخة للأخرى لأن إعمالهما معا وجهاً بأن كان كل أهل الشرك صنفين صنف أهل الكتاب وصنف غير أهل الكتاب ولهذا في القرآن نظائر وفي السنن مثل هذا قال والناسخ من القرآن الأمر بنزله الله من بعد الأمر بخالفه كما حول القبلة قال « فلنولينك قبلة ترضاها » وقال « سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها » وأشبهه له كثيرة في غير موضع قال ولا تبسخر كتاب الله إلا كتابه لقول الله « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها » وقوله « وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما

أنت مفتر» فأبان أن نسخ القرآن لا يكون إلا بقرآن مثله وأبان الله جل ثناؤه أنه فرض على رسوله اتباع أمره فقال «اتبع ما أوحى إليك من ربك» وشهد له باتباعه فقال جل ثناؤه «وإني أنذركم أن لا تتبعوا ما أتاكم من الولاة من بعدهم» صراط الله «فأعلم الله خلفه أنه يهديهم إلى صراطه قال فتقام سنة رسول الله مع كتاب الله جل ثناؤه مقام البيان عن الله عدد فرضه كبيان ما أراد بما أنزل عاما العام أراد به أو الخاص وما أنزل فرضا وأدبا وإباحة وإرشادا إلا أن شيئا من سنة رسول الله يخالف كتاب الله في حال لأن الله جل ثناؤه قد أعلم خلقه أن رسوله يهدي إلى صراط مستقيم صراط الله ولا أن شيئا من سنن رسول الله ناسخ الكتاب الله لأنه قد أعلم خلقه أنه إنما ينسخ القرآن بقرآن مثله والسنة تبع للقرآن وقد اختصرت من إبانة السنة عن كتاب الله بعض ما حضرني مما يدل على مثل معناه إن شاء الله قال الله جل ثناؤه «إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا» فدل رسول الله على عدد الصلاة ومواقبتها والعمل بها وفيها ودل على أنها على العامة الأحرار والماليك من الرجال والنساء إلا الخبيث فأبان منها المعاني التي وصفت وأنها مرفوعة عن الخبيث وقال الله جل ثناؤه «إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم» الآية وكان ظاهر مخرج الآية على أن على كل قائم إلى الصلاة الوضوء فدل رسول الله على أن فرض الوضوء على القائمين إلى الصلاة في حال دون حال لأنه صلى صلاتين وصلوات بوضوء واحدة وقد قام إلى كل واحد منهن وذهب أهل العلم بالقرآن إلى أنها على القائمين من النوم ودل رسول الله على أشياء توجب الوضوء على من قام إلى الصلاة وذكر الله غسل القدمين ففسح رسول الله على الخفيين فدل على أن الغسل على القدمين على بعض المؤمنين دون بعض وقال الله جل ثناؤه لنبيه «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها» وقال «وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة» فكان ظاهر مخرج الآية بالزكاة عاما يراد به الخاص بدلالة سنة رسول الله على أن من أموالهم ما ليس فيه زكاة وأن منها ما فيه الزكاة ما لا يجب فيه الزكاة حتى يبلغ وزنا أو كيلا أو عددا فإذا بلغه كانت فيه الزكاة ثم دل على أن من الزكاة شيئا يؤخذ بعدد وشيئا يؤخذ بكيل وشيئا يؤخذ بوزن وأن منها ما زكاته خمس وعشر وربيع عشر وشيء بعدد وقال الله «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا» الآية فدل رسول الله صلى الله عليه وسلم على مواقيت الحج وما يدخل به فيه وما يخرج به منه وما يعمل فيه بين الدخول والخروج وقال الله جل ثناؤه «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» وقال «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» وكان مخرج هذا عاما فدل رسول الله على أن الله جل ثناؤه أراد بهذا بعض السارقين بقوله «تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا» ورجم الحرين الزانين النيبين ولم يجلد هما فدل أن السنة على أن القطع على بعض السراق دون بعض والجلد على بعض الزناة دون بعض فقد يكون سارقان غير حرز فلا يقطع وسارقا لا يتابع سرقته ربع دينار فلا يقطع ويكون زانيا نيبا فلا يجلد مائة فوجب على كل عالم أن لا يشك أن سنة رسول الله إذا قامت هذا المقام مع كتاب الله في أن الله أحكم فرضه بكتابه وبين كيف ما فرض على لسان نبيه وأبان على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ما أراد به العام والخاص كانت كذلك سنته في كل موضع لا تختلف وأن قول من قال تعرض السنة على القرآن فإن وافقت ظاهره وإلا استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث جهل لما وصفت فأبان الله لنا أن سنن رسوله فرض علينا بأن تنتهي إليها لا أن لنا معها من الأمر شيئا إلا التسليم لها واتباعها ولا أنها تعرض على قياس ولا على شيء غيرها وأن كل ماسواها من قول الآدميين تبع لها قال فذكرت ما قلت من هذا لعدد من أهل العلم بالقرآن والسنة والآثار واختلاف الناس والقياس والمقول فكلهم قال مذهبنا ومذهب جميع من رضينا ممن لقينا وحكي لنا عنه من أهل العلم فقلت لألحن من خبرت منهم عندي بحجة وأكثرهم علما فيما علمت أرايت إذا راعمتنا نحن وأنت أن الحق

عندنا في أمر فهل يجوز خلافه؟ قال لا قلت وحجتنا حجتك على من رد الأحاديث واستعمل ظاهر القرآن فقطع السارق في كل شيء لأن اسم السرقة يلزمه وأبطل الراجح لأن الله يقول « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » وعلى من استعمل بعض الحديث مع هؤلاء وقال لا يمسح على الخفين لأن الله قصد القدمين بغسل أو مسح وعلى آخرين من أهمل الفقه أحلوا كل ذي روح لم ينزل تحريمه في القرآن أقول الله « قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طعامه يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير » وقالوا قال بما عاقلنا من أصحاب رسول الله من هو أعلم به من أبي ثعلبة فعزمتنا كل ذي ناب من السباع بخبر من ثقة عن أبي ثعلبة عن النبي قال نعم هذه حجتنا وكفى بها حجة ولا حجة في أحد مع رسول الله ولا في أحد رد حديث رسول الله بلا حديث مثله عن رسول الله وقد يخفى على العالم برسول الله الشيء من سنته يعلمه من ليس مثله في العلم وهؤلاء وإن أخذوا ببعض الحديث فقد سلكوا في ترك تحريم كل ذي ناب من السباع وترك المسح على الخفين طريق من رد الحديث كله لأنهم إذا استعملوا بعض الحديث وتركوا بعضه لا مخالفة له عن النبي فقد عطلوا من الحديث ما استعملوا مثله وقلت ولا حجة لهم بتوهمين الحديث إذا ذهبوا إلى أنه يخالف ظاهر القرآن وعمومه إذا احتمل القرآن أن يكون خاصا وقولهم لمن قال بالحديث في المسح وتحريم كل ذي ناب من السباع وغيره إذا كان القرآن محتملا لأن يكون عاما يراد به الخاص خالفت القرآن ظلم قال نعم قلت ولا تقبل حجتهم بأن أنسكروا على بن أبي طالب رضى الله عنه المسح على الخفين وابن عباس وعائشة وأبو هريرة وهم أعلم بالحديث وأزعم للنبي صلى الله عليه وسلم وأقرب منه وأحفظ عنه وأن بعضهم ذهب إلى أن المسح منسوخ بالقرآن وأنه إنما كان قبل نزول سورة المائدة وإن لم ينزل في الناس إلى اليوم من يقول بقولهم قال لا أقبل من هذا شيئا وليس في أحد رد خبرا عن رسول الله بلا خبر عنه حجة قلت له وإنما كانت الحجة في الرد لو أوردوا أن رسول الله مسح ثم قال بعد مسحه لا تمسحوا قال نعم قلت ولا يقبل أن يقال لهم إذا قال قائلهم لم يمسح النبي بعد المائدة فإمّا قاله يعلم أن المسح منسوخ قال ولا قلت وكذلك لا يجوز أن يقبل قول من قال أن النبي لم يمسح بعد المائدة إذا لم يرو ذلك عن النبي قلت له ويجوز أن ينسخ القرآن السنة إلا أحدث رسول الله سنة تنسخها قال أما هذا فأحب أن تبينه لي قلت أرأيت لو جاز أن يكون رسول الله من قلزمنا سنته ثم نسخ الله سنته بالقرآن ولا يحدث النبي مع القرآن سنة تدل على أن سنته الأولى منسوخة إلا يجوز أن يقال إنما حرم رسول الله ما حرم من البيوع قبل نزول قول الله « وأحل الله البيع وحرم الربا » وقوله « إلا أن تكون نجارة عن تراض منكم » أو ما جاز أن يقال إنما حرم رسول الله أن تتسكع المرأة على عمتها وخالتها قبل نزول قول الله « حرمت عليكم أمهاتكم » الآية وقوله « وأحل لكم ما وراء ذلكم » فلا بأس بكل بيع عن تراض والجمع بين بين العمة والحالة وإنما حرم كل ذي ناب من السباع قبل نزول « قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طعامه يطعمه » الآية فلا بأس بكل كل ذي روح ما خلا الآدميين ثم جاز هذا في المسح على الخفين وجاز أن تؤخذ الصدقة فيما دون خمسة أوسق لقول الله « خذ من أموالهم صدقة » وهذا دون خمسة أوسق من أموالهم وذكرنا له في هذا شيئا أكثر من هذا فقال ما يجوز أن ينسخ السنة القرآن إلا ومع القرآن سنة تبين إن الأولى منسوخة ولا دخل هذا كله وكان فيه تعطيل الأحاديث قلت وكذلك لا يجوز أن يقبل قول من قال إن النبي لم يمسح على الخفين بعد المائدة إذا لم يرو ذلك خبرا عن النبي لأنه إنما قاله على علمه وقد يعلم غيره أنه مسح بعدها ولا يرد عليه قول غيره لم يمسح بعدها إذ لم يروه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن هذا لو جاز جاز أن يقال لا يقبل أبدا أن رسول الله قال شيئا مثل هذا إلا بأن يقال قال رسول الله ويجعل

القول قول صاحبه دون قول النبي ولا نجعل في قوله حجة وإن وافق ظاهر القرآن إذا لم يعزه إلى النبي بخبر بخلافه قال نعم قلت إن هذا لوجاز جاز أن يقال أن النبي إنما قال «نقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا» ورجم الشيبين ثم نزل «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» ونزل «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» ففسخ رجمه بالجلد ودلالة أن لا يقطع إلا من سرق من حرز ما يبلغ ربع دينار قال نعم، وقلت له ولا يجوز إذا ذكر الحديث عن النبي عليه السلام أبو سعيد أو ابن عمر أو رجل من أصحاب النبي فقضى رجل من أصحاب النبي التقدمي الصحة بخلاف ما روى أحد هؤلاء عن النبي إلا أن يؤخذ بقول النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) قال خبر صادق عنه وعلى بأن الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بخبر صادق عنه لعلمه من التابعين وخبر صاحب النبي أولى بأن يثبت من خبر تابعي أو أن يستوي أن يثبتنا فإذا استويا علم بأن النبي قال أو أن رجلا من أصحابه قال ولا يسع مسلمان يشك في أن الفرض اتباع قول النبي وطرح كل ما مخالفه كما صنع الناس بقول عمر في تفضيل بعض الأصابع على بعض وكما صنع عمر بقول نفسه إذ كان لا يورث المرأة من دبة زوجها شيئا حتى وجد ووجدوا خلافة عن النبي قال نعم هذا هكذا ولا يسع مسلمان أن يشك في هذا قلت ولا يقال لا يبرز عن عمر العلم بعلمه من ليست له حجة ولا عن الأكثر من أصحاب النبي قال لا لأنا قد وجدناه عزب قلت له أعطيت عندنا بحملة هذا القول النصفة ولزمتك الحجة مع جماعة أهل العلم ومنفردا بما علمت من هذا وعلمت بموضع الحجة وأن كثيرا قد غلط من هذا الوجه بالجحالة بكثير مما يلزمه من العلم فيه قال أجل قلت فقد وجدت لك أقاويل توافي هذا فعمدتها وأقاويل تخالف هذا فلا يجوز أن أحمدك على خلاف ما حمدتك عليه ولا يجوز لك إلا أن تنتقل عما أثقت عليه من خلاف ما زعمت الحق فيه قال ذلك الواجب على فهل تعلم شيئا أثقت عليه من خلاف هذا؟ قلت نعم حديثا لرسول الله تركته بأضعف من حجة من احتججت له في رد المسح على الخفين وغيره قال فإذا ذكر من ذلك شيئا قلت له قلنا إن رسول الله قضى باليمين مع الشاهد فرددتها وما رأيته حجت حجتك على شيء كجمعكها على من قال بها وسلكت سبيل من رد خبر النفر عن رسول الله بتأول القرآن ونسبت من قال بها إلى خلاف القرآن وليس فيها من خلاف القرآن شيء ولا في شيء يثبت عن النبي وإنما ثبت الشهادة على غيرك بالخطأ فيما وصفت من رد المسح وكل ذي ناب من السباع يمثل ما ردت به اليمين مع الشاهد بل حجتك فيها أضعف فقال بعض من حضره قد علمنا أن لا حجة له فيها احتج به من القرآن ورد اليمين مع الشاهد إلا أن لا يكون له حجة على من ترك المسح على الخفين وأحل كل ذي ناب من السباع وقطع كل من لزمه اسم سرقة وعطل الرجم إن كان من حدث بها بمن يثبت أهل الحديث حديثه أو حديث مثله بصحة إسناده واتصافه بما أقال هو وهم ولكننا رويت فيما علمنا من حديث منقطع ونحن لا نثبتة فقلت له فقد كانت لك كفاية تصدق بها وتصف وتكون لك الحجة في ردها لو قلت أنها رويت من حديث منقطع لأننا وإياك وأهل الحديث لا نثبت حديثا منقطعا بنفسه بحال فكيف خبرت بأنها خلاف القرآن فزعمت أنك تردّها إن حكم بها حاكم وأنت لاترد حكم حاكم برأيه وإن رأيته أنت جورا قال فدع هذا فقلت نعم بعد علم بأنك أغفلت أو عمدت أنك تشنع على غيرك بما تعلم أن ليست لك عليه فيه حجة وهذا طريق غفلة أوظف قال فهل تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد متصل فإنما عرفنا فيها حديثا منقطعا وحديثا يروى عن سهل بن أبي صالح متصلا فينكره سهل ويرويه رجل ليس بال حافظ فيحتمل له مثل هذا قلت ما أخذنا باليمين مع الشاهد من واحد من هذين لكن عندنا فيها حديث متصل عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال فاذا ذكره قلت اخبرنا عبد الله بن الحرث عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو ابن دينار عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما سمعته قبل ذلك الآن قلت أثبت نحن وأنت مثله قال نعم قلت فلزمك أن ترجع إليه قال فأردها من وجه آخر وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «البيتة على من ادعى واليمين على الدعي عليه» وقد كتبت هذا في الأحاديث الجبل والمفسرة وكلته فيه بما علم من حضر بأنه لم يخرج فيه شيء وقد وصفت في كتابي هذا المواضع التي غلط فيها بعض من عجل بالكلام في العلم قبل خبرته وأسأل الله التوفيق والحديث عن رسول الله كلام عربي ما كان منه عام المخرج عن رسول الله كما وصفت في القرآن يخرج عاماً وهو يراد به العام ويخرج عاماً وهو يراد به الخاص والحديث عن رسول الله على عمومته وظهوره حتى تأتي دلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنه أراد به خاصاً دون عام ويكون الحديث العام المخرج محتملاً معنى الخصوص بقول عوام أهل العلم فيه أو من حمل الحديث سماعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعنى يدل على أن رسول الله أراد به خاصاً دون عام ولا يجعل الحديث العام المخرج عن رسول الله خاصاً بغير دلالة ممن لم يعمل به ويسمعه لأنه يمكن فيهم جملة أن لا يكونوا علموه ولا بقول خاصة لأنه يمكن فيهم جهله ولا يمكن فيمن علمه وصحبه ولا في العامة جهل ماسع وجاء عن رسول الله وكذلك لا يحتمل الحديث زيادة ليست فيه دلالة بها عليه وكما احتمل حديثان أن يستعملا معا ولم يعطل واحد منهما الآخر كما وصفت في أمر الله بقتال المشركين حتى يؤمنوا وما أمر به من قتال أهل الكتاب من المشركين حتى يعطوا الجزية وفي الحديث ناسخ ومنسوخ كما وصفت في القبلية المنسوخة باستقبال المسجد الحرام فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف كما اختلفت القبلية نحو بيت المقدس والبيت الحرام كان أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً ولا يستدل على الناسخ والمنسوخ إلا بخبر عن رسول الله (١) أو بقول أو بوقت يدل على أن أحدهما بعد الآخر فيعلم أن الآخر هو الناسخ أو بقول من سمع الحديث أو العامة كما وصفت أو بوجه آخر لا يبين فيه الناسخ والمنسوخ وقد كتبت في كتابي وما ينسب إلى الاختلاف من الأحاديث ناسخ ومنسوخ فيصار إلى الناسخ دون المنسوخ ومنها ما يكون اختلافاً في الفعل من جهة أن الأمرين مباحان كاختلاف القيام والعود وكلاهما مباح ومنها ما يختلف ومنها ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بمعنى سنن النبي صلى الله عليه وسلم مما سوى الحديثين المختلفين أو أشبه بالقياس فأى الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاهما عندنا أن يصار إليه ومنها ما عده بعض من ينظر في العلم مختلفاً بأن الفعل فيه اختلاف أو لم يختلف الفعل فيه إلا باختلاف حكمه أو اختلف الفعل فيه بأنه مباح فيشبه أن يعمل به بأنه القائل به ومنها ما جاء جملة وآخر مفسراً وإذا جعلت الجملة على أنها عامة عليه رويت بخلاف المفسر وليس هذا اختلافاً إنما هذا مما وصفت من سعة لسان العرب وأنها تنطق بالشيء منه عاماً تريد به الخاص وهذا يستعملان معا وقد أوضحت من كل صنف من هذا ما يدل على ما في مثل معناه إن شاء الله وجماع هذا أن لا يقبل إلا حديث ثابت كما لا يقبل من الشهود إلا من عرف عدله فإذا كان الحديث مجعولاً أو مرغوباً ممن حمله كان كما لم يأت لأنه ليس بثابت .

باب الاختلاف من جهة المباح

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضاً وجهه وبديه ومسح برأسه مرة مرة . أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن حمران مولى عثمان بن عفان أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً . أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه سمع رجلاً يسأل عبد الله ابن زيد هل تستطيع أن تربني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ؟ فندعا بماء ثم ذكر أنه غسل وجهه ثلاثاً وبديه مرتين مرتين ومسح رأسه وغسل رجله (قال الشافعي) ولا يقال لشيء من هذه الأحاديث مختلف مطلقاً ولكن الفعل فيها يختلف من وجه أنه مباح لا اختلاف الحلال والحرام والأمر والنهي ولكن يقال أقل ما يجزى من الوضوء مرة أو كمل ما يكون من الوضوء ثلاثاً . أخبرنا الشافعي أخبرنا عبد الله بن نافع عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أسامة بن زيد عن بلال أن رسول الله توضأ ومسح على الخفين (قال الشافعي) ولا يقال مسح رسول الله على الخفين خلاف غسل رجله على المصلى إنما يقال الغسل كمال والمسح رخصة وكمال وأيهما شاء فعل .

باب القراءة في الصلاة

أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مسمر عن الوليد بن سريج عن عمرو بن حريث قال سمعت النبي يقرأ في الصبح « والليل إذا عسعس » (قال الشافعي) يعني يقرأ في الصبح « إذا الشمس كورت » أخبرنا سفيان عن زياد ابن علاقة عن عمه قال سمعت النبي عليه السلام في الصبح يقرأ « والنخل باسقات » (قال الشافعي) يعني : « ق » أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرنا محمد بن عباد بن جعفر قال أخبرنا أبو سلمة بن سفيان وعبد الله بن عمرو العائذي عن عبد الله بن السائب قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح بسورة « المؤمنین » حتى إذا جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى أخذت النبي سورة فحذف فركع قال وعبد الله ابن السائب حاضر ذلك (قال الشافعي) وليس تعد شيئاً من هذا اختلافاً لأنه قد صلى الصلوات عمره في حفظ الرجل قراءته يوماً والرجل قراءته يوماً غيره وقد أباح الله في القرآن بقراءة ما تيسر منه وسمي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرأ « بأم القرآن » وما تيسر فدل على أن اللازم في كل ركعة قراءة أم القرآن وفي الركعتين الأوليين ما تيسر معها .

باب في التشهد

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد عن أبي الزبير عن سعيد وطاوس عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » (قال الربيع) هذا حدثنا به يحيى بن حسان (قال الشافعي) وقد روى أيمن بن نابل بإسناده عن جابر عن النبي عليه السلام تشهداً يخالف هذا في بعض حروفه وروى البصريون عن أبي موسى

عن النبي عليه السلام حديثاً يخالفهما وروى الكوفيون عن ابن مسعود في التشهد حديثاً يخالفها كلها في بعض حروفها فمن مشبهة متقاربة واحتمل أن تكون كلها ثابتة وأن يكون رسول الله يعلم الجماعة والمنفردون التشهد فيحفظ أحدهم على لفظ ويحفظ الآخر على لفظ يخالفه لا يختلفان في معنى أنه إنما يريد به تعظيم الله جل ثناؤه وذكره والتشهد والصلاة على النبي فيقر النبي كلا على ما حفظ وإن زاد بعضهم كلمة على بعض أو لفظها بغير لفظه لأنه ذكر وقد اختلف بعض أصحاب النبي في بعض لفظ القرآن عند رسول الله ولم يختلفوا في معناه فأقرم وقال « هكذا أنزل إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرءوا ما تيسر منه » فما سوى القرآن من الذكر أولى أن يتسع هذا فيه إذا لم يختلف المعنى قال وليس لأحد أن يعمد أن يكف عن قراءة حرف من القرآن إلا بنسيان وهذا في التشهد وفي جميع الذكر أخف وإنما قلنا بالتشهد الذي روى عن ابن عباس لأنه أتمها وأن فيه زيادة على بعضها « المباركات » .

باب في الوتر

حدثنا الربيع قال (قال الشافعي) وقد سمعت أن النبي صلى الله عليه وسلم أوتر أول الليل وآخره في حديث ثبت مثله وحديث دونه وذلك مما وصفت في المباح له أن يوتر في الليل كله . ونحن نبيح في المكتوبة أن يصلي في أول الوقت وآخره وهذا في الرتر أو سع منه . حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال أخبرنا أبو يعفور عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت من كل الليل قد أوتر رسول الله فأنه يوتره إلى السحر .

باب سجود القرآن

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن إسماعيل عن ابن أبي ذئب عن الحرث بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن عن ثوبان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بـ « النجم » فسجد وسجد الناس معه إلا رجلين قال أراد الشبهة . أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن إسماعيل عن ابن أبي ذئب عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت أنه قرأ عند رسول الله بـ « النجم » فلم يسجد فيها (قال الشافعي) وفي هذين الحديثين دليل على أن سجود القرآن ليس بحتم ولكننا نحب أن لا يترك لأن النبي عليه السلام سجد في « النجم » وترك . حدثنا الربيع بن سليمان (قال الشافعي) وفي « النجم » سجدة ولا أحب أن يدع شيئاً من سجود القرآن وإن تركه كرهته له وليس عليه قضاؤه لأنه ليس بفرض فإن قال قائل ما الدليل على أنه ليس بفرض ؟ قيل السجود صلاة وقد قال الله تعالى « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » فكان الموقوت يحتمل موقوتاً بالعدد وموقوتاً بالوقت فأبان رسول الله أن الله جل ثناؤه فرض خمس صلوات فقال رجل يا رسول الله هل على غيرها؟ قال « لا إلا أن تطوع » فلما كان سجود القرآن خارجاً من الصلوات المكتوبات كان سنة اختيار وأحب إلينا أن لا بدعه ومن تركه ترك فضلاً لا فرضاً وإنما سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في « النجم » لأن فيها سجوداً في حديث أبي هريرة

وفي سجود النبي صلى الله عليه وسلم في «النجم» دليل على ما وصفت لأن الناس سجدوا معه إلا رجلين والرجلان لا يدعان إن شاء الله الفرض ولو تركاه أمرهما رسول الله بإعادته (قال الشيخان في) وأما حديث زيد أنه قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم «النجم» فلم يسجد فهو والله أعلم أن زيدا لم يسجد وهو القاريء فلم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن عليه فرضا فأمره النبي به (حدثنا الربيع) أخبرنا الشافعي أخبرنا إبراهيم بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قرأ عند النبي «السجدة» فسجد فسجد النبي ثم قرأ آخر عنده «السجدة» فلم يسجد فلم يسجد النبي فقال يا رسول الله قرأ فلان عندك «السجدة» فسجدت وقرأت عندك «السجدة» فلم تسجد؟ فقال النبي عليه السلام «كنت إماما فلو سجدت سجدت معك» (قال الشيخان في) إني لأحسبه زيد ابن ثابت لأنه يحكى أنه قرأ عند النبي «النجم» فلم يسجد وإنما روى الحديثين معا عطاء بن يسار قال وأحب أن يبدأ الذي يقرأ «السجدة» فيسجد ويسجدوا معه فإن قال قائل فاعلم أحد هذين الحديثين نسخ الآخر قيل فلا يدعى أحد أن السجود في «النجم» منسوخ إلا جاز لغيره أن يدعى أن ترك السجود منسوخ والسجود ناسخ ثم يكون أولى لأن السنة السجود لقول الله «فاسجدوا لله واعبدوا» ولا يقال لواحد من هذين ناسخ ولا منسوخ ولكن يقال اختلاف من جهة المباح .

باب القصر والإتمام في السفر في الخوف وغير الخوف

حدثنا الربيع قال (قال الشيخان في) قال الله جل ثناؤه « وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة » الآية (قال الشيخان في) وكان بيننا في كتاب الله أن القصر في السفر في الخوف وغير الخوف معا رخصة من الله لا أن الله فرض أن تقصروا كما كان بيننا في كتاب الله أن قوله « لا جناح عليكم إن طلغتم النساء ما لم تمسوهن » رخصة لا أن حتما من الله أن يطلعهن من قبل أن يمسهن وكما كان بيننا في كتاب الله « ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم » إلى « جميعا أو أشتاتا » رخصة لا أن الله تعالى حتم عليهم أن يأكلوا من بيوتهم ولا من بيوت آبائهم ولا جميعا ولا أشتاتا وإذا كان القصر في الخوف والسفر رخصة من الله كان كذلك القصر في السفر بلا خلاف فمن قصر في الخوف والسفر قصر بكتاب الله ثم بسنة رسول الله ومن قصر في سفر بلا خوف قصر بنص السنة وأن رسول الله أخبر أن الله تصدق بها على عباده فإن قال قائل فأين الدلالة على ما وصفت ؟ قيل أخبرنا مسلم وعبد الحميد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي عمير عن عبد الله بن بابويه عن يعلى بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب إنما قال الله « أن تقصروا من الصلاة » إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا » فقد أمن الناس فقال عمر عجت مما عجت منه نسأت رسول الله فقال « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » فدل رسول الله على أن القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله والصدقة رخصة لا حتم من الله أن يقصروا ودلت على أن يقصر في السفر بلا خوف إن شاء المسافر وأن عائشة قالت كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم في السفر وقصر (حدثنا الربيع) أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب ابن عبد الحميد عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن ابن عباس قال سافر رسول الله من مكة إلى المدينة آمنا لا يخاف إلا الله فصلى ركعتين . حدثنا الربيع حدثنا الشافعي أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن عائشة قالت كل ذلك قد فعل رسول الله أتم في السفر وقصر .

(باب الخلاف في ذلك)

أخبرنا الربيع قال (قال الشيخ أبي) رضى الله عنه قال لى بعض الناس من أتى في السفر فسدت صلاته لأن أصل فرض الصلاة في السفر ركعتان إلا أن يجلس قدر التشهد في مثنى فيكون ذلك كالقطع للصلاة أو يدرك مقبلاً بآتم به في صلاته قبل أن يسلم منها فيتم قال يعل له ما فات للمسافر أن يتم ولا صححت عليه قولك أن يقصر قال فكيف قلت أرايت لو كان المسافر إذا صلى أربعاً كانت اثنتان منها نافلة أكان له أن يصلى خلف مقبى ؟ لقد كان يلزمك في قولك أن لا يصلى خلف مقبى أبداً إلا فسدت صلاته من وجهين أحدهما أنه خلط عندك نافلة بفرصة والآخرة أنك تقول إذا اختلفت نية الإمام والمأموم فسدت صلاة المأموم ونية الإمام والمأموم مختلفة ههنا في أكبر الأشياء وذلك عدد الصلاة قال لى أقول إذا دخل خلف المقيم حال فرضه قلت بأنه يصير مقبلاً أو هو مسافر قال بل هو مسافر قلت فمن أين يحول فرضه ؟ قال قلنا إجماع من الناس أن المسافر إذا صلى خلف مقبى أنه قلت وكان ينبغي أن لو لم تعلم في أن للمسافر أن يتم إن شاء كتاباً ولا سنة أن بذلك هذا على أنه أن يتم وقلت له قلت فيه قولاً محالاً قال وما هو ؟ قلت أرايت المصلى المقيم إذا جلس في مثنى من صلاته قدر التشهد أقطع ذلك صلاته ؟ قال لا ولا يقطعها إلا السلام أو الكلام أو العمل الذى يفسد الصلاة قات فلم زعمت أن المسافر إذا جلس في مثنى قدر تشهد وهو ينوي حين دخل في الصلاة في كل حال أن يصلى أربعاً فصلى أربعاً تمت صلاته إلا أن الأولين الفرض والآخريتين نافلة وقد وصلهما قال كان له أن يسلم منهما قلت وقولك كان له يصيره حكم من سلم منها أو لا يكون في حكمه إلا بالسلام فما علمته زاد على أن قال فأنا أضيق عليه إن قلت تقسد قلت فقد ضيقت إن سها فلم يجلس في مثنى وصلى أربعاً فزعمت أن صلاته تقسد لأنه خلط نافلة بفرصة فما علمتك وافقت قولاً ما ضيق ولا قياساً صحيحاً وما زدت على أن اخترعت قولاً أحدثته محالاً قال فدع هذا ولكن لم تقل أنت إن فرضه ركعتان ؟ قلت أقول له أن يصلى ركعتين بالرخصة لا أن حتماً عليه أن يصلى ركعتين في السفر كما قلت في المسح على الخفين له أن يغسل رجله وله أن يمسح على خفيه قال فكيف قالت عائشة قلت أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت أول ما فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر قال الزهري قلت فما شأن عائشة كانت تتم الصلاة ؟ قال إنها تأولت ما تأول عثمان (قال الشيخ أبي) فقال فما تقول في قول عائشة ؟ قلت أقول إن معناه عندي على غير ما أردت بالدلالة عنها قال وما معناه ؟ قلت أن صلاة المسافر أقرت على ركعتين إن شاء قال ومادل على أن هذا معناه عندها قلت إنها أتمت في السفر قال فما قول عروة إنها تأولت ما تأول عثمان ؟ قلت لا أدري أن تأولت أن لها أن تتم وتقصر فاخترت الإتمام وكذلك روت عن النبي وما روت عن النبي وقالت بمثله أولى بها من قول عروة أنها ذهبت إليه لو كان عروة ذهب إلى غير هذا وما أعرف ما ذهب إليه قال فقله حكاه عنها قلت فما علمته حكاه عنها وإن كان حكاه فقد يقال تأول عثمان أن لا يقصر إلا خائف وما تنقب على ما تأول عثمان خبراً صحيحاً قال فلعلمها تأولت أنها أم المؤمنين قلت لم تزل المؤمنين أما وهى تقصر ثم أتمت بعد وجعلها في أنها أم المؤمنين قبل التقصر وبعده سواء وقد قصرت بعد رسول الله وأتمت قال أما إن ليست لى عليك مسألة بأن أصل ما أذهب إليه وتذهب إليه أن ليس في أحد مع رسول الله حجة وإنك تذهب إلى أن فرض القرآن أن التقصر رخصة لا حتم وكذلك روايتك في السنة قلت ما خفى على ذلك ولكنى أحببت أن تكون على علم من أتى لم أرك سلك طريقاً في صلاة السفر إلا أخطأت في ذلك الطريق فتسكون أو هن جميع قولك قال فقد عاب ابن مسعود على عثمان إيمانه بى قالت وقام فصلى بأصحابه في منزله فأنتم

ف قيل له عبت على عثمان الإتمام وأتممت قال الخلاف شر قال نعم قلت وهذا مما وصفت من احتجاجك بما عليك قال وما في هذا مما على ؟ قلت أنرى أن ابن مسعود كان يتم وهو يرى الإتمام ليس له ؟ قال ما يجوز أن يكون ابن مسعود أتم إلا والإتمام عنده له وإن اختار القصر ولكن ما معنى عيب ابن مسعود الإتمام قلت له من عاب الإتمام على أن المتم رغب عن الرخصة فهو موضع يجوز له به القول كما تقول فيمن ترك المسح رغبة عن الرخصة ولا تقول ذلك فيمن تركه غير رغبة عنها قال أما إنه قد بلغنا عن بعض أصحاب النبي عليه السلام أنه هاب الإتمام وأعيا عثمان وصلى معه قلت فهذا مثل ما رويت عن ابن مسعود من أن صلاتهم لا تنفس أقرى أنهم في صلاتهم مع عثمان أنهم كانوا لا يجلسون في متى ؟ قال ما يجوز هذا عليهم قلت أفنفس صلاته وصلاتهم بأنهم يعلمون أنه يصلي أربعاً وإنما فرضه زعمت ركعتان أو تراهم إذا اتنموا به في الإتمام لوسها فقام يخالفونه فيجلسون في متى ويسلمون قال ما يجوز لي أن أقول هذا قلت قد قلته أولاً ثم علمت أنه يلزمك فيه هذا فأمسكت عنه وقد اجترأت على قوله أولاً وهو خلاف الكتاب والسنة وخلافها أضحى عليك من خلاف من امتنعت من أن تعطى خلافة قال فنقول ماذا ؟ قلت ما وصفت من أنهم معصيون بالإتمام بأصل الفرض ومعصيون بالقصر بقبول الرخصة كما أقول في كل رخصة وأن لاموضع لعيب الإتمام إلا أن يتم رجل يرغب عن قبول الرخصة .

(باب الفطر والصوم في السفر)

حدثنا الربيع قال (قال الشيخ أبي) قال الله جل ثناؤه في فرض الصوم « شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » فكان بينا في الآية أنه فرض عليهم عدة فجعل لهم أن يفطروا فيها مرضى ومسافرين ويعصوا حتى يكملوا العدة وأخبر أنه أراد بهم اليسر (قال الشيخ أبي) وكان قول الله « ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » يحتمل معنيين أحدهما أن لا يجعل عليهم صوم شهر رمضان مرضى ولا مسافرين ويجعل عليهم عدداً إذا مضى المرض والسفر من أيام أخر ويحتمل أن يكون إنما أمرهم بالفطر في هاتين الحالتين على الرخصة إن شاءوا ولا يخرجوا إن فعلوا وكان فرض الصوم والأمر بالفطر في المرض والسفر في آية واحدة ولم أعلم غرضاً أن كل آية إنما أنزلت متابعة لا متفرقة وقد تنزل الآيتان في السورة متفرقتين فأما آية فلا لأن معنى الآية أنها كلام واحد غير منقطع يستأنف بعده غيره فلم يختلفوا كما وصفت أن آية لم تنزل إلا معاً لا متفرقة فذات سنة رسول الله على أن أمر الله المريض والمسافر بالفطر إرخاساً لهم لا يخرجوا أن يفعلوا^(١) لأنهما يجزيهما أن يصوما في تبيد الحالين شهر رمضان لأن الفطر في السفر لو كان غير رخصة لمن أراد الفطر فيه لم يصم رسول الله صلى الله عليه وسلم . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن رسول الله خرج عام الفتح في رمضان فقام حتى بلغ السكيد ثم أفطر فأفطر الناس معه وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن حماد بن عتبة عن محمد بن عبد الرحمن أن عبد الله بن سعد بن معاذ قال قال جابر بن عبد الله كنعان رسول الله زمان غزوة تبوك ورسول الله يسير بعد أن أضاع إذا هو بجماعة في ظل شجرة فقال « من هذه الجماعة ؟ قالوا رجل صائم أجده الصرم أو كلمة نحو هذه فقال رسول الله « ليس من البر أن تصوموا في السفر » * أخبرنا صفيان عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري أن رسول الله قال للصائم في

السفر « ليس من البر أن تصوموا في السفر » * أخبرنا مالك عن حمى مولى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله أن النبي أمر الناس في سفره عام الفتح بالفطر وقال « تقووا لعدوكم » وصام النبي قال أبو بكر قال القتي حدثني لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بالعرج يصب فوق رأسه الماء من العطش أو من الحر فقبل يارسول الله إن طائفة من الناس قد صاموا حين صمت فلما كان رسول الله بالكديد دعا بقدر فشرب فأفطر الناس * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراغ الغيم فصام الناس معه فقبل له يارسول الله إن الناس قد شق عليهم الصيام فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون فأفطر بعض الناس وصام بعضهم فبلغه أن ناسا صاموا فقال « أولئك العصاة » * وفي حديث الثقة غير الدراوردي عن جعفر عن أبيه عن جابر فخرج رسول الله عام الفتح في رمضان إلى مكة فصام وأمر الناس أن يفطروا وقال « تقووا بعددكم على عدوكم » فقبل له إن الناس أبا أن يفطروا حين صمت فدعا بقدر من ماء فشربه ثم ساق الحديث * أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن حميد عن أنس بن مالك قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما الصائم ومنا المفطر فلم ييب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال يارسول الله أصوم في السفر؟ وكان كثير الصيام فقال رسول الله « إن شئت فصم وإن شئت فأفطر » (قال الشافعي) رحمه الله فقال قائل من أهل الحديث ما تقول في صوم شهر رمضان والواجب غيره والتطوع في السفر والمرض؟ قلت أحب صوم شهر رمضان في السفر والمرض إن لم يكن يجهد المريض ويزيد في مرضه والسافر فيخاف منه المرض فلها ما الرخصة فيقال فما تقول في قصر الصلاة في السفر وإتمامها؟ قلت قصرها في السفر والخوف رخصة في السنة اختارها والمساافر إتمامها فقال أما قصر الصلاة فيين أن الله إنما جعله رخصة لقول الله « وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا » فلما كان إنما جعل لهم أن يقصروا خائفين مسافرين فهم إذا قصروا مسافرين بما ذكرت من السنة أولى أن يكون القصر رخصة لاحتمال أن يقصروا لأن قول الله « فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا » رخصة بينة وظاهر الآية في صوم أن الفطر في المرض والسفر عزم لقول الله « ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » كيف لم تذهب إلى أن الفطر عزم وأنه لا يجزى شهر رمضان من صام مريضا أو مسافرا مع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم « ليس من البر الصيام في السفر » ومع أن الآخر من أمر رسول الله ترك الصوم وأن عمر أمر رجلا صام في السفر أن يقضى الصيام قال فعكيت له قلت في قول الله « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » أنها آية واحدة وأن ليس من أهل العلم بالقرآن أحد يخالف في أن الآية الواحدة كلام واحد وأن الكلام الواحد لا يؤول إلا مجتمعاً وإن نزلت الآيتان في السورة مفترقتين لأن معنى الآية معنى قطع الكلام قال أجل قلت فإذا صام رسول الله في شهر رمضان وفرض شهر رمضان إنما أنزل في الآية أليس قد علمنا أن الآية بفطر المريض والمسافر رخصة؟ قال بلى فقلت له ولم يبق شيء يعرض في نفسك إلا الأحاديث؟ قال نعم ولكن الآخر من أمر رسول الله أليس الفطر قال فقلت له الحديث يبين أن رسول الله لم يفطر لعنى نسخ الصوم ولا اختيار الفطر على الصوم ألا ترى أنه يأمر الناس بالفطر ويقول « تقووا لعدوكم » وبصوم ثم ينهى بأنهم أو أن بعضهم أبا أن يفطر إذا صام فأفطر ليفطر من تخلف عن الفطار أصومه بفطره كما صنع عام الحديبية فإنه أمر الناس أن ينحروا ويحلقوا فأبوا

فإنطلق فجر وحلق ففعلوا قال لما قبله « ليس من البر الصيام في السفر » « قلت قد أرى به جابر مفسرا فذكر أن رجلا أجمده الصوم فلما علم النبي به قال « ليس من البر الصيام في السفر » فاحتمل ليس من البر أن يبلغ هذا رجل بنفسه في فريضة صوم ولا نافلة وقد أرحم الله له وهو صحيح أن ينظر فليس من ثمر أن يبلغ هذا بنفسه ويحتمل ليس من البر المفروض الذي من خالفه أنهم قد فكسب بن عاصم لم يقل هذا قلت كتب روى حرفا واحدا وجابر ساق الحديث وفي صوم النبي على ما وصفت وكذلك في أمر حزمة بن عمرو إن شاء صام وإن شاء أفطر » وفي قول أس سافرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فما الصائم وما المفطر فلم يجب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم قال فقد روى سعيد أن النبي قال « خياركم الذين إذا سافروا أفطروا وقصروا الصلاة » قلت وهذا منذ ما وصفت خياركم الذين يقبلون الرخصة لا يدعونها رغبة عنها لا أن يقول الرخصة حتم يأثم به من تركه قال فما أمر عمر رجلا صام في السفر أن يعيد قلت لا أعرفه عنه وإن عرفته فالحجة ثابتة بما وصفت لك وأصل ما ذهب إليه أن ما ثبت عن رسول الله فالحجة لازمة للخلق به وعلى الخلق اتباعه وقلت له من أمر المسافر أن يقضى الصوم فذهبه والله أعلم أنه رأى الآية حتم بفطر المسافر والمريض ومن رآها حتما قال المسافر منى عن الصوم فإذا صامه كان صيامه منبها عنه فيعيده كما لو صام يوم العيدين ومن وجب عليه كفارة وغيرها أعادها فقد أثبتا دلالة السنة أن الآية رخصة لأحتمل قال فاقول ابن عباس يؤخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله ؟ فقلت روى أنه صام وأفطر فقال ابن عباس أو من روى عن ابن عباس هذا برأيه وجاء غيره في الحديث بما لم يأت به من أن فطره كان لامتناع من أمره بالفطر من الفطر حق أفطر وجاء غيره بما وصفت في حزمة بن عمرو وهذا بما وصفت أن الرجل يسمع الشيء فينبأه ولا يسمع غيره ولا يمتنع من علم الأمرين أن يقول بهما معا .

(باب قتل الأسارى والمفاداة بهم والمن عليهم)

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قتابة عن أبي المهباب عن عمران بن حصين قال قال أمر أصحاب رسول الله رجلا من بني عقيل وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ففداه النبي بالرجلين اللذين أسرتها ثقيف قال وقد روى عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري لا يحضرني ذكر من فوقه في الإسناد أن خيلا للنبي صلى الله عليه وسلم أسرت جماعة من أنثال الحنفي فأتى به مشركا فربطه النبي صلى الله عليه وسلم إلى سارية من سواري المسجد ثلاثا ثم من عليه وهو مشرك فأسلم بعد (قال الشافعي) وأخبرني عدد من أهل العلم من قريش وغيرهم من أهل الغازي أن رسول الله أسر النضر بن الحارث البغددي يوم بدر وقتله بالبادية أو بين البادية والأنيل صبرا . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأخبرني عدد من أهل العلم أن رسول الله أسر عقبة بن أبي معيط يوم بدر فقتله صبرا وأن رسول الله أسر سهيل بن عمرو وأبا وداعة السهمي وغيرهما فماداهما بأربعة آلاف أربعة آلاف وفادى بعضهم بأقل وأن رسول الله أسر أبا عزة الجمحي يوم بدر فمن عليه ثم أسره يوم أحد فقتله صبرا (قال الشافعي) فكان فيما وصفت من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن الامام إذا أسر رجلا من المشركين أن يقتل أو أن يمن عليه بلا شيء أو أن يفادى بماله يأخذه منهم أو أن يفادى بأن يطلق منهم على أن يطلق له بعض أسرى المسلمين لأن بعض هذا ناسخ لبعض ولا يخالف له إلا من جهة إباحته ولا يقال لشيء من الأحكام يختلف مطلعا إلا ما قال حاكم حلال وحاكم حرام فأما ما كان واسعا فيقال هو مباح وكل من صنع فيه شيئا وإن خالف فعل صاحبه فهو فاعل ما يجوز له كما يكون القائم بخالفه للقاعد والمائني مخالفين للقائم وكل ذلك مباح لأن حتما على المائني أن يقوم ولا على القائم أن يقعد .

(باب الماء من الماء)

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا غير واحد من ثقات أهل العلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب عن أبي بن كعب قال قلت لرسول الله إذا جامع أحدنا فأكسل؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم «يفسل مامس المرأة منه وليتوضأ ثم يمسح» (قال الشافعي) . وهذا من أثبت إسناد الماء من الماء أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري أتى عائشة أم المؤمنين فقال لقد شق علي اختلاف أصحاب محمد في أمر إني لأعظم أن أستقبلك به فقالت ما هو؟ ما كنت سائلا عنه أمك فسأني عنه فقال لها الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا يزل فقالت إذا حاوز الحتان الحتان فقد وجب الغسل فقال أبو موسى لا أسأل عن هذا أحدا بعدك أبدا . * حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرني إبراهيم بن محمد عن محمد بن يحيى بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد عن أبيه عن أبي بن كعب أنه كان يقول ليس على من لم يزل غسل ثم نزع عن ذلك أي قبل أن يموت (قال الشافعي) وإنما بدأت بحديث أبي في قوله «الماء من الماء» ونزوعه أن فيه دلالة على أنه مع «الماء من الماء» عن النبي ولم يسمع خلافه فقال به ثم لا أحبه تركه إلا لأنه ثبت له أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعده ما نسجه * أخبرنا الثقة عن يونس عن الزهري عن سهل بن سعد الساعدي قال بعضهم عن أبي بن كعب ووقفه بعضهم على سهل بن سعد قال كان الماء من الماء في أول الإسلام ثم ترك ذلك بعد وأمروا بالغسل إذا مس الحتان الحتان * أخبرنا سفيان عن علي ابن زيد بن جعدان عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى سأل عائشة فقالت اتقاء الحتانين فقالت عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم «إذا التقى الحتانان أو مس الحتان الحتان فقد وجب الغسل» * أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم قال حدثنا علي بن زيد بن جعدان عن سعيد بن المسيب عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا فقد بين الشعب الأربع ثم ألقى الحتان بالحتان فقد وجب الغسل» * أخبرنا الثقة عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أوعن يحيى ابن سعيد عن القاسم عن عائشة قالت إذا التقى الحتانان فقد وجب الغسل فعاتبه أبا ورسول الله فاغتسلنا وحدث «الماء من الماء» ثابت الإسناد وهو عندنا منسوخ بما حكيت فيجب الغسل من الماء ويجب إذا غيب الرجل ذكره في فرج المرأة حتى يوارى حشفته .

(باب الخلاف في أن الغسل لا يجب إلا بخروج الماء)

حدثنا الربيع قال (قال الشافعي) فإخالفنا بعض أصحاب الحديث من أهل ناحيتنا وغيرهم فقالوا لا يجب على الرجل إذا بلغ من امرأته ما شاء الغسل حتى يأتي منه الماء الدافق واحتج فيه بحديث أبي بن كعب وغيره بما يوافقه وقال أما قول عائشة فعلته أنا رسول الله فاغتسلنا فقد يكون تطوعا منهما بالغسل ولم يقل أن النبي عليه السلام قال عليه الغسل (قال الشافعي) فقلت له الأغلب أن عائشة لا تقول إذا مس الحتان الحتان أو جاوز الحتان الحتان فقد وجب الغسل وتقول فعاتبه أنا ورسول الله فاغتسلنا إلا أخبرنا عن رسول الله بوجوب الغسل منه قال فيحدثن أن تكون لما رأت النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل اغتسلت ورأته واجبا ولم تسمع من النبي صلى الله عليه وسلم إيجابه فقالت نعم قال فليس هذا خبرا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت الأغلب أنه خبر عنه قال وأما حديث علي بن زيد فليس بما يشبهه أهل الحديث وهو لا يتوهم به الحجة فقلت له فإن أبي بن كعب قد رجح عن قوله الماء من الماء بعد قوله به عمرا من عمره وهو يشبه أن لا يكون رجح إلا بخبر ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن هذا لأقوى فيه من غيره وما هو بالبين وقلت له

ما أعلم عندنا من جهة الحديث شيئاً أكبر من هذا قال فن جهة غير الحديث فقلت نعم قال الله جل ثناؤه ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى إلى قوله «حتى تفسحوا» فكان القى يعرف من خطوب بالجنابة من العرب أنها الجماع دون الإنزال ولم تختلف العامة أن الزنا الذى يجب به الحد الجماع دون الإنزال وأن من غابت حشفته فى فرج امرأة وجب عليه الحد وكان الذى يشبه أن الحد لا يجب إلا على من أجنب من حرام وقات له قد يهمل أن يقال حديث أبى إذا جامع أحدنا فأكمل أن ينزل أن يقول إذا صار إلى الجماع ولم يقب حشفته فأكمل فلا يكون حديث القى وإذا التقى الخنثان؟ مخالفه قال أفتقول بهذا؟ فقلت إن الأغلب أنه إذا بلغ أن يلتقى الخنثان ولم ينزل وكذلك والله أعلم الأغلب من قول عائشة فعلته أنا والنبي صلى الله عليه وسلم فاعتزلنا على إيجاب الفسل لأنها توجب الفسل إذا التقى الخنثان قال فإذا التقى الخنثانين؟ قلت إذا صار الخنثان حذو الخنثان وإن لم يتماسا قال فيقال لهذا التقاء؟ قلت نعم أرايت إذا قيل التقى الفارسان أليس إنما يعنى إذا توافقا فصار أحدهما وجاء الآخر أو اختلفت دوابهما فصار أحد الرجلين وجاء صاحبه ويقال إذا جاوز بدن أحدهما بدن صاحبه قد خلف الفارس؟ قال بلى قلت ويقال إذا تماسا التقيا لأنه أقرب التقاء وبعض التقاء أقرب من بعض قال إن الناس ليقولونه قلت وهذا كله صحيح جائز فى لسان العرب وإنما يريد بهذا أن يقب الحشفة فى الفرج حتى يصير الخنثان الذى خلف الحشفة حذو خزان المرأة وإنما يجهل هذا من جهل لسان العرب .

(باب التيمم)

حدثنا الربيع قال (قال الشافعى) رضى الله عنه نزلت آية التيمم فى غزوة بنى المصطلق انحل عقد لعائشة فأقام الناس على التماسه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليسوا على ماء وليس معهم ماء فأنزل الله آية التيمم أخبرنا بذلك عدد من أهل العلم بالمغازى وغيرهم * أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعض أسفاره فاقطع عدلى فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه وليس معهم ماء فنزلت آية التيمم * أخبرنا الشافعى قال سفيان عن الزهرى عن عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة عن أبيه أن عمار بن ياسر قال فتيمةنا مع رسول الله إلى المناكب (قال الشافعى) ولا أعلم بنص خبر كيف تيمم النبي صلى الله عليه وسلم حين نزلت آية التيمم * أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهرى عن عبيد الله بن عبيد الله عن أبيه عن عمار بن ياسر قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فى سفر فنزلت آية التيمم فتيمةنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب (قال الشافعى) فلا يكون لا يجوز أن يكون تيمم عمار إلى المناكب إلا بأمر النبي عليه السلام مع التزويل كان منسوخاً لأن عمارة أخبر أن هذا أول تيمم كان حين نزلت آية التيمم فشكل التيمم كان للنبي صلى الله عليه وسلم بعده مخالفه فهو ناسخ له . أخبرنا الربيع أخبرنا الشافعى أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث عبد الرحمن بن معاوية عن الأعرج عن ابن الصمة قال مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فمخجج مجذران ثم بم وجه وذراعيه (قال الشافعى) وابن الصمة وبنو الصمة معروفون بدريون وأحديون وأهل غناء فى الإسلام ومكان منه والأعرج وأبو الحويرث ثقة ولو كان حديث ابن الصمة مخالفاً لحديث عمار بن ياسر غير بين أنه نسخه كان حديث ابن الصمة أولهما أن يؤخذ به لأن الله جل ثناؤه أمر فى الوضوء بسل الوجه واليدين إلى المرفقين ومسح الرأس والرجلين ذكر ثم

التيمع فمضى جل ثناؤه عن الرأس والرجلين وأمر بأن تيمع الوجه واليدين وكان اسم اليدين يقع على الكفين والذراعين وعلى الذراعين والمرفقين فلم يكن معنى أولى أن يؤخذ به مما فرض الله في الوضوء من غسل الذراعين والمرفقين لأن التيمع بدل من الوضوء والبدل إنما يؤتى به على ما يؤتى به في البدل عنه (قال الشيخ أبي) وروى عن عمار أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن ييمم وجهه وكفيه قال فلا يجوز على عمار إذا كان ذكر تيمعهم مع النبي عند نزول الآية إلى المناكب إن كان عن أمر النبي إلا أنه منسوخ عنه إذ روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتيمع على الوجه والكفين أو يكون لم يروعه إلا تيمما واحدا فاختلف روايته عنه فتسكون رواية ابن الصمة التي لم تختلف أثبت فإذا لم تختلف فأولى أن يؤخذ بها لأنها أوفق لكتاب الله من الروايتين اللتين رويتا مختلفتين أو يكون إنما سمع آية التيمع عند حضور الصلاة فتييمموا واحتاطوا فأتوا على غاية مايقع عليه اسم اليد لأن ذلك لا يضرهم كما لا يضرهم لو فعلوه في الوضوء فلما صاروا إلى مسألة النبي أخبرهم أنه يحجزهم من التيمع أقل مما فعلوا وهذا أولى المعاني عند رواية ابن شهاب من حديث عمار بما وصفت من الدلائل قال وإنما معنا أن نأخذ برواية عمار في أن تيمع الوجه والكفين ثبوت الخبر عن رسول الله أنه مسح وجهه وذراعيه وأن هذا التيمع أشبه بالقرآن وأشبه بالقياس بأن البدل من الشيء إنما يكون مثله .

باب صلاة الإمام جالسا ومن خلفه قياما

حدثنا الربيع قال (قال الشيخ أبي) إذا لم يقدر الإمام على القيام فصلى بالناس جالسا صلى الناس وراءه إذا قدروا على القيام قياما كما يصلى هو قائما ويصلى من خلفه إذا لم يقدروا على القيام جلوسا فيصلى كل فرضه وقد روى عن النبي عليه الصلاة والسلام فيما قلت شيء منسوخ وناسخ . أخبرنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله ركب فرسا فصرع فجعش شقه الأيمن فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد فصلينا وراءه فعودا فلما انصرف قال « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى قائمًا فصلوا قياما وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون » (قال الشيخ أبي) وهذا ثابت عن رسول الله منسوخ بسننه وذلك أن أنس روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى جالسا من سقطة من فرس في مرضه وعائشة تروى ذلك وأبو هريرة يوافق روايتهما وأمر من خلفه في هذه الملة بالجلوس إذا صلى جالسا ثم تروى عائشة أن النبي صلى في مرضه الذي مات فيه جالسا والناس خلفه قياما قال وهي آخر صلاة صلاها بالناس حتى لقي الله تعالى وهذا لا يكون إلا ناسخا . أخبرنا الثقة يحيى بن حسان أخبرنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله كان وجعا فأمر أبا بكر أن يصلى بالناس فوجد النبي خفة فجاء فقعده إلى جنب أبي بكر فأمر رسول الله أبا بكر وهو قاعد وأم أبو بكر الناس وهو قائم . وذكر إبراهيم عن الأسود عن عائشة عن النبي مثل معناه . أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى ابن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير عن النبي مثل معناه لا يخالعه (قال الشيخ أبي) وفي حديث أصعبنا مثل ما في هذا وأن ذلك في مرض النبي صلى الله عليه وسلم الذي مات فيه فنحن لم نخالف الأحاديث الأولى إلا بما يجب علينا من أن نصير إلى الناسخ الأولى كانت حقا في وقتها ثم نسخت فكان الحق فيما نسخها وهكذا كل منسوخ يكون الحق ما لم ينسخ فإذا نسخ كان الحق في ناسخه وقد روى في هذا الصنف شيء يغلط فيه بعض من يذهب

إلى الحديث وذلك أن عبد الوهاب أخبرنا عن يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر أنهم خرجوا يشعرونه وهو مريض فمضى جالساً وصلوا خلفه جلوساً . أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا عبد الوهاب عن يحيى بن سعيد أن أسيد بن حضير فعل ذلك (قال الشافعي) وفي هذا ما يدل على أن الرجل يعلم النبي . عن رسول الله لا يعلم خلافه عن رسول الله فيقول بما علم ثم لا يكون في قوله بما علم وروى حجة على أحد علم أن رسول الله قال قولاً أو عمل عملاً ينسخ العمل الذي قال به غيره وعلمه كما لم يكن في رواية من روى أن النبي صلى جالساً وأمر بالجلوس وصلى جابر بن عبد الله وأسيد بن الحضير وأمرهما بالجلوس وجلوس من خلفهما حجة على من علم عن رسول الله شيئاً ينسخه وفي هذا دليل على أن علم الخاصة يوجد عند بعض ويهتز عن بعض وأنه ليس كعلم العامة الذي لا يسع جهله ولهذا أشباه كثيرة وفي هذا دليل على ما في معناه منها .

باب صوم يوم عاشوراء

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله يصوم يوم عاشوراء ويأمر بصيامه . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش في الجاهلية وكان النبي يصومه في الجاهلية فلما قدم النبي صامه وأمر بصيامه فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك يوم عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه أخبرنا سفيان عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت معاوية بن أبي سفيان يوم عاشوراء وهو على المنبر منبر رسول الله وقد أخرج قصة من شعر يقول أين علماؤكم يا أهل المدينة؟ سمعت رسول الله ينهى عن مثل هذه ويقول « إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذوها نساؤهم » ثم قال سمعت رسول الله يقول في مثل هذا اليوم « إني صائم فمن شاء منكم فليصم » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية عام حج وهو على المنبر يقول يا أهل المدينة أين علماؤكم؟ سمعت رسول الله يقول لهذا اليوم « هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائم فمن شاء منكم فليصم ومن شاء فليطمر » أخبرنا الثقة يحيى بن خسان عن الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر قال ذكر عند رسول الله يوم عاشوراء فقال النبي « كان يوماً يصومه أهل الجاهلية فمن أحب منكم أن يصومه فليصمه ومن كرهه فليدعه » . أخبرنا سفيان أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول ما علمت رسول الله صام يوماً يتعري صيامه فضله على الأيام إلا هذا اليوم يعني يوم عاشوراء (قال الشافعي) وليس من هذه الأحاديث شيء يختلف عندنا والله أعلم إلا شيئاً ذكره في حديث عائشة وهو مما وصفت من الأحاديث التي يأتي بها المحدث ببعض دون بعض فعديث ابن أبي ذئب عن عائشة كان رسول الله يصوم يوم عاشوراء ويأمرنا بصيامه أو انفرد كان ظاهره أن عاشوراء كان فرضاً وذكر مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي صامه في الجاهلية وأمر بصيامه فلما نزل رمضان كان الفريضة وترك عاشوراء (قال الشافعي) لا يَحْتَمَل قول عائشة ترك عاشوراء معنى يصح إلا ترك لإيجاب صومه إذ علمنا أن كتاب الله بين لهم أن شهر رمضان المفروض صومه ووابان لهم ذلك رسول الله وترك لإيجاب صومه وهو أولى الأمور عندنا لأن حديث ابن عمر ومعاوية عن رسول الله أن الله لم يكتب صوم يوم عاشوراء على الناس ولعل عائشة إن كانت ذهبت إلى أنه كان واجباً ثم نسخ فأنه لأنه لا يَحْتَمَل أن تكون رأت النبي لما صامه وأمر بصومه كان صومه فرضاً ثم نسخ

ترك أمره فمن شاء أن يدع صومه ولا أحسبها ذهبت إلى هذا ولا ذهبت إلا إلى المذهب الأول لأن الأول هو موافق القرآن أن الله فرض الصوم فأبان أنه شهر رمضان ودل حديث ابن عمر ومعاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم على مثل معنى القرآن بأن لا فرض في الصوم إلا رمضان وكذلك قول ابن عباس ماعلت رسول الله صام يوما يتجرى فضله على الأيام إلا هذا اليوم يعني يوم عاشوراء كأنه يذهب يتجرى فضله في التطوع بصومه .

باب الطهارة بالماء

حدثنا الربيع قال (قال الشافعي) رضى الله عنه : قال الله تعالى « وأزلنا من السماء ماء طهورا » وقال في الطهارة « فلم يجدوا ماء فقيموا صعيدا طيبا » فدل على أن الطهارة بالماء كله . حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي حدثنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن الثقة عنده عن حماد بن عيسى عن عبد الرحمن بن عدي عن أبي سعيد الخدري أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن بر بضاغة يطرح فيها الكلاب والحبيص فقال النبي « إن الماء لا ينجسه شيء » . أخبرنا الثقة من أصحابنا عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا » . أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يبطل أحدكم في الماء الدائم ثم يغسل منه » . وبه عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات » . حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا سالك عن الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي بمثله إلا أن مالك جعل مكان ولغ شرب . أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله قال « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات أولا هن وأولاهن أو إحداهن بالتراب » (قال الشافعي) فهذا الأحاديث كلها تأخذ وليس منها واحد يخالف عندنا واحدا أحديث بر بضاغة فإن بر بضاغة كثيرة الماء واسعة كان يطرح فيها من الأنجاس ما لا يغير لها لونا ولا طعما ولا يظهر له فيها ريح فليلغ النبي صلى الله عليه وسلم تنوضا من بر بضاغة وهي بر يطرح فيها كذا قال النبي والله أعلم بحجها « الماء لا ينجسه شيء » وكان جوابه بحملا كل ماء وإن قل وبيننا أنه في الماء مثلها إذا كان محجبا عليها فلما روى أبو هريرة عن النبي أن يغسل الإناء من وأوغ الكلب سبعا دل على أن جواب رسول الله في بر بضاغة عليها وكان العلم أنه على مثلها وأكثر منها ولا يدل حديث بر بضاغة وحده على أن مادونها من الماء لا ينجس وكانت آية الناس صغارا إنما هي صحن وصحاف وخاضب الحجارة وما أشبه ذلك . يغلب فيه ويشرب ويتوضأ وكبير آتيتهم ما يغلب ويشرب فيه فكان في حديث أبي هريرة عن النبي « إذا ولغ لكتب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات » دليل على أن قدر ماء الإناء ينجس بمخالطة النجاسة وإن لم تغير له طعما ولا ريحا ولونا ولم يكن فيه بيان أن ما يجاوز وإن لم يبلغ قدر ماء بر بضاغة لا ينجس فسكان البيان الذي قامت به الحجة على من علمه في الفرق بين ما ينجس وبين ما لا ينجس من الماء الذي لم يتغير عن حاله وانقطع به الشك في حديث الوليد بن كثير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا » حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج بإسناد لا يحضر ذكره أن رسول الله قال « إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا » وفي الحديث « بماء حجر » قال ابن جريج وقد رأيت قال حجر فقلت لتسع قربتين أو قربتين وشيئا (قال الشافعي) وقرب الحجاز قدما وحديثا كبار لأن الماء بها فإذا كان الماء خمس قرب كبار لم يحمل نجسا وذلك قلتان بماء حجر وفي قول النبي « إذا كان الماء

قلتین لم یعمل نجسا» دلالتان إحداهما أن ما بلغ قلتین فأكثر لم یعمل نجسا لأن القلتین إذا لم تنجسا لم یجس أكثر منهما وهذا یوافق جملة حدیث بئر بضاعة والدلالة الثانية أنه إذا كان أقل من قلتین حمل النجاسة لأن قوله إذا كان الماء کذا لم یعمل النجاسة دلیل على أنه إذا لم یکن کذا حمل النجاسة ومادون القلتین موافق جملة حدیث إبی هريرة أن یفصل الإناء من شرب السکب فيه وآية القوم أو أكثر آية الناس اليوم صفار لا تسع بعض قرية فأما حدیث موسى بن أبی عثمان «لا یبول أحدک في الماء الدائم ثم یقتل فيه» فلا دلالة فيه على شيء یخالف حدیث بئر بضاعة ولا إذا كان الماء قلتین لم یعمل نجسا ولا «إذا ولع السکب في إناء أحدکم فلیس له سبع مرات» لأنه إن كان یعنی به الماء الدائم الذي یعمل النجاسة فهو مثل حدیث الولید بن کثیر وإبی هريرة وإن کان یعنی به کل ماء دائم دلت السنة في حدیث الولید بن کثیر وحدیث بئر بضاعة على أنه إنما نهى عن البول في کل ماء دائم بشبه أن یكون على الاختیار لا على أن البول بنجسه کأیسی الرجل أن یتفوط على ظهر الطريق والظل والمواضع التي بأوی إليها الناس لما یتأذى به الناس من ذلك لا أن الأرض ممنوعة ولا أن التفتوط محرم ولکن من رأى رجلا یبول فی ماء نافع فذر الشرب منه والوضوء به فإن قال قائل فإن جمعت حدیث موسى بن أبی عثمان یضاد حدیث بئر بضاعة وحدیث الولید بن کثیر وجعلته على أن البول ینجس کل ماء دائم قبل فلیک حجة أخرى مع الحجة بما وصفت فإن قال وماهی؟ قبل أرايت رجلا بال فی البحر أینجس بوله ماء البحر؟ فإن قال لا قبل ماء البحر ماء دائم وقيل له أفتنجس المصانع السکبار؟ فإن قال لا قبل فهي ماء دائم وإن قال نعم دخل علیه ماء البحر فإن قال وماء البحر ینجس فقد خالف قول العامة مع خلافه السنة وإن قال لا هذا کثیر قبل له فقل إذا بلغ الماء ماشئت لم ینجس فإن حدوته بأقل ما یمخرج من النجاسة قبل کف فإن کان أقل منه بقدر ماء فإن قلت ینجس قبل فیعمل أبدا أن یكون ماء ان تخالطهما نجاسة واحدة لا تغیر منهما شيئا ینجس أحدهما الآخر إلا بخبر لازم تعبد العباد باتباعه وذلك لا یكون إلا بخبر عن النبي والخبر عن النبي بما وصفت من أن ینجس ما دون خمس قرب ولا ینجس خمس قرب لما فوقها فأما شيء سوى ما روی عن النبي صلى الله علیه وسلم فلا یقبل فيه أن ینجس ماء ولا ینجس آخروهما لم یغیرا إلا أن یجمع الناس فلا یختلفون فتنبع إجماعهم وإذا تغیر طعم الماء أولونه أو ريحه یحرم یخالطه لم یطهر الماء أبدا حتی یرشح أو یصب علیه ماء کثیر حتی یذهب منه طعم الحرام ولونه وريحه فإذا ذهب فعدا بحاله التي جعله الله بها طهورا ذهبت نجاسته ومالقت من أنه إذا تغیر طعم الماء أو ريحه أو لونه کان نجسا یروی عن النبي صلى الله علیه وسلم من وجه لا یثبت مثله أهل الحدیث وهو قول العامة لا أعلم بینهم فيه اختلافا ومعقول أن الحرام إذا کان جزءا فی الماء لا ینجس منه کان الماء نجسا وذلك أن الحرام إذا ماس الجسد فلعیه غسله فإذا کان یجب علیه غسله بوجوده فی الجسد لم یجز أن یكون موجودا فی الماء فیکون الماء طهورا والحرام قائم موجود فيه وکل ما وصفت فی الماء الدائم وهو الرأكد فأما الجاری فإذا خالطه النجاسة فجزی فألانی بعد ما لم تخالطه النجاسة فهو لا ینجس . وإذا تغیر طعم الماء أو ريحه أولونه أو جميع ذلك بلا نجاسة خالطه لم ینجس إنما ینجس بالحرم فأما غیر الحرام فلا ینجس به وما وصف من هذا فی کل ما لم یصب على النجاسة یرید إزالتها فإذا صب على نجاسة یرید إزالتها فتحکمه غیر ما وصفت استدلالا بالصنة وما لم أعلم فيه مخالفا وإذا أصابت الثوب أو البدن النجاسة فصب عليها الماء ثلاثا وداسکت بالماء طهر وإن کان ماصب علیها من الماء قليلا فلا ینجس الماء بمساسة النجاسة إذا أريد به إزالتها عن الثوب لأنه لو نجس بمساستها بهذه الحال لم یطهر وکان إذا غسل الثوب الأولی نجس الماء ثم کان فی الماء اثنا عشر یماس ماء نجسا فینجس والماء الثالث یماس

ماء نجساً فينجس واسكنها تظهر بما وصفت ولا يجوز في الماء غير ما قلت لأن الماء يزيل الأنجاس حتى يظهر منها ما ماسه ولا يجده ينجس إلا في الحال التي أخبر رسول صلى الله عليه وسلم أن الماء ينجس فيها والدلالة عن رسول الله بخلاف حكم الماء المقبول به النجاسة أن النبي قال « إذا ولغ النكاب في إناء أحكم فليسه سبع مرات » وهو يسهل سبعة بأقل من قدح ماء وفي أن النبي أمر بدم الحضة بقرص بالماء ثم يغسل وهو يقرص بماء قليل وينضح فقال بعض من قال قد سمعت قولك في الماء فلو قلت لا ينجس الماء بحال لقياس على ما وصفت أن الماء يزيل الأنجاس كان قولاً لا يستطع أحد رده ولكن زعمت أن الماء الذي يظهر به ينجس بعضه فقلت له إنى زعمته بالعرض من قول رسول الله الذي ليس لأحد فيه إلا طاعة الله بالتسليم له فأدخل حديث موسى بن أبي عثمان « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه » فأدخلت عليه ما وصفت من إجماع الناس فيما علمته على خلاف ما ذهب إليه منه ومن ماء المصانع السكبار والبحر فلم يكن عنده فيه حجة . حدثنا الربيع قال (قال الشيخ أبي) وقلت له ما علمتكم اتبعتم في الماء سنة ولا إجماعاً ولا قياساً ولقد قلتم فيه إفاويل لعله لو قيل لعاقول تخاطأ فقال ما قلتم لكن قد أحسن التخاطؤ ثم ذكرت فيه الحجج بما ذكرت من السنة وقلت له أفى أحد مع النبي حجة ؟ فقال : لا وقلت أليست ثبت الأحاديث التي وصفت ؟ فقال أما حديث الوليد بن كثير وحديث ولوغ النكاب في الماء وحديث موسى بن أبي عثمان فنثبت بإسنادها وحديث بئر بضاعة فثبت بشهرته وأنه معروف فقلت له لقد خالفتموها كلها وقلت قولاً اخترعته بخلافه للأخبار خارجاً من القياس فقال وما هو ؟ قلت اذكر القدر الذي إذا بلغه الماء الراكد لم ينجس وإذا نقص منه الماء الراكد نجس قال النبي إذا حرك أدناه لم يضطرب أقصاه فقلت أقلت هذا خبراً ؟ قال : لا قلت قياساً ؟ قال : لا ولكن معقول أنه يختلط بتعريك الآدميين ولا يختلط . قلت أرايت إن حركته الربع فاختلف قال إن قلت إنه ينجس إذا اختلف ما تقول قلت أقول أرايت رجلاً من البحر تضطرب أمواجها فتأتي من أقصاها إلى أن تعيض على الساحل إذا هاجت الربع اختلفت ؟ قال : نعم فقلت أفتنجس تلك الرجل من البحر ؟ قال لا : ولو قلت تنجس تفاحش على قلت فمن كفك قولاً يخالف السنة والقياس وتفاحش عليك فلا تقوم منه على شيء أبداً ؟ قال فإن قلت ذلك قلت فبقال لك أيجوز في القياس أن يكون ماءان خالطهما نجاسة لم تغير شيئاً لا ينجس أحدهما وينجس الآخر إن كان أقل منه بقدر ؟ قال : لا قلت ولا يجوز إلا أن لا ينجس شيء إلا بأن يتغير بحرام خالطه لأنه يزيل الأنجاس أو ينجس كله بل ماخالطه ؟ قال ما يستقيم في القياس إلا هذا ولكن لاقياس مع خلاف خبر لازم قلت فقد خالفت الخبر اللازم ولم تقل معقولاً ولم تقس وزعمت أن لو فارة لو وقعت في بئر فمات نزع منها عشرون أو ثلاثون دلوا ثم طهرت البئر فإن طرحت تلك العشرون أو ثلاثون دلوا في بئر أخرى لم ينجح منها إلا عشرون أو ثلاثون دلوا وإن كانت مئة أكبر من ذلك نزع منها أربعون أو ستون دلوا فمن وقت لك هذا في الماء الذي لم يتغير بطعم حرام ولا لونه ولا ريحه أن ينجس بعض المساء دون بعض أينجس بعض أم ينجس كله ؟ قال بل ينجس كله . قلت أفرأيت شيئاً قط ينجس كله فيخرج بعضه فنذهب النجاسة من الباقي منه أقول هذا في ممن ذائب أو غيره ؟ قال ليس هذا بقياس ولكننا اتبعنا فيه الأثر عن علي وابن عباس رحمة الله عليهما قلت أفتخالف ما جاء عن رسول الله إلى قول غيره ؟ قال لا قلت فقد فعلت وخالف مع ذلك علياً وابن عباس زعمت أن علياً قال إذا وقعت الفأرة في بئر نزع منها سبعة أو خمسة دلاء وزعمت أنها لا تظهر إلا بعشرين أو ثلاثين وزعمت أن ابن عباس نزع زه زم من زنجي وقع فيها وأنت تقول يكفي من ذلك أربعون أو ستون دلوا

قال فلعن البئر تغيرت بدم قلت فمنهن يقول إذا تغيرت بدم لم تظهر أبدا حتى لا يوجد فيها طعم دم ولا لونه ولا ريحه وهذا لا يكون في زمزم ولا فيها هو أكثر ماء منها وأوسع حتى ينزع فليس لك في هذا شيء . وهذا عن علي وابن عباس غير ثابت وقد خالفهما لو كان ثابتا وزعمت لو أن رجلا كان جنبا فدخل في بئر ينوي الغسل من الجنابة نجس البئر ولم يظهر ثم هكذا إن دخل ثانية ثم يظهر الثالثة فإذا كان نجس أولا ثم نجس ثانية وكان نجسا قبل دخوله أولا ولم يظهر بها ولا ثانية اليس قد ازداد في قولك نجاسة فإنه كان نجسا بالجنابة ثم زاد نجاسة بعمامة الماء النجس فكيف يظهر بالثالثة ولم يظهر بالثانية قبلها ولا بالأولى قبل الثانية؟ قال إن من أصعبنا من قال لا يظهر أبدا قلت وذلك يلزمك قال يتفاحش ويتفاحش ويخرج من أقاويل الناس قلت فمن كلمك خلاف السنة وما يخرج من أقاويل الناس؟ قلت له وزعمت أنك إن أدخلت يدك في بئر تنوى بها أن توضئها نجست البئر كلها لأنه ماء تروى به ولا تظهر حتى تخرج كلها وإذا سقطت فيها ميتة ظهرت بعشرين دلوا أو ثلاثين دلوا فزعمت أن البئر بدخول اليد التي لا نجاسة فيها تنجس كلها فلا تظهر أبدا وأنها تظهر من الميتة بعشرين دلوا أو ثلاثين هل رأيت أحدا قط زعم أن يد مسلم تنجس أكثر مما تنجسه الميتة وزعمت أنه إن أدخل يده ولا ينوي وضوءا طهرت يده بالوضوء ولم تنجس البئر أو رأيت أن لو ألقى فيها جيفة لا ينوي تنجيسها أو يديه أو لا ينوي شيئا أذلك سواء؟ قال : نعم النجاسة كلها سواء وينتهي لاصنع في الماء شيئا قلت وما خالطه إما طاهر وإما نجس قال نعم . قلت فلم زعمت أن ينهى في الوضوء تنجس الماء . إني لأحسبكم لو قال هذا غيركم ليلتم به إلى أن تقولوا القلم عنه مرفوع فقال لقد سمعت أبا يوسف يقول قول الحجازيين في الماء أحسن من قولنا وقولنا فيه خطأ قلت وأقام عليه وهو يقول هذا فيه قال قد رجح أبو يوسف فيه إلى قولكم نحو ما من شهرين ثم رجح عن قولكم قلت وما زاد رجوعه إلى قولنا قوة ولا وهنه رجوعه عنه وما فيه معنى إلا أنك تروى عنه ما تقوم عليه به الحجة من أن يقيم على قوله وهو يراه خطأ قلت له زعمت أن رجلا إن وضأ وجهه وبديه لصلاة ولا نجاسة على وجهه ولا يديه في طست نظيف فإن أصاب الماء الذي في ذلك الطست ثوبه لم ينجسه وإن صب على الأرض لم ينجسها ويصلى عليها رطبة كما هي ثم إن صب في بئر نجس البئر كلها ولم تظهر أبدا إلا بأن ينزع ماؤه . كله ولو أن قدر الماء الذي وضأ به وجهه وبديه كان في إناء فوقعت فيه ميتة نجسته وإن مس ثوبا نجسه ووجب غسله وإن صب على الأرض لم يصل عليها رطبة وإن صب في بئر طهرت البئر بأن ينزع منها عشرون دلوا أو ثلاثون دلوا أزعمت أن الماء الطاهر أكثر نجاسة من الماء النجس؟ قال فقال ما أحسن قولكم في الماء قلت أفرجع إلى الحسن فما علمته رجح إليه ولا غيره من ترأس منهم بل علمت من ازداد من قولنا في الماء بعدا فقال إذا وقعت فأرة في بئر لم تظهر أبدا إلا بأن يحفر تحتها بئر فيفرغ ماؤها فيها ويقل طينها وينزع بناؤها وتغسل مرات . وهكذا ينبغي لمن قال قولهم هذا وفي هذا من خلاف السنة وقول أهل العلم ما لا يحمله عالم وقد خالفنا بعض أهل ناحيتنا فذهب إلى بعض قولهم في الماء والحجة عليه الحجة عليهم وخالفنا بعض الناس فقال لا يغسل الإناء من الكلب سبعا ويكتفي فيه دون سبع فالحجة عليه بثبوت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ووافقنا بعض أهل ناحيتنا في غسل الإناء إذا ولغ الكلب فيه وأن يهرق الماء ثم عاد فقال : إن ولغ الكلب بالبادية في اللبن شرب اللبن وأكل وغسل الإناء لأن الكلاب لم تزل بالبادية فشغلنا العجب من هذا القول عما وصفنا من قول غيره . رأيت إذ زعم أن الكلب يافع في اللبن فينجس الإناء بعمامة اللبن الذي إمسه لسان

السكاب حتى يغسل فكيف لا ينجس اللابن وإذا نجس اللابن فكيف يؤكل أو يشرب فإن قال لا ينجس اللابن فكيف ينجس الإناء بماسة اللابن والابن غير نجس أو رأيت قوله ما زالت السكاب بالبادية فمن أخبره أنها إذا كانت بالبادية لا تنجس وإذا كانت بالقرية نجست أرى أن البادية تطهرها أرايت إذا كان الفأر والوزغان بالقرية أكثر من السكاب بالبادية وأقدم منها أو في مثل قدمها أو أخرى أن لا يمتنع منها أرايت إذا وقعت فأرة أو وزغ أو بعض دواب البيوت في صن أو لبن أو ماء قليل أينجسه ؟ قال فإن قال لا ينجسه في القرية لأنه لا يمتنع أن يموت في بعض آنياتهم وينجسه في البادية فقد سوى بين قوله وزاد في الخطأ وإن قال ينجسه قبل فكيف لم يقل هذا في السكاب في البادية وأهل البادية يضبطون أو عيبتهم من السكاب ضبطا لا يقدر عليه أهل القرية من الفأرة وغيرها لأنهم يؤكثون على ألبانهم القرب ويقبل حبسه عندهم لأنه لا يبق لهم ولا يبقونه لأنه مما لا يدخر ويكتفون عليه الآنية ويرجعون السكاب عن مواضعه ويضربونها فتزجر ولا يستطيع شيء من هذا في الفأرة ولا دواب البيوت بحال وأهل البيوت يدخرون إدامهم وأطعمتهم للسنة وأكثر فكيف قال هذا في أهل البادية دون أهل القرية وكيف جاز لمن قال ما أحكى أن يعيب أحدا بخلافه الحديث عن النبي عينا يجاوز فيه القدر والذي عابه لم يعد أن رد الأخبار ولم يدع من قبولها ما يكثر به على قائله أو آخر استتر من رد الأخبار ووجهها وجوها تختملها أو تشبه بها فعبنا مذهبهم وعابه ثم شركهم في بعض أمورهم فرد هذا من الأخبار بلا وجه تختمله وزاد أن ادعى الأخبار وهو يخالفها^(١) وفي رد من ترك أسوأ الشر والعالية مالا يشكل على من معمه .

باب الساعات التي تسكره فيها الصلاة

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يتجرى أحدكم فيصل إلى عند طلوع الشمس ولا عند غروبها » ، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن الصنابحي أن رسول الله قال « إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقها فإذا استوت قارنها فإذا زالت فارقها فإذا دنت للغروب قارنها فإذا غربت فارقها » ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات وروى عن إسحاق بن عبد الله عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أن رسول الله نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس وإلا يوم الجمعة ، أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله نام عن الصبح فصلاها ، بعد أن طلعت الشمس ثم قال « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول « أقم الصلاة له كرهى » ، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال قال كان رسول الله في سفر فمرس فقال « ألا رجل صالح يكاؤنا الليلة لا ترقد عن الصلاة » فقال بلال أنا يا رسول الله قال قال فاستند بلال إلى راحلته واستقبل الفجر قال فمزعوا إلا بحر الشمس في وجوههم فقال رسول الله « يا بلال » فقال بلال يا رسول الله أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك قال فتوضأ رسول الله ثم صلى ركعتي الفجر ثم اتقادوا وراحلهم شيئا ثم صلى الفجر (قال الربيع) وهذا يروى عن النبي متصلا من حديث أنس وعمران

ابن حصين عن النبي يزيد أحدهما عن النبي «من نسي الصلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها» ويزيد الآخر «أي حين ما كانت» حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير المكي عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم أن رسول الله قال «يا بني عبد مناف من ولي منك من أمر الناس شيئاً فلا يمنع أحدك طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار». أخبرنا مسلم وعبد الحميد عن ابن جريج عن عطاء عن النبي مثله أو مثل معناه لا يخالفه وزاد عطاء «يا بني عبد المطلب أو يا بني هاشم أو يا بني عبد مناف». أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عبد الله بن أبي ليلى قال سمعت أبا سلمة قال قدم معاوية المدينة فبينما هو على المنبر إذ قال يا كعب بن الصلت اذهب إلى عائشة أم المؤمنين فسلمها عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر فقال أبو سلمة فذهبت معه وبعت ابن عباس عبد الله بن الحر بن نوفل معاً فقال اذهب واستمع ما تقول أم المؤمنين قال نجاءها فسألتها فقالت له عائشة لا علم لي ولا سكن اذهب إلى أم سلمة فسلمها قال فذهبتا معه إلى أم سلمة فقالت دخل على رسول الله ذات يوم بعد العصر فصلى عندى ركعتين لم أكن أراه يصلهما فقلت يا رسول الله لقد صليت صلاة لم أكن أراك تصلها قال «إني كنت أصلي ركعتين بعد الظهر وأنه قدم على وفد بنى تميم أو صدقة فشغلوني عنهما فهما هاتان الركعتان». أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن قيس عن محمد بن إبراهيم التيمي عن جده قيس قال رآني النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أصلي ركعتين بعد الصبح فقال «ما هاتان الركعتان يا قيس؟» فقلت إني لم أكن صليت ركعتي الفجر فسكت عني النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وليس بعد هذا اختلافاً في الحديث بل بعض هذه الأحاديث يدل على بعض فبإجماع نهى النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد ما تذهب حتى تبرغ وعن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد مغيب بعضها حتى يثيب كلها وعن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة ليس على كل صلاة لزمت المصلي بوجه من الوجوه أو تكون الصلاة مؤكدة فأمر بها وإن لم تكن فرضاً أو صلاة كان الرجل يصلها فأغفلها فإذا كانت واحدة من هذه الصلوات صليت في هذه الأوقات بالدلالة عن رسول الله ثم إجماع الناس في الصلاة على الجنائز بعد الصبح والعصر (قال الشافعي) رحمه الله فإن قال قائل فإين الدلالة عن رسول الله؟ قيل في قوله «من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها» فإن الله يقول «أقم الصلاة لذكري» وأمره أن لا يمنع أحد طاف بالبيت وصلى أية ساعة شاء وصلى المسلمون على جنازتهم بعد العصر والصبح (قال الشافعي) وفيها روت أم سلمة من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليهما بعد الظهر فشغل عنها بالوفد فصلاهما بعد العصر لأنه كان يصلهما بعد الظهر فشغل عنها قال وروى قيس جد يحيى بن سعيد ابن قيس أن النبي رآه يصلي ركعتين بعد الصبح فسأله فأخبره بأنهما ركعتا الفجر فأقره لأن ركعتي الفجر مؤكدتان مأثور بهما فلا يجوز إلا أن يكون نهيه عن الصلاة في الساعات التي نهى عنها على ما وصفت من كل صلاة لا تلزم فأما كل صلاة كان يصلها صاحبها فأغفلها أو شغل عنها وكل صلاة أكدت وإن لم تكن فرضاً كركعتي الفجر والكسوف فيكون نهى النبي فيها سوى هذا ثابتاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ونصف النهار ومثله إذا غاب حاجب الشمس وبرز لا اختلاف فيه لأنه نهى واحد قال وهذا مثل نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة لأن من شأن الناس التهجيز للجمعة والصلاة إلى خروج الإمام وهذا مثل الحديث في نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام اليوم قبل رمضان إلا أن يوافق ذلك صوم رجل كان يصومه.

حدثنا الربيع قال (**ثالث**) فيقالنا بعض أهل ناحيتنا وغيرهم فقال صلى على الجنائز بعد العصر وبعد الصبح ما لم تقارب الشمس أن تطلع وما لم تغرب الشمس واحتج في ذلك بشيء رواه عن ابن عمر يشبه بعض ما قال (**ثالث**) وابن عمر إنما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم أن يتجرى أحد فصلي عند طلوع الشمس وعند غروبها ولم أعلمه روى عنه النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم أن يتجرى أحد فصلي عند طلوع الشمس وعند غروبها لزمه أن يعلم ما قلت من أنه إنما نهى عنها فيما لا يلزم ومن روى فعله أن النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين كان يصلهما بعد الظهر فشغل عنهما وأقر قيسا على ركعتين بعد الصبح لزمه أن يقول نهى عنها فيما لا يلزم ولم ينه الرجل عنه فيما اعتاد من صلاة النافلة وفيما يؤكد منها ومن ذهب هذا عليه وعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس فلا يجوز له أن يقول إلا بما قلنا به أو ينهى عن الصلاة على الجنائز بعد الصبح وبعد العصر بكل حال (**ثالث**) وذهب أيضا إلى أن لا يصلي أحدا للطواف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس واحتج بأن عمر بن الخطاب طاف بعد الصبح ثم نظر فلم ير الشمس طلعت فركب حتى أتاه بذي طوى فصلى (**ثالث**) رحمه الله : فإن كان عمر كره الصلاة في تلك الساعة فهو مثل مذهب ابن عمر وذلك أن يكون علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر فرأى نبيه مطلقا فنكح الصلاة في تلك الساعة حتى طلعت الشمس ويلزم من قال هذا أن يقول لا صلاة في جميع الساعات التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها لطواف ولا على جنازة وكذلك يلزمه أن لا يصلي فيها صلاة فاتنة وذلك من حين يصلي الصبح إلى أن تبرز الشمس وحين يصلي العصر إلى أن يبتلع مغيبها ونصف النهار إلى أن تزول الشمس (**ثالث**) وفي هذا المعنى أن أبا أيوب الأنصاري سمع النبي صلى الله عليه وسلم أن تستقبل القبلة أو بيت المقدس بحاجة الإنسان قال أبو أيوب فقد منا الشام فوجدنا مراحيض قد صنعت فنشرف ونستغفر الله ونحجب ابن عمر عن يقول لا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس بحاجة الإنسان وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنين مستقبلين بيت المقدس لحاجته (**ثالث**) رحمه الله : علم أبو أيوب النبي صلى الله عليه وسلم مطلقا وعلم ابن عمر استقبال النبي صلى الله عليه وسلم بحاجته ولم يعلم النبي صلى الله عليه وسلم أن يستقبل القبلة أو بيت المقدس في الصحراء التي لا ضرورة على ذهاب فيها ولا شرف فيها لذهاب لأن الصحراء ساحة يستقبله المصلي أو يستدبره فزى عورته إن كان مقبلا أو مدبرا وقال لا بأس بذاك في البيوت لضيقها وحاجة الناس إلى المرفق فيها وسترها وإن أحدا لا يرى من كان فيها إلا أن يدخل أو يشرف عليه (**ثالث**) وفي هذا المعنى أن أسيد بن حضير وجابر بن عبد الله صليا مريضين قاعدين يقوم أصحاء فأمرهم بالعمود معهم وذلك أنهم والله أعلم عدا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى جالسا وصلى وراءه قوم قياما فأمرهم بالجلوس فأخذوا به وكان حقا عليهما ولا شك أن قد عجز عليهما أن النبي صلى الله عليه وسلم الذي مات فيه جالسا وأبو بكر إلى جنبه قائما والناس من ورائه قياما فنسخ

غدا أمر النبي بالجلوس وراءه إذ صلى شاكيا جالسا وواجب على كل من علم الأمر من معاه أن يصير إلى أمر النبي الآخر إذ كان ناسخا للأول أو إلى أمر النبي الدال بفسخه على بعض (قال الشيخ أبي) وفي مشروها المعنى أن علي بن أبي طالب خطب الناس وعثمان بن عفان محصور فأخبرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن إمساك لحوم الضعفاء بعد ثلاث وكان يقول به لأنه سمعه من النبي وعبد الله بن وافر قد رواه عن النبي وغيرهما فلما روت عائشة أن النبي نهى عنه عند الحاجة ثم قال « كلوا وتزودوا واتصدقوا » وروى جابر بن عبد الله عن النبي أنه نهى عن لحوم الضعفاء بعد ثلاث ثم قال « كلوا وتزودوا واتصدقوا » كان يجب على كل من علم الأمر من معاه أن يقول نهى النبي عنه لمعنى فإذا كان مثله فهو منهي عنه وإذا لم يكن مثله لم يكن منها به أو يقول نهى النبي عنه في وقت ثم أخص فيه بعده والآخر من أمره ناسخ الأول (قال الشيخ أبي) وكل قال به سمعه من رسول الله وكان من رسول الله ما يدل على أنه قاله على معنى دون معنى أو نسخه فلم الأول ولم يعلم غيره فهو علم أمر رسول الله فيه صار إليه إن شاء الله (قال الشيخ أبي) رحمه الله تعالى ولهذا أشبهه كثيرة في الأحاديث وإنما وضعت هذه الجملة لتدل على أمور غلط فيها بعض من نظر في العلم ليعلم من علمه أن من تقدمه الصحة وأهل الفضل والدين والأمانة من يعزب عنه من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم غيره من لعله لا يقاربه في تقدم صحبته وعلمه وأن علم خاص السنن إنما هو علم خاص بمن فتح الله له علمه لا أنه عام مشهور كشهرة الصلاة وحمل الفرائض التي كلفتها العامة ولو كان مشهورا شهرة حمل الفرائض ما كان الأمر فيما وصفت من هذا وأشباهه كما وصفت ويعلم أن الحديث إذا رواه الثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك ثبوته وأن لا نعول على حديث ليثبت أن واقعه بعض أصحاب رسول الله ولا يرد لأن عمل بعض أصحاب رسول الله عملا يخالفه لأن بأصحاب رسول الله والمسلمين كانهم بحاجة إلى أمر رسول الله وعليهم اتباعه لا أن شيئا من أفعالهم تبع ما روى عنه وواقعه يزيد قوله شدة ولا شيئا خالفه من أقوالهم يترهون ما روى عنه الثقة لأن قوله المفروض اتباعه عليهم وعلى الناس وليس هكذا قول بشر غير رسول الله (قال الشيخ أبي) رحمه الله : فإن قال قائل أنهم الحديث المروي عن النبي إذا خالفه بعض أصحابه جاز له أن يتم الحديث عن بعض أصحابه بخلافه لأن كلا روى خاصة معا وأن يتم ما روى عن النبي أولى أن يصار إليه ومن قال منهم قولا لم يرو عن النبي لم يجوز لأحد أن يقول إنما قوله عن رسول الله لا وصفت من أنه يعزب عن بعضهم بعض قوله ولم يجوز أن تذكره عنه إلا رأيا له ما لم يقله عن رسول الله فإذا كان هكذا لم يجوز أن تعارض بقول أحد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو قال قائل : لا يجوز أن يكون إلا عن رسول الله لم يحل له خلاف من وضعه هذا الموضع وليس من الناس أحد بعد رسول الله إلا وقد أخذ من قوله وترك لغيره من أصحاب رسول الله ولا يجوز في قول رسول الله أن يرد لقول أحد غيره فإن قال قائل : فأذكر لي في هذا ما يدل على ما وصفت فيه ؟ قيل له ما وصفت في هذا الباب وغيره مغرقا وجملة ومنه أن عمر بن الخطاب إمام المسلمين والمقدم في المنزلة والفضل وقدم الصحة والورع والفقه والثبوت والمبتدئ بالعلم قبل أن يسأله والسكشاف عنه لأن قوله حكم يلزم كان يقضى بين المهاجرين والأنصار أن الدية للعاقلة ولا تروى المرأة من دية زوجها شيئا حتى أخبره أو كتب إليه الضعفاء بن سفيان أن النبي كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية فرجع إليه عمر وترك قوله وكان عمر يقضى أن في الإبهام خمس عشرة والوسطى والمسبحة عشرا عشرا وفي التي تلي الخنصر تسعا وفي الخنصر ستا حتى وجد كتابا عند آل عمرو بن حزم الذي كتبه له النبي صلى الله عليه وسلم « وفي كل أصبع ثمانية عشر من الإبهام » فترك الناس قول عمر وعادوا إلى كتاب النبي ففعلوا

في ترك أمر عمر لأمر النبي فب عمر في فب نفسه في أنه ترك فعل نفسه لأمر النبي صلى الله عليه وسلم وذلك الذي أوجب الله عليه وعليهم وعلى جميع خلقه (قال الشيخان في) رحمه الله تعالى : وفي هذا دلالة على أن حاكمهم كان يحكم برأيه فب لرسول الله فيه سنة لم يعلمها ولم يعلمها أكثرهم وذلك يدل على أن علم خاص الأحكام خاص على ما وصفت لا عام كعام جل التراس (قال الشيخان في) رحمه الله تعالى : وقسم أبو بكر حتى لقي الله فسوى بين الحر والعبد ولم يفضل بين أحد بسابقة ولا نسب ثم قسم عمر فألقى العبيد وفضل بالنسب والسابقة ثم قسم على فألقى العبيد وسوى بين الناس وهذا أعظم ما يلي الخلفاء وأعمه وأولاه أن لا يختلفوا فيه وإنما لله جل وعز في المال ثلاثة أقسام قسم النعم وقسم العبيعة وقسم الصدقة فاختلف الأئمة فيها ولم يمنع أحد من أخذ ما أعطاه أبو بكر ولا عمر ولا على وفي هذا دلالة على أنهم يسلمون لحاكمهم وإن كان رأيهم خلاف رأيه وإن كان حاكمهم قد يحكم بخلاف آرائهم لا أن جميع أحكامهم من جهة الإجماع منهم وفيه ما يرد على ما ادعى أن حكم حاكمهم إذا كان بين أظهرهم ولم يردوه عليه فلا يكون إلا وقد رأوا رأيه من قبل أنهم لو رأوا رأيه فيه لم يختلفوه بعده فإن قال قائل قد رأوه في حياته ثم رأوا خلافه بعده قيل له فدخل عليك في هذا إن كان كما قلت أن إجماعهم لا يكون حجة عندهم إذا كان لهم أن يجمعوا على قسم أبي بكر ثم يجمعوا على قسم عمر ثم يجمعوا على قسم علي وكل واحد منهم يخالف صاحبه فوجههم إذا ليس بخجة عندهم أولا ولا آخر وكذلك لا يجوز إذا لم يكن عندهم حجة أن يكون على من بعدهم حجة . فإن قال قائل : فكيف تقول ؟ قلت لا يقال لشيء من هذا إجماع ولكن ينسب كل شيء منه إلى فاعله فينسب إلى أبي بكر مثله وإلى عمر مثله وإلى علي مثله ولا يقال لغيرهم ممن أخذ منهم موافق لهم ولا يخالف ولا ينسب إلى ساكت قول قائل ولا عمل عامل وإنما ينسب إلى كل قوله وعمله وفي هذا ما يدل على أن ادعاء الإجماع في كثير من خاص الأحكام ليس كما يقول من بدعيه . فإن قال قائل : أتجد مثل هذا ؟ قلنا إنما بدأنا به لأنه أشهر ما منع الأئمة وأوى أن لا يختلفوا فيه وأن لا يجهل العامة ونحن نجد كثيرا من ذلك أن أبا بكر جعل الجدا ثم طرح الإحوة معه ثم خالفه فيه عمر وعثمان وعلى ومن ذلك أن أبا بكر رأى على بعض أهل الردة قدام وسبيل وحسد بهنك فأطلقهم عمر وقال لا شيء ولا قدام مع غير هذا مما سكتنا عنه ونسكتني بهذا منه . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه أن يحيى بن حاطب حدثه قال توفي حاطب فأعق من صلى من رقيقه وصام وكانت له أمة توبية قد صلت وصامت وهي أعجمية لم تفقه فلم تفرقه إلا بعملها وكانت ثيبا فذهب إلى عمر فحدثه فقال له عمر لأنت الرجل الذي لا يأتي بخير فأفرقه ذلك فأرسل إليها عمر ففادها أحرقت ؟ فقالت : نعم من مر عرس بدرهمين فإذا هي تسهل بذلك ولا تسكنه قال وصادف عليا وعثمان وعبد الرحمن ابن عوف فقال أشيروا علي قال وكان عثمان جالسا فاستطجع فقال على وعبد الرحمن قد وقع عليها الحد فقال أشير علي بأعنان فقال قد أثار عليك أخوك فقال أشير على أنت قال أراها تسهل به كأنها لا تعلمه وليس الحد إلا على من علمه فقال عمر صدقت صدقت والذي نفسي بيده ما الحد إلا على من علمه فجلدها عمر مائة وغرستها عاما (قال الشيخان في) فخالف عليا وعبد الرحمن فلم يحدها حدها عندهما وهو الرجم وخالف عثمان أن لا يحدها بخال وجلدها مائة وغرستها عاما فلم يرو عن أحد منهم من خلافه بعد حده إياها حرف ولم يعلم خلافه له إلا بمثلهم المتقدم قبل فعله قال وقال بعض من يقول ما لا ينبغي له إذ قيل حد عمر مولاة حاطب كذا لم يكن ليجلدها

إلا بإجماع أصحاب رسول الله جلالة العلم وجرأة على قول ما لا يعلم ومن اجتراً^(١) على أن يقول أن قول رجل أوعمله في خاص من الأحكام مالم يحك عنه وعنهم قال عندنا مالم يعلم (قال الشيخان) وقضى عمر أن لا يتابع أمهات الأولاد وخالفه على غيره وقضى عمر في الضمير يحمل وخالفه غيره فجعل الضمير سناً فيها حس من الإبل وقال عمر وعلى وابن مسعود وأبو موسى الأشعري وغيرهم للرجل على أمر أنه الرجعة حتى تظهر من الحيضة الثالثة وخالفهم غيرهم فقال إذا طعت في الدم من الحيضة الثالثة فقد انقطعت رجعت عنها مع أشياء أكثر مما وصفت فدل ذلك على أن قائل السلف يقول براهية وبخالفه غيره ويقول براهية إلى ولا يروى عن غيره فيما قال به شيء فلا ينسب الذي لم يرو عنه شيء ولا موافقته لأنه إذا لم يقل لم يعلم قوله ولو جاز أن ينسب إلى موافقة جاز أن ينسب إلى خلافه وليس كذلك كذب إذا لم يعلم قوله ولا الصدق فيه إلا أن يقال ما يعرف إذ لم يقل قولاً وفي هذا دليل على أن بعضهم لا يرى قول بعض حجة تلزمه إذا رأى خلافها وأنهم لا يرون اللازم إلا السكتاب أو السنة وأنهم لم يذهبوا قط إن شاء الله إلى أن يكون خاص الأحكام كلها إجماعاً كإجماعهم على السكتاب والسنة وجل الفرائض وأنهم كانوا إذا وجدوا كتاباً أو سنة اتبعوا كل واحد منهما فإذا تأولوا ما يحتمل فقد يختلفون وكذلك إذا قالوا فيها لم يعلموا فيه سنة اختلفوا (قال الشيخان) رضى الله عنه : وكفى حجة على أن دعوى الإجماع في كل الأحكام ليس كما ادعى من ادعى ما وصفت من هذا ونظائره أ أكثر منه وجملة أنه لم يدع الإجماع فيما سوى جل الفرائض التي كلفتها العامة أحد من أصحاب رسول الله ولا التابعين ولا القرن الذين من بعدهم ولا القرن الذين يلونهم ولا عالم علمته على ظهر الأرض ولا أحد نسبته العامة إلى علم إلا حيناً من الزمان فإن قائلنا قال فيه بمعنى لم أعلم أحداً من أهل العلم عرفه وقد حفظت عن عدد منهم بإبطاله ومتى كانت عامة من أهل العلم في دهر بالبلدان على شيء وعامة قلوبهم قيل يحفظ عن فلان وفلان كذا ولم نعلم لهم مخالفاً ونأخذ به ولا نزعهم أنه قول الناس كلهم لأننا لانعرف من قاله من الناس إلا من سمعناه منه أو عنه قال وما وصفت من هذا قول من حفظت عنه من أهل العلم نصاً واستدلالاً (قال الشيخان) رضى الله عنه : والعلم من وجهين اتباع واستنطاق والاتباع اتباع كتاب فإن لم يكن فسنة فإن لم تكن فتقول عامة من سلفنا لانعلم له مخالفاً فإن لم يكن فقياس على كتاب الله عز وجل فإن لم يكن فقياس على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن لم يكن فقياس على قول عامة سلفنا لا يخالف له ولا يجوز القول إلا بالقياس وإذا قاس من له القياس فاختلفوا وسع كلا أن يقول ببلغ اجتهاده ولم يسعه اتباع غيره فيما أدى إليه اجتهاده بخلافه والله أعلم .

باب أكل الضب

(حدثنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال « لست بأأكله ولا يحرمه » . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي نحوه . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة سهل بن حنيف عن ابن عباس (قال الشيخان) « أشك » قال مالك عن ابن عباس عن خالد بن الوليد أو عن ابن عباس وخالد بن الوليد أنهما دخلا مع النبي صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة فأتى بضب ههوذ فأهوى إليه رسول الله يده فقال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة : أخبروا رسول الله

ما يريد أن يأكل فقالوا هو ضب يا رسول الله فرفع رسول الله يده فقلت أحرام هو؟ قال «لا ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه» قال خالد فاجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وحديث ابن عباس موافق لحديث ابن عمر أن رسول الله امتنع من أكل الضب لأنه عافه لا لأنه حرمه وقد امتنع من أكل البقول ذوات الربيع لأن جبريل يكلمه وأمله عافها لا محرماً لها وقول ابن عمر إن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لست بأكله» يعني نفسه وقد بين ابن عباس أنه عافه وقال ابن عمر إن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ولا يحرمه» قال فجاء بمعنى ابن عباس بينا وإن كان معنى ابن عمر أي من قال «لست أحرمه وإيس حراماً» ولست أكله» تفسير وأكل الضب حلال وإذا أصابه الحرم فداء لأنه صيد يؤكل .

باب المجمل والمفسر

حدثنا الربيع قال (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) قال الله عز وجل «فإذا نالغ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم» الآية وقال الله جل ثناؤه «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله» أخبرنا عبدالعزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي قال «لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة أن عمر قال لأبي بكر فيمن منع الصدقة أليس قد قال رسول الله «لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» فقال أبو بكر هذا من حثها يعني منعهم الصدقة وقال الله «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله» الآية . أخبرنا الثقة عن محمد بن أبيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رسول الله كان إذا بث جيشاً أمر عليهم أميراً وقال «فإذا لقيت عدواً من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال أو ثلاث خصال» (شك علقمة) «ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم وادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم إن هم فعلوا أن لهم ما المهاجرين وأن عليهم ما عليهم فإن اختاروا المقام فادعهم فأنجزهم أنهم كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله كما يجرى على المسلمين وليس لهم في شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن لم يحيدوا إلى الإسلام فادعهم إلى أن يعطوا الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم وإن أبوا فاستعن بالله وقاتلهم» (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وليست واحدة من الآيتين ناسخة للأخرى ولا واحدة من الحديثين ناسخة للآخر ولا خالفاً له ولكن أحد الحديثين والآيتين من الكلام الذي أخرجه عام يراد الخاص ومن المجمل الذي يدل عليه المفسر فأمر الله بقتل المشركين حتى يؤمنوا والله تعالى أعلم أمره بقتل المشركين من أهل الأوثان وهم أكثر من قاتل النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك حديث أبي هريرة عن النبي وذكر أبي بكر وعمر إياهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في المشركين من أهل الأوثان دون أهل الكتاب وفرض الله قتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون إن لم يؤمنوا وكذلك حديث ابن بريدة في أهل الكتاب خاصة كما كان حديث أبي هريرة في أهل الأوثان خاصة قال فالنقض في قتال من دان وآبأه دين أهل الأوثان من المشركين أن يقاتلوا إذا قدر عليهم حتى يسلموا ولا يحل أن يقبل منهم جزية بكتاب الله وسنة نبيه قال والنقض في أهل الكتاب ومن دان قبل نزول القرآن كله دينهم أن يقاتلوا حتى يعطوا الجزية أو يسلموا وسواء كانوا عرباً أو جمها قال وفي كتب نزوات قبل نزول القرآن المعروف بها عند العامة التوراة

والإنجيل وقد أخبر الله أنه أنزل غيرهما فقال « أم لم ينبا بما في صحت موسى * وإبراهيم الذي وى » وليس تعرف تلاوة كتب إبراهيم وذكر زبور داود فقال « وإنه لفي زبر الأولين » قال والمجوس أهل كتاب غير التوراة والإنجيل وقد نسوا كتبهم وبدلوه فأذن رسول الله في أخذ الجزية منهم . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع بحالة يقول ولم يكن عمر بن الخطاب أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى : ودان قوم من العرب دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن فأخذ رسول الله من بعضهم الجزية فدل ذلك على أن أهل الكتاب الذين أمرنا بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يد أهل التوراة وأهل الإنجيل (١) دون غيرهم فإن قال قائل : هل حفظ أحد أن المجوس كانوا أهل كتاب ؟ قلت : نعم أخبرنا سفيان عن أبي سعد سعيد بن الرزبان عن نصر بن عاصم قال : قال فروة بن نوفل الأشجعي علام تؤخذ الجزية من المجوس وليسوا بأهل كتاب ؟ فتأم إلى المستورد فأخذ بلبية فقال يا عدو الله طعن على أبي بكر وعمر وعلى أمير المؤمنين يعني عليا وقد أخذوا منهم الجزية فذهب به إلى القصر فخرج على عليهما فقال البذا فجلستا في ظل القصر فقال علي أنا أعلم الناس بالمجوس كان لهم علم يعلمونه وكتاب يدرسونه وأن ملكهم سكر فوقع على ابنته أو أخته فاطلع عليه بعض أهل مملكته فلما صحا جاءوا فيقيمون عليه الحد فامتنع منهم فدعا أهل مملكته فقل تعلمون دينا خيرا من دين آدم قد كان آدم ينسكج بنفسه من بناءه فأنا على دين آدم ما يرغب بكم عن دينه ؟ فابعوه وقالوا الذين خالفوهم حتى قتلوهم فأصحبوا وقد أسرى على كتبهم فرفع من بين أظهرهم وذهب المسلم الذي في صدورهم وهم أهل كتاب وقد أخذ رسول الله وأبو بكر وعمر منهم الجزية . قال فهل من دليل على ما وصفت غير ما ذكرت من هذا ؟ فقلت : نعم أرايت إذ أمر الله بأخذ الجزية من الذين أوتوا الكتاب أما في ذلك دلالة على أن لا تؤخذ من الذين لم يؤتوا الكتاب ؟ فقال : بلى لأنه إذا قيل أخذ من صنف كذا فقد منع من الصنف الذي يخالفه . قلت أرايت حين أمر الله أن يقاتل المشركون حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وأمر إذا أسلخ الأشهر الحرم أن يقتل المشركون حيث وجدوا ويؤخذوا ويحصروا ويقعد لهم كل مردد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة خلى سبيلهم أما في هذا دلالة على أن في أمر الله أن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب دون أهل الأوثان وأن الفرض في أهل الكتاب غير في أهل الأوثان ؟ قال أما القرآن فيدل على ما وصفت (قال الشافعي) وقالت له وكذلك السنة . فإن قال قائل : إن حديث ابن بريدة عام بأن يدعو إلى إعطاء الجزية فقد يحتمل أن يكون على كل مشرك وثني أو غيره قلت له وحديث أبي هريرة أن النبي قال « لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » عام المخرج فإن قال جاهل بل هو على كل مشرك فلا تؤخذ الجزية من كتابي ولا غيره ولا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل هل الحجة عليه إلا كهي على من ذهب إلى جملة حديث ابن بريدة وادعى أن حديث أبي هريرة ناسخ له ؟ قال ما لواحد منهما في الحديثين شيء إلا كما صاحبه . مثله لو لم يكن إلا الحديثان .

باب الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية

وفيمن دان دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن

حدثنا الربيع قال (قال الشافعي) فخالفنا بعض الناس فقال : تؤخذ الجزية من أهل الكتاب وعن دان دين أهل الأوثان ما كان إلا أنها لا تؤخذ من العرب خاصة إذا دانوا دين أهل الأوثان فأما الهم فتؤخذ منهم وإن دانوا دين أهل الأوثان قال فقلت لبعض من يقول هذا القول ومن أين قلت هذا ؟ قال ذهب إلى أن الذين أمر بقتالهم حتى يسلموا العرب قلت أفرأيت العرب إذا دانوا دين أهل الكتاب أتأخذ منهم الجزية ؟ قال : نعم قلت وبدخلون في معنى الآية التي نزلت في أهل الكتاب . قال : نعم قلت فقد تركت أصل قولك وزعمت أن الجزية على الدين لا على النسب قال فلا أقدر أن أقول الجزية وترك الجزية وأن يقاتلوا حتى يسلموا على النسب وقد أخذ النبي الجزية من بعض العرب فقلت له فلم ذهب أولاً إلى الفرق بين العرب والمجوس ولست نجد ذلك في كتاب ولا سنة ؟ قال فإن من أصحابك من قال تؤخذ الجزية من كل من دعا إليها وثني أو غيره أو أعجمي أو عربي فقلت له أحمّد قول من قال هذا ؟ قال : لا وذلك أن أكثر من قاتل رسول الله العرب فلم يأخذ الجزية إلا من عربي دان دين أهل الكتاب وسأقوم إن خالفنا وإنيك من أصحابك بقوله فأقول إن النبي أخذ الجزية من المجوس ورأيت المسلمين لم يختلفوا في أن تؤخذ منهم الجزية ولا تؤكل ذبائحهم ولا تسكح نسائهم وروى هذا عن النبي وأهل الكتاب تؤكل ذبائحهم وتسكح نسائهم وفي هذا دليل على أن المجوس ليسوا بأهل كتاب (قال الشافعي) فقلت له : قلت إن المجوس ليسوا بأهل كتاب مشهور عند العامة باق في أيديهم فهل من حجة في أن ليسوا بأهل كتاب كالعرب ؟ قال لا إلا ما وصفت من أن لا تسكح نسائهم ولا تؤكل ذبائحهم . قلت فكيف أنكرت أن يكون النبي دل على أن قول الله حتى يعطوا الجزية من دان دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن وأن يكون إحلال نساء أهل الكتاب إحلال نساء بني إسرائيل دون أهل الكتاب سواء فيكونون مستوين في الجزية مختلفين في النساء والذبائح كما أمر الله بقتال المشركين « حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » وأمر بقتال أهل الكتاب « حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » فسوى بينهم في الشرك وخالف بينهم في القتال على الشرك فقال أو قال « من حضره ما في هذا ما أنكره عالم (قال الشافعي) قلت له : لم ذهب هذاذهب أحد له علم بكتاب الله أو السنة قال ومن أين ؟ قلت السنة لا تكون أبداً إلا تبعاً للقرآن بمثل معناه ولا تخالفه فإذا كان القرآن نصاً في مثله وإذا كان جملة أبيات ما أريد بالجملة ثم لا تكون إلا والقرآن محتمل ما أبيات السنة منه قال أجاب قلت فمن ذكر أن الجزية تؤخذ من كل أحد خرج من الأمرين معاً من الكتاب إلى غير كتاب ومن السنة إلى غير السنة وذهب في المجوس إلى أمر جهل فقال فقال فهم بالجملة قال إنه شبه عليهم في أن لا تؤكل ذبائحهم قلت لا ولا ذبائح نصارى العرب وتؤخذ الجزية منهم كما وصفت بأن يجتمعوا في جملة من أوتي الكتاب والذين أمر بشكاح نسائهم من أهل الكتاب وأكل ذبائحهم أهل التوراة والإنجيل من بني إسرائيل دون غيرهم .

(باب في المرور بين يدي المصلي)

حدثنا الربيع قال (قال الشيخ أبي) حدثنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال أقبلت راكباً على أنان وأنا بؤنذ قد راهقت الاحتلام ورسول الله يصلي بالناس فررت بين يدي بعض الصف فترأت فأرسلت حماري يرتع ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك علي أحد . حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا سفيان عن كثير بن كثير عن بعض أهله عن المطالب بن أبي وداعة قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم (١) . (قال الشيخ أبي) رحمه الله تعالى وليس بعد شيء من هذا مختلفاً وهو والله أعلم من الأحاديث المؤداة لم ينقص المؤدي لها أسبابها وبعضها يدل على بعض وأمر رسول الله المصلي أن يستتر بالدنو من السترة اختيار لا أنه إن لم يفعل فسدت صلاته ولا أن شيئاً يمر بين يديه يفسد صلاته لأنه صلى الله عليه وسلم قد صلى في المسجد الحرام والناس يطوفون بين يديه وليس بينه وبينهم سترة وهذه صلاة أفراد لا جماعة وصلى بالناس بمعنى صلاة جماعة إلى غير سترة لأن قول ابن عباس إلى غير جدار يعني والله أعلم إلى غير سترة ولو كانت صلاته تفسد بمرور شيء بين يديه لم يصل إلى غير سترة ولا أحد وراءه يعلمه وقد مر ابن عباس على أنان بين يدي بعض الصف الذي وراء رسول الله فلم ينكر ذلك عليه أحد وهكذا والله أعلم أمره بالخط في الصحراء اختيار وقوله لا يفسد الشيطان عليه صلاته أن يلمو ببعض ما يمر بين يديه فيصير إلى أن يحدث ما يفسده مرور ما يمر بين يديه وكذلك ما يكره المار بين يديه ولعل تشديده فيها إنما هو على تركهم نهيه عنه والله أعلم وقوله « إذا صلى أحدكم إلى غير سترة فليس عليكم جناح أن تمرؤا بين يديه » يدل على أن ذلك لا يقطع على المصلي صلاته ولو كان يقطع عليه صلاته ما أباح إسم أن يقطع صلاة مسلم وهكذا من معنى مرور الناس بين يدي رسول الله وهو يصلي والناس في الطواف ومن مرور ابن عباس بين يدي بعض من يصلي معه يعني لم ينكر عليه وفيه دليل على أنه يكره أن يمر بين يدي المصلي المستتر ولا يكره أن يمر بين يدي المصلي الذي لا يستتر وقوله صلى الله عليه وسلم في المستتر « إذا مر بين يديه فليقله » يعني فليدفعه فإن قال قائل فقد روي أن مرور الكلب والحمار يفسد صلاة المصلي إذا مرأ بين يديه قيل لا يجوز إذا روي حديث واحد أن رسول الله قال « يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار » وكان مخالفاً لهذه الأحاديث فكان كل واحد منها أثبت منه ومعها ظهر القرآن أن يترك إن كان ثابتاً إلا بأن يكون منسوخاً ونحن لا نعلم المنسوخ حتى نعلم الآخر ولنا نعلم الآخر أو يرد ما يكون غير محفوظ وهو عندنا غير محفوظ لأن النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة بينه وبين القبلة وصلى وهو حامل أمامة يضعها في السجود ويرفعها في القيام ولو كان ذلك يقطع صلاته لم يفعل أحدًا من الأمرين وصلى إلى غير سترة وكل واحد من هذين الحديثين يرد ذلك الحديث لأنه حديث واحد وإن أخذت فيه أشياء فإن قيل فما يدل عليه كتاب الله من هذا ؟ قيل قضاء الله « أن لا تزر وازرة وزر أخرى » والله أعلم أنه لا يطل عمل رجل عمل غيره وأن يكون سعى كل نفسه وعليها فلما كان هذا هكذا لم يجوز أن يكون مرور رجل يقطع صلاة غيره .

(١) كذا في النسخ ولم يذكر متن الحديث والذي يؤخذ من بقية الباب أنه في الصلاة إلى السترة بل إنه يؤخذ منه أن هناك أحاديث أخر سقطت من هذا المقام وكلها تنافي بالمرور بين يدي المصلي إلى سترة وغيرها فتنبه . وحرر . كتبه مصححه .

(باب خروج النساء إلى المساجد)

حدثنا الربيع قال (قال الشيخ إني) أخبرنا بعض أهل العلم عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي قال « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وإذا خرجن فليخرجن ثقلات » (قال الربيع) يعني لا يظنين . أخبرنا صفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله قال « إذا استأذنت امرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنعها » (قال الشيخ إني) وهذا حديث كلنا فيه جماعة من الناس بكلام قد جهدت على تقصيه ما كوفي فيه فسكان مما قالوا أو بعضهم ظاهر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه خاص بمنع إماء الله مساجد الله والنهي عندك عن النبي تحريم إلا بدلالة عن رسول الله أنه أراد به غير التحريم وهو عام على مساجد الله والعام عندك على عمومته إلا بدلالة عن النبي أو عن جماعة لا يمكن فيهم جهل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خاص في هذا الحديث ؛ أهو عام فيكون تحريم أن يمنع أحد إماء الله مساجد الله بحال أو خاص فيكون لهم منعهن . بعض المساجد دون بعض فإنه لا يحتمل إلا واحدا من معنيين ؛ قالت بل خاص عندى والله أعلم قال مادل على أنه خاص عندك ؟ قلت الأخبار الثابتة عن النبي بما لا أعلم فيه مخالفا قال فاذا ذكر ما جاء عن النبي من الدليل على ما وصفت قلت . أخبرنا مالك عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم » حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو دبنار عن أبي معبد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله يخطب يقول « لا يخلون رجل بامرأة ولا يحل لامرأة أن تسافر إلا معها ذو محرم » فقام رجل فقال يا رسول الله إني أكتبت في غزوة كذا وكذا وإن امرأتى انطلقت حاجة قال « فانطلق فاحجج بامرأتك » قال فقلت أفترى أن فرضا على قيمتها أن يمنعها أكبر مساجد الله لأن أكبرها أو جها ومن كل سفر ؟ قال « نعم » قلت فمن أين قلته قلت له بالخبر عن رسول الله لأن سفرها مع غير ذي محرم معصية وفرض الله أن تمتنع المعصية قلت فقد زعمت أن فرض الله والخبر عن رسول الله أن تمتنع أكبر مساجد الله قال ما أجد من هذا بدا وقال غيره أنا أكتلك بغير ما كلك به فأقول ليس لقيمتها أن يمنعها أن تسافر إلى مسجد قلت ولا يمنعها الوالى ولا زوجها ولا وليها من كان قال لا قلت فقد أمرت بأن لا تمتنع المعصية بالسفر قال فإن قلت فعلى ذي محرمها أن يسافر معها لأن في تركه السفر معها ما يجب على الوالى منعها من السفر بلا محرم قلت فإن قيمتها أخاها وهو موسر على من النفقة في السفر أعياها أو على أخيبها ؟ قال فإن قلت عليه نفقته وعليها نفقتها قلت فقد جعلت لها أن تكلفه إخراج شيء من ماله وأنت لا تجعل عليه أن يتفق عليها موسرة ولا معسرة صحيحة وتكفها المسألة فأى الأمرين كان ألزم لك أن يتفق عليها معسرة صحيحة شريطة تستحي من المسألة خمسة دراهم في الشهر أو يكاف في سفر خمسمائة درهم . قال فإن قلت فنفعته عليها قلت فأقول لك فكانت محجورا عليها أتفق عليه من مالها ؟ قال بل لا أتفق على الحجر عليها إلا ما لا صلاح لها إلا به فكيف أتفق على آخر من مالها ؟ قلت فقد منعها إذا أكثر مساجد الله قال فكل ما قلت من هذا مخالفا قول أهل العلم قلت أجل وقد تركت إثبات ذلك لتعرف أن ما ذهبت إليه فيه كله على غير ما ذهبت إليه وهل علمت مخالفا في أن الرجل أن يمنع امرأته مسجد عشيرتها وإن كان على بابها والجمعة التي لا أوجب منها في المصر ؟ قال وما علمته قلت فلو لم يكن فيها تساءلت عنه حجة إلا ما وصفت استدلت بأن أكثر أهل العلم يقولون إذا كان لزوج المرأة

وفيها معها من الجمعة ومسجد عشرينها كان معنى « لا تنعموا إمام الله مساجد الله » خاصة على ما قلت لك لأن أكثرهم لا يجهل معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشيخان) فقال عامة من حضر هذا كما قلت فيها أدخلت على من ذهب إلى أن ليس لأحد أن يمنع امرأته شيئا من مساجد الله وقد بقي عليك أن تسأل مامعى « لا تنعموا إمام الله مساجد الله » ؟ فقد علمنا أنه خاص فأى المساجد لا يجوز له أن يمنعه إمام الله ؟ قلت لا يجوز له أن يمنعه مسجد الله الحرام لفريضة الحج وله أن يمنعه منه تطوعا ومن المساجد غيره قال فما دل على ما قلت ؟ قلت قال الله « والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » وروى عن النبي أنه قال « السبيل الزاد والركب » فإذا كانت المرأة ممن يجد مركبا وزادا وتطيق السفر للحج فهي ممن عليه فرض الحج ولا يحل أن تمنع فريضة الحج كما لا تمنع فريضة الصلاة والصيام وغيرهما من الفرائض . قال فهل على ولها أن يحجبها من مالها لو كانت عجورا عليها ؟ قلت : نعم كما يؤدي الزكاة عنها . قال فهل عليه أن يحجب معها ؟ قلت : لا والاختيار له أن يفعل . وقال مسلم ينع ذلك إن شاء الله فإن لم يفعل لم أجبره لم عليه وإذا وجدت نسوة ثقات حجت معهن وأجبرت ولها على تركها والحج مع نسوة ثقات إذا كانت طريقها آمنة من كان ولها زوجها أو غيره . قال فما معنى نهى عن السفر ؟ قلت نهى عنها عن السفر فيما لا يلزمها . قال فما دل على ما وصفت من أنها إنما نهيت عن السفر فيما لا يلزمها ؟ قلت بين رسول الله عن الله أن حد الزائنين البكرين جلد مائة وتعريب عام والتعريب سفر . وقد نهى رسول الله أن يغلى بامرأة إلا مع ذى محرم . وفي التعريب خلوة بها مع غير ذى محرم وسفر فدل ذلك على أنه إنما ينهى عن سفرها فيما لا يلزمها ولم أعلم مخالفا في أن امرأة لو كانت يبلدا لا حاكم فيه فأحدث حدثا يكون عليها فيه حد أو حتى للمسلم أو خصومة له جلبت إلى الحاكم فدل هذا على ما وصفت من أنها نهيت عن السفر فيما لا يلزمها فإذا قضت حجة الإسلام فلولها من كان منعها من الحج ومن جميع المساجد إلا شيئا سأذكره في العبدن إن شاء الله . قال أفتعد على هذا دلالة ؟ قلت : نعم ما وصفت لك . من أن الله لم يفرض على أحد قط أن يسافر إلى مسجد غير المسجد الحرام للحج وأن الأسفار إلى المساجد نافلة غير السفر للحج وفي منع عمر بن الخطاب أزواج النبي الحج بقول رسول الله إنما هي هذه الحجة ثم ظهور الحصر . قال وإن إتيان الجمعة فرض على الرجال إلا من عذر ولم نعلم من أمهات المؤمنين امرأة خرجت إلى الجمعة ولا جماعة في مسجد وأزواج رسول الله يمتكثن من رسول الله أولى بأداء الفرائض فإن قيل فإتني ضرب عليهن الحجاب قول وقد كن لا حجاب عليهن ثم ضرب عليهن الحجاب فلم يرفع عنهن من الفرائض شيء ولم نعلم أحدا أوجب على النساء إتيان الجمعة كل روى أن الجمعة على كل أحد إلا امرأة أو مسافرا أو عبدا فإذا سقط عن المرأة فرض الجمعة كان فرض غيرها من الصلوات المكتوبات والتأثالة في المساجد عنهن أسقط . قال : فقال وما فرض إتيان الجمعة إلا على الرجال وليس هذا على النساء بفرض وما هن في إتيان المساجد للجماعات كالرجال فقلت له إن الحجة لتفترم بأقل مما وصفت لك وعرفت بنفسك وعرف الناس معك . وقد كان مع رسول الله نساء من أهل بيته وبناته وأزواجه ومولياته وخدمه وأهل بيته فما علت منهن امرأة خرجت إلى شهود الجمعة والجمعة واجبة على الرجال بأكثر من وجوب الجماعة في الصلوات غيرها ولا إلى جماعة غيرها في ايل أو نهار ولا إلى مسجد قباء فقد كان النبي يأتيه راكبا وما شيا ولا إلى غيره من المساجد وما أشك أنهم كن على الخير يمتكثن من رسول الله أحرص وبه أعلم من غيرهن وأن الذي لم يكن ليدع أن يأمرهن بما يجب عليهن وعليه فنهى وما لمن فيه من الخير وإن لم يجب عليهن كما أمرهن بالصدقات والسنن وأمر أزواجه بالحج وماعدت أحدا

من سلف المسلمين أمر أحداً من نسائه بإتيان جمعة ولا جماعة من ليل ولا نهار ولو كان لهن في ذلك فضل أمروهن به وأذنوا لهن إليه بل قد روى والله أعلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « صلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في حبرتها وصلاتها في حبرتها خير من صلاتها في المسجد أو المساجد » حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سلة بن عبد الرحمن أنه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول « إن كان ليكون على صوم من رمضان فما استطاع أن أصوم حتى يأتي شعبان » وروى « إذا استأذنت أحدكم امرأته لتشهد العشاء فلا يمنعها » فاحتمل أن يجب عليهن واحتمل أن يكون على الاستحباب فلما كان ما وصفت من الاستدلال بأن لم يختلف العامة أن ليس على المرأة شهود صلاة جماعة كما هي على الرجل وأن لوليها حبسها كان هذا اختياراً لا فرضاً على الولي أن يأذن للمرأة للعشاء . فقال ما علمت أحداً من المفتين يخالف في أن ليس على الرجل الإذن لامرأته إلى جمعة ولا جماعة ولقد قال بعضهم ولا إلى حج لأنه لا يفوتها في عمرها فقلت فني أن لم يختلف المفتون إن كان كما قلت دليل على أن لا يجزئها معنى حديث رسول الله إذا كان معنى حديث رسول الله محتملاً ما قالوا . قل ولقد قال بعضهم لزواج المرأة أن يمنعها من الحج قلت أما هذا فلا لأنه إذا جاز له أن يمنعها الفريضة فقد منعها مساجد الله كلها فأباح له خلاف الحديث فإذا قلت لا يمنعها الفريضة من الحج فلم أخالف الحديث بل هو ظاهر الحديث « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله كلها » وفيه والله أعلم دلالة على أن لهم منعهن بعضها قال وأجبر زوج امرأة ووليها من كان على أن يدها والفريضة من الحج والعمرة في سفر ولا أجبره على ما تطوعت به منها فإذا أذن لها إلى الحج فلم يمنعها مساجد الله لأنه قد أذن لها في الفرض إلى مسجد الله الحرام قال وقد روى حديث « أن برك النساء إلى العيدين » فإن كان ثابتاً قلنا به .

باب غسل الجمعة

حدثنا الربيع قال (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » الآية قال فندت السنة على أن الوضوء من الحدث وقال الله جل ثناؤه « لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جن ولا عاقرى سبيل حتى تغتسلوا » قال فكان الوضوء عاماً في كتاب الله من الأحداث وكان أمر الله الحبيب بالمثل من الجنابة دليلاً والله أعلم . أن لا يجب الغسل إلا من جنابة إلا أن تدب السنة على غس واجب فتوجب به السنة بطاعة الله في الأخذ بها ودلت على وجوب الغسل من الجنابة ولم أعلم دليلاً يثبت على أن يجب غسل غير الجنابة الوضوء الذي لا يجزئ غيره قال وقد روى في غسل يوم الجمعة شيء فذهب ذاهب إلى غير ما قلنا وإمامان العرب واسع . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله قال « من جاء منكم إلى الجمعة فليغتسل » أخبرنا مالك وسفيان عن صفوان ابن مسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتتم » (قال الشافعي) فاحتمل واجب لا يجزئ غيره وواجب في الأخلاق وواجب في الاختيار وفي النظافة وفي تغير الريح عند اجتماع الناس كما يقول الرجل للرجل وجب حلقك على إذ رأيتني موضعاً لحاجتك وما أشبه هذا فكان هذا أولى معنييه موافقة ظاهر القرآن في عموم الوضوء من الأحداث وخصوص الغسل من الجنابة والدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غسل يوم الجمعة أيضاً . فإن قال قائل : فاذا ذكر الدلالة قالت : أخبرنا مالك عن

ابن شهاب عن سالم بن عبد الله قال دخل رجل من أصحاب رسول الله المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب فقال عمر أي ساعة هذه ؟ فقال يا أمير المؤمنين انقلبت من السوق فسمعت النداء فمأذنت على أن توضع فقال عمر والوضوء أيضا ؟ وقد علمت أن رسول الله كان يأمر بالغسل ؟ (قال الشافعي) فلما علمنا أن عمر وعثمان علما أن رسول الله كان يأمر بالغسل يوم الجمعة فذكر عمر علمه وعلم عثمان فذهب عننا أن نتوهم أن يكونا نسباً عليهما عن رسول الله في غسل يوم الجمعة إذ ذكر عمر عليهما في المقام الذي توضع فيه عثمان يوم الجمعة ولم يغتسل ولم يخرج عثمان فغسل ولم يأمره عمر بذلك ولا أحد من حضرهما من أصحاب رسول الله ممن علم أمر رسول الله بالغسل معها أو بإخبار عمر به ذلك هذا على أن عمر وعثمان قد علما أمر النبي بالغسل على الأحب لا على الإيجاب للغسل الذي لا يجزئ غيره وكذلك والله أعلم دل على أن علم من سمع مخاطبة عمر وعثمان في مثل علم عمر وعثمان إما أن يكون علوه علما وإما أن يكونون علوه بخبر عمر كالدلالة عن عمر وعثمان وروى عائشة الأمر بالغسل يوم الجمعة ، أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت كان الناس عال أنفسهم فكانوا يروحون بهياتهم فقبل لهم لو اغتسلتم قال وروى من حديث البصريين أن رسول الله قال « من توضأ فيها وتعمت ومن اغتسل فافعل أفضل » قال وقول أكثر من لقيت من المفتين اختيار الغسل يوم الجمعة وهم يرون أن الوضوء يجزئ منه وفي حديث ابن عمر عن رسول الله « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » ما يدل على أن غسل يوم الجمعة لا يجب الوجوب الذي لا يجزئ غيره لأن الغسل إذا وجب الوجوب الذي لا يجزئ غيره وجب على كل مصل جاء الجمعة أو تخلف عنها لأن قول رسول الله « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » يدل على أن لا غسل على من لم أت الجمعة .

باب نكاح البكر

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن عبد الله بن عباس أن رسول الله قال « الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صامتها » . أخبرنا مالك عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع ابن يزيد بن جارية عن خنساء ابنة خدام أن أباه زوجها وهي ثيب ففكرت ذلك فأنت التي فرد نكاحه . أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة سبع وبني لي وأنا ابنة تسع وكنت ألب بالبنات فكن جواراً بآتينى فإذا رأين رسول الله تقمعن فكان رسول الله يسرهن إلى (قال الشافعي) والولى الذى قال رسول الله « الأيم أحق بنفسها منه » الأب خاصة لأنه لا يكون لأحد ولاية معه وإنما تكون الولاية لغيره إذا لم يكن أب فهو الولي المطلق وحدث ابن عباس في الأيم أحق بنفسها من وليها مثل حديث خنساء إذا كانت المرأة أيماً والأيم اثيب يزوجه أبوها بغير إذنها فرد رسول الله نكاحه (قال الشافعي) والبكر تستأذن في نفسها والله أعلم باستأذنها أبوها في نفسها وهذا يحتمل ما ذهبنا إليه والله أعلم قلنا أمر الآباء بالاستئذان للبكر في الإنكاح أطيب لأنفسهن وأحرى إن كان بهن علة في أنفسهن أو لهن علة فيمن يستأمرن في إنكاحه إن يذكرنها لعلهن أن في أنفسهن مع آبائهن أمر إن لم يأذن أن ينكحن لم يجز أن ينكحن وذهبنا إلى ذلك أن رسول الله تزوج عائشة وهي بنت سبع سنين وأدخاها عليه وهي بنت سبع سنين وهي في حال التزويج والدخول ممن لا أمر له في نفسه فلو كان النكاح لا يجوز على البكر إلا بإذنها لم يجز أن تزوج

حتى يكون لها أمر في نفسها كما قلنا في المولود يقتل أبوه يحبس قاله حتى يبلغ الوالد فيعفو أو يصالح أو يقتل لأن ذلك لا يكون إلا بأمره وهو صغير لا أمر له فوقنا قتل قاتل أبيه حتى يكون له أمر قلنا إذا زوج الأب ابنته البكر بالغا أو صغيرة بغير إذنهما التمسك وإن لم يستأمرها فإن قيل فما دل على أن قول النبي «تستأمر» على ما وصفت من نكاحه عائشة وهي لا أمر لها ودخول النبي صلى الله عليه وسلم بها وهي ممن لا أمر لها إذ زوجها أبوها وإنسكاح الآباء الصغار قديما وإن لم يختلف أحد أن ذلك جائز عليهن فإن قيل فهل من دلالة غير ذلك؟ قلت نعم قال الله لنبيه «وشاورهم في الأمر» ولم يجعل الله لأحد مع نبيينا أمرا بل فرض عليهم طاعته فيما أحبوا أو كرهوا فإن قيل فما معنى ذلك؟ قيل والله أعلم هو يشبه أن يكون على استطابة أنفسهم وعلى أن يستن بالمشورة من بعده من ليس له ما لرسول الله فيه فإن قيل فهل من دليل غيره؟ قيل نعم زوج نعيم بن النحام ابنته فكرهت ذلك أمها فأنت رسول الله فقال «أمروهن في بنانهن» وكانت ابنته بكرا ولا اختلاف أن ليس للأمر شيء من إنسكاح ابنتها مع أبيها ولو كانت منفردة ولا من إنسكاح نفسها إلا بوليها .

باب النجش

حدثنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن النجش . أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تناجشوا» أخبرنا سفيان ومالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي مثله (قَالَ الشَّافِعِيُّ) رحمه الله والنجش أن يخضر الرجل السلعة يتباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد الثراء ليقضى به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسدعوا سومه قال فن نجش فهو عاص بالنجش إن كان عالما بنهى رسول الله عنه ومن اشترى وقد نجش غيره بأمر صاحب السلعة أو غير أمره لزمه الثراء كما يلزم من لم ينجش عليه لأن البيع جائز لا يفسده بمعصية رجل نجش عليه لأن عقده غير النجش ولو كان بأمر صاحب السلعة لأن الناجش غير صاحب السلعة فلا يفسد البيع إن فعل الناجش ما نهى عنه وهو غير المتبايعين فلا يفسد على المتبايعين بفعل غيرهما وأمر صاحب السلعة بالنجش معصية منه ومن الناجش معصية قال وقد بيع فيعين يزيد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ف تجاوز البيع وقد يجوز أن يكون زاد من لا يريد الثراء .

باب في بيع الرجل على بيع أخيه

حدثنا الربيع قال (قَالَ الشَّافِعِيُّ) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يبيع بعضهم على بيع بعض» . أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يبيع بعضهم على بيع بعض» أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يبيع الرجل على بيع أخيه» أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي مثله (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وهذا نأخذ فنهى الرجل إذا اشترى من رجل سلعة ولم يتفرقا عن مقامهما الذي تبايعا فيه أن يبيع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشترى أولا لأنه لعله يرد السلعة التي اشترى أولا ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للمتبايعين الخيار ما لم يتفرقا فيكون البائع الآخر قد أفسد على البائع الأول يبه

سم لعن البائع الآخر بختار نقض البيع ففسد على البائع والمبتاع يعه (قال الشيخ أبي) لا أنهي رجلين قبل أن يتبايعا ولا بعد ما يتفرقان عن مكانهما الذي تبايعا فيه عن أن يبيع أى المتبايعين شاء لأن ذلك ليس بيعا على بيع غيره فينهى عنه (قال) وهذا يوافق حديث « المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا » لما وصفت فإذا باع رجل رجلا على بيع أخيه في هذه الحال فقد عمى إذا كان عالما بالحديث فيه والبيع لازم لا يفسد فإن قال قائل وكيف لا يفسد وقد نهى عنه ؟ قيل بدلالة الحديث نفسه أرايت لو كان البيع يفسد هل كان ذلك يفسد على البائع الأول شيئا إذا لم يكن المشتري أن يأخذ البيع الآخر فيترك به الأول بل كان ينفع الأول لأنه لو كان يفسد على كل بيع يعه كان أرغب المشتري فيه أرايت إن كان البيع الأول إذا لم يتفرق المتبايعان عن مقامهما لازما بالكلام كزومه لو تفرقا ما كان البيع الآخر يضر البيع الأول أو رأيت لو تفرقا ثم باع رجل رجلا على ذلك البيع هل يضر الأول شيئا أو يحرم على البائع الآخر أن يبيعه رجل ساعة قد اشترى مثلها ولزمتها هذا لا يضره وهذا يدل على أنه إنما ينهى عن البيع على بيع الرجل إذا تبايع الرجلان وقبل أن يتفرقا فأما في غير تلك الحال فلا .

بيع الحاضر للبادي

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله قال « لا يبيع حاضر لباد » . أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » (قال الشيخ أبي) ليس في النهي عن بيع الحاضر للبادي بيان معنى والله أعلم لم نهى عنه إلا أن أهل البادية يقدمون جاهلين بالأسواق وبمعاينة الناس إلى ما قدموا به ومستهملين المقام فيكون أدنى من أن يرتفعوا يشترون منهم فهذا قوله « هب القرية لهم » يبيع ذهب هذا معنى فلم يكن على أهل القرية في المقام شيء يقول عليهم فنهى على أهل البادية فيرخضون من سلعهم ولم يكن فيهم القرية بموضع حاجة أساس إلى ما يبيع الناس من سلعهم ولا بالأسواق فيرخضونها لهم فنهوا والله أعلم لئلا يكونوا سبيلا لقطع ما يرحى من رزق المشتري من أهل البادية لما وصفت من ارتخاؤه منهم فأى حاضر باع لباد فهو عاص إذ علم الحديث والبيع لازم غير مفسوخ بدلالة الحديث نفسه لأن البيع لو كان يكون مفسوخا لم يكن في بيع الحاضر للبادي إلا الضرر على البادي من أن تحبس سلعته ولا يجوز فيها بيع غيره حتى يلى هو أو ياد مثله يبعها فيكون كسكدها وأحرى أن يرزق مشتريه منه بارتخاؤه إياها بل كساده بالأمز الأول من رد البيع وغرة البادي الآخر فلم يكن ههنا معنى بخلاف يمتنع فيه أن يرزق بعض الناس من بعض فلم يجوز فيه والله أعلم إلا ما قلت من أن يبيع الحاضر للبادي جائز غير مردود والحاضر منهى عنه .

باب تلقى السلع

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تلقوا السلع » (قال الشيخ أبي) وقد سمعت في هذا الحديث فمن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق (قال الشيخ أبي) وبها تأخذ إن كان ثابتا وفي هذا دليل على أن الرجل إذا تلقى السلعة فاشترها فالبيع جائز غير أن اصحاب السلعة بعد أن يقدم السوق الخيار لأن تلقاها حين يشتري من البدوي قبل أن يصير

إلى موضع المساوين من الفرر له بوجه النقص من الثمن فإذا قدم صاحب السلعة السوق فهو بالخيار بين إنفاذ البيع ورده ولا خيار للتأني لأنه هو التار لا المتروك .

باب عطية الرجل لولده

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن وعن محمد بن النعمان ابن بشير يحدثانه عن النعمان بن بشير أن أباه أتته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إني نخلت إني هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أكل ولدك نخلت مثل هذا» ؟ قال لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجمه (قال الشافعي) وقد سمعت في هذا الحديث أن رسول الله قال «ألبس برك أن يكونوا في البر إليك سواء» ؟ قال بلى قال «فارجمه» حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس أن النبي قال «لا يحل لواهب أن يرجع فيها وهب إلا الوالد من ولده» (قال الشافعي) وحديث النعمان ثابت وبه نأخذ وفيه الدلالة على أمور منها حسن الأدب في أن لا يفضل رجل أحدا من ولده على بعض في نخل فيعرض في قلب الفضل عليه شيء يمنع من بره لأن كثيرا من قلوب الآدميين جبل على الانقصار عن بعض البر إذا أوتر عليه والدلالة على أن نخل الوالد بعض ولده دون بعض جائز من قبل أنه لو كان لا يجوز كان يقال إعطاؤك إياه وتركه سواء لأنه غير جائز فهو على أصل ملة مالك الأول أشبه من أن يقال إرجعه وقوله صلى الله عليه وسلم «فارجمه» دليل على أن للوالد رد ما أعطى الولد وأنه لا يخرج بارتجاعه منه فقد روى عن النبي أنه قال «أشهد غيبي» فهذا يدل على أنه اختيار (قال الشافعي) فإذا كان هكذا فسواء أذن الوالد أو تزوج رغبة فيها أعطاه أبوه أو لم يذن أو لم يتزوج فله أن يرجع في هبته له متى شاء قال وقد حمد الله حين ثمارة على إعطاء الله وإنه يطعم في وجوه الخير وأمر بهما فقال «وأتى المال على وجه ذوى القربى والمساكين» وقال «مسكينو بيتي» وقال «ولا تنفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون وادبا إلا كتب لهم» وقال «إن بدؤوا الصدقات فاعلموا» وقال «لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون» فإذا جاز هذا للأجنبيين وذوى القربى لا أقرب من الوالد وذلك أن الرجل إذا أعطى ماله ذا قرابته غير ولد أو أجنبيا فقد ماله ولده وفتح ماله عن نفسه فإذا كان محببه داعي هذا كان محبوا أن يعطيه بعض ولده دون بعض ومنع بعضهم ما أخرج من ماله أقل من منعهم كله ويستحب له أن يسرى بينهم لئلا يقصر واحد منهم في بره فإن القرابة تنفس بعضها بعضا ما تنفس العبادة «قال الربيع» يريد البهلاء وقد فضل أبو بكر عائشة بنخل وفضل عمر عاصم بن عمر بنى . أعطاه إياه وفضل عبد الرحمن بن عوف ولد أم كلثوم (قال الشافعي) ولو اتصل حديث طاوس أنه لا يحل لواهب أن يرجع فيها وهب إلا الوالد فيها وهب لولده لزمعت أن من وهب هبة إن يستنييه مثله أولا يستنييه وقضت الهبة لم يكن للواهب أن يرجع في هبته وإن لم يبنه الموهوب له والله أعلم .

باب بيع المكاتب

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت جاءتني بريرة فقالت إني كاتبته أهلى على تسع أواق في كل عام أوقية فأعطيني فقالت عائشة إن أحب أهالك أن أعداهم عددها ويكون ولاؤك لي فقلت فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها فبعدها من عند أهلها ورسول الله

جالس فقالت إني عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله فأنها النبي فأخبرته عائشة فقال لها رسول الله « خذها واشترطى لهم الولاء فإنما الولاء لمن أعتق » ففعلت عائشة ثم قام رسول الله في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال « أما بعد فما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وإنما الولاء لمن أعتق » . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وحديث يحيى عن عمرة عن عائشة أثبت من حديث هشام وأحسبه غلط في قوله (وَأَشْرَطُوا لَهُمُ الْوَلَاءُ) وأحسب حديث عمرة أن عائشة كانت شرطت لهم بغير أمر النبي وهي ترى ذلك يجوز فأعلمها رسول الله أنها إن أعتقتها فالولاء لها وقال « لا يمنعك منها ما تقدم فيها من شرطك » ولا أرى أمرها أن تشترط لهم مالا يجوز (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وبهذا تأخذ وقد ذهب فيه قوم مذاهب ساكر ما حضرني حفظه منها إن شاء الله (قَالَ الشَّافِعِيُّ) فقال لي بعض أهل العلم بالحديث والرأي يجوز بيع المكاتب قلت نعم في حالين قال وما هما ؟ قلت أن يحل نجم من نجوم الكتابة فيعجز عن أدائه لأنه إنما عقدت له الكتابة على الأداء فإذا لم يؤد ففي نفس الكتابة أن للدولى يبعه لأنه إذا عدها على شيء فلم يأت به كان العبد بحاله قبل أن يكتبه إن شاء سيده قال قد علمت بهذا لما الحال الثانية ؟ قلت أن يرضى المكاتب بالبيع والعجز من نفسه وإن لم يحل له نجم قال فأين هذا ؟ قلت أفليس في المكاتب شرطان إلى السيد يبعه في أحدهما وهو إذا لم يوفقه ؟ قال بلى قلت والشرط الثاني للعبد ما أدى لأنه لم يخرج بالكتابة من ملك سيده قال أما الخروج من ملك سيده فلم يكتف بالكتابة (قَالَ الشَّافِعِيُّ) قلت وإذا لم يخرج من ملك سيده بالكتابة هل الكتابة إلا شرط لاد على سيده وللسيد على عبده^(١) ؟ قال لا قلت أرايت من كان له شرط فتركه أليس ينسخ شرطه ؟ قال أما من الأحرار فبلى قلت فلم لا يكون هذا في العبد ؟ قال العبد لو كان له مال ففقه له لم يحز له قلت فإن عفاه بإذن سيده ؟ قال يجوز قلت أفليس قد اجتمع العبد والسيد على الرضا بترك شرطه في الكتابة ؟ قال بلى قلت ولو اجتمعا على أن يعتق المكاتب عبده أو يهب ماله جاز ؟ قال بلى قلت فلم لا يجوز إذا اجتمعا على إبطال الكتابة أن يظلاها ؟ قال وقلت له ذهاب بريرة إلى أهلها مساومة بنفسها لعائشة ورجوعها إلى عائشة بجواب أهلها بأن اشترطوا ولاوها ورجوعها بقبول عائشة ذلك يدل على رضاها بأن تباع ورضا الذي يكتبتها بذلك لأنها لا تشتري إلا بمن كانها ؟ قال أجل فقلت فقد كان في هذا ما يكفيك مما سألت عنه قال فإن قلت فاعلمها بحجرت قلت أفترى من استعان في كتابته معجرا قال لا قلت فحديثها يدل على أنها لم تعجز وإن كانت قد عجزت فلم يعجزها سيدها قال فاعلم لأهلها يبعها قلت بغير رضاها ؟ قال امل ذلك قلت أفترها راضية إذا كانت مساومة بنفسها ورسولا لأهلها وإلهم ؟ قال نعم قلت فينبغي أن يذهب توهك أنهم باعوها بغير رضا وتعلم أن من لقينا من المفتين إذا لم يختلفوا في أن لا يباع المكاتب قبل أن يعجز أو يرضى بالبيع لا يجحلون سنة رسول الله وأنه لو كان محتملا معنيين كان أولاهما ما ذهب إليه عوام الفقهاء مع أنه بين في الحديث كما وصفت أن لم تبع إلا برضاها ؟ قال أجل (قَالَ الشَّافِعِيُّ) فقال لي بعض الناس فما معنى إبطال النبي شرط عائشة لأهل بريرة ؟ قلت إن بينا والله أعلم في الحديث نفسه أن رسول الله قد أعلمهم أن الله قد قضى أن الولاء لمن أعتق وقال « ادعوهم لآبائهم هو أقطب عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم » الآية وأنه نسبهم إلى مواليتهم كما نسبهم إلى آبائهم وكما لم يحز أن يحولوا عن آبائهم فكذلك لا يجوز أن يحولوا عن مواليتهم ومواليهم الذين ولو امتنهم وقال الله « وإذ تقول للذي أنعم الله

وأنتمت عليه أمسك عليك زوجك» وقال رسول الله «الولاء لمن أعنت» ونهى رسول الله عن بيع الولاء وعن هبته وروى عنه أنه قال «الولاء كلمة النسب لا يباع ولا يوهب» فلما بلغهم هذا كان من اشترط خلاف ما فصى الله ورسوله عاصيا وكانت في المعاصي حدود وآداب وكان من آداب العاصين أن تعطى عليهم شروطهم لينكثوا عن مثلها وينكث بها غيرهم وكان هذا من أحسن الأدب .

باب الضحايا

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم بن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس ابن مالك أن رسول الله صلى بكبشين أملحين . قال وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن عباد بن تميم أن عويمر ابن أشقر ذبح أضحية قبل أن يغدو يوم الأضحية وأنه ذكر ذلك لرسول الله فأمره أن يعود بضحية أخرى قال وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار أن أبا بردة بن نيار ذبح قبل أن يذبح النبي صلى الله عليه وسلم يوم الأضحية فزعم أن رسول الله أمره أن يعود بضحية أخرى قال أبو بردة لا أجد إلا جذعا فقال النبي « وإن لم تجد إلا جذعا فاذبحه » (قال الشافعى) فاحتمل أن يكون إنما أمره أن يعود بضحية أخرى لأن الضحية واجبة واحتمل أن يكون إنما أمره أن يعود إن أراد أن يضحي لأن الضحية قبل الوقت ليست بضحية تجزيه فيكون في عداد من ضحى قال ووجدنا الدلالة عن رسول الله أن الضحية ليست بواجبة لا لعل تركها وهى سنة يجب لزومها ويكره تركها لاعلى إيجابها فإن قيل فأين السنة التى دلت على أنها ليست بواجبة ؟ قيل أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن حميد عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا دخل العشر فإن أراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره ولا يشربه شيئا » (قال الشافعى) وفى هذا الحديث دلالة على أن الضحية ليست بواجبة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « فإن أراد أن يضحي ولو كانت الضحية واجبة أشبه أن يقول فلا يمس من شعره حتى يضحي وتأمر من أراد أن يضحي أن لا يمس من شعره شيئا حتى يضحي اتباعا واختيارا فإن قال قائل ما دل على أنه اختيار لا واجب ؟ قيل له روى مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة قالت أنا قلت فلأنه هدى رسول الله يدي ثم قلدها رسول الله بيده ثم بعث بها مع أبى فلم يحرم على رسول الله شيء أهله الله له حتى نحر الهدى (قال الشافعى) فى هذا دلالة على ما وصفت من أن المرء لا يحرم بالبعثة بهديه يقول البعثة بالهدى أكبر من إرادة الضحية .

باب المختلقات التى يوجد على ما يوجد منها دليل على غسل القدمين ومسحهما

حدثنا الربيع قال (قال الشافعى) نحن نقرأ آية الوضوء « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » ينسب أرجلكم على معنى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم وعلى ذلك عندنا دلالة السنة والله أعلم قال والسكبان الأذان أمر بفعلها ما أشرف من مجمع مفصل الساق والقدم والعرب تسمى كل ما أشرف واجتمع كعبا حتى تقول كعب ميم (قال الشافعى) فذهب عوام أهل العلم أن قول الله « وأرجلكم إلى الكعبين » كقوله « وأيديكم إلى المرافق » وأن المرافق والكعبين هما فصل . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم سبلان مولى

الضربين قال خرجنا مع عائشة زوج النبي إلى مكة فكانت تخرج بأبي حتى يعلى بها قال فأتى عبد الرحمن بن أبي بكر بوضوء. فقالت عائشة أصبغ الوضوء. فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «ويل للأعقاب من النار يوم القيامة» (قال الشيخان) وأخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سلمة عن عائشة أنها قالت لعبد الرحمن أصبغ الوضوء. يا عبد الرحمن فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «ويل للأعقاب من النار» (قال الشيخان) فلا يجزئ متوضئا إلا أن يغسل ظهور قدميه وبطونهما وأعقابهما وكميه معا (قال) وقد روى أن رسول الله مسح على ظهور قدميه وروى أن رسول الله رش على ظهورهما وأحد الحديثين من وجه صالح الإسناد قال فإن قال قائل فلم لا يجزئ مسح ظهور القدمين أو رشهما ولا يكون مضادا لحديث أن النبي غسل قدميه كما أجزأ المسح على الخفين ولم يكن مضادا لغسل القدمين؟ قيل له الختان حالان دون القدمين فلا يجوز أن يقال المسح عليهما يضاد غسل القدمين وهو غيرهما والذي قال مسح أو رش ظهور القدمين فقد زعم أن ليس بواجب على المتوضئ غسل بطن القدمين ولا تخليل بين أصابعهما ولا غسل أصابعهما ولا غسل عقبه ولا كفيه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ويل للأعقاب من النار» وقال «ويل لعراقيب من النار» ولا يقال ويل لها من النار إلا وغسلهما واجب لأن العذاب إما يكون على ترك الواجب وقد قال رسول الله لأعمى يتوضأ «بطن القدم بطن القدم» فجعل الأعمى يغسل بطن القدم ولا يسمع النبي فسمى البصير فإن قال قائل فما جعل هذه الأحاديث أولى من حديث مسح ظهور القدمين ورشهما؟ قيل أما أحد الحديثين فليس مما ثبت أهل العلم بالحديث لو اتفرد وأما الحديث الآخر فحسن الإسناد ولو كان منفردا ثبت والذي يخالفه أكثر وأثبت منه وإذا كان هكذا كان أولى ومع الذي خالفه ظاهر القرآن كما وصفت وهو قول الأكثر من العامة.

باب الإسفار والتفليس بالتفجير

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج أن رسول الله قال «أسفروا بالصبح فإن ذلك أعظم لأجركم» أو قال «للاجر» أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كن نساء من المؤمنات يصلين مع النبي وهن متلفعات بمروطهن ثم يرجعن إلى أهلهن ما يعرفن أحد من القلس قال وروى زيد بن ثابت عن النبي ما يوافق هذا وروى مثله أنس بن مالك وسهل بن سعد الساعدي عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشيخان) فقلنا إذا انقطع الشك في التفجير الآخر وبأن معترضا بالتفليس بالصبح أحب إلينا، وقال بعض الناس الإسفار بالتفجير أحب إلينا قال وروى حديثان مختلفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذنا بأحدهما وذكر حديث رافع بن خديج وقال أخذنا به لأنه كان أرفق بالناس قال وقال لي أرايت إن كانا مختلفين فلم صرت إلى التفليس؟ قلت لأن التفليس أولاهما معنى كتاب الله وأثبتهما عند أهل الحديث وأشبههما بحمل سنن النبي صلى الله عليه وسلم وأعرفهما عند أهل العلم قال فذكر ذلك قلت قال الله تعالى «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى» فذهبنا إلى أنها الصبح وكان أقل ما في الصبح إن لم تكن هي أن تكون مما أمرنا بالحفاظة عليه فلما دلت السنة ولم يختلف أحد أن التفجير إذا بان معترضا فقد جاز أن يعلى الصبح علما أن مؤدى الصلاة في أول وقتها أولى بالحفاظة عليها من غيرها وقال رسول الله «أول الوقت رمضان الله» وسئل رسول الله أي الأعمال أفضل؟ فقال «الصلاة في أول وقتها» وروى رسول الله لا يؤثر على رمضان الله ولا على أفضل الأعمال شيئا (قال الشيخان) ولم يختلف أهل العلم

في امرى* أراد التقرب إلى الله بشيء يتعجله مبادرة ما لا يخلو منه الآدميون من النسيان والشغل ومقدم الصلاة أشد فيها تمسكنا من مؤخرها وكانت الصلاة المقدمة من أعلى أعمال بنى آدم وأمرنا بالنفليس بها لما وصفنا قال فأبى أن حديثك الذى ذهب إليه أثبتهما قلت حديث عائشة وزيد بن ثابت وثالث معهم عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنفليس أثبت من حديث رافع بن خديج وحده في أمره بالإسفار فإن رسول الله لا يأمر بأن تصلى صلاة في وقت ويصلها في غيره (قال الشافعى) وأثبت الحجة وأولاهها ما ذكرنا من أمر الله بالحفاظة على الصلوات ثم قول رسول الله « أول الوقت رضوان الله » وقوله إذ سئل أى الأعمال أفضل ؟ قال « الصلاة في أول وقتها » قال فقال فيخالف حديث رافع بن خديج حديثكم في النفليس قلت إن خالفه فالحجة في أخذنا بخديثنا ما وصفت وقد يحتمل أن لا يغالقه بأن يكون الله أمرنا بالحفاظة على الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن ذلك أفضل الأعمال وأنه رضوان الله » قلل من الناس من محمه فقدم الصلاة قبل أن يتبين الفجر فأمرهم أن يسفروا حتى يتبين الفجر الآخر فلا يكون معنى حديث رافع ما أردت من الإسفار ولا يكون حديثه مخالفا حديثنا قال فما ظاهر حديث رافع ؟ قلت الأمر بالإسفار لا بالنفليس وإذا احتمل أن يكون موافقا للأحاديث كان أولى بنا أن لاننسبه إلى الاختلاف وإن كان مخالفا فالحجة في تركنا إياه بخديثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما وصفت من الدلائل معه .

باب رفع الأيدي في الصلاة

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذى منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ولا يرفع بين السجدين . أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب قال سمعت أبى يقول حدثنى وائل ابن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حذو منكبيه وإذا ركع وبعد ما يرفع رأسه قال وائل ثم أنيتم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس (قال الشافعى) وروى هذا الحديث أبو حميد الساعدى في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فصدقوه معا (قال الشافعى) رحمه الله : وبهذا تقول فتقول إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه وإذا أراد أن يركع رفعهما وكذلك أيضا إذا رفع رأسه من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من الصلاة غير هذه المواضع (قال الشافعى) رحمه الله : وبهذه الأحاديث تركنا ما خالفها من الأحاديث (قال الشافعى) لأنها أثبت إسنادا منه وأنها عدد والعدد أولى بالحفظ من الواحد فإن قيل فإننا نراه رأى الصلى يرخى يديه فلهذا أراد رفعهما فلو كان رفعهما مدا احتمل مدا حتى المنكبين واحتمل ما يجاوزه ويجاوز الرأس ورفعهما ولا يجاوز المنكبين وهذا حذو حتى يحاذى منكبيه وحديثنا عن الزهرى أثبت إسنادا ومعه عدد يوافقونه ويحدونه تحديدا لا يشبه الغلط والله أعلم . فإن قيل أفيجوز أن يجاوز المنكبين؟ قيل لا ينقص الصلاة ولا يوجب سهوا والاختيار أن لا يجاوز المنكبين .

باب الخلاف فيه

حدثنا الربيع قال (قال الشافعى) فخالفتنا بعض الناس في رفع اليدين في الصلاة فقال إذا افتتح الصلاة المصلى رفع يديه حتى يحاذى أذنيه ثم لا يعود يرفعهما في شيء من الصلاة واحتج بحديث رواه يزيد بن أبى زياد عن عبد الرحمن

ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يرفع يديه قال سفيان ثم قدمت السكوفة فلقيت يزيد بها فسمعت حديث بهذا وزاد فيه ثم لا يعود فظننت أهم اقنوه قال سفيان هكذا سمعت يزيد يحدثه هكذا ويروي فيه ثم لا يعود قال وذهب سفيان إلى أن يغلط يزيد في هذا الحديث ويقول كأنه اقن هذا الحرف الآخر فافقه ولم يكن سفيان يرى يزيد بالحفاظ لذلك قال فغابت لبعض من يقول هذا القول أحد حديث الزهري عن سالم عن أبيه أثبت عند أهل العلم بالحديث أم حديث يزيد ؟ قال بل حديث الزهري وحده قلت فمع الزهري أحد عشر رجلا من أصحاب رسول الله منهم أبو حميد الساعدي وحديث وائل بن حجر كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم بما وصفت وثلاثة عشر حديثا أولى أن تثبت من حديث واحد ومن أصل قولنا وقولك أنه لو لم يكن معنا إلا حديث واحد ومعك حديث يكافئه في الصحة فكان في حديثك أن لا يعود لرفع اليدين وفي حديثنا يعود لرفع اليدين كان حديثنا أولى أن يؤخذ به لأن فيه زيادة حفظ ما لم يحفظ صاحب حديثك فكيف صرت إلى حديثك وتركت حديثنا والحجة لنا فيه عليك بهذا وبأن إسناد حديثك ليس كإسناد حديثنا بأن أهل الحفظ يرون أن يزيد لقن « ثم لا يعود » قال فإن إبراهيم النخعي أنكرك حديث وائل ابن حجر وقال أتري وائل بن حجر أعلم من علي وعبد الله ؟ قلت وروى إبراهيم عن علي وعبد الله أنهما رويَا عن النبي خلاف ما روى وائل بن حجر قال : لا ولكن ذهب إلى أن ذلك لو كان رويَا أو فعلاه ؟ قلت : أفروى هذا إبراهيم عن علي وعبد الله نصا ؟ قال : لا قلت فخفي عن إبراهيم شيء رواه علي وعبد الله أوفعلاه ؟ قال ما أشك في ذلك قلت فتدري لعالمهما قد فعلاه فخفي عنه أو رويَا فلم يسمعه قال : إن ذلك لم يمكن قلت أفرايت جميع ما رواه إبراهيم فأخذ به فأحل به وحرم ؟ أرواه عن علي وعبد الله ؟ قال : لا قلت فلم احتجبت بأنه ذكر عليا وعبد الله وقد يأخذ هو وغيره عن غيرهما ما لم يأت عن واحد منهما ومن قولنا وقولك أن وائل بن حجر إذا كان ثقة لو روى عن النبي شيئا فقال عدد من أصحاب النبي لم يكن ما روى كان الذي قال كان أولى أن يؤخذ بقوله من الذي قال لم يكن وأصل قولنا أن إبراهيم أو روى عن علي وعبد الله لم يقبل منه لأنه لم يلق واحدا منهما إلا أن يسمى من بينه وبينهما فيكون ثقة فليقيهما ثم أردت بإطال ما روى وائل بن حجر عن النبي بأن لم يعلم إبراهيم فيه قول علي وعبد الله قال : فعلمه علمه قلت ولو علمه لم يكن عندك فيه حجة بأن رواه فإن كنت تريد أن توهم من سمعه أنه رواه بلا أن يقول هو رويته جاز لنا أن توهم في كل ما لم يرو أنه علم فيه ما لم يقل لنا علمنا وأوروى عنهم خلافة لم عندك فيه حجة فقال وائل أعرابي فقلت أفرايت فرثما الضبي وقزعة وسهم بن منجاذ حين روى إبراهيم عنهم وروى عن عبيد ابن نضلة أهم أولى أن يروى عنهم أم وائل بن حجر وهو معروف عندكم بالصحابة وليس واحد من هؤلاء فيما زعمتم معروفا عندكم بحديث ولا شيء ؟ قال : بل وائل بن حجر قلت فكيف ترد حديث رجل من الصحابة وتروى عن غيره ونحن إنما قلنا برفع اليدين عن عدد لعلمه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا قط عددا كغيرهم غير وائل بن حجر وائل أهل أن يقبل عنه (قال الشافعي) وقيل عن بعض أهل ناحيتنا إنه لم يروى عن رسول الله رفع اليدين في الافتتاح وعند ردفه من الركوع وما هو بالعمول به ثم قال إن الناس كانوا إذا ناموا من الليل في شهر رمضان لم يأكلوا ولم يجامعوا حتى نزلت الرخصة فأكلوا وشربوا وجامعوا إلى الفجر فأما قوله ليس بالعمول به فقد أعيانا أن نجد عند أحد علم هؤلاء الذين إذا عملوا بالحديث ثبت عنده فإذا تركوا العمل به سقط عده وهو يروى أن النبي فعله وأن ابن عمر فعله ولا يروى عن أحد يسميه أنه تركه فليت شمرى من هؤلاء الذين لم أعلمهم خلفوا ثم يخرج بتركهم العمل وغفلتهم فأما قوله في الناس كانوا لا يأكلون بعد الترم في شهر رمضان حتى أرخص لهم أن

أشياء قد كانت ثم نسخها الله فذلك كما قال وقد بين الله ما نسخها وبينه رسول الله أفيجوز أن يقال لما قال رسول الله هو منسوخ بلا خبر عن رسول الله أنه منسوخ ؟ فإن قال : لا قيل فإين الخبر أن رسول الله رفع اليد في الصلاة ؟ فإن قال فأمله كان ولم يحفظ قيل أفيجوز في كل خبر رويته عن النبي أن يقال قد كان هذا ولم يله منسوخ فإرد علينا أهل الجهالة السنن : « لعله » (قال الشافعي) وإن كان ترك أحاديث رسول الله يمثل ما وصفت من هذا الذنب الضعيف فكيف لنا ولاؤنا من ترك من الأحاديث شيئا من أهل الكلام الذين يعتلون في تركها بأحسن وأقوى من هذا المذهب الضعيف .

باب صلاة المنفرد

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن حصين أنه عن هلال بن يساف سمع ابن أبي بردة قال أخذ يدي زياد بن أبي الجعد فوقف بي على شيخ بالرقعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقال له وابصة بن معبد فقال أخبرني هذا الشيخ أن رسول الله رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة (قال الشافعي) وقد سمعت من أهل العلم بالحديث من يذكر أن بعض الحديثين يدخل بين هلال بن يساف ووابصة فيه رجلا ومنهم من يرويه عن هلال عن وابصة سمعه منه وسمعت بعض أهل العلم منهم كأنه يوهنه بما وصفت وسمعت من يروى بإسناد حسن أن أبا بكر ذكر للنبي أنه ركع دون الصف فقال له النبي « زادك الله حرصا ولا تعد » فكأنه أحب له الدخول في الصف ولم ير عليه العجلة بالركوع حتى يلحق بالصف ولم يأمره بالإعادة بل فيه دلالة على أنه رأى ركوعه منفردا مجزئا عنه ومن حديثنا حديث ثابت أن صلاة المنفرد خلف الإمام تجزئته فلو ثبت الحديث الذي يروى عن وابصة كان حديثنا أولى أن يؤخذ به لأن معه القياس وقول العامة فإن قال قائل : وما القياس وقول العامة ؟ قيل أرايت صلاة الرجل منفردا تجزئ ؟ . فإن قال : نعم قلت وصلاة الإمام أمام الصف وهو في صلاة جماعة ؟ فإن قال : نعم قيل فهل يعدو المنفرد خلف المصلي أن يكون كالإمام المنفرد أمامه أو يكون كرجل منفرد يصلي لنفسه منفردا ؟ فإن قيل فكذلك سعة موقف الإمام والمنفرد قبل فسنة وموقفهما تدل على أن ليس في الانفراد شيء يفسد الصلاة فإن قال بالحديث فيه قيل في الحديث ما ذكرنا فإن قيل فاذكر حديثك . قيل أخبرنا مالك عن إسحق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن جدته مائسكة دعت النبي إلى طعام صنعته فأكل منه ثم قال « قوموا فلاصلي لكم » قال أنس فقمعت إلى حصير لما قد اسرد من طول ما لبس فضحته بالماء فقام عليه رسول الله وصفت أنا واليتم وراءه والمجوز من ورائنا فصلى لنا ركعتين ثم انصرف . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن إسحق بن عبد الله أنه سمع عمه أنس بن مالك يقول صليت أنا وبنيت لنا خلف النبي في بيتنا وأم سلمة خلفنا (قال الشافعي) فأفسح يحكي أن امرأة صلت منفردة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فرق في هذا بين امرأة ورجل فإذا أجزأت المرأة صلاتها مع الإمام منفردة أجزأ الرجل صلاته مع الإمام منفردا كما تجزئها هي صلاتها .

باب المختلقات التي يوجد على ما يؤخذ منها دليل على صلاة الخوف

حدثنا الربيع قال (قال الشيخ الثاني) قال الله جل ثناؤه في صلاة الخوف « وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة » الآية . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن رومان عن صالح بن خوات عن عمن صلى مع النبي يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وصفت طائفة وجاء العدو وصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأنموا لأنفسهم ركعة ثم انصرفوا وصفا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الزكعة التي بقيت عليه ثم ثبت جالسا وأنموا لأنفسهم ثم سلم بهم . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأخبرنا من سمع عبد الله بن عمر عن حفص يذكر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن خوات بن جبير عن النبي مثل . ما لا يخالفه (قال الشيخ الثاني) وأخذنا بهذا في صلاة الخوف إذا كان العدو في غير جهة القبلة أو جهتها غير مأونين لثبوتهم عن النبي وموافقة القرآن قال وروى ابن عمر عن النبي في صلاة الخوف شيئا يخالف فيه هذه الصلاة روى أن طائفة صفت مع النبي وطائفة وجاء العدو فصلى بالطائفة التي معه ركعة ثم استأخروا ولم يتموا الصلاة فوقفوا بإزاء العدو وجاءت الطائفة التي كانت بإزاء العدو فصلوا معه الركعة التي بقيت عليه ثم انصرفوا وقامت الطائفتان معا فأنموا لأنفسهم (قال الشيخ الثاني) فإن قال قائل كيف أخذت بحديث خوات بن جبير دون حديث ابن عمر ؟ قيل لمعنيين أحدهما موافقة القرآن وأن معقولا فيه أنه عدل بين الطائفتين وأحرى أن لا يصيب المشركون غرة من المسلمين فإن قال فأين موافقة القرآن ؟ قلت قال الله « وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك » إلى (وأسلمتهم » الآية (قال الشيخ الثاني) فذكر الله صلاة الطائفة الأولى معه قال « فإذا سجدوا » فاحتمل أن يكون إذا سجدوا ما عليهم من السجود كله كانوا من ورأيهم ودلت السنة على ما احتمل القرآن من هذا فكان أولى معانيه والله أعلم وذكر الله خروج الإمام بالطائفتين من الصلاة ولم يذكر على واحدة من الطائفتين ولا على الإمام قضاء وهكذا حديث خوات بن جبير قال ولما كانت الطائفة الأولى مأمورة بالوقوف بإزاء العدو في غير صلاة كان معلوما أن الواقف في غير صلاة يتكلم بما يرى من حركة العدو وإرادته ومددا إذا جاءه فيفهمه عنه الإمام والمصلون فيخفف أو يقطع أو يملونه أن حركتهم حركة لا خوف فيها عليهم فيقيم على صلاته مطيلا لا معجلا وتحالفهم الطائفة التي بإزائهم أو بعضها وهي في غير صلاة والحارس في غير صلاة أقوى من الحارس مصليا فكان أن تكون الطائفة الأخرى إذا حرس الأولى إذ صارت مصلية والحارس غير مصلية أشبه من أن تكون الأولى قد أخذت من الآخرة ما لم تعطها والحديث الذي يخالف حديث خوات بن جبير تكون فيه الطائفتان معا في بعض الصلاة ليس لها حارس إلا الإمام وحده وإنما أمر الله إحدى الطائفتين بحراسة الأخرى والطائفة الجامعة لا الإمام الواحد قال وإنما أراد الله أن لا يصيب المشركون غرة من أهل دينه وحديث خوات بن جبير كما وصفنا أقوى في المسكدة وأحسن لكل المسلمين من الحديث الذي يخالفه (قال الشيخ الثاني) فبهذه الدلائل قلنا بحديث خوات بن جبير (قال الشيخ الثاني) وقد روى حديث لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله أن النبي صلى بذي قرد بطائفة ركعة ثم سلموا وبطائفة ركعة ثم سلموا فكانت للإمام ركعتان وعلى كل واحدة ركعة وإنما تركناه لأن جميع الأحاديث في صلاة الخوف مجمعة على أن على المأمومين من عدد الصلاة مثل ما على الإمام وكذلك أصل الفرض في الصلاة على الناس واحد في العدد ولأنه لا يثبت عندنا مثله لشيء . في بعض إسنادة قال وروى في صلاة الخوف أحاديث لاتضاد حديث خوات بن جبير وذلك أن جابرا روى أن النبي صلى يعطن نخل

صلاة الحواف بطائفة ركعتين ثم سلم ثم جاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم ركعتين ثم سلم وهاتان الطائفتان محروستان فإن صلى الإمام هكذا أجزاء عنه (قال الشافعي) وقد روى أبو عياش الزرقى أن العدو كان في القبلة فصلى النبي بالطائفتين معا بعصفان فركع وركعوا ثم سجد فسجدت معه طائفة وقامت طائفة تحرسه فلما قام سجد الذين يحرسونه وهكذا يقول لأن أصحاب النبي كانوا كثيرا والعدو قليل لا حائل بينهم وبينه يخاف حملتهم فإذا كانوا هكذا صليت صلاة الحواف هكذا وليس هذا مضادا للحديث الذي أخذنا به ولكن الحالين مختلفان .

باب صلاة كسوف الشمس والقمر

(قال الربيع) أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال خسفت الشمس فصلى رسول الله فحكي ابن عباس أن صلاته ركعتان في كل ركعة ركوعان ثم خطبهم فقال « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله » أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة . وحدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت خسفت الشمس فصلى النبي فهكأت أنه صلى ركعتين في كل ركعة ركوعان . أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن كثير بن عباس بن عبد المطلب أن رسول الله صلى في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوعان . أخبرنا سفيان عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري قال انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم بن رسول الله فقال الناس انكسفت الشمس لموت إبراهيم فقال النبي « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله وإلى الصلاة » (قال الشافعي) فهذا يقول إذا كسفت الشمس والقمر صلى الإمام بالناس ركعتين في كسوف كل واحد منهما في كل ركعة ركوعان فإن لم يصل الإمام صلى المرء لنفسه كذلك (قال الشافعي) وبلغنا أن عثمان بن عفان صلى في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوعان .

باب الخلاف في ذلك

حدثنا الربيع قال (قال الشافعي) فخالفنا في ذلك بعض الناس في صلاة لكسوف فقال يصلى في كسوف الشمس والقمر ركعتين كما يصلى الناس في كل يوم وليس في كل ركعة ركوعان (قال الشافعي) فذكرت له بعض حديثا فقال هذا ثابت وإنما أخذنا بحديث لنا غيره فذكر حديثا عن أبي بكر أن النبي صلى في الكسوف ركعتين نحووا من صلاتكم هذه وذكر حديثا عن سمرة بن جندب في معناه فقلت له أأنت تزعم أن الحديث إذا جاء من وجهين فاختلفا وكان في الحديث زيادة كان الجائي بالزيادة أولى أن يقبل قوله لأنه أثبت ما لم يثبت الذي نقص الحديث ؟ قال : بلى فقلت ففي حديثنا الزيادة التي تسمع فقال أصحابه عليك أن ترجع إليه وقال فالنعمان بن بشير يقول صلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا يذكر في كل ركعة ركوعان فقالت فالنعمان يزعم أن النبي صلى ركعتين ثم نظر فلم تجل الشمس فقام فصلى ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين فثأبته ؟ قال : لا قلت فأنت إذا تخالف حديث النعمان وحديثنا وليس لك في حديث النعمان إلا مالك في حديث أبي بكر وسمرة وأنت تعلم أن إسنادنا في حديثنا من أثبت إسناد الناس فقال روى بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ثلاث ركوعات في كل ركعة قال فقلت له فتقول

به أنت ؟ قال : لا ولكن لم تقل به أنت وهو زيادة على حديثكم ؟ قلت لم شئته قال : ولم لا شئته ؟ قلت هو من وجه منقطع ونحن لا نثبت المنقطع على وجه الانفراد ووجه نراه والله أعلم غلطاً قال : وهل تروى عن ابن عباس صلاة ثلاث ركوعات ؟ قلت نعم أخيراً سفيان عن سليمان الأحول يقول سمعت طاوساً يقول خسفت الشمس فصلى بنا ابن عباس في صفة زمزم ست ركعات في أربع سجعات (قال الشافعي) هذا ومع الحفاظ عندنا عن ابن عباس حديث عائشة وأبي موسى وكثير بن عباس عن النبي موافقة كلها أن النبي صلى ركعتين في كل ركعة ركوعان قال فما جعل زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أثبت من سليمان الأحول عن طاووس عن ابن عباس ؟ قلت الدلالة عن ابن عباس موافقة حديث زيد بن أسلم عنه قال : فأين الدلالة ؟ قبل روى إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن أبي بكر عن عمر وصفوان بن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في خسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوعان قال وابن عباس لا يصلي في الخسوف خلاف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم إن شاء الله قل وإذا كان عطاء بن يسار وعمر وصفوان بن عبد الله يروون عن ابن عباس خلاف ما روى سليمان الأحول كانت رواية ثلاثة أولى أن تقبل وعبد الله بن أبي بكر وزيد بن أسلم أكثر حديثاً وأشبهه بالعلم بالحديث من سليمان وقد روى عن ابن عباس أنه صلى في زلزلة ثلاث ركوعات في كل ركعة قلت لو ثبت عن ابن عباس أشبه أن يكون ابن عباس فرق بين خسوف الشمس والقمر والزلزلة وإن سوى بينهما فأحاديثاً أكثر وأثبت مما رويت فأخذنا بالأكثر أثبت وكذلك نقول نحن وأنت قال ومن أصحابكم من قال لا يصلي في خسوف القمر صلاة جماعة كما يصلي في خسوف الشمس قلت فقد خالفنا نحن وأنت فلا عليك أن لا تذكر قوله قال فما الحجة عليه ؟ قلت حديثه حجة عليه وهو يروى عن ابن عباس أن النبي قال « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يغسفان لموت أحد ولا حياته فإذا رأيت ذلك فافزعوا إلى ذكر الله » ثم كان ذكر الله الذي فزع إليه رسول الله الصلاة لكسوف الشمس وأمره مثل فعله وقد أمر في خسوف القمر بالفرع إلى ذكر الله كما أمر به في خسوف الشمس وقد قال الله عز وجل « قد أفلح من تزكى » وذكر اسم ربه فصلی « ولو لم يكن عليه حجة إلا هذا كانت عليه وفي حديث ابن عيينة أن النبي أمرهم في الشمس والقمر أن يفزعوا إلى ذكر الله وإلى الصلاة وفي الحديث الثابت أن ابن عباس صلى في خسوف القمر كما صلى في خسوف الشمس ثم أعلمهم أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل مثل ذلك قال فمن أين تراه أنت ؟ قلت ما يعلم كل الناس كل شيء وما يؤمن في العلم أن يحمله بعض من ينسب إليه .

باب من أصبح جنباً في شهر رمضان

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن مضر الأنصاري عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة أن رجلاً قال لرسول الله وهو واقف على الباب وأنا أسمع يا رسول الله إني أصبح جنباً وأنا أريد الصوم فقال رسول الله « وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصوم فأغتسل وأصوم ذلك اليوم » حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن مولى أبي بكر أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فذكر له أن أبا هريرة يقول من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم فقال مروان أفصمت عليك يا عبد الرحمن لنذهبن إلى أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة فتسألهما عن ذلك قال أبو بكر فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة فسلم عليها عبد الرحمن وقال : يا أم المؤمنين إنا كنا عند مروان فذكر له أن

أباهريرة يقول من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم فقالت عائشة ليس كما قال أبوهريرة يا عبد الرحمن أترغب عما كان رسول الله يفعله ؟ قال عبد الرحمن لا والله قات عائشة وأشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان ليصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فسالها عن ذلك فقالت مثل ما قالت عائشة فخرجنا حتى جئنا مروان فقال له عبد الرحمن ما قلنا فأخبره قال مروان أقسمت عليك يا أبا محمد أتركين دأبي بالباب فلأنتين أبا هريرة فلتخبره بذلك قال فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة فتحدث معه عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك فقال أبو هريرة لاعلم لي بذلك إنما أخبرني به مخبر . حسدنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال حدثني ميمى مولى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يدركه الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه (قال الشافعي) رحمه الله فأخذنا بحديث عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم دون ما روى أبوهريرة عن رجل عن رسول الله ﷺ . منها : أنهما زوجاته وزوجته أعلم بهذا من رجل إنما يعرفه سمعاً أو خبراً . ومنها : أن عائشة مقدمة في الحفظ وأن أم سلمة حافظة ورواية اثنين أكثر من رواية واحد . ومنها : أن الذي روتنا عن النبي المعروف في المعقول والأشبه بالسنة . فإن قل قائل : وما يعرف منه في المعقول ؟ قيل إذا كان الجماع والطعام والشراب مباحاً في الليل قبل الفجر ومنوعاً بعد الفجر إلى مفيت الشمس فكأن الجماع قبل الفجر إما كان في الحال التي كان فيها مباحاً ؟ فإذا قيل : بلى قيل أفرأيت الغسل أم هو شيء واجب بالجماع ؟ فإن قال هو شيء واجب بالجماع قيل وليس في فعله شيء محرم على صائم في ليل ولا نهار : فإن قال : لا قيل فبذلك زعمنا أن الرجل يتم صومه لأنه يحتلم بالنهار فيجب عليه الغسل ويتم صومه . لأنه لم يجامع في نهار وأن وجوب الغسل لا يوجب إنطاراً فإن قال فهل لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تشبه هذا ؟ قيل : نعم الدلالة عن رسول الله والنهي عن الطيب للمحرم وقد كان تطيب حلالاً قبل يحرم بما بقي عليه لونه ورائحته بعد الإحرام لأن نفس التطيب كان وهو مباح . وهذا في أكثر معنى ما يجب به الغسل من جماع مقدم قبل يحرم الجماع (قال الشافعي) فإن قال قائل : فأنت ترى الذي روى خلاف عائشة وأم سلمة ؟ قيل والله أعلم : قد يسمع الرجل سائلاً يسأل عن رجل جامع أهله بالليل وأقام مجامعاً بعد الفجر شيئاً فأمروا بأن يقضى لأن بعض الجماع قد كان في الوقت الذي يحرم فيه . فن قال قائل : فكيف إذا أمكن هذا على محدث نفة ثبت حديثه ووزمت به حجة ؟ قيل كما يلزم بشهادة الشاهدين الحكم في أنال والدم ما لم يخالفهما غيرهما وقد يمكن عليهما الغلط والكذب فلا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهما إن كانا عداوين في الظاهر ولو شهد غيرهما بضد شهادتهما لم يستعمل شهادتهما كما يستعملها إذا انفردا فتحكم المحدث لا يخالفه غيره كحكم الشاهدين لا يخالفهما غيرهما ويحول حكمه إذا خالاه غيره بما وصفت . ويؤخذ من الدلائل على الأحفظ من الحديثين بما وصفت بما لا يؤخذ في شهادة الشهود بحال إن كان إلا قليلاً .

باب الحجة للصائم

حدثنا الربيع قال حدثنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس . قال : كنت مع النبي زمان الفتح فرأى رجلاً يجتمع لثمان عشرة خلت

من رمضان فقال وهو آخذ يدي «أفطر الحاجم والمحجوم» أخبرنا خفيان عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس أن رسول الله احتجم محرماً صائماً (قال الشيخان) وسماع ابن أوس عن رسول الله عام الفتح ولم يكن يومئذ محرماً ولم يصحبه محرر قبل حجة الإسلام فذكر ابن عباس حجة التي عام حجة الإسلام سنة عشر وحدث «أفطر الحاجم والمحجوم» في الفتح سنة ثمان قبل حجة الإسلام يستثنى (قال الشيخان) فإن كانا ثابتين فحديث ابن عباس ناسخ وحديث «أفطر الحاجم والمحجوم» منسوخ (قال) وإستاد الحديثين معا مشقة وحديث ابن عباس أمثلهما إسنادهما فإن توفى رجل بالحجامة كان أحب إلى احتياطه ولئلا يمرض صومه أن يصفه بفطر وإن احتجم فلا يفطر والحجامة إلا أن يحدث بعدها ما يفطره فالو لم يحتجم ففعله فطره (قال الشيخان) ومع حديث ابن عباس القياس أن ليس الفطر من شيء يخرج من جسد إلا أن يخرج الصائم من جوفه متقيماً وأن الرجل قد ينزل غير متلذذ فلا يبطل صومه ويعرق ويتوضأ ويخرج منه الحلاء والريح والبول ويتنزل فلا يبطل صومه وإنما الفطر من إدخال البدن أو التلذذ بالجماع أو التقبيل فيكون على هذا إخراج شيء من جوفه كما عمد إدخاله فيه قال والذي أحفظ عن بعض أصحاب رسول الله والتابعين وعامة المدنيين أنه لا يفطر أحد بالحجامة.

باب نكاح المحرم

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا خفيان عن عمرو بن دينار عن ابن شهاب قال أخبرني يزيد بن الأصم أن رسول الله نكح ميمونة وهو حلال قال عمرو: قالت لابن شهاب أنجمل يزيد الأصم إلى ابن عباس؟ أخبرنا خفيان عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن عثمان أن رسول الله قال «المحرم لا ينكح ولا يخطب». أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب أحد بني عبد الدار عن أبان بن عثمان عن عثمان أن رسول الله قال «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب» أخبرنا مالك عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله بعث أبارافع مولاة ورجلا من الأنصار فزوجاه ميمونة والنبي بالمدينة: أخبرنا الشافعي أخبرنا سعيد بن مسعدة عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن المسيب قال وهل فلان ما نكح رسول الله ميمونة إلا وهو حلال (قال) وقد روى بعض قرابة ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة محرماً (قال الشيخان) فكان أشبه الأحاديث أن يكون ثابتاً عن رسول الله أن رسول الله نكح ميمونة حلالاً فإن قيل ما يدل على أنه أنثتها؟ قيل روى عن عثمان عن النبي أنه نكح المحرم ولا ينكح وعثمان مقدم الصحبة ومن روى أن النبي نكحها محرماً لم يصحبه إلا بعد السفر الذي نكح فيه ميمونة وإنما نكحها قبل عمرة القضية وقيل له وإذا اختلف الحديثان فالمتصل الذي لاشك فيه أولى عندنا أن ثبت لو لم تكن الحجة إلا فيه نفسه ومع حديث عثمان ما يوافقه وإن لم يكن متصلاً اتصاله فإن قيل فإن روى أن رسول الله نكحها محرماً قرابه يعرف نكاحها قيل ولا بن أخيها يزيد بن الأصم ذلك المكان منها ولسلمان بن يسار منها مكان الولاية يشابه أن يعرف نكاحها فإذا كان يزيد بن الأصم وسلمان بن يسار مع مكانهما منها يقولان نكحها خلافاً وكان ابن المسيب يقول نكحها حلالاً ذهبت الملة في أن يثبت من قال نكحها وهو محرر بسبب القرابة وبأن حديث عثمان بالإسناد المتصل لاشك في اتصاله أولى أن يثبت مع موافقة ما وصفت فأمر محرم نكح أو أنكح فنكحها مفسوخ بما وصفت من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المحرم.

باب من يكره في الربا من الزيادة في البيوع

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان أنه سمع عبد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إنما الربا في النسئبة » (قال الشافعي) وروى من وجه غير هذا ما يوافقه فكان ابن عباس لا يرى في دينار بدینارین ولا في درهم بدرهمین یدا ید بأساً ویراه في النسئبة وكذلك عامة أصحابه وكان يروى مثل قول ابن عباس عن سعيد وعروة بن الزبير رأيا منهما لأنه يحفظ عنهما عن رسول الله (قال الشافعي) وهذا قول المسكين . أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب بن أبي تميمة عن محمد ابن سيرين عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تتبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بعين يد بيد ولكن يبعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر والتمر بالتمر والملح بالملح إلا سواء بالمثل ولا تبعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق إلا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تتبعوا غائبا منها بناجز » حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك أنه بلغه عن جده مالك بن أبي عامر عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله « لا تتبعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين » (قال الشافعي) فأخذنا بهذه الأحاديث التي توافقت حديث عبادة وكانت حديثنا في أخذنا بها وتركنا حديث أسامة بن زيد إذا كان ظاهره بخالفها قول من قال إن النفس على حديث الأكثر أطيب لأنهم أشبه أن يحفظوا من الأقل وكان عثمان وعبادة أسن وأشد تقدم صحة من أسامة وكان أبو هريرة وأبو سعيد أكثر حفظا عن النبي فبما علمنا من أسامة - فإن قال قائل : فهل يخالف حديث أسامة أحاديثهم ؟ قيل إن كان يخالفها فالخجة فيها دونه لما وصفنا فإن قال فأنى ترى هذا ؟ قيل والله أعلم قد يحتمل أن يكون سمع رسول الله يسأل عن الربا في صنفين مختلفين ذهب بنضة وتمر بحطة فقال « إنما الربا في النسئبة فحفظه فأدى قول النبي ولم يؤد مسألة السائل فكان ما أدى منه عند من سمعه أن لا ربا إلا في النسئبة .

باب من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات ثم عاد له

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن إسماعيل عن ابن أبي ذئب عن الحرث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وذكر « فاجلدوه » وذكر الحديث (قال الشافعي) وقد بلغني عن الحرث بن عبد الرحمن فضل وعنده أحاديث حسان ولم أحفظ عن أحد من أهل العلم بالرواية عنه إلا ابن أبي ذئب ولا أدري هل كان يحفظ الحديث أولا وقد روى من وجه عمرو بن شعيب أن النبي قال « من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات أو ثلاث مرات (قال الربيع أنا شككت) ثم أتى به الرابعة أو الخامسة قتل أو خلع » وروى من حديث أبي الزبير « من أقيم عليه حد أربع مرات ثم أتى به الخامسة

قيل « ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل قد أقبل عليه الحد أربع مرات ثم أتى به الحية فحده ولم يقتله (قال الشيخ) رحمه الله : فإن كان شيء من هذه الأحاديث ثبت عن النبي فقد روى عن النبي نسخة بعديت أبي الزبير وقد روى عن النبي مثلها ونسخه مرسلا . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن زهري عن قبيصة بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن شرب فاجلدوه » فإن قال قائل فهل في هذا حجة غير ما وصفت ؟ قيل نعم . أخبرنا الثقة عن حماد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عثمان أن رسول الله قال « لا يحل دم مسلم إلا لمن إحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد إحسان أو قتل نفس بغير نفس » (قال الشيخ) رحمه الله وهذا حديث لا يشك أهل العلم بالحديث في ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فإن قال قائل قد يحتمل أن يكون هذا على خاص ويكون من أمر يقتله فقتله بخص أمره فلا يكونان متضادين ولا أحدهما ناسخا للآخر إلا بدليل على أن أحدهما ناسخ للآخر قيل له فلا نعلم أحدا من أهل الفتيا يخالف في أن أقبل عليه حد في شيء أربع مرات ثم أتى به خائصة أو سادسة أقبل ذلك الحد عليه ولم يقتل وفي هذا دليل على أن ما روى عن النبي إن كان ثابتا فهو منسوخ مع أن دلالة القرآن بما وصفت بيته فإن قال وأين دلالة القرآن ؟ قيل إذا كان الله وضع القتل موضعا والجلد موضعا فلا يجوز والله أعلم أن يوضع القتل موضع الجلد إلا بشيء ثابت عن النبي لا يخالف له ولا ناسخ .

باب لحوم الضحايا

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال « بعد ذلك كلوا وتزودوا وادخروا » . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن واقد بن عبد الله أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر فذكرت ذلك لعمرة فقالت صدق سمعت عائشة تقول دفن نس من أهل البادية حضرة الأضحية في زمان رسول الله فقال رسول الله « ادخروا ثلاث وتصدقوا بما بقي » قالت فلما كان بعد ذلك قلنا لرسول الله لقد كان الناس يلتفتون من ضحاياهم يحملون منها الودك ويتخذون منها الأضحية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « وما ذلك ؟ » أو كما قال قالوا يا رسول الله نهيت عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله « إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفنت حضرة الأضحية فكلوا وتصدقوا وادخروا » (قال) فيشبه أن يكون إنما نهى رسول الله عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث إذ كانت الدافة على معنى الاختيار لا على معنى الفرض وإنما قلت يشبه الاختيار لقول الله عز وجل في البدن « فإذا وجبت جنوبها فكلوا وأطعموا » وهذه الآية في البدن التي يتطوع بها أصحابها لا التي وجبت عليهم قبل أن يتطوعوا بها وإنما أكل النبي صلى الله عليه وسلم من هديه أنه كان تطوعا فأما ما وجب من الهدى كله فليس لأصحابه أن يأكل منه شيئا كما لا يكون له أن يأكل من زكاته ولا من كفارته شيئا وكذلك إن وجب عليه أن يخرج من ماله شيئا فأكل بعضه فلم يخرج ما وجب عليه بكله وأحب أن أهدي ثالثة أن يطعم البائس الفقير لقول الله « فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير » وقوله « وأطعموا المسكين والمعترة » انما هو السائل والمعترة الزائر والمار بلا وقت فإذا أطعم من هؤلاء واحدا أو أكثر فهو من المطعمين فأحب إلى ما أكثر أن يطعم ثلثا ويهدي ثلثا ويدخر ثلثا ويهبط به حيث شاء وضحايا من هذه السبيل والله أعلم وأحب إن كانت في الناس محصة أن لا يدخر أحد من أضحيته ولا من هديه أكثر من ثلاث لأمر النبي صلى الله عليه وسلم في الدافة فإن ترك رجل أن يطعم من هدى تطوع أو أضحية فقد أساء وليس عليه أن يعود للأضحية وعليه أن يطعم

إذا جاء قانع أو معتز أو بئس فقير شيئا ليسكون عوضا مما منع وإن كان في غير أيام الأضحى (قال) ومن ضحى قبل الوقت الذي يمكن الإمام أن يصل فيه بعد طلوع الشمس ويتسكلم فيفرغ فأراد أن يضحي أعاد ولا أنظر إلى انصراف الإمام اليوم لأن منهم من يؤخر ويقدم وكذلك لو قدم الإمام فصلى قبل طلوع الشمس فضحى رجل أعاد إنما الوقت في قدر صلاة النبي التي كان يضعها موضعها .

باب العقوبات في المعاصي

(قال الشيخ) كانت العقوبات في المعاصي قبل أن ينزل الحدم تزل الحدود ونسخت العقوبات فيما فيه الحدود حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن النعمان بن مرة أن رسول الله قال « ما تقولون في الشارب والسارق والزاني ؟ » وذلك قبل أن تنزل الحدود فقالوا الله ورسوله أعلم فقال رسول الله « هن فواحش وفيهن عقوبات وأسوأ السرة الذي يسرق صلاته » ثم ساق الحديث قال ومثل معنى هذا في كتاب الله قال « واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكن فاستنهموهن عليهن أربعة منكن فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت » إلى آخر الآية فكان هذا أول العقوبة للزانيين في الدنيا ثم نسخ هذا عن الزناة كلهم الحر والعبد والبكر والثيب فحد الله البكرين الحرين المسلمين فقال « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر ابن الخطاب يقول الرجم في كتاب الله على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعد بن المسيب يقول قال عمر إنا كنا أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لا أبجد حدين في كتاب الله لقد رجم رسول الله ورجلنا والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكانت أمة » الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة » فإنا قد قرأناها . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وابن عيينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد وزاد سفيان وسئل أنه رجلا ذكر أن ابنه زنى بامرأة رجل فقال رسول الله « لأفقيصن بينكما بكتاب الله » فجعل ابنه مائة وغربه عاما وأمر أميسا أن يغدو على امرأة الآخر « فإن اعترفت فارجمها » فاعترفت فرجمها (قال الشيخ) رحمه الله كان ابنه بكرا وامرأة الآخر ثيبا قال فذكر رسول الله عن الله حد البكر والثيب في الزنا فدل ذلك على مثل ما قال عمر من حد الثيب في الزنا (قال الشيخ) قال الله جل ثناؤه في الإمام « فإذا أحصن فإن أتبعن بفاحشة فعابهن نصف ما على المحصنات من العذاب » فقلنا عن الله أن على الإمام ضرب خمسين لأنه لا يكون النصف إلا لما يجزأ فأما الرجم فلا نصف له لأن المرحوم قد يموت بأول حجر وقد لا يموت إلا بعد كثير من الحجارة . أخبرنا عبد الوهاب عن يونس بن عبيد عن الحسن بن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وفترق عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » (قال الشيخ) رحمه الله وقد حدثني الثقة أن الحسن كان يدخل بينه وبين عبادة حطان الرقاشي ولا أدري أذخره عبد الوهاب بينهما فزال من كتابي حين حوّلته من الأصل أم لا والأصل يوم كتبت هذا الكتاب غائب عني (قال الشيخ) فكان هذا أول ما نسخ من حبس الزانيين وأذاهما وأول حد نزل فيها وكان فيه ما وصفت في الحديث قبله من أن الله أنزل حد الزنا للبكرين والثيبين وأن من حد البكرين النفي على كل واحد منهما مع ضرب مائة ونسخ الجلد عن الثيبين وأمر أحدهما الرجم فرجم النبي صلى الله عليه وسلم امرأة الرجل ورجم ماعز بن ماعز ولم يجلد واحدا

منهما فإن قال قائل ما دل على أن أمر امرأة الرجل وما عن بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم «التيب بالتيب جلد مائة والرجم» قيل إذ كان النبي يقول «خذا عني قد جعل الله لهن سبيلا التيب سبيلا التيب جلد مائة والرجم» كان هذا لا يكون إلا أول حد حد به الزاين فإذا كان أول فصل شيء جد بعد بخالقه فالعلم يحيط بأنه بعده والذي بعد ينسخ ما قبله إذا كان بخالقه وقد أتينا هذا والذي نسخته في حديث المرأة التي رجمها أنيس مع حديث ماعز وغيره فكانت الحدود ثابتة على المحدثين ما أتوا الحدود وإن كثرت إتيانهم لها لأنهم في كل واحد من الأحوال جانون ما حدوا فيه وهم زناة أول مرة وبعد أربع عشرة وكذلك القذفة الذين أنزل الله أن يجلدوا ثمانين وجميع أهل الحدود (قال الشافعي) وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «إذا زنت أمة أحكم فتين زناها فليجلدها» ثم قال «فليعصها بعد الثالثة أو الرابعة» (قال الشافعي) وروى عن النبي في الشارب يجلد ثلاثا أو أربعا ثم يقتل ثم حفظ عن النبي أنه جلد الشارب المدد الذي قال يقتل بعده ثم أتى به فجلاؤه ووضع القتل وصارت رخصة والقتل بمن أقيم عليه حد في شيء أربعا فأتى به الخامسة منسوخ بما وصفت وكذلك بيع الأمة بعد زناها ثلاثا أو أربعا .

باب نكاح المتعة

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي قال وكان الحسن أرميا عن أبيهما أن عليا قال لابن عباس إن رسول الله نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحر الأهلية. حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي عن إسماعيل عن قيس قال سمعت ابن مسعود قال كنا نتزو مع رسول الله وليس معنا نساء فأردنا أن نخضع فماتنا عن ذلك رسول الله ثم رخص لنا أن ننكح المرأة إلى أجل بالكىء. (قال الشافعي) ثم ذكر ابن مسعود الإرخاص في نكاح المتعة ولم يوقت شيئا بدل أهو قبل خير أم بعدها فأشبهه حديث علي بن أبي طالب في نهى النبي عن المتعة أن يكون والله أعلم ناسخا فلا يجوز نكاح المتعة بمحل وإن كان حديث الربيع بن سبرة يثبت فهو يبين أن رسول الله أحل نكاح المتعة ثم قال «هي حرام إلى يوم القيامة» قال فإن لم يثبت ولم يكن في حديث علي بيان أنه ناسخ لحديث ابن مسعود وغيره مما روى إحلال المتعة سقط تحليها بدلائل القرآن والسنة والقياس وقد ذكرنا ذلك حيث شأنا عنه .

باب الخلاف في نكاح المتعة

حدثنا الربيع قال (قال الشافعي) فخالفا مخالفاون في نكاح المتعة فقال بعضهم النهى عن نكاح المتعة عام خير على أنهم استمتعوا من يهوديات في دار الترك فسكروه ذلك لهم لا على تعمره لأن الناس استمتعوا عام الفتح في حديث عبد العزيز بن عمر فقبل له الحديث عام الفتح في النهى عن نكاح المتعة على الأبد، أبين من حديث علي بن أبي طالب وإذا لم يثبت فلا حجة فيه بالإرخاص في المتعة وهي منهي عنها كما روى علي بن أبي طالب والنهي عندنا تحريم إلا أن تأتي دلالة على أنه اختيار لا تحريم قال رأيته إن لم يكن في النهى عن نكاح المتعة دلالة على ناسخ ولا منسوخ الإرخاص فيها أولى أم النهى عنها؟ قلنا بل النهى عنها والله أعلم أولى قال فما الدلالة على ما وصفت؟ قلت قال الله جل ثناؤه «والذين هم لفروجهم حافظون» إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم» فحرم النساء إلا بنكاح أو ملك يمين وقال في المنكوحات «إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن» فأحل من بعد التحريم بالنكاح ولم يحرمهن إلا بالطلاق وقال في الطلاق «الطلاق مرتان فإمساككم بعرف أو تسريح بإحسان» وقال «وإن أردتم استبدال

زوج مكان زوج وآتيتم أحدها قطارا» فجعل إلى الأزواج فرقة ما انعقد عليه النكاح فكان بينا أنه والله أعلم أن يكون نكاح المتعة منسوخا بالقرآن والسنة في النبي عنه لما وصفت لأن نكاح المتعة أن ينكح امرأة مدة ثم ينسخ نكاحها بلا إحداث طلاق منه وفي نكاح المتعة لإبطال ما وصفت مما جعل الله إلى الأزواج من الإمساك والطلاق وإبطال الموارث بين الزوجين وأحكام النكاح التي حكم الله بها في الظهار والإيلاء والاعان إذا انقضت المدة قبل إحداث الطلاق .

باب في الجنائز

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة قال قال رسول الله «إذا رأيتم الجنائز فقوموا لها حتى تخلفكم أو توضع» (قال الشافعي) ورووا شيئا بما يوافقه وهذا لا بد وأن يكون منسوخا وأن يكون النبي قام لها لعله قد رواها بعض المحدثين من أن جنازة يهودى مر بها على النبي فقام لها كراهية أن تطوله وأيهما كان فقد جاء عن النبي تركه بعد فعله والحجة في الآخر من أمره إن كان الأول واجبا فالآخر من أمره ناسخ وإن كان استجبابا فالآخر هو الاستجباب وإن كان مباحا فلا بأس بالقيام والتعبد أحب إلى لأنه الآخر من فعل رسول الله . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ وعن نافع بن جبير عن مسعود بن الحكم عن علي بن أبي طالب أن رسول الله كان يقوم في الجنائز ثم جلس .

باب في الشفعة

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أن رسول الله قال «الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة» . أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر عن رسول الله مثله أو مثل معناه لا يخالفه وبه أخبرنا الشافعي أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة» (قال الشافعي) وبهذا نأخذ فنقول لا شفعة فيما قسم اتباعا لسنة رسول الله وعلما أن الدار إذا كانت مشاعة بين رجلين فباع أحدهما نصيبه منها فليس يملك أحدهما شيئا وإن قل إلا وإصاحبه نصفه فإذا دخل المشتري على الشريك للبائع هذا المدخل كان الشريك أحق به منه بالثمن الذي ابتاع به المشتري فإذا قسم الثريكان فباع أحدهما نصيبه باع نصيبا لاحظ في شيء منه لجاره وإن كانت طريقيهما واحدة لأن الطريق غير المبيع كما لم يكونا بشركتهما في الطريق شريكين في الدار المتسومة فكذلك لا يؤخذ بالشريك في الطريق شفعة في دار ليسا بشريكين فيها وقد روى حديثان ذهب إليهما صنفان ممن ينسب إلى العلم وكل واحد منهما على خلاف مذهبنا أما أحدهما فإن سفيان بن عيينة أخبرنا عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع أن رسول الله قال «الجار أحق بسبقه» (قال الشافعي) وزاد في حديث بعض من خالفنا أنه كان لأبي رافع بيت في دار رجل فعرض البيت عليه بأربع مائة وقال قد أعطيت به ثمانمائة ولكن سمعت رسول الله يقول «الجار أحق بسبقه» (قال الشافعي) فقال الذي خالفنا أتأول هذا الحديث فأقول للشريك الذي لم يقاسم شفعة ولجأ جار المقاسم شفعة كان لاصقا أو غير لاصقا إذا لم يكن بينه وبين الدار التي بيعت طريق نافذة وإن بعدما بينهما واحتج بأن قال أبو رافع يرى الشفعة لثاني بيته في داره والبيت مقسوم لأنه ملاصق (قال الشافعي) فقلت له أبو رافع فيما رويت عنه متطوع بما صنع قال : وكيف قلت هل كان علي أبي رافع أن يعطيه البيت بشيء قبل بيعه أو لم تكن له الشفعة حتى يبيعه ؟ قال : بل ليست له الشفعة حتى يبيعه أبو رافع قلت فإن باعه

أبو رافع فأخذا يأخذ بالشفعة من المشتري قال نعم قلت ومثل الثمن الذي اشتراه به لا يقصه البائع ولا أن على أبي رافع أن يضع من ثمنه عنه شيئا؟ قال نعم فقلت أعلم أن ما وصفت عن أبي رافع كله نظير؟ قال: فقد رأى له الشفعة في بيت له فقلت وإن رأى الشفعة في بيت له ما كان علي في ذلك شيء عارض حينئذ بل حديث النبي إنما عارض بحديث عن النبي فأما رأى رجل فلا يعارض به حديث النبي قال: فلعنه سمعه من رسول الله قلت ألاست تسمعه حين حكى عن رسول الله؟ قال « الجار أحق بدمية لا ما أعطى من نفسه » قال: بل هكذا حكايته عن النبي قلت ولعله لا يرى له الشفعة فتطوع له بما لا يرى كما يتطوع له بما ليس عليه فإن حملته على أنه إنما أعطاه ما يراه عليه قيل فقد رأى على نفسه أن يعطيه بيتا لم يبعه بنصف ما أعطى به قال: لا أراه يرى هذا قلت ولا أرى عليه أن له شفعة فيما نرى والله أعلم . ولكن أحسن أن يفعل وقلت له نحن نعلم وأنت تعلم أن قول النبي « الجار أحق بدمية » لا يمتثل إلا ميتين لاثالث لهما . قال فهاهما؟ قلت أن يكون أجاب عن مسألة لم يخلص أكرهها أن يكون أراد أن الشفعة لسكل جار أو أراد بعض الجيران دون بعض فإن كان هذا المعنى فلا يجوز أن يدل على أن قول النبي خرج عاما أراد به خاصا إلا بدلالة عن رسول الله أو إجماع من أهل العلم وقد ثبت عن رسول الله « أن لاشفعة فيما قسم » فدل على أن الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون الجار المقاسم وقلت له حديث أبي رافع عن رسول الله جملة وقلنا عن النبي منصوص لا يمتثل تأويلا . قال: فما المعنى الثاني الذي يمتثله قول النبي؟ قلت: أن تكون الشفعة لسكل من لزمه اسم جوار وأنت تزعم أن الجوار أربعون دارا من كل جانب وأنت لا تقول بحديثنا ولا بما تأولت من حديثك ولا بهذه المعاني . قال: ولا يقول بهذا أحد قلت: أجل لا يقول بهذا أحد وذلك بذلك على أن رسول الله أراد أن الشفعة لبعض الجيران دون بعض وأنها لا تكون إلا لجار لم يقاسم . قل أفبيع اسم الجوار على الشريك؟ قلت: نعم وعلى الملاصق وعلى غير الملاصق قال فالشريك ينفرد باسم الشريك؟ قلت أجل والملاصق ينفرد باسم الملاصقة دون غيره من الجيران ولا يمنع ذلك واحدا منهما أن يقع عليه اسم جوار قال: أفوجدني ما يدل على أن اسم الجوار يقع على الشريك؟ قلت زوجتك التي هي قريبتك يقع عليها اسم الجوار . قل حمل بن مالك بن النافعة: كنت بين جارتين لي يعني ضربتين وقال الأعشى:

أجارتنسا ببني فإنيك طائفة وموودة ما كنت فينا وواحدة
أجارتنسا ببني فإنيك طائفة كذلك أمور الناس تندو وطائفة
وبيني فإن البين خير من العصا وأن لا تزال فوق رأسك بارقة
حيستك حتى لا مني كل صاحب وخفت بأن تأتي لدى بيائفة

(قال الشيخانفي) وروى غيرنا عن عبد الملك عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « الجار أحق بشفعة ينظر بها وإن كان غائبا إذا كانت الطريق واحدة » وهذا بعض البصريين إلى أن قال الشفعة لا تكون إلا للشريك وهما إذا اشتركا في طريق دون الدار وإن اقتسما الدار شريكان (قال الشيخانفي) فيقال له الشريكان في الدار أو في الطريق دون الدار فإن قال في الطريق دون الدار قيل له فلم جاءت الشفعة في الدار التي ليس فيها شريكين بالشريك في الطريق والطريق غير الدار أرأيت لو باع دارهما فيها شريكان وضم في الشراء معها دارا أخرى غيرها لاشرك فيها ولا طريقها أن تكون الشفعة في الدار أو في الشريك؟ قال: بل في الشريك دون

الدار التي ضمت مع الشرك قلت ولا تجوز فيها شفعة إذا جمعتهما شفعة وفي إحداهما شفعة؟ قال : لا قلت فكذلك يازمك أن تقول إن بيعت لطريق وهي بما يجوز بيعه وقسمه نظرا لشفعة ولا شفعة فيما قسم من الدار قال : فإن قال فأما ذهبت فيه إلى الحديث نفسه قيل معناه بعض أهل العلم بالحديث يقولون تخاف أن لا يكون هذا الحديث محفوظا قال : ومن أين ؟ قلت إنما رواه عن جابر بن عبد الله وقد روى أبو سلمة عن جابر مفسرا أن رسول الله قال « الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » وأبو سلمة من الحفاظ وروى أبو الزبير وهو من الحفاظ عن جابر ما يوافق قول أبي سلمة ويخالف ما روى عبد الملك (قال الشيخ) وفيه من الفرق بين شرك و بين المقاسم ما وصفت جلته في أول الكتاب فكان أولى الأحاديث أن يؤخذ به عندنا وقد أعلم لأنه أنبأنا إسنادا وأبينها لفظا عن النبي وأعرفها في الفرق بين المقاسم وغير المقاسم .

باب في بكاء الحلى على الميت

حدثنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة أنها سمعت عائشة وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول « إن الميت لعذب بكاء الحلى » فقالت عائشة أما إنه لم يكذب ولكنه أخطأ أو نسي إنما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية وهي يبكي عليها أهلها فقال « إنهم لي يكونون وأنها لتعذب في قبرها » . حدثنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد بن جريج قال أخبرني ابن أبي مليكة قال توفيت ابنة أمي بمكة فبكتنا لشهيدها وحضرها ابن عباس وابن عمر فقال ابن جالس بينهما جالس إلى أحدهما ثم جاء الآخر فجلس إلى فقال ابن عمر لعمر بن عثمان ألا تنهى عن البكاء فإن رسول الله قال « إن الميت لعذب بكاء أهله عليه » ؟ فقال ابن عباس قد كان عمر يقول بعض ذلك ثم حدث ابن عباس فقال : صدرت مع عمر بن الخطاب من مكة حتى إذا كنا بالبداء إذا بركب تحت ظل شجرة قال اذهب فانظر من هؤلاء الركب ؟ فذهبت فإذا صبيب قد ادعه فرجعه إلى صبيب فقلت أرأيت الحق أمير المؤمنين فلما أصيب عمر سمعت صهيا يبكي ويقول : وأخي وأصحابه قال عمر يا صبيب تبكي على ؟ وقد قال رسول الله « إن الميت لعذب بكاء أهله عليه » قال فلما مات عمر ذكرت ذلك عائشة فقالت برحمة الله عمر لا والله ما حدث رسول الله أن الله يعذب المؤمن بكاء أهله عليه ولكن رسول الله قال « إن الله يزيد كآبه عذاب بكاء أهله عليه » فقالت عائشة حسبك الله تن « ولا تزر وازرة وزر أخرى » قال ابن عباس عند ذلك « والله أضحك وأبكى » وقد ابن أبي مليكة فوالله ما قال ابن عمر من شيء (قال الشيخ) وما روت عائشة عن رسول الله أشبه أن يكون محفوظا عنه صلى الله عليه وسلم بدلالة الكتاب ثم السنة . فإن قيل فأين دلالة الكتاب ؟ قيل في قوله عز وجل « ولا تزر وازرة وزر أخرى » وأن ليس للانسان إلا ما سعى . وقوله « فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره » « ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره » وقوله « لنجزى كل نفس بما تسعى » (قال الشيخ) رحمه الله تعالى : وعمرة أحفظ عن عائشة من ابن أبي مليكة وحديثها أشبه الحديثين أن يكون محفوظا فإن كان الحديث على غير ما روى ابن أبي مليكة من قول النبي « إنهم لي يكونون عليها وإنها لتعذب في قبرها » فهو واضح لا يحتاج إلى تفسير لأنها تعذب بالسر وهؤلاء لي يكون ولا يدرون ما هي فيه وإن كان الحديث كما رواه ابن أبي مليكة فهو صحيح لأن على الكافر عذابا أعلى فإن عذب بدونه يزيد في عذابه

فما استوجب وما نيل من كافر من عذاب أدنى من أعلى منه وما زيد عليه من العذاب باستجابته لا بذنب غيره في مكانه . عليه فإن قيل يزيد عذاباً بكماء أهله عليه ، قيل يزيد بما استوجب بعمله ويكون بكؤه سبباً لا أنه يعذب بكماءهم . فإن قيل أين دلالة السنة ؟ قيل : قال رسول الله لرجل « ابنك هذا حج » قال : نعم قال إنه لا يحج عليك ولا يحجى عليه » فأعلم رسول الله مثل ما أعلم الله من أن جنابة كل امرئ عليه كما عمله له لا لغيره ولا عليه .

باب استقبال القبلة للغائط والبول

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري أن النبي نهى أن تستقبل القبلة بغائط أو بول ولكن شرفوا أو غربوا قال أبو أيوب فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت من قبل القبلة فنزجرف ونستنفر الله . أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول إن ناساً يقولون إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس قال ابن عمر لقد ارتفعت على ظهر بيت لما فرأيت رسول الله على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته (قال الشافعي) وليس بعد هذا اختلافاً ولكنه من الجمل التي تدل على معنى المحدث (قال الشافعي) كان القوم عرباً وإنما عامة مذاهبيهم في الصحارى وكثير من مذاهبيهم لا حش فيها يستترهم فكان الذاهب لحاجته إذا استقبل القبلة أو استدبرها استقبل المصلى بفرجه أو استدبره ولم يكن عليهم ضرورة في أن يشرفوا أو يغربوا فأمرؤا بذلك وكانت البيوت مخالفة للصحرى فإذا كان بين أظهرها كان من فيه مستترا لا يراه إلا من دخل أو أشرف عليه وكانت المذاهب بين المنازل متضاربة لا يمكن من التحرف فيها ما يمكن في الصحراء فلما ذكر ابن عمر ما رأى من رسول الله من استقباله بيت المقدس وهو حينئذ مستدبر الكعبة دل على أنه إنما نهى عن استقبال الكعبة واستدبارها في الصحراء دون المنازل (قال الشافعي) وسمع أبو أيوب الأنصاري النبي من رسول الله ولم يعلم ما علم ابن عمر من استقباله بيت المقدس لحاجته فخاف المأثم في أن يجلس على مرحاض مستقبل الكعبة وتحرف لئلا يستقبل الكعبة وهكذا يجب عليه إذا لم يعرف غيره ورأى ابن عمر النبي في منزله مستقبلاً بيت المقدس لحاجته فأفكر على من نهى عن استقبال القبلة لحاجته وهكذا يجب عليه إذا لم يعرف غيره أو لم يرو له عن النبي خلافه ولعله سمعه منهم فراه رأياً لهم لأنهم لم يمزوه إلى النبي ومن علم الأمرين معاً ورأها محتملين أن يستعملا استعمالهما معاً وفرق بينهما لأن الحال تفرق فيهما بما قلنا وهذا يدل على أن خاص العلم لا يوجد إلا عند القليل وقلماء يعلم الخاص وهذا مثل حديث النبي في الصلاة جالساً واقوم خلفه قيام وجلس فإن قيل فقد روى سدة بن وهرام عن طاوس « حق على كل مسلم أن يكرم قبلة الله أن يستقبلها غائطاً أو بولاً » قيل له هذا مرسل وأهل الحديث لا يثبتونه ولو ثبت كان كحديث أبي أيوب وحديث ابن عمر عن النبي مسند حسن الإسناد أولى أن يثبت منه لو خالفه فإن كان قال طاوس « حق على كل مسلم أن يكرم قبلة الله أن يستقبلها » فإنما سمع والله أعلم حديث أبي أيوب عن النبي فأنزل ذلك على إكرام القبلة وهي أهل أن تستكرم والحال في الصحارى كما حدث أبو أيوب وفي البيوت كما حدث ابن عمر لا أنهما يخفان (قال الشافعي) وقد قيل إن الناس كانوا يبنون مساجد يحيط حجارة في الطريق فنهى أن تستقبل لغائط أو بول فيكون متغوفاً في المساجد أو مستدبراً فيكون الغائط والبول بعين المصلى إليها

ويتأذى برمحه وهذا في الصحارى منهى عنه بهذا الحديث وبغيره بأن يقال « اتقوا الملاعن » وذلك أن يتغوط في بحر اللس في طريق من ظلال المسجد أو البيوت والشجر والحجارة وعلى ظهر الطريق ومواضع حاجة الناس في الحر والمطر .

باب الصلاة في الثوب ليس على عاتق المرء منه شيء

حدثنا الربيع قال (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله قال « لا يصلين أحداكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » (قال الشافعي) وروى بعض أهل المدينة عن جابر أن النبي أمر الرجل يصل في الثوب الواحد أن يشتمل بالثوب في الصلاة فإن طاق انزله به (قال الشافعي) وهذا إجازة أن يصل وليس على عاتقه منه شيء وهو يقدر بالمدينة على ثوب امرأته وعلى العمامة والثوب بطرحه على عاتقه . أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي إسحق عن عبد الله بن شداد عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله يصل في مرط بعضه على وبعضه عليه وأنا حائض (قال الشافعي) وليس واحد من هذين الحديثين مخالفا للآخر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصل الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء والله أعلم اختيار لا فرض بالدلالة عنه صلى الله عليه وسلم بحديث جابر وأنه صلى في مرط ميمونة بعضه عليه وبعضه على ميمونة لأن بعض مرطها إذا كان عليها فأقل ما عليها منه ما يسترها مضطجعة ويصل النبي عليه السلام في بعض قائماً ويتعطل بعضه بينه وبينها أو يسترها قاعدة فيكون يحيط بها جالسة ويتعطل بعضه بينه وبينها فلا يمكن أن يستره أبداً إلا أن يأتمر به انتزاعاً وليس على عاتق المؤتزرين في هذه الحال من الإزار شيء ولا يمكن في ثوب في دهرنا أن يأتمر به ثم يرد على عاتقه أو أحدهما ثم يسترها وقلنا يمكن هذا في ثوب في الدنيا اليوم وكذلك روى عن النبي عليه السلام أنه قال « إذا صلى أحدكم في الثوب الواحد فليتوشح به فإن لم يكفه فلْيَأْتِزِرْ بِهِ » (قال الشافعي) وإذا صلى الرجل فيما يوارى عورته أجزأته صلاته وعورته ما بين سرته وركبته وليست السرة والركبة من العورة .

باب الكلام في الصلاة

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن عبد الله قال كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة قبل أن تأتي أرض الحبشة فبرد علينا وهو في الصلاة فلما رجعنا من أرض الحبشة أتيت به لأسلم عليه فوجدته يصل فسلمت عليه فلم يرد علي فأخذني ماقرب وما بعد فجلست حتى إذا قضى صلاته أتيت فقال « إن الله يحدث من أمره ما يشاء وإن مما أحدث الله أن لا تشكلموا في الصلاة » حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين فقال له ذوالدين أفصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله « أصدق ذوالدين ؟ » فقال الناس : نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلى اثنتين أخريين ثم سلم ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع . أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد قال سمعت أبا هريرة يقول : صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر

فسلم من ركعتين فقام ذو الدين فقال أقصرت صلاة أم نسيت يا رسول الله . فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال «أصدق ذو الدين؟» قالوا نعم فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مني من الصلاة ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم . أخرجه عبد الوهاب الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الهيثم عن عمران بن حصين قال سلم النبي في ثلاث ركعات من العصر ثم قام فدخل الحجرة فقام الحراق رجل بسيط الدين فنادى يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فخرج رسول الله مغتبا يجر رداءه فسأل فأخبر فسلمي لما الركعة التي كان ترك ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم (قال الشيخان) فهذا كله تأخذ بقول ابن حنبل أن لا يعمد أحد الكلام في الصلاة وهو ذاكر لأنه فيها فإن فعل انتقض صلاته وكان عليه أن يستأنف صلاة غيرها لحديث ابن مسعود عن النبي أنه ما أعلم فيه مخالفاً ممن لقيت من أهل العلم قال ومن تكلم في صلاة وهو يرى أنه قد أكلم أو نسي أنه في صلاة فتكلم فيها بغير صلاة وسجد للسهم وحديث ذي الدين وأبو من تكلم في هذه الحائلياً تكلم وهو يرى أنه في صلاة وسجد للسهم وحديث ابن مسعود وليس يخالف حديث ابن مسعود حديث ذي الدين وحديث ابن مسعود في الكلام حمله ودل حديث ذي الدين ، على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين كلام العابد والناسي لأنه في صلاة أو التكلم وهو يرى أنه قد أكمل الصلاة .

باب الخلاف في الكلام في الصلاة ساهياً

حدثنا الربيع قال : قال الشافعي فخالفتنا بعض الناس في الكلام في الصلاة وجمع علينا فيها حججاً ما جمعها علينا في شيء غيره إلا في اليمين مع الشاهد ومسائلين آخرين (قال الشيخان) فسمعتهم يقول حديث ذي الدين حديث ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرو عن رسول الله شيء قط أشهر منه ومن حديث العجاء جرحها جبار وهو أثبت من حديث العجاء جرحها جبار ولكن حديث ذي الدين منسوخ فقلت ما نسخ؟ فقال حديث ابن مسعود ثم ذكر الحديث الذي بدأت به الذي فيه «إن الله يحدث من أمره ما يشاء وإن ما أحدث الله أن لا تتكلموا في الصلاة» فقلت له والناسخ إذا اختلف الحديثان الآخر منهما فقال نعم قلت له أو لم تستعطف في حديث ابن مسعود هذا أن ابن مسعود مر على النبي بمكة قال فوجدته يصلي في فناء الكعبة وأن ابن مسعود هاجر إلى أرض الحبشة ثم رجع إلى مكة ثم هاجر إلى المدينة وشهد بدرًا قال لي فقلت له فإذا كان مقدم ابن مسعود على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة قبل هجرة النبي ثم كان عمران بن حصين يروي أن النبي أتى جذعاً في مؤخر مسجده أليس تعلم أن النبي لم يصل في مسجده إلا بعد هجرته من مكة؟ قال : بلى قلت فحديث عمران يدل على أن حديث ابن مسعود ليس بناسخ لحديث ذي الدين وأبو هريرة يقول صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلا أدري ما يصحبه أبو هريرة قلت قد بدأنا بما فيه الكفاية من حديث عمران الذي لا يشك عليك وأبو هريرة إنما صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير وقال أبو هريرة صحبت النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ثلاث سنين أو أربعة (قال الربيع) أنا شككت وقد أفام النبي بالمدينة سنين سوى ما أفام بمكة بعد مقدم ابن مسعود وقبل يصحبه أبو هريرة فيجوز أن يكون حديث ابن مسعود ناسخاً لما بعده قال لا قلت له لو كان حديث ابن مسعود مخالفاً لحديث عمران وأبي هريرة كما قلت وكان عند الكلام وأنت تعلم أنك في صلاة كهو إذا تكلمت وأنت ترى أنك أكلت الصلاة أو نسيت الصلاة كان حديث ابن مسعود منسوخاً وكان الكلام في الصلاة مباحاً ولكنه ليس بناسخ ولا منسوخ ولكن وجه ما ذكرت من أنه لا يجوز الكلام في الصلاة على الذكر وأن التكلم في الصلاة إذا كان هكذا يفسد الصلاة وإذا كان النسيان والسهم وتكلم

وهو يرى أن السلام مباح بأن يرى أن قد قضى الصلاة أو نسي أنه فيها لم يفسد الصلاة قال فأتهم تروون أن ذا الدين قتل يدر قلت فاجعل هذا كيف شئت أليست صلاة التي بالدية في حديث عمران بن حصين والمدينة إنما كانت بعد حديث ابن مسعود بمكة؟ قال: بلى قلت وليست لك إذا كان كما أردت فيه حجة لنا وصفت وقد كانت بدر بعد مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة بستة عشر شهرا قال أفذو الدين الذي روي عنه المقتول بدر؟ قلت لا عمران يسميه الحرباق ويقول قصير الدين أو مديد الدين والمقتول يدر ذو الشياطين ونو كان كلاهما ذا الدين كان اسمها يشبه أن يكون وافق اسمها كما تنفق الأسماء فقال بعض من ذهب مذهبه قلنا حجة أخرى قلنا وما هي؟ قال إن معاوية بن الحسك حكى أنه تسكلم في الصلاة فقال رسول الله «إن الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام بني آدم» فقلت له فهذا عليك ولا لك إنما يروى مثل قول ابن مسعود سواء والوجه فيه ما ذكرت قال فإن قلت هو خلافه قلت فليس ذلك لك ونكلمك عليه فإن كان أمر معاوية قبل أمر ذي الدين فهو منسوخ ولمزمك في قولك أن يصلح السلام في الصلاة كما يصلح في غيرها وإن كان أمر معاوية معه أو بعده فقد تسكلم فيها حكيت وهو جاهل بأن السلام غير محرم في الصلاة ولم يحك أن النبي أمره بإعادة الصلاة فهو في مثل حديث ذي الدين أو أكثر لأنه تسكلم عابدا السلام في حديثه إلا أنه حكى أنه تسكلم وهو جاهل أن السلام لا يكون محرما في الصلاة قال هذا في حديثه كما ذكرت قلت فهو عليك إن كان على ما ذكرته وليس لك إن كان كما قلنا قال فما تقول؟ قلت أقول إنه مثل حديث ابن مسعود غير مخالف حديث ذي الدين فقال فإنسك خالفتم حين فرعتم حديث ذي الدين قلت فخالفتهم في الأصل قال لا ولكن في الفرع قلت فأنت خالفته في نفسه ومن خالف النص عندك أسوأ حالا ممن مضى نظره فأخطأ التفرع قال: نعم وكل غير معذور (الشافعي) فقلت له فأنت خالفت أصله وفرعه ولم تخالف نحن من أصله ولا من فرعه حرفا واحدا فمالك ما عليك في خلافه وفيما قلت من أما خالفنا منه ما لم نخالفه قال فأما لك حتى أعلم أخالفته أم لا؟ قلت فسل قال ما تقول في إمام انصرف من اثنتين فقال له بعض من صلى معه قد انصرفت من اثنتين فسأل آخرين فقالوا صدق؟ قلت أما المأموم الذي أخبره والذين شهدوا أنه صدق وهم على ذكر من أنه لم يقض صلاته فصلاهم فاسدة قال فأنت تروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى ونقول قد قضى معه من حضر وإن لم تذكره في الحديث قلت أجل قال فقد خالفته قلت لا ولكن حال إمامنا مفارقة حال رسول الله قال فأين افتراق حالهما في الصلاة والإمامة؟ قال فقلت له إن الله كان ينزل فراضه على رسوله فرضا بعد فرض فيفرض عليه ما لم يكن فرضه عليه ويخفف عنه بعض فرضه قال: أجل؟ قلت ولا نشك نحن ولا أنت ولا مسلم أن رسول الله لم ينصرف إلا وهو يرى أن قد أكمل الصلاة قال: أجل قلت فلما فعل لم يدر ذو الدين أقصرت الصلاة بمحدث من الله أم نسي النبي وكان ذلك بينا في مسأله إذ قال أقصرت الصلاة أم نسي؟ قال أجل قلت ولم يقبل النبي من ذي الدين إذ سأله غيره قال: أجل قلت ولما سأل غيره احتدل أن يكون سأل من لم يسمع كلامه فيسكون مثله واحتمل أن يكون سأل من سمع كلامه ولم يسمع النبي رد عليه فلما لم يسمع النبي رد عليه كان في معنى ذي الدين من أنه لم يستدل النبي بقوله ولم يدر أقصرت الصلاة أم نسي النبي فأجابته ومعناه معنى ذي الدين من أن الفرض عليهم جوابه ألا ترى أن النبي لما أخبروه فقبل قولهم لم يتسكلم ولم يتسكلموا حتى بنوا على صلاتهم قال فلما قبض الله رسوله تناهت فراضه فلا يزداد فيها ولا ينقص منها أبدا قال: نعم فقلت هذا فرق بيننا وبينه فقال من حضره هذا فرق بين لا يدره عالم لياليه ووضوحه فقال فإن من أصعبكم من قال ما تسكلم به الرجل في أمر الصلاة لم يفسد صلاته قال فقلت له إنما الحجة علينا ما قلنا لا ما قال غيرنا

(قال الشافعي) وقال قد كنت غير واحد من أصحابك ثما احتج بهذا ولقد قال العمل على هذا فقات له قد أعلمتك أن العمل ليس له معنى ولا حجة لك علينا بقول غيرنا قال : أجل قلت فدع ما لا حجة لك فيه وقات له قد أخطأت في خلافك حديث ذي الدين مع ثبوته وظلت تتسلك بأنك زعمت أنا ومن قال به نحل الكلام والجماع والثناء في الصلاة وما أحلها ولاهم من هذا شيئا قط وقد زعمت أن المصلي إذا سلم قبل أن يكمل الصلاة وهو ذاكر أنه لم يكملها فسدت صلاته لأن السلام زعمت في غير موضعه كلام وإن سلم وهو يرى أنه قد أكمل لم يكن عليك حجة إلا هذا كفي بها عليك حجة ونحمد الله على عيبكم وخلاف الحديث وكثرة خلافكم له .

باب القنوت في الصلوات كلها

حدثنا الربيع قال : قال الشافعي أخبرني بعض أهل العلم عن جعفر بن محمد عن أبيه قال لما انتهى إلى النبي قتل أهل بئر معونة أقام خمس عشرة ليلة كلاً رفع رأسه من الركعة الأخيرة من الصبح قال « سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد اللهم افعل » فذكر دعاء طويلاً ثم كبر فسجد قال وحفظ عن جعفر عن النبي القنوت في الصلوات كلها عند قتل أهل بئر معونة وحفظ عن النبي أنه قنت في المغرب كما روى عنه في القنوت في غير الصبح عند قتل أهل بئر معونة والله أعلم وروى أنس عن النبي أنه قنت وترك القنوت جملة ومن روى مثل حديثه روى أنه قنت عند قتل أهل بئر معونة وبعده ثم ترك القنوت فأما القنوت في الصبح فحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل أهل بئر معونة وبعده ولم يحفظ عنه أحد تركه حدثنا الربيع أخبرنا قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن النبي لما رفع رأسه من الركعة الثانية من الصبح قال « اللهم أنج الوليد ابن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بمكة اللهم اشد وطأنك على مضر واجعلها عليهم سنين كسفي يوسف » (قال الشافعي) فأما ما روى أنس بن مالك من ترك القنوت فلهذا أعلم ما أراد فأما الذي أرى بالدلالة فإنه ترك القنوت في أربع صلوات دون الصبح كما قالت عائشة فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر تمنى ثلاث صلوات دون المغرب وترك القنوت في الصلوات سوى الصبح لا يقال له ناسخ إنما يقال الناسخ والمنسوخ ما اختلف فأما القنوت في غير الصبح فبإباح أن يقنت وأن يدع لأن رسول الله لم يقنت في غير الصبح قبل قتل أهل بئر معونة ولم يقنت بعد قتل أهل بئر معونة في غير الصبح فدل على أن ذلك دعاء مباح كاللحاح في الصلاة لا ناسخ ولا منسوخ .

باب الطيب للإحرام

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت طيب رسول الله لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت . أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال سمعت عائشة وبسطت يدها تقول : أنا طيب رسول الله يدي هاتين لإحرامه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت . أخبرنا سفيان عن عثمان بن عروة قال : سمعت أبي يقول سمعت عائشة تقول طيب رسول الله لحرمه ولحله فقلت لها يا أي الطيب ؟ فقالت بأطيب الطيب . أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : طيب رسول الله لحله ولحرمه . أخبرنا سفيان عن عطاء بن السائب عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة

قالت رأيت ويص الطيب في مفارق رسول الله بعد ثلاث . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال أخبرنا عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه قال كنا عند رسول الله بالجمرانة فأتاه رجل وعليه مقطعة يعني جبة وهو مضمخ بالخلوق فقال يا رسول الله إني أحرمت بالعمرة وهذه علي ؟ فقال له رسول الله « ما كنت صانعا في حجك فاصنعه في عمرتك » . أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم بن علي عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال نهى رسول الله أن يتزعر الرجل (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ فترى جائزا للرجل والمرأة أن يتطيبا بالغالية وغيرها مما يبق ريحه بعد الإحرام إذا كان تطيب به قبل الإحرام ونرى إذا رمى الجرة وحلق وقبل أن يفيض أن يتطيب حلال له ونهى الرجل حلالا بكل حال أن يتزعر ونأمره إذا تزعر غير محرم أن يغسل الزعفران عنه وكذلك نأمره إذا تزعر قبل أن يحرم ثم أحرم وبه أثر الزعفران أن يغسل الزعفران نفسه للإحرام وإنما قلنا هذا لأن الدلالة عن رسول الله تشبه أن يكون لم يأمره بغسل الصفرة إلا أنه نهى أن يتزعر الرجل وأن رسول الله أمر غير محرم أن يغسل الصفرة عنه ولم يأمره لسكراهية الطيب المحرم إذا كان التطيب وهو حلال لأنه تطيب حلالا بما بقي عليه ريحه محرما (قال الشافعي) ونأمر المحرم إذا هو حلق أن يتطيب كما نأمره أن يلبس على معنى إن شاء بإباحة له لا بإيجابا عليه ونبيح له الصيد إن خرج من الحرم .

باب الخلاف في تطيب المحرم للإحرام

حدثنا الربيع قال (قال الشافعي) فخالفنا بعض أهل ناحيتنا في التطيب قبل الإحرام وبعد الرمي والحلق وقبل طواف الزيارة فقل لا يتطيب بما يبق ريحه عليه ولا بأس أن يدهن قبل الإحرام بما لا يبق ريحه عليه وإن بقي لينة في رأسه ولحيته وإذها به الشعث قال وكان الذي ذكر واحتج به أن عمر بن الخطاب أمر معاوية وأحرم معه فوجد منه ريحا طيبا فأمره أن يغسل الطيب وأنه قال من رمى الجرة وحلق فقد حل له ما حرم الله عليه إلا النساء والطيب (قال الشافعي) وسالم بن عبد الله أفقه وأحد مذهبا من قائل هذا القول . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله وربما قال عن أبيه وربما لم يقله قال : قال عمر إذا رميت الجرة وذبحت وحلقت فقد حل لك كل شيء حرم عليك إلا النساء والطيب قال سالم وقالت عائشة أنا طيبت رسول الله لإحرامه قبل أن يحرم وحله بعد أن رمى الجرة وقبل أن يزور قال سالم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تنبع (قال الشافعي) مادريت إلى أي شيء ذهب من خالفنا في تطيب المحرم أهم الرواية عن النبي فهي عن النبي أثبت من الرواية عن عمر برويها عطاء وعروة والقاسم وغيرهم عن عائشة وإنما تلك الرواية من حديث رجلين عن ابن عمر عن عمر وإن جاز أن تنهم رواية هؤلاء الرجال مع كثرتهم عن عائشة عن النبي جاز ذلك في الرواية عن ابن عمر عن عمر وليس يشك عالم إلا مخطيء أن ماروي عن النبي أولى أن يؤخذ به وقائل هذا يخالف بعض ماروي عن عمر بن الخطاب في هذا عمر يبيح ما حرمه الإحرام إذا رمى وحلق إلا النساء والطيب وهو محرم الصيد خارجا من الحرم وهو ما أباح عمر فيخالف عمر لرأى نفسه وبتبعه ويخالف به ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مع كثرة خلافة عمر لرأى نفسه ورأى بعض أصحاب النبي قال : ولم أعلم له مذهبا إلا أن يكون شبه عليه بحديث يعلى بن أمية في أن يغسل المحرم أثر الصفرة عنه فإن قال قائل : فهل يخالف حديث يعلى حديث عائشة ؟ قيل : لا إنما أمره النبي بالعتل فبما نرى والله أعلم للصفرة عليه وإنما نهى أن يتزعر الرجل ولا يجوز أن يكون أمر الأعرابي

أن يعدل الصفرة إلا أنه وصفت أنه لا يبيح عن لب في حارسه ما صلى الله عليه وسلم ولو كان أمره يعدل الصفرة لأنها طيب كان أمره إياه بعد صوره عم الحرة وهي سنة وكان تطيبه في حجة الإسلام وهي سنة عشر مكان تطيبه لإحرامه ولعله نسخ الأمر في قسائل صمرة وأبى خالما يروى أن أم حبيبة طابت معاوية ونحن نروى عن ابن عباس وسعد بن أبي وقاص طيب الإحرام والحل ونزوي عن عيرهما وهو يقول معنا في الرجل يجامع أهله من الذين ثم يصبح حنيا إن صمرة تام لأن الجماع كان وهو مباح له والتطيب كان وهو مباح للرجل قبل أن يحرم لا شك وقيل أن يطوف بالبيت الحرام عن رسول الله ولو كان ينظر إلى حله بعد الإحرام إذا كان الطيب قبله كان تركه له لأمره بالدهن الذي لا يرقى طيبه وإن في الدهن عليه لأنه لا يجيز له أن يتدعى دهن رأسه ولحيته بدهن غير طيب وهو حرم ولا أسماه استقام على أصل ذهب إليه في هذا قول .

باب ما يأكل المحرم من الصيد

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصعب ابن جابر أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا وهو بالأبواء أو بودان فرده عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذبحه فذبحه «إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم» . أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج . قال وأخبرنا مالك عن أبي ثعلبة مولى عمر بن عبد الله التيمي عن نافع مولى أبي قتادة عن أبي قتادة الأنصاري أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان يبعض طريق مكة تخلف مع أصحاب له محرمين وهو غير محرم فرأى حمارا وحشيا فاستوى على فرسه فسأل أصحابه أن يئولوه سوطه فأبوا فسلطهم رحمه فأبوا فأخذ رحمه فشد على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب النبي وأبى بعضهم فلما أدركوا النبي سألوه عن ذلك فقال «إنما هي طعمة أطعمكموها الله» . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة في الحمار الوحشي مثل حديث أبي ثعلبة إلا أن في حديث زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «هل معكم من لحمه شيء» (قال الشافعي) وليس يخالف والله أعلم حديث الصعب بن جندب حديث طلحة بن عبيد الله وأبي قتادة عن النبي وكذلك لا يخالفها حديث جابر بن عبد الله وبيان أنها ليست مختلفة في حديث جابر أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن المطلب عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لحم الصيد لكم في الإحرام حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم» . أخبرنا من سمع سليمان بن بلال يحدث عن عمرو بن أبي عمرو عن رجل من بني سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا (قال الشافعي) وابن أبي يحيى أضافه من عبد العزيز وسليمان مع ابن أبي يحيى (قال الشافعي) فإن كان الصعب أهدى الحمار للنبي صلى الله عليه وسلم حيا فليس المحرم ذبح حمار وحشي حتى وإن كان أهدى له لحما فقد يحتمل أن يكون علم أنه صيد له فرده عليه ومن سئل صلى الله عليه وسلم أن لا يجل المحرم ما صيد له وهو لا يحتمل إلا أحد الوجهين والله أعلم ولو لم يعلمه صيد له كان له رده عليه ولكن لا يقول حينئذ له «إلا أنا حرم» وبهذا قلنا لا يحتمل إلا الوجهين قبله قال وأمر أصحاب أبي قتادة أن يأكلوا ما صاده فبقم به أنه لم يصده لهم ولا يأمرهم فحل لهم أكله (قال الشافعي) وإيضاحه في حديث جابر وفي حديث مالك أن الصعب أهدى للنبي حمارا أثبت من حديث من حدث أنه أهدى له من لحم حمار والله أعلم . فإن عرض

في نفس امرئ من قول الله « وحرم عليكم صيد البر مادمتم حرما » قيل له إن الله جل ثناؤه منع الحرم قتل الصيد فقال « لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم » الآية وقال في الآية الأخرى « أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم » فاحتمل أن يصيدوا صيد البحر وأن يأكلوه إن لم يصيدوه وأن يكون ذلك طعامه ثم لم يختلف الناس في أن له حرم أن يصيد صيد البحر ويأكل كل طعامه وقال في سياقها « وحرم عليكم صيد البر مادمتم حرما » فاحتمل أن لا تقتلوا صيد البر مادمتم حرما وأشبه ذلك ظاهر القرآن والله أعلم ثم دلت السنة على أن نحرى الله صيد البر في حالين أن يقتله رجل وأمر في ذلك الموضع بأن يغديه وأن لا يأكله إذا أمر بصيده فساكن أولى المعاني بكتاب الله مادلت عليه سنة رسول الله وأولى المعاني بنا أن لا تكون الأحاديث مختلفة لأن علينا في ذلك تصديق خبر أهل الصدق ما أمكن تصديقه وخاص السنة إنما هو خبر خاصة لاعامة .

باب خطبة الرجل على خطبة أخيه

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله قال « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه » أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي مثله قال وقت زاد بعض الحديثين « حتى يأذن أو يترك » . أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله قال لها في عدتها من طلاق زوجها « فإذا حللت فكأذني » قالت فلما حللت فأخبرته أن معاوية وأبا جهم خطباني فقال رسول الله « أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه انكسأ أسامة ابن زيد » قالت فكبره فقال « إنكسأ أسامة » فنكسأه فجعل الله فيه هيرا واغتبطت به (قال الشافعي) وحديث فاطمة غير مخالف حديث ابن عمر وأبي هريرة في نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب المرء على خطبة أخيه وحديث ابن عمر وأبي هريرة كما حفظت جملة عامة يراد بها الخاص والله أعلم لأن رسول الله لا ينهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه في حال يخطب هو فيها على غيره ولكن نهى عنها في حال دون حال فإن قال قائل فأى حال نهى عن الخطبة فيها ؟ قيل والله أعلم أما الذي تدل عليه الأحاديث فإن نهى عن أن يخطب على خطبة أخيه إذا أدت المرأة لولها أن يزوجه لأن رسول الله رد نكاح خنساء بنت خدام وكانت ثيبا فزوجها أبوها بلا رضاها فماتت السنة على أن الولي إذا زوج قبل إذن المرأة المزوجة كان النكاح باطلا وفي هذا دلالة على أنه إذا زوج بعد رضاها كان النكاح ثابتا وتلك الحال التي إذا زوجها فيها الولي ثبت عليها فيها النكاح ولا يجوز فيه والله أعلم غير هذا لأنه لا حالين لها يختلف حكمها في النكاح فيها غيرها وفاطمة لم تعلم رسول الله إذنها في أن تزوج معاوية ولا أبا جهم ولم يرو أن النبي نهى معاوية ولا أبا جهم أن يخطب أحدهما بعد الآخر ولا أحدهما خطبها إلا مفترقين أحدهما قبل الآخر قال فإن كانت المرأة بكرا يزوجه أبوها أو أمة يزوجه سيدها فخطبت فلا تنهى أحدا أن يخطبها على خطبة غيره حتى يده الولي أن يزوجه لأن رضا الأب والسيد فيها كرضاها في أنفسهما قال : فقال لي قائل أن بعض أصحابك ذهب إلى أن قال إنما نهى عن الخطبة إذا ركبت المرأة فقلت هذا كلام لا معنى له أفرايت إن كان ذهب إلى أنها إذا ركبت أشبه بالنكاح منها قبل أن تركن فقيل له أفرايت إن خطبها رجل فشتتمه وآذنه ثم عاد فتركت شتمه وسكتت ثم عاد فقالت انظر أليس في كل حال من هذه الأحوال أقرب إلى أن تكون رضىة

بشكاحه منها في الحال التي قبلها لأنها إذا تركت الشتم وسكاتها مربية من الرضا وإذا قالت أنظر نفسي أقرب من الرضا منها إذا تركت الشتم ولم تقل أنظر أرايت إن قال له قائل إذا كان بعض هذا لم يسع غيره الخطبة هل الحاجة عليه إلا أن يقال هي راكن وقرية من الرضا ومستدل على هواها لا يجوز إنكاحها وإذا لم يجز إنكاحها فلا حكم بخالف هذا منها إلا أن تأذن لولائها أن يزوجه وإذا لم تأذن لولائها أن يزوجه فليس له أن يزوجه وإن زوجها رد النكاح وهي إذا أذنت بالنكاح فعلى ولها تزويجها فإن لم يفعل زوجها الحاكم وإذا زوجت بعد الإذن جاز النكاح ولا افتراق لحالها أبداً إلا الإذن وما خالف من ترك الإذن ومن قل إذا ركنت خالف الأحاديث كلها فلم يجز الخطبة بكل حال لحديث فاطمة ولم يرد بها بكل حال لجملة حديث ابن عمر وأبي هريرة ولم يستدل ببعضها على بعض فيأتي بمعنى (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وقول من زاد في الحديث « حتى بأذن أو يترك » لا يجيز من الأحاديث شيئاً وإذا خطبها رجل فأذنت في إنكاحه ثم ترك نكاحها وأذن لخطابها جاز لغيره أن يخطبها وما لم يفعل لم يجز (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فإن قال قائل : فمن أين ترى هذا كان في الرواية هكذا ؟ قبل والله أعلم إما أن يكون محدث حفر سائلاً سأل رسول الله عن رجل خطب امرأة فأذنت فيه فقال رسول الله « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه » يعني في الحال التي سأل فيها على جواب المسألة فسمع هذا من النبي ولم يحكم ما قال السائل أو سبقته المسألة وسمع جواب النبي فاكتفى به وأداه ويقول رسول الله « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه » إذا أذنت أو كان حال كذا فأدى بعض الحديث ولم يؤد بعضاً أو حفظ بعضاً وأدى ما يحفظه ولم يحفظ بعضاً فأدى ما أحاط يحفظه ولم يحفظ بعضاً فسكت عما لم يحفظ أو شك في بعض ماصح فأدى ما لم يشك فيه وسكت عما شك فيه منه أو يكون قول ذلك من دونه ممن حل الحديث عنه وقد اعتبرنا عليهم وعلى من أدركتنا فرأينا الرجل يسأل عن المسألة عنده حديث فيها فيأتي من الحديث يحرف أو حرفين يكون فيما عنده جواب لما يسأل عنه ويترك أول الحديث وآخره فإن كان الجواب في أوله ترك ما بقي منه وإن كان جواب السائل له في آخره ترك أوله وربما نشط الحديث فأبى بالحديث على وجهه ولم يبق منه شيئاً ولا يخلو من روى هذا الحديث عن النبي عندي والله أعلم من بعض هذه المعاني .

باب الصوم لرؤية الهلال والفطر له

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله قال « إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فافدروا له » وكان عبد الله ابن عمر يصوم قبل الهلال ليوم قيل لإبراهيم يتقدمه ؟ قال : نعم . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد ابن جبير عن ابن عباس قال : سمعت من يتقدم الشهر وقد قال رسول الله « لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه » أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تصوموا الشهر ليوم ولا يومين إلا أن يوافق ذلك صوموا كان يصومه أحدكم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين » أخبرنا عمرو بن أبي علقمة عن سلمة عن الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله « لا تصوموا بين يدي رمضان يوم أو يومين إلا رجلاً كان يصوم صياماً فليصمه » (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وبهذا كله نأخذ والظاهر من أمر رسول الله والله أعلم أن لا يصام حتى يرى

الهلال ولا يفطر حتى يرى الهلال لأن الله جعل الأهلة مواقيت للناس والحج وقد رهايم وبعث فأمرهم الله أن لا يصوموا حتى يروا الهلال على معنى أن ليس بواجب عليكم أن تصوموا حتى تروا الهلال وإن خفم أن يكون قد رآه غيركم فلا تصوموا حتى تروه على أن عليكم صومه ولا تفطروا حتى تروه لأن عليكم إتمامه فإن غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين » يعنى فيما قبل الصوم من شعبان ثم تسكونوا على يقين من أن عليكم الصوم وكذلك فاصنعوا في عدد رمضان فتكونون على يقين من أن يكون اسبغ الفطر لأنكم قد صمتكم كال الشهر قل وابن عمر سمع الحديث كما وصفت وكان ابن عمر يتقدم رمضان يوم قال وحديث الأوزاعي « لا تصوموا إلا أن يوافق ذلك صوما كان يصومه أحدكم » يحتمل معنى مذهب ابن عمر في صومه قبل رمضان إلا أن تصوموا على ما كنتم تصومون متطوعين لا أن عليكم واجبا أن تصوموا إذا لم تروا الهلال (قال) ويحتمل خلافه عن أن يرى أن لا يوصل رمضان بشئ من الصوم إلا أن يكون رجل اعتاد صوما من أيام معلومة فوافق بعض ذلك الصوم يوما يصل شهر رمضان (قال الشافعى) فأختار أن يفطر الرجل يوم الشك في هلال رمضان إلا أن يكون يوما كان يصومه فأختار صيامه وأسأل الله التوفيق . ولهذا نظير في الصلاة سنذكره في موضعه إن شاء الله . وهو النهي عن الصلاة في ساعات من النهار .

باب نفي الولد

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن ابن المسيب أو أبى سلمة عن أبى هريرة (الشك من سفيان) أن رسول الله قال « الولد لقراش وللعاهر الحجر » أخبرنا سفيان عن الزهرى عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن عبد بن زمة وسعدا اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن أمة زمة فقال سعد يا رسول الله أوصانى أخى إذا قدمت مكة أن أنظر إلى ابن أمة زمة فأقبضه فإنه ابنى فقال عبد بن زمة أخى وابن أمة أبى ولد على فراش أبى فرأى شبها بيننا بعتة فقال « هو لك يا عبد بن زمة الولد لقراش واحتجى منه باسودة » . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله فرق بين التلاعنين والحق الولد بالمرأة . أخبرنا سفيان عن عبيد الله بن أبى يزيد عن أبيه قال أرسل عمر بن الخطاب إلى شيخ من بنى زهرة كان يسكن دارنا فذهبت معه إلى عمر بن الخطاب فسأله عن ولاد من ولاد الجاهلية فقال أما القراش فافلان وأما النطفة فلفلان فقال عمر صدق والمكث رسول الله قضى بالقراش . أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سهل بن سعد الساعدى وذكر حديث التلاعنين فقال : قال النبي « أنظروها فإن جاءت به أمهم أذعج العينين عظيم الألبين فلا أراه إلا قد صدق عليها وإن جاءت به أحمير كأنه وحرة فلا أراه إلا كاذبا » قال فجاءت به على التعت المكروه . أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله ابن عتبة أن رسول الله قال « إن جاءت به أمير سبطا فهو لزوجها وإن جاءت به أديج فجدا فهو لذى بنتهم » قال فجاءت به أديج (قال الشافعى) وفي حديث إبراهيم بن سعد من الوجهين عن النبي دلالة على أن رسول الله نفي الولد عن الزوج لأنه لو لم ينه عنه لم يأمر والله أعلم بالنظر إليه ودلالة على أن أحكام الله ورسوله في الدنيا على الظاهر من أمرهم وأحكام الله على الناس في الآخرة على سرائرهم لأن الله لا يطلع على السرائر غيره وفي ذلك إبطال أن يحكم الناس في شئ أبدا غير الظاهر وإبطال أحكام اتهم كلها من الدرائع وما يقاب على صامه

وما سواها ولأنى لا أعلم شيئاً بعد أمر المذاقين أبيه من أن يقول رسول الله الملاءمة وهي حبل إن حانت به كذا فهو الذى يشبهه وإن جاءت به كذا فلا أحسبه إلا قد كذب عليها فتأني به على ما وصف أنه لذى يتهمه ثم لا يجد الذى يتهم به ولا هى (قال الشافعى) وفى حديث مالك عن نافع ما فى هذه الأحديث من إلحاق النى الولد بالمرأة وذلك نفيه عن أبيه وهو أبى من هذه فى نى الولد عن أبيه عند من ليس له نظر (قال الشافعى) وليس يخالف حديث نى الواد عمن ولد على فراشه قول النى « الولد للفراش وللماهر الحجر » ومعنى قوله الولد للفراش معنيان أحدهما وهو أعمهما وأولاهما أن الواد للفراش ما لم ينفعه رب الفراش بالامان الذى نفاه به عنه رسول الله فإذا نفاه بالامان فهو منى عنه وغير لاحق بمن ادعاء برنا وإن أشبهه كما لم يلحق النى المولود الذى نفاه زوج المرأة بالامان ولم ينسبه إلى رجل بعينه وعرف النى صلى الله عليه وسلم شبهه به لأنه واد على غير فراش وترك النى أن يلحقه به مثل قوله « وللماهر الحجر » فجعل ولد الماهر لا يلحق كان الماهر مدعى أو غير مدعى (قال الشافعى) والمعنى الثانى إذا تنازع الولد رب الفراش والماهر فالولد لرب الفراش وإن نى الرجل الولد بامان فهو منى وإذا حدث إقرار بعد الامان فالولد لاحق به لأن المعنى الذى نى به عنه بالامان وكذا إذا أقر بكذبه بالامان كان الولد للفراش كما قال رسول الله « ولو أقر به مرة لم يكن له نفيه بعد إقراره بالامان » لأن إقراره بكل حق لآدم مرة يلزمه ولا يخرج منه شىء غيره وقد قال قائل من غير أهل العلم لأننى الولد بالامان وأجعل الولد لزوجة المرأة بكل حال لأن النى قال « الولد للفراش » وقوله الولد للفراش حديث مجمع عليه ونى الولد عن رب الفراش حديث يخالف الولد للفراش قال وحديث « الولد للفراش » ثابت وكذلك حديث نى الولد بالامان والحديث أن النى نى الولد عن المتلاعنين وألحقه بأمه أوضح معنى وأحرى أن لا يكون فيه شبهة من حديث « الولد للفراش » لأنه إذا نص الحديث فى الولد للفراش فإما هو أن رجلين تنازعا ولدا أحدهما يدعى لرب أمه الواطء لها بالملك . والآخر يدعى لرجل وطئ تلك الأمة بغير ملك ولا نكاح ففضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنسبه لملك الأمة . أفرأيت لو قال لنا قائل : إذا كان مثل هذا فالولد للفراش لأن رسول الله إنما ألحقه بالفراش بالدعوى لصاحب الفراش وإذا لم يكن هذا فولد مولود على فراش رجل لم ألحقه به إلا بدعوى يحددها له هل الحجة عليه إلا أن معقولا فى الحديث أن يثبت النسب بالحلال ولا يثبت بالحرام وإن لم يكن نصاً بأن الولد للفراش بدعوة رب الفراش وأن يكون يدعى له من تجوز دعوته عليه فحديث إلحاق الولد بالمرأة بين بنفسه لا يحتاج فيه إلى تفسير من غيره فلا يحتمل تأويلها ولم أعلم فيه مخالفاً من أهل العلم (قال الشافعى) أفرأيت لو أن رجلاً عمداً فى سنة لرسول الله فخالها أو إلى أمر عرف عوام من العلماء مجتمعين عليه لم يعلم لهم فيه منهم مخالفاً فمارضه أليكون له حجة بخلافه أم يكون بها جاهلاً يجب عليه أن يتعلم ؟ لأنه لو جاز هذا لأحد كان لكل أحد أن يفتى كل حكم بغير سنة وبغير اختلاف من أهل العلم ؟ فن صار إلى مثل ما وصفت من أن لا ينى الولد بامان خالف سنة رسول الله . ثم ما أعلم المسلمين اختلفوا فيه ثم من أعجب أمر قائل هذا القول أنه يدعى القول بالإجماع وإبطال غيره فما يحدو أن يكون يكون رجلاً لا يعرف إجماعاً ولا افتراقاً فى هذا أو يكون رجلاً لا يبالي ما قاله .

باب في طلاق الثلاث المجموعة

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا الصماء قال لابن عباس إنما كانت اثلاث على عهد رسول الله تجعل واحدة وأبى بكر وثلاث من إمارة عمر فقال ابن عباس : نعم حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني عكرمة بن خالد أن سعيد بن جبير أخبره أن رجلا جاء إلى ابن عباس فقال طأنت امرأتى ألفا فقال تأخذ ثلاثا وتدع تسعمائة وسبعا وتسعين . أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن مجاهد قال رجل لابن عباس طلقت امرأتى مائة فقال تأخذ ثلاثا وتدع سبعا وتسعين (قال الشافعي) فإن كان معنى قول ابن عباس أن الثلاث كانت تحسب على عهد رسول الله واحدة يعني أنه بأمر النبي فالذي يشبه والله أعلم أن يكون ابن عباس قد علم إن كان شيئا فنسخ فإن قيل فما دل على ما وصفت ؟ قيل : لا يشبه أن يكون يروى عن رسول الله شيئا ثم يخالفه بشيء لم يعلمه كان من النبي فيه خلافة فإن قيل ففعل هذا شيء روى عن عمر فقال فيه ابن عباس بقول عمر قيل قد علمنا أن ابن عباس يخالف عمر في نكاح المتعة وبيع الدينار بالدينارين وفي بيع أمهات الأولاد وغيره فكيف يوافقه في شيء يروى عن النبي فيه خلافة ؟ فإن قيل فلم لم يذكره ؟ قيل : وقد يسأل الرجل عن الشيء فيجب فيه ولا يتعمق فيه الجواب ويأتى على الشيء ويكون جائزا له كما يجوز له أن يقول أملى الناس على عهد رسول الله إلى بيت المقدس ؟ أن يقول نعم وإن لم يقل ثم حوالت المقابلة قال : فإن قيل فقد ذكر على عهد أبي بكر وصدر من خلافة عمر قيل والله أعلم وجوابه حين استفتى يخالف ذلك كما وصفت فإن قيل فهل من دليل تقوم به الحجة في ترك أن تحسب الثلاث واحدة في كتاب أو سنة أو أمر أبيين مما ذكرت ؟ قيل : نعم حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال : كان الرجل إذا طلق امرأته ثم ارتجعها قبل أن تنقضى عدتها كان ذلك له وإن طلقها ألف مرة فعمد رجل إلى امرأته فطلقها ثم أمهلها حتى إذا شارفت انقضاء عدتها ارتجعها ثم طلقها وقال والله لا أوبك إلى ولا تخمين أبداً وأئذن الله «الطلاق مرتان فإمساك بعروف أو تسريح بإحسان» فاستقبل الناس الطلاق جديداً من يومئذ من كان منهم طلاق أو لم يطلق وذكر بعض أهل التفسير هذا فدل ابن عباس أجاب على أن الثلاث والواحدة سواء وإذا جعل الله عدد الطلاق على الزوج وأن يطلق متى شاء فسواء الثلاث والواحدة وأبى بكر من الثلاث في أن يقضى بطلانها (قال الشافعي) وحكم الله في الطلاق أنه مرتان «فإمساك بعروف أو تسريح بإحسان» وقوله «فإن طلقها» يعني والله أعلم الثلاث «فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره» فدل حكمه أن المرأة تحرم بعد الطلاق ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره وجعل حكمه بأن الطلاق إلى الأزواج يدل على أنه إذا حدث تحريم المرأة بطلاق ثلاث وجعل الطلاق إلى زوجها فطلقها ثلاثا مجموعة أو مفرقة حرمت عليه بعدهن حتى تنكح زوجا غيره كما كانوا لما سكين عتيق رقيقهم فإن أعتق واحدا أو مائة في كفاة لزمه ذلك كما يلزمه كلها جمع الكلام فيه أو فرقه مثل قوله للنسوة له أنهن طوائق والله لا أفر يكن وأنهن على كظهر أمي وقوله لفلان على كذا ولفلان على كذا فلا يسقط عنه بجمع الكلام معنى من المعاني جميعه كلام فيلزمه بجمع الكلام ما يلزمه بتفريقه فإن قال قائل فهل من سنة تدل على هذا ؟ قيل : نعم . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة

ابن الزبير عن عائشة أنه سمعها تقول : جاءت امرأة رفاعة القرطبي إلى رسول الله فقالت إني كنت عند رفاعة فطلقتي فبت طلاقاً فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وإنما معه مثل هدية التوب فتبسم رسول الله وقال « أنريدن أن ترجعي إلى رفاعة لاحتى بذوق عسيلتك وتذوق عسيلته » قال وأبو بكر عند النبي وخالد بن سعيد بن العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له فنادى يا أبكر ألا تسمع ما تجهر به هذه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فإن قيل فقد يحتمل أن يكون رفاعة بت طلاقاً في مرات قلت ظاهره في مرة واحدة وبت وإنما هي ثلاث إذا احتملت ثلاثاً وقال رسول الله « أنريدن أن ترجعي إلى رفاعة لاحتى بذوق عسيلتك » ولو كانت عائشة حسبت طلاقها بواحدة كان لها أن ترجع إلى رفاعة بلا زوج فإن قيل أطلق أحد ثلاثاً على عهد النبي ؟ قيل : نعم عويمر المصلافي طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يخبره النبي أنها تحرم عليه باللعان فلم أعلم النبي نهاه وفاطمة بنت قيس تحكى للنبي أن زوجها بت طلاقاً تعنى والله أعلم أنه طلقها ثلاثاً وقال النبي « ليس لك عليه نفقة » لأنه والله أعلم لارجمة له عليها ولم أعلمه عاب طلاق ثلاثاً معاً (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) فلما كان حديث عائشة في رفاعة موافقاً لظاهر القرآن وكان ثابتاً كان أولى الحديثين أن يؤخذ به والله أعلم وإن كان ليس بالبين فيه جداً (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) ولو كان الحديث الآخر له مخالفاً لكان الحديث الآخر يكون ناسخاً والله أعلم وإن كان ذلك ليس بالبين فيه جداً .

باب طلاق الحائض

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الله ابن أبي نعيم يسأل ابن عمر وأبوزبير يسمع فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً ؟ فقال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد النبي فقال النبي « أيرتجها » فردها على ولم يرها شيئاً فقال إذا طهرت فليطلق أو ليمسك . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله فسأل عمر رسول الله عن ذلك فقال رسول الله « مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء » . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه هل حسبت تطليقة ابن عمر على عهد رسول الله ؟ قال : نعم (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) حديث مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي أمر عمر أن يأمر ابن عمر أن يراجع امرأته دليل بين على أنه لا يقال له راجع إلا ما قد وقع عليه طلاقه أقول الله في المطلقات « وبهواتهن أحق بردهن في ذك » ولم يقل هذا في ذوات الأزواج وإن معروف في اللسان بأنه إنما يقال للرجل راجع امرأتك إذا افترق هو وامرأته وفي حديث أبي الزبير شبيه به ونافع أثبت عن ابن عمر من أبي الزبير والأثبت من الحديثين أولى أن يقال به إذا خالفه وقد وافق نافعاً غيره من أهل التثبت في الحديث فقيل له أحسبت تطليقة ابن عمر على عهد رسول الله تطليقة ؟ فقال : فهاو وإن عجزت يعني أنها حسبت قال والقرآن يدل على أنها تحسب قال الله عز وجل « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » لم يخص طلاقاً دون طلاق (**قَالَ الشَّافِعِيُّ**) وما وافق ظاهر كتاب الله من الحديث أولى أن يثبت مع أن الله إذا ملك الأزواج الطلاق وجعله إحداثاً تحريم الأزواج بعد أن كن حلالاً وأمروا أن يطلقوهن في الطهر فطلق رجل في خلاف الطهر لم تكن المصيبة إن كان عالماً تطرح عنه التحريم ثم إذا حرمت بالطلاق وهو مطبوع في وقته كانت حراماً بالطلاق إذا كان عادياً في تركه الطلاق في الطهر لأن المصيبة لا تزيد الزوج خيراً إن لم تزده شراً

فإن قيل فهل لقوله فلم يحسب شيئا وجه؟ قيل له الظاهر فلم يحسب نظيفة وقد يجعل أن تكون لم تحسب شيئا صوابا غير خطأ يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه ألا ترى أنه يؤمر بالمراجعة ولا يؤمر بها الذى طلق طاهرا امرأته كما يقال للرجل أخطأ في قوله أو أخطأ في جواب أجاب به لم يصنع شيئا صوابا .

باب بيع الرطب باليابس من الطعام

حدثنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان أن زيدا با عياش أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسات؟ قال له سعد أيهما أفضل؟ فقال البيضاء فهي عن ذلك وقال : سمعت رسول الله يسأل عن شراء التمر بالرطب فقال رسول الله «أينقص الرطب إذا يبس؟» قالوا : نعم فهي عن ذلك . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر كبلا وبيع الكرم بالزبيب كبلا . أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن بشر بن يسار عن سهل بن أبي حنمة أن رسول الله أرخص أصحاب العربية أن يبيعها بكيلا ثمرا يأكلها أهلها رطبا . أخبرنا سفيان عن الزهرى عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله نهى عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه وعن بيع التمر بالتمر قال عبد الله ابن عمر وحدثنا زيد بن ثابت أن رسول الله أرخص في بيع العرايا (قال الشافعى) وبهذا كله نأخذ وليس فيه حديث يخالف صاحبه إنما النهى عن المزابنة وهي كل بيع كان من نصف واحد من الطعام يبيع منه كيل معلوم بجزاف وكذلك جزاف بجزاف لأن بينا في منة رسول الله أن يكون الطعام بالطعام من صفته معلوما عند البائع والمشتري مثلا بمثل وبدا بيد والجزاف بالكيل والجزاف بالجزاف مجوول وأصل النهى عن بيع الرطب بالتمر لأن الرطب ينقص إذا يبس في معنى المزابنة إذا كان ينقص إذا يبس فهو تمر بتمر أقل منه وهو لا يصلح بأقل منه وتمر بتمر لا يدرك كم مكيلة أحدهما من الآخر الرطب إذا يبس فصار تمرا لم يعلم كم قدره من قدر التمر وهكذا قلنا لا يصلح كل رطب يابس في حال من الطعام إذا كانا من نصف واحد ولا رطب برطب لأن رسول الله إنما نهى عن بيع الرطب بالتمر لأن الرطب ينقص ونظر في المتعقب من الرطب وكذلك لا يجوز رطب برطب لأن نقصهما يختلف لا يدرك كم نقص هذا ونقص هذا فيصير مجوولا بمجهول وسواء كان الرطب بالرطب من الطعام من نفس خلقته أو رطبا بل بغير مبلول (قال الشافعى) وإذا رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع العرايا وهي رطب بتمر كان نهى عن الرطب بالتمر والمزابنة عندنا والله أعلم من الجمل التي يخرجها عام وهي يراد بها الخاص والنهي عام على ما عدا العرايا والعرايا بما لم تدخل في نهيه لأنه لا ينهى عن أمر يأمر به إلا أن يكون منسوخا ولا نعلم ذلك منسوخا والله أعلم (قال الشافعى) والعرايا أن يشتري الرجل تمر النخلة وأكثر يخرصه من التمر بخرص الرطب رطبا ثم يقدر كم ينقص إذا يبس ثم يشتري بخرصه تمرا يقبض التمر قبل أن يتفرق البائع والمشتري فإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيع كما يفسد في الصرف ولا يشتري رجل من العرايا إلا ما كان خرصه تمرا أقل من خمسة أوسق فإذا كان أقل من خمسة أوسق بئى وإن قل جاز فيه البيع فإن قال قائل كيف يجوز البيع فيما دون خمسة أوسق ولا يجوز فيما هو أكثر منها؟ قيل : يجوز بما أجاز به رسول الله الذى فرض الله طاعته ولم يجعل لأحد أن يقول معه إلا باتباعه ويرد بما رده به عليه السلام . حدثنا الربيع أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله أرخص في بيع العرايا مادون خمسة أوسق أو في خمسة

أوسق « الشك من داود » (قال الشافعي) وفي توقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إجازته بمكة من العرايا دليل على منع ما هو أكثر منها فهو مجموع بيده في الحديث نفسه ولو قال قائل وأدخله في بيع الرطب بالتمر والمراينة إسكان مذهبا يصح عندنا والله أعلم ولا تسكون العرايا إلا من نخس أو غلب لأنه لا يغرض غيرها * حدثنا الربيع قال قال الشافعي ولا يجوز بيع تمر بتمر إلا مثلا بمثل كبلا بكيل ولا يجوز وزا بوزن لأن أصله السكيل .

(باب الخلاف في العرايا)

* حدثنا الربيع قال (قال الشافعي) ولم يجد الذين يظهرون القول بالحديث في شيء من الأحاديث من الشبهة ما وجدوا في المجمع مع المفسر وذلك أنهم يلقون بهما قوما من أهل الحديث ليس لهم بصير بمذاهبه فيشبهون عليهم وقد ذكرنا بعض ما يدل على ما ورواه من المجمع مع المفسر وقد بلغ بعض الناس في بيع الرطب بالتمر حلال فخالفه بعض أصحابه ووافقنا وقال : لا يجوز انتهى النبي صلى الله عليه وسلم ثم عاد صاحبه الذي خالفه فقال : لا بأس بخطئة بخطئة مبلولة وإحداهما أكثر ابتلا من الأخرى ولا رطب برطب ولم يزد على أن أظهر الأخذ بالحديث جملة ثم خالف معناه فيما وصفت وقال : ولا بأس بتمرة بتمرين وثلاث بأربع لأن هذا لا يكال فقل له إذا كان التمر محرما إلا كلالا بكيل فكيف أجزت منه قليلا بأكثر ؟ فإن قال لا يكال فهكذا كل التمر إذا فرق قليلا وإنما تجمع تمرة إلى أخرى فتسكال وفي نهى النبي « إلا كلالا بكيل » دليل على تحريمه عددا بعدد مثله أو أقل أو أكثر منه فقد أجزته متفاضلا لأن رسول الله نهى عنه إلا مستويا بالسكيل * قال الربيع قال يعني الشافعي وخالفنا معا في العرايا فقالوا لا نجيز بينهما وقالوا نرد إجازة بينهما بنهى النبي عن المزابنة ونهيه عن الرطب بالتمر وهي داخلية في الميعين فقبل لبعض من قال هذا منه فإن أجاز إنسان بيع المزابنة بالعرايا لأن النبي قد أجاز بيع العرايا قال ليس ذلك له قلنا هل الحجة عليه إلا كهي عليكم في أن يطاع رسول الله فقبل ما أحل ونحر ما حرم ؟ أرايت لو أدخل عليكم أحد مثل هذا ؟ فقال أنتم تقولون إن النبي قال « البيعة على من ادعى واليمين على من أنكر » وتقولون في الحديث دلالة على أن لا يعطى إلا بيعة ومن حلف برى لم تقولون في قبيل بوجد في محلة يحلف أهل المحلة ويغرمون الدية فغرمون من حلف وتعطون من لم تقم له البيعة أفخالفتم حديث النبي صلى الله عليه وسلم « البيعة على من ادعى واليمين على من أنكر » قالوا : لا ولكننا جملة يحتمل أن يراد به الخاص ولما وجدنا عمر يقضى في القسامة فيعطى بغير بيعة ويحلف ويغرم قلنا جملة البيعة على المدعى عام أريد به الخاص لأن عمر لا يجعل قول النبي ولا يخالفه (قال الشافعي) فقل له أفول رسول الله أدل على قوله أم قول غيره ؟ قال : لا بل قول رسول الله أدل على قوله قلت وهو الذي زعمنا نحن وأنت لأنه لا يستدل على قول رسول الله ولا غيره إلا بقول نفس القائل وأما غيره فقد يخفى علينا قوله قال وكيف تقول ؟ قلت أحل ما أحل من بيع العرايا وأحرم ما حرم من بيع المزابنة وبيع الرطب بالتمر سوى العرايا وأزعم أن لم يرد بما حرم ما أحل ولا بما أحل ما حرم فأطيعه في الأمرين وما عندك إلا عطلت نص قوله في العرايا وعامة من روى عنه النهى في المزابنة روى أن النبي أرخص في العرايا فلم يكن لأنهم همنا موضع فنقول الحديثان مختلفان ولقد خالفه في فروع بيع الرطب بالتمر قال ووافقنا بعض أصحابنا في جملة قولا في بيع العرايا ثم عاد فقال لا يتابع إلا من صاحبه الذي أعراه إذا تأذى بدخول الرجل عليه بتمر إلى الجذاذ قال فما علمته أحلها فيجعلها لسكل مشتر ولا حرما فيقول قول من حرما وزاد فقال يتابع بتمر نسيئة والنسيئة عنده في الطعام حرام ولم يذكر عن النبي ولا غيره أنه أجاز أن يتابع بدين فكيف جاز لأحد أن يجعل الدين في الطعام بلا خبر عن رسول الله وإن يحل بيعا من إنسان يحرمه من غيره فشرهم صاحبنا في رد بيع

العرايا في حال وزاد عليهم إذ أحلها إلى الجذاذ فجعل طعاما بطعام إلى أجل وإلى أجل مجهول لأن الجذاذ مجهول والآجال لا يجوز إلا معلومة قال والعرايا التي أرخص رسول الله فيها فيما دون ذكر محمود بن لبيد قال سألت زيد بن ثابت فقلت ما عراياكم هذه التي تحولونها ؟ فقال : فلان وأصحابه شكوا إلى رسول الله أن الرطب يحضر وليس عندهم ذهب ولا ورق يشترون بها وعندهم فضل تمر من قوت سنتهم فأرخص لهم رسول الله أن يشتروا العرايا بخرصها من التمر بأكونها رطبا .

باب بيع الطعام

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله قال « من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه » أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله قال « من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يقضه » أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أما الذي نهى عنه رسول الله فهو الطعام أن يباع حتى يستوفى وقال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء إلا مثله . أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس قال : قدم النبي المدينة وهم يسلفون في التمر السنة والسنتين والثلاث فقال رسول الله « من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم أو إلى أجل معلوم » أخبرنا الثقة عن أيوب عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام قال نهاني النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندي (قال الشافعي) وليس شيء من هذه الأحاديث مختلفا ولكن بعضها من أجل التي تدل على مفسر وبعضها أدى فيه أكثر مما أدى في بعضه قال فسألت مقدم من أهل العلم عن يكثر خلافا ويدخل الجمل على المفسر والمفسر على الجمل فقال رأيت هذه الأحاديث مختلفة هي ؟ قلت ما يخالف منها واحد واحدا قال فأبى لي من أين انفتحت ولم تختلف قلت أما ابن عمر فيقول أن رسول الله قال « من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه » فدل هذا على أن لا يجوز لمتابع طعاما يبيعه قبل أن يستوفيه لأنه والله أعلم مضمون بالبيع على البائع فلا يكون من ضمان غيره بالبيع يأخذ هو ثمنه وربحه وهو لو هلك في يد البائع قبل أن يقضه المتابع أخذ منه رأس ماله وكان كمن لا يبيع بينه وبينه وأما حديث طاوس عن ابن عباس فمثل حديث ابن عمر والله أعلم إلا أنه لم يذكر فيه من ابتاع طعاما وفيه دلالة إذ قال أما الذي نهى عنه رسول الله « فالطعام أن يباع حتى يعلم » يعني حتى يكال وإذا اكتتله المشتري فقد استوفاه وإن كان حديث ابن عمر أوضح معنى منه فأما حديث حكيم بن حزام فإن رسول الله نهاه والله أعلم عن أن يبيع شيئا بعينه لا يملكه والدليل على أن هذا معنى حديث حكيم بن حزام والله أعلم حديث أبي المنهال عن ابن عباس أن رسول الله أمر من سلف في تمر سنتين أو ثلاث أن يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وهذا يبيع ما ليس عند المرء ولكنه يبيع صفة مضمونة على بائعها وإذا أتى بها البائع لزمته المشتري وليست يبيع عين يبيع العين إذا هلك قبل قبض المتابع انتقض فيها البيع ولا يكون يبيع العين مضمونا على البائع فيأتي بمثله إذا هلك . فقال كل ما قلت كما قلت وبه أقول . فقلت له ولا تجادل عن رسول الله حديثين مختلفين أبدا إذا وجد السبيل إلى أن يكونا مستعملين فلا تعطل منهما واحدا لأن علينا في كل ما علينا في صاحبه ولا نجعل المختلف إلا فيا لا يجوز أن يستعمل أبدا إلا بطرح صاحبه قال : فقلت له ولو ذهب ذاهب في هذه الأحاديث إلى أن يحملها مختلفة فيقول حكى ابن عباس قدوم النبي المدينة وهم يسلفون فأمرهم أن يسلفوا في كيل معلوم ووزن معلوم

وهذا أول مقدمه ثم حكى حكيم بن حزام وإنما صحبه مد الفتح أن النبي نهى عن بيع ما ليس عنده والمدايق في صفة بيع ما ليس عنده فلا يحل السلف هل الحجة عليه إلا أن يقال له المدايق صنف من البيع غير بيع العين ونستعمل الحديثين معا ونجد عوام المفتين يستعملونهما وفي استعمال عوام المفتين إياهما دليل على أن الحجة تازمهم بأن يستعملوا كل ما كان في معناهما ولا يفرقوا فيه كما اجتمعوا على استعمال هذين والدليل على أن الحجة مع من استعملهما دون من لم يستعملهما قال: نعم قال: فقلت له هكذا الحجة عليك في كل ما ذهبت إليه من أن تجعل المفسر مرة حجة على المجهل والمجهل حجة على المفسر في القسامة واليمين مع الشاهد واليمين على المدعى وبيع العرايا والمزابنة وغير ذلك مما كثر مما سمعتك تذهب فيه إلى الطريق التي أرى أن تقلبها عن طريق النص بأنها تضاد انتشار الخلاف بين الأحاديث والله أعلم ولكنتك تذهب فيها إلى الاستتار من كثرة خلاف الحديث عند من لعله لا يبصر في أن قال ذلك من يعيب عليك خلاف الحديث .

باب المصرة (الخراج بالضمان)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا سعد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف عن عروة بن الزبير عن عائشة أن رسول الله قال «الخراج بالضمان» أخبرنا مسلم عن هشام عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الخراج بالضمان» (قال الشافعي) وأحسب بل لأشك إن شاء الله أن مسلما نص الحديث فذكر أن رجلا ابتاع عبدا فاستعمله ثم ظهر منه على عيب فقص له رسول الله برده بالعب قال المقتضى عليه قد استعمله فقال رسول الله «الخراج بالضمان» . أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله قال «لا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن مضى أمسكها وإن سخطها ردها وصاعا ومن تمر» أخبرنا سفيان عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي مثله إلا أنه قال «ردها وصاعا من تمر لا صمرا» (قال الشافعي) وحديث الخراج بالضمان وحديث المصرة واحد وهما متفقان فيما اجتمع فيه معناها وفي حديث المصرة شيء ليس في حديث الخراج بالضمان قال وذلك أن متابع الشاة أو الناقة المصرة متابع لشاة أو ناقة فيها لبن ظاهر وهو غيرها كالتمر في النخلة الذي إذا شاء قطعه وكذلك اللبن إذا شاء حلبه واللبن مبيع مع الشاة وهو سواها وكان في ملك البائع فإذا حلبه ثم أراد ردها يعيب التصرية ردها وصاعا من تمر كثر اللبن أو قل كان قيمته أو أقل من قيمته لأن ذلك شيء وقته رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن جمع فيه بين الإبل والغنم والعلم يحيط أن ألبن الإبل والغنم مختلفة الكثرة والأمان وأن ألبن كل الإبل والغنم مختلفة وكذلك البقر لأنها في معناها (قال) فإن رضى الذي ابتاع المصرة أن يمسكها يعيب التصرية ثم حلبها زمانا ثم ظهر منها على عيب غير التصرية فإن ردها بالعب ردها ولا يرد اللبن الذي حلبه بعد لبن التصرية لأنه لم يكن في ملك البائع وإنما كان حادثا في ملك المتابع كما حدث الخراج في ملكه ويرد صاعا من تمر لبن التصرية فقط (قال الشافعي) وإذا ابتاع العبد فلنأخذ ابتاعه بعينه وما حدث له في يده من خدمة أو خراج أو مال أفاده فهو المشتري لأنه حادث في ملكه لم تقع عليه صفقة البيع فهو كلبن الشاة الحادث بعد لبن التصرية في ملكه مشتريا لا يختلف وكذلك نتاج الماشية يشتريها فتنتج ثم يظهر منها على عيب فيردها دون النتاج وكذلك لو أخذ لها أصوافا أو شعورا أو أوبارا وكذلك لو أخذ للحيات ثمرا إذا كانت يوم يردها بحالها يوم أخذها أو أفضل وهكذا وطء الأمة التي قد دلس لها فيها يعيب ردها ولا شيء عليه في الوطء والخراج والخدمة ليسا بأكثر مما وصفت من وطء نيب لا ينقصها الوطء وأخذ تمر أو لبن وفتاج إذا

لم ينقص الشجر والأهات وكذلك كراء الدار يبتاعها فيستغلها ثم يظهر منها على عيب يكون له السكراء بالضمان والضمان الذي يكون له به السكراء ضمان يحل له بالبيع بكل حال ألا ترى أنه يحل له في كل شيء دلس له فيه بعيب كما وصفت أن يسكه بعيه ويموت ويهلك قبله من ماله ويعتق المالك فيقع عليهم عنة لأنه ماله تام الملك جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم خيارا فيها دلس له به إن شاء رده وإذا جعل له إن شاء رده نقد جعل له إن شاء أن يسكه فقد أبان رسول الله أن له أن يسكه في الشاة المصرة فقال «إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر» مع إبانته الأول بقوله «إن شاء رده» (قال الشافعي) فأما ما ضمن ببيع فاسد أو غصب أو غير ملك صحيح فلا يكون له خراجه ولا يكون له منفعة مالا يحل له حبسه وكيف يجوز إذا جعل رسول الله المنفعة من الملوكة الذي يحل له ماله المالك الدلس أن يحل معناه أن يجعل لغير ماله وإن لا يحل له حبس الذي فيه المنفعة فيكون قد أحيل إلى ضده وخولف فيه معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم .

باب الخلاف في المصرة

حدثنا الربيع قال (قال الشافعي) فخالفتنا بعض الناس في المصرة فقال : الحديث فيها ثابت ولكن الناس كاهم تركوه فقلت له أتحكي لي عن أحد من أصحاب رسول الله أنه تركه ؟ قال : لا قلت فأنت تحكي عن ابن مسعود أنه قال فيها مثل معنى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قلت له أو تحكي عن أحد من التابعين أنه تركه ؟ فلما علمته ذكر في مجلسه ذلك أحدا منهم بخلافه قال : إنما عنيت بالناس المفتين في زماننا أو قبلنا لا التابعين قلت له : أتعني بأبي البلدان ؟ قال : بالحجاز والعراق ؟ فقلت له : فالحكم لي من تركه بالعراق ؟ قال أبو حنيفة لا يقول به وأصحابه قلت أفنعت أصحابه إلا رجلا واحدا لأنهم قبلوه عن واحد ؟ قال : فلم أعلم غيره قال به . قلت أنت أخبرتنا عن ابن أبي ليلى أنه قال ردها بقيمة اللبن يومئذ قال : وهكذا كان يقول ولكن لا نقول به . فقلت أجل : ولكن ابن أبي ليلى قد زاد الحديث فتأول فيه شيئا يحتمل ظاهره عندنا على غيره فقلنا بظاهره وابن أبي ليلى أراد اتباعه لا خلافه قال فما كان مالك يقول فيه ؟ قلت أخبرني من سمعه يقول بالحديث قال فما كان الزنجي يقول فيه ؟ قلت سمعته يفتي فيه بمعنى الحديث (قال الشافعي) وقالت له ما كان من يفتي بالبصرة يقول فيه : قال ما أدرى قلت أفرأيت من غاب عنك قوله من أهل البلدان أيجوز لي أن أقول على حسن الظن بهم وافقوا حديث رسول الله قال : لا إلا أن تهر قوله (قال الشافعي) فقلت فقد زعمت أن الناس كاهم تركوا القول بحديث رسول الله في المصرة وزعمت على لسانك أنه لا يجوز لك ما قلت ولم يحصل في يدك من الناس أحد تسميه غير صاحبك وأصحابه (قال الشافعي) وقالت له : وهل وجدت لرسول الله حديثا يشبه أهل الحديث بخلافه عامة الفقهاء إلا إلى حديث لرسول الله مثله ؟ قال : كنت أرى هذا قات فقد علمت الآن أن هذا ليس هكذا قال . وكنت أرى حديث جابر أن معاذا كان يعطي مع النبي العتمة ثم يأتي بنى سلة فيصلي بقومه العتمة هي له نافلة ولهم فريضة فوجدنا أصحابكم المسكين عطاء وأصحابه يقولون به ووجدنا وهب بن منبه والحسن وأبا رجاء الطاردي وبعض مفتي أهل زماننا يقولون به قلت وغير من مميت ؟ قال : أجل وفي هؤلاء ما دل على أن الناس لم يجمعوا على تركه قلت له ولقد جهدت منذ لفتيك وجهنا أن نجد حديثا واحدا يشبه أهل الحديث خالفته العامة فما وجدنا إلا أن يخالفوه إلى حديث رسول الله فذكر حديثا قلت أنا ثبت هو ؟ قال : لا فقلت مالا يثبت مثله فليس بحجة لأحد ولا عليه قال : فكيف

رد صاعاً من تمر ولا نرد نحن الباقين . قلت أثبت هذا عن النبي : قال : نعم قلت وما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس فيه إلا التسليم فقولك وقول غيرك فيه لم وكيف خطأ قال بعض من حضره نعم قلت ومع كيف إذا قررت أنها خطأ في موضع فلا تضعها الموضع الذي هي فيه خطأ قال بعض من حضره وكيف كانت خطأ . قلت إن الله تعبد خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بما شاء لا معتب لحكمه وعلى الناس اتباع ما أمروا به وليس لهم فيه إلا التسليم وكيف إنما تتكلمون في قول الآدميين الذين يكون قولهم تبعاً لا بشعوا ولو جاز في القول اللازم كيف حتى يعمل على قياس أو فطة عقل لم يكن للقول غاية ينتهي إليها وإذا لم يكن له غاية ينتهي إليها بطل القياس والسكن القول قولان : قول فرض لا يقال فيه كيف ، وقول تبع يقال فيه كيف يشبه القول اغاية (قال الربيع) والقول الغاية السكناب والسنة (قال الربيع) قلت له : هل تعلم في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان معنى إلا اثنين قال ما هما ؟ قلت إن الخراج حادث بعمل العبد لم يكن في ملك البائع ولم يكن له فيه حصة من الثمن فلا يجوز لما كان هكذا في ملك المشتري أن يكون إلا للمشتري وأما صلى الله عليه وسلم قضى به المالك ما يكما صحيحاً (١) قال لا قلت فإنك لما فرغت خالفت بعض معانها معاً قال وأين خالفت ؟ قلت زعمت أن خراج العبد والأمة وخدمتهما وما ملكا بهية أو وصية أو كنز وجداه أو غيره من وجوه الملك يكون لسيده الذي اشتراه ودلس له فيه بالبيع وله رده والخدمة وأما ملك العبد إلا خراج غير الخراج فإذا قيل لك لم يجعل ذلك له وهو غير الخراج والخراج يكون بعمله وما وهب له يكون بغير عمله ولا يشع له عن خدمته ؟ قلت لأنه حادث في ملكه ليس بما اعتقدت عليه صفقة البيع وزعمت أن ألبان المشاشية وأنتاجها وصوفها وتمر النخل لا يكون مثل الخراج لأن هذا شيء منها والخراج ليس من العبد وحب العبد بالخراج أكثر من حب المشاشية باللبان والصوف والشعر يؤخذ منها وكلاهما حادث في ملك المشتري وزعمت أن المشتري إذا كان جارية فأصاها لم يكن له ردها فقيل له أو تنقصها الإصابة ؟ قال : لا فقيل الإصابة أكثر أو يجد ألف دينار ركازاً فيأخذها السيد وكلاهما حادث في ملكه . قلت فلم فرقت بينهما ؟ قال لأنه وطئ أمته فقلت أوليست أمته حين يردّها ؟ قال : بلى قالت ولولا أنها أمته لم يأخذ كنزاً وجدته . قال : نعم ، قلت فما معنى وطئ أمته وهي عندنا وعندك أمته حتى يردّها ؟ قال : فروينا هذا عن علي قلت أثبت عن علي ؟ فقال بعض من حضره من أهل الحديث لا قال فروينا عن عمر يردّها وذكر عثرا أو نحواً من ذلك قلت أثبت عن عمر ؟ قال بعض من حضره لا قلت فكيف تحتج بمالم يثبت وأنت تخالف عمر لو كان قاله ؟ قال أدايس يقبح أن يرد جارية قد وطئها بالملك . قلت أيقبح لو باعها ؟ قال : لا ، قلت فإذا جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم رد العبد بالبيع والأمة عندنا وعندك مثل العبد وأنت ترد الأمة مالم يطمأها فكيف قلت في الوطء خاصة وهو لا ينقصها لا يردّها إذا وطئها من شراء مرة أو مرتين ؟ قال ما انتفع به منها وهو ينتفع منها بما وصفت ويردها معه قال فمن أصحابنا من وافقك على أن يرد الجارية إذا وطئت وإذا كانت ثيباً وخالفك في نتائج المشية فقلت الحجبة عليه الحجة عليك .

باب كسب الحجام

حدثنا الربيع قال (قال الربيع) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن حرام بن سعد بن محبة أن

(١) لعله قال « نعم » إلا أن يكون في السلام سقط . تأمل .

حبيصة سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام فنهاه عنه فلم يزل يكلمه حتى قال له « أطمعه رقيقك وأعلمه ناضجك » أخبرنا مالك عن الزهري عن ابن شهاب عن حرام بن سعد عن أبيه أنه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في إجارة الحجام فنهاه عنها فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى قال له « أعلمها ناضجك ورقيقك » حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن حميد عن أنس قال : حجج أبوطيبة رسول الله فأمر له بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجها . وأخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن حميد عن أنس أنه قيل له : احتجيم رسول الله ؟ قال : نعم ، حججه أبو طيبة فأعطاه صاعين وأمر مواله أن يخففوا عنه من ضربيته وقال « إن أمثل ما تداولتم به الحجاماة والقسط البحرى لصبيانكم من العذرة ولا تعذبوهم بالغمز » أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس . أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن طائوس قال : احتجيم رسول الله وقال للحجام « اشكوه » (قال الشافعي) ليس في شيء من هذه الأحاديث غشاق ولا نسخ ولا منسوخ فهم قد أخبرونا أنه قد أُرخص لمحبصة أن يملفه ناضجاً ويطعمه رقيقه ولو كان حراماً لم يحجز رسول الله وألله أعلم المحبسة أن يملك حراماً ولا يملفه ناضجاً ولا يطعمه رقيقه ورقيقه ممن عليه فرض الحلال والحرام ولم يعط رسول الله حججاً على الحجاماة أجراً إلا لأنه لا يعطى إلا ما يحل له أن يعطيه وما يحل للملكة ملكه حل له ولأن أطمعه إياه أكله قال : فإن قال قائل : فما معنى نهى رسول الله وإرخاذه في أن يطعمه الناضج والرقيق أقل لا معنى له إلا واحد وهو أن من المكاسب دنياً وحسناً فكان كسب الحجام دنياً فأحب له تنزيه نفسه عن الدناءة لكثرة المكاسب التي هي أجل فلما زاد فيه أمره أن يملفه ناضجاً ويطعمه رقيقه تنزهها لا لا تحريماً عليه (قال الشافعي) رضى الله عنه : وقد روى أن رجلاً ذاق ربة لعنان قدم عليه فسأله عن معاشه فذكر له غلة حمام وكسب حجام أو حجامين فقال إن كسبك لو سئخ أو قال لدنيء أو قال لدنس أو كلمة تشبه ذلك .

باب الدعوى والبيئات

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « البيعة على المدعى » (قال الشافعي) وأحسبه ولا أثبتة قال « واليعين على المدعى عليه » أخبرنا عبد الله بن الحرث عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو في الأول . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن النخعي عن ابن عباس ورجل آخر سمعا لا أحفظ اسمه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة أن عبد الله بن سهل وبحبيصة بن مسعود خرجا إلى خيبر ففترقا لحاجتهما فقتل عبد الله بن سهل فانطلق هو وعبد الرحمن أخو المقتول وحبيصة بن مسعود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا قتل عبد الله بن سهل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تحلفون خسين يميناً وتستحقون دم فتبشكروا صاحبكم » قالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نخضر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فتبشكروا يهود بخمسين يميناً » قالوا يا رسول الله كيف تقبل أيمان قوم كفار ؟ فزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عقله من عنده قال بشير قال سهل لقد ركضتني فريضة من ملك الفرائض في مربد لنا (قال الشافعي) وهذه الأحاديث كلها نأخذ وهي من الجمل التي يدل بعضها على بعض ومن

سنة لسان العرب أو اقتصار الحديث على بعض ما يسمع دون بعض أو هما معا فن ادعى على أحد شيئا سوى الذي في النفس خاصة يريد أخذه لم يكن له أخذه بدعواه بحال فقط إلا أن يقيم بينة على ما ادعى فإذا أقام شاهدين على مادون الزنا أو شاهدا وامرأتين على الأموال قضى له بدعواه ولم يكن عليه أن يخلف مع بينته وإذا لم يقيم على ما يدعى إلا شاهدا واحدا فإن كان مالا أحلف مع شاهده وأعطى المال وإن كان الذي يدعى غير مال لم يعط به شيئا وكان حكمه حكم من لم يأت ببينة (قال الشيخ زيني) رضى الله عنه : البينة في دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بينتان بينة كاملة بعدد الشهود لا يخاف مقيمها معها وبينة ناقصة العدد يخلف مقيمها معها (قال) ومن ادعى شيئا لم يقيم عليه بينة يؤخذ بها أحلف المدعى عليه فإن حلف برى وإن نكل لم يأخذ الذي ادعى منه شيئا حتى يخلف على دعواه فيأخذ بيمينته مع نكول المدعى عليه (قال) والحكم بالدعوى بلا بينة والأيمان (١) يخالف له بالبينة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقاس به لأمرهما شيء واحد تضادا قال ومن ادعى مالا دلالة للحاكم على دعواه إلا بدعواه أحلفنا المدعى عليه كما يخلف فيها سوى الدماء وإذا كانت على دعوى المدعى دلالة تصدق دعواه كالدلالة التي كانت في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصي فيها بالقسامة أحلف المدعون خمسين يمينا واستحقوا دية القتل ولا يستحقون دما (قال) وكل ما وصفت بين في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم نصا فإن أحكامه لا تختلف وأنها إذا احتملت أن يعضى كل شيء منها على وجهه أمضى ولم يجعل مختلفة وهكذا هذه الأحاديث فإن قال قائل فتجد في كتاب الله تعالى ما يشبه هذا ؟ قيل نعم قال الله عز وجل « واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم » وقال في الذين يرمون بالزنا « لولا جادوا عليه بأربعة شهداء » فكان حكم الله أن لا يثبت الحد على الزاني إلا بأربعة شهداء وقال الله تعالى في الوصية « اثان ذوا عدل منكم » فكان حكمه أن يقبل الوصية باثنتين وكذلك يقبل في الحدود وجميع الحقوق اثنان في غير الزنا وقال في الدين « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجالين فردل وامرأتين » فكان حكمه في الدين يقبل بشاهدين أو شاهد وامرأتين ولا يقال كفى من هذا يختلف على أن بعضه ناسخ وبعضه ليس كذلك ولكن يقال يختلف على أن كل واحد منه غير صاحبه قال : وإنما قلت لا يقسم المدعون الدم إلا بدلالة استدلالا بما وصفت من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن الأنصار كانت من أعدى الناس لليهود لقطعها ما كان بينها وقتلها رجالها وإجلاتها عن بلادها وقد عبد الله بعد العصر ووجد قبل غيب الشمس قتيلًا في منزلهم ودارهم محصية لا يخالطهم فيها غيرهم فكان لما وصفت دلائل من علمها أنه لم يقتله إلا يهود لبعضهم فعرض النبي صلى الله عليه وسلم على الأنصار أن يخلعوا ويستحقوا فأبوا فعرض عليهم أن تحلف يهود فيبرئهم فخمسين يمينا فأبوا فوداه من عنده وذلك عندنا تطوع فإذا كان في مثل هذا وما في معناه أو أكثر منه مما يغلب على من يعلمه أن الجماعة التي فيها القتل أو بعضها قتلته كانت القسامة فيه واستحق أهلها العقل لا الدم وإذا أبوا حلف لهم من ادعوا عليه خمسين يمينا ثم يبرءون لأن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « فبرئكم يهود » يدل على أنهم يبرءون بالإيمان ومثل هذا وأكثر منه تدخل الجماعة البيت فيدخل عليهم وفيهم القتل فيغلب على العلم أنهم أو بعضهم قتله أو يوجد الرجل بالعمالة متلطح الثياب بالدم أو السيف وعنده القتل ليس قربه عين ولا أثر عين فيغلب على من علم هذا أنه قتله أو إخبار من يغلب على من يسمع خبره أنه لا يكذب إذا كان ذلك بحضرة القتل وأنى واحد

(١) قوله: بلا بينة والأيمان الخ. كذا بالنسخة التي بيدنا كما روى. وحرره من أصل صحيح. كتبه بمصححه

من جهة وامرأة من أخرى أو صبي من أخرى أو كافر من أخرى وأثبت كلهم رجلا فقالوا هذا قتله وغيب فأروا غيره فقالوا لم يقتله هذا وما كان في هذا المعنى فإذا لم يكن واحد من هذه المعاني فادعى أولياء الميت أن فلانا قتله ، وكان جماعة من وجه واحد ليس فيهم من تجوز شهادته يمكن أن يكونوا تواطؤوا على الباطل بعد القتل فيما لا يمكن أن يكون الذين جاءوا من وجوه متفرقة اجتمعوا فتراطؤوا على أن يقولوا إنه قتله لم يكن فيه قسامة يخلف المدعى عليهم ويبرءون .

باب الخلاف في هذه الأحاديث

حدثنا الربيع قال : (قال الشيخ إني) رضى الله عنه فخالفتنا بعض الناس في هذه الأحاديث فجرد خلاف حديث اليمين مع الشاهد وخالف بعض معنى « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه » وقد كتبت عليه فيها احتجاجا اختصرت في هذا الكتاب بعضها فسكان بما رد به اليمين مع الشاهد أن قال . قال الله تبارك وتعالى « شهدتين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » فقلت له لست أعلم في هذه الآية تحريم أن يجوز أقل من شاهدين بحال قال : فإن قلت فيها دلالة على أن لا يجوز أقل من شاهدين ؟ قلت فقله قال فقد قلته قلت فمن الشاهدان الاذان أمر الله جل ثناؤه بهما ؟ قال عدلان حران مسلمان قلت فلم أجزت شهادة أهل الذمة ؟ قلت لم أجزت شهادة القابلة وحدها ؟ قال لأن عليا أجازها قلت فخلاف هي للقرآن ؟ قال : لا قلت فقد زعمت أن من حكم بأقل من شاهدين خالف القرآن ؟ قلت له يجوز في شيء من الحديث أن يخالف القرآن ؟ قال : فإن قلته ؟ قلت فيقال لا قال الله تعالى « وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن » إلى « فنصف ما فرضتم » - وقال « ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فالحكم عليهن من عدة تعتدونها » فزعمت أن الرجل إذا خلا بالمرأة وأغلق بابا وأرخص سترا أو خلا بها في سجراء وهما يتصادقان بأن لم يمسا كان لها المهر وعليها المدة فخالفت القرآن قال : لا قال عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت ما قلت وإذا قالوا لم نجعلهم للقرآن خلافا قلت فما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمين عن الله تعالى ألم تقولوا هذا فيه وهو أبعد من أن يكون خلافا لظاهر القرآن من هاتين الآيتين وذكرته له غيرها وقالت أن الله عز وجل قال شاهدين وشاهدا وامرأتين ففيه دليل على ما تم به الشهادة حتى لا يكون على من أقام الشاهدين يمين لأنه حرم أن يحكم بأقل منه ومن جاء بشاهد لم يحكم له بشيء حتى يخلف معه فهو حكم غير الحكم بالشاهدين كما يكون أن يدعى الرجل على الرجل الحق فيشكل المدعى عليه عن اليمين فيلزمه عندك ما نكل عنه وعندنا إذا حلف المدعى فهو حكم غير شاهد ويمين وشاهدين قال : فإننا ندخل عليكم فيها وفي القسامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « البينة على المدعى » قلت فهذا القول خاص أو عام ؟ قال به عام قلت فأنت إذا أشد الناس له خلافا قال : وأين ؟ قلت أنت تزعم لو أن قتيلا وجد في محلة أحلفت أهلها خمسين يمينا وغرمهم الدية وأعطيت ولي الدم بغير بينة وقد زعمت أن قول النبي صلى الله عليه وسلم « البينة على المدعى عام » فلا يعطى أحد إلا ببينة وأحلفت أهل المحلة ولم تبرئهم وقد زعمت أن في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « واليمين على المدعى عليه » أن المدعى عليه إذا حلف برى مما ادعى عليه فإن قلت هذا بأن عمر قضى به قلت فمن احتج بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم التابت عنه أولى بالحجة ممن احتج بقضاء غيره فإن قال بل من احتج بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت فقد احتجبت بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فزعمت أن قوله « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه » عام قال ما هو بعام قلنا فلم امتنعت من أن تقول بما إذا كفت عنه أعطيت ما بدل على أن عليك أن تقول به ؟ قلت بما إذا كشفت عنه ووجد عليك خلافا ؟ (قال) فقد جعلتم اليمين مع

الشاهد تامة في شيء ناقصة في غيره وكذلك جعلهم الشاهدين تامين في كل شيء إلا الزنا وجملمن رجلا وامرأتين تامين في المال ناقصين في الحدود وجعلهم شهادة أهل الزنا تامة بينهم ناقصة بين غيرهم وشهادة المرأة تامة في عيوب النساء ناقصة في غيرها قال واحتج في القسامة بأن قال أعطيتهم بغير بيعة قلت فكذلك أعطيت في قسامتك واحتج بأن قال أحلفتهم على ما لا يعلمون قلت فقد يعلمون بظاهر الأخبار بمن يصدقون ولا تقبل شهادتهم وإقرار القاتل عندهم بلا بيعة ولا يحكم بأدعائهم عليه الإقرار وغير ذلك قال : العلم ماراوا بأعينهم أو سمعوا بأدعائهم قلت ولا علم ثالث؟ قال : لا قلت فإذا اشترى ابن خمس عشرة سنة عبدا ولد بالمشرك منذ خمسين ومائة سنة ثم باعه فادعى الذي ابتاعه أنه كان أبقا فكيف تحلوه؟ قال : على البيعة قال يقول لك تظلفي فإن هذا ولد قبلي ويولد غير بلدي وتحلفي على البيعة وأنت تعلم أني لا أحيط بأن لم يأت قط علماء قال يسأل قلت يقول لك فأنت تحلفي على ما تعلم إنني لأبريه قال وإذا سئلت وسعك أن تحلف قلت أفرجل قتل أبوه فبقي من ساعته فسأل أولى أن يعلم قال : نعم قال بعض من حضره بل من قتل أبوه قلت فقد عبت بيمينه على القسامة ونحن لأنأمره أن يحلف لإبعد العلم والعلم يمكنه واليمين على القسامة سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت برأيك يحلف على العبد الذي وصفت قال فقد خالف حديثكم ابن المسيب وابن بجيد قلت فأخذت بحديث سعيد وابن بجيد فتقول اختلفت أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فأخذت بأحدها؟ قال : لا قلت فقد خالفت كل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة؟ قال : لا قلت فلم تأخذ بحديث ابن المسيب؟ قال هو منقطع والمصل أولى أن يؤخذ به والأصاريون أعلم بحديث صاحبهم من غيرهم قال فكيف لم تأخذ بحديث ابن بجيد؟ قال لا يثبت ثبوت حديث سهل فهذا صرنا إلى حديث سهل دونة قال : فإن صاحبكم مال لا يجب القسامة إلا بالوث من بيعة أو دعوى من ميت ثم وصف الوث بغير ما وصفت قلت قد رأيتنا تركناه على أصحابنا وصرنا إلى أن نقضى فيه بمثل المعنى الذي قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيء في غير معناه قال وأعطيتهم بالقسامة في النفس ولم تعطوا بها في الجراح قلت أعطيتنا بها حيث أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجراح مخالفة للنفس قلت لأن الجروح قد يثبت من جرحه ويدل على من عمل ذلك ولا يثبت الميت ذلك؟ قال : نعم قلنا فهم لم نعط بها في الجراح كما أعطيتنا بها في النفس والقضية التي خالفوها البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه أنهم أحلفوا أهل الحلة ولم يبرئوهم وإنما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمين موضع براءة وقد كتبنا الحجة في هذا مع غير ذلك مما كتبناه في غير هذا الكتاب وما رأيتنا ادعوا الحجة في شيء إلا تركوه ولا عابوا شيئا إلا دخلوا في مثله أو أكثر منه (فإني أرى) رضي الله عنه ومن كتاب عمر بن حبيب عن محمد بن إسحق قال حدثني محمد بن إبراهيم بن الحرث النخعي عن عبد الرحمن بن بجيد بن قبطي أحد بني حارثة قال محمد يعني ابن إبراهيم وأيم الله ما كان سهل بأكثر علما منه ولكنه كان أسن منه قال والله ما هكذا كان الشأن ولكن سهلا أومر ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلفوا على ما لا علم لهم به ولكنه كتب إلى يهود خيبر حين كتبه الأنصار أنه وجد قتل بين أيائكم فدووه فسكرتوا إليه يحلفون بالله ما قتلوه ولا يعلمون له قاتلا فدواه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده (فإني أرى) فقال لي قائل : ما يمنعك أن تأخذ بحديث ابن بجيد؟ قلت لا أعلم ابن بجيد سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وإذا لم يكن سمع من النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرسل ولنا وإياك ثبت الرسل وقد علمت سهلا صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وسمع منه وساق الحديث سياقا لا يثبت به إلا الأنبات فأخذت به لما وصفت قال فما منعك أن تأخذ بحديث ابن شهاب قالت مرسل والقتيل أنصاري والأصاريون أولى بالعناية بالعلم به من غيرهم إذا كان كل ثقة وكل عندنا بنعمة الله تعالى ثقة .

باب المختلقات التي لا يثبت بعضها

من مات ولم يحج أو كان عليه نذر

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن سعد بن عبادَةَ استقى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن أمي ماتت وعليها نذر فقال النبي صلى الله عليه وسلم « أقضه عنها » (قال الشافعي) رضى الله عنه سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقضى فريضة الحج عمن بلغ أن لا يستمسك على الرحلة وسن أن يقضى نذر الحج عمن نذره وكان فرض الله تعالى في الحج على من وجد إليه السبيل وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في السبيل المركب والزاد وفي هذا نفقة على المال وسن النبي صلى الله عليه وسلم أن يتصدق عن الميت ولم يجعل الله من الحج بدلا غير الحج ولم يسم ابن عباس ما كان نذر أم سعد فاحتمل أن يكون نذر الحج فأمره بقضائه عنها لأن من سنه قضاءه عن الميت ولو كان نذر صدقة كان كذلك والعمره كالحج (قال) فأما من نذر صياما أو صلاة ثم مات فإنه يكفر عنه في الصوم ولا يصام عنه ولا يصلي عنه ولا يكفر عنه في الصلاة (قال الشافعي) فإن قال قائل : ما فرق بين الحج والصوم والصلاة ؟ قلت : قد فرق الله تعالى بينها : فإن قال وأين ؟ قلت فرض الله تعالى الحج على من وجد إليه سبيلا وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقضى عمن لم يحج ، ولم يجعل الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم من الحج بدلا غير الحج وفرض الله تعالى الصوم فقال « فمن كان مشكاً مريضاً أو على سفر » إلى قوله « مساكين » قيل يطيقونه كانوا يطيقونه ثم يحجزوا عنه فعليه في كل يوم طعام مسكين وأمر بالصلاة وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تقضى الحائض ولا يقضى عنها ما تركت من الصلاة وقال عوام المنين ولا المغلوب على عقله ولم يجعلوا في ترك الصلاة كفارة ولم يذكر في كتاب ولا سنة عن صلاة كفارة من صدقة ولا أن يقوم به أحد عن أحد وكان عمل كل امرئ لنفسه وكانت الصلاة والصوم عمل المرء لنفسه لا يعمل غيره وكان يعمل الحج عن الرجل اتباعاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الصلاة والصوم لأن فيه نفقة من المال وليس ذلك في صوم ولا صلاة (قال الشافعي) فإن قيل أفروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر أحداً أن يصوم عن أحد ؟ قيل : نعم : روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن قيل فلم لا تأخذ ؟ به قيل حدث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نذراً ولم يسمه مع حفظ الزهري وطول مجالسة عبيد الله لابن عباس فلما جاء غيره عن ابن عباس بغير ما في حديث عبيد الله أشبه أن لا يكون محفوظاً فإن قيل أتعرف الذي جاء بهذا الحديث يغلط عن ابن عباس ؟ قيل : نعم : روى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس أنه قال لابن الزبير أن الزبير حل من منتهه الحج فروى هذا عن ابن عباس أنها متعة النساء وهذا غلط فاحش (قال الشافعي) وأبست علينا كبير مؤنة في الحديث الثابت إذا اختلف أو ظن مختلفاً لما وصفت ولا مؤنة على أهل العلم بالحديث والنصفة في العلم بالحديث الذي يشبه أن يكون غلطاً والحديث الذي لا يثبت مثله وقد عارض صنفان من الناس في الحديث الذي لا يثبت مثله بخال بعض محدثيه والحديث الذي غلط صاحبه بدلالة فلا يثبت فسدأى منهم طائفة تبطل الحديث عن هذا الموضع بغيرين أحدهما الجهالة ممن لا يثبت حديثه والآخر بأن يوجد من الحديث ما يرد فيه يقولون إذا جاز في واحد منه جاز في كله وصرتم في معناها فقلت أرايت

الحاكم إذا شهد عنده ثلاثة عدل يعرفه ومجروح يعرفه ورجل يحمل جرحه وعدله أليس يجوز شهادة العدل وتبرك شهادة المجروح ويقف شهادة المجروح حتى يعرفه بعدل فيجيزه أو يجرح فبرده ؟ فإن قال : بلى قيل فلماذا رد المجروح في الشهادة بالظلة جاز له أن أن يرد العدل الذي لا يوجد ذلك في شهادته فإن قال لا قيل : فكذلك الحديث لا يختلف وأليس يجوز لكم خلاف الحديث وطائفة تتكلم بالجمالة ولم ترض أن تترك الجمالة ولم تقبل العلم فثقلت وثقتها وقالوا قد تردون حديثا وتأخذون بآخر قلنا نرد بما يجب به رده ونقبل بما يجب به قبوله كما قلنا في الشهود وكانت فيه مؤنة وإن غضب قوم لبعض من رد من حديثه فقالوا هؤلاء يعيبون الفقهاء وأيس يجوز على الحكم أن يقال هؤلاء يردون شهادة المسلمين وإن ردوا شهادة بعضهم بظلة أو دلالة على غلط أو وجه يجوز به رد الشهادة :

باب المختلطات التي لا يثبت بعضها من أعتق شركا له في عبد

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قبعة العدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق منه ماعتي » (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إنما عبد كان بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فإن كان موسرا فإنه يقوم عليه بأعلى القيمة أو قيمة عدل ليست بوكس ولا شطط ثم يفرم لهذا حصته » حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني قيس بن سعد أنه سمع مكحول يقول سمعت سعيد بن المسيب يقول أعتقت امرأة أو رجل ستة أعبد لها ولم يكن لها مال غيرهم فأنتى النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فأفرع بينهم فأعتق ثلثهم (قال الشافعي) كان ذلك في مرض المعتق الذي مات فيه أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المطلب عن عمران بن حصين أن رجلا من الأنصار أوصى عند موته فأعتق ستة ممالك ليس له مال غيرهم أو قال أعتق عند موته ستة ممالك ليس له شيء غيرهم فباع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولنا شديدا ثم دعاهم فجزأهم ثلاثة أجزاء فأفرع بينهم فأعتق اثنين وأربعة (قال الشافعي) وبهذا كما يأخذ وكل واحد من هذه الأحاديث ثابت عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قبعة العدل فأعطى شركاه حصصهم وكان حرا يوم تكلم بالعتق وله ولاؤه وإن لم يكن له مال يبلغ قيمته عتق عليه ، المالك منه ورق ما بقي لأصحابه فيه ومن كان له بمالك لا يملك غيرهم فأعتقهم في مرضه الذي مات فيه عتق بنات ثم مات من مرضه أفرعنا بينهم على ثلاثة أجزاء فأبهم خرج له سهم المعتق عتق ورق الباقر ولا يستسمى الرقيق ولا العبد يعتق بعضه في حال .

باب الخلاف في هذا الباب

حدثنا الربيع قال قال الشافعي وخالف مذهبتنا في هذا بعض الناس فزعم أن الرجل إذا أعتق شركا له في عبد فشريكة بالخيار بين أن يعتق أو يرضه أو يستسعى العبد فخالفه أصحابه وعابوا هذا القول عليه فقالوا إذا كان المعتق للشخص له في العبد موسرا عتق عليه كله وإن كان معسرا فالعبد حر ويستسعى في حصة شريكه وقالوا في ثلاثة

ممالك أعظمهم رجل لا مال له غيرهم عند الموت يعتقك كل واحد منهم ويسمى في ثلثي قيمته (قال الشيخ ابن) وصحبت من يحتج بأنه قال بعض هذا بأن روى عن رجل عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الضمر بن أنس عن بشير ابن نعيم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في العبد بين اثنين يعتقه أحدهما وهو معسر يسمى وروى عن رجل عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن رجل عن بنى عذرة (قال الشيخ ابن) قبل له أو ثابت حديث أبي قلابة لو لم يخالف فيه الذي رواه عن خالد ؟ فقال من حضر هو مرسل ولو كان موصولا كان عن رجل لم يسم ولم يعرف ولم يثبت حديثه فقلت أثبت حديثك عن سعيد بن أبي عروبة لو كان منفردا بهذا الإسناد فيه الاستسعاء وقد خالاه شعبة وهشام ؟ فقال بعض من حضره حديثه شعبة وهشام هكذا ليس فيه استسعاء وهما أحفظ من ابن أبي عروبة قلت : فلو كان منفردا كان في هذا ما شكك في ثبوت الاستسعاء بالحديث وقيل لبعض من حضر من أهل الحديث لو اختلف نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وحده وهذا الإسناد أيهما كان أثبت ؟ قال نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت وعلينا أن نصير إلى الأثبت من الحديثين قال ؟ نعم : قلت فنع نافع حديث عمران بن حصين بإبطال الاستسعاء (قال الشيخ ابن) ولقد سمعت بعض أهل النظر والدين منهم وأهل العلم بالحديث يقول : لو كان حديث سعيد بن أبي عروبة في الاستسعاء منفردا لا يخالفه غيره ما كان ثابتا (قال الشيخ ابن) فعارضنا منهم معارض آخر بحديث آخر في الاستسعاء فقطعه عليه بعض أصحابه وقال لا يذكر مثل هذا الحديث أحد يعرف الحديث لضعفه قال بعضهم تناظرنا في قولنا وقولك فقلت أو المتناظرة موضع مع ثبوت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطرح الاستسعاء في حديثي نافع وعمران ؟ قال : إنا نقول إن أيوب ربما قال فقال نافع فقد عتق منه ماعق وربما لم يقله وأكثر ظني أنه شيء كان يقوله نافع برأيه فقلت له لا أحسب عالما بالحديث وروايته يشك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب لأنه كان ألزم له من أيوب ومالكا فضل حفظ لحديث أصحابه خاصة ولو استويا في الحفاظ فشك أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه لم يكن في هذا موضع لأن يعاقب به الذي لم يشك إنما يعاقب الرجل بخلاف من هو أحفظ منه أو يأتي بشيء في الحديث يشركه فيه لم يحفظ منه محافظ وهم عدد وهو منفرد وقد وافق مالكا في زيادته وإلا فقد عتق منه ماعق غيره وزاد فيه بعضهم ورق منه مارق قال فقلت له هل علمت خلقا يخالف حديث عمران بن حصين في حديث القرعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا قلت فكيف كان خلافك له وهو كما وصفت وهو مما ثبت نحن وأنت أكثر من خلافك حديث نافع ومن أين استجوزت أن تخالفه وقد علمت أن معارضا لو عارضك فقال عطية المريضي كعطية الصبيح فلم يكن لك عليه حجة أقوى من حديث عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم في عتق المريضي عتق بثبات أنه وصية وعلمت أن طاوسا قال : لا تجوز الوصية إلا لقرابة وتأول الوصية للوالدين والأقربين فقال نسخ الوالدان بالفرائض ولم ينسخ الأقربون فلم يكن لما عليه حجة إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنزل عتق الممالك وصية وأجازها وهم غير قرابة للعتق لأنه كان عربيا والرقيق عجم وعلمت أن حجتنا وحجتك في الاختصار بالوصية على الثالث من حديث عمران بن حصين دون حديث سعد لأنه ليس بين في حديث سعد بن أبي وقاص فكيف ثبتناه حتى أصلنا منه هذه الأصول وغيرها واحتججتنا به على من خالفنا ثم صرنا إلى خلاف شيء منه بلا خبر يخالف له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد علمت أن الذي

احتج^(١) عليه بعضهم بحديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل عطية المريض من الثلث فإن كان حديث عمران ثابتاً فقد خالفته وإن كان غير ثابت فلا حاجة لك فيه ولكنك وإياه محبوا جانبه قال: فكيف يعتق ستة يعتق اثنان ويرق أربعة؟ قلت كما يعطى الرجل الرجل داراً أو رقيقاً له ثلثهم فيقتسمون فينفذ للعطى بالوصية ثلثهم ويعطى الورثة ثلثهم فلما أعتق المريض ماله ولغيره جميعاً أعتقنا ماله في بعضهم ولم نعتق ماله غيره عليه (قال الشافعي) قلت له كيف قولك في حديث ثبتته نحن وأنت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا وعندك غير واسع تركه لافرض الله علينا قبول ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وإذا أنبتنا عنه شيئاً فلفرض علينا اتباعه كما عدلنا وعدلت فقلنا في الجنين غرة ولو كان حياً كانت فيه مائة من الإبل أو ميتاً لم يكن فيه شيء وهو لا يعدو أن يكون حياً أو ميتاً وكما قلنا نحن وأنت في جميع الجنائيات ما جرى رجل فني ماله إلا الخطأ في بني آدم فعلى عاقفته وكما قلنا نحن وأنت في الدييات وغيرها بالأمر الذي ليس فيه إلا الاتباع ولا ينبغي أن يختلف قولك (قال الشافعي) رضى الله عنه: فقال فأكلك في حديث نافع قلت أو لا كلام فيه موضع؟ قال: إنك خلطت فيه بين حكم الرق والحرية قلت ما فعلنا لقد تركناه لنفسه وكسبه كما تركناه لخدمة سيده ما قدرنا فيه على غير هذا كما تفعل لو كان بين اثنين قال أقتبعم لون ما اكتسب في يومه؟ قلنا نعم وإن مات ورثته والأحرار قلنا: نعم قال: قال فنورثونهم منه ولا تورثونه؟ قلنا نعم لم يخالفنا مسلم علمناه في أنه إذا بقي في العبد شيء من الرق فلا يرث ولا تجوز شهادته فقلنا لا يرث بحال بإجماع وبأن لا تجوز شهادته وغير ذلك من أحكامه قال أفجد غيره يورث ولا يرث ويحكم له ببعض حكم الحرية ولا يحكم ببعض؟ قلت نعم الجنين يسقط ميتاً يورث ولا يرث والمكاتب نحكم له في منع سيده يعه وماله بغير حكم العبد ونحكم له فيما سوى ذلك منه بحكم العبد (قال الشافعي) وقلت له أرايت إذا كان العبد بين اثنين فأعتقه أحدهما ففرض رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان العتق موسراً أن يعطى شريكه قبة حصته ويكون حراً أنجده أعتقه في هذا الموضع إلا بأن أعطى شريكه الذي لم يعتق قبة نصيبه منه إذا خرج نصيبه من يديه؟ قال: لا قلت فإذا لم يثبت لك أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتقه على المعسر واستسماه أما خالفت رسول الله والقياس على قوله إذا أعتقه فأخرجته من مال ماله الذي لم يعتقه بغير قبة دفعها إليه قال أجعل العبد يسمى فيها قلت فقال لك العبد لا أسمى فيها إن كان الذي أعتقني يعتقني وإلا لأحاجة لي في السعاية أما ظلمت السيد وخالفت السنة وظلمت العبد إذ جعلت عليه قبة لم يكن فيها جنابة ولم يرض بالقبة منه فدخل عليك ما تسمع مع خلافك في السنة.

باب قتل المؤمن بالسكافر

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي حصين عن عطاء وطاوس أحسبه قال ومجاهد والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الفتح «ولا يقتل مؤمن بكافر» (قال الشافعي) وهذا عام عند أهل المأزبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم في خطبته يوم الفتح (قال الشافعي) وهو يروى مسنداً عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عمرو بن شعيب وحديث عمران بن حصين أخبرنا سفيان بن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت علياً كرم الله وجهه هل عندكم من رسول الله شيء سوى القرآن؟ فقال

لا : والذي فاق الحبة وبرأ النعمة إلا أن يعطى الله عبدا فهما في كتابه وما في الصحبة . قلت وما في الصحبة ؟ قال : العقل وفكك الأسير وأن لا يقتل مؤمن بكافر (قال الشيخ أبي) وبهذا تأخذ وهو ثابت عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ببعض ما حكيت « ولا يقتل حر بعبد ولا مؤمن بكافر » .

باب الخلاف في قتل المؤمن بكافر

حدثنا الربيع قال (قال الشيخ أبي) فخالفتنا بعض الناس فقال إذا قتل المؤمن الكافر الحر أو العبد قتله به وإذا قتل المستامن الكافر لم يقتله به (قال الشيخ أبي) فقلت لغير واحد منهم أفأويل جمعها كلها جماعها أن قلت لمن قلت منهم ما حجتك في أن يقتل المؤمن بالكافر المعاهد دون المستامن ؟ قال : روى ربيعة عن ابن أبي ليلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل مؤمنا بكافر وقال « أنا أحق من وفي بدمته » فقلت له أرايت لو لم يكن لنا حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخالف هذا أ يكون هذا ما ثبت عندك ؟ قال : إنه لم يرسَل وما ثبت المرسل قلت لو كان ثابتا كيف استجزت أن ادعيت فيه ما ليس فيه وجعلته على بعض الكفار دون بعض ؟ قلت لمن قلت : منهم أثابت حديثنا قال : نعم حديث علي ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن له معنى غير الذي ذهبتم إليه قلت : وما معناه ؟ قال لا يقتل مؤمن بكافر من أهل الحرب حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد قلت أيؤم أحد أنه يقال لا يقتل مؤمن بكافر أمر المؤمنين بقتله ؟ قال : أعنى من أهل الحرب مستأمننا قلت : أفنجد هذا في الحديث أو في شيء يدل عليه الحديث بمعنى من المعاني ؟ فقال أجده في غيره قلت وأين ذلك قال : قال سعيد بن جبير في الحديث لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده قلت أثبت حديث سعيد بن جبير وإن كان حديثه أبلغنا تأويلك لو تأولته بما لا يدل عليه الحديث ؟ قال : فما معنى قول سعيد ؟ قلت لا يلزمنا منه شيء فنحتاج إلى معناه ولو لم يكن لك فيه ما ذهبتم إليه شيء قال : كيف قلت لو قيل لا يقتل مؤمن بكافر علمنا أنه عني غير حربي وليس بكافر غير حربي إلا ذو عهد إما عهد بحرية وإما عهد بأمان قال : أجل قلت : ولا يجوز أن يخص واحدا من هذين وكلاهما حرام الدم وعلى من قتله دينه وكفارة لإبداله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أمر لم يختلف فيه قال : فما معناه ؟ قلت : لو كان ثابتا فكان يشبه أن يكون لما أعلمهم أنه لا قود بينهم وبين الكفار أعلمهم أن دماء أهل العهد محرمة عليهم فقال لا يقتل مؤمن بكافر غير حربي ولا يقتل ذو عهدي عهدته قال : فإنما ذهبنا إلى أن لا يقتل مؤمن بكافر حربي ولا يقتل به ذو عهد لو قتله قلت : أفبدلالة ؟ فما علمته جاء بأكثر مما وصفت قال بعضهم فإما قلنا قولنا بالقرآن قلنا فاذا ذكره قال : قال الله تبارك وتعالى « ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل » فأعلم الله سبحانه أن لولي المقتول ظلما أن يقتل قاتله قلنا : فلا تعدو وهذه الآية أن تكون مطلقة على جميع من قتل مظلوما أو تكون على من قتل مظلوما ممن فيه القود ممن قتله ولا يستدل على أنها خاص إلا بسنة أو إجماع فقال بعض من حضره ما تعدو أحد هذين فقلت : إعن أيهما شئت قال : هي مطلقة قلت : أفرايت رجلا قتل عبده ولا عبد ابن حر أ يكون ممن قتل مظلوما ؟ قال : نعم قلت أفرايت رجلا قتل ابنه ولا ابنه أ يكون ممن قتل مظلوما ؟ قال : نعم قلت أفأولى واحد من هذين قود ؟ قال لا قلت ولم وأنت تقتل الحر بالعبد الكافر ؟ قال : أما الرجل يقتل عبده فإن السيد ولي دم عبده فليس له أن يقتل نفسه وكذلك هو ولي دم ابنه أوله فيه ولاية فلا يكون له أن يقتل نفسه مع أن حديث النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أن لا يقتل والد بولده فقيل أفرايت رجلا قتل ابن عمه أخى أبيه وليس للمقتول ولي غيره وله ابن عم يلقاه بعد عشرة آباء أو أكثر

أبكون لابن العم أن يقتل القتال وهو أقرب إلى المتول منه بما وصفت؟ قال: نعم قلت: وهذا الولي؟ قال: لا ولاية لقاتل وكيب تكون له ولاية ولا ميراث له بحال؟ قلت: فما منعك من هذا القول في الرجل يقتل عبده وفي الرجل يقتل ابنه؟ قال: أما قتله ابنه فبالحديث قبل الحديث فيه أثبت أم الحديث في أن لا يقتل مؤمن بكافر فقد تركت الحديث الثابت (قال الشيخ إني) وقلت له فليس في المسلم يقتل المستأمن علة فكيف لم تقتله بالمستأمن معه ابن له ولا ولي له غيره يطالب القود قال: هذا حربى قلت: وهل كان الذمى لإحربيا فأعطى الجزية فحرم دمه وكان هذا حربيا فطلب الأمان فحرم دمه؟ قال: آخر منهم يقتل المسلم بالكافر لأن الله عز وجل قال « وكذبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » الآية قلت له أخبرنا الله تعالى أنه كتب عليهم في التوراة هذا الحكم أفحكم هو بيننا؟ قال: نعم قلت أفرأيت الرجل يقتل العبد والمرأة أيقتل بهما؟ قال نعم قلت ففقاً عنه أو جرحه فيما دون النفس جراحات فيها القصاص؟ قال: لا يباد منه واحد منهما قلت فأخبر الله عز وجل أن حكمه حيث حكم أن النفس بالنفس الآية فمطلت هذه الأحكام الأربعة بين الحر والعبد والرجل والمرأة وحكاً جامعاً أكثر منها والجروح قصاص فزعمت أنه لا يقتص واحد منهما منه في جرح وزعمت أنه يقتل النفس بالنفس كل واحد منهما فما تخالف في هذه الآية أكثر بما وافقتها فيه إنما وافقتها في النفس بالنفس ثم خالفت في النفس بالنفس في ثلاثة أنفس في الرجل يقتل ابنه وعبده والمستأمن ولم تجعل من هذه نفساً بنفس وقيل لبعضهم لا تترك محتج بشيء إلا تركته أو تركت منه والله المستعان قال: فكيف يقتص لعبد من حر وامرأة من رجل فيما دون النفس وعقلها أقل من عقاه؟ قلت أو تجعل العقل دليلاً على القصاص فإذا استوى اقتصدت وإذا اختلف لم تقتص؟ قال: فأبين فقلت: فقد يقتل الحر دية مائة من الإبل وهي ألف دينار عندك بعد قيمته خمسة دنائير وامرأة ديتها خمسون من الإبل قال: ليس القود من العقل بسبيل قلت: فكيف احتججت به؟ فقال منهم قائل إنى قتلت الرجل بالمرأة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « المسلمون يد على من سواهم تتكافأ دماؤهم » قلت: أفسكان هذا عندك في القود؟ قال: نعم قلت فهذا عليك أو رأيت إن قال النبي صلى الله عليه وسلم في المسلمين « تتكافأ دماؤهم » أما في هذا دليل على أن دماء الكفار لا تتكافأ (قال الشيخ إني) رضى الله عنه فقال قائل قلنا هذه آيات الله تعالى ذكر المؤمنين يقتل خطأ فجعل في دية مسلمة إلى أهله وكفارة وذكر ذلك في المعاهد قلت أفرأيت المستأمن فيه دية مسلمة إلى أهله وكفارة قال؟ نعم . قلت: فلم لم تقتل به مسلماً قتله؟ .

باب جرح العجماء جبار

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وإبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « العجماء جرحها جبار » حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن حرام بن سعد بن محصة أن ناقة للبراء ابن عازب دخلت حائطا لقوم فأفسدت فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن على أهل الأموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشى بالليل فهو ضامن على أهلها . أخبرنا أيوب بن سويد قال: حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن حرام بن سعد بن محصة عن البراء بن عازب أن ناقة البراء دخلت حائط رجل من الأنصار فأفسدت فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الحوائط حفظها بالنهار وعلى أهل المساكن ما أفسدت ماشيتهم بالليل (قال الشيخ إني) فأخذنا به لثبوته بانصاله ومعرفة رجاله قال ولا يخالف هذا الحديث حديث « العجماء جرحها جبار » والسكن « العجماء جرحها جبار » جملة من الكلام

العام المخرج الذى يراد به الخاص فلما قال صلى الله عليه وسلم « العجاء جرحها جبار » وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها أفسدت العجاء بشيء فى حال دون حال دل ذلك على أن ما أصابت العجاء من جرح وغيره فى حال جبار وفى حال غير جبار قال : وفى هذا دليل على أنه إذا كان على أهل العجاء حفظها ضمنوا ما أصابت فإذا لم يكن عليهم حفظها لم يضمنوا شيئاً مما أصابت فيضمن أهل المشاة الساعة بالليل ما أصابت من زرع ولا يضمنونه بالنهار ويضمن الفائد والراكب والسائق لأن عليهم حفظها فى تلك الحالة ولا يضمنون لو انقلت (قال الشافعى) وما يشبه هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه وذكرت فاطمة أن معاوية وأبا جهم خطباها فخطبها على أسامة وتزوجته فأحاط العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يهوى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه فى حال يخطب هو فيها وحديث « جرح العجاء جبار » مطلق وجرحها إفسادها^(١) فى حال يقضى فيه على رب العجاء بنفسها ومثله نهيه عليه الصلاة والسلام عن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح جملة وهو يأمر من نسي صلاة أن يصليها إذا ذكرها ولا يمنع من طاف وصلى أية ساعة شاء .

باب المختلقات التى عليها دلالة

حدثنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال : أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة تسع سنين لم يحج ثم أذن فى الناس بالحج فتدارك الناس بالمدينة ليجروا معه فخرج فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وانطلقنا لا نعرف إلا الحج وله خرجنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا ينزل عليه القرآن وهو يعرف تأويله وإنما يفعل ما أمر به فقدمنا مكة فلما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت وبالصفا والمروة قال « من لم يكن معه هدى فليجعلها عمرة فلو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة » . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن ابن رقيش عن جابر أنه قال : ما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى إحرامه حجاً ولا عمرة . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة أنها سميت عائشة تقول : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لحس ليل بقين من ذى القعدة ولا نرى إلا أنه الحج فلما دنونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة أن يحمل قالت عائشة فدخل علينا يوم النحر باحم بقر فقلت ما هذا ؟ فقالوا : نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه قال يحيى فذكرت هذا الحديث للقاسم فقال : أتتك بالحديث على وجهه . أخبرنا سفيان عن ابن طاوس وإبراهيم بن ميسرة أنهما سمعا طاوساً يقول خرج النبي صلى الله عليه وسلم لا يسمى حجاً ولا عمرة ينتظر القضاء . قال : فتزل عليه القضاء وهو يطوف بين الصفا والمروة فأمر أصحابه أن من كان منهم أهل بالحج ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى ولكنى لبدي رأسى وسقت هدى فليس لى محل إلا محلى هذا » فقام إليه سراق بن مالك فقال يا رسول الله أفض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم أمعرتنا لعائنا هذا أم لا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا لى للأبد دخلت العمرة فى الحج إلى يوم القيامة » قال فدخل على من اليمن فسأله النبي صلى

(١) كذا فى الأصل. وفيه سقط. والمراد أنه مطلق ولا يعمل بإطلاقه لأنه لا يحكم بفيه مطلقاً . ثم يقضى فيه

الله عليه وسلم «بما أهلت؟» فقال أحدهما لبيك إلهال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الآخر لبيك حجة النبي صلى الله عليه وسلم . أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد الحج . أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال الناس حلوا بعمرة ولم تحل أنت من عمرتك؟ قال «إني أبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أحر» (قال الشيخان) وليس بما وصفت من هذه الأحاديث المختلفة شيء آخرى إلا أن يكون متفقا من وجه أو مختلفا من وجه لا ينسب صاحبه إلى القاطن باختلاف (١) من حديث أنس ومن قال قرن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم من قال كان ابتداء إحرامه حجا لا عمرة معه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحج من المدينة إلا حجة واحدة قال ولم يختلف في شيء من السنن الاختلاف في هذا من وجه أنه مباح وإن كان القاطن فيه قبيحا مما حمل من الاختلاف ومن فعل شيئا مما قيل إن النبي صلى الله عليه وسلم فعله كان له وإسعا لأن السكاب ثم السنة ثم مالا أعلم فيه خلافا يدل على أن التمتع بالعمرة إلى الحج وإفراد الحج والقرآن واسع كله (قال الشيخان) وأشبه الرواية أن يكون محظوظا في حج النبي صلى الله عليه وسلم رواية جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج لاسمي حجا ولا عمرة وطاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج محرم ينتظر القضاء لأن رواية يحيى بن سعيد عن قاسم وعمرة عن عائشة توافق روايته وهؤلاء نقصوا الحديث ومن قال أفرد الحج فبشبه والله أعلم أن يكون قاله على ما يعرف من أهل العلم الذين أدرك دون رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أحدا لا يكون مقبلا على حج إلا وقد ابتداء إحرامه بالحج (قال الشيخان) وأحسب أن عروة حين حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم يحج إنما ذهب إلى أنه سمع عائشة تقول فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حجه وذكر أن عائشة أهلت بعمرة إنما ذهب إلى أن عائشة قالت ففعلت في عمرتي كذا لا أنه خالف خلافا بينا لحديث جابر وأصحابه في قول عائشة ومنا من جمع الحج والعمرة (قال الشيخان) فإن قال قائل قرن النبي ابن معبد فقال له عمر بن الخطاب هديت لسنة نبيك قيل له حكى له أن رجلين قالوا لا هذا أضل من جملة فقال هديت لسنة نبيك إن من سنة نبيك أن القرآن والإفراد والعمرة هدى لا ضلال فإن قال قائل فما دل على هذا؟ قيل: أمر عمر بأن يفصل بين الحج والعمرة وهو لا يأمر إلا بما يسع ويجوز في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ما يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإفراجه الحج (قال الشيخان) فإن قيل فما قول حفصة لابي صلى الله عليه وسلم ما بال الناس حلوا ولم تحل من عمرتك؟ قيل: أكثر الناس لم يكن معه هدى وكانت حفصة معهم فأمرهم أن يحلوا إحرامهم عمرة ويحلوا فقال لم حل الناس ولم تحل من عمرتك؟ تعني من إحرامك الذي ابتدأته وهم بنية واحدة قال عليه السلام «لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أحر بدئي» يعني والله أعلم حتى يحل الحاج لأن القضاء نزل عليه أن يحل من كان معه هدى إحرامه حجا وهذا من سعة لسان العرب الذي تكاد تعرف ما الجواب فيه فإن قال قائل فمن أين ثبت حديث عائشة وجابر وابن عمر وطاوس دون حديث من قال قرن؟ قيل: لنقدم صعبة جابر وحسن سياقه لابتداء الحديث وآخره وقرب عائشة من النبي صلى الله عليه وسلم وفضل حفظها عنه وقرب ابن عمر منه ولأن من وصف انتظار النبي عليه السلام القضاء إذ لم يحج من المدينة بمذنول فرض الحج قبل حجه حجة الإسلام طلب الاختيار فيما وسع له فيه من الحج والعمرة يشبه أن يكون حفظ عنه لأنه قد أرى في التلacen فانتظر القضاء فيها وكذلك حفظ عنه في غيرها والله أعلم .

(١) رواية أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لبى بالحج والعمرة معا . أي : فهو قارن ولم تذكر رواية أنس

في هذا الموضع . فتنبه . كتبه مصححه .

فهرست

الجزء الثامن من كتاب الأم

ص	ص
٢٣	٣ كتاب القراءة
تفسير قوله عز وجل « وآتوهم من مال	٥ باب القراءة في المالك وغيره
الله الذي آتاكم »	٨ « عتق المالك مع الدين
من تجوز كتابته من المالكين	٩ « العتق ثم يظهر للميت مال
كتابة الصبي	٩ « كيف قيم الرقيق
موت الصيد	١١ « تبدلته بعض الرقيق على بعض في
كتابة الوصي والأب والولي	العتق في الحياة
من تجوز كتابته من المالكين	١٣ عتق الشرك في المرض
٣٥	اختلاف العتق وشريكه
٣٦ كتابة النصراني	١٤ باب من يعتق على الرجل والمرأة إذا علما
٣٧ كتابة الحر	١٥ أحكام التدبير
كتابة المرتد من المالكين والمملوكين	١٧ المشيئة في العتق والتدبير
العبد يكون لأرجل نصفه في كتابته ويكون	١٨ إخراج المدبر من التدبير
له كاه في كتاب نصفه	٢٠ جنابة المدبر وما يخرج بعضه من التدبير
٤١ العبد بين اثنين يكتبه أحدهما	وما لا يخرج
٤٢ « » يكتبه معه	٢١ كتابة المدبر وتدبير المكاتب
٤٣ ما تجوز عليه الكتابة	٢٢ جامع التدبير
٤٤ الكتابة على الإجارة	العبد يكون بين اثنين فيدبره أحدهما
٤٥ الكتابة على البيع	٢٣ في مال الصيد المدبر
٤٦ كتابة العبد كتابة واحدة صحيحة	تدبير النصراني
٤٧ ما يعتق به المكاتب	« أهل دار الحرب
٤٨ حمالة العبد	في تدبير المرتد
٤٩ الحكم في الكتابة الفاسدة	تدبير الصبي الذي لم يبلغ
٥٠ الشرط الذي يفسد الكتابة	« المكاتب
الحيار في الكتابة	٢٥ مال المدبر
اختلاف السيد والمكاتب	ولد المدبر
٥٣ جماع أحكام المكاتب	« المدبرة ووطؤها
٥٤ ولد المكاتب وماله	في تدبير ماقى البطن
٥٤ مال العبد المكاتب	٢٧ في تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض
٥٥ ما اكتسب المكاتب	الخلاف في التدبير
٥٦ ولد المكاتب من غير سرته	٣١ المكاتب
٥٦ تسرى المكاتب وولده من سرته	ما يجب على الرجل بكتاب عبده قوياً أميناً
٥٧ كتابة المكاتب على ولده	هل في الكتابة شيء نكراهه ؟
٥٧ ولد المكاتب من أمته	
٥٨ ولد المكاتب	

ص	ص
٥٩ مال المكاتب	٤ باب ما يوجب الغسل
٦٠ المكاتب بين اثنين بطؤها أحدهما	٥ « غسل الجنابة
٦١ تعجيل الكتابة	٦ « فضل الجنب وغيره
٦٢ بيع المكاتب وشراؤه	٧ « التيمم
٦٥ قطعة المكاتب	٨ « جامع التيمم
بيع كتابة المكاتب ورقته	٩ « ما يفسد الماء
٦٦ هبة المكاتب وبيعه	١٠ باب الماء الذي ينحس والذي لا ينحس
٦٧ جنابة المكاتب على حده	١١ « كيف المسح على الخفين
جنابة لمكاتب ورقته	١٢ « فصل للجمعة والأعياد
٦٩ جنابة عبيد المكاتب	١٣ « حبس المرأة وطهرها واستحاضتها
٧٠ ما جرى على المكاتب فله	١٤ « وقت الصلاة والأذان والعذر فيه
جنابة المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه	١٥ « صفة الأذان وما يقام له من الصلوات
الجنابة على المكاتب ورقته	١٦ « ولا يؤذن
٧٣ عتق سيد المكاتب	١٧ « استقبال القبلة ولا فرض إلا الحس
٧٤ المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما	١٨ « صفة الصلاة وما يجوز منها وما يفسدها
ميراث المكاتب	١٩ « وعدد سجود القرآن وغير ذلك
٧٥ محرم المكاتب بلارضاء	٢٠ « سجود السهو وسجود الشكر
٧٧ بيع كتابة المكاتب	٢١ « أقل من يجزئ من عمل الصلاة
استحقاق الكتابة	٢٢ « طول القراءة وقصرها
٧٩ الوصية بالمكاتب نفسه	٢٣ « الصلاة بالنجاسة ومواضع الصلاة من
٨٠ الوصية للمكاتب	٢٤ « مسجد وغيره
٨١ الوصية لعبد أن يكاتب	٢٥ « الساعات التي يكره فيها صلاة التطوع
٨٢ الكتابة في المرض	٢٦ « ويجوز فيها القضاء والجنابة والفريضة
إفلاس سيد العبد	٢٧ « صلاة التطوع وقيام شهر رمضان
٨٢ ميراث سيد المكاتب	٢٨ « فضل الجماعة والعذر بتركها
٨٤ موت المكاتب	٢٩ « صلاة الإمام قائما بقعه أو قاعدا بغيره
٨٥ في إفلاس المكاتب	٣٠ « أو بعلة ما تحدث وصلاة من بلغ
ميراث المكاتب وولاه	٣١ « واحتلم
باب الولاء	٣٢ « اختلاف نية الإمام والمأموم وغير ذلك
فهرس	٣٣ « موقف المأموم مع الإمام
[كتاب مختصر المزني]	٣٤ « صلاة الإمام وصلة الأئمة
١ باب الطهارة	٣٥ « إمامة المرأة
« الآنية	٣٦ « صلاة المسافر والجمع في السفر
٢ « السواك	٣٧ « وجوب الجمعة وغيره من أمرها
« نية الوضوء	٣٨ « الغسل للجمعة والحطبة وما يجب في
« سنة الوضوء	٣٩ « صلاة الجمعة
٣ « الاستطابة	

ص	ص
٢٨ باب التكبير إلى الجمعة	٤٥ باب ما يسقط الصدقة عن الماشية
» الهيئة للجمعة	٤٦ » المبادلة بالماشية والصدقات منها
» صلاة الخوف	» رهن الماشية التي تجب فيها الزكاة
٣٠ » من له أن يصلي صلاة الخوف	» زكاة ثمار
» في كراهية اللباس والمبارزة	٤٧ » كيف تؤخذ زكاة النخل والعنب
» صلاة العيدين	بالحرص
٣٢ » التكبير في العيدين	٤٨ » صدقة الزرع
باب صلاة كسوف الشمس والقمر	باب الزرع في أوقات
» صلاة الاستسقاء	» قدر الصدقة بما أخرجت الأرض
٣٤ » الدعاء في الاستسقاء	٤٩ » صدقة الورق
» الحكم في تارك الصلاة متعمداً	» صدقة الذهب وقدر ما لا يجب فيه
٣٥ » كتاب الجنائز - باب إغاض الميت	الزكاة
» غسل الميت وغسل الزوج امرأته	» زكاة الحلي
والمرأة زوجها	٥٠ باب ما لا يكون فيه زكاة
» عدد الكفن وكيف الخنوط	باب زكاة التجارة
٣٧ » الشهيد ومن يصلي عليه ويغسل	٥١ باب الزكاة في مال القربة
» حمل الجنائز	باب الدين مع الصدقة وزكاة القفلة
» المني أمام الجنائز	وكراء الدور والنعيم
» من أولى بالصلاة على الميت	٥٢ باب البيع في المال الذي تجب فيه الزكاة
» الصلاة على الجاز	بالحيار وغيره ويبيع المصدق وما قبض
» هل يسن القيام عند ورود الجنائز	منه وغير ذلك
للصلاة وفي كيفية الصلاة والدفن	٥٣ باب زكاة المدن
» التكبير على الجنائز ومن أولى	باب ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة لمن
بأن يدخله القبر	يأخذها منه
٣٩ » ما يقال إذا أدخل الميت قبره	٥٤ باب من تلزمه زكاة الفطر
» التعزية وما يهب لأهل الميت	٥٥ باب مكيلة زكاة الفطر
» البكاء على الميت	باب الاختيار في صدقة الطوع
٤٠ » كتاب الزكاة - باب فرض الإبل	» كتاب الصيام - باب النية في الصوم
السائمة	٥٩ باب صوم التطوع
٤١ » صدقة البقر السائمة	» النهي عن الوصال في الصوم
» صدقة الغنم السائمة	» صوم يوم عرفة ويوم عاشوراء
٤٣ » صدقة الخلطاء	» النهي عن صيام يومى الفطر
» من تجب عليه الصدقة	والأضحية وأيام التشريق
» الوقت الذي تجب فيه الصدقة وابن	٦٠ » فضل الصدقة في رضاء ومطلب القراءة
يأخذها المصدق	» الاعتكاف
» تعجيل الصدقة	٦٢ » كتاب الحج
» النية في إخراج الصدقة	باب الاستطاعة بالغير

٦٢	باب بيان وقت فرض الحج وكونه على التراخي	٨٠	باب لا يجوز بيع الثمر حتى يذو صلاحه
٦٣	» بيان وقت الحج والعمرة	٨١	» المحاقلة والمزاينة
	» بيان أن العمرة واجبة كالحج	٨٢	» العرايا
	» القران وغير ذلك		» البيع قبل القبض
	» بيان أفراد الحج عن العمرة وغير ذلك	٨٤	» بيع المصراة
٦٤	باب بيان التمتع بالعمرة وبيان المواقيت وغير ذلك		» الرد بالعيب
٦٥	باب مواقيت الحج والإحرام والتلبية		» بيع البراءة
٦٦	» فيما يتنع على المحرم من الإبس	٨٥	» بيع الأمة
٦٧	» ما يلزم عند الإحرام وبيان الطواف والسعي وغير ذلك		» البيع مرابحة
٧٠	» من لم يدرك عرفه		باب الرجل يبيع الشيء إلى أجل ثم يشتره بأقل من الثمن
	» الصبي إذا بلغ والعبد إذا عتق والذمي إذا أسلم وقد أحرموا هل له أن يعمر بمجتبى أو عمرتين وما يتعلق بذلك	٨٦	» تفريق صفة البيع وجمعها
٧١	» الإجارة على الحج والوصية به		» اختلاف المتبايعين وإذا قال كل واحد منهما لأدفع حتى أنقبض
	» جزاء الصيد	٨٧	» البيع التماسد
	» كفية الجزاء		» بيع الغرر
٧٢	» جزاء الطائر	٨٨	» بيع جبل الحبلية والملازمة والمنازمة وشراء الأعمى
	» ما يحل للمعمر قتله		» البيع بالثمن المجهول وبيع النجش ونحو ذلك
	» الإحصار		» التخي عن بيع ماضر لباد والنهي عن تلقي السلف
٧٣	» إحرام العبد والمرأة	٨٩	» بيع وسلف
	» يذكر فيه الأيام والمعلومات والمعدودات		» تصرف الوصي في مال مولىه
	» الهدى		» تصرف الرقيق
٧٥	» كتاب البيع		» بيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز السلم
	» باب ما أمر الله تعالى به ونهى عنه من المباحات وسنن النبي صلى الله عليه وسلم	٩٠	» السلم
	» باب خيار المتبايعين ما لم يتفرقا	٩٢	» ما لا يجوز السلم فيه
٧٦	» الرابو ما لا يجوز به بعض متفاضلا ولأه وجلا والصرف		» التسعير
٧٨	» بيع اللحم باللحم	٩٣	» الزيادة في السلف ضبط ما يكال وما يوزن
	» بيع اللحم بالحليب		» الرهن
٧٩	» بيع الثمر	٩٧	» اختلاف الرهن والمرهن
		٩٨	» اقتناع الراهن بما برهنه
		٩٩	» رهن المشترك
			» رهن الأرض
		١٠٠	» ما يفسد الرهن من الشترط والملا

ص	ص
١٣١ باب ما يكون إحياء	بفسده وغير ذلك
ما يجوز أن يقطع وما لا يجوز	١٠١ « ضمان الرهن
١٣٢ باب تفريع القطار وغيرها	١٠٢ كتاب التنليس
إقطاع المعادن وغيرها	١٠٤ باب الدين على الميت
١٣٣ كتاب العطايا والصدقات والجس وما	« جواز جس من عليه الدين
دخل في ذلك من كتاب السائبة	١٠٥ « الحجر
١٣٤ باب العمري من كتاب اختلافه وماك	« الصالح
باب عطية الرجل ولده	١٠٧ « الحوالة
١٣٥ كتاب القطة	١٠٨ « السكفالة
١٣٦ باب التقاط المنبوذ يوجد معه الشيء	١٠٩ باب الشرك
بما وضع بخطه لأعلمه مع من ومن مسائل	١١٠ كتاب الوكالة
شقي سمعها منه لفظا	١١٢ « كتاب الإفراق باب الإفراق بالحقوق
١٣٨ اختصار القراض مما سمعته من (الشافعي)	والمواهب والعارية
ومن الرسالة وما وضعته على نحوه مذهبه	١١٤ باب إقرار الوارث بوارث
لأن مذهبه في القراض نحو قول زيد بن ثابت	١١٦ كتاب العارية
باب من لا يرث	١١٧ كتاب التعصب
باب الموارث	١١٩ مختصر الشفعة من الجامع من ثلاثة كتب
١٣٩ « أقرب العصبية	متفرقة من بين وضع وإلاء على موطأ
« باب ميراث الجد	مالك ومن اختلاف الحديث ومما
١٤٠ « ميراث المرتد	أوجبت فيه على قياس قوله والله الموفق
« ميراث المشتركة	لصواب
١٤١ « ميراث ولد الملاعة	١٢١ مختصر القراض بإملاء وما دخل في ذلك
« ميراث الجوص	من كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى
« ذوى الأرحام	١٢٣ المسألة مجموعة من إلاء ومسائل
١٤٢ « الجد بقاسم الإخوة	شقي سمعها منه لفظا
١٤٣ كتاب الوصايا بما وضع الشافعي بخطه	١٢٥ كتاب مشروط في الرقيق بشرطهم المساقى
لأعلمه مع من	١٢٦ مختصر من الجامع في الإجارة من ثلاث
١٤٥ الوصية لقراءة من ذوى الأرحام	كتب في الإجارة وما دخل فيه سوى ذلك
١٤٥ باب ما يكون رجوعا في الوصية	١٢٧ باب كراء الإبل وغيرها
باب المرض الذي تجوز فيه العطية	تضمن الأجراء من الإجارة من كتاب
ولا تجوز والخوف غير المرض	اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى
١٤٦ باب الأوصياء	١٢٨ مختصر من الجامع من كتاب المزارعة
ما يجوز الوصى أن يصعه في أموال اليتامى	وكراء الأرض والشركة في الزرع
١٤٧ كتاب الودعة	وما دخل فيه من كتاب اختلاف أبي حنيفة
مختصر من كتاب قسم النبي وقسم القائم	وابن أبي ليلى ومسائل سمعها منه لفظا
١٤٨ باب الأموال	١٣٠ إحياء الموات من كتاب وضعه بخطه
١٤٩ « تفريق القسم	لأعلمه مع من

- ١٥٠ باب تفريق
١٥١ تفريق ما أخذ من أربعة أخماس التي
غير المرجف عليه
١٥٤ مالم يرجف عليه من الأرضين بخيل ولا ركاب
١٥٥ مختصر كتاب الصدقات من كتابين
قديم وجديد
١٥٨ باب كيف تفريق قسم الصدقات
١٦٠ باب مبدئ الصدقات
« الاختلاف في المؤافة
١٦٢ مختصر في النكاح الجامع من كتاب النكاح وما
جاء في أمر النبي ﷺ وأزواجه
١٦٣ الترغيب في النكاح وغيره من الجامع ومن
كتاب النكاح جديد ، وقديم ، ومن
الإملاء على مسائل مالك
باب ما على الأولياء وإنكاح الأب البكر
بغير إذنها ووجه النكاح والرجل يتزوج
أمنه ويعمل عتقها صداقها من جامع
كتاب النكاح وأحكام القرآن وكتاب
النكاح إملاء على مسائل مالك ،
واختلاف الحديث والرسالة
١٦٥ اجتماع الولاية وأولاهم وتفرقهم وتزويج
المغلوبين على عقولهم والصبيان من الجامع
من كتاب ما يحرم الجمع بينه من النكاح
القديم وإنكاح أمة المأذون له ، وغير ذلك
١٦٦ المرأة لا تلبي عقدة النكاح
١٦٧ الكلام الذي يتعقد به النكاح والخطبة
قبل العقد من الجامع من كتاب التعريض
بالخطبة ، ومن كتاب ما يحرم الجمع بينه
ما يحل من الحرائر ولا تسرى العبد وغير
ذلك من الجامع من كتاب النكاح وكتاب
ابن أبي ليلى ، والرجل يقتل أمنه ولها زوج
١٦٨ نكاح العبد وطلاقه من الجامع من كتاب
قديم وكتاب جديد ، وكتاب التعريض
باب ما يحرم وما يحل من نكاح الحرائر
ومن الإماء والجمع بينهما وغير ذلك من
الجامع من كتاب ما يحرم الجمع بينه ومن
النكاح القديم ومن الإملاء ومن الرضاع
- ص
١٦٩ ما جاء في الزنا لا يحرم الحلال من الجامع
ومن اليمين مع الشاهد
نكاح حرائر أهل الكتاب إمامهم وإماء
المسلمين من الجامع ومن كتاب ما يحرم
الجمع بينه ، وغير ذلك
١٧٠ باب الاستطاعة للحرائر وغير الاستطاعة
« التعريض بالخطبة من الجامع من
كتاب التعريض بالخطبة ، وغير ذلك
١٧١ « النبي أن يغلب الرجل على خطبة
أخيه
« نكاح الشرك ومن أسلم وعنده أكثر
من أربع من هذا ، ومن كتاب
التعريض بالخطبة
١٧٢ « الخلاف في إمساك الأواخر
« ارتداد أحد الزوجين أوهما ومن
شرك إلى شرك من كتاب جامع
الخطبة ومن كتاب المرتد ومن كتاب
ما يحرم الجمع بينه
« طلاق الشرك
« عقدة نكاح أهل الذمة من الجامع
من ثلاثة كتب
١٧٤ « إتيان الحائض ووطء اثنتين قبل
الفعل من هذا ومن كتاب عشرة
النساء
إتيان النساء في أدبارهن من أحكام
القرآن ومن كتاب عشرة النساء
الشغار وما دخل فيه من أحكام القرآن
١٧٥ نكاح التعة والمحلل من الجامع من كتاب
النكاح والطلاق ومن الإملاء على
مسائل مالك ومن اختلاف الحديث
باب نكاح المحرم
١٧٦ العيب في النكوة من كتاب نكاح الجديد
ومن النكاح القديم ومن النكاح والطلاق
إملاء على مسائل مالك ، وغير ذلك
١٧٧ باب الأمة تفر من نفسها من الجامع
من كتاب النكاح الجديد ومن التعريض
بالخطبة ومن نكاح القديم ومن النكاح

- س
- والطلاق إملاء على مسائل مالك
الأمة تعتق وزوجها عبد من كتاب
قديم ومن إملاء وكتاب نكاح وطلاق
إملاء على مسائل مالك
- ١٧٨ أجل العين والخصى غير المحبوب والحنث
من الجامع من كتاب قديم ومن كتاب
التعريض بالخطبة
- الإحصان الذي به رجم من زنى من كتاب
الزمرى بالخطبة وغير ذلك
الصداق مختصر من الجامع من كتاب
الصداق ومن كتاب النكاح ومن كتاب
اختلاف مالك والشافعى
- ١٧٩ الجعل والإجارة من الجامع من كتاب
الصداق وكتاب النكاح من أحكام القرآن
ومن كتاب النكاح القديم
صداق ما يزيد يبدنه وينقص من الجامع
وغير ذلك من كتاب الصداق ونكاح
القديم ومن اختلاف الحديث ومن مسائل
شقى
- ١٨١ باب التفويض من الجامع من كتاب
الصداق ومن النكاح القديم ، ومن
الإملاء على مسائل مالك
- ١٨٢ تفسير مهر مثلها من الجامع من كتاب
الصداق وكتاب الإملاء على مسائل
مالك
- الاختلاف فى المهر من كتاب الصداق
الشرط فى المهر من كتاب الصداق ومن
كتاب الطلاق ، ومن الإملاء على مسائل
مالك
- ١٨٣ غزو المهر وغير ذلك من الجامع ومن
كتاب الصداق ، ومن الإملاء على
مسائل مالك
- ١٨٣ باب الحكم فى الدخول وإغلاق الباب
وإرخاء السر من الجامع ومن كتاب
عشرة النساء ومن كتاب الطلاق القديم
باب النعمة من كتاب الطلاق قديم وجديد
- س
- ١٨٤ الولعة والنثر من كتاب الطلاق إملاء
على مسائل مالك
- مختصر القسم ونشوز الرجل على المرأة
من الجامع ومن كتاب عشرة النساء
ومن كتاب نشوز المرأة على الرجل ومن
كتاب الطلاق من أحكام القرآن ومن
الإملاء
- ١٨٥ باب الحلال الذى يختلف فيه أحوال النساء من
الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام
القرآن ومن نشوز الرجل على المرأة
القديم للنساء إذا حضر سفر من الجامع
من كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن
ومن نشوز الرجل على المرأة
- ١٨٦ باب نشوز المرأة على الرجل من الجامع
من كتاب نشوز الرجل على المرأة ومن
كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن
- باب الحكم فى الشقاق بين الزوجين
من الجامع من كتاب الطلاق ومن
أحكام القرآن ومن نشوز الرجل
على المرأة
- ١٨٧ [كتاب الخلع]
- باب الوجه الذى تحل به الفدية من
الجامع من الكتاب والسنة ،
وغير ذلك
- » ما يقع وما لا يقع على أمراته من
الطلاق ومن إباحة الطلاق وما
معه من لفظ
- » الطلاق قبل النكاح من الإملاء
على مسائل ابن القاسم ومن مسائل
شقى معهما لفظا
- ١٨٨ مخاطبة المرأة بما يلزمها من الخلع
وما لا يلزمها من النكاح والطلاق
إملاء على مسائل مالك وابن القاسم
- ١٩٠ الخلع فى المرض من كتاب نشوز
الرجل على المرأة
- » خلع الشركين من كتاب نشوز
الرجل على المرأة

كتاب الإيلاء، وكتاب النكاح، وإيلاء
على مسائل مالك

٢٠٢ » كتاب الظهار « باب من يجب عليه
الظهار ومن لا يجب عليه من كتابي
ظهار قديم وجديد

٢٠٣ » باب ما يكون ظهارا وما لا يكون ظهارا
» ما يوجب على المتظاهر الكفارة من
كتابي الظهار قديم وجديد وما دخله
من اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى
والشافعي رحمة الله عليهم

٢٠٤ » ما يحزى من الرقاب وما لا يحزى
وما يحزى من الصوم وما لا يحزى

٢٠٥ » ما يحزى من العيوب في الرقاب
الواجبة من كتابي الظهار قديم وجديد
٢٠٥ » من له الكفارة بالصيام من كتابين
٢٠٦ » باب الكفارة بالطعام من كتابي ظهار
قديم وجديد

٢٠٧ » مختصر من الجامع من كتابي لعان
جديد وقديم وما دخل فيها من
الطلاق من أحكام القرآن ومن
اختلاف الحديث

٢٠٩ » أين يكون الامان ؟
» سنة الامان ونفي الولد وإلحاقه بالأم
وغير ذلك من كتابي لعان جديد
وقديم ومن اختلاف الحديث

٢١٠ » كيف الامان من كتاب الامان
والطلاق وأحكام القرآن

٢١١ » ما يكون بعد النعان الزوج من الفرقة
ونفي الولد وحد المرأة من كتابين
قديم وجديد

٢١٢ » ما يكون قذافولا يكون ونفي الولد بلا
قذف وقذف ابن الملاعة وغير ذلك

٢١٤ » في الشهادة في الامان
٢١٥ » الوقت في نفي الولد ومن ليس له
أن ينفيه ونفي ولد الأمة من كتابي
لعان ، قديم وجديد

[كتاب الطلاق]

١٩١ » إباحة الطلاق ووجبه وتفريقه من
الجامع من كتاب أحكام القرآن
ومن إباحة الطلاق ومن جماع
عشرة النساء وغير ذلك

١٩٢ » ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا
يقع إلا بالية والطلاق من الجامع
من كتاب الرحمة ومن كتاب النكاح
ومن إيلاء مسائل مالك وغير ذلك

١٩٣ » الطلاق بالوقت وطلاق المسكر وغيره
من كتاب إباحة الطلاق والإيلاء
وغيرهما

١٩٤ » باب الطلاق بالحساب والاستثناء من
الجامع من كتابين

» طلاق الرقب من كتاب الرجعة
ومن العدة ومن الإيلاء على مسائل
مالك واختلاف الحديث

١٩٥ » الشك في الطلاق

» ما يهدم الرجل من الطلاق من
كتابين

١٩٦ » مختصر من الرجعة من الجامع من
كتاب الرجعة من الطلاق ومن
أحكام القرآن ومن كتاب العدد
ومن القديم

١٩٧ » المظلة ثلاثا

» الإيلاء مختصر من الجامع من كتاب
الإيلاء قديم وجديد والإيلاء وما
دخل فيه من الأمالي على مسائل
مالك ومن مسائل ابن القاسم من
إباحة الطلاق وغير ذلك

١٩٩ » الإيلاء من نسوة

» على من يجب التأقيت في الإيلاء ومن
يسقط عنه

٢٠٠ » الوقت من كتاب الإيلاء ومن
الإيلاء على مسائل ابن القاسم
والإيلاء على مسائل مالك

٢٠١ » إيلاء الحصى غير المحبوب والمحبوب من

ص	ص
٢١٧ « كتاب العدد » عدة المدخول بها	التعريض بالحطبة ومن الإجماع على مسائل ملك
من الجامع من كتاب العدد ومن كتاب الرحمة والرسالة	الرجل لا يجد نفقة : من كتابين
٢١٩ لأعدة على التي لم يدخل بها زوجها	٢٢٢ نفقة التي لا يملك زوجها رجعتها
٢٢٠ باب العدة من الموت والطلاق وزوج غائب	٢٢٣ وغير ذلك
— « في عدة الأمة	٢٢٤ باب النفقة على الأفرار من كتاب
٢٢١ عدة الوفاة	النفقة ومن ثلاثه كتب
— باب مقام المظقة في بيتهم أو التوفي عنهم من كتاب العدد وغيره	« أمي الوالدين أحق بالولد من كتب عدة
٢٢٢ « الإحداد من كتابي العدد القديم والجديد	٢٢٥ « نفقة المالك
٢٢٤ اجتماع العدتين والقافة	٢٢٦ صفة نفقة الدواب
— عدة المظقة يملك رجعتها زوجها	٢٢٧ « كتاب القتل » باب تحريم القتل ومن يجب عليه القصاص ومن لا يجب
ثم يموت أو يطلق	٢٢٨ صفة القتل العمد وجراح العمد التي فيها قصاص وغير ذلك
٢٢٥ امرأة المفقود وعدتها إذا نسكت غير	٢٢٩ باب الخيار في القصاص
وغير ذلك	٢٤٠ « القصاص بالسيف
٢٢٥ باب استبراء أم الولد من كتابين امرأة المفقود وعدتها إذا نسكت غير	٢٤١ « القصاص بغير السيف
وغير ذلك	٢٤٢ « القصاص في الشجاج والجراح والأسنان ومن به نقص أو شلل أو غير ذلك
٢٢٦ باب الاستبراء من كتاب الاستبراء والإجماع	٢٤٣ « عفو الحنن عليه ثم يموت وغير ذلك
— مختصر ما يحرم من الرضاعة من كتاب الرضاع ومن كتاب النكاح ومن أحكام القرآن	٢٤٤ « أسنان الإبل المظلة والعمد وكيف يشبه العمدة الخطأ
٢٢٨ باب لبن الرجل والمرأة	— « أسنان الخطأ وتقويمها وديات النفوس والجراح وغيرها
٢٢٩ الشهادات في الرضاع والإقرار من كتاب الرضاع ومن كتاب النكاح القديم	٢٤٧ اتقاء الفارسين والسفينتين
٢٣٠ باب رضاع الحنن	٢٤٨ باب من العاقلة التي تفرم ؟
— وجوب النفقة للزوجة من كتاب النفقة ومن كتاب عشرة النساء ومن الطلاق ومن أحكام القرآن ومن النكاح إجماع على مسائل ملك	٢٤٩ « عقل الموالى
٢٣١ قدر النفقة : من ثلاث كتب	— « أين تكون العاقلة
— الحال التي يجب فيها النفقة وما لا يجب من كتاب عشرة النساء وكتاب	— « عقل الحلفاء
	— « عقوب من لا يعرف نسبه وعقل أهل الدمة
	— « وضع الحجر حيث لا يجوز وضعه وميل الحائط
	— « دية الجبين
	٢٥٠ « جنين الأمة

ص	ص
عن نفسه وحرمة ومن يتطلع في بيته	٢٥١ كتاب القسامة
باب الضمان على البهائم	٢٥٢ باب ما ينبغي للاحكام أن يعلمه من الذي
٢٦٩ كتاب السير من خمسة كتب ، الجزية ،	له القسامة وكيف يقسم
والحكم في أهل الكتاب ، وإملاء ،	— « ما يسقط القسامة من الاختلاف
على كتاب الواقدي وإملاء ، على غزوة	أو لا يسقطها
بدر ، وإملاء على كتاب اختلاف أبي	٢٥٣ « كيف يمين مدعى الدم والمدعى عليه
حنيفة والأوزاعي	— « دعوى الدم في الموضع الذي فيه قسامة
٢٦٩ أصل فرض الجهاد	٢٥٤ « كفارة القتل
— باب من له عذر بالضعف والضرر	— « لابرث القاتل من كتاب اختلاف
والزمانة والعذر بترك الجهاد من	أبي حنيفة وأهل المدينة
كتاب الجزية	— « الشهادة على الجنابة
٢٧٠ باب النفر ، من كتاب الجزية والرسالة	٢٥٥ « الحكم في الساحر إذا قتل بسحره
— جامع السير	— قتال أهل البغي باب من يجب قتاله من
باب ما أحرزه المشركون من المسلمين	أهل البغي والسيره فيهم
— « وقوع الرجل على الجارية قبل القسم	٢٥٨ باب الخلاف في قتال أهل البغي
أو يكون له فيهم أب وابن وحكم السبي	٢٥٩ باب حكم المرتد
المبارزة	٢٦١ كتاب الحدود
— « فتح السواد وحكم ما يوقفه الإمام	باب حد الزنا والشهادة عليه
من الأرض للمسلمين	— باب ما جاء في حد الذميين
٢٧٥ « الأسير يؤخذ عليه العهدان لا يهرب	باب حد القذف
أو على الفداء	٢٦٢ « كتاب السرقة » باب ما يجب فيه
٢٧٦ « إظهار دين النبي على الأديان كلها	القطع من كتاب الحدود وغيره
من كتاب الجزية	٢٦٤ باب قطع اليد والرجل في السرقة
— كتاب مختصر الجامع من كتاب الجزية	— باب الإقرار بالسرقة والشهادة عليها
وما دخل فيه من اختلاف الحديث ومن	— باب غرم السارق ماسرق
كتاب الواقدي واختلاف الأوزاعي وأبي	— مالا قطع فيه
حنيفة رحمة الله عليهم	٢٦٥ باب قطاع الطريق
— باب من يلحق بأهل الكتاب	— « الأثرية والحديثها
٢٧٧ باب الجزية على أهل الكتاب والضباة	٢٦٦ « عدد حد الحجر ومن يموت من ضرب
ومالهم وعليهم	الإمام وخطأ السلطان
٢٧٨ « في نصارى العرب تضعف عليهم	٢٦٧ « صفة السوط
الصدقة ومسلط الجزية	٢٦٧ « قتال أهل الردة وما أصيب في أيديهم
٢٧٩ « المهادة على النظر للمسلمين ونقض	من متاع المسلمين من كتاب قتل الخطأ
مالهم من الصلح	— « كتاب صول الفحل » باب دفع الرجل
— « تبديل أهل الذمة دينهم	
٢٨٠ « نقض العهد	

- ص ٢٨٠ باب الحكم في المهادنين والمعاهدين وما أنلف من خمرهم وخنازيرهم وما يحل منه وما يرد
- ٢٨١ كتاب الصيد والذبايح إملاء من كتاب أشهب ومن اختلاف أبي حنيفة وأهل المدينة
- باب صفة الصائد من كلب وغيره وما يحل من الصيد وما يحرم
- ٢٨٣ كتاب الضحايا من كتاب اختلاف الحديث ومن إملاء على كتاب أشهب ومن كتاب أهل المدينة وأبي حنيفة
- ٢٨٥ باب العقيقة — « ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب من معاني الرسالة ومعان أعرف له وغير ذلك
- ٢٨٦ « كسب الحجام — « ما لا يحل أكله وما يجوز المضطر من الميتة من غير كتاب
- ٢٨٧ كتاب السبق والرمي
- ٢٨٩ مختصر الأيمان والنذور وما دخل فيهما من الجامع من كتاب الصيام ومن الإملاء ومن مسائل شق سمعتها لفظا
- ٢٩٠ باب الاستسقاء في الأيمان — « لنو اليمين من هذا ومن اختلاف مالك والشامي
- ٢٩١ « الكفارة قبل الحنث وبعده — « من حلف بطلاق امرأته أن يتزوج عليها
- « الإطعام في الكفارة في البلدان كلها ومن له أن يطعم وغيره
- ٢٩٢ « ما يجزى من الكسوة في الكفارة — « ما يجوز في عتق الكفارات وما لا يجوز
- ٢٩٣ « الصيام في كفارة الأيمان المتتابع وغيره — « الوصية بكفارة الأيمان والزكاة
- « كفارة يمين العبد بعد أن يعتق — « جامع الأيمان
- ٢٩٥ باب من حلف على غريمه لا يفارقه حتى يستوفي حقه
- ص ٢٩٥ باب من حلف على امرأته لا تخرج إلا بإذنه
- « من يعتق من ماله كذا إذا حنث أو حلف يعتق عبد قباؤه ثم اشتراه وغير ذلك
- ٢٩٦ « جامع الأيمان الثاني
- ٢٩٧ باب النذور
- ٢٩٩ كتاب أدم القاضي
- ٣٠١ « قاض إلى قاض — باب التقسام
- ٣٠٢ « ما على القاضي في الخصوم والشهود — الشهادات في البيوع مختصر من الجامع من اختلاف الحكم والشهادات ومن أحكام القرآن ومن مسائل شق سمعتها لفظا
- ٣٠٣ باب عدة الشهود وحيث لا يجوز فيه النساء وحيث يجوز وحكم القاضي بالظاهر
- ٣٠٤ « شهادة النساء لأرجل معين والرد على من أجاز شهادة امرأة من هذا الكتاب ومن كتاب اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة
- « شهادة القاضي
- « التحفظ في الشهادة والعلم بها
- ٣٠٥ « ما يجب على المرء من القيام بالشهادة إذا دعي ليشهد أو يكتب
- « شرط الذين تقبل شهادتهم — كتاب الأفضية واليمين مع الشاهد وما دخل فيه من اختلاف الحديث وغير ذلك
- ٣٠٧ « الخلاف في اليمين مع الشاهد
- ٣٠٨ « موضع اليمين
- ٣٠٩ « الامتناع من اليمين — « السكوت ورد اليمين من الجامع ومن اختلاف الشهادات والحكم ومن الدعوى والبيئات ومن إملاء في الحدود
- ٣١٠ مختصر من كتاب الشهادات وما دخله من الرسالة

ص	ص
٣١٠ باب من تجوز شهادته ومن لا تجوز	٣٢١ باب من يعق الملك وفيه ذكر عتق
ومن يشهد بعد رد شهادته من	السائبة ولاولاء إلا لعنق
الجامع ومن اختلاف الحكماء وأدب	» في الولاء
الفقه وغير ذلك	٣٢٢ مختصر كتابي المدرس من جديد وقديم
٣١١ » الشهادة على الشبهة	٣٢٣ » وطء المذرة وحكم وادها
٣١٢ » الشهادة على الحدود وجرح الشهود	» في تدبير امرأى
٣١٢ » الرجوع عن الشهادة	» في تدبير الذي يعقل ولم يبلغ
٣١٣ » علم الحاكم حال من قضى بشهادته	» مختصر المكاتب
» الشهادة في الوصية	٣٢٥ » كتابة بعض عبد ولشريك في
» مختصر من جامع المعرى والدينات	البيد يكتبانه أو أحدهما
إملاء على كتاب ابن القاسم ومن	٣٢٦ » في واد المكاتبية
كتاب الدعوى إملاء على كتاب	» المكاتب بين اثنين ياتوها أحدهما
أبي حنيفة ومن اختلاف الحديث	أو كلاهما
ومن اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة	٣٢٧ » تعجيل الكتابة
ومن مسائل شتى سمعتها لعظا	» بيع المكاتب وشراؤه وبيع كتابته
٣١٤ » الدعوى في الميراث من اختلاف	وبيع رقبته وجوابات فيه
أبي حنيفة وابن أبي ليلى	٣٢٨ باب كتابه النصراني
٣١٥ » الدعوى في وقت قبل وقت	٣٢٩ » كتابة الحربى
٣١٦ » الدعوى على كتاب أبي حنيفة	» كتابة الرند
٣١٧ » في القافة ودعوى الولد من كتب	» جناية المكاتب على سيده
الدعوى والدينات ومن كتاب	باب جناية المكاتب ورققه
نسكاح قديم	٣٣٠ باب ما جرى على المكاتب له
» جواب الشافعى محمد بن الحسن	» الجناية على المكاتب ورققه ومحمد
في الولد يدعيه عدة رجال	» باب عتق السيد المكاتب في المرض وغيره
» دعوى الأعاجم ولادة الشرك	٣٣١ » الوصية لابد أن يكتب
والطفل يسلم أحد أبويه	» باب موت سيد المكاتب
٣١٨ » متاع البيت يختلف فيه الزوجان	» » يحزن المكاتب
من كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن	» » الوصية بالمكاتب والوصية له
أبي ليلى	» كتاب عتق أمهات الأولاد من كتب
» أخذ الرجل حقه ممن يمنعه إياه	فهرس
» عتق الشرك في الصحة والمرض	٣٣٢ [كتاب المدا] للإمام محمد بن إدريس
والوصايا في العتق	الشافعى
٣٢٠ » في عتق العبد لاجرحون من الثالث	٣٣٣ باب ما خرج من كتاب الوضوء
» كيفية الفرقة بين المالك وغيره	٣٤١ » ومن كتب استعمل القبلية في الصلاة
» الإقراع بين المدعي والعتق والمدعى	٣٤٠ » » الألى
والسبقة بالنصي	٣٥١ » » الإمامة

ص	ص
٤٤٧ ومن كتاب قول أهل البنى	٣٥٥ ومن كتاب إيجاب الجمعة
- » » قتال المشركين	٣٦١ كتاب العيدين
٤٤٨ » » الأسارى والغلول وغيره	٣٦٥ ومن كتاب الصوم والصلاة والعيدين
٤٥٠ » » قسم النفي	والاستعفاء وغيرها
٤٥٢ » » صفة نهى الهى صلى الله عليه وسلم وكتاب المدير	٣٦٦ ومن كتاب الزكاة من أوله إلّا ما كان معاداً
٤٥٣ » » التفليس	٣٧٢ » » إباحة الطلاق
- » » الدعوى والميثاق	٣٧٢ » » الصيام الكبير
٤٥٤ » » صفة أمر النبي ﷺ والولاء	٣٧٢ » » المناسك
الصغير وخطأ الطبيب وغيره	٣٨٤ » » البيوع
- » » المزارعة وكراء الأرضين	٣٨٩ » » الرهن
- » » القلع في السرقة وأبواب كثيرة	٣٨٩ » » اليمين مع الشاهد الواحد
٤٥٥ » » البحيرة والسائبة	٣٩١ » » اختلاف الحديث وترك المداومها
٤٥٦ » » الصيد والذبايح	٤٠٥ » » الطلاق
٤٥٧ ومن كتاب الديات والقصاص	٤٠٦ » » العتق
٤٥٨ » » جراح الخطأ	٤٠٧ » » جراح العمد
٤٥٩ » » السبق والقسامة والرمى	٤١٠ » » المكاتب
والسكوف	٤١١ » » الجزية
- » » السكوف	٤١٢ » » اختلاف مالك والشافعي رضي
٤٦٠ » » الكمارات والنذور	رضى الله عنهما
والأيمان	٤٢٠ » » الرسالة إلّا ما كان معاداً
- » » السير على سير الوافدي	٤٢٥ » » العداق والإيلاء
٤٦١ » » جماع العلم	٤٢٦ » » الصرف
- » » الجنائز والحدود	- » » الرهن والإيجارات
٤٦٤ » » الحج من الأمانى بقول الربيع	٤٢٧ » » الشعائر
في جميع ذلك حدثنا الشافعي	٤٢٨ » » الظهار والأمان
٤٦٦ » » مخبر الحج الكبير	٤٢٩ » » الخلع والنشوز
٤٦٧ » » النكاح من الإيلاء	٤٣١ » » إبطال الاستحسان
٤٦٨ » » النكاح من الإيلاء	- » » أحكام القرآن
- » » الوصايا الذي لم يسمع منه	٤٣٦ » » الأشربة وفوائد قرين وغيره
- » » أدب الفاضل	٤٣٧ » » الأشربة
٤٦٩ » » الطعام والشراب وعمارة	٤٣٩ » » عشرة النساء
الأرضين بما لم يسمع الربيع	٤٤٠ » » التعريض بالخطبة
من الشافعي وقال أعلم أن	٤٤١ » » الطلاق والرجعة
ذا من قوله وبعض كلامه	٤٤٢ » » العدد إلّا ما كان منه معاداً
٤٧٠ » » الوصايا الذي لم يسمع	٤٤٥ » » القرعة والنفقة على الأقارب
	- » » الرضاع
	٤٤٦ » » ذكر الله تعالى على غير وجهه
	والحيض

ص	ص
٥١٨ بيع الحاضر لبادي	من الشافعي رضي الله عنه
— باب تنقي السلع	٤٧٠ ومن كتاب اختلاف على وعبد الله عالم
٥١٩ » عطية الرجل لولده	يسمع الربيع من الشافعي
— » بيع المكاتب	فهرس
٥٢١ » الضحايا	٤٧٢ [كتاب اختلاف الحديث]
— » الخلافات التي يوجد على ما يوجد	٤٨٨ باب الاختلاف من جهة المباح
منها دليل على غسل القدمين ووجههما	— » القراءة في الصلاة
٥٢٢ » الإسفار والتغليس بالفجر	— » في التشهد
٥٢٣ » رفع الأيدي في الصلاة	٤٨٩ » في الوتر
— » الخلاف فيه	— » سجود القرآن
٥٢٥ » صلاة المفرد	٤٩٠ » انقصر والإتمام في السفر في
٥٢٦ » الخلافات التي يوجد على ما يؤخذ	الخوف وغير الخوف
منها دليل على صلاة الخوف	٤٩١ » الخلاف في دقة
٥٢٧ » صلاة كسوف الشمس والقمر	٤٩٢ » الفطر والصوم في السفر
— » الخلاف في ذلك	٤٩٤ » قتل الأسارى والمغاداة بهم والمن عليهم
٥٢٨ » من أصبح جنباً في شهر رمضان	٤٩٥ » الماء في الماء
٥٢٩ » الحجامة لقصائم	— » الخلاف في أن الفسل لا يجب إلا
٥٣٠ » نكاح الحرم	بغروج الماء
٥٣١ » ما يكره في الرأيا من الزيادة في البيوع	٤٩٦ » النيم
— » من أقبح عليه حذفي شيء أربع	٤٩٧ » صلاة الإمام جالسا ومن خلفه قياما
مرات ثم عادله	٤٩٨ » صوم يوم عاشوراء
٥٣٢ » لحوم الضحايا	٤٩٩ » الطهارة بالماء
٥٣٣ » العقوبات في المعاصي	٥٠٣ » الساعات التي تنكرو فيها الصلاة
٥٣٤ » نكاح المتعة	٥٠٥ » الخلاف في هذا الباب
— » الخلاف في نكاح المتعة	٥٠٨ » أكل الشب
٥٣٥ » في الجنائز	٥٠٩ » الجميل والمفسر
— » في الشقة	٥١١ » الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية وفيمن
٥٣٧ » في بكاء الحى على الميت	دان دين أهل الكتاب قبل نزول
٥٣٨ » استقبال القبلة لقناط والبول	القرآن
٥٣٩ » الصلاة في الثوب ليس على عاتق الرء	٥١٢ » في المرور بين يدي المصلي
منه شيء	٥٠٣ » خروج النساء إلى المساجد
— » السلام في الصلاة	٥١٥ » غسل الجمعة
٥٤٠ » الخلاف في السلام في الصلاة ساهيا	٥١٦ » نكاح البكر
٥٤٢ » القنوت في الصلوات كلها	٥١٧ » العيش
— » الطيب للأحرام	— » في بيع الرجل على بيع أخيه

ص	ص
٥٤٣ باب الخلاف في تطيب المحرم للإحرام	٥٥٦ باب كسب الحجاب
٥٤٤ » ما يأكل المحرم من الصيد	٥٥٧ » الدعوى والبيئات
٥٤٥ » خطبة الرجل على خطبة أخيه	٥٥٩ » الخلاف في هذه الأحاديث
٥٤٦ » الصوم لرؤية الهلال والفطر له	٥٦١ » المختلفات التي لا يثبت بعضها
٥٤٧ » نفى الولد	من مات ولم يحج أو كان عليه نذر
٥٤٩ » في طلاق الثلاث المجموعة	٥٦٢ » المختلفات التي لا يثبت بعضها
٥٥٠ » طلاق الحائض	من أعتق شركاه في عبد
٥٥١ » بيع الرطب بالابس من الطعام	٥٦٢ » الخلاف في هذا الباب
٥٥٢ » الخلاف في العرايا	٥٦٤ » قتل المؤمن بالكافر
٥٥٣ » بيع الطعام	٥٦٥ » الخلاف في قتل المؤمن بكافر
٥٥٤ » المصراة (الحراج بالضمان)	٥٦٦ » جرح العجاء جبار
٥٥٥ » الخلاف في المصراة	٥٦٧ » المختلفات التي عليها دلالة